شرح علل الترمذي

للإمام الحافظ

زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد البغدادي

الشهير

بابن رجب الحنبلي

٧٣٦ - ٧٩٥ هـ

تحقيق وتعليق

أ. د. نور الدين عتر

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

شرح علل الترمذي

الجزء الأول

للإمام الحافظ

زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد البغدادي

الشهير

بابن رجب الحنبلي

٧٣٦ - ٧٩٥ هـ

تحقيق وتعليق

أ. د. نور الدين عتر

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

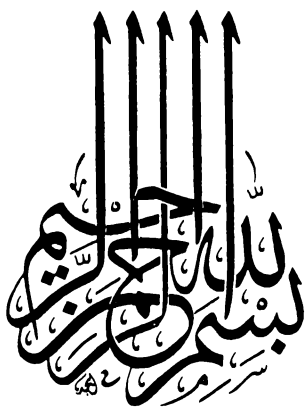
بسم الله الرحمن الرحيم

كافة حقوق الطبع والنشر والترجمة محفوظة
للناشر
دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة
لصاحبها
عبد القادر محمود البكار

الطبعة الثالثة
لدار السلام وهي الثامنة

١٤٣٧هـ / ٢٠١٦م

بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية - إدارة الشؤون الفنية

الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى السلمي.
شرح علل الترمذي / تأليف زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن أحمد البغدادي [ابن رجب الحنبلي - مستعار]؛ تحقيق وتعليق نور الدين عتر. - ط ١. - القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠١٢م.
٢ مج؛ ٢٤سم.
تدمك ٠ ٠٢٢ ٢١٤ ٩٧٧ ٩٧٨
١ - الحديث - سنن الترمذي.
٢ - الحديث - شرح. ٣ - الحديث علل.
أ - ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب السلامي البغدادي الدمشقي، ١٣٣٥ - ١٣٩٣ (شارح).
ب - عتر، نور الدين (محقق، معلق).
ج العنوان. ٢٣٥,٣

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة
ش.م.م

تأسست الدار عام ١٩٧٣م وحصلت على جائزة أفضل ناشر للتراث لثلاثة أعوام متتالية ١٩٩٩م، ٢٠٠٠م، ٢٠٠١م هي عشر الجائزة تتويجًا لعقد ثالث مضى في صناعة النشر

جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية
الإدارة : القاهرة : ٤٠ شارع أحمد أبو العلا - المتفرع من شارع نور الدين بهجت - الموازي لامتداد شارع مكرم عبيد - مدينة نصر
هاتف : ٢٢٨٧٣٢٤٦ - ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ (٢٠٢ +)
فاكس : ٢٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع الأزهر : ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف : ٢٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع مدينة نصر : ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف : ٢٠٨٠٢٨٧٦ (٢٠٢ +)
فاكس : ٢٠٨٠٢٦٨٠ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع الإسكندرية : ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر - الشاطبي بجوار جمعية الشبان المسلمين
هاتف : ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس : ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣ +)
بريديًا : القاهرة : ص.ب ١٦١ الغورية - الرمز البريدي ١١٦٣٩
البريد الإلكتروني : info@dar-alsalam.com
موقعنا على الإنترنت : www.dar-alsalam.com

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الأولىٰ الجديدة

الحمدُ لله ربِّ العالمينَ وأفضلُ الصَّلاةِ وأتمُّ التَّسليمِ على سيِّدنا محمَّد وآله وصَحْبِهِ ومن تَبِعَهُم بإحسان إلى يومِ الدِّين .

أما بعد :

فإن « شرح علل الترمذي » للإمامِ الحافظِ عبد الرَّحمن بنِ رجبٍ الحنبليِّ رضي الله عنه ، كتابٌ فريدٌ في بابه ، لِمَا تميَّز به في موضوعاتِهِ ، وفي أُسْلُوبه :

هو شرحٌ لأوَّلِ مصنَّفٍ في أصُولِ انتقاد الحديثِ « العلل الصغير للترمذي » ، ثمَّ هو كتابٌ فريدٌ في تقريرِ أصُولِ علمِ العِلَلِ ، اشتملَ في ثناياهُ على فوائدَ لا يُستَغْنى عنها ، ولا يرسخُ طالبُ الحديثِ في هذا العلمِ ، ما لم يَسْتَحْفِظْ هذا الكتابَ ، ويَسْتَظْهِرْهُ عن ظهرِ قلبٍ .

وشرح العلل هذا جزءٌ من شرحٍ كبير لـ «جامع الترمذي»، تلف وفُقد ، لكن حُفِظَ هذا الجزءُ كرامةً من الله تعالى للحافظ ابن رجب، وكرامة لطلاب العلم عامةً، وطلاب الحديث خاصةً؛ فإنه كتابٌ متميزٌ، لم يسبق لمثله سابقٌ، ولا لحق به لاحق.

وقد تميَّز عَمَلُنا فيه بغاية الدِّقَّةِ في التَّحقيقِ ، وغايةِ الإفادة في التَّعليقِ ، وغايةِ الصِّحَّة في الإخراجِ الطِّباعي ، كما شهد بذلك إخوانُنا علماءُ هذا الشأنِ في البلادِ العربيَّة والإسلاميَّة ؛ ولله الحمد .

وكانت خدمة هذا المرجع القيم، عملاً غير عادي، فقد كان معظم

المراجع الرئيسة مخطوطاً، والوصول إليها عسير، فيسر الله لنا اجتياز العقبات، وزخرت حواشي التعليق بالمخطوطات.

ثم إنا تابَعْنا الخُطْوَ في زيادةِ هذه المزايا، بما دلَّنا عليه تدريسُنا للكتابِ في حَلْقَةٍ خاصَّة لخريجي كليَّة الشَّريعةِ وطلبةِ علمِ الحديث، وحلقاتِ طلَّابِ الدِّراسات العُلْيا، وبمقابلته الجديدة على الأصل المخطوط.

كما أننا أضَفْنا إلى العزوِ للمخطوطات، العزوَ لمطبوعِها، تسهيلاً للمراجعة، وليطَّلعَ المدققُ على قصورِ التحقيقِ، فيما قصَّر من تحقيق هذه المخطوطات.

وها نحن نقدِّمُه أكثرَ إفادةً في التَّعليقِ، وأكثرَ ضبطاً في التَّحقيقِ، وأوفى شَكْلاً وضبطاً، وأَنْورَ وضوحاً وخطاً، رجاء أن يكون موافقا لما يحبه مؤلفه، لو كان بين أظهرنا، وأن يكون عملنا في حرز القبول والرضا عند الله تعالى.

أسألُ الله تعالىٰ التَّوفيقَ لما يحبُّه ويرضاه، والامتنانَ بالتقبُّل مِنْ فَضْلِهِ ورُحماه، إنَّه خيرُ مسؤولٍ، وجوده خيرُ مأمولٍ.

وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّد وآله وصَحْبِهِ وسلَّم وعلى سائرِ الأنبياء والمرسلينَ، والحمدُ لله ربِّ العالمين.

دمشق: ٢/ ربيع الثاني/ ١٤٢١هـ.

٣/ ٧/ ٢٠٠٠م.

ثم ٢٣ جمادى الأولى/ ١٤٢٩ هـ.

٢٨/ ٥/ ٢٠٠٨ م.

كتبهُ

خادمُ القرآنِ الكريم وعُلُومِهِ

والحديثِ النَّبوي وعلومِهِ

نور الدين عتر

تصدير
شرح عِلل الترمذي

بقلم المُحقِق
نور الدِّين عِتر

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الأولىٰ

الحمدُ لله الموفِّقِ إلى ما فيه الخير ، الفاتحِ لما استَغْلَقَ ، والميسِّرِ لكلِ أمرٍ ، وصلىٰ اللهُ على سيِّدنا محمَّدٍ وعلى آلِهِ وصحْبِهِ وسلَّمَ تسليماً .

أما بعدُ :

فإنَّ « شرحَ عِلَلِ التِّرْمِذِيِّ » للإمامِ الحافظِ عبدِ الرحمنِ بنِ رجبٍ الحنبلي (المُتوَفَّى سنة ٧٩٥هـ) مرجعٌ فريدٌ بين كُتُبِ هذا العلمِ علمِ الحديثِ الذي اختصَّ اللهُ به هذهِ الأمَّةَ ، فَحَفِظَتْ بواسِطَتِهِ الحديثَ النبويَّ من الخَلْطِ فيه أو الدَّسِّ ، سواء في ذلك مَتْنُه « كتاب العِلَلَ » للإمامِ الترمذيِّ ، أو شرحُهُ للإمامِ ابنِ رَجَب .

ذلك لأنَّ الإمامَ الترمذيَّ هو أحد أعلامِ الروَّادِ لهذا العلمِ ، وكتابُه « العِلَل » هذا هو أوَّلُ تأليفٍ يَصِلُ إلينا في ذلك ، مما يجعلُ نشرَهُ وكشفَ النِّقابِ عن معانيهِ ومعارفهِ عملاً عِلميّاً على غايةٍ من الأهميَّة .

وأما شرحُ العِلَلِ للحافظِ ابن رَجَبٍ فَيَمْتَازُ على كلِّ ما عَرَفْنَاهُ من الشُّروحِ ببحثهِ العِلْمي الشَّاملِ ، ونفسَهِ الطويلِ في جَلاءِ علومِ كتابِ العِلَلِ ومقاصِدِهِ ، وبنَهْجِهِ العلميِّ الفَريدِ ، الذي لا يكتفي ببيانِ القواعدِ وتفصيلِها وتحريرِها ، كما دَرَجَ عليه المتأخرونَ ، بل يَدْعَمُهَا بالشَّواهدِ من أقوالِ أئمةِ العلمِ ، كالإمامِ أحمدَ ، وعليِّ بن المَدِيْنِيِّ ، والبُخَاريِّ ،

ومُسْلم ، وأبي داودَ ، وأمثالِهم . . كما يُكثرُ من الاستشهادِ بتَصَرُّفاتِهم التي يطبِّقُونَ فيها تلكَ الأُصُولَ ، فجمع بذلك بين النظرية والتطبيق، وذلك تميّزٌ مبين .

كذلكَ يمتازُ شرحُ الحافظِ ابن رجبٍ بما أتْبَعَ بهِ شَرْحَهُ للعِلَلِ من قواعدَ كليَّـةٍ في نَقْدِ الحديثِ تفرَّدَ بها الكتابُ ، كما تفرَّدَ بما أتى به من أصولٍ في علم العللِ ، هذا العلم الذي هو قِمَّةُ البحثِ النقديِ في فَنِّ الحديثِ ، مما يجعلُ هذه الأُصولَ تقعُ من علمِ الحديثِ موقعَ الرأسِ من الجسدِ ، لما اشتملتْ عليه من الفوائدِ الجليلةِ .

وهكذا أصبحَ الكتابُ بشرحِهِ نصَّ الترمذيِّ وبيانِهِ تلكَ القواعدَ في أصولِ العللِ : « **أحسنَ شرحٍ صنَّفهُ العلماءُ ، لأوَّلِ تأليفٍ في هذا الفنِّ الجليلِ** »، واحتلَّ مكانةً على غايةٍ قُصْوىٰ من الأهمِّيَّةِ ، لمُبْتَغِي هذا العلمِ، حتى إنَّهُ ـ ولسنا نُغَالي ولا نُبَالِغُ ـ لا غِنىٰ لطالبِ الحديثِ عن أن يودعَ فوائدَ هذا الكتابِ سُويداءَ قلبِهِ، ليكونَ على استحضارٍ لها في عمله العلميِّ .

ويرجعُ عَهْدي بهذا الشرحِ إلى أمدٍ بعيدٍ ، حيثُ كنتُ أَفَدْتُ منه في إعدادِ أُطْرُوحَتي عن الإمامِ الترمذيِّ[1] ، فيما يتعلقُ بشرحِ مصطلحاتِ الترمذيِّ ، وذكرتُ هذا الشرحَ في ضِمْنِ المراجعِ الأساسيةِ التي سردتُها في مقدمةِ مؤلفي ذاكَ .

غير أني ـ في إفادتي هذه ـ إنما أخذتُ بما هَدىٰ إليه البحثُ العلميُّ ، واقتبستُ من « شرحِ العِللِ » في ضوءِ ذلكَ ، كما يَلْحظُ المُنْصِفُ الذي له خِبْرةٌ وذَوْقٌ في هذا العلمِ .

---

(١) وهي « طريقة الترمذي في جامعه والموازنة بينه وبين الصحيحين » ، وقد وسَّعَ المؤلفُ هذه الأطروحةَ ، وزاد فيها دراساتٍ عن مؤلفاتِ الترمذيِّ ، وطبعت بعنوان : « الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصَّحيحين » .

كما يلاحظُ أَنَّ في أُطروحتي أبواباً كاملةً مُبتكرةً في دراسةِ الترمذيِّ لم يسبِقْ أن عُقِدَتْ في أيِّ تأليفٍ سابقٍ أُلِّف عن الإمام الترمذيِّ ، أو شرحٍ صُنِّفَ على جامِعِهِ . ومن أمثلةِ هذه الأبوابِ : « صَنْعةُ الإسنادِ في جامع الترمذي » ، و« الفوائدُ الإسناديةُ » ، و« فِقْهُ التِّرْمذيِّ » ، وغيرُ ذلكَ مما يشكِّلُ القِسمَ الأكبرَ من الأطروحةِ، مما جعلها نموذجاً يُحتذى .

وقد حرصتُ في عملي في تحقيقِ هذا الكتابِ الجليلِ « شرح علل الترمذي » على ضبط نَصِّهِ مصحَّحاً جدّاً ، وعلى استكمالِ فوائدِ الكتابِ في التعليقِ عليه ، وذلك لأهميَّتِهِ البالغةِ ، ورجعتُ في كلِّ ذلكَ إلى المراجعِ المُعْتَبرةِ ، والمصادرِ الأصليةِ ، كما يجدهُ القارىءُ .

ولكنْ لما أني توسعتُ في أطروحتي في دراسةِ الموضوعاتِ المُشْتَرَكَةِ بينها وبين « شرحِ العللِ » ثم قمتُ بدراسةٍ مُحَقَّقَةٍ لكلِ أصولِ علمِ الحديثِ في كتابي « منهجُ النقدِ في علومِ الحديثِ » ، فقد اعتمدتُ على أبحاثي في كتابيَّ هذين ، وأحلتُ القارىء عليهما ، وذلك لاستكمالِ الفائدةِ ، مع مراعاة الاختصارِ .

كذلك اعتمدتُ في الرواةِ على المراجعِ عامةً ، واعتمدتُ في الرواةِ المتكَلَّم فيهم على كتابِ « المُغْنِي في الضُّعفاءِ » للإمامِ الذهبيِّ ، وعلى تعليقاتي عليه ، التي حقَّقتُ فيها الحكمَ في مواضعِ الخِلافِ .

ولو أننا أطلقنا العِنانَ للتطويلِ في التعليقِ ، لجاءَ التعليقُ شرحاً على « شرحِ العللِ » يفوقه بأكثرَ من ضِعْفِهِ ، لكنْ راعينا الاختصارَ مع الإحالةِ على المراجعِ لمن أرادَ التوسُّعَ ، حتى نستوفي خدمةَ الكتابِ دونَ تطويل .

وإننا إذ نقدِّمُ « شرحَ العللِ » هذا لعلماءِ الحديثِ وطُلَّابه ، نكونُ قد تابعنا خَطْوَنا في خِدْمَةِ « جامعِ التِّرمذيِّ » ، التي قدمناها في أطروحتنا ،

فقد خَدَمَتْهُ أطروحتنا من حيث طريقتُهُ وخصائصها الفنية ، وفقهُهُ ، والدفاعُ عن حُجِّيَّةِ أحكامه على الأحاديثِ بالقَبولِ أو الردِّ ، وشرحُ مصطلحاتِهِ ، وتحقيقُ مَوْقِعِها بين مصطلحاتِ المحدِّثين ، وهو أوَّلُ بحثٍ حديثيٍّ مقارَن . وقدمنا « شرحَ العللِ » هذا مرجِعاً جليلاً في خدمةِ « جامعِ الترمذيِّ » من جانب القواعدِ العِلمية وشرحِ المصطلحاتِ .

كذلك فإنَّا نقدِّمُ بعملنا هذا مَرجِعاً فريداً في أصولِ علمِ العِلَلِ ، كثيرِ القواعدِ الهامةِ ، غزيرِ الفوائدِ التي لا توجدُ في غيرِهِ ، مما يُثْري مكتبةَ عِلمِ الحديثِ ، ويَزيدُ غِنَاها [١] .

واللهُ تعالىٰ هو وليُّ التوفيقِ ، ومنه كلُّ هدايةٍ وإكرامٍ .

وكَتَبَهُ

نورُ الدِّين عِتْر

خادمُ القرآنِ وعلومِهِ والحديثِ وعلومِهِ

كليةُ الشَّريعةِ ـ جامعةُ دمشق

---

(١) ويتم هذه الفوائد كتابنا الجديد الذي صدر مؤخراً «لمحات موجزة في أصول علل الحديث» ، فانظره فإنه مهم لكل حديثيّ .

الإِمامُ أبو عيسَىٰ التِّرمِذِيِّ

هو محمدُ بنُ عيسى بنِ سَوْرةَ بنِ موسى بنِ الضَّحَّاكِ ، أبو عيسى السُّلَمِي الضَّرير البوغي التِّرمذيّ ، الحافظُ الإِمامُ المُجْمَعُ عليه .

ولد سنة (٢٠٩) تِسْع ومائتين ، وتُوفِّي سنة (٢٧٩) تِسْع وسبعين ومائتين ، ومناقبُه كثيرةٌ ، والبحثُ في تاريخهِ ، وعلمهِ ، وطريقتهِ العلميةِ ، وأثرهِ الكبيرِ في هذا العلمِ طويلٌ متعددُ الجوانبِ ، وقد دَرَسْناه في كتابنا « الإِمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصَّحيحين » . فنكتفي هنا بنُبْذَةٍ مختصَرَةٍ في عُلُوّ قَدَمِهِ فِي عِلْمِ الحديثِ والعِلَلِ ، بمناسبةِ كتابةِ مقدمةٍ لشرحِ عِلَلِهِ .

فنقولُ وباللهِ التوفيق :

أُوتي الترمذيُّ من المَوْهبةِ ، والصِّفاتِ ، والأخلاقِ ، والفضائلِ ما جعلَهُ من أَفْذاذِ العُلماءِ ، وأئمَّةِ علمِ الحديثِ .

كانَ قويَّ الحافظةِ ، حاضرَ الذِّهنِ ، يُضْرَبُ بِهِ المَثَلُ في الحِفْظِ والضَّبْطِ[١] ، وقد حَدَّثَ هُوَ عَنْ نفسِهِ أَنَّ أحدَ الشيوخِ أَلْقىٰ عليه أربعينَ حديثاً من غرائبِ حديثِهِ امتحاناً له ، قال الترمذي : « فقرأتُ عليه من أوَّلِهِ إِلى آخره كما قرأ ، ما أخطأتُ في حَرْفٍ ، فقال لي : ما رأيتُ مِثْلَكَ »[٢] .

---

(١) « شروط الأئمة الستة للمقدسي » ص١٧ ، و« تذكرة الحفاظ » للذهبي ص٦٣١ . و« تهذيب التهذيب » ج٩ ص٣٨٨ .

(٢) انظر « التذكرة » ص٦٣٥ ، « وشروط الأئمة الستة » ص١٧ـ١٨ ، و« تهذيب =

طافَ التِّرمذيُّ في البلادِ ، وسَمِعَ خلقاً كثيراً من الخُرَاسانيين ، والعِراقيين ، والحِجازيين ، وغيرِهم ، وشاركَ شيخَه البخاريَّ في كثيرٍ من شيوخِهِ ، كما عُنِيَ بلُقِيِّ الأئمَّةِ الكِبَارِ ، الذين إليهم المنتهى في حفظِ الحديثِ ، ودرايتِهِ ونَقْدِهِ ، فأخذَ عَنْهم وتعمَّقَ في البحثِ ، وأخذَ يُناظِرُهم ويُباحِثُهم ، كما ذكرَ هو ذلكَ في إفادته من الإمامِ البخاريِّ والدارميِّ[١] .

فبرزَ بذلكَ نبوغُه وتَقَدَّمَ إلى مِحْرابِ الإمامةِ في الحديثِ وعِلَلِهِ غيرَ مُدَافَعٍ .

وقد أثنى العلماءُ عليه بالإمامةِ في علم الحديثِ وعلله :

قال فيه السَّمعاني[٢] : « إمامُ عصرِهِ بلا مُدافعة ، صاحبُ التَّصَانيف » .

وقال ابن خَلِّكان[٣] : « وهو تلميذُ أبي عبد الله محمد بن إسماعيلَ البخاريِّ . وشاركَهُ في بعض شيوخه » .

وقالَ الصَّلاحُ الصَّفَديُّ[٤] : « وأخذَ علمَ الحديثِ عن أبي عبدِ اللهِ البخاريِّ » .

وقال الذَّهبيُّ[٥] : « وتفقَّه في الحديثِ بالبخاريِّ » .

ولا يخفى رسوخُ البخاريِّ في عِلَلِ الحديثِ وتقدُّمُه على أهلِ عصرِهِ في ذلك ، وقد ورثَ ذلك عنه الترمذيُّ ، بالإضافةِ إلى ما تلقَّاهُ عن غيرِهِ

= التهذيب » ج٩ ص٣٨٨ـ٣٨٩ .

(١) في « كتاب العلل » ص٣١ .

(٢) في « الأنساب » ورقة ١٩٥ .

(٣) في « وفيات الأعيان » ج٣ ص٤٠٧ .

(٤) في « نكت الهميان في نكت العميان » ص١٧٠ .

(٥) في « تذكرة الحفاظ » ص٦٣٤ .

من الأئمةِ ، حتى كان خيرَ مَنْ خَلَفَ البخاريَّ .

قال الحافظُ عمر بن علك[١] : « ماتَ البخاريُّ فلم يخلِّفْ بخراسانَ مثل أبي عيسى في العلمِ والحفظِ والورعِ والزهدِ ، بكى حتى عَمِيَ وبقي ضريراً سنين » .

وقال الحافظُ العالمُ أبو سعيد الإدريسيُّ[٢] : « أحدُ الأئمةِ الذين يُقتدى بهم في علمِ الحديثِ ، صنَّفَ الجامعَ والتواريخَ والعِلَلَ تصنيفَ رجلٍ عالمٍ متقنٍ ، كان يُضربُ به المثلُ في الحفظِ » .

وقال عليُّ بن محمد بن الأثير المؤرخُ[٣] : « أحدُ الأئمةِ الذين يُقتدىٰ بهم في علمِ الحديثِ » .

وقال الحافظُ المِزِّيُّ[٤] : « أحدُ الأئمةِ الحفاظِ المبرِّزين ، ومَنْ نفعَ اللهُ به المسلمينَ » .

وقال الذَّهبيُّ[٥] : « محمدُ بن عيسى بن سَوْرة الحافظُ العَلَم ، أبو عيسى الترمذيُّ ، صاحبُ الجامع ، ثقةٌ مجمَعٌ عليه » .

وقال المباركُ بن الأثير في « جامع الأصول »[٦] ، وطاش كبري زاده في « مفتاح السعادة »[٧] : « وهو أحدُ العلماءِ الحفَّاظِ الأعلامِ ، وله في الفقهِ يدٌ صالحةٌ » .

---

(١) المرجع السابق .
(٢) « شروط الأئمة الستة » ص١٧ و« تهذيب التهذيب » ج٩ ص٣٨٨ .
(٣) في كتابه « اللباب في تهذيب الأنساب » ج١ ص١٧٤ .
(٤) في « تهذيب الكمال في أسماء الرجال » ج١٠ ورقة / ٢٢ / وجه١ .
(٥) في « ميزان الاعتدال في نقد الرجال » ج٣ ص٦٧٨ .
(٦) ج١ ص١٩٣ .
(٧) ج٢ ص١١ .

وهذه كتبُه التي ألَّفها تشهدُ له بذلك ، وقد سمعتَ ثناءَ العلماءِ عليها ، والشهادةَ للترمذيِّ بها .

وقد وجدنا له بعد التَّتبُّعِ المؤلفات الآتية :

١ـ كتابه العظيم « الجامع » المشتهر باسم « سُنن الترمذي » .

٢ـ « الشَّمائِل النبويَّة » المعروف بشمائل التِّرمذي .

٣ـ « العِلَل المفرد » أو « العِلَل الكبير » .

٤ـ « العِلَل » الذي في آخر الجامع .

٥ـ « الزهد » (المفرد) ، قال الحافظُ ابن حجر : « ولم يقعْ لنا »[١] .

٦ـ « التَّاريخ »[٢] .

٧ـ « أسماء الصَّحابة »[٣] .

٨ـ « الأسماء والكُنى »[٤] .

٩ـ كتاب في الآثارِ الموقوفةِ ، أشار إليه الترمذيُّ في آخرِ الجامعِ[٥] .

* * *

---

(١) « تهذيب التهذيب » ج٩ ص٣٨٩ .

(٢) « الفهرست » لابن النديم ج١ ص٢٣٣ و« هدية العارفين » للبغدادي ج٢ ص١٩ . وانظر ما يأتي ص ٢٣ .

(٣) « البداية » لابن كثير ج١١ ص٦٧ .

(٤) تهذيب التهذيب الموضع السابق .

(٥) في مطلع كتاب « العلل » ص٣١ حيثُ قال بعد أن ذكرَ أسانيدَه في نقلِ مذاهبِ الفقهاء : « وقد بيَّنا هذا على وجهِهِ في الكتاب الذي فيه الموقوفُ » .

ويبدو من كلام الحافظ ابن رجب الآتي في شرح العلل (ص٣٢) أنه لم يقف عليه ، فقد قال : « وكأنهُ رحمه الله له كتاب مصنَّف أكبرُ من هذا ، فيه الأحاديث المرفوعة ، والآثار الموقوفة مذكورة كلها بالأسانيد » . فعبر بقوله : « وكأنه » ، مما يدل على ما قلنا : إنه لم يقف عليه .

العِلَل للإمامِ التِّرمذي

تعريفُ العِلَّةِ :

العِلَّةُ : مفرد ، جمعه : عِلَل . (والعِلَّةُ) . بكسرِ العينِ وتشديدِ اللاّمِ المفتوحةِ تطلقُ في اللغةِ على معانٍ متعددة ، يمكنُ إرجاعُها إلى أصلٍ واحدٍ ، هو : « معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل » .

ومنه سُمِّي المرضُ علةً ، لأن بحلوله يتغيرُ الحالُ من القوَّةِ إلى الضَّعفِ ، (عَلَّ) الرجلُ (يَعِلُّ) بكسر العين (عَلاّ) فهو عليلٌ .

وتطلقُ العِلَّةُ أيضاً على الحَدَثِ يشغَل صاحبَهُ عن حاجتِهِ ، فيقالُ : لم أفعلْ كذا لِعلَّةِ كذا . .

وتطلقُ العِلَّةُ على السَّبَبِ . فيقال : هذه عِلَّتُه أي سببُه ، وهذا علةٌ لهذا أي سببٌ له[١] .

وأما في اصطلاحِ المُحدِّثين : فالعِلَّةُ : « سببٌ خفيٌ يقدحُ في صِحَّةِ الحديثِ وظاهرهُ السَّلامةُ منهُ » .

---

(١) انظر مادة (علل) في « القاموس المحيط » للفيروز آبادي ، وشرحه « تاج العروس » للزَّبيدي ج٨ ص٣٢ـ٣٣ ، و« لسان العرب » ج١١ ص٤٧١ ، طبع بيروت ، و« مختار الصحاح » للرازي ص٤٥١ ، و« المعجم الوسيط » ج٢ ص٦٢٣ـ٦٢٤ .

وقد تُطْلَقُ العِلَّة عندهم على سببٍ غيرِ قادحٍ ، كما نبَّهوا عليه في مصادرِ علومِ الحديث[١] .

وَالحديثُ المعلَّلُ : هو الحديثُ الذي اطُّلِعَ فيه على سببٍ خَفِيٍّ يقدحُ في صحته وظاهرُه السلامةُ منه . كرفعِ موقوفٍ أو وصلِ مُرسَلٍ ، أو وهمِ واهمٍ بغير ذلك .

وعِلمُ العِلَلِ علمٌ بهذه الأسباب والقوادح ، التي تَنْشَأُ عن الوهم . وهو أوسعُ من الحديث المُعَلَّلِ ، يَتناولُ كل فنٍّ من فنون الحديث ، من علوم الرُّواة أو المتون أو الأسانيد .

ويتميَّز كتابُ الحافظِ ابنِ رجبٍ هذا في جزئه الثاني بضبط الطُّرقِ المُوصِلةِ لكشف العِلَلِ ، وبما أوردَ مِن الشَّواهدِ الغزيرةِ التي أَغنَت الكتاب ، وأعطته مزيَّةً تطبيقيَّةً لا نظيرَ لها ، إضافةً إلى مزيَّته في الرِّواية النظريَّة التي تفرَّد بها .

تَصْنيفُ العِلَل :

كتابُ العِلَلِ هو الكتابُ الذي يجمعُ الأحاديثَ المعلَّلةَ ، ويُبيِّنُ فيه علةُ كلِّ حديثٍ ، ثم قد يكونُ على ترتيبِ الأبوابِ الفقهيةِ ، وقد يُصنَّفُ على ترتيبِ المسندِ مع بيانِ عِللِ الأحاديثِ .

قال في « التقريبِ » وشرحِهِ[٢] : « ومن أحسَنِهِ ـ أي التصنيفِ في الحديثِ ـ تصنيفهُ أي الحديثِ معلَّلاً ، بأن يجمعَ في كلِّ حديثٍ أو بابٍ

---

(١) كما في « علوم الحديث » لابن الصلاح ص٨٤ ، وشَرْحَي « الألفية » للعراقي والأنصاري ج١ ص٢٣٧ـ٢٣٨ و« تدريب الراوي » ص١٦١ ، و« شرح شرح النخبة » لعلي القاري ص١٣٠ـ١٣١ ، وغيرها .

(٢) « التقريب » للنووي ، وشرحه « تدريب الراوي » للسيوطي ص٣٥٥ .

طُرُقَهُ ، واختلافَ رواتِهِ ، فإنَّ معرفةَ العِللِ من أجَلِّ أنواعِ الحديثِ ، والأَوْلَى جعلهُ على الأبوابِ ليسهُلَ تناوُله ، وقد صنَّفَ يعقوبُ بن شيبةَ مسنَدَهُ معلَّلاً فلم يتم . قيلَ : ولم يتم مسندٌ معلَّل قطُّ ، وقد صنَّفَ بعضُهم مسندَ أبي هريرةَ معلّلاً في مائتي جُزء » .

وقال الحافظُ ابن رجبٍ في أواخرِ شرحِهِ هذا لعللِ التِّرمذيِّ[1] :

« فصلٌ : قد ذكرنا في كتابِ العلمِ فضلَ علمِ عِلَلِ الحديثِ وشَرَفَه وعزتَه ، وقلةَ أهلِهِ المتحقِّقينَ بهِ من بين الحفَّاظِ والمحدِّثين ، وقد صُنِّفَت فيه كتبٌ كثيرةٌ مفردَةٌ ، بعضُها غيرُ مرتَّبةٍ كالعِلَلِ المنقولةِ عن يحيى القطَّانِ ، وعليِّ بن المَدِيني ، وأحمد ، ويحيى ، وغيرِهم ، وبعضُها مرتبة . ثم منها ما رُتِّبَ على المسانيد كـ« عِلل الدَّارقُطني » ، وكذلك « مسندُ علي بن المديني » ، و« مسند يعقوب بن شيبة » هما في الحقيقةِ موضوعانِ لعلل الحديثِ ، ومنها ما هو مرتبٌ على الأبوابِ كـ« عِللِ ابن أبي حاتم » ، و« العِلَل » لأبي بكر الخلَّال الحنبلي ، وكتاب « العلل » للترمذيِّ ، أوله مرتبٌ وأواخره غير مرتب » . انتهى .

إلى آخرِ ما هنالك مما لا نطيلُ به ههنا ، فإنه ليسَ هو موضوع كتاب « العلل » الذي نقدِّم له ، كما ستعرفهُ بَيّناً إن شاءَ اللهُ تعالىٰ .

كتابا « العِلَل » للإمامِ التِّرمذي :

أبحاثُ التِّرمذيِّ في العلل أبحاثٌ جليلةٌ دقيقةٌ ، هي شاهدُ صدقٍ على إمامته ، وتقدُّمِه في علمِ الحديثِ عامة وفي العللِ خاصة ، حتى أشادَ العلماءُ بها ، وأثنوا عليها .

وللإمام الترمذي كتابان في العلل :

---

(١) ص٨٠٥ـ٨٠٦ .

أحدُهما : « العِلَلُ الكبير » ، ويسمى أيضاً « العِلَلَ المفردَ » .

وقد دَرَجَ الترمذيُّ في كتابِ « العللِ الكبيرِ » هذا على الأصلِ الذي ذكرناهُ في التَّصنيفِ على العِللِ أنه يجمعُ الأحاديثَ المعلَّلة ، ويبيِّن علَّة كلِّ حديثٍ . وقد ظَفِرنا بنسخةٍ خطيَّةٍ من هذا الكتابِ بترتيبِ أبي طالبٍ القاضي ، أتمَّ ترتيبَه على الأبوابِ ، وأفردَ الكلامَ على الرُّواةِ الذي لا يتعلَّقُ ببابٍ معيَّنٍ ، أفردَه في فصولٍ في آخرِ الكتابِ ، فجاء مستكمَلَ الترتيبِ[١] .

الثاني : هو « عللُ جامعِ الترمذيِّ » الذي نقصِدُه ، ونعرِّفُ به فيما يأتي :

« عِلَلُ جامعِ التِّرمذيِّ » :

ويسمَّى أيضاً « العلل الصغير » وهو موضوعُ بحثِنا ، وموضوعُ شرحِ الحافظِ ابنِ رَجَب .

وقد وَقَعَ خلافٌ في شأنِ « العللِ الصغيرِ » هذا :

فرأىٰ بعضُ الشُّراحِ أَنَّهُ كتابٌ مستقِلٌ كُتِبَ مع الجامعِ ، كما طُبِعَ كتابُ « الشَّمائلِ » مع الجامعِ في طبعةِ الهند[٢] . حيث إن بعضَ رواةِ الجامعِ رواهُ عن الإمامِ التِّرمذيِّ مُفرداً عن الجامع .

ورأىٰ بعضُ الشُّرَّاحِ أَنَّهُ بحثٌ تابعٌ للجامعِ كالخاتمةِ له للتعريفِ بمصطلحاتِهِ .

---

(١) وقد قُمنا بدراسةٍ لهذا الكتاب في فصل خاص في كتابنا « الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصَّحيحين » فارجعْ إليه .

(٢) المطبع المجتبائي سنة ١٣٤١ .

والرأيُ الراجحُ أن هذا الكتابَ « العللَ الصغير » تأليفٌ تابعٌ لكتابِ الجامعِ ، بدليلِ ما في أوَّلِهِ وأثنائِهِ من عباراتٍ تربطُه بالجامعِ ، مثل هذه العبارات :

« جميعُ ما في هذا الكتابِ من الحديثِ فهو معمولٌ به »[١] .

« وإنَّما حَمَلَنا على ما بَيَّنَّا في هذا الكتابِ من قولِ الفقهاءِ وعِلَلِ الحديثِ . . »[٢] .

« وما ذَكَرْنا في هذا الكتابِ حديث حسن فإنما أردنا به حُسْنَ إسناده عندنا . . »[٣] .

وهي عباراتٌ واضحةٌ في ربْطِ كتابِ « العللِ » بالجامعِ .

غايةُ الأمرِ أَنَّ كتابَ « العلل الصغير » هذا لما استقلَّ بموضوعٍ جديد اختصَّ به ليس من نوعِ أبوابِ الجامعِ ، ولاختصاصِهِ بتلكَ الفوائِدِ التي تضمَّنها في أصولِ علمِ الحديثِ تلقَّاهُ بعضُ الرُّواةِ عن التِّرمذي مُستقلاً عن كتابِ « الجامعِ » ، وعُنيَ الناسُ به عنايةً خاصةً ، فبدا كأَنَّهُ كتابٌ مُفْرَدٌ .

وكأَنَّهُ لهذا المعنى أطلقَ عليه الترمذيُّ « كتابَ العِلَلِ » فترجَمَه بكلمةِ « كتاب » ، مع أنه لم يستعمل في أثناء الجامع هذا اللفظ ، بل استعملَ « أبواب » . موضعها ، كقوله : « أبوابُ الطهارةِ . . » ، « أبوابُ الصلاةِ . . » .

---

(١) ص٤ من نسخة « شرح ابن رجب » هذه .
(٢) ص٣٥ .
(٣) ص٣٤٠ .

موضوعُ عِلَلِ جامع التِّرمِذيِّ :

أطلقَ التِّرمذيُّ هذا الاسمَ : « كتاب العلل » على كتابِهِ هذا بمعنى غيرِ المعنى المتعارَفِ لهذهِ التَّسميةِ وغيرِ المشهورِ عند المُحَدِّثين من معنى العِلَّةِ أنها « سببٌ خفيٌّ قادحٌ في صحَّة الحديثِ والظَّاهرُ السَّلامةُ منه » .

إنما أرادَ التِّرمذيُّ ههنا من « العِلَل » المعنى اللُّغويَّ ، وهو « السَّبَب » .

وذلك لأنّه إنما يبيِّن في كتابه « العلل الصغير » هذا قواعدَ وأصولاً عامَّةً وهامَّةً في قَبُول الرِّواياتِ ورَدِّها ، مما يدُلُّ على أَنَّهُ لم يطلقْ كلمةَ العللِ بالمعنى المشتَهَر بين المُحَدِّثين ، بل أرادَ المعنى الأعمَّ ، أي عِلَلَ قُبُولِ الرواياتِ ورَدِّها ، لما أن المذكورَ في هذا الكتابِ ـ كما قال العلامة الكَنْكُوهي ـ[1] : « فيه ما يدُلُّ على التوثيقِ والصِّحَّةِ » .

وقد أودعَ الإمامُ أبو عيسى التِّرمذيُّ كتابَ « العللِ الصغير » هذا أصولاً حديثيةً ومسائلَ جعلها مَثابةً يرجِعُ إليها قارئُ كتابِهِ « الجامعِ » ، كما أَنَّها قواعدُ وأصولٌ عامَّةٌ في علمِ الحديثِ .

ويمكننا بالسَّبْرِ والدِّراسةِ أن نُرجِعَ هذه الأصولَ والمسائلَ إلى مقاصدَ أساسيةٍ نبيِّنها فيما يأتي :

أولاً : بيانُ حالِ أحاديثِ كتابِ « الجامع » من حيثُ العملُ بها إجمالاً :

قال أبو عيسى : « جميعُ ما في هذا الكتابِ من الحديثِ معمولٌ به ، وقد أخذَ به بعضُ أهلِ العلمِ ، ما خلا حديثين . . »[2] .

---

(١) في شرحه على الترمذي المسمى « الكوكب الدري » بحاشيته ج٢ ص٣٤٦ طبع الهند .

(٢) ص٤ . وانظر الكلام على هذين الحديثين هناك في الشرح .

وفي هذا فائدةٌ كبيرةٌ تلقي الضَّوءَ على قوَّة أحاديثِ الكِتابِ ، وتنفَعُ الفقيهَ في العملِ بها . كما فصَّلناه في تعليقنا على « الشَّرحِ »[١] .

ثانياً : بيانُ مأخذِ ما ذكرهُ من الفِقْه والصِّناعَةِ الحديثيَّة :

قال أبو عيسى : « وما ذكرنا في هذا الكتابِ من اختيارِ الفُقَهاءِ . . فما كانَ من قولِ سُفْيانَ الثَّوريِّ فأكثرُه ما حدَّثنا به محمدُ بن عثمانَ الكوفيُّ ثنا عُبيدُ اللهِ بن موسى عن سفيانَ الثوريِّ . . » .

إلى آخرِ ما ذكرهُ من الأسانيدِ التي نقلَ بها عن الفقهاءِ فقهَهُم وآراءَهُم التي أوردَهَا في كتابه[٢] .

وهي فائدةٌ جليلةٌ في معرفةِ صحَّةِ الأقوالِ ، وموقعِ آراءِ كلِّ إمامٍ في مَذْهبه .

وقال التِّرمذيُّ : « وما كان فيه من ذِكْرِ العِلَل في الأحاديثِ والرِّجالِ والتَّاريخِ فهو ما استخرجتُه من كتاب « التَّاريخ » ، وأكثرُ ذلك ما ناظرتُ به محمدَ بن إسماعيل ، ومنه ما ناظرتُ به عبدَ الله بن عبد الرَّحمن ، وأبا زُرْعَةَ »[٣] .

وهذا بيانٌ هامٌ يدُلُّ على قوَّةِ مُحتوى كتابهِ « الجامع » من هذه العلومِ والمعارفِ لقوَّة مراجعها ، وهي هنا مراجعُ من كبارِ أئمَّةِ العِلْم .

ثالثاً : بيانُ أصولٍ في علومِ الرُّواة :

بيَّن التِّرمذيُّ مشروعيَّة الجرحِ والتَّعديلِ ، وردَّ على الذين انتقدُوا كلامَ المحدِّثين في ذلك ، بسَبَبِ تحرُّجهم من الغيبة التي توهَّمُوها في جَرْحِ

---

(١) ص٥ .
(٢) انظر ص٣٠-٣١ .
(٣) ص٣١ .

الضُّعفاء . وقد شدَّدَ التِّرمذيُّ النَّكيرَ عليهم ، وعبَّرَ بقوله : « وقد عابَ بعضُ من لا يفْهم . . »[١] .

وبيَّن التِّرمذيُّ أقسامَ الرُّواةِ وأحوالَهم ، وحالَ كلِّ قسم .

فمنهم من هو مُتَّهمٌ بالكذبِ أو كانَ مُغَفّلاً يخطىءُ الكثيرَ ، كما عبَّرَ التِّرمذيُّ[٢] . ومنهم من يُتَّهمُ أو يضعَّفُ لغفْلته وكثْرةِ خطئِهِ ، . . . ومنهم أهلُ صدقٍ وجَلالةٍ قد زكَّاهم قومٌ بجلالتهم وصدقهم ، وتكلَّم فيهم آخرونَ من قِبَلِ حفْظِهم . .[٣]

وأوضحَ التِّرمذيُّ حُكمَ كلِّ طبقةٍ مما سيأتيكَ بشرحِ الحافظِ ابن رجبٍ ، وأغفلَ طبقةً رابعةً هي طبقةُ الحفَّاظِ المتقنين المتَّفقِ على الاحتجاج بحديثهم ، فسكتَ عن هذا القسمِ للعلمِ به ووضوحِه . . . ونبَّه على اختلافِ العلماءِ في جرحِ بعضِ الرواةِ وتعديلِهم . .

وبذلِكَ تناولَ في كتابه الأصلَ الأصيلَ لمقاصدِ علومِ الرُّواة .

رابعاً : بيانُ أصولِ علمِ الرِّواية :

وقد بَيَّن التِّرمذيُّ في كتابِ « العِلَلِ » :

١ـ الرِّوايةَ بالمعنى : فحكىٰ جوازَهَا عن أهلِ العِلْم ، بشرطِ إقامَةِ الإسنادِ وحِفظِه ، والإتيانِ بالمعنى دونَ تغييرٍ فيه ، ثم أشارَ إلى تفاضُلِ العُلماءِ في الرِّواية ، وأنَّ خيرهم من يَروي الحديثَ بلفظِهِ ، أو بما يقرُب منه ، ثم مَنْ يروي بالمعنى[٤] .

---

(١) ص٤٣ـ٤٤ ومواضع أخرى تليها .
(٢) ص٧٧ـ٧٩ .
(٣) ص١٠٣ـ١٠٤ .
(٤) ص١٤٥ـ١٤٦ .

٢ـ جوازَ التحمُّلِ بالعَرْضِ ، وهو « القراءة على الشَّيخ » ، وجوازَ التحمُّل بالسَّماعِ منه . وذكر أَنَّ كلاًّ منهما جائزٌ عند أهلِ الحديثِ[١] .

٣ـ كيفيةَ الأداءِ لمن تحمَّل بالعَرْض ، وأَنَّهُ يجوزُ له عندَ الرِّوايةِ أن يقولَ : « حَدَّثنا » ، وأن يقولَ : « أخبرَنَا » عندَ أكثرِ أهلِ العلمِ ، وأَنَّ مِنْ أهلِ العلمِ من يمنعُ الرِّوايةَ بكلمةِ « حدَّثنا » ، ويخصُّها بالسَّماعِ من الشَّيخ[٢] .

٤ـ الإجازةَ ، وقد ذكرَ الخلافَ في جوازِ التحمُّلِ بها ، قال : « وقد أجازَ بعضُ أهلِ الحديثِ الإجازةَ ، إذا أجازَ العالمُ لأحدٍ أن يرويَ لأحدٍ عنهُ شيئاً من حديثه فله أن يرويَهُ عنه :

حدَّثنا محمودُ بن غَيْلانَ حدثنا وَكِيْعٌ عن عمرانَ بن حُدَير عن أبي مِجْلَز عن بَشير بن نَهِيْك قال : كتبتُ كتاباً عن أبي هُريرةَ ، فقلتُ : أرويه عنكَ ؟ قال نعم » فروى عدداً من الآثارِ في جوازها ، ثم ذكر مذهبَ المانعين فقال : « قال عليٌّ ـ يعني ابنَ عبد الله المدينيَّ ـ سألتُ يحيى بن سعيدٍ عن حديثِ ابن جريج عن عطاءٍ الخراساني ؟ فقال : ضعيف ، فقلت إنه يقول : أخبرني . فقال : لا شيء ؛ إنما هو كتابٌ دَفَعَهُ إليه » انتهى .

خامساً : التَّنبيهُ على أنواعٍ من الحديثِ من حيثُ القَبُولُ أو الرَّدُّ : بيَّن فيه :

١ـ الحديثَ الحَسَن : وقد ضبطَه بتعريفٍ بيَّن فيه اصطلاحَهُ في الحَسَنِ[٣] وهو أليَقُ التعاريفِ بالحديثِ الحَسَن .

---

(١) ص٢٣٣ .
(٢) ص٢٣٤ـ٢٣٥ .
(٣) ص٣٤٠ .

٢ـ حُكْمَ زيادةِ الثِّقةِ : وقد بيَّن قَبُولَها إذا كانتْ من ثقةٍ يعتمدُ على حفظِهِ ، وقد أفادَ بهذا التنبيه فائدةً هامةً ، وأنه ليس كلُّ ثقةٍ تُقْبَلُ زيادتهُ . وانظر مزيداً من التفصيلِ في « الشَّرحِ » وتعليقِنا عليه[١] .

٣ـ وهناك الحديث الصَّحيح : لم يعرِّفه التِّرمذيُّ ، اعتماداً على شُهْرتِهِ وظهورِ أمرِهِ .

٤ـ الحديثَ المرسَلَ : ومرادُه بالمرسلِ ما يشمَل المنقطعَ ، كما هو اصطلاحُ التِّرمذيِّ في « جامعِهِ » ، واستعماله فيه . وقد بيَّن حُكمَه أنه لا يُحتجُّ به عندَ أكثرِ أهلِ الحديثِ[٢] .

٥ـ الحديثَ المنكرَ : وقد ذكرَه في ضمنِ الغريبِ ، لأنه تفرَّدَ به الراوي الضعيفُ[٣] .

وبهذا وبما سبقَ يكونُ قد بيَّن ردَّ الحديثِ لثلاثةِ أسبابٍ هي :

الطعنُ في الراوي كما سبق في أحكامِ الرُّواةِ ، وتمثيلِهِ للحديثِ المنكرِ .

والانقطاعُ في السَّندِ .

والشُّذوذُ ، كما يشير إليه تعريفُه الحديثَ الحَسَنَ ، وقولهُ فيه « لم يكنْ شاذاً » . كما يكونُ قد بيَّن قَبُولَ الحديث لاستيفائِهِ صفاتِ القَبُولِ بغيرِهِ كما في تعريف الحسن ، وبنفسِهِ بالأَوْلَىٰ .

سادساً : الكلامُ على الحديثِ الفَرْدِ :

وسمَّاه : الحديثَ الغريبَ ، وقد تناولَ في بحثه كلَّ أنواعِ التَّفرُّدِ ،

---

(١) ص٤١٨ وما بعد .
(٢) ص٢٧٣ـ٢٧٧ .
(٣) ص٤٤٨ .

وكيفيَّاتِهِ[١] ، وجاء تقسيمُهُ له مناسِباً صَحيحاً جامعاً لما فصَّله غيرُه ، كما أشرنا في تعليقِنا[٢] .

ومِن هذا العَرْض نجدُ كتابَ « العِلَلِ » من « جامعِ التِّرمذيِّ » كتاباً جامعاً لأصولٍ هامَّةٍ لـ« جامعِ التِّرمذيِّ » خاصةً ، ولعلومِ الحديثِ بصفةٍ عامَّةٍ ، فإنَّها مسائلُ تتناوَلُ أركاناً من أصولِ هذا العِلمِ ، أثنى عليها الأئمَّةُ ، وذكروها في محاسنِ « جامعِ التِّرمذيِّ » ، كما قال ابنُ الأثيرِ : « وفي آخرِهِ كتابُ « العِلَلِ » قد جمعَ فيه فوائدَ حسنةً لا يخفى قدرُها على من وَقَفَ عليها » .

العللُ أوَّلُ تأليفٍ في علومِ الحديثِ :

وبهذا كان الإمامُ التِّرمذيُّ من السابقينَ إلى التأليفِ في علومِ الحديثِ ، قَبْلَ الإمامِ أبي محمدٍ الحسنِ بنِ عبد الرَّحمن الرَّامَهُرْمُزيِّ (المتوفى نحو سنة ٣٦٥) صاحبِ كتابِ « المُحدِّث الفاصِل بين الرَّاوي والواعي » .

وقد جاء في « تدْريبِ الرَّاوي »[٣] للسُّيوطي قولُه :

« قال شيخُ الإسلامِ ـ يعني الحافظَ ابنَ حجر ـ « أوَّلُ من صنَّفَ في الاصطلاحِ القاضي أبو محمَّدٍ الرَّامَهُرْمُزيُّ فعملَ كتابَه « المحدِّث الفاصل » ، لكنَّه لم يستوعِب ، والحاكمُ أبو عبد الله النَّيسابُوريُّ ، لكنَّه لم يهذِّب ولم يرتِّب . . إلخ » .

ويظهر أنه وقع سَقَطٌ للسُّيوطي في هذا النَّقلِ عن الحافظِ ابنِ حجر ،

---

(١) ص٣٤٠ـ٣٤١ .
(٢) ص٤٠٦ـ٤٠٧ .
(٣) ص١٣ .

أو سَقَطٌ من نسخةِ « التَّدريب » ، وأصلُ الكلامِ « فَمِنْ أوَّلِ مَنْ صنَّف . . » .

يشهدُ لذلكَ كلامُ الحافظِ ابنِ حجرٍ نفسهِ في مطالِعِ « شرحِ نُخْبةِ الفِكَرِ » ، فقد قال ـ كما في طبعتنا عن أصلٍ وثيقٍ مقروءٍ على المؤلف ـ :

« فمِنْ أوَّلِ من صنَّفَ في ذلكَ : القاضِي أبو محمَّدٍ الرَّامَهُرْمُزِيُّ في كتابِ « المُحَدِّث الفَاصِل » ، لكنه لم يستوعِبْ ، والحاكمُ أبو عبدِ اللهِ النايسابوريُّ لكنه لم يهذِّبْ ولم يرتِّبْ . . » إلى آخرِ كلامه ، مثل الكلامِ الذي نقلهُ عنهُ السيوطيُّ سواء .

وفي نسخةِ « شرحِ النُّخْبة » ، وشرحِه لعليٍّ القارِي[1] ما نصُّه :

« فمِمَّن صنَّف » ، وفي نسخة : فمِنْ أوَّل من صنَّف « في ذلكَ » أي : في اصطلاحِ أهلِ الحديثِ « القاضي أبو محمدٍ » أي الحسن بن عبد الرَّحمن بن خلَّاد الرَّامَهُرْمُزِيُّ بفَتْح الميمِ الأولى ، وضمِّ الهاءِ ، وسكون الرَّاء ، وضمِّ الميم الثانية بعدَها زاي : بلدٌ بخُوزستان . وفي الكلام إشعارٌ بوجودِ تعدّدِ التَّصنيف في قرنِ القاضي ، وعدمِ تحقّقِ الأوَّلية » انتهى كلامُ القارِي .

ولو صحَّ النقلُ عن الحافظ أنه قال : « أوّلُ من صنَّف » لوجبَ ـ في رأينا ـ تفسيرُ كلامِه بأَنَّ مرادَه « مِنْ أوَّلِ مَن صنَّف » توفيقاً بين كلامِ الحافظِ نفسهِ ، ثم توفيقاً بينه وبين الواقعِ أيضاً .

وهذا الإمامُ ابنُ المُلَقِّنِ (المتوفى سنة ٨٠٤هـ) يذكرُ التِّرمذيَّ في

---

(١) ص٩ طبع الآستانة . وفي مطبوعة لبنان تحقيق الأخوين تميم : ١٣٧ « فَمِنْ أوَّل مَنْ صنَّف في ذلك ـ أي : في اصطلاح أهل الحديث القاضي أبو محمد . . إلخ » .

مقدِّمة مَن صنَّفَ في هذا العلمِ ، فيقولُ في مُستهلِّ كتابِهِ « المقنعُ في علومِ الحديثِ »[١] : « وقد صنَّفَ فيه ـ يعني علومَ الحديثِ ـ من الأئمَّةِ : التِّرمذيُّ في « جامعِهِ » و« علله » ، والحاكمُ في « أصولِهِ » و« مَدْخله » ، والخطيبُ في « كفايته » وجامعِهِ . . » .

وهذا نصٌّ واضحٌ ، يتيحُ لنا أن نقولَ : إنَّ كتابَ « العِللِ الصغير » للإمامِ التِّرمذيِّ هو أوَّلُ كتابٍ صُنِّفَ في علومِ الحديث ، فيما بَلَغَنا عِلمُه من التآليفِ في هذا الفنِّ ، والله تعالىٰ أعلم .

* * *

(١) لوحة ٢ من المصورة المحفوظة في دار الكتب المصرية .

الإِمامُ ابنُ رَجَب

هو الإِمامُ الحافظُ العلاَّمةُ زينُ الدِّينِ عبدُ الرحمنِ بنُ أحمَدَ بنِ عبد الرَّحمن الملقَّب رَجَب بنِ الحسنِ بنِ محمدِ بن أبي البَرَكاتِ مسعودٍ السَّلاميُّ البغداديُّ ثم الدمشقيُّ الحنبليُّ[١] . الشهيرُ بابن رَجَب ، وهو لقبُ جدِّه عبدِ الرَّحمن ، واشتَهَرَت نسبةُ الحافظِ عبدِ الرَّحمن الحفيدِ إليه ، فقيل « ابنُ رَجَب » .

وُلدَ الحافظُ عبدُ الرَّحمن بنُ رَجَبٍ في بغدادَ « سنة ٧٣٦هـ » . على التحقيقِ في تاريخِ وِلادته .

وأما ما وَقَعَ في « الدُّرَرِ الكَامِنَةِ » أَنَّهُ ولد « سنة ٧٠٦ » فلعلَّه من سهوِ النَّسخِ[٢] ، لأنَّهم نصُّوا على أَنَّ والدَهُ « قَدِمَ به من بغدادَ إلى دمشقَ وهو صغيرٌ سنة أربعٍ وأربعين وسبعمائة » ، ومن يولدُ سنة ستٍ وسبعمائة فوق أن يقال عنه : إِنه كبيرٌ في سنة ٤٤ فضلاً أن يقال : صغير .

---

(١) كذا ذكر نسبَه الحافظُ ابن حجر في « الدُّررِ الكامنةِ في أعيان المائة الثامنة » ج٢ ص٤٢٨ وابن فهد في « لحظ الألحاظ » ص١٨٠ والسُّيوطي في « ذيل تذكرة الحفاظ » ص٣٦٧ ومنه أثبتنا النِّسبة « السلامي » دون سابقيه . واقتصر ابنُ العماد الحنبلي في « شذرات الذهب » ج٦ ص٣٣٩ وابنُ حجر في « إنباء الغمر بأنباء العمر » ج١ ص٤٦٠ على نسبه إلى جده رجب عبد الرحمن فقط .

ووقع في نسخة « لحظ الألحاظ » هكذا « . . رجب بن عبد الرحمن » ، وهو خطأ ، الصوابُ « رجب عبد الرحمن » بدون « ابن » لأن رجباً لقبٌ لـ « عبد الرحمن » الجد .

(٢) وقد سرى هذا إلى السيوطي في « ذيله على التذكرة »!! .

ومما يدُلُّ على ذلك أَنَّ الحافظَ ابنَ حَجَرٍ أثبتَ التاريخَ في « الدُّررِ الكامنةِ » هكذا (٧٠٦) بالرَّقم ، وهذا يحتَمِلُ السَّهوَ والتَّصْحِيفَ كثيراً . وقد أثبتَ ابنُ حجر نفسُه تاريخَ ولادةِ ابنِ رجب « سنة ستٍّ وثلاثين وسبعمائة » هكذا بالكتابة في « إنباءِ الغُمْر » ، وهو نصٌّ في المطْلوبِ ، لا يقبلُ النِّزاعَ ، فتعيَّنَ المصيرُ إليه .

وينحدرُ الحافظُ زينُ الدِّين بنُ رَجَبٍ من عائلةٍ علميةٍ عريقةٍ في العلمِ ، بل عريقةٍ في الإمامةِ العلميةِ .

فوالدهُ هو « الشَّيخُ الإمامُ المقرىءُ المحدِّثُ شهابُ الدينِ أحمد » كما وصفه في « شذَرَاتِ الذَّهبِ »[١] ، وقال الحافظُ ابنُ حجر في « إنباءِ الغُمْر »[٢] : « ولدَ ببغدادَ ونشأ بها وقرأ بالرِّواياتِ وسمعَ من مشايخها ، ورحَلَ إلى دمشقَ بأولاده ، فأسمَعهم بها وبالحجازِ والقدسِ ، وجلس للإقراءِ بدمشقَ وانتُفعَ به ، وكان ذا خيرٍ ودينٍ وعفاف ، ومات في هذه السنة ـ يعني أربع وسبعين وسبعمائة ـ أو التي قَبْلها » .

كذلك جدُّهُ وُصِفَ بـ « الشيخِ الإمامِ المحدِّثِ أبي أحمد رجب عبد الرحمن »[٣] .

ومن هنا نستطيعُ القولَ : إنَّ ابتداءَ طلبِ الحافظِ زينِ الدين للعلمِ والحديثِ بصفةٍ خاصَّةٍ كان منذُ نعومةِ أظفارهِ على جدِّه الإمامِ المحدثِ « رجب » ، ثم على والده الإمام المقرىءِ المحدِّث « أحمد » ، بل إن توجيهاتِ هذا الوالدِ كانت ذاتَ أثرٍ كبيرٍ في تكوينِ الابنِ ، فقد نصُّوا على أَنَّهُ « اشتغلَ بسماعِ الحديثِ باعتناءِ والدِه » .

---

(١) ج٦ ص٣٣٩ .
(٢) ج١ ص٣٧ .
(٣) « شذرات الذهب » الموضع السابق .

ويلوحُ لنا أَنَّ سبَبَ رحلةِ والدهِ من بغدادَ هو إيثارُ الانتقالِ من بغدادَ التي فَقَدتْ منزلتها كعاصمةٍ للإسلامِ ، حتى قد غادرتِ الخلافةُ بغداد « سنة ٦٥٦هـ » بعد اجتياح التتار ثم نقلت إلى القاهرة ، وصارَ أمرُ الأقطارِ الإسلاميَّة ـ قبل ذلك ـ إلى الولاةِ الذين تَسمَّى بعضُهم باسم سلطان ، وبعضُهم باسم مَلِك ، وصارَ مقامُ الخليفةِ مطمعَ الطَّامعين والمتربِّصين . . حيث تكثرُ الهزَّاتُ والتغيراتُ مما لا يسمحُ بالاستقرارِ والتَّقدم العلمي ، فانتقلَ إلى دمشقَ حيثُ كانتْ ألويةُ العلومِ مرفوعةً ، ولاسيَّما علوم الحديثِ والتفسيرِ ، كما تسجّل ذلك تواريخُ تلكَ الفترةِ ، وتشهدُ به كثرةُ دورِ العلمِ ودورِ الحديثِ التي ازدَهرتْ في بلادِ الشَّام في ذلك العصرِ .

وقد أسعَفَهُ الحظُّ بالتَّلقي عن كبارِ الأئمةِ في عصرِه ، فسمع بدمشقَ من محمد بن الخبَّازِ ، وإبراهيمَ بن داودَ العطارِ ، وأجازَهُ ابن النَّقيبِ صاحبُ الإمام النَّووي[1] . وسمعَ من أبي الحرمِ محمَّد بن القلانِسي ، وسمع بمكةَ الفخرَ عثمان بن يوسف ، وبمصرَ من صدرِ الدينِ أبي الفتح الميدوميِّ ، ومن جماعةٍ من أصحاب ابن النَّجَّارِ ، ومن خلقٍ من رواة الآثار ، كما عبَّروا في تأريخهم له . مما يدُلُّ على توسُّعه في التَّلقي عن الشيوخ ، وخصوصاً من أهلِ الحديثِ ونخصُّ بالذكر هنا مرافقَتَه في السَّماعِ للإمامِ العراقيِّ عبدِ الرحيم بنِ الحسينِ ، وهو مَنْ هو ، وقد قال

---

(١) ووقع في « شذرات الذهب » ج٦ ص٣٣٩ : « وأجازه ابن النقيب والنووي » .
وهذا غيرُ معقولٍ، لأنَّ النوويَّ توفي (سنة ٦٧٦) أي قبلَ ولادة الحافظِ ابن رجبٍ صاحب هذه الترجمة بستينَ سنة ، فالظاهرُ أنه وقع في النسخة سَقَط وتحريف .
وقد تلقَّف هذا الغلطَ الأستاذُ سامي الدهان في ترجمته للحافظِ ابن رجب ص١٧ من تقديمه « لذيلِ طبقاتِ الحنابلةِ » ، ولم يتنبَّه لما فيه من الاستحالة . .

الحافظُ ابن حجر في « إنباء الغُمْر »[١] : « ورافقَ شيخَنَا زينَ الدينِ العراقيَّ في السَّماعِ كثيراً » . وفي « الدُّررِ الكامنةِ »[٢] : « وأكثرَ من المسموعِ وأكثرَ الاشتغالَ حتى مَهَرَ » .

وهذا التلقي عن العلماءِ ، ومشافهتهم أساسٌ لا يعرفُ أسلافُنا طلبَ العلمِ بدونِهِ[٣] ، وقد أتيحَ للحافظِ ابنِ رجب أعلى رتبةٍ منْهُ ، ووافقَ منه ألمعيةً ونبوغاً .

نبوغُ ابن رجب ونباهةُ شأنه :

وهكذا ـ بما أتيحَ للحافظِ ابنِ رجب من الغَرْسِ الأوَّل ومن تحصيلِهِ على أكابر أهلِ عصرِهِ ـ نبغَ بين أقرانِه نُبوغاً عظيماً ، ونَبَه شأنُه في العلمِ بصفةٍ عامةٍ ، وفي الحديثِ والفقهِ بصورةٍ خاصةٍ .

أما في علمِ الحديثِ : فقد بلغَ درجةَ الإمامةِ في فُنونِهِ ، بل في أَعْمَقِها وأجَلِّها ، وهو علمُ صناعةِ الأسانيدِ وفنِّ العِلَلِ ، حتى صارَ موئلَ طلّابِ الحديثِ ومقصدَهُم ، لما ذاعَ له من صِيْتٍ وشُهرة ، وحسبُنا في هذا شهادةُ إمام عصره الذي أدركَه وعاصَره وهو الحافظُ ابن حجرٍ العسقلانيُّ ، فقد شهد له في « إنباء الغُمر » فقال[٤] :

« ومَهَرَ في فنونِ الحديثِ أسماءً ورِجالاً وعِلَلاً وطُرُقاً ، وإطلاعاً على معانيه » .

---

(١) ج١ ص٤٦٠ .

(٢) ج٢ ص٤٢٨ .

(٣) بل لا يعدّونه عالماً بدون ذلك ، مهما عَنْعَنَ ودَنْدَنَ ، وإن جهل ذلك للأسف كثيرٌ من شبابنا المثقَّفِ في هذا العصرِ ، أو تجاهلهُ بعضُ من له إلمامٌ بشروطِ التكوينِ العلميِّ ، وخصوصاً علم الحديث .

(٤) ج١ ص٤٦٠ .

وقال ابن حَجي[١] : « أتقنَ الفنَّ ـ يعني فنَّ الحديثِ ـ ، وصارَ أعرفَ أهلِ عصرِهِ بالعِلل وتتبُّعِ الطُّرُقِ » .

وأما في الفقه : فقدْ بَرَعَ فيهِ حتى صارَ من أعلامِ المذهبِ الحنبَليِّ ، وهذا كتابُه « القواعدُ الفقهيَّة » يدُلُّ على معرفةٍ تامةٍ بالمذهبِ ، كما شهدَ بذلكَ مؤرِّخوه ، ونضيفُ لذلك علمَه برجالِ المذهبِ وطبقاتِهم وتراجمهم ، حتى ألَّفَ في ذلكَ كتاباً قيِّماً هو « ذيلُ طبقاتِ الحنابلة » .

وهكذا جمعَ الحافظُ ابنُ رجب بين الحديثِ والفقهِ ، ولم يفْصِلْ بينهما ، وهذا السَّبيلُ هو طريقُ المحدِّثين الكِبار ، قلَّما تجدُ واحداً منهم إلا وهو متفقِّهٌ بل مَرْجِعٌ في الفِقه على أحدِ المذاهبِ المعمولِ بها ، خلافاً لما ابتدَعَهُ بعضُ مَنْ نصَبَ نفسَهُ مُحدِّثاً في هذا العصرِ من فَصْلِ الحديثِ عن الفقه ، حتى راحَ يتمادىٰ في الشُّذوذاتِ المصادِمَةِ لصرائحِ الأَدلَّة ، والمخالفةِ للإجماعِ ، بدعوى الاجتهادِ والعملِ بالحديث . . ؟! ولا حولَ ولا قوةَ إلا بالله .

وقد نذرَ الحافظُ ابن رجبٍ نفسَه للعلمِ والعملِ والدَّعوةِ ، فاعتزلَ الناسَ ومجتمعاتهم ، كما قالوا : « وكانَ لا يعرفُ شيئاً من أمورِ النَّاسِ ، ولا يتردُدُ إلى أحدٍ من ذَوي الولاياتِ »[٢] .

ولعل ذلكَ من جملةِ أسبابِ ما اختصَّ بهِ واشتَهَرَ من الصَّفاءِ ونفاذِ الرُّوحِ ، وتأثيرِ الكلمةِ ، كما قالوا : « وكانتْ مجالسُ تذكيرِهِ للقلوبِ صادعةً ، وللنَّاسِ عامةً مباركةً نافعةً ، اجتمعتْ الفِرَقُ عليهِ ، ومالت القلوبُ بالمحبَّة إليه » .

---

(١) فيما نقله الحافظ ابن حجر أيضاً في « إنباء الغمر » ج١ ص١٦١ .
(٢) المرجع السابق و«شذرات الذهب» ج٦ ص٣٣٩ .

كما أَنَّ من العواملِ المؤثِّرةِ في ذلكَ ثروتَه العلميَّة النَّقْليَّة ، بعلِمه في القرآنِ ، وتمكُّنه وتوسُّعه في علمِ الحديثِ بما فيه من الأخبارِ المرفوعةِ ، والسيرةِ والفضائلِ والمناقبِ ، وأخبارِ الصَّحابةِ وحياتِهم والسَّلَفِ عامةً ، وتلكَ موادٌّ هامةٌ في دروسِ الوعظِ والتذكيرِ العام ، وقد قال الحافظُ أبو عُمر بنُ عبد البَر[١] : « ولا خلافَ علمتُه بين العلماءِ أن الوقوفَ على معرفةِ أصحابِ رسولِ الله ﷺ من أوكَدِ علمِ الخاصَّةِ ، وأرفعِ علمِ الخَبَرِ ، وبه سادَ أهلُ السِّيَرِ » .

ثناءُ العلماءِ عليه :

نالَ الحافظُ ابنُ رجب من ثناءِ العلماءِ أعلا عباراتِهم وأوفاها ، نذكرُ طائفةً من كلماتِهم هنا ، وإِن ذكرنا منها في أثناءِ دراستنا :

قال ابن فَهْدٍ في صفة ابنِ رجب[٢] « الإِمامُ الحافظُ الحجَّةُ ، والفقيهُ العُمدة ، أحدُ العلماءِ الزُّهاد ، والأئمةِ العبَّادِ ، مفيدُ المحدثين ، واعظُ المسلمين . . » .

وقال السُّيوطيُّ[٣] : « الإِمامُ الحافظُ ، المحدِّثُ الواعظُ ، زينُ الدين عبدُ الرحمن . . » .

وقال ابنُ فَهْد أيضاً[٤] : « كان رحمه الله تعالىٰ إِماماً وَرِعاً زاهداً ، مالتِ القلوبُ بالمحبَّة إِليه ، وأجمعتِ الفِرَقُ عليه ، كانتْ مجالسُ تذكيرِهِ النَّاسَ عامةً نافعةً ، وللقلوبِ صادعةً » .

---

(١) في مطلع كتابه « الاستيعاب بمعرفة الأصحاب » ج١ ص٨ بذيل « الإِصابة » .
(٢) في « لحظ الألحاظ » ص١٨٠ .
(٣) في « ذيل تذكرة الحفاظ » ص٣٦٧ .
(٤) « لحظ الألحاظ » ص١٨١ .

وقال ابنُ العمادِ الحنبليِّ[١] : « الحافظُ زينُ الدِّين وجمالُ الدِّين أبو الفرج عبدُ الرحمن الشيخُ الإمامُ العالِمُ العلاَّمةُ ، الزَّاهدُ القدوةُ البركةُ ، الحافظُ العمدةُ ، الثِّقةُ الحجةُ . . » .

« وكانتْ مجالسُ تذكيرِهِ للقلوبِ صادعةً ، وللناس عامةً مباركةً نافعةً ، اجتمعتِ الفِرَقُ عليه ، ومالتِ القلوبُ بالمحبَّةِ إليه ، وله مصنفاتٌ مفيدةٌ ، ومؤلفاتٌ عديدة » .

وقال ابن العمادِ أيضاً[٢] : « وكانَ لا يعرفُ شيئاً من أمورِ النَّاسِ ، ولا يتردَدُ إلى أحدٍ من ذوي الولايات ، وكان يسكنُ بالمدرسةِ السُّكَّريَّةِ بالقَصَّاعين » .

وقال الحافظُ ابن حَجَر في « إنباء الغُمْر »[٣] : « وكانَ صاحِبَ عبادةٍ وتهجُّد ، ونُقِمَ عليه إفتاؤُه بمقالاتِ ابن تَيْمِيَّةَ ، ثم أظهرَ الرجوعَ عن ذلكَ ، فنافَرَهُ التَّيميُّون ، فلم يكن مَعَ هؤلاءِ ولا هؤلاءِ ، وكان قد تَركَ الإفتاء بآخرة » اهـ .

ونقول : إنه تركَ الإفتاءَ لكونه آثرَ قطعَ أسبابِ التَّشويشِ من بعضِ الذين لا يعقلونَ مصلحةَ الإسلام ، كما نراه في زَمننا ، وقد تركَ من الأكابرِ التدريسَ والإفتاءَ لمثلِ ذلكَ من الأسبابِ ، كما فعله الإمامُ السيوطيُّ ، وصنَّفَ في ذلك رسالةً خاصة شرحَ سَبَبَ صنيعهِ هذا .

مؤلفاتُ الحافظِ ابنِ رجب :

ذكر لنا مؤرِّخو الإمامِ ابنِ رجب مجموعةً قيِّمةً من المؤلَّفاتِ ، كلُّها مفيدٌ نافعٌ :

---

(١) في « شذرات الذهب » ج٦ ص٣٣٩ .
(٢) المرجع السابق .
(٣) ج١ ص٤٦٠ .

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ : صنَّفَ « شرحَ التِّرمذيِّ » فأجادَ فيه نحو عشرينَ مجلَّدة ، وشرحَ قطعةً كبيرةً من « البخاريِّ » ، وعَمِلَ وظائفَ الأيَّام وسمَّاه « اللطائف » بطريق الوعظ ، وفيه فوائِد ، و« القواعد الفقهيّة » أجادَ فيه . . وخرَّجَ لنفسه مَشْيَخَةً مفيدةً »[١] .

وقال ابن العماد الحنبليِّ[٢] : « له مصنفاتٌ مفيدة ، ومؤلفاتٌ عديدة . . » .

وقال ابن فَهْد[٣] : « له المؤلفاتُ السَّديدة ، والمصنفاتُ المفيدة . . » .

وقد ذكروا له من مؤلفاته جملةً قيِّمة على سبيل التَّذكرة ، لا على سبيل الاستيعاب ، ثم أسفرَ البحثُ عن مجموعةٍ كبيرةٍ من التآليفِ تُقارِبُ الأربعينَ[٤] ما بين مجلداتٍ كثيرة مثل « شرح الترمذي » إلى الأجزاءِ الصغيرةِ .

ونجدُ مؤلفاتِهِ متنوعةً في فنونِ الفقهِ ، والحديثِ ، والتَّاريخِ ، والوعظِ والتثقيفِ العام ، وكلُّها مسدَّدٌ مفيدٌ :

فمِنْ كُتبِهِ في الفقهِ :

١ـ « الاستخراجُ لأحكامِ الخَرَاج » طُبع بمصرَ بتصحيحِ الشيخ عبد الله الصِّديق في نحو عشر كراريس .

٢ـ « القواعدُ الفقهيَّة » مطبوع ، وقد سمعتَ ثناءَ العلماءِ عليه .

---

(١) عن « الدرر الكامنة » ج٢ ص٤٢٩ ، و« إنباء الغمر » ج١ ص٤٦٠ .
(٢) في « شذرات الذهب » ج٦ ص٣٣٩ .
(٣) في « لحظ الألحاظ » ص١٨١ .
(٤) انظر مقدمة سامي الدهان على « ذيل طبقات الحنابلة » ص٢٢ـ٢٣ .

٣ـ « مسألةُ الصلاةِ يومَ الجمعةِ بعد الزَّوالِ وقَبْلَ الصَّلاة » .

٤ـ « القولُ في تزويج أمَّهات أولادِ الغياب » .

٥ـ « الكشفُ والبيان عن حقيقة النذورِ والأَيمان » .

٦ـ رسالة قيمة في الرد على مَن تبع غير المذاهب الأربعة . ط .

ومن كُتبه في التَّاريخ :

كتابُه القيِّم : « ذيلُ طبقاتِ الحنابلة » المطبوعُ في مجلَّدين . وهو سِجِلٌّ حافل لأَعلامِ المذهب ، ذيَّلَ به على طبقاتِ الحنابلةِ لابن أبي يعلى[١] .

ومن مؤلفاتِهِ في الوعظِ والتَّثقيفِ العام :

١ـ « فَضْلُ علمِ السَّلفِ على علم الخلفِ » مطبوعٌ .

٢ـ « لطائِفُ المعارفِ فيما لمواسِم العامِ من الوظائف » (مطبوعٌ) . وقد سمعتَ الثناءَ عليه .

٣ـ « صفةُ النار والتحذيرُ من دار البوار » . وقد طُبع له كتاب باسم « التخويفُ من النار » فلعله هو ، وهو بحجم الاستخراج .

٤ـ « أهوالُ يوم القيامة »[٢] .

---

(١) وأما نسبتهُ إلى أبي يعلى كما وقع في « إنباء الغُمْر » فتساهُلٌ أو سهو ، وقد ذهل محققُ « إنباء الغُمْر » عن ذلك ، على الرغم من التنبيه عليه في « ذيلِ تذكرةِ الحفّاظ » ، فتأمل .

(٢) قال محققُ ذيلِ « طبقاتِ الحنابلة » في تقديمه : « لعله كتابُ أهوال القبور . . » وهذا فيه بُعدٌ كثيرٌ ، وهو يدُلُّ على اختلاط الأمرِ على كاتبِ التَّقديم ، وأنه لُبِّسَ عليه عذاب القبر بأهوال موقفِ الحشر . . !! .

٥ـ « أهوالُ القبور » مطبوعٌ في نحو عشرِ كراريس .

٦ـ « الفَرْقُ بين النُصْح والتَّعيير » .

وأما مؤلَّفاتُه في الحديث :

فتشغَلُ الحيِّزَ الأكبرَ ، وكثيرٌ منها شرحٌ لحديثٍ أو أحاديثَ في الوعظِ والتذكيرِ ، ومنها كتبٌ ضخمَةٌ جامعةٌ . فمن ذلك :

١ـ « شَرْحُ جامعِ التِّرمذيِّ » في عشرينَ مجلداً ، وقد مرَّ بكَ الثناءُ عليه ، ولم نعثُر منه إلا على هذه القِطعة ، التي هي « شرحُ عِلَلِ التِّرمذيِّ » .

٢ـ « شرحُ البخاريِّ » لم يكملْ ، وصل فيه إلى الجنائزِ ، وسمَّاه « فَتْح الباري » قال ابن العماد : « ينقلُ فيه كثيراً من كلامِ المتقدِّمين » . طبع مؤخراً طبعتين كل منهما بتحقيق مستقل .

٣ـ « اختيارُ الأَوْلَى شرحُ حديث اختصامِ الملأ الأعلى » مطبوعٌ .

٤ـ « شرحُ الأربعينَ النوويَّةِ » ، وهو شرحٌ حافلٌ لا مثيل له ، وقد أضافَ فيه ثمانيةَ أحاديث فكملتْ خمسينَ حديثاً ، وهو مطبوعٌ بعنوان : « جامعُ العلومِ والحِكَم في شرحِ خمسينَ حديثاً من جَوامِعِ الكَلِم » .

٥ـ شرحُ حديث : « ما ذئبانِ جائعانِ » . طُبعَ مع « جامع بيانِ العلمِ وفضلِهِ » لابن عبد البَر . ولعله هو كتاب « ذمّ المالِ والجاه » الذي ذكروه ، لأن موضوعَه هو هو .

٦ـ شرحُ حديث : « من سَلَكَ طريقاً يلتمسُ فيه علماً » . طبعه محبُّ الدينِ الخطيبُ باسم « شرحُ حديث أبي الدَّرداء » .

٧ـ « نورُ الاقتباسِ من مشكاةِ وصيَّة النبي ﷺ لابن عباسٍ » ، طبع أيضاً بمصر .

٨ـ « كَشْف الكُربةِ في وصفِ حالِ أهلِ الغُربة » شرحُ حديث « إن الدين بدأَ غريباً وسيعودُ غريباً كما بدأ » . (مطبوع) .

٩ـ « فضائلُ الشَّام » . طبع مؤخراً .

١٠ـ « شرحُ عِللِ التِّرمذيِّ » وهو قطعةٌ من « شرحِ جامعِ التِّرمذيِّ » ، أفردَهُ السُّيوطيُّ بالذكرِ ، لكونِ « العللِ » قد يُعتبرُ كتاباً مفرداً .

وفاةُ الحافظِ ابنِ رَجَب :

هكذا قضى الحافظُ ابنُ رجبٍ حياتَه في علمٍ وعملٍ ودعوة ، وعبادةٍ وتهجدٍ ، ووعظٍ وإرشادٍ ، وزهدٍ وورعٍ ، وعزلةٍ عن أهل السُّلطةِ وعن الناسِ ، كي يتفرَّغَ لما نذرَ نفسَه له ، حتى كان يسكُنُ في المدرسةِ التي يعلِّم فيها ، حتى وافته منيَّتُه ولبَّى نداءَ ربِّه ، فتُوفي رحمه الله تعالىٰ ليلة الإثنينِ رابع شهرِ رمضان ، وقيل في شهرِ رَجَب[1] ، سنة خمسٍ وتسعينَ وسبعمائة . بأرض الخميرية في بستان كان استأجَرَه ، وصلي عليه من الغد ، ودُفنَ بالبابِ الصَّغير جوار قبر الشيخ الفقيهِ أبي الفرج عبدِ الواحد ابن محمد الشيرازيِّ ثم المقدسيِّ الدمشقيِّ، المتوفى «سنة ٤٨٦»، والذي

---

(١) تأريخ وفاته بشهر رجب وقع في « الدُّررِ الكامنة » للحافظ ابن حجر ج٢ ص٤٢٩ ، وتبعه في ذلك السيوطيُّ في « ذيل التذكرة » ص٣٦٨ .

وأرَّخ الحافظُ ابن حجر في « إنباء الغمر » ج١ ص٤٦١ وفاته بشهر رمضان ، وقال ابن فَهْد في « لَحْظ الألحاظ » ص١٨١ « في شهر رجب أو شهر رمضان » .

ويبدو لنا ترجيحُ تأريخ ابن العماد الحنبلي أنه في رابع شهرِ رمضانَ ، لمزيدِ اختصاص ابن العمادِ بالحنابلة ، ولأنه أتى في تاريخه بمزيدِ ضبطٍ وفائدةٍ ، وهي تعيين رابعِ شهرِ رمضان . =

يرجعُ الفضلُ إليه في نشر مذهب الإمام أحمدَ بالقُدْسِ ودمشقَ ، وكان دفْنُ الحافظِ ابنِ رجب هنا بناءً على وصيَّته ، بل وإعدادِه لذلك ، مما يدُلُّ على مزيدِ وفائِه وتعلُّقه بأئمةِ هذا المذهبِ الجليل ، حتى اختار هذا الجوارَ المبارك .

وقد ظَهَرَ له في وفاته من صفاءِ الرُّوحِ وشفافيتها مما يؤكِّد علوَّ منزلته ومقامه .

قال ابنُ ناصرِ الدين الدمشقيُّ : « لقد حدَّثني مَنْ حَفَر لَحد ابنِ رجبٍ أَنَّ الشيخَ زينَ الدين ابنَ رجب جاءَه قبلَ أن يموتَ بأيَّام ، فقال : احفرْ لي هاهنا لحداً ، وأشارَ إلى البُقعةِ التي دُفِن فيها . قال : فحفرتُ له ، فلما فَرَغَ نزَل في القبر واضطَجعَ فيه ، فأعجَبَه وقال : هذا جَيِّد ، ثم خَرَج . فوالله ما شعرتُ بعدَ أيامٍ إلا وقد أُتي به ميتاً محمولاً في نَعْشه ، فوضعتُه في ذلك اللَّحد »[1] .

رَحِمَ اللهُ الحافظَ ابنَ رجب ورضي عنه ونفَعَنا والمسلمينَ بعلْمه وهدْيه آمين .

* * *

(١) « شذرات الذهب » ج٦ ص٣٤٠ ، وانظر « الدرر الكامنة » ج٢ ص٤٢٩ ، و« لحظ الألحاظ » ص١٨٢ .

« شَرْحُ عِلَلِ التِّرمِذِيِّ »
لابْنِ رَجَب

هذا الشَّرحُ لِـ« عَلَلِ التِّرمذيِّ » جزءٌ من شرحٍ صنَّفهُ الحافظُ ابنُ رجبٍ لـ« جامعِ التِّرمذيِّ » بأكمله ، كما بيَّنا ، وكما صَرَّحَ الحافظُ ابنُ رجب في ختامِ هذا الشَّرحِ لـ« العلل » حيثُ قال[1] : « وقد انتهى الكلامُ على كتاب الجامعِ لأبي عيسى التِّرمذيِّ رحمه الله ورضي عنه » . وهذا الشرحُ لـ« جامعِ التِّرمذيِّ » من الشروحِ القليلةِ التي استُكْمِلَتْ ، وهو شرحٌ حافلٌ غزيرٌ ، لذلكَ نجدُ في أثناءِ « شرحِ العللِ » إحالاتٍ كثيرةً إلى ما سَبَق في شرحِ الكتابِ .

وهذا القسمُ الذي ظَفِرنا به من « شَرحِ جامعِ التِّرمذيِّ » نموذجٌ دالٌ على علوِّ كعبِ الحافظِ ابن رَجَبٍ في الحديثِ وأصوله ، وعلى مكانة شرحِه لـ« الجامعِ » .

ويتبيَّن للناظِرِ أنَّ « شرحَ العللِ » هذا يتجزَّأ إلى جُزءين يمكِنُ أن يُعَدَّا كِتابين :

الجزءُ الأوَّلُ : شرحُ نصِّ كتابِ « العلل الصَّغير » :

ويتناولُ هذا الشرحُ كتابَ « العِللِ » من جميعِ الجوانبِ ، كما أنه يَسْتَكْمِلُ أبحاثَهُ بدراساتٍ متمِّمةٍ ، غدا بها الكتابُ مرجِعاً حافِلاً في علومِ الحديث .

---

(١) ص٨٠٨ .

ونلفِتُ النظرَ فيما يلي إلى بعضٍ من **أهمِّ خصائصِ هذا الشرحِ وفوائِدِهِ العلميَّة** :

فمِنْ ذلك :

١ـ ما استهلَّ به الحافظُ ابنُ رجب شرحَه لـ« العللِ » من ذلكَ السَّردِ لأحاديثَ اتُّفِقَ على عدمِ العملِ بها ، ثم ثنَّى عليه بفصلٍ آخرَ في أحاديثَ ادُّعي الاتفاقُ على عدمِ العملِ بها وليسَ الأمرُ كذلكَ ، وقد أتى الحافظُ في الفصلينِ بسردٍ بديعٍ عظيمِ الفائدةِ لطالبِ الحديثِ والفقهِ ، وهي أحاديثُ يعوِزُها البحثُ لخصوصيَّتها في حالِ السَّندِ والمتن ، وقد وفَّينا ذلك في تعليقنا بحمدِ اللهِ تعالىٰ .

٢ـ الفوائدُ التي أوردها في أبحاثِ الإسنادِ والرُّواةِ ، وأقسامِ الرواةِ وأحكامِها فقد وسَّع البحثَ فيما أوردَه التِّرمذيُّ وكمَّل فوائدَه بتحقيقٍ علميٍّ على غايةٍ من الأهميَّة والفائدة ، ونذكرُ هنا على سبيلِ المثالِ : بحثَهُ في روايةِ المبتدعِ ، وبيانِ الغلطِ الذي يُرَدُّ به الحديثُ أو يُتْرَكُ . وغيرِ ذلك .

٣ـ اشتمالُه على جملةٍ من الرُّواةِ الضُّعفاءِ الذين كَثُرت الروايةُ عنهم وخُصوصاً من اشتَهَرَ منهم بالعبادةِ ، مما قد يُغْتَرُّ به ، وإن الدِّراساتِ المستفيضةَ التي قدَّمها الحافظُ ابنُ رجبٍ في هذا المضمار ذاتُ فوائدَ على غايةٍ من الأهميَّةِ .

٤ـ دراستهُ لطائفةٍ من جِلَّة أهلِ الحديثِ تُكُلِّم فيهم من جِهةِ حفظِهم . وقد جاءَ هذا الفصلُ تطبيقاً جيِّداً لبحثِ أقسامِ الرواةِ وأحكامها الذي سبقه ، وأفادَ فائدةً جليلةً بترجمته للذينَ ذَكَرَهُم الترمذيُّ ، ثم استكملَ هذه الأسماءَ بمجموعةٍ أخرى أصبحَ بها أمامَ القارىءِ بيانٌ بالرواةِ الذين هم أكثرُ روايةً وَوُروداً في كُتُبِ الحديثِ ، مما له أثرُهُ الكبيرُ في تنمية مَوْهبةِ طالبِ الحديثِ .

وأنوِّه ههنا بهذهِ اللفتةِ البارعة التي خَتَم بها ابنُ رجب دراسةَ هؤلاءِ الرواةِ في اختلافِ الرجلِ الواحدِ في إسنادِ الحديث[١] ، حيث نبَّهَ على ضابطٍ هامٍّ جداً، نميزُ به بيْن تعدُّد رِوايةِ السَّند عن الرَّاوي بسببِ الوَهَم وَخلْطِه في الرِّواية ـ كما وَقَعَ من هؤلاءِ الذين ترجمَ لهم ـ وبيْن تعدُّدِ الروايةِ عنه لكونه حافظاً للحديثِ من أكثَرِ من وجهٍ ، كما يقعُ للحُفَّاظِ المتقِنينَ المتوسِّعينَ في الرِّواية .

٥ـ اشتمالُه على تراجمَ من أعيانِ حُفَّاظِ الحديثِ ، وثقاتِهِ المتقنينَ . وقد اشتمَلَ على جملةٍ منهم كثيرةِ الروايةِ والذِّكرِ في كُتُبِ الحديثِ ، وأطالَ في ذلكَ حتى شفى قلبَ القارىءِ بما ذكرَه من تراجمَ لهؤلاءِ الرُّواةِ الذينَ يدورُ عليهِم الكثيرُ من الحديثِ الصَّحيحِ ، وبما ذَكَره من فَضَائِلهم ، مما يؤثِّر تأثيراً تربَوياً عظيماً ، كيف والحافظُ ابنُ رجبٍ من خيارِ أولئكَ الصَّفوةِ التي تُحيي القلوبَ بمَجالِسِها وحَديثِها .

٦ـ إفادتُه في قوانينِ الرِّواية ، كما في موضوعِ العَرْض ، والإجازةِ ، والإجازةِ مع المناولةِ ، ولاسيَّما تنبيهُه على روايةِ المحدِّثِ الذي لا يحفظُ إذا حدَّثَ من كتابِ غيرِه[٢] .

٧ـ تحقيقُه في الحديثِ المرسَلِ ، وخصوصاً في هاتينِ المسألتين :

الأولى : تفاوتُ درجاتِ المَراسيلِ مع التَّوضيحِ بالنَّماذجِ ، وكلامِ العلماءِ فيها[٣] ، وهذا بحثٌ مهمٌ لا غنى لأهلِ الحديثِ عنه ، فإنَّ الشائعَ بينهم أن المراسيلَ كلَّها على حدٍّ سواء .

---

(١) ص١٤٣ـ١٤٤ .
(٢) انظر ص٢٥١ـ٢٥٣ .
(٣) انظر ص٢٨١ـ٢٩٣ .

المسألةُ الثانية : التوفيقُ بين كلامِ الحفَّاظ وكلام الفقهاءِ في الحديثِ المرسَل[١] . وهو مذهبٌ جيِّد اعتمدنا عليه في أبحاثنا في كتابِ : « الإمام الترمذي والموازنة بين جامعهِ وبين الصَّحيحين » .

٨ـ التقسيمُ البديعُ للرواةِ من حيثُ الاختلافُ فيهم ، وتفصيلُه بالأمثلةِ ، وهو بحثٌ مبتَكَر في الرِّجالِ والجرحِ والتعديلِ .

٩ـ بحثُه في أنواعِ الحديثِ عند التِّرمذيِّ ولفتُ الأنظارِ إلى تقسيمِ التِّرمذيِّ للحديث وشرحُ اصطلاحاته ، واستكمالُه ذلك ببحثِ الحديثِ الصَّحيحِ بحثاً موسَّعاً أتى فيه بفوائدَ جليلةٍ لمناسبةِ شرحِ شروط الحديثِ الصَّحيح .

١٠ـ بحثُه في اصطلاحاتِ التِّرمذيِّ المركَّبة : « حَسَنٌ صحيحٌ » ، « حسنٌ صحيحٌ غريبٌ » ، « حَسَنٌ غريبٌ » ، « صحيحٌ غريبٌ » ، وهو بحثٌ معقَّدٌ ذو أوجهٍ ، كثُرتْ فيه الأقوالُ ، وقد حقَّقَ الحافظُ ابن رجبٍ البحثَ فيه تحقيقاً متيناً وقد استَلْهَمْنا من هذا التَّحقيقِ في أطروحتنا ، وتابَعْنا بحثَ الموضوعِ ، واستكمَلْنا دراسَتَه حتى استَوْفَيناهُ في أطروحتنا من جميعِ جوانبهِ ودلائلِه .

الجزء الثاني : في أصولِ عِلْمِ العِلَلِ :

وهو بحثٌ جليلٌ أتبعَ به الحافظُ « شرحَ علل الترمذي » لتقريبِ علمِ العِلَلِ على من يَنْظُرُ فيه كما ذكرَ هو ذلك[٢] ، أتى فيه بفوائدَ مهمةٍ وقواعدَ كُلِّيَّةٍ .

---

(١) انظر ص٢٩٧ .

(٢) في ص٤٦٧ .

ويمتازُ هذا الجزءُ بمزايا عظيمةٍ أذكرُ من أهمِّها :

١ـ إنَّ عامَّة ما ذكرَه في هذا الجزءِ فوائدُ نادرةٌ ، قلَّ من يَعْرِفُها من أهلِ هذا الشأنِ ، كما ذكر الحافظُ ، ولا تُحَصَّلُ أيضاً من كتبِ أُصولِ الحديثِ ، أو ما شاكلها من المصنَّفاتِ الحديثيةِ ، أو كتبِ الدِّراساتِ الحديثيةِ بصورةٍ عامةٍ ، إلا ما قد يجدُه المطَّلعُ المشتَغِلُ كثيراً من متفرِّقاتٍ هنا وهناك .

٢ـ القسمُ الأوَّلُ من هذا الجزء في معرفة مراتبِ أعيانِ الثِّقاتِ الذينَ يدورُ عليهم غالبُ الأحاديثِ الصحيحة .

وبهذا أكملَ فائدةَ ما ذكرَهُ في الجزءِ الأوَّلِ من التَّعريفِ بالأئمَّةِ والحفَّاظِ ، وقدَّمَ للقارىءِ مجموعةً تُغنيهِ غناءً في معرفةِ الرِّجالِ ، وتسهِّلُ عليه سبيلَ النَّظرِ في الحديثِ .

٣ـ اعتناؤهُ في هذا القسمِ ببيانِ مراتبِ هؤلاءِ الثِّقاتِ في الحِفْظِ ، وذكرُ مَنْ تُرجَّحُ روايتهُ من الرواة عنهم عند الاختلافِ .

وهذا بحثٌ مهمٌّ لا يوجدُ كثيرٌ منه في كُتُبِ الرِّجالِ ، ولا يَستغني عنهُ باحثٌ في نقدِ الأحاديثِ ، يُبرزُ دقَّةَ بحثِ المحَدِّثينَ وعمقَ علمِ العِلَلِ ، وقد وسَّعَ الحافظُ ابنُ رجبٍ البحثَ في هذا ، فأثرىٰ الدراساتِ الحديثيَّةَ وأغناها .

وفي هذا عبرةٌ لمن يكتفي في نقدِ الحديثِ بالنَّظرِ في بعضِ كُتُبِ رجالِ الحديثِ؛ أن لا يتسرَّعَ في الحكمِ قبلَ التَّحَرِّي ، ولا يستهترَ بمخالفةِ الأئمَّةِ المعروفينَ في هذا العلمِ ، فكيفَ إذا كان الباحثُ لا يجاوزُ في أحكامِهِ على الرِّجالِ أكثرَ المراجعِ اختصاراً مثلَ « تقريبِ التَّهذيبِ » إلا قليلاً جداً ، وهذه الكتبُ لا تعرِضُ لمثلِ هذا التَّفْصِيْلِ الهامّ .

وأما خصائصُ أسلوبِ الشَّرحِ وطريقتُه :

فهي مزايا كثيرةٌ ، نذكرُ منها :

١ـ أسلوبَ الجمعِ بين الشُّمولِ والعُمْقِ ثم السُّهولةِ ، فإنَّ الكتابَ مع عمقِهِ ، وكونِهِ في الذِّروةِ من علمِ المصطلحِ وعلمِ العللِ يعالجُ قضايا دقيقةً ، فإنَّهُ مع ذلك جاءَ بسبكٍ سهلٍ ، يجعلكَ تتطلَّع لمتابعةِ أبحاثِهِ .

٢ـ طريقتَه في تقسيمِ كتابِ « العللِ » إلى مقاطعَ ذاتِ موضوعٍ واحدٍ ، دون أن يتقيَّدَ بفقراتِ الرِّوايةِ التي تبدأُ بعبارةِ : « قال أبو عيسى » .

٣ـ جمعَه بين النَّظريَّةِ والتَّطبيقِ ، فهو يحقق القاعدةَ الحديثيَّة ، ويَشْفَعُ تحقيقَه بالأمثلةِ والشَّواهدِ ، وقد جاءَ كتابُه هذا منسجِماً مع طريقةِ التِّرمذيِّ مؤلِّفِ « العللِ » الذي يشرحُه الحافظُ ابنُ رجب ، فإنَّ من أهمِّ ما تمتازُ به مؤلفاتُ الإمامِ التِّرمذيِّ أنها كتبٌ حديثيَّة تطبيقيَّةٌ ، يطبِّقُ فيها التِّرمذيُّ أصولَ الحديثِ ، فيوضِّحُ أحوالَ الإسنادِ من تفرُّدٍ أو متابعةٍ ، وأحوالَ الرجالِ ، والترجيحَ بين الروايات المختلفةِ ، حتى اعْتُبِرَ كتابُهُ « الجامعُ » نفسُه كتاباً في علل الحديثِ على الأبوابِ . وفي الواقع إن كتابَ « الجامع » يُعتبر لمن تفهَّمه كتاباً هاماً في عِلل الحديث ومرجعاً غزيرَ الفائدة لتطبيق أصولِ فنِّ المصطَلَحِ .

٤ـ أَنَّ الحافظَ ابنَ رجب قد تخطَّى في شرحِه هذا مصادرَ الحديثِ وعلومِه المتأخرةَ الشائعةَ في زمنِهِ ، والتي أصبحتْ العمدةَ عندَ أهلِ عصرِهِ ، مثلَ « علوم الحديثِ » لابن الصَّلاحِ ، وما وَلِيَهُ من مؤلَّفاتٍ ، فرجَعَ الحافظُ ابنُ رجبٍ إلى المصادرِ الأولى في الحديثِ وعلومِهِ وفنونِهِ .

وبذلكَ حقَّق هدفين كبيرين :

الأوَّل : دقَّةَ المنهجِ العلمي في اختيارِ المراجعِ ، على ما هو معروفٌ في أصولِ البحث العِلْمي .

الثاني : مُلاءَمَةَ المراجعِ للكتابِ المدروسِ ، لأن أحقَّ ما يدرسُ الكتابُ على ضوئِهِ هو المصادر التي استمدَّ منها أو التي استمدَّت منه حتى تعتبرَ شارحةً له ، وقد حَفَلَ شرحُ الحافظ بالمصادرِ من كل نوعٍ : فهو ينقلُ عمَّن سبقَ الترمذيَّ ، كنقلِهِ عن « رسالةِ الشَّافعي » ، وعن البخاريِّ ، ومسلمٍ ، وأحمدَ بن حنبل . وينقُل عن المعاصرين للتِّرمذيِّ ، كأبي حَاتِم ، وأبي داودَ ، وأمثالهما ، وينقلُ عمن بَعْدَ الترمذيِّ ، كابن أبي حَاتِم ، والرَّامَهُرْمُزِيِّ ، والخطيبِ البغداديِّ . .

٥ـ أَنَّ الحافظَ ابن رجب أفرغَ في شرحِه هذا عُصارةَ مؤلفاتٍ هامَّةٍ للأقدمين ، غَفَلَ عنها أكثرُ المشتغلين بالحديثِ ، مثلَ « مقدمةِ صحيحِ مسلم » ، و« التمييز » للإمام مسلم ، و« العِلَل » لعليِّ بن المديني ، و« العِلَل الكبير » للتِّرمذيِّ ، و« رسالة أبي داود إلى أهل مكَّة » ، حتى إنَّه قد يستوفي فوائدَ بعضِ هذه المؤلفاتِ في شرحه ، لكنَّ الحافظَ ابنَ رجب لم يسرُدْها هكذا سرداً ، بل أتى بنصوصها مستشهداً بها في مواضِعها المناسبةِ استشهاداً يدُلُّ على إحاطته العلميَّةِ ودقَّةِ فقهه لِما حَفِظَ عن الأقدمينَ .

٦ـ نذكرُ أخيراً من خصائصِ هذا الشرحِ ، أَنَّ الحافظَ ابن رجبٍ قد عاد في كتابه إلى أسلوبِ السَّلفِ المتقدِّمين في بحثِ أصولِ الحديثِ ، وهو أسلوبٌ يعتمدُ على ذكر أقوالهم في مسائلَ تتعلقُ بها القاعدةُ ، لكنَّه لم يُغْفِلْ استنباطَ القواعدِ وتحريرَها ، وهو ما أفرده المتأخِّرون في التأليف ، وهو أسلوبٌ جليلُ الفائدة ، لأنَّه بذلك جَمَع بين مزايا الطَّريقتين وفوائِدهما ، ونمَّى في عقلِ القارىءِ موهبةَ الاستنباطِ والنَّقد ، وتطبيقَ قواعدِ العلمِ ، وغيرَ ذلك مما لا نطيلُ به .

ويمكنُ في الختامِ أن نَخْلُصَ إلى أهميَّة هذا الشَّرحِ وأنه بحقٍ ـ كما قلنا ـ أحسنُ شرحٍ لأوَّلِ تأليفٍ في أصولِ الحديثِ ، وأمثَلُ مرجعٍ في أصولِ علمِ العللِ ، وأنَّه جمعَ تحقيقاتٍ وفوائدَ على غايةٍ من الأهميَّة ، تسهِّل سبيلَ هذا العلمِ حتى يلزمَ المشتغلَ فيه أن يكونَ على وعيٍ وإحاطةٍ بمسائلِهِ وفوائدِهِ .

التعريفُ بمخطوطاتِ « شَرْحِ العلل » :

عَثَرنا بعد البحثِ في نفائسِ المكتباتِ الخطيَّة في مختلَفِ البُلدانِ على ثلاثِ نسخٍ لـ« شرحِ علل التِّرمذيِّ » نعرِّفُ بها فيما يأتي :

النُّسخَةُ الأولى (الأصل) (أ) :

وهي نسخةُ إستانبول المحفوظةُ في مكتبة السُّلطانِ أحمدَ الثالث ، رقم ٥٣٢ بخطِّ عالمٍ كبيرٍ محدِّثٍ وفقيهٍ وأصوليٍّ ، وثيقِ الصِّلةِ بمؤلِّفِ الشَّرحِ الحافظِ ابنِ رجبٍ ، هو تلميذُه القاضي ابنُ اللحَّام ، وعليها خطُّ المؤلف ابنِ رجبٍ نفسِه .

وابنُ اللَّحّامِ هو عليُّ بن محمد بن عبَّاس البَعْليّ[1] ، ثم الدمشقيّ ، علاءُ الدين ، المعروفُ بابن اللحَّام ، شيخُ الحنابلة في وقته[2] ، وتلميذُ ابن رجب ، وخليفتهُ في حَلْقَته .

ولدَ بعدَ الخمسين وسبعمائة ، وكانَ أبوه لحّاماً ، فماتَ وَوَلده علاءُ الدين رضيعٌ ، فربَّاه خالهُ ، وعلَّمه صنعةَ الكتابة ، ثم حُبِّبَ إليه طلبُ العِلْم ، فطلبهُ بنفسهِ ، وأنجبَ ، واشتغلَ على الحافظِ زينِ الدينِ بنِ رجب وغيرهِ ، ومازالَ حتى صارَ شيخَ الحنابلةِ بالشَّام .

---

(١) نسبة إلى بَعْلَبَك .

(٢) كما وصفه ابن العماد في « شذرات الذهب » ج٧ ص٣١ .

وقد برعَ في المذهبِ الحنبليِّ ، ودرَّس وأفتى ، ونابَ في الحُكمِ ، ووعظَ في الجامع الأمويِّ بدمشقَ في حلقةِ ابن رَجبٍ من بَعْده ، واجتمعَ عليه الطلبةُ وانتفعوا بهِ ، وصنَّف في الأصولِ والفقهِ .

عُيّنَ للقضاءِ فامتنعَ على ما قيلَ ، وماتَ بعدَ ذلكَ بيسير ، فِي (سنةِ ٨٠٣) ثلاثٍ وثمانمائة ، في يومِ عيدِ الفطرِ ، وقيلَ الأضحى ، وقد جاوزَ الخمسينَ ، رحمهُ الله ورضيَ عنه[١] .

ونسخةُ ابن اللحَّام هذه هي النسخةُ الوحيدةُ الكاملةُ من بين نُسخِ « شرحِ العللِ » ، وإن كانتْ مخرومةً من الآخرِ بورقةٍ واحدةٍ فيما نقدِّرُ ، لكنَّ الخرمَ لم ينقص من الشرح وكلامِ الحافظِ ابن رجب شيئاً ، إنما ذهبَ بقسمٍ من قصيدةٍ في فضائلِ التِّرمذيِّ وجامعِهِ كتبها ناسخُ « الشَّرحِ » القاضي ابنُ اللحَّام .

وهذا نصُّ ما وقعَ في ختام هذه النسخةِ :

« ووجدتُ في آخر نسخةٍ من نسخِ كتابِ « الجامعِ » للترمذيِّ مما كتبتْ باليَمَنِ بثغْرِ عَدْنٍ ما هذا صورته :

أنشدنا الفقيهُ الحافظُ أبو العبَّاس أحمدُ بن مَعَدّ بن عيسى التجيبي لنفسه في مدحِ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذيِّ رضي الله عنه :

كتابُ الترمذيِّ رياضُ عِلْمٍ ... حكتْ أزهارُه زُهْرَ النُّجُومِ
بهِ الآثارُ واضحةٌ أُبينَتْ ... بألقابٍ أُقيمتْ كالرُّسومِ
فأعلاها الصِّحاحُ وقد أنارتْ ... نُجوماً للخصوصِ وللعُمومِ

---

(١) انظر ترجمته في « إنباء الغمر بأنباء العمر » ج٢ ص١٧٤-١٧٥ ، و« شذرات الذهب » ج٧ ص٣١ ، و« الضوء اللامع » للسخاوي ج٥ ص٣٢٠-٣٢١ .

ومـن حَسَـنٍ يليهـا أو غـريـبِ وقـد بـانَ الصَّحيـحُ مـن السَّقيـمِ
فعللـهُ أبـو عيسـى مُبينـاً معـالمَـهُ لطـلاّبِ العلـومِ
وطـرَّزهُ بـآراءٍ صِحَـاحٍ تخيَّـرهـا أولـو النَّظـرِ السَّليـمِ
مـن العلمـاءِ والفقهـاءِ قِـدْمـاً وأهـلِ الفضـلِ والنَّهـجِ القـويـمِ

وتقعُ هذهِ النسخةُ في (١٥٢) ورقةً ، وهي مكتوبةٌ بخطٍ نَسْخيّ جيدٍ واضحٍ مصححةٌ غايةَ التصحيحِ ، وعليها علاماتُ المقابلةِ ، والتصحيحِ والتَّضْبِيْبِ والمقابلةِ المتعارَفةِ عندَ المُحدِّثينَ[1] .

وتعتبرُ هذهِ النسخةُ نسخةً أُمّاً في أصولِ التحقيقِ ، لما تمتازُ به من الثقةِ العلميةِ ، فقدْ كَتبها القاضي ابنُ اللحَّامِ تلميذُ الشارحِ الحافظِ ابنِ رجبٍ ، وقرأها على الشارحِ ، وعليها خطُّ الشارحِ الحافظِ ابنِ رجبٍ نَفْسِهِ في مواضعَ عديدةٍ مِنَ الكتابِ ، وقدْ أثبتَ التنبيهَ على ذلكَ على ظهرِ الورقةِ الأولى من النسخةِ .

كما أَنَّ هذهِ النسخةَ هي آخرُ ما صدرَ عن مصنِّفِ الشرحِ ، وذلك لأننا وجدنا في كثيرٍ منْ مواضعِ اختلافها مع النسختين الأُخريين أنها كانت عبارةٌ فيها مثلها في تَينِكِ النسختين ثم أُصلِحَتْ ، كما أننا لدى مقابلةِ النقولِ المأخوذةِ عنِ المصادرِ وجدنا هذه النسخةَ مطابقةً لتلكَ المصادرِ دونَ النُسختين التاليتين .

وقد عبَّرنا عن هذه النسخة في التعليقاتِ بقولنا « الأصلْ » أو « النسخةُ الأصلْ » . ورمزنا لها بالحرف (أ) .

النسخةُ الثانيةُ : (ظ) :

نسخةُ دمشقَ المحفوظةُ في دارِ الكُتُبِ الظَّاهريّة برقم (٤٠٥ح) .

---

(١) انظر بحثها في « منهج النقد » رقم عام ٣٥ « كتاب الحديث وصفة ضبطه » .

وهي أوَّل ما وقفتُ عليه من نُسَخِ « شرحِ العللِ » عثرتُ عليها في أثناءِ بحثي في مخطوطاتِ دارِ الكُتُبِ الظَّاهرية ، وأفدتُ منها .

والنسخةُ مَخْرومةٌ من أوَّلها ، تبدأُ من قولِ الحافظِ ابن رجب (ص٦٤) : « قال الإمامُ أحمدُ : حدَّثنا حسنُ بن عيسى » . وقد أُدْمِجَت مع كتابِ « جامعِ التَّحصيل في أحكام المراسيل » للحافظِ العلائي في مجلدٍ واحدٍ ، وبالخطِّ نفسهِ ، ليس لها أيُّ عنوانٍ أو فاصلٍ يُميّزها ، بل رُقّمت أوراقُها بالتَّسلسل مع أوراقِ « جامعِ التَّحصيل » ، حتى ظُنَّ أنها تابعة لكتابِ « جامعِ التَّحصيلِ » ، وغُفِلَ عنها في مصادر فهارسِ المخطوطات ، كما وقعَ في « تاريخ الأدبِ العربيِّ » لكارل بروكلمان ، و« تاريخِ التراثِ العربي » للأستاذ فؤاد سيزكين .

وتقع هذه النسخةُ في (١١٢) ورقةً ، وهي نسخة قيِّمة مكتوبةٌ بخطِّ عالمٍ خبيرٍ بهذا الفنِّ ، إمامٍ فيه ، هو العلاّمةُ المحدِّثُ الحافظُ « محمدُ بن أبي بكر بنِ زُريق » كما نصَّ على ذلكَ بنفسِهِ حيثُ قال ـ عند قولِ الحافظِ ابنِ رجب آخرَ شرحهِ « لا يردّ سؤالاً » ـ :

« آخرُه والحمدُ للهِ وحدَه وصلّى اللهُ على سيِّدنا محمدٍ وآلِهِ وصحبهِ وسلَّم . وحسبُنا اللهُ ونعمَ الوكيلُ . وكَتَب محمدُ بن أبي بكرِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ ابن زُرَيق » .

وقد ترجموا لابن زُرَيْق ترجمةً حديثيَّةً وافيةً ، وأثنوا عليه بالحفظِ والإمامةِ . وهو محمدُ بنُ عبد الرحمن بنِ محمد بنِ أحمدَ القرشيُّ العمريُّ[1] ، الشيخُ الإمامُ الحافظُ ناصرُ الدين أبو عبد الله ، المعروفُ بابن زريق .

---

(١) نسبة إلى سيدنا عمرَ بن الخطَّاب رضي الله عنه ، وقد سردوا نسبَه إليه .

تفقّه وطلبَ الحديثَ ، فسمعهُ من صلاحِ الدِّين بن أبي عُمر ، وتخرَّجَ بابن المُحِبِّ ، وتمهَّر في فنونِ الحديثِ ، وسمع العالي والنازل ، وخرَّج ورتَّب « المعجم الأوسطَ » للطَّبراني على الأبواب ، ورتَّب « صحيحَ ابنِ حِبَّان » .

قال الحافظُ ابنُ حجر : « وكان يقِظاً عارفاً بفنونِ الحديثِ ، ذاكراً للأسماءِ والعِلل » .

وقال أيضاً : « ورافقني كثيراً ، وأفادني من الشُّيوخِ والأجزاءِ ، وكان دَيِّناً خيِّراً صيِّناً ، لم أرَ مَن يستحق أن يطلقَ عليه اسمُ الحافظِ بالشَّامِ غيرَه » .

توفي الحافظُ ابن زُرَيق سنة (٨٠٣) ثلاث وثمانمائة رحمهُ الله ورضي عنه[١] .

والنُّسخَةُ مكتوبةٌ بخطِ تعليقٍ صعبٍ مُغْفَلٍ من النَّقْطِ في كثيرٍ من الأحيان ، لكنَّها صحيحةٌ مضبوطةٌ بالمقابلَة والتَّصحيح ، وعلاماتِ التَّصحيحِ والتَّضبيبِ الحديثيَّةِ ، سوى مواضع بياضٍ فيها .

وفيها تنبيهٌ في الحاشيةِ على مواضع أشكلتْ على الحافظِ ابنِ زُريق ، وبيانُ اختلاف النسخ ، نحو قوله في (ص٩١) : « تنهوننا عن جابرٍ وتكتبوه » ، فقد وقعَ في نسخة ابنِ زريق : « وتكتبونَه » فأثبتها هكذا بالنونِ ، وكتب بمقابلها على هامش الصفحة : « وتكتبوهُ » خ . أي في نسخةٍ أخرى : « تكتبوه » ، مما يدُلُّ على اعتنائهِ الزائدِ بضبط الكتابِ .

وقد رمزنا لهذه النسخة بالحرف (ظ) .

---

(١) « إنباء الغمر » ج٢ ص١٨٧ ، و« شذرات الذهب » ج٧ ص٣٦ ، و« لحظ الألحاظ ذيل تذكرة الحفاظ » لابن فهد ص١٩٦ .

النسخةُ الثالثةُ : (ب) :

نسخةُ القاهرةِ المحفوظةُ في دارِ الكتبِ المصريَّة برقم (٤٩) مصطلح . وتقع في (١٣٦) ورقة .

وهي مخرومةٌ من أوَّلها ، تبدأ عند قولِ التِّرمذيِّ (ص٦٣) : « وسمّوا لعبدِ الله بن المبارك رجلاً يتَّهم في الحديث ، فقال : لأنْ أقطعَ الطريقَ أحبُّ إليَّ من أنْ أحدِّثَ عنه » فقوله « يتَّهم في الحديثِ » هو أوّل هذه النسخة ، أما نهايتها فمثل سابقتها قوله « لا يرد سؤالاً » .

وهي بخطِّ محمدِ بنِ محمد أبي حامد بنِ حسينِ بنِ عليٍّ المالكيِّ البكريِّ الخليليِّ كتب في آخرها ما نصه :

(. . . والحمدُ للهِ ، وحدَه ، وصلَّى اللهُ على سيِّدنا ومولانا محمدٍ عددَ ما ذكره الذَّاكرونَ ، وعددَ ما غفلَ عن ذكرِهِ الغافلونَ ، وعلى آلِهِ وأصحابِهِ ، وأزواجِهِ وذريتِهِ أجمعينَ ، وسلَّم تسليماً كثيراً دائماً أبداً إلى يومِ الدِّين . حسبُنا الله ونعم الوكيل . وكان الفراغُ من تعليقه نهارَ الأحد ثامن عشر ربيعٍ الآخر من شهور سنةِ تسعٍ وتسعين وثمانمائة بمكَّةَ المشرفةِ . زادها اللهُ شَرَفاً وكَرَماً وتعظيماً ومهابَة ، على يدِ العبدِ الفقيرِ إلى الله تعالىٰ محمدِ بن محمد أبي حامد بن حسين بن عليٍّ المالكيِّ البكريِّ الخليليِّ غفرَ اللهُ تعالىٰ له ولوالديهِ ولإخوانهِ ولأحبابه ولمشايخه ولجميعِ المسلمين . والحمدُ لله ربِّ العالمين .

وما كنتُ أهلاً للذي قدْ كتبتُهُ وإني لفي خَوْفٍ من الله نادمُ
ولكنَّني أرجو من الله عفوَه وإني لأهلِ العلمِ لاشكَّ خادمُ

)اهـ .

وهذه النسخةُ أحسنُ نسخِ « شَرحِ العِلل » خطّاً ، لكنها ـ للأسفِ ـ أسوؤها تصحيحاً وضبْطاً ، كثيرةُ التَّصحيفِ ، كثيرةُ السَّقَط ، فاحشةُ

الغَلَطِ ، وفيها مواضعُ بياضٍ أيضاً تتَّفق كثيراً مع بياضِ النُّسخةِ الدِّمشقيّة ، وإن كانت مواضع البياض فيها أكثر ، ولولا ضيق مَخْرجِ الكتابِ ـ على حدِّ تعبير المحدِّثين ـ لكانَ حظُّ هذه النُّسخةِ في رأيي الإِهمالَ والتَّركَ ، كما هو حُكم المحدِّثين في الراوي الشَّديدِ الغفلةِ الذي يخطىءُ الكثيرَ .

وكأَنَّ الناسخَ ـ مع جودةِ خطّه ـ بعيدٌ عن هذا العلمِ ، حتى وقَعَ له مثلُ هذا الغلَطِ ، وقد أبدى الرجلُ اعتذاره بما سَطَره من بيتي الشِّعرِ اللذينِ ذكرناهما، رحمهُ اللهُ تعالىٰ .

وتتشابهُ النسختانِ الدمشقيةُ والقاهريةُ كثيراً ، فيما عدا ما وصفناه من غلطِ النسخةِ القاهِريَّة ، وهذا التشابُه مما قد يشير إِلى كونهما منسوخَتين عن أصلٍ واحدٍ ، لكنْ تفاوتُ بعضِ العبارات ـ التي يبدو أنها ناشئةٌ من النسخةِ الأصل لهما ـ يدُلُّ على أَنَّ كلَّ واحدةٍ مأخوذةٌ عن نسخةٍ غيرِ الأخرى ، لكنّ كلاًّ من أصلي النسختين متقاربٌ ، ومأخوذٌ عن الحافظِ قَبْلَ تعديله النهائي للكتابِ الذي جاءت عليه النسخةُ الأولى الأصل .

وقد رمزنا لهذه النسخةِ المِصريةِ بالحرف (ب) .

منهجُ تحقيقِ الكتابِ :

١ـ اعتمدنا على النُّسخةِ الأولى وجعلناها أصلاً ، لِما امتازت به من الصِّحَّة وعُلوِّ السَّندِ ، وكونها آخرَ النسخِ مما صدرَ عن الشَّارحِ الحافظِ ابنِ رجب رحمه الله تعالىٰ ، وأثبتنا نصَّها في متنِ الكتاب .

٢ـ جعلنا بين قوسين هكذا ( ) ما وقعَ من زيادةٍ في النسخة الأصل من كلامِ الحافظِ ابن رجب على النسختين (ظ) و (ب) . وأما ما وقع من زيادةٍ في النسختين (ظ) و(ب) على النسخةِ الأصلِ فقد أدرجناه في صُلْب الصفحة بين معقوفين هكذا [ ] .

٣ـ أثبتنا الفروقَ بين النسخِ في الحاشيةِ ، وعُنينا بفروقِ النسخةِ (ظ) ، بينما تساهلنا بالنسبةِ للنسخةِ (ب) ، لأن استقصاء كلِّ ما فيها من تصحيفٍ وخَلْطٍ ، وغَلَطٍ ، يطولُ سردُه جداً ، مما يُتعبُ القارىءَ دونَ جدوى .

وحيث تميَّز معنا نصُّ المؤلِّف المعتمَد والذي هو آخرُ ما صارَ إليه من بين هذه النُّسخِ ، وهو نصُّ النسخةِ التركية أصبحَ موضوعُ التحقيق هو هذا النصّ .

كذلكَ لم نرَ التطويلَ بإثباتِ اختلافِ النسخِ في بعضِ النواحي اليسيرةِ ، نحو ما كان من الجوانبِ الإملائية ، ونحو ما وقعَ من تقديمٍ وتأخيرٍ لكلمة أو اسم ، مثل « مالك وشعبة » أو « شعبة ومالك » وإن أثبتنا بعضَ ما وقع من ذلك ليكونَ مثالاً على هوية النُّسَخ .

٤ـ وقَعَ تفاوتٌ في مواضع البياضِ المشترَكَة بين النسختينِ (ظ) و(ب) ، بأن يكونَ البياضُ في (ظ) أنقصَ بنحو كلمةٍ مثلاً ، فلم نفصِّل بيانَ ذلك في كلِّ موضعٍ في التَّعليق خشيةَ إملالِ القارىءِ بطولِ هذه التعليقاتِ الشَّكليةِ .

٥ـ استعنَّا لضبطِ وتحقيقِ نصِّ الكتابِ بالمراجعِ التي استقىٰ منها ، وبيَّنَّا في مواضعِ الخلافِ ما يوافقُ النُّسَخ في المراجع ، وعامَّة ذلك موافقٌ للنسخةِ الأصل .

٦ـ كَثُر الاختلافُ بين النُّسخ في حدَّثنا و « ثنا » و« نا » وهما اصطلاحانِ للمُحدِّثين لكلمةِ حدَّثنا في الكتابةِ ، لكنْ يُلفَظُ بهما عند القراءةِ « حدثنا » .

فنجدُ في نسخةِ الأصلِ في كثيرٍ من الأحيانِ الرمز « ثنا » أو « نا » وفي (ظ) « حدَّثنا » ، أو يستعملُ في الأصل « ثنا » وفي (ظ) و(ب) الرمز الآخر مثلاً .

كذلك يُحذف لفظ « قال » عندَ « حدَّثنا » من الأصل ويُثبتُ في (ظ) و(ب) أو في (ظ) ، وهو اصطلاحٌ عند المحدِّثين أن يحذفوا « قال » خطّاً ويُثبتوها عندَ القراءةِ .

وهذا كلُّهُ لا يُعتبَرُ اختلافاً ، فدَرَجْنا في ذلكَ على النُّسخةِ الأصل ، ولم نَشَأ مخالَفَتها ، ولا التنبيهَ على شيءٍ من هذا التفاوتِ بين النسخ ، وإن فعلَه بعضُ المحققين غيرُ ذوي الاختصاصِ بهذا الفن ، فأبانَ بذلكَ عن نفسه .

٧ـ وجدنا شرحَ الحافظِ ابنِ رجب مرتَّباً على أبحاثٍ من غيرِ استعمالِ عناوين إلا نادراً ، ونظراً لأهميَّتها فقد أدرجْنا عناوينَ توضِّحُ موضوعَ بحثِ الشَّارحِ ، لتسهيلِ فائدةِ القارىءِ من الكتابِ ، وجعلناها بين دائرتين مُفَرَّغتينِ من الوَسَطِ هكذا ○ ○ وأكثرُ ذلك في الجزء الأوَّل من الكتاب ، أما الجزءُ الثاني فعامَّة عناوينه من عباراتِ الحافظِ ابن رجبٍ نفسهِ .

منهجُ التعليقِ على الكتاب :

وقد بنينا خِطَّة التعليقِ على أساسِ تكميلِ فوائدِ الكتابِ من جوانبه كافّة ، مع الاختصارِ وتحاشي التطويلِ ، واتَّبعنا ما يلي :

١ـ تخريجَ الأحاديثِ :

وذلك بِبَيانِ المصادرِ التي أخرجت الأحاديثَ . أي رَوَتْها بأسانيدِها إلى النبيِّ ﷺ ، وقد عنينا بالعزوِ إلى تلكَ المصادرِ ، مع بيانِ موضعِ الحديثِ في كلِّ مصدرٍ ، بذكرِ الجزءِ والصَّحيفةِ ، وبذكرِ عنوانِ البابِ عندَ الحاجةِ .

ولما أن الأحاديثَ التي في الكتاب وردتْ لمناسبةِ عِلَّةٍ ، أو قضيَّةٍ حديثيَّة قد يكونُ فيها نزاعٌ ، فإنَّ تخريجَ هذه الأحاديث يحتاجُ إلى تخطِّي

المصادرِ المشهورةِ ، والمظانِّ المتوقَّعةِ ، وقد حَرَصْنا على تغطيةِ ذلك بما نرجو أن يحقِّق المقصودَ .

٢ـ بيانَ حالِ الأحاديث من حيثُ القَبُولُ أو الرَّدُ :

تكلَّمنا على الأحاديثِ ببيان درجتها من الصِّحَّة أو الحُسنِ أو الضَّعفِ ، مع كَشْفِ موضعِ الاستشهادِ بالحديثِ ، وسببِ إيراده في الكتابِ ، مع التعليلِ الفنيِّ ، والاستنادِ إلى أصولِ هذا العلم .

٣ـ تخريجَ نصوصِ العلماءِ في المسائل الحديثيَّة :

فقد أوردَ الحافظُ ابنُ رجب في « شرحه » كثيراً من النُّقول والأقوالِ عن أئمة العلمِ في المسائلِ الحديثيةِ ، وقد خرَّجنا هذه النصوصَ من مصادرِها التي ترويها بالسَّندِ إلى الأئمةِ الذين نُقِلتْ عنهم ، ولم يكن ذلك قياماً بجانبٍ مكمِّلٍ من عمل التحقيقِ فَحَسب ، بل وَجَدْنا في ذلكَ فائدةً هامَّة ، هي ما يحفُّ هذه النقولَ في المصادرِ من دراساتٍ وفوائدَ قيِّمة ، وقد أَتينا في التعليقِ بِالقَدْر الذي يُحتاجُ إليه ، وتركنا التوسعَ للقارىءِ يعتمدُ على إحالاتنا .

٤ـ استكمالَ بحث الإحالاتِ على « شرحِ الترمذي » :

أحال الشارحُ في مواضعَ كثيرةٍ على ما سَبَق في شرحِهِ لـ« جامعِ الترمذي » ، وقد عَوَّضنا القارىء عما فاته من شرحِ الحافظِ ابن رجب بما أثبتناهُ من تعليقاتٍ عليه ، وهذا عملُنا في فاتحةِ الكتابِ في تخريجِ الأحاديثِ التي اتُّفق على عدم العملِ بها ، وبحثِ جوانبها الحديثية والفقهية مثالٌ واضحٌ لهذا الجُهد الكافي إن شاء الله تعالىٰ .

٥ـ استكمالَ تراجِم الرُّواة :

تعرَّضَ الحافظُ ابنُ رجبٍ للكلام على جملةٍ كبيرةٍ من رُواةِ الحديثِ

بتراجمَ موسَّعة ، يَرِدُ في كثيرٍ منها جَرْحٌ وتعديل ، مما قد يجعلُ القارىءَ حائِراً ، لعدم تمكّنه في هذا الفن ، وقد علَّقتُ على هذه التراجم بتلخيصٍ محقَّق ، يبينُ الحكمَ على الرَّاوي بعبارةٍ واحدةٍ لا تحتَمِلُ أكثرَ من حكمٍ واحدٍ ، مع زيادةِ فائدةٍ في تاريخِ الراوي ومن أخرجَ له من المُحدِّثين .

كذلكَ أوردتُ مثلَ هذه التكملةِ في سائرِ التراجمِ ، وناقشتُ بعضَ الآراءِ في بعضِ الرواةِ ، مستنِداً إلى أصولِ هذا الفنِّ ، وموضِّحاً عِلَّة ذلك ، وإذا أوردتُ كلامَ الحافظِ ابنِ حجر في « التقريب » جَعَلْتُهُ بين هلالين مزدوجين « » مكتفياً بذلكَ عنِ العزو إليه .

لكنَّ الحافظَ ابن حجر لا يذكرُ المائة في تاريخِ وفاةِ الراوي ، اكتفاءً بذكر طبقته ، فيقول مثلاً : « من السادسةِ ، مات سنةَ أربعين » ، بدلاً من « أربعين ومائة » . فأضفتُ إلى كلامه لفظ « ومائة » ، أو « ومائتين » تسهيلاً على القارىء ، وجعلتُ زيادة ـ ومائة ـ أو ـ ومائتين ـ بين معترضتين ، هكذا ـ ـ .

٦ـ تكررتْ في الكتاب تراجمُ كثيرٍ من العلماء والرُّواة من أجلِ دراستهم في كلِّ مرَّةٍ من جانبٍ حديثي خاصٍّ ، ووردتْ فيها فوائدُ على غايةٍ من الأهميَّة ، وقد علقنا عليها بما يُتمِّمُ الفائدةَ ، وقد نقتصرُ على التعليقِ في موضعٍ واحدٍ ، فليُرجع إلى فهرسِ الأعلامِ المترجمةِ لسهولةِ تتبّع جوانبِ البحثِ في هؤلاء الرُّواةِ .

٧ـ وردَ في الكتابِ ذِكرُ عددٍ كبيرٍ جداً من العلماءِ والرواةِ ، فلم نشأ ترجمةَ كلِّ علمٍ بمجردِ ذكره ، ما دمنا لا نجدُ لذلك فائدةً تتعلق بمقصدِ الكتابِ ، ونحيلُ القارىءَ إلى كتبِ رجالِ الحديثِ فقد تكفَّلت له بذلك .

وقد أطالَ كثيرٌ من المحققين التعليقاتِ بتراجم الأعلام لمجرَّد ورودها ، تقليداً للأسلوبِ الأجنبيِّ في التحقيق ، لكنَّ الوضعَ العِلمي

يختلفُ بيننا وبينَهُم ، فإنَّ القومَ لا يملِكون تراثاً في تراجمِ علمائِهم كالذي عندنا ، فليس بلازمٍ لنا أن نسلكَ هذا الأسلوبَ . وحسبنا إحالة القارىءِ في هذا التصديرِ على هذه المراجعِ ليأخذَ منها بُغْيَتَه ، لاسيَّما وأن هذه التراجمَ المُقْتَضَبَةَ لا تفي بالغَرَضِ في أكثرِ الأحيانِ .

٨ـ قد حَفَلَ الكتابُ بالدراساتِ الحديثيَّةِ المفيدةِ ، وحَرَصْنا في التعليقاتِ على زيادةِ فائدةِ القارىءِ وإلقاءِ مزيدٍ من الضَّوءِ على تحقيقِ الحافظِ ابنِ رجب رحمه الله تعالىٰ .

وقد اقتصرنا في التعليقِ على الكتابِ على ما تقتضيه الحاجةُ من إيضاحِ عبارةٍ أو إزالةِ إشكالٍ أو بيانِ احترازٍ ، ولو أطلقنا عِنَان القلمِ في التعليقِ لطال جداً ، وتحوَّل عملنا إلى شرحٍ أطول بكثير من شرحِ الحافظِ ابن رجب نفسهِ .

لكنْ عوضتُ القارىءَ عن ذلك بالإحالةِ على المراجعِ في المواضعِ الهامَّة ، لتسهيلِ ما يرجوهُ من فائدةٍ واستزادةٍ ، وما كان من المسائلِ قد سَبَق لي درسُه موسَّعاً أو تحقيقَ بحثٍ فيه أحلتُ على دراساتي كما هو معتادٌ من صنيعِ عُلمائنا أجزل الله مثوبتهم ، وأخصّ هنا كتابي « الإمام التِّرمذيّ والموازنة بين جامعه وبين الصَّحيحين » ، وكتابي « منهج النقدِ في علوم الحديث » بالنسبةِ لمسائلِ علومِ الحديثِ ، وكتابَ « المغني في الضُّعفاء » للإمامِ الذَّهبيِّ وتعليقاتي عليه بالنسبةِ للرواةِ المتكَلَّم فيهم .

وهكذا نرجُو أن يكونَ عملُنا مكتملاً في خدمةِ هذا السِّفر القيِّمِ ، وأن يكونَ له نفعُه ، وأثرُه في خدمةِ السنَّةِ المشرَّفةِ ، والنهوضِ بعلومِها ودراساتِها ، واللهُ المستعانُ وعليه التكلانُ . والتوفيقُ كلُّه بيده سُبحانَهُ .

* * *

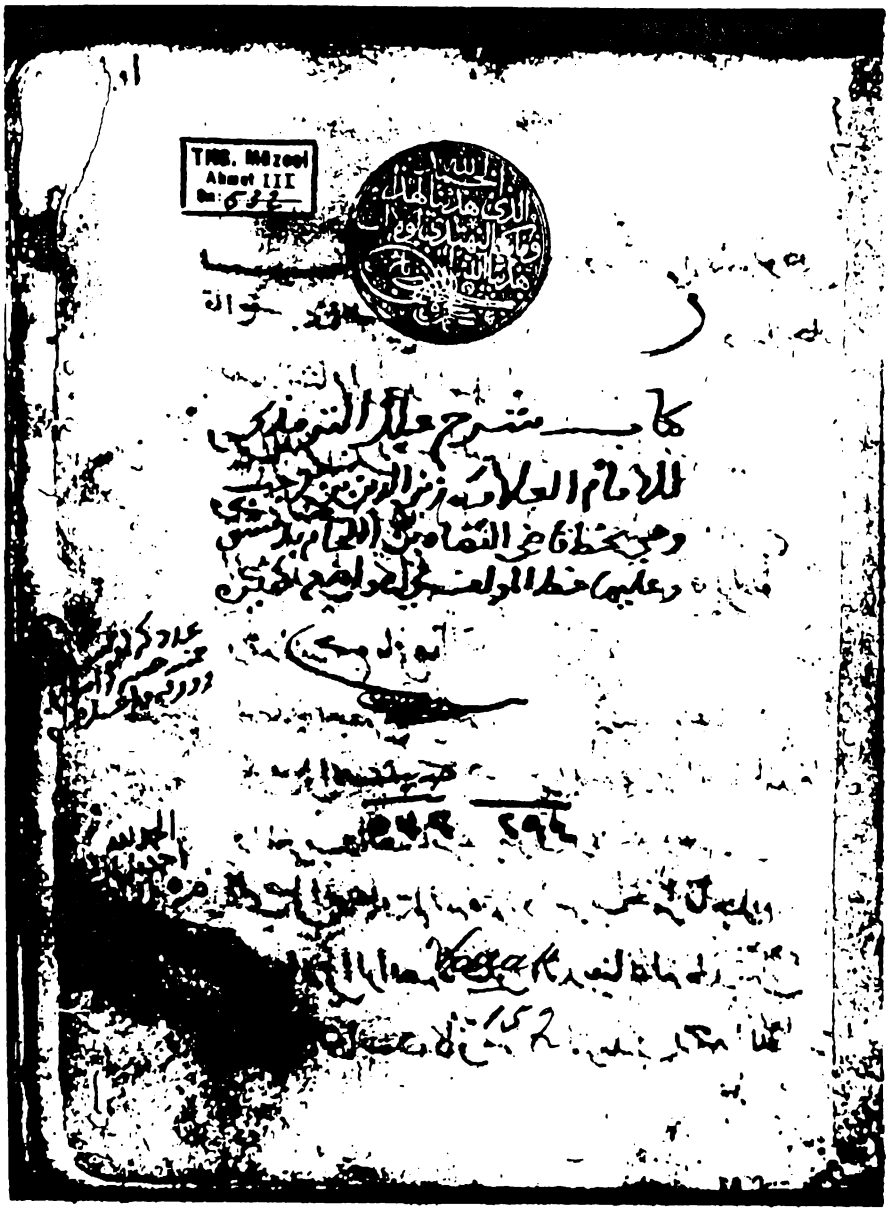

الصفحة الأولى من نسخة تركية التي عليها خط الحافظ ابن رجب

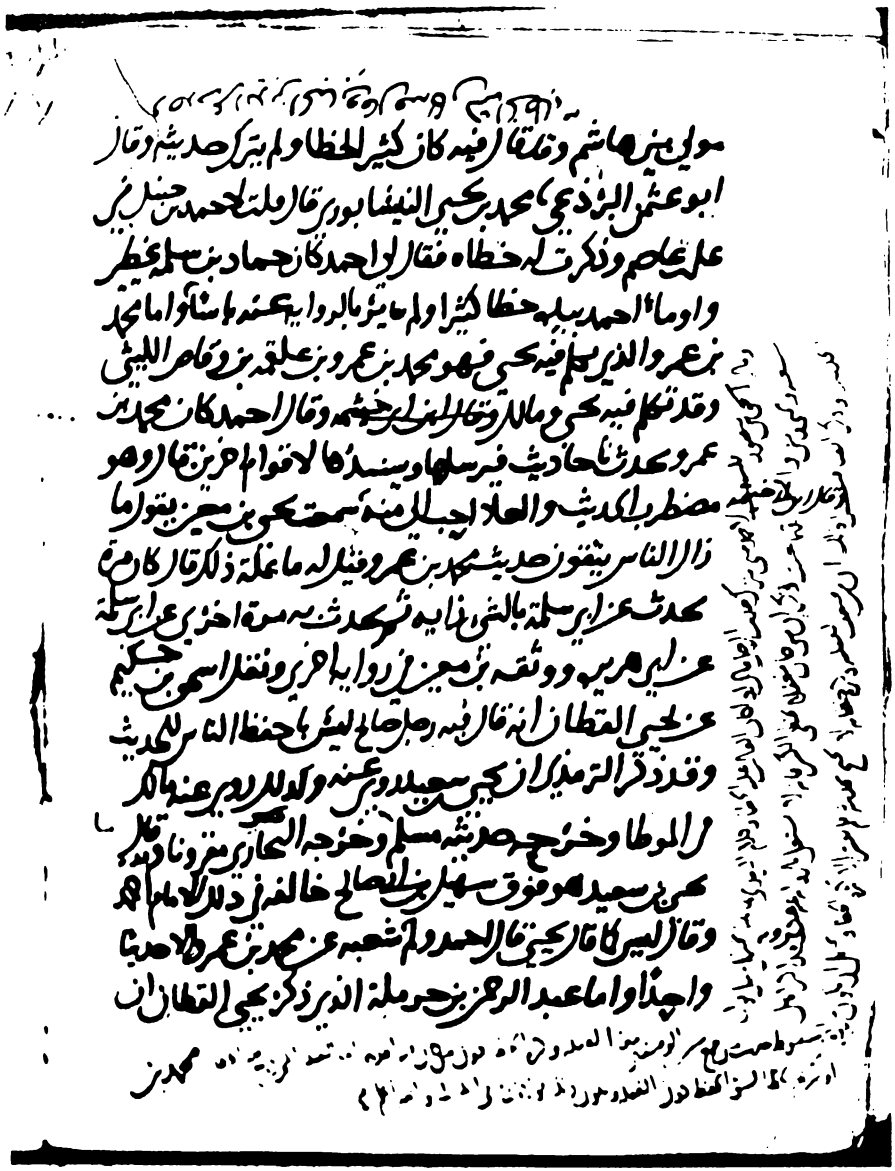

نموذج من النسخة التركية ، ويرى بالهامش خط الحافظ ابن رجب

بإلحاق تكملة على الصفحة

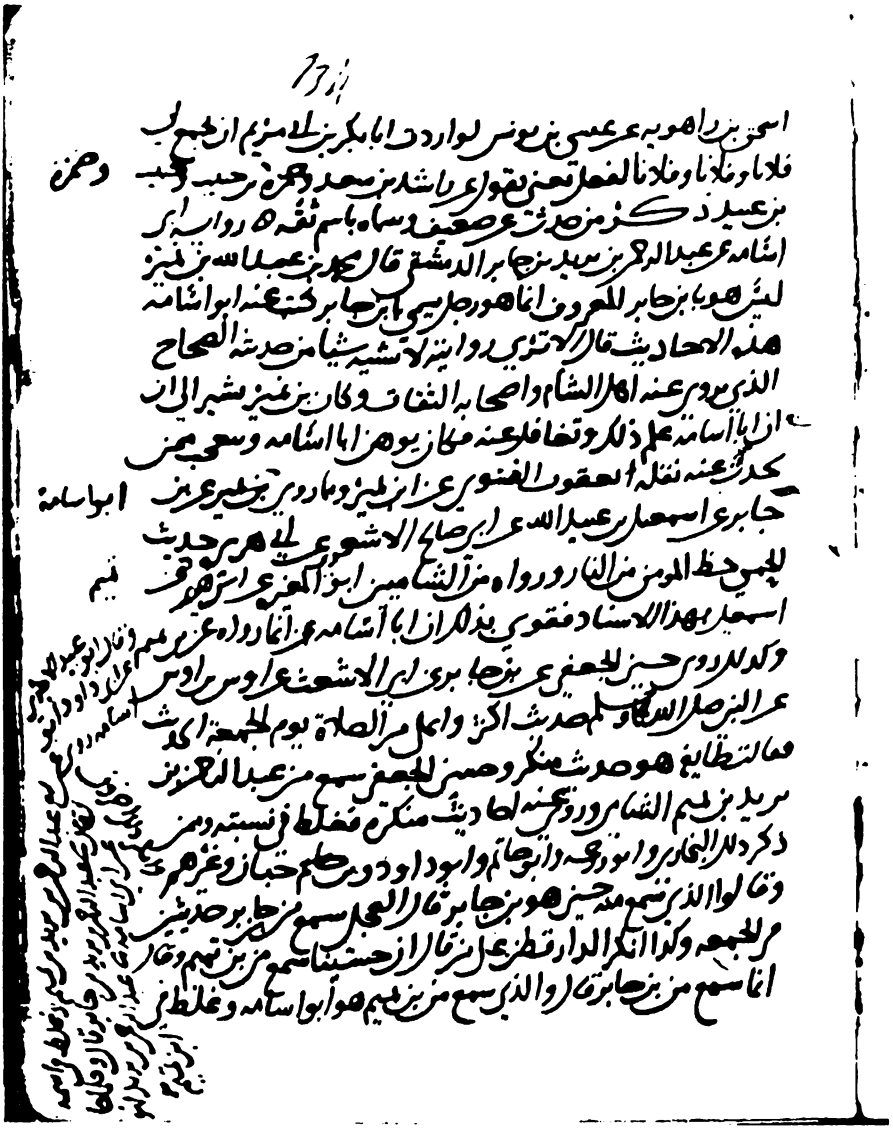

صفحة من النسخة التركية ، تظهر في هوامشها الإلحاقات المعلّمة برمز التصحيح

صفحة من نسخة دار الكتب الظاهرية ، تظهر فيها الإلحاقات الدالة على مقابلة النسخة ودقتها

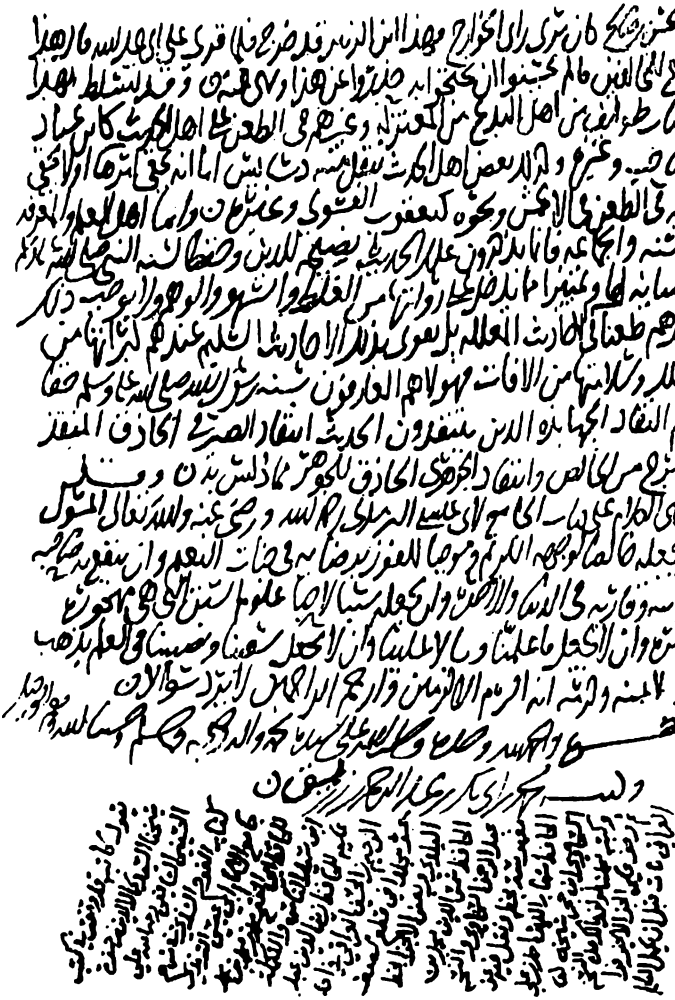

الصفحة الأخيرة من نسخة دار الكتب الظاهرية . وفيها خط ناسخها الحافظ ابن زريق كتبها بيده

توقف عن الحديث ففرق بين أن ينفرد شيخ بحديث يخالفه فيه
حافظ فإنه حكم بأن القول قول الحافظ وبين أن يجتمع الشيوخ
على حديث ويخالفهم الحفاظ أو بعضهم فقال يتوقف فيه وهذا
خلاف قول أحمد إنه إذا اختلف سعيد بن أبي عروبة مع أبي عوانة
وأبان أنه يعجبه قول الشيخين كما سبق عنه ثم قال البردعي أي
أصح الناس رواية عن قتادة شعبة كان يتوقف قتادة على الحديث
قلت كأنه يعني بذلك اتصال الحديث قتادة لأن شعبة كان لا يكتب
عن قتادة إلا ما يقول فيه حدثنا ويسأله عن سماعه فاحفظ
حديثه فقد تقدم عن أحمد وغيره أن سعيد بن أبي عروبة أحفظه
ولكن ظاهر كلام البردعي خلاف هذا وإن شعبة أثبت في قتادة
وسيأتي من كلامه ما يبينه ثم قال البردعي فإذا أردت أن تعلم
صحيح حديث قتادة فانظر إلى رواية شعبة وسعيد بن أبي عروبة
وهشام الدستوائي فإذا اتفقوا فهو صحيح وإذا خالف هشام
قول شعبة وقال شعبة خلاف القول يتوقف عنه وإذا اتفق هشام
شعبه روايه اهل التثبت عنهما وخالفهما شعبه
كان القول إن شعبه من أثبت الناس في قتادة ولا يلتفت
ممن ليس له حفظ ولا تقدم في الحديث شعبة عن
قتادة عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم صحاح كلها وكذلك سعيد
ابن أبي عروبة وهشام الدستوائي إذا اتفق هؤلاء الثلثة على الحديث
فهو صحيح وإذا اختلفوا في حديث واحد فإن القول فيه قول
رجلين من الثلثة فإذا اختلف الثلثة توقف عن الحديث وإذا
انفرد واحد من الثلثة في حديث نظر فيه فإن كان لا يعرف متن
الحديث إلا من طريق الذي رواه كان منكرا فأما أحاديث قتادة الذي
يرويه الشيوخ مثل حماد بن سلمة وهمام وأبان والأوزاعي فينتظر

نموذج من نسخة دار الكتب المصرية يظهر فيه بعض مواضع البياض
التي ذكرناها في التصدير

شَرْحُ عِلَلِ التِّرْمِذِيِّ

للإمامِ العالمِ العلاّمةِ الحافظِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ أحمدَ

ابنِ رَجَبٍ الحَنْبَلِيِّ

وُلِدَ سَنَة ٧٣٦ وتُوفي سَنة ٧٩٥ هِجْريّة

رَحِمَهُ اللهُ تَعالىٰ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وبهِ ثِقَتي وعليه تَوكُّلِي

قالَ شيخُنا الشيخُ الإمامُ العالمُ العلاَّمَةُ شيخُ الإسلامِ ، حافظُ مِصْرَ والشَّامِ ، أوحدُ العُلماءِ الأعلامِ ، أبو الفَرَجِ عبدُ الرَّحمنِ زَيْنُ الدِّيْنِ بنُ رَجَبٍ البَغْدَادِيُّ الحَنْبَلِيُّ ـ فَسَحَ اللهُ في مُدَّتِهِ ، وخَتَمَ لهُ بخيرٍ في عافيةٍ ، بِمَنِّهِ وكَرَمِهِ ـ في كتابِ « شَرْحِ التِّرْمِذِيِّ » لَهُ :

كِتَابُ العِلَلِ

○ فصلٌ ابتناءُ «جامعِ التِّرمذيِّ» على عملِ العُلماءِ بالحديثِ[١] ○

قال أبو عيسى رحمهُ اللهُ :

(جميعُ ما في هذا الكتابِ من الحديثِ معمولٌ به ، وقد أخذَ بهِ بعضُ أهلِ العلمِ ، ما خلا حديثينِ :

حديثَ ابن عباسٍ : « أَنَّ النبيَّ ﷺ جَمَعَ بين الظُّهرِ والعَصرِ بالمدينةِ ، والمغربِ والعشاءِ من غيرِ خَوفٍ ولا سُقْمٍ »[٢] .

وحديثَ النبيِّ ﷺ أنه قال : « إذا شربَ الخمرَ فاجْلِدوهُ ، فإنْ عادَ في الرابعةِ فاقْتُلُوهُ » .

وقد بيَّنَّا عِلَّةَ الحديثينِ جميعاً في هذا الكتابِ)[٣] .

---

(١) هذا العنوانُ إضافةٌ أدرجناها للدلالةِ على غرضِ الكلام . وأعلمنا عليه بدائرتين . وكذلك نفعلُ في أمثاله ، وقد نبَّهنا على ذلكِ هنا للتذكرةِ .

(٢) كذا في النسخةِ الأصل . وفي طبعةِ الحلبي « من غير خوفٍ ولا سفرٍ ولا مطرٍ » . وقد سبق الحديثُ عند الترمذيِّ بلفظ «من غير خوفٍ ولا مطرٍ » .

(٣) امتازَ « جامعُ الإمام التِّرمذيِّ » بخصائصَ هامّةٍ تفرَّدَ بها بين كُتُبِ السُّنَّةِ ، منها بيانُه تفقُّه العلماءِ بالحديثِ ، بأن يذكرَ مذاهبَهم فيما دلَّ عليه الحديثُ الواردُ في=

كأَنَّ مرادَ التِّرمذيِّ رحمهُ الله تعالىٰ [أ-٢] أحاديثُ الأحكامِ ، وقد سَبَقَ الكلامُ على هذينِ الحديثَينِ اللَّذَينِ أشارَ إليهما ههنا في موضِعِهما من الكتابِ ، وذكرنا مسالكَ العلماءِ فيهما من النَّسخِ وغيرِهِ . وذكرنا أيضاً عن بعضِهمُ العملَ بكلِّ واحدٍ منهما[1] .

= شيءٍ من الأحكامِ ، وابتناءُ انتقاءِ أحاديثِ الكتابِ على هذا الأصل .

وقد بيَّنَ التِّرمذيُّ ههنا قاعدةً جليلةً لها أهميّةٌ كبيرةٌ ، هي : أَنَّ جميعَ ما في « الجامعِ » من الحديثِ معمولٌ به ، لم يُجمَعْ على تركِ العملِ به ، ما خلا حديثينِ ، ولهذا البيانِ دلالةٌ على قوَّةِ الكتابِ من هذه الحيثيَّة ، ونفعٌ عظيمٌ للفقيهِ كي لا يعملَ بحديثٍ منسوخٍ بدلالة انعقادِ الإجماعِ على خلافهِ ، أو لكونه مُتأوَّلاً على غيرِ المتبادر منه ، أو معلّلاً بعلَّة جَعَلَتْه مخالفاً للإجماعِ .

(١) نلخِّصُ البحثَ في هذين الحديثينِ تعويضاً للقارىءِ عمّا فاتَه من شَرْحِ الإمامِ ابنِ رجب رحمه الله تعالىٰ ، ونفعلُ ذلك في أمثالِ هذا إن شاءَ الله ، فنقولُ هنا :

أما حديثُ ابنِ عباس : « أَنَّ النبيَّ ﷺ جَمَعَ بين الظُّهْرِ والعصرِ بالمدينةِ . . » ، فهو متفقٌ عليه بدونِ « من غيرِ خوفٍ ولا مطر » . البخاري في (المواقيت) ج١ ص١١٠ ، و(التطوع) (من لم يتطوع بعد المكتوبة) ج٢ ص٥٨ ، ومسلم ج٢ ص١٥١-١٥٢ وفي رواية لمسلم « من غير خوفٍ ولا سفرٍ » وهو لفظُ « الموطَّأ » ج١ ص١٢٣ . ولأبي داودَ ج٢ ص٦ « في غيرِ مطرٍ » . وأخرجه الثلاثةُ أبو داود ، والترمذيُّ ج١ ص٣٥٤-٣٥٥ ، والنسائيُّ ج١ ص٢٩٠ بلفظ « من غيرِ خوفٍ ولا مطر » .

وقد علَّقَ عليه التِّرمذيُّ في موضعِهِ المذكورِ من « جامعِه » (باب الجمعِ بين الصَّلاتين) فقال : « وقد رُوِيَ عن ابنِ عبّاسٍ عن النبيِّ ﷺ غير هذا :

حَدّثنا أَبو سلمةَ يحيى بنُ خلفٍ البصريُّ حدثنا المُعْتَمر بنُ سليمانَ عن أبيهِ عن حَنَش عن عِكْرِمَةَ عنِ ابنِ عبّاسٍ عن النبيِّ ﷺ قال : « مَنْ جَمَعَ بين الصَّلاتين من غيرِ عذرٍ فقدْ أتى باباً من أبوابِ الكبائرِ » . =

= قال أبو عيسى : « وحَنَش هذا هو أبو علي الرَّحَبي ، وهو حسين بن قيس ، وهو ضعيفٌ عندَ أهلِ الحديثِ ، ضعَّفَه أحمدُ وغيرُه ، والعملُ على هذا عندَ أهلِ العلمِ أنْ لا يُجمَعَ بين الصَّلاتينِ إلا في السَّفرِ أو بعَرَفة .

ورخَّصَ بعضُ أهلِ العلمِ من التَّابعين في الجمعِ بين الصَّلاتينِ للمريضِ ، وبه يقولُ أحمدُ وإسحاق . وقال بعضُ أهلِ العلمِ : يُجمعُ بين الصَّلاتينِ في المطرِ ، وبه يقولُ الشافعيُّ وأحمدُ وإسحاق . ولَم يرَ الشافعيُّ للمريضِ أن يجمعَ بين الصَّلاتينِ » . انتهى كلامُ الترمذي وتعليقُه على الحديثِ في « جامعِهِ » .

وهو لم يبيِّن في هذا الكلامِ علَّةً حديثيةً قادحةً في حديثِ ابنِ عباسٍ ، بل ذكرَ حديثاً يعارِضُه من طريقِ حَنَش ، وضعَّفَه من أجلِهِ ، وإنما احتجَّ بالعمَلِ فقط ، ونقلَ أقوالَ بعضِ الفقهاء .

قال النووي في « شرح مسلم » ج٥ ص٢٩٨ : « وهذا الذي قاله الترمذيُّ في حديثِ شاربِ الخمرِ هو كما قاله ، فهو حديثٌ منسوخٌ ، دلَّ الإجماعُ على نسخِه ، وأما حديثُ ابنِ عبَّاس فلم يُجمعوا على تركِ العملِ به . . . » انتهى .

وهذا مشكلٌ ، لأنَّ هناكَ مَنْ عَمِلَ بالحديثِ لعذرٍ آخرَ غيرِ السَّفر كما ذكر التِّرمذيُّ نفسُه ، ويمكن أن ندفعَ الإشكالَ بأَنَّ مرادَ التِّرمذيِّ : الإجماعُ على تركِ العملِ بالحديثِ بالنسبةِ للجمعِ مِنْ غيرِ عُذرٍ ، فإنَّ في سياقِ الحديثِ ما يفيدُ ذلكَ بظاهرِهِ ، ويدلُ على قصدِ التِّرْمذيِّ ذلكَ المعنى لفظُ الحديثِ الذي أخرجَهُ عن ابنِ عَبَّاسٍ في مقابلةِ حديثِهِ الأوَّلِ .

ولا ريبَ في انعقادِ الإجماعِ على حُرمةِ الجمعِ بين الصَّلاتينِ لغيرِ عذرٍ . أما الأقوالُ التي نُقِدَ بها كلام التِّرمذيِّ فهي في جوازِ الجمعِ لعذرٍ غيرِ السَّفرِ ويومِ عرفةَ . وذلك ما وقعَ فيه الاختلافُ الذي ذكرهُ الإمامُ أبو عيسى التِّرمذيُّ .

هذا وقد أجابَ الجمهورُ عن ظاهرِ الحديثِ بأَنَّ المرادَ به الجمعُ الصُّوريُّ =

. . . . . .

= بأن تُصلى الصَّلاةُ الأولى آخرَ وقتِها والثانيةُ أوَّلَ وقتها كما أوضحَتْه روايةُ النَّسائي : « صليتُ مع رسولِ الله ﷺ ثمانياً جميعاً وسَبْعاً جميعاً : أخَّرَ الظهرَ وعجَّل العصرَ ، وأخَّر المغربَ وعجَّل العشاءَ » . وفي « الصَّحيحين » قوله « أخَّر الظهر . . » عن أبي الشَّعثاءِ موقوفاً عليه لم يرفعْه إلى النبي ﷺ .

وأما حديثُ « إن عادَ في الرَّابعةِ فاقتُلوه » فقد أخرجهُ أبو داودَ في (الحدود) ج٤ ص١٦٤-١٦٥ ، والترمذيُّ ج٤ ص٤٨ ، وابن ماجة ص٨٥٩ ، والنسائيُّ في (الأشربة) ج٨ ص٣١٣-٣١٤ ، وأحمدُ في « المسند » برقم (٦١٩٧) ومواضع أخرى كثيرة ، وهو حديثٌ صحيحٌ ، وقد توسَّع الشيخُ أحمد شاكر في شرحِهِ فانظره .

وأما الجوابُ عنه فقد تكفَّل به الترمذيُّ نفسُه ، فقال في (كتاب الحدود) : « وإنما كان هذا في أوَّل الأمرِ ثم نُسِخَ بعدُ ، هكذا روى محمد بن إسحاقَ عن محمدِ بن المنكدرِ عن جابرٍ عن النبي ﷺ قال : « إن شَرِبَ الخمرَ فاجلِدوه ، فإن عادَ في الرَّابعة فاقتُلوه . قال : ثم أُتي النبيُّ ﷺ بعدَ ذلك برجلٍ قد شربَ الخمرَ في الرَّابعةِ فَضَرَبَهُ ولم يقتُله » . وكذا روى الزُّهْرِيُّ عن قَبيصَة بن ذُؤَيب عن النبي ﷺ نحو هذا .

قال : « فرُفع القتلُ وكان رخصةً » .

والعملُ على هذا الحديثِ عند عامَّةِ أهلِ العلمِ ، لا نعلمُ بينهم اختلافاً في ذلكَ في القديمِ والحديثِ . ومما يقوِّي هذا ما رُوي عن النبيِّ ﷺ من أوجهٍ كثيرةٍ أنه قال : « لا يحلُّ دمُ امرىءٍ مسلمٍ يشهدُ أن لا إله إلا الله وأني رسولُ اللهِ إلا بإحدى ثلاثٍ : النفسِ بالنَّفسِ ، والثَّيبِ الزَّاني ، والتاركِ لدينه » . انتهى كلامُه .

وهو بيانٌ شافٍ للموضوع ، يدلُّ على تضلّع أبي عيسى التِّرمذيِّ في الفقهِ الإسلامي ، وقد وافقهُ على رأيه العلماءُ ، كالإمامِ النَّووي في كلمته السابقة .

وقد خالفَ ابنُ حزمٍ الظاهريُّ وذهبَ إلى قَتْلِ شاربِ الخمرِ للمرَّةِ الرَّابعةِ =

وقولُه : « قد بيَّنَّا علةَ الحديثينِ جميعاً في الكتابِ » ، فإنما بيَّن ما قد يُستدَلُّ بهِ للنسخِ ، لا أَنَّهُ بيَّن ضعفَ إسنادِهِما[١] .

وقد روىٰ الترمذيُّ في كتابِ الحجِّ حديثَ جابرٍ في التَّلبيةِ عنِ النساءِ ، ثم ذكرَ الإجماعَ أنه لا يُلبَّى عن النساءِ ، فهذا ينبغي أن يكونَ حديثاً ثالثاً مما لم يُؤخَذْ به عندَ التِّرمذيِّ[٢] .

= استدلالاً بالحديثِ المذكورِ « المحلى » (ج١١ ص٤٤٢ مسألة ٢٢٨٨) .

فوقعَ في المحذورِ ، ولم يكنْ مطَّلعاً على « جامعِ الإمامِ التِّرمذيِّ » . وهو مذهبٌ مُشكلٌ لقيامِ الدّليلِ على نسخِ الحديثِ ، وانتهاضِ الدَّليلِ القطعيِّ على عِصمةِ دمِ المسلمِ ، فلا يُستباحُ إلا بدليلٍ قاطعٍ ، وأينَ ذلكَ الدليلُ في هذهِ المسألةِ ؟!

(١) هذا اصطلاحٌ خاصٌّ للترمذيِّ ، نبَّه عليه المحدِّثون ، قال الإمامُ أبو عمرو بنُ الصَّلاح في كتابه « علوم الحديث » ص٨٤ : « وسمّى التِّرمذيُّ النسخَ عِلة من عِلَلِ الحديث » .

(٢) قال التِّرمذيُّ في الحجّ (ج٣ ص٢٦٦) : « حدَّثنا محمدُ بن إسماعيلَ الواسطيُّ قال سمعتُ ابن نُمَير عن أشعثَ بنِ سَوَّار عن أبي الزُّبير عن جابرٍ قال : « كنا إذا حَجَجْنا مع النبيّ ﷺ فكنا نلبِّي عن النِّساء ونرمي عن الصِّبيان » .

قال أبو عيسى : «هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفه إلا من هذا الوجه . وقد أجمعَ أهلُ العلمِ على أَنَّ المرأةَ لا يلبي عنها غيرُها ، هي تلبي عن نفسِها ، ويُكرَهُ لها رفعُ الصَّوتِ بِالتلبيةِ » . انتهى بحروفه .

فهذه روايةٌ غريبةٌ ليس لها ما يؤيدُها . وقد انعقدَ الإجماعُ على خلافِ هذا الحديثِ كما ذكرَ التِّرمذيُّ .

وعِلَّته من الواسطيِّ شيخِ التِّرمذيِّ في هذا الحديثِ ، ورواويهِ عنِ ابنِ نمير . قال المُبَارَكْفُوري في « تحفة الأحوذي » ج٢ ص١١٢ : « . . أخرجَ هذا الحديثَ أحمدُ ، وابن ماجهْ ، وابنُ أبي شيبة بلفظ : حَجَجْنا مع رسولِ اللهِ ﷺ ومعنا النساءُ والصِّبيان ، فلبَّينا عن الصِّبيان ورمينا عنهم » . =

○ فَصْلٌ في سَرْدِ أحاديثَ اتَّفَقَ العُلماءُ على عَدَمِ العملِ بها ○

وقد وردتْ أحاديثُ أُخَرُ قد ادَّعى بعضُهم أنه لم يُعْمَلْ بها أيضاً . وقد ذكرنا غالبَها في هذا الكتاب ، فمنها ما خَرَّجه التِّرمذيُّ ، وأكثرُها لم يخرِّجه :

فمنها : حديث : « من غسَّل ميتاً فلْيَغْتَسِل ، ومن حَمَلَهُ فلْيَتوضَّأ »[1] .

= قال ابنُ القطَّان : « ولفظُ ابنِ أبي شيبة أشبهُ بالصَّواب ، فإنَّ المرأةَ لا يلبي عنها غيرُها ، أجمعَ على ذلك أهلُ العلمِ » انتهى كلامُ المُبَارَكْفُوري . وهذا التعليلُ وجدتُ نحوَه لابن القطَّان في كتابِ « الردّ على ابنِ القطَّان في كتابه الوَهَم والإيهام » المخطوطِ في الظَّاهريةِ من تأليفِ الذَّهبيِّ ، وقد أقرَّهُ الذَّهبيُّ .

(١) أخرجه أبو داود ج٣ ص٢٠١ والتِّرمِذيُّ وحسنه ج٣ ص٣١٨ـ٣١٩ وابن ماجه (مقتصراً على شطره الأول) ج١ ص٤٧٠ وابن حِبَّان (موارد الظمآن ص١٩١) كلهم عن أبي هريرة ، وأخرجه أحمدُ ج٤ ص٢٤٦ عن المغيرة بلفظ « من غسَّل ميتاً فليغتسل » مثل ابن ماجه .

وقد انتُقد على التِّرْمِذِيِّ تحسينُه للحديثِ ، لكن يجابُ عنه بما قالهُ الحافظُ ابنُ حجر : « طرقُه كثيرة ، وفيه خلافٌ طويل ، وأسوأُ أحوالِهِ أن يكون حَسناً » . « فيضُ القدير » ج٦ ص١٨٤ ، وقال أبو داود : « هذا منسوخٌ » .

وقد قالَ الخَطَّابِيُّ[١] : « لا أعلمُ أحداً من العلماءِ قالَ بوجوبِ ذلكَ » . ولكنَّ القائلَ باستِحْبابهِ يحمِلُهُ على النَّدْبِ ، وذلك عَمَلٌ به .

ومنها : حديثُ : « أنه ﷺ توضَّأ ثلاثاً وقالَ : من زادَ على هذا أو نقصَ فقد أساءَ وظَلَمَ »[٢] . وقد ذكر مسلمٌ الإجماعَ على خلافه .

ومنها : حديثُ : التيمم إلى المناكبِ والآباطِ[٣] .

---

(١) في « معالم السنن » شرح « سنن أبي داود » ج١ ص٣٠٧ وعبارته : « لا أعلمُ أحداً من الفقهاءِ يوجبُ الاغتسالَ مِن غَسْلِ الميِّت ولا الوضوءَ من حملِهِ ، ويشبِهُ أن يكونَ الأمرُ في ذلك على الاستحبابِ . . » .

(٢) أي أساءَ في حقِّ آدابِ الشَّرع ، وظلمَ نفسه بما نَقَصها من ثوابٍ .

والحديثُ أخرجه أبو داودَ باللفظ المذكور ج١ ص٣٣ ، والنسائيُّ ج١ ص٨٨ ، وابن ماجهْ ج١ ص١٤٦ ، وابنُ خزيمة ج١ ص٨٩ وأحمدُ ج٢ ص١٨٠ ليس عند غير أبي داود « أو نقص » وكلهم من رواية عَمرِو بن شعيب عن أبيهِ عن جَدِّه ، وإسنادُه حسنٌ ، لما هو مشهورٌ من تحسينِ المحدِّثين لحديثِ عمرو بن شعيب عن أبيهِ عن جَدِّه . وقال الإمامُ تقيُّ الدينِ بنُ دقيقِ العيدِ : « وهذا الحديثُ صحيحٌ عند من يُصَحِّحُ حديثَ عمرو بن شعيب عن أبيه عن جَدِّه لِصحّةِ الإسنادِ إلى عمرو » . « نصب الراية » ج١ ص٢٩ . وأشارَ الحافظُ ابنُ حجر إلى روايةِ هذا الحديثِ من طرقٍ صحيحة ، انظر « التلخيص الحبير » ص٣٠ .

(٣) أبو داود واللفظ له ج١ ص٨٦-٨٧ ، والنسائي ج١ ص١٦٨ ، وابن ماجه ج١ ص١٨٧ عن عمارِ بن ياسر ، وفيه قصةٌ طويلةٌ أخرجها أبو داود .

والجوابُ عن الحديثِ من وجهين من حيثُ السندُ والمتنُ :

أما السندُ : فلاختلافِ الرواةِ فيه ، وقد أشارَ أبو داود إلى اضطرابه .

وأما من حيثُ المتن : فالجوابُ ـ على فَرْض صِحَّة المتنِ ـ ما قاله الشافعيُّ وغيرُه : « إنْ كان ذلكَ وقعَ بأمرِ النبيِّ ﷺ فكلُّ تيمّمٍ صَحّ للنبيِّ ﷺ بعدَه فهو =

ومنها : حديثُ : التيمم إلى نصفِ الذِّراعينِ[١] .

ومنها : حديثُ : الأكل في الصِّيام بعدَ الفَجْرِ[٢] .

= ناسخٌ له ، وإن كانَ وقعَ بغيرِ أمرِهِ فالحُجَّةُ فيما أمرَ به » . « فتح الباري » ج١ ص٣٠٤ . ويؤيِّد النسخَ أنَّ هذا كان في أوَّلِ تشريعِ التيمّمِ كما هو صريحٌ في القصَّة المطوَّلةِ عند أبي داود . وانظر « نصب الراية » ج١ ص٨١ .

وقد نسبَ ابنُ حزمٍ في « المحلى » (مسألة ٢٥٠) العملَ بالحديثِ إلى عمارِ بن ياسرٍ ، وابنِ شهابٍ الزُّهريِّ راوي الحديثِ عن عَمّار ، وهو بعيدٌ جداً ، لأن عماراً أفتى بالتيمم ضربةً للوجهِ والكفّين ، وكأنّ ابن حزمٍ استخرجَ ذلك من روايتهما للحديثِ ، وهو مستندٌ ضعيفٌ .

(١) أخرجه أبو داود ج١ ص٨٨ في إحدى رواياته عن عمّار قصةَ تيمُّمه مع عمرَ بن الخطاب ، وأحمدُ في « المسند » ج٤ ص٣١٩ ، وعبدُ الرزَّاق في « المصنف » ج١ ص٢٣٩ . (قارن أسانيده فيها) .

وفي هذه الرواية مقالٌ كما قال الحافظ في « الفتح » ج١ ص٣٠٤ .

قلتُ : وهي تخالفُ الصَّحيحَ الثَّابتَ عن عَمّار أنه ﷺ علَّمه التيمُّم ضربةً للوجهِ والكفَّينِ كما في « الصَّحيحين » وغيرِهما . وتخالفُ رواياتِ التيمّم ضربتين ضربةً للوجهِ وضربةً لليدين إلى المِرْفقين ، وهي أرجحُ منها . وقد حققنا حكمَ المسألة في كتابنا « إعلام الأنام شرح بلوغ المرام » ١/٢٩٣-٢٩٧ .

(٢) قال الحافظُ ابنُ كثير ج١ ص٢٢٢ من « تفسيرِه » : « رواهُ الإمامُ أحمدُ والنسائيُّ وابن ماجهْ من رواية حمَّادِ بن سَلَمة عن عاصم بن بَهْدَلة عن زِرّ بن حُبَيْش عن حُذَيْفَةَ قال : تسحَّرنا مع رسولِ الله ﷺ وكانَ النهارُ إلا أن الشمس لم تطلُع » . وهو حديثٌ تفرَّد به عاصمُ بن أبي النَّجود . قاله النسائي . وحَمَله [أي فَسَّرهُ النَّسائي] على أن المرادَ قُربُ النهارِ كما قال تعالىٰ : ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ﴾ [الطلاق : ٢] أي قارَبْنَ انقضاءَ العِدَّة فإما إمساكٌ بمعروفٍ أو تركٌ للفراق . قال الحافظُ ابنُ كثير : « وهذا الذي قاله هو المتعيِّن حملُ الحديثِ عليه أنهم تسحَّروا =

قال الجُوزَجانيُّ : « هو حديثٌ قد أعيى العلماءَ معرفتُه » .

ومنها : حديثُ أنس : في أكلِ البَرَدِ للصَّائم[١] .

= ولم يتيقَّنوا طلوعَ الفجرِ حتى إن بعضَهم ظنَّ طلوعَه وبعضَهم لم يتحقَّق ذلك » . انتهى .

قلتُ : وفي الحديثِ كلامٌ من جهةِ حفظِ حمّاد بن سَلَمة وعاصمٍ وقد قالَ فيه الحافظُ « صدوقٌ له أوهامٌ ، أخرجَ له الشيخانِ مقروناً بغيره لا أصلاً وانفراداً » . انظر « التقريب » ، وتعليقَنا على كتابِ « الرِّحلةِ في طلبِ الحديث » للخطيبِ البغدادي ص٨٤ .

ويدُلُّ على وجوبِ التأويلِ للحديثِ على فَرْض صِحَّته صريحُ نصِّ القرآنِ ، وهو قولهُ تعالىٰ : ﴿ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ﴾ [البقرة : ١٨٧] .

وكذا حديثُ الصَّحيحين عن عائشةَ : « فكُلوا واشربوا حتى تَسمعوا أذانَ ابنِ أمِّ مكتوم ، فإنه لا يؤذِّنُ حتى يطلُعَ الفجرُ » ، وغيره من الدلائلِ الحاسمةِ في هذا الموضوع .

(١) في « مجمع الزَّوائد » للهيثمي (ج٣ ص١٧١-١٧٢) : « عن أنس بنِ مالك قال : « مطرت السماء بَرَداً ، فقال لنا أبو طلحة ونحن غلمان : ناولني يا أنسُ من ذلك البَرَدِ ، فناولتُه ، فجعل يأكُلُ وهو صائم . قال (كذا) : أَلستَ صائماً ؟! . قال : بلى ، إنَّ هذا ليس بطعامٍ ولا شرابٍ ، وإنما هو بركةٌ من السَّماءِ تطهر به بطوننا . قال أنس : فأتيتُ النبيَّ ﷺ فأخبرتهُ ، فقال : « خذ عن عَمِّك » . رواه أبو يعلى ، وفيه علي بن زيد ، وفيه كلام ، وقد وُثّق ، وبقيةُ رجاله رجالُ الصحيح . ورواه البزّار موقوفاً . . » .

قال نورُ الدين : الرَّاجحُ أنه موقوف ، وقد قصَّر الهيثمي رحمه الله تعالىٰ في تخريج الحديث ، فقد أخرجه أحمد في « مسنده » ج٣ ص٢٧٩ بإسنادٍ صحيح عن أنس رضي الله عنه قال : مُطِرْنا برَداً وأبو طلحةَ صائمٌ فجعل يأكلُ منه . قيل له : أتأكلُ وأنت صائم ؟! فقال : إنما هذا بركةٌ » . فدلَّت الروايةُ =

ومنها : حديثُ ابنِ أُمِّ مكتوم ، وأَنَّ النبيَّ ﷺ لم يرخِّصْ له في تركِ الجماعةِ ، مع ما ذكره من ضررِهِ وعدم قائدٍ ، والسّيول[١] .

وقد ذكر بعضُهم أنه لا يعلمُ أحداً أخذَ بذلك .

= الرَّاجحةُ على أنه رأيٌ لأبي طلحةَ موقوفٌ عليه ، تأوَّله تأوّلاً ، وقد قامت الأدلةُ الجازمة على عدمِ الاعتدادِ به ، وانعقد الإجماعُ على ذلك أيضاً . ولعله إن صحَّ كان في ابتداءِ فَرضِ الصِّيام .

(١) أخرجه أبو داود ج١ ص١٥١ ، والنسائي ج٢ ص١١٠ ، وابن ماجه ج١ ص٢٦٠ عن ابنِ أمّ مكتوم أنه قال : يا رسولَ الله إنَّ المدينةَ كثيرةُ الهوامّ والسِّباع ، قال : « هل تسمعُ حَيَّ على الصلاة حيَّ على الفلاح ؟ » ، قال : نعم . قال : « فحيّ هلاً » ، ولم يرخِّصْ له . وفي روايةٍ عند أبي دواد : « إني رجل ضريرٌ شاسعُ الدارِ وليس لي قائدٌ يلائمني » . ويشهد له حديث أبي هريرة : « جاء أعمى إلى رسول الله ﷺ فقال : إنه ليس لي قائدٌ يقودني إلى الصَّلاة ؟ . . » الحديث بنحوه أخرجه مسلم ج٢ ص١٢٤ ، والنسائي ج٢ ص١٠٩ .

والجوابُ أنه « قد عُلم أَنَّ حضورَ الجماعةِ يَسْقُط بالعُذر إجماعاً » . ومن جملةِ العُذرِ العمى إذا لم يجدْ قائداً ، كما في حديث عِتبان بن مالك ، وهو في « الصَّحيح » . « حاشية السندي على النسائي » ج٢ ص١١٠ ، وانظر « نيل الأوطار » ج٣ ص١٢٥ .

أما ظاهرُ الحديثِ فالجوابُ عنه فيما نختارُه هو ما أُجيب به عن حديثِ الأعمىٰ كما في « النَّيل » : « بأَنَّ النبيَّ ﷺ عَلِمَ منه أنه يمشي بلا قائدٍ لحذقِهِ وذكائه ، كما هو مشاهدٌ في بعضِ العميان يمشي بلا قائدٍ . . » .

وقد حرَّرنا بحث دلالة الحديثِ على وجوبِ الجماعةِ ، ومناقشة ذلك بتوسّعٍ في كتاب « إعلام الأنام شرح بلوغ المرام» الجزء الثاني .

ومنها : أحاديثُ « النَّهي عن كِرى الأرضِ » ، وهي أحاديثُ صحيحةٌ ثابتة[١] .

ومنها : أحاديثُ «المسحِ على النَّعلينِ»[٢] ذكرهُ الطَّحاويُّ وغيرُه .

---

(١) في « الصَّحيحين » وغيرهما . وقد قال بظاهرها طاوسٌ والحسنُ وابنُ حزم ، فقالوا : لا يجوزُ كِراءُ الأرضِ بكلِّ حالٍ سواء أكراها بطعام أو ذهبٍ أو فضَّةٍ ، أو بجزءٍ من زرعها ، لإطلاقِ حديثِ النَّهي عن كِراءِ الأرضِ . وذهبَ الجمهورُ إلى جوازِ ذلك ، عملاً بالأحاديث الصَّحيحةِ المستفيضةِ في ذلك بشروطِه المقرَّرة ، وهو مذهبُ البخاريِّ ، وقد عُنِيَ بإثباته في تراجمه في (المزارعة) .

وأُجيبَ عن النهي بجوابين :

الأول : حَمْلُ (أي تفسير) النهي عن كراءِ الأرضِ بأَنَّ المرادَ به الكراءُ المفضي إلى الغَرَرِ والجهالة ، كما كانوا يفعلونَ في الجاهلية ، وقد وقعَ ذلك صريحاً في أحاديثَ صحيحةٍ .

الثاني : حَملُ النهي على التنزيه ، إرشاداً إلى إعارتها ، لكي يواسيَ المسلمونَ بعضُهم بعضاً ، انظر التوسّع في ذلك في « شرح مسلم » للنووي ج١٠ ص١٩٦ وما بعد ، و« فتح الباري » ج٥ ص٧ و١٥ و١٨ .

(٢) ابنُ عَدِيٍ ومن طريقه البيهقي ج١ ص٢٨٦ عن ابن عباس ، وضعَّفه الحافظُ ابنُ حجر بأَنَّهُ شاذٌ لمخالفته روايةَ الأثباتِ ، وقد وقع في البخاريِّ في هذا الحديثِ : « ثم رَشَّ على رجليه وهما في النَّعْل حتّى غسلهما » . وعن علي موقوفاً عند النسائي ج١ ص٨٥ ، وأحمد ج١ ص١٢٠ وانظره مختصراً في ص١٥٨ ، وفيه قوله : « هكذا وضوءُ رسولِ الله ﷺ للطاهِرِ ما لم يُحْدث » وصحَّحه أحمد شاكر ، وليس عند النسائي ذكر النعلين . وعن أوسِ بن أوس أخرجه أحمد ج٤ ص٩ ، وأبو داود ج١ ص٤١ ، والطَّحاوي ج١ ص٩٧ـ٩٨ ، والبيهقي ج١ ص٢٨٦ ، ولفظ أبي داود « ومسح على نعليه وقدميه » .

ويُروى عن إبراهيمَ النَّخَعي الأخذُ بالمسحِ على النَّعلينِ ، فقد أَخرجَ عنه ابنُ أبي شيبة ج١ ورقة ٣٠/ ٢ أنه قال : « النعلانِ بمنزلةِ الخفين » . =

ومنها: حديثُ أَنَّ «في خمسٍ وعشرينَ من الإبلِ خمسُ شياهٍ»[١].

ومنها: حديثُ توريثِ المولى من أسفلَ[٢]. وقد ذكرنا الكلامَ عليه.

= ويُجابُ عنه من حيثُ السَّندُ والمتنُ. أما السَّندُ: فإنَّ هذه الأحاديثَ لا تقاومُ الأدلةَ القاطعةَ على وجوبِ غَسْلِ القَدمينِ في الوضوءِ. وأما المتنُ: فأجيبَ عنه بأجوبة، منها: أن هذا المسحَ كان في وضوء النَفْلِ للطَّاهِرِ، كما وردَ في أكثرَ من رواية. ومنها أن المقصودَ أنه مسحَ على الجوربين والنَّعلينِ مع استيفاءِ الجَوربين شروطَ المسحِ لكونِهما على نحو صِفةِ الخُفين كما ذكرَ الطَّحاوي.

وهذا جوابٌ قويٌّ، دليلهُ الأحاديثُ المصرِّحةُ بالمسحِ على الجوربينِ، والنَّعلينِ، وقد بحثنا مسألةَ المسحِ على الجوربين في كتابِنا «إعلام الأنام» ١/ ١٨٥ـ١٨٨، وانظر تخريجَ وبحثَ سندِها في «نصب الراية» ج١ ص١٨٨ـ١٨٩، و«الدراية» ج١ ص٨٢ـ٨٣.

(١) رُويَ هذا عن عليٍّ رضي الله عنه، قال الحافظُ في «الفتح» ج٣ ص٢٠٥: «أخرجهُ ابنُ أبي شيبةَ وغيرهُ عنه موقوفاً ومرفوعاً، وإسنادُ المرفوعِ ضعيفٌ». انتهى. وجماهيرُ العلماءِ على خلافِ هذا، لما صَحّ من الأحاديثِ الكثيرةِ أَنَّ «في خمسٍ وعشرين من الإبلِ إلى خمسٍ وثلاثين بنت مخاض أُنثى». وهي التي استكملت السنةَ الأولى ودخلتْ في الثانيةِ، فيكونُ حديثُ الخمسِ شياه شاذاً.

(٢) أخرجه أبو داود (ميراث ذوي الأرحام) ج٣ ص١٢٤، والترمذيُّ (ميراث المولى الأسفل) ج٤ ص٤٢٣، وابن ماجَهْ ص٩١٥ عن عوسجةَ عن ابن عبّاس أن رجلاً ماتَ على عهدِ رسولِ الله ﷺ ولم يدَعْ وارثاً إلا عبداً هو أعتَقَه، فأعطاهُ النبيُّ ﷺ ميراثه» واللَّفظ للترمذي.

قال أبو عيسى: «هذا حديثٌ حسنٌ والعملُ عندَ أهلِ العلم في هذا البابِ: إذا ماتَ الرَّجلُ ولم يترُكْ عصبةً أن ميراثَه يُجْعلُ في بيتِ مالِ المسلمين» انتهى.

وقال ابنُ قُتيبةَ في «تأويل مختلِفِ الحديثِ» ص٢٦٢.

«والفقهاءُ على خلافِ ذلكَ، إما لاتّهامهم عوسجةَ بهذا، وأنه ممن لا يثبتُ به فَرْض أو سُنّة، وإما لتحريفٍ في التأويلِ، كأَنَّ تأويله: «لم يَدَعْ وارثاً إلا مولى هو أعتقَ الميت»، فيجوزُ على هذا التأويلِ أن يكونَ وارثاً، لأنه مولى المتوَفّىٰ. وإمّا النسخ». انتهى. =

ومنها : حديثُ الرَّضاع : « أَنَّهُ لا يُحرِّمُ إلا عشرُ رَضَعات »[١] .

ومنها : حديثُ جَمْع الطَّلاقِ الثَّلاثِ[٢] .

---

(١) أخرجَه مسلمٌ عن عائشةَ رضي الله عنها قالتْ : « كانَ فيما أُنزل من القرآنِ : عَشْرُ رَضَعَاتٍ معلوماتٍ يحرِّمْنَ ، ثم نُسخْنَ بخَمسٍ معلومات ، فتُوفِّي رسولُ الله ﷺ وهُنّ فيما يُقرأ من القرآنِ » . أي أَنَّ نزولَ التَّحريم بالخمس تأخَّر حتى إنه ﷺ تُوفي وبعضُ الناسِ يجعلُها قرآناً لكونه لم يبلغه أَنَّها منسوخةُ التِّلاوة ، وقد انعقدَ إجماعُ الأُمَّةِ على أن هذا ليس قُرآناً يُتلى .

ولا خلافَ في تركِ العملِ بالعشرِ رضعات ، وعملُ الشَّافعية والحنبلية بالخمس . وقال الحنفيةُ والمالكيةُ : قليلُ الرَّضاعِ وكثيرُه يحرِّمُ النِّكاح ، ولم يعملوا بحديثِ الخمس رَضَعات لما فيه من الإشكَالِ ، وللأدلةِ الصَّحيحة التي جاءت مطلقةً في التَّحريم بالرَّضاع كقوله تعالىٰ : ﴿ وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِيٓ أَرۡضَعۡنَكُمۡ وَأَخَوَٰتُكُم مِّنَ ٱلرَّضَٰعَةِ ﴾ [النساء : ٢٣] .

(٢) أخرجهُ مسلم ج٤ ص١٨٤ . عن ابنِ عَبّاسٍ رضي الله عنهما قال : « كانَ الطَّلاقُ على عهدِ رسولِ اللهِ ﷺ وأبي بكرٍ وسنتينِ من خلافةِ عمر طلاقُ الثلاثِ واحدةً ، فقال عمرُ بن الخطاب : إِنَّ النَّاسَ قد استعجلوا في أمرٍ كانت لهم فيه أَناةٌ فلو أمضيناهُ عليهم . فأمضاهُ عليهم » . وهذا دليلُ إجماعِ الصَّحابةِ على وقوعِهِ ثلاثاً . وقد أخذَ بظاهِرِهِ من المتقدمينَ طاوس وذهبَ إليهِ ابنُ حزم الظَّاهري ، وهو روايةٌ عن الحجَّاجِ بنِ أرطاة ومحمدِ بن إسحاق .

لكنْ تظاهرتْ الروايات عن الصَّحابة باجتماعهم على إيقاعِهِ ثلاثاً . وأجيبَ عن الحديثِ بأجوبةٍ ، منها : أن ما عمد إليه النَّاسُ من جمعِ الطَّلاقِ ثلاثاً بلفظٍ واحدٍ كانوا يفرِّقونه من قبلُ ، فلما استعجلوا في عهدِ عمرَ عاملهم بمقتضى صنيعِهم . وقد وسَّعنا الإجابةَ عن الحديثِ وأوضحنا الأدلةَ على وقوعِهِ ثلاثاً من الكتابِ والسُّنَّةِ والإجماعِ في كتابٍ خاصٍّ أفردناه بالبحث هو « أبغض الحلال » .

ومنها : حديثُ أسماءَ بنتِ عُمَيْسٍ في إحدادِ المتوفَّى عنها ثلاثةَ أيامٍ[١] .

ومنها : حديثُ سَلَمة بن المُحبِّق فيمن وَقَعَ على جاريةِ امرأتِه[٢] .

---

(١) أخرجه أحمدُ عن أسماءَ بنتِ عُمَيْس قالت : دخلَ عليَّ رسولُ اللهِ ﷺ اليومَ الثالثَ من قتلِ جعفر فقال : « لا تُحِدِّي بعدَ يومك هذا » . وفي لفظ آخر قال : « أمي ، ائْتَسِي ثوبَ الحدادِ ثلاثاً ثم اصنعي ما شئتِ » . المسند ج٦ ص٣٦٩ و٤٣٨ . وكانت أسماءُ زوجَ سيدنا جعفر بن أبي طالب الذي قُتِل في غَزوةِ مؤتةَ رضي الله عنه .

وأجابَ الحافظُ العراقيُّ بأَنَّ هذا الحديثَ شاذٌّ مخالفٌ للأحاديثِ الصَّحيحةِ ، وقد أجمعوا على خِلافه . وأجابَ الطَّحاويُّ بأَنَّهُ منسوخٌ . . وقيل : « المرادُ بالإحداد المقيّد بالثَّلاثِ قَدْرٌ زائدٌ على الإحدادِ المعروفِ فعلَتْهُ أسماءُ مبالغةً في حُزنها على جعفر ، فنهاها عن ذلكَ بعد الثَّلاثِ » . « نيل الأوطار » ج٦ ص٢٩٣ـ٢٩٤ ، وانظر البحثَ كلَّه في « شرحِ معاني الآثار للطَّحاوي » ج٣ ص٧٨ .

(٢) أخرجه أبو داود ج٤ ص١٥٨ والنسائي ج٦ ص١٢٤ و١٢٥ وابن ماجه ص٨٥٣ وأحمد ج٣ ص٤٧٦ وج٥ ص٦ وابن المديني في العلل ص٦٣ـ٦٤ عن سلمة بن المحبّق أَنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قضى في رجلٍ وقع على جاريةِ امرأته إن كان استكرَهَها فهي حُرّة ، وعليه لسيدتها مثلُها ، فإن كانت طاوَعتْه فهي له وعليه لسيِّدتها مثلها » . والحديثُ ضعيفٌ متكلمٌ فيه : وهو مرويٌّ من طرقٍ عن الحسنِ عن سَلَمة ولم يسمعْ منه ، فهو منقطعٌ ، وعن الحسنِ عن قَبيصَةَ بن حُرَيث عن سلمةَ بن المحبّق وعليه يُحمل الطريقُ الأولُ كما يشيرُ ابنُ المديني ص٦٤ . قال النسائيُّ : « لا تصحُّ هذه الأحاديثُ » . وقال البيهقيُّ : « قَبيصَةُ بن حُريث غيرُ معروفٍ » . وقال الحافظُ ابنُ حجر : « صدوقٌ » . وقال ابنُ المنذر : « لا يثبتُ خبرُ سلمةَ بن المحبّق » « نيل الأوطار » ج٧ ص١٧٠ . وقال الخطَّابي في « معالم السنن » : ج٤ ص٣٣١ـ٣٣٢ : « هذا =

ومنها : حديثُ الذي تزوَّج امرأة فوجدها حُبْلى ، فجعل النبيُّ ﷺ لها المَهر ، وقال : « الولدُ عَبْدٌ » . لكن قال الخطَّابيُّ : « لا أعلمُ أحداً قال باسترقاق ولدِ الزِّنا »[١] .

ومنها أحاديثُ متعددةٌ في الحجِّ :

مثلُ حديثِ : النَّهيِ عن التَّمتُّعِ[٢] .

= حديثٌ مُنكَر ، وقَبِيصَة بن حُريثٍ غيرُ معروفٍ ، والحُجَّةُ لا تقومُ بمثلِهِ ، وكان الحسنُ لا يبالي أن يرويَ الحديثَ ممن سَمِعَ » . وقال السِّنديُّ في حاشيته على النسائي ج٦ ص١٢٥ : «وبين رواياتِهِ تعارضٌ لا يخفى» وهذا طعن آخر في الحديث بالاضطرابِ . وفي « الاعتبار » عن البخاريِّ : « أنا أتَّقي هذا الحديثَ » .

وأما المتن : فأحسنَ الخطابيُّ الجوابَ عنه بما حاصِلُه : أن أحداً من الفقهاءِ لم يقلْ به . وأنه يخالفُ الأصولَ الشرعيةَ في عدَّةِ أمورٍ ، لذلكَ قال : « وخليقٌ أن يكونَ الحديثُ منسوخاً إن كان له أصلٌ في الرواية » . انظر « معالم السنن » للتوسّع ، وانظر « الاعتبار في الناسخِ والمنسوخِ من الآثار » للحازمي ففيه ما يدُلُّ على نسخهِ من الأثر ص٢١٦ـ٢١٨ بتحقيق أستاذِنا الشيخ محمد راغب الطَّبَّاخ رحمهُ اللهُ تعالىٰ .

(١) أبو داود في (النكاح) ج٢ ص٢٤١ـ٢٤٢ ، وأشار إلى ترجيح إرساله . وأعلَّهُ ابنُ القيِّم بالاضطرابِ والإرسال أيضاً ، انظر « تعليقه على السنن » ج٣ ص٦٠ـ٦٣ ففيه تحقيقٌ جيّد . وقال الخطابيُّ في « المعالم » ج٣ ص٢١٨ : « هذا الحديثُ لا أعلمُ أحداً من الفقهاء قالَ به ، وهو مرسَلٌ ، ولا أعلمُ أحداً من العلماءِ اختلفَ في أن ولدَ الزنا حُرٌّ إذا كان من حُرَّة ، فكيف يستعبده! ويشبه أن يكونَ معناه ـ إن ثبتَ الخبرُ ـ أنه أوصاهُ به خيراً ، أو أمرَه باصطناعِه وتربيته واقتنائِه لينتفعَ بخدمته إذا بلغَ ، فيكون كالعبدِ له في الطَّاعةِ مكافأةً له على إحسانِهِ وجزاءً لمعروفِهِ » .

(٢) يعني التَّمتّعَ بالعمرةِ إلى الحجِّ ، وهو أن يُحْرِمَ بالعمرةِ في أشهرِ الحجِّ ، ثم بعد أن يتحلَّلَ منها يمكثَ بمكةَ حلالاً ، ثم يحرِمَ بالحجِّ . وهو مشروعٌ بصريحِ نصِّ القرآنِ : ﴿ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ﴾ [البقرة: ١٩٦] . =

وحديثِ : أَنَّ المعتمرَ إذا مسحَ الرُّكنَ حَلَّ[١] .

= والنهيُ عن التَّمتُّعِ جاءَ مرفوعاً من حديثِ معاويةَ بن أبي سفيان أخرجه أحمد ج٤ ص٩٥ و٩٩ ، وأبو داود ج٢ ص١٠٧ ، والنسائي ج٨ ص١٦١-١٦٣ ، ومن حديثِ سعيد بن المسيّب مرسلاً عند أبي داود . لكنهما ضعيفانِ سَنداً ومتناً ، انظر « معالمَ السنن » ، و« مختصرَ المنذريِّ » ، و« تعليقَ ابن القيم » ج٢ ص٣١٦-٣١٩ ، و« المجمـــــوع » ج٧ ص١٣٩-١٤٠ و١٤٦ ، و« زاد المعاد » ج١ ص٢١٣-٢١٤ .

وقد نهى عن التَّمتُّعِ عمرُ ، وتابعه عثمانُ كما في « الصَّحيح » . وقد خالفهما في ذلكَ الصَّحابةُ ، كما في « الصَّحيحين » . وقد انعقدَ الإجماعُ على جوازِ كلٍّ من التمتُّعِ والقِرانِ والإفرادِ ، كما نبَّهنا على ذلكَ في كتابنا « الحج والعمرة في الفقه الإسلامي » (فقرة ١٣١) وبيَّنا الآراءَ في أيها أفضل ، فارجعْ إليه .

(١) الحديثُ متفقٌ عليه عن عروةَ بن الزُّبيرِ في حديثٍ طويلٍ قال فيهِ عروةُ : « وقد أخبرتْني أمي أنها أقبلتْ هي وأختها والزبير وفلان وفلان بعمرةٍ قَطّ ، فلما مَسحوا الرُّكْنَ حَلّوا » . البخاري ج٢ ص١٥٢ ، ومسلم ج٤ ص٥٤ ، وبنحوه في ص٥٥ مختصراً ، والمراد بمسحِ الرُّكنِ : استلامُ الحَجرِ الأسودِ . وهذا الظَّاهرُ ليسَ مراداً بدليلِ الدلائلِ القاطعةِ من السُّنَّةِ الثابتةِ في « الصَّحيحين » وغيرهما ، والإجماع على أَنَّ المعتمِرَ لا يَحلُّ بمجردِ مسحِهِ للرُّكْنِ . قال النوويُّ :

« وقولُها : فلما مَسحوا الرُّكْنَ حَلُّوا . هذا مُتَأَوَّلٌ عن ظاهره لأنَّ الركنَ هو الحجرُ الأسودُ ، ومسحُه يكونُ في أوَّل الطَّوافِ ، ولا يحصلُ التَّحَلُّلُ بمجرَّدِ مَسْحِهِ بإجماعِ المسلمين ، وتقديره : فلما مسحوا الرُّكنَ وأتمّوا طوافَهم وسَعيَهم وحَلقوا أو قصَّروا حَلّوا ، ولا بُدّ من تقديرِ هذا المحذوفِ ، وإنَّما حَذفَتْهُ للعلمِ به . وقد أجمَعوا على أَنَّهُ لا يتحلَّلُ قبلَ إتمامِ الطَّوافِ ، ومذهبُنا ومذهبُ الجمهورِ أنه لا بُدَّ أيضاً من السَّعْيِ بعدَه ثم الحلقِ أو التقصير . . » . « شرح صحيح مسلم » ج٨ ص٢٢٢ .

=

وحديثِ : « أَنَّ الوقوفَ بعرفةَ لا يفوتُ إلا بطلوعِ الشمسِ يومَ النَّحْر »[١] .

وحديثِ : «أَنَّ التحلُّلَ الأولَ برمي الجمْرةِ مشروطٌ [أ-٣] بطوافِ الإفاضةِ في بقيَّةِ يومِ النَّحْرِ »[٢] . وقد حُكي عن عُرْوة القولُ بهِ .

= وقال الحافظُ ابنُ حجر في « الفتح » ج٣ ص٣١٠ : « قلتُ : وأرادَ بمسحِ الرُّكنِ هنا استلامَه بعد فراغِ الطَّوافِ والرَّكعتين ، كما وَقَعَ في حديثِ جابرٍ ، فحينئذٍ لا يبقى إلا تقدير : وَسَعَوا . . » .

(١) أخرجهُ الطبرانيُّ في « الأوسط » في روايةٍ لحديثِ ابن عباس . قال الهيثميُّ في « المجمع » ج٣ ص٢٥٤-٢٥٥ : « وعنِ ابنِ عَبَّاسٍ قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ أَدرَكَ عرفَةَ قبلَ طلوعِ الفجرِ فقد أدركَ الحجَّ » رواهُ الطبرانيُّ في « الكبيرِ » و« الأوسطِ » ، وفيه عمرو بن قيسٍ المكيُّ ، وهو ضعيفٌ متروكٌ ، وفي روايةٍ في « الأوسط » : « قبلَ أن تَطْلُعَ الشَّمسُ » ، ولكنَّ النسخةَ سقيمةٌ » انتهى . وبهذا عُلِمَ سقوطُ هذه الروايةِ مع نكَارتها ، لمخالفَتها الأحاديثَ الثابتةَ باتِّفاقِ المحدِّثين ، والواردةَ في تحديدِ نهايةِ وقتِ الوقوفِ بعرفةَ بطلوعِ فجرِ يومِ النَّحرِ ، ولإجماعِ العلماءِ على ذلك ، انظر كتابنا « الحج والعمرة في الفقه الإسلامي » فقرة-٤٣/ب .

(٢) أخرجه أبو داود (الإفاضة في الحج) ج٢ ص٢٠٧ ، والبيهقي ج٥ ص١٣٦-١٣٧ عن أمِّ سلمةَ في حديثٍ طويلٍ ، وفيه قولُه ﷺ : « إنَّ هذا يومٌ رُخِّصَ لكم إذا أنتم رميتمُ الجَمْرةَ أن تَحِلوا ، فإذا أمسيتُم قبلَ أن تطوفُوا هذا البيتَ صِرْتم حُرُماً كهيئَتكم قبل أن تَرمُوا الجمرةَ حتى تطوفوا به » .

وفي سنده كما قال المنذريُّ في « تهذيب السنن » ج٣٢ ص٤٢٨ « محمدُ بن إسحاق » . قلتُ : هو إمامُ المغازي ، اختلفَ فيه كثيراً ، والتحقيقُ أنه صدوقٌ يدلِّسُ ، ورُمي بالتَّشيُّعِ والقَدَرِ ، روى له البخاريُّ تعليقاً ، ومسلمٌ استشهاداً في خمسةِ أحاديثَ فقطَ . وأصحابُ « السننِ » الأربعةِ . وقال الذهبيُّ : « ما انفردَ به ففيه نكارةٌ ، فإنَّ في حفظه شيئاً » وهذا مناسبٌ لما=

وحديثِ : الاضطباعِ في السَّعْي بين الصَّفا والمروة[١] .

* * *

= هنا . انظر « المغني في الضعفاء » وتعليقنا عليه رقم ٥٢٧٥ .

وقال ابنُ القيِّم : « وقد استشكلَهُ النَّاسُ ، قال البيهقيُّ : وهذا حكمٌ لا أعلم أحداً من الفقهاءِ يقول بذلكَ » .

قلتُ : ومما يدُلُّ على ضعفِهِ أَنَّ ابنَ إسحاقَ رواهُ عن أبي عُبيدةَ بن عبد الله ابن زَمْعة عن أبيهِ وعن أُمِّه عن أمِّ سلمة ، ورواهُ أبو عبيدةَ عن أمِّ قيسٍ بنت مِحصن وكانت جارةً لهم . . فاختلف سندهُ مما يدُلُّ على أَنَّهُ غيرُ محفوظٍ .

(١) قال الشَّافعيَّةُ بسنِّيَّةِ الاضطباعِ في السَّعي على القولِ الصَّحيحِ في مذهبهم قياساً على الطَّوافِ ، بجامعِ قَطعِ مسافةٍ مأمورٍ بتكرُّرها سبعاً ، وفي قولٍ آخرَ عندهم كالجمهورِ لا يُضطَبَعُ في السَّعْي ، « المنهاج » ، و « شرحه » للمحلي ج٢ ص١٠٨ . وانظر « المغني » لابن قدامة ج٣ ص٣٧٣ . ولم نجدْ لهمُ استدلالاً من السُّنَّةِ .

○ فصلٌ في أحاديثَ ادُّعِيَ تركُ العملِ بها ○
○ وليسَ كذلك ○

وقد ادَّعى بعضُهم تركَ العملِ بأحاديثَ أُخَرَ ، وهو خطأٌ ظاهرٌ ، كدعوى ابن قتيبةَ[١] الإجماعَ على تركِ العملِ بأحاديثِ المسحِ على العِمَامَةِ[٢] .

---

(١) في كتابه « تأويل مختلِف الحديث » ص٢٦٢ .

(٢) أحاديثُ المسحِ على العِمامَةِ منها ما ذكَرَ المسحَ على العِمامةِ مع بعضِ الرأسِ ، مثل حديث المغيرةِ بن شعبة : « أَنَّ النبيَّ ﷺ توضأ فمسحَ بناصيتِهِ وعلى العِمامةِ وعلى الخُفَّين » . أخرجه مسلم : ١ : ١٥٩ .

ومنها ما أفردَ المسحَ على العِمامة مثل حديثِ عمرو بن أُميَّة الضَّمْري في إحدى روايتي البخاري (باب المسح على الخفين) ولفظه : « رأيتُ النبيَّ ﷺ يمسحُ على عِمامته وخُفَّيْه » .

وحديثِ بلال : « أَنَّ رسولَ الله ﷺ مسحَ على الخُفَّين والخمار » . أخرجه مسلم ج١ ص١٥٩ ، والمرادُ بالخمار العِمامة ، لأنها تخمِّر الرأس .

وحديث ثوبانَ رضي الله عنه قال : « بعثَ رسولُ اللهِ ﷺ سَرِيَّةً فأصابهم البَرْدُ ، فلما قدِموا على رسولِ الله ﷺ أمرهم أن يمسحوا على العصائبِ والتَّساخين » ، أخرجه أبو داود ج١ ص٣٦ . العصائب : العَمائِم ، والتَّساخين : الخِفاف .

وقد عَمِلَ بالحديثِ الإمامُ أحمد ، لكنْ بشروطٍ خلافاً لما تُوهِمهُ عباراتُ الشُّرَّاحِ من الإطلاقِ ، وهي شروطٌ دقيقةٌ لا تنطبقُ على كثيرٍ مما يُسمَّى عِمامة في زمننا ، فوجب على من تَبِعَ هذا المذهبَ أن يعرِفها . انظر بحثها مفصلاً في « المغني » لابن قدامة ج١ ص٣٠٠ـ٣٠٦ ، وانظر « المجموع » ج١ ص٤٤٨ .

وأما الجمهور فلم يُجيزوا المسحَ على العِمامة ، وتأوَّلوا الحديثَ في ذلكَ بأَنَّهُ مَسحها مع جُزءٍ من الرَّأس ، كما في الرواياتِ الأخرى . كما أوضحه =

ودعوى بعضِهم الإجماعَ على تركِ العملِ بأحاديثِ فسخِ الحجِّ إلى العُمرة[١] .

ودعوى بعضهم الإجماع على ترك العمل بحديث : « إذا اختلفَ المتبايعان والسِّلعةُ قائمةٌ فالقولُ ما قال البائعُ أو يترادَّانِ البيعَ »[٢] .

الخطَّابيُّ في « المعالم » ج١ ص٥٧ .

(١) هو أن يدخُلَ المحرمُ بالحجِّ مكَّةَ وليس معه هَدْي ، فيطوفَ ويسعى ، ثم ينوي فسخَ الحجِّ إلى عمرةٍ ، أي جَعْلَ الحجِّ عمرةً ، فيتحلَّلَ بهذه الأعمالِ التي هي أعمالُ الْعُمرةِ . وقد أمرَ النبيُّ ﷺ بذلكَ الصَّحابةَ الذين كانوا معه ، ولم يسوقوا الهديَ ، كما ثبتَ في حديثِ جابرٍ الطويل في « صحيح مسلم » ج٤ ص٤٠ ، وغيره من أحاديث « الصَّحيحين » .

وقد أجازَ الإمامُ أحمدُ فسخَ الحجِّ إلى عمرةٍ لمن لم يسق الهديَ . وذهبَ جمهورُ العلماءِ ومنهم أبو حنيفةَ ومالكٌ والشافعيُّ إلى أنه لا يجوزُ لمن أحرمَ بالحجِّ أن يفسَخَه إلى عمرة ، واستدلّوا بقوله تعالىٰ : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة: ١٩٦] . والفسخُ ضدُّ الإتمام . وأجابوا عن أحاديثِ الفسخِ بأنَّهُ كان خاصّاً بأصحابِ النبيِّ ﷺ في تلكَ السَّنةِ لِحكمةٍ عظيمةٍ هي إبطالُ ما كانت تزعُمُه الجاهليةُ « أنَّ العمرةَ في أشهرِ الحجِّ من أفجرِ الفجورِ » وكانوا لا يُسيغونَ العمرةَ إلا بعدَ موسمِ الحجِّ كي تستمرَّ أسواقُ مكَّةَ في شغلٍ ورواجٍ ، فأمرَ النبيُّ ﷺ أصحابَه بفسخِ الحجِّ لإبطالِ مزاعمِ الجاهليين على أبلغِ الوجوهِ ، وقد ثبتَ بالأسانيدِ الصَّحيحةِ عن بعضٍ من كبارِ الصَّحابةِ أنَّ فسخَ الحجِّ إلى العمرةِ كان خاصاً لأصحابِ النبيِّ ﷺ في ذلكَ العامِ .

(٢) الحديث أخرجه أصحابُ « السُّنن » الأربعةِ وغيرُهم من طرقٍ كثيرة بألفاظٍ متعددة عن ابن مسعود رضي الله عنه : أبو داود ج٣ ص٢٨٥ ، والترمذي ج٣ ص٥٧٠ ، والنسائي ج٧ ص٢٦٦ بنحوه ، وليسَ عندَهم « والسِّلعة قائمة » ، وابن ماجه ج٢ ص٧٣٧ باللَّفظ الذي ذكره الحافظُ ابن رجب لكن عنده « وليسَ بينهما بيِّنةٌ والبيعُ قائم بعينِهِ » . وأخرجه الحاكمُ في « المستدرك » ج٢ ص٤٥ ، وصححه في ص٤٨ . والبيهقي ج٥ ص٣٣٣ . =

قال ابن المُنْذرِ : « ما علمتُ أحداً قال بظاهرِهِ غيرَ الشَّعْبي » .

وكحديثِ ابن عبَّاسٍ في دِية المكاتَب[1] . قال الخطَّابيُّ : « لم

= قال الإمامُ المنذريُّ ج٥ ص١٦٤ :

« وقد رُويَ هذا الحديثُ من طرقٍ عن عبدِ اللهِ بن مسعودٍ كلّها لا يثبُتُ ، وقد وَقَعَ في بعضِها « إذا اختلفَ البيِّعانِ والمبيع قائمٌ بعينه » ، وفي لفظ « والسِّلعة قائمة » ولا يصِح وإن جاءَتْ ـ يعني هذه الزيادة ـ من رواية ابن أبي ليلى ، وقد تقدَّم أنه لا يُحتجُّ به . وقيل : إنها من قولِ بعضِ الرّواة » .

وقال ابنُ الجوزي : « أحاديثُ هذا البابِ فيها مقالٌ فإنها مراسيلُ وضعافٌ » « نصب الراية » ج٤ ص١٠٧ . لكنَّ النَّاظرَ في أسانيدِ الحديثِ يجدُ أنها قد تعدَّدتْ وليست شديدةَ الضَّعفِ ، فيمكن أن تتقوى ببعضِها ويكون الحديثُ من درجةِ الحَسَن لغيره ، لذلك قال صاحبُ « التَّنقيح » كما في « نصب الراية » : « والذي يظهرُ أن حديثَ ابن مسعود بمجموع طُرُقه له أصلٌ ، بل هو حديثٌ حَسَنٌ يُحتجُّ به ، لكنْ في لفظِهِ اختلافٌ ، والله أعلم » .

وانظر نحوَه في تعليق ابن القيم على « السنن » : ٥ : ١٦٢ .

وأما العملُ بالحديثِ فنوجِزُ القولَ فيه بهذا التَّلخيصِ الذي لخَّصه الشَّوكانيُّ في « نَيْلِ الأوطار » ج٥ ص٢٢٥ قال الشوكانيُّ : « فاعلم أنَّه لم يُذهَبْ إلى العملِ به في جميع صور الاختلاف فيما أعلم ، بل اختلفوا في ذلكَ اختلافاً طويلاً . . ، ووقع الاتفاقُ في بعضِ الصُّورِ والاختلافُ في بعضٍ . . » إلى آخر ما ذكره فانظره ، وانظر « المغني » ج٤ ص١٩١ ، و« المصنَّف » لعبد الرزاق ج٨ ص٢٧١ـ٢٧٣ .

(١) عن ابن عبَّاسٍ قال : « قضى رسولُ الله ﷺ في ديَةِ المُكاتب يقتل يؤدّي ما أدى من مكاتبته دية الحرّ ، وما بقي دية المملوك » . أبو داود ج٤ ص١٩٣ـ١٩٤ ، =

يذهبْ إليه أحدٌ سوى النَّخَعي ، وقد رُوي في ذلكَ شيءٌ عن علي » .

وذكر الطَّحاويُّ الإجماعَ على تركِ العملِ بحديثِ : « إذا انتصَفَ شعبانُ فلا تصومُوا ، حتى رَمَضان »[1] .

= والنسائي ج٨ ص٤٥ و٤٦ من أوجهٍ عديدةٍ من طرقٍ تدورُ على عِكرمةَ عن ابنِ عَبّاس .

قال الخطَّابيُّ : « أجمعَ عامَّةُ الفقهاءِ على أَنَّ المكاتَب عبدٌ ما بقي عليه دِرْهَم في جنايتهِ والجنايةِ عليهِ ، ولم يذهبْ إلى هذا الحديثِ من العلماءِ فيما بلغنا إلا إبراهيم النخعي . وقد رُوي في ذلكَ أيضاً شيءٌ عن عَليٍّ بن أبي طالب كرَّمَ اللهُ وجههُ . وإذا صَحَّ الحديثُ وجبَ القولُ به إذا لم يكنْ منسوخاً أو معارَضاً بما هو أولى منه ، والله أعلم » . انتهى من « معالم السنن » ج٤ ص٣٧ . وقارن بـ« المغني » ج٧ ص٧٩٩ .

(١) أخرجه الترمذيُّ ج٣ ص١١٥ عن أبي هريرةَ قال قالَ رسولُ الله ﷺ : « إذا بَقِيَ نصفٌ من شعبانَ فلا تصُوموا » وأبو داود ج٢ ص٣٠١ بلفظ « إذا انتصفَ شعبانُ فلا تَصُوموا » . وابن ماجه ج١ ص٥٢٨ بنحو لفظ أبي داود . قال التِّرمذيُّ : « حديثُ أبي هريرةَ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ لا نعرفه إلا من هذا الوجهِ على هذا اللفظِ » .

وقد بحثَ الحافظُ ابنُ رجب في هذا الحديث بحثاً جَيِّداً في كتابه القيم « لطائف المعارف » ص١٤٢ من حيثُ السندُ والمتنُ فقال :

« واختلفَ العلماءُ في صِحَّة هذا الحديثِ ثم في العملِ به :

فأمّا تصحيحُه فصحَّحَهُ غيرُ واحد ، منهم الترمذيُّ ، وابنُ حبَّانَ ، والحاكمُ ، والطَّحاويُّ ، وابنُ عبد البرِّ ، وتكلَّم فيه مَنْ هو أكبرُ مِنْ هؤلاء وأعلمُ ، وقالوا : هو حديثٌ منكَر ، منهم : عبدُ الرَّحمن بنُ مَهْدِي ، والإمامُ أحمدُ ، وأبو زُرْعةَ الرازي ، والأثرمُ ، وقال الإمامُ أحمدُ : « لم يرو العلاءُ حديثاً أنكَرَ منه » وردَّه بحديث : « لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين » فإن مفهومَهُ جوازُ التَّقدم بأكثرَ من يومين . وقال الأثرمُ : « الأحاديثُ كلُّها تخالفهُ » يشير إلى أحاديثِ صيامِ النبيِّ ﷺ شعبانَ كلَّه ووصلِه برمضان ، ونهيِهِ عن التَّقدُّم=

. . . . . .

= على رمضان بيومين ، فصارَ الحديثُ حينئذ شاذّاً مخالفاً للأحاديثِ الصَّحيحة » .

هذا كلامُ الحافظِ ابن رجب على تصحيح الحديث . وقد سبقَ التِّرمذيُّ فأشارَ إلى اندفاعِ التَّعارضِ بين الحديثِ والأحاديثِ التي أشارَ إليها ، قال التِّرمذيُّ في « جامعه » : « ومعنى هذا الحديثِ عندَ بعضِ أهلِ العلمِ أن يكونَ الرجلُ مفطراً ، فإذا بقيَ من شعبانَ شيءٌ أخذَ في الصَّوم لحالِ رمضان . وقد رُوي عن أبي هريرة عن النبيِّ ﷺ ما يُشْبِهُ قولهم حيث قال ﷺ : « لا تَقَدَّموا شهرَ رمضانَ بصيامٍ إلا أن يوافقَ ذلكَ صوماً كان يصومهُ أحدُكم » وقد دَلَّ في هذا الحديثِ إنما الكراهيةُ على من يتعمَّدُ الصيامَ لحالِ رمضانَ » . انتهى كلامُ التِّرمذيِّ ، وفيه رفعٌ لإشكالِ التعارضِ الذي استندَ إليه مَنْ قَدَحَ في صِحَّة الحديثِ فسَلَم الحكمُ عليه بالصِّحة . وانظر « نصب الراية » ج٢ ص٤٤٠ـ٤٤١ ، ففيه فوائدُ أخرى وموازنةٌ قيّمة بين روايتي التِّرمذيِّ وأبي داود .

ثم قالَ الحافظُ ابنُ رجب : « وقال الطَّحاويُّ هو منسوخٌ . وحكى الإجماعَ على تركِ العملِ به .

وأكثرُ العلماءِ على أنه لا يُعْمَلُ به . وقد أخذَ به آخرونَ منهم الشَّافعيُّ وأصحابُه ، ونهوا عن ابتداءِ التَّطَوعِ بالصِّيام بعدَ نصفِ شعبانَ لمن ليسَ له عادَةٌ ، ووافقهم بعضُ المتأخرينَ من أصحابنا » انتهى .

لكن يبقى معنا إشكالٌ فيما نقله ابن رجب عن الإمام الطَّحَاوي ، فإنَّ الطَّحاوي في كتابه « شرح معاني الآثار » ج٢ ص٨٢ـ٨٣ لم يذكر الإجماعَ على تركِ العملِ بالحديثِ ، بل ذكرَ الخلافَ فيهِ ، ثم اختارَ تفسيرَه بأنَّ المرادَ به « من كانَ الصَّومُ بقربٍ من رمضانَ يدْخُلُه به ضعفٌ يمنعُه من صَوم رمضانَ » ثم استشهدَ لذلكَ بأحاديثَ استخرجَ منها هذا المعنى ، فارجِع إليه لزاماً . فلعلَّ الشارحَ أخذَ النَّقلَ الذي ذكره عن الطَّحاوي من مرجعٍ غيرِ مُتحرٍّ في النَّقلِ ، والله أعلم .

وعلى تركِ العملِ بحديثِ « تحريقِ مَتاع الغَالِّ » إلا عن مَكحول[١] .

---

(١) أخرجه أبو داودَ في (الجهاد) ج٣ ص٦٩ ، والترمذيُّ في (الحدود) ج٤ ص٦١ عن صالح بن محمد بن زائدة قال : دخلتُ مع مَسْلَمة أرضَ الرُّوم فأُتِيَ برجلٍ قد غلَّ فسألَ سالماً عنه ؟ فقال : سمعتُ أبي يحدِّثُ عن عمرَ بن الخطَّاب عن النبيِّ ﷺ قال : « إذا وجدتمُ الرجلَ قد غَلَّ فأحْرقوا متاعَه واضربُوه » .

وأخرجه الطَّحاويُّ في « مُشْكلِ الآثار » بلفظ « فاضربوا عُنُقه وأحرقُوا متاعَهُ » ، وذكر روايةً أخرى مثل أبي داودَ ثم قال : « والأُولى ـ يعني روايةَ فاضربوا عنقَه ـ أصحُّ وأكثرُ » . « المعتصر » ج١ ص٢٣٨ .

الغلول : السَّرقة من الغنيمة .

وفي روايةٍ عندَ أبي داودَ عن صالحِ بن محمدٍ قال : غزونا مع الوليدِ بن هشامٍ ، ومعنا سالمُ بن عبدِ اللهِ بن عُمَر ، وعمرُ بن عبد العزيز ، فغَلَّ رجلٌ متاعاً ، فأمرَ الوليدُ بمتاعهِ فأُحْرق ، وطِيفَ بهِ ، ولم يعطِهِ سَهْمه » . هكذا أخرجه مَقْطوعاً من فِعْل الوليدِ بن هشام ولم يَرْفَعْه إلى النبيِّ ﷺ . وقد رَجَّحَ أبو داود هذه الرواية على الرِّوايةِ المرفوعةِ فقال : « وهذا أصحُّ الحديثين . . » .

والحديثُ من جميعِ رِواياته يدورُ على صالحِ بن محمدِ بن زائدةَ ، وقد طُعِنَ فيه وفي حديثِهِ هذا : قال الترمذيُّ : « وسألتُ محمداً ـ يعني ابنَ إسماعيلَ البخاريَّ ـ عن هذا الحديثِ فقال : إنما رَوىٰ هذا صالحُ بنُ محمدِ بن زائدة وهو أبو واقدٍ الليثي ، وهو منكرُ الحديثِ . قال محمد : وقد رُوي في غيرِ حديثٍ عن النبيِّ ﷺ في الغالِّ فلم يأمرْ بحرقِ متاعِهِ . قال أبو عيسى : هذا حديثٌ غريبٌ » . وتكلَّم فيه غيرُه أيضاً . انظر « مختصر المنذري » ٤ ص٤٠ و« تعليق ابن القيم » ص٣٩ .

فالحديثُ ضعيفٌ جِدّاً لضعفِ راويهِ ولشذوذِه سنداً ومتناً : أما السَّندُ : فلأنَّ الراجحَ عدمُ رفعِه فتكونُ روايةُ الرَّفعِ شاذَّةً . وأما المتنُ : فلِمَا ذكرَ الإمامُ=

. . . . . .

= البخاريُّ أنه رُوي في غيرِ حديثٍ عن النبي ﷺ في الغالِّ فلم يأمرْ بحرقِ متاعه » .

وقد يُستشكلُ تضعيفُ الحديثِ بأنَّهُ وَرَدَ له شاهدٌ أخرجَهُ أبو داود عن زهيرِ بن محمدٍ عن عمرِو بن شعيبٍ عن أبيه عن جَدِّهِ « أَنَّ رسولَ اللهِ ﷺ وأبا بكرٍ وعمرَ حَرَّقوا متاعَ الغالِّ وضَرَبوه » .

فزهيرُ بنُ محمد هذا ضعيفٌ ، وقد تُكُلِّم فيه ، ويقال : إنه هو الخُراساني نزيلُ مكَّةَ ، ويقال : إنه غيرُه وإنه مجهول . فإن كان هو الخراسانيَّ فحديثه ضعيفٌ أيضاً ، لأنه قد اختلطَ حديثُه الذي رواه بالشَّامِ ، قال الإمامُ أحمدُ : « كأَنَّ زهيراً الذي يروي عنه الشَّاميون آخَرُ » . انظر « التهذيب » ، و« التقريب » ، و« المغني في الضعفاء » . وهذا من روايةِ أهلِ الشَّام رواه عنه الوليدُ بن مسلمٍ الدمشقيُّ .

وقد اضطربتْ روايةُ الحديثِ فأخرجه أبو داودَ مقطوعاً عن زهيرٍ عن عمرو بن شعيبٍ قولَه ، لم يرفعْه . وقال البيهقيُّ في « السنن » ج٩ ص١٠٢ بعد أن أخرجَه موصولاً مرفوعاً : « هكذا رواهُ غيرُ واحدٍ عن الوليدِ بن مُسْلم ، وقد قيلَ عنه مرسلاً » .

ومع شدَّة الضَّعفِ في الحديثِ السابقِ لا يصلُح أن يتقوَّى بهذا لما هو مقررٌ في علومِ الحديثِ أَنَّ الضعيفَ الشَّديدَ الضعف لا يصلُح للتقويةِ من وجهٍ آخر ، كما أوضحنا ذلكَ في كتابنا « منهج النقد في علوم الحديث » فانظره ص٢٥١ .

وأما عملُ العلماءِ فقد ذَكَرَ الطحاويُّ أنه لم يعملْ به غيرُ مكحولٍ ، لكنْ وَجدنَا منْ عَمِلَ به من الأئمةِ المشهورينَ غيرَ مكحول ، فقال الترمذيُّ : « والعملُ على هذا عند بعض أهل العلم ، وهو قولُ الأوزاعيِّ وأحمدَ وإسحاقَ » . وذكر الخطابيُّ نحوَ ذلك بتفصيلٍ قيِّم لا نُطيلُ به ، فانظره في « معالم السنن » ج٢ ص٢٩٩ـ٣٠٠ . ووردَ أيضاً عن الحسنِ البصريِّ وعمرَ بن عبد العزيز ، انظر « المصنّف » لعبد الرزاق رقم ٩٥٠٨ وما بعده ، و« المغني » ج٨ ص٤٧٠ وما بعد .

والطَّحاويُّ من أكثرِ الناسِ دعوىً لتركِ العملِ بأحاديثَ كثيرةٍ[١] .

وعامَّةُ هذِهِ الأحاديثِ قد ذكرناها في مواضِعِها من هذا الكِتابِ مع بَسْطِ الكلامِ عليها ، فمن أرادَ الوقوفَ عليها فليتَّبِعها من مَظانِّها من الكتابِ[٢] .

وقد ذُكِرَ للثوريِّ ما رُوي عن عُمر قال : « من لم يُدْرِكْ الصَّلاةَ بِجَمْعٍ مع الإمامِ فلا حَجَّ له » . فقال الثوريُّ : « قد جاءتْ أحاديثُ لا يؤخذُ بها » .

وسنذكُرُ هذا المعنى مستوفىً عند الكلامِ على الحديثِ الغريبِ إن شاء اللهُ تعالىٰ .

---

(١) يجابُ عن هذا بأجوبةٍ ، منها :

١ـ أنْ يكونَ النَّقلُ عن الطَّحاويّ معتمداً على مرجعٍ غيرِ موثوقٍ به ، كما مَرّ قبلَ قليل في حديثِ : « إذا انتصفَ شعبان » .

٢ـ أن تكونَ عبارةُ الإجماعِ على غير معناها الاصطلاحيِّ عندَ الأصوليينَ ، بل يستعملُها على معنى إجماعٍ خاصٍّ هو اتفاقُ أئمةِ فقهاءِ الحنفيةِ ، ويقعُ مثلُ هذا التعبيرِ في كُتُبِ المذهبِ الحنفيِّ .

٣ـ أن تكونَ عبارةُ الطحاويِّ موهمةً للإجماعِ وليستْ نَصّاً فيه ، مثْلُ قوله : اتَّفقَ العلماءُ ، أو : لا أعلمُ أحداً من العلماءِ عَمِلَ بهذا .

(٢) وقد عَوّضنا القارىءَ عما فاته من ذلكَ ، بما علّقناهُ من تخريجِ الأحاديثِ التي ذكرها الحافظُ ههنا ، مع الكلامِ عليها صحةً وسقماً ، وبيانِ موقفِ العلماءِ منها ، وبذلك تمَّت الفائدةُ الجليلةُ لهذا الإحصاءِ العلميِّ المهمِّ لهذا النوعِ من الأحاديثِ ، ولله الحمدُ .

○ فَصْلٌ في مَصَادِرِ التِّرْمِذِيِّ بأقْوالِ العُلَمَاءِ ○
○ في الفِقْهِ وَعِلَلِ الحَديثِ ○

قال أبو عيسى التِّرمذيُّ رحمهُ الله :

(وما ذَكَرنا في هذا الكتابِ من اختيارِ الفُقَهاءِ :

فما كان فيه من قَولِ سفيانَ الثوريِّ فأكثرهُ ما حَدَّثنا به محمدُ ابنُ عثمانَ الكوفيُّ ثنا عُبيدُ اللهِ بنُ موسى عن سفيانَ الثوريِّ . ومنهُ ما حَدّثني أبو الفضل مَكْتُوم بن العَبَّاس التِّرمذيُّ ثنا محمدُ بنُ يوسفَ الفِرِيْابي عن سفيانَ .

وما كان فيه من قولِ مالكِ بن أَنَسٍ فأكثرهُ ما حدَّثني به إسحاقُ بن موسى الأنصاريُّ ثنا مَعنُ بن عيسى القَزَّاز عن مالكِ بن أنس .

وما كان فيه من أبوابِ الصَّومِ فأخبرنا به أبو مُصْعَب المدنيُّ عن مالكِ بن أنسٍ . وبعضُ كلامِ مالكٍ ما أنا به موسى بن حِزام أنا عبدُ [آـ٤] الله بن مَسْلَمَةَ القَعْنَبِيُّ عن مالكِ بن أنسٍ .

وما كان فيه من قولِ ابن المُباركِ فهو ما حَدَّثنا به أحمدُ بنُ عَبْدَةَ الآمُلِيُّ عن أصحابِ ابنِ المباركِ . ومنه ما رُوِيَ عن أبي وَهْبٍ محمدِ بن مُزاحم عن ابنِ المباركِ ، ومنه ما رُوي عن

عليِّ بن الحسنِ بن شقيقٍ عن عبدِ الله ، ومنه ما رُوي عن عبدانَ عن سفيانَ بن عبدِ الملكِ عن ابنِ المبارك ، ومنه ما رُوي عن حِبَّان بن موسى عن عبدِ الله بن المبارك . وله رِجالٌ مُسَمَّون سوى من ذكرنا عن عبدِ اللهِ بن المبارك .

وما كان فيه من قَوْل الشَّافعيِّ فأكثرُه ما أخبرني به الحسنُ بن محمدٍ الزعفرانيُّ عن الشَّافعيِّ .

وما كانَ من الوضوءِ والصَّلاةِ فثنا به أبو الوليد المكيُّ عن الشَّافعيِّ ، ومنه ما ثنا به أبو إسماعيلَ التِّرمذيُّ ثنا يوسفُ بنُ يحيى القرشيُّ البُوَيْطِيّ عن الشافعيِّ ، وذكر منه أشياء عن الرَّبيعِ عن الشافعيِّ ، وقد أجازَ لنا الربيعُ ذلك وكَتَبَ به إلينا .

وما كان فيه من قولِ أحمدَ بن حنبل وإسحاقَ بن رَاهُوْيَهْ فهو ما أنا به إسحاقُ بن منصورٍ الكَوسَجُ عن أحمدَ وإسحاقَ ، إلا ما في أبوابِ الحجِّ والدِّياتِ والحُدودِ فإني لم أسمعهُ من إسحاقَ بنِ منصور ، وأخبرني به محمدُ بن موسى الأصمُّ عن إسحاقَ بن منصور عن أحمدَ وإسحاقَ . وبعضُ كلام إسحاقَ بن إبراهيمَ أنا به محمدُ بن أفلحَ عن إسحاقَ ، وقد بيَّنَّا هذا عَلى وجهه في الكتابِ الذي فيه الموقوفُ .

وما كانَ فيه من ذِكر العِلَلِ في الأحاديثِ والرِّجالِ والتَّاريخِ فهوَ ما استخرجتُهُ من كتابِ « التَّاريخِ » ، وأكثرُ ذلك ما ناظرتُ به محمدَ بنَ إسماعيلَ ، ومنه ما ناظرتُ به عبدَ الله بن عبد الرحمنِ وأبا زُرْعَة ، وأكثرُ ذلكَ عن محمدٍ ، وأقلُّ شيءٍ فيه عن عبدِ الله وأبي زُرْعَة .

ولم أَرَ أحداً بالعراقِ ولا بخُراسانَ في معنى العِلَلِ والتَّاريخِ ومعرفةِ الأسانيدِ كبيرَ أحدٍ أعلمَ من محمدِ بنِ إسماعيلَ رحمهُ اللهُ) .

اِعلمْ أن أبا عيسى رحمهُ اللهُ ذكَرَ في هذا الكتابِ مذاهبَ كثيرٍ من فقهاءِ أهلِ الحديثِ المشهورينَ ، كسفيانَ وابنِ المباركِ ومالكٍ والشافعيِّ وأحمدَ وإسحاقَ ، وذكرَ فيه كثيراً من العِللِ والتواريخِ والتراجِمِ ولم يذكرْ أسانيدَ أكثرِ ذلك ، فذكرَ ههنا أسانيدَه مجملةً[١] وإن كانَ لم يحصلْ بها الوقوفُ على حقيقةِ أسانيدِ ذلكَ ، حيثُ ذكَرَ أَنَّ بعضَهُ عن فلانٍ وبعضَه عن فلانٍ ، ولم يبيِّنْ ذلكَ البعضَ ولم يميِّزْه[٢] .

وقد ذكَرَ أَنَّهُ بيَّن ذلكَ على وجهه في كتابِه الذي فيهِ الموقوفُ ، وكأَنَّهُ رحمهُ اللهُ له كتابٌ مصنَّفٌ أكبرُ من هذا فيه الأحاديثُ المرفوعةُ والآثارُ الموقُوفةُ مذكورةً كلَّها بالأسانيدِ ، وهذا الكتابُ وضعَه

---

(١) لم يبيِّن الشارحُ رحمه الله درجةَ هذه الأسانيدِ من حيثُ القَبولُ أو الردُّ ، وقد استوفينا دراستها في بحثٍ خاصٍّ في كتابنا « الإمامُ الترمذيُّ والموازنة بين جامعه وبين الصحيحن » وأسفرَ البحثُ والمناقشةُ عن صلاحيتها للاحتجاجِ بها في نَقْلِ المذاهبِ الفقهيَّةِ عن الأئمَّةِ الذين نقلتْ مذاهبهم بالأسانيدِ المذكورةِ إليهم . فارجع إلى ذلك ص٣٩٢ـ٤٠٨ .

(٢) لا ضَيْرَ في ذلكَ ما دامت الأسانيدُ حُجَّة في كلِّ ما رواهُ بها .

نعم هناكَ إشكالٌ من ناحيةِ الفتوىٰ في المذاهبِ المذكورةِ ، وهو أَنَّ بعض الأسانيدِ يروي القولَ القديمَ في المذهبِ ، وبعضَها يروي القولَ الجديدَ ، أو نحو ذلك . والجواب : أَنَّ الترمذيَّ لم يقصِدْ تدوينَ المذاهبِ تدويناً مذهبياً ، بل قصدَ بيانَ عَمَلِ الأئمةِ بالحديثِ الذي أخرجَهُ في كتابِه ، وهذا القَدْرُ يكفي فيه صِحَّةُ الإسنادِ ، وقد تحقّق ذلك كما ذكرنا .

للأحاديثِ المرفوعةِ ، وإنما يذكرُ فيه قليلاً من الموقوفاتِ .

وأما التواريخُ والعِللُ [آـ٥] والأسماءُ ونحوُ ذلك ، فقد ذكرَ أَنَّ أكثرَ كلامِه فيه استخرجَهُ من كتابِ « تاريخِ البُخاريِّ » ، وهو كتابٌ جليلٌ لم يُسبقْ إلى مثلِهِ ، رحمهُ الله ورضي اللهُ عنه ، وهو جامعٌ لذلكَ كلِّه .

ثم لما وقفَ عليه أبو زرعةَ وأبو حاتم الرَّازِيَّانِ رحمهما الله صنَّفا على منواله كتابين :

أحدَهما : كتابُ « الجرح والتَّعديل » ، وفيه ذكرُ الأسماءِ فقط ، وزادَ على ما ذكَرَه البخاريُّ أشياءَ من الجرحِ والتعديلِ ، وفي كتابهما من ذلكَ شيءٌ كثيرٌ لم يذكره البخاريُّ .

والثاني : كتابُ « العِلَل » ، أفردا فيه الكلامَ في العِلَل .

وقد ذكرَ الترمذيُّ رحمهُ اللهُ أنه لم يرَ بخُراسانَ ولا بالعراقِ في معنى هذه العلومِ كبيرَ أحدٍ أعلمَ بها من البخاريِّ ، مع أَنَّهُ رأى أبا زُرعة وعبدَ الله بن عبد الرَّحمن الدَّراميَّ وذاكَرَهما ، ولكنَّ أكثرَ علمه في ذلك مستفادٌ من البخاريِّ ، وكلامُه كالصَّريحِ في تفضيلِ البخاريِّ في هذا العلمِ على أبي زُرْعة والدارميِّ وغيرهما .

وقد صُنّف في هذا العلمِ كُتُبٌ كثيرةٌ غيرُ مرتَّبةٍ كترتيبِ كتابِ البخاريِّ وأبي حَاتِم وأبي زُرْعة ، منها ما هو منقولٌ عن يحيى بن سعيدٍ القطَّانِ ، ومنها عن عليِّ بن المديني وابن مَعِيْن ، ومنها عن أحمدَ بن حنبل رحمه الله . وقد رتَّبَ أبو بكرٍ الخلَّال « العِللَ » المنقولةَ عن أحمدَ على أبوابِ الفِقه وأفردها ، فجاءت عدَّةَ مجلداتٍ .

وقد ذكرنا فيما تقدَّمَ في « كتابِ العِلمِ » شرفَ عِلمِ العِلَلِ وعِزَّتَهُ ، وأَنَّ أهلَه المتحققينَ به أفرادٌ يسيرةٌ من بينِ الحُفّاظِ وأهلِ الحديثِ .

وقد قالَ أبو عبدِ الله بن مَنْدَهْ الحافظُ : « إنما خَصَّ اللهُ بمعرفةِ هذه الأخبارِ نفراً يسيراً من كثيرٍ ممن يدَّعي علمَ الحديثِ ، فأما سائرُ النَّاسِ ـ ممن يدعي كثرةَ كتابةِ الحديثِ ، أو متفقهٍ في علمِ الشَّافعي وأبي حنيفةَ ، أو متبعٍ لكلامِ الحارثِ المُحَاسبيِّ والجُنَيدِ وذي النُّونِ وأهلِ الخواطرِ ـ، فليس لهم أن يتكلَّموا في شيءٍ من علمِ الحديثِ إلا مَنْ أخذَه عن أهلِهِ وأهلِ المعرفةِ به ، فحينئذٍ يتكلّم بمعرفتِهِ » انتهى .

* * *

○ سَبَبُ بيانِ التِّرمذيِّ مذاهِبَ الفُقَهاءِ وعِلَلَ الأحادِيثِ ○

قال أبو عيسى التِّرمذيُّ رحمهُ الله :

(وإنما حَمَلنا على ما بيَّنَّا في هذا الكِتابِ من قَوْلِ الفقهاءِ وعِلَلِ الحديثِ ، لأنا سُئِلْنا عن ذلكَ فلم نفعَلْه زماناً ، ثم فَعَلْناهُ لما رَجونا فيه من منفعةِ النَّاسِ ، لأنَّا وجدْنا غيرَ واحدٍ من الأئمَّةِ تكلَّفوا من التَّصنيفِ ما لم يُسبَقوا إليه .

فمنهم : هشامُ بن حَسّان ، وعبدُ الملك بنُ عبد العزيز بنِ جُرَيْج ، وسعيدُ بن أبي عَرُوبةَ ، ومالكُ بن أنسٍ ، وحمادُ بن سَلَمَة ، وعبدُ الله بنُ المباركِ ، ويحيى بنُ زكريا بنِ أبي زائدةَ ، ووكيعُ بنُ الجَرَّاح ، وعبدُ الرَّحمنِ بنُ مَهْدِيٍّ ، وغيرُهم من أهلِ العلمِ والفضلِ ، صنَّفوا فجعلَ اللهُ تباركَ وتعالىٰ في ذلكَ منفعةً كثيرةً . فنرجو لهم بذلكَ الثوابَ الجزيلَ من عندِ اللهِ تعالىٰ لما نَفَعَ اللهُ المسلمينَ به ، فهمُ القُدْوةُ فيما صَنَّفوا) .

○ فَصْلٌ هَامٌّ في تَدْوينِ الحَدِيثِ ○

اعلمْ أَنَّ العلمَ المُتلقَّى عن النبيِّ ﷺ من أقوالِه وأفعالِه كانَ الصَّحابةُ رضي الله عنهم في زمنِ نبيِّهم ﷺ يتداوَلُونَه بينَهم حِفْظاً له وروايةً ، ومنهُم من كانَ يكتُبُ كما تقدَّمَ في « كتابِ العِلمِ » عن عبدِ الله بن عَمْرو بن العاص رضي الله عنه[١] .

ثم بعدَ وفاةِ النبيِّ ﷺ كانَ بعضُ الصَّحابةِ يرخِّصُ في كتابةِ العلمِ [آ-٦] عنه ، وبعضُهم لا يرخِّص في ذلكَ ، ودَرَجَ التابعونَ أيضاً على مثلِ هذا الاختلافِ[٢] . وقد ذَكرْنا كراهةَ كتابةِ الحديثِ والرُّخصةَ فيه

---

(١) أخرجَ البخاريُّ (باب كتابة العلم ج١ ص٣٠) ، والترمذيُّ ج٥ ص٤٠ . عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : « ما من أصحابِ النبيِّ ﷺ أحدٌ أكثرَ حديثاً عنه مني إلا ما كانَ من عبدِ الله بن عَمرو ، فإنَّه كان يكتبُ ولا أكتبُ » .

وأخرجَ أحمدُ ج٢ ص٢٠٥ ، وأبو داود ج٣ ص٣١٨ عن عبدِ الله بن عمرو قال : « كنتُ أكتبُ كلَّ شيءٍ أسمعُه من رسولِ الله ﷺ أُريدُ حفظَه ، فنهتْني قريشٌ وقالوا : أتكتبُ كلَّ شيءٍ ورسولُ الله ﷺ بشرٌ يتكلَّم في الغَضَب والرِّضا ؟! فأمسكتُ عن الكتابة ، فذكرتُ ذلك لرسولِ الله ﷺ فأومأ بيدِهِ إلى فِيْهِ فقال : « اكْتُبْ ، فوالذي نفسي بيدِهِ ما يخرجُ منهُ إلا حَقٌّ » .

(٢) وقد استقصى الخطيبُ البغداديُّ الأحاديثَ المرفوعةَ ، والآثارَ عن الصحابةِ والتابعينَ في كراهةِ كتابةِ العلم وإباحتها في كتابه « تقييد العلم » ص٢٩-٦١ و٦٤-١١٤ ، وأخرج الحافظُ ابنُ عبد البر نُبَذاً منها في كتابه « جامع بيان العلم وفضله » ج١ ص٦٣-٧٧ ، وأبو خيثمة في « كتاب العلم » ص١١٥ و١٤١-١٤٦ . فارجع إليها .

مُستوفىً في « كتابِ العلمِ » من هذا الكتابِ[١] .

والذي كانَ يُكتَب في زمنِ الصحابةِ والتابعين لم يكنْ تصنيفاً مرتَّباً مبوَّباً ، إنما كان يُكتبُ للحفظِ والمراجعةِ فقط ، ثُمَّ إنَّه في عَصْرِ تابعي التابعين صُنِّفَتِ التَّصانيفُ ، وجمَع طائفةٌ من أهلِ العلمِ كلامَ النبيِّ ﷺ ، وبعضُهم جمعَ كلامَ الصَّحابة . قال عبدُ الرَّزَّاقِ : « أوَّلُ من صَنَّفَ الكُتُبَ ابنُ جريجٍ ، وصنَّفَ الأوزاعيُّ حين قَدِمَ على يحيى ابنِ أبي كثيرٍ كُتُبَه » خَرَّجهُ ابنُ عَدِيٍّ وغيرُه .

وانقسمَ الذينَ صَنَّفوا الكُتُبَ أقساماً :

منهم من صَنَّفَ كلامَ النبيِّ ﷺ ، أو كلامَه وكلامَ أصحابِه على الأبوابِ ، كما فعلَ مالكٌ وابنُ المباركِ وحَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ وابنُ أبي ليلىٰ ووكيعٌ وعبدُ الرزاقِ ، ومَنْ سَلَكَ سبيلَهم في ذلكَ .

ومنهُم من جَمَعَ الحديثَ على مسانيدِ الصَّحابةِ كما فعلَهُ أحمدُ وإسحاقُ وعبدُ بن حُمَيد ، والدَّارميُّ[٢] ، ومَنْ سَلَكَ مسلكَهم في ذلكَ .

قال ابنُ أبي خيثمة : « ثنا الزُّبيرُ بن بَكَّار أخبرني محمدُ بن الحسنِ عن مالكِ بن أنسٍ قال : « أوَّلُ من دَوَّن العِلمَ ابنُ شِهابٍ » ، يعني الزُّهْريَّ ، ومحمدُ بن الحسنِ كأنه ابن زَبَالة لا يُعْتَمد عليه[٣] .

---

(١) تباينتِ الوجهات في هذه المسألةِ ، واتَّسعت الدراساتُ حتى صُنِّفَتْ فيها التآليفُ في القديمِ والحديثِ . وقد بحثنا المسألةَ بتحقيقٍ أتينا فيه على زُبَدِ الموضوعِ ، وناقشنا ما أثارَهُ المستشرقونَ من شُبُهاتٍ حول السُّنَّة بسببِ ذلكَ في كتابنا « منهج النقد في علوم الحديث » ص٣٢ـ٤٣ ، فارجعْ إليه لزاماً .

(٢) انظر ما يأتي تعليقاً ص ٢٢٩ .

(٣) بل قال أبو داودَ : « كذاب » . وقال الحافظُ ابن حجر في « التقريب » : =

وقالَ ابنُ خِراش : « يقال : إنَّ أَوَّلَ من صَنَّفَ الكُتُبَ سعيدُ بن أبي عَروبةَ » .

وقال يعقوبُ بن شَيْبة : « يقولونَ : إنَّ أوَّلَ من صَنَّفَ الكُتُبَ بالكوفةِ يحيى بنُ زَكرِيّا بنِ أبي زائدةَ ، وبالبصرةِ حَمّادُ بن سَلَمَةَ » .

وقال عبدُ الله بنُ أحمدَ : « قلتُ لأبي : أَوَّلُ من صَنَّفَ الكُتُبَ مَنْ هو ؟ » قال : « ابنُ جُرَيْجٍ ، وابنُ أبي عَروبةَ »، يعني ونحو هؤلاءِ .

وقال ابنُ جُريجٍ : « ما صَنَّفَ أحدٌ العِلمَ تصنيفي » . قال : وسمعتُ أبي يقول : « قَدِمَ ابنُ جُريجٍ على أبي جعفر ، يعني المنصورَ فقال له : « إني قدْ جمعتُ حديثَ جَدِّكَ عبدِ اللهِ بن عَبَّاسٍ ، وما جَمعه أحدٌ جَمْعي » ، أو نحو ذا ، فلم يُعْطِه شيئاً .

وقال أبو محمَّد الرَّامَهُرْمُزيُّ[1] : « أَوَّلُ من صَنَّفَ وبَوَّبَ فيما أعلمُ الرَّبيعُ بن صَبيح بالبَصرة ، ثم سعيدُ بنُ أبي عَروبة بها ، وخالدُ بن جَميل الذي يقال له العبد ، ومَعْمَرٌ باليمن ، وابنُ جُرَيج بمكَّةَ ، ثم سفيانُ الثوريُّ بالكوفةِ ، وحَمَّادُ بن سَلمَةَ بالبَصرة ، وصنَّفَ ابنُ عُيَيْنَة بمكَّة ، والوليدُ بن مُسْلمٍ بالشَّام ، وجَريرُ بنُ عبد الحميد بالرَّيِّ ، وابنُ المبارك بمَرْوَ وخراسانَ ، وهُشَيْمٌ بواسِط ، وصنَّف في هذا العَصرِ بالكوفةِ ابنُ أبي زائدةَ ، وابن فُضَيْلٍ ،

= « كَذَّبوه ، ماتَ قبل المائتين / د » .

(١) في « المحدِّث الفاصل بين الرَّاوي والواعي » ص٦١١-٦١٣ بتحقيقِ الزميلِ الأستاذِ الدكتور محمد عَجَاج الخطيب ، وقارِنْه بالنَصّ المثبت هاهنا .

وانظرْ في « المحدِّث الفاصل » كلامَ عليِّ بن المديني في أوَّلِ من صَنَّفَ أيضاً ، ففيه تفصيلٌ وفائدةٌ قيِّمةٌ في بيانِ من انتهى إليهم هذا العلمُ في عصورِ السَّلفِ .

ووكيعٌ ، ثمَّ صَنَّفَ عبدُ الرزَّاقِ باليمنِ ، وأبو قُرّة موسى بنُ طارقٍ »[١] .

○ أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ « المُسْنَدَ » ○

قال ابنُ عديٍّ : « يقالُ : إنَّ أَوَّلَ من صنَّفَ المسندَ بالكوفةِ يحيى الحِمَّاني ، وأوَّلَ من صنَّفَ المسندَ بالبصرةِ مُسَدَّدٌ ، وأوَّلَ من صنَّفَ المسندَ بمصرَ أسدُ السُّنَّةِ ، وأسدٌ قبلَهما وأقدمُ موتاً » .

وقال الحازِميُّ : « إسحاقُ ابنُ إدريسَ الأسواريُّ ، يقالُ إنَّهُ أوَّلُ من جَمَعَ المسندَ بالبصرةِ ، ويقالُ : أوَّلُ من صَنَّفَ المسندَ موسى بن قُرَّةَ الزبيديُّ » .

---

(١) يَرِدُ على أقوالِهم في أوّلِ من صنَّفَ إشكالانِ نعالجُهما فيما يأتي :

الإشكالُ الأوَّلُ : كيفَ يكونُ هؤلاءِ الأعلامُ أوّلَ من دَوَّنَ وقد علمنا أَنَّ كتابةَ الحديثِ وُجدتْ في عهدِ الصحابةِ وفي عهدِ النبيِّ ﷺ ، وكيفَ نوفِّق بين هذا وبين ما اشتهَرَ من أَنَّ أوَّلَ من دَوّنَ الحديثَ ابنُ شهابٍ الزهريُّ بأمرِ الخليفةِ العادلِ عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ على رأسِ المائةِ الأولىٰ من الهجرةِ ؟ .

والجوابُ : أَنَّ كتابةَ الحديثِ والعلمِ في عهدِ الصحابةِ إنما كانتْ كتابةً خاصَّةً بشخصٍ مُعَيَّنٍ ، كمُذَكِّرةٍ له ، لا تُتداوَلُ بين الناسِ ، ولا تسيرُ على ترتيبٍ ما . وأما الكتابةُ التي أمرَ بها الخليفةُ العادلُ عمرُ بن عبد العزيز فهي الكتابةُ للتدوينِ العامِّ الذي يُتداولُ بين الناسِ أيضاً ، لكنَّه لا يسيرُ على ترتيبٍ معيّن غالباً ، حتى جاءَ هؤلاءِ الأعلامُ فدوَّنوا الحديثَ على ترتيبٍ معيَّن حَسَبَ الموضوعاتِ في المصنَّفاتِ ، ثم حَسَبَ أسماءِ الصَّحابة في المسانيد .

الإشكالُ الثاني : كيف يصِحُّ أن يُقالَ في كلٍّ هؤلاءِ إنَّ كلَّ واحدٍ منهم أوَّلُ من دَوَّنَ الحديثَ ؟ .

والجوابُ أَنَّهم كانوا في عصرٍ واحدٍ هو سنة خمسين ومائة وما بعد ، فكتبوا على الأبوابِ في عصرٍ واحدٍ فنُسب إلى كلٍّ واحدٍ أَنَّهُ أولُ من دَوَّنَ بحَسَبِ المِصْرِ الذي كانَ فيه . واللهُ أعلم .

وقالَ الحاكمُ : « أوَّلُ من صَنَّفَ المسندَ على تَراجمِ الرِّجالِ في الإسلامِ عبيدُ اللهِ بن موسى العَبْسي ، وأبو داودَ الطَّيالسيُّ ، وبعدَهما أحمدُ [آ-٧] وإسحاقُ ، وأبو خيثمة والقواريريُّ » .

وذكَرَ الحاكمُ في « تاريخ نَيْسَابورَ » أَنَّ أبا جعفر ، عبدَ الله بنَ محمَّدٍ المُسْنَديَّ شيخَ البخاريِّ إنما قِيل له المُسْنَديُّ لأنه أوَّلُ مَنْ جَمَعَ مسندَ الصَّحابةِ على التراجم ، بما وراءَ النَّهر[1] .

والذينَ صَنَّفوا :

منهم من أَفْرَدَ الصَّحيحَ كالبخاريِّ ومسلمٍ ومَنْ بعدَهما ، كابنِ خُزَيمَةَ وابنِ حِبَّانَ ، ولكنَّ كتابَهما لا يبلُغُ مبلَغَ كتابِ الشَّيخينِ .

ومنهم من لم يشترطْ الصِّحَّةَ ، وجمَعَ الصَّحيحَ وما قارَبَهُ ، وما فيه بعضُ لِينٍ وضَعْفٍ ، وأكثرُهم لم يُثبتوا ذلكَ ، ولم يتكلَّموا على التَّصحيحِ والتَّضعيفِ .

---

(١) ظَهَرَ التدوينُ على المسانيدِ في رأسِ المائتين للهجرةِ ، وهي مرتبةٌ على أسماءِ الصحابةِ ، مثل « حديث أبي بكر الصديق » مثلاً ، تجدُ في المُسْنَد تحتَ هذا العنوانِ كلَّ الأحاديثِ التي اشتملَ عليها الكتابُ عن أبي بكرٍ الصديقِ ، وهكذا .

وكانت المصنَّفاتُ مرتبةً على الأبوابِ ، لكنَّها تشمَلُ الحديثَ المرفوعَ وأقوالَ الصَّحابة والتابعينَ ، قال الحافظُ ابنُ حجر : « إلى أن رأى بعضُ الأئمَّةِ منهم أن يُفْرَد حديثُ النبيِّ ﷺ خاصة ، وذلك على رأس المائتين ، فصنَّف عُبَيْدُ الله بن موسى العَبْسي الكوفي مسنداً ، وصنَّف مُسَدَّدُ بن مُسَرْهَد البصريُّ مسنداً . ثم اقتفى الأئمةُ بعدَ ذلكَ أثرَهم ، فقلَّ إمامٌ من الحفَّاظِ إلا وصنَّفَ حديثَه على المسانيدِ . . » « هدي الساري » ج١ ص٤ .

وَأَوَّلُ من عَلِمناهُ بيَّنَ ذلكَ أبو عيسى التِّرمذيُّ رحمهُ اللهُ ، وقد بيَّن في كلامِهِ هذا أنه لم يُسْبَقْ إلى ذلكَ ، واعتذَرَ بأَنَّ هؤلاءِ الأئمَّةَ الذين سَمَّاهم صنَّفوا ما لم يُسْبَقوا إليهِ ، فإذا زيدَ في التَّصنيفِ بيانُ العِللِ ونحوِها كان فيه تأَسٍّ بهم في تصنيفِ ما لم يُسْبَق إليهِ .

وقد صنَّفَ ابنُ المديني ويعقوبُ بن شيبَة مسانيدَ معللةً .

وأما الأبوابُ المعلَّلةُ فلا نعلمُ أحداً سَبَقَ التِّرمذيَّ إليها ، وزادَ التِّرمذيُّ أيضاً ذكرَ كلامِ الفقهاءِ ، وهذا كان قد سبقَ إليه مالكٌ في « الموطّأ » ، وسفيانُ في « الجامع » .

وكانَ أحمدُ يكرهُ ذلكَ ويُنْكِرُه رضي الله عنه ، حتى إنه أمرَ بتجريدِ أحاديثِ « الموطّأ » وآثارِه عما فيه من الرَّأي الذي يذكرُهُ مالكٌ من عِندِه ، وكَرِهَ أحمدُ أيضاً أن يُكتبَ مع الحديثِ كلامٌ يفسِّرُهُ ويشرحُه .

وكانَ يُنْكِرُ على من صنَّفَ في الفِقْه كأبي عُبَيْدٍ ، وأبي ثورٍ وغيرِهما ، ورخَّص في غريبِ الحديثِ الذي صنَّفَه أبو عبيدٍ أوَّلاً ، ثم لما بسَطَهُ أبو عبيد وطوَّله كَرِهَهُ أحمدُ ، وقال : « هو يَشْغَلُ عما هو أهمُّ منه » .

ولكنْ عِنْدَ بُعْدِ العهدِ بكلامِ السَّلفِ ، وطُولِ المُدّة ، وانتشارِ كلامِ المُتأخرين في معاني الحديثِ والفقهِ انتشاراً كثيراً بما يخالفُ كلامَ السَّلفَ الأوَّلِ ، فتعيَّنَ ضبطُ كلامِ السَّلفِ من الأئمَّةِ وجمعُه وكتابتُه والرجوعُ إليه ، ليتميَّزَ بذلكَ ما هو مأثورٌ عنهم مما أُحْدِثَ بعدهم مما هو مخالفٌ لهم ، وكانَ ابنُ مهدي يندَمُ على أن لا يكونَ كَتَبَ عَقِبَ كلِّ حديثٍ من حديثه تفسيرَهُ .

وكذا الكلامُ في العِلَلِ والتَّواريخِ قد دَوَّنه أئمةُ الحفَّاظ ، وقد هُجِر في هذا الزمانِ ودرَس حفظُه وفهمُه ، فلولا التصانيفُ المتقدِّمةُ فيه لما عُرِفَ هذا العلمُ اليومَ بالكُلِّيَّة ، ففي التصنيفِ فيه ونقلِ كلامِ الأئمَّةِ المتقدمينَ مصلحةٌ عظيمةٌ جداً .

وقد كانَ السَّلفُ الصَّالحُ مع سَعَةِ حفظهم ، وكثرةِ الحفظِ في زمانهم يأمرونَ بالكتابةِ للحفظِ ، فكيف بزماننا هذا الذي هُجِرَت فيه علومُ سَلَفِ الأمَّةِ وأئمَّتها ، ولم يبقَ منها إلا ما كان مُدوَّناً في الكُتُبِ ، لتشاغُلِ أهلِ الزَّمانِ بمدارسةِ الآراءِ المتأخِّرَةِ وحفظِها .

قال أبو قِلابَة : « الكتابةُ أحبُّ إليَّ من النِّسيان » .

وقال ابنُ المبارك : « لولا الكِتَابُ لما حَفِظْنا » .

وقال الخَلّال : « أخبرني الميمونيُّ أنه قال لأبي عبدِ الله يعني أحمدَ بن حنبل : قد كَرِه[1] قومٌ كتابَ الحديثِ بالتأويلِ ؟ قال : « إذاً يُخْطِئونَ إذا تركوا كتابَ الحديثِ » ، وقال : « حَدَّثُونا[2] : قومٌ من حِفْظِهم وقومٌ من كُتُبِهم ، فكانَ الذينَ حَدَّثونا من كُتُبهم أتقنَ » .

وقال إسحاقُ بن منصورٍ : « قلتُ لأحمدَ : مَنْ كَرِهَ كتابَ العلمِ ؟ قال : كَرِهَهُ قومٌ ورخَّصَ فيه قومٌ . قلتُ : لو لم يُكتَبْ ذهبَ العلمُ . قال أحمدُ : ولو [آـ٨] لا كتابتهُ أيُّ شيءٍ كُنَّا نحنُ ؟! »[3] .

* * *

(١) قوله « كره » مطموسٌ في النسخةِ الأصلِ أثبتناه من « تقييد العلم » .

(٢) بإثبات الواو في الأصلِ وفي « تقييد العلم » ، على لغة : « أكلوني البراغيث » . أو على تقدير : الرواة حدثونا : قوم . . . ولعله أولى .

(٣) أخرجَ هذه الآثارَ الخطيبُ البغداديُّ في « تقييد العلم » ص١١٤ـ١١٥ .

○ فَصْلٌ في الجَرْحِ والتَّعديلِ والتَّفتيشِ عن الأَسَانيدِ ○
○ وأَنَّ الإِسنادَ منَ الدِّينِ ○

قال أبو عيسى رحمهُ اللهُ :

(وقد عابَ بعضُ من لا يَفْهَمُ على أصحابِ الحديثِ الكلامَ في الرِّجال ، وقد وَجَدْنا غيرَ واحدٍ من الأئمَّةِ من التَّابعينَ قد تكلَّمُوا في الرِّجالِ :

منهم : الحسنُ البصريُّ ، وطاوس ، قد تكلَّما في مَعْبَدٍ الجُهَنِيِّ ، وتكلَّم سعيدُ بن جُبَيْر في طَلْق بن حَبيب ، وتكلَّم إبراهيمُ النَّخَعيُّ ، وعامرٌ الشعبيُّ في الحارثِ الأعورِ .

وهكذا رُوي عن أيوبَ السَّخْتِيانيِّ ، وعبدِ اللهِ بن عَوْن ، وسليمانَ التيميِّ ، وشعبةَ بنِ الحجَّاجِ ، وسفيانَ الثوريِّ ، ومالكِ بن أنسٍ ، والأوزاعيِّ ، وعبدِ اللهِ بن المباركِ ، ويحيى بن سعيدٍ القطَّانِ ، ووكيعِ بن الجَرَّاحِ ، وعبدِ الرحمنِ ابنِ مَهدِيٍّ ، وغيرِهم من أهلِ العلمِ : أنهم تكلَّموا في الرِّجالِ وضَعَّفوا .

فما حمَلَهُم على ذلكَ عندَنا ـ واللهُ أعلمُ ـ إلا النَّصيحةُ

للمسلمينَ ، لا نَظُنُّ أَنَّهم أرادوا الطعنَ على الناسِ أو الغِيبَةَ ، إنما أرادُوا عندَنا أن يُبيِّنوا ضَعْفَ هؤلاءِ لكي يُعْرَفُوا ، لأنَّ بعضَهم مِنَ الذين ضُعِّفوا كانَ صاحِبَ بِدْعةٍ ، وبعضَهم كان مُتَّهماً في الحديثِ ، وبعضَهم كانوا أصحابَ غَفْلةٍ وكثرةِ خطأ ، فأرادَ هؤلاءِ الأئمةُ أن يُبيِّنوا أحوالَهم شَفَقَةً على الدِّينِ وتبييناً ، لأن الشَّهادةَ في الدِّينِ أَحَقُّ أن يُتَثَبَّتَ فيها من الشَّهادَةِ في الحقوقِ والأموالِ) .

مقصودُ التِّرمذيِّ - رحمهُ اللهُ - أن يبيِّن أَنَّ الكلامَ في الجرحِ والتَّعديلِ جائزٌ قد أجمعَ عليه سلفُ الأُمَّةِ وأئمَّتُها ، لما فيهِ من تمييزِ ما يجبُ قَبُولُه من السُّنَنِ مما لا يجوزُ قَبُولُه[1] .

وقد ظَنَّ بعضُ من لا عِلْمَ عندَه أَنَّ ذلكَ من بابِ الغيبةِ ، وليسَ كذلكَ ، فإنَّ ذِكْرَ عيبِ الرَّجلِ إذا كان فيه مصلحةٌ ولو كانتْ خاصَّةً ، كالقَدْحِ في شَهادةِ شاهدِ الزُّورِ ، جائزٌ بغيرِ نِزَاعٍ ، فما كانَ فيه مصلحةٌ عامَّةٌ للمسلمينَ أولى[2] .

---

(١) وقد نَصَّ على انعقادِ الإجماعِ على مشروعيَّة الجرحِ والتعديلِ الإمامُ الغزالي في « إحياء علوم الدين » ج٣ ص١٤٨-١٥٠ ، والنوويُّ في « رياضِ الصَّالحين » (ما يباح من الغيبة) ص٥٨١-٥٨٢ وغيرُهما في غيرِهما . انظر « الرفع والتكميل » للكنْوَيّ ص٤٤ وما بعد .

(٢) بل هو واجبٌ ، قال النووي : « وهو - يعني الجرحَ - جائزٌ بالإجماعِ بل واجبٌ للحاجَةِ » .

وروى ابنُ أبي حَاتِم[١] بإسناده عن بَهْزِ بن أسد قال : « لو أَنَّ لرجلٍ على رجلٍ عَشَرَةَ دراهمَ ثم جَحَدَهُ لم يستَطِعْ أَخْذَها منهُ إلا بشاهدينِ عَدْلينِ ، فَدِينُ اللهِ أَحَقُّ أن يُؤْخَذَ فيه بالعُدُولِ » .

وكذلكَ يجوزُ ذكرُ العَيْبِ إذا كانَ فيه مصلحةٌ خاصَّةٌ ، كمَنْ يستشيرُ في نِكاحٍ أو مُعاملةٍ ، وقد دَلَّ عليه قولُ النبيِّ ﷺ لفاطمةَ بنتِ قيسٍ : « أمَّا معاويةُ فصُعلوكٌ لا مالَ له ، وأما أبو جَهْمٍ فلا يضعُ العصا عن عاتقه »[٢] . وكذلكَ استشارَ النبيُّ ﷺ عليّاً وأسامةَ في فراقِ أهلِهِ لمّا قالَ أهلُ الإفكِ ما قالوا[٣] .

ولهذا كان شعبةُ يقولُ : « تعالَوْا حتى نَغْتَابَ في اللهِ ساعةً » . يعني نذكرُ الجرحَ والتَّعديلَ .

---

(١) في كتابه العظيم « الجرح والتعديل » ج١ قسم ١ ص١٦ . ويتمِّمُ الاستدلالَ بهذا الأثرِ قولُ الكَنكُوهي في شرحِه « الكوكب الدّرّيّ » على الترمذيِّ ج٢ ص٣٤٧ : « وظاهرٌ أن التزكيةَ للشهودِ من أحكامِ الشَّرعِ حقٌّ على القاضي ولا يمكنُ أن يعابَ بها ، فكذلك ههنا » .

قال نورُ الدينِ : بل أولى لأنَّ مصلحةَ الدينِ أقوى من مصلحةِ الدنيا .

(٢) قال لها ﷺ نحوَ ذلكَ لما استشارتْهُ في خِطبَتِهما إيَّاها ثم قالَ لها : « انكِحي أسامةَ بنَ زيدٍ » قالتْ : فكرهْتُه . ثم قال : « انكحي أسامة » ، « فنكَحْتُهُ فجعلَ الله فيه خيراً واغتبطتُ به » أخرجهُ مسلمٌ وفيه قصة(باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها) ج٤ ص١٩٥ . قوله صُعْلُوك : أي فقيرٌ . وقوله : « لا يضعُ العصا عن عاتقه » : فُسِّر بأَنَّه كثيرُ الضَّربِ للنساء ، وفُسِّر بأَنَّهُ كثيرُ السَّفرِ .

(٣) كما ثَبَتَ في حديثِ الإفكِ الطويل . أخرجه البخاري ج٥ ص١١٨ ، ومسلم أواخر التوبة ج٨ ص١١٢-١١٨ .

وذكرَ ابنُ المباركِ رجلاً فقال : « يَكْذِبُ » ، فقال له رجلٌ : يا أبا عبدِ الرحمن « تَغْتَاب! » ، قال : « اُسكُتْ ، إذا لم نُبيِّن كيف يُعرفُ الحقُّ من الباطلِ » .

وكذا رُوي عن ابنِ عُلَيَّة أنه قال في الجَرْحِ : « إنَّ هذا أمانةٌ ليسَ بغيبةٍ » .

وقال أبو زُرْعَةَ الدمشقيُّ : « سمعتُ أبا مُسْهِر يُسأل عن الرجلِ يَغْلَطُ وَيَهِمُ ويُصَحِّفُ ؟ فقال : بَيِّن أمرَه . فقلتُ لأبي مُسْهر : أترى ذلك غيبةً ؟ قال : لا » .

وروى أحمدُ بن مروانَ المالكيُّ ثنا عبدُ الله بنُ أحمدَ بنِ حنبل قال : جاءَ أبو ترابِ النَّخْشَبيُّ إلى أبي ، فجعل أبي يقولُ : « فلانٌ ضعيفٌ وفلانٌ ثقةٌ » ، فقال أبو تراب : [آـ٩] « يا شَيْخ لا تغتَب العلماءَ » قال : فالتفتَ أبي إليه وقال : « وَيْحَكَ! هذا نصيحَةٌ ، ليسَ هذا غيبةً » .

وقال محمدُ بن بُندار السَّبَّاكُ الجُرْجَانيُّ : قلتُ لأحمدَ بن حنبل : إنه ليشتدُّ عليَّ أن أقولَ : فلانٌ ضعيفٌ فلانٌ كذَّابٌ ؟ قال أحمدُ : « إذا سَكَتَّ أنتَ وسكتُّ أنا فمتى يَعرفُ الجاهلُ الصَّحيحَ من السَّقيمِ » .

وقال إسماعيلُ الخُطَبي : ثنا عبدُ الله بنُ أحمدَ قلتُ لأبي : « ما تقولُ في أصحابِ الحديثِ يأتونَ الشيخَ لعلَّه أن يكونَ مُرْجِئاً أو شِيْعِيّاً أو فيهِ شيءٌ من خلافِ السُّنَّةِ ، أيسعُني أن أسكتَ عنه أم أحذِّر عنه ؟ فقال أبي : « إنْ كان يدعو إلى بدعةٍ وهو إمامٌ فيها ويدعُو إليها ، قال : نَعَمْ تُحذِّرُ عَنْه » .

وقَدْ خَرَّجَ ذلكَ كلَّه أبو بكر الخطيبُ في كتابِ « الكفايةِ »[١] ، وغيرُه من أئمَّةِ الحفاظِ ، وكلامُ السَّلفِ في هذا يطولُ ذِكْره جداً .

وذكرَ الخلَّالُ عن الحسنِ بن عليٍّ الإسكافيِّ قال : سألتُ أبا عبد الله يعني أحمدَ بنَ حنبل عن معنى الغيبة ؟ قال : « إذا لم تُرِدْ عَيْبَ الرجلِ » ، قلت : « فالرجلُ يقول : « فلانٌ لم يَسْمَع وفلانٌ يخطىءُ » ؟ قال : « لو تَرَكَ الناسُ هذا لم يُعْرَف الصحيحُ من غيره » .

وخرَّج البيهقيُّ[٢] من طريقِ الحسنِ بن الرَّبيعِ قال : قالَ ابنُ المباركِ : « المعَلَّى بن هلالٍ هو ، إلا أَنَّهُ إذا جاءَ الحديثُ يكذِبُ » فقال لهُ بعضُ الصُّوفيَّةِ : « يا أبا عبدِ الرحمن تغتاب ؟ » قال : اسكُتْ إذا لم نُبيِّن كيفَ يُعرَفُ الحقُّ من الباطلِ ؟! أو نحو هذا .

وما ذَكَرَهُ الترمذيُّ رحمه الله من تكلُّم الحسنِ وطاوس في مَعْبَد فقد روى مرحومُ بنُ عبد العزيز عن أبيه وعمِّه سمعا الحسنَ يقول : « إيّاكم ومَعْبَداً الجُهَنيَّ فإنَّه ضالٌّ مُضِلٌّ » . ورواه أيضاً حَمَّادُ بن زَيدٍ عن أبي طلحةَ عن غَيْلان بن جَرير سمعتُ الحسنَ يقول : « لا تُجالسوا معبداً ، فإنَّه ضالٌّ مُضِلٌّ » ، وروى نُعَيمُ بن حَمَّادٍ عن ابنِ المباركِ نا رباحُ بن زيدٍ الصَّنعانيُّ عن جعفرِ بن محمد بن عَبّاد عن طاوس أنه قال لمعبدٍ الجُهنيِّ : « أنتَ الذي تفتري على اللهِ عَزَّ

---

(١) « الكفاية في علم الرواية » طبع الهند ص٤٣ و٤٥ـ٤٦ بتصرف يسير من الشارح في سِياقِ بعضِ الألفاظ . وانظر آثاراً أُخرى في « الكفاية » وفي « مقدمة صحيح مسلم » ج١ ص١٦ـ٢١ .

(٢) هذا الأثرُ أخرجَهُ أيضاً الخطيبُ في « الكفاية » ص٤٥ .

وجَلَّ ؟ فقال مَعْبَد : « كُذِبَ عليَّ »[١] .

وأما تكلّمُ سعيدِ بن جبير في طَلْقٍ : فمن طريق حَمّادِ بن زَيْدٍ عن أيوبَ قال : رآني سعيدُ بنُ جبير مع طَلْقِ بن حبيب فقال : « ألم أرَكَ مع طَلْق! لا تُجالِسْه » ، وكان طَلْق رجلاً صَالحاً لكنَّه كان يُرمى بالإرْجاء[٢] .

وأما تكلُّم الشَّعْبي والنَّخَعِي في الحارثِ الأعورِ : فقد ذكَرهُ مسلمٌ في « مقدِّمةِ كتابهِ »[٣] من طريقِ زائدةَ عن منصورٍ والمغيرةِ عن إبراهيمَ « أن الحارثَ اتّهم » . ومن طريقِ مغيرةَ عن الشَّعبيِّ قال : « حَدَّثني الحارثُ الأعورُ وكان كذَّاباً » .

---

(١) مَعْبد الجهني تابعي كانَ رأسَ القَدَريّة ، وأوَّلَ من تكلَّم في نفي القَدَر بالبصرة ، لكنه صدوقٌ . وقوله « كُذِبَ عليَّ » ليس يصحّ سنده إليه . انظر ترجمته في أول كتاب الإيمان من « صحيح مسلم » ، و« شرح النووي » ص١٥٣ ، و« الميزان » ج٤ ص١٤١ ، و« التهذيب » ج١٠ ص٢٢٥ـ٢٢٦ ، وغيرها .

(٢) طَلْقُ بن حبيب العَنَزِي البَصْري ، من جِلّةِ التابعين ، عابد ، ثقة ، إلا أنه مرجىءٌ . ماتَ بعد سنة تسعين ، روى له بخ م عه . انظر « المغني » برقم ٩٦٨ ، وتعليقنا عليه ، وراجع « التهذيب » و« التقريب » ، والمقصودُ هنا بالإرجاءِ بدعةٌ يزعُمُ أصحابُها أن الإيمانَ قولٌ بلا عمل ، ولا يضرُّ معه ذنب . وهو رأيٌ خبيثٌ مصادمٌ لنصوص القرآنِ والسنةِ والإجماعِ .

انظر تعريف الإرجاء في « الملل والنِّحَل » للشَّهْرَسْتاني ج١ ص١٨٦ ، و« الفِصَل » لابن حزم ج٤ ص٢٠٤ـ٢٠٥ ، و« المذاهب الإسلامية » للشيخ محمد أبي زهرة ٢٠٢ـ٢٠٤ .

(٣) ص١٤ـ١٥ . والحارثُ هو ابنُ عبدِ اللهِ الأعورُ من علماءِ التابعين وحديثُه ضعيف ، وليس المرادُ من رميه بالكَذبِ الكذبَ في الحديثِ بل كَذِبَ الرأيِ ، لأنَّه كان من الرافضةِ ، ماتَ في خلافةِ ابنِ الزبير ، روى له/عه . انظر «التهذيب» ، و«التقريب» ، و« الميزان » ، و« الجرح والتعديل » ، وغيرها .

قال أبو عيسى التِّرمذيُّ رحمهُ الله :

(أنا محمدُ بن إسماعيلَ نا محمدُ بن يحيى بن سعيدٍ القطّان ، حدَّثني أبي قال : سألتُ سفيانَ الثوريَّ ، وشعبةَ ، ومالك بنَ أنسٍ ، وسفيانَ بن عُيَيْنَةَ ، عن الرَّجُل يكونُ فيه تُهمةٌ أو ضَعْفٌ أسكُتُ أو أُبيِّن ؟ قالوا : بيِّنْ) .

هذا الأثرُ خَرَّجهُ البخاريُّ في أوَّلِ كتابِهِ « الضعفاءِ » ، كما خرَّجه التِّرمذيُّ ههنا عنه ، وخَرَّجه مسلمٌ في « مقدِّمة كتابه » عن عمرِو بن عليٍّ الفلاَّس عن يحيى بن سعيد قال : « سألتُ الثوريَّ وشعبةَ ومالكاً وابنَ عُيينةَ عن الرَّجُلِ لا يكونُ ثَبتاً في الحديثِ فيأتيني الرَّجلُ فيسألُني عنه ؟ قالوا « أَخبرْ عنه أَنَّهُ ليسَ بثَبْتٍ » .

ورواهُ أبو بكر النَّجَّاد نا جعفرُ بن محمد الصَّائغ نا عَفّان نا يحيى ابنُ سعيد قال : سألتُ شعبةَ وسفيانَ ومالكَ بن أنس وسفيانَ بن عيينة عن الرَّجل يُتَّهم في الحديثِ أو لا يحفظُ ؟ قالوا : [آـ١٠] « بيِّن أمرَهُ للنَّاسِ » . ورواه الإمامُ أحمدُ عن عَفَّان أيضاً بنحوه[١] .

وقال يعقوبُ بن شيبة ثنا موسى بن منصور حدَّثني أبو سلمةَ الخُزَاعيُّ قال : سمعتُ حَمّادَ بن سلمةَ ومالكَ بن أنسٍ وشريكَ بنَ عبد الله يقولون في الرَّجل يُحْدِثُ : « تخبرُ بأمرِهِ » .

يعنون ضعفَهُ من قوَّته ، وصدقَه من كذبه . قال : وقال شريك : « كيف نعرفُ الضَّعيفَ من القويِّ إذا لم نُخْبَرْ به » .

---

(١) انظر « مقدمة صحيح مسلم » ص١٣ ، و« الكفاية » ص٤٣ .

قال التِّرمذيُّ رحمهُ الله :

(حدثنا محمدُ بنُ رافع النيسابوريُّ ثنا محمدُ بن يحيى قال : قيل لأبي بكرِ بنِ عَيَّاش : « إنَّ ناساً يجلسون ويجْلِسُ إليهم الناسُ ولا يَستأهِلون ؟ » قال : فقال أبو بكر : « كلُّ مَنْ جَلَسَ جلسَ الناسُ إليه ، وصاحبُ السنة إذا ماتَ أحْيَى اللهُ ذِكْرَهُ ، والمبتَدِعُ لا يُذكَرُ) .

قال ابنُ أبي الدنيا : نا أبو صالح المَرْوزيُّ سمعتُ رافعَ بنَ أشرس قال : كان يقال : « مِن عقوبةِ الكذَّابِ أن لا يقبلَ صِدْقُه ». وأنا أقولُ : « مِن عُقوبةِ الفاسِقِ المبتدعِ أن لا تُذكَر محاسِنُه »[١] [٢] .

* * *

(١) أخرجهُ الخطيبُ من طريقِ ابن أبي الدنيا أيضاً في « الكفاية » ص١١٧ .

والمقصودُ مما أورَدَهُ التِّرمذيُّ ثم الشارح : الاستدلالُ على جواز الجرح . والشاهد فيه كما قال الكَنكُوهي في « الكوكب الدري » ج٢ ص٣٤٧ : « أنه صاحبُ بدعةٍ لا ينبغي أن يَأخُذَ العلماءُ منهُ ، ولا أن يتركُوا العامَّة يسألونَ عنه ويجلِسون إليه ، فلما كانَ كذلك لا يتحدَّث عنه أحدٌ فيموتُ ذِكْره ولا يَشْتَهِرُ أمرُه ، فعُلِمَ أن العلماءَ يجوزُ لهم بل يجبُ أن يُظهِرُوا للناسِ عَيْبَه ، ويمنعوهُم عن الأخذِ عنه » اهـ .

(٢) وانظر بحثاً مهما في شروط مشروعية الجرح وخطأ من جاوزها من العصريين في كتابنا (أصول الجرح والتعديل) ص ٣٠ ـ ٣٧.

○ بدء التَّفتِيْشِ عن الأَسانيدِ ○

قال رحمهُ اللهُ :

(حدَّثنا محمدُ بن عَليٍّ بن الحسنِ بن شقيقٍ أنا النَّضْرُ بنُ عبدِ الله الأصمُّ أنا إسماعيلُ بنُ زكريّا عن عاصمٍ عن ابن سيرينَ قال : « كانَ في الزَّمانِ الأوَّلِ لا يسألونَ عن الإسنادِ ، فلما وقعت الفتنةُ سألوا عن الإسنادِ ، لكي يأخُذُوا حديثَ أهلِ السنةِ ، ويَدعوا حديثَ أهلِ البِدَعِ) .

هذا الأثرُ خرَّجهُ مسلمٌ في « مقدمةِ كتابِهِ » عن محمدِ بن الصَّبَّاح البَزَّاز عن إسماعيلَ بن زكريا به ولفظه : « قال : لم يكونوا يسألونَ عن الإسنادِ ، فلما وقعت الفتنةُ قالوا : سمّوا لنا رجالَكم ، فيُنظَرُ إلى أهلِ السنةِ فيؤخذُ حديثُهم ، ويُنظَرُ إلى أهلِ البِدَع فلا يؤخذُ حديثُهم» .

وخَرَّجه أبو بكر الخطيبُ من طريقِ أحمدَ بن سيَّار ثنا النَّضر بن عبدِ الله المديني من مدينةِ الدَّاخِلة أبو عبدِ الله الأصمُّ ثنا إسماعيلُ بن زكريا فذكرَهُ . وخَرَّجه أيضاً من طريقِ محمد بن حُميدٍ الرَّازي عن جَرير عن عاصمٍ عن ابنِ سيرينَ بنحوه[1] .

---

(١) « مقدمة مسلم » ص١١ ، و« الكفاية » ص١٢٢ . وفيه « النصر » بصاد مهملة وهو تصحيف .

وابنُ سِيرينَ رضي الله عنهُ هو أوَّلُ من انتقدَ الرجالَ[١] ، وميَّزَ الثقاتِ من غيرِهم ، وقد رُوِيَ عنه من غيرِ وجهٍ أنه قالَ : « إنَّ هذا العلمَ دينٌ فانظروا عمَّنْ تأخذونَ دينكم » وفي روايةٍ عنه أنه قال : « إنَّ هذا الحديثَ دينٌ فلينظر الرجلُ عمّن يأخذُ دينَه » .

قال يعقوبُ بن شيبةَ : « قلتُ ليحيى بن مَعِين : تعرِفُ أحداً من التَّابعينَ كان ينتقي الرجالَ كما كان ابنُ سيرينَ ينتقيهم ؟ فقالَ برأسِهِ ، أيْ : لا ».

قال يعقوبُ : « وسمعتُ عليَّ بنَ المديني يقول : « كان مِمَّنْ ينظرُ في الحديثِ ويفتِّشُ عن الإسنادِ ، لا نعلمُ أحداً أوَّلَ منه ، محمدُ بنُ سيرين . ثم كان أيوبُ ، وابنُ عَوْن ، ثم كان شعبةُ ، ثم كان يحيى بنُ سعيد وعبدُ الرحمن». قلت لعليٍّ : فمالكُ بن أنس؟ فقال : أخبرني سفيانُ بن عُيَينة قال : « ما كان أشدَّ انتقاءَ مالكٍ الرجالَ » .

وروى الإمامُ أحمدُ عن جابرِ بن نوح عن الأعمشِ عن إبراهيمَ قال : « إنما سُئِلَ عن الإسنادِ أيَّامَ المُخْتَار » .

وسببُ هذا أنه كَثُرَ الكذبُ على عليٍّ في تلكَ الأيام ، كما روى شَرِيكٌ عن أبي إسحاقَ سمعت خزيمَةَ بن نصر العَبْسِيَّ أيامَ المختارِ وهم يقولونَ ما يقولونَ من الكَذِبِ ، وكان من أَصحابِ عليٍّ قال : « ما لهم ، قاتَلهم الله ، أيَّ عصابةٍ شانوا ، وأيَّ حديثٍ أفسدوا! » .

وروى يونسُ عن أبي إسحاقَ عن صِلَةَ بن زُفَرَ العبسيِّ قال :

---

(١) أي أنه أوّلُ من تفرَّغ وتخصَّص بهذا ، بدليل ما سيأتي من تطبيقِ الصَّحابةِ والتابعين لهذه القاعدة : « انظروا عمَّن تأخذونَ دينكم » ولما يلي من قول ابن مَعِين .

« قاتلَ اللهُ المختارَ ، أيَّ شِيعةٍ أفسدَ ، وأيَّ حديثٍ شَانَ » . خرَّجه الجُوزَجاني ، وقال : « كانَ المختارُ يعطي الرجلَ الألفَ دينار والألفين على أن يروي له في تقويةِ أمرِه حَديثاً »[١] .

○ مسألةٌ في روايةِ المبتَدِعِ ○

وهذهِ المسألةُ قد اختلفَ العلماءُ فيها قديماً وحديثاً ، وهي الرِّوايةُ عن أهلِ الأهواءِ والبدعِ .

فمنعتْ طائفةٌ من الروايةِ عنهم كما ذكرهُ ابنُ سيرينَ ، وحُكي نحوُه عن مالكٍ وابن عيينةَ والحميديِّ ويونسَ بن أبي إسحاقَ وعليِّ بن حرب وغيرِهم ، وروى أبو إسحاقَ الفَزَارِيّ عن زائدةَ عن هشام عن الحسنِ قال : « لا تسمَعُوا من أهلِ الأهواءِ » خَرَّجه ابنُ أبي حاتم[٢] .

ورخَّصَتْ طائفةٌ في الرِّواية عنهم إذا لم يُتَّهموا بالكذبِ ، منهم أبو حنيفةَ والشافعيُّ ويحيى بن سعيد وعليُّ بن المدينيِّ ، وقال ابن المديني : [آـ١١] « لو تركتُ أهلَ البصرةِ للقَدَرِ ، وتركتُ أهلَ الكوفةِ للتَّشَيُّعِ لخرِبتِ الكُتُبُ »[٣] .

وفَرَّقتْ طائفةٌ أخرى بينَ الدَّاعيةِ وغيرِه ، فمنعوا الروايةَ عن

---

(١) المختارُ بن أبي عبيد الثَّقفي ، كذابُ ثقيف ، تظاهرَ بميلِهِ لأهلِ البيتِ ، وسَلَكَ طريقَ وضعِ الحديثِ لترويجِ دعوتِهِ ، ثم ادَّعى النبوةَ ، قُتِلَ سنة ٦٧هـ . وقال الذهبيُّ في « الميزان » : « لا ينبغي أن يُروى عنه شيءٌ ، لأنه ضالٌّ مضِلٌّ ، كان يزعُمُ أن جبرائيل يَنْزِلُ عليه » .

(٢) في « الجرح والتعديل » ج١/ ١/ ٣٢ .

(٣) يعني لذهبَ الحديثُ . « الكفاية » ص١٢٩ .

الداعيةِ إلى البدعةِ دونَ غيرِهِ ، منهم ابنُ المباركِ وابنُ مهدي وأحمدُ ابن حنبل ويحيى بن مَعِين ، ورُوي أيضاً عن مالكٍ .

والمانعونَ من الرِّوايةِ لهم مأخذانِ :

أحدُهما : تكفيرُ أهلِ الأهواءِ أو تفسيقُهم ، وفيه خلافٌ مشهورٌ[١] .

والثاني : الإهانةُ لهم ، والهجرانُ والعقوبةُ بتركِ الرِّواية عنهم وإن لم نحكُم بكفرِهم أو فسقِهم .

ولهم مأخذٌ **ثالث** : وهو أَنَّ الهوى والبدعةَ لا يُؤْمَنُ معهُ الكذبُ ، ولاسيَّما إذا كانت الروايةُ مما تَعْضُد هوى الرَّاوي .

وروى أبو عبدِ الرحمن المقرىءُ عن ابن لَهِيعَةَ أنه سمعَ رجلاً من أهلِ البدعِ رَجَعَ عن بدعتِهِ وجعلَ يقولُ : « انظُرُوا هذا الحديثَ عمَّن تأخذونَه ، فإنّا كنا إذا رَأينا رأياً جَعَلناه حَديثاً » . ورواه المُعَافَىٰ عن ابنِ لَهِيْعَةَ عن أبي الأسودِ حدَّثني المنذرُ بن الجَهْم ، فذكَرَهُ بمعناهُ .

وقال عليُّ بن حربٍ : « من قَدَرَ أن لا يكتبَ الحديثَ إلا عن صاحبِ سُنَّةٍ ، فإنهم يكذِبون ، كلُّ صاحبِ هوىً يكذِبُ ولا يبالي »[٢] .

وعلى هذا المأخذِ فقد يُستثنى من اشتَهَرَ بالصِّدقِ والعِلم ، كما

---

(١) التحقيقُ في هذا أن البدعةَ تنقسمُ إلى قسمين : بدعةٍ مكفِّرةٍ ، وبدعةٍ غيرِ مكفِّرة . أما المبتدعُ الذي يُرْمى ببدعةٍ مكفِّرةٍ فتُردُّ روايتُه قولاً واحداً ، خلافاً لمن شذَّ في ذلك . وأما المبتدعُ الذي لم يبلغ حدَّ الكفرِ فتقبَلُ روايتُه إذا لم يكن داعياً إلى بدعتِهِ ، على ما سنذكره إن شاءَ اللهُ . قارن « تدريب الراوي » : ص٢١٦ ، و« لقط الدرر حاشية نزهة النظر » ص٨٩ ـ ٩٠ .

(٢) أخرج هذا الأثر والذي قبله الخطيب في « الكفاية » ص١٢٣ .

قال أبو داود : « ليسَ في أهلِ الأهواءِ أصحُّ حديثاً من الخوارجِ ».

ثم ذكرَ عِمْرانَ بن حِطَّان ، وأبا حسان الأعرجَ .

وأما الرَّافضةُ فبالعكسِ ، قال يزيدُ بن هارونَ : « لا يُكْتَبُ عن الرَّافِضَةِ فإنهم يَكْذِبُونَ » خرَّجه ابنُ أبي حاتم[١] .

ومنهم مَنْ فَرَّقَ بينَ من يغْلو في هواهُ ومَنْ لا يَغْلو ، كما تركَ ابنُ خزيمةَ حديثَ عبّاد بن يعقوبَ لغلوِّه ، وسُئِلَ ابنُ الأخْرَمِ : لِمَ تركَ البخاريُّ حديثَ أبي الطفيلِ ؟ قال : « لأنَّهُ كانَ يفرِطُ في التشيُّعِ »[٢] .

وقريبٌ من هذا قولُ من فَرَّقَ بينَ البِدَعِ المغَلَّظَةِ كالتَّجَهُّمِ والرَّفْضِ والخَارِجِيَّةِ والقَدَرِ ، والبِدَعِ المخفَّفة ذاتِ الشُّبَه كالإرْجاءِ .

قال أحمدُ في روايةِ أبي داودَ : « احتمِلُوا من المرجئةِ الحديثَ ، ويُكْتَبُ عن القَدَري إذا لم يكن دَاعيةً » . وقال المرُّوَذِيُّ : « كانَ أبو عبد الله[٣] يحدِّثُ عن المرجيءِ إذا لم يكن داعياً »[٤] .

---

(١) في « الجرح والتعديل » ج١/ ١/ ص٢٨ .

(٢) أبو الطفيل عامر بن واثلة صحابي ، كان يقدم علياً فقط . روى له البخاري في (كتاب العلم)، سها ابن الأخْرَم في كلامه هذا. انظر « هدي الساري » ٢/ ١٣٦ .

(٣) أي الإمام أحمد بن حنبل ويأتي كثيراً بهذه الكُنية ، فاحفظها .

(٤) المعتمدُ في حُكم رواياتِ المبتدعةِ أن يُقبلَ حديثُ المبتدعِ الذي لم يكفرْ ببدعتِهِ ولم يكنْ داعياً إليها . قال ابن الصلاح في « علوم الحديث » ص١٠٣ـ١٠٤ : « وهذا مذهبُ الكثير أو الأكثر من العلماءِ . وقال أبو حَاتِم بن حِبَّان البُسْتي من أئمة الحديثِ : الداعيةُ إلى البدعِ لا يجوزُ الاحتجاجُ به عند أئمتنا قاطبةً ، لا أعلمُ بينهم فيه خلافاً . . » ويؤيِّد هذا المذهبَ إجماعُ الأئمةِ على تلقِّي الصَّحيحينِ بالقَبولِ وفيهما أحاديثُ المبتدعَةِ غيرِ الدّعاةِ ، فهو خيرُ شاهدٍ لتقويةِ هذا المذهبِ . =

ولم نقفْ له على نصٍّ في الجَهْمِيِّ أنه يروي عَنْه إذا لم يكنْ داعياً ، بل كلامُه فيه عامٌ أنه لا يُروىٰ عنه .

فيخرجُ من هذا أَنَّ البِدَعَ الغليظَةَ كالتَّجهُّمِ يُرَدُّ بها الروايةُ مطلقاً ، والمتوسِّطةَ كالقَدَرِ إنما يُرَدّ روايةُ الداعي إليها ، والخفيفةَ كالإرجاءِ هل يُقبلُ معها الروايةُ مطلقاً ، أو يُردُّ عن الداعيةِ ، على روايتينِ[1] .

* * *

○ الإسنادُ من الدِّين ○

قال رحمهُ اللهُ :

(حدَّثنا محمدُ بن عليٍّ بن الحسنِ قال : سمعتُ عبدانَ يقول : قال عبدُ اللهِ بنُ المُباركِ : « الإسنادُ عندِي من الدِّينِ ، لولا الإسنادُ لقال مَنْ شَاءَ ما شَاءَ ، فإذا قيل له مَنْ حَدَّثَكَ ؟ بَقِيَ » .

= وفي رأيي أَنَّ هذا الضابطَ يتناولُ بالتضمُّن ما سبقَ من التفريقِ بينَ من يغلو في بدعته ومن لا يغلو ، ومن يستحلُّ الكذبَ أو لا ، لأنَّ الداعيةَ إلى البدعةِ يكونُ مُفْرِطاً فيها ، ويجرُّه سعيهُ لها للكذبِ كما هو معروفٌ

(١) هذا التقسيمُ يلتقي في النهايةِ مع تقسيمِ البدعةِ إلى مكفِّرة وهي المغلَّظة ، وإلى غيرِ مكفِّرة ، وهي المتوسِّطة والخفيفة ، وينطبقُ عليهما ضابطُ القَبُولِ لغيرِ الداعيةِ ، والردِّ للداعيةِ إلى بدعتِهِ . فهذا الضابطُ أشملُ وأدق . وهذا البحث يكشِفُ عن دِقَّةِ نظرِ المحدِّثين النَّقدي ، لأنهم أخذوا في اعتبارهم المقياسَ النَّفسي للراوي ، وما قد يؤثِّر في روايته من الدوافعِ النفسيةِ والمُيُولِ . وقد زدت المسألة تفصيلاً في كتابي (أصول الجرح والتعديل) ص ١٤٨ ـ ١٥٦ .

حدَّثنا محمدُ بن علي أنا حِبَّان بن موسى قال ذُكِرَ لعبد الله حديثٌ ، فقال : « يحتاج لهذا أركانٌ مِن آجُرٍ » .

قال أبو عيسى : يعني أنه ضَعَّفَ إسنادَه) .

أما قولُ عبدِ اللهِ بنِ المُبَارِكِ « الإسنادُ من الدِّين » فخَرَّجه مسلمٌ في « مقدِّمة كتابه » عن محمدِ بن عبد اللهِ بن قُهْزَاذَ المروزيِّ عن عبْدان عنه إلى قوله « ماشاءَ » ، وخرَّجه بتمامه ابنُ حِبَّان في أولِ كتابهِ من طريق الحسينِ بن الفرجِ عن عبدان[1] . وأما قوله الثاني . . .[2] .

[آـ١٢] وذكر مسلمٌ أيضاً : قال محمدُ بن عبدِ اللهِ حدَّثني العبَّاسُ ابنُ رِزْمة قال : سمعتُ عبدَ الله يعني ابنَ المبارك يقول : « بينَنا وبين القومِ القوائمُ » يعني الإسناد .

قال : وقال محمد : سمعتُ أبا إسحاقَ إبراهيمَ بن عيسى الطَّالَقَانيَّ يقولُ : قلتُ لعبدِ اللهِ بن المباركِ : يا أبا عبدِ الرحمن الحديثُ الذي جاءَ « إنَّ من البرِّ بعد البرِّ أن تصلِّي لأبويكَ مع صلاتكَ وتصومَ لهما مع صومكَ »؟ فقال عبدُ الله : يا أبا إسحاق عمَّن هذا ؟ قلتُ له : هذا من حديثِ شهابِ بن خِرَاش . قال : ثقةٌ ، عمَّن ؟ قلت : عن الحَجَّاجِ بن دينار ، قال : ثقةٌ ، عمَّن ؟ قلتُ : قال

---

(١) « مقدمة مسلم » ص١٢ ، و« المجروحين » لابن حبان ج١ ص١٨ . وقوله : « بقي » أي بَقِيَ حائِراً أو سَاكتاً . وفي بعض النسخ « يقي ». ولعل المراد به إن صح أنه يقي نفسَه من الكَذِب . انظر « شفاء الغلل شرح العلل » ، آخر « تحفة الأحوذي » ج٤ ص٣٨٨ .

(٢) سقط باقي الكلام من الأصل .

رسولُ الله ﷺ . قال : « يا أبا إسحاق ، إنَّ بينَ الحجَّاج بن دينار وبين النبيِّ ﷺ مفاوزَ تنقطعُ فيها أعناقُ المَطِيِّ ، ولكنْ ليسَ في الصَّدقةِ اختلافٌ »[١] .

وخرَّج ابنُ حبَّان وغيرهُ من طريقِ الحسينِ بن الفرج عن عبدِ الصَّمدِ بن حسَّان سمعتُ الثوريَّ يقول : « الإسنادُ سلاحُ المؤمنِ ، إذا لم يكُنْ معه سلاحٌ فبأيِّ شيءٍ يقاتِلُ ؟ »[٢] .

وخَرَّج أبو عمر بن عبد البَرِّ في أوَّلِ « التَّمهيدِ » من طريقِ محمد بن خَيْرُون ثنا محمدُ بن الحسين البغداديُّ قال : سمعتُ أحمدَ بن حنبل يقول : سمعتُ يحيى بن سعيد يقول : « الإسنادُ من الدِّين » . قال يحيى : وسمعتُ شعبةَ يقول : « إنما تُعْلَمُ صِحَّةُ الحديثِ بصِحَّةِ الإسنادِ » . وفي هذا الإسنادِ نَظَرٌ .

وخرَّجَ أيضاً بإسنادِهِ عن الأوزاعيِّ قال : « ما ذهابُ العِلم إلا ذهابُ الإسناد » .

وبإسناده عن ابن عون قال : « كانَ الحسنُ يحدِّثنا بأحاديثَ لو كان يُسْنِدُها كان أحبَّ إلينا » .

وخرَّج البيهقيُّ من طريقِ عليِّ بن حُجْر قال : قال ابنُ المبارك : « لولا الإسنادُ لذهبَ الدينُ ، ولقالَ امرؤٌ ما شاءَ أن يقولَ ، ولكنْ إذا قلتَ : عَمَّنْ ؟ بَقِيَ! » .

قال : وسمعتُ ابنَ المبارك يقول : « إنَّ اللهَ حَفِظَ الأسانيدَ على أمَّةِ محمدٍ ﷺ » . ومن طريقِ الشافعيِّ قال : قال سفيانُ بن عُيينةَ :

---

(١) « مقدمة صحيح مسلم » ص١٢ .

(٢) « المجروحين » لابن حبان ج١ ص١٩ .

« حدَّث الزهريُّ يوماً بحديثٍ ، فقلتُ : هاتِهِ بلا إسنادٍ ، فقال الزهريُّ : أترقىٰ السَّطحَ بلا سُلَّم!! » .

وخرَّج أبو بكر الخطيبُ من طريقِ مالكِ بن إسماعيلَ النَّهْدي سمعتُ ابنَ المبارك يقولُ : « طَلَبُ الإسنادِ المتَّصِلِ من الدِّين » . ومن طريقِ هلالِ بن العلاءِ عن أبيهِ سمعَ ابنَ عُيَينة ـ وقال له أخوه : حدِّثهم بغيرِ إسنادٍ ـ، فقال سفيان : « انظروا إلى هذا يأمُرُني أن أصعدَ فوقَ البيتِ بغيرِ دَرَجة! » .

ومن طريقِ إبراهيمَ بن معدان قال : قال ابنُ المبارك : « مَثَلُ الذي يطلُبُ دينَهُ بلا إسنادٍ كمَثَلِ الذي يرتقي السَّطحَ بلا سُلَّمٍ » .

ومِنْ طريقِ ابن المديني قال أبو سعيد الحدادُ : « الإسنادُ مِثْلُ الدَّرَجِ ، مِثْلُ المراقي ، فإذا زلَّت رجلُكَ عن المِرقاة سقطْتَ »[1] .

وروى الفضلُ بن موسى قال قال بقيَّةُ : ذاكرتُ حَمَّادَ بنَ زيد أحاديثَ ، فقال : « ما أجودَ أحاديثَكَ لو كان لها أجنحَةٌ » ، يعني الأسانيدَ .

وقال عليُّ بن المديني : « قال يحيى : قال هشامُ بن عُرَوةَ : إذا حدَّثكَ رجُلٌ بحديثٍ فقل : عمَّن هو وممَّن سمعتَه ، فإن الرَّجُلَ يحدِّثُ عن آخرَ دونَه . قال يحيى ، فعَجِبْتُ مِنْ فِطْنَتِه » .

وقد رُوِي عن ابنِ سيرينَ معنى ذلكَ أيضاً ، خرَّج مسلمٌ في « مقدِّمة كتابه »[2] من طريقِ هشامٍ عن ابن سيرين قال : « إنَّ هذا

---

(١) « الكفاية » ص٣٩٢ـ٣٩٣ .

(٢) ص١١ .

العلمَ دينٌ ، فانظُروا عمَّن تأخذونَ دينكم ؟ » . وخرَّجه العُقَيلي في مقدمةِ كتابه[١] من طريقِ ابنِ عَوْنٍ عن ابن سيرينَ وزاد قال : « وذُكِر عندَ محمد حديثٌ عن أبي قِلابَةَ فقال : إنَّا لا نتَّهمُ أبا قِلابَةَ ، ولكنْ عمَّن أخذَه أبو قِلابة ؟ » .

وفي رواية له أيضاً عن ابنِ عَوْن قال : ذَكر أيوبُ لمحمدٍ [آـ١٣] حديثاً عن أبي قِلابة ، قال فقال : « أبو قِلابة إن شاءَ اللهُ رجلٌ صالحٌ ، ولكنْ عمَّن ذكرَهُ أبو قِلابة ؟ » .

ومن طريقِ أيوبَ عن ابن سيرين أنه كان إذا حَدَّثه الرَّجُلُ الحديثَ يُنْكِرُه لم يُقْبِل عليه ذاك الإقبالَ ، ثم يقول : « إني لا أتهمُكَ ولا أتَّهمُ ذاكَ ، ولكنْ لا أدري مَنْ بَيْنكم » .

ومن طريقِ عُبَيدِ الله بن عمر قال : قال محمدُ بن سيرين : « إنَّ الرجلَ ليحدِّثني بالحديثِ لا أتَّهمه ولكنْ أتَّهم مَنْ حدَّثه ، وإنَّ الرجلَ ليحدِّثني بالحديثِ عن الرجلِ فما أتَّهمُ الرجلَ ، ولكنْ أتَّهم من حَدَّثني » .

وذكرَ أيضاً من طريقٍ أن[٢] التيميَّ حدَّثَ عن ابنِ سيرين بشيءٍ ، فبلغَ ابنَ سيرينَ فكَّذبه ، فقال التيميُّ : حدَّثنيهِ مؤذنٌ لنا عن ابن سيرينَ » . وخرَّجه غيرُه ، وعندَهُ أَنَّ المؤذنَ سُئِلَ فقال : « حدَّثني رَجُلٌ عن ابنِ سيرين »[٣] .

---

(١) « الضعفاء » للعُقيلي ورقة ٢/ ١ = ١/ ١٥٥ .

(٢) كذا في الأصل . وفي « الضعفاء » للعُقيلي : « ابن رَتْبِيل أن التيمي » .

(٣) هو أيضاً عند العُقيلي ورقة ٢/ ١ من طريقين :

الأولى : « يزيد بن هارون عن التَّيمي » .

والثانية فيها تفصيلٌ اختصرهُ الشارحُ . وهذا نصها : =

وروى الشافعيُّ أنا عمي محمدُ بن عليٍّ عن هشامِ بن عُروةَ عن أبيه قال : « إِني أسمعُ الحديثَ أستحسنُهُ ، فما يمنعُني من ذِكْره إِلا كراهةُ أن يسمعَهُ سامعٌ فيقتدِيَ به ، أسمعُه من الرجل لا أثق به قد حدَّثه عمن أثقُ به ، وأسمعه مِنَ الرَّجُلِ أثقُ به فيحدِّثه عمَّن لا أثقُ به » .

وقد رُويَ عن زَيدِ بن أسلمَ أنه قال : « إِنَّ هذا العلمَ دينٌ فانظروا ممَّن تأخذونَ دينكم » . خَرَّجه ابنُ حِبَّان ، وخرَّجهُ أيضاً من كلامِ الحسنِ ، وأنسِ بن سيرين ، والضَّحَّاكِ بن مزاحم ، والنَّخَعي . وخَرَّجه أيضاً بإِسنادٍ لا يصِحّ عن أبي هُريرةَ وابنِ عبَّاس رضي الله عنهما[1] .

= « حدَّثنا محمدٌ حدَّثنا عفانُ حدَّثنا خالدُ بن الحارث قال حدَّثنا عمرانُ بن حُدَيْر قال حدَّثني ابن رتْبِيل أَنَّ التيميَّ ذكرَ عن محمدِ بن سيرينَ أنه قالَ : من زارَ قبراً أو صلّى إِليه أو تعلّمه فقد برىءَ منه الذمَّة . قال عمرانُ : فقلت لمحمدٍ عند أبي مِجْلَز : إِنَّ رجلاً ذكرَ عنك أنك قلتَ : مَنْ زارَ قَبْراً أو صلّى إِليه أو تعلّمه فقد برىءَ اللهُ منه . قال : فقال أبو مِجْلَز: كنتُ أحسبُكَ أَنَّك أشد أفقاً . قال : إِذا لقيتَ صاحبَك فأقرِهِ السَّلام ، وأخبره أنه قد كذبَ ، ولكن هو يكره . قال : فرأيتُ سليمانَ عند أبي مِجْلَز قال : فذكرتُ له . فقال : سبحانَ الله إِنما حدَّثنيهِ مؤذنٌ لنا ، ولم أظنّه يكذِب » .

ابن رتْبِيل : صالحُ بن رتبيل ، بمثناه ساكنة ، وموحدة مكسورة ، بعدها ياء . « تبصير المنتبه » ص٥٩٢ .

(١) انظر تخريجَها عمن ذكر في « المجروحين » لابن حبان ج١ ص١٥ـ١٦ . وأخرجه ابن أبي حَاتِم في « الجرح والتعديل » ج١/ ١/ ص١٥ـ١٦ من طرقٍ عن محمد بن سيرينَ والضحاكِ وأنسِ بن سيرين وفي بعضِ طرقه عن محمدِ بن سيرين بلفظ : « كان يقالُ : إِنما هذِهِ الأحاديث. . » وأخرجه الخطيبُ في =

وخرَّجَهُ ابنُ عَدِيٍّ من وجوهٍ مرفُوعاً إِلى النبيِّ ﷺ ، ولا يَصِحُّ منها شيءٌ[١] .

وروى أبو نُعيم من طريقِ إِسحاقَ بن بِشْر[٢] الرَّازيِّ قال : قال ابنُ المبارك : « ليسَ جودةُ الحديثِ في قربِ الإِسنادِ ، ولكنْ جودةُ الحديثِ في صِحَّةِ الرِّجالِ » .

وخَرَّجَ الحاكمُ في « المدخَلِ »[٣] بإِسنادِهِ عن ضَمْرَةَ عن ابن شَوْذَب عن مَطَرٍ الورَّاق في قوله تعالىٰ : ﴿أَوْ أَثَـٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ﴾ قال : إِسنادُ الحديثِ .

* * *

= « الكفاية » ص١٢١ـ١٢٢ عن محمد بن سيرينَ وأنسِ بن سيرينَ والضَّحَّاكِ بن مزاحم وعليِّ بن أبي طالب .

وهذا بمجموعهِ يدلُّ ويُثْبِتُ أَنَّ علماءَ الصَّحَابَةِ ثم التَّابعينَ متفقون على أنْ لا يؤخذَ العلمُ والحديثُ إِلا عمن يوثقُ به ديناً وحِفظاً ، حتى شاعتْ هذه القاعدةُ ، وذلكَ يدُلُّ أيضاً على وجودِ الجرحِ والتعديلِ في عصرِ الصحابةِ . وقد تكلَّم من الصحابةِ في الرِّجالِ عبدُ الله بن عبَّاس ، وعبادَةُ بن الصَّامت ، وأنسُ بن مالك ، وغيرهم ، وكان قليلاً لقلَّة الضَّعفِ ونُدْرته ، ثم ازدادَ في عصرِ التَّابعين ، وهكذا بحسَبِ مقتضياتِ كلِّ عصر .

(١) « الكامل » ١/ ١٥٥ مرفوعاً من حديث أنس ، وابن عمر ، وكُرْز بنَ حُبَيْش ، وعبد الرحمن بن محمد بن عمر بن العلاء . وأخرجه موقوفاً ص ١٥٦ـ١٥٧ عن محمد بن سيرين وأيوب السَّختياني والضحاك وغيرهم .

(٢) في الأصل « بشير » قوَّمناه من « المغني في الضعفاء » ، و« ميزان الاعتدال » . وإِسحاقُ بن بشر هذا صدوقٌ .

(٣) « المدخل إِلى كتاب الإِكليل » ص٢ .

○ كَلامُ الأَئِمَّةِ فِي الرِّجَالِ ○

قال التِّرمذيُّ رحمهُ اللهُ :

(حدَّثنا أحمدُ بن عَبْدَةَ نا وَهْبُ بنُ زَمْعَةَ عن عبدِ الله بن المبارك : أنه تَرَكَ حديثَ الحسنِ بنِ عُمارة ، والحسنِ بن دينار ، وإبراهيمَ بن محمد الأسلمي ، ومقاتِل بن سليمان ، وعثمانَ البُرِّي ، ورَوْحِ بن مسافر ، وأبي شيبةَ الواسطي ، وعَمرو بن ثابت ، وأيوبَ بن خوط ، وأيوبَ بن سويد ، ونصرِ بن طريف أبي جُزَي[1] ، والحَكَم ، وحُبَيِّبِ بن حُجْر .

والحَكَمُ روى له حديثاً في كتابِ الرقائقِ ثمَّ تركَه ، وحبيبٌ لا أدري .

قال أحمدُ بن عبدةَ وسمعتُ عَبْدانَ يقول : كان عبدُ اللهِ بن المباركِ قرأَ أحاديثَ بَكْرِ بن خُنَيْسٍ ، فكانَ آخِراً إذا أتى عليها أعرضَ عنها ولم يذْكُرها .

حدَّثنا أحمدُ ثنا أبو وهب قال : سمَّوا لعبدِ اللهِ بنِ المباركِ

---

(١) كذا في الأصل و« الجرح والتعديل » و« اللسانِ » . وفي « الميزانِ » : « أبو جَزْء » .

رَجُلاً[١] [ب ـ٢] يُتَّهَمُ في الحديثِ ، فقالَ : « لأَنْ أقطعَ الطَّريقَ أحبُّ إليَّ من أن أُحَدِّث[٢] عنه ») .

[٣]قال الإمامُ أحمدُ : ثنا حسنُ بن عيسى قال : « تَرَكَ[٤] ابنُ المباركِ الحسنَ بن دينار ، وعَمْرو بنَ ثابت ، وأيوبَ بن خَوْط ، ومحمدَ بن سالم ، وعُبيدةَ[٥] ، والسَّريَّ بن إسماعيل » ، يعني أنه تركَ الحديثَ عنهم .

وذكَرَ حَرْبٌ الكَرمانيُّ في كتابه قال : « بلغني أَنَّ ابنَ المباركِ تركَ حديثَ عبَّادِ بن كثيرٍ ، والحسنِ بن دينار ، والحسنِ بن عُمَارة ، ورَوْحِ بن مسافر ، وابنِ سمعان ، وعمرِو بن ثابت » .

وقال ابنُ المباركِ : « ما يَسْوى حديثُ عبَّادِ بن كثير عندي كفّاً من ترابٍ » .

وهؤلاءِ الذين سمَّاهم التِّرمذيُّ في روايته[٦] مشهورون بالضَّعفِ ، وقد سَبَقَ ذكرُهم مفرَّقاً في الكتابِ في مواضعَ متعدِّدةٍ[٧] .

---

(١) أول نسخة دار الكتب المصرية ، التي نشير إليها بالحرف (ب) .

(٢) في ب « أروي » . والمثبت في الأصل والنسخ المطبوعة .

(٣) أولُ نسخةِ دارِ الكتب الظاهرية التي نشير إليها بالحرف (ظ) .

(٤) في ب « قال » وهو سهو .

(٥) هو عُبَيدة بن مُعَتِّب « الضرير ، ضعيفٌ ، واختلط بآخرة ، من الثَّامنة ، ماله في « البخاريّ » سوى موضع واحد في الأضاحي » ج٧ ص١٠١ معلقاً وعلى سبيلِ المتابعة . روى له خت د ت ق .

(٦) في ب « رواته » وهو تصحيف .

(٧) سيبيِّن الشارحُ هنا الكلامَ في كلٍّ واحدٍ من هؤلاءِ الرواةِ . وقد حقَّقنا البحثَ =

وإبراهيمُ بن محمَّد الأسلميُّ : هو ابن أبي يحيىٰ المدني .

وعثمانُ البُرِّيّ : هو بَصْري [آـ١٤] ضعيفٌ معتزليٌّ أحاديثهُ مناكير ، قال أحمدُ : « حديثُه منكر ، وكان رأيُه رأيَ سَوء » .

وأبو شيبةَ الواسطيُّ : هو إبراهيمُ بن عثمان ، جدُّ بني أبي شيبة .

وعمرُو بن ثابت : هو ابن أبي المِقْدام الكوفيُّ .

وأيوُب بن سويدٍ : هو الرَّمليُّ[١] .

وأما الحَكَمُ : فالظَّاهرُ أَنَّهُ ابنُ عبد الله بن سَعْدٍ الأيليُّ ، وقد حكى البخاريُّ وابن حِبَّانَ وغيرُهما عن ابنِ المباركِ أنه كان يحملُ[٢] عليه .

وحكى ابنُ أبي حاتم عن أبيه أَنَّ ابنَ المباركِ كان تَرَكه ، وكذا ذكر ابنُ عَدِيّ في ترجمةِ الحَكَم الأيليِّ (عن الحسينِ بن يوسفَ نا أبو عيسى التِّرمذيُّ نا أحمدُ بن عَبْدَة نا وهبُ بن زَمْعَة عن عبدِ اللهِ بن المباركِ)[٣] أنه تَرَكَ حديثَ الحكم .

وأما حُبَيِّب بن حُجْر فهو حُبَيِّب بن حُجْر ، بالتشديد[٤] ، تصغيرُ حَبيب ، كذا قالهُ يزيدُ بن هارون وموسى بنُ إسماعيلَ ، ورويا عنه ،

= فيهم في تعليقِنا على كتابِ « المغني في الضُّعفاءِ » فارجعْ إليهِ ، وكلُّهم متروكٌ شديدُ الضَّعفِ . إلا من علّقنا بالتنبيهِ عليهِ هنا بغيرِ ذلك . وعثمان البريُّ كما قال الشارحُ رحمه الله تعالىٰ .

(١) « أبو مسعود الحِمْيَري السيباني ، صدوق يخطئ من التاسعة » . « تقريب » .

(٢) في ب « يحتمل » وهو تصحيف .

(٣) الكامل ٢/ ٦٢٠ وفي ظ موضع القوسين : « أسند عن ابن المبارك . . » . وسقط قوله « نا أحمد بن عبدة » من ب .

(٤) في ظ « فبالتشديد » لم يكرر « هو حبيب بن حجر » .

وكنَّاه يزيدُ أبا حجْر ، وكناه موسى أبا يحيى ، وهو قيسيٌّ بصريٌّ ، وقال ابنُ المباركِ : هو حبيّب أو حبيب ، شكَّ في ضبطه ، وهو يَرْوي عن ثابتٍ البناني والأزرقِ بن قيس .

وقد ذكرنا له حديثاً في كتابِ الأدبِ ، في بابِ السَّلامِ على الصِّبيانِ ، وروى عنه أيضاً وكيعٌ ويونسُ ورَوْحٌ وابنُ المبارك ، وكنَّاهُ روحٌ أبا حُجْر أيضاً ، وذكرهُ ابنُ حِبَّانَ في « ثقاتِه » .

وقال يحيى بنُ مَعِين : « ليسَ به بأسٌ » .

وقد ذكرَ ابنُ عدي أَنَّ ابنَ المباركِ إنما تركَ حُبَيِّبَ بن حَبيب أخا حمزة الزَّياتِ ، فإنه ذكرهُ في كتابِه[1] ثم قال : « نا حسينُ بن يوسفَ البُندارُ ثنا أبو عيسى التِّرمذيُّ ثنا أحمدُ بن عبدة الآمُلي نا وهب بن زَمْعَة عن ابنِ المباركِ أنه تركَ حُبَيِّبَ بن حَبِيب ، وذكرَ عن ابن مَعِين أنه قال : « لا أعرِفُه » . وعن عثمانَ بن أبي شيبة أنه روى عنه وقال : « كانَ ثقةً » . وقد وثَّقه ابنُ معين في روايةٍ أخرى عنه ، ويعقوبُ بن شيبة ، وقال : « ليس ممَّن يُعتمَدُ على تثبُّتِهِ » ، وقال أبو زرعة : « واهي الحديث » .

وقد تَكَلَّمَ ابنُ المباركِ في غيرِ هؤلاءِ ، فذكرَ مسلمٌ في « مقدِّمة كتابِه » عن إسحاقَ بن رَاهُويَه قال : سمعتُ بعضَ أصحابِ عبدِ الله . قال : قال ابنُ المبارك : « نِعْمَ الرَّجلُ بقيَّةُ لولا أنه يَكْني الأسامي ، ويُسَمِّي الكُنى[2] ، قال : كانَ دَهْراً يحدِّثنا عن أبي سعيدٍ

---

(١) « الكامل » ورقة ١٠٦/ ٢ = ٢/ ٨٢١ وفيه اضطراب في نسبه .

(٢) كذا في ظ وب . أثبتناه لأنه أوفق بسياق مسلمٍ في « مقدِّمة صحيحه » ص٢٠ .

=

الوُحاظي فنظرنا فإذا هو عبدُ القدوس » .

قال مسلمٌ : ونا أحمدُ بن يوسفَ الأزديُّ سمعتُ عبدَ الرزاقِ يقول : « ما رأيتُ ابنَ المباركِ يُفْصِحُ بقوله كذَّاب إلا لعبدِ القدّوس فإني سمعتُه[١] يقول له : كذَّاب » .

قال[٢] : وحدَّثني محمدُ بن عبد الله بن قُهْزاذَ[٣] قال : سمعتُ أبا إسحاقَ الطَّالَقَانيَّ يقولُ : سمعتُ ابنَ المباركِ يقولُ : لو خُيِّرْتُ بين أنْ أدخُلَ الجنَّةَ وبينَ أن ألقى عبدَ الله بن مُحَرَّرٍ لاخترتُ أن ألقاهُ ثم أدخلَ الجنةَ ، فلما رأيتُهُ كانت بعرةٌ أحبَّ إليَّ منه » .

قال : وسمعتُ الحسنَ بن عيسى يقول : قال لي ابنُ المبارك : « إذا قدمتَ على جَرير فاكتب عِلْمه كلَّه ، إلا حديثَ ثلاثة : لا تكتبْ حديثَ عُبَيْدَةَ بن مُعَتِّبٍ ، والسَّرِيِّ بن إسماعيلَ ، ومحمدِ بن سالم »[٤] .

= وفي الأصل : « يسمي الكنى ويَكْني الأسامي كانَ دهراً . . إلخ » .

وهذا قدحٌ من ابن المباركِ في بقيَّة بالتدليسِ . والمثالُ المذكورُ من تدليسِ الشُّيوخ .

وبَقِيَّةُ هو ابن الوليدِ الحمصيُّ صدوقٌ كثيرُ التدليسِ عن الضعفاءِ . مات سنة سبع وتسعين ومائة ، وله سبعٌ وثمانونَ عاماً . روى له خت م (متابعة) عه .

انظر « المغني في الضعفاء » رقم٩٤٤ .

(١) « فإني سمعته » ليس في ظ وب .

(٢) « مقدمة مسلم » ص٢١ .

(٣) « قهران » ب . وهو تصحيف .

(٤) « مقدمة صحيح مسلم » ص٢١ .

قال : وحَدَّثني محمدُ بنُ عبد الله بن قُهْزاذَ أخبرني عليُّ بن حسين بن واقد قال : قال عبدُ الله بنُ المبارك : قلتُ لسفيانَ الثوريِّ : إنَّ عبَّادَ بن كثير مَنْ تَعْرِف[١] حاله ، فإذا حَدَّثَ جاءَ بأمرٍ عظيمٍ ، فترى أن أقولَ للناسِ : لا تأخُذُوا عنه ؟ قال سفيانُ : بلى . قال عبدُ الله : فكنتُ إذا كنتُ في مجلسٍ ذُكِرَ فيه[٢] عبَّادٌ . أثنيتُ[٣] عليه في دِينه ، وأقولُ : [آ ـ ١٥] « لا تأخُذُوا عنه » .

* * *

قال التِّرمذيُّ رحمهُ الله :

(أخبرني موسى بن حِزام ، نا يزيدُ بن هارونَ قال : « لا يَحِلُّ لأحدٍ أن يرويَ عن سليمانَ بن عمرو النَّخَعي الكوفيِّ ») .

سليمانُ هذا هو أبو داودَ النَّخَعيُّ ، [ب ـ٣] وهو مشهورٌ بالكذبِ ووضعِ الحديثِ . وقال أحمدُ : « كان كذَّاباً ، سُئِلَ شَرِيكٌ عنه فقال : ذاكَ كَذَّابُ النَّخَع » .

وقال ابن مَعِين : « كان أكذبَ الناسِ » .

وقال قتيبةُ : « هو معروفٌ بالكَذِبِ » . ونسبه إلى (الوَضْعِ)[٤]

---

(١) « يُعرف » . ب . والمراد تعرف حاله من التقوى ، خلافاً لما فسره النووي.

(٢) قوله « فيه » من « مقدمة صحيح مسلم » ص١٣ .

(٣) « أتثبت » ب ، تصحيف .

(٤) بياض في ظ . وفي ب « إلى الكذب إسحاق . . » ليس فيها « أحمد » .

أحمدُ وإِسحاقُ ويحيى وغيرُهم . قال ابنُ عَديٍّ : « أجمعوا على [ظ ـ١١٢] أنه يَضَعُ الحديثَ »[١] .

* * *

قال التِّرمذيُّ رحمهُ الله :

(حدَّثنا محمودُ بن غَيْلان[٢] ثنا أبو يحيى الحِمَّانيُّ سمعتُ أبا حَنِيفَةَ يقول : « ما رأيتُ أحداً[٣] أكذبَ من جابرٍ الجُعْفِيِّ ، ولا أفضَلَ من عطاءِ بن أَبي رَبَاح » .

سمعتُ الجارودَ يقولُ : سمعتُ وكيعاً يقولُ : « لولا جابرٌ الجُعْفِيُّ لكانَ أهلُ الكوفةِ بغيرِ حديثٍ ، ولولا حَمَّادٌ لكانَ أهلُ الكوفةِ بغيرِ فقه ») .

هذا يوجَدُ في بعضِ النُّسخِ ولا يوجدُ في بعضٍ .

وجابرٌ الجعفيُّ قد سَبَق ذِكرُه مستوفىً في أبوابِ الأذانِ . وما ذكَرَهُ وكيعٌ غُلوٌّ غيرُ مقبولٍ ، فأينَ أبو إِسحاقَ ، والأعمشُ ،

---

(١) في ب « أنه متروكُ الحديثِ » . بياض في ظ . ولفظُ ابنِ عَدِيٍّ في « الكامل » ورقة ١٥٣/ ٢ = ٣/ ١١٠٠ : « اجتمعوا على أنه يضَعُ الحديثَ » .

(٢) « علان » ب . وهو تصحيف .

(٣) قوله « أحداً » ليس في ظ .

ومنصورٌ[١] وغيرُهم من أهلِ الثِّقةِ والصدقِ والأمانةِ ، وأينَ إبراهيمُ وغيرُه من أهلِ الفقهِ والعِلم ؟! وإسقاطُ هذا من الكتابِ أولى[٢] ، مع أَنَّ التِّرمذيَّ قد ذكَرَهُ في غيرِ هذا الموضِعِ مِن[٣] كتابِه أيضاً .

* * *

(١) هؤلاء من أعلامِ الحديثِ الحفَّاظ الأثباتِ في العراقِ : أبو إسحاقَ هو عمرو بنُ عبد الله الهمْدَانيُّ الكوفيُّ التابعيُّ ، والأعمشُ هو سليمانُ بن مِهْرانَ الأسديُّ الكاهِليُّ ، ومنصورٌ هو ابنُ المعتمرِ السُّلَمِيُّ ، وثلاثتُهم من أئمة التابعين . وإبراهيمُ الآتي ذكره هو ابن يزيدَ النَّخَعيُّ الإمامُ الكبيرُ ، وكلُّهم لهم تراجمُ في « تذكرةِ الحفَّاظِ » ، وغيرِها .

(٢) « أوفى » ب . وهو تصحيف .

(٣) « في كتابه » ب . وانظر ج١ ص٤٠١ (فضل الأذان) .

○ روايةُ الضُّعفاءِ والرِّوايةُ عنهم ○

قال [أبو عيسى] رحمَهُ اللهُ :

(سمعتُ أحمدَ بنَ الحسنِ يقولُ : كنّا عندَ أحمدَ بن حنبل فذكروا من تَجِبُ عليه الجُمُعَةُ ، فذكَرَ فيه عن بعضِ أهلِ العلمِ من التَّابعين وغيرِهم ، فقلتُ : « فيه عنِ النبيِّ ﷺ حديث »[١] . فقال : عن النبيِّ ﷺ! ؟ قلتُ : نعم ، حدَّثنا حَجَّاجُ بن نُصَيْر أنا المُعارك بن عَبَّاد عن عبدِ الله بن سعيدٍ المَقْبُرِيِّ عن أبيه عن أبي هريرةَ قال : قال رسولُ الله ﷺ : « الجمعةُ على مَنْ آواهُ الليلُ إلى أهله » ، قال[١] : فغَضِبَ أحمدُ وقالَ : « استغْفِرْ ربَّكَ ، استغْفِرْ رَبَّكَ » مَرّتين .

قال أبو عيسى : وإنَّما فعلَ أحمدُ هذا لأنه لم يُصَدِّقْ هذا عن النبيِّ ﷺ لضَعْفِ إسنادِهِ ، [و] لأنه لا يعرِفُهُ عن النبيِّ ﷺ . والحجاجُ بن نُصَيْرٍ يُضَعَّفُ في الحديث ، وعبدُ الله[٢] بن سعيدٍ

---

(١) قوله « حديث » وقوله « قال » ليسا في ب .

(٢) بياض في ب موضع قوله « الحديث وعبد الله » .

المَقْبُرِيُّ ضعَّفهُ يحيى بن سعيد القَطَّانُ جِدّاً في الحديثِ .

فكلُّ من رُويَ عنه حديثٌ ممن يُتَّهَمُ أو يُضَعَّفُ لغفْلَتِهِ وكثرة[١] خَطَئِهِ ولا يُعرَفُ ذلك الحديثُ إلا من حديثِهِ فلا يُحْتَجُّ به) .

هذه الحكايةُ عن أحمدَ بنِ الحسن[٢] عن أحمدَ بنِ حنبل قد ذكرها الترمذيُّ أيضاً في كتابِ الجُمعةِ[٣] ، وسبقَ ذكرُ هذا الحديثِ هناك وبيانُ ضَعْفِهِ ، وفيه ثلاثةٌ من الضعفاء : حَجّاجُ بن نُصَيْر الفَساطِيطي ، ومُعارِكُ بن عَبَّاد[٤] ، وعبدُ الله بن سعيد المقبري وهو أبو عَبَّاد ، وقد سبقَ ذكرُه وذكرُ حجاجٍ أيضاً ومعاركٍ في الكتابِ في غيرِ موضعٍ ، وكان الثوريُّ يروي عن أبي عَبّاد هذا ويقول : « استبان لي كَذِبُه في مجلسٍ » . وكان يحيى وعبدُ الرحمن لا يحدِّثان عنه ، وقال يحيى بن مَعِين : « لا يُكْتَبُ حديثُه » . وقال البخاريُّ : « تَرَكُوه » .

وأما ما ذكرهُ الترمذيُّ أن الحديثَ إذا انفردَ به من هو مُتَّهمٌ بالكَذِبِ ، أو [مَن] هو ضعيفٌ في الحديثِ لغفلتِهِ وكثرةِ خطئه ولم يُعْرَفْ ذلكَ الحديثُ إلا من حديثه فإنه لا يُحتَجُّ به : فمرادُه أنه

---

(١) « ولكثرة » ظ وب : ويرجح نسخة الأصل قول ابن رجب الآتي في هذه الصفحة : « لغفلته وكثرة خطئه » .

(٢) « الحسين » ظ وب . مع أنها في الموضع السابق « الحسن » في النسختين . وسقط « حنبل » من ب .

(٣) في (باب ما جاء من كم تُؤْتى الجمعة) ج٢ ص٣٧٦ـ٣٧٧ .

(٤) حجاج ومعارك ضعيفان ، وهما من رواة الترمذي .

لا يُحتَجُّ به في الأحكامِ الشَّرعيَّة ، والأمور العِلميَّة ، وإن كان قد يُرْوَى حديثُ بعضِ هؤلاءِ في الرَّقائقِ والترغيبِ والترهيبِ ، فقد رَخَّصَ كثيرٌ من الأئمَّةِ في روايةِ الأحاديثِ الرِّقاقِ ونحوِها عن الضُّعفاءِ[١] . منهم ابنُ مَهدي وأحمدُ بن حنبل .

وقال رَوّاد[٢] بن الجَرَّاحِ : سمعتُ سفيانَ الثوريَّ يقول : « لا تأخُذوا هذا العلمَ في الحلالِ والحرامِ إلا من الرؤساءِ المشهورينَ بالعلمِ الذين يَعْرِفُون الزيادةَ والنقصانَ ، [آـ١٦] ولابأسَ بما سوى ذلك من المشايخ » .

[و][٣] قال ابنُ أبي حَاتِم : ثنا أبي نا عَبْدةُ قال : قيل لابنِ المباركِ ـ وروى عن رجلٍ حديثاً ـ فقيل : هذا رجلٌ ضعيفٌ! فقال : يَحْتَمِلُ أن يُرْوَى عنه هذا القَدْرُ أو مثلُ هذه الأشياءِ . قلتُ لعَبْدة : مثلُ أيِّ[٤] شيءٍ كانَ ؟ قال : في أدبٍ ، في موعظةٍ ، في زهدٍ .

وقال ابنُ مَعِين في موسى بن عُبَيْدة[٥] يُكتَبُ من حَدِيثِهِ

---

(١) في ظ « عنهم » وفي ب بياض ، وسيوضِّح الشارحُ مَن يُرْوى عنه ذلك من الضُّعفاء .

(٢) في ب « داود » وهو تصحيف . وروّاد هذا هو « أبو عصام ، صدوقٌ اختلطَ بآخرة فتُرِكَ ، وفي حديثه عن الثوريِّ ضعفٌ شديدٌ ، من التاسعة/ ق » .

(٣) زيادة من ظ . وانظر « الجرح والتعديل » ج١١ ص٣٠ـ٣١ ، وفيه : « حدثني أبي . . . » .

(٤) « أي » سقط من ب .

(٥) موسى بن عُبَيْدة الرَّبَذي ، عابدٌ مشهورٌ ، ضعيفٌ ، ولاسيَّما في عبد الله بن دينار ، روى له ت ق ، مات سنة ١٥٣ .

الرِّقاقُ »[١] .

وقال ابنُ عُيَيْنَةَ : « لا تَسْمعوا من بَقِيَّةَ ما كان في سُنَّةٍ[٢] ، واسمعوا منه ما كانَ في ثَوابٍ وغيرِهِ » .

وقال أحمدُ في ابن إسحاق : « يُكْتَبُ عنه المغازي وشِبْهُها » .

وقال ابن مَعِين في زيادٍ البكَّائي[٣] : « لا بأسَ به في المغازي ، وأما في غيرِها فلا » .

وإنما يُرْوَى في التَّرهيبِ والتَّرغيبِ ، والزُّهدِ والآدابِ أحاديثُ أهلِ الغفلةِ [ب ـ٤] الذين لا يُتَّهمون بالكذبِ ، فأما أهل التّهمَة فيُطْرَحُ حديثُهم ، كذا قال ابنُ أبي حاتم وغيرُه[٤] .

وظاهرُ ما ذكرَهُ مسلمٌ في « مقدمةِ كتابِهِ » يقتضي أَنَّهُ لا تُرْوَى أحاديثُ التّرغيبِ والتّرهيبِ إلا عَمّن تُرْوَى عنه الأحكامُ[٥] .

---

(١) في ظ وب « الرقائق » . قلت : المعنى واحد ، وهو ما يرقق القلب ويزكي النفس .

(٢) أي الحلال والحرام وسائر الأحكام .

(٣) في ب « البناني » وهو تصحيفٌ . انظر ترجمته في « المغني » برقم ٢٢٣٥ ، و« التقريب » ج١ ص٢٦٨ .

(٤) انظر ما ذكره من آثارٍ في « الجرح والتعديل » ص٣٠ و٣٢ ، ٣٣ ، وانظر « الكفاية » ص١٣٣ـ١٣٤ (باب التشدّدِ في أحاديثِ الأحكامِ والتجوّزِ في فضائل الأعمال) . وفي ظ وب « كذا ذكره . . » .

(٥) قال مسلمٌ رحمهُ اللهُ تعالىٰ في « مقدِّمة صحيحه » ص٦ـ٧ :

(وبعدُ : يرحمُكَ اللهُ ، فلولا الذي رأينا من سوءِ صنيعِ كثيرٍ ممن نَصَبَ نفسَهُ محدّثاً ، فيما يلزمهم من طَرْحِ الأحاديثِ الضَّعيفةِ والرِّواياتِ المنكَرةِ ، وتركِهم الاقتصارَ على الأحاديثِ الصَّحيحةِ المشهورةِ ـ مما نقله الثقاتُ المعروفونَ بالصِّدقِ والأمانَة ـ بعد معرفتِهم وإقرارِهم بألسنتِهم أَنَّ كثيراً مما =

. . . . . .

= يقذِفُونَ به إلى الأغبياءِ من الناسِ هو مُستنكَرٌ ، ومنقولٌ عن قومٍ غيرِ مرضيِّين ، ممن ذمَّ الروايةَ عنهم أئمةُ أهلِ الحديثِ . .

ولكنْ من أجلِ ما أعلمناكَ من نشرِ القومِ الأخبارَ المنكرةَ بالأسانيدِ الضِّعافِ المجهولةِ وقذفِهم بها إلى العوامِّ الذين لا يعرِفون عيوبَها ، خفَّ على قلوبِنا إجابتُكَ إلى ما سألتَ .

واعلم وفَّقكَ اللهُ تعالىٰ أَنَّ الواجبَ على كلِّ أحدٍ عَرَفَ التَّمييزَ بين صحيحِ الرواياتِ وسقيمِها وثقاتِ الناقلينَ لها من المتَّهمين ، أن لا يرويَ منها إلاَّ ما عَرَفَ صِحَّةَ مخارِجِهِ والسّتارَة في ناقليه ، وأن يتَّقي منها ما كان منها عن أهلِ التُّهَم ، والمعاندينَ من أهلِ البدعِ .

والدليلُ على أنَّ الذي قُلنا مِن هذا هو اللاّزم ، دونَ ما خالَفَهُ قولُ اللهِ جلَّ ذكرهُ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ ﴾ [الحجرات: ٦] . وقال جلَّ ثناؤه : ﴿ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ ﴾ [البقرة: ٢٨٢] . وقال عزَّ وجل : ﴿ وَأَشْهِدُواْ ذَوَىْ عَدْلٖ مِّنكُمْ ﴾ [الطلاق: ٢] .

فدَلَّ بما ذكرنا من هذه الآي أَنَّ خبرَ الفاسقِ ساقطٌ غيرُ مقبولٍ ، وأَنَّ شهادةَ غيرِ العدلِ مردودةٌ .

والخبرُ وإن فارقَ معناهُ معنى الشهادةِ في بعضِ الوجوهِ ، فقد يجتمعان في أعظم معانِيهما ، إذ كانَ خبرُ الفاسقِ غيرَ مقبولٍ عِندَ أهلِ العلمِ ، كما أَنَّ شهادَتَه مردودةٌ عندَ جميعهم . ودَلَّتِ السُّنَّةُ على نفيِ روايةِ المنكرِ من الأخبارِ ، كنحوِ دلالةِ القرآنِ على نفيِ خبرِ الفاسقِ ، وهو الأثرُ المشهورُ عن رسولِ الله ﷺ : « من حدَّثَ عني بحديثٍ يُرَى أنه كَذِب ، فهو أحد الكاذبين) . انتهى .

وقد وقعَ عند مسلمٍ في « مقدّمته » ما يدُلُّ على أَنَّ مرادَه من الكلامِ الذي أشارَ إليه ابنُ رجبٍ مَنْ كان شديدَ الضَّعفِ من المتَّهمين بالكذبِ ونحوهم ، =

قال التِّرمذيُّ رحمه الله :

(وقد روىٰ غيرُ واحدٍ من الأئمَّةِ عن الضُّعفاءِ وبيَّنُوا أحوالَهم للناسِ :

= مثل فاحش الغلط ، أنهم هم الذين يُترْكُ حديثُهم ولا يُروى عنهم ، فارجع إلىٰ كلامه .

وانظر قوله بعد ذلك (ص٢٢) : « إذ الأخبارُ في أمرِ الدِّين إنما تأتي بتحليلٍ أو تحريمٍ ، أو أمرٍ أو نهيٍ ، أو ترغيبٍ أو ترهيبٍ ، فإذا كان الراوي لها ليس بمعدِنٍ للصدقِ والأمانةِ ثم أقدَمَ على الروايةِ عنه من قد عَرَفه ، ولم يبيِّن ما فيه لغيرِهِ ممن جهِلَ معرفَتَه كان آثماً بفعلِهِ ذلكَ غاشّاً لعوام المسلمين » . اهـ .

وبهذا ننتهي إلى أَنَّ مذهبَ مسلمٍ هو مذهبُ الجمهورِ الذي قرَّرهُ علماءُ أصولِ الحديثِ . والله أعلم .

ثم إنه وقعَ في كلامِ مسلمٍ الذي سقناه لك قولُه : « والمعاندينَ من أهلِ البدعِ » ، يعني أنه لا يُروى عنهم .

قالَ شَبِّيْر أحمد العُثماني في « فتح المُلْهِم شرح صحيح مسلم » ج١ ص١٢١ :

« هذا مذهبُ مسلمٍ رحمه الله . والخلافُ في المبتدعِ الذي لا يُحكم بكفره ، ولا يبيحُ الكذبَ لنصرةِ مذهبه : قيل : يُقْبَل . وقيل : لا . وثالثها : يُقْبَل إلا الداعيةَ لمذهبٍ ، فلا يُقبلُ ، وهو الأعدلُ الصَّحيحُ » . انتهى كلامه .

قلت : هذا الأعدلُ الصَّحيحُ هو مذهبُ مسلم ، ومذهبُ البخاريِّ أيضاً ، فإنَّ في « صحيحهما » جملةً من مروياتِ المبتدعةِ غيرِ الدعاةِ ، مما يدُلُّ على أن المذهبَ عندَهما ذلك . انظر « علوم الحديث » للإمام ابن الصلاح ص١٠٤ .

حدَّثنا إبراهيمُ بن عبد الله بن المنذرِ الباهليُّ ثنا يَعْلى بن عُبَيد قال : قال لنا سفيانُ الثوريُّ[١] : « اتَّقوا الكلبيَّ ، قال : فقيل له : فإنَّكَ تروي عنه ؟ قال : أنا أعرفُ صِدْقَهُ من كَذِبه » .

وأخبرني محمدُ بن إسماعيلَ حدَّثني[٢] يحيى بن مَعِين ثنا عفَّان عن أبي عَوانة قال : « لما ماتَ الحسنُ البصريّ[٣] رحمه الله اشتهيتُ كلامَهُ ، فتَتبَّعْتُه عن أصحابِ الحَسَنِ ، فأتيتُ به أبانَ بنَ أبي عَيَّاشٍ ، فقرأه عليَّ كلَّه عن الحسنِ ، فما أَسْتَحِلُّ أن أرويَ عنه شيئاً » .

قال أبو عيسى : وقد روى عن أبان بن أبي عيَّاش غيرُ واحدٍ من الأئمَّةِ ، وإن كان فيه من الضَّعْفِ والغَفْلَة ما وصَفه[٤] أبو عَوانة وغيرُه ، فلا تَغْتَرُّوا بروايةِ الثِّقاتِ عن النَّاسِ ، لأنه يُروى عن ابنِ سيرينَ أنه قال : « إنَّ الرَّجلَ ليحدِّثني فما أَتَّهمُه ، ولكنْ أتهمُ مَنْ فَوقه » .

وقد روى غيرُ واحدٍ عن إبراهيمَ [ظ ـ١١٣] النَّخَعيِّ أن عبدَ الله بنَ مسعود كان يقنتُ في وِتره قبلَ الركوعِ ، وروى أبان

---

(١) قوله « الثوري » ليس في ب .

(٢) في ظ « ثنا » . وقوله « يحيى » ليس في ب . والمثبت في كل طبعات « الترمذي » .

(٣) في ظ « ما لمات الحسن رحمه الله » وهو سهو ظاهر .

(٤) « وصفه به » ظ وب ، وهذه الزيادةُ ليست في طبعات « الترمذي » .

ابن أبي عَيَّاش عن إبراهيمَ النَّخَعيِّ عن علقمةَ عن عبدِ اللهِ بنِ مسعود أَنَّ النبيَّ ﷺ كان يقنتُ في وِتره قبلَ الركوعِ ، هكذا روى سفيانُ الثوريُّ عن أبانَ[1] بن أبي عَيَّاش ، وروى بعضُهم عن أبان بن أبي عياش بهذا الإسنادِ نحوَ هذا ، وزادَ فيه : قال عبدُ الله ابن مسعود : « وأخبرتْني أمي أنها باتتْ عندَ النبيِّ ﷺ فرأت النبيَّ ﷺ يقنُتُ في وِتره قبلَ الرُّكُوع » .

قال أبو عيسى : وأبان بن أبي عياش ـ وإنْ كان قد وُصِفَ بالعبادةِ والاجتهادِ ـ فهذهِ حالُه في الحديثِ ، والقَوْمُ كانوا أصحَابَ حِفْظٍ ، فرُبَّ رجلٍ ـ وإن كانَ صالحاً ـ لا يقيمُ الشَّهادة ولا يحفَظُها .

فكلُّ مَنْ كان متَّهماً في الحديثِ بالكذِبِ ، أو كان مغَفَّلاً يخطىءُ الكثيرَ فالذي اختارَه أكثرُ أهلِ الحديثِ من الأئمةِ أن لا يُشْتَغَلَ بالرِّوايةِ عنه[2] ، ألا ترى أَنَّ عبدَ الله بن المبارك حَدَّث عن قومٍ من أهلِ العلمِ ، فلما تبيَّن له أمرُهم تركَ الروايةَ عنهم .

أخبرني موسى بن حِزامٍ سمعتُ صالحَ بنَ عبد الله يقول : « كنا عند أبي مُقاتِل السَّمرقَنديِّ ، فجعلَ يروي عن عَوْنِ بنِ أبي

---

(١) قوله « أبان » ليس في ب .

(٢) في ب « ألا تستعمل الرواية عنهم » . وهو تصحيف .

شدَّاد الأحاديثَ الطِّوالَ التي كان يروي[١] في وَصِيَّةِ لقمانَ ، وقتلِ سعيدِ بن جُبَيْر وما أشبهَ هذه الأحاديث ، فقال ابنُ أخٍ لأبي مُقَاتِلٍ : « يا عمِّ ، لا تقُل : حدَّثنا ، فإنك لم تَسْمَعْ[٢] هذه الأشياءَ » قال : « يا بنيَّ ، هو كلامٌ حَسَنٌ » .

وسمعتُ الجارود يقول : كنا عند أبي معاويةَ ، فذُكِرَ له حديثُ أبي مقاتل عن سفيانَ الثوريِّ عن الأعمشِ عن أبي ظَبْيان قال : سُئل عليٌّ عن كُورِ الزنابيرِ قال : « لا بأسَ به ، هو بمنزلةِ صَيْدِ البَحْر » فقال[٣] أبو معاوية : « ما أقول : إنَّ صاحِبَكُم كذَّابٌ ، ولكنَّ هذا الحديثَ [آـ١٧] كَذِبٌ ») .

ما ذكرهُ التِّرمذيُّ رحمه اللهُ يتضمَّن مسائل من عِلْمِ الحديثِ :

إحداها : أَنَّ روايةَ الثِّقةِ عن رَجُلٍ لا تدُلُّ على تَوثِيْقِهِ

فإنَّ كثيراً من الثِّقاتِ رووا عن الضُّعفاءِ ، كسفيانَ الثوريِّ وشعبةَ وغيرِهما ، وكان شعبةُ يقول : « لو لم أحدِّثكم إلا عنِ الثِّقاتِ لم أحدِّثكم إلا عن نَفَرٍ يسير » .

قال يحيى القطان : « إن لم[٤] أروِ إلا عَمَّنْ أرضى ما رويتُ عن

---

(١) « كانت تروى » ظ .

(٢) « لا تسمع » ب ، وهو سبق قلم .

(٣) في ب « قال » .

(٤) في ظ « لو لم » .

خمسةٍ أو نحوِ ذلك » .

وقد اختلفَ الفُقهاءُ وأهلُ الحديثِ في روايةِ الثِّقةِ عن رجلٍ غيرِ معروفٍ ، هل هو تعديلٌ له أم لا ؟ وحكى أصحابُنا عن أحمدَ في ذلكَ روايتين . وحَكَوا عن الحنفيَّةِ أَنَّهُ تعديلٌ ، وعن الشَّافعيةِ خلافَ ذلك .

والمنصُوصُ عن أحمدَ يدُلُّ على أَنَّهُ مَنْ عُرِفَ منه أنه لا يَروي إلا عن ثِقةٍ فروايتهُ عن إنسانٍ تعديلٌ له ، ومَنْ لم يُعْرَفْ منه ذلكَ فليسَ بتعديلٍ ، وصَرَّحَ بذلكَ طائفةٌ من المحقِّقين من أصحابِنا وأصحابِ الشَّافعي .

قال أحمدُ ـ في روايةِ الأثرمِ ـ : « إذا روى الحديثَ عبدُ الرحمن ابن مَهْدِي عن رجلٍ[١] فهو حُجَّة ، ثم قال : كان عبدُ الرحمن أوَّلاً يتساهَلُ في الرِّواية عن غيرِ واحدٍ ثم تشدَّدَ[٢] بعدُ ، وكان يروي عن جابرٍ[٣] ثم تَرَكه » .

وقال في روايةِ[٤] أبي زُرْعَة : « مالكُ بنُ أنسٍ إذا [ب ـ٥] روى عن رجلٍ لا يُعْرَفُ فهو حُجَّة » .

وقال في[٥] رواية ابن هانىء : « ما روى مالكٌ عن أحدٍ إلا وهو ثقةٌ ، كلُّ من روى عنه مالكٌ فهو ثِقةٌ » .

---

(١) قوله : « عن رجل » ليس في ظ . وفي ب بياض في موضع « عبد الرحمن » .
(٢) في ب « يتساهل الرواية عن غير واحد ثم شدد » .
(٣) هو جابرُ بن يزيد الجعفي ، السابق ذكره ، ويأتي مزيد بحث فيه أيضاً .
(٤) في ب « وفي رواية » . ليس فيها لفظ « قال » .
(٥) في ب « من » .

وقال الميمُونيُّ : سمعتُ أحمدَ غيرَ مرةٍ يقولُ : « كانَ مالكٌ من أثبتِ الناسِ ، ولا تبالِ أن لا تسألَ عن رجلٍ روى عنه مالكٌ ، ولاسيّما مديني » .

قال الميمونيُّ : وقال لي يحيى بنُ مَعِين : « لا تريدُ أن تسألَ عن رجالِ مالكٍ ، كلُّ من حدَّثَ عنه ثِقَةٌ إلا رَجُلاً أو رَجُلين »[1] .

○ بَحْثٌ في المجهولِ ، وقولِهم : غيرُ مَشْهُور ○

وقال يعقوبُ بنُ شيبةَ : قلتُ ليحيى بن مَعِين : « متى يكونُ الرَّجُلُ معروفاً ؟ إذا روى عنه كَمْ ؟ » قال : « إذا روىٰ عن الرَّجُلِ مثلُ ابنِ سيرينَ والشَّعبيِّ ، وهؤلاءِ أهلُ العلمِ ، فهو غيرُ مجهولٍ » .

قلتُ : « فإذا روى عن[2] الرَّجلِ مثلُ سماكِ بنِ حرب وأبي

---

(١) المعتمدُ عند المحدثينَ أن روايةَ الثقةِ عن رجلٍ لا تدُلُّ على توثيقِهِ لما سَبَق من أنهم رَوَوا عن الثقاتِ وعن غيرِهم ، حتى لو قال الثقةُ : « كلُّ من رَوَيتُ عنه فهو ثقةٌ » لم يكن ذلك تعديلاً حتى يسمِّيَ الرواةَ ، لأنه وإن كانَ ثقةً عندَه فربما لو سَمّاه كانَ ممن جرحَه غيرُه بجَرْحٍ قادحٍ ، لكن استثنوا من ذلكَ الإمامَ المجتهدَ ، كمالكٍ وأبي حنيفةَ والشافعيِّ وأحمدَ ، إذا قال ذلك أحدُهم كفى في حقِّ من يقلِّدُهُ .

وهذا يقرِّبُ ما ذكره الحافظُ ابنُ رجب من التَّعديل العامِّ لشيوخِ بعضِ الأئمةِ ، كالإمامِ مالكٍ ، وعبدِ الرحمن بن مهديٍّ . غيرَ أنَّ هذا حُكمٌ من الحفاظِ أصدروهُ نتيجةَ الاستقراءِ لرجالِ هؤلاءِ الأئمةِ ، فتبيَّن ثقتُهم في الغالبِ الأكثرِ كما أشارت لذلك عبارةُ ابنِ مَعِين ، وقد أفردَ الإمامُ السيوطيُّ رجالَ مالكٍ في « الموطَّأ » في كتابٍ « إسعافِ المبطَّأ برجالِ الموطَّأ » طُبعَ مع « تنويرِ الحوالكِ » ، وواقعُهُ يؤيِّد ما قُلناه .

(٢) « عنه » ب .

إسحاقَ ؟ » . قال : « هؤلاءِ يروون عن مجهولين » انتهى .

وهذا تفصيلٌ حَسَنٌ ، وهو يخالفُ[١] إطلاقَ محمدِ بن يحيى الذُّهْليِّ الذي تبِعَهُ عليه المتأخِّرون أنه لا يَخْرُجُ الرجلُ من الجهالةِ إلا بروايةِ رجلينِ فصاعداً عنه .

وابنُ المدينيِّ يشترطُ أكثرَ من ذلك ، فإنَّه يقولُ فيمن يروي عنه يحيى بنُ أبي كثير وزيدُ بن أسلم معاً : « إنَّه مجهول » ، ويقولُ فيمن يروي عنه شعبةُ وحدَه : « إنَّه مجهول » .

وقال فيمن يروي عنه ابنُ المباركِ ووكيعٌ وعاصمٌ : « هو معروفٌ » . وقال فيمن روى عنه عبدُ الحميدِ بنُ جعفر وابنُ لَهِيْعَةَ : « ليسَ بالمشهورِ » . وقال فيمن يروي عنه ابنُ وَهْبٍ وابنُ المباركِ : « معروفٌ » . وقال فيمن يروي عنه المَقْبُري وزيدُ بن أسلم : « معروفٌ » . وقال في يُسَيْع الحضرمي : « معروف »[٢] . وقال مَرَّة أخرى : « مجهولٌ روى عنه ذَرٌّ وحدَه » . وقال فيمن روى عنه مالكٌ وابنُ عيينة : « معروفٌ »[٣] .

---

(١) في ظ « مخالف » .

(٢) بياض في ب ، في موضع قوله « معروف » . ويُسيْع هو « ابن مَعْدان الحضرميُّ الكوفيُّ ، ويقال له أسيع ، ثقة من الثالثة/ بخ عه » .

(٣) هذه مسألةٌ ثانيةٌ انتقل إليها الحافظُ ابنُ رجبٍ ، وهي ما يَخْرُجُ به الراوي عن حَدِّ الجهالة ، ذكرها لمناسبةِ المسألةِ السابقةِ ، وكان يمكنُ جعلها مسألة مفردة ، وتحقيق هذه المسألة ما يأتي :

قال الخطيبُ البغداديُّ في « الكفاية » (ص٨٨ـ ٨٩) : « المجهولُ عندَ أصحابِ الحديثِ هو كلُّ من لم يشتَهِر بطلبِ العلم في نفسه ولا عَرَفَهُ العلماءُ به ، ومَنْ لم يُعرَفْ حديثُه إلاّ من جهةِ راوٍ واحدٍ » . =

وقد قسم المجهولينَ من شيوخِ أبي إسحاقَ إلى طبقاتٍ متعدّدةٍ ، والظاهرُ أَنَّهُ ينظرُ إلى اشتهارِ الرجلِ بين العلماءِ ، وكثرةِ حديثِهِ ونحوِ ذلك ، لا ينظرُ إلى مجردِ روايةِ الجماعةِ عنهُ . وقال في داودَ بن عامر بنِ سعدِ بن أبي وقاص[1] : « ليسَ بالمشهورِ » ،

= وحاصِلُهُ أَنَّ مجهولَ العينِ هو من لم يروِ عنهُ إلاّ راوٍ واحدٌ . ومن أمثلته : عمرو ذو مُرٍّ ، وجبار الطَّائي ، لم يروِ عنهما غيرُ أبي إسحاقَ السَّبيعي » .

قال أبو عمرو بن الصَّلاحِ : « ولا تزولُ جهالةُ العَينِ عن الرَّاوي إلا أنْ يروي عنهُ اثنانِ فصاعداً من المشهورينَ بالعِلْمِ ، إلاّ أنه لا يثبُتُ له حُكمُ العدالةِ بروايتهما عنهُ » .

وإنّما يصبحُ من طبقةِ « مجهولِ الحالِ » ، وهو مَنْ لم تُعْرَفْ عدالتهُ الظَّاهرةُ ولا الباطنَةُ ، أو « المستورِ » وهو مَنْ عُرِفتْ عدالتُهُ الظاهِرةُ ، أي لم يوقفْ منه على مفسِّق ، لكنْ لم تثبُتْ عدالتُهُ الباطنةُ ، وهي التي ينصُّ عليها علماءُ الجرحِ والتَّعديلِ ولو واحدٌ منهم .

والمعتمدُ أنه لا يُقبلُ حديثُ المجهولِ إلا بأحدِ أمرين ذكرهما الحافظُ ابن حجر :

الأول : أن يوثِّقه غيرُ من ينفردُ عنه ، على الأصحِّ .

الثاني : وكذا ، أي الأصح إذا زكَّاهُ من يتفرَّدُ عنهُ إذا كان متأهِّلاً لذلك . أي إذا كان هذا المتفرِّدُ من أئمةِ الجرحِ والتعديلِ ، ثم زكّى من انفردَ بالروايةِ عنه قُبِلَ حديثُه .

انظر « شرحَ النخبة » مع « شرحه » للقاري ص١٥٣ـ١٥٤ ، وانظر « تنقيحَ الأنظارِ » وشرحَه « توضيحَ الأفكار » ج٢ ص١٩٢ ، وانظر للتوسّع في أقسامِ المجهول وأحكامها « فتحَ المغيث » للسخاوي ص١٣٥ـ١٤٥ وقد لخَّصنا بحثها وبيَّنا وجه الاختيار فيها في كتابنا « منهج النقد في علوم الحديث » ص٨١ـ٨٣ .

(١) في « التقريب » : « ثقة ، من السادسة/ م د ت » .

مع أَنَّهُ روى عنه جماعةٌ .

وكذا قال أبو حَاتِم الرازيُّ[١] في إِسحاقَ بن أسيدٍ الخُراسانيِّ : « ليسَ بالمشهورِ » مع أنه روىٰ عنه جماعةٌ من المِصريينَ لكنه لم يشتَهِرْ حديثُه بين العلماءِ .

وكذا **قال أحمدُ** في حُصَيْن بن عبد الرحمنِ الحارثيِّ : « ليسَ يُعْرَفُ ، ما روى عنه غيرُ حَجّاجِ بن أرْطاةَ وإِسماعيلَ بن أبي خالد[٢] روى عنه حديثاً واحداً » .

وقال في عبدِ الرحمن بن وَعْلَة[٣] : « إِنَّهُ مجهولٌ » مع أَنَّهُ روى عنهُ جماعةٌ ، لكنْ مرادهُ أنه لم يشتَهِر حديثُه ولم ينتشرْ بين العلماءِ .

وقد صحَّح حديثَ بعضِ مَنْ روى عنه واحدٌ ولم يجعَلْه مجهولاً ، قال في خالدِ بن سُمَير[٤] : « لا أعلمُ روى عنه أحدٌ سوى الأسود بن شيبانَ ، ولكنه حَسَنُ الحديثِ » . وقال مرَّةً أخرى : « حديثُه عندي صحيحٌ » .

وظاهرُ هذا أنه [ظ ـ١١٤] لا عبرةَ بتعدُّدِ الرواةِ ، [و] إِنما العبرةُ

---

(١) انظر « الجرح والتعديل » ج١/ ١/ ص٢١٣ . وإِسحاق « فيه ضعف/ د ق » .

(٢) قوله « حصين . . » إِلى « خالد » وقع في ظ مكانه « حصين بن أبي خالد » . وهو سقط ظاهر .

(٣) « المصري ، صدوق ، من الرابعة/ م عه » .

(٤) « عمير » ب . وفي « التقريب » « خالد بن سُمَير ، بالتصغير ، السدوسيُّ البصريُّ ، صدوقٌ يَهِمُ قليلاً ، من الثالثة/ بخ د س ق » . وضبطه في الخلاصة : «ابن شمير» بمعجمة مصغراً .

بالشُّهرةِ وروايةِ الحفَّاظِ الثِّقاتِ[١] .

وذكرَ ابنُ عبدِ البَرِّ في « استذكارِه » أَنَّ مَنْ روى عنهُ ثلاثةٌ فليسَ بمجهولٍ ، قال : وقيل : اثنانِ .

وقد سُئِلَ مالكٌ عن رجلٍ ، فقال : « لو كانَ ثقةً لرأيتَه في كُتُبي » ذكرهُ مسلمٌ في « مقدِّمته »[٢] من طريقِ بِشْر بن عُمر عن مالكٍ .

وقال ابنُ أبي خَيْثَمَةَ : سمعتُ يحيى بنَ مَعِين يقولُ : سمعتُ ابنَ عُيَيْنَة يقول : « إِنَّا كُنَّا نتَّبعُ آثارَ مالكِ بن أنسٍ ، وننظرُ إِلى الشَّيخِ إِنْ كانَ مالكُ بنُ أنسٍ[٣] كَتَبَ عنه ، وإِلاَّ تركناهُ » .

قال القاضي إِسماعيلُ : « إِنما يُعتبر بمالكٍ في أهلِ بلدِه ، فأمّا الغرباء فليسَ يُحتَجُّ به فيهم » ، وبنحوِ هذا اعتذرَ غيرُ واحدٍ عن (مالكٍ في روايتِهِ)[٤] عن عبدِ الكريمِ أبي أميَّةَ[٥] وغيرِهِ من الغُرباءِ .

* * *

(١) تعدُّدُ الرواةِ وسيلةٌ لمعرفةِ الراوي وتعديلِه ، فإذا وُجِدَ التعديلُ من الحافظِ المطَّلعِ كفى عن التَّعَدُّدِ ، وقد سبق بيان ذلك في ص٨٣ .

(٢) « مقدمة كتابه » ظ وب . انظر « مقدمة مسلم » ص٢٠ و« الجرح والتعديل » ج١/ ١/ ص٢٢ .

(٣) « ابن أنس » ليس في ظ وب .

(٤) بياض في ب .

(٥) هو عبدُ الكريمِ بنُ أبي المُخارق ، ضعيفٌ ، روى له/ خت م متابعة ت س ق ، من السادسة ، مات سنة ست وعشرين ومائة .

○ روايةُ الثقاتِ عن غيرِ ثقةٍ ○

قال ابنُ أبي حَاتِم[١] : سألتُ أبي عن روايةِ الثقاتِ عن رجلٍ غيرِ ثقةٍ مما يُقويه ؟ » . قال : « إذا كانَ معروفاً بالضَّعْفِ[٢] لم تقوِّهِ روايتُهُ عنهُ ، وإن كان مجهولاً نَفَعَهُ روايةُ الثِّقَةِ[٣] عَنْهُ » .

قال : وسمعتُ أبي يقولُ : « إذا رأيتَ شعبةَ يحدِّثُ عن رَجُلٍ فاعلم أَنَّهُ ثقةٌ إلا نَفَراً بأعيانهم » . وسألتُ أبا زُرعَةَ عن روايةِ الثِّقاتِ [آـ١٨] عن الرَّجُلِ مما يُقوي حديثَه ؟ قال : « إي لعمري! » .

قلتُ : « الكلبي روى عنه الثَّوريُّ ؟ » . قال : « إنما ذاكَ إذا لم يتكلَّم فيه العلماءُ ، وكان الكلبيُّ يُتكلمُ فيه » . قلت : «فما معنى روايةِ الثوريِّ عنهُ وهو غيرُ ثقةٍ عندَه ؟ » . قال : « كان الثوريُّ يذكرُ الروايةَ عن الرجلِ [ب ـ٦] على الإنكارِ والتعجُّبِ فيعلِّقون عنه روايتَه

---

(١) « الجرح والتعديل » ج١/ ١/ ص٣٦ ، وسقطَ قولُه « سألت أبي » من ب .

وهذا عَوْد إلى مسألةِ روايةِ الثقةِ عن غيرِهِ ، وقد سبقَ لنا التنبيهُ إلى ما يُحتاجُ إليه ، ونقول : إنها وإن لم تكنْ تعديلاً ، لكنها من أهلِ التحرِّي جديرةٌ بأن يُستأنَسَ بها .

ويتعلقُ بذلكَ موضوعُ مَنْ كثرتْ الرواةُ عنه ، وهو كما عبَّر ابنُ عبد البر « المعروفُ بالعنايةِ بالعلمِ » وقد دارَ حولَه خلافٌ ، والتبس على بعضِ أهلِ العلمِ بالمجهولِ ، فحققنا بحثَه في كتابِنا « منهج النقد في علوم الحديث » ص٩٤ـ٩٥ .

(٢) كذا في الأصلِ و« الجرحِ والتعديلِ » . وفي ظ « بالكذب » . وفي ب « بأنه » وهو غلط ظاهر .

(٣) « الثقات » ب .

عنه ، ولم يكن روايتُه عن الكلبيِّ قبولَه لَه »[١] .

وذكر العُقَيْليُّ بإسنادٍ له عن الثوريِّ قال : « إني لأروي الحديثَ[٢] على ثلاثةِ أوجهٍ : أسمعُ الحديثَ من الرَّجُلِ أتَّخِذُهُ دِيناً ، وأسمعُ الحديثَ من الرجلِ أُوقِفُ حديثَه[٣] ، وأسمعُ الحديثَ من الرجلِ لا أعبأُ بحديثِهِ وأُحِبُّ معرفَتَهُ » .

المسألةُ الثانيةُ : الروايةُ عن الضُّعفاءِ من[٤] أهل التُّهَمَةِ بالكَذِبِ والغَفْلَةِ وكَثْرَةِ الغَلَطِ[٥]

وقَدْ ذكرَ التِّرمذيُّ للعلماءِ في ذلكَ قولينِ[٦] :

أحدَهما : جوازُ الروايةِ عَنهم ، حكاهُ عن سفيانَ الثوريِّ ، لكنَّ

---

(١) سبق جوابُ الثوري عن ذلك في ص٧٧ ، وانظر المسألة الآتية .

(٢) قوله « الحديث » ليس في ظ . وانظر العقيلي بنصه ورقة ٣/ ١ = ١/ ١٥ .

(٣) « أمره » ظ .

(٤) « من » ليس في ظ .

(٥) « الخطأ » ظ وب .

(٦) الغفلةُ وكثرةُ الغَلَطِ وصفانِ لموصوفٍ واحدٍ في كلامِ الترمذيِّ ، ويُشعِرُ كلامُه بأَنَّ خطأه كثيرٌ جداً ، لأنه قال « يخطىءُ الكثيرَ » ، وليسَ سياقُ كلامِ الترمذيِّ لذكر الخلافِ . بل إنه استشهدَ أولاً بفعلِ الأئمةِ ، وهو الروايةُ عن الضعفاءِ وبيانُ أحوالهم على مشروعيةِ الجرحِ ، ثم بيّن حكمَ المتَّهم بالكذبِ والمغفَّلِ الذي يخطىءُ الكثيرَ أي الغالبُ على حديثِهِ الغلطُ بأَنَّهما لا تحلُّ الروايةُ عنهما عندَ الجمهورِ . واللهُ أعلم .

كلامَه في روايتِهِ عن الكلبيِّ[١] يدُلُّ على أَنَّهُ لم يكنْ يحدِّثُ إلا بما يعرِفُ أنه صِدْقٌ .

والثاني : الامتناعُ من ذلكَ ، ذكرَهُ عن أبي عَوانة وابنِ المباركِ ، وحكاهُ الترمذيُّ عن أكثرِ أهلِ الحديثِ من الأئمةِ .

وقد ذَكَرَ الحاكمُ[٢] المذهبَ الأوَّلَ عن مالكٍ والشافعيِّ وأبي حنيفةَ ، واعتمدَ في حكايته عن مالكٍ على روايتِهِ عن عبدِ الكريم أبي أميَّة ، ولكنْ قدْ ذكرنا عُذْرَهُ في روايتِهِ عنهُ ، وفي حكايته عن الشافعيِّ على روايتِهِ عن إبراهيمَ بن أبي يحيى ، وأبي داود سليمانَ بن عمرو النَّخَعي ، وغيرِهما من المجروحين ، وفي حكايتِهِ عن أبي حنيفةَ على روايتِهِ عن جابرٍ الجعفيِّ وأبي العَطوف الجَزَرِي .

قال : « وحَدَّث أبو يوسف ومحمدُ بن الحسنِ عن الحسنِ بن عُمارةَ وعبدِ الله بن محرَّر وغيرِهما من المجروحين » .

قال : « وكذلكَ مَنْ بعدَهم من أئمةِ المسلمين قرناً بعد قرنٍ ، وعصراً بعد عصرٍ إلى عصرِنا هذا ، لم يخلُ حديثُ إمامٍ من أئمةِ الفريقينِ عن[٣] مطعونٍ فيه من المحدِّثين .

---

(١) هو محمدُ بن السَّائبِ الكلبي « تَرَكُوه ، كذَّبه سليمانُ التَّيميُّ وزائدة وابن مَعِين » « المغني في الضعفاء » رقم ٥٥٤٢ .

(٢) في كتابه « المدخل إلى كتاب الإكليل » ص٥ . وفيه « عبد الكريم بن أمية » وهو تصحيف . ووقع في ظ : «وقد حكىٰ الحاكم» .

(٣) « غير » ب . وهو تصحيف .

وللأئمةِ في ذلكَ غَرَضٌ ظاهِرٌ :

وهو أن يعرِفُوا الحديثَ من أين مَخْرَجُه ، والمنفردُ به عَدْلٌ أو مجروحٌ » .

ثم روى بإسنادِه[١] عن الأَثْرم قال : « رأى أحمدُ بنُ حنبل يحيى ابنَ مَعين بصنعاءَ يكتُبُ صحيفةَ مَعْمَر عن أبانَ عن أنسٍ ، فإذا اطَّلعَ عليه إنسانٌ كَتَمه . فقال له أحمدُ : تكتُبُ صحيفَةَ مَعْمَرٍ عن أبانَ وتعلمُ أنها موضوعةٌ! ؟ فلو قال لك قائلٌ : أنت تتكلمُ في أبانَ ثم تكتُبُ حديثَهُ على الوَجه! ؟ » .

فقال : « رَحمكَ اللهُ يا أبا عبدِ الله ، أكتُبُ هذهِ الصَّحيفَةَ عن عبدِ الرَّزَّاقِ عن مَعْمَرٍ على الوجهِ فأحفظُها كلَّها وأعلمُ أنها موضوعة ، حتى لا يجيء بعدَه إنسانٌ فيجعلَ بدَلَ أبان ثابتاً ، ويرويَها عن مَعْمَرٍ عن ثابتٍ عن أنسٍ . فأقول له : كَذَبْتَ! إنما هي عن مَعْمَر عن أبان ، لا عَنْ ثابت » .

وذكر أيضاً[٢] من طريقِ أحمدَ بن علي الأبَّار ، قال : قال يحيى ابن مَعِين : « كتبنا عن[٣] الكذَّابين وسَجَرْنا به التَّنُّورَ وأخرجنا به خُبزاً نَضِيجاً » .

---

(١) في « المدخل » ص٦ . وأخرجه ابنُ حبان في « المجروحين » ج١ ص٢٢ ، من طريقِ أحمدَ بن إسحاق السني الدِّينَوري . وأخرجَ أيضاً الأثرَ الذي يليهِ بسندِه إلى الأبَّار ، قال : حدثنا مجاهدُ بن موسى قال يحيى بن مَعِين . . » وإسناده أتمّ . وكان الأولى العزو إلى ابن حِبَّان لعلوِّ السندِ .

(٢) « المدخل » ص٦ ، وانظر « المجروحين » لابن حبان ، الصفحة السابقة .

(٣) قوله « عن » سقط من ب .

وخَرَّجَ العُقَيليُّ[١] من طريقِ أبي غسان قال : « جاءني عليُّ بن المديني فكتبَ[٢] عني عن عبدِ السَّلامِ بن حربٍ أحاديثَ إِسحاقَ بن أبي فروةَ ، فقلتُ : أيَّ[٣] شيءٍ تصنعُ بها ؟ قال[٤] : أعرِفُها حتى لا تُقْلب » .

قلتُ : فَرْقٌ بين كتابةِ حديثِ الضَّعيفِ وبين رِوايتِهِ :

فإِنَّ الأئمةَ كتبوا أحاديثَ الضُّعفاءِ لمعرِفَتِها ولم يرووها ، كما قالَ يحيى : « سَجَرْنا بها التَّنُّورَ »، وكذلك أحمدُ ([٥] خَرَّق حديثَ خَلْقٍ ممَّنْ كتبَ حديثَهم ولم يحدِّثْ به ، وأسقطَ من المُسْنَدِ حديثَ خَلْقٍ مِنَ [آ ـ١٩] المتروكينَ[٥]) لم يُخَرِّجْهُ فيه ، مثلُ فائد أبي الورقاءِ وكثيرِ بن عبدِ الله المزنيِّ وأبان بن أبي عياش وغيرِهم[٦] . وكان يُحدِّثُ عمَّن دونَهم في الضَّعْفِ .

قال في روايةِ إِسحاقَ بن إِبراهيمَ بن هاني : « قد يحتاجُ الرجلُ يحدِّثُ عن الضعيفِ مثلُ عَمْرِو بن مرزوق ، وعَمْرو[٧] بن حَكَّام ،

---

(١) انظر العقيلي ورقة ٢١/ ٢ = ١/ ١٠٢ . وفي ظ وب « وخرج أيضاً » .

(٢) « يكتب » ظ .

(٣) « فقلت له فأي شيء » ظ . وفي ب « فقلت له أي شيء » .

(٤) في ظ « فقال » .

(٥) في ب موضع ما بين القوسين : « حذف حديث خلق من المتروكين » وهو سَقَطٌ وتصحيفٌ .

(٦) قوله « وغيرهم » ليس في ب .

(٧) « وعمر » ب ، كشطت منها واو عمرو ، والصواب ما أثبتناه . انظر « المغني » رقم ٤٦٤٤ .

ومحمدِ بن معاوية ، وعليِّ بن الجَعْدِ ، وإسحاقَ بن أبي إسرائيل . ولا يعجبُني أن يحدِّثَ عن بعضِهم » .

وقال في روايتِهِ أيضاً ـ وقد سألَه : ترىٰ أن نكتبَ الحديثَ المنكَرَ ؟ ـ قال : « المنكرُ أبداً منكرٌ ، قيلَ له : فالضعفاءُ ؟ قال : قد يُحتاجُ إليهم في وقتٍ » ، كأَنَّهُ لم يرَ بالكتابةِ عنهم بأساً .

وقال ـ في روايةِ ابن القاسمِ ـ : « ابنُ لَهِيْعَةَ ما كانَ حديثُه بذاكَ ، وما أكتبُ حديثَهُ إلا للاعتبارِ والاستدلالِ ، إنما قدْ أكتبُ حديثَ الرَّجلِ كأني أستدِلُّ به مع حديثِ غيرِهِ يشدُّهُ لا أَنَّهُ حجَّةٌ إذا انفردَ » .

وقال في رواية المَرُّوذي : « كنتُ لا أكتُبُ حديثَ جابرٍ الجعفي (ثم كتبتُه أعتبرُ به) »[1] .

وقال في رواية مُهَنَّا ـ وسأله : لِمَ تكتبُ حديثَ أبي بكر بن أبي مَريم[2] وهو ضعيفٌ ـ قال : « أعرِفُه » .

وقال محمدُ بن رافع النَّيسابوريُّ : « رأيتُ أحمدَ بين يدي يزيدَ بن هارون وفي [ظ ـ١١٥] يدِهِ كتابٌ لزهيرٍ عن جابرٍ الجعفيِّ وهو يكتبُه ، قلتُ : يا [ب ـ٧] أبا عبد الله : تنهَوننَا عن جابرٍ وتكتُبوه[3] ؟! قال : نعرِفُه » .

---

(١) سقط من ب ، وبيض في موضعه في ظ .

(٢) بياض في ظ موضع كلمة « مريم » .

(٣) في ظ « وتكتبون عنه » . وفي هامشها « تكتبوه » خ . أي نسخة أخرى .

وكذا قال [أحمدُ] في حديثِ عُبَيْدِ الله الوَصَّافي : « إنما أكتبُه للمعرفَةِ » .

والذي[١] يتبيَّنُ من عَمَلِ الإمامِ أحمدَ وكلامِه أنه يترُكُ الروايةَ عن المتَّهمين [والذين غلَبَ عليهم الخطأُ][٢] للغفلةِ وسوءِ الحفظِ ، ويحدِّثُ عمَّن دونَهم في الضَّعفِ ، مثل مَنْ في حفظِه شيءٌ أو يختلِفُ الناسُ في تَضعيفِهِ وتوثيقِهِ .

وكذلكَ كان أبو زُرْعَةَ الرازيُّ يفعلُ .

وأما الذين كَتَبُوا حديثَ الكَذّابين ـ من أهلِ المعرفةِ والحفظِ ـ فإنَّما كتبُوهُ لمعرفتِهِ ، وهذا كما ذكروا أحاديثَهم[٣] في كُتُبِ الجرحِ والتَّعديلِ . ويقولُ بعضُهم في كثيرٍ من أحاديثهم : لا يجوزُ ذكرُها إلا ليبيَّن أمرُها ، أو معنى ذلك .

وقد سَبَقَ عن ابن أبي حَاتِم[٤] أَنَّهُ يجوزُ روايةُ حديثِ مَنْ كَثُرتْ غفلَتُه[٥] في غيرِ الأحكامِ ، وأما روايةُ أهلِ التُّهَمَةِ بالكَذبِ فلا تجوزُ إلا مع بيانِ حالِهِ ، وهذا هو الصَّحيحُ ، واللهُ أعلم .

---

(١) « فالذي » ظ وب .

(٢) في نسخة الأصل « والذين كثر خطؤهم » وما أثبتناه من ظ وب أصح .

(٣) « وهذا كما يكتب حديثهم » ظ وب .

(٤) في ص٧٤ .

(٥) أي كثرتْ ولم تغلِبْ على حديثِهِ ، أما إذا غلبتْ عليه ترك كما سبق .

المسألةُ الثَّالثةُ :

○ مَنْ ضُعِّفَ من أهلِ العبادةِ لسوءِ حِفْظِهِ ○

ذكرَ الترمذيُّ : أَنَّهُ رُبَّ رجلٍ صالحٍ مجتهدٍ في العبادةِ ، ولا يقيمُ الشهادةَ ولا يحفَظُها ، وكذلكَ الحديثَ لسوءِ حفظِه وكثرةِ غَفْلَتِهِ[١] ، وقد سبقَ قولُ ابنِ المباركِ في عَبّادِ بن كثيرٍ وعبدِ اللهِ بن مُحَرّر .

وروى مسلمٌ في « مقدِّمة كتابه »[٢] من طريقِ محمَّدِ بن يحيى بن سعيدٍ القطَّان عن أبيهِ قال : « لن تَرَى الصالحين في شيءٍ أكذبَ منهم في الحديثِ » . وفي رواية : « لم ترَ أهل الخير في شيءٍ أكذبَ منهم في الحديثِ » .

قال مسلمٌ : « يقولُ : يجري الكذبُ على ألسنتهم ولا يتعمَّدون[٣] الكذبَ » .

وروى أيضاً[٤] بإسنادٍ له عن أيوبَ قال : « إنَّ لي جاراً . . » ثم ذكرَ من فضْلِه ، « ولو شهدَ [عندي] على تَمْرَتين ما رأيتُ شهادَتَه جائزةً » .

وروى ابنُ عديٍّ بإسنادِهِ عن أبي عاصمٍ النبيلِ قال : « ما رأيتُ الصالحَ يكذِبُ في شيءٍ أكثرَ من الحديثِ » .

---

(١) « غلطه » ظ .
(٢) ص١٣ و١٤ ، وفي بعض نسخ « مسلم » « لم نر الصالحين » .
(٣) بياض في ب موضع « يتعمدون » .
(٤) ص١٦ وقوله « عندي » زيادة من « مسلم » .

وروى [آـ٢٠] ابنُ أبي حَاتِم بإسناده[١] عن أبي أسامةَ قال : « إِنَّ الرجلَ يكونُ صالحاً ويكونُ كَذَّاباً » يعني يحدِّثُ بما لا يحفَظُ[٢] .

وروى عمرو الناقدُ سمعتُ وكيعاً يقولُ[٣] : ـ وَذُكِرَ له حديثٌ يرويه وهْب بن إِسماعيلَ ـ فقال : « ذاكَ رجلٌ صالحٌ ، وللحديثِ رِجالٌ » .

وروى أبو نُعَيم بإسناده عن ابن مهدي قال : « فتنةُ الحديثِ أشدُّ من فتنةِ المالِ وفتنةِ الولدِ ، لا تُشْبِهُ فتنتُه فتنَةً[٤] ، كَمْ مِنْ رَجُلٍ يُظَنُّ به الخيرُ قد حَمَلَهُ[٥] فتنةُ الحديثِ على الكَذِبِ » .

يشيرُ إلى أَنَّ مَنْ حَدَّثَ من الصَّالحينَ من غيرِ إتقانٍ وحفظٍ ، فإنما حَمَلَهُ على ذلكَ حبُّ الحديثِ والتشبُّه بالحفاظِ ، فوقعَ في الكَذِبِ على النبيِّ ﷺ وهو لا يعلَمُ ، ولو تورَّعَ واتَّقى اللهَ لكفَّ عن ذلكَ فسَلِمَ .

قال أبو قِلابة[٦] : عن عليِّ بن المديني : سُئِل يحيى بنُ سعيد

---

(١) في « الجرح والتعديل » ج١/ ١/ ٣٣ بلفظ « إن الرجل ليكون . . » .
(٢) هنا في ظ وب « وقال الجُوزجاني » الكلام الآتي بعد صفحة . وسقط قوله « يعني » من ب .
(٣) لفظ « يقول » زيادة من ظ .
(٤) قوله « فتنة » ليس في ظ .
(٥) « حملته » ظ وهو مناسبٌ لتأنيثِ الفاعلِ ، ووجه ما أثبتناه أَنَّ الفاعلَ مؤنثٌ مجازيٌّ .
(٦) « أبو قتادة » ب .

عن مالكِ بن دينارٍ ، ومحمدِ بن واسعٍ[١] ، وحسانَ بن أبي سنان[٢] فقال : « ما رأيتُ الصَّالحين في شيءٍ أكذبَ منهم في الحديثِ ، لأنَّهم يكتبونَ عن كلِّ من يلْقَونَ لا تمييزَ لهم فيه » .

وقال الجُوزَجانيُّ : سمعتُ أبا قُدامةَ يقولُ : سمعتُ يحيى بنَ سعيدٍ يقولُ : « رُبَّ رجلٍ صالحٍ لو لم يحدِّثْ كانَ خيراً له ، إنما هو أمانةٌ ، تأديةُ الأمانةِ في الذَّهَبِ والفِضَّةِ أيسرُ منه في الحديثِ » .

ويُروى عن أبي عبد الله بن مَنْدَهْ قال : « إذا رأيتَ في حديثٍ ثنا فلانٌ الزاهدُ فاغسلْ يدكَ منهُ » .

وقال ابنُ عديٍّ : « الصَّالحونَ قد وُسِمُوا بهذا الاسم أن يرووا أحاديثَ في فضائلِ الأعمالِ[٣] موضوعةً بواطيلَ ، ويُتَّهمَ جماعةٌ منهم بوضعها » انتهى[٤] .

* * *

(١) « وكيع » ب . وسقط منها قوله « في شيء » .

(٢) مالكُ بن دينارٍ وحسانُ بن أبي سنان قال في كلٍّ منهما في « التقريب » : « صدوقٌ عابدٌ » ، ولم يضعِّفْهما ، ومحمدُ بن واسع قال فيه : « ثقةٌ عابدٌ ، كثيرُ المناقب » . فتنبه .

(٣) قوله « الأعمال » ليس في ب .

(٤) لفظ « انتهى » زيادة من ظ .

وهؤلاءِ المشتغلونَ بالتَّعبُّدِ
الذين يُتْرَكُ حديثُهم على قِسْمَين :

منهم من شَغَلَتْه العبادةُ عن الحِفْظِ :

فكثُرَ الوَهَمُ في حديثِهِ ، فرفعَ الموقوفَ ، ووصلَ المرسلَ .

وهؤلاءِ[١] مثلُ أبانَ بن أبي عيّاش ، ويزيدَ الرَّقَاشي ، وقد كانَ شعبةُ يقول في كلِّ واحدٍ منهما : « لأنْ أزنيَ[٢] أحبُّ إليَّ من أنْ أُحدِّثَ عنه!! » .

ومثلُ جعفر بن الزبير ، ورِشْدِين بن سَعْد[٣] ، وعَبَّادِ بن كثير ، وعبدِ الله بن مُحَرَّر ، والحسنِ بن أبي جعفر الجُفْريِّ[٤] ، وغيرِهم .

ومنهم من كانَ يتعمَّدُ الوَضْعَ ويتعبَّدُ بذلكَ :

كما[٥] ذُكِر عن أحمدَ بنِ محمدِ بنِ غالبٍ غلامِ خليلٍ[٦] ، وعن زكريا بنِ يحيى الوَقَّار المصريِّ .

---

(١) « وهؤلاء » ليس في ظ .

(٢) في ب « لا أرى » وهو تصحيف .

(٣) « ورشيد بن سعد » ب وهو تصحيف .

(٤) في ظ وب « الجعفري » وهو تصحيف ، انظر « المغني » رقم ١٣٨٦ ، و« التقريب » ج١ ص١٦٤ .

(٥) « مما » ب .

(٦) « محمد بن أحمد بن غالب غلام الخليل » ظ . وهو خطأ . انظر « المغني » رقم ٤٤٠ .

وقَدْ ذَكَرَ التِّرمذيُّ من أهلِ العبادةِ المتروكينَ رجلينِ :

أحدُهُما : أبانُ بنُ أبي عَيَّاش :

وذكرَ حكايةَ أبي عَوانَةَ عنه ، أنه جَمَعَ حديثَ [ب ـ٨] الحسنِ ثم أتى به إِليه فقرأه كلَّه عليه ، يعني أنه رواهُ له كلَّه عن الحسنِ ، ولم يتوقَّف في ذلك .

وقال أحمدُ : قال لي عَفَّان : « أوَّلُ من أهلكَ أبانَ بنَ أبي عياش أبو عَوَانة ، جمَعَ حديثَ الحسنِ عامَّتَه فجاءَ به إِلى أبانَ فقرأه عليه » .

وقال مسلمٌ في أوَّلِ « كتابِه »[1] : ثنا الحسنُ الحُلوانيُّ سمعتُ عفَّانَ قال : سمعتُ أبا عَوانة يقولُ : « ما بلغني عن الحسنِ حديثٌ إِلا أتيتُ به أبانَ بنَ أبي عياش فقرأَهُ عليَّ » .

ثنا سويدُ بن سعيد ثنا عليُّ بن مُسْهِر قال : «سمعتُ أنا وحمزةُ الزيَّاتُ من أبانَ بن أبي عياش نحواً من ألفِ حديثٍ . قال عليٌّ : فلَقِيْتُ حمزةَ فأخبرني أنه رأىٰ النبيَّ ﷺ في المنامِ ، فعرضَ عليه ما سَمِعَ من أبان[2] فما عَرَفَ منها إِلا شيئاً يَسِيراً : خمسةً أو ستةً » .

وذكرَ العُقَيْلي[3] هذه الحكايةَ ثم قال : وقال لنا أحمدُ بن عليٍّ الأبّار ـ وكان شيخاً صالحاً ـ : « وأنا رأيتُ رسولَ الله ﷺ في المنامِ فقلتُ : يا رسولَ اللهِ أترضى أبانَ بنَ أبي عَيَّاش ؟ قال : لا » .

---

(١) ص١٩ـ٢٠ .
(٢) قوله « من أبان » ليس في ب .
(٣) في « الضعفاء » ورقة ٩/ ١ = ١/ ٤١ .

وذكرَ له[١] التِّرمذيُّ حديثَ القُنوتِ في الوِترِ فإنَّهُ رفعَه ، والناسُ يَقِفُونَه على ابنِ مسعود ، وربما وُقِفَ على إبراهيمَ ، وقد سَبَقَ ذكرُه في أبوابِ الوِتْرِ من كتابِ الصَّلاةِ .

وكان أبانُ [ظ ـ١١٦] لسوءِ حفظِهِ يفعلُ ذلكَ كثيراً : يرفعُ الموقوفَ ويصلُ المرسلَ . قالَ أبو زُرْعَةَ [آـ٢١] : « لَمْ يكنْ يتعمَّدُ الكَذِبَ ، كان يسمعُ الحديثَ من أنسٍ ، ومن شهرِ بن حوشبٍ ، ومن الحسنِ ، فلا يميِّز بينهم » .

قال ابنُ عديٍّ[٢] : « قد حَدَّثَ عنه الثوريُّ ، ومَعْمَرٌ ، وابنُ جُريجٍ ، وإسرائيلُ ، وحمّادُ بن سَلَمَة ، وغيرُهم ، وأرجو أَنَّهُ ممَّن لا يتعمَّدُ الكذبَ إلا أَنَّهُ يُشَبَّهُ[٣] عليه ويَغْلَطُ ، وعامَّة ما أُتِيَ[٤] مِنْ جِهةِ الرواةِ عنه لا من جِهتِهِ ، لأنَّه قد روى عنه قومٌ مجهولونَ . وهو إلى الضَّعفِ أقربُ منه إلى الصِّدْقِ ، كما قال شعبةُ » .

وذكَرَ أَنَّ شعبةَ حَدَّثَ عنه بحديثِ قنوتِ الوترِ ، فقيلَ له : تقولُ فيه ما قلتَ ثم تحدِّثُ عنه ؟ قال : « إني لم أجدْ هذا الحديثَ إلا عندَه » ذكرها من وجهٍ منقطعٍ . والمعروفُ أَنَّ شعبةَ قيل له : لمَ سمعتَ منه هذا الحديثَ ؟ قال : «ومن يصبِرُ على هذا» ؟! ، خَرَّجَهُ العقيليُّ[٥] وغيرُه .

---

(١) « له » ليس في ظ وب .

(٢) في « الكامل » ورقة ٢٥/ ٢= ١/ ٣٧٨ .

(٣) « شُبِّه » ظ وب وفي « الكامل » : كما في الأصل : « إلا أنه يُشَبَّهُ عليه » .

(٤) في ظ « أتي به » والمثبت في النسختين و« الكامل » .

(٥) ورقة ٨/ ١=١/ ٣٨ . والخلاصةُ : « أبانُ بن أبي عياش فيروز البصريُّ ، أبو إسماعيل العبديُّ ، متروكٌ ، من الخامسة ، مات في حدودِ الأربعين ـ ومائة ـ روى له أبو داود » .

الرَّجُلُ الآخر : أبو مقاتل السَّمَرْقَنْدِيُّ :

واسمه حَفْصُ بن سلْمٍ الفزاري ، وهو من العُبّاد ، يروي عن الكوفيين كأبي حنيفةَ ، ومِسْعَرٍ ، والثوريِّ ، وعن البصريين كأيوبَ ، والتيميِّ ، وعن الحجازيين كهشامِ بن عروةَ ، وعبيدِ الله بن عُمر ، وسهيلٍ .

قال أبو يعلى الخليليُّ في « كتاب الإرشاد » : « هو مشهورٌ بالصِّدقِ والعِلْم ، غيرُ مخرَّج في الصَّحيح ، وكان مما يفتي في أيامِهِ ، وله في العلم والفقهِ محلّ ، يُعْتنى[1] بجَمْعِ حديثه » .

وذكرهُ الحاكمُ في « تاريخ نيسابور » وقال : « يروي المناكيرَ » ، وسُئِل عنه إبراهيمُ بن طَهْمان فقال : «خذوا عنه عبادَتَه وحسبكم » . وقد أفحشَ قتيبةُ بنُ سعيد وغيرُه القولَ فيه ، مات سنة ثمانٍ ومائتين .

وذكرهُ ابنُ حِبَّان في كتابِ « الضُّعفاء »[2] وقال : « كان صاحبَ تقشُّفٍ وعبادةٍ ، ولكنَّه كان يأتي بالأشياءِ المنكرةِ التي يعلمُ مَنْ كتَبَ الحديثَ أنه ليس لها أصلٌ يُرْجَعُ إليه ، سُئِلَ ابنُ المباركِ عنه فقال : «خذوا عن أبي مقاتلٍ عبادتَه وحسبكم » .

وكان قتيبةُ بن سعيد يحملُ عليه شديداً ويضعِّفُه بمرَّة ، وقال : «كان لا يدري ما يحدِّث به» . وكان عبدُ الرحمن بنُ مهدي يكذِّبه .

قال نصرُ بن حاجبٍ المَرْوزيُّ : « ذكرتُ أبا مقاتلٍ لعبد الرحمن ابن مهديٍّ ، فقال : والله لا تَحِلُّ الروايةُ عنه ، فقلتُ له : عسى أنْ

---

(١) في ظ وب « وله في الفقه والعلم يعتنى » . سقطت منه كلمة « محل » .

(٢) ج١ ص٢٥١ـ٢٥٢ . وفيه « حفص بن سلام » وهو تصحيف مطبعي .

يكونَ كُتِبَ له في كتابه وجَهِلَ ذلك . فقال : يُكتَبُ في كتابه الحديثُ ؟! فكيفَ بما ذكرتَ عنه أنه قال : ماتتْ أمّي بمكةَ فأردتُ الخروجَ منها فتكاريتُ فلقيتُ[١] عبيدَ الله[٢] بن عمر فأخبرتُه بذلك ، فقال : حدَّثني نافعٌ عن ابن عمر قال : قال رسولُ الله ﷺ : « من زارَ قبرَ أمِّهِ كان كعمرةٍ »[٣] . قال : فقطعتُ الكِرى وأقمتُ ، فكيفَ يُكْتَبُ هذا في كتابِهِ ؟ . وكذلك[٤] وكيعُ بن الجراحِ كان يكذِّبه ، وليس لهذا الحديثِ أصلٌ يُرجع إليه » . انتهى ما ذكره ابن حِبَّان .

وذكرهُ ابنُ عديٍّ في «كتابه»[٥] ، وذكر بإسناده عن قتيبةَ [ب ـ٩] [ابن سعيد] أَنَّهُ سُئِلَ عن حديثِ كورِ الزنابيرِ فقال : « نا أبو مقاتل السمرقنديُّ عن سفيانَ عن الأعمشِ عن أبي ظَبْيان : سُئلَ عليٌّ[٦] عن كور الزنابيرِ فقال : «هم من هذا البَحْرِ لابأسَ به ». قال فقلتُ : يا أبا مُقاتِل هو موضوع . قال : بابا[٦] هو في كتابي تقولُ هو موضوع ؟ قال: فقلتُ : نعمْ وضعُوه في كتابِك » .

---

(١) كذا في ظ وب و« كتاب المجروحين » . وفي نسخة الأصل « لقيت » .

(٢) « عبد الله » ب . وهو تصحيف .

(٣) « بعمرة » ب .

(٤) « كذلك » ظ ، بدون واو .

(٥) « الكامل في الضعفاء » ورقة ١٠٢/ ١ = ٢/ ٨٠٠ .

(٦) « علي » وكلمة « بابا » زيادة من « الكامل » ، ليست في النسخ ولا « الميزان » ، وكأَنَّ الشارحَ اعتمدَ على « الميزان » . مع أن ذكر « علي » ثابت في رواية الترمذي . انظره فيما سبق ص٧٩ .

وذكرَ بإسنادهِ عن الْجُوْزَجَاني قال : « أبو مقاتل السَّمَرقنديُّ كان فيما حُدِّثتُ ينشىءُ للكلامِ[١] الحسنِ إسناداً » ثم خَرَّجَ له[٢] ابن عدي أحاديثَ منكرةً ثم قال[٣] : « أبو مقاتل هذا له[٤] أحاديثُ كثيرةٌ ويقعُ في أحاديثه [آـ٢٢] مثلُ[٥] ما ذكرتُه وأعظمُ منه ، وليس هو ممن يعتمدُ على رواياته »[٦] .

وذكره الإِدريسيُّ في «تاريخِ سَمَرْقَند» . وغيرُ واحدٍ من العلماءِ .

ووقع لابن أبي حَاتِم[٧] في ذكره غيرُ وَهمٍ فإنه قال : « حَفْصُ بن سليمان أبو مقاتل ، روى عن عونِ بن أبي شداد ، روى عنه موسى بن إسماعيل الخُتَلي » . كذا قال . وقوله : « ابن سليمان » وَهَمٌ ، وإنما هو « ابن سَلْم » . ثم قال[٨] . « حفصُ بن مسلمٍ أبو

---

(١) في « الكامل » « لكلام الحسن » . وكأنه يعني الحسن البصري . وفي ب « سيىء » بدل « ينشىء » . وهو تصحيفٌ سيىء .

(٢) « له » ليس في ظ .

(٣) ورقة ١٠٢/ ٢ من « الكامل » = ٢/ ٨٠٠ ـ ٨٠١ .

(٤) في « الكامل » : « وأبو مقاتل له . . » ضرب في النسخة على كلمة « هذا » .

(٥) في ظ « ثم » . تصحيف .

(٦) « روايته » ب .

(٧) في « الجرح والتعديل » ج١/ ٢/ ١٧٤ ، لكن في النسخة « ابن سَلْم » على الصواب ، فلعل الحافظَ اطلعَ على نسخةٍ مصحَّفة من « الجرح والتعديل » . وقوله « الختلي » وقع في « الجرح والتعديل » : « الجبلي » بالجيم والباء وفي ب « الحبلي » بالحاء المهملة والباء .

(٨) ص١٨٧ . وانظر للتوسع « ميزان الاعتدال » ج١ ص٥٥٧ـ ٥٥٨ ، و« تهذيب التهذيب » ج٢ ص٣٩٧ـ ٣٩٩ .

مقاتل السمرقنديُّ ، روى عن الثَّوريِّ وجويبرٍ وعمْرِو بن عُبَيْد ، روى عنه أبو تُمَيْلَةَ وإِبراهيمُ[١] بن شَمَّاس ، سمعتُ أبي يقول بعضَ ذلك » .

فقوله : « ابن مسلم » وَهَمٌ أيضاً ، ووَهِم أيضاً حيث جعلَ الراوي عن عونِ بن أبي شداد غيرَ هذا ، وهما رجلٌ واحدٌ .

* * *

(١) « وابن إبراهيم . . » ب . وهو سهو قلم .

○ الاختلافُ في قومٍ من جِلَّةِ أهلِ الحديثِ ○

قال أبو عيسى رحمه الله :

(وقد تكلَّمَ بعضُ أهلِ الحديثِ في قومٍ من جِلَّةِ أهلِ العلمِ ، وضعَّفُوهم من قِبَلِ حفظِهم ، ووثَّقهم آخرونَ لجلالتهم وصِدْقِهم وإن كانوا قد وهموا في بعضِ ما رَووا .

وقد تكلَّم يحيى بنُ سعيدٍ القطانُ في محمدِ بن عمرو ثم روى عنه :

حدَّثنا أبو بكرٍ عبدُ القدوس بنُ محمدٍ العطارُ البصريُّ ثنا عليُّ بن المديني قال : سألتُ يحيى بنَ سعيد عن محمدِ بن عمرو بن علقمة فقال : « تريدُ العَفْو أو تشدِّد ؟ » . فقلتُ : لا بل أُشدِّد ، فقال : « ليس هو ممن تريدُ ، كان يقول : أشياخنا أبو سلمة ويحيى بن عبد الرحمن بن حاطب » .

قال يحيى[1] : وسألتُ مالكَ بن أنس عن محمدِ بن عمرو ؟ فقال فيه نحوَ ما قلتُ ، قال عليٌّ : قال يحيى : ومحمد بن عمرٍو

---

(١) قوله « قال يحيى » ليس في ظ وب .

أعلى من سهيل بن أبي صالح، وهو عندي فوقَ عبدِ الرحمن بن حَرْمَلة .

قال علي[١] : « فقلتُ ليحيى : ما رأيتَ من عبدِ الرحمن بن حرملةَ ؟ » قال : « لو شئتُ أن أُلقِّنَه لفعلتُ ، قلت : كان يُلَقَّنُ ؟ قال : نعم » .

قال علي : « ولم يروِ يحيى عن شريكٍ ولا عن أبي بكرِ بن عَيَّاش ولا عن الرَّبيعِ بن صَبيح ولا عن المباركِ بن فَضالة » .

قال أبو عيسى :

وإن كان يحيى بن سعيدٍ القطان قد تركَ الروايةَ عن هؤلاء ، فلم يتركِ الروايةَ عنهم أنه اتَّهمهم بالكَذِبِ ، ولكنه تركَهم لحالِ حِفْظِهم[٢] . وذُكِرَ عن يحيى بن سعيد أنه كانَ إذا رأى الرجلَ يحدِّث عن[٣] حفظِه مرَّة هكذا ومرَّة هكذا ـ لا يثبتُ على روايةٍ واحدةٍ ـ تَرَكه .

وقد حَدَّثَ عن هؤلاء الذين تَرَكهم يحيى بن سعيد القطان[٤] : عبدُ اللهِ بنُ المبارك ، ووكيعُ بن الجراح ، وعبدُ الرحمنِ بنُ مهدي ، وغيرُهم من الأئمة) .

---

(١) قوله « علي » ليس في ظ . ضرب عليها في النسخة .
(٢) في ظ وب « ضعفهم » .
(٣) في ظ « من حفظه » .
(٤) « القطان » ليس في ظ وب .

○ أقسامُ الرُّواةِ وأحكامُها ○

اعلم أَنَّ الرواةَ أقسامٌ :

فمنهم : من يُتَّهمُ بالكَذِبِ .

ومنهم : من غَلَبَ على حديثِهِ المناكيرُ ، لغفلتِهِ وسوءِ حفظِهِ .

وقد سَبَقَ ذكرُ هذينِ القسمينِ ، وحكمِ الروايةِ عنهما[١] .

وقسمٌ **ثالثٌ** : أهلُ صدقٍ وحفظٍ ، ويندُرُ الخطأُ والوهم في حدِيثِهم أو يَقِلُّ ، وهؤلاءِ همُ الثقاتُ المتَّفقُ على الاحتجاجِ بهم[٢] .

وقسمٌ رابعٌ : **وهُم أيضاً أهلُ صِدْقٍ وحِفْظٍ** .

ولكنْ يقعُ الوهمُ في حديثِهم كثيراً ، لكنْ ليسَ هو الغالبَ عليهم .

وهذا هو القسمُ الذي ذكره الترمذيُّ ههنا ، وذكرَ عن يحيى [آـ٢٣] بنِ سعيدِ القطانِ[٣] أنه تركَ حديثَ هذه الطبقةِ .

وعن ابنِ المباركِ وابن مَهْديٍّ ووكيعٍ وغيرِهم أنهم حدَّثوا عنهم ، وهو أيضاً رأيُ سفيانَ وأكثرِ أهلِ الحديثِ المصنِّفين[٤] منهم في « السُّنن » و« الصِّحاحِ » ، كمسلمِ بن الحجَّاجِ وغيرِه ، فإِنَّهُ ذكرَ في

---

(١) انظر ص٨٧ وما بعد ، وص٩٣ و٩٦ .

(٢) في ظ « بحديثهم » انظر ص١٥٩ .

(٣) « القطان » ليس في ظ وب .

(٤) في ب « عند المصنفين » . وليس لزيادة « عند » معنى ظاهر .

« مقدمةِ كتابِه » : أنه لا يُخَرِّجُ حديثَ مَن هو متَّهم عندَ أهلِ الحديثِ أو عندَ أكثرِهم ، ولا مَن الغالبُ على حديثِهِ المنكرُ أو الغلطُ ، وذكرَ قبلَ ذلك أنه يخرِّجُ حديثَ أهلِ الحفظِ والإتقانِ وأنَّهم على ضربينِ :

أحدهما : مَنْ لم يوجدْ في حديثِه [ب ـ١٠] اختلافٌ شديدٌ ، ولا تخليطٌ فاحشٌ .

والثاني : من هو دونَهم في الحفظِ والإتقانِ ، ويشمَلُهم اسمُ الصِّدقِ والسَّتْرِ[(١)] وتعاطي العِلم ، كعطاءِ بن السَّائبِ ، ويزيدَ بن أبي زياد ، وليثِ بن أبي سُليم[(٢)] .

---

(١) في ب « وشملهم اسم الصدق والسترة » .

(٢) ليسَ هكذا ذكر مسلمٌ ، بل ذكرَ في «مقدمته» ص٣ـ٤ أنه يقسم جملةَ الأحاديثِ والرُّواةِ ثلاثةَ أقسامٍ يخرجُ منها القسم الأول ، ثم يتبعه الثاني ، ولا يلتفتُ إلى الثالث .

وهذا نصُّ كلامِ مسلمٍ نسوقه بتمامه لأهميَّته البالغةِ في هذا الفنِّ . قال رحمه اللهُ تعالىٰ :

« . . إنا نعمدُ إلى جملةِ ما أُسْنِدَ من الأخبارِ عن رسولِ اللهِ ﷺ فنقسمها على ثلاثةِ أقسامٍ وثلاثِ طبقاتٍ من الناسِ على غيرِ تكرار ، إلا أن يأتي موضعٌ لا يُسْتَغْنَى فيه عن ترددِ حديثٍ فيه زيادةُ معنى ، أو إسنادٍ يقعُ إلى جنب إسنادٍ لعلةٍ تكونُ هناك ، لأن المعنى الزائد في الحديثِ المحتاجِ إليه ، يقوم مقامَ حديثٍ تام ، فلابدَّ من إعادةِ الحديثِ الذي فيه ما وصفنا من الزيادةِ ، أو أن يُفَصَّلَ ذلك المعنى من جملة الحديثِ ، على اختصاره إذا أمكنَ ، ولكن تفصيله ربما عسر من جملته ، فإعادته بهيئتِهِ إذا ضاقَ ذلك أسلم .

فأما ما وجدنا بُدّاً من إعادتِهِ بجملته من غير حاجةٍ منا إليه فلا نتولى فعله إن شاء الله تعالىٰ : =

. . . . . .

= فأما القسم الأول : فإنا نتوخَّى أن نقدِّمَ الأخبارَ التي هي أسلم من العيوبِ من غيرها ، وأنقى ، من أن يكونَ ناقلوها أهلَ استقامةٍ في الحديثِ وإتقانٍ لما نقلوا ، لم يوجدْ في روايتهم اختلافٌ شديدٌ ولا تخليطٌ فاحشٌ ، كما قد عثر فيه على كثيرٍ من المحدِّثين وبان ذلك في حديثهم .

فإذا نحنُ تقصَّينا أخبارَ هذا الصنفِ من الناسِ ، أتبعناها أخباراً يقعُ في أسانيدِها بعضُ من ليس بالموصوفِ بالحفظِ والإتقانِ ، كالصنفِ المقدّم قبلهم ، على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونَهم ، فإن اسم السِّترِ والصِّدقِ وتعاطي العلمِ يشمَلُهم ، كعطاءِ بن السَّائبِ ، ويزيدَ بن أبي زياد ، وليثِ بن أبي سُليم ، وأضرابِهم من حُمَّالِ الآثارِ ، ونُقَّالِ الأخبارِ ، فهم وإن كانوا بما وصفنا من العِلمِ والسترِ عند أهلِ العلمِ معروفينَ ، فغيرُهم من أقرانهم ممن عندهم ما ذكرنا من الإتقانِ والاستقامةِ في الروايةِ ، يَفْضُلونهُم في الحالِ والمرتبةِ ، لأن هذا عند أهلِ العلمِ درجةٌ رفيعةٌ ، وخَصلةٌ سَنيَّة .

ألا ترى أنك إذا وازنتَ هؤلاءِ الثلاثةَ الذين سميناهم : عطاءً ويزيدَ وليثاً بمنصورِ بن المعتمر ، وسليمانَ الأعمش ، وإسماعيلَ بن أبي خالد في إتقانِ الحديثِ والاستقامةِ فيه ، وجَدْتَهم مباينين لهم لا يدانونهم ، لا شكَّ عندَ أهلِ العلمِ بالحديثِ في ذلك ، للذي استفاض عندهم من صِحَّةِ حفظِ منصورٍ والأعمشِ وإسماعيلَ ، وإتقانهم لحديثهم ، وأنهم لم يعرفوا مثلَ ذلك من عطاء ويزيدَ وليث .

وفي مثل مجرى هؤلاء إذا وازنتَ بين الأقرانِ كابن عونٍ وأيوبَ السَّختيانيِّ مع عوفِ بن أبي جميلة وأشعثَ الحُمْراني ، وهما صاحبا الحسنِ وابن سيرين ، كما أنَّ ابن عون وأيوب صاحباهما ، إلا أن البونَ بينهما وبين هذين بعيدٌ في كمال الفضلِ وصِحَّةِ النقلِ وإن كان عوف وأشعث غيرَ مدفوعين عن صدقٍ وأمانةٍ عندَ أهلِ العلمِ ، ولكن الحال ما وصفنا من المنزلةِ عندَ أهلِ العلمِ .

وإنما مثلنا هؤلاءِ في التسميةِ ، ليكونَ تمثيلهم سِمَة يَصْدُرُ عن فهمها مَنْ =

فقيل : إنه أدركتْهُ المنيةُ قبل تخريجِ حديثِ هؤلاءِ ، وقيل : إنه خَرَّجَ لهم في المتابعاتِ ، وذلك كان[١] مُراده[٢] .

= غَبِيَ عليه طريقُ أهلِ العلمِ في ترتيبِ أهلِهِ فيه ، فلا يُقَصِّرُ بالرجلِ العالي القَدْرِ عن درجتِهِ ، ولا يُرفَعُ متَّضِعُ القَدْرِ في العلمِ فوقَ منزلته ؛ ويُعْطَى كل ذي حقٍ فيه حَقَّه ، وينزَّل منزلتَه ، وقد ذُكِرَ عن عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنها أنها قالت : « أمَرَنَا رسولُ الله ﷺ أن ننزِّلَ الناسَ منازلَهم » . مع ما نطقَ به القرآنُ من قول اللهِ تعالىٰ : ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف : ٧٦] .

فعلى نحو ما ذكرنا من الوجوهِ ، نؤلِّفُ ما سألتَ من الأخبارِ عن رسولِ الله ﷺ .

فأما ما كان منها عن قومٍ هُم عندَ أهلِ الحديثِ متَّهمون ، أو عندَ الأكثرِ منهم ، فلسنا نتشاغلُ بتخريجِ حديثِهم ، كعبدِ اللهِ بن مِسْوَر أبي جعفر المدائنيِّ ، وعمرِو بن خالد ، وعبدِ القدوس الشاميِّ ، ومحمدِ بن سعيد المصلوبِ ، وغياثِ بنِ إبراهيم ، وسليمانَ بن عمرو أبي داود النخعيِّ ، وأشباهِهم ، ممن اتُّهِم بوضعِ الأحاديثِ ، وتوليدِ الأخبار ، وكذلكَ مَنِ الغالبُ على حديثِهِ المنكرُ أو الغلطُ أمسكنا أيضاً عن حديثِهم » . انتهى كلامُه رحمه الله تعالىٰ .

وهذا الكلامُ من مسلمٍ صريحٌ في أنه لم يذكرْ أنه يقسم أحاديثَ أهلِ الحفظِ والإتقانِ إلى ضربين ، وإنما يخرج أحاديثَ أهلِ الحفظِ والإتقانِ ، ثم يتبعهم بأحاديثِ قومٍ دونَهم ، غير أن اسم السترِ والصدقِ وتعاطي العلمِ يشملهم . وأنه لا ينزلُ في روايته عن هؤلاءِ إلى درجةِ الضَّعفِ الشديدِ ، وهو القسم الثالث ، وهو حديثُ من كان متهماً بالكذب ، أو كان الغالبُ على حديثه المنكر أو الغلطَ .

(١) «وكان ذلك» ظ وب .

(٢) وهذا القولُ هو الصحيح ؛ الذي يشهدُ له واقعُ « صحيحِ مسلمٍ » ، فإنه يصدِّر الرواية بأحاديثِ رجالِ الطبقة الأولى ، ثم يتبعها بحديثِ الطبقةِ الثانيةِ في نفس =

وعلى هذا المنوالِ نَسَجَ أبو داود والنسائيُّ والترمذيُّ ، مع أنه[١] خرَّج لبعضِ مَنْ هوَ دونَ هؤلاءِ ، وبيَّن ذلكَ ولم يسكتْ عنه[٢] .

وإلى طريقةِ يحيى بن سعيد يميلُ عليُّ بنُ المديني وصاحبُه[٣] البخاريُّ ، وكان عليُّ بن المدينيِّ ـ فيما نقله عنه يعقوبُ بن شيبة ـ لا يتركُ حديثَ رجلٍ حتى يجتمعَ على تركِه ابنُ مَهْدي ويحيى القطان ، فإن حدَّث عنه أحدُهما وتركه الآخر[٤] حدَّثَ عنه .

○ الغَلَطُ الذي يُردُّ بهِ الرَّاوي أو يُترك ○

قال أحمدُ بن سِنان : « كان ابنُ مهدي لا يتركُ حديثَ رجلٍ إلا رجلاً متهماً بالكذبِ أو رجلاً الغالبُ عليه الغَلَطُ » .

وقال أبو موسى محمدُ بن المثنى: سمعتُ ابنَ مهدي يقول : « الناسُ ثلاثةٌ : رجلٌ حافظٌ متقنٌ ، فهذا لا يُخْتَلفُ فيه ، وآخر يَهِمُ والغالبُ على حديثِهِ الصِّحةُ ، فهذا لا يُتْرَك حديثُه ، وآخر يَهِمُ والغالبُ على حديثِهِ الوهم، فهذا يُتركُ حديثه » .

وقال أبو بكر بن خلَّاد: سمعتُ ابنَ مهدي يقول: « ثلاثةٌ لا يؤخذُ

= مضمون الأحاديث الأولى ، فيقعُ حديثُ هذه الطبقة تابعاً أو شاهداً لما سبقه . وفيهم بعض مَن ضُعِّف ، لكن لا ينزلُ إلى الطبقةِ الثالثةِ ، التي ذكر مسلم أنه لا يلتفت إليها . وقد توسَّعنا في بيانِ ذلكَ في كتابنا « الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين » ص٧٤ـ١٠٤ ، مع موازنة صنيع مسلم بالترمذي .

(١) أي الترمذي .

(٢) « عنه » ليس في ظ وب .

(٣) « وصاحبه » سقط من ظ .

(٤) « وتركه الآخر » ليس في ظ وب .

عنهم : المتَّهمُ بالكذبِ ، وصاحبُ بدعةٍ يدعو إلى بدعتِهِ ، والرَّجُلُ الغالبُ عليه الوهمُ والغلطُ » .

وقال إسحاقُ بن عيسى : سمعتُ ابنَ المباركِ يقول : « يُكتَبُ الحديثُ إلا عن أربعة : غَلَّاطٍ لا يرجعُ ، وكذابٍ ، وصاحبِ هوىً يدعو إلى بدعته ، ورجلٍ لا يحفظ فيحدِّث من حفظه » .

وقال الوليدُ بنُ شجاع : سمعتُ الأشجعيَّ يذكرُ عن سفيانَ الثوريِّ قال : « ليس يكادُ يُفلتُ[١] من الغلطِ أحدٌ : إذا كان الغالبُ على الرجلِ الحفظَ فهو حافظٌ وإن غَلِطَ ، وإذا كان الغالبُ عليه الغلطَ تُرِكَ » .

وقال الحسينُ بن منصورٍ أبو علي السُّلَمِيُّ النيسابوريُّ : سُئِلَ أحمدُ عمن يكتبُ حديثُه ؟ فقال : « عن الناسِ كلِّهم إلا عن ثلاثةٍ : صاحبِ هوى يدعو إليه ، أو كذابٍ ، أو رجلٍ يغلطُ في الحديثِ فيُرَدّ عليه فلا يَقبل »[٢] .

وقال الربيعُ بن سليمان : قال الشافعيُّ[٣] : « من كَثُرَ غلطُه من المحدِّثين ـ ولم يكن له أصلُ كتابٍ صحيح ـ لم يُقبلْ حديثُه ، كما يكونُ مَن أكثرَ الغلطَ في الشهادةِ لم تقبلْ شهادَتُه » . وكذا ذكر الحُمَيْدي ، وهذا قد يكونُ موافِقاً لقولِ يحيى [آـ٢٤] بنِ سعيد ومن تابعه .

وروى نُعَيْم بن حمَّاد : حدَّثني ابنُ مهدي قال : سُئِلَ[٤] شعبةُ :

---

(١) « يسلم » ظ وب . والمثبت موافق لما في « الكفاية » .

(٢) انظر هذه الروايات عن أئمة الحديث في « الكفاية » (باب ترك الاحتجاج بمن كثر غلطه) ص١٤٣ .

(٣) في « الرسالة » ص٣٨٢ .

(٤) « سألت » ظ . « سأل » ب . وفي نُعيم كلام ، لكن القضية المذكورة عن شعبة هنا فيمن يترك حديثه معلومة عند المحدثين . =

حديثُ مَن يُترَكُ ؟ قال : « من يكذِبُ في الحديثِ ، ومن يُكْثرُ الغلطَ ، ومن يخطىءُ في حديثٍ مجتمَعٍ عليه فيقيمُ على غلطِهِ ولا يرجِعُ ، ومن رَوى عن المعروفينَ ما لا يعرِفُه المعروفُون » .

وذكر أبو حَاتِم الرازيُّ : نا سليمانُ بنُ أحمدَ الدمشقيُّ قال : قلتُ لعبدِ الرَّحمن بن مهدي : « أكتبُ عمَّن يغلطُ في عشرةٍ ؟ قال : نعم ، قيل له : يغلطُ في عشرين ؟ قال : نعم ، قيل له[١] : فثلاثين ؟ قال : نعم ، قيل له : فخمسين ؟ قال : نعم » .

وقال حمزةُ السَّهمي[٢] : سألتُ الدَّارَقُطني عمن يكونُ كثيرَ الخطأ. قال : « إن نبَّهوهُ عليه[٣] ورَجَعَ عنه فلا يسقُطُ ، وإن لم يرجعْ سَقَطَ » . خَرَّج ذلك كلَّه أبو بكر الخطيبُ في كتابِ «الكفايةِ»[٤] .

وقال ابنُ أبي حَاتِم[٥] : حدَّثني أبي عن أحمدَ الدَّورقيِّ نا ابنُ مهديٍّ قال : قيل لشعبةَ : متى يُترَكُ حديثُ الرجلِ ؟ قال : « إذا حَدَّثَ عن المعروفين ما[٦] لا يَعْرِفُ المعروفونَ ، وإذا أكثرَ الغَلَطَ ،

---

(١) « له » ليس في ظ .
(٢) « السالمي » ب وهو تصحيف .
(٣) « عنه » ظ .
(٤) ص١٤٤-١٤٧ ، وانظر « الجرح والتعديل » ص٣٢ ، و« المحدث الفاصل » ص٤٠٣ و٤٠٥-٤١٠ .
(٥) في « الجرح والتعديل » ج١/ ١/ ص٣١ و٣٢ .
(٦) « بما » ظ وب .

وإذا اتُّهم بالكذبِ ، وإذا روى حديثاً غلطاً مجتمَعاً[١] عليه فلم يتَّهِمْ نفسَه فيتركه طُرِحَ حديثه . وما كان غيرَ ذلك فارووا عنه »[٢] .

قال : ونا أبي أنا سليمانُ بن أحمدَ الدمشقيُّ قال: قلتُ لابن مهديٍّ : « أكتبُ عمن يغلَطُ في[٣] مائة ؟ قال : لا ، مائةٌ كثير » .

وهذه الروايةُ عن ابن مهدي توافقُ قولَ شعبةَ ويحيى والشافعيِّ : إنَّ كثرةَ الغلَطِ تُرَدُّ به الروايةُ . وتخالفُ روايةَ ابنِ المثنى وأحمدَ بن سنان عنه : أن الاعتبارَ في ذلكَ بالأغلبِ ، وكلامُ الإمامِ أحمدَ يدُلُّ على مثلِ قولِ ابنِ المباركِ ومَنْ وافقه ، فإنَّهُ حَدَّث عن أبي سعيد مولى بني هاشم ، وقد قال فيه : « كانَ كثيرَ الخطأ » ، ولم يَتْرُكْ

---

(١) في الأصل وظ « مجتمع » . والمثبت من ب و« الجرح والتعديل » .

(٢) هذا وقد تكررَ مع القارىءِ هنا أن من روى حديثاً غلطاً وروجعَ فيه ولم يرجعْ عن غلطِه سقطَ حديثُه ، والسببُ أَنَّ ذلك يدل على إصرارِهِ على الخطأ ، وذلك يقدحُ في عدالته .

وهو مُشْكلٌ ، لأنَّ الراوي ربما لا يتذكرُ غيرَ ما في ذهنه . وقد حقَّق ذلك أبو عمرو بن الصَّلاحِ فقال في « علومِ الحديثِ » :

« وفي هذا نظرٌ ، وهو غيرُ مستنكَرٍ إذا ظهرَ أَنَّ ذلكَ منه على جهةِ العنادِ أو نحوِ ذلك ، والله أعلم » . انتهى .

وقد نحا نحوَ ذلك أئمةُ هذا الفنِّ كالعراقيِّ والنوويِّ والسيوطيِّ .

ويشهدُ له قولُ أبي حاتم بن حبَّان : « إن بُيِّن له خطأهُ وعَلِمَ فلم يرجعْ عنه ، وتمادى في ذلكَ كان كذَّاباً بعلمٍ صحيح » .

انظر « علوم الحديث » لابن الصلاح ص١٠٨ ، و« شرح الألفية » للإمام العراقي ج٢ ص٣٤ ، و« تقريب النووي » ، وشرحه « تدريب الراوي » للسيوطي ج١ ص٣٣٩ـ٣٤٠ .

(٣) « في » ليس في ظ .

حديثَه [ب ـ١١] ، وحَدَّثَ عن زيدِ بن الحُباب ، وقال فيه : « كانَ كثيرَ الخطأ » .

وقال أبو عثمان البرذعيُّ : نا محمدُ بن يحيى النيسابوريُّ قال : [ظ ـ ١١٨] « قلتُ لأحمدَ بن حنبل في عليِّ بن عاصم[١] ، وذكرتُ له خطأه ؟ » فقال لي أحمدُ : « كانَ حمَّادُ بن سلمة يخطىءُ ـ وأومأ أحمدُ بيده ـ خطأً كثيراً »[٢] ولم يرَ بالروايةِ عنه بأساً » .

وقال إسحاقُ بن منصور : قلتُ لأحمدَ : متى يُتْرَكُ حديثُ الرجلِ ؟ قال : « إذا كان الغالبُ عليه الخطأَ » .

وكلامُ التِّرمذيِّ هاهنا يحتَمِل مثلَ قول شعبةَ ويحيى ومَنْ وافقهما ، حيثُ ذكر : « أَنَّ من كانَ مغفَّلاً يخطىءُ الكثيرَ فإنَّهُ لا يُشتَغَلُ بالروايةِ عنه ، عندَ أكثرِ أهلِ الحديثِ » .

وذكرَ أيضاً قَبْلَ ذلكَ أَنَّ من ضُعِّف لغفلته وكثرةِ خطئه لا يُحتج بحديثِهِ ، فلم يعتبر إلا كثرةَ الخطأ[٣] . ويحتَمِل أن يكونَ مرادُه سقوطَ حديثِ من جَمَعَ بين[٤] الوصفينِ معاً : الغفلةِ وكثرةِ الخطأ ، دونَ من كانَ فيه أحدهما ، إما الغفلةُ المجردةُ مع قلَّةِ الخطأ ، أو كثرةُ

---

(١) عليُّ بن عاصم الواسطي ، حافظٌ مشهورٌ ، كان مكثراً من الرواية . لكنْ ضُعِّفَ لغلطه . قال الحافظُ ابن حجر : « صدوقٌ ، يخطىءُ ويُصِرُّ ، ورُمي بالتشيّع ، من التاسعةِ ، مات سنة إحدى ومائتين ، وقد جاوزَ التسعين/ د ت ق » . قلت : وقد اعتُذِرَ له بأَنَّ خطأه « من قِبَل كتبه » .

(٢) « وأومأ أحمد بن حنبل خطأ كثيراً » ظ وب .

(٣) لكنه هناك فيمن يخطىء الكثير أي الغالب عليه الغلط ، تُرك حديثه ، وهنا فيمن كثر خطأه قال : لا يحتج بحديثه ، ويجب التفريق بين ترك الراوي وتضعيفه .

(٤) « بين » ليس في ظ .

الخطأ لسوءِ الحفظِ دونَ الغفلةِ ، ويكونُ ذلكَ قولاً ثالثاً في المسألةِ ، والله أعلم[١] .

* * *

(١) التحقيقُ في هذا المقام أنه لا إشكالَ في كلام التِّرمذيِّ وأئمةِ المحدِّثين الذينَ نقلَ الحافظُ ابنُ رجب أقوالَهم ولا تردُّدَ . وذلكَ أنَّ التحقيقَ فيمن ضُعِّفَ لغفلته أو سوءِ حفظِهِ أنه ينقسمُ إلى مرتبتينِ نوضِّحهما ونضبطُ تمييزَهما بضابطٍ يسهُل الرجوعُ إليه لكلِّ مشتغلٍ بهذا العلم :

أما المرتبة الأولى : فهي مرتبةُ من كَثُرَ خَطؤه لكنْ لم تفحشْ غفلته . ولم يكن الغالبُ على حديثِهِ الخطأ . فهذا ضعيفٌ لا يحتجُّ به ، لكن لا يتركُ حديثُه .

والضابطُ لهذا النوع أن يكونَ من المراتبِ التي يُعتَبَر بها ، من مراتبِ الجرحِ والتعديل . وحديثُ هذا النوعِ يعتَضِدُ بورودِهِ من طريقٍ أخرى مثلِهِ أو أقوى منه فيرتقي إلى الحسنِ لغيرِهِ ، كما هو مقرَّر عند أهلِ الحديث ، انظر « منهج النقد في علوم الحديث » ص٢٤٩ . ويُعمل بحديثِ هذه المرتبةِ أيضاً في فضائلِ الأعمالِ كما حقَّقناه بشروطِهِ وأزحنا الإشكالَ عنه في كتابنا « منهج النقد » ص٢٧١ـ٢٧٦ .

أما المرتبة الأخرى : فهي مرتبة من كانَ الغالبُ عليه الخطأ ، لفُحْشِ غفلته أو سوءِ حفظه جداً . وهذا يُتْرَكُ حديثُهُ . وضابطُ هذه المرتبةِ أن يكونَ الراوي من مراتبِ الجرحِ التي لا يُعتَبر بها .

○ تراجِمُ طائفةٍ من جِلَّةِ أهلِ الحديثِ ○
○ تُكُلِّم فيهم من جِهَةِ حفظِهم ○

وأما محمدُ بن عمرو :

الذي تكلَّم فيه يحيى ، فهو : محمدُ بن عمرو بن عَلْقَمَةَ بنِ وقَّاص الليثي . وقد تكلَّم فيه يحيى ومالكٌ ، وقال أحمدُ : « كان محمدُ بن عمرو يحدِّثُ بأحاديثَ فيرسلُها ويسنِدُها لأقوامٍ آخرينَ . قال : وهو مُضْطَربُ الحديثِ ، والعلاءُ أحبُّ إليَّ منه » .

وقال ابنُ أبي خيثمةَ: سمعتُ يحيى بن مَعِين يقولُ : « مازالَ الناسُ يتَّقونَ حديثَ محمدِ بن عمرو ، قيل[1] له : ما عِلَّة ذلكَ ؟ قال : كان مرَّةً يحدِّثُ عن أبي سلمةَ بالشيءِ رأيِهِ ، ثم يحدِّثُ به مرَّة أخرى عن أبي سَلَمَةَ عن أبي هريرةَ » . ووثَّقَهُ ابنُ مَعِين في روايةٍ أخرى ، ونقلَ إسحاقُ بن حكيم عن يحيى القطانِ أنه قال فيه : « رجلٌ صالحٌ ، ليس بأحفظَ الناسِ للحديثِ » .

وقد ذكرَ التِّرمذيُّ : أن يحيى بن سعيد روى عنه ، وكذلكَ روى عنه مالكٌ في « الموطَّأ » ، وخَرَّج حديثَه مسلمٌ متابعةً ، وخرَّجَهُ البخاريُّ مقروناً .

---

(١) في ظ « وقيل » بزيادة الواو .

وقد[١] قال يحيى بنُ سعيد : « هو فوق سهيلِ بن أبي صالحٍ » . و[٢]خالفه في ذلك الإمامُ أحمدُ ، وقال : « ليس كما قال يحيى . قال أحمد : ولم يروِ شعبةُ عن محمد بن عمرو إلا حديثاً واحداً »[٣] .

وأما عبدُ الرَّحمنِ بنُ حَرْمَلَة :

الذي ذكر يحيى القطانُ أَنَّ [آـ٢٥] محمد بن عمرو فوقَه فهو مديني ، كان القطانُ يضعِّفه ولا يرضاهُ .

وقال[٤] ابنُ المديني : « رادَدْتُ يحيى في ابن حرملةَ، فقال : ليس هو عندي مثلَ يحيى بنِ سعيدٍ الأنصاريِّ[٥] ، قال : سمعتُ سعيدَ بن المسيّب . قال يحيى : لو شئتُ أن ألقِّنه أشياءَ ، [قال]: قلتُ : كان يُلَقَّنُ ؟ قال : نعم » .

وقال أحمدُ في ابن حرملةَ[٦] : « هو كذا وكذا» يضعِّفه .

---

(١) « قد » ليس في ظ .

(٢) الواو زيادة من ظ وب .

(٣) الحاصلُ أَنَّ محمدَ بن عمرو كما قال ابن الصَّلاح في « علوم الحديث » ص٣١ : « من المشهورينَ بالصدقِ والصيانةِ ، لكنه لم يكنْ من أهلِ الإتقانِ ، حتى ضعَّفه بعضُهم من جهةِ سوءِ حفظه ، ووثَّقه بعضُهم لصدقِهِ وجلالته ، فحديثُه من هذه الجهةِ حسنٌ » . « مات سنة ١٤٥ على الصحيح/ع » .

(٤) « محمد بن المديني » ب وهو خطأ . إنما هو علي بن المديني .

(٥) « الأنصاري » من ظ وب . وفي « الجرح والتعديل » ج٢/ ٢/ ٢٢٣ : « يعني الأنصاري » .

(٦) « قال أحمد في حرملة » ظ ، وهو سقط ، وكذا سقط منها لفظ « ابن » من الموضع الآتي .

وقال ابن مَعِين : «لابأسَ به» ، قيل له : يقولون : سَمِعَ من ابنِ المسيّب وهو صغيرٌ ، قال : «لا» . وذكرَ ابنُ أبي خيثمةَ عن ابن مَعِين عن يحيى عن ابنِ حَرملةَ قال : « كنتُ سيىءَ الحفظِ ، فسألتُ سعيدَ بنَ المسيّب، فرخَّصَ لي في الكتابِ»[١] .

وأما شَرِيكٌ فهو ابنُ عبد الله النَّخَعي :

قاضي الكوفة ، وكان كثيرَ الوَهَم ، ولا سيَّما بعد أن وَلِيَ القضاءَ ، وكان فيه أيضاً[٢] في تلك الحالِ تِيهٌ وكِبْرٌ ، واحتقارٌ للأئمةِ و[٣] الصَّالحين . وقد خَرَّجَ حديثَه مسلمٌ مقرُوناً بغيره[٤] .

ومن الأوهامِ المتعلِّقةِ بترجمتِهِ أَنَّ مسلماً ذكر في كتاب « الكُنى » أَنَّ أحمدَ سمعَ منه ، وهو وَهَم ، لم يسمعْ منه أحمدُ ، إنما سمعَ من أصحابِه[٥] .

---

(١) عبدُ الرحمن بن حَرْمَلَة صدوق ربما أخطأ ، مات سنة ١٤٥/م عه . له في « مسلم » حديث واحد متابعة في القنوت ، كما بينا في تعليقنا على « المغني » رقم ٣٥٥٠ .

(٢) « فيه أيضاً » ليس في ب .

(٣) الواو زيادة من ظ .

(٤) قصّر الشارحُ بشَريك ، قال الذهبيُّ في « الميزان » : القاضي الحافظُ الصادقُ أحدُ الأئمة ، وذكر عن إبراهيمَ بن سعيد الجوهريِّ قال : أخطأَ شَرِيك في أربعمائة حديثٍ ، وعن ابن مَعِين : « صدوقٌ ثقةٌ إلا أنه إذا خالفَ فغيرُه أحَبُّ إلينا منه » .

قال الحافظ : « صدوقٌ يخطىءُ كثيراً ، تغيَّر حفظه منذ ولي القضاءَ بالكوفةِ ، وكان عادلاً فاضلاً عابداً ، من الثامنة ، مات سنة سبع أو ثمان وسبعين ومائة/ خت م عه » . ورواية مسلم له في المتابعة كما في « المغني » رقم ٢٧٦٤ .

(٥) ليس للوهم الذي ذكره الحافظُ وجودٌ في كتاب « الكنى والأسماء » لمسلمٍ في ترجمة شريك ص٦٢ ورقة ٧٢/ ٢/ من المجموعة ، ولا في « الكنى » =

وأما أبو بكر بنُ عَيّاش[١] :

فهو المقرىءُ الكوفيُّ ، وهو رجلٌ صالحٌ ، لكنه كثير الوَهَم ، ومع هذا فقد خَرَّجَ البخاريُّ حديثَه ، وأنكرَ عليه ابنُ حِبَّانَ تخريجَ حديثِه وتَرْكَه لحمادِ بن سَلَمَة[٢] .

= للدولابي ج٢ ص٥٧ ، ولا في ترجمة كنية الإمام أحمد من « كنى » الدولابي ج٢ ص٥٣ ، نعم وقعَ الوهمُ في ترجمة الإمام أحمدَ من كتاب « الكنى والأسماء » لمسلم ص٦٥ ورقة ٧٤/ ١ من المجموعة ، وهذا نصُّ ترجمته :

« أبو عبد الله أحمدُ بن محمد بن حنبل ، أصله مَرْوزي ، ولد ببغدادَ . سمع شَرِيكاً وهُشَيْماً . روى عنه محمد بن يحيى » .

وقد علَّق الناسخُ على قوله « شَرِيكاً » بما نصه :

« كذا في النسخ كلها : « سَمِعَ شَرِيكاً » . وهو خطأٌ ، أحمدُ بن حنبل لم يسمعْ من شريكٍ شيئاً » .

(١) أبو بكر بن عَيَّاش مشهورٌ بكُنيته والأصحُّ أنها اسمه ، ثقةٌ عابدٌ ، إلا أنه لما كبر ساءَ حفظُه . وكتابه صحيح . روى له البخاري أحاديث يسيرة توبع عليها عنده ، وأخرج له مسلم في «مقدمته» والأربعة .

ولا نقدَ على البخاريِّ في الروايةِ له ، لأنه لا يلزمُ من روى عن شخصٍ أن يروي لكلِّ من هو مثلُه أو أحسنُ منه . . .

(٢) « البصري ، أبو سلمة ، ثقةٌ عابدٌ ، أثبتُ الناسِ في ثابتٍ ، وتغيَّر حفظه بآخرة ، من كبار الثامنة ، مات سنة سبع وستين ومائة/ خت م عه » . ويأتي له ذكر في أكثر من موضع .

وأما الربيعُ بن صَبيح[١] ومُبارك بن فَضالة[٢] :

فلم يُخرَّج لهما في الصَّحيح . وقد وثَّقَ المباركَ : عفانُ ، وأبو زُرْعَة ، وغيرُهما .

وقال شعبةُ : « هو أحبُّ إليَّ من الرَّبيعِ » ، وسوَّى ابنُ معين بينهما في الضَّعف[٣] .

وقال أحمدُ : « ما أقربَهما » ، وقال مَرَّة : « مباركٌ أحبُّ إليَّ إذا قال : سمعتُ الحسنَ » ، يشير إلى أنَّهُ يدلِّسُ .

وقال نُعَيم[٤] : « كان ابنُ مَهدي لا يكتبُ للمباركِ شيئاً إلا شيئاً يقول فيه : سمعتُ الحسنَ » .

وقال الفلاَّس : « كان يحيى وعبدُ الرحمن لا يحدِّثان عن مباركٍ » .

وقال ابن مَعِين : « لم يروِ عنه يحيى » .

وقال أحمدُ : « تَرَكَه عبدُ الرحمن لأنَّه كان يروي أقاويلَ الحسنِ

---

(١) الربيعُ بن صَبيح : هو كما ذكر الرَّامَهُرمُزي : أوَّلُ من صنَّفَ الحديثَ بالبصرةِ ، كان من عبَّادِ البصرةِ وزهَّادهم ، قال أبو حاتم : « رجلٌ صالحٌ » وقال أبو زُرْعَة : « شيخٌ صالحٌ صدوقٌ » . لكن تُكلِّم فيه لسوءِ حفظِهِ . قال السَّاجي : « ضعيفُ الحديثِ كان يَهِم » . مات سنة ستين ومائة بالبصرة . علق له البخاري في « صحيحه » ، وروى له الترمذي وابن ماجه . انظر « المحدث الفاصل » ص٦٠١ ، و« تهذيب التهذيب » ج٣ ص٣٤٧ـ٣٤٨ ، و« المغني في الضعفاء » رقم ٢٠٩٦ .

(٢) المبارك بن فَضالة : « أبو فضالة البصري ، صدوقٌ ، يدلِّس ويسَوِّي ، من السادسة ، مات سنة ست وستين ومائة على الصحيح . خت د ت ق » .

(٣) « في الضعف بينهما » ظ . وسقط « بينهما » من ب .

(٤) هو نُعَيم بن حمّاد ، كما في « التهذيب » : ١٠/ ٣١ .

يأخُذُها من الناسِ ، قال : [ب ـ١٢] وكان عبدُ الرحمنِ يروي عن الرَّبيعِ بن صَبيح ، وكان الرَّبيعُ رجلاً صالحاً » .

قال الفلاَّس : « كان عبدُ الرحمنِ يحدِّث عن الرَّبيعِ ، وكان يحيى لا يحدِّثُ عنه » .

* * *

قال أبو عيسى رحمهُ اللهُ :

(وقد تكلَّم بعضُ أهلِ الحديثِ في سُهَيْلِ بن أبي صالحٍ ، ومحمدِ بن إسحاقَ ، وحمادِ بن سلمةَ ، ومحمدِ بن عجلانَ ، وأشباهِ هؤلاء من الأئمةِ، إنما تكلَّموا فيهم من قِبَلِ حفظهم في بعضِ ما رَووا ، وقد حَدَّثَ عنهمُ الأئمةُ .

حدَّثنا الحسنُ بن عليّ الحُلْواني ثنا عليُّ بن المَدِيني قال : قال لنا سُفْيان بن عُيَيْنَةَ : «كنا نَعُدُّ سهيلَ بن أبي صالح ثبتاً[١] في الحديث» .

وحدَّثنا ابن أبي عمر قال : قال سفيان بن عُيَيْنة : « كان محمدُ بن عجلانَ ثقةً مأموناً في الحديث » .

قال أبو عيسى : وإنما تكلَّمَ يحيى بن سعيد[٢] القطان عندنا

---

(١) « كنا بعد سهيل بن أبي صالح تتنا في الحديث » ب وهو تصحيف ظاهر .

(٢) « ابن سعيد » ليس في ظ و ب .

في روايةِ محمدِ بن عجلانَ عن سعيد المقبري :

حدثنا أبو بكر عن عليٍّ بن عبد الله قال : قال يحيى بنُ سعيد : قال محمد بن عجلان : « أحاديثُ سعيد المَقْبُري بعضُها عن سعيدٍ عن أبي هريرة ، وبعضها عن سعيدٍ عن رجلٍ عن أبي هريرةَ ، فاختلطتْ عليَّ فصَيَّرْتُها[1] عن سعيدٍ عن أبي هريرة » .

وإنما تكلَّم يحيى بن سعيد عندنا في ابن عجلانَ لهذا . وقد روى يحيى عن ابنِ عجلان الكثيرَ) .

أما سهيلُ بنُ أبي صالح السَّمَّان :

فقد تكلَّم فيه جماعةٌ من الأئمةِ ، قال ابنُ أبي خَيْثَمَةَ : سمعتُ يحيى بن مَعين يقول : « لم يزلْ أصحابُ الحديثِ يتَّقونَ حديثَ سُهَيل » ، قال : وسُئِلَ ابنُ مَعِينٍ مَرَّة أخرى عن سهيلٍ ؟ فقال : « ليسَ بذاك » ، وسُئِلَ مرةً أخرى ؟ فقال : « سهيلٌ ضعيفٌ » .

وحكى عَبّاس الدُّوريُّ قال : سُئِلَ يحيى بنُ معين عن حديثِ سهيلٍ والعلاءِ بن عبد الرحمن ؟ فقال : «حديثُهما قريبٌ من السَّواءِ ، وليسَ حديثُهما [ظ ـ١١٩] بالحُجَّة » ، قال : وسمعتُ يحيى يقول : « سهيلٌ صويلح وفيه لِيْن . قال : ومحمدُ بن عمرو أكبرُ من هؤلاء » . يعني من سهيلٍ [آـ٢٦] والعلاءِ ، وعاصمِ بن عُبَيْد الله ، وابنِ عَقيل .

---

(١) في ظ « فاختلط عليّ فصيرتها » . وفي ب « فاختلط عليه فصريها » ، كأنه يريد فصيرها ، فتصحفت عليه .

وقد سَبَقَ[١] قولُ يحيى بن سعيد : «إنَّ محمدَ بن عمرو أعلى من سهيلٍ» .

وأنكرَ ذلك عليه أحمدُ، وقال : « لم يكنْ ليحيى بسهيلٍ علمٌ ، وكان قد جالسَ محمدَ بن عمرو ، قال : وسهيلٌ صالحٌ» . وقال أيضاً : « لم يصنعْ يحيى شيئاً ، الناسُ عندهم سهيلٌ ليس مثلَ محمد بن عمرو » . فقيل له : « سهيلٌ عندَهم أثبتُ ؟ » قال : « نعم » .

وقال أحمدُ أيضاً : « سهيلٌ ما أصلحَ حديثَه . قال : والعلاءُ بنُ عبد الرحمن عندي فوق سهيل ، وفوق محمد بن عمرو » .

وقال عبدُ الله : سألتُ أبي عن العلاءِ بن عبد الرحمن عن أبيه ، وعن سهيلٍ عن أبيه ؟ فقال : « ما سمعتُ أحداً يذكرُ العلاء إلا بخيرٍ » ، وقدَّمَ أبا صالح على العلاء . كذا في « المسند » ، وإنما كان السؤالُ عن سهيلٍ لا عن أبيه!

وقد ذكرَ الترمذيُّ هنا عن ابنِ عُيَيْنَةَ أنه قال : « كنا نعدُ سُهيلاً ثَبْتاً في الحديثِ » .

وقال ابن مَعِين في رواية عباس في موضعٍ آخرَ عنه : « سهيلٌ ثقة » .

ووثَّقه العِجْليُّ . وقال النسائيُّ : « ليسَ به بأسٌ » .

وقال ابنُ عَدِيّ[٢] : «هو عندي ثَبْتٌ لابأس به ، مقبولُ الأخبارِ» .

قال أبو زُرْعَةَ : «سهيلٌ أشبه وأشهر من العلاءِ بن عبد الرحمن» .

وقال أبو حَاتِم : « هو أحبُّ إليَّ من العلاء ، وأحبُّ إليَّ من

---

(١) في ص١١٦ .

(٢) في «الكامل» : ٣/ ١٢٨٧ .

عمرو بن أبي عمرو[١] ، ويُكْتَبُ حديثُه ولا يُحتَجُّ به » .

وقد روى عنه الأئمةُ[٢] : مالكٌ ، وشعبةُ ، والثوريُّ[٣] .

وخرَّج له مسلمٌ في « صحيحه » ، والبخاريُّ مقروناً بغيره[٤] .

وأما محمدُ بن عَجْلانَ المدنيُّ الفقيهُ الصَّالحُ :

فقد روى عنه شعبةُ ومالكٌ والقطانُ وخلقٌ ، وقد وثَّقه ابنُ عيينةَ وأحمدُ وابنُ معين ، وخَرَّج مسلمٌ حديثَه مقروناً .

وتكلَّم جماعةٌ في حفظه :

قال ابنُ أبي خيثمة : سمعت يحيى[٥] بنَ معين يقول : « كان يحيى بنُ سعيد لا يرضى محمدَ بن عجلان ». قال : وسمعتُ يحيى بن سعيد يقول : « [٦]لو جَرَّبتُ من أروي عنه لم أروِ إلا عن قليلٍ! » .

قال[٧] : وفي كتاب عليٍّ بن المديني ، قال يحيى بن سعيد :

---

(١) « ابن أبي عمرو » ليس في ب .

(٢) في ب موضع « الأئمة » : « إلا به مثل » وفيه تصحيف .

(٣) « في « التهذيب » : أن يونسَ بن عبيد روى عن سهيلٍ ، وهذا غلطٌ » . انتهى من هامش النسخة الأصل .

(٤) « سهيلٌ بن أبي صالح ذَكوَان السمان المدني ، صدوقٌ تغير حفظه بآخرة ، روى له البخاريُّ مقروناً وتعليقاً ، من السادسة ، مات في خلافة المنصور/ع » . « تقريب التهذيب » .

(٥) « يحيى » ليس في ظ وب .

(٦) هنا في نسخة الأصل ما صورته « تح » .

(٧) « قال » ليس في ظ ، وفي ب « قاله في كتاب . . » . وهو غلط .

« قال ابنُ عجلان : كان سعيدٌ المقبريُّ يحدِّث عن أبيهِ عن أبي هريرة ، وعن رجلٍ عن أبي هريرة ، فاختلطَ عليَّ فجعلتُه عن أبي هريرة ، قال يحيى : سمعتُه منه ، أو حُدِّثْتُه عنه ، ولا أعلم أني سمعته منه » .

وقال أحمدُ : « [ب ـ١٣] كان ثقةً إلا أنه اختلطَ عليه حديثُ المَقْبُري : كان عن رجل ، جعل يصيِّره عن أبي هريرة » .

و[١]قال ابنُ عيينة : « حدَّثنا محمدُ بن عجلان وكان ثقةً » .

وروى أبو بكر بن خلّاد عن يحيى بن سعيد قال : « كان ابن عجلان مضطربَ الحديثِ في حديثِ نافعٍ » ، ولم يكن له تلك القيمة عنده .

وروى أبو محمد الرامَهُرْمُزِيُّ في كتابه[٢] من طريق يحيى بن سعيد قال : « قدمتُ الكوفةَ وبها ابن عجلان ، وبها مَنْ يطلب الحديث : مَليحُ[٣] بن وَكيع ، وحفصُ بن غياث ، وعبدُ الله بن إدريس ، ويوسفُ بن خالد السمتي . قلنا : نأتي ابنَ عجلان ، فقال يوسف بن خالد : نقلبُ على هذا الشيخِ حديثَه ننظرُ فهمَه !

قال : فقلبوا ، فجعلوا ما كان عن سعيدٍ : عن أبيه ، وما كان عن أبيه : عن سعيدٍ ، ثم جئنا إليه ، لكنَّ ابنَ إدريسَ تَوَرَّع وجلسَ بالباب ، وقال : لا أسْتَحِلُّ ، وجلستُ معه .

---

(١) الواو زيادة من ظ .

(٢) « المحدث الفاصل » ص٣٩٨ـ٣٩٩ . وانظر « الميزان » ج٣ ص٦٤٥ ، فقد استدلَّ بالقصة على جودة ذكاءِ ابن عجلان . وله في « التهذيب » ترجمة مطولة .

(٣) « فليح » ب وهو تصحيف ، وهو فيها « مليح » في المواضع الآتية .

ودخل حفصٌ ويوسفُ بن خالد ومَليحٌ ، فسألوه ، فمرَّ فيها ، فلما كان عندَ آخرِ الكتابِ انتبهَ الشيخُ ، فقال : أعدِ العرضَ ، فعَرَضَ عليه ، فقال : ما سألتموني عن أبي فقد[١] حدثني به سعيد! وما سألتموني عن سعيد فقد[١] حدثني به أبي! .

ثم أقبلَ على يوسفَ بن خالد فقال : إن كنتَ أردتَ شَيْنِي وعَيبي فسلبكَ اللهُ الإسلامَ! وأقبلَ على حفصٍ : فقال : ابتلاكَ الله في دينكَ ودنياك! ، وأقبل على مليحٍ فقال : لا نفعكَ اللهُ بعلمِكَ!

قال يحيى : فمات مليحٌ ولم يُنْتَفَعْ به ، وابتُليَ حفصٌ في بدنه بالفالج ، وبالقضاءِ في دِينه! ولم يمتْ يوسف حتى اتُّهِمَ بالزَّندقة!! »[٢] .

---

(١) « فقد » ليس في ظ .

(٢) محمد بن عجلان قال الذهبي : « إمامٌ مشهورٌ » ، قال الحاكمُ : « أخرج له مسلم في كتابه ثلاثةَ عشرَ حديثاً كلها في الشَّواهد ، وقد تكلَّم المتأخرون من أئمتنا في سوءِ حفظه » . ورمزَ الحافظُ إلى رواية البخاري له تعليقاً .

والخلاصة أنه : « صدوقٌ ، إلا أنه اختلطتْ عليه أحاديثُ أبي هريرة ، من الخامسة ، مات سنة ثمان وأربعين ومائة/ خت م عه » . انظر « المغني في الضعفاء » رقم ٥٨١٦ ، و« التهذيب » ج٩ ص٣٤١ـ٣٤٢ ، و« التقريب » ج٢ ص١٩٠ . وثَّقه كثيرٌ من الأئمة كما يُعرف من مراجعة « التهذيب » ، بل الأكثر ، وقال ابن مَعِين : « ثقةٌ أوثقُ من محمد بن عمرو ، ما يشكُّ في هذا أحد » . وعلى هذا يمكن تحسينُ حديثه عدا مروياته عن أبي هريرة .

وأما قصة دعائه ففي القلب منها شيء كثير ، فالله أعلم .

وأما محمدُ بن إسحاقَ بنِ يسار :

صاحبُ « المغازي » ، فيطولُ ذكر ترجمته على وجهها ، وقد وثَّقه جماعةٌ . قال أحمدُ : « هو حسنُ الحديثِ » ، وقال مرَّة : « يُكتبُ من حديثه هذه الأحاديثُ » ، كأنه[١] يعني المغازي . وقال مرَّة : « هو صالحُ الحديثِ وأحتجُّ به أنا[٢] أيضاً » .

وقال ابنُ عُيينة : « ما سمعتُ أحداً يتكلَّم في محمدِ بن إسحاقَ إلا في قوله في القَدَر » . وقال ابنُ المديني : « حديثُه عندي صحيحٌ » ، وقال [آـ٢٧] ابن مَعِين [مَرَّة] : « هو ثقةٌ وليسَ بحجَّة » .

وتكلَّمَ فيه آخرونَ ، وكان يحيى بن سعيد شديدَ الحملِ عليه ، وكان لا يحدِّث عنه ، ذكره عنه الإمامُ أحمدُ، وقال : « ما رأيتُ يحيى أسوأ رأياً منه في محمدِ بن إسحاقَ وليثٍ وهَمّام ، لا يستطيعُ أحدٌ أن يراجعه فيهم » .

وكان ابنُ مهدي يحدِّث عن رجلٍ عنه . وكذَّبه مالكٌ ، وهشامُ ابن عروة ، والأعمشُ .

ولا ريبَ أنه كان يُتَّهم بأنواعٍ من البدعِ ، من التَّشَيُّعِ والقَدَرِ وغيرِهما ، وكان يدلِّسُ عن غيرِ الثقاتِ ، وربما دَلَّسَ عن أهلِ الكتابِ ما يأخذه عنهم من الأخبارِ . قال أحمدُ : « هو كثيرُ التدليس جداً » . قيل[٣] له : فإذا قال : ثنا أو أنا فهو ثقةٌ ؟ قال : « هو

---

(١) « فانه » ب . تصحيف .

(٢) « واحتج به أبان » ب . وهو غلط .

(٣) في ظ : « فقيل » .

يقولُ : أخبرني، فيخالِف » ، يشيرُ إلى أنه يصرِّحُ بالتحديثِ والإخبارِ ويخالِفُ الناسَ في حديثِهِ مع ذلك .

وقال الجُوزَجاني : « يمضغُ حديثَ الزهريِّ بمنطِقه حتى يعرفَ مَنْ رسخَ في علمه أنه خلافُ روايةِ أصحابه عنه » .

وروى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري ، وشعبةُ ، والحمَّادانِ ، والسُّفيانان[١] ، وخَلْقٌ . وخرَّج مسلمٌ حديثَه مقروناً بغيره[٢] .

وأما حَمَّادُ بن سَلَمَةَ :

فهو أرفعُ من هؤلاءِ كلِّهم ، وهو الإمامُ الرَّبَّانيُّ ، العالمُ باللهِ، والعالمُ بأمرِ اللهِ، أبو سلمة : حَمَّادُ بنُ سلمةَ[٣] البصريُّ الفقيهُ الزاهدُ العابدُ ، رضي الله عنه .

وقد روى عنهُ الأئمةُ الكبارُ ، مثل : يحيى القطَّان ، وابنِ

---

(١) الحمّادان : حمَّاد بن زيد ، وحمَّاد بن سَلَمَة . والسفيانان : سفيانُ الثوريُّ ، وسفيانُ بن عيينةَ .

(٢) محمدُ بن إسحاقَ بن يسارٍ إمامُ المغازي والسِّيَر ، صدوقٌ قويُّ الحديثِ يدلِّس ، ورمي بالتشيع والقَدَر ، مات سنة خمسين ومائة ، روى له البخاريُّ تعليقاً ، ومسلمٌ متابعةً والأربعة . أما اتِّهامه بالكَذِب فمن سببه تدليسُه ، وقد تبيَّن صدقه ، فيُعْطى حكم المدلِّس ، وقد احتَجَّ به إذا صَرَّح بالتحديثِ كثيرٌ من المحدِّثين . وقال الذهبي : « ما انفردَ به ففيه نكارة فإنَّ في حفظه شيئاً » .

انظر التوسع في ترجمته «رسالة المنذري في تعارض الجرح والتعديل» ورقة (١٣٣/ ٢ـ١٣٤/ ١)=ص٧٣ـ ٧٩ ، و« تهذيب التهذيب » ج٩ ص٣٨ـ٤٦ ، و« ميزان الاعتدال » ج٣ ص٤٦٨ـ٤٧٥ ، و« تذكرة الحفاظ » ج١ ص١٧٢ـ١٧٤ .

(٣) الواو في « والعالم » وقوله « حماد بن سلمة » ليسا في ظ .

مهديٌّ ، وابنِ المبارك ، ومالكٍ ، والثوريِّ[١] ، وهما من أقرانه ، وشعبةَ ، وهو أسَنُّ منه .

وهو ثقةٌ ثقةٌ[٢] ، من أصلبِ الناسِ في السُّنَّة ، [ظ ـ١٢٠] ولذلك قال ابن مَعِين : « من ذَكَره بسوءٍ فاتَّهِمْه على الإسلامِ » . وأثنى عليه الأئمةُ ثناءً عظيماً .

وفصْلُ القولِ في رواياته أَنَّهُ من أثبتِ الناسِ في بعضِ شيوخِه الذين لزمهم كثابتٍ البناني وعليِّ بن زيد ، ويضطربُ في بعضهم ، الذين لم يُكْثِر ملازَمَتَهم كقتادةَ وأيوبَ وغيرِهما . وسنذكر ذلك مستوفى فيما بعدُ إن شاءَ اللهُ تعالىٰ[٣] .

وقد خَرَّجَ له مسلمٌ الكثيرَ في « صحيحِهِ » ، واستشهدَ [ب ـ١٤] به البخاريُّ . وقيل : إنه خَرَّجَ له حديثاً واحداً في الرِّقاقِ .

وأنكرَ ابنُ حِبَّان ذلك عليه فقال[٤] : « لم ينصفْ من جانبَ حديثَ حَمَّادِ بن سلمةَ واحتجَّ بأبي بكر بن عَيّاش في كتابه ، وبابنِ أخي الزُّهريِّ ، وبعبدِ الرَّحمنِ بن عبد الله بن دينار ، فإن كان تركُه إيَّاه لما كان يخطىءُ فغيرُه من أقرانهِ مثل الثوريِّ وشعبةَ وذويهما[٥] كانوا يخطئُون .

---

(١) « والثوري ومالك » ظ .

(٢) « ثقة » الثانية ليست في ظ وب . وفي ظ « ثقة يعد من أصلب » فتأمل .

(٣) سبق التعليقُ على ترجمةِ حمَّادِ بن سلمة في ص١١٨ . وراجع إحالة الحافظ الآتية إن شاء الله .

(٤) « وقال » ظ .

(٥) في ظ وب « ودونهما » .

فإن[١] زَعَمَ أَنَّ خطأهُ قد كَثُر من تَغَيُّرِ حِفظه ، فقد كان ذلك في أبي بكر بن عَيَّاش موجوداً ، وأنَّى يبلغُ أبو بكرٍ حمَّادَ بن سلمةَ ؟ في إتقانهِ ؟ أم في جمعهِ ؟ أم في علمِه ؟ أم في ضبطهِ ؟ ، ولم يكنْ من أقران حَمَّادِ بن سَلَمَةَ[٢] بالبصرةِ مثلُه في الفضلِ والدينِ والنُّسُكِ والعلمِ والكَتْبَة والجمعِ والصَّلابةِ في السُّنةِ والقمعِ لأهلِ البدعِ ، ولم يكنْ يثلُبه في أيَّامه إلا معتزليٌ قَدَرِيٌّ ، أو مبتدعيٌّ جَهميٌّ ، لِما كان يُظْهِرُ من السننِ الصحيحةِ التي تنكرها المعتزلةُ »[٣] .

* * *

قال أبو عيسى رحمهُ الله :

(وهكذا من تكلَّم في ابنِ أبي ليلى ، إنما تكلَّم فيه من قِبَلِ حفظهِ .

قال عليٌ : قال يحيى بنُ سعيدٍ[٤] القطَّان : « روى شُعبةُ عن ابن أبي ليلى عن أخيهِ عيسى عن عبدِ الرحمن بن أبي ليلى عن أبي أيوبَ عن النبيِّ ﷺ في العُطاسِ .

---

(١) « وإن » ظ وب .

(٢) « ابن سلمة » ليس في ظ .

(٣) سبق لنا الجوابُ عن انتقادِ ابن حبَّان للبخاري في ص١١٨ تعليقاً ، وانظر اعتذارَ الحافظِ أبي الفضل بن طاهر المقدسي في « تهذيب التهذيب » ج٢ ص٣٩٧ .

(٤) « ابن سعيد » ليس في ظ وب .

قال يحيى : ثم لقيتُ ابنَ أبي ليلى فحدَّثنا عن أخيه عيسى عن عبدِ الرحمن بن أبي ليلى عن عليٍّ عن النبيِّ ﷺ» .

قال أبو عيسى : ويُروى عن ابنِ أَبي ليلى نحوَ هذا غيرُ شيءٍ ، وكان يروي الشيءَ مرَّةً هكذا ومرَّةً هكذا يُغيِّرُ الإِسنادَ ، وإِنما جاءَ هذا من قِبَلِ حفظِه ، لأنَّ أكثرَ مَنْ مضى من أهلِ العلمِ كانوا لا يكتبُون ، ومن كَتَبَ منهم إِنما كان[1] يكتبُ بعدَ السَّماعِ .

قال[2] : وسمعتُ أحمدَ بنَ الحسن يقول : سمعتُ أحمدَ بنَ حنبل يقول : « ابنُ أبي ليلى لا يُحْتَجُّ به » .

قال أبو عيسى : وكذلكَ من تكلَّم من أهلِ العلمِ في مُجالدِ بن سعيد [آـ٢٨] وعبدِ الله بنِ لَهِيْعَةَ وغيرِهما ، إِنما تكلموا فيهم من قِبَل حفظِهم وكثرةِ خطئِهم ، وقد روى عنهم غيرُ واحدٍ من الأئمةِ .

فإِذا انفردَ واحدٌ من هؤلاءِ بحديثٍ ـ ولم يُتابَعْ عليه ـ لم يُحْتَجَّ به ، كما قال أحمدُ بن حنبل : « ابنُ أبي ليلى لا يحتجُّ به » إِنما عَنى إِذا انفردَ بالشيءِ ، وأشدُّ ما يكونُ في هذا إِذا لم يحفظ الإِسنادَ ، فزادَ في الإِسنادِ أو نقصَ ، أو غَيَّرَ الإِسنادَ ، أو جاءَ بما يتغيَّرُ فيه المعنى) .

---

(١) « منهم » ليس في ظ وب . وقوله « كان » ليس في ب .

(٢) « قال و » ليس في ظ .

أما ابنُ أبي ليلى[١] :

ـ فهو محمدُ بن عبد الرحمن بن أبي ليلى[٢] ـ قاضي الكوفةِ ، [و] كان من جِلَّةِ الفقهاءِ المعتبرين ، وله حديثٌ كثيرٌ ، وهو صدوقٌ ، لا يُتَّهمُ بتعمُّدِ الكذبِ ، ولكنه كان سيىءَ الحفظِ جدّاً .

قال أبو داود الطَّيالسيُّ : قال شعبةُ : « ما رأيتُ أحداً أسوأ حفظاً من ابنِ أبي ليلى » .

وقال النَّضْر بن شُمَيْل[٣] : قال شعبةُ : « أفادني محمدُ بن عبد الرحمن بن أبي ليلى أحاديثَ ، فإذا هي مقلوبةٌ » .

و[٤]قال عليُّ بنُ المديني : سمعتُ يحيى يقولُ : « كان ابنُ أبي ليلى سيىءَ الحفظِ » . وقال أحمدُ : « هو مضطربُ الحديثِ جداً سيىءُ الحفظِ » ، وقال : « لا يُحتجُّ بحديثِهِ » .

وذكر إبراهيمُ بن سعيد عن يحيى[٥] بن مَعِين : قال : « كان يحيى بن سعيد لا يحدِّثُ عن ابنِ أبي ليلى ما روى عن عطاء » .

قال ابنُ مَعِين : « ابنُ أبي ليلى ضعيفٌ في روايتِهِ » .

قال إبراهيمُ : « وكانَ أحمدُ بن حنبل لا يحدِّثُ عنه » .

---

(١) محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، صدوقٌ ، فقيهٌ ، إمامٌ ، سيىءُ الحفظِ ، روى له الأربعة ، مات سنة ١٤٨ .

(٢) ما بين المعترضتين سقط من ب .

(٣) « إسماعيل » ب ، وهو تصحيف .

(٤) الواو من ظ وب .

(٥) « يحيى » زيادة من ظ .

وقال أحمدُ بن حفصٍ السعديُّ[١] عن أحمدَ بن حنبل : « ابنُ أبي ليلى ضعيفٌ ، وعن عطاءٍ أكثرُه خطأ » .

وقال العِجْلي : « كانَ صدوقاً جائزَ الحديثِ »[٢] .

وأما حديثُ العُطاسِ الذي ذكرَ التِّرمذيُّ أَنَّ ابنَ أبي ليلى اضطربَ فيه، فقد خَرَّجهُ الترمذيُّ أيضاً في كتابِ[٣] الأدبِ في باب : (كيفَ يُشَمَّتُ العاطسُ) ، وسَبَقَ الكلامُ عليه هناك[٤] مُسْتوفى[٥] .

وذكر الترمذيُّ أنه يُرْوَى عن ابنِ أبي ليلى نحوَ هذا غيرُ شيءٍ ،

---

(١) « السعدي » ليس في ظ .

(٢) « ترتيب الثقات » رقم ١٤٧٦ ، وفيه أيضاً : « صدوق ، ثقة » .

(٣) (باب) ظ وب . وفي ب « كيفية تشميت » .

(٤) « هناك » ليس في ظ وب .

(٥) الحديثُ أخرجه الترمذي في (الأدب) ج٥ ص٨٢ (باب كيف تشميتُ العاطسِ) . من طريقِ ابن أبي ليلى عن أبي أيوبَ ، ثم أخرجَه من طريقه أيضاً عن عليٍ . فأوضحَ بذلكَ اضطرابَ ابنِ أبي ليلى في الحديثِ . ولفظُ الحديثِ : أَن رسولَ الله ﷺ قالَ : « إذا عطسَ أحدكم فليقلْ : الحمدُ للهِ على كلِّ حال . وليقل الذي يردُّ عليه : يرحَمُكَ الله . وليقل هو : يهديكم اللهُ ويصلح بالكم » . وأخرجه الدارمي ج٢ ص٢٨٣ من طريق ابنِ أبي ليلى عن أبي أيوب .

وأخرجَ البخاريُّ في آخر (الأدب) ج٨ ص٥٠ عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبيِّ ﷺ قال : « إذا عطس أحدُكم فليقل : الحمدُ لله ، وليقل له أخوه أو صاحبه : يرحمكَ اللهُ . فإذا قال له يرحمك الله فليقلْ : يهديكُم الله ويصلحُ بالَكم » . ولفظهُ قريبٌ من حديثِ الترمذيِّ . وقال البيهقيُّ : « هو أصحُّ شيءٍ وردَ في هذا البابِ » . انظر « تحفة الأحوذي » ج٤ ص٤ .

وهـو كما قالَ . وقد سَبَقَ له حديثٌ في أبوابِ الدعاءِ في أبوابِ[١] الذِّكْرِ عندَ الصَّباحِ والمساءِ[٢] . وسَبَقَ له حديثٌ آخرُ في القُنُوتِ في كتابِ الصَّلاةِ[٣] ، وحديثٌ آخرُ في التَّيمُّمِ[٤] في

---

(١) « أبواب » ليس في ظ . وهو أنسب .

(٢) أخرجَ الترمذيُّ من طريقِهِ عن ابن عباسٍ قال : سمعتُ نبيّ اللهِ ﷺ يقولُ ليلةً حين فَرَغَ من صلاتِه : « اللهمَّ إني أسألُكَ رحمةً من عندكَ تهدي بها قلبي وتجمعُ بها أمري . . » الحديث ، وهو طويلٌ جداً . (باب منه) أي ما يقول إذا قامَ من الليل ج٥ ص٤٨٢ـ٤٨٤ ثم قال : « هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرِفه إلا من حديثِ ابن أبي ليلى من هذا الوجه » .

(٣) (باب ما جاء في القنوت في صلاة الفجر) ج٢ ص٢٥١ ، عن عبدِ الرحمن بن أبي ليلى عن البراءِ بن عَازِبٍ « أَنَّ النبيَّ ﷺ كان يقنُتُ في صلاةِ الصُّبحِ والمغربِ » ثم قال : « حديثٌ حسنٌ صحيحٌ » .

وهذا ليسَ من حديثِ محمدِ بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، بل هو من حديثِ والده ، كما هو واضحٌ في بعضِ نسخِ التِّرمذيِّ حسبما نقله أحمد شاكر . فلعل الحافظَ ابن رجب نظر في نسخةٍ ليس فيها اسمُ عبد الرحمن ، فتبادر إلى ذِهنِه أنه محمد . ويؤيِّد ما ذكرناه أَنَّ عَمرو بن مرة يروي عن عبد الرحمن ، كما ستراهُ بعدَ تعليقةٍ واحدة .

(٤) بل في (باب الرجل يقرأ القرآن . .) ج١ ص٢٧٣ـ٢٧٤ بالسند عن الأعمشِ وابنِ أبي ليلى عن عَمرو بن مرَّة عن عبدِ اللهِ بن سَلَمةَ عن علي قال : « كانَ رسولُ الله ﷺ يقرئُنا القرآنَ على كلِّ حالٍ ما لم يكن جُنُباً » . ثم قال : « حديثٌ حسنٌ صحيحٌ » . فقد أخرجَ عنه مقروناً بالأعمشِ ، وهو ثقةٌ مدلِّس ، وصحَّحَ الحديثَ ، لانجبارِ أحدِهما بالآخرِ . لكن وقع للمحدِّثين كلامٌ في الحديثِ من أجلِ عبدِ الله بن سلمة ، وقد صَحَّحه الترمذيُّ ، والحاكمُ (ج٤ ص١٠٧) ووافقه الذهبيُّ . وأخرجه أبو داود ج١ ص٥٩ ،

=

آخرِ كتابِ الطَّهارةِ[١] .

= والنسائي ج١ ص١٤٤ ، وابنُ ماجه ج١ ص١٩٥ ، ثلاثتُهم من طريقِ شعبةَ عن عَمرو بن مرة ، ليس عندهم من طريقِ ابن أبي ليلى .

وانظر في إعلال الحديثِ « مختصرَ المنذري » ج١ ص١٥٦ ، وشرحَ أحمد شاكر على « الترمذي » ج١ ص٢٧٤ـ٢٧٦ .

(١) وفي الترمذيِّ من طريقِ ابن أبي ليلى أحاديثُ أخرى لم يذكرها الحافظُ .

منها : عقبة بن خالد عن ابنِ أبي ليلى عن عَمرو بن مرة عن عبدِ الرحمن بن أبي ليلى عن عبدِ الله بن زيد قال : « كان أذانُ رسولِ الله ﷺ شَفْعاً شفعاً في الأذانِ والإقامةِ » . خالفهُ شعبةُ فقال عن عَمرو بن مرَّة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال حدَّثنا أصحابُ محمدٍ ﷺ «أن عبد الله بن زيد رأى الأذانَ في المنامِ » قال الترمذيُّ : « وهذا أصحُّ من حديثِ ابن أبي ليلى » . يعني محمد بن عبد الرحمن في السند الأول . وانظر تعليقَ أحمد بن شاكر ففيه فائدة جيدة ج١ ص٣٧١ـ٣٧٢ .

ومنها : حديثه عن عطيَّةَ ونافع عن ابن عمر قال : « صليتُ مع النبيِّ ﷺ في الحضرِ والسَّفرِ : فصليتُ معه في الحَضَرِ الظهرَ أربعاً وبعدَها ركعتين ، وصليتُ معه في السَّفرِ الظهرَ ركعتين وبعدها ركعتين . . » الحديث . وقال : « هذا حديثٌ حَسَنٌ » . وقد أخرج له الترمذي متابعة عن الحجاج عن عطية عن ابن عمر ج٢ ص٤٣٧ـ٤٣٨ .

ومنها : حديثه عن الشَّعْبي قال : صلى بنا المغيرةُ بن شعبة فنهضَ في الركعتين . . » الحديث في « السجودِ للسهوِ بعدَ السَّلامِ » . وقال : « قد رُوي من غيرِ وجهٍ عن المغيرة » . ثم أوردَ الترمذيُّ الكلامَ على ابن أبي ليلى من قبل حفظه ج٢ ص١٩٨ـ٢٠٠ .

ومنها : حديثه عن عطاء عن ابن عباس (يرفع الحديث) : « أنَّه كانَ يمسكُ عن التَّلبيةِ في العُمرةِ إذا استلمَ الحَجَرَ » . ثم قال : « حسنٌ صحيحٌ » .

=

وأما مُجَالِدُ بنُ سعيدٍ الهَمْدَانيُّ الكُوفيُّ[١] :

فليسَ هو بالحافظِ أيضاً، قد ضَعَّفهُ غيرُ واحدٍ :

قال يحيى بنُ سعيد : « لو شئتُ أن يجعلها لي مجالدٌ[٢] كُلَّها عن الشَّعْبيِّ عن مسروق عن عبدِ الله فَعَلَ » ، يشيرُ إلى أنه كان يقبلُ التَّلقينَ . [ب ـ١٥] .

= والحديث أخرجه أبو داود ج٢ ص١٦٣ ، وقال المنذريُّ في « مختصره » ج٢ ص٣٤٢ : « وفي إسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وقد تكلَّم فيه جماعةٌ من الأئمةِ » .

وقال أبو داود : « رواهُ عبدُ الملكِ بن أبي سليمان وهَمَّام عن عطاء عن ابنِ عباس موقوفاً » انتهى .

وفي رأينا أنه لا إشكالَ في صِحَّةِ هذا الحديثِ ، لأن الموقوفَ فيه لهُ حكمُ المرفوعِ ، فكانتْ روايةُ الآخرين مقوِّيةً للحديثِ ، فصحَّ تصحيحُ الترمذيِّ إياه ، واللهُ أعلم .

ومن هذا التتبُّعِ والاستقراءِ نجدُ حُكمَ الترمذيِّ على أحاديثِ ابن أبي ليلى آخذاً بالحيطةِ من جهةِ حفظِه متحرِّياً . خلافاً لما نسبَ بعضُ الأئمةِ إلى الترمذيِّ من التساهلِ ، كما صنعَ الذهبيُّ في مواضعَ من « ميزانِ الاعتدال » . انظر التوسُّع في تبيانِ ذلكَ ونقده في بحثٍ دقيق في علل الحديث في كتابنا « الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصَّحيحين » فصل المكانة العلمية لعملِ الترمذي في صناعة الحديث .

(١) كُنيتُه أبو عمرو ، الهَمْداني بسكون الميم ، مشهورٌ ، صالحُ الحديثِ ، وقد تغيَّر في آخرِ عُمره ، مات سنة أربع وأربعين ومائة ، حديثه عند مسلم متابعة ، وأخرج له أصحاب « السنن » .

(٢) « في مخالد » ب وهو تصحيف ، ثم تكرر تصحيفه فيها .

وضَعَّفَهُ أحمدُ وقالَ : « كم من أُعجوبةٍ لمجالِدٍ » ، وقال مَرَّة : « هو يزيدُ في الأسانيدِ »[١] ، وقال مرَّةً : « ليسَ بشيءٍ ، يرفعُ حديثاً كثيراً لا يرفعُه النَّاسُ ، وقد احتمَلَهُ الناسُ » .

وضعَّفَه يحيى بنُ مَعِين وقال : « لا يُحتجُّ به » ، وقال مَرَّةً : « صالحٌ » . وقال النسائيُّ : « ليسَ بالقويِّ » وقال مرةً : « ثقةٌ » .

وقالَ ابنُ حِبَّان : « يقلبُ الأسانيدَ ، ويرفعُ المراسيلَ ، لا يجوزُ الاحتجاجُ به» . وقال ابنُ عَديّ[٢] : « عامَّة ما يرويه غيرُ محفوظٍ » .

وقال الدَّارَقُطني : « ليسَ بثقةٍ[٣] ، يزيدُ بنُ أبي زيادٍ أرجحُ منه ، ومجالدٌ لا يُعتبرُ به » .

وخَرَّجَ له مسلمٌ مقروناً ، وكان يحيى بن سعيد يحدِّثُ عنه .

وحَدَّثَ ابنُ مهديٍّ عن رجلٍ عنه .

وأما ابنُ لَهِيْعَةَ :

فهو عبدُ الله بن لَهِيعة بن عُقْبة : قاضي مصرَ[٤] ، وهو كثيرُ الاضطراب ، وكان يحيى بنُ سعيد يضعِّفه ولا يراهُ شيئاً .

---

(١) « الإسناد » ظ وب .

(٢) في «الكامل»: ٦/ ٢٤١٧ .

(٣) في نسخة الأصل وب « ينقذ » وهو تصحيف .

(٤) عبدُ الله بن لَهِيْعة بفتح اللام وكسر الهاء ، ابن عُقْبة الحَضْرمي ، أبو عبد الرحمن المِصْري ، صدوقٌ ، خلَّطَ بعدَ احتراقِ كُتبه ، وروايةُ ابنِ المبارك وابن وَهْبٍ عنه أعدلُ من غيرِهما ، وذلك لأنهما أخذا من أُصوله ، وله في « مسلم » بعضُ شيءٍ مقرون ، مات سنة أربعٍ وسبعين ومائة ، وقد نافَ على الثمانين/ م د ت ق .

وقد اختلفَ الأئمةُ في أمره :

فمنهم من قالَ : « حديثُه في أوَّلِ عُمرِهِ قبلَ احتراقِ كُتُبِهِ أصحّ »[١] . وقد سمعَ منه قبلَ احتراقِ كُتبه ابنُ المبارك والمُقْرىء[٢] . كذا قال الفَلَّاسُ وغيرُه ، وقاله ابن مَعِين في روايةٍ عنه .

ومنهم من قال : « حديثُه في عُمره كلِّه واحدٌ ، وهو ضعيفٌ » ، وهو المشهورُ عن يحيى بن مَعِين ، وأنكرَ أن تكونَ كُتبه احترقتْ ، وقال : « لا يُحتَجُّ به » .

وقال أبو زُرْعة : « سماعُ الأوائلِ والأواخرِ منه سواءٌ ، إلا أن ابنَ وَهْب وابنَ المبارك كانا يتَّبعانِ أصولَه ، وليس ممَّن يُحْتَجُّ به » .

وقال ابنُ مهدي : « ما [آـ٢٩] أَعْتَدُّ[٣] بشيءٍ سمعتُه من حديثِ ابنِ لَهِيعة إلا سماعَ ابن المبارك ونحوِه » .

وقال مَرَّة : « لا أحملُ[٤] عن ابنِ لَهِيعَةَ [ظ ـ١٢١] قليلاً ولا كثيراً ، ثم قال : كتبَ إليَّ ابنُ لهيعة كتاباً فيه : ثنا عمرو بن شعيب . قال عبدُ الرحمن[٥] : فقرأتُه على ابنِ المبارك ، فأخرجه إليَّ ابنُ المبارك من كتابه عن ابن لَهِيعة قال : أخبرني إسحاق بنُ أبي فروةَ عن عَمرو بن شعيب » .

---

(١) في ظ « صحيح » .
(٢) « المقبري » ظ وب ، تصحيف .
(٣) « ما اعتددت » ظ وب .
(٤) « أحل » ظ ، وفوقها علامة التَّضبيب ، إشارة لإشكالها ، وهذا من تحقيقِ النَّاسخ .
(٥) هو ابن مهدي الذي يسوق الشارح كلامه .

وقال أحمدُ : « كانَ ابنُ لهيعةَ يحدِّث عن المثنّى بنِ الصَّبَّاح عن عَمرو بن شعيب ، وكان بعدُ يحدِّث بها عن عمرو بن شعيب نفسه » .

وقال أيضاً : « ما حديثُ ابنِ لهيعةَ بحُجَّة ، وإني لأكتبُ كثيراً مما أكتبُ أعْتَبِرُ به ، وهو يقوِّي بعضه ببعض » .

و روي عن أحمدَ أنه قال : « سماعُ العبادلةِ من ابنِ لَهِيْعَةَ عندي صالحٌ : عبدِ الله بن وَهْب ، وعبدِ الله بن يزيد المقرىء ، وعبدِ الله ابن المُبَارك » .

وقال الجُوْزَجَانيُّ : « لا ينبغي أن يُحتَجَّ بروايتِهِ ولا يُعْتَدَّ بها » .

وقال ابنُ حِبَّان : « سَبَرْتُ أخبارَهُ فرأيتُه يدلِّسُ عن أقوامٍ ضعفاءِ على أقوامٍ ثقات قد رآهم ، ثم كان[١] لا يُبالي ، ما دُفِع إليه قَرَأه ، سواءٌ كان من حديثِهِ أو لم يكنْ من حديثِهِ! فوجبَ[٢] التنكُّبُ عن روايةِ المتقدِّمين عنه قبلَ احتراقِ كُتُبه ، لما فيها من الأخبارِ المُدَلَّسَةِ عن المتروكين ، ووجبَ تركُ الاحتجاجِ برواية المتأخرينَ بعدَ احتراقِ كُتُبه ، لما[٣] فيها مما ليسَ من حديثِهِ » :

ونقلَ أبو عبيدِ الآجريُّ عن أبي داودَ عن أحمدَ قال : « مَن كان مثلَ ابنِ لهيعةَ بمصرَ في كثرةِ حديثِهِ وضبطِهِ وإتقانِهِ ؟! » ، وكذا نقلهُ النسائيُّ عن أبي داودَ عن أحمدَ .

---

(١) في ب : « أقوام ضعاف بدراهم كان » كذا ، وهو تصحيف شنيع وسقط .

(٢) « يوجب » ب ، وهو تصحيف .

(٣) « فما » ظ . وفي ب « براية المتأخرون . . مما ليست . . » مصحفة تصحيفاً شنيعاً .

وذكرَ جعفر الفريابيُّ عن بعضِ أصحابهِ عن قتيبةَ قال : قال لي[١] أحمدُ : « أحاديثُكَ عن ابن لهيعةَ صحاحٌ! ». قلتُ : لأنّا كنا نكتبُ من كتابِ عبدِ الله بن وَهْب ، ثم نسمعهُ من ابنِ لهيعةَ » .

وقال الثوريُّ : « عندَ ابن لَهيعة الأصولُ ، وعندنا الفروعُ » .

وقال : « حَجَجْتُ حِجَجاً لألقى ابنَ لَهِيْعة » .

وكان ابنُ وَهْب يقولُ : « حدَّثني ـ والله[٢] ـ الصادقُ البارُّ : عبدُ اللهِ بنُ لَهِيْعة » .

وأثنى عليه أحمدُ بن صالح المصريُّ، وقال : « هو صحيحُ[٣] الكتابِ ، فمن ضَبَطَ عنه من إملائهِ من كتابهِ فحديثُه صحيحٌ ، قال : وأنا أذهبُ إلى أنه لا يُتْرَكُ حديثُ محدِّث حتى يجتمعَ أهلُ مِصْرِهِ[٤] على تركِ حديثه » .

قال ابنُ عديٍّ[٥] : « هو حَسَنُ الحديثِ يُكتَبُ حديثُه » .

وقد حَدَّثَ عنه الثقات : الثوريُّ ، وشعبةُ ، ومالكٌ ، وعمرو بن الحارث ، واللَّيثُ بن سعد .

خرَّجَ مسلمٌ حديثَه مقروناً بعمرو بن الحارث . وأما البخاريُّ والنسائيُّ فإذا ذكرا إسناداً فيه ابنُ لَهيعة وغيرُه سَمَّيَا ذلك الغيرَ ، وكَنَيَا عن اسم ابن لهيعة ولم يسمياه . [ب ـ١٦] .

---

(١) « لي » ليس في ظ .

(٢) القسم « والله » ليس في ظ .

(٣) « صالح » ظ وب .

(٤) أي بلده .

(٥) في « الكامل » ورقة ٢١٢/ ١ = ٤/ ١٤٧٣ . وفي المطبوع: «عزيز الحديث». وهو مشكل، لكثرة حديثه، إلا أن يكون المرادُ: قويَّ الحديث.

وممَّن يَضْطَرِبُ في حديثِهِ أيضاً :

شَهرُ بن حَوْشَب[١] :

وهو يروي المتنَ الواحدَ بأسانيدَ متعدِّدة .

ومنهم : لَيْثُ بنُ أبي سُليم[٢] .

ويزيدُ بنُ أبي زياد الكوفي[٣] .

ومنهم : عبدُ الملك بن عُمير[٤] على أَنَّ حديثَه مُخَرَّجٌ في « الصَّحيحين » .

---

(١) الأشعريُّ الشاميُّ ، قال النووي في « شرح مسلم » ج١ ص٩٣ « . . وثَّقه كثيرون من كبارِ أئمةِ السَّلفِ أو أكثرهم ، فممن وثَّقه أحمدُ بن حنبل ويحيى بنُ مَعِين وآخرون . . إلا أنه روى أحاديثَ لم يشْرَكْه فيها أحدٌ . . » . وقال الحافظُ : « صدوقٌ كثيرُ الإرسالِ والأوهامِ ، من الثالثة ، مات سنة اثنتي عشرة ومائة/ بخ م عه » .

(٢) لَيْثُ بن أبي سُلَيْم الليثي ، جعله مسلمٌ في « مقدِّمة صحيحه » من الطَّبقة الثانية ، وهؤلاء « اسمُ السترِ والصِّدقِ وتعاطي العلمِ يشملهم » كما قال مسلم . مات سنة ثمان وأربعين ومائة/ خت م مقروناً عه .

(٣) يزيد بن أبي زياد الكوفي صدوقٌ يهم ، وتغيَّر حفظه بأَخَرةٍ ، فصار يتلقَّن ، مات سنة ست وثلاثين ومائة/ خت م مقروناً عه .

(٤) عبدُ الملكِ بن عُمَيْر بن سُوَيْد اللَّخْمي الكوفي ، ثقةٌ مشهورٌ ، فقيهٌ ، تغيَّر حفظه ، وربما دلَّس ، مات سنة ست وثلاثين ومائة ، وله مائة وثلاث سنين/ ع . قال الحافظُ ابن حجر في « هدي الساري » : « احتجَّ به الجماعةُ ، وأخرج له الشيخان من روايةِ القدماءِ عنه في الاحتجاجِ ، ومن رواية بعضِ المتأخرينَ عنه في المتابعات » انتهى ، وهو يكشفُ فضلَ تحري الشيخين على غيرِهما .

وقال[١] أحمدُ : « هو مضطربُ الحديثِ جداً ، وهو أشدُّ اضطراباً من سِماك » .

وممَّن يضْطَرِبُ في حديثه : سِماك[٢] .

وعاصِمُ بن بَهْدَلَة[٣] .

وقد ذكرَ التِّرمذيُّ أَنَّ هؤلاءِ وأمثالَهم ممَّن تُكُلِّمَ فيه من قِبَل حفظهِ وكثرةِ خطئهِ لا يُحتجُّ بحديثِ أحدٍ منهم إذا انفردَ ، يعني في الأحكامِ الشرعيةِ والأمورِ العلميَّةِ ، وأَنَّ أشدَّ ما يكونُ ذلكَ إذا اضطربَ أحدُهم في الإسنادِ فزادَ فيه أو نقصَ ، أو غيَّرَ الإسنادَ ، أو غيَّرَ المتنَ تغيُّراً يتغيَّرُ به المعنى[٤] .

---

(١) « قال » ظ وب ، دون عطف .

(٢) هو سِماكُ بن حَرْب ، أبو المغيرة ، صدوقٌ جليلٌ ، « وروايته عن عكرمةَ خاصة مضطربة ، وقد تغير بآخرة فكان ربما تَلَقَّن ، من الرابعة ، مات سنة ثلاث وعشرين ومائة/ خت م عه » . وانظر فائدة هامة في روايته في كتابنا « الإمام الترمذي » ص١١٩ و٢٥١ ، و« تدريب الراوي » ص٦٨ .

(٣) هو عاصِم بن أبي النَّجُود الأسدي ، « صدوقٌ له أوهام ، حُجَّة في القراءة ، وحديثُه في « الصَّحيحين » مقرون ، من السادسة ، مات سنة ثمان وعشرين ومائة/ ع » .

(٤) هذا يؤيدُ ما سبقَ أن حققناه في ص١١٤ من التفصيلِ بين مراتبِ مَنْ تُكُلِّم فيهم بسبب غَلَطهم ، حيثُ جعلَ الشارحُ هنا من تُكلِّم فيه من قِبَلِ حفظه وكثرةِ غلطهِ لا يُحتجُّ بحديثهِ ، وهذا يعني أنه يعتبر به ، ولم يُدْخِلْ في حكمه من غلبَ عليه الغفلةُ والغلطُ .

ومثالُ ذلك : حديثٌ واحدٌ رواه ابنُ لَهِيْعَةَ فزادَ في إسناده على الناسِ ، ورواه أيضاً [آـ٣٠] بغيرِ الإسنادِ الذي رواهُ به الناسُ ، ورواه بمعنًى غيرِ معنى حديثِ الناسِ :

روى اللَّيثُ بن سعد وعمرو بنُ الحارثِ وعبدُ الحميد بنُ جعفر كلُّهم عن يزيدَ بن أبي حبيب عن عبدِ الله بن الحارثِ بن جَزْءٍ قال : « أنا أولُ من سَمِعَ رسولَ الله ﷺ يقول : لا يبول[١] أحدُكم مستقبلَ القِبْلَة . وأنا أوَّلُ من حَدَّثَ الناسَ بذلك » .

وفي رواية الليثِ بن سعد وغيرِه عن يزيد [بن أبي حبيب] أنه سمعَ عبدَ الله بن الحارث يذكره . ورواه ابنُ لهيعةَ عن يزيدَ بن أبي حبيب عن جبلةَ بن نافعٍ عن عبدِ الله بن الحارث ، (فزاد في إسناده رجلاً .

ورواهُ أيضاً عن عبدِ اللهِ بنِ الحارث بن[٢]) جَزْءٍ : سليمانُ بن زياد الحضرمي، وسهيلُ بن ثعلبة .

وقد رواه عن سليمانَ بن زياد غيرُ واحدٍ ، منهم ابن لهيعة ، وانفردَ ابنُ لهيعة فرواه عن عُبَيْد الله بن المغيرة عن عبدِ الله بن الحارث بن جَزْءٍ قال : « رأيتُ رسولَ الله ﷺ يبولُ مستقبلَ القبلةِ . وأنا أوَّلُ من حَدَّثَ الناسَ بذلك » . وهذا اللفظُ خطأٌ تفرَّدَ به

---

(١) « لا يبولن » ظ .

(٢) من قوله « فزاد » إلى « ابن » سقط من ب .

ابنُ لَهِيْعَة وخالفَ روايةَ الناسِ كلِّهم[١] .

وقد روى مسلمٌ في «مقدِّمةِ كتابِهِ»[٢] عن الحسنِ الحُلواني : سمعتُ يزيدَ بن هارون ـ وذكر زيادَ بن ميمون ـ فقال : « حلفتُ أن لا أرويَ عنه شيئاً ، لقيتُه[٣] فسألتُه عن حديثٍ ، فحدَّثني به عن بَكر المُزَنيّ ، ثم عُدْتُ إليه فحدَّثني به عن مُوَرِّق ، ثم عُدْتُ إليه فحدَّثني به عن الحسن » . فكان[٤] ينسبُه إلى الكَذِبِ . انتهى[٥] .

فاختلافُ الرَّجُلِ الواحدِ في الإسنادِ[٦] :

إن كان مُتَّهماً فإنَّهُ يُنْسَبُ بهِ إلى الكَذِبِ .

---

(١) الحديثُ أخرجه أحمد في « المسند » ج٤ ص١٩٠ و١٩١ من أوجهٍ عن عبد الله بن الحارث ، منها طريقُ ابنِ لهيعة عن عبيدِ الله بن المغيرة ، وليسَ عند أحمدَ ما ذكرهُ الحافظُ من العِلَّة ، وهي مخالفةُ ابن لهِيعةَ للنَّاسِ .

لكنْ وقعَ في « المسند » في الموضعين « عبد الله بن المغيرة » وهو خطأ ، والصواب عبيد الله ، لأنه هو الذي يروي عن عبدِ الله بن الحارث ، ويروي عنه ابنُ لهيعة ، انظر « التهذيب » ج٧ ص٤٩ـ٥٠ .

ولم يخرِّج الترمذيُّ في « جامعه » هذا الحديثَ ، بل ذكره بالإشارة إليه في ج١ ص١٣ ، ثم خرَّجَ حديثَ جابر (الرخصة في ذلك) ص١٥ـ١٦ من إسنادين ، أحدهما من طريقِ ابنِ لهيعة ، ثم تكلَّم عليه وضعَّف ابن لهيعة . فتنبه .

(٢) ص١٩ ، وفي السياق تصرف يسير .

(٣) « لفتنة » ب ، وهو تصحيف .

(٤) « وكان » ظ وب .

(٥) « انتهى » ليس في ظ .

(٦) في ظ و ب «إسناد». وفي نسخة الأصل ما صورته «وكان» بالعطف، لكن ضرب على الواو بإشارة خفيفة، فليعلم.

وإِنْ كانَ سيىءَ الحِفْظِ نُسِبَ بهِ إِلى الاضطرابِ وعدمِ الضَّبْطِ .

وإِنما يُحْتَمَلُ مثلُ ذلك ممن كَثر حديثُه وقَوِيَ حفظُه ، كالزهريِّ وشعبةَ ونحوِهما[١] .

وقد كانَ عِكْرِمَةُ يُتَّهَمُ في روايتِهِ الحديثَ عن رجلٍ ثم يرويه عن آخرَ ، حتى ظهرَ لهم سَعَةُ علمه وكثرةُ حديثِهِ ، ذكر معنى ذلك ابنُ لَهِيْعَةَ عن ابن هبيرة وأبي الأسودِ عن إِسماعيلَ بن عبيدٍ الأنصاري ، وكان من أصحابِ ابنِ عَبَّاس .

* * *

(١) هذا تنبيهٌ هامٌّ من الحافظِ ابن رَجَب ـ رحمه الله تعالىٰ ـ يوضِّحُ فيه الفرقَ بينَ مَنْ يروي الحديثَ على أكثر من وجهٍ بسببِ خلطه أو كذبه ، وبين من يرويه على عِدَّة أوجه مسموعةٍ له ، لسَعَةِ حفظِهِ وعلمِهِ . فأودِعْ هذا التحقيقَ سويداءَ قلبك ، فإنه عزيزٌ دقيقٌ .

وحاصلُ المرادِ أَنَّ الراوي إِذا روىٰ الحديثَ بسندٍ ثم رواه من طريقٍ آخر أو أكثر :

فإِن لم يكنْ ممَّن كَثُرَ حديثُه وقوي حِفْظُه فإِنَّ هذا يدُلُّ على اضطرابه ، لسوءِ حفظِهِ أو لاتهامِهِ بالكَذِبِ .

وإِن كانَ من الحفَّاظِ المتقنينَ الذين كَثُر حديثُهم وقويَ تمييزُهم للأسانيدِ فإِنَّ هذا يُقْبَل منه ، لأنه يروي الحديثَ على عِدَّةِ أوجهٍ مسموعةٍ له عن عددٍ من الرواةِ والله أعلم .

○ فَصْلٌ في الرِّوايَةِ بالمعنى ○

قال التِّرمذيُّ رحمهُ اللهُ تعالىٰ :

(فأمَّا من أقامَ الإسنادَ وحَفِظَه، وغَيَّرَ اللفظَ، فإنَّ هذا واسعٌ عندَ أهلِ العِلْمِ إذا لم يتغيَّرْ به المعنى .

ثنا محمدُ بن بشَّار ثنا عبدُ الرحمن بن مَهْدي ثنا معاويةُ بن صالح عن العلاءِ بن الحارث عن مكحول عن واثلةَ بن الأسْقَع قال : « إذا حدَّثْناكم على المعنى فحَسْبُكُمْ » .

ثنا يحيى بن موسى أنا عبدُ الرَّزَّاق أنا مَعْمَرٌ عن أيوبَ عن محمدِ بن سيرينَ قال : « كنتُ[1] أسمعُ من عشرة اللفظُ مختلفٌ والمعنى واحدٌ » .

ثنا أحمدُ بن منيع ثنا محمدُ بن عبدِ الله الأنصاريُّ عن ابنِ عون قال : « كان إبراهيمُ [ظ ـ١٢٢] النَّخَعيُّ والحسنُ والشعبيُّ يأتونَ بالحديثِ على المعاني ، وكانَ القاسمُ بن محمد ومحمد بن سيرين ورجاء بن حَيْوَةَ يقيِّدونَ الحديثَ على حُروفه » .

---

(١) قوله « كنت » سقط من ظ وب .

ثنا عليُّ بن خَشْرَم ثنا حفصُ بن غِياث عن عاصم الأحول قال : قلتُ لأبي عثمان النَّهدي : إنَّكَ تحدِّثنا بالحديثِ ، ثم تحدِّثنا به على غير ما حدَّثْتَنا[١] ؟! قال : « عليكَ بالسَّماعِ الأوَّل » .

قال : حدثنا الجارودُ بن معاذ ثنا وكيعٌ عن الرَّبيع بن صَبِيحٍ عن الحسنِ قال : « إذا أَصَبْتَ المعنى أَجْزَأَكَ » .

ثنا عليُّ بن حُجْر أنا عبدُ الله[٢] بن المبارك عن سَيف ـ هو ابن سليمان ـ قال : سمعت مجاهداً يقول : « انقُصْ من الحديثِ إن شئتَ ، ولا تَزِدْ فيه » .

ثنا أبو عمار الحسينُ بن حُرَيْثٍ أنا زيد بن حُبابٍ عن رجلٍ قال : خرجَ إلينا سفيانُ الثوريُّ فقالَ [ب ـ١٧] : « إنْ قلتُ لكم : إني أُحَدِّثُكُمْ كما سمعتُ، فلا تصدِّقوني ، إنما هو المعنى » .

ثنا الحسينُ بنُ حُريث قال : [آـ٣١] سمعتُ وكيعاً يقولُ : «إنْ لم يكن المعنى واسعاً فقد هَلَكَ الناسُ ») .

---

(١) « حدثتنا به » ب .

(٢) قوله « عبد الله » ليس في ظ وب .

حديثُ واثلةَ [بن الأسقع] الموقوفُ ذكرهُ البخاريُّ في « تاريخهِ » ، وذكر أن أبا نُعَيم النخعيَّ رواه عن العلاءِ[١] بن كثير عن مكحول عن واثلةَ مرفوعاً . قال : « ولا يصحّ ، والعلاء بن كثير منكرُ الحديثِ » .

[و] مقصودُ التِّرمذيِّ رحمهُ اللهُ بهذا الفصلِ الذي ذكرَه ههنا أن مَنْ أقامَ الأسانيدَ وحفظَها وغيَّرَ المتونَ تغييراً لا يغيِّرُ المعنى أَنَّهُ حافظٌ ثقةٌ يُعتبرُ بحديثهِ[٢] . وبنى ذلكَ على أَنَّ روايةَ الحديثِ بالمعنى جائزةٌ ، وحكاهُ عن أهلِ العلمِ .

وكلامهُ يُشْعِرُ بأَنَّهُ إجماعٌ، وليسَ كذلك ، بل هو قولُ كثيرٍ من العلماءِ، ونصَّ عليه أحمدُ ، وقال : « ما زالَ الحُفَّاظُ يحدِّثونَ بالمعنى » .

وإنما يجوزُ ذلكَ لمن هو عالمٌ بلغاتِ العَرَبِ ، بصيراً بالمعاني ، عالماً[٣] بما يُحِيلُ المعنى وما لا يحيلُه ، نَصَّ على ذلكَ الشافعيُّ .

وقد روى كثيرٌ من الناسِ الحديثَ بمعنًى فَهِمُوه منه فغيَّروا المعنى ، مثلُ ما اختصره بعضُهم من حديثِ عائشةَ في حَيْضِها في الحجِّ أَنَّ النبيَّ ﷺ قال لها وكانتْ حائضاً : « انقُضي رأسَكِ

---

(١) قوله « العلاء » ليس في ظ . والذي في « التاريخ الكبير » ج٣/ ٢/ ص٥٢٠ قول البخاري « منكر الحديث » فقط . ولم يخرج الحديث هنا ، ولا في تراجم باقي رجال الإسناد .

(٢) ليسَ المرادُ من قوله « يُعْتَبرُ بحديثه » ما هو مشهورٌ عندَ المحدِّثين ، من أَنَّهُ يصلحُ لأن يتقوّى بورودِه من طريقٍ آخر ، إنما المرادُ أَنَّهُ يحتجُّ به .

(٣) في ظ « بصير بالمعاني عالم » بالرفع خَبَرَانِ آخَرَان لهو . والذي أثبتناه محاكٍ لكلامِ الشافعيِّ في « الرسالة » ، وذلك في أثناءِ تعريفهِ للحديثِ الصحيح ص٣٧٠ـ٣٧١ .

وامتشِطِي » وأدخَلَه في أبوابِ غسلِ الحَيْض[١] . وقد أنكرَ أحمدُ ذلك على من فَعَلَه لأنه يُخِلُّ بالمعنى ، فإن هذا لم تُؤمر[٢] به في الغُسْلِ من الحيضِ عندَ انقطاعِهِ ، بل في غُسل الحائضِ إذا أرادتِ الإحرامَ وهي حائضٌ[٣] .

وروى بعضُهم حديث : « إذا قرأَ ـ يعني الإمامَ ـ فأنصِتُوا »[٤] بما[٥] فَهِمه من المعنى ، فقال : « إذا قرأ الإمامُ (وَلَا ٱلضَّآلِّينَ) فأنصتوا » ، فحملَه على فراغِه من القراءَةِ لا على شروعِهِ فيها .

وروى بعضُهم حديثَ : « كنّا نؤديهِ على عهدِ النبيِّ ﷺ »، يريدُ

---

(١) أخرجه البخاريُّ في أبوابِ الحيضِ (باب امتشاط المرأة عند غسلها من المحيض) و (باب نقض المرأة شعرَها عند غسل المحيض) ج١ ص٦٦ ، وساقه في الموضعين بتمامه ، ومسلم في الحج (وجوه الإحرام) ج٤ ص٢٧ـ٢٨ .

(٢) « يؤمر » ظ .

(٣) اعترض بنحو هذا على البخاري . والجواب ما قاله القَسْطَلّاني في « إرشاد الساري » ج١ ص٤٥٥ : « إن نقض شعرها إن كان لغُسْل الإحرام وهو سنة ، فلغسل الحيض أولى ، لأنه فرض » انتهى .

والجمهورُ على أَنَّ نقضَ المرأة شعرها للغسلِ الواجبِ سنةٌ وليس بفرضٍ .

(٤) أخرجه أبو داود ج١ ص١٦٥ والنسائي ج٢ ص١٤١ـ١٤٢ وابن ماجه ج١ ص٢٧٦ ، كلهم من حديث أبي هريرة . وقد أعلَّ أبو داود هذه الجملةَ ، وتعقَّبه المنذريُّ بثقةِ راويها ، وأَنَّ مسلماً أخرجها في « صحيحه » في رواية لحديث أبي موسى الأشعري ج٢ ص١٥ . وانظر للتوسع « نصب الراية » ج٢ ص١٦ـ١٧ .

(٥) « فما » ظ .

زكاةَ الفطرِ فصَحَّفَ « نؤدِّيه » فقال : « نُوَرِّثه »[١] ، ثم فسَّرَه مِنْ عِنْده فقال : «يعني الجَدَّ»[٢] .

كلُّ هذا تصرُّفٌ سيىءٌ لا يجوزُ مثلهُ .

فأمَّا الروايةُ بلفظٍ آخرَ لا يختلُّ[٣] به المعنىٰ فهو الذي ذكرَ التِّرمذيُّ جوازَه عندَ أهلِ العلمِ ، وذكرَهُ عمَّن ذكرَهُ من السَّلف .

ورُوِيَ عن الحسنِ أَنَّهُ استدلَّ لذلكَ بأَنَّ الله يقُصُّ قصَصَ القرون السَّالفةِ بغيرِ لغاتها .

وروى قتادةُ عن زُرَارةَ بن أوفى قال : « لقيتُ عدَّةً من أصحابِ النبيِّ ﷺ، فاختلفوا عَلَيَّ[٤] في اللفظِ ، واجتمعوا في المعنى » .

وقد[٤] رُوِيَ إِجازةُ ذلك أيضاً عن عائشةَ ، وأبي سعيدٍ الخدريِّ ، وابنِ عباس ، وفي أسانيدِها نظر .

وروي معناهُ عن ابنِ مسعود وأبي الدَّرداء وأنس أنهم كانوا يحدِّثون عن النبيِّ ﷺ ، ثم يقولون : « أو نحو هذا أو شبهه » ، وكان يقول أنسٌ[٥] : « أو كما قال » .

---

(١) « نوريه » ب ، تصحيف .

(٢) الحديثُ في الصَّحيحين وغيرهما بلفظ « كنا نخرجُ زكاةَ الفطر . . » وكأن لفظَ « نؤديه » رواه راويه على المعنى ، أي : نؤدِّي صاعَ الطعام ، ثم جاء آخرُ فصَّحفه .

(٣) « لا يحيل » ظ .

(٤) « علي » ، « قد » ، ليسا في ظ وب .

(٥) « وكان أنس يقول » ظ وب .

وهو أيضاً قولُ عَمْرو بن دينارٍ ، وابنِ أبي نَجِيْح ، وعَمرو بن مُرَّة ، وجعفر بنِ محمد ، وحمَّادِ بن زيد ، ويحيى بنِ سعيد ، ويزيدَ ابنِ هارونَ ، وابنِ عُيَيْنَة ، وأبي زُرْعَة . وحُكِيَ عن أكثرِ الفقهاءِ ، ورُوِيَ فيه أحاديثُ مرفوعةٌ لا يصحُّ شيءٌ منها .

وكان ابنُ عمر ـ رضي الله عنه ـ يشدِّد في اتّباع لفظِ الحديثِ ، وينهى عن تغير شيءٍ[١] منه ، وكذلك محمدُ بن سيرين ، والقاسمُ بن محمد ، ورجاءُ بن حَيْوَةَ . وهو قولُ مالكٍ في حديثِ النبيِّ ﷺ خاصةً ، دون حديثِ غيرِه ، ورُوي عنه أنه قال : « أستحبُّ ذلك » . وحكى الإمامُ أحمدُ عن وكيعٍ أنه كان يحدِّث على المعنى ، وأَنَّ ابنَ مهدي كان يتَّبعُ الألفاظَ ويتعاهدها .

ورخَّصَ طائفةٌ في النقصِ في الحديثِ للشكِّ فيه ، دونَ الزيادةِ ، منهم : مجاهدٌ ، وابنُ سيرين . وروي أيضاً عن مالكٍ أَنَّهُ كان يتركُ منه كلَّ ماشكَّ فيه[٢] .

وقد قال ابنُ حِبَّان في أوائلِ كتابِ « الضُّعفاءِ »[٣] : « الثقةُ الحافظُ إذا حَدَّثَ من حِفْظِهِ وليسَ بفقيهٍ لا يجوزُ عندي الاحتجاجُ بخبرِهِ ، لأنَّ الحفاظَ الذينَ رأيناهم أكثرُهم كانوا يحفظونَ الطرقَ

---

(١) « شيء » سقط من ب . وقوله « تغير » كذا في الأصول ، والمراد « تغيير » .

(٢) انظر تخريجَ ما ذكره الشارحُ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ من الآثار في كتاب « الكفاية » ص١٩٨ـ٢١١ و« الإلماع » للقاضي عياض ص١٧٤ـ١٧٨ ، فقد أتى الشارح بزبدتها .

(٣) تحت عنوان « الجنس الرابع » أي : من حديث الثقات ج١ ص٧٨ . وقد نقلَ الحافظُ ابنُ رجب ـ رحمه الله تعالىٰ ـ الفصلَ بتمامه .

والأسانيدَ دونَ المتونِ ، ولقد كنّا [آـ٣٢] نجالُسهم برهةً من دهرِنا على المذاكرةِ ، ولا أراهم يذكرونَ من متنِ الخبرِ إلا كلمةً واحدةً يشيرونَ إليها .

وما رأيتُ على أَديمِ الأرضِ مَنْ كانَ يُحْسِنُ صناعةَ السُّنَنِ ويحفظُ الصِّحَاحَ بألفاظِها ، ويقومُ بزيادةِ كلِّ لفظةٍ زادَ في الخبرِ ثقةٌ حتى كأَنَّ السننَ نُصْبَ عينيه إلا محمدَ بنَ إسحاقَ بنِ خُزَيْمَةَ فقط .

فإذا كانَ الثقةُ الحافظُ لم يكن [ب ـ١٨] بفقيهٍ وحَدَّثَ من حفظِهِ ربَّما قَلَبَ المتنَ وغيَّرَ المعنى ، حتى يُذْهِبَ الخبرَ عن معنى ما جاءَ فيه ، ويَقْلِبَه إلى شيءٍ ليسَ منه ، وهو لا يعلمُ . فلا يجوزُ عندي الاحتجاجُ بخبرِ مَنْ هذا نعتُه إلا أن يحدِّثَ من كتابٍ ، أو يوافقَ الثقات فيما يرويه[١] من متونِ الأخبارِ » . انتهى .

وفيما ذكرَهُ نظَرٌ ، وما أظنه سُبِقَ إليه ، ولو فُتِحَ هذا البابُ لم يُحْتَجَّ بحديثٍ انفردَ به عامةُ حفَّاظِ المحدِّثين كالأعمشِ وغيرِهِ ، ولا قائلَ بذلك[٢] .

---

(١) « يروونه » ظ وب .

(٢) الذي يظهرُ لي أَنَّ كلامَ ابن حِبَّان موافقٌ لهذا . ومرادُه بقوله « ليس بفقيه » المعنى اللغوي أي : فاهم للمعنى وما يُحيلُه ، لا الفقه بمعنى استنباطِ الأحكام ، بدليلِ ما أردفَهُ بعدُ من الصِّفاتِ ، ويدُلُّ له أيضاً تصرُّفُ ابنِ حبان نفسهِ في تصحيحِ الأحاديثِ ، فقد دَرَجَ على ما شَرَطَهُ المحدِّثون بل تَنَزَّلَ ، حتى عدُّوه متساهلاً ، ، لكنَّ العجبَ أَنَّ ابن حِبَّان ذكر فصلاً آخر قال فيه : « الفقيهُ إذا حَدَّثَ من حفظه وهو ثقةٌ في روايته لا يجوزُ عندي الاحتجاجُ بخبره ، لأنه إذا حدَّثَ من حفظه فالغالبُ عليه حفظُ المتونِ دونَ الأسانيدِ . . » ص٧٨ـ٧٩ .

اللَّهم إلا أن يُعْرَفَ من أحدٍ أَنَّهُ كانَ لا يقيمُ مُتونَ الأحاديثِ ، فَيُتَوقَّفَ حينئذٍ فيما انفردَ به . فأما مجرد هذا الظَّنِّ فيمن ظهرَ حفظُه وإِتقانهُ فلا يكفي في رَدِّ حديثِهِ[١] . واللهُ أعلمُ[٢] . [ظ ـ١٢٣] .

* * *

(١) انظر الحاشية ٢ في الصفحة السابقة .

(٢) مسألةُ الروايةِ بالمعنى من المسائلِ الهامَّةِ في علومِ الحديثِ دارتْ حولها مناقشاتٌ كثيرةٌ ، انظر للتوسع فيها « توجيهَ النظرِ » للعلاَّمة الشيخ طاهر الجزائري ص٢٩٨ـ٣١٢=٦٧١ ـ٧١٠ (بتحقيق وتعليق الأستاذ الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى) فقد استوفى خلافَ المذاهبِ وأدلتها وناقشها مناقشةً قيِّمة . وقد حققنا البحثَ فيها من مختلِف المصادِرِ مع الاختصارِ في كتابنا « منهج النقد في علوم الحديث » ، وأضفنا للبحثِ دفعَ ما أثيرَ من شبهات المستشرقين وأعداء المحدثين فانظره ص٢٠١ وما بعدها .

○ تفاضُلُ أهلِ العِلْمِ بالحِفْظِ والإِتْقَانِ ○

قال أبو عيسى التِّرمذيُّ رحمهُ اللهُ :

(وإنما تفاضَلَ أهلُ العلمِ بالحفظِ والإِتقانِ والتَّثَبُّتِ عندَ السَّماعِ ، مع أنه لم يَسلَمْ من الخطأ والغلطِ كبيرُ أحدٍ[١] من الأئمَّة مع حفظِهم :

حدثنا محمدُ بن حُمَيْد الرازيُّ ثنا جَرِيرٌ عن عُمارة بن القَعْقَاعِ قال : قال لي إبراهيمُ النَّخَعيُّ : « إذا حدَّثتني فحدِّثني عن أبي زُرْعَةَ بن عمرو بن جَرير ، فإِنَّهُ حدَّثني مرَّةً بحديثٍ ، ثم سألتُه بعدَ ذلك بسِنِيْنَ[٢] فلم يَخْرِمْ منه حَرْفاً » .

ثنا أبو حفص عَمرو بنُ علي ثنا يحيى بنُ سعيدٍ القَطَّان عن سفيانَ عن منصور قال : قلتُ لإِبراهيمَ النَّخَعي : « ما لسالمِ بن أبي الجَعْد أَتمَّ حديثاً منكَ ؟ » قال : « لأَنَّهُ كانَ يكْتُبُ » .

حَدَّثنا عبدُ الجبَّارِ بنُ العلاءِ ثنا سفيانُ بن عُيَيْنَةَ قال : قال

---

(١) « كثيراً جداً » ب ، وهو تصحيف .

(٢) « بسنتين » ب .

عبدُ الملكِ بن عُمَيرٍ[١] : « إني لأحدِّثُ بالحديثِ فما أَدَعُ منهُ حَرْفاً » .

ثنا الحسينُ[٢] بن مهدي البصريُّ ثنا عبدُ الرَّزَّاقِ أنا مَعْمَرٌ عن قتادةَ قال : « ما سمِعَتْ أذنايَ شيئاً قطُّ إلا وعاهُ قلبي » .

حدثنا سعيدُ بن عبد الرحمن المخزوميُّ ثنا سفيانُ بن عُيَيْنَةَ عن عَمرو بن دينار قال : « ما رأيتُ أحداً أنَصَّ للحديثِ من الزُّهريِّ » .

أخبرنا[٣] إبراهيمُ بن سعيدٍ الجوهريُّ ثنا سفيانُ بن عُيينةَ قال : قال أيوبُ السَّخْتِيانيُّ : «ما علمتُ أحداً كان أعلمَ بحديثِ أهلِ المدينةِ بعد الزهريِّ من يحيى بنِ أبي كثير » .

حَدَّثنا محمدُ بن إسماعيل ثنا سليمانُ بن حرب ثنا حمادُ بن زيد قال : « كانَ ابنُ عون يحدِّثُ ؛ فإذا حدثتُه عن أيوبَ بخلافهِ تركَه . فأقولُ : قد سمعتَه! ، فيقول : إنَّ أيوبَ أعلمُنا بحديثِ محمدِ بن سيرين » .

أخبرنا أبو بكر عن عليِّ بن عبد الله قال : قلتُ ليحيى بن سعيد : « أيُّهما أثبتُ : هشام الدَّستَوائِيُّ أو مِسْعَرٌ ؟ » قال : « ما رأيتُ مثل مِسْعَرٍ ، كان مسعرٌ من أثبتِ النَّاسِ » .

---

(١) « عمر » ب ، وهو تصحيف .
(٢) « الحسن » ظ ، وهو تصحيف .
(٣) « حدثنا » ظ .

حَدَّثنا أبو بكر : عبدُ القدوس بن محمد قال : وثنا[١] أبو الوليد قال: سمعتُ حَمَّادَ بن زيدٍ يقول : « ما خالفني شُعْبَةُ في شيءٍ إلا تركتُه » .

قال أبو بكر: حَدَّثني[١] أبو الوليد قال : قال لي حَمَّادُ بن سلَمَةَ : « إنْ أردتَ الحديثَ فعليكَ بشعبةَ » .

حدَّثنا عبدُ بن حُمَيْدٍ ثنا أبو داود قال : قال شعبةُ : « ما رويتُ عن رجلٍ حديثاً إلا أتيتُه أكثرَ [آـ٣٣] من مَرَّةٍ ، والذي رويتُ عنه عشرةَ[٢] أحاديثَ أتيتهُ أكثرَ من عشرِ مِرار[٣] ، (والذي رويتُ عنه خمسين حديثاً أتيته أكثر من خمسين مرة) ، والذي رويت عنه مائة أتيته أكثرَ من مائة مَرَّة[٤]!! إلا حَيَّانَ البارقيَّ ، فإني سمعتُ منه هذه الأحاديثَ » ثم عُدْتُ إليه فوجدتُه[٥] قد ماتَ » .

حدثنا محمدُ بن إسماعيلَ ثنا عبدُ الله بنُ أبي الأسود أنا ابنُ مَهْدي قال : سمعتُ سفيانَ يقولُ : « شعبةُ أميرُ المؤمنينَ في الحديثِ » .

حدثنا أبو بكر عن عليِّ بن عبد الله قال : سمعتُ يحيى بنَ

---

(١) « وحدثني » ظ .

(٢) « أكثر من عشرة » ظ ، وهو سهو .

(٣) في ب « مرات » وسقط منها ما بين القوسين .

(٤) قوله « مرة » ليس في ب .

(٥) « وجدته » بدون فاء في ظ .

سعيد يقول : « ليسَ أحدٌ أحبَّ إليَّ من شعبةَ ، ولا يعدِلُه أحدٌ عندي ، وإذا خالفَه سفيانُ أخذتُ بقولِ سفيانَ » .

قال عليٌّ : قلتُ ليحيى : « أيُّهما كانَ أحفظَ للأحاديثِ الطِّوالِ : سفيانُ أو شعبةُ ؟ قال : كان شعبةُ أَمرَّ فيها ، قال يحيى : وكان شعبةُ أعلمَ بالرِّجالِ فلانٌ عن فلانٍ . وكان[١] سفيانُ صاحبَ أَبوابٍ »[٢] .

حدَّثنا أبو عمار الحسينُ بن حُرَيْثٍ قال : سمعتُ وكيعاً يقولُ : قال شُعْبَةُ : « سفيانُ الثوريُّ أحفظُ مني ، ما حدثني سُفْيَانُ عن شَيْخٍ بشيءٍ فسألتُهُ إلا وجدْتُهُ كما حدَّثني » .

حدَّثنا عَمرو بن علي قال : سمعتُ عبدَ الرحمن بن مهديّ يقول : « الأئمةُ في الحديثِ [ب ـ١٩] أربعةٌ : سفيانُ الثوريُّ ، ومالكُ بن أنسٍ ، والأوزاعيُّ ، وحمَّادُ بن زيد » .

قال أبو عيسى : سمعتُ إسحاقَ بن موسى الأنصاري قال : سمعتُ معنَ بن عيسى القزَّاز يقول : « كان مالكُ بن أنس يُشَدِّدُ في حديثِ رسول الله ﷺ في الباءِ والتاءِ ونحوِهما »[٣] .

---

(١) « كان » ظ .

(٢) أمَرَّ فيها : أسْرَدَ لها ، وصاحب أبواب أي : فقه .

(٣) من قوله « قال أبو عيسى » إلى هنا ليس في ظ .

أخبرنا أبو موسى[١] حدَّثني إبراهيم بن عبد الله بن قُرَيْم الأنصاريُّ قاضي المدينة قال : « مَرّ مالكُ بن أنس على أبي حازم وهو جالسٌ فجازَه ، فقيل له ؟ قال[٢]: إني لمْ أجدْ موضعاً أجلسُ فيه ، وكرهتُ أن آخذَ[٣] حديثَ رسولِ الله ﷺ وأنا قائمٌ » .

أخبرنا أبو بكر عن عليٍّ بن عبد الله قال : قال يحيى بنُ سعيد : « مالكٌ عن[٤] سعيدِ بن المسيّب أحبّ إليَّ من سفيانَ الثوريِّ عن إبراهيمَ النَّخَعي . قال يحيى : ما في القوم أحدٌ أصحَّ حديثاً من مالكِ بن أنس . كان مالكٌ إماماً في الحديثِ » .

سمعتُ أحمدَ بن الحسن يقول : سمعتُ أحمدَ بن حنبل يقول : « ما رأيتُ بعينيَّ مثلَ يحيى بن سعيد القطَّان » .

قالَ أحمدُ بنُ الحسن : « وسُئِلَ أحمدُ بن حنبل عن وكيعٍ وعبد الرحمنِ بن مهديّ ؟ » قال أحمدُ : « وكيعٌ أكبرُ في القلب ، وعبد الرحمن إمامٌ » .

---

(١) « سمعت إسحاق بن موسى » ظ . خطأ .

(٢) « فقال » ظ .

(٣) « أُحَدِّثَ » ظ وب .

(٤) « عن » سقط من ب .

سمعتُ محمدَ بن عمرو بن نَبْهانَ بن صَفْوانَ الثقفيَّ البصريَّ يقولُ : سمعتُ عليَّ بن المديني يقولُ : « لو حُلِّفتُ بين الرُكْنِ والمقام لَحَلَفْتُ أني لم أرَ أحداً أعلمَ من عبدِ الرحمن بن مهدي » .

قال أبو عيسى : والكلامُ في هذا والروايةُ عن أهلِ العلمِ يكثُرُ[١] ، وإنما بينّا شيئاً منه على الاختصارِ ليُستَدَلَّ به على منازلِ أهلِ العلمِ ، وتفاضُلِ بعضِهم على بعضٍ في الحفظِ والإتقانِ ، ومن تُكُلِّمَ فيه من أهلِ العلمِ لأي شَيءٍ تُكُلِّمَ فيه) .

○ أقسامُ الرُّواةِ وأحكامُها ○

قد ذكرنا فيما تقدَّمَ أَنَّ الرواةَ ينقسمونَ[٢] أربعةَ أقسامٍ :

أحدُها : من يُتَّهَمُ بالكَذِبِ .

والثاني : من لا يُتَّهَمُ، لكنَّ الغالِبَ على حديثِهِ الوَهَمُ والغَلَط ، وأن هذين [ظ ـ١٢٤] القِسمين يُترَكُ تخريجُ حديثِهم إلا لمجرَّدِ معرِفتِهِ .

والثالثُ : من هو صادقٌ، ويكثُر في حديثه الوَهْم ولا يغلِبُ عليه . وقد ذكرنا الاختلافَ في الروايةِ عنه وتركِه .

والرابع : الحفَّاظُ الذين يَنْدُرُ أو يَقِلُّ الغَلَطُ والخطأُ في حديثِهم ،

---

(١) « تكثر » ظ .

(٢) « ينقسموا » ظ وب ، وهو سهو . انظر ص٨٧ـ ٩٣ـ ٩٦ـ ١٠٥ .

وهذا هو القسمُ المحتَجُّ به[١] بالاتِّفاق .

وقد ذكر التِّرمذيُّ حكمَ الأقسامِ [آـ٣٤] الثلاثةِ فيما تقدَّم ، وذكر هاهنا :

حُكمَ القِسْمِ الرَّابع
وهم الحفَّاظُ المتقِنُونَ الذين يَقِلُّ خَطَؤُهم

وذكَرَ أَنَّهُ لم يَسْلَمْ من الغَلَطِ والخَطأ كبيرُ أحدٍ من الأئمَّةِ مع حفظِهم ، وهو كما قال .

وقال ابن مَعِين : « مَنْ لم يُخطىءْ فهو كذَّاب » .

وقال ابن مَعِين[٢] : « لستُ أعجبُ ممَّن يحدِّثُ فيخطِىءُ ، وإِنَّما[٣] أعجَبُ ممن يحدِّثُ فيصيب! » .

وقال ابنُ المبارك : « ومَن[٤] يسلَمُ من الوَهَمِ ؟ » .

وقد وَهَّمَتْ عائشةُ جماعةً من الصحابةِ في رواياتِهم للحديثِ ، وقد جَمَعَ بعضُهم جزءاً في ذلك[٥] .

---

(١) « بحديثهم » ظ .

(٢) « ابن معين » ليس في ظ .

(٣) « إنما » ظ وب ، بدون واو .

(٤) في ظ « مَنْ » بدون واو .

(٥) جمع في ذلك الإمامُ الزَّرْكَشِيُّ كتابَه « الإجابة لإيراد ما استدركته عائشةُ على الصحابةِ » . وقد طُبِعَ بتحقيقِ العلاّمةِ الأستاذ سعيد الأفغاني رحمه الله . ثم جمعَ السيوطيُّ كتابَ « عين الإصابة » وهو مطبوعٌ . وتوجدُ منه نسخةٌ خطيةٌ بدارِ الكتبِ الوقفيةِ في حلب .

ووهَّم سعيدُ بن المسيّب ابن عباس في قوله : « تزوَّج النبيُّ ﷺ ميمونةَ وهو مُحْرِمٌ »[١] .

وقرأتُ بخطِّ أبي حفصٍ[٢] البرمكيِّ الفقيهِ الحنبليِّ : ذكرتُ لأبي الحسن ـ يعني الدَّارَقُطنيَّ ـ : جاءَ[٣] عَمرو بن يحيى المازني في ذكره الحمارَ موضعَ البَعيرِ ، في توجُّهِ النبيِّ ﷺ إلى خيبر ، وأن أحمدَ لم يضعِّفه بذلك . فقال أبو الحسن : « مِثْلُ هذا في الصحابة ، قال[٤] : روى رافعُ بن عَمْرو المُزَني قال : « رأيتُ النبيَّ ﷺ يخطُبُ على بَغْلةٍ بمنى » . وروى الناسُ كلُّهم خطبةَ النبيِّ ﷺ على ناقةٍ أو جملٍ ، أفَيُضَعَّفُ الصحابيُّ بذلك! » . انتهى .

وقد ذكرَ الأثرمُ لأحمدَ أَنَّ ابنَ المديني كان يحملُ على عَمرو بن يحيى ، وذكرَ لهُ هذا الحديثَ : «أَنَّ النبَّي ﷺ صلى على حمارٍ» ، وقال : «إنما هو على بعيرٍ» ، فقال أحمدُ : « هذا سَهْلٌ » .

وقال أحمد : « كان مالكٌ من أثبتِ الناسِ ، وكان يخطىءُ » .

وقال : « حمادُ بن زيدٍ قد أخطأ في غيرِ شيءٍ » .

---

(١) الحديث متفق عليه : البخاري في الحج (باب تزويج المحرم) ج٣ ص١٥ ومسلم في النكاح (تحريم نكاح المحرم) ج٤ ص١٣٧ . وأخرج أبو داود ج٢ ص١٦٩ قولَ سعيدِ بن المسيّب « وَهِمَ ابنُ عبّاس في تزويجِ ميمونةَ وهو محرم » .

(٢) في ب « أبي جعفر » .

(٣) بياض في ظ . وفي الهامش « لعله حديث » أي : بدل « جاء » .

(٤) « قال » ليس في ظ .

وقال عليُّ بن المدينيِّ : « المحدِّثون صَحَّفوا وأخطأوا ، ما خلا أربعة : يزيدَ بنَ زُريع ، وابنَ عُلَيَّة ، وبِشرَ بنَ المفَضَّل ، وعبدَ الوارثِ ابنَ سعيد » .

وقال البَرْذَعي : « شهدتُ أبا زُرْعَةَ ذكرَ عبدَ الرحمنِ بنَ مهدي ومَدَحَه وأطنبَ [ب ـ ٢٠] في مَدْحِه ، وقال : وهم في غيرِ شيء ، ثم ذكرَ عدَّةَ أسماءٍ صحَّفها ، وقال : قال[١] : عن سماك عن عبد الله بن ظالم ، وإنما هو مالك بن ظالم » .

وقال ابنُ مَعِين : « يحيى بن زكريا بن أبي زائدةَ كيِّسٌ لا أعلمُ أخطأَ إلا في حديثٍ واحدٍ »[٢] .

* * *

(١) « قال » زيادة من ظ .

(٢) فإن قلت: إذا كان الحفاظ المتقنون يخطئون، فكيف نطمئن على الحديث الشريف؟

فالجواب: أن المحدثين احتاطوا لذلك غاية الاحتياط، ووضعوا لذلك شرطين في غاية الأهمية في الصحيح والحسن، هما: عدم الشذوذ وعدم العلة، هذان الشرطان حارسان أمينان بقظان، يكشفان أي وَهَم أو خطأ من الراوي الثقة الحافظ. وغير ذلك من طرق كشف العلة، انظرها لزاما في كتابنا لمحات موجزة في أصول علل الحديث.

وقد ذَكَرَ التِّرمذيُّ ههنا :

تراجمَ طائفةٍ من أعيانِ الحفَّاظِ مختصرةً

فنذكُرهم ، ونذكرُ معهم طائفةً ممن لم يُسَمِّه أيضاً ، على وجهِ الاختصارِ ، إن شاءَ اللهُ تعالىٰ :

فمنهم : أبو زُرْعةَ بنُ عمرو بنِ جَرِير :

واسمه : هَرِمٌ[١] ، وقيل : عبدُ الرحمن ، قاله ابنُ مَعِين وغيرُه ، وقيل : عبدُ اللهِ ، وقيلَ : عمرو ـ وجدُّهُ جَريرُ بن عبد الله البَجَلِي ـ الكُوفي ، يروي عن جَدِّه جَرير وعن أبي هريرة ، وروى عنه إبراهيمُ النَّخَعيُّ وغيرُه .

قال ابنُ أبي خَيْثَمَةَ : حدَّثنا أبي ثنا جَرير عن عُمارة بن القَعْقَاعِ قال : قال لي إبراهيمُ : « حدِّثني عن أبي زُرْعة ، فإني[٢] سألته عن حديثٍ ، ثم سألتُه عنه بعد سنتين فما أخْرَمَ منه حرفاً » .

وخرَّجه ابن عديٍّ عن الحسينِ بن يوسف الفِرَبْرِي عن أبي عيسى الترمذيِّ عن ابن حُميد كما خرَّجه الترمذيُّ ههنا .

ومنهم : سالمُ بنُ أبي الجَعْد :

ـ واسم أبي الجَعْد رافعٌ ـ الأشجعيُّ ، مولاهم ، الكوفيُّ ، وهو ثقةٌ متَّفقٌ على حديثِهِ .

---

(١) من علماء التابعين « ثقة ، من الثالثة/ع » .

(٢) في ب « قال : سألته عن حديثه » وهو خطأ .

وكلامُ منصور الذي خَرَّجَهُ التِّرمذيُّ خرَّجهُ ابنُ عديٍّ عن الحسينِ بن يوسف عن التِّرمذيِّ ، مع أَنَّ بعضَهم تكلَّم في سالم [بن أبي الجعد][(١)] : قال ابنُ جرير : ثنا ابنُ حُمَيْد حدثنا جرير عن المغيرة قال : « ثلاثةٌ كانوا لا يعبأون بحديثهم ، فذكرَ أحدَهم سالمَ بن أبي الجعد »[(٢)] .

ومنهم : عبدُ الملكِ بنُ عُمير القُرشيُّ الكُوفيُّ :

يُكنىٰ أبا [آـ٣٥] عمرو ، وهو ثقةٌ متَّفَقٌ على حديثه .

وقد سَبَقَ أَنَّ أحمدَ قال : «هو كثيرُ الاضطرابِ»[(٣)] ، وقدَّم سماكاً وعاصمَ بنَ أبي النَّجودِ عليه في الاضطرابِ ، يعني أنه أكثر منهما اضطراباً .

وقال أحمدُ : حدَّثنا سفيانُ سمعتُ عبدَ الملكِ بن عمير يقول : « واللهِ إني لأحدِّثُ بالحديثِ وما أدعُ منه حَرْفاً » . وخرَّجه ابنُ عديٍّ عن الحسين بن يوسف[(٤)] عن التِّرمذيِّ كما خرَّجه هنا .

وقال ابنُ أبي حاتم : ثنا صالحُ بن أحمد ثنا عليُّ بن المديني قال :

---

(١) « ابن أبي الجعد » زيادة من ظ وب .

(٢) سالمُ بن أبي الجَعْد : « ثقةٌ ، وكان يرسلُ كثيراً ، من الثالثة ، مات سنة سبع أو ثمان وتسعين ، وقيل مائة ، أو بعد ذلك ، ولم يثبتْ أنه جاوزَ المائة/ع » . وفي هذا تفسيرُ أنه لا يعبأ بحديثه ، أي: أنه يرسلهُ ، ولا يسندُه عمن سمعه منه ، وليس هذا جَرْحاً في الراوي وإن كان ربما يؤدِّي إلى تضييع المتنِ المرويِّ .

(٣) من هنا إلى قوله « اضطراباً » ليس في ظ . وانظر ص١٤٠ـ١٤١ .

(٤) في الأصل « يوسف بن الحسين » وهو سهو قلم .

سمعتُ عبدَ الرحمن بنَ مهديٍّ يقولُ : « كان سفيانُ يعجبُ من حفظِ عبدِ الملك! » ، قال صالح : قلت لأبي : هو عبدُ الملك بن عمير ؟! قال : نعم ، قال ابنُ أبي حاتم : فذكرتُه لأبي ؟ قال : « هذا وَهَمٌ! إنما هو عبدُ الملك بن أبي سليمان ، وعبدُ الملك بن عمير لم يوصفْ بالحفظِ »[١] .

ومنهم : قتَادَةُ بنُ دعامة :

السَّدوسيُّ ، البصريُّ ، يكنى أبا الخَطَّاب .

أحدُ الأئمةِ الأعلامِ ، والحفَّاظِ ، والثقاتِ[٢] المتَّفقِ على صحَّة حديثِهم ، وإليه المنتهى في الحفظِ والإتقانِ .

قال أبو هلال : عن غالبٍ[٣] عن بكرِ بن عبد الله المُزَني : « من سرَّه أن ينظرَ إلى أحفظِ من أدركنا في زمانِه ، وأجدرِ أن يؤديَ الحديثَ كما سمعه فلينظرْ إلى قتادةَ! ما رأيتُ الذي هو أحفظُ منه ، ولا أجدرُ أن يؤديَ الحديثَ كما سمعه » .

وقال الصَّعْقُ بن حَزْن : ثنا زيدٌ أبو عبد الواحد قال : سمعت سعيدَ بن المسيّب يقول : « ما أتاني عراقيٌّ أحفظُ من قتادةَ » .

وروى عبدُ الرزاقِ عن مَعْمَر أَنَّ ابنَ سيرينَ قال في منام قُصَّ عليه فعبَّره ، فقال : « قتادةُ أحفظُ الناسِ » .

---

(١) « الجرح والتعديل » ج٢/ ٢/ ص٣٦٠ . وما ذكره أبو حاتم أن ثناء سفيان إنما هو لعبد الملك بن أبي سليمان صحيح ، وستأتي ترجمته ، إن شاء الله تعالىٰ .

(٢) « والحفاظ الثقات » ظ وب .

(٣) في ظ وب « بن غالب » وهو تصحيف . انظر « تذكرة الحفاظ » ص١٢٣ .

وقال موسى بنُ إسماعيل : ثنا صاحبٌ لنا عن مطرٍ الورَّاقِ قال : « كان قتادةُ إذا سمعَ الحديثَ حَفِظَهُ حفظاً ، وكان إذا سمعَ الحديثَ أخذهُ العَوِيْل والزَّوِيل[١] حتى يحفظه » .

وقال أحمدُ : ثنا عبدُ الرزاق عن مَعْمر قال : قال قتادةُ لسعيدٍ : « خذ المُصْحَفَ »، فَعَرَضَ عليه [ظ ـ١٢٥] سورةَ البقرةِ فلم يُخْطِ فيها[٢] حَرْفاً واحداً . فقال : أحكمتُ ؟ قال : نعم ، قال : « لأنا لصحيفةِ جابرِ بن عبد الله أحفظُ مني لسورةِ البقرةِ »، وكانت قُرِئتْ عليه . وبهذا الإسناد عن قتادةَ قال : « ما قلتُ لأحدٍ قطُّ : أعِدْ عليَّ » .

وقال أبو داود الطَّيالِسِيُّ : « ذَكَرَ سفيانُ لشعبةَ[٣] حديثاً لقتادةَ ، فقال سفيانُ : وكان في الدنيا مثلُ قتادة! »[٤] .

ومنهم : محمدُ بن مسلم بن شهابٍ الزُّهْرِيُّ :

القُرَشيُّ، يكنى أبا بكر، أحدُ الأئمةِ الأعلامِ الحُفَّاظِ الأثباتِ[٥] ،

---

(١) أي : القلقُ والانزعاجُ ، بحيث لا يستقرُّ حتى يحفظَه .

(٢) « فيه » ب .

(٣) « لسعيد » ب . وفي « التهذيب » : ٨ : ٣٥٣ : « قال شعبة : حدثت سفيان بحديث عن قتادة . . » فتأمل .

(٤) كان قتادةُ رأسَ الطبقةِ الرابعة ، وقد نُسِبَ إليه القولُ بالقَدر أي : الاعتزال ، لكنْ لم يثبتْ عنه . مات سنة ثمانيَ عشرة ومائة ، ويقال : إنه ولد أكمه . روى له الجماعةُ . وكان من أعلامِ التابعين في التفسير ، وينسبُ إليه تفسيرٌ للقرآنِ الكريم . انظر « هدية العارفين في أسماء المؤلفين » ج١ ص٨٣٤ .

(٥) اشتهر بابن شهاب وهو جد جده لا جده، واشتهر بالزُّهْري: « أعلمُ الحفاظ » كما قال الذهبيُّ ، ولد سنة خمسين، « متفقٌ على جلالته وإتقانه، مات سنة خمس وعشرين ـ ومائة ـ وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين/ع » .

وكان يقال : « إنه أعلمُ [ب ـ٢١] الناسِ بكلِّ فَنٍّ » .

قال ابنُ أبي خيثمةَ : حَدَّثنا أبو سلمةَ التبوذكيُّ ثنا ابنُ عيينةَ عن عمرو بن دينار قال : « جالستُ جابرَ بنَ عبد الله ، وابنَ عمر ، وابنَ عباس ، وابنَ الزبير ، فلم أرَ أحداً أنسقَ للحديثِ من الزهريِّ » .

وقال أحمدُ بن حنبل : قيل لسفيانَ ـ يعني ابنَ عُيينةَ ـ: قال عمرو بن دينار : « ما رأيتُ أحداً أبصرَ بالحديثِ من الزهريِّ! » قال : « نعم » .

وروى ابن عديٍّ بإسنادِه عن اللَّيثِ قال : كان ابنُ شهاب يقول : « ما استودعتُ قلبي شيئاً قطُّ فنسيتُه » .

وعن عمرَ بن عبد العزيز قال : « ما رأيت أحداً أحسنَ سوقاً للحديث ـ إذا حدَّث ـ من الزهريِّ » .

وعن أيوب السختياني قال : « ما رأيتُ أعلمَ من الزهريِّ! قيل له : ولا الحسن ؟! قال : ما رأيتُ أعلمَ من الزهري! » .

وقال عبدُ الرحمنِ بن إسحاقَ عن [آـ٣٦] الزهريِّ : « ما استعَدْتُ حديثاً قطُّ ، ولا شَكَكْتُ في حديثٍ قطُّ ، إلا حديثاً واحداً ، فإذا هو كما حفظتُ » .

وقال أحمدُ : « الزهريُّ أحسنُ حديثاً وأجودُ الناسِ إسناداً » .

وكان عمرُ بن عبد العزيزِ يقولُ : « لم يبقَ أحدٌ أعلمَ بسُنَّةٍ ماضية منه » . وكذا قال مكحول .

وقال الثوريُّ : « مات الزهريُّ يوم مات وما أحدٌ أعلمَ بالسنةِ منهُ » .

وقال هشامُ بن عَمّار : أنا الوليدُ عن سعيد « أَنَّ هشامَ بن

عبد الملكِ سألَ الزهريَّ أن يمليَ على بعضِ ولدِهِ شيئاً من الحديثِ ؟ فدعا بكاتبٍ فأملى عليه أربعمائة حديثٍ ، فخرجَ الزهريُّ من عند هشام ، فقال : أين أنتم يا أصحابَ الحديثِ ؟ فحدَّثهم بتلكَ الأربعمائة . ثم لقي هشاماً بعد شهرٍ أو نحوِه ، فقال للزهريِّ : إنَّ ذلكَ الكتابَ قد ضاع ، فقال : لا عليكَ ، فدعا بكاتبٍ فأملَّها عليه ، ثم قابل هشامٌ بالكتابِ الأولِ فما غادرَ حرفاً واحداً! » .

و[١] قال أبو حاتم الرازيُّ : « أثبتُ أصحابِ أنسٍ الزهريُّ ، ثم قتَادةُ ، ثم ثابتٌ البُناني » .

ومنهم : يحيى بنُ أبي كثيرٍ الطَّائي[٢] :

يكنى أبا نَصْر ، من أهلِ اليمامةِ ـ واسمُ أبي كثيرٍ صالحُ بن المتوكِّل ـ كان أحدَ الأئمةِ الرَّبانيين ، والحفاظِ المتقنين .

قال أيوبُ : « ما بَقِيَ على وجهِ الأرضِ مثلُ يحيى بن أبي كثير » .

وذكر ابنُ المديني أنه سمعَ يحيى بن سعيد يقول : قال شعبة : « حديثُ يحيى بن أبي كثير أحسنُ من حديثِ الزهريِّ » .

وروى عبدُ الرحمن بنُ الحكم بنِ بشير قال : « كان شعبةُ يقدِّمُ يحيى بنَ أبي كثير على الزهريِّ » . والحكايةُ التي ذكرها الترمذيُّ عن

---

(١) الواو من ظ . وهذه العبارة في « الجرح والتعديل » ج١/ ١/ ص٤٤٩ وانظر ج٤/ ١/ ص٧٤ ، وفيها : « أثبت أصحاب أنس الزهري » .

(٢) الطائي ، مولاهم ، اليمامي ، أحدُ الأعلامِ الحفّاظِ ، « ثقةٌ ثَبتٌ ، لكنه يدلِّس ويرسل ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة/ ع » .

أيوبَ خَرَّجها ابنُ عديٍّ عن الحسينِ بن يوسفَ عن التِّرمذيِّ . وكان يحيى بنُ أبي كثير يُرسِل .

وضعَّفَ يحيى بن سعيد مرسلاتِهِ، وقال : « هي شِبْهُ الرِّيح » .

وقال أحمدُ : « لا تعجِبُني مراسيلُه ، لأنه قد روى عن رجالٍ صغارٍ ضِعاف » .

و[١] ليحيى بنِ أبي كثيرٍ كلامٌ حسنٌ في علم المعارفِ والمحبَّةِ والخشيةِ والمخاوفِ .

ومنهم : أيوبُ بن أبي تَمِيْمَة السَّخْتِياني :

البصريُّ[٢] يكنى[٣] أبا بكر ، واسمُ أبيه كَيْسان . أحد الأئمةِ الأعلامِ الربَّانيين الحفاظِ الأثباتِ .

وكان شعبةُ يقولُ : « نا أيوبُ السَّخْتِيانيُّ وكان سيدَ الفقهاءِ » .

وقال أبو خُشَيْنَةَ : « سألتُ محمدَ بنَ سِيرينَ مَن حَدَّثَكَ بحديثِ كذا وكذا ؟ قال : « حَدَّثني الثَّبْتُ الثَّبْتُ أيوبُ » .

وحدَّثَ عنه مالكُ بنُ أنسٍ ، و[٤] قال : « ما حَدَّثَكُم عن أحدٍ إلا وأيوبُ أفضلُ منه » . ورُوِيَ عن شعبةَ[٥] مثلُهُ .

---

(١) الواو ليست في ظ ، وفي ب « ويحيى » بسقوط اللام .

(٢) جِهْبِذ العلماءِ « ثقةٌ ثبت حجة ، من كبارِ الفقهاءِ العُبادِ ، من الخامسة ، مات سنة إِحدى وثلاثين ومائة ، وله خمس وستون/ع » .

(٣) « يسمى » ظ . وهو سهو .

(٤) في ظ وب « وحدث مالك بن أنس قال » لكن في ب « وقال » .

(٥) « سعيد » ظ . وفي ب « وأيوب أفضل ، وعن شعبة » .

وعن هشامِ بن عُرْوةَ قال : « ما قَدِمَ علينا أحدٌ من أهلِ العِرَاقِ أفضلَ من أيوبَ السَّخْتِيانيِّ[١] ومِسْعَر » .

وقال ابنُ أبي مُليكة : « أيوبُ ما بالمشرقِ مثلُه! » .

وقال عبدُ الوهَّابِ الثَّقَفِيُّ : سمعتُ ابنَ عون يقول : « عليكم بأيوبَ فإِنَّهُ أعلمُ منِّي» ، قال : وسمعتُ يونسَ يقولُ : «عليكُم بأيوبَ فإِنَّهُ أعلمُ مني » .

وقال ابنُ المباركِ : « لم أرَ رجلاً أفضلَ من أيوبَ » .

وقال القواريريُّ : سمعت حَمَّادَ بن زيدٍ يقولُ : « سمعتُ أيوبَ ويحيى بنَ عتيق وهشاماً يتذاكرونَ حديثَ محمدٍ يعني[٢] ابن سيرين ، فذكروا حديثاً ، فقال أيوبُ : هو كذا ، فخالفَهُ هشامٌ ، ويحيى ، ثم لم يقوما حتى رَجَعا إِلى حفظِ أيوبَ ، قال : فأرادَ أيوبُ أن يضعَ من نفسهِ فقال : وما الحفظُ ؟ وأيُّ شيءٍ [ب ـ٢٢] الحفظُ ؟! هذا فلان يحفَظُ . قال حمَّادٌ : رجلٌ رأيتُه يُضْحَكُ به »[٣] .

وقال ابنُ مَعِين : « أيوبُ ثقةٌ ، وهو أثبتُ من ابنِ عَوْن ، وإِذا اختلفَ أيوبُ وابن عون في الحديثِ فأيوبُ أثبتُ منه » .

وسُئِلَ ابنُ مَعِين عن أحاديثِ أيوبَ : اختلافِ ابن عُلَيَّة وحَمَّادِ بن زيد ؟ فقال : إِنَّ أيوبَ كان يحفظُ ، وربما نسي الشيءَ » .

---

(١) « السختياني » ليس في ظ .
(٢) « يعني » ليس في ظ وب .
(٣) في ظ وب « منه » .

قال يحيى[١] : وأخبرني عبدُ الصَّمدِ [آـ٣٧] بنُ عبدِ الوارث عن أبيهِ عن أيوبَ أنه كان إذا قَدِمَ البصرةَ يقولُ : « خُذُوها رَطْبةً قبل أن تتغير »[٢] . ولم يكنْ يَكتُبُ ولا يُكتِبُ .

قيل ليحيى : « كان شعبة هَمَّ أن يتركَ حديثَ أيوبَ ؟ . قال : كان أيوبُ خيراً من شعبةَ ، ولكنْ لحالِ أَنَّهُ كان يتحفَّظُ ولم يكنْ يكتبُ » .

قال يحيى : « وأيوبُ ، ويونسُ[٣] ، وابنُ عَوْن[٤] هؤلاء خيارُ الناسِ ، وسليمانُ التيمي[٥] أيضاً » .

وذكر ابنُ مَهديٍّ عن حمادِ بن زيدٍ قال : قال لي أيوبُ : « لقدْ كنتُ[٦] أجمعتُ أن لا أحدث بشيءٍ اختُلِفَ عَلَيَّ فيه » .

وقال سلاّمُ بنُ أبي مطيع : قالَ أيوبُ : « لو كنتُ كاتباً عن أحدٍ من الناسِ كتبتُ عن ابنِ شهاب » .

---

(١) « يحيى » ليس في ظ وب .

(٢) في ب « خذوه رطبه قبل أن يتغير » .

(٣) هو يونسُ بن عبيد بن دينار الإمامُ القدوةُ الحجَّةُ الحافظُ ، أحدُ الأئمةِ الأعلامِ الورعين ، من الطبقة الخامسة ، مات سنة ١٣٩ ، روى له الجماعة .

(٤) هو عبدُ الله بن عون الحافظُ الإمامُ شيخُ أهل البصرة « ثقةٌ ثبتٌ فاضل ، من السادسة ، مات سنة خمسين ـ ومائة ـ على الصحيح/ع » .

(٥) سليمانُ بن طَرْخان التيميُّ الحافظُ الإمامُ شيخُ الإسلامِ ، لم يكن تَيْمِيّاً ، بل نَزَلَ فيهم « ثقةٌ عابدٌ ، من الرابعة ، مات سنة ثلاثٍ وأربعين ـ ومائة ـ وهو ابن سبع وتسعين/ع » .

(٦) « كنت » ليس في ظ .

ومنهم : مِسْعَرُ بن كِدام :

ابن ظهير بن رَافع الهلاليُّ الرَّوَّاسِيُّ[١] . وقيل له : الرَّواسي لِكِبَرِ رأسِهِ ، يُكنى أبا سلمةَ ، أحدُ الأئمةِ الأعلامِ الكوفيين ، [ظ ـ١٢٦] كان هشامُ بن عروةَ يقولُ : « ما رأيتُ بالكوفةِ مثلَه » .

وقال ابنُ عيينةَ : « ما رأيتُ أفضلَ من مسعر » ، وقال يحيى بنُ سعيد : « ما رأيتُ مثلَ مسعر » . وكان ابنُ عيينةَ يحدِّثُ عن مسعرٍ ويقولُ : « كانَ مسعرٌ من معادنِ الصِّدقِ » .

وقال الثوريُّ : « كنا إذا اختلفنا في شيءٍ سألنا مسعراً عنه » .

وقال إبراهيمُ بن سعيدٍ الجوهريُّ : « كان شعبةُ وسفيانُ إذا اختلفا قالا : اذهبا بنا إلى الميزانِ : مِسْعَر » .

قال ابنُ المديني : قلت ليحيى بنِ سعيد : « أيما أثبتُ هشامٌ الدَّسْتَوائي أو مِسْعَر ؟ قال : كان مِسْعَرٌ أثبتَ الناسِ » .

وقال أبو نُعَيْم : « ما رأيتُ أثبتَ في حديثٍ من مِسْعر » .

وقال ابنُ عُيينةَ : «قالوا للأعمش : إنَّ مسعراً يشكُّ في الحديثِ ؟ قال : شَكُّ مسعرٍ أحبُّ إليَّ من يقينِ غيرِهِ » .

وروى ابنُ أبي حاتم[٢] بإسناده عن شعبةَ قال : « كنا نسمِّي مسعراً المُصْحَفَ »[٣] ، كأنه يريدُ إتقانَه وضبطَه .

---

(١) مِسْعَرُ بن كِدام الحافظ « ثقةٌ ثبتٌ فاضلٌ ، من السابعة ، مات سنة ثلاث أو خمس وخمسين ـ ومائة ـ/ع » .

(٢) في « الجرح والتعديل » ج٤/ ١/ ص٣٦٨ ، وانظر قول الشارح « بإسناده » .

(٣) في ب « قال لنا شيخي مسعر المصحف » ؛ وهو تصحيف شنيع .

وكانَ مِسعَرٌ قانتاً للهِ ، مخلصاً يجتنبُ الشهرةَ ، ويحبُّ الخمولَ . وقد نُسبَ إلى شيءٍ من الإرجاءِ ، فتكلَّمَ فيه الثوريُّ وشَرِيك بسببِ ذلك .

ومنهم : شُعبةُ بن الحَجَّاجِ بن الوَرْد :

العَتَكِيُّ الأزْدِيُّ الواسطيُّ[١] : يُكنى أبا بِسطام[٢] ، سكنَ البصرةَ .

وهو أوَّلُ من وسَّعَ الكلامَ في الجرحِ والتعديلِ ، واتِّصالِ الأسانيدِ وانقطاعِها ، ونقَّبَ عن دقائقِ علمِ العللِ . وأئمةُ هذا الشأنِ بعدَه تَبَعٌ له في هذا العلمِ .

وقال صالحُ بن محمد الحافظُ : « أوَّلُ مَن تكلَّمَ في الرجالِ شعبةُ بن الحَجَّاجِ ، ثم تَبِعَه يحيى بنُ سعيد القطَّان ، ثم تَبِعَه

---

(١) « الواسطي الأزدي » ظ .

(٢) أميرُ المؤمنين في الحديثِ ، حافظٌ متقنٌ ، عابدٌ ، من السَّابعة ، مات سنة ستين ومائة/ع .

وقولُ الحافظِ ابن رجب : « وهو أوَّلُ من وسَّع الكلامَ في الجرح والتعديل . . » في غاية الجودةِ والفائدةِ ، يوضِّح أنَّ إطلاقَ أولية الكلامِ في الرجالِ على شعبةَ ، كما وقع في عباراتِ بعضهم مقيَّدٌ بما ذكره الحافظُ هنا . وأنَّ البحثَ عن هذه الأشياءِ قد سُبِقَ به شعبةُ ، منذ عصرِ الصحابةِ كما بيناه من قبل في ص٥٢ ، وفي كتاب « منهج النقد في علوم الحديث » ص٤٨ .

ومن آثار شعبة : «تفسيرُ القرآن الكريم» ، و«كتابٌ في غريب الحديث» .

وانظر للتوسُّع في مناقب شعبة ، وتخريج أقوال العلماء فيه «تقدمة الجرح والتعديل » فقد توسع كثيراً ص١٢٦-١٧٦ .

أحمدُ بن حنبل ويحيى بنُ مَعِين »[١] .

وقال عبدُ الله بن أحمد عن أبيه : « كان شعبةُ أُمَّةً[٢] وَحْدَهُ في هذا الشأنِ » يعني : في الرِّجالِ ، وبصرِهِ بالحديثِ ، وتثبُّتِهِ وتنقيتِهِ للرجالِ[٣] .

وقال عبدُ الله بنُ إدريسَ : « كان شعبةُ قَبَّانَ المحدِّثين » .

وقال حَمَّادُ بن زيد : قال لنا أيوبُ : « الآن يَقْدَمُ عليكم رجلٌ من أهلِ واسطَ ، هو فارسٌ في الحديثِ ، فخذوا عنه . قال حمَّاد : فلما قَدِم شعبةُ أخذتُ عنه » .

وقال أبو الوليدِ الطيالسيُّ : قال لي حمَّادُ بن سلمةَ : « إذا أردتَ الحديثَ فالزمْ شعبةَ » .

قال أبو الوليدِ : وسمعتُ حمَّادَ بن زيدٍ يقولُ : « لا أبالي مَنْ خالفني إذا وافقني شعبةُ ، لأنَّ شعبةَ كان لا يرضى أن يسمعَ الحديثَ مَرَّة . إذا خالفني شعبةُ في شيءٍ تركتُه » .

وكان الثوريُّ يقول : « شعبةُ أميرُ المؤمنينَ في الحديثِ ، وكان يقول : أستاذُنا شعبةُ » .

قال الشافعيُّ : « لولا شعبةُ ما عُرِفَ الحديثُ بالعراق » .

وقال أحمدُ : « شعبةُ أثبتُ [آـ٣٨] في الحَكَمِ من الأعمشِ ،

---

(١) « يحيى بن معين وأحمد بن حنبل » ظ وب ، وكذا في الأصل لكن فوقه علامة التدوير .

(٢) « آية » ب .

(٣) « وبصره في الحديث » ب . و« تنقية الرجال » ظ وب .

وأعلمُ بحديثِ الحَكَم ، ولولا شعبةُ ذهبَ حديثُ الحَكَم . وشعبةُ أحسنُ حديثاً من الثوريِّ ، لم يكنْ في زمانِ شعبةَ مثلُه في الحديثِ ، ولا أحسنُ حديثاً منه ، قُسِمَ له من هذا حَظٌّ[١] ، وروى عن ثلاثينَ رجلاً من أهلِ الكوفةِ لم يروِ عنهم سفيانُ » .

وقال أحمدُ أيضاً : « كان شعبةُ أثبتَ من سفيانَ ، وأنقى[٢] [ب ـ٢٣] رجالاً » ؛ وقال مَرَّةً : « شعبةُ أنبلُ رجالاً وأنسقُ حديثاً ». يعني من سفيانَ .

وقال عليُّ بن المديني : سمعت يحيى بنَ سعيد يقول : « كان شعبةُ أعلمَ بالرجالِ ؛ فلان عن فلان[٣] كذا وكذا . وكان سفيانُ صاحبَ أبوابٍ . قال : وكان شعبةُ أمَرَّ في الأحاديثِ الطوالاتِ »، يعني أسردَ لها[٤] .

وقال أبو داود : « لما ماتَ شعبةُ ، قال سفيانُ : ماتَ الحديثُ! قيل له : هو أحسنُ حديثاً من سفيانَ ؟ قال : ليس في الدنيا أحسنُ حديثاً من شعبةَ ومالكٍ على القلَّة[٥] ، والزهريُّ أحسنُ الناسِ حديثاً ، وشعبةُ يخطىءُ فيما لا يضرُّه ، ولا يعابُ عليه » يعني في الأسماءِ .

---

(١) التنكير في قوله « حظ » للتفخيم ، أي قُسِمَ له حظ كبير وأعطي موهبة عظيمة .
(٢) « واتقي » ب . تصحيف . وفيها أيضاً « أنبد » موضع « أنبل » الآتي! .
(٣) « عن فلان عن فلان » ب .
(٤) في ظ : « الطوال يعني السرد لها » .
(٥) في « التهذيب » ج٤ ص٣٤٥ : « على قلته » ، وهي أظهر في المراد .

وقال العجليُّ : « شعبةُ[١] ثقةٌ ثَبْتٌ في الحديثِ ، وكان يخطىءُ في أسماءِ الرجالِ قليلاً » .

وقال أحمدُ : « ما أكثرَ ما يخطىءُ شعبةُ في أسامي الرِّجالِ » . وقال أيضاً : « كان شعبةُ يحفظُ ، لم يكتبْ إلا شيئاً قليلاً ، ربما وَهم في الشيءِ » .

وقال أحمدُ : « سُئِلَ عفَّانُ أيما أقلُّ خطأً شعبةُ أو سفيان ؟ » ، قال : « شعبةُ بكثيرٍ » .

قال يزيدُ بن هارون : « لولا أَنَّ شعبةَ أرادَ اللهَ ما ارتفعَ هكذا » .

قال ابنُ أبي حَاتِم[٢] : « يعني بكلامه في رواةِ العلمِ » .

وقال أبو حاتم الرازيُّ[٣] : « كان الثوريُّ قد غلبَ عليه شهوةُ الحديثِ وحفظُهُ ، وكان شعبةُ أبصرَ بالحديثِ وبالرجالِ ، وكان الثوريُّ أحفظَ ، وكان شعبةُ بصيراً بالحديثِ جداً ، فَهماً له ، كأنه خُلِقَ لهذا الشأنِ » .

وقد خَرَّجَ ابنُ عديٍّ عن الحسينِ بن يوسف عن الترمذيِّ عن عبدِ بن حُميدٍ الحديثَ الذي خرَّجهُ الترمذيُّ ههنا في اختلافِ شعبةَ إلى شيوخه .

وخَرَّجَ أيضاً من[٤] حديثِ حَمَّادِ بن زيد قال : « إذا خالفني شعبةُ

---

(١) « شعبة » ليس في ظ وب .
(٢) في «تقدمة الجرح والتعديل » ص١٧١ .
(٣) المرجع السابق ص١٢٨ـ١٢٩ .
(٤) « من » ليس في ظ .

في الحديثِ تبعتُه! قيل له : وَلِمَ ؟ قال : إِنَّ شعبةَ كان يسمعُ ويعيدُ ويبدي ، وكنتُ أنا أسمعُ مرةً واحدة » .

وقال يعقوبُ بن شيبة : «يقال : إِنَّ شعبةَ كان إِذا لم يسمعِ الحديثَ مرتينِ لم يعتَدّ به ، سمعتُ سهلَ بن محمد العسكريَّ أخبرني ابنُ أخي ابنِ أبي زائدةَ عن عمّه يحيى بنِ زكريا بن أبي زائدة قال : سألتُ شعبةَ عن حديثٍ ؟ فلم يحدِّثني به . وقال لي[١] : لم أسمعْه إِلا مرَّة ، فلا أحدِّثكَ به » .

وخرَّجَ ابنُ أبي حاتم[٢] عن أبيهِ عن أبي الوليدِ قال : « سألتُ شعبةَ عن حديثٍ ؟ فقال : لا أحدِّثك ، إِني سمعته من ابن عونٍ مرةً واحدةً » .

وقال أبو الوليد[٣] : وقال حمَّادُ بن زيد : « شعبةُ كان لا يرضى أن يسمعَ الحديثَ مرةً ، يعاودُ صاحبَه مراراً ، ونحن كنا إِذا سمعنا مرةً اجتزينا به »[٤] .

ومنهم : سفيانُ بن سَعيد بن مَسروق الثوريُّ :

ـ وليسَ من ثَوْر هَمْدان على الأصحِّ ـ أبو عبد الله الكوفيُّ ، أحدُ

---

(١) قوله « لي » ليس في ظ وب .

(٢) انظر «مقدمة الجرح والتعديل » ص١٦٨ .

(٣) في ظ : « قال وقال حماد . . » .

(٤) في ب « أخبرناه » موضع « اجتزينا به » وهو تصحيف .

الأئمةِ المجتهدينَ ، والعلماءِ الربَّانيينَ ، والحفَّاظِ المبرِّزينَ[١] .

وقد قال فيه شعبةُ ، وابنُ عيينةَ ، وأبو عاصم ، وابنُ مَعِين ، وغيرُهم : « إِنَّهُ أميرُ المؤمنينَ في الحديثِ » .

وقال ابنُ المبارك : « ما كتبتُ عن أحدٍ أفضلَ منه »[٢] .

وعنه قال : « ما رأيتُ مثلَ سفيان » .

وعن يونسَ بن عبيد قال : « ما رأيتُ أفضلَ من سفيان » .

وقال ورقاءُ بن عمر : « لم ير سفيانُ مثلَ نفسه » .

وقال ابنُ عيينةَ : « ما رأيتُ قطُّ[٣] مثلَه » .

[و] قال عبدُ الرزاق : سمعتُ [ظ ـ١٢٧] سفيانَ يقول : « ما استودعتُ قلبي شيئاً [قطُّ] فخانني ، وكان شعبةُ يقول : « سفيانُ أحفظُ مني ، وإِذا خالفني في حديثٍ فالحديثُ حديثُه! » .

وقال يحيى بنُ سعيد : « ما رأيتُ أحداً أحفظَ من سفيانَ [آـ٣٩] ثم شعبةَ ، ثم هُشَيْمٍ » .

---

(١) سفيانُ الثوريُّ ، الإِمامُ ، شيخُ الإِسلامِ ، الفقيهُ ، أميرُ المؤمنين في الحديث ثقةٌ حافظٌ ، فقيهٌ مجتهدٌ صاحبُ مذهب ، عابدٌ إِمامٌ حجةٌ ، من رؤوس الطبقة السابعة ، مات سنة إِحدى وستين ومائة ، وله أربع وستون سنة/ع .

له : « الجامعُ الكبيرُ » ، و« الجامعُ الصغير » ، و« الفرائض » . انظر « معجم المؤلفين » ج٤ ص٢٣٤ .

وانظر للتوسّع في ترجمته وتخريج أقوال العلماء فيه «تقدمةَ الجرح والتعديل » ص٥٥ـ١٢٦ .

(٢) « منه » سقط من ظ .

(٣) « قط » ليس في ظ وب .

وقال محمدُ بن خلّاد : سمعتُ يحيى بنَ سعيد ـ وذكرَ شعبةَ وسفيانَ ـ فقال : « سفيانُ أقلُّ خطأً ، لأنه يرجعُ إلى كتابٍ » .

وقال ابنُ عيينةَ : « ما بالعراقِ أحدٌ يحفظُ الحديثَ إلا سفيان » .

وقال أبو داود الطيالسيُّ عن شعبةَ : « ما حدَّثني أحدٌ عن شيخٍ إلا وإذا سألتُه ـ يعني ذلك الشيخَ ـ يأتي بخلافِ ما حدَّثَ به ، ما خلا سفيانَ الثوريَّ ، فإنَّه لم يحدِّثني عن شيخٍ إلا وسألته وجدته على ما قال سفيانُ » .

وقال أحمدُ : « سفيانُ أحفظُ للإسنادِ وأسماءِ الرجالِ من شعبةَ » .

وقال إسحاقُ بن هانىء : « قلتُ لأحمدَ : إن اختلفَ سفيانُ وشعبةُ في الحديثِ فالقولُ قولُ مَنْ ؟ » . قال : « سفيانُ أقلُّ خطأً ، وبقولِ [ب ـ٢٤] سفيانَ آخُذُ » ، وقال : « الثوريُّ أعلمُ بحديثِ الكوفيين ومشايخهم من الأعمشِ » . وقال : « عِلْمُ الناسِ إنَّما هو عن شعبةَ ، وسفيانَ ، وزائدةَ ، وزهيرٍ ، هؤلاءِ أثبتُ الناسِ وأعلمُ بالحديثِ من غيرِهم » .

وقال معاويةُ بن عمرو عن زائدةَ : « كنا نأتي الأعمشَ فيحدِّثنا فيُكثِر ، ونأتي سفيانَ الثوريَّ فنذكرُ له تلكَ الأحاديثَ، فيقولُ : ليس هذا من حديثِ الأعمشِ ، فنقول : هو حَدَّثنا به الساعة! فيقول : اذهبوا فقولوا له إن شئتم ، فنأتي الأعمشَ، فنخبرُه بذلك، فيقول : صدقَ سفيانُ ، ليس هذا[1] من حديثنا! » .

---

(١) قوله « هذا » ليس في ظ وب .

وقال أبو حَاتِم الرازيُّ[١] : « هو إمامُ أهلِ العراقِ ، وأتقنُ أصحابِ أبي إسحاقَ ، وهو أحفظُ من شعبةَ ، وإذا اختلفَ شعبةُ والثوريُّ فالثوريُّ » .

وقال أبو زُرْعَةَ : « كان الثوريُّ أحفظَ من شعبةَ في إسنادِ الحديثِ ومتنِه » .

وقال أبو داود : « ليسَ يختلفُ سفيانُ وشعبةُ في شيءٍ إلا يظفرُ به سفيانُ ، وخالفَه في أكثرَ من خمسين حديثاً القولُ فيها قولُ سفيان! » .

قال : وبلغني عن يحيى بنِ مَعِين أَنَّهُ قال : « ما خالفَ أحدٌ سفيانَ في شيءٍ إلا كان القولُ قولَ سفيان » .

وقال وُهَيْبُ بن خالد : « ما أدركَ الناسُ أحفظَ من سفيان » .

قال الأشجعيُّ : « ذهبتُ مع سفيانَ إلى هشامِ بن عروةَ فجعل سفيانُ يسأل هشاماً ، وهشامٌ يحدِّثه ، حتى إذا فرغَ قال له[٢] سفيانُ : أعيدُها عليكَ ؟ فأعادها عليه[٣]! قال : ثم قال هشامٌ لأصحابِ الحديث : احفظوا كما حَفِظَ صاحبُكم . قالوا : لا نستطيعُ أن نحفظَ كما حفظَ! » .

وذكر العِجْليُّ عن بعضِ الكوفيين عن شَرِيكٍ قال : « قَدِمَ علينا

---

(١) «مقدمة الجرح والتعديل » ص٦٦ ، ولفظه : « سفيان فقيه حافظ زاهد ، إمام أهل العراق . . » إلخ .

(٢) قوله « له » ليس في ب . وفي ظ : « قال سفيان له : » .

(٣) قوله « عليه » ليس في ظ وب .

سالمٌ الأفطسُ فأتيتهُ ومعي قِرْطاسٌ فيه مائة حديثٍ ، فسألتهُ عنها ؟ فحدثني بها وسفيانُ يسمعُ ، فلما فرغَ[١] قال لي سفيانُ : أَرِني قِرْطاسك ، قال : فأعطيتهُ إيَّاه[٢] فخَرَّقَه، فرجعتُ إلى منزلي، فاستلقيتُ على قفايَ، فحَفِظْتُ منها سبعةً وتسعينَ [حديثاً] ، وذهبتْ عني ثلاثةٌ ، قال : وحفظها سفيانُ كلَّها! » .

كان سفيانُ ممروراً ، لا يخالِطُهُ شيءٌ من البَلْغَم ، لا يسمعُ شيئاً إلا حَفِظَه ، حتى كان يُخافُ عليه .

وقال يحيى بنُ سعيد : « سفيانُ فوقَ مالكٍ في كلِّ شيءٍ » .

وعن ابنِ المباركِ قال : « لا أعلمُ على وجهِ الأرضِ أعلمَ من سفيان! » . وعنه قال : « ما رأيتُ أحداً خيراً من سفيان! » .

وعن ابنِ عيينةَ قال : « ما رأيتُ رجلاً أعلمَ بالحلالِ والحرامِ من سفيان »

وقال زائدةُ : « سفيانُ أعلمُ الناسِ في أنفسنا ، وكان يُرى[٣] أَنَّهُ سيدُ المسلمين! » .

قال أحمدُ : قال ابنُ عُيينة : « لن ترى بعينك مثلَ سفيان حتى تموتَ! قال أحمد : هو كما قال » .

قال أحمدُ : « ما يتقدمُ سفيانَ في قلبي أحدٌ ، ثم قال : أتدري مَنِ الإمام ؟ الإمامُ سفيانُ الثوريُّ » .

---

(١) « فلما انتهت » ب .
(٢) « إياه » ليس في ظ وب .
(٣) في ظ « نرى » .

قال عبدُ الرحمن بن الحكم بن بشير : « ما سمعتُ بعدَ التابعين بمثلِ سفيان » .

وقال المثنَّى بن الصَّباحِ : « سفيانُ عالمُ الأمةِ وعابدُها » .

وفضائِلهُ كثيرةٌ جداً ، وهي مذكورةٌ في كُتُبٍ كثيرةٍ من تصانيفِ العلماءِ . وأفردَ أبو الفرج[١] ابنُ الجوزيِّ مناقِبَهُ في مجلَّدٍ .

قال عليُّ بن المديني : « لا أعلمُ سفيانَ صحَّفَ في شيءٍ قط إلا في اسم امرأة أبي عبيدة ، وكان يقول : حُفينة » . يعني أَنَّ الصوابَ جفينة بالجيم[٢] .

ومنهم : مالكُ بن أنسٍ :

ابن أبي عامرٍ الأصبَحِيُّ[٣] ، إمامُ دارِ الهجرةِ ، المجتمعُ على

---

(١) « أبو الفرج » ليس في ظ .

(٢) ضبطها ابن عساكر بخطه « حَفْنة » . كذا بهامش الأصل .

(٣) أبو عبد الله الأصبحيُّ : نسبة إلى « ذي أصبح » . وهو الحارثُ بن عوف بن مالك من يعرب قحطان ، و« أصبح » صارتْ قبيلته . قال الحافظُ ابنُ حجر : « إمامُ دار الهجرة ، رأسُ المُتْقِين وكبيرُ المُتَثَبِّتين ، حتى قال البخاريُّ : أصحُّ الأسانيدِ كلِّها : مالكٌ عن نافعٍ عن ابن عمر . من السابعة ، مات سنة تسع وسبعين (يعني ومائة) وكان مولده سنة ثلاث وتسعين . وقال الواقدي : بلغ تسعين سنة/ع » .

من كتبه : « الموطأ » ، وهو أوَّلُ مصنف في الحديثِ الصحيح ، كما حققناه في كتابنا « منهج النقد » ص٢٣٢ـ٢٣٣ . وله أيضاً « المدونة في الفقه » ، و«رسالة إلى هارون الرشيد» .

وانظر للتوسّع في ترجمة مالك وتخريجِ أقوال العلماءِ فيه «تقدمة الجرح والتعديل » ص١١ـ٣٢ . و« ترتيب المدارك » للقاضي عياض .

إمامتهِ ، وجلالتهِ ، وفضلهِ ، وعلمهِ .

قال الشافعيُّ : « إذا جاءَ الأثرُ فمالكٌ النَّجْمُ » . وقال أيضاً : « لولا مالك وسفيان لذهبَ علمُ الحجازِ »[١] ، وقال أيضاً : « كان[٢] مالكٌ إذا شكَّ في الحديثِ تركَهُ كلَّه » ، وقال أيضاً : « العلمُ يدور على مالكٍ ، وابنِ عيينةَ [آـ٤٠] والليثِ! » .

وقال ابنُ مهدي : «ما أُقَدِّمُ على مالكٍ في صِحَّةِ الحديثِ أحداً» .

وقال يحيى بنُ سعيد : « ما في القومِ أصحُّ حديثاً من مالك» ، يعني بالقومِ مالكاً ، والثوريَّ ، وابنَ عُيينة »[٣] .

وقال أحمدُ : « مالكٌ أصحُّ حديثاً من ابنِ عُيينة » ، قيل له : فَمَعْمَر ؟ فقدَّم عليه مالكاً . وسُئِل: أيُّ أصحابِ الزهريِّ أثبت ؟ [ب ـ٢٥] قال : « مالكٌ أثبتُ في كلِّ شيءٍ » .

وقال ابن مَعِين : « أثبتُ أصحابِ الزهريِّ مالكٌ ، ثم مَعْمَر ، قال : ومالك أثبتُ في نافعٍ من أيوبَ ، وعبيدِ الله بن عُمَر ، ولَيْثِ بن سعد » .

وقال الفلَّاسُ : « أثبتُ من روى عن الزهريِّ ممن لا يُخْتَلَفُ فيه مالكُ بن أنس » .

قال عبدُ الله بن أحمد : سمعت أبي يقول : « كنتُ أنا وعلي بن المديني، فذكرنا أثبتَ مَنْ روىٰ عن الزهريِّ ، فقال عليٌّ : سفيانُ بن

---

(١) «تقدمة الجرح والتعديل » ص٣٢ .
(٢) قوله « كان » ليس في ظ وب .
(٣) « وابن عيينة والثوري » ظ .

عيينةَ ، فقلتُ أنا : مالكُ بن أنس ، وابنُ عُيينة يخطىءُ في نحوٍ من عشرينَ حديثاً عن الزهريِّ . وقلتُ : هاتِ ما أخطأ فيه مالكٌ ؟ فجاءَ بحديثين أو ثلاثة ، قال : فنظرتُ ما أخطأ فيه سفيانُ بن عُيينةَ فإذا هو أكثر من عشرين حديثاً » .

وقال أبو حَاتِم الرازيُّ : « مالكٌ إمامُ أهلِ الحجازِ ، وهو أثبتُ أصحابِ الزهريِّ . وإذا خالفوا مالكاً[1] من أهلِ الحجازِ حُكِمَ لمالكٍ ، ومالكٌ نقي الرِّجالِ [ظ ـ١٢٨] نَقِيُّ الحديثِ ، وهو أتقنُ حديثاً من الثوريِّ والأوزاعيِّ ، وأقوى في الزهريِّ من ابن عُيينةَ ، وأقلُّ خطأً منه ، وأقوى من مَعْمَرٍ وابنِ أبي ذئب » .

وقال أحمدُ : « مالكٌ من أثبتِ الناسِ ، ولا تبالي أن لا تسألَ عن رجلٍ روى عنه مالكٌ ، ولاسيَّما مديني » .

وسئلَ أحمدُ عن مالكٍ وابن عُيَيْنَةَ في الزهريِّ ؟ قال : « مالكٌ أثبتُ مع قِلَّةِ ما روى » .

وقال : « مَعْمَرٌ أحبُّهم إليَّ وأحسَنُهم[2] حديثاً وأصحّ ، ـ يعني أصحابَ الزهري ـ وبعدَه مالك » .

وسُئِلَ : أيما أثبتُ في نافع عُبَيْد الله أو مالك ؟ قال : « ليسَ أحدٌ أثبتَ في نافعٍ من عبيد الله » ، كذا نقله المرُّوذي عن أحمدَ .

---

(١) كذا في الأصل وب و«تقدمة الجرح والتعديل » ص١٧ و« الجرح والتعديل » ج٤/ ١/ ٢٠٦ وفي ظ « في أهل . . » .

(٢) « وأحرسهم » ب ، تصحيف . وفي ظ « معنى » بدل «يعني» ، وفوقها ضبة .

ونقلَ ابنُ هانىءٍ عن أحمدَ قال : « أوثقُ أصحابِ نافعٍ عندي أيوبُ ثم مالكٌ ثم عبيدُ الله » .

ونقلَ ابنُ هانىء عنهُ أيضاً قال : « ليسَ أحدٌ في نافعٍ أثبتَ من عبيد الله بن عمر ، ولا أصحَّ حديثاً منه » . وهذا كلُّه يخالفُ قول ابن مَعِين .

وقد روى ابنُ أبي حاتم من طريقِ ابنِ مهدي[١] قال : قال وُهَيْبٌ لمالكٍ : « لم أرَ أرْوَى عن نافعٍ من عبيدِ الله بنِ عمر إن كانَ حَفِظَ ، فقال مالكٌ : صدقتَ[٢] . قالَ وهيبٌ : «وقلت : لم أرَ أثبتَ عن نافعٍ من أيوبَ! » ، فضحكَ مالكٌ ، أي : كأنه يريدُ مالكٌ[٣] نفسَه » .

وذكرَ ابنُ أبي حَاتِم بإسناده عن ابنِ عيينةَ قال : « ومن كانَ أطلبَ لحديثِ نافعٍ وأعلمَ به من أيوب ؟! » .

وقال ابنُ المديني : « أثبتُهم عندي أيوبُ » .

وقال يحيى القطان : « ابن جريج أثبتُ في نافعٍ من مالك » .

قال (يحيى)[٤] : « ومرسلاتُ مالكٍ أحبُّ إليَّ من مرسلاتِ الأعمشِ ، والتيميِّ ، ويحيى بنِ أبي كثير ، وأبي إسحاقَ ، وابنِ عُيينةَ ، والثوريِّ » .

---

(١) قوله « ابن مهدي » سقط من ب .

(٢) « صدق » ظ وب .

(٣) قوله « مالك » ليس في ظ وب .

(٤) قوله « يحيى » ليس في ظ وب . وانظر كلمته هذه في « المراسيل » لابن أبي حاتم الرازي ص٦ وقارن بـ« الجرح والتعديل » ج٤/ ١/ ص٢٠٤ .

قال يحيى : « ليسَ في القومِ أصحُّ حديثاً من مالكٍ » .

وهذا معنى ما ذكره الترمذيُّ عن يحيى أنه قال : « مالكٌ عن ابن المسيّب أحبُّ إليَّ من سفيان عن النَّخَعي »[١] .

وقال النسائيُّ : « أُمناءُ اللهِ عزَّ وجل على علمِ رسولِ[٢] الله ﷺ : شعبةُ بن الحجَّاجِ ، ومالكُ بن أنس ، ويحيى بن سعيد القطّان . قال : والثوريُّ إمام إلا أَنَّهُ كان يروي عن الضعفاءِ ، وكذلكَ ابنُ المباركِ من أجلِّ أهل زمانه ، إلا أنه يروي عن الضعفاء» .

قال : «وما أحدٌ عندي بعد التابعين أنبلَ من مالكٍ ولا أجلَّ ولا آمنَ على الحديثِ ، ثم إليه شعبة في الحديثِ ، ثم يحيى [بن سعيد] القطان . ليس بعد التابعين آمَنُ على الحديثِ[٣] من هؤلاءِ الثلاثةِ ، ولا أقلُّ روايةً عن الضعفاءِ » .

وقال يحيى القطان : « سفيانُ وشعبةُ ليس لهما ثالثٌ إلا مالكٌ » .

وقال ابن مَعِين : « مالكٌ أميرُ المؤمنينَ في الحديثِ » .

وقال ابنُ المديني : « كلُّ مدني لم يحدِّث عنه مالكٌ ففي حديثه [آـ٤١] شيءٌ ، لا أعلمُ مالكاً تركَ إنساناً ، إلا إنساناً في حديثِهِ شيءٌ » .

---

(١) أي : لأن كلاً منهما مرسلٌ ، فتقديمُ مرسلِ مالكٍ يدُلُّ على أنه أقوى ، وذلك لما عُرِفَ من انتقاءِ مالكٍ للرجال وتحرِّيه .

(٢) « على رسوله » ظ وب .

(٣) قوله « ثم إليه شعبة » إلى هنا سقط من ب ، و« ابن سعيد » زيادة من ظ .

ومنهم : عبدُ الرَّحمن بنُ عَمْرو بنِ يُحْمِد[١] الأوزاعيُّ :

أبو عمرو ، إمامُ أهلِ الشَّامِ ، وأحدُ الأئمَّةِ الأعلامِ[٢] .

---

(١) في ب « أحمد » وهو تصحيف . وتصحف في كتاب « الرحلة » بتحقيقنا ص١٦٨ إلى « محمد » تصحيفاً مطبعياً ، فليُصحَّحْ .

(٢) ولدَ الإمامُ الأوزاعيُّ سنة ثمان وثمانين هجرية ، قال الوليدُ بن مزيد : « ولد ببعلَبَك ورُبّي يتيماً فقيراً في حجر أمه ، تعجزُ الملوكُ أن تؤدِّب أولادها أدبَه في نفسه » . مما يدُلُّ على فضلِ هذه الأمِّ وأثرِها الكبيرِ في ولدها .

وقد نقلته بعدَ ذلك إلى بيروت ، وطلبَ العلمَ ، ورَحَلَ في الآفاق . وسمعَ من كبارِ علماءِ التابعين ، مثلِ : عطاءِ بن أبي رباح ، والقاسمِ بن مخيمرة ، وربيعةَ بن يزيد ، والزهريِّ ، ومحمدِ بن إبراهيم التيمي ، وخلقٍ .

حدَّث عنه شعبةُ بن الحجَّاج ، وعبدُ الله بن المبارك ، ويحيى القطانُ ، وخلائقُ . وحديثُه في الكتب الستة محتجٌّ به .

كان قائماً بالسنةِ ، والأمرِ بالمعروفِ والنهي عن المنكرِ ، أراده عبدُ الله بنُ عليٍّ ابنُ عم السفَّاح العباسي على أن يقولَ بإباحةِ دماءِ بني أمية فأبى ، ولم يخفْ بطشَ هذا الجبارِ وتخويفَه .

قال الوليدُ بن مزيد : « ما سمعتُ منه كلمةً فاضلةً إلا احتاج مستمعُها إلى إثباتها عنه ، ولا رأيتُه ضاحكاً يقهقِه ، ولقد كان إذا أخذ في ذكر المعادِ أقول : تُرى في المجلسِ قلبٌ لم يبك ؟! » .

وكان الأوزاعيُّ من كبارِ أئمةِ الفقهِ المجتهدينَ في عصرِه ، وكان مذهبُهُ معمولاً به متَّبعاً . قال الخليليُّ : « أجابَ عن ثمانين ألف مسألةٍ في الفقهِ من حفظِه » .

قال الذهبيُّ : « كانَ أهلُ الشام ثم أهلُ الأندلس على مذهبِ الأوزاعيِّ مدةً من الدهرِ ثم فني العارفونَ بِهِ ، وبقيَ منه ما يوجدُ في كُتُبِ الخلافِ » .

. . . . . .

= وقال السُّيوطيُّ في « تدريب الراوي » ص٥١٤ : « من أصحابِ المذاهبِ المتبوعةِ : الأوزاعيُّ ، وكان له مقلدونَ بالشَّامِ ، نحواً من مائتي سنة ، ومات ببيروت سنة سبع وخمسين ومائة » .

وقد وجدنا مَرجعاً لمذهبِ الأوزاعيِّ غيرَ كتبِ الخلافِ ، هو كتابُ « الجامعِ » للإمام الترمذيِّ ، فإنَّهُ يتعرَّضُ لذكرِ مذهبِ الأوزاعيِّ في سرده لمذاهبِ العلماءِ في العملِ بالحديثِ .

وكان الأوزاعيُّ لمكانته ومواهبه الإدارية يصلُحُ للخلافةِ ، كما ذكر الذهبيُّ . وقال أبو إسحاقَ الفَزاريُّ : « لو خُيِّرْتُ لهذه الأمةِ لاخترتُ لها الأوزاعيَّ » .

لكنه لم يتعاطَ السياسةَ ، ولا تطلَّعَ لمناصب ، بل زَهِدَ في الدنيا على الرغمِ من إقبالها عليه ، وقد طُلِبَ للقضاءِ فامتنعَ . ولما ماتَ لم يخلِّف إلا ستةَ دنانير!! .

وكان الأوزاعيُّ صاحبَ حِكَمٍ ومآثرَ ، ومن أقاويله الجامعة :

« عليكَ بآثارِ مَنْ سلَفَ وإن رفضَكَ الناسُ ، وإياكَ ورأيَ الرجالِ وإن زخرفوه بالقولِ ، فإنَّ الأمرَ ينجلي وأنت على طريقٍ مستقيمٍ » أخرجه عنه الخطيبُ في « شرفِ أصحابِ الحديثِ » ص٧ ومرادُه بالرأيِ هنا : الرأيُ المجردُ عن دليلٍ شرعيٍ ، المتبعُ للهوى .

وقال : « خمسةٌ كان عليها الصحابةُ والتابعون : لزومُ الجماعةِ ، واتِّباعُ السنة ، وعِمارةُ المساجدِ ، والتلاوةُ ، والجهادُ » .

وكان يحذِّرُ بشدَّة من الآراءِ الشاذَّةِ لعظيمِ خطرها ، ويقول : « مَنْ أخذَ بنوادِرِ العلماءِ خَرَجَ من الإسلامِ » .

وقال الوليدُ بن مزيد : سمعتُ الأوزاعيَّ يقول : « كان يقال : ويلٌ للمتفقِّهين لغيرِ العبادةِ والمستحلِّينَ الحُرماتِ بالشبهاتِ » .

وسُئِلَ عن الخشوعِ في الصلاةِ فقال : « غضُّ البصرِ ، وخفضُ الجناحِ ، ولِيْنُ القلبِ ، وهو الحزنُ » . =

ذكرَ إسماعيلُ بن عَيَّاش أَنَّهُ سمعَ الناسَ سنةَ أربعين ومائة يقولون : « الأوزاعيُّ اليومَ عالمُ الأمَّةِ » .

وقال مالكٌ : « الأوزاعيُّ إمامٌ يُقتدى به » . وكان مالكٌ يرجِّحه على سفيانَ الثوريِّ وغيرِهِ .

وقال عبدُ الله بن داود الخُرَيْبيُّ : « كان الأوزاعيُّ أفضلَ أهلِ زمانِهِ » .

قال ابنُ مَعِين : « الأوزاعيُّ أثبتُ من سفيانَ بن عُيينةَ » .

وقال إسحاقُ بنُ إبراهيمَ : « إذا اجتمعَ سفيانُ الثوريُّ ومالكُ بن أنسٍ والأوزاعيُّ على أمرٍ فهو سُنَّةٌ وإن لم يكن [ب ـ٢٦] في كتابٍ ناطقٍ ، فإنَّهم أئمَّةٌ » .

وقال الفلَّاسُ : « الأئمةُ خمسةٌ : الأوزاعيُّ بالشامِ ، والثوريُّ بالكوفةِ ، ومالكٌ بالحرمينِ ، وشعبةُ ، وحمَّادُ بن زيد بالبصرةِ » .

وذكر ابنُ مهديٍّ : «الأئمةُ أربعةٌ. . .»[1] ، ولم يذكرْ شعبة ، وقد خرَّجه الترمذيُّ ، وروي من غيرِ وجهٍ عن ابن مهدي .

وفي رواية عنه قال : « أئمةُ الناسِ في زمانهم أربعةٌ » ، فذكرهم .

= ومناقبُ هذا الإمامِ كثيرةٌ يمكن دراستها في مجلدٍ كبيرٍ ، رحمه الله تعالىٰ ورضي عنه .

انظر ترجمته في « تذكرة الحفاظ » ص١٧٨ـ١٨٣ و« تهذيب التهذيب » ج٦ ص٢٣٨ـ٢٤٢ وغيرهما . انتهى من التعليق على كتاب « الرحلة في طلب الحديث » ص١٦٨ـ١٧١ بتصرف .

(١) في ظ « الأربعة » .

وقال ابنُ مهدي أيضاً : « لم يكن بالشامِ أعلمُ بالسنةِ من الأوزاعيِّ » .

وذكرَ الوليدُ بن مسلم عن الأوزاعيِّ قال : « كنا نسمعُ الحديثَ فنعرضه على أصحابنا كما نعرضُ الدرهمَ الزائفَ على الصَّيارِفَة ، فما عرفوا منه أخذنا ، وما أنكروا منه تركنا »[١] .

ومنهم : حَمَّادُ بن زيدِ بن دِرْهَم :

أبو إسماعيلَ البصريُّ[٢] أحدُ الأعلامِ الأثباتِ .

قال أحمدُ : « هو من أئمةِ المسلمينَ ، من أهلِ الدينِ والإسلامِ ، وهو أحبُّ إليَّ من حمادِ بن سلمةَ » يعني في صِحَّةِ الحديثِ .

وقال ابنُ مهدي : « لم أرَ أحداً قطُّ أعلمَ بالسنةِ وما يدخلُ في السنةِ من حمادِ بن زيدٍ » . وقال ابنُ مهدي أيضاً : « ما رأيتُ أحداً لم يكتبْ الحديثَ أحفظَ من حمادِ بن زيد » .

وقال أيضاً : « ما رأيتُ بالبصرةِ أفقهَ منه » ، ورُوِيَ عنه قال :

---

(١) من كتب الإمام الأوزاعي : « السنن » في الفقه ، و« المسائل » في الفقه أيضاً ، « معجم المؤلفين » ج٥ ص١٦٣ . وانظر تخريجَ ما أورده الحافظ ابن رجب من أقوال العلماء في «تقدمة الجرح والتعديل » ص١٨٤ـ٢١٩ .

(٢) الأزديُّ الجَهْضَمِيُّ، ثقةٌ ثبتٌ فقيهٌ ، قيل: إنَّهُ كانَ ضريراً ، ولعله طرأ عليه ، لأنه صحَّ أنه كان يكتُبُ ، من كبار الثامنة ، مات سنة تسع وسبعين ـ ومائة ـ وله إحدى وثمانون سنة/ ع » .

انظر تخريج أقوال العلماء في «تقدمة الجرح والتعديل » ص١٧٦ـ١٨٣ .

« ما رأيتُ أعلمَ من حمادِ بن زيد ولا من سفيانَ ولا من مالكٍ » .

وسُئِلَ وكيعٌ : أيُّهما أحفظُ حمادُ بن زيدٍ[١] أو ابن سَلَمة ؟ قال : « حمادُ بن زيد ، ما كنا نشبِّهُ حمادَ بنَ زيد إلا بمِسْعَر » .

وقال الثوريُّ : « هو رجلُ أهلِ البصرةِ » .

قال يحيى بن يحيى : « ما رأيتُ أحداً من الشيوخِ أحفظَ من حمادِ بن زيدٍ » .

وقال سليمانُ بنُ حرب : « سمعتُ حمادَ بن زيد يحدِّث بالحديثِ فيقولُ : سمعتهُ منذ خمسينَ سنةً، ولم أحدِّث به قبلَ اليومِ » ، ولم يكن له كُتُبٌ إلا كتابٌ ليحيى بن سعيدٍ الأنصاري » .

وقال يزيدُ بن زُرَيْع : « حمادُ بن زيد أثبتُ في الحديثِ من حمادِ بن سلمة » .

وقال ابنُ معين : « حَمَّادُ بن زيد أثبتُ من عبدِ الوارث وابن عُلَيَّة والثقفيِّ وابنِ عُيينة » .

وقال أبو الوليد : « يرونَ أَنَّ حمادَ بن زيد دونَ شعبةَ في الحديثِ » .

قال أبو زُرْعَةَ : « حمادُ بن زيدٍ أثبتُ من حمَّادِ بن سلمةَ بكثيرٍ ، أصحُّ حديثاً وأتقنُ » .

وقال أحمدُ : « ما عندي أعلمُ بحديثِ أيوبَ من حمادِ بن زيدٍ ، وقد أخطأ في غيرِ شيءٍ » .

---

(١) من قوله « ولا من سفيان » إلى هنا سقط من ب . وقوله « من مالك » ، « من » زيادة من ظ . وقوله « فقال » الفاء من ظ وب . =

وقال ابنُ مَعِين : « ليسَ أحدٌ أثبتَ في أيوبَ من حمادِ بن زيدٍ » .

وقال ابنُ مهدي : « لم يكنْ عندَه كتابٌ إلا جزءٌ ليحيى بن سعيد ، وكان يخلِطُ فيه » .

وذكرَ ابنُ حِبَّانَ[١] وغيرُه أَنَّهُ كان ضريراً ، وكان يحفَظُ حديثَه كلَّه .

وقال وَهْبُ بن جَرِير : « سأل رجلٌ شعبةَ عن [ظ ـ١٢٩] حديثٍ من حديثِ أيوبَ ؟ فقال له : يا مجنونُ تسألني عن حديثٍ من حديثِ أيوبَ[٢] وحمادٌ إلى جَنْبِك ؟! » .

وقال سليمانُ بن حرب : « حمادُ بن زيدٍ في أيوبَ أكبرُ[٣] من كلِّ من روى عن أيوبَ » .

وقال ابن مَعِين : « إذا اختلفَ إسماعيلُ[٤] ابن عُلَيَّةَ وحمادُ بنُ

---

(١) في ظ وب « ابن أبي حاتم » وهو خطأ . فلم يذكر ذلك ابن أبي حاتم في « التقدمة » ص١٧٦ـ١٨٤ ولا في « الجرح والتعديل » ج٢/ ٢/ ١٣٧ـ١٣٩ .

لكن وردَ في « الجرح والتعديل » في أثناء الترجمة ص١٣٨ قول ابن أبي حاتم : «محمد بن المنهال الضرير » . وقد سبق في تعليقنا ص١٨٩ ما يتعلق بقولِ ابنِ حبان هذا . وفي « تهذيب التهذيب » ج٣ ص١١ : « وقال ابنُ أبي خَيْثَمَةَ : سأل إنسانٌ عبيدَ الله بن عمر : كان حمادٌ أمياً ؟ . قال : « أنا رأيتهُ يومَ مطر ، فرأيته يكتُب ، ثم ينفخُ فيه ليجفَّ » . قال ـ يعني ابن أبي خَيثمة : وسمعت يحيى يقول : «لم يكنْ أحدٌ يكتب عند أيوبَ إلا حمَّادٌ » .

قلتُ ـ القائل ابن حجر ـ : فهذا يدُلُّ على أَنَّ العمى طَرَأَ عليهِ » .

(٢) في ظ « تسأله عن حديث أيوب » .

(٣) « أكثر » ب ، وهو تصحيف . المقصودُ التفضيلُ بالإتقانِ ، لا بمجرَّدِ الكثرة .

(٤) « إسماعيل » ليس في ظ وب .

زيد في أيوبَ كان القولُ قولَ حمَّاد . قيل ليحيى : فإن خالفَهُ سفيانُ الثوريُّ ؟ قال : فالقولُ قولُ حمادِ بن زيد في [آـ٤٢] أيوبَ . قال يحيى : ومن خالفَهُ من الناسِ جميعاً[١] في أيوبَ فالقولُ قولُه » .

ولما ماتَ حمادُ بن زيدٍ قال يزيدُ بن زُرَيْع : « مات سيِّدُ المسلمين! » .

ومنهم : يحيى بنُ سعيدٍ القطانُ :

أبو سعيد[٢] ، خليفةُ شعبةَ والقائمُ بعدَه مقامَه في هذا العلمِ ، وعنه تلقَّاهُ أئمةُ هذا الشأنِ ، كأحمدَ وعليٍّ ويحيى ونحوِهم .

وقد كان شعبةُ يحكِّمُه على نفسِهِ في هذا العلمِ .

ذكر ابنُ أبي حَاتِم عن أبيه عن رُسْتَه الأصبهانيِّ قال : سمعتُ ابن مهديٍّ يقول : « اختلفوا يوماً عند شعبةَ ، فقالوا : اجعل بيننا وبينَك حَكَماً . فقال : قد رضيتُ بالأحولِ ، يعني يحيى بنَ سعيد القطان ، فجاء يحيى فتحاكموا إليه ، فقضى على شعبةَ ، فقال له شعبةُ[٣] : ومن يطيق نقدكَ يا أحول ؟! أو : من له مثلُ نقدِك ؟! » .

---

(١) « جميعها » ظ ، وهو سهو قلم .

(٢) « يحيى بن سعيد بن فَرّوخ ـ بفتح الفاء وتشديد الراء المضمومة وسكون الواو ثم معجمة ، التميمي ، أبو سعيد القطَّان ، البصري ، ثقةٌ متقنٌ حافظٌ ، إمامٌ ، قدوةٌ ، من كبار التاسعة ، مات سنة ثمان وتسعين ـ ومائة ـ وله ثمان وسبعون/ع » . له «مصنف في المغازي» ، كما في « معجم المؤلفين » ج١٣ ص١٩٩ . وانظر تخريجَ أقوالِ العلماء فيه في «تقدمة الجرح والتعديل » ص٢٣٢ـ٢٥١ .

(٣) قوله « شعبة » ليس في ظ .

وقال ابنُ مَعِين : قال لي عبدُ الرحمٰن بن مهدي : « لا ترى بعينيك مثلَ يحيى بن سعيد القطّان أبداً! » .

وقال الإمامُ أحمدُ : « ما رأينا مثلَ يحيى بن سعيد في هذا الشأنِ ـ يعني في معرفةِ الحديثِ ورواتهِ ـ هو كان صاحبَ هذا الشأنِ[١] ـ وجعلَ يرفعُ أمرَه جداً ـ » .

وقال أحمدُ أيضاً : « لم يكنْ في زمانِ يحيى القطّان مثلُه ، كان تعلَّمَ من شعبة » .

وسُئِلَ أحمدُ عن يحيى وابنِ مهدي ووكيع ؟ فقال : « كان يحيى أبصرَهم [ب ـ٢٧] بالرجالِ ، وأنقاهم حديثاً ، وأظنه قال : وأثبتَهم حديثاً »[٢] .

وقال أيضاً : « لا يقاسُ بيحيى بن سعيد في العلمِ أحدٌ » .

وقال أيضاً : « يحيى بن سعيد إليه المنتهى في التثَبُّتِ بالبصرةِ » .

وقال أيضاً : « ما رأيتُ في الحديثِ أثبتَ منه »[٣] .

قال سهلُ بن صالح[٤] : سألتُ أحمدَ بن حنبل ، فقلتُ : يحيى القطان وابن المبارك إذا اختلفا في حديثٍ فقولُ من تقدِّم ؟ فقال : « ليسَ نقدِّم نحنُ على يحيى أحداً » .

وقال أبو حَاتِم الرازيُّ[٥] : « إذا اختلفَ ابنُ المباركِ ويحيى بن

---

(١) من قوله : « يعني » إلى هنا ليس في ظ .
(٢) « حديثاً » زيادة من ظ . وفي ب « حديثاً . وقال له أيضاً » بزيادة « له » .
(٣) في ظ وب « ما رأيت أثبت في الحديث منه » .
(٤) « ابن صالح » ليس في ظ وب . وفي ب « سهيل » .
(٥) كما في «تقدمة الجرح والتعديل » ص٢٣٤ .

سعيد وسفيان بن عيينةَ في حديثٍ آخذُ بقولِ يحيى »[١] .

قال ابنُ المديني : « ما رأيتُ أحداً أنفعَ للإسلامِ وأهلِهِ من يحيى بن سعيد القطّان » .

قال عليٌّ[٢] : سمعتُ يحيى بنَ سعيد يقول : « ينبغي لصاحبِ الحديثِ أن يكونَ ثبت الأخذِ ، ويكونَ[٣] يفهمُ ما يُقال له ، ويبصرُ الرجالَ ، ثم يتعاهدُ ذاك » .

[و] قال البخاريُّ : « أعلمُ الناسِ بالثوريِّ يحيى بنُ سعيد ، لأنه عَرَفَ صحيحَ حديثِهِ من تدليسِهِ » .

وقال أبو عليٍّ الحافظُ : حدَّثنا أبو بكر الواسطيُّ قال : سمعتُ عليَّ بنَ المدينيِّ يقولُ : « شعبةُ أحفظُ الناسِ للمشايخِ ، وسفيانُ أحفظُ الناسِ للأبوابِ ، وابنُ مهدي أحفظُهم ، قال[٤] : للمشايخِ والأبوابِ ، ويحيى بن سعيد أعرفُ بمخارجِ الأسانيدِ ، وأعرفُ بمواضعِ الطَّعنِ من جميعهم » .

وقال يحيى بن غَيلان[٥] : سمعتُ يحيى بنَ سعيدٍ يقول : « ما تركتُ حديثَ محمدِ بن إسحاق إلا لله » .

[و] قال أبو بكر بن خلّاد : « دخلتُ على يحيى بن سعيد في

---

(١) « يحيى بن سعيد » ب .

(٢) قوله « علي » ليس في ب ، وعلي هو ابن المديني .

(٣) « وأن يكون » ظ .

(٤) كذا في ظ وب . وفي الأصل « أنه قال » وفي هامش الأصل « لعله ظننت » أي : لعله سقط قوله « ظننت » .

(٥) « عسلان » ب . تصحيف .

مرضهِ، فقال لي : «يا أبا بكر ما تركتَ أهلَ البصرةِ يتكلَّمونَ ؟» قلتُ : يذكرونَ خيراً ، إلا أنهم يخافونَ عليكَ من كلامِكَ في النَّاسِ ، فقال : « احفظْ عني : لأَنْ يكونَ خَصْمِي في الآخرةِ[١] رجلٌ من عُرْض الناسِ أحبُّ إليَّ من أن يكونَ خصمي في الآخرةِ النبيُّ ﷺ ، يقول : بلغكَ عني حديثٌ وقَعَ في وهمك أنه عني غيرُ صحيحٍ »، يعني[٢] فلم تُنْكِر[٣] .

---

(١) قوله « في الآخرة » ليس في ظ وب .

(٢) قوله « يعني » ليس في ظ .

(٣) نذكر في ختام الترجمةِ كلمةً قيمةً للإمام عليِّ بن المديني ، تدُلُّ على مكانة يحيى بن سعيد القطان ، كما أن لها فائدةً علمية هامَّة في تاريخ الحديثِ ، في بيان أعظمِ أعلامِ الحديثِ الذين نهضوا بهذا العلم في كل عصرٍ من عصوره الأولى ، نذكرها بنصها من «تقدمة الجرح والتعديل » ص٢٣٤ـ٢٣٥ (وانظر ص٢٦٤ـ٢٦٥) : قال ابنُ أبي حاتِم الرازي : « نا محمدُ بن أحمد بن البراء قال : قال عليُّ بن عبد الله بن المديني :

نظرتُ فإذا الإسنادُ يدورُ على ستةٍ : الزهريِّ ، وعمرِو بن دينار ، وقتادةَ ، ويحيى بن أبي كثير ، وأبي إسحاقَ ـ يعني الهمْدانيَّ ـ وسليمانَ الأعمشِ .

ثم صار علمُ هؤلاءِ الستةِ إلى أصحابِ الأصنافِ :

فممن صنَّف مَن أهلِ الحجازِ : مالكُ بن أنس ، وابنُ جريج ، ومحمدُ بن إسحاق ، وسفيانُ بن عيينة .

ومن أهل البصرة : شعبةُ ، وسعيدُ بن أبي عروبة ، وحمَّادُ بن سلمة ، ومَعْمَر ، وأبو عوانة .

ومن أهل الكوفة : سفيانُ الثوري .

ومن أهل الشام : الأوزاعيُّ .

ومن أهل واسط : هُشَيْم . =

ومنهم : عبدُ الرَّحمنِ بنُ مَهْدِيٍّ :

البصريُّ[١] ، قرينُ يحيى بن سعيد ، ويكنى أبا سعيد أيضاً .

قال حسينُ بن عروة : «كنا عند حَمَّاد بن زيد ، وعندَه عبد الرحمن ابن مهدي ، فقال حماد : إن كان أحدٌ يؤتى لهذا الشأن فهو هذا الشابّ» .

وقال جَرِيرٌ الرازيُّ : « ما رأيتُ مثلَ عبدِ الرحمن بن مهدي » ، ووصفَ عنه بَصَراً بالحديثِ وحفظاً .

وقال ابنُ المديني : «كانَ ابنُ مهدي أعلمَ الناسِ»[٢] ، قالها مِراراً .

وفي رواية عنه قال : « أعلمُ الناسِ بالحديثِ عبدُ الرحمن بن مهدي » ، وقال أيضاً : « أعلمُ الناسِ بزيدِ بن ثابت وقولِهِ عشرةٌ ، وسمّاهم ، [آـ٤٣] أوّلهم : سعيدُ بن المسيّب . قال : وكان أعلمَ الناسِ[٣] بقولِهم وحديثِهم ابنُ شهاب ، ثم بعده مالكٌ ، ثم بعدَ

= ثم صار علمُ هؤلاء الاثني عشر إلى ستة : إلى يحيى بن سعيد ، وعبدِ الرحمن بن مهدي ، ووكيعِ بن الجراحِ ، ويحيى بن أبي زائدة ، ويحيى بن آدم ، وعبدِ الله بن المبارك » . انتهى . وانظرها بأطول من هذا في « علل ابن المديني » : ٣٩ـ٤٣ ط الأعظمي ، وانظر « الكامل » لابن عدي : ١ : ١٦٦ـ١٦٧ و« المجروحين » لابن حبان : ١ : ٥٥ و« المحدث الفاصل » : ٦١٤ـ٦٢٠ و« الجامع لأخلاق الراوي » : ٢ : ٤٤٩ .

(١) «عبدُ الرحمنِ بنُ مَهْدِيٍّ بن حسان ، العنبري ، مولاهم ، أبو سعيد ، البصري ، ثقةٌ ثَبتٌ ، حافظ ، عارف بالرجالِ والحديثِ . . ، من التاسعة ، مات سنة ثمان وتسعين ـ ومائة ـ وهو ابن ثلاث وسبعين سنة/ ع » .
انظر تخريجَ أقوال العلماء في «تقدمة الجرح والتعديل » ص٢٥١ـ٢٦٢ .

(٢) « كان للناس » ظ وهو سقط وتحريف ، وسقط قوله « أعلم » من ب .

(٣) قوله « بزيد بن ثابت » إلى هنا سقط من ب .

مالكٍ عبدُ الرحمن بن مهدي » .

وقال أبو حَاتِم حدَّثنا محمد بن صفوان قال : سمعتُ ابنَ المديني يقولُ : « لو أُخِذْتُ فأُحْلِفتُ بين الركنِ والمقام ، لحلفتُ بالله أني لم أرَ أحداً قطُّ أعلمَ بالحديثِ من عبدِ الرحمن بن مهدي » .

وقال صالحُ بنُ أحمد بن حنبل : قلتُ لأبي : « أيما أثبتُ عندَك عبدُ الرحمن بن مهدي أو وكيع ؟ » ، قال : « عبدُ الرحمن أقلُّ سَقَطاً من وكيع في سفيان ، قد خالفه وكيعٌ في ستين حديثاً من حديث سفيان ، وكان عبدُ الرحمن يجيءُ بها على ألفاظِها ، وكان لعبدِ الرحمنِ تَوَقٍّ حسنٌ » .

وقال محمدُ بن أبي بكر المقدَّمي : « ما رأيتُ أحداً أتقنَ لِما سمعَ ولِمَا لم يسمعْ[١] من عبدِ الرحمن بن مهدي » .

وقال أبو حَاتِم الرازيُّ : « عبدُ الرحمنِ بن مهدي أثبتُ من يحيى بن سعيد ، وأتقنُ من وكيع ، وكانَ عَرَضَ حديثَه على سفيانَ الثوري » .

وقال الإمامُ أحمدُ أيضاً في ابنِ مهدي : « رحمهُ اللهُ[٢] ما كان أشدَّ تتبعَهُ للألفاظِ وأشدَّ توقِّيَهُ » ، وقال : « كانَ حافظاً[٣] ، وكان يتوقَّى كثيراً ، كان يحبُّ أن يحدِّثَ باللفظِ ، قال : وهو إمامٌ من أئمةِ المسلمين»، وقال : «لم يكنْ بكثيرِ الحديثِ جداً ، كان الغالبُ عليه

---

(١) أي : ما تلقَّاه بالإجازةِ ونحوِها من طرقِ التحمُّلِ .
(٢) في ظ : « وقال الإمام أحمد أيضاً فيه : ما كان أشد . . » .
(٣) « ضابطاً » ظ وب .

حديثَ سفيان ، قال : وكان يتوسَّعُ في الفقهِ ، كان فيه أوسعَ[١] من يحيى ، كان يحيى يميلُ إلى قولِ الكوفيين ، وكان عبدُ الرحمنِ يذهبُ إلى بعضِ مذاهبِ الحديثِ وإلى رأيِ المدنيين » .

نقلَ ذلك كلَّه الأثرمُ عن الإمامِ[٢] أحمدَ .

وقال أبو حَاتِم الرازيُّ : « سُئِلَ أحمدُ عن يحيى ، وعبدِ الرحمن [ظ ـ١٣٠] ووكيعٍ ؟ فقال : كانَ عبدُ الرحمنِ أكثرَهم حديثاً » .

وروى الحافظُ أبو نعيم بإسنادِهِ عن القواريريِّ قال : « كان ابنُ مهدي يعرِفُ حديثَه وحديثَ غيرِهِ . وكان يحيى بنُ سعيد يعرِف حديثَه » [ب ـ٢٨] .

وعن حَمَّادِ بن زيد قال : « لئنْ عاشَ ابنُ مهدي ليخرُجَنَّ رجلَ أهلِ البصرةِ » .

وعن حمّاد أنه سُئِلَ عن مسألةٍ ؟ فقالَ : « مَنْ لهذا إلا ابنُ مَهدي»، فأقبلَ عبدُ الرحمنِ، فسألوهُ عن ذلكَ، فأجابَ، فلما قامَ من عنده قال : «هذا سيدُ أو فتى البصرةِ منذُ ثلاثينَ سنةً» أو نحو هذا .

وعن القواريريِّ قال : « أملى عليَّ عبدُ الرحمنِ بنُ مهدي عشرينَ ألفَ حديثٍ حفظاً » .

وعن أحمدَ بن حنبل قال : « كأَنَّ عبدَ الرحمن بنَ مهدي خُلِقَ للحديثِ » .

وعن مُهَنَّا : « سألتُ أحمدَ: أيهما أفقه عبد الرحمن أو يحيى ؟ قال : عبدُ الرحمن » .

---

(١) « كان أوسع فيه » ظ وب .

(٢) قوله « الإمام » ليس في ظ وب .

وعن ابنِ المديني قال : « كانَ علمُ عبدِ الرحمنِ بنِ مهدي في الحديثِ كالسِّحْرِ » .

وقال نُعَيمُ بنُ حَمَّاد: قلتُ لابن مهدي : « كيفَ تَعْرِفُ صحيحَ الحديثِ وسقيمَه ؟ قال : كما يعرِفُ الطبيبُ المجنونَ » .

وعن ابن نُمَيْر قال : قال ابنُ مهدي : « معرفةُ الحديثِ إلهامٌ » .

قال ابنُ نُمير : « صَدَقَ ، لو قلتَ له : من أين ؟ لم يكنْ له جواب »[١] .

وقال ابنُ مهديٍّ : « لا يجوزُ أن يكونَ الرجلُ إماماً حتى يعلمَ ما يصِحُّ مما لا يصِحُّ ، وحتى لا يحتجَّ بكلِّ شيءٍ ، وحتى يعلمَ مخارجَ العِلم » .

وقال ابنُ مهدي : « لأن أعرفَ عِلّة[٢] حديثٍ [واحدٍ] أحبُّ إليّ من أنْ أستفيدَ عشرةَ أحاديث » .

وعنه قال : « لا يكونُ إماماً في الحديثِ مَنْ يحدِّثُ بكلِّ ما سمعَ ، ولا يكونُ إماماً في العلمِ مَنْ يحدِّثُ عن كلِّ أحدٍ ، ولا يكونُ إماماً في العلمِ مَنْ يحدِّث بالشاذِّ من العِلم ، والحفظُ الإتقانُ »[٣] .

---

(١) أوردَ بعضُ الكاتبين من العصريين هذه الكلمةَ عن ابن مهدي إيراداً يوهِمُ أن الحكمَ في العِلَلِ ليس له مُسَوِّغٌ في لغةِ العلمِ . وقد نبَّهنا على ما يزيلُ هذا التَّوَهُّم في تعليقنا على مطلع القسم الثاني من الكتاب فانظره لزاماً .

(٢) في ظ وب « علم » ، والمثبت من الأصل ونسخة بهامش ظ .

(٣) في ظ « الحفظ والإتقان » ولعله سهو قلم .

ومنهم : وكيعُ بن الجَرَّاح :

ابن مَليح بن عَدِيّ بن فرس[١] ، أبو سفيان الرُّؤاسِيّ[٢] ، الكوفي ، أحدُ الأئمةِ الأعلامِ .

قال أحمدُ : « ما رأيتُ أحداً أوعى للعلمِ من وكيع ، ولا أشبهَ بأهل النُّسُكِ » . وقال أيضاً : « كان وكيعٌ حافظاً حافظاً[٣] وكان أحفظَ من ابنِ مهدي كثيراً كثيراً »[٤] .

وقالَ أيضاً : « ما رأيتُ أحداً ممن [آـ٤٤] أدركنا كانَ أحفظَ للحديثِ من وكيعٍ » . وقال أيضاً : « كان وكيعٌ يحفَظُ عن سفيانَ وعن المشايخِ فلم يكنْ يصحِّفُ » .

وقال أيضاً : « ما رأيتُ أحداً كانَ أجمعَ من وكيعٍ » .

قال : «وما كتبتُ عن أحدٍ أكثرَ مما كتبتُ عنه » .

وقال إسحاقُ بن رَاهُويَهْ : « حفظي وحفظُ ابنِ المبارك تكلُّفٌ ،

---

(١) « بن فرس » ليس في ب . وفي ظ « بن قريش » .

(٢) « الرُّؤَاسي بضم الراء وهمزة ثم مهملة ، ثقةٌ حافظٌ عابد ، من كبار التاسعة ، مات في آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ـ ومائة ـ وله سبعون سنة/ع » .

انظر تخريجَ أقوال العلماء فيه في «تقدمة الجرح والتعديل» ص٢١٩ـ٢٣٢ .

من كتبه : « تفسير القرآن » ، و« السنن » ، و« المعرفة » ، و« التاريخ » . انظر « الأعلام » ج٩ ص١٣٥ ، و« معجم المؤلفين » ج١٣ ص١٦٦ .

(٣) « حافظاً ضابطاً » ظ وب . والمثبت من الأصل ، موافق لـ «تقدمة الجرح والتعديل » ص٢٢١ ، و« التهذيب » ج١١ ص٥ ١٢ .

(٤) « كذا وكذا » ب ، وهو تصحيف .

وحفظُ وكيعٍ أصْلِيٌّ ، قامَ وكيعٌ يوماً قائماً ووضعَ يدَهُ على الحائطِ ، وحَدَّثَ بسبعمائة[١] حديثٍ » .

وقال بِشْرُ بن السَّريّ ، وسهلُ بن عثمان ، ويحيى بنُ مَعِين : « ما رأينا أحفظَ من وَكيعٍ » .

(و) قالَ إبراهيمُ بن شَمَّاسٍ : « وكيعٌ أحفظُ الناسِ » .

وسُئِلَ أحمدُ عن يحيى وابنِ مهدي ووكيعٍ ؟ فقال : « كان وكيعٌ أسرَدَهم » .

قال أبو حَاتِم : « وكيعٌ أحفظُ من ابنِ المباركِ » .

وقال يحيى بن يمان : « إنَّ لهذا الحديثِ رجالاً خلَقَهم اللهُ منذ [يوم] خلقَ السمواتِ والأرضَ ، وإنَّ وكيعاً منهم » .

وقال حمادُ بن زيد : « ليس الثوريُّ عندنا بأفضلَ من وكيعٍ » .

وسُئِلَ عبدُ الرحمن : « مَنْ أثبتُ في الأعمشِ بعدَ الثوريِّ ؟ قال[٢] : ما أعدِلُ بوكيع أحداً! قال له رجلٌ : يقولونَ : أبو معاوية ، فنَفَرَ من ذلك ، وقال : أبو معاوية عنده كذا وكذا وهَماً » .

وقال ابن مَعِين : « وَكيعٌ أحبُّ إليَّ في سفيانَ من عبدِ الرحمن بن مهدي »، فذُكِرَ ذلك لأبي حَاتِم، وقيل له : أيُّهما أحبُّ إليك ؟ فقال : « عبدُ الرحمن ثَبْتٌ، ووكيعٌ ثِقَة » .

وظاهرُ هذا أنَّهُ قدَّم عبدَ الرحمنِ على وكيع .

وقال ابن مَعِين : « ما رأيتُ أحفظَ من وكيع! » .

---

(١) « سبعمائة » ظ ، وهو موافق لـ «تقدمة « الجرح والتعديل » ص٢٢١ .

(٢) « فقال » ظ وب .

وقال أيضاً : « مَنْ فَضَّلَ عبدَ الرحمن بن مهدي على وكيعٍ لعنهُ يحيى » .

وعن عبدِ الرزَّاقِ قال : « رأيتُ الثوريَّ ، وابنَ عيينةَ ، ومَعْمَراً ، ومالكاً ، ورأيتُ ، ورأيتُ[1] ، فما رأت عيناي قطُّ مِثْلَ وكيعٍ ! » .

وقال محمدُ بنُ عبدِ الله بن نمير : « وكيعٌ أعلمُ بالحديثِ من ابنِ إدريسَ . وكانوا إذا رأوا وكيعاً سكتوا » يعني للحفظِ والإجلالِ .

* * *

فهذا ما أشارَ إليه الترمذيُّ من تراجمِ بعضِ أعيانِ الأئمةِ الحفاظِ المُقْتدى بهم في هذا العلم . و[قد] ذكرَ أنَّهُ ذكره على وجهِ الاختصار ، ليُسْتَدَلَّ بِهِ على منازِلهم ، وتفاوتِ مراتبهم في الحفظِ .

* * *

(١) لا يوجد تكرار « ورأيت » في ب .

ونَذْكُرُ بعضَ تراجمِ الأئمَّةِ

الذينَ تكرَّرَ ذكرُهم في هذا الكتابِ في أثناء الأبوابِ ، وحُكِي عنهم الكلامُ في الجرحِ والتَّعديلِ والعِلَلِ ، ولم يذكُرْهم هاهنا :

فمنهم : عبدُ الله بنُ المبارَكِ :

ابن واضح الخراسانيُّ[1] ، أبو عبد الرحمن ، إمامُ خراسان ، الجامعُ بين الخِلال الحِسان .

قال ابنُ عُيينةَ : « كان فقيهاً ، عالِماً ، زاهداً ، سَخِيّاً ، شُجاعاً ، [ب ـ٢٩] شاعراً » .

وقال أحمدُ[2] : « لم يكنْ في زَمَنِ ابنِ المباركِ أطلبُ للعلمِ

---

(١) الإمامُ شيخُ الإسلامِ ، فخرُ المجاهدينَ ، قدوةُ الزاهدينَ أميرُ المؤمنين في الحديثِ ، «من الثامنة ، مات سنة إحدى وثمانين ـ ومائة ـ وله ثلاث وستون/ع » .

يوجدُ من كتبه : « المسندُ » ، و« البرُّ والصِّلة » ، مخطوطان في الظاهرية ، و« الزهد » مطبوع ، و« الجهاد » ، مطبوع . وذُكِرَ له من الكتب : « السنن » في الفقه ، و« التاريخ » .

انظر تخريجَ الآثارِ عن العلماء فيه في «تقدمة الجرح والتعديل » ص٢٦٢ـ٢٨١ .

(٢) أخرجه عنه الخطيب البغدادي في « الرحلة في طلب الحديث » بنحوه مختصراً قليلاً ص٩١ ، وانظر عن رحلاته ص٩٠ و١٥٦ من كتاب « الرحلة » بتحقيقنا .

منه ، رحلَ إلى اليمنِ ، وإلى مصرَ والشامِ والبصرةِ والكوفةِ ، وكان من رواةِ العلمِ ، وكان أهلَ ذاك .

كتبَ عن الصغارِ والكبارِ ، وجمعَ أمراً عظيماً ، ما كان أحدٌ أقلَّ سَقَطاً من ابن المباركِ . وكان يحدِّث من حفظِه ، لم يكنْ ينظرُ في كتابٍ » .

وقال أيضاً : « ما أخرجتْ خُراسانُ مثلَ ابنِ المباركِ » .

وعن الثوريِّ قال : « ابنُ المباركِ أعلمُ أهلِ المشرقِ وأهلِ المغربِ » .

وعن ابن عُيينة قال : « ابنُ المباركِ عالمُ المشرقِ والمغربِ وما بينهما » .

وقال ابنُ مهدي : « ما رأيتُ مثلَ ابن المبارك! » ، فقيل له : ولا سفيان ولا شعبة ؟! فقال : « ولا سفيان ولا شعبة » .

وقال معتمرُ بن سليمان : « ما رأيتُ مثلَ ابن المبارك ، [ظ ـ١٣١] نُصيبُ عندَه الشيءَ الذي لا يُصابُ عند أحدٍ » .

وقال أبو الوليد الطَّيَالسيُّ : « ما رأيتُ أجمعَ من ابنِ المبارك » .

وروى ابن الطَّبَّاعِ عن ابن مهدي قال : « الأئمةُ أربعةٌ : الثوريُّ [آـ٤٥] ومالكٌ ، وحمادُ بن زيد ، وابنُ المبارك » .

وقال أبو إسحاق الفَزَاريّ[1] : « ابنُ المبارك إمامُ المسلمين » .

وقال نُعيمُ بن حَمّاد : « قلتُ لابن مهدي : أيهما أفضلُ عندكَ ابن المبارك أو سفيان ؟ قال : ابن المبارك . قلتُ : إنَّ الناسَ يخالفونك!

---

(١) « الفراوي » ب ، وهو تصحيف .

قال : إنَّ الناسَ لم يجرِّبوا ، ما رأيتُ مثلَ ابن المبارك » .

وعنه قال : « ابنُ المباركِ أثبتُ من الثوري » .

وقال سُنَيْد : عن شعيبِ بن حرب سمعتُ سفيانَ الثوريَّ يقول : « لو جهدت جُهدي أن أكونَ في السَّنَة ثلاثةَ أيامٍ على ما عليه ابنُ المبارك لم أقدِرْ عليه! » .

وقال ابنُ عُيينةَ : « لا ترى عينُك[1] مثلَ ابن المبارك » .

وسئل ابن معين : من أثبتُ في حَيْوَةَ[2] ، ابنُ المباركِ أو ابنُ وهب ؟ قال : « ابنُ المباركِ أثبت منه ـ يعني ابن وهب ـ في جميع ما يروي ، ثم قال : ابن المبارك بابَةُ يحيى بن سعيد القطان »، يعني أَنَّهُ يشبهه[3] .

وقال أسودُ بن سالم : « كان ابنُ المباركِ إماماً يُقْتدى به ، كان مِن أثبتِ الناسِ في السُّنَّةِ . إذا رأيتَ رجلاً يغمِزُ[4] ابنَ المباركِ بشيءٍ فاتَّهمهُ على الإسلام » .

وقال الأوزاعيُّ لرجلٍ : « لو رأيتَ ابنَ المباركِ لقَرَّتْ عينُك » .

ولما ماتَ ابنُ المبارك قال الفضيلُ بن عياض : « ما خلَّفَ بعدَه مثلَه » .

وعن ابنِ عُيينةَ قال : « نظرتُ في الصَّحابةِ فما رأيتُ لهم فَضْلاً

---

(١) « عينيك » ظ وب ، كذا .

(٢) « في خبره » ب ، تصحيف . وحَيْوة هو : ابن شُرَيح الإمام القدوة . انظر « تذكرة الحفاظ » ص١٨٥ .

(٣) في ظ وب « شبيهه » .

(٤) « يغمزه » ب ، خطأ . وقد ضرب على الهاء في الأصل .

على ابنِ المبارك إلا صحبَتَهم للنبيِّ ﷺ ، وغزوَهم معه! » .

وعن أبي أسامةَ قال : « كان ابنُ المباركِ في أصحابِ الحديثِ مثلَ أميرِ المؤمنينَ في الناسِ! »[١] .

وقال شعيبُ بن حربٍ : « ما لقي ابنُ المباركِ رجلاً إلا وابنُ المباركِ أفضلُ منه » .

وقال الحسنُ بن عيَّاش[٢] : « لم يأخذ ابنُ المبارك في فنٍ من الفنونِ إلا يُخيَّلُ إليكَ أن عِلْمَه كان فيه » .

وقال إسماعيلُ بن عَيَّاش : « ما على وجهِ الأرضِ مثلُ ابن المبارك ، ولا أعلمُ أنَّ اللهَ خلقَ خصلةً من خصالِ الخيرِ إلا وقد جعلها فيه » .

وقال عبدُ العزيز بن أبي رِزْمةَ : « لم تكنْ خصلةٌ من خصالِ البِرِّ إلا جُمِعَتْ في ابنِ المبارك : حياءٌ ، وكرمٌ[٣] ، وحسنُ خُلُقٍ ، وحسنُ صحبةٍ ، وحسنُ مجالسةٍ ، والزهدُ ، والورعُ ، وكلُّ شيءٍ » .

وقال الحسنُ بن عيسى : « اجتمعَ جماعةٌ من أصحابِ ابنِ المباركِ : مثلُ الفضلِ بن موسى ، ومَخْلَدِ بن حسين ، ومحمدِ بن النَّضْرِ ، فقالوا : تعالَوا حتى نعدَّ خصالَ ابنِ المبارك من أبوابِ

---

(١) « في الناس » ليس في ظ .

(٢) « الحسن بن عباس » ظ وب .

(٣) في ظ وب « وتكرُّمٌ » .

الخيرِ ، فقالوا : جمعَ العلمَ والفقهَ والأدبَ، والنحوَ واللغةَ، والزهدَ، والشعرَ والفصاحةَ، والورعَ والإنصافَ، وقيامَ الليلِ والعبادةَ، والحجَّ والغزوَ، والشجاعةَ والفروسيَّةَ، والشدَّةَ في بدنِهِ، وتركَ الكلامِ فيما لا يعنيهِ، وقلَّةَ الخلافِ على أصحابِهِ » .

وقال العبّاسُ بنُ مصعب : « جمعَ ابنُ المباركِ الحديثَ ، والفقهَ ، والعربيَّةَ ، وأيامَ الناسِ ، والشجاعةَ ، والتجارةَ ، والسَّخاءَ ، والمحبَّةَ عندَ الفِرَق » .

وقال ابنُ المدينيِّ : « ابنُ المباركِ أوسعُ علماً من ابنِ مهدي ويحيى بن آدم » .

وقال جعفرٌ الطيالسيُّ : قلتُ لابن مَعِين : « إذا اختلفَ يحيى القطّان ووكيعٌ ؟ قال : القولُ قولُ يحيى . قلتُ : إذا اختلفَ عبدُ الرحمنِ ويحيى ؟ قال : يحتاجُ من يفصِلُ بينهما ، قلتُ : أبو نعيم وعبد الرحمن ؟ قال يحتاجُ من يفصِلُ بينهما ، قلتُ : ابنُ المبارك ؟ قال : ذاكَ أميرُ المؤمنين » .

وقال النسائيُّ : « أثبتُ أصحابِ الأوزاعيِّ ابنُ المبارك » .

وقال إبراهيمُ الحربيُّ عن أحمدَ : « إذا اختلفَ [ب ـ٣٠] أصحابُ مَعْمَر فالقولُ قولُ ابنِ المباركِ » .

قال نُعيم بن حَمّاد : قال ابنُ المبارك : « قال لي أبي : لئن وجدتُ كتبَكَ لأُحرقها! فقلتُ له : وما عليَّ من ذلك وهو في صَدْري !» .

وكانَ ابنُ المباركِ يقولُ : « لنا في صحيحِ الحديثِ شُغلٌ عن

سَقِيمه[١] » . وقال : « العلمُ ما يجيئكَ من هاهنا وهاهنا[٢] » ، يعني المشهورَ . وقيل له : « هذه الأحاديثُ المصنوعةُ! قال : تعيشُ لها الجهابذَةُ » .

وفضائلهُ [آـ٤٦] ومناقبُه كثيرةٌ جداً ، وله تصانيفُ كثيرةٌ في فنونِ العلمِ . رضي الله عنه .

ومنهم : [الإمامُ] أحمدُ بن محمد بن حَنْبلٍ الشيبانيُّ :

أبو عبد الله[٣] ، رَبَّانيُّ الأمَّةِ في وقتِهِ ، وعالمُها ، وفقيهُها ،

---

(١) مرادُه بسقيمِ الحديثِ الشديدُ الضعفِ ، فإنه لا يعملُ به في فضائلِ الأعمالِ ، كما قرَّره العلماء ، وأوضحناه في كتابنا « منهج النقد » ص٢٧٢ فلا يعكِّرُ قوله هذا على ما هو مقررٌ عند جماهيرِ أهلِ الحديثِ والفقهِ وأصولهِ من العملِ بالحديثِ الضعيفِ في فضائلِ الأعمال . وهذا كتابُ « الزهدِ » مثلاً لابن المبارك فيه كثيرٌ من الأحاديثِ الضعيفةِ ، مما يحقِّق لك ما قلناه .

(٢) في الأصل وب : « من هنا وهنا » .

(٣) شيخُ الإسلامِ وسيِّد المسلمين في عصره الحافظُ الحجةُ الفقيهُ الإمامُ ، « وهو رأسُ الطبقة العاشرة ، مات سنة إحدى وأربعين ـ ومائتين ـ وله سبع وسبعون سنة/ع » .

انظر تخريجَ الآثار عن العلماء فيه في «تقدمة الجرح والتعديل» ص٢٩٢ـ٣١٣.

وللإمام أحمدَ كتبٌ كثيرةٌ ، منها : « المسندُ » ، و« الزهدُ » ، و« المسائلُ » ، وهي مطبوعةٌ ، و« العللُ » طبع جزء منه ، و« الأشربةُ » مطبوع . ومنها : « التاريخُ » ، و« الناسخُ والمنسوخُ » ، و« الردُّ على من ادعى التناقضَ في القرآن » ، و« التفسيرُ » ، و« فضائلُ الصحابة » ، و«المناسكُ» ، و« الجرحُ والتعديل » . انظر « الأعلام » ج١ ص١٩٢ـ١٩٣ . و« معجم المؤلفين » ج٢ ص٩٦ ، وفيه « المعرفة والتعليل » ، والأولى : « العلل ومعرفة الرجال » .

وحافظُها ، وعابدُها ، وزاهدُها . وشهرةُ فضائلِهِ ومناقبِهِ تغني عن الإطالة فيها .

وقد أفْرَدَ العلماءُ التصانيفَ لمناقبِهِ[١] . فمنهم مَنْ طَوَّلَ ، ومنهم من قَصَّرَ . وممن أفردَ التصنيفَ لمناقبِهِ ابنُ أبي حَاتِم ، وابنُ شاهين ، والبيهقيُّ ، وأبو إسماعيلَ الأنصاريُّ ، ويحيى بن مَنْدَه ، وابن الجوزي . وقد أفْرَدْتُ مصنَّفاً لمناقبه .

ونذكرُ ههنا نبذةً يسيرةً من فضائلِهِ في الحديثِ وعلومِهِ ، لأنَّ المقصودَ يحصلُ بذلك ههنا :

قال عبدُ الله بنُ أحمد[٢] : « كتبَ أبي ألفَ ألفِ حديثٍ ، وتركَ لقومٍ لم يرو عنهم مائتي ألفِ حديثٍ! » .

وقال أبو زُرْعَةَ : « كان أحمدُ بن حنبل يحفظُ ألفَ ألفِ حديثٍ! فقيل له : وما يُدريك! قال : ذاكرتهُ فأخذتُ عليه الأبوابَ! » .

وسُئِلَ أبو زُرْعَةَ : أنتَ أحفظُ أم أحمدُ بن حنبل ؟ قال : « بل أحمدُ . قالوا : كيف علمتَ ذاك ؟ قال : وجدتُ كُتُبَ أحمدَ بن حنبل ليس فيها في أوائلِ الأجزاءِ ترجمةُ أسماءِ المحدِّثين الذين سمعَ منهم ، فكان يحفظُ كلَّ جزءٍ ممن سمعه ، وأنا لا أقدِرُ على هذا! » .

وعن أبي زُرْعة قال : أتيتُ أحمدَ بن حنبل[٣] فقلتُ : « أخْرِجْ إليَّ حديثَ سفيان ، فأخْرَجَ إليَّ أجزاءً كلُّها سفيان سفيان ، ليس على حديثٍ منها ثنا فلان! فظننتُ أنها عن رجلٍ واحدٍ ، فجعلتُ أنتخبُ ،

---

(١) من قوله « تغني » إلى هنا سقط من ب .
(٢) « بن أحمد » ليس في ب .
(٣) « ابن حنبل » في ظ .

فلما قرأَ عليَّ ، جعلَ يقولُ في الحديثِ : ثنا وكيعٌ ويحيى ، وثنا فلان. قال : فعجبتُ من ذلك! . [ظ ـ١٣٢] قال أبو زُرْعة : فجَهَدْتُ في عمري أن أقدِرَ على شيءٍ من هذا فلم أقدِرْ » .

وقال عبدُ اللهِ بنُ أحمد: قال لي أبي : « خُذْ أيَّ[١] كتابٍ شئتَ من كُتُبِ وكيعٍ ، من المصنَّف ، فإن شئتَ أن تسألني عن الكلامِ حتى أخبركَ بالإسنادِ ، وإن شئتَ بالإسنادِ حتى أخبركَ بالكلامِ » .

وقيل لأبي زُرْعَة : من رأيتَ من المشايخِ المحدِّثين أحفظَ ؟ قال : « أحمدُ بن حنبل! حُزِرَ كتبهُ اليوم الذي ماتَ فيه ، فبلغتْ اثني عشرَ حِمْلاً وعِدْلاً ، ما كانَ على ظهرِ كتابٍ منها حديثُ فلان[٢] ، ولا في بطنهِ ثنا فلان ، وكلُّ ذلكَ كان يحفظهُ من ظهرِ قلبهِ » .

وقال صالحُ بن أحمد : قال أبي : « كتبتُ بخطِّي ألفَ ألفِ حديثٍ ، سوى ما كُتِبَ لي » .

وقال أحمدُ بن الدورقيِّ : سمعتُ أحمد يقول : « نحن كتبنا الحديثَ من ستةِ أوجهٍ وسبعةِ وجوهٍ ولم نضبطْه ، كيف يضبطُه مَن كتبَه من وجهٍ واحدٍ ؟»، أو نحو هذا[٣] .

وقال أبو عبيد : « انتهى العلمُ إلى أربعةٍ : إلى أحمدَ بن حنبل وهو أفقهُهم فيه ، وإلى ابنِ أبي شيبة وهو أحفظُهم له ، وإلى عليِّ بن المديني وهو أعلمُهم به ، وإلى يحيى بنِ مَعِين وهو أكتبُهم له » .

---

(١) « خذ عن أي » ظ ، ولعله سهو .
(٢) « ثنا فلان » ظ . والمثبت أولى .
(٣) في ظ : « ونحو هذا » .

وذكرَ يحيى بن مَنْدَهْ في مناقبِ أحمدَ بإسنادٍ له عن أبي عبيد قال : « ربَّانِيُّ العلمِ أربعةٌ : فأعرفُهم بالحلالِ والحرامِ أحمدُ بن حنبل ، وأحسنُهم سياقةً للحديثِ عليُّ بن المديني ، وأحسنُهم معرفةً بالرجالِ يحيى بن مَعِين ، وأحسنُهم وضعاً للبابِ أبو بكر بن أبي شيبة » .

وقال إبراهيمُ الحربيُّ : « انتهى علمُ رسولِ الله ﷺ ـ ما رواه أهلُ المدينةِ وأهلُ الكوفةِ وأهلُ البصرةِ وأهلُ الشامِ ـ إلى أربعةٍ : إلى أحمدَ بن حنبل ، ويحيى بن مَعِين ، وأبي خَيْثَمَة ، وأبي بكرِ بن أبي شيبة . وكان أحمدُ أفقهَ القومِ » .

وقال عبدُ الرزاق : « رحلَ إلينا من العراقِ أربعةٌ من رؤساءِ الحديثِ : الشاذكُونيُّ وكان أحفظَهم للحديثِ ، وابنُ المديني وكان أعرفَهم باختلافهِ ، ويحيى بن مَعِين وكان أعلَمَهُم بالرجالِ ، وأحمدُ بن حنبل وكان أجمعَهُم لذلك كلِّه » .

وقال ابنُ المديني : « ليس في أصحابنا أحفظُ من أبي عبد الله أحمدَ بن حنبل ، وبلغني أنه لا يحدِّثُ إلا من كتابٍ ، ولنا فيه [آـ٤٧] أسوةٌ » .

وسُئِلَ أبو زُرْعَةَ عن عليِّ بن المديني ويحيى بن مَعِين أيهما كان أحفظَ ؟ قال : « كان عليٌّ أسردَ وأتقنَ ، ويحيى أفهمَ بصحيحِ الحديثِ وسقيمهِ ، وأجْمَعُهُم أبو عبد الله أحمدُ بن [ب ـ٣١] حنبل ، كان صاحبَ حفظٍ ، وصاحبَ فقهٍ[1] ، وصاحبَ معرفةٍ . قال :

---

(١) « صاحب فقه ، وصاحب حفظ . . » ظ وب .

وما أعلم في أصحابنا أفقَهَ من أحمدَ! قيل له : اختيارُ أحمدَ وإِسحاقَ أحبُّ إِليك أم قولُ الشافعيِّ ؟ قال : بل اختيارُ أحمدَ وإِسحاقَ أحبُّ إِليَّ » .

وقال : « ما رأتْ عيناي مثلَ أحمدَ بن حنبل[١] في العِلمِ ، والزُّهدِ ، والفقهِ ، والمعرفةِ ، وكلِّ خيرٍ » .

وقال أبو زُرْعَة أيضاً : « ما رأيتُ مثلَ أحمدَ في فنونِ العلمِ » .

وقال أيضاً : « ما رأيتُ أجمعَ من أحمدَ بن حنبل[١] . قيل له[٢] : إِسحاق ؟ قال : أحمدُ أكبرُ من إِسحاقَ ، وأفقهُ من إِسحاقَ » .

وسُئِلَ أبو حَاتِم الرازيُّ عن أحمدَ وعليِّ بن المديني أيهما كان أحفظَ ؟ قال : « كانا في الحفظِ متقاربين ، وكانَ أحمدُ أفقَهَ » .

قال أبو حَاتِم : « وكانَ أحمدُ بارعَ الفهمِ بمعرفةِ الحديثِ : بصحيحهِ وسقيمهِ . وتعلَّمَ الشافعيُّ أشياءَ من معرفةِ الحديثِ منه ، وكان الشافعيُّ يقولُ لأحمدَ : حديثُ كذا وكذا قويُّ الإِسنادِ محفوظٌ ؟ فإِذا قال : نعم، جعلَه أصلاً وبنى عليه » .

وقال أحمدُ بن سَلَمة[٣] : « قلتُ لأبي حَاتِم الرازيِّ : أراكَ في الفتوى على قولِ أحمدَ وإِسحاقَ ، وعندَكَ كتابُ الشافعيِّ وكتابُ مالكٍ والثوريِّ وشرِيكٍ ، فتركتَ هؤلاءِ كلَّهم وأقبلتَ على قولِ أحمدَ

---

(١) « ابن حنبل » ليس في ظ وب .

(٢) « له » ليس في ظ وب .

(٣) في ظ بياض موضع « سلمة » ، وفي ب « بن حنبل » وهو خطأ واضح .

وإسحاقَ ؟! » قال : « لا أعلمُ في دهرٍ ولا عَصْرٍ مثلَ هذين الرجلين ؛ رَحَلا ، وكَتَبَا ، وذاكرا ، وصَنَّفا » .

وقال النسائيُّ : «لم يكنْ في عصرِ أحمدَ مثلُ هؤلاءِ الأربعةِ : أحمدَ ، ويحيى ، وعليٍّ ، وإسحاقَ . وأعلمُهُم عليٌّ بالحديثِ وعللهِ[١] ، وأعلمُهُم بالرِّجالِ وأكثرُهم حديثاً يحيى ، وأحفظُهم للحديثِ والفقهِ إسحاقُ ، إلا أَنَّ أحمدَ بن حنبل كان عندي أعلمَ بعللِ الحديثِ من إسحاقَ ، وجمعَ أحمدُ المعرفةَ بالحديثِ والفقهِ والوَرعِ والزُّهدِ » .

وقال العِجْليُّ : « أحمدُ ثقةٌ ثَبْتٌ في الحديثِ ، فقيهٌ في الحديثِ ، متَّبعٌ للآثارِ ، صاحبُ سنةٍ وخيرٍ[٢] ، نَزِهُ النفسِ » .

وقال قتيبةُ : « أحمدُ وإسحاقُ إماما الدنيا » . وقال : « لو أدركَ أحمدُ عصرَ الثوريِّ ، ومالكٍ ، والأوزاعيِّ ، ولَيْثٍ ، لكان هو المقدَّمَ» . قلت : تضمُّ أحمدَ إلى التابعين ؟! قال : إلى كبارِ التابعين » .

وقال أبو عبد الله البُوشَنْجِيُّ : « أحمدُ[٣] عندي أفضلُ من سفيانَ الثوري ؛ لأن سفيانَ لم يُمْتحَنْ من الشدَّةِ والبلوى بمثلِ ما امتُحِنَ به أحمدُ ؛ ولا عِلْمُ سفيانَ ومَنْ تقدَّم مِنْ فقهاءِ الأمصارِ كعِلْمِ أحمدَ ، لأنه كان أجمعَ لها ، وأبصرَ بمتقنِيهم ، وغالطِيهم ، وصدوقِهم ، وكذوبِهم منه »[٤] .

---

(١) « وأعلمهم بالحديث وعلله علي » ب .
(٢) « وخبره » ب ، وهو خطأ .
(٣) في ظ « أبو عبد الله » .
(٤) « منهم » ظ ، وهو سهو .

وقال زكريا الساجيُّ : « أحمدُ أفضلُ عندي من مالكٍ ، والأوزاعيِّ ، والثوريِّ ، والشافعيِّ ، لأن لهؤلاء نظيراً ، وأحمدُ فلا[١] نظير له ؟ » . يعني في وقتِهم ووقتِه . رضي الله عنهم أجمعين[٢] .

ومنهم : عليُّ بن عبدِ الله بن جعفر بن نَجِيحٍ المَدِينيُّ :

السَّعْديُّ البصريُّ، أبو الحسن ، أحدُ الأئمةِ الحفَّاظِ المبرِّزين في علمِ الحديثِ وعللِهِ[٣] .

كان ابنُ عُيينةَ ، وهو أحدُ شيوخهِ ، يروي عنه ويقولُ : « يلُوموني على حُبِّه[٤] ، والله لمَا أتعلمُ منه أكثرُ مما يتعلمُ مني! » .

وكذا رويَ عن يحيى القطانِ أنه قال : « أنا أتعلَّمُ من عليٍّ أكثرَ مما يتعلمُ مني » .

وعليُّ بن المديني : هو شيخُ البخاريِّ ، وعنه تلقَّى[٥] هذا

---

(١) « لا نظير » ظ .

(٢) الترضي ليس في ظ وب .

(٣) « ثقةٌ ثبتٌ إمامٌ ، أعلمُ أهلِ عصرهِ بالحديثِ وعلله ، عابوا عليه إجابتَه في المحنةِ ـ أي محنةِ القولِ بخلقِ القرآنِ ـ لكنه تنصَّلَ وتابَ ، واعتذرَ بأنه كان خافَ على نفسهِ ، من العاشرة ، ماتَ سنةَ أربعٍ وثلاثين ـ ومائتين ـ على الصحيح/ خ د ت س فق » .

(٤) « تلومونني على عليّ » ظ . وفي ب « تلومونني عليّ والله أتعلم. . » . وهو سقط واضح .

(٥) « بلغ » ب ، وهو خطأ .

العلمَ ، وكان البخاريُّ يقولُ : [ظ ـ١٣٣] « ما استصغرتُ نفسِي عندَ أحدٍ إلا عندَ عليِّ بن المديني » .

وقال أبو حَاتِم الرازيُّ : « كانَ[١] عليُّ بن المديني عَلَماً في الناسِ ، في معرفةِ الحديثِ والعللِ ، وكان أحمدُ بن حنبل لا يسمِّيه إنما يْكِنيه أبا الحسن[٢] تبجيلاً له » .

وسُئِلَ أبو حَاتِم عن عليٍّ وأحمدَ أيهما أحفظُ ؟ قال : « كانا في الحفظِ متقارِبَين ، وكان أحمدُ [آ ـ٤٨] أفقَهَ ، وكان عليٌّ أفْهَمَ بالحديثِ » .

وقال هارون بن إسحاقَ الهمْدانيُّ[٣] : « الكلامُ في صِحَّةِ الحديثِ وسقيمِهِ لأحمدَ بن حنبل وعليِّ بن المديني » .

وسُئِلَ ابن وَارَةَ الحافظُ عن ابن المدينيِّ وابن مَعِين : أيهما أحفظُ ؟ قال : « كان عليٌّ أسردَ وأتقنَ » .

وقال ابنُ حِبَّان : سمعتُ عليَّ بن أحمد الجُرْجانيَّ بحلَبَ يقولُ : سمعتُ حنبلَ بن إسحاقَ يقولُ : سمعتُ عمي أحمدَ بن حنبل يقولُ : « أحفظُنا للطِّوالاتِ الشَّاذكُوني ، وأعرفُنا بالرجالِ يحيى بنُ مَعِين ، وأعلمُنا بالعللِ عليُّ بن المديني ، وكأَنَّهُ أومأ إلى نفسهِ أنه أفقهُهم » .

ولابنِ المدينيِّ تصانيفُ كثيرةٌ في علومِ الحديثِ ، منها : كتابُ « الأسامي والكُنى » ثمانية أجزاء ، كتابُ « الضُّعفاءِ » عشرة أجزاء ،

---

(١) سقط لفظ « كان » من ظ .
(٢) « أبا الحسن » ليس في ظ .
(٣) « الهمذاني » ظ ، وهو سهو .

كتابُ « المُدَلِّسين » خمسة أجزاء ، كتابُ[١] « أوّل مَنْ نَظَرَ في الرجالِ وفَحَصَ عنهم » جزء ، « الطَّبَقات » عشرة أجزاء ، « مَنْ روى عن رجلٍ لم يرَه » جزء ، « عِلَلُ المُسْنَدِ » ثلاثونَ جزءاً ، « العِلَلُ التي [ب ـ٣٢] كتبها عنه إسماعيلُ القاضي » أربعةَ عشرَ جزءاً ، « عِلَلُ حديثِ ابنِ عُيينةَ » ثلاثةَ عشر جزءاً ، « كتابُ من لا يُحتَجُّ[٢] بحديثِهِ ولا يسقطُ » جزءان ، « الكُنى »[٣] خمسة أجزاء ، « الوَهم والخطأ » خمسة أجزاء ، « قبائلُ العَرَبِ » عشرة أجزاء ، « من نَزَلَ من الصَّحابةِ سائرَ البلدانِ » خمسة أجزاء ، « التاريخُ » عشرة أجزاء ، « العَرْضُ على المحدِّث » جزآن ، « مَنْ حَدَّثَ ثم رَجَعَ عنه » جزء ، « كتاب يحيى وعبد الرحمن في الرِّجال » خمسة أجزاء ، « سؤالات يحيى » جزآن ، « كتاب الثقات والمتثبتين » عشرة أجزاء ، « اختلافُ الحديث » خمسة أجزاء ، « الأسامي الشاذَّة » ثلاثة أجزاء ، « الأشربة » ثلاثة أجزاء ، « تفسيرُ غريبِ الحديثِ » خمسة أجزاء ، « الإخوةُ والأخوات » ثلاثة أجزاء ، « من يُعرَف باسمه دون اسمِ أبيه » جزآن ، « من يُعرفُ باللَّقب »[٤] جزء ، « العِلَلُ المتفرِّقة » ثلاثون جزءاً ، « مذاهبُ المحدِّثين » جزآن[٥] .

كان ابنُ المديني قد امْتُحِنَ في محنةِ القرآنِ ، فأجاب مُكْرَهاً ، ثم إنه تقرَّب إلى ابن أبي دُؤاد ، حيث استماله بدنياه ، وصحبه وعظَّمه ، فوقعَ بسببِ ذلك في أمورٍ صَعْبَة ، حتى إنه كان يتكلمُ في

---

(١) قوله « كتاب » ليس في ب .

(٢) موضع « لا يحتج به » بياض في ظ وسقط من ب .

(٣) في ب « إلى » ، وهو تصحيف سيىء .

(٤) « بالليث » ب ، وهو تصحيف .

(٥) ذكر الحاكم كتب ابن المديني في « المعرفة » (٧١) وكذا الخطيب في « الجامع » =

طائفةٍ من أعيانِ أهلِ الحديثِ ليُرْضِيَ بذلك ابنَ أبي دُؤاد ، فهجرهُ الإمامُ أحمدُ لذلك ، وعظمتِ الشناعةُ عليهِ ، حتى صارَ عندَ الناسِ كأنه مُرْتَدٌّ . وتركَ أحمدُ الروايةَ عنه ، وكذلك إبراهيمُ[١] الحربيُّ وغيرُهما .

وكان [يحيى] بن مَعِين يقولُ[٢] : « هو رجلٌ خافَ فقال ما عليه » .

ولو اقتصرَ على ما ذكرَهُ ابن مَعِين لعُذِرَ ، لكنَّ حَالَه كما وصفنا[٣] .

وقد رُويَ عنه أَنَّهُ قال : « من قالَ : القرآنُ مخلوقٌ ، فهو كافرٌ » . واللهُ تعالىٰ يرحمُه ويسامحُه بِمَنِّه وكَرَمِهِ[٤] .

---

(١) ثم قال : «وجميع هذه الكتب قد انقرضت ولم نقفْ على شيء منها ، إلا على أربعةٍ أو خمسةٍ . . وكان ابنُ المديني فيلسوف هذه الصنعة وطبيبها » .

(١) « إبراهيم » ليس في ظ وب .

(٢) « يقول » سقط من ب .

(٣) هذا تشديدٌ من الحافظِ ابن رجب في حقِّ هذا الإمام ، وقد قَبِلَ العلماءُ عذرَ ابنِ المديني وطَووا تلك الصفحةَ ، والظاهرُ أَنَّ في الأخبارِ التي أشارَ إليها مبالغةً من بعضِ الرواةِ ، كما يقعُ عادةً في مثلِ هذا الحالِ . وابنُ المديني إمامٌ من مجدِّدي علمِ الحديثِ ، بلغتْ تآليفُه المائتين ، كان له السبقُ في تصنيفِ كثيرٍ منها ، حتى قيل : إنه ما من فنٍ من فنونِ الحديثِ إلا أَلَّفَ فيه كتاباً . انظر « الرسالة المستطرفة » ص٩٥ . وانظر تعليقنا على الإفراطِ في هذه المسألةِ فيما يأتي من ترجمة الإمام البخاري . وانظر التنبيه على نحو ما ذكرنا من المبالغة في « طبقات الشافعية » ج١ ص٢٥٢ـ٢٥٣ .

(٤) قوله « بمنه وكرمه » ليس في ظ .

ومنهم يحيى بن مَعِين :

أبو زكريا[١] البغداديُّ[٢] ، الإمامُ المطلقُ في الجرحِ والتعديلِ ، وإلى قولِهِ في ذلكَ يرجِعُ الناسُ ، وعلى كلامِهِ فيه يعوِّلُون .

وقد قال هلالُ بن العلاءِ وحجاجٌ بن الشاعر : « مَنَّ اللهُ على هذه الأمةِ بيحيى بن مَعِين ، نفى الكَذِبَ عن حديثِ رسولِ الله ﷺ » .

قال أحمدُ بن عقبةَ[٣] : سألتُ يحيى بنَ مَعِين : كم كتبتَ من الحديثِ ؟ قال : « كتبتُ بيدي هذه ستَّمائة ألفِ حديث! » . قال أحمدُ[٤]: وإني أظنُّ المحدِّثين قد كتبوا له بأيديهم ستمائة ألف وستمائة ألف[٤] .

وقال عليُّ بن المديني : « حديثُ الثقاتِ يدورُ على سِتَّةٍ»[٥] ،

---

(١) « بن زكريا » ظ وهو خطأ .

(٢) سيِّدُ الحفاظِ ، «مامُ الجرحِ والتعديلِ ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث وثلاثين ـ ومائتين ـ بالمدينة النبويَّةِ ، وله بضع وسبعون سنة/ ع » .

وقد وقعَ في حاشية النسخة الأصل : « أنكرَ أبو زرعةَ على ابنِ مَعِين كلامه في الناسِ ، وابنُ مَعِين معذورٌ » انتهى .

قال نور الدين : لا ندري كيفَ إنكارُ أبي زرعة مع أنه من أئمةِ هذا الشأنِ ؟! فلعلّه في شيءٍ خاص ، والله أعلم .

انظر تخريج الآثار عن العلماء فيه في «تقدمة الجرح والتعديل » ص٣١٤ـ٣١٨ .

(٣) بياض في ظ موضع قوله « عقبة » . وفي ب : « بن حنبل » خطأ .

(٤) قوله « أحمد » وقوله « وستمائة ألف » ليس في ظ .

(٥) « سبعة » ب . وهو تصحيف ، وانظر ما سبق في ص١٩٥ـ١٩٦ .

وذكرهم . قال : «وما شَذَّ عنهم يصيرُ إلى اثني عشر» ، فذكَرهم . قال : «ثم صارَ[١] حديثُ هؤلاءِ كلِّهم إلى يحيى بن مَعِين » .

وذكرَ داودُ بن رُشَيْد : أَنَّ يحيى بن مَعِين خلَّف له أبوه ألفَ ألفِ درهم وخمسين ألف درهم ، فأنفقَهُ كلَّه على الحديثِ ، حتى لم يبقَ له نَعْلٌ يلبَسُه! .

وكان يحيى يوسعُ القولَ في الجرحِ ، ولا يحابي أحداً ، بل يصدَعُ به في وجهِ صاحبِهِ، ولهذا قال عبدُ الله بن أحمدَ الدورقيُّ : « كلُّ مَنْ سكتَ عنه يحيى بن مَعِين فهو ثِقَةٌ! » .

وسُئِلَ ابنُ وارةَ عن ابنِ مَعِين وابنِ المديني أيهما أحفظُ ؟ فقال : « كان عليٌّ أسردَ وأتقنَ ، وكان يحيى بن مَعِين أفهمَ بصحيحِ الحديثِ وسقيمِهِ » .

وقال سليمانُ [آـ٤٩] بن حرب : « كان يحيى بن مَعِين يقول في الحديثِ: هذا خطأ ، فأقول : كيف صوابه ؟ فلا يدري ، فأنظرُ في الأصلِ فأجدُه كما قال! » .

وقال أبو عمر الطَّالَقَانيُّ : رأيتُهم يقولون : «الناسُ عندنا أربعةٌ : أحمدُ بن حنبل ، ومحمدُ بن عبد الله بن نُمَيْر ، وعليُّ بن المديني ، ويحيى بنُ مَعِين » .

وسمعتُهم يقولون : « محمدُ بن نُمَيْر ريحانةُ الكوفةِ ، وأحمدُ قُرَّةُ عَينِ الإِسلامِ ، وابنُ المديني أعلمُ علماءِ آثارِ رسولِ الله ﷺ ،

---

(١) في ب: « ثم قال : صار . . » ، وهو سهو .

وابنُ مَعِين أعلمُ برواتِه وأكثر علمِ آثارِ رسول الله ﷺ » .

وعن عَمْرو الناقدِ قال : « ما كانَ في أصحابِنَا أحفظُ للأبوابِ من أحمدَ بن حنبل ، ولا أسردُ للحديثِ من الشَّاذكونيِّ ، ولا أعلمُ بالإسنادِ من يحيى ، ما قدرَ أحدٌ يقلِبُ عليه إسناداً قطُّ » .

قال محمدُ بن هارون الفلاَّس المخرّميُّ : « إذا رأيتَ الرجلَ يقعُ في يحيى بن مَعِين فاعلم أَنَّهُ كذَّابٌ يضعُ الحديثَ ، وإِنَّما يبغِضُه لما يبينُ أمرَ الكذَّابين » .

قال أبو حَاتِم : « تُوفيَ ابنُ معين بمدينةِ النبيِّ ﷺ ، وحُمِلَ على سريرِ النبيِّ ﷺ ، واجتمعَ في جنازتِهِ خلقٌ كثيرٌ ، وإِذا رجلٌ يقول : هذه جنازةُ يحيى بن مَعِين الذابِّ عن رسولِ الله ﷺ الكذبَ ، والناسُ يبكونَ » .

و[(١)] كان ابنُ معين يكرَهُ أن [ب ـ٣٣] يُدَوَّنَ كلامُه في الجرحِ والتعديلِ ، ولم يُدَوِّنْ هو شيئاً فيما أظنُّ ، وإِنَّما سألَهُ أصحابُه ودوَّنوا كلامَه . منهم : عبَّاسٌ الدوريُّ ، وإِبراهيمُ بن الجُنَيْد ، ومضرُ بن محمد ، و[المفضَّلُ] الغَلابيُّ ، وعثمانُ بن سعيدٍ الدَّارمِيُّ ، ويزيدُ بن الهيثمِ ، [وغيرُهم][(٢)] .

---

(١) الواو من ظ .

(٢) وقد قام فضيلة العلامة الكبير الأستاذ الدكتور أحمد محمد نور سيف بتحقيق ونشر روايات الدوريِّ وابن الجنيد والدارمي ويزيد ، وصدَّر للأولى بدراسةٍ واسعةٍ قيِّمةٍ ، أجزل الله مثوبته . كما نشر مجمع اللغة بدمشق رواية أبي العباس أحمد بن محمد بن محرز ، ونشر نظر الفاريابي تاريخ أبي سعيد الطبراني عن يحيى . وذيَّله بفهرسٍ مهمٍّ ، فيه جميعُ الرواياتِ .

ومنهم أبو زُرْعَةَ عُبَيْدُ اللهِ بنُ عبدِ الكريمِ بنِ يزيدَ الرَّازِيُّ[١] :

أحدُ الأعلامِ ، وحفّاظِ الإسلامِ ، [ظ ـ١٣٤] وكانَ من الصَّلاحِ والعبادةِ والخشيةِ بمحلٍّ عظيم .

قال أبو العباس محمدُ بن إسحاقَ الثقفيُّ : « لما انصرفَ قتيبةُ بن سعيد إلى الرَّيِّ سألوه أن يحدِّثهم ، فامتنعَ ، وقال : «أحدثُكم بعد أن حضرَ مجالسي أحمدُ بن حنبل ، وعليُّ بن المديني ، ويحيى بنُ مَعِين ، وأبو بكر بنُ أبي شيبةَ ، وأبو خَيْثَمَةَ ؟!» فقالوا له : فإنَّ عندنا غلاماً يسردُ كلَّ ما حدثتَ به مجلساً مجلساً! قُمْ يا أبا زُرْعَةَ ، فقامَ أبو زُرْعَةَ فسردَ كلَّ ما حدَّثَ به قتيبةُ! فحدَّثهم قتيبةُ » .

وقال محمدُ بن يحيى الذُّهْلِيُّ : « لا يزالُ المسلمونَ بخيرٍ ما أبقى الله لهم مثلَ أبي زُرْعَةَ الرازيِّ! وما كانَ اللهُ ليتركَ الأرضَ إلا وفيها مثلُ أبي زُرْعَةَ يُعَلِّمُ الناس ما جَهِلُوه » .

وقال عليُّ بن الحسين بن الجُنَيد : « ما رأيتُ أحداً أعلمَ بحديثِ مالكٍ ـ مسنَدِه ومنقطِعِه ـ من أبي زُرْعَةَ! وكذلك سائرُ العلومِ ، ولكنْ خاصةً حديثَ مالكٍ . قيل له : ما في « الموطأ » والزياداتِ التي

---

(١) الإمامُ حافظُ العصر ، « مشهورٌ ، من الحادية عشرة ، مات سنة أربع وستين ومائتين ، وله أربع وستون/ م ت س ق » .

له من الكتب « مسند » الأعلام ج٤ ص٣٥٠ .

انظر تخريج الآثار عن العلماء فيه في «تقدمة الجرح والتعديل» ص٣٢٨ـ٣٤٩ .

ليستْ في « الموطأ » ؟ قال : نعم »[١] .

وكان أحمدُ يعظِّم أبا زُرْعَة ، وإذا جالَسهُ تركَ أحمدُ نوافِلَه واشتغلَ عنها بمذاكرةِ أبي زُرْعَةَ .

ورُوِيَ عنه أَنَّهُ قال : «صَحَّ من الحديثِ سبعُمائةِ ألفِ حديثٍ ، وهذا الفتى ـ يعني أبا زُرْعَةَ ـ يحفظُ ستَّمائة ألفِ حديث » .

وقال يونس بن عبد الأعلى : « أبو زُرْعَة وأبو حَاتِم إماما خُراسان ، وبقاؤهما صَلاحٌ للمسلمين » .

وقال ابنُ وَارَةَ : سمعتُ إسحاقَ بن رَاهُوْيَه يقولُ : « كلُّ حديثٍ لا يعرفُه أبو زُرْعَةَ فليسَ لهُ أصْلٌ » .

وقال أبو بكر بنُ أبي شَيْبَةَ : «ما رأيتُ أحفظَ من أبي زُرْعَةَ الرازيِّ» .

وحَلَفَ رجلٌ بالطلاقِ في زمن أبي زُرْعَةَ : إنَّ أبا زُرْعَةَ يحفظُ مائةَ ألفِ حديثٍ! فسُئِلَ عن ذلك أبو زُرْعَةَ ؟ فقال : « ليمسِكِ امرأتَهُ فإنَّها لم تطلقْ مِنْه! » .

وقال أبو مصعب الزهريُّ : « لقيتُ مالكَ بن أنس وغيرَه ، فما [آـ٥٠] رأتْ عيناي مثلَ أبي زُرْعَةَ الرازيِّ! » .

وقال أبو حَاتِم الرازيُّ : « ما خَلَّفَ أبو زُرْعَةَ بعدَهُ مثلَه ، علماً ، وفِقْهاً ، وصِيانةً ، وصِدْقاً! وهذا مما لا يُرْتابُ فيه ، ولا أعلمُ بين المشرقِ والمغربِ مَن كانَ يفهمُ هذا الشأنَ مثلَه . ولقد كانَ من هذا الأمرِ بسبيل »[٢]

---

(١) قوله « قال : نعم » سقط من ب .

(٢) في ظ « لبسبيل » .

وقال أبو حَاتِم أيضاً : « الذي كانَ يعرِفُ صَحيحَ الحديثِ وسَقيمَهُ ، وعندَهُ تمييزُ ذلك ، ويُحسِنُ عللَ الحديثِ: أحمدُ بن حنبل ، ويحيى بنُ مَعِين ، وعليُّ بن المديني[١] ، وبعدَهم أبو زُرْعَةَ كان يُحسِنُ ذلك . قيل له : فغيرُ هؤلاءِ تعرفُ اليومَ أحداً ؟ قال : لا » .

وذكر أبو حَاتِم شيئاً من معرفةِ الرجالِ فقال : « ذهبَ الذي كانَ يُحْسِنُ هذا ـ يعني أبا زرعةَ ـ ما بقي بمصرَ ولا بالعراقِ أحدٌ يُحسِنُ هذا! » .

قال أبو حاتم : « وجرَى بيني وبينَ أبي زُرْعَةَ يوماً تمييزُ الحديثِ ومعرفتُه ، فجعلَ يذكرُ أحاديثَ ويذكرُ عِللَها ، وكنتُ أذكرُ أحاديثَ خطأً وعلَلَها[٢] ، وخطأَ الشُّيوخِ ، فقال لي : يا أبا حَاتِم قَلَّ مَنْ يَفْهَمُ هذا ، ما أعزَّ هذا ، إذا رفعت هذا عن واحدٍ واثنين ، فما أقلَّ ما تجدُ مَنْ يُحْسِنُ هذا! » .

وقال أبو يعلى المَوْصِليُّ : « ما سمعنا يُذْكرُ أحدٌ في الحفظِ إلا كان اسمهُ أكثرَ من رؤيتِهِ إلا أبا زُرْعَةَ الرازيَّ ، فإنَّ مشاهدَتَهُ كان أعظمَ من اسمهِ ، وكان لا يُري أحداً ممن هو دونَه في الحفظِ أنه أعرفُ منه! . وكان قَدْ جَمَعَ حِفْظَ الأبوابِ والشيوخِ والتفسيرِ وغيرِ ذلك » .

قال يحيى بن مَنْدَه : « قيلَ: أحفظُ الأمةِ أبو هريرةَ ، ثم أبو زُرْعَةَ الرازيُّ . وقيلَ : ما وَلَدَتْ حواءُ قطُّ أحفظَ من أبي زُرْعَة » .

---

(١) « وعلي بن المديني ويحيى بن معين » ظ وب .
(٢) « وخطأ عللها » ظ وب ، والمثبت أولى .

قال : وبلغني بإسنادٍ هو لي مسموعٌ أَنَّ أبا زُرْعَةَ قال : « أنا أحفظُ ستَّمائة ألفِ حديثٍ صحيحٍ ، وأربعةَ عشرَ ألفَ إسنادٍ في التفسيرِ والقراءاتِ ، وعشرةَ آلافِ حديثٍ مزوَّرةٍ! قيل له : ما بالُ المزوَّرَةِ تحفظُ ؟! قال : [ب ـ٣٤] إذا مَرَّ بي منها[١] حديثٌ عَرَفْتُه » .

ومنهم محمَّدُ بنُ إسماعيلَ :

ابنِ إبراهيمَ بنِ المغيرةِ ، الجعفيُّ مولاهم ، البخاريُّ ، الإمامُ أبو عبدِ اللهِ ، صاحبُ الصَّحيحِ ، وإمامُ المحدِّثين في وقتِهِ ، وأستاذُ هذه الصِّناعةِ[٢] .

وعنه أخذَها كثيرٌ من الأئمةِ ، منهم مسلمُ بن الحجَّاجِ ، ـ وسَمَّاهُ أستاذَ الأستاذين ، وسيِّدَ المحدِّثين ، وطبيبَ الحديثِ في عِلَلِهِ! ـ وأبو عيسى التِّرمذيُّ .

وقد ذكرَ أبو عيسى في أوَّلِ[٣] كتابِ العللِ : أَنَّهُ لم يرَ بالعراقِ

---

(١) قوله « منها » ليس في ظ وب .

(٢) الإمامُ البخاريُّ : « جبلُ الحفظِ وإمامُ الدنيا ، في فقهِ الحديثِ ، من الحادية عشرة ، ماتَ سنة ست وخمسين ـ ومائتين ـ وله اثنتان وستون سنة/ ت س » .

للبخاريِّ مؤلفاتٌ كثيرةٌ تبلغُ خمسةً وعشرينَ كتاباً ، طُبِعَ كثيرٌ منها . ومن كتبه المطبوعة : « الجامعُ الصحيحُ » ، « التاريخُ الكبيرُ » ، « التاريخُ الصغيرُ » ، « الضعفاءُ » ، « خلقُ أفعالِ العبادِ » ، « الأدبُ المفرد » ، « القراءةُ خلف الإمام » .

انظر إحصاء كتبِ البخاريِّ في مقدِّمة الصحيح لفضيلة أستاذنا الشيخ عبد الغني عبد الخالق ، المتوفى سنة ١٤٠٢هـ رحمه الله تعالىٰ .

(٣) قوله « أول » ليس في ظ ، وانظر ما سبق في ص٣١ـ٣٢ .

ولا بخراسانَ في معنى العللِ والتاريخِ ومعرفةِ الأسانيدِ كبيرَ أحدٍ أعلمَ من محمدِ بن إسماعيلَ رحمهُ الله » .

وقال ابنُ خزيمةَ : « ما رأيتُ تحتَ أديمِ هذه السماءِ أعلمَ بالحديثِ ولا أحفظَ له من محمدِ بن إسماعيلَ البخاريِّ ! » .

ولما سَأَلَ مسلمٌ البخاريَّ عن حديثِ سهيلٍ عن أبيه عن أبي هريرةَ في كفَّارة المجلسِ ـ فبيَّن له عِلَّته ـ قال مسلمٌ : « لا يبغِضُكَ إلا حاسدٌ ، وأشهدُ أنْ ليسَ في الدنيا مثلُك » .

ورُوي عن محمدِ بن الأزهرِ السِّجزيِّ قال : « كنتُ بالبصرةِ في مجلسِ سليمانَ بن حربٍ ، والبخاري جالسٌ لا يكتبُ ، فقلت : ما لأبي عبدِ الله لا يكتبُ ؟ قال : يرجعُ إلى بُخارى فيكتبُ من حِفْظِهِ ! » .

وقال محمد بن حَمْدُوْيَهْ : سمعتُ البخاريَّ يقولُ : « أحفظُ مائة ألفِ حديثٍ صحيحٍ ، وأعرفُ مائتي ألفِ حديثٍ غيرِ صحيح » .

وقال أحمدُ بن حَمْدُون : « رأيتُ البخاريَّ ومحمدُ بن يحيى يسألهُ عن الأسامي والكنى والعِلل ، ومحمدُ بن إسماعيلَ يمرُّ فيه مثلَ السهمِ ، كأنه يقرأ : قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ! » .

وقال عبدُ الله الدارميُّ : « قد رأيتُ العلماءَ بالحجازِ ، والعراقِ ، فما رأيتُ فيهم أجمعَ [ظ ـ١٣٥] من محمدِ بن إسماعيلَ ! » .

وقال ابنُ المدينيِّ [آـ٥١] في البخاريِّ : « ما رأى مثلَ نفسِهِ ! » .

وقال الفلاَّسُ : « حديثٌ ليسَ يعرِفُه محمدُ بن إسماعيلَ ليس بحديثٍ » .

وسُئِلَ صالحُ بن محمد الحافظُ عن البخاريِّ وأبي زُرْعَةَ ؟ فقال : «أعلمُهُم بالحديثِ البخاريُّ، وأبو زُرْعَةَ أحفظُهم وأكثرُهم حديثاً».

وعن أبي حَاتِم الرازيِّ قال[1] : « محمدُ بن إِسماعيلَ أعلمُ مَنْ دَخَلَ العِراقَ » .

وقال عليُّ بن حُجْرٍ : « أخرجتْ خراسانُ ثلاثةً : أبا زُرْعَةَ بالرَّيِّ ، ومحمدَ بن إِسماعيلَ ببخارى ، وعبدَ الله بن عبد الرحمن السمرقنديَّ بسمرقند . ومحمدُ بن إِسماعيل عندي أبصرُهم ، وأعلمُهم ، وأفقههُم » .

وعن إِسحاقَ بن رَاهُوْيَهْ قال : « لو كانَ محمدُ بن إِسماعيلَ في زمنِ الحسنِ بن أبي الحسنِ لاحتاجَ الناسُ إِليه ، لمعرِفته بالحديثِ وفقهِه » .

وفضائلُ البخاريِّ كثيرةٌ جداً ، وامتُحِنَ في آخرِ عُمرهِ بمسألةِ اللفظِ بالقرآنِ ، فإِنَّهُ قال : « أفعالُ العبادِ مخلوقَةٌ » . فنسبَهُ محمدُ بن يحيى الذُّهْلِيُّ إِلى القولِ بأَنَّ اللفظَ بالقرآنِ مخلوقٌ ، وأمرَ بهَجْرِه ، وضَيَّقَ عليه ، فخرجَ البخاريُّ من نيسابورَ إِلى بُخارى ، فكتبَ محمد بن يحيى إِلى والي بخارى في أمرِه ، فنفاهُ من بخارى! فتوفي بقرية من قراها .

وقد روي عنه أنه قال : « مَنْ زَعَمَ أني قلتُ : لفظي بالقرآنِ مخلوق، فهو كَذَّابٌ ، فإِني لم أقلْ هذه المقالة ، إِلا أني قلتُ : أفعالُ العبادِ مخلوقةٌ » .

---

(١) في ظ وب « وقال أبو حاتم الرازي » .

وروي عنه أنه قالَ : « هذه مسألةٌ مشؤومةٌ ـ يعني مسألةَ اللفظِ ـ رأيتُ أحمدَ بن حنبل وما ناله في هذه المسألةِ! جعلتُ على نفسي أن لا أتكلَّمَ فيها »[1] .

---

(١) **مسألةُ الكلام وخلقِ القرآنِ** مسألةٌ دقيقةٌ خطيرةٌ ، أثَّرتْ على الفكرِ الإسلاميِّ تأثيراً كبيراً وأثارتْ خلافاً اتسعتْ فيه الشقةُ جداً ، واستبدَّ المعتزلةُ برأيهم حتى لم يُبْقِ لهم الاستبدادُ رَوِيَّةً في النظرِ ، ولا حِكمةً في معالجةِ المسألةِ .

واستيفاءُ بحثِ الموضوعِ يطُولُ كثيراً ، لكنا نكتفي بتحقيقٍ مُلَخَّصٍ ، يلقي الضوءَ على المسألةِ ، وعلى موقفِ الإمامِ البخاريِّ رضي الله تعالىٰ عنه .

وذلك أننا **يجبُ أن نفرِّقَ ونميِّز بين أمرين** ، أدى عدمُ التمييز بينهما إلى الخَلْطِ والتطرُّفِ الذي أشرنا إليه من المعتزلةِ ، حيث أطلقوا القولَ بخلقِ القرآنِ دون تمييز . وهذان الأمرانِ هما :

أولاً : **الكلامُ النَّفسي** : أي الذي هو صفتهُ تعالىٰ ، وهذا وَصْفٌ قديمٌ ، لا يقولُ عاقلٌ : إنه مخلوقٌ ، فضلاً عن مؤمنٍ فاضل .

الأمر الثاني : **القرآن الذي هو قراءَتُنا ، وكتابتُنا وطبعُنا لمصاحفه** ، وهذا الذي قال الإمامُ البخاريُّ فيه: مخلوق ، حيث قال : « قراءتُنا من أفعالِنا ، وأفعالُنا مخلوقَةٌ » .

وما بهذا الرأيِ من عيبٍ ، لا يشكُّ في ذلكَ من له نظرٌ ، ولكنَّ القومَ كانوا على عصبيةٍ شديدةٍ وتهيُّبٍ عظيمٍ في هذا الموضوعِ ، لما نالَ أهلَ السنةِ والحديثِ وإمامَهُم أحمدَ بن حنبل من الفتنةِ الشديدةِ، فشغبَ الناسُ على البخاريِّ وانفضُّوا عنه ، وخشيَ البخاريُّ على نفسِهِ فتركَ مدينةَ نيسابور ـ وكان استقرَّ بها زمناً ـ فذهبَ إلى بلدته بُخَارى ، حيث استُقْبِلَ أحسنَ استقبال ، ولكنه لم يلبثْ أن اضْطُرَّ للخروجِ منها ، فذهبَ إلى بَيْكَنْد ، ثم اتَّجه إلى مدينة سَمَرْقَنْد ، ولكنه مَرِضَ في الطريقِ فلبثَ عند أقربائه بقرية خَرْتَنْك ، حيث انتقلَ إلى جوارِ ربه راضياً مرضياً ، وذلك يوم السبتِ ليلةَ عيدِ الفطرِ سنة ستٍ =

وللبخاريِّ تصانيفُ كثيرةٌ، وقد سبقَ الناسَ إلى تصنيفِ «الصحيح» و«التاريخِ» ، والناسُ بعدَه تَبَعٌ له في هذين الكتابينِ ، إذ كلُّ مَنْ صنَّف في هذين العلمينِ يحتاجُ إلى كتابِهِ . وقد كانَ أبو أحمدَ الحاكمُ يَعيبُ من صَنَّفَ فيهما بعدَه ، ويزعُم أنهم إنما أخذوا كتابَيْ البخاريِّ ، ولا ريبَ أنهم استعانوا بهما ، وزادوا عليهما ، والله يغفرُ لنا ولهم أجمعين . آمين[1] .

ومنهم عبدُ الله بنُ عبد الرحمنِ بنِ الفَضْلِ بن بَهْرام[2] .

ابن عبد الصمد السَّمرقنديُّ الدَّارِميُّ، يُكْنى أبا محمدٍ، أحدُ الأئمةِ

= وخمسين ومائتين . رضي الله عنه وأجزلَ مثوبتَه آمين .

انظر « تاريخ بغداد » ج٢ ص٣٢ـ٣٤ و« طبقات الشافعية الكبرى » للسبكي ج٢ ص١٣ـ١٥ . و« البداية » لابن كثير ج١١ ص٢٧ ، و« التهذيب » ج٩ ص٥٤ ، و« هدي الساري » ج٢ ص٢٠٤ـ٢٠٦ .

وقد عُني السبكي بتحليل محنة البخاري بسبب قضية القول بخلق القرآن في ترجمته للكرابيسي ج١ ص ٢٥٢ـ٢٥٣ ، وأحسنَ حيثُ نبَّه في ترجمته للبخاريِّ على تهويلِ كثيرٍ من المؤرخين ومبالغتهم فيها ، فاعلم ذلك فإنه مُهِمٌّ .

(١) قوله « آمين » ليس في ظ وب .

(٢) الإمامُ الحافظُ « ثقةٌ فاضلٌ متقِنٌ ، من الحادية عشرة ، ماتَ سنة خمس وخمسين ـ ومائتين ـ وله أربع وسبعون/ م د ت » .

له : « السنن » ، و« المسند » ، و« التفسير » .

وكتاب « السنن » مطبوعٌ ، وهو من مصادرِ السنة الجليلةِ ، يمتازُ بانتقاءِ أحاديثِهِ ، حتى عُدَّ سادسَ الكتبِ الستةِ بدلاً من ابن ماجه .

قال الحافظُ السخاويُّ في « فتح المغيث » ج١ ص٨٤ (طبع مصر) : =

الحُفَّاظِ المبرّزين ، والعلماءِ العاملين ، وقد صنَّف « المسنَدَ » و« الجامعَ » و« التفسيرَ » .

وامتُحِنَ في مسألةِ القرآنِ فلم يُجِبْ . وألَحَّ عليه السلطانُ في قضاءِ سمرقندَ ، فتقلَّدَهُ [ب ـ٣٥] وقضى قضيةً واحدةً ثم استعفى[1] فأعْفِي .

= « وأما كتابُ ابن ماجَهْ فإنه تفرَّد بأحاديثَ عن رجالٍ متَّهمين بالكَذِبِ ، وَسرِقَةِ الأحاديثِ ، مما حُكِمَ عليها بالبطلانِ أو السقوطِ أو النكارةِ ، حتى كان العلائيُّ يقول : « ينبغي أن يكونَ كتابُ الدارميِّ سادساً للخمسةِ بدَلَهُ ، فإنه قليلُ الرجالِ الضعفاءِ ، نادرُ الأحاديثِ المنكرةِ والشاذَّةِ وإن كانت فيه أحاديثُ مرسلةٌ وموقوفةٌ ، فهو مع ذلك أولى منه » انتهى .

وقال السيوطيُّ في « تدريبِ الراوي » (ج١ ص١٧٣ـ١٧٤ الطبعة الثانية) :

« قيل : ومُسْنَدُ الدارميِّ ليس بمسنَدٍ ، بل هو مرتَّبٌ على الأبوابِ ، وقد سمَّاه بعضُهم بالصحيحِ .

قال شيخُ الإسلام ـ ابن حَجَر ـ : « ولم أرَ لمُغْلَطَاي سلفاً في تسميةِ الدارميِّ صحيحاً إلا قوله إنه رآه بخطِّ المنذريِّ ، وكذا قال العلائيُّ » .

وقال شيخُ الإسلام : « ليسَ دونَ السننِ في الرُّتبةِ ، بل لو ضُمَّ إلى الخمسةِ لكان أمثلَ من ابن ماجَهْ ، فإنه أمثلُ منه بكثيرٍ » .

وقال العراقيُّ : « اشتَهَرَ تسميتُه بالمسندِ كما سمَّى البخاريُّ كتابَه بالمسندِ ، لكونِ أحاديثِهِ مسندةً . قال : إلا أن فيه المرسلَ والمعضلَ والمنقطعَ والمقطوعَ كثيراً . على أنهم ذكروا في ترجمةِ الدارميِّ أن له « الجامعَ » و« المسندَ » و« التفسيرَ » وغير ذلك ، فلعل الموجودَ الآن هو الجامعُ ، والمسندُ فُقِدَ » . انتهى من «تدريب الراوي» .

وانظر « نكت العراقي على ابن الصلاح»، و« شرحه للألفية » ج١ ص٥٠ .

(١) من قوله : « وألَحَّ » إلى هنا سقط من ظ .

وكانَ الإمامُ أحمدُ إذا ذكَرَهُ[١] قال : «ذاكَ السيدُ، عُرِضَ على الكفرِ فلم يقبلْ ، وعُرِضتْ عليه الدنيا فلم يقبلْ » .

وقال أحمدُ : « هو إمامٌ » .

قال محمدُ بن بشار بُنْدار : « حُفَّاظُ الدنيا أربعةٌ : أبو زُرْعَةَ بالرَّيِّ ، ومسلمُ بن الحجَّاجِ بنيسابورَ ، وعبدُ الله بنُ عبدِ الرحمن الدارميُّ بسمرقندَ ، ومحمدُ بن إسماعيلَ ببخارى . قال بندارُ : وهُم غِلْماني ، خَرجُوا من تحتِ كرسيَّ » .

ورُوِيَ عن الإمامِ أحمدَ قال : « انتهى الحفظُ إلى أربعةٍ من أهلِ خراسانَ : أبي زُرْعَةَ الرازيِّ ، ومحمدِ بن إسماعيلَ البخاريِّ ، وعبدِ الله بن عبد الرحمن السمرقنديِّ ، والحسنِ بن شُجاع البَلْخِيِّ » .

ثم قال : « أبو زُرْعَةَ أحفظُهم ، والبخاريُّ أعرفُهم ، وابنُ شُجاعٍ أجمعُهم للأبوابِ ، والسمرقنديُّ أتقَنُهم » . ذكره يحيى بنُ مَنْدَهْ بإسنادِهِ .

وقال محمدُ[٢] بن عبدِ الله بن نُمَيْر : « غلَبنا عبدُ اللهِ بن عبد الرحمن بالحفْظِ والوَرَعِ » .

وعن أبي حَاتِم الرازيِّ قال : « محمدُ بن إسماعيل [آـ٥٢] أعلمُ مَنْ دَخَلَ العراقَ ، ومحمدُ بن يحيى أعلمُ مَنْ بخراسانَ اليوم ،

---

(١) قوله : « إذا ذكره » سقط من ب .

(٢) في ظ « عبد الله بن عبد الله » وهو سهو . وفي ب « عبد الله بن نمير » سقط اسم الابن .

ومحمدُ بن أسلمَ أورَعُهم ، وعبدُ الله بنُ عبدِ الرحمن أثبتُهم »[١] .

وعنه قال : « عبدُ الله بنُ عبد الرحمن إمامُ أهلِ زمانِهِ » .

وعن رجاءِ بن المُرَجَّىٰ قال : « رأيتُ أحمدَ ، وإسحاقَ ، وابنَ المديني ، والشاذَكُونيَّ ، فما رأيتُ أحفظَ من عبدِ الله » يعني الدارِميَّ .

وعن رجاءٍ أيضاً قال : « ما رأيتُ أحداً أعلمَ بحديثِ النبيِّ ﷺ من عبدِ الله بنِ عبد الرحمن » .

وعن أبي حامد بن الشَّرْقي[٢] قال : « إنما أخرجتْ خراسانُ من أئمةِ الحديثِ خمسةَ رجالٍ : محمدَ بن يحيى ، ومحمدَ بن إسماعيل ، وعبدَ الله بن عبد الرحمن ، ومسلمَ بن الحجَّاجِ ، وإبراهيمَ بن أبي طالب » .

وقال ابنُ حِبَّان : « كانَ عبدُ اللهِ بن عبد الرحمن من الحفَّاظِ المتقنينَ ، وأهلِ الورعِ في الدِّينِ ، ممن حَفِظَ وجَمَعَ ، وتفقَّهَ وصنَّفَ وحَدَّثَ ، وأظهرَ السنةَ في بلدهِ ودعا إليها ، وذبَّ عن حَرِيمها ، وقمعَ مَنْ خالفها » .

وقال محمدُ بنُ إبراهيمَ بنِ منصورٍ الشيرازيُّ : « كان عبدُ الله بنُ عبد الرحمن على غايةٍ من العقلِ والديانةِ ، مَنْ يُضْرَبُ به المَثَلُ في

---

(١) في ظ « أتقاهم » . وكانت في النسخة الأصل كذلك ، ثم غُيِّرتْ إلى ما أثبتناه . وفي ب « أتقنهم » .

(٢) « السرمي » ب ، وهو تصحيف .

الحِلْمِ والرَّزانَةِ ، والحِفْظِ والعِبادَةِ والزَّهادةِ ، أظهرَ علمَ الحديثِ والآثارِ[١] بسمرقندَ ، وذبَّ عنها الكذبَ ، وكان مفسِّراً كاملاً ، وفقيهاً عالِماً . رحمهُ اللهُ تعالىٰ » .

* * *

(١) في ب « علم الآثار » .

○ فَصْلٌ مِنْ قَوَانِينِ رِوَايَةِ الْحَدِيثِ ○

قال أبو عيسىٰ رحمه اللهُ :

(والقراءَةُ علىٰ العالِمِ إذا كانَ يحفظُ ما يُقْرأُ عليه ، أو يمسِكُ أصلَهُ فيما يُقْرَأُ عليه إذَا لم يَحْفَظْ ، هو صَحيحٌ عندَ أهلِ الحديثِ ، مثلُ السَّماعِ .

حَدَّثنا حسينُ بن مَهْدي البصريُّ ثنا عبدُ الرزاقِ أنا ابنُ جُرَيْجٍ قال : «قرأتُ علىٰ عطاءِ بن أبي رباحٍ ، فقلتُ له : كيفَ أقولُ ؟ قال : « قل : ثنا » .

حَدَّثنا سويدُ بن نصرٍ أنا عليُّ بنُ الحسين بنِ واقدٍ عن أبي عِصْمةَ عن يزيدَ النحويِّ عن عكرمةَ أن نفراً قَدِموا علىٰ ابن عباس من أهلِ الطائفِ بكُتُبٍ من كُتُبِهِ ، فجعلَ يقرأُ عليهم[1] ، فيقدِّمُ ويؤخِّر ، فقال : « إنِّي بُليتُ بهذه[2] المصيبة ، فاقرؤوا عليَّ ،

---

(١) تكرر هنا « فجعل » في النسخة الأصل ، وهو سهو قلم .

(٢) في طبعة بولاق للترمذي « بلهت لهذه . . » . وفي « الكفاية » : « قد تلهت من مصيبتي هذه » . ومعنىٰ تلهت تحيَّرت ، كذا فسَّره الخطيبُ البغدادي ، نقلاً عن ابن فارس . وكان ابنُ عباسٍ رضي الله عنهما قد كفَّ بصرُه في آخرِ عُمرِه . وانظر « الكفاية » ص٢٦٣ .

فإنَّ إقرارِي بها كقراءتي عليكم » .

حَدَّثنا سويدُ بن نصرٍ أنا عليُّ بنُ الحسينِ بنِ واقد عن أبيه عن منصورِ بن المُعْتَمر قال : « إذا ناولَ الرجلُ كتابَه آخرَ فقال : ارْوِ هذا عَنِّي فله أن يروِيَه » .

قال أبو عيسىٰ : وسمعتُ محمدَ بن إسماعيلَ يقولُ : « سألتُ أبا عاصمٍ النبيلَ عن حديثٍ، قال : اقرأْ عَليَّ ، فأحببتُ أن يقرأَ هو ، فقالَ : أنتَ لا تجيزُ القراءة ، وكان سفيانُ الثوريُّ ومالكُ بن أنسٍ يجيزانِ القراءةَ ؟! » .

حَدَّثنا أحمدُ بن الحسنِ[1] ثنا يحيىٰ بن سليمانَ الجُعْفِيُّ المِصْريُّ قال : قال عبدُ اللهِ بنُ وَهْبٍ : « ما قلتُ : ثنا ، فهو ما سمعتُ معَ الناسِ ، وما قلتُ : حَدَّثني، فهو ما سمعتُ وحدي ، وما قلتُ : أنا، فهو ما قُرِىءَ علىٰ العالِمِ وأنا شاهدٌ ، وما قلتُ : أخبرَني، فهو ما قرأتُ علىٰ العالِمِ» يعني أنا وَحْدِي .

سمعتُ أبا موسىٰ محمدَ بن المثَّنىٰ يقولُ : سمعتُ يحيىٰ بنَ سعيد القطَّانَ يقولُ : « ثنا وأنا واحدٌ » .

---

(١) « أحمد بن الحسين » ب . وهو تصحيف .

قال أبو عيسىٰ : « وكُنَّا عندَ أبي مصعب المديني ، فقُرِىءَ عليه بعضُ حديثِهِ ، فلما فَرَغَ منهُ ، قلتُ : كيفَ نَقُولُ ؟ قال قُلْ : ثنا أبو مُصْعَب » .

قال أبو عيسىٰ : وقد أجازَ بعضُ أهلِ العلم الإجازَةَ . [ب ـ ٣٦] وإذا أجازَ العالمُ لأحدٍ[١] أن يرويَ عنه شيئاً مِنْ حَدِيثِهِ فلَهُ أن يرويَ عنه .

حَدَّثنا محمودُ بنُ غيلان أنا وكيعٌ عن عِمرانَ بن حُدَيْر عن أبي مِجْلَز عن بَشِير بن نَهيك قال : « كتبتُ كتاباً عن [آ ـ ٥٣] أبي هريرةَ ، فقلتُ : أرويه عنكَ ؟ قال : نَعَمْ » .

أخبرنا محمدُ بن إسماعيلَ الواسِطِيُّ ثنا محمدُ بن الحسنِ الواسِطِيُّ عن عَوْفٍ الأعرابيِّ قال : «قال رجلٌ للحسنِ : عندي بعضُ حديثك ، أرويه عنكَ ؟ قال : نعم » .

قال أبو عيسىٰ : ومحمدُ بن الحسن الواسطيُّ إنما يُعْرَفُ بمَحْبوب بن الحسن ، وقد حَدَّثَ عنه غيرُ واحدٍ من الأئمةِ .

حَدَّثنا الجارودُ نا أنسُ بن عياض عن عبيدِ الله[٢] بن عُمر

---

(١) « لآخر » ظ .

(٢) « عبد الله » ب .

قال : « أتيتُ الزهريَّ بكتابٍ ، فقلتُ : هذا من حديثِكَ ، أرويهِ عنكَ ؟ قال : نعم » .

حَدَّثنا أبو بكر عَنْ عليٍّ بن عبدِ اللهِ عن يحيىٰ بنِ سعيد قال : « جاءَ ابنُ جُرَيجٍ إلىٰ هشامِ بن عُروَةَ بكتابٍ ، فقال : هذا حديثُك ، أرويهِ عنكَ ؟ قال : نعم » .

قال يحيىٰ : «فقلتُ في نفسي : لا أدري أيُّهما أعجبُ أمراً » .

قال عليٌّ : « سألتُ يحيىٰ عن حديثِ ابن جُرَيْج عن عطاء الخراسانيِّ ؟ فقال : ضعيفٌ . فقلتُ : إنه يقول : أخبرني ؟ قال : لا شيءَ ، إنما هو كتابٌ دَفَعَهُ إليهِ ») .

ذكرَ الترمذيُّ رحمهُ اللهُ تعالىٰ ههنا مسائلَ من مسائلِ تحَمُّلِ الحديثِ وروايتِهِ .

المسألة الأولىٰ : مسألةُ العَرْضِ وهو القراءَةُ علىٰ العالِمِ

وقد ذكرَ[1] أنه صحيحٌ عندَ أهل الحديثِ ، مثلُ السماعِ من لفظِ العالِمِ ، وهذا يُشْعِرُ بحكايةِ الإجماعِ علىٰ ذلك . وقد ذكرَ جَوازَهُ عن

(١) « ذكرنا » ب ، وهو غلط .

عطاءٍ ، وسفيانَ الثوريِّ[١] ، ومالكٍ ، وابن وَهْبٍ .

وأما الأثرُ الذي أسنَدَه عن ابن عباسٍ فلا يَصِحُّ . وأبو عِصْمة ـ في إسناده ـ هو نوحُ بنُ أبي مَرْيم .

وقد خَرَّجه عبدُ الغنيِّ بنُ سعيدٍ الحافظُ في كتابِ « أدب المحدِّثِ والمحدَّثِ » من طريقِ نُعَيْمِ بن حَمَّادٍ ثنا نوحُ بن أبي مريم عن يزيدَ النحويِّ ، به[٢] ، فذكَرَهُ .

وخرَّج أيضاً من طريقِ نُعَيْمِ بن حَمَّاد[٣] ثنا نوحُ بن أبي مريم عن أبي إسحاقَ عن هُبَيْرةَ عن عليٍّ قال : « القراءةُ علىٰ العالمِ والسَّماعُ منه بمنزلةٍ[٤] » .

ونوحُ بنُ أبي مريمَ مشهورٌ بالكَذبِ ووَضْعِ الحَدِيثِ .

وخَرَّجَهُ أبو بكر الخطيبُ[٥] من طريقِ سَلْم بن سالم عن نوحِ بن أبي مريمَ ، به[٦] .

وخَرَّجَ أيضاً حديثَ ابنِ عبَّاسٍ من طريق الحسين بن الحسن الأشقر عن سَلْم بن سالم عن زياد بن أبي مريمَ عن يزيدَ النحويِّ به ، ثم قال : « هكذا قال : عن زيادِ بن أبي مريمَ ، والصواب : نوح بن أبي مريم » .

---

(١) قوله « الثوري » زيادة من ظ .
(٢) قوله « به » ليس في ظ وب . ومعنىٰ « به » أي بسندِه المذكور سابقاً .
(٣) قوله « بن حماد » ليس في ظ .
(٤) يعني بمنزلةٍ واحدةٍ .
(٥) في «الكفاية» ص٢٦٣ .
(٦) أي بسنده السابق .

وخَرَّجَ الخطيبُ أيضاً[١] من طريق أبي مقاتلٍ السَّمرقنديِّ عن سفيانَ عن الأعمشِ عن أبي ظَبْيان عن عليٍّ قال : « القراءَةُ علىٰ العالِمِ أصحُّ من قراءةِ العالِمِ، بعد ما أقرَّ أنَّه حديثه » .

وهذا أيضاً كذبٌ علىٰ سفيانَ ، وأبو مقاتل قد تقدَّم[٢] أنه متَّهمٌ بالكذبِ .

وخَرَّجَ الرامهرمزيُّ في كتابهِ « المحدِّثُ الفاصلُ »[٣] من طريقِ محمدِ بن منصور الجوَّاز عن يحيىٰ بن سُلَيْم عن ابن جُرَيْج عن عكرمةَ عن ابن عباس أنه قال : « اقرؤا عليَّ ، فإنَّ قراءَتكم عليَّ كقراءتي عليكُم » .

ويحيىٰ بن سُلَيْم تَرَكَهُ أحمدُ[٤] .

ولعلَّ ابنَ جُرَيج دلَّسَهُ عن غيرِ ثِقَةٍ .

وخَرَّجَ الخطيب[٥] من طريقِ إسحاقَ بن الضَّيفِ عن إبراهيمَ بن الحكم حَدَّثني أبي عن عكرمةَ قال : قال ابن عبَّاس : « اقرؤوا عليَّ ، فإنَّ قراءَتكم عليَّ كقراءَتي عليكم » .

و[٦] إبراهيمُ بن الحَكَم ضعيفٌ .

---

(١) في « الكفاية » ص٢٧٤ .
(٢) في صفحة ٩٩ ـ ١٠٢ . وقوله « قد » ليس في ظ وب .
(٣) ص٤٢٩ .
(٤) يحيىٰ بن سُلَيم الطائفي « صدوقٌ صاحبُ كتابٍ ، منكرُ الحديثِ عن عبيد الله بن عمر . . . » انظر « المغني » ٦٩٨٦ وغيره .
(٥) في « الكفاية » ص٢٦٤ .
(٦) الواو من ظ وب .

ورواهُ أيضاً حفصُ بنُ عمرَ[١] العَدَنيُّ ـ وهو ضَعِيفٌ ـ عنِ الحَكَمِ[٢] بن أبان بنحوِ سياقِ أبي عِصْمةَ نوحِ بن أبي مريمَ ، خَرَّجَه البيهقيُّ من طريقه [آ ـ ٥٤] ولا يصحُّ هذا عن عليٍّ ، ولا عن ابن عبَّاسٍ .

وقد رُويَ عن أبي هريرةَ من طريقِ عليِّ بن مَعْبَد[٣] : ثنا شعيبُ بن إسحاقَ الدمشقيُّ عن سعيدِ بن أبي عَروبَةَ عن قتادةَ إن شاءَ اللهُ عن بَشِير[٤] بن نَهيكٍ قال : « كنتُ آتي أبا هريرةَ فآخذُ منه الكُتُبَ ، فأنسَخُها ، ثم اقرؤُها عليه ، فأقولُ : هذه سمعتُها منكَ ؟ فيقولُ : نعم » :

هذا إسنادٌ مشكوكٌ فيه ، والصحيحُ عن بَشِير بن نَهِيك خلافُ هذا اللفظِ ، وسنذكُرُه .

وقد رُويَ عن طائفةٍ من التَّابعينَ ومَنْ بعدَهم .

قال مروانُ بنُ معاويةَ عن عاصمٍ الأحولِ : « قرأتُ علىٰ الشَّعبيِّ أحاديثَ ، فأجازها لي » .

ورُويَ أيضاً عن مروانَ عن إسماعيلَ عن الشعبيِّ[٥] مثلُه .

---

(١) « بن عمرو » ظ وب ، وهو تصحيفٌ ، وقد أعلم في ظ بالضبة فوق الواو ، إشارة لذلك .

(٢) « الحكم » ليس في ظ وب .

(٣) « سعيد » ظ وب .

(٤) « نسير » ب ، وهو تصحيف .

(٥) من قوله « أحاديث » حتىٰ هنا سقط من ظ .

وروىٰ أبو حُمَةَ[١] ثنا عبدُ الرزاقِ أنا مَعْمَر عن أيوبَ عن ابن سيرينَ أنه كان يجيزُ العَرْضَ .

وروىٰ داودُ بن عطاءٍ المدينيُّ ـ وفيه ضَعْفٌ ـ عن هشامِ بن[٢] عروةَ عن أبيهِ قال : « عَرْضُ الكتابِ والحديثِ سواءٌ » .

وعن جعفر بن [ب ـ ٣] محمد عن أبيه مثله .

وروىٰ حنبلُ بن إسحاقَ والأثرمُ قالا : نا[٣] أبو عبد الله نا[٣] محمدُ بن الحسن الواسطيُّ ثنا عوفٌ أن رجلاً قال للحسنِ : « معي أحاديثُ فإن لم تكنْ ترىٰ بالقراءةِ بأساً قرأتُ عليك ». قال : «ما أبالي [ظ ـ ١٣٧] قرأتُ عليكَ ، أو قرأتَ عليَّ وأخبرتُكَ أنه حديثي ، أو حدَّثتكَ به ». قال : يا أبا سعيد ، فأقول : حَدَّثني الحسنُ ؟ قال : « نعم » .

ورواه يحيىٰ بنُ مَعِين عن محمدِ بن الحسن الواسطيِّ أيضاً .

وخَرَّجَهُ البخاريُّ في « صحيحهِ » عن[٤] محمدِ بن سَلام نا محمد بن الحسنِ الواسطيُّ عن عوفٍ[٥] عن الحسنِ قال : « لا بأسَ بالقراءةِ علىٰ العالِمِ » .

---

(١) بياض في ظ . وفي ب «حمّه» . وقد كتبت في الأصل كلمة «خف» فوق «حمه» . أي أنها ليست مشددة . وأبو حُمَةَ هو محمد بن يوسف الزَّبيدي . صدوق

(٢) « عن عروة » ظ . وهو سبق قلم .

(٣) في ظ وب « أنبا » .

(٤) في ظ « وخَرَّج البخاريُّ في « صحيحه » عن محمد » . وانظر « صحيح البخاري » كتاب العلم (القراءة والعرض علىٰ المحدث) ج١ ص١٨ .

(٥) « عون » ظ ، وهو تصحيف .

ومحمدُ بنُ الحسنِ الواسطيُّ هو الذي ذكرَ الترمذيُّ هاهنا أنه يقال له : محبُوب . وقد قال ابنُ مَعِين : لا بأسَ به ، وخَرَّجَ لهُ البخاريُّ في « صحيحه » ، وضعَّفَهُ النسائيُّ .

وهذا يخالفُ اللفظَ الذي خَرَّجَهُ الترمذيُّ عن محمدِ بن إسماعيلَ ، وهو الحسَّانيُّ[١] .

وقد رواه محمدُ بن مَخْلَدٍ العطارُ عن الحسَّانيِّ كما رواهُ عنه الترمذيُّ ، إلاَّ أنَّ لفظَه : « قال رجلٌ للحسنِ : إنَّ عندي كتاباً من عِلمكَ فأرويهِ عنكَ ؟ قال : نعم » .

وفي روايتِهِ أنَّ محمدَ بن الحسنِ الواسطيُّ هو المُزَنيُّ[٢] .

---

(١) « الحسباني » ب ، في الموضعين ، وهو تَصْحِيفٌ .

(٢) ورَجَّحَه الحافظُ ابنُ حجر ، كما تدُلُّ عليه ترجمتُه في « هدي الساري » ج٢ ص١٥٩ ولفظه فيها :

« خ ت/ محمدُ بن الحسنِ المزنيُّ الواسطيُّ القاضي ، وثَّقه ابنُ مَعِين وغيرُه ، وذكره ابنُ حِبَّان في « الضُعفاءِ » ، وأعاده في « الثِّقاتِ! » . قلتُ : مالهُ في البخاريِّ سوىٰ أثرٍ واحدٍ ذكره في كتابِ العلمِ موقوفاً علىٰ الحسنِ البصريِّ » . انتهىٰ كلامُه في « هدي الساري » .

وقارنه بكلامِهِ علىٰ محمدِ بن الحسنِ المشهورِ بمحْبُوب ، ٢/ ١٦٤ ولفظه : « خ ت/ محبوبُ بن الحسنِ البصريِّ ، أبو جعفر . يقال : اسمه محمد . وفي المُحَمَّدِينَ ذَكَرَهُ المزي . قال ابن مَعِين : « ليسَ به بأس » . وضعَّفَه النسائيُّ . وقال أبو حَاتِم : « ليسَ بقَوي » . وقال أبو داود : « كان يرىٰ شيئاً من القَدَر » .

قلت : « له في البخاريِّ حديثٌ واحدٌ في كتابِ الأحكامِ عن خالدِ الحَذّاء مقروناً بغيره . وروىٰ له الترمذيُّ » . انتهىٰ .

=

والمُزَنيُّ كان قاضيَ واسط ، ليسَ هو محْبُوباً ، وهو أيضاً ثِقَةٌ ، خَرَّجَ له البخاريُّ ، وقال أحمدُ : « ليسَ به بأسٌ » . وقيلَ : إنَّ محَبُوباً بصريٌّ ليسَ بواسِطِيٍّ .

وخَرَّجَ الرَّامَهُرمُزيُّ[١] هذا الحديثَ من طريقِ إسحاقَ بن عيسىٰ نا محمدُ بن الحُصين الواسطيُّ قال : (وقال في موضعٍ آخرَ : ثناه)[٢] محمدُ بن يزيدَ[٣] الواسطيُّ ثنا عوفٌ فذكره .

قلتُ : ما كأنَّ إسحاقَ حفظَ نسبَ هذا الرَّجُلِ .

ومِمَّنْ رُوِيَ عنهُ الرُّخصةُ في العَرْضِ :

من التابعينَ ومَنْ بعدَهم : مكحولٌ ، والزهريُّ ، وأيوبُ السَّخِتيانيُّ ، ومنصورُ بن المعتمرِ ، وشَرِيكٌ . وهوَ قولُ الثوريِّ ، والأوزاعيِّ ، ومالكٍ ، ومِسْعَرٍ ، وأبي حنيفةَ ، والليثِ بنِ سعدٍ ، وابنِ عُيينةَ ، والشافعيِّ ، وأحمدَ ، وغيرِهم من أهل العلمِ .

وكانَ شعبةُ يبالغُ فيقولُ : « القراءةُ عندي أثبتُ من السَّماعِ » ، ووافقهُ علىٰ ذلك يحيىٰ القطَّان ، وعبد الرحمنِ بنُ مهدي .

= وقَد جزمَ هنا بأنَّه بصريٌّ ، لكنْ لم يجزِمْ باسمِهِ .
وقد جزمَ في « التقريبِ » بأنَّ اسمَه محمد ، وقال : « محمدُ بنُ الحسنِ بن هلال بن أبي زينب فيروز ، أبو جعفر أو أبو الحسن ، لقبه محبُوب ، صدوقٌ فيه لِينٌ ، ورُمي بالقَدَر ، من التاسعة » .

(١) في « المحدث الفاصل » ص٤٢٦ ـ ٤٢٧ . وانظر « الكفاية » ص٢٦٥ ، وانظر « جامع بيان العلم وفضله » ج١ ص١٧٧ .

(٢) في ب « وقال موضع أخبرناه » وهو سقط وتحريف .

(٣) قوله « نا محمد بن الحصين » إلىٰ هنا سقط من ظ . والمثبتُ موافقٌ لـ« المحدِّث الفاصل » .

ورُوِيَ نحوُه[١] عن ابن أبي ذِئْبٍ ، وأبي حنيفةَ ، ومالكٍ ، واللَّيثِ ، والثوريِّ . وهو قولُ أبي حاتم ، وأبي عُبيد .

وقال إسحاقُ بن هانىء : « كنتُ أقرأُ علىٰ أبي عبدِ الله ـ يعني أحمدَ ـ الحديثَ وأنا أنظرُ في كتابِهِ ، وهو ينظرُ معي ، فقال لي[٢] : هذا أحبُّ إليَّ من أن أقرأ أنا عليك ، قلتُ له : أقولُ : حَدَّثني ؟ قال : قُلْ إن شِئْتَ ، ولكنْ أحبُّ إليَّ[٣] أن تَصْدُقَ أن تقولَ : قرأتُ[٤] » .

---

(١) في ظ « عنه » ، وهو تصحيف .

(٢) « لي » ليس في ب .

(٣) « إليَّ » ليس في ظ . و« أن » الثانية زيادة من ظ . « أن تقول » سقط من ب .

(٤) ذهبَ أكثرُ العلماءِ إلىٰ ترجيحِ السَّماعِ من المحدِّث علىٰ قراءةِ الطَّالبِ علىٰ المحدّثِ وهو يسمعُ ، وهو العَرْضُ ، واستدلُّوا لترجيحِ السَّماعِ بأنه الوسيلةُ التي تَلقَّىٰ بها الصحابةُ الحديثَ من النبيِّ ﷺ ثم رووه بها للناسِ أيضاً .

ورجَّحَ جماعةٌ من أهلِ العلمِ العَرْضَ علىٰ السَّماعِ ، واستدَلُّوا علىٰ ذلك بأنَّ رعايةَ الطالبِ أشدّ عادةً وطبيعةً ، وبأنه يتعاضَدُ علىٰ الضبطِ في العرض كلٌّ من الشيخِ والطالبِ .

انظر « الإلماع » للقاضي عياض ص٦٩ وما بعد ، و« علوم الحديث » لابن الصلاح ص١٢٢ و«شرح التوضيح» لصَدْر الشريعة مع «حاشية التلويح» للتفتازاني ٢/ ١٢ .

والتحقيقُ في ذلكَ هو التوفيقُ بين الرأيينِ بحَسَبِ ما يتحقَّقُ المزيدُ من الضَّبطِ في التحمُّل ، أخرجَ ابنُ عبد البر في « جامع بيان العلم وفضله » ج٢ ص١٧٨ والقاضي عياض في كتابه الإلماع » . ص٧٤ عن الإمامِ مالكٍ أنَّه سُئِلَ « أفَيَعْرِضُ عليك الرجلُ أحبُّ إليكَ أو تحدِّثه ؟ » قال : « بل يعرِضُ إذا كانَ يتثبَّتُ في قراءَتِه ، فربما غَلِطَ الذي يحدِّث ، أو ينسىٰ » . انتهىٰ . واللفظُ لابنِ عبد البر ، وهو يفيدُ أن العَرْضَ إذا لم يحقِّقْ زيادةَ ضَبْطٍ لا يفضُلُ علىٰ السَّماعِ .

وكَرِهَ طائفةٌ العَرْضَ :

منهم وكيعٌ ، ومحمدُ بن سلاَم ، وأبو مُسْهِرٍ ، وأبو عاصمٍ ، وحُكِيَ ذلك عن أهلِ العراقِ جملةً[١] ، وكانَ مالكٌ ينكِرُه عليهم .

وروىٰ بِشرُ بن الوليدِ عن أبي يوسفَ عن أبي حنيفةَ قال : « لا يَحِلُّ للرجلِ أن يرويَ الحديثَ إلا إذا سمِعَهُ من فَمِ المحدِّثِ، فيحفظُه ثم يحدِّثُ به[٢] » .

واستدَلَّ البخاريُّ وغيرُه علىٰ صِحَّةِ العَرْضِ بحديثِ ضِمَام بن [آـ ٥٥] ثَعْلَبَةَ[٣] ، وقد ذكرَ الترمذيُّ ذلكَ عندَ تخريجِهِ لحديثِهِ في

---

(١) مَنْ حكىٰ ذلكَ لم يحقِّق ، إنما هو رأيٌ منقَرِضٌ لبعضِ المتشدِّدين من أهلِ العراقِ ، ثم انتهىٰ الخلافُ ، وتمَّ الإجماعُ علىٰ جوازِ التَّحَمُّلِ بالعَرْضِ .

قال الحافظُ ابنُ حجر في « فتح الباري » ج١ ص١١٠ : « قلتُ : وقد انقرضَ الخلافُ في كونِ القراءةِ علىٰ الشيخِ لا تُجزىءُ ، وإنما كان يقولُه بعضُ المتشدِّدينَ من أهلِ العراقِ » انتهىٰ. وانظر الروايةَ عن مالكٍ في « المحدث الفاصل » ص٤٢١ .

(٢) المحفوظُ عن أبي حنيفةَ أنه يجيزُ العَرْضَ ، بل يرجِّحُه علىٰ السماع ، كما سبقَ أن ذكرَ الشارحُ ذلكَ ، وهذا النقلُ ليسَ معناهُ ما ذكَرَه الشارحُ ابنُ رجب ، بل مرادُه أنه إذا تحمَّل الحديثَ ونسيَهُ لا يَعْتَمِدُ علىٰ كتابِهِ عندَ أبي حنيفةَ ، وهو مذهبُ أبي حنيفةَ تحقيقاً ، كما هو ثابتٌ في مصادرِ أصولِ فقهِ الحنفية ، انظر « شرح التوضيح » و«حاشية التلويح» عليه للتفتازاني ج٢ ص١٢ ، وغيره . و« الكفاية » ص٢٣١ .

(٣) ولفظُه عن أنسٍ رضي الله عنه قال : بينما نحنُ جلوسٌ مع النبيِّ ﷺ في المسجدِ دخلَ رجلٌ علىٰ جَمَلٍ ، فأناخَه في المسجدِ ثم عَقَلَه ، ثم قال لهم : أيكم محمدٌ ؟ والنبيُّ ﷺ متكىءٌ بينَ ظَهْرَانيهم ، فقلنا : هذا الرجلُ الأبيضُ المتكىءُ . فقال له الرجلُ : ابنَ عبدِ المطلب! فقال له النبيُّ ﷺ : قد أجبتُكَ . =

أوَّلِ كتابِ الزَّكاةِ[١] .

واستدَلَّ مالكٌ وغيرُهُ بعَرْضِ القُرآنِ علىٰ القارىءِ ، وبقراءَةِ الصَّحِيفةِ بالدَّيْنِ علىٰ مَنْ عليه الحقُّ ، فيقرُّ بها ، فيُشهد عليه[٢] .

وقد اشترطَ الترمذيُّ لصحَّةِ العَرْضِ علىٰ العالِمِ أن يكونَ العالمُ حافِظاً لما يُعرَضُ عليه ، أو يمسِكُ أصلَهُ بيَدِه عندَ العَرْضِ عليه إذا لم يكنْ حافظاً .

= فقال الرجلُ للنبيِّ ﷺ : إني سائِلُكَ فمشدِّدٌ عليك في المسألةِ ، فلا تجدْ عليَّ في نفسِكَ . فقال : سَلْ عما بدا لك . فقال : أسألكَ بربِّكَ وربِّ مَنْ قبلكَ آللهُ أرسلكَ إلىٰ النَّاسِ كلِّهم ؟ فقال : اللهم نعم . فقال : أَنْشُدُك باللهِ آللهُ أمركَ أن نصلِّيَ الصلواتِ الخمسَ في اليومِ والليلةِ ؟ قال : اللهمَّ نعم . قال : أنشُدُكَ باللهِ آللهُ أمركَ أن تأخذَ هذه الصَّدَقَةَ من أغنيائِنا فتقسِمَها علىٰ فقرائِنا ؟ فقال النبيُّ ﷺ : اللهمَّ نعم .

فقال الرجلُ : « آمنتُ بما جئتَ به ، وأنا رسولُ مَنْ ورائي مِنْ قومي ، وأنا ضِمَامُ بن ثعلبةَ أخو بني سَعْدِ بن بكر » . البخاري في العلم (باب القراءة والعرض علىٰ المحدث) ج١ ص١٩ ، ومسلم في أول «صحيحه» ص٣٢ .

(١) ج٣ ص١٤ ـ ١٥ من « جامع الترمذيِّ » ، ولفظه :

« سمعتُ محمدَ بن إسماعيل يقولُ : قال بعضُ أهلِ العلمِ : « فقهُ هذا الحديثِ أنَّ القراءةَ علىٰ العالمِ والعرضَ عليه جائزٌ ، مثلُ السَّماعِ ، واحتجَّ بأنَّ الأعرابيَّ عَرَضَ علىٰ النبيِّ ﷺ ، فأقرَّ به النبيُّ ﷺ » انتهىٰ . ولم يذكر البخاريُّ هذا الاستنباطَ في صحيحه ، بل اكتفىٰ بالإشارة إليه في ترجمة الباب .

(٢) « ويشهد عليه » ظ وب . قلت : ذكره البخاري عن مالك ج١ ص١٨ فقالَ : « واحتجَّ مالكٌ بالصَّكِّ يُقْرَأُ علىٰ القومِ ، فيقولون : أشهدَنا فلان ، ويُقرأُ ذلك عليهم قراءةً . ويُقرأُ علىٰ المقرىء ، فيقول القارىءُ : أقرأني فلانٌ » . انتهىٰ . أي أقرأني القرآنَ ، ويُقبَلُ ذلكَ منه بلا خِلاف .

ومفهومُ كلامِهِ أنه إذا لم يكن المعروضُ عليهِ حافظاً ولا أمسكَ أصلَهُ أنه لا تجوزُ الروايةُ عنه بذلكَ العَرْضِ .

وقد قال أحمدُ في روايةِ حنبل : « لا بأسَ بالقراءَةِ إذا كانَ رجلٌ يَعْرِفُ ويفهَمُ ويبيِّنُ ذلكَ » .

قال سعيدُ بن مروان البغداديُّ[1] : سمعتُ يحيىٰ بن إسماعيلَ الواسطيَّ يقولُ : « القراءةُ علىٰ مالكِ بن أنسٍ مثلُ[2] السَّماعِ من غيرِه » .

وهذا يَرْجِعُ إلىٰ أصلٍ :

وهو أنَّ الضَّريرَ والأميَّ إذا لم يحفظا الحديثَ ، فإنَّه لا تجوزُ الروايةُ عنهما ، ولا تلقينُهما ، ولا القراءةُ عليهما من كتابٍ .

وقد نَصَّ على ذلكَ أحمدُ ـ في رواية عبدِ اللهِ ـ في الضَّريرِ والأميِّ :

لا يجوزُ أن يحدِّثا إلا بما يحفظا ، وقال : « كانَ أبو معاويةَ الضريرُ إذا حَدَّثنا بالشيءِ الذي نرىٰ أنه لا يحفَظُه يقولُ : في كتابي كذا وكذا ، ولا يقولُ : ثنا ولا سمعتُ » .

وكذلكَ قال يحيىٰ بن مَعِين في الضَّرِيرِ والأميِّ ، نقلَهُ عنه عبدُ اللهِ بن أحمد ، وعبَّاسٌ الدُّورِيُّ .

[ب ـ ٣٨] وقال أبو خَيْثَمَةَ : « كانَ يُعابُ علىٰ يزيدَ بن هارون أنه

---

(١) في الأصل هنا زيادة « يقول » وهي سهو .

(٢) قوله « مثل » سقط من ظ .

كانَ بعد ما أُضِرَّ يأمرُ مَنْ يلقِّنُه حديثَه من كتابِهِ ويتحفَّظه »[١] .

وأنكرَ طائفةٌ علىٰ من كان يكتُبُ من كُتُبِ موسىٰ بن عُبَيدة[٢] الرَّبَذِي ثم يقرَؤها عليه ، وكان أعمىٰ .

وذكرَ ابنُ المديني عن أبي معاويةَ الضَّريرِ أنه قال : « ما سمِعْتُه من الشيخِ وحفظْتُه عنه قلتُ : ثنا ، وما قُرِىءَ عليَّ من الكُتُبِ قلتُ : ذَكَرَ فلانٌ » .

وكانَ[٣] عبد الرَّزَّاقِ يتلقَّنُ ممن يَثِقُ به ، كما كانَ يزيدُ بن هارون يفعَلُه .

وعلىٰ قولِ هؤلاءِ يجوزُ العَرْضُ علىٰ الشيخِ وإن كان ضَريراً لا يحفَظُ ، أو أمِّياً لا كتابَ بيدِهِ إذا كان العَرْضُ ممن يُوثَقُ بهِ[٤] .

وقد رَخَّصَ ابنُ مَعِين في السَّماعِ ممن يتلقَّنُ إذا كان يَعْرِفُ حديثَهُ ، ويعرِفُ ما يدخلُ عليه ، فإنْ لَمْ يَعْرِف ما يدْخُلُ عليه فإنَّه كَرِهَهُ .

---

(١) انظر هذا القول وتعليقنا عليه في ص٥٧٦ .

(٢) « كتب عبيدة » ظ وب . وفي ب « الزبيدي » موضع الرّبَذي ، وهو تصحيف . وسقط منها قوله « عليه ».

(٣) قوله « كان » سقط من ب .

(٤) من قوله : « كما كان يزيد » إلىٰ هنا ليس في ظ وب .

وحاصلُ الأمرِ أنَّ الناسَ ثلاثةُ أقسامٍ :

حافِظٌ متقِنٌ يحدِّثُ من حِفْظِه ، فهذا لا كلامَ فيه .

وحافظٌ نَسِيَ فلُقِّنَ حتىٰ ذَكَر أو تذكَّرَ حديثَه من كتابٍ ، فرَجَعَ إليه حِفْظُهُ الذي كانَ نَسِيَهُ ، وهذا أيضاً حُكمُه حكمُ الحافظِ ، وكانَ شعبةُ أحياناً يتذكَّرُ حديثَهُ من كتابٍ .

ومن لا يحفظُ شيئاً[١] وإنما يعتَمِدُ علىٰ مجرَّدِ التَّلقين ، فهذا [ظ ـ ١٣٨] هو الذي مَنَع[٢] أحمدُ ويحيىٰ من الأَخْذِ عَنْه[٣] .

واختلفَ العلماءُ أيضاً في :

---

(١) قوله « شيئاً » ليس في ظ وب .

(٢) في ب هنا زيادة « منه » . و« من » الآتية ليست في ظ .

(٣) لكنَّ الجمهورَ علىٰ صحَّةِ الأخذِ عنه إذا احتاطَ بحيثُ يغلِبُ علىٰ الظَّنِّ سلامتُه . قال ابن الصَّلاحِ وعلماءُ أصولِ الحديثِ : « إذا كان الراوي ضَريراً ولم يحفظْ حديثَه من فَمِ مَنْ حَدَّثه ، واستعانَ بالمأمونينَ في ضبطِ سماعِه وحِفْظِ كتابِه ثم عندَ روايتِهِ في القراءةِ منه عليه ، واحتاطَ في ذلكَ علىٰ حسبِ حاله بحيثُ يحصلُ معه الظنُّ بالسلامةِ من التغييرِ صَحَّتْ روايتُه » .

وجعلَ الخطيبُ الأميَّ بمثابته أيضاً . انظر « الكفاية » ص٢٢٨ و« علوم الحديث » ص١٨٧ و« التقريب » وشرحه « التدريب » ص٣٠٩ .

التحديث من الكتابِ
إذا كانَ المحدِّثُ لا يحفَظُ ما فيه ، وهو ثِقَةٌ

فقال مالكٌ : لا يؤخَذُ العِلمُ عمَّن هذه الصِّفةُ[١] صفتُه ، لأني أخافُ أن يُرادَ في كُتُبِهِ باللَّيْل .

وحُكي أيضاً عن أبي حنيفةَ رحمه الله .

وعلىٰ قولِ هؤلاءِ فلا يجوزُ العَرْضُ علىٰ مَنْ لا يحفَظُ وإن أمسكَ الكتابَ ، كما لا يجوزُ له أن يحدِّثَ من الكتاب ولا يحفَظُ ، وأولىٰ .

وهكذا اشترطَ عثمان بنُ أبي شيبة في العَرْضِ: أن يكونَ العالمُ يعرفُ ما يُقْرأُ عليه .

ورخَّصَ طائفةٌ في التحديثِ من الكتاب ، لمن لا يحفظُ .

منهم : مروانُ بن محمد ، وابنُ عُيينةَ ، وابنُ مهدي ، ويحيىٰ بن مَعِين ، وغيرُهم .

وهذا إذا كان الخطُّ معروفاً موثوقاً به ، والكتابُ محفوظاً عندَهُ .

فإن غابَ عنه كتابهُ ثم رجَعَ إليه : فكانَ كثيرٌ[٢] منهم يتوقَّىٰ الروايةَ منه خشيةَ أن يكونَ غُيِّرَ فيه شيءٌ .

---

(١) قوله : « الصفة » ليس في ظ .

(٢) « وكان كثيراً » ب . وهو غلط .

منهم : ابنُ مَهْدِيٍّ ، وابنُ المباركِ ، والأنصاريُّ .

ورخَّصَ فيه بعضُهم ، منهم : يحيىٰ بنُ سعيد .

وقال أحمدُ ـ في رجلٍ يكونُ له السَّماعُ مع الرجلِ ألهُ أن يأخذَهُ بعد سنين ؟ ـ قال : « لا بأسَ به إذا عَرَفَ الخَطَّ » .

قال أبو بكر الخطيبُ : « إنما يجوزُ هذا إذا لم يُرَ فيه أثرُ تَغييرٍ[١] حادثٍ من زيادةٍ أو نقصانٍ أو تبديلٍ ، وسكَنَتْ نفسُه إلىٰ سلامتِه ، قال : وعلىٰ ذلكَ يُحْمَلُ كلامُ يحيىٰ بن سعيد » .

قلتُ : وكذا إن كان له فَهْمٌ ومعرِفَةٌ [آ ـ ٥٦] بالحديثِ وإن لم يكنْ يحفَظُهُ .

وقد قالَ أبو زُرْعَةَ ـ لما رُدَّ عليه كتابُه ورأىٰ فيه تَغَيُّراً ـ : « أنا أحفظُ هذا ، ولو لم أحفَظْه لم يكنْ يخفىٰ عليَّ » .

وقد[٢] قالَ أحمدُ ـ في الكتاب قد طالَ علىٰ الإنسانِ عهده، لا يعرفُ بعضَ حروفِهِ، فيخبره بعضُ أصحابِه ، ما ترىٰ في ذاك ؟ ـ قال : « إذا كانَ يعلمُ أنه كما في الكتابِ فليسَ به بأسٌ » . نقلَهُ عنه ابنُ هانىء[٣] .

---

(١) « تَغيُّرٍ » الأصل وب . والمثبت من ظ موافق « للكفاية » ص٢٣٦ .

(٢) « قد » ليست في ب .

(٣) هذا الذي نقلَهُ الشارحُ عن الإمامِ أحمدَ هو الرأيُ المتوسِّطُ بين التشديدِ والتساهلِ ، وهو الصَّوابُ الذي عليه الجمهورُ . قالَ الإمامُ النوويُّ في التقريب : « والصوابُ ما عليه الجمهورُ ، وهو التوسُّط ، فإذا قامَ في التحمُّلِ والمقابلةِ بما تقدَّم جازت الروايةُ منه ـ أي من الكتابِ ـ وإن غابَ ، إذا كانَ الغالبُ سلامتَه من التغيير » انظر « التقريب » ص٣٠٨ مع شرحه للسيوطي ، و« علوم الحديث » ص١٨٧ .

واختلفوا في المحدِّثِ الذي لا يحفَظُ إذا حَدَّثَ من كتابِ غيرِهِ

فرخَّصَ طائفةٌ فيه إذا وَثِقَ بالخطِّ ، منهم ابن جُريجٍ ، وهو اختيارُ الإسماعيليِّ .

وقالَ أحمدُ : « ينبغي للناسِ أن يتَّقوا هذا » .

وكان يحيىٰ بن سعيد يَعيبُ قوماً يفعلونه .

وقال المَرُّوذِي : سمعتُ أبا عبد الله قال : « ما بالكوفةِ مِثل هنَّاد بنِ السَّرِيِّ، هو شيخُهم » . فقيلَ لهُ[1] : « هو يُحدِّثُ من كتابِ وَرَّاقِهِ ! » . فجعلَ يسترجِعُ ، ثم قالَ : « إن كان هكذا لم يُكْتَبْ عن هنَّادٍ شيءٌ »[2] .

هذا كلُّه إذا قرأَ القارىءُ علىٰ العالِم وليسَ معهُ أحدٌ ، فإن كانَ معهُ

---

(١) « له » . ليس في ظ . وفي ب « فقيل له إنه يحدث. . . » .

(٢) هذا النقلُ ليسَ علىٰ ظاهرِهِ ، أو إن في صحته نظراً ، وهنَّادٌ ثقةٌ من الحُفَّاظ ، لم يَعِبْهُ علماءُ الرِّجالِ بشيءٍ . وكان أحمدُ نفسُه يوصي به يقولُ : « عليكم بهَنَّاد » وكانَ وكيعٌ يعظِّمُه جداً . قال قتيبةُ بن سعيدٍ الحافظُ : « ما رأيتُ وكيعاً يعظِّمُ أحداً تعظيمَهُ لهنَّاد » . انظر « تذكرة الحفاظ » ص٥٠٧ و« التهذيب » ج١١ ص٧١ وغيرهما .

وقال الحافظ ابنُ حجر في « التقريب » : « هنَّاد بن السَّرِي ـ بكسر الراء الخفيفة ـ ابن مصعب التميمي ، أبو السَّرِيّ ، الكوفيُّ ، ثقةٌ من العاشرة ، مات سنة ثلاث وأربعين ـ ومئتين ـ وله إحدىٰ وتسعون سنة/ عخ م عه » .

أحدٌ يسمَعُ معه: فقالتْ طائفةٌ : لا بدَّ لمن يسمعُ مَعَهُ أن ينظرَ في نُسخَتِه ، وإلا فلا يَصِحُّ سماعُه ، منهم ابنُ وَارَةَ وغيرُه .

وكذا قالوا في المحدِّث إذا قَرَأَ عليهم من كتابِهِ ولم ينظروا فيه ، ثم نسخُوا من الكتابِ من غيرِ نَظَرٍ ولا حِفْظٍ . وكذا إذا أملىٰ المحدِّثُ فكتبَ عنهُ بعضهم ، ثم نسخَ الباقون من كتابِه من غيرِ حِفْظٍ .

وذكرَ أحمدُ عن عبدِ الرزَّاقِ أنَّ سفيانَ لما قَدِمَ عليهم اليمنَ جاؤوا بمَنْ يكتُبُ ، وكانوا ينظرونَ في الكتابِ ، فإذا فَرَغَ ختموا الكتابَ حتىٰ ينسَخُوه .

وروىٰ ابنُ عَدِيٍّ بإسناده عن مَعْمَر قال : « اجتمعتُ أنا وشعبةُ والثوريُّ وابنُ جُرَيج ، فقدِمَ علينا شيخٌ ، فأملىٰ علينا [ب ـ ٣٩] أربعةَ آلافِ حديثٍ عن ظهرِ قَلْبٍ ، فإذا جَنَّ الليلُ ختمنا الكتابَ فوضعناه تحتَ رُؤوسنا ، وكان الكاتبُ شعبةَ ، ونحن ننظرُ في الكتابِ » .

وذكر الخلَّالُ عن عليِّ بن عَبْدِ الصَّمَد المكيِّ قال : قلتُ لأحمدَ بن حنبل ـ ونحنُ في مجلسٍ نسمعُ فيه الحديثَ وأنا لا أنظرُ في النُّسخَةِ ـ : « يا أبا عبدِ اللهِ ، يَجْزيني أن لا أنظرَ في النُّسْخةِ فأقول : حَدَّثنا ، مثلَ الصَّكِّ إذا لم ينظرْ فيه ويُشْهَدُ ؟ » . قال لي : « لو نظرتَ في الكتابِ كانَ أطيبَ لنفسِكَ » .

وذكرَ ابنُ مَعِين عن ابن أبي[1] ذئب أنه كانَ يَقْرأ عليهم كِتاباً ، ثم يُلقيه إليهم ، فيكتُبُونَه ولم يَنْظُروا في الكتابِ .

---

(١) « أبي » سقط من ب .

ورُوِيَ عن مالكٍ ما يَدُلُّ عليه ، ورَخَّصَ في ذلكَ أكثرُ المتأخرين ، إذا كانَ صاحبُ الكتابِ مأموناً في نَفْسِه موثوقاً بضَبْطِه .

وروىٰ أحمدُ بن حرب الموصليُّ عن زيدِ بن أبي الزَّرقاء ثنا سفيانُ الثوريُّ ـ في القومِ يكونونَ جميعاً، فيأتونَ الرجلَ ومعهم حديثٌ من حديثِهِ في كتابٍ ، ويكونُ الكتابُ مع بعضِهم وهو عندَهُم ثِقَةٌ ، وهم أكثرُ[١] أن يستطيعوا أن ينظُروا فيه جميعاً ، هل يدخلُ عليهم أن يُصَدِّقوا صاحبَهم في مسائلِهِ ؟ » . قال : « لا ، إنما هو بمنزلَةِ الشَّهادَةِ » .

خَرَّجَهُ الرَّامَهُرْمُزِيُّ ، وحملَه علىٰ أنَّ مرادَ سفيانَ الرُّخصةُ في ذلكَ كما يُقرأ[٢] الصَّكُّ علىٰ المشهودِ عليه بالدَّينِ ، فَيُقِرُّ به فيَشْهَدُ عليه مَنْ سَمِعَهُ .

وكلامُ أحمدَ يدُلُّ علىٰ مثلِ ذلكَ أيضاً ، إلا أنه اسْتَحَبَّ للسَّامِعِ أن ينظُرَ في الكتابِ لتطيبَ نفسُه[٣] .

---

(١) كذا في النسخ التي بين أيدينا ، وهو مطابقٌ « للمحدِّث الفاصل » أيضاً ص٥٩٩ ـ ٦٠٠ ، وأصل العبارة « أكثر من أن » .

(٢) « نقول » ب ، وهو تحريف .

(٣) حاصلُ المسألةِ أنَّ الراويَ إذا سمعَ أحاديثَ من المحدِّثِ أو أجيزَ بها ولا يحفَظُها ، أنه يجوزُ له أن يحدِّثَ بها من كتابِ غيرِه عن الشيخِ وإن لم ينظرْ في الكتابِ حالَ القراءةِ ، وأنه لا يشترَطُ أن يقابلَهُ بنفسِهِ ، بل يكفيه مقابلةُ نُسخَتِهِ بأصلِ الرَّاوي وإن لم يكنْ ذلكَ حالَ القراءةِ ، ويكفيه كذلك مقابلةُ نسخَتِهِ علىٰ يدي غيرِهِ إذا كانَ ثقةً موثوقاً بضبطِهِ . انظر « علوم الحديث » ص١٦٩ ـ ١٧٠ و« التقريب » و« التدريب » ص٢٩٥ .

المسألةُ الثانيةُ : فيما يَقُولُ مَنْ عَرَضَ الحديثَ إذا حَدَّثَ به

وقد ذكرَ التِّرمذيُّ بإسنادِه عن عطاء أنه أجازَ أن يقولَ : ثنا . وذكره[1] أيضاً عن أبي مُصْعبٍ صاحبِ مالكٍ . وعن يحيىٰ القطانِ أنه قال : «ثنا وأنا واحدٌ» .

وسُئِلَ محمدُ بن نصر المَرْوَزي : « ما الفرقُ بين ثنا وأنا ؟ قال : سوءُ الخُلُق! » .

وروىٰ محمدُ بن سعيد بن الأصبهاني عن شَرِيك مثلَ ذلكَ .

وذكرَ [ظ ـ ١٣٩] الترمذيُّ أيضاً عن ابنِ وهبٍ أنه كان لا يقولُ: ثنا إلا فيما سمعَ من لفظِ العالمِ مع الناسِ ، فإذا قُرِىءَ علىٰ العالمِ وهو شاهدٌ قال : أنا . وإن سمعَ وحدَهُ قال : حدثني . وإن قرأ وحدَه قال : أخبرني .

والقولُ [آ ـ ٥٧] **الأوَّلُ** ـ وهو الرُّخْصَةُ في أن يقول مَنْ عَرَضَ علىٰ العالمِ: « ثنا » ـ هو مرويٌّ عن الحسنِ ، والزهريِّ ، ومنصورٍ ، والثوريِّ ، ومالكٍ ، وابنِ جريجٍ ، وأبي حنيفةَ .

ورواهُ محمدُ بن كثير عن الأوزاعيِّ ، ورُوِيَ أيضاً عن يحيىٰ بن سعيد القطَّانِ .

وقد تقدَّمَ مثلُه عن أحمدَ[2] إلا أنه اسْتَحَبَّ أنه يقولَ: « قرأتُ » .

---

(١) « وذكر » ظ وب .

(٢) في ص٢٤٣ .

وقال أحمدُ أيضاً : « ثنا وأنا واحدٌ » . نقلَه عنه سلمةُ بن شَبِيْب[١] وغيرُه .

وكذلكَ قال يزيدُ بن هارون ، والنضرُ بن شُمَيل ، وأبو عاصم النبيلُ ، ووهبُ بن جَرِير ، وابنُ عُيينةَ ، وأبو الوليدِ ، وإسحاقُ بنُ إبراهيمَ ، ورُويَ عن مالكٍ وسفيانَ أيضاً .

وقد جمعَ الطحاويُّ في التسويةِ بينهما جُزءاً[٢] .

وأما القولُ الثاني[٣] : وهو أن يقولَ في العَرْضِ « أنا » ، وفي السَّماعِ « ثنا » : فهو مَحْكِيٌّ عن طائفةٍ من العلماءِ ، منهم النسائيُّ ، وقبلَه يونسُ بن عبد الأعلىٰ .

وحكاهُ بعضُهم عن أكثرِ أصحابِ الحديثِ .

وهو مأثورٌ عن ابن جريج ، قال يحيىٰ بن سعيد : « كان ابنُ جُريج صَدُوقاً ، إذا قال : « حدَّثني » فهو سماعٌ ، وإذا قال : « أنا » أو « أخبرني » فهو قراءةٌ . وإذا قال : « قال » فهو شِبْهُ الرِّيح » . يعني أنه لم يسمَعْه ولم يقرأْه .

ورُوي عن الأوزاعيِّ أنه أَمَرَ في الرِّواية عنه بذلكَ ، وكذا نقلهُ الربيعُ عن الشافعيِّ .

وذكرَ أبو داودَ في مسائلِهِ قال : قيلَ لأحمدَ : « كأنَّ أخبرنا أسهلُ من حَدَّثنا ؟ قال : نعم ، هو أسهلُ ، « ثنا » شديدٌ » .

---

(١) « شيبه » ب ، وهو تصحيف .

(٢) توجد منه نسخةٌ خطيةٌ في دارِ الكتبِ الظاهرية مجموع رقم ٩٢/ ١٧ .

(٣) من قوله « وقد جمع » إلىٰ هنا سقط من ب .

وقال عوفٌ : إذا قرأ العالمُ علىٰ العالمِ فقال : « حَدَّثني » فهي كُذَيْبَةٌ[١] .

وكذلكَ رُوِيَ عن حَمَّادِ بن زيد أنَّه مَنَعَ في العَرْضِ أن يقول : « ثنا » .

وقال عثمانُ بن أبي شيبة : « كان ابنُ المباركِ يقول : قرأتُ علىٰ ابنِ جُريجٍ ، ولا يقول : أنا » .

وقال أحمدُ في روايةِ أبي داود : « يعجبُني أن يقولَ كما فعل ، يقولُ : قرأتُ » .

وقال أحمدُ في روايةِ ابنه عبدِ الله : « إذا سمعتَ من المحدِّثِ فقل : « ثنا » . وإذا قرأتَ عليه فقل : « قرأت » ، وإذا قُرِىءَ عليه فقل : « قُرِىء عليه » . قال : وأحَبُّ إليَّ أن يبيِّنَ كما كان » .

ولكن هذا محمولٌ منه[٢]علىٰ الاستحباب كما تقدَّم ذلكَ[٢] صَرِيحاً عنه ، ومن أصحابنا من حَمَلَهُ علىٰ الوُجوبِ .

وقال أبو القاسم البَغَويُّ : « كان أحمدُ لا يرىٰ في العَرْضِ والإجازَةِ « أنا » ولا « ثنا » ، إنما رأيه أن يبيِّن الراوي كما كان » .

وقرأ رجلٌ علىٰ شَرِيك ، ثم [ب ـ ٤٠] سأله فقال: «أقولُ : ثنا شَريكٌ » ؟ فقال : « إذن تكذِبَ » .

وقال يحيىٰ بن سعيد : « ينبغي أن يحدِّثَ الرجلُ[٣] كما سَمِعَ ،

---

(١) « كذبة » ظ .

(٢) قوله « منه » و« ذلكَ » ليس في ظ وب . وانظر ص٢٤٣ و٢٥٤ .

(٣) « ينبغي للرجل أن يحدث » ظ وب .

فإنْ سَمِعَ ، يقولُ : ثنا . وإن عَرَضَ ، يقولُ : عَرَضْتُ ، وإن كانَ إجازة يقولُ : أجازَ لي[١] » .

وقال محمدُ بن كثير : « سألتُ الأوزاعيَّ عن الرجلِ يقرأُ علىٰ الرجلِ الحديثَ، يقولُ : « ثنا » ؟[٢] قال : لا ، يقولُ كما صَنَعَ ، يقولُ[٣] : « قرأتُ »[٤] » .

وقال ابنُ مَعِين : « أرىٰ إذا قَرَأ الرجلُ علىٰ الرجلِ أن يقولَ[٤] : قرأتُ علىٰ فلانٍ ، ولا يقولَ : ثنا ، وإذا قُرِىءَ[٥] علىٰ الرَّجُلِ وهو شاهدٌ فليقلْ : قُرِىءَ علىٰ فلانٍ[٦] وأنا شاهِدٌ ، يقولُ كما كان » .

وقال أحمد بن صالحٍ المصريُّ فيمن قرأَ علىٰ العالمِ : « يقولُ قرأتُ . قيلَ له : فإن قالَ : ثنا ، قال : لا ينبغي له أن يقولَ إلا كما قرأ ، فإن قال : حَدَّثنا فلم يكذِبْ ، قيل له[٧] : فإن قالَ : أنا وأنبأنا ؟ قال : هو دونَ ثنا » .

وقال محمدُ بنُ عبدِ اللهِ الأنصاريُّ : « يقولُ : قرأتُ علىٰ فلان ، ولا يقولُ : حَدَّثني » .

---

(١) « لي » ليس في ظ .
(٢) « فيقول حدثنا » ظ .
(٣) « يقول » ليس في ظ .
(٤) من قوله « قرأت » إلىٰ هنا سقط من ظ وب .
(٥) « قرأت » ب وهو تصحيف .
(٦) « علىٰ ذلك » ظ وهو خطأ .
(٧) من قوله « فإن قال ثنا » إلىٰ هنا سقط من ب .

وقال شعبةُ : « أَحَبُّ إليَّ أن يُبيِّن » .

قال نعيمُ بن حماد : « ما رأيتُ ابنَ المباركِ يقولُ قطُّ «ثنا» كأنه يرىٰ «أنا» أوسعَ »[١] .

وأما تفريقُ ابنِ وَهْبٍ بين أن يكونَ سماعُه أو عَرْضُه وحدَه أو مع غيره، فيقولُ إذا كانَ وحدَه : حَدَّثني أو أخبرني ، وإذا كانَ مع غيرِه يقولُ : ثنا أو أخبرنا ، فهذا محمولٌ علىٰ الاستحبابِ دونَ الوجوبِ ، وقد رُويَ مثلُ ذلك عن سعيدِ بن أبي مريم المصريِّ .

ورُويَ معناهُ عن طائفةٍ من السلفِ .

قال ابنُ أبي خيثمة : ثنا[٢] الوليدُ بن شجاعٍ حدَّثني حمزةُ عن رجاءِ بن أبي سلمة عن ابنِ عون قال : « ربَّما حدثنا ابنُ سيرين

---

(١) خلاصةُ التحقيقِ أن اصطلاحاتِ المحدثينَ اختلفتْ فيما يقولُ من تحمَّلَ الحديثَ بالعرضِ ، إذا حَدَّث به ، وأسلمُ العباراتِ في ذلك أن يقول : « قرأتُ علىٰ فلان ، أو قُرِىءَ علىٰ فلانٍ وأنا أسمع » ، ثم أن يقول : « حَدَّثنا فلان قراءة عليه » ونحو ذلك .

أما إطلاقُ حَدَّثنا وأخبرنا في هذا فقد ذهبَ إلىٰ جوازِ استعمالِهما في العَرْضِ الإمامُ البخاريُّ والزهريُّ ومعظمُ الحجازيين ، والكوفيين .

وذهب الشافعيُّ والإمامُ مسلمٌ وأهل المشرق إلىٰ التمييزِ بينهما والمنعِ من إطلاق « حدثنا » ، واختاروا أن يقولَ : « أخبرنا » .

وهما من حيث لسانُ العربِ بمعنًى واحد إنما اصطلحَ المحدثونَ علىٰ التمييز بينهما في الاستعمالِ ، ثم صارَ التفريقُ بينهما هو الشائعَ الغالبَ علىٰ أهلِ الحديثِ ، انظر « علوم الحديث » لابن الصلاح ص١٢٢ ـ ١٢٤ ، و« تدريب الراوي » ص٢٤٥ ، و« منهج النقد » ص١٩٩ .

(٢) « حدثني » ظ .

فيقول : حَدَّثني أبو هريرةَ ، وربما قال نا[١] أبو هريرة ، قال: فنقولُ: كيف هذا يا أبا بكر ؟ قال : أكونُ وحدِي فيحدِّثني، فأقولُ : حدَّثني ، وأكونُ في جماعةٍ فيحدِّثنا، فأقول : [آ ـ ٥٨] ثنا » .

وقال الوليدُ بن مزيد[٢] : « قلتُ للأوزاعيِّ : كتبتُ عنكَ حديثاً كثيراً ، فما أقولُ فيه ؟ » قال : « ما قرأتُه عليكَ وحدكَ فقلْ فيه : حدَّثني ، وما قرأتُه علىٰ جماعةٍ أنتَ فيهم فقلْ فيه : ثنا ، وما قرأتَه عليَّ وحدَكَ فقل فيه : أخبرني ، وما قرأَ عليَّ جماعةٌ أنتَ فيهم فقلْ فيه : أنا ، وما أجزتُه[٣] لك وحدَكَ فقل فيه : خَبَّرني ، وما أجزته[٣] لجماعةٍ أنتَ فيهم فقل فيه : خَبَّرنا » .

وخَرَّجَ الخطيب كلامَ ابنِ وهب الذي خَرَّجَهُ الترمذيُّ من طريقِ ابنِ أخي ابنِ وهبٍ عنه ، ثم قال : « هذا هو المستحبُّ ، وليسَ بواجبٍ عندَ أهلِ العلمِ »[٤] .

ثم ذكرَ بإسناده[٥] عن أحمد بن صالح أنه أجازَ لمن سمعَ وحدَه[٥] أن يقولَ : « ثنا » ولمن سَمِعَ مع[٦] جماعَةٍ أن يقولَ : « حَدثني » .

وعن أبي داودَ قال : قلتُ لأبي عبدِ اللهِ يعني أحمد : « إذا سمعَ الرجلُ وحدَه يقولُ : نا فلان ؟ » قال : « لا بأسَ » .

---

(١) « أخبرنا » ظ وب ، وهو خطأ .
(٢) « يزيد » ب ، وهو تصحيف .
(٣) « أخبرته » ب ، وهو تصحيف .
(٤) « الكفاية » ص٢٩٤ ولفظه « . . . وليس بواجبٍ عند كافةِ أهل العلمِ » .
(٥) قوله « بإسناده » و« وحده » ليسا في ظ وب .
(٦) « مع » زيادة من ظ وب .

ومن طريقِ الأثرمِ قال : قلتُ لأبي عبدِ اللهِ : « أليسَ هذا جائزاً أن يقولَ : حدَّثني ، وهو ينوي أنه قد [ظ ـ ١٤٠] حدَّثه فيمن حَدَّثَ ، ويقولَ : أشهدني ، وقد أشهدَ جماعةً ؟ قال : فظننتُ أنه سهَّل في ذلكَ » .

وعن ابنِ المباركِ قال : « إذا حَدَّثَ الرجلُ جماعةً فليقلْ كلٌّ منهم : حدَّثني » .

وعن يحيىٰ بن سعيد أنه رَخَّصَ فيه أيضاً . قال أبو عُبَيْد : « كنتُ أسمعُ ابنَ المباركِ كثيراً يقولُ : أخبرني ، وكنتُ أرىٰ أنه سمعَهُ وحدَهُ ، حتىٰ أخبروني أنه كانَ يقولُ : «إذا حَدَّثنا فقد حَدَّثَ كلَّ واحدٍ منا علىٰ حيالِهِ» ، فلهذا استجازَ أن يقولَ » .

وذكرَ البيهقيُّ قولَ ابنِ وَهْبٍ وسعيدِ بن أبي مريم الذي تقدَّمَ ذِكْرُهُ ، وقال : « هذا تفصيلٌ حَسَنٌ وعليه أدركْنا[١] مشايخَنا ، وهو معنىٰ قولِ أحمد والشافعيِّ[٢] رحمهما الله » .

وذكرَ عبدُ الغنيِّ بن سعيد قال : سمعتُ الوليدَ بن القاسم يقولُ : سمعتُ أبا عبدِ الرحمن النسائيَّ يقولُ : « كان إسحاقُ بن رَاهُوْيَهْ يقولُ : إذا قرأتَ فقل : قرأتُ ، وإذا قُرِىءَ عليك فقل : قُرِىء ، وإذا حَدَّثكَ فقل : حدَّثني ، وإذا حدَّثكم فقل : حدَّثنا ، قل كما كان » .

قال عبدُ الغني : « وبلغني عن أحمدَ بن حنبل[٣] نحوُه » .

---

(١) « أدركت » ظ وب .
(٢) « الشافعي وأحمد » ظ وب .
(٣) « بن حنبل » ليس في ظ .

وروىٰ بإسناده عن أبي نعيم قال : « أتينا موسىٰ بن عُلَيٍّ بمكةَ ، فقلتُ : حَدَّثكَ أبوكَ ؟ قال : لا ، حَدَّثَ القومَ وأنا فيهم ، فقلتُ : فكيفَ تقولُ ؟ قال : أقولُ سمعتُ أبي[١] » .

المسألةُ الثالثةُ : الروايةُ بالمناولةِ

وقد أسندَ الترمذيُّ عن منصور بن المعتَمرِ أنه رَخَّصَ في الروايةِ بها . والمناولةُ نوعٌ من أنواعِ الإجازةِ ، إلا أنها أرفعُ أنواعِها .

وصورَتُها : أن يدفعَ العالمُ كتابَه إلىٰ رجلٍ ويقول[٢] له : « هذا حديثي أو كتابي فاروه عَنِّي أو نحو ذلكَ »[٣] .

وممَّن رأىٰ الروايةَ بها أيضاً الزهريُّ [ب ـ ٤١] ومالكٌ ، والأوزاعيُّ ـ في المشهور عنه ـ ، والليثُ ، وأحمدُ .

قال المروذي : قال أبو عبد الله : « إذا أعطيتُكَ كتابي فقلتُ لك : اروه عني وهو من حَدِيثي فما تبالي أسمعتَه أم لم تَسْمَعْه » قال : فأعطاني المسندَ ، ولأبي طالبٍ مناولةً » .

وقول يحيىٰ بنِ سعيد في روايةِ ابن جُرَيجٍ عن عطاء الخراسانيِّ :

---

(١) « أبي » ليس في ب .

(٢) « إلىٰ رجل له ويقول » ب وهو سبق قلم .

(٣) هذه الصورة للمناولة أعلىٰ أنواعِ الإجازةِ علىٰ الإطلاقِ ، وهي عندَ مالكٍ وجماعةٍ من العلماءِ بمنزلةِ السماعِ . قال القاضي عياض في « الإلماع » ص٧٩ : « وهي روايةٌ صحيحةٌ عندَ معظمِ الأئمةِ والمحدِّثين . . . وهو قول كافةِ أهلِ النقلِ والأداءِ والتحقيقِ من أهل النظَرِ » .

« إنها ضعيفةٌ لا شيء ، إنما هي[١] كتابٌ دَفَعَه إليه »، يدلُّ علىٰ أنَّه كان لا يرىٰ الروايةَ بالمناولةِ ، إلا أن يُحْمَلَ علىٰ أنه لم يأذنْ له في روايته عنه .

وفي جوازِ الروايةِ بذلكَ في هذه الحالِ خلافٌ بين أهلِ العلمِ ، ذكرَهُ أبو بكر الخطيبُ[٢] وغيرُهُ .

وروىٰ الوليدُ عن الأوزاعيِّ أن المناولةَ يُعْمَلُ بها ولا يُحدَّث .

ومن أنواعِ المناولةِ أن يأتيَ الطالبُ إلىٰ العالِمِ بجزءٍ من حديثِهِ قد كتبَهُ من أصلٍ صحيحٍ فيدفعهُ إلىٰ العالمِ ويستجيزُهُ إيَّاه ، فيجيزُه له ويردُّه إليه ، إلا أنهم اشترطوا أن ينظرَ فيه العالمُ ويصححَهُ إن كان [آ ـ ٥٩] يحفظُ ما فيهِ ، أو أن يقابلَ بهِ[٣] أصلَهُ إن كانَ لا يحفَظُهُ ، وقد فعلَ ذلكَ مالكٌ ، وأحمدُ ، ومحمدُ بن يحيىٰ الذُّهْلي ، واشترطهُ أحمدُ بن صالحٍ المصريُّ[٤] .

وقال أحمدُ في روايةِ حنبل : « المناولةُ لا أدري ما هي حتىٰ يعرفَ المحدِّثُ حديثَه ، وما يدريه ما في الكتابِ ؟! ، قال : وأهلُ مصرَ يذهبونَ إلىٰ هذا وأنا لا يُعْجبني » .

قال أبو بكر الخطيبُ[٥] : « أراه أرادَ أنَّ أهلَ مصرَ يذهبونَ

---

(١) « هي » سقط من ب .

(٢) في الكفاية ص٣٤٦ ـ ٣٤٩ .

(٣) « به » ليس في ب .

(٤) هذا من نوعِ الصورةِ السابقةِ للمناولةِ ، والشرطُ فيه أن يقفَ الشيخُ علىٰ أحاديثِ الكتابِ المناوَلِ ، ويعرِفَه ، ويحقِّقَ صحَّته ويجيزه له ، كما في « الإلماع » ص٧٩ ، وغيره .

(٥) في « الكفاية » ص٣٢٨ .

إلىٰ[١] المناولةِ من غيرِ أن يعلمَ الراوي هل ما في الجزءِ حديثُه أم لا واللهُ أعلم » .

وهذا الذي ذكرهُ الخطيبُ صحيحٌ ، وقد اعتمدَ أحمد في ذلكَ علىٰ حكايةٍ حكاها له ابنُ مَعِين عن ابنِ وَهْبٍ أنه طلبَ من سفيانَ بنِ عُيينةَ أن يُجيزَ له روايةَ جُزءٍ[٢] أتاه به في يدهِ ، فأنكرَ ذلكَ ابنُ مَعِين ، وقال لابنِ وَهْبٍ : « هذا والريحُ بمنزلةٍ، ادفع إليهِ الجزءَ حتىٰ ينظرَ في حديثِهِ » .

وقد رُوي عن ابنِ شهابٍ جوازُ ذلكَ أيضاً ، إلا أنَّ الخطيبَ[٣] تأوَّلَهُ علىٰ أنه كان سَبَقَ علمُه بما فيه ، وفيه بُعْدٌ .

وظاهرُ ما أسنَدَهُ الترمذيُّ[٤] عن ابنِ جُريجٍ وهشامِ بن عروةَ يدُلُّ علىٰ جوازِ ذلكَ أيضـاً ، ورُويَ عن مالكٍ ما يـدُلُّ عليه .

وإن قال العالمُ : « إن كانتْ هذه من حديثي فحدِّثْ بها » جازَ ، وفعلَهُ مالكٌ رضي الله عنه .

---

(١) من قوله « هذا » إلىٰ هنا سقط من ب .

(٢) في ظ وب « طلب من سفيان بن عيينة جزءاً » .

(٣) في « الكفاية » ص٣٢٩ ولفظه « قلتُ : قد يحتَمِلُ أن يكونَ قد تقدَّم نظرُ ابنِ شهابٍ في الصحيفةِ ، وعَرَفَ صحَّتها وأنها من حديثِه ، وجاءَ بها بعدُ إليه مَن يثق به ، فلذلكَ استجازَ الإذنَ في روايتها من غيرِ أن ينشرها وينظُرَ فيها ، واللهُ أعلم » .

(٤) « الزهري » ظ وب ، وهو تصحيف . وسقط منهما قوله « أيضاً » الآتي في السطر التالي .

وظاهرُ كلامِ أحمدَ يدُلُّ علىٰ أنَّه لا بدَّ أن يكونَ المناوَلُ[١] حاضراً ، فإن أذنَ له في روايةِ شيءٍ غائبٍ لم يجُزْ[٢] ، فإنه قالَ في روايةِ الأثرمِ : كانَ شعيبُ بن أبي حمزةَ عَسِراً في الحديثِ ، فسألوهُ أن يأذنَ لهم أن يرووا عنه ، فقال : « لا تروا هذه الأحاديثَ عني » ، ثم كلَّموه وحَضَرَ ذلكَ أبو اليمانِ ، فقال لهم : « اروا تلكَ الأحاديثَ عني » .

قيل لأبي عبد اللهِ : « مناولةً ؟ » قال : « لو كان مناولةً كان لم يعطهم كتباً ولا شيئاً ، إنما سَمِعَ هذا فقط » .

فكان أبو اليمان بعدُ يقول : « أنا شعيب » ، فكأنه استحلَّ ذلكَ بأنْ سَمِعَ شعيباً يقولُ لقومٍ : « اروه عني » . قال : « استحلَّ ذلكَ بشيءٍ عجيب! » وذكرَ[٣] أحمدُ ذلكَ علىٰ وجهِ الإنكارِ علىٰ أبي اليمانِ .

وحديثُ أبي اليمانِ عن شعيبٍ متَّفقٌ علىٰ تخريجِهِ في الصَّحيحينِ ، وإذا كان حديثُ شعيبٍ عندَهم معروفاً وأذن لهم في روايته عنه ، فلا حاجةَ إلىٰ إحضارِهِ ، ومناولتِهِ ، بل هذه إجازةٌ من غيرِ مناولةٍ[٤] .

---

(١) « المناولة » ظ ، وهو تصحيف .

(٢) أي لم يجز مناولة ، إنما يكون إجازة من غير مناولة كما سيأتي ، ويأخذ حكم الإجازة المجردة عن المناولة .

(٣) في ب « استحل ذلكَ شيء عجيب ذلكَ أحمد » وهو غلط .

(٤) أي أن الإجازةَ وَقعتْ بأحاديثِ شعيب المعروفةِ لأصحابِهِ ، وإذا كانت كذلكَ فهي صحيحةٌ تجوزُ الروايةُ بها . ويدلُّ لذلكَ قولهُ لهم : « لا تروا هذه الأحاديث عني » فإنه يشعرُ بأنها معهودةٌ لهم ، لأنه عبَّر باسم الإشارةِ .

وأجابَ الحافظُ ابنُ حجر عن ذلكَ جواباً آخر نسوقُه لك من كتابه « هدي الساري » ج٢ ص١٢٤ في ترجمة أبي اليمان الحكم بن نافع الحمصيِّ قال =

والحديثُ الذي خرَّجَهُ الترمذيُّ عن الحسنِ يدُلُّ علىٰ جوازِ ذلكَ أيضاً ، إلا أن أبا اليمانِ كانَ يقولُ في الروايةِ بها : « أنا » .

وقد نهىٰ عن ذلكَ الأوزاعيُّ وأحمدُ بن صالح المصريُّ .

ورخَّصَ فيه آخرون ، منهم مالكٌ ، ورواه الوليدُ بن مزيد[١] عن الأوزاعيِّ أيضاً ، وقد رُويَ عن أحمدَ أيضاً .

قال صالحُ بن أحمد الحافظُ سمعت القاسمَ بن أبي صالحٍ يقولُ سمعتُ إبراهيمَ بنَ الحسينِ يقولُ سمعتُ أبا اليمانِ[٢] الحكمَ بنَ نافعٍ يقولُ : « قال لي أحمدُ بن حنبل : [ظ ـ ١٤١] كيفَ سمعتَ الكُتُبَ من شعيبِ بن أبي حمزةَ ؟

قلتُ : قرأتُ عليه بعضَه ، وبعضُه قرأه عليَّ ، وبعضَه أجازَ

= ما نصه : « مجمع علىٰ ثِقَتِهِ اعتمدَه البخاريُّ ، وروىٰ عنه الكثير ، وروىٰ له الباقونَ بواسطةٍ ، تكلَّمَ بعضُهم في سماعِهِ من شعيب ، فقيل : إنه مناولة ، وقيل : إنه إذنٌ مجرَّدٌ ، وقد قالَ الفضلُ بن غسَّان : سمعتُ يحيىٰ بن مَعِين يقول : سألتُ أبا اليمانِ عن حديثِ شعيبٍ ؟ فقال : « ليس هو مناولة ، المناولةُ لم أخرجها لأحدٍ » .

وبالغَ أبو زرعةَ الرازيُّ فقال : « لم يسمعْ أبو اليمانِ من شعيبٍ إلا حديثاً واحداً » .

(قلت) إن صحَّ ذلكَ فهو حُجَّة في صحَّةِ الرواية بالإجازةِ ، إلا أنه كان يقولُ في جميعِ ذلكَ أخبرنا ، ولا مُشاحَّةَ في ذلكَ إن كان اصطلاحاً له » . انتهىٰ كلامُ الحافظِ .

(١) « مرثد » ب وهو تصحيف .

(٢) « أنا أبو اليمان » ب .

لي[١] ، وبعضُه مُنَاولة . فقال : قل في كلِّه : أنا شعيب » .

ونقل البَرْدَعِي[٢] عن أبي زُرْعَةَ الرازيِّ قال : « لم يسمعْ أبو اليمانِ من[٣] شعيبِ بن أبي حمزةَ إلا حديثاً واحداً والباقي إجازة » .

ومن أنواعِ المُنَاولةِ :

أن يكتبَ العالمُ إلىٰ رجلٍ بشيءٍ من حديثِهِ ويختِمَه ، ويأذنَ له في رِوايتِهِ عنهُ .

وهي دونَ المناولةِ من يَدِهِ[٤] ، وقد روىٰ [ب ـ ٤٢] بها خَلْقٌ كثيرٌ من جلَّةِ السَّلَفِ والخلَف . وقال أيوبُ ، وشعبةُ ، ومنصورٌ ،

---

(١) « وبعض أجازني » ظ .

(٢) « البردي » ظ وب .

(٣) قوله « أبو اليمان من » سقط من ظ .

(٤) هذا النوعُ جعلهُ علماءُ أصولِ الحديث نوعاً مستقلاً من طُرُقِ تحمُّلِ الحديثِ هو « المُكاتبة » .

وقد ذكرَ الحافظُ ابنُ رجبٍ هنا نوعاً منها هو المكاتبةُ المقرونةُ بالإجازةِ ، وهناكَ نوعٌ آخرُ هو المكاتبةُ المجرَّدَةُ من الإجازةِ ، والصَّحيحُ المشهورُ عندَ أهلِ الحديثِ هو تجويزُ الروايةِ بها بنوعيها ، قال القاضي عياض : « وقد استمرَّ عملُ السلفِ فمَنْ بعدَهم من المشايخِ بالحديثِ بقولهم : كتبَ إليَّ فلانٌ قال : أخبرنا فلان ، وأجمعوا علىٰ مقتضىٰ هذا التحديثِ ، وعدُّوه في المسندِ بغيرِ خلافٍ يُعرفُ في ذلك . وهو موجودٌ في الأسانيدِ كثيرٌ » .

« الإلماع » ص٨٦ ، وانظر « الكفاية » ص٣٤٥ ، و« علوم الحديث » ص١٥٣ ـ ١٥٥ وغيرها .

وغيرُهم : « إذا كتبَ إليك العالمُ فقد حدَّثَكَ » .

قال ابن وَهْبٍ : كان يحيىٰ بنُ سعيدٍ يكتُبُ إلىٰ اللَّيثِ بن سعدٍ ، فيقولُ اللَّيثُ : « حدَّثني يحيىٰ بن سعيد . وكان هشامٌ يكتُبُ إليه فيقولُ[١] : حَدَّثني هشام » .

وهؤلاءِ منهم من طَرَدَ ذلك[٢] في بابِ الشهادةِ ، فأجازَ الشهادةَ علىٰ الكتابِ المختومِ ونحوِه ، وإن لم يعلمْ ما فيهِ . وحُكي ذلكَ عن الزهريِّ ، وهو قولُ أبي عُبَيْد ، وأبي يوسفَ ، وخَرَّجَهُ طائفةٌ من أصحابنا روايةً عن أحمدَ .

ومنهم من فَرَّقَ بينَ الروايةِ والشَّهادةِ ، فأجازَ الروايةَ بالمناولةِ دونَ الشهادةِ علىٰ الخطِّ المختومِ ، وهو المشهورُ عن الشافعيِّ ، وأحمدَ ، وأبي حنيفةَ ، وغيرِهم من الفقهاءِ .

وفَرَّقَ كثيرٌ منهم بأنَّ الروايةَ مبناها علىٰ المُسَامَحَةِ ، فإنه لا يُشْتَرَطُ لها العدالةُ الباطنةُ ، ويُقْبَلُ فيها قولُ النساءِ والعبيدِ مطلقاً . ويُقْبَلُ فيها العنعنة بخلافِ الشهادةِ .

ومنهم من فَرَّقَ بأنَّ الشهادةَ قد[٣] يخفىٰ تغيُّرها وزيادتُها ونقصُها ، بخلافِ الحديثِ ، فإنه قد حُفِظ وضُبِط[٤] فلا يكادُ يخفىٰ تغيُّره .

وقيل : إن في كلامِ أحمدَ [آ ـ ٦٠] إيماءً إلىٰ هذا الفرقِ .

---

(١) من قوله « حدثني يحيىٰ » إلىٰ هنا سقط من ب .
(٢) أي عمل بموجب هذه القاعدة .
(٣) « قد » ليس في ظ وب .
(٤) « ضبط وحفظ » ظ وب .

وقد جَوَّزَ كثيرٌ من العلماءِ العملَ بالوصيةِ المختومةِ ، وإن لم يُشْهَد عليها ، وهو نصُّ أحمدَ ، وقولُ محمدِ بن نصر المروزيِّ ، وغيرِه .

وكذلكَ جَوَّزَ كثيرٌ من فقهاءِ الحجازِ عملَ القاضي بكتابِ القاضي ، إذا عَرَفَ أنه كتابُه من غيرِ شهادةٍ علىٰ ما فيهِ .

وقد حكىٰ المُعافَىٰ بن زكريا ذلكَ عن جمهورِ فقهاءِ الحجازِ والشامِ ومصرَ والمغربِ والبصرةِ . وحكاهُ عن مالكٍ ، والأوزاعيِّ ، واللَّيثِ[1] ، وإسحاقَ ، وأبي عبيدٍ ، وسمَّىٰ عَدداً كثيراً .

ولكنْ لا يَلْزَمُ من جوازِ العملِ بالخطِّ المعروفِ جوازُ تحمُّلِ الشهادةِ بما لم يسمعْهُ ، وإن جازَ أن يشهدَ أنه خَطُّ فلانٍ إذا عَرَفه .

ولعلَّ مرادَ كثيرٍ ممن قالَ بقَبُولِ الكتابِ المختومِ المشهودِ عليه ، وإن لم يُقْرأ علىٰ الشهودِ: أن الشاهدَ يشهدُ أن هذا كتابُ فلانٍ أو خطُّه ، فحينئذٍ يكونُ العملُ[2] بالخَطِّ .

وقد تقدَّمَ أن الأوزاعيَّ فَرَّقَ في المناولةِ بينَ العملِ والرِّوايةِ ، في روايةٍ عنه ، فلا يلزمُ من جوازِ العملِ بما عُرِفَ صحَّتُه جوازُ تحمُّله من غيرِ تحمُّلٍ له[3] .

---

(١) « والليث والأوزاعي » ظ وب .

(٢) « فيكون العمل حينئذ » ظ وب .

(٣) ليسَ هذا نقداً من الحافظِ ابنِ رجب لصحَّةِ الروايةِ بالمكاتبةِ ، فقد عرَّفناك صحَّتَها وعملَ المحدثينَ علىٰ ذلك ، إنما هو تنبيهٌ دقيقٌ من الحافظِ إلىٰ أنَّ جوازَ العملِ بكتاب الوصيَّةِ المختومِ ، لا يلزمُ منهُ جوازُ روايةِ مضمونِ الكتابِ ، إذا لم يُطَّلعْ عليه عندَ كتابتِهِ . فهناكَ فرقٌ بين العملِ بما عَلِمَ صحَّتَهُ ، وبين روايتِهِ علىٰ أنَّه قد تحمَّلَهُ من صاحبِهِ وهو لم يتحمَّله منه . =

وأما الأثَرُ الذي خَرَّجَهُ الترمذيُّ من حديثِ بَشِير بن نَهِيكٍ عن أبي هريرةَ ، فقد رواهُ رَوْحُ بنُ عُبادةَ عن عمران بن حُدَيْر[١] عن أبي مِجْلَزٍ قال : قال بَشِير بن نَهِيك : « كنتُ أكتبُ بعضَ ما أسمعُ من أبي هريرةَ ، فلما أردتُ فِرَاقَهُ أتيتُ بالكُتُبِ فقرأتُها عليه ، فقلتُ : هذا سمعتُه منك ؟ فقال[٢] : نعم » .

ورواهُ عثمانُ بن الهيثمِ عن عمرانَ به بنحوِه .

ورواه أبو عاصمٍ عن عمرانَ بن حُدَيْرٍ به[٣] ، وقال في حديثه : « فلما أردتُ فراقَه أتيتُه فقلتُ : هذا حديثُك أحدِّثُ به عنكَ ؟ قال : نعم » .

وهذا ليسَ من بابِ المناولةِ ولا من باب العَرْضِ المجرَّدِ ، بل رواية رَوْح تدُلُّ علىٰ أنه عَرْضٌ بعدَ سماعٍ . وفي كلتا الروايتينِ أنه كانَ يكتبُ ما يسمعُ منه ، ثم أقرَّ له به أبو هريرةَ ، وأذنَ له في روايتِهِ ، وهذا نهايةُ ما يكونُ من التثبُّتِ في السَّماعِ مع أنَّ البخاريَّ قال في بَشِير : « لا أرىٰ له سماعاً من أبي هريرةَ » ، نقله عنه

= ولتحقيقِ ذلكَ نذكرُ الوِجادةَ فإننا نعملُ بما نجدُه من كُتُبِ العلماءِ ، متىٰ صحَّتْ لنا نسبةُ الكتابِ إلى صاحبِهِ ، بما تثبتُه أصولُ التحقيقِ العلميِّ ، لكنْ لا يجوزُ لنا أن نرويَ مضمونَ الكتابِ عن صاحبِهِ بالسَّنَد ، كأن نقول : أخبرنا أو أنبأنا فلان ، كما نفعلُ إذا تحمَّلناهُ عنه بالإجازةِ أو بالمناولةِ مثلاً .

(١) « جدير » ب ، وهو تصحيف ، وقد تكرر فيما بعد .

(٢) « قال » ظ وب .

(٣) « الكفاية » ص٢٨٣ .

الترمذيُّ في العِلَلِ[١] .

المسألةُ الرَّابعةُ

الروايةُ بالإجازَةِ من غير مُناولَةٍ

وقد ذكرَ الترمذيُّ عن بعضِ أهلِ العلمِ إجازَتها ، وقد حكاهُ غيرُه عن جمهورِ أهلِ العلمِ ، وحكاهُ بعضُهم إجماعاً ، وليسَ كذلكَ . بل قد أنكرَ الإجازةَ جماعةٌ من العلماء ، وحُكِيَ ذلكَ عن أبي زُرْعَةَ ، وصالحِ بنِ محمد ، وإبراهيمَ الحربيِّ .

وروىٰ الربيعُ عن الشافعيِّ أنه كَرِهَ الإجازةَ . قال الحاكمُ : « لقد كَرِهَ المكروه عندَ[٢] أكثرِ أئمةِ هذا الشأنِ[٣] » .

---

(١) « العلل الكبير » ورقة ٣٨/ ١ = ١/ ٥٥٤ .

وهذا الذي ذكره عن البخاري « مردود بما تقدم » كما قال الحافظُ ابنُ حجر في « تهذيب التهذيب » ج١ ص٤٧٠ ، أي بحديثِ عَرْضِ بشير كتابَ حديثِهِ علىٰ أبي هريرة ، فإنَّ سَنَدَهُ صحيحٌ . وبه يثبتُ سماعُ بشيرٍ من أبي هريرة . وقد سبق في ص٢٣٥ .

(٢) في ب « لقد كرهت عند أكثر » ، وفوق « كرهت » كلمة « لعله » مما يشيرُ إلىٰ أن الناسخَ كتبَ بالمعنىٰ .

(٣) الإجازة هي إذنُ المحدِّثِ للطالبِ أن يرويَ عنه حديثاً أو كتاباً أو كُتباً من غيرِ أنْ يسمعَ ذلكَ منه أو يقرأه عليه ، كأن يقول له : أجزتُكَ أو أجزتُ لك أن تروِيَ عني صحيح البخاريِّ ، أو كتابَ الإيمانِ من صحيحِ مسلمٍ . فيروي عنه بموجب ذلكَ من غيرِ أن يسمَعَهُ منه أو يقرأه عليه .

=

والذين أنكروا الإجازةَ المطلقةَ منهم من رَخَّصَ في المناولةِ ، وهو قولُ أحمدَ بن صالح المصريِّ ، ورُوِيَ أيضاً مثله عن إبراهيمَ الحربيِّ ، وأبي بكرٍ البَرْقانيِّ .

= وقد أجازَ الروايةَ بها جمهورُ العلماءِ من أهلِ الحديثِ وغيرِهم ، « الإلماع » ص٨٩ ، و« اختصار علوم الحديث » ص١١٩ .

وقال ابن الصلاحِ ص١٣٥ ـ ١٣٦ : « ثم إن الذي استقرَّ عليه العملُ وقال به جماهيرُ أهلِ العلمِ من أهلِ الحديثِ وغيرِهم القولُ بتجويزِ الإجازةِ وإباحةِ الروايةِ بها . وفي الاحتجاجِ لذلك غموضٌ ، ويتجه أن نقول : إذا أجازَ له أن يرويَ عنه مروياتِه فقد أخبَره بها جُمْلةً ، فهو كما لو أخبَره بها تفصيلاً ، وإخبارُه بها غير متوقِّفٍ علىٰ التصريح نُطقاً ، كما في القراءةِ علىٰ الشيخِ ، كما سبق ، وإنما الغرضُ حصولُ الإفهامِ والفَهْمِ ، وذلك يحصلُ بالإجازةِ المفهمةِ ، والله أعلمُ » انتهىٰ .

وفي رأينا أنه يزولُ الغموضُ وتتضحُ الحجَّةُ في إباحةِ الإجازةِ بإلقاءِ الضوءِ علىٰ الوضعِ الذي وُجِدتْ فيه الإجازةُ كما حقَّقناهُ في كتابِ منهجِ النقد : وذلك « أن العلماءَ اعتمدوا علىٰ الإجازةِ بعدما دُوِّنَ الحديثُ وكُتِب علىٰ الصحفِ ، وجمع في التصانيفِ ، ونقلتْ تلكَ التصانيفُ والصحفُ عن أصحابِها بالسَّند الموثوقِ الذي ينتهي بقراءةِ النسخةِ علىٰ المؤلِّفِ أو مقابلتها بنسخَتِهِ ، فأصبَحَ من العسيرِ علىٰ العالمِ كلما أتاهُ طالبٌ من طلابِ الحديثِ أن يقرأ عليه الكتابَ ، فلجؤوا إلىٰ الإجازةِ ، فالإجازةُ فيها إخبارٌ علىٰ سبيلِ الإجمالِ بهذا الكتابِ أو الكُتُبِ أنه من روايتِهِ . فتنزلُ منزلةَ إخبارِه بكلِّ الكتابِ ، نظراً لوجودِ النسخِ . فإن دولة الوراقين قد قامتْ بنشرِ الكتبِ بمثل ما تفعله المطابعُ الآن .

ولهذا لا يجوزُ لمن حملَ بالإجازةَ أن يروي بها إلا بعدَ أن يصحِّحَ نسخَتَه علىٰ نسخةٍ صحيحةٍ مقابلة علىٰ نسخةِ المؤلف ، أو نحوِ ذلك مما نُسخَ وصحِّحَ علىٰ النسخِ المقابلةِ المصحَّحةِ » . انتهىٰ .

وظاهرُ كلامِ أحمدَ في روايةِ الأثرمِ في قصةِ روايةِ أبي اليمانِ عن شعيبٍ يدُلُّ علىٰ مثل ذلكَ ، إلا أن يحملَ إنكارُه علىٰ أبي اليمانِ علىٰ إطلاقِهِ لفظَ الإخبارِ في الروايةِ بالإجازةِ ، لا علىٰ أصلِ الروايةِ بالإجازةِ[١] .

وقد ذكرنا عنه روايةً أخرىٰ أنه أجازَ لأبي اليمانِ إطلاقَ قوله أنا فيما يرويه عن شعيبٍ بالمناولةِ والإجازةِ .

وهو قولُ كثيرٍ من السَّلَفِ والخَلَفِ .

ورُوِيَ عن أحمدَ أنه أجازَ أن يقولَ ثنا فيما يرويه بالإجازةِ .

وحُكيَ أيضاً عن مالكٍ ، والليثِ بن سعد ، والثوريِّ وغيرِهم[٢] .

* * *

(١) انظر مسألة أبي اليمان في ص٢٦٤ ـ ٢٦٥ .

(٢) « والثوري والليث بن سعد » ظ وب .

○ فصلٌ في الحديثِ المُرْسَلِ ○

قال أبو عيسىٰ التِّرمذيُّ رحمهُ اللهُ :

(والحديثُ إذا كان مُرسلاً فإنه لا يَصِحُّ عندَ أكثرِ أهلِ الحديثِ ، وقد [ظ ـ ١٤٢] ضَعَّفَهُ غيرُ واحدٍ منهم[١] :

أخبرنا عليُّ بنُ حُجْر أنا بقيةُ بن الوليدِ عن عتبةَ بن أبي حكيم قال : « سمع الزهريُّ إسحاقَ بن عبد الله بن أبي فروةَ وهو يقولُ[٢] :

قال رسولُ الله ﷺ ، قال رسولُ الله ﷺ . فقال الزهريُّ : قاتَلَكَ اللهُ يا ابنَ أبي فروة! تجيئُنا بأحاديثَ ليس لها خُطُمٌ ولا أزِمَّة »[٣] .

---

(١) « منهم » ليس في ب .

(٢) في ظ وب « إسحاق بن أبي فروة يقول » وليس فيهما جملة « قال رسول الله » الثانية . والمثبت من الأصل موافقٌ « لمعرفةِ علوم الحديث » للحاكم النيسابوريِّ ص٦ . و« الكفاية » ص٣٩١ .

(٣) وأخرجَهُ الحاكمُ في « معرفةِ علوم الحديث » ص٦ بلفظ : « فقال له الزهريُّ : قاتلكَ اللهُ يا ابن أبي فروة ، ما أجرأكَ علىٰ اللهِ! ؛ لا تُسنِدُ حديثَك ؟! تحدِّثنا بأحاديثَ ليس لها خُطم ولا أزِمّة » . والخطيبُ البغدادي في « الكفاية » ص٣٩١ بنحو لفظ الترمذيِّ . ومدارُ الحديث عندهم علىٰ عتبة بن أبي حكيم ، لكنَّ الترمذيَّ والخطيبَ أخرجاه من طريقِ عليِّ بن حُجْرٍ ، قال الترمذيُّ : =

أخبرنا أبو بكر عن عليٍّ بن عبد الله قال: قال يحيىٰ بنُ سعيدٍ: « مُرْسَلاتُ مُجاهدٍ أحبُّ إليَّ من مرسلاتِ عطاءِ بن أبي رباح بكثيرٍ، كان عطاء يحْطِبُ[1]: يأخذُ عن كل ضَرْبٍ ».

قال عليٌّ قال يحيىٰ: « مرسلاتُ سعيدِ بن جبير أحبُّ إليَّ من مرسلاتِ عطاء ».

قلتُ ليحيىٰ: « مرسلات مجاهدٍ أحبُّ إليكَ أم مرسلاتُ [آ-٦١] طاوس؟ قال: ما أقْرَبَهما ».

قال عليٌّ: وسمعتُ يحيىٰ يقول: « مرسلاتُ أبي إسحاقَ عندي شبه لا شيءٍ، والأعمشِ، والتيميِّ، ويحيىٰ بنِ أبي كثير[2]

= « أخبرنا عليُّ بن حجرٍ أنا بقيةُ بن الوليد عن عتبةَ بن أبي حكيم ».. وفي « الكفاية »: « ... علي بن حجر عن عتبة بن أبي حكيم ».

وأخرجهُ الحاكمُ من طريقِ إبراهيمَ وهو أبو إسحاقَ الطَّالَقَاني ثنا بقيةُ ثنا عُتْبَةُ بن أبي حكيم.. فظهر بهذا أنهُ سَقَطَ من سندِ الكفايةِ « بقية بن الوليد ». كما أن التصريحَ بالتحديثِ من بقية في سندِ الحاكمِ مفيدٌ جداً، لأنه يدفعُ احتمال التَّدليسِ. وكان بقيةُ صدوقاً مدلِّساً، كثيرَ التدليسِ عن الضعفاءِ. انظر ترجمته في « المغني في الضعفاء » ص١٠٩ رقم ٩٤٤.

(١) رسمت في الأصل بما يشبه « يخطىء » وليست في ظ وب.

(٢) في ظ « يحيىٰ بن كثير » وقد ضبَّبَ فوقَ ابن إشارة للغلطِ وإلىٰ أن الأصلَ الذي نقلَ عنه الناسخ ثبَتَ فيه ذلك.

ومرسلاتُ ابن عُيَيْنَةَ شِبْهُ الرِّيحِ »[١] .

ثم قال : « إي والله وسفيان بن سعيد » .

قلت ليحيىٰ : « فمرسلاتُ مالكٍ ؟ قال : هي أحبُّ إليَّ ، ثم قال يحيىٰ : ليس في القومِ أحَدٌ أصحَّ حديثاً من مالكٍ » .

حدثنا سَوَّارُ بنُ عبد الله العنبريُّ قال : سمعتُ يحيى بنَ سعيدٍ القطانَ يقولُ : « ما قالَ الحسنُ في حديثه : قال رسول الله ﷺ ، إلا ووجدنا له أصلاً إلا حديثاً أو حديثين » .

قال أبو عيسىٰ : ومَنْ ضَعَّفَ المرسلَ فإنه ضعَّفَهُ من قِبَلِ أنَّ هؤلاء الأئمةَ قد حَدَّثوا عن الثقاتِ وغيرِ الثقاتِ ، فإذا روىٰ أحدُهم حديثاً وأرسَلَهُ لعلَّهُ أخذه عن غير ثقةٍ .

وقد تكلَّمَ الحسنُ البصريُّ[٢] في مَعْبَدٍ الجُهَنيِّ ، ثم روىٰ عنه ! .

---

(١) هذا مشكلٌ بما قرروه أنه لا يدلِّس إلا عن ثقة ، فاحتُمل تدليسُه لذلكَ ، انظر « التبيين لأسماء المدلسين » للبرهان الحلبي ص٩ ، و« تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس » للحافظ ابن حجر ص ٢ و٩ .

هذا ، وليس يلزمُ من كونِ الراوي يسندُ الحديثَ عن الثقات وغيرِهم أنَّ إرساله يكونُ كذلكَ ، لأنه إذا أرسلَ ونسبَ الكلام لمن فوقَه بصيغة الجزمِ فإنه يُشعِرُ بتحمُّله مسؤوليةَ ذلك .

(٢) « البصري » ليس في ظ وب .

حَدَّثنا بِشْر بن معاذ البصريُّ ثنا مرحومُ بن عبد العزيز العطارُ قال : حدَّثني أبي وعمي قالا سمعنا الحسنَ يقولُ : « إياكم ومعبَداً الجهني ، فإنه ضالٌّ مُضِلٌّ » .

قال أبو عيسىٰ : ويُروىٰ عن الشعبيِّ قال : « ثنا الحارثُ الأعورُ وكان كذَّاباً » وقد حدَّث عنه . وأكثرُ الفرائضِ التي يرويها عن عليٍّ وغيرِهِ هي عنه . وقد قال الشعبيُّ : الحارثُ الأعورُ علَّمني الفرائضَ وكان من أفرضِ الناسِ .

سمعتُ محمدَ بن بشار[١] يقول : سمعتُ عبدَ الرحمنِ بنَ مهديٍّ يقول : « ألا تعجَبُونَ من سفيانَ بن عُيينة ؟! لقد تركتُ لجابر الجعفي ـ بقوله لما روىٰ عنه ـ[٢] أكثرَ من ألفِ حديثٍ ، ثم هو يحدِّثُ عنه » .

قال محمدُ بن بشَّار : « وتركَ عبدُ الرحمن بن مَهديٍّ[٣] حديثَ جابر الجعفي » .

---

(١) « يسار » ب وهو تصحيف .

(٢) والمعنىٰ أنه تركَ حديثَ جابرٍ الجعفيِّ لأجلِ ما حكىٰ سفيان أي رواه عن جابر الجعفي من إيمانه ـ أي الجعفي ـ بالرَّجْعَةِ ، ثم إذا سفيانُ يحدِّثُ عنه! « شفاء الغلل » آخر « تحفة الأحوذي » ج٤ ص٣٩٨ .

(٣) « ترك بن مهدي » ظ .

قالَ أبو عيسىٰ : وقد احتجَّ بعضُ أهلِ العلمِ بالمرسلِ أيضاً[١] .

حدثنا أبو عبيدةَ بن أبي السَّفَرِ الكوفيُّ ، ثنا سعيدُ بن عامر عن شعبةَ[٢] عن سليمانَ الأعمش قال : « قلتُ لإبراهيمَ النَّخَعيِّ : أسنِدْ لي عن عبدِ الله بن مسعود . فقال إبراهيمُ : إذا حدَّثتكَ عن رجلٍ عن عبد الله فهو الذي سَمَّيْتُ[٣] ، وإذا قلتُ : قال عبدُ الله فهو عن غيرِ واحدٍ عن عبدِ الله ») .

* * *

(١) « أيضاً » ليس في ظ وب .

(٢) « الشعبي » ظ وب وهو تصحيف .

(٣) كذا في ظ وب وطبع بولاق . وفي الأصل « سمعت » وقد ضبب فوقها وثبت في الحاشية « سميت » فوقها حرف (ص) إشارة إلى أنه الصحيح معنًى .

الكلامُ ههنا في حُكْمِ الحديثِ المُرسَلِ(١)

(١) المُرْسَل : علىٰ وزن مُفْعَل ، اسم مفعولٍ من الإرسالِ .

والإرسال لغةً : الإطلاقُ . أرسلتُ كذا إذا أطلقتَه ولم تمنعْه .

سمِّي بذلكَ الحديثُ المرسلُ لأنه أُطلِقَ ولم يقيَّد براوٍ معيَّن .

وأما في اصطلاح المحدِّثين ، فقد اختلفوا في تعريفِ الحديثِ المرسل ، بسببِ اختلافِ موقعه عندَ المحدِّثين ، وأدىٰ هذا الخلافُ لاستشكالِ الدارسينَ لهذا البحثِ .

وقد حقَّقنا بحثَ الموضوعِ في كتابنا « منهج النقد » رقم/٦٣/ ص٣٤٦ ـ ٣٤٨ . بما يزيلُ الإشكالَ ، ويتلخصُ ذلكَ بأن نلاحظَ في تعريفِه عند المحدِّثين جهتين :

١ـ المشهورُ أنَّ الحديثَ المرسل : هو ما رفعهُ التابعيُّ ، بأن يقولَ : قال رسولُ اللهِ ﷺ ، سواءٌ كان التابعيُّ كبيراً أو صغيراً .

مثاله : ما رواه الشافعيُّ (كما في ترتيب مسند الشافعي ج١ ص٣٠٤) : « أخبرنا سعيدٌ عن ابنِ جريج قال أخبرني حميدٌ الأعرجُ عن مجاهدٍ أنه قال : « كان النبيُّ ﷺ يظهرُ من التلبيةِ لبيكَ اللهمَّ لبيك . . . » الخ .

سعيدٌ هو سعيدُ بن سالمٍ القدَّاح ، سمعَ من ابنِ جُرَيج .

ومجاهدٌ تابعي لم يدركِ النبيَّ ﷺ ، ولم يذكرِ الواسطةَ بينه وبين النبيِّ ﷺ فالحديثُ مرسلٌ .

وعلىٰ هذا المعنىٰ اقتصرَ المتأخرونَ ، فلا يطلِقونَ المرسل إلا بهذا المعنىٰ .

٢ـ المتقدِّمونَ أكثر ما يطلقون المرسلَ فيما ذكرناهُ ، ويطلقونَه أيضاً بمعنىٰ المنقطع ، وعلىٰ ذلكَ جرىٰ الخطيبُ وابنُ الأثيرِ في المرسلِ وهو مذهبُ =

= الفقهاءِ والأصوليين . « الكفاية » ص٣٨٤ . و« جامع الأصول » ١ ص١١٥ ـ ١١٩ .

ومن أمثلةِ ذلكَ حديثُ موسىٰ بن طلحة عن عمرَ بن الخطاب قال : « إنما سَنَّ رسول الله ﷺ الزكاة في هذه الأربعةِ : الحنطةِ والشعيرِ والزبيبِ والتمرِ » أخرجه الدارقطني ج٢ ص٩٦ .

قال أبو زُرْعَةَ الرازيُّ : « موسىٰ بن طلحةَ بن عبيد الله عن عمر مرسلٌ » . « المراسيل » لأبي حاتم الرازي ص١٢٧ .

وقال يحيىٰ بنُ معين : « ما روىٰ الشعبيُّ عن عائشة مرسلٌ » أي أنه لم يسمعها . « المراسيل » ص ١٠٥ .

وهذا هو اصطلاحُ التِّرمذيِّ ، كما حقَّقناه في أطروحتنا ص١٩٩ ـ ٢٠١ ، وعليه دَرَجَ المصنِّفون في كتبِ المراسيل ، وأهمها :

١ـ « المراسيل » لأبي حاتم الرازي ، بيَّن فيه ما ليس متصلاً من الأسانيد .

٢ـ « جامع التَّحصيلِ لأحكامِ المراسيل » للحافظِ خليل بن كِيْكَلْدِي العلائي ، تكلَّم فيه علىٰ أنواعِ الحديثِ المنقطعِ ، بأيِّ نوع من أنواعِ الانقطاع ، بأبحاث قيّمةٍ محققة ، ثم أوردَ أسماءَ المدلسين ، ثم الأسانيدَ المرسلةَ . أي المنقطعةَ .

٣ـ « المراسيل » لأبي داودَ السِّجستاني . أوردَ فيه طائفةً من الأحاديثِ المرسلةِ .

٤ـ « التفصيلُ لمُبْهَم المراسيل » للخطيب البغدادي . وموضوعهُ نوعٌ خاصٌّ من الإرسال ، هو الإرسالُ الخفيُّ ـ كما أوضح ابن الصلاح ص٢٦١ ـ أي رواية الراوي عمن عاصَرَهُ ولم يسمعْ منه . وهو نوعٌ من الانقطاع الخفيِّ ، وقد بحثناه في كتابنا « منهج النقد » وبيَّنَّا الفرقَ الدقيقَ بينه وبين المدلَّس وبين المزيد في متصلِ الأسانيدِ . مع بيان كيفيةِ كشفِ هذا الإرسالِ الخفيِّ فانظره لزاماً ص٣٦٣ ـ ٣٦٧ . رقم عام / ٦٧/ .

وقد ذَكَرَ الترمذيُّ لأهلِ العلمِ فيه قولينِ :

أحدهما : أنه لا يَصِحُّ ، ومرادُه أنه لا يكونُ حُجَّةً . وحكاهُ عن أكثرِ أهلِ الحديثِ .

وحكاهُ الحاكمُ عن جماعةِ أهلِ الحديثِ من فقهاءِ الحجازِ ، وسمَّىٰ منهم سعيدَ بن المسيّب ، والزُّهريَّ ، ومالكَ بن أنسٍ ، والأوزاعيَّ ، والشافعيَّ ، وأحمدَ ، فمَنْ بعدَهم من فقهاءِ المدينةِ .

وفي حكايتِهِ عن أكثرِ من سمَّاه نظرٌ ، ولا يصحُّ عن أحدٍ منهم الطعنُ في المراسيلِ عُموماً ، ولكنْ في بعضِها .

وأسندَ الترمذيُّ قولَ الزهريِّ لإسحاقَ بن أبي فروةَ : « قاتلكَ اللهُ تجيئُنا بأحاديثَ ليسَ لها خُطُمٌ ولا أزِمَّةٌ »[1] . يريد لا أسانيدَ لها ، وهذا ذمٌّ لمن يرسِلُ الحديثَ ولا يُسْنِدُهُ .

وروىٰ سَلَمَةُ بن العيَّارِ عمن سمعَ الزهريَّ يقولُ : « ما هذه الأحاديثُ التي يأتونَ[2] بها ليسَ لها خُطُمٌ ولا أزمَّةٌ ؟! » ، يعني الأسانيدَ .

---

(١) الخُطُم : بضمتين جمع خِطام علىٰ وزن كِتَاب : وهو ما يوضع في أنفِ البعيرِ ليُقتادَ به .

والأزِمة : بفتح الهمزة وكسر الزاي وتشديد الميم جمع زِمام ، والزمام الخيط الذي يُشَدُّ في حلقةٍ أو عود يُجْعلان في طرفِ أنفِ البعيرِ لتذليله .

أي ليسَ لها من الإسنادِ شيءٌ يُتمسَّك به ، ويُعتمدُ عليه . وظهرَ من قولِ الزهريِّ هذا أن المرسلَ عنده ليسَ بحجَّة . « شفاء الغلل » ص٣٩٧ ـ ٣٩٨ بزيادة شرح من « مختار الصحاح » و« المعجم الوسيط » .

(٢) « تأتون » ب . وسقط قوله « لها » من ظ .

○ تفاوتُ درجاتِ المراسيلِ وأسبابُ ذلك ○

وذكرَ الترمذيُّ أيضاً كلامَ يحيىٰ بنِ سعيد القطَّان في أنَّ بعضَ المرسلاتِ[ب ـ ٤٤] أضعفُ من بعضٍ ، ومضمونُ ما ذكرهُ عنه تضعيفُ مرسلاتِ عطاءٍ ، وأبي إسحاقَ ، والأعمشِ ، والتيميِّ ، ويحيىٰ بن أبي كثير ، والثوريِّ ، وابن عُيينةَ . وأنَّ مرسلاتِ مجاهدٍ ، وطاوسٍ ، وسعيدِ بن المسيّب ، ومالكٍ ، أحبُّ إليه منها .

وقد أشارَ إلىٰ علَّةِ ذلكَ بأنَّ عطاء كان يأخذُ عن كلِّ ضَرْبٍ ، يعني أنه كانَ يأخذُ عن الضعفاءِ ، ولا ينتقي الرجالَ ، وهذه العلَّةُ مطَّرِدَةٌ في أبي إسحاقَ ، والأعمشِ ، والتيميِّ ، ويحيىٰ بن أبي كثير ، والثوريِّ ، وابن عُيينةَ ، فإنه عُرِفَ منهم الروايةُ عن الضعفاءِ أيضاً .

وأما مجاهدٌ ، وطاوس ، وسعيدُ بن المسيّب ، ومالكٌ ، فأكثرُ تحرِّياً في رواياتهم ، وانتقاداً لمن يروون عنه ، مع أنَّ يحيىٰ بن سعيد صرَّح بأن الكلَّ ضعيفٌ .

قال ابنُ أبي حَاتِم[1] : حَدَّثنا صالحُ بن أحمد بن حنبل ثنا عليُّ ابن المديني قال: قلت ليحيىٰ: «سعيدُ بن المسيّب عن أبي بكر؟»،

---

(١) في تقدمة « الجرح والتعديل » ص٢٤٣ ـ ٢٤٥ وقد ذكر كلَّ قولٍ منها بهذا السندِ ، فاختصره الحافظُ وذكرَ الإسنادَ في أوَّلها كلِّها ، وأوردها علىٰ غير ترتيبها أيضاً ، وأخرجها الخطيب في « الكفاية » ص٣٨٧ مجموعةً في سياقٍ واحدٍ من طريق عثمان بن أبي شيبة قال : ثنا عليُّ بن المديني . . .

قال : « ذلكَ[١] شِبْهُ الرِّيح » .

قال : وسمعتُ يحيىٰ يقولُ : « مالكٌ عن سعيدِ بن المسيّب أحبُّ [آ ـ ٦٢] إليَّ من سفيانَ عن إبراهيمَ . قال يحيىٰ : وكلٌّ ضعيفٌ » .

قال : وسمعتُ يحيىٰ يقولُ : « سفيانُ عن إبراهيمَ شِبْه لا شيء ، لأنه لو كان فيه إسنادٌ صَاحَ به » .

قال : وقال يحيىٰ : « أما مجاهدٌ عن عليٍّ فليسَ بها بأسٌ ، قد أسندَ عن ابنِ أبي ليلىٰ عن عليٍّ .

وأما عطاءٌ يعني عن عليٍّ فأخافُ أن يكونَ من[٢] كتابٍ » .

قال : وسمعتُ يحيىٰ يقولُ : « مرسلاتُ ابن أبي خالدٍ ليسَ بشيءٍ ، ومرسلاتُ عَمرو بن دينار أحبُّ إليَّ » .

قال : وسمعتُ يحيىٰ يقولُ : « مرسلاتُ[٣] معاويةَ بن قرَّة أحبُّ إليَّ من مرسلاتِ زيدِ بن أسلم » .

وذكرَ يحيىٰ عن شعبةَ أنه كانَ يقولُ: «عطاءٌ عن عليٍّ إنما هي من كِتابٍ، ومرسلاتُ معاويةَ بن قرةَ نُرىٰ أنها عن شَهْرِ بن حَوْشب» [ظ ـ ١٤٢].

قال ابنُ أبي حَاتِم[٤] ونا أحمدُ بن سنان الواسطيُّ قال : « كان يحيىٰ بن سعيد لا يرىٰ إرسالَ الزهريِّ وقتادةَ شيئاً ، ويقولُ : هو بمنزلةِ الريحِ ، ويقول : هؤلاء قومٌ حُفَّاظٌ كانوا إذا سمعوا الشيءَ عَلِقوه »[٥] .

---

(١) قوله « ذلك » ليس في ظ وب .

(٢) « عن كتاب » ظ وب .

(٣) « ومرسلات » ظ .

(٤) في «تقدمة الجرح والتعديل » ص٢٤٦ .

(٥) « عقلوه » ظ وب . والمثبت أصح . والمعنىٰ تعلقوا به ورووه .

وكلامُ يحيىٰ بن سعيد في تفاوتِ مراتبِ المرسلاتِ بعضِها علىٰ بعضٍ يدورُ علىٰ أربعةِ أسبابٍ :

أحدها : ما سَبقَ من أنَّ من عُرِفَ روايتُه عن الضعفاءِ ضُعِّفَ مرسَلُه بخلافِ غيرِه .

والثاني : أنَّ من عُرِفَ له إسنادٌ صحيحٌ إلىٰ من أرسلَ عنه فإرسالُه خيرٌ ممن[١] لم يُعرَفْ له ذلكَ . وهذا معنىٰ قوله : « مجاهدٌ عن عليٍّ ليسَ به بأس ، قد أسندَ عن ابن أبي ليلىٰ عن عليٍّ » .

والثالث : أن من قَوِيَ حفظُه يحفظُ كلَّ ما يسمعُه ، ويثْبُتُ[٢] في قلبه ، ويكونُ فيه ما لا يجوزُ الاعتمادُ عليه ، بخلافِ من لم يكنْ له قوةُ الحفظِ . ولهذا كان سفيانُ إذا مَرَّ بأحدٍ يتغنَّىٰ يسدُّ أذنيه ، حتىٰ لا يدخلَ إلىٰ قلبِهِ ما يسمَعُه منه فيَقَرَّ فيه[٣] .

وقد أنكر مرةً يحيىٰ بنُ مَعِين علىٰ عليٍّ[٤] بن عاصم حديثاً وقال : « ليسَ هو من حَدِيثِكَ إنما ذُوكِرْتَ به ، فوقعَ في قلبِكَ ، فظننتَ أنكَ سمعتَهُ ولم تسمعْه ، و[٥] ليسَ هو من حديثِكَ » .

وقال الحسينُ بن حُرَيث : سمعتُ وكيعاً يقولُ : « لا ينظرْ رجلٌ في كتابٍ لم يسمَعْهُ ، لا يأمنُ أن يعلقَ قلبَه منه » .

وقال الحسينُ بن الحسنِ[٦] المَرْوزي : سمعتُ عبدَ الرحمنِ بنَ

---

(١) « مما » ب ، وهو تصحيف .

(٢) « وثبت » ب .

(٣) كذا في الأصل وظ . ووقع في ب تصحيفات أربعة في هذا السطر!! .

(٤) « علي » ليس في ظ وب .

(٥) الواو من ظ .

(٦) « الحسَن بن الحَسن » . ظ وب

مهدي يقولُ : « كنتُ عند أبي عَوَانة فحدَّث بحديثٍ عن الأعمشِ ، فقلتُ : ليسَ هذا من حديثك . قال : بلىٰ . قلت : لا . قال : بلىٰ . قلتُ : لا . قال : يا سلامة هاتِ الدُّرْجَ ، فأخرجت[١] فنظرَ فيه فإذا ليسَ الحديثُ فيهِ . فقال : صدقتَ يا أبا سعيد ، فمن أين أُتيتُ ؟ قلتُ : ذُوكِرْتَ به وأنت شابٌّ ، فظننتَ أنك سمعتَه » .

الرابعُ : أنَّ الحافظَ إذا رَوَىٰ عن ثقةٍ لا يكادُ يتركُ اسمَه ، بل يسمِّيه ، فإذا تركَ اسمَ الراوي دَلَّ إبهامُه علىٰ أنه غيرُ مَرْضِيٍّ ، وقد كانَ يفعلُ ذلكَ الثوريُّ وغيرُه كثيراً ، يكنون[٢] عن الضَّعيفِ ولا يسمُّونه ، بل يقولونَ : «عن رجلٍ » . وهذا معنىٰ قولِ القطانِ : « لو كانَ فيه إسنادٌ لصَاحَ به » . يعني لو كانَ أخَذَهُ عن ثقةٍ لسمَّاه وأعلنَ باسمه .

وخَرَّجَ البيهقيُّ من طريقِ أبي قدامةَ السَّرَخسِيِّ ، قال : سمعتُ يحيىٰ ابنَ سعيد يقولُ : « **مرسلُ الزهريِّ** شرٌّ من مرسلِ غيرِه ، لأنه حافظٌ ، وكلما[٣] يقدِرُ أن يُسَمِّي سَمَّىٰ ، وإنما يترُكُ من لا يستجيزُ أن يُسمِّيَه » .

وقال يحيىٰ بن مَعِين : « مراسيلُ الزهريِّ ليستْ بشيءٍ » .

وقال الشافعيُّ : « إرسالُ الزهريِّ [ب ـ ٤٥] عندنا ليسَ بشيءٍ ، وذلكَ أنا نجدُه يروي عن سليمانَ بن أرقم » .

وقد رُوِيَ أيضاً تضعيفُ مراسيلِ الزهريِّ عن يحيىٰ بن سعيد ، وأنَّ أحمدَ بن صالح المصريَّ أنكرَ عليه ذلكَ ، لكنْ من وجهٍ لا يَثْبُتُ .

---

(١) « فأخرجته » ظ .

(٢) « يكتبون » ظ وب ، وهو تصحيف .

(٣) « ولكن لا » ظ ، وعليها ضبة ، إشارة إلىٰ إشكالها .

وأما مراسيلُ الحسنِ البصريِّ رضي الله عنه :

ففي كلامِ الترمذيِّ ما يقتضي تضعيفَها مع مراسيلِ الشَّعبيِّ ، فإنه ذكرَ أن الحسنَ ضعَّفَ معبداً ثم روىٰ عنه ، وأنَّ الشعبيَّ كذَّبَ جابراً الجعفيَّ ثم روىٰ عنه . فتُضَعَّفُ مراسيلُهما حينئذٍ .

وما ذكرهُ عن يحيىٰ القطانِ أنَّ مراسيلَ الحسنِ وَجَدَ لها أصلاً إلا حديثاً أو حديثينِ يدُلُّ علىٰ أن مراسيلَهُ جيدَةٌ .

وقال ابن عديٍّ : سمعتُ الحسنَ بن عثمانَ يقولُ : سمعتُ أبا [آ ـ ٦٣] زُرْعَةَ الرازيَّ يقولُ : « كلُّ شيءٍ قال الحسنُ : قال رسولُ اللهِ ﷺ وجدتُ له أصلاً ثابتاً ، ما خلا أربعةَ أحاديث »[1] .

وخَرَّجَ عبدُ الغني بن سعيد من طريقِ نصر بن مرزوق وسلمة بن مكتل ، قالا : سمعنا الخَصيبَ بن ناصحٍ يقولُ : « كان الحسنُ إذا حَدَّثهُ رجلٌ واحدٌ عن النبيِّ ﷺ بحديثٍ ذكَرَهُ ، فإذا حَدَّثه أربعةٌ بحديثٍ عن النبيِّ ﷺ ألقاهُم ، وقال : قال رسولُ الله ﷺ » .

سلمةُ بن مكتل مصريٌّ ذكره ابنُ يونس .

والخَصيبُ بنُ ناصحٍ مصريٌّ أيضاً متأخِّرٌ ، لم يدرك الحسنَ ، إنما يروي عن خالدِ بن خداش ونحوه ، ويروي عنه [أيضاً] عبدُ الرحمن بن عبدِ الله بن عبد الحكم .

وقال محمدُ بن أحمد بن محمد بن أبي بكر المقدَّمي : سمعتُ عليَّ بن المديني يقولُ : « مرسلاتُ الحسنِ البصريِّ التي رواها عنه

---

(١) هذه شهادةٌ ثانيةٌ لمراسيلِ الحسنِ تُضَمُّ إلى شهادةِ يحيىٰ بن سعيد السابقة ص٢٧٥ لها دلالتها في قوة مراسيلِ الحسنِ وانظر « الكامل » ١/ ١٤١ .

الثقاتُ صحاحٌ ، ما أقلَّ ما يسقُطُ منها » .

وقال ابنُ عبد البَرِّ : روىٰ عبادُ بن منصور سمعتُ الحسنَ قال : « ما حدَّثني به رجلانِ قلتُ : قال رسولُ الله ﷺ » .

وروىٰ محمدُ بن موسىٰ الحَرشي[١] عن ثُمامة بن عبيدةَ ثنا عطيَّة بن محاربٍ عن يونس قال : سألتُ الحسنَ ، قلتُ : « يا أبا سعيد إنك تقولُ قال رسولُ اللهِ ﷺ ولم تدركْهُ ؟[٢] » . قال : « كلُّ شيءٍ سَمِعْتَني أقوله : قال رسولُ اللهِ ﷺ ، فهو عن عليِّ بن أبي طالب ، غير أني في زمانٍ لا أستطيعُ أن أذكرَ علياً » . وكانَ في عَمَلِ الحَجَّاجِ .

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ ، ولم يثبتْ للحسنِ سماعٌ من عليٍّ[٣] .

وذكرَ البخاريُّ في تاريخه[٤] قال : قال الهيثمُ بن عُبَيد الصَّيْد[٥] : حدثني أبي قال : قال رجلٌ للحسن : « إنك لتحدِّثنا قال النبيُّ ﷺ ، فلو كنتَ تسندُ لنا! » . قال : « واللهِ ما كذبناكَ ولا كُذِبنا ، لقد غزوتُ إلىٰ خُراسانَ غزوةً معنا فيها ثلاثمئة من أصحابِ النبيِّ ﷺ » .

---

(١) « الحرسني » ظ وب .

(٢) « ولم تذكره » ظ ، وهو سهو قلم .

(٣) بل سمع منه كما دلت أدلة المثبتين ، ولما سيأتيك تحقيقه قريباً ص٢٩٠ تعليقاً.

(٤) ج٣/ ١/ ص٤٥٢ .

(٥) « الصَّيْد » ليست في ب وعليها ضبة في ظ . والذي في « التاريخ الكبير » ج٤/ ٢/ ص٢١٨ : « الهيثم بن عبيد بن عبد الرحمن الصيد البصريّ ، سمع أباه » انتهىٰ . وفي « التقريب » : « عبيد بن عبد الرحمن المُزَنيّ أبو عبيدة ، البصري ، الصَّيرفي ، يعرف بالصَّيد ، بكسر المهملة وسكون التحتانية ، صدوق من السادسة/ د » .

وهذا يدُلُّ علىٰ أنَّ مراسيلَ الحسنِ أو أكثَرَها عن الصَّحابَةِ .

وضَعَّف آخرونَ مراسيلَ الحسنِ :

روىٰ حمَّادٌ عن ابن عَوْنٍ عن ابن سيرينَ قال : «كان ههنا ثلاثةٌ يُصَدِّقونَ كلَّ من حدَّثهم : وذكرَ الحسنَ ، وأبا العالية ، ورجلاً آخرَ »[١] .

وروىٰ جَرير عن رجلٍ عن عاصمٍ الأحولِ عن ابنِ سيرينَ قال : « لا تحدِّثني عن الحسن ، ولا عن أبي العالية ، فإنهما لا يُباليان عمَّن أخذا الحديثَ »[٢] .

وروىٰ داودُ بن أبي هندَ عن الشعبيِّ قال : « لو لقيتُ هذا [ظ ـ ١٤٤] ـ يعني الحسنَ ـ لنهيتُه عن قوله : قال رسولُ اللهِ ﷺ ، صحبتُ ابنَ عمرَ ستةَ أشهرٍ ، فما سمعتُه قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ إلا في حديثٍ واحدٍ »[٣] .

---

(١) أخرجه الدارقطنيُّ في « سننه » ج١ ص١٧١ لكنْ من طريقِ وُهيب نا ابن عون عن محمد ـ يعني ابن سيرين ـ قال : « كان أربعةٌ يصدِّقونَ من حدَّثَهم ، ولا يبالونَ ممن يسمعونَ الحديثَ : الحسنُ ، وأبو العاليةِ ، وحميدُ بن هلال ، وداودُ بن أبي هند » . قال الشيخُ أي الدارقطنيُّ : ولم يذكر الرابع . كذا في سنن الدارقطني ، فتأمل! .

(٢) أخرجه الدارقطني في « سننه » ج١ ص١٧١ ، بنحوه بلفظ أطول من هذا .

(٣) هذا لا يدُلُّ علىٰ تضعيفِ مراسيلِ الحسنِ ، بل هو رغبةٌ في الإقلالِ من الروايةِ ، كما هو ظاهرٌ! .

وقد استشهدَ به الخطيبُ البغداديُّ في « الكفايةِ » ص٣٩٢ . علىٰ ما استشهدَ به الشارحُ من أنَّه لا يحتَجُّ بالمرسَلِ ، فتأمَّل!

وانظر مسألة الإقلالِ من الروايةِ وعملَ الصحابةِ بها في كتابنا « منهج النقد في علوم الحديث » ص٤٤ ـ ٤٥ . وكان الحسنُ ـ وهو هنا البصريُّ ـ يكثرُ الروايةَ ، لأنه متثبتٌ من نفسه فيما يروي رحمهُ الله ورضي عنه .

وروىٰ شعبةُ عن عبدِ اللهِ بن صُبَيْح عن محمدِ بن سيرينَ قال : « ثلاثةٌ كانوا يصدِّقونَ مَن حَدَّثهم[١] : أنسٌ ، وأبو العالية ، والحسنُ البصري » .

قال الخطيبُ : « أرادَ أنسَ بنَ سيرين » . وفيه نَظَرٌ .

وقال الإمامُ أحمدُ : ثنا أبو أسامةَ عن وهيبِ بن خالدٍ عن خالد الحذَّاء قال : سمعتُ محمد بن سيرين يقول : « كان أربعةٌ يصدِّقون مَنْ حَدَّثهم : أبو العالية ، والحسنُ ، وحميدُ بن هلال ، ورجلٌ آخرُ سَمَّاه »[٢] .

وقد كانَ ابنُ سيرينَ يقولُ : « سلوا الحسنَ ممن سمعَ حديثَ العقيقةِ[٣] ، وسلوا الحسنَ ممن سمعَ حديثَ : « عَمَّارٌ تقتُلُه الفئةُ

---

(١) « من حديثهم » ب ، تصحيف .

(٢) « العلل ومعرفة الرجال » ج١ ص١٤٦ .

(٣) هو حديثُه عن سَمُرَةَ بن جُنْدب أن النبيَّ ﷺ قال : « الغلامُ مُرْتَهَنٌ بعقيقته ، تُذْبَحُ عنه في اليومِ السَّابعِ ، ويُحْلَقُ رأسُهُ ويُسمَّىٰ » . أخرجه أحمدُ وأصحابُ السننِ والحاكمُ والبيهقيُّ من حديثِ الحسنِ عن سَمُرة ، وصحَّحه الترمذيُّ والحاكمُ وعبدُ الحق . وأعلَّ بعضُهم الحديثَ بعدمِ سماعِ الحسنِ له من سَمُرة ، لكنْ روىٰ البخاريُّ في صحيحه أنه سمعَ حديثَ العَقيقةِ من سَمُرة . « التلخيصُ الحبير » للحافظ ابن حجر ص٣٨٧ .

وكذا روىٰ ابن المديني في « العلل » ص٥٧ . وأورد فيه أيضاً قال : « وقال حبيبُ بن الشَّهيد : أمرني ابنُ سيرينَ أن أسألَ الحسنَ ممن سمعَ حديثَه في العقيقةِ ؟ قال فسألتُه فقال : سمعته من سَمُرة » . وكذا أورده البخاريُّ في « تاريخه » ج١/ ٢/ ٢٨٨ . وفي العللِ كلامٌ علىٰ ألفاظِ حديثِ العقيقةِ ، وإعلالِ رواية « ويدمى » وأنها تصحيف أصلها « يسمىٰ » ص٥٦ .

والمراد بالعقيقةِ هنا : الذبيحة التي تُذْبحُ عن المولودِ .

قال الخطَّابيُّ : « تكلَّمَ الناسُ في هذا ، وأجودُ ما قيلَ فيه ما ذهبَ إليهِ =

الباغيةُ »[١] .

= أحمدُ بن حنبل ، قال : هذا في الشَّفَاعةِ ، يريدُ أنه إذا لم يُعَقَّ عنه فماتَ طفلاً لم يُشَفَّعْ في والديهِ . وقيل : معناه أنه مرهونٌ بأذىٰ شعرهِ ، واستدَلُّوا بقوله «فأميطوا عنه الأذىٰ» ، وهو ما عَلِقَ به من دَمِ الرَّحمِ » انتهىٰ . « النهاية في غريب الحديث » لابن الأثير مادة : « عقق » و« رهن » .

ولعل الأولى في تفسير الحديث أنَّ المرادَ به « أن العقيقةَ تخليصٌ له من الشيطانِ ، ومنعٌ للشيطان من صَدِّ الغلامِ عن السَّعي لآخرتِهِ » . أو أنها تخليصٌ من مسؤوليةِ الشكرِ على هذه النعمةِ ، وبالشكرِ تدوم النِّعَم « لئن شكرتُم لأزيدَنَّكُم » . والله أعلم .

(١) هذا الحديثُ ينطبقُ عليه ما سبق في ص٢٨٥ أن الحسنَ ـ البصريَّ ـ كان إذا تعددتْ طرقُ الحديثِ عندَه أرسلَه ، ولا يضرُّ بصحَّته ما وقعَ من الكلامِ في بعضِ أسانيدهِ ، فقد وردَ من طرقٍ كثيرةٍ جداً ، وزاد عدد رواتِه من الصحابةِ علىٰ الثلاثين ، فعدَّ من المتواتر . انظر « نظم المتناثر من الحديث المتواتر » ص١٢٦ .

وروايةُ الحسنِ لحديثِ عمار أخرجها مسلمٌ في الفتن ج٨ ص١٨٦ عن الحسن عن أُمِّه عن أمِّ سلمةَ قالت : قال رسولُ اللهِ ﷺ : « تقتلُ عماراً الفئةُ الباغيةُ » .

وأخرجاهُ عن أبي سعيدٍ الخدريِّ : البخاريُّ من طريق خالدٍ الحذَّاء عن عكرمةَ عن أبي سعيدٍ الخدريِّ في المساجدِ (باب التعاون في بناء المسجد) ج١ ص٩٣ ، وفيه قصة ، وليس فيه اللفظ المذكور ، وفي الجهاد (باب مسح الغبار عن الناس . . .) ج٤ ص٢١ بالسند المذكور ، وفيه قولُه ﷺ : « وَيْحَ عمار تقتُلُه الفئةُ الباغيةُ » . ومسلمٌ من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري قال : أخبرني من هو خَيْرٌ مني أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال لعمارٍ حين جعلَ يحفرُ الخندقَ وجعلَ يمسحُ رأسه ، ويقول : « بؤسَ ابن سُمَيَّة! تقتلكَ الفئةُ الباغيةُ » . وقد فسرتْ روايات مسلم قولَ أبي سعيد: أخبرني من هو خيرٌ مني، بأنه أبو قتادة الصحابيُّ رضي الله عنه .

=

وقال أحمدُ في روايةِ [ب ـ ٤٦] الفضلِ بن زياد : « مرسلاتُ سعيدِ بن المسيّبِ أصحُّ المرسلاتِ ، ومرسلاتُ إبراهيمَ لا بأسَ بها ، وليسَ في المرسلاتِ أضعفُ من مَراسيلِ الحسنِ وعطاءِ بن أبي رباح ، فإنهما يأخذانِ عن كلٍّ »[١] .

وقال أحمدُ في روايةِ الميمونيِّ وحنبلٍ عنه : « مرسلاتُ سعيد بن المسيّب صِحَاحٌ لا نرىٰ أصحَّ من مرسلاتِهِ . زاد الميمونيُّ : وأما الحسنُ وعطاء فليس هي بذاك . هي أضعفُ المراسيلِ كلِّها . فإنهما[٢] كانا يأخذان عن كلٍّ » .

وقال ابنُ سَعْدٍ :[٣] « قالوا : ما أرسلَ الحسنُ ولم يسنِد[هُ]

= وأخرجه غيرُ الشيخينِ أيضاً ، مما يطول تخريجه .

قال الحافظُ ابنُ حجر في « الفتح » ج١ ص٣٦٥ : « وغالبُ طُرُقها ـ يعني رواياتِ حديثِ عمَّار التي ذكرها ـ صحيحةٌ أو حسنةٌ . . . وفي هذا الحديثِ عَلَمٌ من أعلامِ النبوَّةِ ، وفضيلةٌ ظاهرةٌ لعليٍّ ولعمَّارٍ ، وردٌّ علىٰ النواصبِ الزاعمين أن علياً لم يكن مصيباً في حُرُوبه » .

(١) في « الكفاية » ص٣٨٦ : « عن كل أحد » ، لكن لم يذكر الجملة الأولىٰ منه .

(٢) في الأصل : « كأنهما » . والمثبت من ظ وب .

(٣) في « الطبقات » ج٧ ص١٥٧ ـ ١٥٨ . والمراد بقوله « قالوا » أهل العلم .

وفي سياق الحافظ ابن رجب اقتطاعٌ من كلام ابن سعد فانظره .

ونبينُ بعد هذا أمراً مهماً هو قوةُ مراسيل الحسن البصري ، لما عرفت من الأدلة ، وصحةُ سماعه من سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، لما سبق من أدلةٍ ، ولأدلة أخرىٰ ، منها :

١ـ أن الحسن البصري وُلد لسنتين بَقيتا من خلافة عمر اتفاقاً ، وكانت أمه خيرةُ مولاةً لأمِّ سلمَة ، وكان عليٌّ بالمدينة ، انتقل إلىٰ الكوفة بعد توليه الخلافة ، وكان الحسن البصري ابن خمس عشرة سنة ؛ فكيف لا يسمع منه ، =

فليسَ بحُجَّةٍ » .

وقال أحمدُ في روايةِ ابنه عبدِ الله : « ابنُ جريجٍ كان لا يبالي من أينَ يأخُذُ ، وبعضُ أحاديثِه التي يرسِلُها يقولُ : « أُخبِرْتُ عن فلان » موضوعةٌ » .

وممن تكلَّم من السلفِ في المراسيلِ ابنُ سيرينَ ، وقد تقدَّم[١] قوله : « كانوا لا يسألونَ عن الإسنادِ حتىٰ وقعتْ[٢] الفتنةُ » .

وقولُه لما حُدِّثَ عن أبي قلابةَ : « أبو قلابةَ رجلٌ صالحٌ ، ولكنْ عمَّن أخذه أبو قِلابةَ ؟ » .

وكذلكَ [آ ـ ٦٤] تقدَّمَ[٣] قولُ ابنِ المباركِ لما رُوِيَ له حديثٌ عن الحجَّاجِ بن دينار عن النبيِّ ﷺ : « بينَ الحجَّاجِ بنِ دينارٍ[٤] وبينَ النبيِّ ﷺ مفاوزُ تنقطعُ فيها أعناقُ الإبلِ » .

= وكل منهما يخرج للجماعةِ كلَّ صلاةٍ والمسجدُ واحدٌ .

٢ـ أن الأحاديث كثيرة من رواية الحسن البصري عن علي رضي الله عنهما .

٣ـ أن المثبت مقدمٌ علىٰ النافي .

انظر التوسع في « الحاوي » للسيوطي : ١٠٢ ـ ١٠٤ .

(١) في ص٥١ .

(٢) في ظ « كانوا لا يسألون وقعت » وهو سقط . وفي ب « عن وقعت » وهو تحريف .

(٣) ص٥٧ ـ ٥٨ وانظر « الكفاية » ص٣٩٢ ـ ٣٩٤ ، فقد أورد هذا الأثرَ ، والآثارَ الواردةَ في فضلِ الإسنادِ للاستدلال بها علىٰ عدمِ حُجيَّةِ الحديثِ المرسلِ .

(٤) « بن دينار » سقط من ب .

وقد سبقَ كلامُ شعبةَ ويحيىٰ القطانِ[١] .

وكذلكَ[٢] ذكر أصحابُ الشافعيِّ أن مذهبَهُ أنَّ المراسيلَ ليستْ حُجَّةً .

واستثنىٰ بعضُهم مراسيلَ ابنِ المسيّبِ . وقال : « هي حجةٌ عندَه » .

قال أبو الطيِّب الطبريُّ : « وعلىٰ ذلكَ يدُلُّ كلامُ الشافعيِّ » .

ومن أصحابه مَنْ قال : « إنما تصلحُ للترجيحِ لا غير » .

وقال يونسُ بن عبد الأعلىٰ : قال لي الشافعيُّ : « ليسَ المنقطع بشيءٍ ، ما عدا منقطعَ ابنِ المسيّبِ » . خَرَّجَهُ ابنُ أبي حَاتِم في أوَّلِ كتابِ «المراسيل»[٣] عن أبيه عن يونسَ ، وتأوَّله علىٰ أنَّ مرادَه أنه يُعتَبَرُ بمرسَلِ سعيدِ بنِ المسيّبِ.

وخرَّجَه عبدُ الغنيِّ بنُ سعيد من طريقِ محمد بنِ سفيانَ بن سعيد المؤذنِ عن يونسَ بهِ .

قال ابنُ أبي حَاتِم : وسمعتُ أبي وأبا زُرْعةَ يَقولانِ : « لا يحتَجُّ بالمراسيلِ ، ولا تقومُ الحجَّةُ إلا بالأسانيدِ[٤] الصِّحاحِ » .

---

(١) في ص٥٨ و٥٩ .
(٢) « ولذلك » ب والأصل .
(٣) ص١٣ .
(٤) « بالمسانيد » ظ وفي حاشيتها « الأسانيد » . والمثبت موافق « للمراسيل » ص١٣ لكن فيه : « إلا بالأسانيد الصحاحِ المتصلةِ » .

وكذلكَ قال الدَّارَقُطْنيُّ : « المرسلُ لا تقومُ به حُجَّةٌ » .

وخرَّجَ مسلمٌ في مقدِّمةِ كتابِهِ من طريقِ قيسِ بن سعدٍ عن مجاهد قال : « جاءَ بُشَيْر بن كَعْب[١] العَدَوِيُّ إلىٰ ابنِ عباس فجعلَ يحدِّثُ ويقولُ : قال رسولُ اللهِ ﷺ ، فجعلَ ابنُ عبَّاسٍ لا يأذَنُ لحديثِهِ ، ولا ينظرُ إليهِ . فقال : يا ابنَ عبَّاس ما لي أراكَ لا تسمعُ لحديثي ، أُحدِّثُكَ عن رسولِ الله ﷺ ولا تسمعُ! فقال ابنُ عباس : « إنا كنا مرةً إذا سمعنا رجلاً يقولُ : قال رسولُ اللهِ ﷺ ابتدَرتْهُ أبصارُنا وأصغينا إليه بآذاننا ، فلما ركبَ الناس الصعبةَ[٢] والذَّلولَ لم نأخذْ من الناسِ إلا ما نعرفُ[٣] » .

ثم قال مسلمٌ في أثناء كلامِهِ[٤] : « المرسلُ في أصلِ قولنا وقولِ أهلِ العلمِ بالأخبارِ ليسَ بحُجَّةٍ » .

---

(١) بياض في ظ موضع « كعب » وسقط منها قوله « جاء » أيضاً . وانظر الأثر في مقدمة « صحيح مسلم » ص١٠ واللفظ فيه « ويقول : قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ » .

وبُشَيْرٌ هذا ثقةٌ مخضرمٌ ، روى له مسلمٌ في مقدمة صحيحه ، والبخاريُّ ، وأصحابُ السُّنَن .

(٢) كذا في جميع النسخ هنا . والذي في صحيح مسلم : « الصعب » .

(٣) « إلا بما نعرف » ظ وب ، والمثبتُ موافقٌ لفظَ مسلم .

(٤) ص٢٤ .

القولُ الثاني في المسألةِ : الاحتجاجُ بالمرسَلِ :

وحكاهُ الترمذيُّ عن بعضِ أهلِ العلمِ ، وذكرَ كلام إبراهيمَ النَّخَعيِّ : « أنه كان إذا أرسلَ فقد حدَّثه به غيرُ واحدٍ . وإن أسندَ لم يكن عندَه إلا عمَّن سمَّاه » .

وهذا يقتضي ترجيحَ المرسَلِ علىٰ المُسنَدِ ، لكن عن النَّخَعيِّ خاصةً فيما أرسله عن ابن مسعودٍ خاصةً .

وقد قال أحمدُ في مراسيلِ النَّخَعيِّ : « لا بأسَ بها » .

وقال ابنُ مَعِين[١] : « مرسلاتُ ابنِ المسيّبِ أحبُّ إليَّ من مرسلاتِ الحسنِ ، ومرسلاتُ إبراهيم صحيحةٌ ، إلا حديثَ تاجرِ البحرينِ[٢] ، وحديثَ الضَّحِكِ في الصَّلاةِ[٣] » .

---

(١) أسنده عنه ابنُ عديٍّ في « الكامل » كما في « نصب الراية » ج١ ص٥٢ . وأخرجه من طريق ابن عدي البيهقي في « السنن الكبرىٰ » ج١ ص١٤٨ .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » ج٢ ص٤٤٨ حدثنا وكيعٌ ثنا الأعمشُ عن إبراهيمَ قال : جاء رجلٌ . . . فقال : يا رسولَ اللهِ ، إني رجلٌ تاجرٌ أختلفُ إلىٰ البحرين ؟ فأمره أن يصلي ركعتين . يعني القَصْر . وانظر « نصب الراية » ج١ ص٥٢ .

(٣) ولفظه « جاء رجلٌ ضريرُ البصرِ ، والنبيُّ ﷺ في الصلاةِ ، فعثرَ ، فتردىٰ في بئرٍ ، فضحكوا! . فأمر النبيُّ ﷺ من ضحِكَ أن يعيدَ الصلاةَ » .

أخرجهُ عن إبراهيم مرسلاً الدارقطنيُّ ج١ ص١٧١ والبيهقيُّ ج١ ص١٤٦ . ثم بيَّنَ الدارقطنيُّ رجوعَ الحديثِ إلىٰ أبي العاليةِ ، لأن إبراهيمَ النخعي تلقَّاهُ =

وقال أيضاً : « إبراهيمُ أعجبُ إليَّ مرسلاتٍ من سالمٍ والقاسمِ وسعيدِ بن المسيّبِ » .

قال البيهقيُّ : والنَّخَعِيُّ نجده يروي عن قومٍ مجهولينَ لا يروي عنهم غيرُه . مثلِ : هُنيِّ بن نُوَيْرة ، وحزامةَ الطائيِّ ، وقَرْثَعٍ الضَّبيِّ[١] ، ويزيدَ بن أوسٍ ، وغيرِهم »[٢] .

= عن أبي العاليةِ .

وقد رُوي هذا الحديثُ من أوجهٍ كثيرةٍ مسنَدةٍ ومرسلةٍ .

أما المسندةُ فرُويتْ من حديثِ أبي موسىٰ الأشعريِّ ، وأبي هريرةَ ، وعبدِ الله بن عمر ، وأنسِ بنِ مالك ، وجابرِ بن عبد الله ، وعمرانَ بن الحصين ، وأبي المليح .

وأما المرسلةُ فهي أربعةٌ : مرسَلُ أبي العالية ، وهو أشهرُها ، ومرسلُ مَعْبدٍ الجهنيِّ ، وإبراهيمَ النَّخَعيِّ ، والحسنِ البصريِّ .

ومن هذا تعلم قوَّةَ الحديثِ ، وأن استثناءَهُ من الصَّحَّةِ ليس علىٰ إطلاقهِ ، وانظر تخريج روايات الحديث كلها في « نصب الراية » ج١ ص٤٧ ـ ٥٣ .

(١) في ب « وخزامة الطائي وفرفع الضبي » . وفيه تصحيفان .

(٢) في هذا القولِ والحكم علىٰ هؤلاءِ الرواةِ نظرٌ .

هُنَيُّ بن نُوَيْرة : « مقبولٌ ، من العُبَّاد ، من الثالثةِ ، قُتِلَ قبل الثمانين/ دق » . « تقريب » . وذكره ابن حِبَّان في « الثقاتِ » . « تهذيب » .

قَرْثَع الضبي : « صدوقٌ من الثانية ، مُخَضْرمٌ ، قُتِلَ في زمن عثمان/ دتم س ق » « تقريب » . وكان من زُهَّادِ التابعين ، روىٰ عنه علقمةُ بن قيس ، والمسيبُ بن رافعٍ ، وغيرُهما . انظر « التهذيب » ، ومثل هذا أنَّىٰ يحكمُ عليه بالجهالةِ .

يزيدُ بن أوس : « كوفي ، مقبول ، من الرابعة ، / دس » . « تقريب » .

وقال عليُّ بن المديني : « لا نعلمُ أحداً روىٰ عنه غيرَ إبراهيمَ » . يعني النَّخَعي . وذكرهُ ابن حِبَّان في « الثقاتِ » . « تهذيب » .

وقال العجليُّ : « مرسلُ الشَّعبيِّ صحيحٌ لا يكادُ يرسِلُ إلا صحيحاً » .

وقال الحسنُ بن شُجاع البلخيُّ سمعتُ عليَّ بن المدينيِّ يقول : « مرسَلُ الشعبيِّ وسعيدِ بن المسيّبِ أحبُّ إليَّ من داودَ بن الحُصَين عن عكرمةَ ، عن ابن عباس » .

وقد [ب ـ ٤٧] **استدَلَّ كثيرٌ من الفقهاءِ بالمرسلِ** وهو الذي ذكَرَه أصحابُنا أنه الصحيحُ عن الإمامِ أحمدَ .

وهو قولُ أبي حنيفةَ ، وأصحابِه ، وأصحابِ مالك أيضاً . هكذا أطلقوه ، وفي ذلك نظرٌ سننبه عليه[١] إن شاء الله تعالىٰ .

وحكي الاحتجاجُ بالمرسلِ[٢] عن أهلِ الكوفةِ ، وعن أهلِ العراقِ جملةً .

وحكاهُ الحاكمُ[٣] عن إبراهيمَ النَّخَعِيِّ ، وحمادِ بن أبي سليمانَ ، وأبي حنيفةَ ، وصاحبَيْهِ .

وقال أبو داودَ السِّجستانيُّ في «رسالتِهِ إلىٰ أهلِ مكَّةَ» : « وأما المراسيلُ ، فقد كان يحتجُّ بها العلماءُ فيما مضىٰ ، مثلُ سفيانَ الثوريِّ ، ومالكِ بن أنسٍ ، والأوزاعيِّ ، حتىٰ جاءَ الشافعيُّ فتكلَّمَ فيه ، وتابعه علىٰ ذلكَ أحمدُ بن حنبل وغيرُه » .

قال أبو داودَ : « فإذا لم يكن مسندٌ ضدَّ المراسيلِ ، ولم يوجدْ

---

(١) « سنبين علته » ب . وانظر ما يأتي في الصفحة التالية .

(٢) « به » ظ ، وسقط من ب .

(٣) في « المدخل » ص١٢ .

مُسنَدٌ[١] فالمراسيلُ يحتجُّ بها ، وليسَ هو مثلَ المتَّصلِ في القوَّةِ » . انتهىٰ[٢] .

واعلمْ أنه لا تَنَافِيَ بينَ كلامِ الحفَّاظِ وكلامِ الفقهاءِ في هذا البابِ

فإنَّ الحفَّاظَ إنما يريدونَ صحَّةَ الحديثِ المعيَّنِ إذا كانَ مرسلاً ، وهو ليسَ بصحيحٍ علىٰ طريقِهم ، لانقطاعِه وعدمِ اتِّصالِ إسنادِه إلىٰ النبيِّ ﷺ .

وأما الفقهاءُ فمرادُهم صحةُ ذلكَ [آ ـ ٦٥] المعنىٰ الذي دلَّ[٣] عليه الحديثُ .

فإذا عَضَدَ ذلكَ المرسلَ [ظ ـ ١٤٥] قرائنُ تدُلُّ علىٰ أنَّ له أصلاً قويَ الظنُّ بصحةِ ما دَلَّ عليه ، فاحتُجَّ به مع ما احتَفَّ به من القرائِنِ .

وهذا هو التحقيقُ في الاحتجاجِ بالمرسَلِ عند الأئمَّةِ

كالشافعيِّ وأحمدَ ، وغيرِهما ، مع أنَّ في كلامِ الشافعيِّ ما يقتضي صحَّةَ المرسَلِ حينئذٍ .

وقد سبقَ قولُ أحمدَ : « مرسلات[٤] ابن المسيّب صِحَاحٌ » .

---

(١) « مرسل » ب وهو خطأ .

(٢) رسالة أبي داود ص٥ . وفيها « وأما المرسل فقد كان يحتج به . . . » و« فالمرسل يحتجُّ به وليس هو مثل المتصل . . . » .

(٣) « دلك » ب .

(٤) « في مرسلات » ظ وب ، والمثبت أولىٰ لموافقته ما سبق ص٢٩٠ .

ووقعَ مثلُه في كلامِ ابنِ المدينيِّ ، وغيرِه .

قال ابنُ المدينيِّ ـ في حديثٍ يرويه أبو عبيدةَ بنُ عبد الله بنِ مسعود عن أبيهِ ـ : « هو منقطعٌ ، وهو حديث ثَبْت » .

قال يعقوبُ بنُ شيبة : « إنما استجازَ أصحابُنا أن يُدخلوا حديثَ أبي عبيدة عن أبيهِ في المسندِ ـ يعني في الحديثِ المتَّصلِ ـ لمعرفةِ أبي عبيدةَ بحديثِ أبيه وصحَّتها ، وأنه لم يأتِ فيها بحديثٍ منكرٍ[1] » .

وقد ذكرَ ابنُ جرير وغيرُه[2] : « أنَّ إطلاقَ القولِ بأنَّ المرسلَ ليسَ بحجَّةٍ ، من غيرِ تفصيلٍ بدعَةٌ حدثتْ بعد المئتين » .

---

(١) هذا تحليلٌ قيِّم من الحافظِ ابن رجب لمسألةِ الاحتجاجِ بالحديثِ المرسلِ ، يوفِّقُ فيه بين الآراءِ المتعارضة ، عن طريقِ ملاحظةِ جانبِ التطبيقِ لمسألةِ الاحتجاجِ بالمرسَلِ ، وهو توفيقٌ جيِّدٌ وصحيحٌ ، يدُلُّ عليه واقعُ كُتُبِ الفقهِ في كلِّ المذاهبِ ، فإنك تجد الاستدلالَ بالمرسل منبثاً فيها عندَ من يقولُ بحجيَّته ، وعندَ من لا يقولُ بحجيَّته من الناحيةِ النظرية ، وما ذلكَ إلا لما احتفَّ به من قرائنَ جعلت الفقيهَ يطمئِنُّ إليهِ ، وقد أخذنا بهذا في كتابِنا « الإمامُ الترمذيُّ والموازنةُ بين جامعه وبين الصحيحين » ص٢٠٣ ـ ٢٠٤ .

(٢) مثلُ أبي داودَ السجستانيِّ في « رسالته إلىٰ أهلِ مكَّةَ » كما نقلَ الحافظُ ابنُ رجبٍ عنه فيما مضىٰ قبل صفحتينِ .

ويجب أن تلحظ قوله: «إن إطلاق القول بأن المرسل ليس بحجة من غير تفصيل بدعة». فقوله: «إطلاق» و«من غير تفصيل» مهم لفهم حقيقة المراد من كلام الإمام الشافعي ومن نهج نهجه، فإنهم قبلوا المرسل بشروط، كما عرفت.

وآل أمر الخلاف إلى وفاق كما حققه الحافظ ابن رجب رضي الله عنه.

○ تَحْقِيقُ مذهَبِ الشَّافِعِيِّ وأحمدَ في المرسَلِ ○

ونحنُ نذكرُ كلامَ الشافعيِّ وأحمدَ في ذلكَ بحروفِهِ :

قال الشافعيُّ رحمه الله تعالىٰ في « الرِّسالة »[١] : « والمنقَطِعُ مختلِفٌ ، فمن شاهدَ أصحابَ رسولِ اللهِ ﷺ من التابعينَ فحدَّث حديثاً منقطعاً عن النبيِّ ﷺ[٢] اعتُبِرَ عليه بأمورٍ ، منها :

أن يُنظرَ إلىٰ ما أرسلَ من الحديثِ فإن شَرِكَهُ الحفاظُ المأمونونَ ، فأسندوهُ[٣] إلىٰ رسولِ اللهِ ﷺ بمثلِ معنىٰ ما روىٰ ، كانت هذه دَلالةً علىٰ صِحَّةِ مَنْ قَبِلَ عنه وحِفْظِه .

وإن انفردَ بإرسالِ حديثٍ لم يَشْرَكْهُ فيه من يُسنِدِه قُبِلَ ما ينفردُ به مِنْ ذلكَ ، ويعتبرُ عليه بأن يُنْظَرَ هل يوافِقُهُ مرسلٌ غيرُه ممن قَبِلَ العلمَ من غيرِ رجالِهِ الذين قَبِلَ عنهم ، فإن وُجِدَ ذلكَ كانتْ دَلالةً تقوِّي له مرسَلَه ، وهي أضعفُ من الأولىٰ .

وإن لم يوجَدْ ذلكَ نُظِرَ إلىٰ بعضِ ما يُرْوَىٰ عن بعضِ أصحابِ النبيِّ ﷺ قولاً له ، فإن وُجِدَ يوافقُ ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ ، كانتْ في هذا دَلالةٌ علىٰ أنَّه لم يأخذْ مرسَلَهُ إلا عن أصلٍ يصحُّ إن شاءَ اللهُ .

---

(١) ص٤٦١ ـ ٤٦٧ ، وقارن « بعلوم الحديث » ص٤٩ ، وانظر في المسألة « التقرير والتحبير » لابن أميرِ حاج شرح « التحرير » للكمال بن الهمام ج٢ ص٢٨٩ .

(٢) من قوله « من التابعين » إلىٰ هنا سقط من ظ .

(٣) « وأسندوه » ظ .

وكذلكَ إن وُجِدَ عوامُّ أهلِ العلمِ يُفتونَ بمثلِ معنىٰ ما رَوَىٰ عن النبيِّ ﷺ .

ثمَّ يعتبرُ عليه بأن يكونَ إذا سَمَّىٰ من روىٰ عَنْه[١] لم يسمِّ مجهولاً ، ولا مرغوباً عن الروايةِ عنه ، فيُستدَلُّ بذلكَ علىٰ صحَّتِهِ فيما روىٰ عنه . ويكونَ إذا شَرِكَ أحداً من الحفَّاظِ في حديثٍ لم يخالِفْه ، فإن خالَفَه وُجِدَ حديثُه أنقصَ ، كانت في هذه دلائلُ علىٰ صِحَّةِ مَخْرَجِ حديثِهِ .

ومتىٰ خالفَ ما وصَفْتُ أضرَّ بحديثِهِ حتىٰ لا يَسعَ أحداً قبولُ مرسَله » .

قال : « وإذا وجِدَتْ الدلائلُ بصحَّةِ حديثِهِ بما وصفْتُ أحبَبنا أن نَقبلَ مرسَله ، ولا نستطيعُ أن نزعمَ أنَّ الحجةَ تثبتُ بها ثبوتَها بالمتَّصلِ[٢] .

وذلكَ أنَّ معنىٰ المنقطِعِ مغيَّبٌ ، يحتَمِلُ أن يكونَ حُمِلَ عمن يُرْغَبُ عن الروايةِ عنه إذا سُمِّيَ ، وأن بعضَ المنقطعاتِ وإن [ب ـ ٤٨] وافقَهُ مرسلٌ مثلُه ، فقد[٣] يحتَمِلُ أن يكونَ مَخْرَجُهُما واحداً[٤] من حيثُ لو سُمِّيَ لم يُقْبل .

وأنَّ قولَ بعضِ أصحابِ النبيِّ ﷺ إذا قال برأيهِ ،

---

(١) « عنه » ليس في ظ وب .

(٢) « بالمسند » . ب

(٣) في نسخة الأصل « قد » والمثبت موافق لنص « الرسالة » ص٤٦٤ .

(٤) أي سندهما من طريق راو واحد .

لو[١] وافقَهُ لم يدُلَّ علىٰ صِحَّةِ مَخْرَجِ الحديثِ دلالةً قويَّةً إذا نُظِرَ فيها ، ويمكنُ أن يكونَ إنما غَلِط به حين سَمِعَ قولَ بعض أصحابِ النبيِّ ﷺ يوافِقُه[٢] ، ويحتمِلُ مثلَ هذا فيمن يوافقُه بعضُ الفقهاءِ » .

قال : « فأما مَنْ بَعْدَ كبارِ التابعين ، فلا أعلمُ منهم أحداً يُقبَلُ مرسَلُه ، لأمورٍ :

أحدها : أنهم أشدُّ تجوزاً فيمن[٣] يروون عنه .

والآخر : أنهم توجدُ[٤] عليهم الدلائلُ فيما أرسلوا بضَعْف مَخْرَجِه .

والآخر : كثرةُ الإحالةِ في الأخبارِ . وإذا كثُرت الإحالةُ كان أمكنَ للوَهَمِ ، وضَعْفِ من يُقْبَلُ عنهُ » . انتهىٰ [آ ـ ٦٦] كلامُه .

وهو كلامٌ حسنٌ جداً ، ومضمونُه أنَّ الحديثَ المرسلَ[٥] يكونُ صَحيحاً ، ويُقبَلُ بشروطٍ :

منها في نفسِ المُرْسِل وهي ثلاثةٌ :

---

(١) في الأصل « أو » والمثبت موافق لنص «الرسالة» ص٤٦٤ .

(٢) « فوافقه » ظ وب ، والمثبتُ موافقٌ لنصِّ «الرسالة» .

(٣) « ممن » ظ وب ، وهكذا كانت في نسخة الأصل ثم أصلحت موافقة نص « الرسالة » .

(٤) « تؤخذ » ب . والمثبت موافق نص «الرسالة» ص٤٦٥ .

(٥) « أن المرسل » ظ . « أن المراسيل » ب وهو تصحيف .

أحدها : أن لا يُعْرفَ له روايةٌ عن غير مقبولِ الروايةِ ؛ من مجهولٍ أو مجروحٍ .

وثانيها : أن لا يكونَ ممن يخالفُ الحفَّاظَ إذا أسندَ الحديثَ فيما أسندوه ، فإن كانَ[1] ممن يخالفُ الحفاظَ عند الإسنادِ لم يُقبل مرسَلُه .

وثالثها : أن يكونَ من كبارِ التابعينَ ، فإنهم لا يروونَ غالباً إلا عن صحابيٍّ أو تابعيٍّ كبيرٍ ، وأما غيرُهم من صغارِ التابعين ومَنْ بعدَهم فيتوسَّعونَ في الروايةِ عمن لا تُقبَلُ روايتُه .

وأيضاً فكبارُ التابعينَ كانت الأحاديثُ في وقتهم الغالبُ عليها الصحةُ ، وأما مَنْ بعدهم فانتشرتْ في أيامهم الأحاديثُ المستحيلةُ ، وهي الباطلةُ الموضوعةُ ، وكَثُرَ الكذبُ حينئذٍ .

فهذه شرائطُ من يُقْبَلُ إرسالُه .

وأما الخبرُ الذي يُرسِلُه ، فيُشترطُ لصحَّة مَخْرَجِهِ وقَبُوله أن يَعْضُدَهُ ما يدُلُّ علىٰ صحَّتِهِ وأنَّ له أصلاً ، والعاضدُ له أشياء :

أحدُها ؛ وهو أقواها : أن يُسنِدَهُ الحفَّاظُ المأمونونَ من وجهٍ آخر عن النبيِّ ﷺ بمعنىٰ ذلكَ المرسَل ، فيكونَ دليلاً علىٰ صحَّةِ المرسَل ، وأن الذي أُرْسِلَ عنه كانَ ثقةً ، وهذا هو ظاهرُ كلامِ الشافعيّ .

وحينئذٍ فلا يَرِدُ علىٰ ذلك ، ما ذكَرَهُ المتأخرونَ أنَّ العملَ حينئذ إنما يكونُ بالمسندِ دونَ المرسَلِ .

---

(١) من قوله « يخالف » إلىٰ هنا سقط من ب .

وأجابَ بعضُهم بأنه قد يسنِدُه من لا يُقْبَلُ بانفرادِه فينضَمُّ إلىٰ المرسَلِ فيصِحُّ[١] فيحتَجُّ بهما حينئذ .

وهذا ليسَ بشيءٍ ، فإن الشافعيَّ اعتبرَ أن يُسنِدَه الحفاظُ المأمونون . وكلامُه إنما هو في صِحَّةِ المرسَل وقَبوله ، لا في الاحتجاجِ للحكمِ الذي دَلَّ عليه المرسلُ ، وبينهما بَوْنٌ .

وبعدَ أن كتبتُ هذا وجدتُ أبا عمرو بن الصَّلاح ، قد سَبَقَ إليه[٢] وفي كلامِ أحمدَ إيماءٌ إليه ، فإنه ذكرَ حديثاً رواه خالدٌ عن أبي قِلابةَ عن ابنِ عباس ، فقيل[٣] له : سمعَ أبو قلابةَ من ابن عباسٍ أو رآه ؟ قال : «لا ، ولكنَّ الحديثَ صحيحٌ عنه» ، يعني عن ابنِ عباس . وأشارَ إلىٰ أنه رُوِيَ عن ابن عباسٍ من وجوه أخر .

[ثم وجدتُ في كلامِ أبي العباس بن سُريج ـ في رَدِّه علىٰ أبي بكر ابن داود ما اعترضَ [ظ ـ ١٤٦] به علىٰ الشافعيِّ ـ أن مرادَ الشافعيِّ أن المرسِل للحديثِ يعتَبَرُ أن توجدَ مراسيلُه توافقُ ما أسنده الحفاظُ المأمونونَ ، فيُستدَلُّ بذلكَ علىٰ أن لمراسيلِهِ أصلاً ، فإذا وجدنا له مرسلاً بعد ذلكَ قُبِلَ ، وإن لم يسنده الحفاظُ ، وكأنه يعتبرُ[٤] أن يوجدَ الغالبُ علىٰ مراسيله ذلكَ ، إذ لو كان معتبراً في جميعِها[٥] لم يُقْبَلْ له مرسلٌ حتىٰ يسنِدهُ الثقاتُ ، فيعودُ الإشكالُ .

---

(١) « فيصح » ليس في ظ وب .
(٢) في « علوم الحديث » ص٤٩ .
(٣) في الأصل « وقيل » .
(٤) « اعتبر » ب .
(٥) « جميع مراسيله » ب .

وهذا الذي قاله ابنُ سُرَيجٍ مخالفٌ لم فَهِمَ الناسُ من كلامِ الشافعيِّ ، مع مخالفتِهِ لظاهِرِ كلامِه . والله أعلمُ][1] .

والثاني : أن يوجدَ مرسَلٌ آخرُ موافقٌ له ، عن عالمٍ يروي عن غيرِ مَن يروي عنه المرسِلُ الأولُ[2] ، فيكونُ ذلكَ دليلاً علىٰ تعدُّدِ مَخْرَجِه ، وأن له أصلاً ، بخلافِ ما إذا كان المرسِلُ الثاني لا يروي إلا عَمَّن يروي عنه[3] الأولُ ، فإن الظاهرَ أن مخرجهما واحد لا تعدُّدَ فيه . وهذا الثاني أضعفُ من الأولِ .

والثالث : أن لا يوجدَ شيءٌ مرفوعٌ يوافِقُه ، لا مسندٌ ولا مرسَلٌ ، لكنْ يوجدَ ما يوافِقُه من كلامِ بعضِ الصحابةِ ، فيُستَدَلُّ به علىٰ أنَّ للمرسَلِ أصلاً صحيحاً أيضاً . لأن الظاهرَ أنَّ الصحابيَّ إنما أخذَ[4] قولَه عن النبيِّ ﷺ .

والرابع : أن لا يوجدَ للمرسَلِ ما يوافِقُه لا مسندٌ ولا مرسلٌ ولا قولُ صحابيٍّ ، لكنه يوجد عامة أهلِ العلمِ علىٰ القولِ به ، فإنه يدُلُّ علىٰ أنَّ له أصلاً ، وأنهم مستندونَ في قولِهم إلىٰ ذلكَ الأصلِ .

فإذا وجدتْ [ب ـ ٤٩] هذه الشرائطُ دلَّتْ علىٰ صِحَّةِ المرسَلِ وأنَّ له أصلاً ، وقُبِلَ واحْتُجَّ به .

ومع هذا فهو دونَ المتصلِ في الحُجَّةِ ، فإن المرسَل وإن

---

(١) قوله بين المُعَقَّفَين « ثم وجدت » حتىٰ « والله أعلم » زيادة من ظ وب. وقد اختصر كثيرون كلامَ الشافعي ، اكتفاءً بمقصوده الأصليِّ وهو التقوية ، فتنبَّه .

(٢) « الأول » ليس في ظ .

(٣) قوله « المرسل الأول » إلىٰ « عنه » سقط من ب .

(٤) « أخذ » سقطت من ب ، وكتب فوقها في ظ « لعله » .

اجتمعتْ فيه هذه الشرائطُ فإنه يحتَمِلُ أن يكونَ في الأصلِ مأخوذاً عن غيرِ مَنْ يحتجُّ به .

ولو عَضَدَهُ حديثٌ متَّصِلٌ صحيحٌ ، لأنه يحتَمِل أن لا يكونَ أصلُ المرسلِ صحيحاً .

وإنْ عَضَدَهُ مرسلٌ فيحتَمِلُ أن يكونَ أصلُهما واحداً، وأن يكونَ متلقًّى[١] عن غيرِ مقبولِ[٢] الروايةِ . [آ ـ ٦٧] .

وإن عَضَدَهُ قولُ صحابيٍّ فيحتَمِلُ أن الصحابيَّ قال برأيِهِ من غيرِ سماعٍ من النبيِّ ﷺ ، فلا يكونُ في ذلكَ ما يقوِّي المرسلَ ، ويحتَمِلُ أن المرسِل لما سمعَ قولَ الصحابيِّ ظنَّه مرفوعاً فغلِطَ ورَفَعَه ، ثم أرسلَهُ ولم يسمِّ الصحابيَّ . فما أكثر ما يُغلَطُ في رفعِ الموقوفاتِ .

وإن عَضَدَهُ موافقةُ قولِ عامَّةِ الفقهاءِ فهو كما لو عَضَدَهُ قولُ الصحابيِّ وأضعفُ ، فإنه يحتَمِلُ أن يكونَ مستندُ الفقهاءِ اجتهاداً منهم ، وأن يكونَ المرسِل غلِطَ ورفعَ كلامَ الفقهاءِ ، لكن هذا في حقِّ كبارِ التابعين بعيدٌ جداً .

وقال الشافعيُّ أيضاً في كتابِ الرهنِ الصغيرِ[٣] وقد قيلَ له : كيفَ

---

(١) « وأن يتلقىٰ » ظ .

(٢) « عن قبول » ب ، وهو سقط وتحريف .

(٣) « الأم » ج٣ ص١٨٨ ، وذلك لمناسبة احتجاج الإمام الشافعيِّ بحديثِ سعيدِ بن المسيّب أن رسول الله ﷺ قال : « لا يَغْلَقُ الرهنُ من صاحبِه الذي رهَنَه ، له غُنْمُهُ وعليه غُرْمُه » . رواه الشافعي في « الأم » ج٣ ص١٦٧ بسنده =

قبلتُم عن ابن المسيّب منقطعاً ولم تقبلوه عن غيرِه ؟ .

قال : « لا نحفظُ لابنِ المسيّب منقطعاً إلا وجدنا ما يدُلُّ علىٰ تسديده ، ولا أثرَ عن أحد عرفنا عنه ، إلا عن ثقةٍ معروفٍ ، فمن كان مثلَ حاله قَبِلنَا منقطِعَه » .

وهذا موافقٌ لما ذكرهُ في الرِّسالةِ[1] ، فإنَّ ابنَ المسيّب من كبارِ التَّابعين ، ولم يُعْرَف له روايةٌ عن غيرِ ثقةٍ ، وقد اقترنَ بمراسيله كلِّها ما يعضدها .

وقد قرَّرَ كلامَ الشافعيِّ هذا البيهقيُّ في مواضعَ من تصانيفِهِ كـ« السننِ » ، و« المدخلِ » ، و« رسالتِهِ إلىٰ أبي محمدٍ الجوينيِّ »، وأنكرَ فيها علىٰ الجويني قولَه : « لا تقومُ الحجَّةُ بسوىٰ مرسلِ ابنِ المسيّبِ » وأنكرَ صِحَّةَ ذلكَ عن الشافعيِّ ، وكأنه لم يطَّلِعْ علىٰ روايةِ الربيعِ عنه التي قدَّمنا ذكرها .

قال البيهقيُّ : «وليسَ الحسنُ وابنُ سيرينَ بدون كثيرٍ من التابعين ، وإن كان بعضُهم أقوىٰ مرسلاً منهما ، أو من أحدِهما ، وقد قال

= عن سعيد بن المسيب مرسلاً . وأخرجه الدارقطني ج٣ ص٣٢ ـ ٣٣ والحاكم ج٢ ص٥٢ لكن رُويَ موصولاً عن أبي هريرةَ ، ورجاله ثقاتٌ ، ورجَّحَ كثيرٌ من المحدِّثين إرساله . لكن نختارُ ترجيحَ وصله ، لما حقَّقه الحاكمُ في « المستدرك » من تقويةِ الوصلِ بمتابعة راويه زيادِ بن سعد علىٰ وصلِهِ من وجوهٍ كثيرةٍ . انظر كتابنا إعلام الأنام قسم المعاملات ح ٣ ص ٦٣ ـ ٦٤ . و« الدراية » ج٢ ص٢٥٧ .

(١) كما سبق في ص٢٩٩ ـ ٣٠١ . وعليه فلا يضر ما ذكره « الكفاية » أنه وجد مراسيل لابن المسيب غير موصولة ، لأنها قليلة نادرة ، ولم يُعرفْ له رواية عن غير ثقة .

الشافعيُّ بمرسلِ الحسنِ حينَ اقترنَ به ما يعضدُه في مواضعَ ، منها : النكاح بلا ولي[١] ، وفي النهيِ عن بيعِ الطعامِ حتىٰ يجري فيه الصَّاعان[٢] ، وقال بمرسلِ طاوسٍ ، وعروةَ ، وأبي أمامةَ بن سهل ، وعطاءِ بن أبي رباح ، وعطاءِ بن يسارٍ ، وابنِ سيرينَ ، وغيرِهم من كبارِ التابعين حين اقترنَ به ما أكَّده ، ولم يجد ما هو أقوىٰ منه ، كما قال بمرسلِ ابن المسيّب في النهيِ عن بيعِ اللحمِ بالحَيَوان ، وأكَّدهُ بقولِ الصِّدِّيق ، وبأنه رُويَ من وجهٍ آخر مرسلاً ، وقال : « مرسلُ

---

(١) حديث : « لا نكاحَ إلا بولي » أخرجه أبو داود ج٢ ص٢٢٩ ، والترمذيُّ وحسَّنَه ج٣ ص٤٠٧ . وابن ماجه ص٦٠٥ . كلهم عن أبي بردةَ عن أبي موسىٰ الأشعريِّ رضي الله عنه مرفوعاً . وقد رُوي مرسلاً عن أبي بردة .

ورجَّحَ الترمذيُّ روايةَ الوصل لكثرةِ طرقها بتحقيق مطول ص٤٠٨ ـ ٤٠٩ . وللحديثِ شواهدُ عن عددٍ من الصحابةِ ، انظر « نصب الراية » ج٣ ص١٨٣ ـ ١٩٠ . و« التلخيص الحبير » ص٢٩٥ ـ ٢٩٦ .

وانظر المسألة في « الأم » ج٥ ص١٢ . ويأتي للحديث ذكر في موضوع زيادة الثقة ، فانظره من ٤١٨ ـ ٤٢١ .

(٢) ولفظه : « نهىٰ رسولُ اللهِ ﷺ عن بيعِ الطعامِ حتىٰ يجري فيه الصَّاعان : صاعُ البائع ، وصاع المشتري » . أخرجه عن الحسنِ مرسلاً ابنُ أبي شيبة ، كما في « نصب الراية » ج٤ ص٣٥ . وانظر استدلالَ الشافعيِّ به في «مختصر المزني» آخر « الأم » ج٨ ص٨٢ .

وقد رُويَ موصولاً عن جابرٍ ، وأبي هريرةَ ، وأنسٍ ، وابنِ عباسٍ . انظر تخريجها في « نصب الراية » ج٤ ص٣٤ ـ ٣٥ و« التلخيص الحبير » ص٢٤٢ . ويشهدُ له أحاديثُ النهيِ عن بيعِ السِّلعةِ قبل قَبْضِها . لأن المقصودَ من جَريِ الصَّاعين تقابضُ المبيعِ .

ابنِ المسيّب عندنا حَسَن[١] » .

ولم يقلْ بمرسلِ ابن المسيّبِ في زكاةِ الفطرِ بمُدَّين من حِنْطة[٢] .

ولا بمرسَلِهِ في التوليةِ في الطَّعامِ قبلَ أن يُسْتَوفَىٰ[٣] .

---

(١) أخرجه مالكٌ في « الموطأ » ج٢ ص٧٠ (بيع الحيوان باللحم) عن زيدِ بن أسلمَ عن سعيدِ بن المسيّب «أنَّ رسولَ الله ﷺ نهىٰ عن بيعِ الحيوانِ باللحم» ، ثم أخرجه عن سعيدٍ أيضاً من طريقين آخرين . ومن الطَريق الأولىٰ أخرجه الشافعيُّ كما في «مختصر المزني» آخر « الأم » ج٨ ص٧٨ . وفيه كلامُ الشافعيِّ بتمامِهِ .

وقد رُوي الحديثُ من أوجهٍ أخرىٰ مرسلاً ومتصلاً ، مما يقوي مرسلَ ابن المسيّب ، قال الشافعيُّ : « ولا نعلمُ أحداً من أصحابِ النبيِّ ﷺ خالفَ في ذلك أبا بكر . وإرسالُ ابنِ المسيّب عندنا حَسَنٌ » المرجع السابق ، وانظر « السنن الكبرىٰ » للبيهقي ج٥ ص٥٩٦ ـ ٥٩٧ وانظر « نصب الراية » ج٤ ص٣٩ .

(٢) أبو داود في « المراسيل » ص١٦ ولفظه : « فرضَ رسولُ الله ﷺ زكاةَ الفِطرِ مُدَّيْن من حنطةٍ » . ورويَ من أوجه أخرىٰ مرسلاً وموصولاً ، منها حديثُ عبدِ الله بن ثعلبةَ أن رسولَ الله ﷺ خطبَ فقال : « إنَّ صدقةَ الفِطرِ مُدَّان من بُرٍّ عن كلِّ إنسانٍ ، أو صاعٌ مما سواه من الطعامِ » أخرجه أحمدُ في « المسند » ج٥ ص٤٣٢ وأبو داود في « سننه » (باب من روىٰ نصف صاع من قمح) ج٢ ص١١٤ والدارقطنيُّ واللفظُ له في « سننه » ج٢ ص١٤٩ وأطالَ في رواياته ص١٤٧ ـ ١٤٩ ، بطرقٍ وألفاظٍ متعددةٍ ، وقد توسَّعَ الحافظُ الزيلعيُّ في الكلامِ عليها ، فانظر بحثه في « نصب الراية » ج٢ ص٤٠٦ ـ ٤١١ .

(٣) « المراسيل » لأبي داود ص٢٢ ولفظه : عن سعيدِ بن المسيّب في حديثٍ يرفعه ، كأنه عن النبيِّ ﷺ : « لا بأسَ بالتوليةِ في الطَّعام قبل أن يُستوْفَىٰ ، ولا بأسَ بالإقالةِ في الطعامِ قبلَ أن يُستوفىٰ ، ولا بأسَ بالشَّرِكَةِ في الطعامِ قبلَ أن يُستوفىٰ » .

ولا بمُرسَلِه في دِيَةِ المُعَاهد[١] .

ولا بمرسَلِه « مَنْ ضَرَبَ أباهُ فاقتُلُوه[٢] » لمَّا لَمْ يقتَرِنْ بها من الأسبابِ ما يؤكِّدها ، أو لمَّا وُجِدَ من المعارضِ لها ما هو أقوىٰ منها »[٣] انتهىٰ ما ذكرهُ البيهقيُّ .

وأما مرسلُ أبي العاليةِ الرِّياحي[٤] في الوضوءِ من القهقهةِ في الصَّلاةِ فقد ردَّه الشافعيُّ وأحمدُ ، وقال الشافعيُّ : « حديثُ أبي العالية الرياحيِّ رِياحٌ » ، يشيرُ إلىٰ هذا المرسلِ . وأحمدُ ردَّهُ بأنَّه مرسل ، مع أنه يحتجُّ بالمراسيلِ كثيراً ، وإنما رَدَّا هذا المرسلَ لأنَّ أبا العالية وإن كانَ من كبارِ التابعينَ فقد ذكرَ ابنُ سيرينَ أنه كانَ يصدِّق كلَّ من حَدَّثه ، ولم يَعْضدْ مرسَلَه هذا شيءٌ مما يعتضدُ به المرسلُ ، فإنه لم يُرْوَ من وجهٍ متَّصِلٍ صحيحٍ بل ضعيفٍ ، ولم يُرْوَ من وجهٍ آخرَ مرسلٍ ، إلا من وجوهٍ ترجعُ كلُّها إلىٰ أبي العَاليةِ[٥] .

---

(١) « المراسيل » لأبي داودَ ص٢٨ ولفظه : عن سعيدِ بن المسيّب قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ : « ديةُ كلِّ ذي عهدٍ في عهدِه ألف دينارٍ » .

(٢) « المراسيل » لأبي داود ص٥١ .

(٣) قوله « منها » ليس في ظ وب .

(٤) « الرياحي » ليس في ظ وب .

(٥) سبقَ تخريجُ حديثِ القهقهةِ في الصلاةِ في ص٢٩٤ ـ ٢٩٥ . أما ما ذكرهُ الشارحُ هنا أن وجوهَ الحديثِ كلَّها ترجعُ إلىٰ أبي العاليةِ فغير مُسَلَّم ، فثمة وجوهٌ كثيرةٌ موصولةٌ من غيرِ طريقِ أبي العالية والوجوهُ المرسلةُ يرجعُ بعضُها إليه ، وبعضُها لا يَرْجِعُ إليه ، انظر تفصيلَ ذلكَ في المصادرِ التي أحلنا عليها في الموضعِ السَّابقِ .

وهذا المعنىٰ الذي ذكرهُ الشافعيُّ من تقسيم[١] المراسيلِ إلىٰ محتجٍّ به وغير محتجٍّ به يؤخَذُ من كلامِ غيرهِ من العلماءِ ، كما تقدَّمَ عن أحمدَ وغيرِه تقسيمُ المراسيلِ إلىٰ صحيحٍ وضعيفٍ . [آ ـ ٦٨] .

ولم يصحِّحْ أحمدُ المرسلَ مطلقاً[٢] ، ولا ضعَّفهُ مطلقاً ، وإنما ضعَّفَ مرسلَ من يأخذُ عن غيرِ ثقةٍ ، كما قال في مراسيلِ الحسنِ وعطاء : « هي أضعفُ المراسيلِ ، لأنهما كانا يأخذانِ عن كل » .

وقال أيضاً : « لا يعجبُني مراسيلُ يحيىٰ بنِ أبي كثير ، لأنه يروي عن رجالٍ ضعافٍ صغارٍ » .

وكذا قولُه في مراسيلِ ابنِ جُريج وقال : « بعضُها موضوعة » .

وقال مهنَّا قلتُ لأحمدَ : « لِمَ كرهتَ مرسلاتِ الأعمش . قال : [ب ـ ٥٠] كان الأعمشُ لا يبالي عمَّن حَدَّثَ » .

وهذا يدلُّ علىٰ أنه إنما يضعِّفُ مراسيلَ مَنْ عُرِفَ بالروايةِ عن الضعفاءِ خاصَّةً .

وكان أحمدُ يُقوِّي [ظ ـ ١٤٧] مراسيل مَنْ أدركَ الصَّحابةَ وأرسلَ عنهم ، قال أبو طالب : قلتُ لأحمدَ : « سعيد بن المسيّب عن عمرَ حجَّةٌ ؟ . قال : هو عندنا حُجَّة ، قد رأىٰ عُمرَ وسمعَ منه ، وإذا لم يُقبل سعيدٌ عن عمرَ فمن يُقبَلُ ؟! » . ومرادُه أنه سمعَ منه شيئاً يسيراً ، لم يُرِدْ أنه سمع منه كلَّ ما روىٰ عنه ، فإنَّه كثيرُ الروايةِ عنه ، ولم يَسمعْ ذلكَ كلَّه منه قطعاً .

---

(١) « في تقسيم » ظ ، وتصحَّف قوله « محتج » في ب إلىٰ « صحيح » ، وسقطت « به » الثانية من ظ .

(٢) من قوله في السطر السابق ـ تقسيم المراسيل ـ إلىٰ هنا سقط من ظ .

ونقلَ مُهَنَّا عن أحمدَ أنه ذكرَ حديثَ إبراهيمَ بن محمد بن طلحةَ قال : قال عمرُ : « لأمنعَنَّ فروجَ ذواتِ الأحسابِ إلا من الأكفاءِ » قال فقلت[١] لهُ : « هذا مرسلٌ عن عمرَ ؟ قال : نعم ، ولكنْ إبراهيمُ بن محمد بن طلحة كبيرٌ » .

وقال في حديثِ عِكْرمة عن النبيِّ ﷺ : « مَنْ لم يسجدْ علىٰ[٢] أنفه مع جبهتِهِ فلا صلاةَ له » : « هو مرسلٌ أخشىٰ أن لا يكون ثَبْتاً »[٣] .

وقال في حديثِ عِراك عن عائشةَ حديث : « حَوِّلوا مقعَدتي إلىٰ

---

(١) « قيل » ظ وب .

(٢) « مع » ظ ، تصحيف .

(٣) رواه الدَّارَقُطنيُّ مرسلاً وموصولاً ج١ ص٣٤٨ ، والطبرانيُّ في « الكبير » ١١/ ٢٦٣ و« الأوسطِ » موصولاً من طريقِ ابن عباس .

قال الهيثميُّ في « مجمع الزوائدِ » ج٢ ص١٢٦ : « ورجاله موثَّقون ، وإن كان في بعضهم اختلافٌ من أجل التَشيُّع » . والحاكم في « المستدرك » ج١ ص٢٧٠ مختصراً وصحَّحه علىٰ شرطِ البخاريِّ . وسكتَ عليه الذهبيُّ فلم يقرّه ولم يتعقبه . وقد رَجَّحَ الدراقطنيُّ روايةَ الإرسالِ .

ويشهدُ لأصلِ الحديثِ حديثُ ابنِ عباس قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ : « أُمِرتُ أن أسجدَ علىٰ سبعةِ أعظُمٍ : علىٰ الجبهةِ ، وأشارَ بيدهِ إلىٰ أنفهِ . . » الحديث متفق عليه : البخاري في صفة الصلاة ج١ ص١٥٨ ومواضع أخرىٰ ، ومسلم ج٢ ص٥٢ و٥٣ . وانظر تفصيلَ البحث فيه في كتابنا «إعلام الأنام شرح بلوغ المرام» «الطهارة والصلاة» رقم ٢٩٥ ص ٥٢٥-٥٢٧ .

القِبلة » : « هو أحسنُ ما رُوِيَ في الرُّخصَةِ وإن كان مرسلاً ، فإن مَخْرَجَهُ حسن » .

ويعني بإرسالِهِ أنَّ عِرَاكاً[١] لم يسمعْ من عائشةَ .

وقال : « إنما يُرْوىٰ عن عروةَ عن عائشةَ » ، فلعلَّه حسَّنه لأنَّ عِرَاكاً قد عُرِفَ أنه يروي حديثَ عائشةَ عن عروةَ عنها[٢] .

وظاهرُ كلامِ أحمدَ أن المرسلَ عنده من نوعِ الضَّعِيفِ ، لكنه يأخذُ

---

(١) « أن عِراكاً » سقط من ب .

(٢) أخرجه أحمد ج٦ ص١٨٤ وابن ماجَهْ ص١١٧ والدارقطني ١ ص٥٩ ـ٦٠ بأسانيدِهم عن عِراك عن عائشةَ قالت : ذُكِرَ عندَ رسولِ الله ﷺ قومٌ يكرهُون أن يستقبلوا بفروجهم القبلةَ . فقال : « أراهم قد فعلوها . استقبلوا بمَقْعدَتي القبلةَ » . واللَّفظُ لابن ماجَهْ .

قال السِّنديُّ في حاشيته علىٰ ابن ماجَهْ ج١ ص١٣٦ : يشرحُ قوله : « استقبلوا بمقعدتي القبلة » : « أي حَوِّلوا موضعَ قضاءِ الحاجةِ إلىٰ جهةِ القبلةِ . . . » .

وقد وقع في بعضِ طرقِ الحديثِ « عن عراك حدثتني عائشةُ » ، وعلىٰ هذا لا يكونُ الحديثُ مُرسلاً ، وكأنَّ الإمام أحمدَ لم يعوِّلْ علىٰ هذا . قال الإمامُ أحمدُ : « لم يَسمعْ من عائشة » « ميزان » ج٣ ص٦٣ ، وانظر « التهذيب » ج٧ ص١٧٣ ـ ١٧٤ وفيه قول موسىٰ بن هارون : « لا نعلمُ لعراكٍ سماعاً من عائشة » .

وحسَّنه أيضاً النوويُّ في « المجموع » كما ذكر السندي ، وفي « شرح مسلم » كما في « التعليقِ المغني علىٰ سنن الدارقطني » ج١ ص٦٠ .

لكِنْ في سندِ الحديثِ : خالدُ بن أبي الصلت قال في « التقريب » : « مقبول » . وهذه المرتبة في اصطلاحِهِ لا يُحتَجُّ بها .

=

بالحديثِ إذا كان فيهِ ضَعْفٌ ، ما لم يجىءْ عن النبيِّ ﷺ أو عن أصحابهِ خلافُه .

قالَ الأثرمُ : « كانَ أبو عبدِ الله ربَّما كانَ الحديثُ عن النبيِّ ﷺ وفي إسنادهِ شيءٌ فيأخذُ بهِ إذا لم يجىءْ خلافُه أثبتَ منه ، مثل : حديثِ عمرو بن شعيب ، وإبراهيم الهَجَري ، وربما أخذَ بالحديثِ المرسلِ إذا لم يجىء خلافُه » .

وقال أحمدُ ـ في رواية مُهنَّا في حديثِ مَعْمَر عن سالم عن ابن عمر « أن غَيْلانَ أسلمَ وعندَه عشرُ نسوة »[1] ـ قال أحمدُ : « ليسَ

= وقال الترمذيُّ في « العللِ الكبيرِ » (ورقة٣ وجه١ = ١/ ٩٠) : « فسألتُ محمداً ـ يعني البخاريَّ ـ عن هذا الحديثِ ، فقال : هذا حديثٌ فيه اضطرابٌ ، والصحيحُ عن عائشة قولها » . وانظر مزيد تفصيل في « التهذيب » في ترجمة خالد ج٣ ص٩٧ ـ ٩٨ . وفي « ميزان الاعتدال » ج١ ص٦٣٢ وفيه قول الذهبي : « وهذا حديث منكر » .

(١) كذا في الأصول الخطية : « معمر عن سالم عن ابن عمر . . . » .

والحديثُ أخرجه الإمامُ أحمدُ في « المسند » ج٦ ص٢٧٧ ـ ٢٧٨ رقم٤٦٠٩ حدثنا إسماعيلُ أخبرنا مَعْمَرٌ عن الزهريِّ عن سالمٍ عن أبيه أن غيلانَ بن سلمةَ الثقفيَّ أسلمَ وتحته عشرُ نسوةٍ . فقال له النبيُّ ﷺ : « اخترْ منهنَّ أربعاً » .

وأخرجه الترمذيُّ ج٣ ص٤٣٥ حدَّثنا هنَّاد حدثنا عَبْدة عن سعيد بن أبي عَروبة عن مَعْمَر ، وابن ماجه ج١ ص٦٢٨ حدثنا يحيىٰ بنُ حكيم ثنا محمد بن جعفر عن مَعْمَر ، وأخرجه الحاكم ج٢ ص١٩٢ ـ ١٩٣ من طرقٍ عن سعيد بن أبي عَروبةَ عن مَعْمَر ، وكذا غيرُهم أيضاً بأسانيدهم عن مَعْمر عن الزهريِّ عن سالم عن أبيه الحديث .

=

= وأخرجهُ أحمدُ ج٦ ص٢٨٨ رقم٤٦٣١ حدثنا إسماعيلُ ومحمد بن جعفر قالا : حدثنا مَعْمَرٌ عن الزهريِّ ـ قال ابنُ جعفر في حديثِهِ : أخبرنا ابنُ شهابٍ ـ عن سالم عن أبيه أن غيلانَ بن سلمةَ الثقفيَّ أسلمَ وتحتَه عشرُ نسوةٍ ، فقال له النبيُّ ﷺ : « اخترْ منهنَّ أربعاً » .

فلما كانَ في عهدِ عمرَ طلَّقَ نساءَه ، وقسمَ ماله بينَ بنيه ، فبلغَ ذلكَ عمرَ ، فقال : إني لأظنُّ الشيطان فيما يسترقُ من السمعِ سَمِعَ بموتِكَ فقذفَه في نفسِكَ ، ولعلَّكَ أن لا تمكثَ إلا قليلاً ، وايمُ اللهِ لتُراجِعَنَّ نساءك ، ولترجعَنَّ في مالك ، أو لأورِثُهُنَّ منك ، ولآمرنَّ بقبرك فيرجمُ كما رُجمَ قبرُ أبي رِغال » . .

وهكذا أخرجهُ ابنُ حِبَّان بطولهِ من طريقِ إسماعيل بن أمية عن مَعْمَر ، بمثله سنداً ومتناً « موارد الظمآن » ص٣١٠ ـ ٣١١ . و« الإحسان » ٩/ ٤٦٣ .

وهذا الإسناد : الزهريُّ عن سالم عن أبيه صحيحٌ غاية الصِّحَّة ، بل هو مما حكم له العلماءُ أنه أصحُّ الأسانيدِ مطلقاً ، ومَعْمَر هو ابن راشد ثقة حافظٌ من الأئمةِ ، والرواةُ عنه ثقاتٌ أيضاً .

لكنَّ الحديثَ تعرَّضَ للقدح بالإعلال .

فقال الترمذيُّ : « وسمعتُ محمدَ بن إسماعيلَ يقولُ : هذا حديثٌ غيرُ محفوظٍ ، والصحيح ما روىٰ شعيبُ بن أبي حمزةَ وغيرُه عن الزهريِّ وحمزة قال : « حُدِّثْتُ عن محمدِ بن سويد الثقفيِّ أن غيلانَ بن سلمةَ أسلمَ وعنده عشرُ نسوة » .

قال محمد : وإنما حديثُ الزهريِّ عن سالم عن أبيه أن رجلاً من ثقيف طَلَّق نساءه فقال له عمر : لتراجعَنَّ نساءَكَ أو لأرجُمَنَّ قبرَكَ كما رُجِمَ قبرُ أبي رِغَال » .

قال أبو عيسىٰ : « والعملُ علىٰ حديثِ غيلان بن سلمةَ عند أصحابنا : منهم الشافعيُّ ، وأحمدُ ، وإسحاقُ » . انتهىٰ .

=

= فقد أعلَّهُ الإمامُ محمدُ بن إسماعيلَ البخاريُّ بمخالفةِ شعيب وغيرِهِ ، فقد رووا عن مَعْمَر بالسندِ قصَّةَ تطليقِ غيلانَ نساءه في عهدِ عمرَ . ولم يذكروا قصَّةَ إسلامِهِ .

وقال الحاكمُ في « المستدركِ » : « وقد حَكَمَ الإمامُ مسلمُ بن الحجَّاجِ أن هذا الحديثَ مما وهمَ فيهِ مَعْمَر بالبصرةِ ، فإن رواه عنه ثقةٌ خارجَ البصريين حكمنا بالصِّحَّةِ » .

ووجه هذا أن مَعْمَراً حَدَّثَ في رحلته إلىٰ البصرة أحاديثَ وَهِمَ فيها ، كما سيأتي بيانُه للحافظِ ابنِ رجب إن شاء اللهُ تعالىٰ في القسم الثاني من شرحه : ٦٠٣ .

وقد قال الحاكمُ عقب هذا : « فوجدت سفيانَ الثوريَّ وعبدَ الرحمن بن محمد المحاربيَّ وعيسىٰ بن يونس وثلاثتهم كوفيون حَدَّثوا به عن معمر عن الزهريِّ عن سالم عن أبيه رضي الله عنه . . . » . قال في « التلخيص الحبير » : « ولا يفيدُ ذلكَ شيئاً فإن هؤلاءِ كلَّهم إنما سمِعوا منه بالبصرةِ وإن كانوا من غيرِ أهلها » . وقال البزَّارُ : « جَوَّدَه مَعْمَرُ بالبصرةِ وأفسدَهُ باليمنِ فأرسلَهُ » . وقال ابنُ أبي حَاتِم عن أبيه وأبي زُرْعةَ : « المرسلُ أصحُّ » . « التلخيص الحبير » ص٣٠٠ .

وفي « التلخيص » أيضاً ص٣٠١ : « وإنما اتجهتْ تخطئتُهم حديثَ معمر لأنَّ أصحابَ الزهريِّ اختلفوا عليه : فقال مالكٌ وجماعة عنه : بلغني . . فذكرَه ، وقال يونسُ عنه : عن عثمانَ بن محمد بن أبي سويد وقيل عن يونس عنه بلغني عن عثمان بن أبي سويد ، وقال شعيبٌ : عنه عن محمد بن أبي سويد . ومنهم من رواه عن الزهريِّ قال : أسلمَ غيلانُ . . . فلم يذكر واسطةً ، فاستبعدوا أن يكون عند الزهريِّ عن سالم عن ابن عمر مرفوعاً ، ثم يحدِّث به علىٰ تلك الوجوهِ الواهيةِ . وهذا عندي غيرُ مستبعد » . انتهىٰ كلام ابن حجر .

والحاصلُ من كلِّ ما ذكرناه أن الحديثَ حكم فيه علىٰ معْمَرٍ بالوهمِ لورودهِ علىٰ أوجهٍ مختلفةٍ .

=

= وقد أجيبَ عن ذلكَ كلِّه بما يطولُ تفصيلُه ، وحاصلُ ذلكَ أنه لا تعارضَ بين هذه الروايات . والحديثُ ثابتٌ عن مَعْمَر علىٰ الوجهينِ الوصل والإرسالِ ، وكذا عن الزهريِّ من روايتيه عن سالمٍ وعن غيرهِ أيضاً . لذلكَ قالَ ابنُ حجر : « وهذا عندي غيرُ مستبعَد » .

وهو رأيُ الحاكمِ أيضاً ، فقد قال في « المستدرك » ج٣ ص١٩٣ : « والذي يؤدي إليه اجتهادي أن مَعْمَرَ بن راشد حدَّث به علىٰ الوجهين : أرسلَه مرَّة ، ووصله مرَّة . والدليلُ عليه أن الذين وصلوه عنه من أهل البصرة فقد أرسلوه أيضاً ، والوصلُ أولىٰ من الإرسالِ ، فإنَّ الزيادةَ من الثقةِ مقبولةٌ . والله أعلم » .

ويقوي ذلكَ أمورٌ ، منها :

١ـ أن روايةَ الوصلِ زيادةُ ثقةٍ ، كما قال الحاكمُ ، وزيادةُ الثقةِ مقبولةٌ .

٢ـ أن الحديثَ قد ثبتَ بشقيه مُسنداً متصلاً مرفوعاً في المسندِ من روايةِ إسماعيل ومحمدِ بن جعفر حدثنا مَعمر . . . إلىٰ آخره ، كما ذكرناه في أولِ هذه التعليقةِ ، فدَلَّ علىٰ أنه لا منافاةَ بين ما ذكرهُ البخاريُّ وبين رواية معْمَرٍ وأنه ثابتٌ علىٰ الوجهينِ .

وإسماعيلُ هنا فسَّره ابن حجر في « التلخيص » ص٣٠١ بابن عُلَيَّة ، لكنه في « موارد الظمآن » : إسماعيل بن أمية .

٣ـ ما أخرجهُ الدَّارقُطنيُّ في « سننه » ج٣ ص٢٧١ ـ ٢٧٢ بسندهِ من طريق سيفِ بن عبيد الله الجرمي نا سَرَّارُ بن مُجَشِّر عن أيوبَ عن نافع وسالم عن ابن عمر أن غيلانَ . فذكرَ الحديثَ مطولاً بنحو روايةِ أحمد المطولة في المسند .

وكذا أخرجَهُ من هذا الطريقِ النسائيُّ كما في « التلخيص » ص٣٠١ . ولم نجده في « المجتبىٰ » ، وكذا ذكر أحمد شاكر ج٦ ص٢٧٩ قال : « لم أجدْه في سننِ النَّسائي ، والظاهرُ أنه في السنن الكبرىٰ » .

وهذا الإسنادُ صحيحٌ ، قال الحافظُ في « التَّلخيصِ الحبيرِ » ص٣٠١ « ورجالُ إسنادِه ثقاتٌ » .

بصحيحٍ ، والعملُ عليه ، كان عبدُ الرَّزَّاقِ يقولُ : عن مَعْمَرٍ عن الزهريِّ ، مرسلاً » .

وظاهرُ هذا أنه يعملُ به مع أنَّه مرسلٌ وليسَ بصحيحٍ ، ويحتَمِلُ أنه أرادَ ليس بصحيحٍ وصلُه .

وقد نَصَّ أحمدُ علىٰ تقديمِ قولِ الصحابيِّ علىٰ الحديثِ المرسلِ .

وهكذا كلامُ ابنِ المباركِ ، فإنه قد تقدَّم عنه[1] أنه ضعَّفَ مرسلَ حَجَّاجِ بن دينارٍ ، وقد احتَمَلَ مرسلَ غيرِه ، فروىٰ[2] الحاكمُ عن الأصمِّ ثنا عبدُ اللهِ بن أحمد بن حنبل قال : وجدتُ في كتابِ أبي نا الحسنُ بن عيسىٰ قال : حدَّثتُ ابن المبارك بحديثٍ لأبي بكر بن عَيَّاش عن عاصم عن النبيِّ ﷺ ، فقال : « حَسَنٌ » . فقلتُ لابنِ المباركِ : « إنه[3] ليسَ فيه إسنادٌ ؟ » فقال : « إن عاصماً يُحتمَلُ

= ٤ـ أن الحديث روي من غيرِ وجهٍ : قال في التلخيص ص٣٠١ : « وفي البابِ عن قيسِ بن الحارثِ أو الحارثِ بن قيس عندَ أبي داود وابن ماجَهْ ، وعن عروةَ بن مسعود ، وصفوانَ بن أمية . ذكرهما البيهقيُّ » .

وذلك مما يقوِّي صحَّتَه ، وانظر ما سبق في ص١٤٤ مما يتَّصلُ بحديثِ الثقةِ إذا رواهُ علىٰ أكثرَ من وجهٍ ، وكانَ مُكثراً من الحديثِ أنه يُحمل علىٰ تعدُّد الإسناد عندَه ، فإنه مهمٌّ جداً .

وانظر « سنن البيهقي » ج٧ ص١٤٩ ـ ١٥٠ ، و١٨١ ـ ١٨٥ . و« تفسير ابن كثير » ج١ ص٤٥٠ .

(١) في ص٥٧ ـ ٥٨ ، ٢٩١ .

(٢) « وروىٰ » ظ .

(٣) « إنه » ليس في ظ .

له أنْ يقولَ : قال رسولُ اللهِ ﷺ » . قال : فغدوتُ إلىٰ أبي بكر فإذا ابنُ المباركِ قد سبَقَني إليه وهو إلىٰ جَنْبِه فظننتُهُ قد سألهُ عَنْهُ » . فإذا احتمَلَ مرسلَ عاصمِ بن بَهْدَلةَ فمرسَلُ مَنْ هو أعلىٰ مِنْهُ من التابعين أولىٰ .

وأما مراسيلُ ابنِ المسيّب فهي أصحُّ المراسيلِ كما قاله أحمدُ وغيرُه ، وكذا قال ابنُ مَعِين : « أصَحُّ المراسيلِ مراسيلُ سعيدِ بن المسيّبِ[١] » .

قال الحاكمُ : « قد تأمَّل الأئمةُ المتقدِّمونَ مراسيلَه فوجدُوها بأسانيدَ صحيحةٍ » . قال : « وهذه الشرائطُ لم توجدْ في مراسيلِ غيرِه » ، كذا قال . وهذا وَجْهُ ما نَصَّ عليه الشافعيُّ في روايةِ يونسَ بن عبدِ الأعلىٰ كما [آ ـ ٦٩] سَبَقَ[٢] .

وقد أنكرَ الخطيبُ وغيرُه ذلكَ . وقالوا : لابنِ المسيّب مراسيلُ لا توجَدُ مسنَدَةً[٣] .

وقد ذكرَ أصحابُ مالكٍ : أنَّ المرسلَ يُقْبَلُ إذا كانَ مُرْسِله ممن لا يروي إلا عن الثِّقاتِ .

وقد ذكرَ ابنُ عبدِ البَرِّ ما يقتضي أنَّ ذلكَ إجماعٌ ، فإنه[٤] قال : « كُلُّ من عُرِفَ بالأخذِ عن الضعفاءِ والمسامحةِ في ذلكَ لم يُحْتَجَّ بما

---

(١) « مراسيل ابن المسيب » ظ وب .
(٢) في ص٢٩٢ . وقوله « بن عبد الأعلىٰ » زيادة من ظ وب .
(٣) قوله « وقد أنكر . . . » إلى هنا ليس في ظ و ب .
(٤) « فإنه » ليس في ب .

أرسَلَه ، تابعاً كان أو مَنْ دُونَه ، وكُلُّ مَنْ عُرِفَ أنه لا يأخذُ إلا عن ثِقَةٍ فتدليسُه ومرسَلُه مقبولٌ ، فمراسيلُ سعيدِ بن المسيّب ، ومحمدِ بن سيرين ، وإبراهيمَ النَّخَعي عندهم صِحاحٌ .

وقالوا : مراسيلُ الحسنِ وعطاء لا يُحتَجُّ بها[١] ، لأنهما كانا يأخذانِ عن كلِّ أحَدٍ ، وكذلكَ مراسيلُ أبي قِلابة وأبي العالية .

وقالوا : لا يُقْبَلُ تدليسُ الأعمشِ ، لأنه إذا وُقِّفَ أحالَ علىٰ غيرِ مَليءٍ ، يعنونَ علىٰ غيرِ ثقةٍ ، إذا سألتَهُ عمن هذا ؟ قال : عن موسىٰ بن [ب ـ ٥١] طَرِيف ، وعَباية بن رِبْعي ، والحسنِ بن ذكوان .

قالوا : ويُقْبَلُ تدليسُ ابنِ عُيينة ، لأنه إذا وُقِّفَ أحالَ علىٰ ابن جُرَيْجٍ ، ومَعْمَرٍ ، ونُظَرائِهما » .

ثم ذكرَ بعدَ ذلكَ كلامَ إبراهيمَ النَّخَعِيِّ الذي خَرَّجَهُ الترمذيُّ ههنا ، ثم قال : « إلىٰ هذا نزعَ مِن أصحابنا مَنْ زعمَ أن مرسلَ الإمام[٢] أولىٰ من مسندِه ، لأن في هذا الخبرِ ما يدُلُّ علىٰ أنَّ مراسيلَ النَّخَعي أقوىٰ من مسانيده ، وهو لَعَمْرِي كذلكَ ، إلا أنَّ إبراهيمَ ليسَ بمعيارٍ علىٰ غيرِه » انتهىٰ .

وقولُ مَنْ قَبِلَ مراسيلَ من لا يُرسِلُ إلا عن ثقةٍ يدُلُّ علىٰ أنَّ مذهبَهُ أن الرَّاوي إذا قال : حدَّثني الثقةُ ، أنه يُقْبَلُ حديثُه ويُحْتَجُّ به وإن لم يسمِّ عينَ[٣] ذلكَ الرجلِ ، وهو خلافُ ما ذكره المتأخرونَ من

---

(١) كذا في ظ . وفي الأصل وب « بهما » .

(٢) الظاهر أنه يعني الإمام مالكاً . وانظر كلام النخعي فيما سبق ص ٢٧٧ .

(٣) « غير » ظ وب ، وهو تصحيف .

المحدِّثينَ كالخطيبِ وغيرِه[١]، وذَكَرَهُ أيضاً طائفةٌ من أهلِ الأصولِ كأبي بكرٍ الصيرفيِّ وغيرِه ، وقالوا : قد يوثِّقُ الرجلُ من يجرحه غيرُه ، فلا بد من تسميتهِ لنعرفَ هل هو ثقةٌ أم لا .

أما لو علمَ أنه لا يرسلُ إلا عن صحابيٍّ كانَ حديثُه حجةً ، لأن الصَّحابةَ كلَّهم عدولٌ ، فلا يضرُّ عدمُ المعرفةِ بعينِ مَنْ رُوِيَ عنه منهم ، وكذلكَ لو قال تابعيٌّ : أخبرني بعضُ الصحابةِ ، لكانَ حديثه متَّصلاً يُحتَجُّ به ، كما نصَّ عليه أحمدُ ، وكذا ذكره ابن عَمَّار الموصلي ، ومن الأصوليين أبو بكرٍ الصيرفي وغيرُه . وقال البيهقيُّ : « هو مُرسَل »[٢] .

* * *

(١) انظر « الكفاية » ص٣٧٣ ـ ٣٧٤ و« علوم الحديث » لابن الصلاح ص٩٩ ـ ١٠٠ وغيرهما .

نعم قالوا : يُقبَلُ التعديلُ علىٰ الإبهام من الإمامِ المجتهدِ ، كمالكٍ والشافعيِّ وأبي حنيفةَ ، إذا قال ذلكَ كفىٰ في حقِّ من يقلِّده . وقد ذكر الحافظُ ابنُ حجر في « تعجيل المنفعة » فائدةً جليلة ، في ضوابطِ تعيينِ المبهماتِ في قولِ مالكٍ والشافعيِّ : « حدَّثني الثقةُ » ، فارجع إليه ص٥٤٧ ـ ٥٤٨ .

(٢) قد أتىٰ الشارحُ بهذا علىٰ أشهرِ الآراءِ في الحديثِ المرسلِ وأصولِ أدلتها ، وناقشَها بما يناسبُ المقامَ . وقد استوفىٰ الحافظُ العلائيُّ البحثَ في الحديثِ المرسلِ من كلِّ الجوانبِ ، بتوسعٍ وتحقيقٍ في كتابٍ عظيمٍ حافلٍ أفردَه بالتأليفِ في المسألةِ هو « جامع التحصيل لأحكام المراسيل » . وقد صَوَّرنا نسخَهُ الخطيةَ .

○ فَصْلٌ في أقْسَامِ الرواةِ من حيثُ الاختلافُ فيهم ○
○ وتراجمِ كلِّ قسمٍ ○

قال أبو عيسىٰ رحمهُ اللهُ :

(وقد اختلفَ الأئمةُ من أهلِ [ظ ـ ١٨٤] العلمِ في تَضْعيفِ الرِّجال ، كما اختلفوا في سِوىٰ ذلكَ منَ العلمِ .

ذُكِرَ عن شُعْبَةَ أنه ضَعَّفَ أبا الزبير المكِّي[١] ، وعبدَ الملك ابن أبي سليمان ، وحكيمَ بن جُبير ، وتركَ الروايةَ عنهم ، ثم حَدَّثَ شُعْبَةُ عَمَّن دونَ هؤلاءِ في الحفظِ والعدالةِ : حَدَّثَ عن جابرٍ الجُعْفي ، وإبراهيمَ بن مسلم الهَجَري ، ومحمدِ بن عُبيدِ اللهِ العَرْزَمِيِّ ، وغيرِ واحدٍ ممن يُضَعَّفونَ في الحديثِ .

حَدَّثنا محمد بن عمرو[٢] بن نَبْهانَ البصريُّ نا أميةُ بن خالد قال : قلتُ لشعبةَ : « تدَعُ عبدَ الملكِ بن أبي سليمانَ وتحدِّثُ عن محمدِ بن عُبيدِ اللهِ العَرْزَمي ؟ قال : نعم » .

---

(١) حققنا أن كلام شعبة هو في محمد بن الزبير الحنظلي في تعليقنا علىٰ « المغني في الضعفاء » فانظره لزاماً . وانظر هنا ص ٣٣٦ .

(٢) « عمر » ظ ، « المنصري » ب والمثبت هو الصواب . انظر « التقريب » .

قال أبو عيسىٰ : وقد كانَ شعبةُ حَدَّثَ عن عبدِ الملكِ بن أبي سليمانَ ، ثم تَرَكه . ويقال : إنما تركه لمَّا تَفرَّدَ بالحديثِ الذي رَوَىٰ عن عطاءِ بن أبي رباحٍ عن جابرِ بن عبدِ اللهِ عن النبيِّ ﷺ قال : « الرَّجلُ أحقُّ بشُفْعَتِهِ يُنْتَظَرُ بها وإن كان غائباً إذا كانَ طريقُهما واحِداً »[١] .

وقد ثبَّتَ غيرُ[٢] واحدٍ من الأئمةِ وحدَّثوا عن أبي الزُّبيرِ ، وعبدِ الملكِ بن أبي سليمانَ ، وحكيمِ بن جُبَير :

حَدَّثنا أحمدُ بن مَنِيع أنا هُشَيْم أنا حَجاج وابنُ أبي ليلىٰ عن عطاءِ بن أبي رباح قال : « كنا إذا خَرَجنا من عندِ جابر بن عبد الله تذاكرنا حديثَه ، وكانَ أبو الزبيرِ أحفظَنا للحديثِ » .

حَدَّثنا محمدُ بن أبي عُمرَ المكيُّ ثنا سفيانُ بن عُيينةَ قال : قال أبو الزبيرِ : « كان عطاءٌ يقدِّمني إلىٰ جابرِ بن عبدِ الله فأحفظُ لهم الحديثَ » .

حَدَّثنا ابنُ أبي عمر [آ ـ ٧] ثنا سُفيان قال : سمعتُ أيوبَ السَّخْتِياني يقولُ : « حَدَّثني أبو الزبير وأبو الزبير أبو الزبير » . قال سفيانُ بيدِه فقبضَها » .

---

(١) السببُ في تركِ شعبةَ لعبدِ الملكِ أنه في هذا الحديثِ خالفَ الروايةَ الصحيحةَ المشهورةَ عن جابرٍ « أن النبيَّ ﷺ قضىٰ بالشُفْعَةِ في كُلِّ ما لم يُقْسَم ، فإذا وقعتِ الحدودُ وصُرِّفتِ الطرقُ فلا شُفعة » متفق عليه : البخاري في الشفعة ج٣ ص٨٧ ومسلم من طريق آخر بنحوه ج٥ ص٥٧ .

(٢) « عن غير واحد » ظ وب ، والمثبت أصح .

قال أبو عيسىٰ : إنما يعني به الإتقانَ والحِفْظَ .

ويُروىٰ عن عبدِ اللهِ بن المباركِ أنه قال : كانَ سفيانُ يقولُ : « كانَ عبدُ الملك بن أبي سليمانَ ميزاناً في العلمِ » .

حَدَّثنا أبو بكر عن عليٍّ بن عبد الله قال : سألتُ يحيىٰ بنَ سعيد عن حكيمِ بن جُبير فقال : « تَرَكه شعبةُ من أجلِ الحديثِ الذي رَوىٰ في الصَّدقة ، يعني حديثَ عبدِ اللهِ بن مسعود عن النبيِّ ﷺ قال : « مَنْ سَأل الناسَ وله ما يُغنيه كانَ يومَ القيامةِ خُموشاً في وجهه . قالوا : يا رسولَ اللهِ وما يغنيه ؟ قال : خمسونَ درهماً أو قيمتُها من الذَّهَبِ » .

قال عليٌّ : قال يحيىٰ : « وقد حَدَّث عن حَكيم بن جُبير سفيانُ الثوريُّ ، وزائدةُ » . قال علي : « ولم يرَ يحيىٰ بحديثِهِ بأساً » .

أخبرنا محمودُ بن غيلانَ ثنا يحيىٰ بنُ آدمَ عن سفيانَ الثوريِّ عن حكيمِ بن جُبير بحديثِ الصَّدقةِ . قال يحيىٰ بن آدم[1] فقال عبدُ الله بن عثمان صاحبُ شعبةَ لسفيانَ الثوريِّ : « لو غَيْرُ حكيمٍ حَدَّثَ بهذا! » . فقال له سفيانُ : « وما لحكيمٍ لا يحدِّثُ عنه شعبةُ ؟ » قال : نعم . فقال سفيانُ الثوريُّ : « سمعتُ زُبيداً يحدِّثُ [ب ـ ٥٢] بهذا عن محمدِ بن عبدِ الرحمن بن يزيدَ ») .

---

(١) من قوله « عن سفيان » إلىٰ هنا سقط من ب .

قَد تَقَدَّمَ أنَّ

رواةَ الحديثِ أربعةُ أقسامٍ :

مَنْ هو متَّهمٌ بالكَذبِ .

ومن هو صادقٌ لكنْ يغلبُ علىٰ حديثِهِ الغَلطُ والوَهمُ لسوءِ حفْظِهِ .

وهذان القسمانِ متروكانِ .

ومن هو صادقٌ ويغلَطُ أحياناً . وهذا القسمُ هو المُحْتَجُّ بحديثِه .

ومن هو صادقٌ ويخطىءُ كثيراً ويهِم ، لكنْ لا يغلبُ الخطأُ عليه ، وهؤلاءِ مختلَفٌ في الروايةِ عنهم والاحتجاجِ بهم .

وسَبَقَ الكلامُ علىٰ ذلكَ كُلِّه[1] مستوفىً .

وبَقِيَ الكلامُ في أنَّ بعضَ الرواةِ يختلفُ الحفَّاظُ فيه من أيِّ هذه الأقسام هو[2] ؟

فمنهم من يُختَلَفُ فيه هل هو مُتَّهمٌ بالكذبِ أم لَا .

ومنهم من يُختَلَفُ فيه هل هو ممن غَلَبَ علىٰ حديثِه الغلطُ أم لا .

ومنهم من يُختَلَفُ فيه هل هو ممن كَثُرَ غلطُه[3] وفَحُشَ ، أم ممن قَلَّ خطؤُهُ ونَدرَ .

وقد ذكرَ الترمذيُّ هنا بعضَ من اخْتُلِفَ في تركِ حديثِه وفي الروايةِ عنه .

ونحن نذكرُ أمثلةَ هذه الأقسامِ الثلاثةِ التي ذكرناها إن شاءَ اللهُ تعالىٰ :

---

(١) «كله» ليس في ظ وب . وانظر ما سبق في ص ٨٧ وما بعد ، و١٠٥ وما بعد .

(٢) ننبه هنا علىٰ أن المحدِّثين ضبطوا اختلافهم ، فعندهم قواعدُ تُحكَّم عند الاختلاف ليست عند غيرهم ، وهذا البحث هنا من جملتها ، فتنبه .

(٣) « خطؤه » ظ وب .

فمثالُ القسْمِ الأوَّلِ :

وهو مَنْ اختُلِفَ فيه هل هو مُتَّهمٌ بالكَذِبِ أم لا :

عكْرِمَةُ مولىٰ ابنِ عَبَّاسٍ[١] :

اتَّهمَهُ بالكذبِ جماعةٌ ، منهم : سعيدُ بن المسيّب ، والقاسمُ بن محمد ، وعطاءٌ ، وعليُّ بن عبد الله بن عباس ، ويحيىٰ بنُ سعيدٍ الأنصاري ، وغيرُهم .

وأنكرَ ذلكَ جماعةٌ آخرونَ ، قال أيوبُ : « لم يكن بكذَّابٍ ولم أكن أتَّهِمُه » . ووثقهُ ابنُ أبي ذِئبٍ . وقال بَكْرٌ المزنيُّ : « أشهدُ أنه صدوقٌ » . ووثَّقه أيضاً من الحفَّاظِ يحيىٰ بن مَعِين وغيرُه ، وخَرَّج له البخاريُّ في صحيحه .

وقال ابنُ عديٍّ[٢] : « إذا روىٰ عنهُ الثقاتُ فهو مستقيمُ الحديثِ ، ولم يمتنع الأئمةُ من الروايةِ عنه » .

وقال أحمدُ في روايةٍ عنه : « عمرو بن أبي عَمرو كلُّ شيءٍ يرويه عن عكرمةَ مضطربٌ[٣] وكذا كلُّ من يروي عن عكرمةَ سماكٌ وغيره » . قيل له : « فترىٰ هذا من عكرمةَ أو منهم ؟ قال :

---

(١) « أصله بَرْبَرِي . ثقةٌ ثَبْت ، عالمٌ بالتفسير ، لم يثبتْ تكذيبُه عن ابن عمر ، من الثالثة ، مات سنة سبع ومئة ، وقيل بعد ذلك/ع » . « تقريب » .

قلتُ : احتجَّ به البخاريُّ ، وروىٰ له مسلمٌ مقروناً بآخر . وقد أطالَ في « تهذيب التهذيب » ترجمته فأفاد جداً فارجع إليه ج٧ ص٢٦٣ ـ ٢٧٣ .

(٢) في « الكامل » ٥/ ١٩١٠ .

(٣) في ب « مضطرب فيه » . وفي ظ وب « وكذا كل من روىٰ عن عكرمة . . » .

« ما أحسَبُه إلا من قِبَلِ[١] عكرمة[٢] » .

وقال أحمدُ بنُ القاسمِ : « رأيتُ أحمدَ ضَعَّفَ روايةَ عكرمةَ ولم يرَ روايتَه حُجَّةً » .

قال أبو بكر الخلاَّل : « هذا في حديثٍ خاصٍّ . قال : وعكرمةُ عندَ أبي عبد الله ثقةٌ يحتَجُّ بحديثِهِ » .

كذا قال ؛ والظَّاهرُ هو خلافُهُ ، وقد يكونُ عن أحمدَ فيهِ روايتان ، فإنَّ المروذي [آ ـ ٧١] نقلَ عن أحمدَ أنه قال : « عكرمةُ يُحتَجُّ به » .

وذكرَ يحيىٰ بنُ مَعِين عن محمدِ بن فُضيل ثنا عثمانُ بن حكيم قال : جاء عكرمةُ إلىٰ أبي أمامةَ بن سهل وأنا جالسٌ عندَه ، قال : « يا أبا أمامةَ ، أسمعتَ ابنَ عباسٍ يقولُ : ما حَدَّثكم عكرمةُ عني بشيءٍ فصدِّقوه فإنه لن يكذبَ عليَّ ؟ قال : نعم » .

وقال ابنُ مَعِين : « إذا سمعتَ من يقعُ في عكرمةَ فاتَّهمه علىٰ الإسلامِ » .

---

(١) « قبل » ليس في ظ وب .

(٢) يردُّ هذا ما سبقَ من قولِ الحافظِ ابن عدي : « إذا روىٰ عنه الثقاتُ فهو مستقيمُ الحديثِ » . .

ولا يصلحُ الطعنُ في عكرمةَ برواية عَمرو بن أبي عَمرو ، ولا سماك .

أما عمرو بن أبي عمرو فهو مولىٰ المطَّلب بن حَنْطَب ، روىٰ له الجماعةُ ، فإنه علىٰ ثقتِهِ وقعتْ له أوهامٌ حتىٰ ضعَّفه بعضُهم ، وجعله الذهبيُّ في رتبةِ الحَسَنِ ، فالظَّاهرُ أنَّ الوهَمَ فيها من عمرو ، لا من عكرمةَ . انظر ما سبق في ص١٤٤ لزاماً .

وأما سِماك فهو سِماكُ بن حَرْب فإنه صدوقٌ جليلٌ من رِجالِ مسلمٍ والسنن الأربعةِ ، سبقت ترجمته في ص١٤١ .

وقال أبو حَاتِم الرَّازيُّ : « يحتَجُّ بحديثِه إذا روىٰ عنه الثقاتُ[١] قال : والذي أنكرَ عليه مالكٌ ويحيىٰ بنُ سعيد فلسببِ رأيِهِ » . يعني أنه نُسِبَ إلىٰ رأيِ الخوارجِ .

وأما تكذيبُ ابنِ عُمرَ له فـ[قد] رُوِيَ من وجوهٍ لا تَصِحُّ ، وقد أنكره مالكٌ . قال إسحاقُ بن عيسىٰ : قلتُ لمالكٍ : « أبَلَغَكَ أن ابنَ عمرَ قال لنافعٍ : لا تكذبْ عليَّ كما يكذبُ عكرمةُ علىٰ ابنِ عباس ؟ » . قال : « لا . قال : ولكن بلغني [ظ ـ ١٤٩] أنَّ ابنَ المسيّبِ قال ذلكَ لِبُرْدٍ مولاه » .

وذكرَ أحمدُ أن ابنَ سيرين كان يروي عنه ولا يسمِّيه ، وكذلكَ مالكٌ . وأشارَ أحمدُ[٢] إلىٰ أنهما طعنا في مذهبِهِ ورأيِه ، لكن رُوي عن ابنِ سيرينَ أنه كذَّبه من روايةِ الصَّلْتِ بن دينارٍ عنه ، والصَّلْتُ لا تُقبلُ رواياته[٣] ، وابنُ سيرين لا يروي عن كذَّابٍ أبداً .

وممن اختُلِفَ في اتِّهامه بالكذبِ أيضاً **محمدُ بن إسحاقَ** :
وقد سبقَ ذِكْره[٤] .

ومنهم : جابرٌ الجُعْفي[٥] :

وقد سبقَ ذكرُه مستوفىً في أبوابِ الأذانِ .

---

(١) « عن الثقات » ظ .
(٢) « مالك » ظ . وهو سهو قلم .
(٣) « الصَّلْتُ بن دينار ، الأزديُّ ، الهنائيُّ البصريُّ ، أبو شعيب ، المجنونُ ، مشهورٌ بكنيته ، متروكٌ وناصِبيّ ، من السادسة د ت » .
(٤) في ص١٢٦ ـ ١٢٧ .
(٥) جابرُ بن يزيدَ الجُعفي : كذَّبه أبو حنيفةَ وابنُ مَعِين ، ووثَّقه سفيانُ وشعبةُ ، =

ومنهم : كَثِيرُ بنُ عبدِ اللهِ بن عمرو بن عَوْف[١] :

فإنَّ الترمذيَّ يصحِّحُ حديثَه ، وقد مَشَىٰ أمرَه غيرُ واحدٍ ، وتركَهُ الأكثرون ، وضربَ أحمدُ علىٰ حديثِه ولم يخرِّجه في « المسندِ » .

ومنهم : إبراهيمُ بن محمد بن أبي يحيىٰ[٢] :

والأكثرونَ علىٰ اتِّهامه بالكَذِبِ .

ومثالُ القِسمِ الثاني :
وهو مَن اختُلِفَ فيه هل هو ممَّن غَلَبَ علىٰ
حديثِهِ الوَهم والغَلَطُ أم لا :

= ولعل سببَ تكذيبِه غلوّه في التشيُّع جِدّاً ، لكنه ضعيف علىٰ أي حال ، مات سنة سبع وعشرين ومئة/ د ت ق . انظر « الجرح والتعديل » ج١/ ١/ ٤٩٧ ـ ٤٩٨ و« الميزان » ج١ ص٣٧٩ ـ ٣٨٤ و« التهذيب » ج٢ ص٤٦ ـ ٥٠ .

(١) كثيرُ بن عبد الله بن عمرو بن عوف المُزَنيّ : وثقه ابن خُزيمة ، فأخرجَ له في « صحيحه » ، وروىٰ عنه أيضاً يحيىٰ بن سعيد ، وحسّن له البخاريُّ . ومع ذلك فالراجحُ تضعيفُه. وقولُ الحافظِ ابن رجب « الترمذيُّ يصحِّح حديثه » ليس علىٰ إطلاقِه ، إنما يحسِّن له ، وحديثُه علىٰ شرطِ الحسنِ عند الترمذيِّ ، وهو أن يروىٰ من غيرِ وجهٍ . ولم يصحِّحْ له إلا حديثاً واحداً ، علىٰ اختلافٍ في نسخ الترمذي في تصحيحه وتحسينه. . وقد حققنا ذلكَ بتفصيلٍ مدعَّمٍ بالأدلة مستقصىً من المصادرِ المطبوعةِ والمخطوطةِ في كتابِ « الإمامِ الترمذي » ص٢٨٠ ـ ٢٨٢ مع استقراءِ مروياته عند الترمذي .

(٢) إبراهيمُ بن محمد بن أبي يحيىٰ . مُتَّهمٌ بالرَّفْضِ والقدر ، « متروكٌ، من السابعة ، مات سنة أربع وثمانين وقيل إحدىٰ وتسعين ومائة/ ق » .

عبدُ اللهِ بن محمدِ بن عقيل[١] :

وقد ذكرَ الترمذيُّ في أولِ كتابِهِ عن البخاريِّ أن أحمدَ وإسحاقَ والحميديَّ كانوا يحتَجُّونَ بحديثِه . وقد صحَّحَ الترمذيُّ حديثَه .

وقال ابنُ مَعِين [ب ـ ٥٣] وغيرُه : « لا يحتجُّ به » .

وقال[٢] الجوزجانيُّ : « عامَّةُ ما يُرْوَىٰ عنه غريبٌ » ، وتوقَّف عنه .

وكذلكَ : **عاصمُ بن عبيدِ اللهِ العُمَري**[٣] :

فإنَّ الترمذيَّ يصحِّحُ حديثَه في غيرِ موضعٍ ، والأكثرونَ ذكروا أنه كانَ مغفَّلاً يغلِبُ عليه الوهم والغَلَطُ .

قال شعبةُ : « كان عاصمٌ لو قلتَ له : مَنْ بنىٰ مسجدَ البصرةِ ؟ لقال : حدَّثني فلانٌ عن فلانٍ أن النبيَّ ﷺ بناهُ » .

وقال شعبةُ أيضاً : « كانَ عاصمٌ لو قلتَ له : رأيتُ رجلاً راكباً حماراً لقال : حدَّثني أبي » .

---

(١) عبد الله بن محمد بن عقيل : صدوقٌ قال الحاكمُ : « عُمِّرَ فساءَ حفظُه فحدَّث علىٰ التخمين »، صحَّحَ له الترمذيُّ حديثَه في المستحاضَةِ تجمعُ بين الصلاتينِ بغُسلٍ واحدٍ ، ونقلَ تصحيحَه عن البخاريِّ وأحمدَ وقد تقوَّىٰ بشواهدَ تعضده . مات بعد سنة أربعين ومئة/ بخ د ت ق . وقد حققنا البحث فيه في كتابنا « الإمام الترمذي » ص٢٨٢ ـ ٢٨٥ .

(٢) « قال » ظ وب . بدون واو .

(٣) عاصمُ بن عبيد الله العمري : « ضعيفٌ من الرابعة ، ماتَ سنة اثنتين وثلاثين ـ ومئة ـ/ عخ د ت سي ق » . صحَّحَ له الترمذيُّ حديثاً واحداً اعتضدَ بشواهد . انظر تحقيق ذلك ودفع إشكال هذا التصحيح في كتابنا « الإمام الترمذي » ص٢٨٥ ـ ٢٨٧ . =

ومثالُ القِسمِ الثَّالثِ :
وهو من اختُلِفَ فيه هل هو ممن كَثُرَ خَطؤه
وفَحُشَ أم ممَّن قَلَّ خَطؤه :

حكيمُ بن جُبَير الأسدي الكوفيُّ[١] :

فإنه قليلُ الحديثِ ، وله أحاديثُ منكرةٌ . قال محمدُ بن عبدِ الرحمن العنبري عن عبدِ الرحمن بن مهدي وسُئِلَ عن حكيمِ بن جُبير فقال : « إنما روىٰ أحاديثَ يسيرةً ، وفيها أحاديثُ منكراتٌ » .

وقال ابنُ المدينيِّ : سألتُ يحيىٰ بن سعيد عنه فقال : « كم روىٰ ؟ إنما روىٰ شيئاً يسيراً . وقال يحيىٰ : وقد روىٰ عنه زائدةُ . قلت ليحيىٰ : مَنْ تَرَكَهُ ؟ قال : شعبةُ . قلتُ : من أجلِ حديثِ الصَّدقة ؟ قال : نعم . ثم قال يحيىٰ : نحن نحدِّث عمن دونَ هؤلاءِ » .

وقد خَرَّجَ الترمذيُّ حديثَ الصدقةِ في كتابِ الزكاةِ وحسَّنه[٢] .

وسبقَ الكلامُ عليه هناكَ مستوفىً .

---

(١) حكيمُ بن جبيرٍ الأسديُّ الكوفيُّ : « ضعيفٌ رُميَ بالتشيُّعِ ، من الخامسةِ/ عه » . بيَّن الترمذيُّ في مواضعَ من كتابِه كلامَ شعبةَ فيهِ ، وحسَّنَ له أحاديثَ لتقويتها من طريق آخر . انظر تفصيل ذلك في كتابنا « الإمام الترمذي » ص٢٨٧ ـ ٢٨٨ وانظر مثالاً آخر في « الجامع » شرح أحمد شاكر ج١ ص٢٩٢ ـ ٢٩٤ .

(٢) (باب ما جاء من تحل له الزكاة) ج٣ ص٤٠ ـ ٤١ وتوسَّع الترمذيُّ في الكلامِ عليه فانظره لزاماً . وقد عرفتَ أنه تقوىٰ بمتابعة زبيدٍ لحكيم ، فصلحَ الحكمَ بتحسينه . وانظر كتابنا « الإمام الترمذي » ص٢٨٧ ـ ٢٨٨ . =

وقد احتَجَّ به أحمدُ في روايةٍ عنه ، وعَضَده بأنَّ سفيانَ رواه عن زُبيدٍ عن محمدِ بن عبد الرحمن بن يزيدَ ، وقد أنكرَ ابنُ مَعِين وغيرُه حديثَ زبيد هذا .

وقال ابنُ حِبَّان في حكيمِ بن جبير : « كان غالياً في التشيُّع ، كثيرَ الوهم فيما يَروي ، كان أحمدُ لا يرضاه » . وخَرَّجَ له ابنُ حِبَّان[1] حديثَ الصَّدَقة ، وقال : « ليسَ له طريقٌ يُعرف ، ولا روايةٌ إلا من حديثِ حكيمِ بن جُبير ، وحكيمٌ هذا روىٰ عنه الثوريُّ والأعمشُ وزائدةُ [آ ـ ٧٢] وغيرُهم ، وتركَه شعبةُ ويحيىٰ وابنُ مهدي . وقيل : إن يحيىٰ كانَ يحدِّث عنه » .

وقال الجُوزَجانيُّ : « هو كذابٌ » .

وقد تقدَّمَ أن الترمذيَّ حسَّن حديثَه . وقال أحمدُ في روايةٍ عنه في حديثِ الصَّدقةِ : « هو حَسَنٌ » واحتَجَّ به .

وقال مرةً [في حكيمٍ] : « هو ضعيفُ الحديثِ مضطربٌ » .

وقال ابنُ مَعِين : « ليسَ بشيءٍ » .

وقال أبو زُرْعَةَ : «في رأيِهِ شيءٌ، ومحلُّه الصدقُ إن شاءَ اللهُ تعالىٰ» .

وقال أبو حَاتِم : « ضعيفُ الحديثِ منكرُ الحديثِ ، له رأيٌ غيرُ محمودٍ ، قال : وهو قريبٌ من يونسَ بن خَبَّاب وثُوَيْر[2] بن أبي فاخِتة » .

وقال النسائيُّ : «ليسَ بالقويِّ» . وقال الدَّارقُطنيُّ : « متروك » .

---

(١) في « المجروحين » ج١ ص٢٤١ . وفي ب « وخرج ابن حبان » بدون « له » .
(٢) « نوير » ب ، تصحيف .

وممن اختُلِفَ في أمرِه ، هل هو[١] ممَّن فَحُشَ خَطؤه أم لا ؟ :

عبدُ الملكِ بنُ أبي سليمانَ[٢] العَرْزَمي[٣] :

واسم أبي سليمان مَيْسَرَة .

قال أميةُ بنُ خالد : «قلتُ لشعبةَ : ما لك لا تحدِّث عن عبدِ الملكِ ابن أبي سليمان ؟ قال : تركتُ حديثَه . قلت : تحدِّثُ عن محمد بن عبيد الله العَرْزمي وتدعُ عبدَ الملكِ بن أبي سليمان وكانَ حَسَنَ الحديثِ ؟! قال : من حُسنها فررتُ! » . خرَّجه ابنُ أبي حَاتِم والعُقَيليُّ وابنُ عَدِيٍّ وغيرُهم[٤] .

---

(١) في الأصل « وهل هو» .

(٢) عبدُ الملكِ بن أبي سليمان العَرْزَمي : « ثقةٌ مشهورٌ ، تكلَّم فيه شعبةُ للتفردِ بخبرِ الشفعة » « المغني في الضعفاء » رقم ٣٨١٨ ، « من الخامسة مات سنة خمس وأربعين ومئة/ خت م عه » .

وقد أزحنا الإشكال عن حديثِ عبدِ الملكِ في الشُّفعةِ وبيَّنا وجهَ التوفيقِ بينَه وبينَ الروايةِ المشهورةِ في كتابنا « الإمام الترمذي » ص٢٨٨ ـ ٢٩٠ وانظر « نصب الراية » ج٤ ص١٧٤ .

(٣) « العزرمي » ب ، وهو تصحيفٌ ، وقد تكرر في المواضع الآتية .

(٤) « الجرح والتعديل » مختصراً ج٢/ ٢/ ص٣٦٧ ، و« الضعفاء » للعقيلي ورقة ١٢٤/ ١ = ٣/ ٣٢ ، باللفظ المثبت . و« الكامل » ورقة ٣١٥/ ١ = ٥/ ١٩٤٠ .

قال العقيليُّ ـ عقيب ذِكْره لكلامِ شعبةَ هذا ـ : « وفي الشفعةِ أحاديث من غيرِ هذا الوجهِ ، صالحةُ الأسانيدِ » . انتهىٰ .

وانظر ما يأتي من أقوالِ العلماءِ .

[و] قال وكيعٌ عن شعبةَ : « لو روىٰ عبدُ الملكِ بنُ أبي سليمانَ حديثاً آخرَ مثلَ حديثِ الشُّفْعَةِ لطرحتُ[١] حديثَه! » .

وقد خَرَّجَ الترمذيُّ حديثَ الشُّفعةِ في كتابِ الأحكامِ والأقضيةِ[٢] . وسبقَ الكلامُ عليه هناك مستوفىً .

وقد ذكرَ الإمامُ أحمدُ أن له منكراتٍ ، وأنه يوصِلُ أحاديثَ يُرسِلُها غيرُه ، وقد ذكرنا ذلكَ في كتاب النكاحِ : في باب تُنكحُ المرأةُ علىٰ ثلاثٍ[٣] .

وقال أبو بكر بن خَلَّاد : سمعتُ يحيىٰ ـ هو ابن سعيد ـ يقول : « كأنَّ صفة[٤] حديثِ عبدِ الملكِ بن أبي سليمان فيها شيءٌ منقطِعٌ يوصِلُه ، وموصَل يقطَعُه » .

وقال أحمدُ : « كانَ من الحفَّاظ ، وكان سفيانُ الثوريُّ يسمِّيه الميزانَ » .

وذكرَ ابنُ أبي حاتِم بإسنادِهِ عن نوفل بن مطهر[٥] عن ابنِ المباركِ عن سفيانَ قال : « حُفَّاظُ الناسِ ثلاثةٌ : إسماعيلُ بن أبي خالدٍ ،

---

(١) في ظ وب « طرحت » .

(٢) (باب ما جاء في الشفعة للغائب) ج٣ ص٦٥١ ـ ٦٥٢ .

(٣) ج٣ ص٣٩٦ (إن المرأةَ تُنكَحُ علىٰ ثلاثِ خصالٍ) أخرجَ فيه من طريقِ عبدِ الملكِ حديثَ جابر : « إن المرأة تنكحُ علىٰ دينها ، ومالِها ، وجمالِها ، فعليكَ بذاتِ الدِّين تَرِبَتْ يداك » وصحَّحه . وشاهدُه معروفٌ من حديثِ أبي هريرة : « تنكحُ المرأة على أربع . . . » متفق عليه .

(٤) « صفة » ليست في ظ وب .

(٥) « مطر » ظ تصحيف . والمثبت موافق « للجرح والتعديل » ج٢/ ٢/ ٣٦٦ .

وعبدُ الملكِ بنُ أبي سليمان العَرْزمي، ويحيىٰ بنُ سعيد الأنصاري».

ووثَّقهُ يحيىٰ بنُ مَعِين ، وسُئِلَ : أهو أحبُّ إليكَ أم ابن جريجٍ ؟ قال : كلاهُما ثبْتان .

وقال أحمدُ : « هو يخالفُ ابنَ جريجٍ في أحاديثَ ، وابنُ جريجٍ عندنا أثبتُ منه » .

وخَرَّجَ له مسلمٌ ، وإنما تركَ شعبةُ حديثَه لروايةِ حديثِ الشُّفعةِ ، لأنَّ شعبةَ من مذهبِهِ أن من روىٰ حديثاً غلطاً مجتمَعاً عليه ولم يتَّهم نفسَه فيتركَهُ ، تُرِكَ حديثُه ، وقد ذكرنا ذلك عنه [ب ـ ٥٤] فيما تقدَّم[١] .

وروىٰ نعيمُ بن حمَّاد عن ابنِ مهدي عن شعبةَ أنه سُئل عمَّن يستوجب التَّرك[٢] ؟ قال : « إذا أكثرَ عن المعروفينَ مما لا يُعْرَفُ ، أو تمادىٰ في غَلَطٍ مُجْمَعٍ عليه فلم يشكِّكْ نفسَه فيه ، أو كذاب . وسائرُ الناسِ فارْوِوا عنه » .

وخَرَّجَ أبو بكر الخطيبُ[٣] بإسنادِه عن يحيىٰ[٤] بن مَعِين أنه سئلَ عن رَجُلٍ حَدَّثَ بأحاديثَ منكرةٍ ، فرَدَّها عليه أصحابُ الحديثِ ، إن هو رجعَ عنها وقال : ظننتُها ، فأما إذ أنكرتموها ورددتموها عليَّ فقد رجعتُ عنها ؟ .

---

(١) ص١١١ ـ ١١٢ . وانظر « الكفاية » ص١٤٥ . وننبه هنا علىٰ أن رواية عبد الملك حديث الشفعة ليست معارضة لروايات الثقات ، بيَّناه في « الإمام الترمذي » : ٢٥٨ و« دراسات تطبيقية » : ٢٢٤ لكن شعبة رضي الله عنه لم يكن فقيهاً فظن أنه خالف الثقات .

(٢) « الترك » سقط من ب . وفي هذا المقطع اختلاف النسخ والمثبت من الأصل .

(٣) في « الكفاية » ص١١٨ ـ ١١٩ بنحوه مختصراً قليلاً .

(٤) قوله « يحيىٰ » ليس في ظ .

فقال : « لا يكونُ صدوقاً أبداً ، إنما ذاكَ الرجلُ يشتبه له الحديثُ الشاذُّ والشيءُ فيرجع عنه . فأما الأحاديثُ المنكرةُ التي لا تشتَبِهُ لأحدٍ فلا » .

فقيلَ ليحيىٰ : فما يبرِئُه قال : « يُخرجُ كتاباً عتيقاً فيه هذه الأحاديثُ ، فإذا أخرجَها في كتابٍ عتيقٍ فهو صدوقٌ [و] قد شبِّه له فيها ، وأخطأ كما يخطىءُ الناسُ ، ويرجعُ عنها ، وإن لم يخرِجُه فهو كذَّابٌ أبداً » .

وقد ذكرَ فيما تقدَّمَ[1] عن ابنِ المباركِ : أن الحديثَ لا يُكتَبُ عن غلَّاطٍ لا يرجعُ . وعن أحمدَ : أن الحديثَ لا يُكتبُ عن رَجُلٍ يغلَطُ فيردُّ عليه فلا يقبَلُ .

وأما محمدُ بنُ عبيدِ اللهِ العَرْزَمِيُّ[2] :

الذي روىٰ عنه شعبةُ وروىٰ عنه سفيانُ أيضاً : فهو ابنُ أخي عبدِ الملكِ بن أبي سليمان المذكور قبلَه ، وكان شَريكٌ ينسبه إلىٰ جَدِّه تدليساً فيقول : « نا محمدُ بن أبي سليمان . » وقد تَرَكه ابنُ المبارك . وكان يحيىٰ وعبد الرحمن لا يحدِّثان [آ ـ ٧٣] عنه .

قال[3] يحيىٰ : « سألتُه ؟ فجعلَ لا يحفَظُ ، فأتيتُه بكتابٍ فجعل لا يحسنُ يقرأ! » .

---

(١) ص١١٠ .

(٢) « متروكٌ، من السادسة ، مات سنةَ بضع وخمسين ـ ومئة ـ/ ت ق » .

(٣) « وقال » ظ .

قال وكيعٌ : « هو رجلٌ صالحٌ ذهبتْ كتُبُه فكانَ يحدِّثُ حِفظاً ، فمن ذاك أُتِيَ » .

وقال ابنُ نُمير : « هو رَجُلٌ صدوقٌ ، ولكنْ ذهبتْ كُتُبه ، وكان رديءَ الحفظِ ، فمن ثَمَّ أُنكِرتْ أحاديثُه » .

وضعَّفه ابنُ مَعِين ، وقال : « ليسَ بشيءٍ ، ولا يُكْتَبُ حديثُه » .

وقال الفلاَّسُ والنَّسائيُّ[١] : « متروكُ الحديثِ » .

قال ابنُ عديٍّ[٢] . : « عامةُ رواياتِه غيرُ محفوظةٍ » .

وقال ابنُ حِبَّان[٣]: «كان صدوقاً إلا أن كتُبَه ذهبتْ ، وكانَ رديءَ الحِفْظِ ، فجعلَ[٤] يحدِّثُ مِنْ حِفْظِه ويهم ، فكثرَ المناكيرُ في رواياتِه» .

وأما أبو الزُّبير : محمدُ بن مُسلم بن تَدْرُسَ المكيُّ[٥] :

---

(١) « النسائي والفلاس » ظ . وانظر « الضعفاء والمتروكين » للنسائي (٩٢) .

(٢) ٦/٢١١٦ .

(٣) في « المجروحين » ج٢ ص٢٤٦ .

(٤) قوله « فجعل » ليس في ظ .

(٥) قال نورُ الدين : التحقيقُ أنه ثقةٌ كما عليه أكثرُ أئمةِ الحديثِ المحقِّقين ، ولا يُتعَلَّقُ بما قاله شعبةُ ، فإنه تشدُّد وغلوٌ في الجرحِ تفرَّد به شعبةُ دونَ غيرِه .

، قد ظهرَ لنا أن طعنَ شعبةَ هو في راوٍ آخرَ يشتَبه بأبي الزبيرِ ، وهو محمدُ بن الزبير الحنظلي ، فقد ورد في « ميزان الاعتدال » ج٣ ص٢٤٧ و« تهذيب التهذيب » ج٩ ص١٦٧ أن شعبةَ تَرَكه لأنه افترىٰ علىٰ رجلٍ أغضبَه ، ثم أوردوا هذا السببَ بعينِه لتركِ شعبةَ أبا الزبيرِ المكيَّ ، مما يدُلُّ علىٰ أنه سهوٌ ذِهني ، وعلىٰ هذا فالظَّاهرُ أن بقيةَ مطاعنِ شعبةَ إنما قالها في ابنِ الزبيرِ الحنظليِّ فإنها به أليقُ ، وبالله التوفيق .

ماتَ أبو الزبير المكيُّ سنة ستٍ وعشرين ومئة ، روىٰ له الستةُ . واسمُ جدِّه « تَدْرُس » بفتح التاء المثناة وسكون الدال المهملة وضم الراء . ووقع في النسخة ب « مدرس » وهو تصحيف . =

فإنَّ شعبةَ تركَ حديثَه ، واعتلَّ بأنه رآهُ لا يحسنُ يصلِّي ، وبأنَّه رآهُ يزِنُ ويسترجحُ في الوزنِ ، وبأنَّ رجلاً أغضَبَهُ فافترىٰ عليه وهو حاضرٌ . قال شعبةُ : « وفي صدري لأبي الزبيرِ عن جابرٍ أربعمئة حديثٍ ، واللهِ لا حدَّثتُ عنه حديثاً أبداً » ، ولم يذكرْ عليه كذباً ولا سوءَ حفظٍ .

وقد اختلفَ العلماءُ فيه :

قال المروذي : سألتُ أبا عبدِ اللهِ ـ يعني أحمدَ ـ عن أبي الزبيرِ ؟ فقال : « قد روىٰ عنه قومٌ واحتَمَلوه ، روىٰ عنه أيوبُ ، وغيرُ واحد[١] ، إلا أن شعبةَ لم يحدِّث [ظ ـ ١٥١] عنه . قلتُ : هو ليِّن الحديثِ ؟ فكأنه ليَّنه ، قلتُ : هو أحبُّ إليكَ ، أو أبو نضرةَ[٢] ؟ قال : « أبو نضرةَ أحبُّ إليَّ » . انتهىٰ .

وتكلَّمَ فيه أيوبُ أيضاً . قال ابنُ المديني : «ثنا سفيانُ ثنا أيوبُ ثنا أبو الزبير وهو أبو الزبير، فغمَزَه[٣] » . كذا خَرَّجَهُ العقيليُّ من طريقِ البخاريِّ عن عليٍّ .

وهذا خلافُ ما فسَّرهُ به الترمذيُّ أنه عنىٰ حفظَه وإتقانَه .

وخَرَّجَ ابنُ عديٍّ[٤] هذا الأثرَ من طريقِ الترمذيِّ عن ابن أبي عُمر

---

(١) « وغيره » ب .

(٢) « أبو بصرة » في الموضعين ظ ، « أبو نصرة » ب .

(٣) « يغمزه » ظ وب . وانظر « الضعفاء » للعقيلي ورقة ١٩٨/ ١ = ٤/ ١٣٢ . والمثبت من الأصل موافق له .

(٤) «الكامل» ورقة ٢٨٦/ ٢ = ٦/ ٢١٣٤ . وفي المطبوع : « بيده يقبضه » وهو مناقض لقول ابن رجب الآتي : «وهذا خلاف ما وجدناه في نسخ كتاب الترمذي» . =

عن سفيانَ، وعنده: قال سفيانُ : « هذه نقيصَةٌ »، وهذا خلافُ ما وجدنا في نسخِ كتابِ الترمذيِّ .

وقال عبدُ اللهِ بن أحمدَ : قال أبي : « كان أيوبُ يقولُ : ثنا أبو الزبير، وأبو الزبير أبو الزبير »، قلت لأبي : « كأنه يضعِّفُه ؟ قال : نعم » .

وخَرَّجَ العقيليُّ أيضاً[١] من طريقِ أبي عَوانةَ قال : « كنا عندَ عمرو بن دينارٍ جُلوساً ومعنا أيوبُ ، فحدَّثنا أبو الزبير بحديثٍ ، فقلتُ لأيوبَ : تدري ما هذا ؟ فقال : هو لا يدري ما حدَّث ، أدري هذا ؟! » . وهذا يدُلُّ علىٰ أنَّ أيوبَ كان يغمزُه لا أنه كانَ يقوِّيه .

وخَرَّجَ العقيليُّ[٢] من طريقِ أبي داود أنا رجلٌ من أهلِ مكَّةَ قال : قال ابنُ جُريج : « ما كنتُ أُرىٰ أن أعيشَ حتىٰ أرىٰ حديثَ أبي الزبيرِ يُرْوَىٰ » .

ومن طريقِ نُعيم بن حَمَّاد قال : سمعتُ سفيانَ يقولُ : « حَدَّثني أبو الزبير وهو أبو الزبير » كأنَّه يضعِّفه .

وروىٰ عبدُ الجبارِ بنُ العلاءِ نا ابنُ عُيينة : « حدَّثني[٣] عمرو ابن دينار ، وأبو الزبير . وعمرو بن دينار أوثقُ عندنا من أبي الزبير » . [و] قال ابنُ خِرَاش : ونا زيدُ بن أخزمَ[٤] ،

---

(١) المكان نفسه= ٤/ ١٣٢ .

(٢) « وخرج أيضاً » ظ . وانظر كتابَه « الضعفاء » المكان نفسه أيضاً : وفيه « ما كنت أرىٰ أني أعيش » الخ . . . والمثبت في النسخ الخطية كلها .

(٣) « ثنا » ظ .

(٤) « أخرم » ظ وب ، والمثبت بمعجمتين موافق لمصادر الرجال .

[ب ـ ٥٥] نا أبو عاصم سمعتُ ابنَ جُريج يقولُ : « إن أبا الزبير اتخذَ جابراً مطيَّة » .

وقد وثَّقه ابنُ مَعِين .

وقال أحمدُ في روايةِ ابنِ هانىء : « هو حُجَّةٌ أحتَجُّ به » .

وقال يعلىٰ بن عطاءٍ المكيُّ : « نا أبو الزبير المكيُّ وكان أكملَ[١] الناسِ عَقلاً وأحفظَه » .

وقال ابنُ عديٍّ[٢] : « كفىٰ بأبي الزبيرِ صِدْقاً أن يحدِّثَ عنهُ مالكٌ ، فإن مالكاً لا يحدِّثُ إلا عن ثقةٍ ، ولا أعلمُ أحداً من الثقاتِ تخلَّفَ عنه إلا وقد كَتَبَ عنه ، وهو في نفسِهِ ثقةٌ صدوقٌ لا بأسَ بهِ[٣] » انتهىٰ .

خَرَّجَ حديثَه مسلمٌ ، وخَرَّجَ له البخاريُّ مقروناً .

* * *

(١) « أجمل » ظ وب .

(٢) « الكامل » ورقة ٢٨٧/ ٢ = ٦/ ٢١٣٧ . وتمام كلامه : « وهو في نفسِهِ ثقةٌ ، إلا أن يروي عنه بعضُ الضعفاءِ ، فيكون ذاك من جهةِ الضعيفِ ، لا يكون مِنْ قِبَلِهِ ، وأبو الزبير يروي أحاديثَ صالحةً ، وهو صدوقٌ ثقةٌ لا بأسَ به » . انتهى . وهو ختام ترجمة أبي الزبير في « الكامل » .

(٣) « به » ليس في ظ .

○ فصلٌ في تَقْسيمِ أحاديثِ التِّرمِذِيِّ واصْطِلاحاتِها ○

قال أبو عيسىٰ رحمهُ الله :

(وما ذكرنا في هذا الكتابِ : حديثٌ حسنٌ ، فإنما أردْنا به حُسْنَ إسنادِهِ عندنا : كلُّ حديثٍ يُرْوَىٰ لا يكونُ في إسنادِهِ مُتَّهَمٌ بالكذبِ ، ولا يكونُ الحديثُ شاذاً ، ويُرْوَىٰ من غيرِ وجهٍ نحوَ ذلكَ، فهو عندنا حديثٌ حسنٌ .

وما ذكرنا في هذا الكتابِ حديثٌ غريبٌ ، فإنَّ أهلَ الحديثِ يَسْتغرِبونَ الحديثَ بمعانٍ[1] :

رُبَّ حديثٍ يكونُ غريباً لا يُرْوَىٰ إلا من وجهٍ واحدٍ ، مِثلُ : ما حدَّثَ بهِ حمَّادُ بنُ سَلَمَةَ عن أبي العُشَراءِ عن أبيهِ قال : قلتُ : يا رسولَ اللهِ أما تكونُ الذَّكاةُ إلا في الحَلْقِ واللَّبَّة ؟ فقال : « لو طعْنتَ في فَخذِها أجْزأَ عنك » .

فهذا حديثٌ [آ ـ ٧٤] تَفَرَّدَ بهِ حمَّادُ بنُ سَلَمَةَ عن أبي العُشَراءِ ،

---

(١) « لمعان » ظ ، « لمعاني » ب .

ولا يُعْرفُ لأبي العشراءِ عن أبيهِ إلا هذا الحديثُ ، وإن كان هذا الحديثُ مَشْهوراً عِندَ أهلِ العلمِ فإنما اشتَهَرَ من حديثِ حمَّاد بنِ سَلَمةَ ، ولا نعرفُه[١] إلا من حديثِهِ .

ورُبَّ رجلٍ من الأئمَّةِ يُحَدِّثُ بالحديثِ لا يُعْرَفُ إلا من حديثِهِ ويَشتَهِرُ[٢] الحديثُ لكثرةِ من روىٰ عنهُ .

مِثلُ : ما روىٰ عبدُ اللهِ بنُ دينارٍ عن ابنِ عمرَ عن النبيِّ ﷺ : « نَهىٰ عن بَيعِ الولاءِ ، وعن هِبَتِهِ » .

لا نَعرفُهُ إلا من حديثِ عبدِ اللهِ بن دينارٍ : روىٰ عنهُ عُبيدُ اللهِ بنُ عمر ، وشُعْبَةُ ، وسفيانُ الثوريُّ ، ومالك بن أنس ، وابنُ عُيينةَ[٣] ، وغيرُ واحدٍ من الأئِمَّةِ .

وروىٰ يَحيىٰ بن سُليم هذا الحديثَ عن عبيدِ الله بن عُمرَ عن نافعٍ عن ابن عُمر ، فوهِم فيه يحيىٰ بنُ سليم .

والصحيحُ هو عن عبيدِ اللهِ بنِ عمر عن عبدِ الله بن دينار عن ابنِ عمر ، هكذا روىٰ عبدُ الوهَّاب الثقفيُّ وعبدُ الله بن نُمَيرٍ عن

---

(١) « ولا يُعرف . . . » ب .

(٢) « فيشتهر » ظ وب وسقط من قوله « ورب » إلىٰ « ويشتهر » من ب .

(٣) في ظ « وابن عيينة ومالك بن أنس » .

عبيدِ اللهِ بن عمر عن عبد الله بن دينار عن ابنِ عمر[١] .

وروىٰ المؤمَّلُ هذا الحديثَ عن شعبةَ فقال شعبةُ : « وددتُ أنَّ عبدَ الله بنَ دينار أذِنَ لي حتىٰ كنتُ أقومُ إليه فأقبِّل رأسَه » .

اعلمْ أنَّ الترمذيَّ قسمَ ـ في كتابه هذا ـ الحديثَ إلىٰ صحيح ، وحَسنٍ ، وغَريبٍ . وقد يجمعُ هذه الأوصافَ الثلاثةَ في حديثٍ واحدٍ ، وقد يجمعُ منها وصفينِ في الحديثِ ، وقد يفرِدُ أحدَها في بعضِ الأحاديثِ .

○ بدءُ ابتكارِ هذا التَّقسِيمِ ○

وقد نَسبَ طائفةٌ من العلماءِ التِّرمذيَّ إلىٰ هذا التفردِ بهذا التقسيمِ[٢] ، ولا شكَّ أنه هو الذي اشتَهَرتْ عنه هذه القسمةُ .

وقد سبقَهُ البخاريُّ إلىٰ ذلكَ ، كما ذكره الترمذيُّ عنه في كتاب العللِ[٣] أنه قال [ظ ـ ١٥٢] في حديثِ البحرِ : « هو الطَّهورُ

---

(١) قوله « هكذا » إلىٰ هنا سقط من ظ . وسقط « عن عبد الله بن دينار » من ب .

(٢) منهم ابنُ تيميةَ علىٰ ما نقلَ عنه القاسميُّ في كتابه « قواعدِ التحديثِ » ص١٠٣ ونجيب عنه بأنه لعلَّه أرادَ أن الترمذيَّ أوَّلُ من قسمَ الحديثَ هذا التقسيمَ الثلاثيَّ في التأليفِ ، لأنه لم يُصنَّف قبلَ الترمذيِّ كتابٌ قُسمَتْ أحاديثُهُ هذه القسمة التي أجملها الحافظُ ابنُ رجب .

(٣) « فيما ذكره عنه في كتاب العلل » ظ وب .

ماؤُه » : «هو حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ»[١] ، وأنه قال في أحاديثَ كثيرةٍ : « هذا حديثٌ حَسَنٌ » .

وكذلكَ ذكرهُ ابنُ أبي حَاتِم عن أبيهِ أنه قال في حديثِ إبراهيمَ بن أبي شيبانَ عن يونسَ بن ميسرةَ بن حَلْبَس[٢] عن أبي إدريسَ عن عبدِ اللهِ بن حَوالَة عن النبيِّ ﷺ : « تُسْتَجْندونَ أجناداً . . » الحديث[٣] . قال : « هو صحيحٌ حَسَنٌ غريبٌ » .

وقد كانَ أحمدُ وغيرُه يقولونَ : « حديثٌ حَسَنٌ[٤] » .

---

(١) أخرجه الأربعةُ : أبو داود ج١ ص٢١ والترمذي وقال : حَسَنٌ صحيحٌ ج١ ص١٠١ ، والنسائيُّ ج١ ص١٧٦ وابن ماجَهْ ج١ ص١٣٦ .

انظر شرحَ الحديث والإحالةَ لمراجعه وبيان طرقه في كتابنا « إعلام الأنام شرح بلوغ المرام » ١/ ٣٨ وفيه النقل عن البخاري أنه قال : « حديثٌ صحيح » ولينظر قول البخاري في الحديث « حسن صحيح » لعله في أصل « العلل الكبير » الذي رتبه أبو طالب القاضي .

(٢) بمهملتين في طرفيه وموحدة ، وزن جعفر ، وفي ب « حليس » وهو تصحيف .

(٣) الحديثُ في فضل سُكنىٰ الشام أخرجه بمعناه أبو داود في أول الجهاد ، ج٣ ص٤ ، وأحمد في « المسند » ج٤ ص١١٠ ، وج٥ ص٣٣ و٢٨٨ من طرقٍ غير طريق أبي إدريس الذي ذكره الشارح . ووقع في ظ وب « ستجندون . . » .

(٤) وقال الترمذيُّ في حديثِ المستحاضةِ الذي سبقت الإشارةُ إليه ص٣٢٩ قال : « وسألتُ محمداً عن هذا الحديثِ فقال : هو حديثٌ حسنٌ صحيحٌ ، هكذا قال أحمدُ بن حنبل : هو حديثٌ حسنٌ صحيحٌ » انتهىٰ .

والأمثلةُ لقولِ المتقدِّمين قبلَ الترمذيِّ : « حسن » و« حسن صحيح » ، ونحو ذلك كثيرةٌ .

وكانوا يستعملونَ التقسيمَ الثنائيَّ « صحيحٌ » ، « ضعيفٌ » كما يشيرُ إليه كلامُ الحافظِ الآتي . =

وأكثرُ ما كانَ الأئمةُ المتقدمونَ يقولونَ في الحديثِ : إنه صحيحٌ أو ضعيفٌ . ويقولونَ : منكرٌ ، وموضوعٌ ، وباطلٌ .

وكانَ الإمامُ أحمدُ يحتَجُّ بالحديثِ الضعيفِ الذي لم يردْ خلافُه ، ومرادُه بالضعيفِ[١] قريبٌ من مرادِ الترمذيِّ بالحسنِ[٢] .

وقد فسَّرَ الترمذيُّ ههنا مرادَه بالحسَنِ ، وفسَّرَ مرادَه بالغريبِ ، ولم يفسِّر معنىٰ الصحيحِ .

ونحنُ نذكرُ ما قيلَ في معنىٰ الصحيحِ أولاً ، ثم نشرحُ ما ذكرَه الترمذيُّ في معنىٰ الحَسَنِ ، والغريبِ ، إن شاءَ الله تعالىٰ .

* * *

= وأوَّلُ من عرفنَاهُ استعملَ هذا التقسيمَ الثلاثيَّ واصطلاحاتِه التي استعملها الترمذيُّ هو عليُّ بنُ المدينيِّ ، قال الحافظُ ابن حجر في « نُكته علىٰ ابنِ الصَّلاح » :

« قد أكثرَ عليُّ بن المديني من وَصْفِ الأحاديثِ بالصِّحَّةِ والحُسنِ في مسندِه وفي عِلَلِهِ ، وكانَ الإمامَ السابقَ لهذا الاصطلاحِ ، وعنه أخذَ البخاريُّ ويعقوبُ بن شيبةَ وغيرُ واحد ، وعن البخاريِّ أخذَ الترمذيُّ » « قوتُ المغتذي » للسيوطي ج١ ص٨ .

وبهذا نعرفُ شيئاً من أثر الترمذيِّ في تقدُّم علومِ الحديثِ ودِقَّةِ تقسيمه ، حتىٰ أصبحَ تقسيمُه أصلاً يبني عليه علماءُ أصولِ الحديثِ دراسةَ أنواعِ الحديثِ من حيثُ القبولُ أو الرد .

(١) قوله « بالضعيف » ليس في ب .

(٢) قولُ الحافظِ ابن رجب هذا خلافُ ظاهرِ اصطلاحِ المحدِّثين . وقد حققنا المسألة في كتابنا « منهج النقد » ص٢٧٣ ، فارجع إليه لزاماً .

○ فَصْلٌ في الصَّحيحِ مِنَ الحديثِ وما يتفرَّعُ علىٰ شروطِهِ ○

أما الصَّحيحُ منَ الحديثِ :

وهو الحديثُ المحتَجُّ به ، فَقدْ ذَكرَ الشافعيُّ رحمهُ اللهُ شروطَهُ بكلامٍ جامعٍ .

قال الرَّبيعُ : قالَ الشافعيُّ[١] : « ولا تقومُ الحُجَّةُ بخبرِ الخاصَّةِ حتىٰ يَجمعَ أموراً[٢] .

منها : أن يكون مَنْ حدَّثَ به ثقةً في دينهِ ، معروفاً بالصِّدقِ في حديثِهِ ، عاقلاً لما يحدِّثُ به . عالماً بما يُحِيلُ معانيَ الحديثِ من اللَّفْظِ .

أو أن يكونَ ممن يؤدِّي الحديثَ بحروفهِ كما سمِعَه ولا يحدِّثُ به علىٰ المعنىٰ ، لأنه إذا حَدَّثَ به[٣] علىٰ المعنىٰ وهو غيرُ عالمٍ بما يُحِيلُ معناهُ لم يدْرِ لعلَّهُ يُحيلُ الحلالَ إلىٰ الحرامِ ، وإذا أدّىٰ بحروفهِ لم يبقَ وجهٌ يُخافُ فيه إحالةُ الحديثِ .

---

(١) في « الرسالة » ص٣٧٠ ـ ٣٧٢ وهذا أقدمُ تعريفٍ مدوَّن يصلُنا للحديثِ الصَّحيحِ ، وكأنَّ العلماءَ بنوا عليه تعريفَهم للصحيحِ فاختصروهُ في عبارتهم المشهورةِ في الصَّحيح : « هو الحديثُ الذي اتَّصل سَندُه بنقل العدلِ الضابطِ عن مثلِه من أوَّل السندِ إلىٰ منتهاه ولم يكنْ شاذاً ولا مُعلاً » فإنه يتناولُ ما فصَّله الشافعيُّ كما سيوضحه الحافظُ ابنُ رجب ، وتجد زيادةَ فائدةٍ عليه في كتابنا « الإمام الترمذي » ص١٦٠ وانظر ص١٤٣ ـ ١٤٤ .

(٢) قوله « أموراً » سقط من ب .

(٣) « به » ليس في ظ وب .

حافظاً إن حَدَّثَ من حِفْظه ، حافظاً لكتابِه إن حَدَّثَ من كتابِه .

إذا شَرِكَ أهلَ الحفظِ في الحديثِ وافقَ حديثَهم .

بَرِيّاً من أن يكونَ مدلِّساً يحدِّثُ عمن لقيَ ما لم يسمعْ منه أو يحدِّث عن النبيِّ ﷺ بما يحدِّثُ الثقاتُ خلافَه[١] ، ويكونُ هكذا مَنْ فوقَهُ ممن حَدَّثَهُ حتىٰ يُنْتَهىٰ بالحديثِ موصولاً إلى النبيِّ ﷺ ، أو إلىٰ من انْتُهِيَ به إليه دونَه ، لأنَّ كلَّ واحدٍ مُثْبِتٌ [آ ـ ٧٥] لمن حَدَّثه ، ومثبِتٌ علىٰ مَنْ حَدَّثَ عنه » .

قال[٢] : « ومن كَثُرَ غلطُه من المحدِّثين ولم يكنْ له أصلُ كتابٍ صحيحٍ لم نقبلْ حديثَهُ ، كما يكونُ مَنْ أكثرَ الغلطَ في الشهاداتِ لم نقبلْ شهادَتَه » .

قال[٣]: «وأقبلُ الحديثَ حدَّثني فلانٌ عن فلان إذا لم يكن مُدلِّساً، ومَنْ عَرَفناهُ دلَّسَ مرَّة فقد أبانَ لنا عورَتَه في روايتِه ، وليست تلكَ العورةُ بكذبٍ فيُرَدَّ بها حديثُه ، ولا علىٰ النَّصيحةِ في الصِّدقِ فنقبلَ منه ما قَبِلنا من أهلِ النصيحةِ في الصِّدقِ ، فقلنا : لا نقبلُ[٤] مِنْ مُدَلِّسٍ حديثاً حتىٰ يقولَ : حدَّثني أو سمعتُ » .

فقد تضمَّنَ كلامُه رحمهُ اللهُ أنَّ الحديثَ لا يُحتَجُّ به حتىٰ يجمَعَ رواتُه[٥] من أوَّلِهم إلىٰ آخرهم شروطاً :

---

(١) « بخلافه » ظ وب ، والمثبت موافق « للرسالة » .

(٢) في « الرسالة » ص٣٨٢ .

(٣) المرجع السابق ص٣٧٣ ، و٣٧٩ ـ ٣٨٠ .

(٤) « يُقبل » ب بصيغة المبني للمجهول ، وهكذا فيها العبارات السابقة .

(٥) « رواتهم » ب سهو قلم .

أحدها : الثِّقَةُ في الدِّينِ ، وهي العَدَالَةُ :

وشروطُ العدالةِ مشهورةٌ معروفةٌ في كُتُبِ الفِقْهِ[١] .

والثاني[٢] : المعرفةُ بالصِّدقِ في الحديثِ :

ويعني بذلكَ أن يكونَ الراوي معروفاً بالصِّدقِ في رواياتِه ، فلا يُحتَجُّ بخبَرِ من ليسَ بمعروفٍ بالصِّدقِ ، كالمجهولِ الحالِ ، ولا مَنْ يُعرفُ بغيرِ الصِّدقِ .

وكذلكَ ظاهرُ كلامِ الإمامِ أحمدَ أن خبرَ مجهولِ الحالِ لا يَصِحُّ ولا يُحتَجُّ به ، ومِنْ أصحابِنا من خَرَّجَ قبولَ حديثِهِ علىٰ الخلافِ في قَبولِ المرسَلِ .

وقال الشافعيُّ أيضاً : « كانَ ابنُ سيرينَ والنَّخَعيُّ وغيرُ واحدٍ من التابعينَ يذهبُ هذا المذهبَ في أن لا يقبل إلا ممَّن عُرِف » .

وقال[٣] : « وما لقيتُ ولا علمتُ أحداً من أهلِ العلمِ بالحديثِ[٤] يخالفُ هذا المذهبَ » .

الثالثُ : العقلُ لما يحدِّثُ به :

وقد رُويَ مثلُ هذا الكلامِ عن جماعةٍ من السَّلفِ ، ذكرَ ابنُ أبي الزِّنادِ عن أبيهِ قال : « أدركتُ بالمدينةِ مئةً كلهم مأمون ، ما يؤخَذُ

---

(١) وهي : الإسلامُ ، والعقلُ ، والبلوغُ ، والتقوىٰ ، والاتِّصافُ بالمروءةِ وتركُ ما يُخِلُّ بها . انظر شرحَها وبيانَ فذلكَةِ تحققِ صاحبها بالعدالةِ والصِّدقِ في كتاب « منهج النقد في علوم الحديث » ص٧١ ـ ٧٢ .

(٢) «والثاني» ب .

(٣) «وقال» ب .

(٤) «أهل الحديث» ظ .

عنهم شيءٌ من الحديثِ ، يقال : ليسَ من أهلِهِ » . خَرَّجَهُ مسلمٌ في مقدِّمةِ كتابِه[١] .

وروىٰ إبراهيمُ بن المنذرِ حدَّثني معنُ بن عيسىٰ قال : كانَ مالكٌ يقولُ : « لا تأخذِ العلمَ من أربعةٍ ، وخُذْ[٢] ممن سوىٰ ذلكَ : لا تأخذْ من سَفيهٍ معلِنٍ بالسَّفَه وإن كانَ أروىٰ الناسِ . ولا تأخذْ من كذابٍ يكذِبُ في أحاديثِ الناسِ وإن كانَ لا يُتَّهمُ أن يكذِبَ علىٰ رسولِ اللهِ ﷺ . ولا من صاحبِ هوًى يدعو الناسَ إلىٰ هواهُ . ولا مِنْ شيخٍ له فَضْلٌ وعِبَادةٌ إذا كانَ لا يعرِفُ ما يحدِّثُ به » .

قال إبراهيمُ بن المنذر [ظ ـ ١٥٣] : « فذكرتُ هذا الحديثَ لمطرِّفِ بن عبدِ الله اليساري[٣] مولىٰ زيدِ بن أسلمَ ، فقال : ما أدري ما هذا ؟ ولكنْ أشهدُ لسمعتُ مالكَ بن أنسٍ يقولُ : « لقد أدركتُ بهذا البلدِ ـ يعني المدينةَ ـ مشيخةً لهم فضلٌ وصلاحٌ وعبادةٌ يحدِّثون ، ما سمعتُ من واحدٍ منهم حديثاً قط! قيل : ولِمَ يا أبا عبدِ الله ؟ قال : لم يكونوا يعرِفُونَ ما يحدِّثون » .

وروىٰ ضَمْرةُ عن سعيدِ بن عبد العزيز عن مغيرةَ عن إبراهيمَ قال : « لقد رأيتُنا وما نأخذُ الأحاديثَ إلا ممن يعرفُ حلالَها من حرامِها ، وحرامَها من حلالِها ، وإنك لتجدُ الشيخَ يحدِّثُ بالحديثِ فيحرِّفُ حلالَه عن حرامِهِ ، وحرامَه عن حلالِه وهو لا يشعرُ » .

---

(١) ص١١ وانظر آثاراً أخرىٰ في « الكفاية » ص١٥٨ ـ ١٦١ .

(٢) « ويؤخذ » ب .

(٣) « اليساري » ليس في ظ ، وفي ب « النيسابوري » . تصحيف .

وقال محمدُ بن عبدِ الله بن عمَّار الحافظُ الموصِليُّ ـ وقد سُئِلَ عن عليِّ بن غراب[١] ـ؟ فقال : «كانَ صاحبَ حديثٍ بصيراً به ، قيل له : أليسَ هو ضعيفاً ؟ قال : إنه كانَ يتشيَّعُ ، ولستُ بتاركٍ الروايةَ[٢] عن رجلٍ صاحبِ حديثٍ يُبْصِرُ الحديثَ ـ بعد [ب ـ ٥٧] أن لا يكونَ كذوباً ـ للتشيُّع أو للقَدَر ، ولستُ براوٍ عن رجلٍ لا يُبْصِرُ الحديثَ ولا يَعْقِلُه ولو كانَ أفضلَ مِنْ فَتْحٍ »، يعني الموصليَّ .

وحكىٰ الترمذيُّ في « علله »[٣] عن البخاريِّ قال : « كلُّ من لا يَعْرِفُ صحيحَ حديثِه من سقيمِه لا أُحدِّثُ عنه » وسمَّىٰ منهم زَمْعَةَ بن صالح وأيوبَ بن عتبة .

وحكىٰ الحاكمُ هذا المذهبَ عن مالكٍ ، وأبي حنيفةَ ، وحكىٰ عن أكثرِ أهلِ الحديثِ الاحتجاجَ بحديثِ مَنْ لا يعرفُ ما يحدِّثُ به ولا يحفظُه .

والظاهرُ ـ واللهُ أعلمُ ـ حَملُ كلامِ الشافعيِّ رحمهُ اللهُ علىٰ من لا يحفظُ لفظَ الحديثِ ، وإنما يحدِّثُ بالمعنىٰ ، كما صَرَّحَ بذلكَ فيما بعد .

وكذلكَ نقلَ الربيعُ عنه في موضعٍ آخر[٤] أنه قال : « تكونُ اللفظةُ تتركُ من الحديثِ [آ ـ ٧٦] فيختَلُّ المعنىٰ ، أو ينطقُ بها بغيرِ لفظِ

---

(١) « عمران » ظ تصحيف . وليس فيها قوله « الحافظ » .
(٢) في ب « قيل إنه كان يتشيع وليست منازل الرواية » وهو تصحيف شنيع .
(٣) « العلل الكبير » ورقة ٧٥/ ١ = ٢/ ٩٦٧ .
(٤) في « الرسالة » ص٣٨٠ ، وفيها « فتحيل » و« فيحيل » .

المحدِّثِ والناطقُ بها غيرُ عامدٍ لإحالةِ الحديثِ[١] [فيختَلُّ معناه . فإذا كان الذي يحمِلُ الحديثَ يجهَلُ هذا المعنىٰ ـ وكانَ غيرَ عاقلٍ للحديث ـ] فلم يقبلْ حديثُه إذا كان يحمِلُ ما لا يعقِلُ إذ كانَ ممن لا يؤدِّي الحديثَ بحروفِه ، وكان يلتمسُ روايته علىٰ معانِيه وهو لا يعقِلُ المعنىٰ » .

إلىٰ أن قال[٢] : « فالظِّنَّةُ فيمن لا يؤدي الحديثَ بحروفِه ولا يعقِلُ معانيَهُ أبينُ منها في الشاهدِ لمن تردُّ شهادتُه له فيما هو ظنين فيه » .

فهذا يبينُ أن الشافعيَّ إنما اعتبرَ في الراوي أن يكونَ عارفاً بمعاني الحديثِ إذا كانَ يحدِّثُ بالمعنىٰ ولا يحفظُ الحروفَ ، والله أعلم .

فقوله هنا : « عاقلاً لما يحدِّث به ، عالماً بما يحيلُ معانيَ الحديث من اللفظِ » هو شرطٌ واحدٌ ليس فيه تكريرٌ ، بل مرادُه بِعَقل ما يحدِّثُ به فهمُ المعنىٰ . ومراده بالعِلم بما يحيل المعنىٰ من الألفاظِ معرفةُ الألفاظِ التي تُؤدَّىٰ بها المعاني .

وقد فَسَّرَ أبو بكر الصيرفيُّ في «شرحِ الرسالةِ » قولَ الشافعيِّ : « عاقلاً لما يحدِّثُ به » بأنَّ مرادَه أن يكونَ الراوي ذا عقلٍ فقط ، قال : « وهذا شرطٌ بإجماعٍ » .

وهذا الذي قاله فيه نظرٌ وضَعْفٌ .

---

(١) « بإحالة الحديث » ظ وب وسقط قوله « فيختل » إلىٰ « للحديث » من ظ .

(٢) ص٣٨١ . وفي ب « إلا أن قال بالظنة » وهو تصحيف شنيع .

وهذا كلُّه[١] في حَقِّ من لا يحفظُ الحديثَ بألفاظِهِ ، بدليلِ أنه قال بعدَ ذلكَ : « أو أن يكونَ ممن يؤدِّي الحديثَ بحروفه كما سمعه ، ولا يحدِّثُ به علىٰ المعنىٰ » ، فجعلَ هذا قسيماً للذي قبلَه .

فقسمَ الرواةَ إلىٰ قسمين :

مَنْ يحدِّثُ بالمعنىٰ ، فيشترطُ فيه أن يكونَ عاقلاً لما يحدِّثُ به من المعاني ، عالماً بما يحيلُ المعنىٰ من الألفاظِ .

ومن يحدِّثُ باللفظِ ، فيشتَرَطُ فيهِ الحفظُ لِلَفْظِ الحديثِ وإتقانُهُ .

وما علَّلَ به من اشتراطِ معرفةِ المعنىٰ واللفظِ المؤدِّي له ، فهو حقٌّ واضحٌ ، وقد سبقَ معنىٰ ذلكَ عن إبراهيمَ النَّخَعي .

وقد قال أحمدُ في روايةِ الأثرم : « سعيدُ بن زكريّا المدايني : كنا كتبنا عنه ثم تركناهُ ، قيل له : لِمَ ؟ قال : لم يكن[٢] أرىٰ به في نفسِهِ بأساً ، ولكنْ لم يكنْ بصاحبِ حديثٍ » . وهذا محمولٌ علىٰ أنه كانَ يحدِّثُ من حفظِهِ أيضاً فيُخْشىٰ عليه الغلطُ[٣] .

الرابع : حفظ الراوي :

فإنْ كانَ يحدِّثُ مِنْ حِفْظِهِ اعتُبِرَ حفظُه لما يحدِّثُ به ، لكنْ إنْ كانَ يحدِّثُ باللَّفظِ اعتُبِرَ حفظُه لألفاظِ الحديثِ ، وإن كانَ يحدِّثُ بالمعنىٰ اعتُبِرَ معرفته بالمعنىٰ وباللَّفظِ الدَّالِّ عليه كما تقدَّمَ[٤] ، وإنْ

---

(١) « كأنه » ظ .

(٢) « لم أكن » ب .

(٣) قوله « الغلط » ليس في ظ وب .

(٤) في ص٣٤٥ و٣٤٩ ـ ٣٥٠ .

كانَ يحدِّثُ من كتابِهِ اعتُبِرَ حفظُه لكتابِهِ ، وقد سَبَقَ[١] كلامُ الأئمَّةِ واختلافُهم في جوازِ التَّحديثِ من الكتابِ ، وفي صِفَةِ حفظِ الكتابِ بما فيهِ كفايةٌ .

الخامسُ : أن يكونَ في حديثِهِ الذي لا ينفردُ به يوافِقُ الثِّقاتِ في حديثِهم ، فلا يحدِّثُ بما لا يوافقُ الثِّقات :

وهذا الذي ذَكَره معنىٰ قولِ كثيرٍ من أئمَّةِ الحفاظِ في [ظ ـ ١٥٤] الجرحِ في كثيرٍ من الرُّواةِ : « يحدِّثُ بما يخالفُ الثِّقات » . أو « يحدِّثُ بما لا يُتابِعُهُ الثقاتُ عليه »[٢] .

لكنَّ الشافعيَّ اعتبرَ أن لا يخالفه الثقاتُ ، ولهذا قالَ بعدَ هذا الكلامِ : « بَرِيّاً أن يحدِّثَ عن النبيِّ ﷺ بما يحدِّثُ الثِّقاتُ خلافَهُ » .

وقد فسَّرَ الشافعيُّ الشاذَّ من الحديثِ بهذا :

قال يونسُ بن عبد الأعلىٰ : سمعتُ الشافعيَّ يقولُ : « ليسَ الشاذُّ من الحديثِ أن يرويَ الثقةُ حديثاً لم يروه غيرُه ، إنما الشاذُّ من الحديثِ أن يرويَ الثقاتُ حديثاً فيشذَّ عنهم واحدٌ فيخالفَهم » .

وأما أكثرُ الحفَّاظِ [ب ـ ٥٨] المتقدمين فإنهم يقولونَ في الحديثِ ـ إذا تفرَّدَ به واحدٌ وإن لم يرو الثقاتُ خلافَه ـ : « إنَّه لا يتابعُ عليه »، ويجعلون ذلكَ علَّةً فيه ، اللهم إلا أن يكونَ ممن كَثُرَ حفظُه واشتهرتْ

---

(١) في ص٢٤٩ ـ ٢٥٣ .

(٢) « عليه » ليس في ظ وب .

عدالتُه وحديثُه كالزهريِّ ونحوه ، وربما يستنكرونَ بعضَ تفرداتِ[١] الثقاتِ الكبارِ أيضاً ، ولهم في كل حديثٍ نقدٌ خاصٌّ ، وليسَ عندَهم لذلكَ ضابطٌ يضبطُه . قال صالحُ بن محمد الحافظُ : « الشاذّ : الحديثُ المنكرُ الذي لا يُعرَفُ » . وسيأتي لذلكَ مزيدُ إيضاحٍ عندَ ذكرِ الحديثِ الغريبِ [آ ـ ٧٧] إنْ شاءَ اللهُ تعالىٰ .

السَّادِسُ : أن لا يكونَ مدلِّساً :

فمن كانَ مدلِّساً يحدِّثُ عمن رآه بما لم يسمَعْهُ منه فإنه لا يُقبَل منه حديثُه حتىٰ يصرِّحَ بالسَّماعِ ممَّن روىٰ عنه ، وهذا الذي ذكَرَهُ الشافعيُّ قد حكاهُ يعقوبُ بن شيبةَ عن يحيىٰ بن مَعِين .

وقال الشَّاذَكونيُّ : « من أرادَ التديُّنَ بالحديثِ فلا يأخذْ عن الأعمشِ ، ولا عن قتادةَ ، إلا ما قالا : سمعناه » .

وقال البَرْديجيُّ : « لا يُحتَجُّ من حديثِ حُمَيدٍ إلا بما قال : ثنا أنسٌ » .

ولم يعتَبرالشافعيُّ أن يتكررَ التدليسُ من الرَّاوي ولا أن يغلِبَ علىٰ حديثِه ، بل اعتبرَ ثبوتَ تدليسِهِ ولو بمرَّةٍ واحدةٍ .

واعتبرَ غيرُه من أهلِ الحديثِ أن يغلبَ التدليسُ علىٰ حديثِ الرَّجلِ[٢] .

---

(١) « مفردات » ظ وب .

(٢) في هذا التعبيرِ نظرٌ ، كما ستعلمُ من تفصيلِ طبقاتِ المدلسين بعدَ صحيفتين ، فإنَّ المعتبرَ عند غيرِ الشافعيّ في اشتراطِ التصريحِ بالسماعِ كثرةُ التدليسِ ، لا أن يغلبَ التدليسُ علىٰ حديثِ الرجلِ .

وقالوا : إذا غلبَ عليه التدليسُ لم يُقبَلْ حديثُه حتىٰ يقولَ : ثنا ، وهذا قولُ ابنِ المدينيِّ ، حكاهُ يعقوبُ بن شيبةَ عنه .

وذكرَ مسلمٌ في مقدمةِ كتابِه[١] : أنه إنما يعتبرُ التَّصريحُ بالسَّماعِ ممن شُهِرَ بالتدليسِ وعُرِفَ بِهِ .

وهذا يحتَمِلُ أن يريدَ به كثرةَ التدليسِ في حديثِهِ ، ويحتَمِلُ أن يريدَ [به] ثبوتَ ذلكَ عنه وصحَّته ، فيكون كقولِ الشافعيِّ .

وفرَّقَتْ طائفةٌ بين[٢] أن يدلِّسَ عن الثقاتِ أو عن الضُّعفاءِ ، فإنْ كانَ يدلِّس عن الثقاتِ قُبِلَ حديثُه وإن عنعَنه[٣] . وإنْ كانَ يدلِّسُ عن غيرِ الثقاتِ لم يُقبَلْ حديثُه حتىٰ يصرِّحَ بالسَّماعِ ، وهذا الذي ذكرَهُ حسينُ الكرابيسيُّ وأبو الفتحِ الأزدي[٤] الموصليُّ الحافظُ ، وكذلكَ ذكرهُ طائفةٌ من فقهاءِ أصحابِنا ، وهذا بناء علىٰ قولهم بقبولِ المراسيلِ .

واعتبَرُوا كثرةَ التدليسِ في حقِّ من يُدَلِّسُ عن غيرِ الثقاتِ .

وكذا ذكرَ الحاكمُ أن المدلِّسَ إذا لم يذكرْ سمَاعَه في الروايةِ

---

(١) ص٢٦ . ونرجح أنه كقولِ الشافعي .

(٢) « بين » سقط من ب .

(٣) وبه أخذَ الحافظُ العلائيُّ بناء علىٰ القولِ الراجحِ في قَبولِ حديثِ مَنْ عُرِفَ أنه لا يُرسلُ إلا عن ثقةٍ . انظر « جامع التحصيل » ورقة ٤٠ب ـ ٤١آ .

ومن هذه الطبقة سفيانُ بن عيينة كما سيأتي وحميدٌ الطويلُ علىٰ فرضِ أنه حدَّث عن أنسٍ ما لم يسمعْه منه كما نبَّه العلائيُّ في « جامع التحصيل » ورقة ٦٩ آ .

(٤) « الأزدي » ليس في ظ .

فحكمُ حديثِه حكم المرسَلِ ، كذلكَ أشارَ إليه أبو بكر الصيرفيُّ في «شرحِ رسالةِ الشافعيِّ» .

وأما الإمامُ أحمدُ فتوقَّفَ في المسألةِ ، قال أبو داود : سمعتُ أحمدَ سُئِلَ[1] عن الرجلِ يُعرفُ بالتدليسِ في الحديثِ يحتَجُّ فيما لم يقلْ فيه : حدَّثني أو سمعتُ ؟ قال : لا أدري[2] .

---

(١) « سمعته سئل » ب .

(٢) هذا توقف في الاحتجاج لا في الرواية ، انظر ما يأتي ص٣٥٧ .

والتحقيقُ الذي يضبطُ حكمَ الحديثِ المدلس في رأينا ويجمعُ ما تفرَّقَ فيه من آراءِ العلماءِ أن ننظرَ إلىٰ حالِ المدلِّس فنعطيهِ الحكمَ المناسبَ ، وذلكَ ما يشيرُ إليه صنيعُ الأئمةِ المحقِّقينَ في هذا الفن ، في بيانهم أقسامَ التدليس والمدلسين ، كالحاكم النيسابوري في « معرفة علوم الحديث » ص١٠٣ ـ ١١١ والخطيب في « الكفاية » ص٣٥٨ ـ ٣٧١ . وقد حقَّقَ ضبطَ مراتبِ المدلسين وطبقاتهم وأحكامها الحافظُ العلائيُّ في كتابه القيم « جامع التحصيل لأحكام المراسيل » ورقة ٣٨ ـ ٤٠ مستفيداً من الحاكم ، ثم استمدَّ منه الحافظُ ابنُ حجر في كتابه « تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس » ص٢ وهذا لفظُ الحافظِ ابن حجر نسوقُه إليكَ هنا :

« وهمْ علىٰ خمسِ مراتب :

الأولىٰ : من لم يوصَفْ بذلكَ إلا نادراً كيحيىٰ بن سعيدِ الأنصاريِّ .

الثانية : من احتَمَل الأئمةُ تدليسَه وأخرجوا له في الصَّحيح لإمامتِهِ وقلَّةِ تدليسِهِ في جَنْبِ ما روىٰ كالثوريِّ ، أو كان لا يدلِّسُ إلا عن ثقةٍ كابن عُيينةَ .

الثالثة : من أكثرَ من التدليسِ فلم يحتجّ الأئمةُ من أحاديثهم إلا بما صَرَّحوا فيه بالسَّماعِ ، ومنهم من رَدَّ حديثَهم مطلقاً ، ومنهم من قَبِلَهم، كأبي الزبير المكيِّ .

الرابعة : من اتُّفِقَ علىٰ أنه لا يحتجُّ بشيءٍ من حديثِهم إلا بما صَرَّحوا فيه بالسماعِ لكثرة تدليسِهم علىٰ الضعفاءِ والمجاهيلِ كبقيةَ بن الوليدِ . =

وأما مَنْ يدلِّسُ عمَّنْ لم يرَهُ فحكمُ حديثِه حكمُ المرسلِ ، وقد سبقَ ذكرُه[١] .

ومتىٰ صَرَّحَ بالسَّماعِ أو قال نا أو أنا فهو حُجَّة ، وزعمَ أبو الطَّيِّب الطبريُّ من الشافعيَّةِ أنه لا يُحتَجُّ بقولِ المدلِّسِ : أنا ، لأنه قد يكونُ إجازةً . وهذا ضعيفٌ ، فإن مثلَه يتطرَّقُ إلىٰ قوله : ثنا أيضاً ، فإنَّ ذلكَ جائزٌ عند كثيرٍ من العلماءِ في الإجازةِ ، كما سَبَقَ .

ثم إنَّ الإجازةَ والمناولةَ تصحُّ الروايةُ بهما علىٰ ما تقدَّمَ ، فيحتَجُّ بحديثِ من حدَّثَ بهما حينئذٍ ، وأيضاً فقد تُسْتَعْمَلُ ثنا في الإرسالِ ؛ كما كانَ الحسنُ يقول : « ثنا ابنُ عباس » . ويتأولُ أنه حدَّثَ أهلَ البصرةِ[٢] ، ولكن هذا استعمالٌ نادرٌ ، والحكمُ للغالبِ .

وأما قولُ الشافعيِّ : « إن التدليسَ ليسَ بكذبٍ يُرَدُّ به حديثُ صاحبِه كلِّه »، فهذا أيضاً قولُ أحمدَ وغيرِه من الأئمةِ ، لأنَّ قولَ المدلِّسِ : عن فلان ؛ ليس بكَذِبٍ منه ، وإنما فيه كتمانُ مَنْ سَمِعَ منه عن فلانٍ .

وحكىٰ الخطيبُ[٣] هذا القولَ عن كثيرٍ من العلماءِ .

وعن بعضِهم أنه كَذِبٌ يُرَدُّ به حديثُ صاحبِهِ ، وممن [ظ ـ ١٥٥] قال إنه كَذِبٌ : حَمَّادُ بنُ زيدٍ ، وأبو أسامةَ .

= الخامسة : من ضُعِّفَ بأمرٍ آخرَ سوىٰ التدليسِ فحديثُهم مردودٌ ولو صَرَّحوا بالسَّماع إلا أن يُوثَّقَ من كانَ ضعفُه يسيراً كابنِ لَهِيْعَةَ » انتهىٰ .

(١) في ص٣٥٤ ـ ٣٥٥ .

(٢) حققنا عدمَ ثبوت ذلك ، تعليقاً علىٰ ابن الصلاح : ١٣٣ ـ ١٣٤ .

(٣) في «الكفاية» ص٣٦١ ـ ٣٦٢ . وقال : « هذا هو الصحيحُ عندنا » .

وقال شعبةُ : « هو أخو الكَذِبِ » ، وقال مرَّةً : « هو أشدُّ من الزِّنا » . وروىٰ رزق الله بن موسىٰ عن وكيعٍ قال : « لا يَحِلُّ تدليسُ الثوبِ[١] فكيفَ يحِلُّ تدليسُ الحديثِ ؟ » .

وهذا في التَّدليسِ عن غيرِ الثقاتِ ظاهرٌ[٢] .

وقال أحمدُ في التدليسِ : « أكرَهُهُ ، قيلَ له : قال شعبةُ : هو كَذِبٌ ؟ قال أحمدُ : لا ، قد دَلَّسَ قومٌ ونحنُ نروي عَنْهم » .

وقال يحيىٰ بنُ مَعِين : «كان الأعمشُ يرسلُ ، فقيلَ له : إنَّ بعضَ الناسِ قال : من أرسل [ب ـ ٥٩] لا يحتجُّ بحديثِه! فقالَ : الثوريُّ

---

(١) « الثوب » سقط من ب .

(٢) في الأصل « أشد » والمثبت من ظ وب أنسب بالسياق ، وانظر المذاهبَ في التدليسِ وأقسامِه وآراءَ العلماء في « الكفاية » ص٣٦١ ـ ٣٦٢ .

وفيه قولان آخرانِ نسوقُهما من كلامِ الخطيبِ بحروفه :

أحدهما : « قال فريق من الفقهاءِ وأصحابِ الحديثِ : إن خبرَ المدلِّس غيرُ مقبولٍ ، من أجلِ ما قدَّمنا ذكرَه من أنَّ التدليسَ يتضمَّنُ الإيهامَ لما لا أصلَ له ، وتركَ تسميةِ مَنْ لعله غيرُ مَرْضِيٍّ ولا ثقةٍ ، وطلبَ توهّم علوِّ الإسنادِ ، وإن لم يكن الأمرُ كذلكَ » . انتهىٰ .

وهذا القولُ مثلُ قولِ من جعلَ التدليسَ كذباً في رَفْضِ حديثِ المدلِّس ، لكنه يعلل هنا بعلَّة أخرىٰ غيرِ القدحِ في العدالةِ ، هي ما عبَّرَ عنه المصنِّفونَ في علومِ الحديثِ بجهالةِ حالِ المحذوفِ . إضافةً لإيهامِ طَلَبِ عُلوِّ الإسنادِ .

الثاني : « وقال خلقٌ من أهلِ العلمِ : خبرُ المدلِّس مقبولٌ . لأنهم لم يجعلُوه بمثابةِ الكذَّابِ ، ولم يَرَوا التدليسَ ناقضاً لعدالتِه . وذهبَ إلىٰ ذلكَ جمهورُ مَنْ قَبِلَ المراسيلَ من الأحاديثِ ، وزعموا أن نهايةَ أمرِه أن يكونَ التدليسُ بمعنىٰ الإرسالِ » .

إذاً لا يُحتَجُّ بحديثِه! ، وقد كانَ[١] يدلِّسُ ، إنما سفيانُ أميرُ المؤمنينَ في الحديثِ » انتهىٰ .

والتدليسُ مكروهٌ عندَ الأكثرين ، لما فيه من الإيهامِ ، وهو عن الكذَّابين أشدُّ . وقد صَرَّحَ طائفةٌ من العلماءِ : منهم مسلمٌ في مقدمةِ كتابِه[٢] بأن [آ ـ ٧٨] مَنْ روىٰ عَنْ غيرِ ثقةٍ وهو يعرفُ حالَه ولم يبيِّن ذلكَ لمن لا يعرفُه أنه يكونُ آثماً بذلكَ ، يريدونَ أنه فِعْلٌ محرَّمٌ . فإسقاطُ من ليسَ بثقةٍ من الحديثِ أقبحُ من الروايةِ عنه من غيرِ تبيينِ حالِهِ .

ورخَّصَ في التدليسِ طائفةٌ ، قال يعقوبُ بنُ شيبة : « مَنْ رَخَّصَ فيه فإنما رَخَّصَ فيه عن ثقةٍ سَمِعَ منه . وأما من دَلَّسَ عمن لم يسمعْ منه فلم يرخِّصْ فيه ، وكذا إذا دلَّسَ عن غيرِ ثقةٍ » .

كذا قالَ يعقوبُ . وقد كانَ الثوريُّ وغيرُه يدلِّسونَ عمن لم يسمعوا منه أيضاً[٣] ، فلا يَصِحُّ ما ذكرَه يعقوبُ[٤] .

---

(١) « وقد كان سفيان يدلس » ظ .

(٢) ص٦ ـ ٧ .

(٣) « أيضاً » ليس في ب . وفي ظ وب « فلا يصح ما قال يعقوب » .

(٤) مبنىٰ التدليسِ علىٰ إيهامِ أنه سمعَ الحديثَ عمن رواه عنه وهو لم يسمعْه منه ، فكيفما حَصَلَ الإيهامُ فهو تدليسٌ ، سواء سمعَ المدلِّسُ عمن روىٰ عنه شيئاً أو لم يسمعْ ، كما حققنا ذلك في كتابنا « منهج النقد في علوم الحديث » رقم عام ٦٧ ص٣٦٤ ـ ٣٦٥ في أثناء كلامنا علىٰ تحقيق الفرق بين المدلَّس والمرسَل الخفي . والمعتمدُ في حكمِ التدليسِ الكراهةُ ، كما ذكرَ ابنُ رجب عن الأكثرين ، وهو عن غيرِ الثقاتِ أشدُّ كراهة ، وقد وقعَ في التدليسِ عن غيرِ الثقاتِ بعضُ الأجلَّة ، تحسيناً منهم للظنِّ بمن دلَّسوا عنه .

=

○ الحديثُ المُعَنْعَنُ وشُرُوطُ قَبولِه ○

وقولُ الشافعيِّ رحمهُ اللهُ : « وأقْبَلُ الحديثَ حدَّثني فلانٌ عن فلانٍ إذا لم يكن مُدَلِّساً » . مُرادُهُ أنه يَقْبَلُ العَنْعَنَةَ عمن عُرفَ منه أنه ليسَ بمدلسٍ ، فإن الرَّبيعَ نقلَ عنه أيضاً قال في كلامٍ له : « لم يعرف التدليسُ ببلدنا فيمنْ مضىٰ[1] ، ولا مَنْ أدركنا من أصحابنا إلا حديثاً ، فإنَّ منهم من قَبِلَه عمَّن لو تركه عليه كانَ خيراً له ، وكان قولُ الرجلِ : « سمعتُ فلاناً يقولُ : سمعتُ فلاناً »[2] ، وقوله : « حدَّثني فلان عن فلان » سواءٌ عندَهم ، لا يحدِّث واحدٌ منهم عمن لقيَ إلا ما سمعَ منه ، فمن عَرَفناه بهذا الطريقِ قَبِلنا منه حدثني فلان عن فلان إذا لم يكن مُدَلِّساً[3] » .

= وهذا نصٌّ مفيدٌ جداً في هذهِ المسألةِ استخلصناهُ من كلامِ الأئمةِ في الرجالِ :

قال أبو الحسن بنُ القطان في بقيةَ بن الوليدِ الحمصيِّ : « بقيةُ يدلِّس عن الضعفاءِ ويستبيحُ ذلك ، وهذا إن صَحَّ مفسدٌ لعدالتهِ » .

قال الإمامُ الذهبيُّ : « نعم والله ، صحَّ هذا عنه ، إنه يفعَلُه! وصحَّ عن الوليدِ بن مسلم ، بل وعن جماعةٍ كبار فعلَه ، وهذه بليَّةٌ منهم ، ولكنهم فعلوا ذلك باجتهادٍ ، وما جَوَّزوا على ذلك الشخصِ الذي يسقطونَ ذكره بالتدليسِ أنه تعمَّدَ الكذبَ . هذا أمثلُ ما يُعْتَذَرُ به عنهم » . « ميزان الاعتدال » : ١ : ٣٣٩ وانظر « التبيين » ص٤ ـ ٥ .

(١) « ممن مضىٰ » ظ وب . « ولا ممن أدركنا » ب .

(٢) « يقول سمعت فلاناً » ليس في ظ و ب : وسقط قوله « عن فلان » من ظ .

(٣) « الرسالة » ص٣٧٨ ـ ٣٧٩ ولم يثبتْ أحمد شاكر جملةَ « إذا لم يكن مدلساً » في متن الرسالة لعدم ثُبوتها في نسخته الخطية الأصل ، مع أنها ثابتةٌ في المطبوعات ، وإثباتُها هنا يدُلُّ علىٰ صِحَّتها .

وظاهرُ هذا أنه لا يَقْبَلُ العنعنةَ إلا عَمَّن عُرِفَ منه أنَّه لا يُدلِّسُ ولا يحدِّثُ إلا عَمَّن لَقِيَهُ بما سَمِعَ مِنْه .

وهذا قريبٌ من قولِ مَنْ قال : إنه لا يَقْبَلُ العنعنةَ إلا عمَّن ثبتَ أنه لَقِيه ، وفيه زيادةٌ أخرىٰ عليه ، وهي أنه اشترطَ أنَّه يُعْرَفُ أنه لا يدلِّسُ عمَّن لَقِيه أيضاً ، ولا يحدِّثُ إلا بما سمعه .

وقد فسَّره أبو بكر الصيرفيُّ في «شرحِ الرسالةِ» باشتراطِ ثبوتِ السَّماعِ لقبولِ العنعنةِ ، وأنه إذا عُلِمَ السماعُ فهو علىٰ السماعِ حتىٰ يُعلمَ التدليسُ ، وإذا لم يُعلمْ سمعَ أو لم يسمعْ وُقِفَ . فإذا صحَّ السماعُ فهو عليه حتىٰ يُعْلَم غيرُه . قال : وهذا الذي قاله صحيحٌ » انتهىٰ .

وهذه المسألةُ فيها اختلافٌ معروفٌ بين العلماءِ ، وقد أطالَ القولَ فيها مسلمٌ في مقدمةِ كتابِه[1] ، واختارَ أنه تُقْبَلُ العنعنةُ من الثِّقةِ غيرِ المدلِّسِ عمن عاصره وأمكنَ لُقِيُّه له ، ولا تُعتَبَرُ المعرفةُ باجتماعِهما والتقائِهما .

وذكرَ عن بعضِهم أنه اعتبرَ المعرفةَ بلِقائِهما واجتماعِهما ، وأنه لا تُقبلُ العنعنةُ من الثِّقةِ عمن لم يُعرَفْ أنه [لَقيَه و] اجتمعَ به .

وردَّ هذا القولَ علىٰ قائلِه ردّاً بليغاً ، ونسبَه إلىٰ مخالفة الإجماعِ في ذلكَ[2] .

---

(١) ص٢٢ ـ ٢٨ .

(٢) صورةُ المسألةِ : أن اتصالَ السندِ بكونِ كلِّ واحدٍ من رواته تلقَّىٰ الحديثَ ممن فوقَه إلىٰ نهايةِ السندِ شرطٌ متَّفقٌ عليه لصحَّةِ الحديثِ . ويتحقَّقُ الاتصالُ صراحةً بقولِ الراوي : سمعتُ فلاناً ، أو حَدَّثنا أو أخبرنا أو نحو ذلك . =

= أما إذا قال : « عن فلان » أو « أن فلاناً قال » فهذا ليس بصريحٍ في الاتصال حتىٰ شذَّ بعضهُم فجَعله منقطعاً جَزْماً ، وهو تشدُّدٌ مجحِفٌ .

فذهبَ الجمهورُ إلىٰ أنه يحكمُ له بالاتصالِ بشرطينِ :

الأول : أن يكونَ الراوي بـ« عن فلان وأن فلاناً » بريئاً من وَصْمَةِ التَّدليسِ .

الثاني : أن يثبتَ لقاءُ الراوي لمن روىٰ عنه بالعنعنةِ .

وهذان الشرطانِ كافيانِ لتحقيقِ الاتصالِ ، لأنه لما تحقَّق لقاؤه وكان لا يدلِّس فهو لا يروي عمَّن لقيه ما لم يسمعْه منه ، فيكون قوله « عن » علىٰ ظاهرِ الاتصالِ حتىٰ يثبتَ خلافه فنأخذ به .

وهذا لا يخالفُ مسلمٌ ومن معه في قَبُوله ، لكنَّ مسلماً توسَّع في شرطِ ثبوتِ لقاءِ الراوي لمن يروي عنه بصيغة « عن » ونحوها ، واكتفىٰ بإمكانِ اللقاءِ مع الأمنِ من التدليسِ .

ولا بدَّ من توضيحِ ذلكَ لتحريرِ محلِّ الخلافِ ، وهو أن نتنبه إلىٰ أن الخلاف ليس في ثبوت اللقاء ، فثبوت اللقاء محل اتفاقهم ، إنما الخلاف في كيفية ثبوت اللقاء ، وذلك أن الراوي إما أن يثبتَ لقاؤه لمن حدَّثَ عنه ، فهذا تُقبلُ روايته عنه «بعن وأن» إذا كان بريئاً من التدليسِ اتفاقاً . وإما أن يثبتَ عدمُ لقائه له بدلالةٍ أو قرينةٍ ، فهذا منقطعٌ اتفاقاً أيضاً . أو لا يثبتُ هذا ولا ذاك بعد البحث ، والتَّقَصي ، ويكونُ لقاؤه مع ذلك ممكناً ومحتملاً . فألحق مسلمٌ هذه الصورة الأخيرة التي تتألفُ من إمكانِ اللقاءِ والسلامةِ من التدليسِ بالصورةِ المتَّفقِ عليها ، للأدلةِ التي ذكرها في مقدمةِ صحيحه ، ولخَّصَها الحافظُ ابنُ رجب ههنا .

ولا يخفىٰ أن مذهبَ الجمهورِ أحوط ؛ حتىٰ كان ذلك مما رُجِّحَ به صحيحُ البخاري علىٰ مسلم .

لكنَّ مذهبَ مسلمٍ صحيحٌ لأننا قبلنا الصورةَ الأولىٰ المتَّفق عليها لما أنها تدُلُّ علىٰ تحققِ الاتصالِ، وهذا أيضاً يوجدُ في الصورةِ الثانيةِ ، وذلك: لأن =

واستدَلَّ مسلمٌ علىٰ صحَّةِ قوله ، باتفاقِ العلماءِ علىٰ قَبولِ الخبرِ إذا رواهُ الثقةُ عن آخرَ ممن تيقَّنَ أنه سمعَ منه من غيرِ اعتبارِ أن يقول : « ثنا » أو « سمعتُ » ، ولو كانَ الإسنادُ لا يتَّصلُ إلا بالتصريحِ بالسماعِ لم يكنْ فرقٌ بين الروايةِ عمن ثبتَ لقيُّه ومن لم يثبتْ ، فإنا نجدُ كثيراً ممن روىٰ عن رجلٍ ثم [قد] روىٰ حديثاً عن آخر عنه .

وقد طردَ بعضُ المتأخرين من الظَّاهريةِ ونحوِهم هذا الأصلَ ، وقال : كلُّ خبرٍ لا يُصرَّحُ فيه بالسَّماعِ فإنه لا يُحْكَمُ باتصالِهِ مطلقاً .

وربما تعلَّقَ بعضُهم بقول شعبةَ : « كلُّ إسنادٍ ليس فيه ثنا وأنا فهو خَلٌّ وبَقْلٌ » . ورُوِيَ عن شعبةَ قال : « فلانٌ عن فلانٍ ليسَ بحديثٍ » . قال وكيعٌ وقال سفيانُ : « هو حديثٌ » .

قال ابن عبدِ البَرِّ : « رَجَعَ شعبةُ إلىٰ قولِ سفيانَ في هذا » . وهذا القولُ شاذ مُطَّرَحٌ ، وقد حكىٰ مسلمٌ وغيرُه الإجماعَ علىٰ خلافِهِ .

وقال الخطيبُ[1] : « أهلُ العلمِ بالحديثِ مجمعونَ علىٰ أنَّ قولَ

= المسألةَفي الثقةِ غيرِ المدلسِ، ومثله إذا قال: «عن فلان» وهو معاصرٌ محتمل اللقيّ له ينبغي أن يكونَ سمعه منه، وإلا كان مدلِّساً، والمسألةُ في غيرِ المدلِّسِ .

وانظر للاستزادة في التفصيل « فتح الملهم شرح مسلم » للديوبندي ج١ ص٤٠ ـ ٤١ ، ١٤٨ ـ ١٥٠ وانظر مصادر «علوم الحديث » و« شرح النووي علىٰ مسلم » .

(١) في « الكفاية » ص٢٩١ .

المحدِّثِ « ثنا فلان عن فلان » صحيحٌ معمولٌ به إذا كان شيخُه الذي ذكرَه يُعْرَف[١] أنه قد أدركَ الذي حَدَّثَ عنه ولَقِيَه وسمعَ منه ، ولم يكنْ هذا المحدِّثُ ممن يدلِّسُ » انتهىٰ .

ومما استدَلَّ به مسلمٌ علىٰ المخالفِ له : أنَّ مَنْ تكلَّمَ في صِحَّةِ الحديثِ من السلفِ لم يفتشْ أحدٌ منهم علىٰ موضعِ السَّماعِ ، [ظ ـ ١٥٦] وسمَّىٰ منهم شعبةَ ، والقطانَ ، وابنَ مهدي . قال[٢] : « ومَنْ بعدَهم من أهلِ الحديثِ » [ب ـ ٦٠] .

وذكرَ أنَّ عبدَ اللهِ بن يزيد روىٰ عن حذيفةَ [آ ـ ٧٩] وأبي مسعود حديثين ، ولم يَرِدْ أنه سمعَ منهما ولا رآهما قطّ ، ولم يطعَنْ فيهما أحدٌ .

وذكرَ أيضاً روايةَ أبي عثمانَ النَّهديِّ وأبي رافع الصَّائغِ عن أُبيِّ بن كعب ، وروايةَ أبي عمرو الشيبانيِّ وأبي مَعْمَر عن أبي مسعودٍ ، وروايةَ عُبَيدِ بن عُمَيرٍ عن أمِّ سَلَمة ، وروايةَ ابن أبي ليلىٰ عن أنسٍ ، وربعي بن حِراش عن عمرانَ بن حُصَين ، ونافعِ بن جُبير عن أبي شُرَيح ، والنعمانِ بن أبي عَيّاش عن أبي سعيد ، وعطاءِ بن يزيد عن تميمٍ الداريِّ ، وسليمانَ بن يسار عن رافعِ بن خَدِيج ، وحميد الحِمْيَريّ عن أبي هريرة : وكلُّ هؤلاءِ لم يُحْفَظْ لهم عن هؤلاء الصَّحَابةِ سماعٌ ، ولا لقاءٌ ، يعني وقد قَبِلَ الناسُ حديثَهم [عنهم] .

---

(١) في ب « بعد » ، ولا معنىٰ لها هنا .

(٢) في ظ وب « والقطان ومن بعدهم . . . » . ليس فيهما : « وابن مهدي ، قال » . والمثبتُ من الأصل أنسب بكلام مسلم في مقدمته ص٢٦ .

وقال الحاكمُ : قرأتُ بخطِّ محمدِ بن يحيىٰ سألتُ أبا الوليدِ : أكانَ شعبةُ يفرِّقُ بين أخبرني وعن ؟ فقال : « أدركتُ العلماءَ وهم لا يفرِّقونَ بينهما! » . وحمله البيهقيُّ علىٰ من لا يُعْرَفُ بالتدليسِ ، [ويمكن حملُه علىٰ من ثَبَتَ لُقيُه أيضاً] .

وكثيرٌ من العلماءِ المتأخرين علىٰ ما قاله مسلمٌ رحمهُ اللهُ : من أن إمكانَ اللقي كافٍ في الاتصالِ من الثِّقَةِ غيرِ المدلِّسِ ، وهو ظاهرُ كلامِ ابنِ حبَّانَ وغيرِه . [وقد ذكرَ الترمذيُّ في كتابِ العلمِ أنَّ سماعَ سعيدِ بن المسيّب من أنس ممكنٌ ، لكن لم يحكم لروايتِهِ عنه بالاتصالِ[١]] .

وقد حكىٰ بعضُ أصحابنا عن أحمدَ مثلَه[٢] .

وقال الأثرمُ : سألتُ أحمدَ قلتُ : « محمدُ بن سوقة سمعَ من سعيدِ بن جبير ؟ » قال : « نعم قد سمعَ من الأسودِ غيرَ شيءٍ » كأنه يقول : إن الأسودَ أقدمُ .

لكنْ قد يكونُ مستندُ أحمدَ أنه وُجِدَ التصريحُ بسماعِهِ منه ، وما ذكرَهُ من قدمِ الأسودِ إنما ذكره ليستدلَّ به علىٰ صِحَّةِ قول من ذكرَ سماعَهُ من سعيدِ بن جُبير ، فإنَّه كثيراً ما يَرِدُ[٣] التصريحُ بالسَّماعِ ، ويكونُ خطأ ، وقد روىٰ ابنُ مهدي عن شعبةَ سمعتُ أبا بكر بن

---

(١) انظر (باب ما جاء في الأخذ بالسنة . .) ج٥ ص٤٦ . وما بين المعقوفين ليس في الأصل .

(٢) « مثل ذلك » ظ وب .

(٣) من قوله « التصريح بسماعه » إلىٰ هنا ليس في ظ وب، وفيهما موضع ذلك : « وجد التصريح بالسماع ويكون خطأ » .

محمد بن حَزْم ، فأنكرهُ أحمدُ وقال : « لم يسمعْ شعبةُ من أحدٍ من أهلِ المدينةِ من القدماءِ ما يُستَدَلُّ به علىٰ أنه سمعَ من أبي بكر إلا سعيداً المَقْبُريَّ فإنه روىٰ عنه حديثاً » ، فقيل له : فإن المقبريَّ قديمٌ ؟ فسكتَ أحمدُ .

وأما جمهورُ المتقدِّمينَ فعلىٰ ما قاله ابنُ المديني والبخاريُّ ، وهو القولُ الذي أنكرَهُ مسلمٌ علىٰ من قَالَه .

وحُكيَ عن أبي المظفَّر بن السَّمعانيِّ : أنه اعتبرَ لاتصالِ الإسنادِ[1] اللقيَّ وطولَ الصُّحْبَةِ . وعن أبي عمرٍو الدانيِّ: أن يكونَ معروفاً بالروايةِ عنه ، وهذا أشدُّ من شرطِ البخاريِّ وشيخِه الذي أنكره مسلمٌ .

وما قالهُ ابنُ المدينيِّ والبخاريُّ هو مقتضىٰ كلامِ أحمدَ ، وأبي زُرْعَةَ ، وأبي حَاتِم ، وغيرِهم من أعيانِ الحفاظِ .

○ فائدةٌ في شواهدِ اشتراطِ ثبوتِ السَّماعِ في الحديثِ المعنعنِ ○

بل كلامُهم يدُلُّ علىٰ اشتراطِ ثبوتِ السَّماعِ كما تقدَّمَ عن الشافعيِّ رضي الله عنه ، فإنهم قالوا في جماعةٍ من الأعيانِ ثبتتْ لهم الرؤيةُ لبعضِ الصحابةِ ، وقالوا مع ذلكَ لم يثبتْ لهمُ السَّماعُ منهم ، فرواياتهم عنهم مرسلةٌ . منهم الأعمشُ ، ويحيىٰ بن أبي كثير ، وأيوبُ ، وابنُ عون ، وقرَّةُ بن خالد ، رأوا أنساً ولم يسمعوا منه ، فرواياتهم عنه مرسلةٌ .

---

(١) « الاتصال للإسناد » ظ .

كذا قاله أبو حَاتِم ، وقاله أبو زُرْعةَ [أيضاً] في يحيىٰ بنِ أبي كثير .

وقال أحمدُ في يحيىٰ بن أبي كثير : « قد رأىٰ أنساً فلا أدري سمعَ منه أمْ لا ؟ » .

ولم يجعلُوا روايتَه عنه متَّصلةً بمجردِ الرؤيةِ ، والرؤيةُ أبلغُ[1] من إمكانِ اللُّقيِّ .

وكذلكَ كثيرٌ من صبيانِ الصَّحابةِ رأوا النبيَّ ﷺ ، ولم يصحَّ لهم سماعٌ منه ، فرواياتُهم عنه مرسلةٌ ، كطارقِ بن شهابٍ وغيرِه .

وكذلكَ مَنْ عُلِمَ منه أنه مع اللقاءِ لم يسمعْ ممن لَقِيَهُ إلا شيئاً يسيراً ، فرواياته عنه زيادة علىٰ ذلكَ مرسلةٌ ، كرواياتِ ابنِ المسيّبِ عن عُمَرَ ، فإنَّ الأكثرينَ نَفَوا سماعَه منه ، وأثبتَ أحمدُ أنه رآهُ وسمعَ منه ، وقال معَ ذلك : «إن رواياتِه عنه مرسلةٌ لأنه إنما سمعَ منه شيئاً يسيراً ، مثلَ نَعْيه[2] للنعمانِ بن مُقَرِّنٍ علىٰ المنبرِ ، ونحوِ ذلكَ» .

وكذلكَ سماعُ الحسنِ من عثمانَ [وهو] علىٰ المنبرِ يأمرُ بقتلِ الكلابِ وذَبْحِ الحمامِ ، ورواياته عنه غير ذلك مرسلةٌ .

وقال أحمدُ : « ابنُ جُريجٍ لم يسمعْ من طاوس ولا حَرْفاً ، ويقول : رأيتُ طاوساً » .

---

(١) « بمجرد الرواية ، والرواية أبلغ » ظ وب وهو تصحيف .

(٢) « بعثه » ب ، وهو تصحيف شنيع .

وقال أبو حَاتِم الرازيُّ أيضاً[١] : « الزهريُّ لا يصحُّ [ب ـ ٦١] سماعُه من ابن عُمر ، رآهُ ولم يسمعْ منه ، ورأىٰ عبدَ الله بن جعفر ولم يسمعْ منه » .

وأثبتَ أيضاً دخولَ [آ ـ ٨٠] مكحولٍ علىٰ واثلةَ بن الأسقعِ ، ورؤيتَهُ له ومشافهتَهُ[٢] ، وأنكرَ سماعَه منه . وقال : « لم يصحّ له منه سماعٌ » ، وجعلَ رواياته عنه مرسلةً ، وقد جاءَ التصريحُ بسماعِ مكحولٍ من واثلةَ للحديثِ من وجهٍ فيه نظرٌ ، وقد ذكرناه في أواخرِ كتابِ الأدبِ . وقد ذكرَ الترمذيُّ دخولَ مكحولٍ علىٰ واثلةَ في ذكرِ الروايةِ بالمعنىٰ[٣] .

وقال أحمدُ : « أبانُ بن عثمان لم يسمعْ من أبيهِ ، من أينَ سمعَ منه ؟ » . ومرادُه من أينَ صَحَّت الروايةُ [ظ ـ ١٥٧] بسماعِه منه ، وإلا فإمكانُ ذلكَ واحتماله غيرُ مستبعَدٍ .

وقالَ أبو زُرْعَة في أبي أمامةَ بن سهلِ بن حُنَيف : « لم يسمعْ من عمر » . هذا مع أن أبا أمامة رأىٰ النبيَّ ﷺ[٤] .

فدَلَّ كلامُ أحمدَ ، وأبي زُرْعَةَ ، وأبي حَاتِم علىٰ أنَّ الاتصالَ لا يثبتُ إلا بثبوتِ التصريحِ بالسَّماعِ ، وهذا أضيقُ من قولِ ابنِ المديني والبخاريِّ ، فإنَّ المحكيَّ عنهما : أنه يعتبرُ أحدُ أمرين : إما السَّماع وإما اللقاء ، وأحمدُ ومَنْ تَبِعَه[٥] : عندَهم لا بدَّ من ثبوتِ

---

(١) في « المراسيل » ص١١٩ .
(٢) أي بكلام ، غير الحديث النبوي . وانظر «المراسيل» ص١٢٩ .
(٣) ص١٤٥ لكن ليس فيه ما ذكره الحافظ هنا .
(٤) « المراسيل » ص١٥٢ .
(٥) « ومن معه » ظ وب .

السَّماعِ ، ويدُلُّ علىٰ أنَّ هذا مرادَهم أنَّ أحمدَ قال : « ابنُ سيرينَ لم يجِىء عنه سماعٌ من ابنِ عَبَّاسٍ » .

وقالَ أبو حَاتِم : « الزهريُّ أدركَ أبانَ بن عثمان ومن هو أكبرُ منه، ولكنْ لا يثبُتُ له السَّماعُ ، كما أنَّ حبيبَ بنَ أبي ثابتٍ لا يثبُتُ له السَّماعُ[١] من عروةَ ، وقد سمعَ ممن هو أكبرُ منه ، غيرَ أنَّ أهلَ الحديثِ قد اتَّفقوا علىٰ ذلكَ ، واتفاقُهم علىٰ شيءٍ يكونُ حُجَّة[٢] » .

واعتبارُ السَّماعِ أيضاً[٣] لاتِّصالِ الحديثِ هو الذي ذكَرَه ابنُ عبد البَرِّ وحكاهُ عن العلماءِ ، وقوةُ كلامِه تُشعِرُ بأنه إجماعٌ منهُمْ ، وقد تقدَّمَ أنه قولُ الشافعيِّ أيضاً .

وحكىٰ البَرْديجيُّ قولينِ في ثبوتِ السَّماعِ بمجرَّدِ اللقاءِ ، فإنه قال : « قتادةُ حَدَّثَ عن الزهريِّ : قال بعضُ أهلِ الحديثِ : لم يسمعْ منه ، وقال بعضُهم : سمعَ منه لأنهما التقيا عندَ هشامِ بن عبد الملك» .

ومما يَستَدِلُّ به أحمدُ وغيرُه من الأئمةِ علىٰ عدمِ السَّماعِ والاتصالِ أن يَروي عن شيخٍ من غيرِ أهلِ بلدِهِ لم يُعلمْ أنه رحلَ إلىٰ بلدِه ، ولا أنَّ الشيخَ قَدِمَ إلىٰ بلدٍ كان الراوي عنه فيه .

نقل مُهَنّا عن أحمدَ قال : « لم يسمعْ زُرارة بن أوفىٰ من تميمٍ الداريِّ ، تميمٌ بالشام وزُرَارة بصري » .

وقال أبو حَاتِم[٤] في روايةِ ابن سيرينَ عن أبي الدَّرداءِ : « [لـ] قد

---

(١) قوله « كما أن حبيب بن أبي ثابت لا يثبت له السماع » سقط من ب .
(٢) « المراسيل » لابن أبي حاتم ص١١٩ .
(٣) قوله « أيضاً » ليس في ظ وب .
(٤) في « المراسيل » ص١١٦ .

أدركَهُ ، ولا أظنُّه سَمِعَ منه ، ذاكَ بالشامِ وهذا بالبصرةِ » .

وقال ابنُ المديني : « لم يسمعِ الحسنُ من الضَّحَّاكِ بن قيس ، كان الضحاكُ يكون بالبوادي »[١] .

وقال الدَّارَقُطنيُّ : « لا يثبتُ سماعُ سعيدِ بن المسيّب من أبي الدرداءِ ، لأنهما لم يلتقيا » . ومرادُه أنه لم يثبتْ التقاؤهما ، لا أنه ثبتَ انتفاؤُه ، لأن نفيَه لم يردْ في روايةٍ قطّ .

فإنْ كانَ الثقةُ يروي عمَّن عاصَره أحياناً ـ ولم يثبتْ لقيه له ـ ثم يُدخِلُ أحياناً بينَه وبينَه واسطةً فهذا يستَدِلُّ به هؤلاءِ الأئمةُ علىٰ عدمِ السماعِ منه .

قال أحمدُ : « البهي[٢] ما أُراهُ سَمِعَ من عائشةَ ، إنما يروي عن عروةَ عن عائشةَ . قال : وفي حديثِ زائدةَ عن السُّدِّيِّ عن البهيِّ قال : حدثتني عائشةُ . قال: وكانَ ابنُ مهدي سمعَه من زائدةَ ، وكانَ يَدَعُ منه « حدَّثتني عائشةُ » يُنكره » .

وكانَ أحمدُ يستَنْكِرُ دخولَ التحديثِ في كثيرٍ من الأسانيدِ ، ويقول : هو خطأ ، يعني ذكرَ السَّماعِ :

قال في رواية هُدْبَةَ عن حمَّاد عن قتادةَ نا خلَّاد الجُهَني : « هو خطأ ، خلاد قديم ، ما رأىٰ قتادةُ خلَّاداً » .

---

(١) « المراسيل » ص٣٣ .

(٢) هو عبدُ الله البهي من التابعين ، ذكره في « التهذيب » ج١ ص٤٣٤ فيمن حَدَّث عن عائشة ، ولم يتعقَّبه بعدمِ السَّماعِ مما يدُلُّ علىٰ اتصالِ سندِه بعائشةَ عنده . وانظر كلام الإمام أحمد في « المراسيل » ص٧٥ . وفي ب « النهي » بالنون في الموضعين وهو تصحيف .

وذكروا لأحمدَ قولَ من قال : عن عِراك بن مالك سمعتُ عائشةَ فقال : « هذا خطأ » وأنكَرَه ، وقال : « عِراكٌ من أينَ سمعَ من عائشةَ ؟ إنما يروي عن عروةَ عن عائشةَ » .

وكذلكَ ذكرَ أبو حَاتِم الرازيُّ : أن بقيةَ بنَ الوليدِ كان يروي عن شيوخٍ ما لم يسمَعْه ، فيظنُّ أصحابُه أنه سمعَه ، فيروون عنه تلكَ الأحاديثَ ويصرِّحونَ بسماعِه لها من شيوخِه ولا يضبطونَ ذلكَ .

وحينئذ فينبغي التفطُّنُ لهذه الأمورِ ، ولا يغتَرُّ بمجردِ ذكرِ السماعِ والتحديثِ في الأسانيدِ ، فقد ذكرَ ابنُ المديني [ب ـ ٦٢] أن شعبةَ وجدوا له غيرَ شيءٍ يذكرُ فيه[1] الإخبارَ عن شيوخِه ، ويكون منقطعاً .

وذكرَ أحمدُ أن ابنَ مهدي حدَّث بحديثٍ عن هشيمٍ أنا منصور بن زاذانَ ، قال أحمدُ : « ولم يسمعْه هشيمٌ من منصور » .

وقال أبو حاتِم في يحيىٰ بنِ أبي كثيْر : « ما أراهُ سمعَ من عروةَ بن الزبير لأنه يُدخِلُ بينَه وبينَه رجلاً ورجلين ، ولا يذكرُ سماعاً ولا رؤيةً ولا سؤالهُ عن مسألةٍ » .

وقال أحمدُ في روايةِ قتادةَ عن يحيىٰ بن يَعْمَرَ : « لا أدري سمعَ منه أم لا ؟ قد روىٰ عنه ، وقد روىٰ عن رجلٍ عنه » .

وقال أيضاً : « قتادةُ لم يسمعْ من سليمانَ بن يسار ، بينهما أبو الخليلِ ، ولم يسمعْ من مجاهدٍ ، بينهما أبو الخليلِ » .

وقال في سماعِ الزهريِّ من عبدِ الرحمنِ بن أزهر : « قد رآه

---

(١) « فيه » ليس في ظ وب .

ـ يعني ولم يسمعْ منه ـ قد أدخلَ بينَه وبينَه طلحةَ بن عبد الله بن وهب » .

ولم يصحِّح قولَ معمر وأسامة : « عن الزهريِّ سمعتُ عبدَ الرحمن بن أزهر » .

وقال أبو حَاتِم : « الزهريُّ لم يثبتْ له سماعٌ [ظ ـ ١٥٨] من المِسْوَر ، يُدخل بينه وبينه سليمانَ بن يسار وعروةَ بن الزبير » .

وكلام أحمدَ ، وأبي زُرْعَة ، وأبي حَاتِم في هذا المعنىٰ كثيرٌ جداً يطولُ الكتابُ بذكرِهِ[١] . وكلُّه يدورُ علىٰ أن مجرَّدَ ثبوتِ الرؤيةِ[٢] لا يكفي في ثبوتِ [آ ـ ٨١] السَّماعِ ، وأن السَّماعَ لا يثبتُ بدونِ

---

(١) يمكنُ أن يجابُ علىٰ ما ذكره ابنُ رجب من الأمثلةِ معترضاً بها علىٰ مسلم بأجوبة ، منها :

١ـ أنَّ من طعنَ في اتصالِ بعضِ هذه الأمثلة هو ممن يذهبُ مذهبَ البخاريِّ ، فلا حجةَ به علىٰ مسلمٍ ، اللهم إلا بالنسبةِ لدعواهُ إجماعَ العلماءِ علىٰ القولِ بما ذهبَ إليه .

٢ـ أن كثيراً من الأمثلةِ لا ينطبقُ علىٰ الشروطِ المطلوبةِ عند الفريقين ، مثلُ أمنِ التدليسِ ، كما هو الحالُ في قتادةَ ، ويحيىٰ بن أبي كثير ، وابنِ جُريج ، وحبيبِ بن أبي ثابت ، بل العجبُ من الحافظِ كيف يورد هؤلاءِ في هذا المقامِ مع شهرةِ حالِهم ، ويُلحق بذلكَ من عُرف بالإرسال كالحسنِ والزهريِّ .

٣ـ أن الأمثلةَ الأخرىٰ لم يثبت العلماءُ فيها الاتصالَ ، لقيامِ دليلٍ ينفيهِ ، أو قرينةٍ علىٰ عدمِ الاتصالِ ، مثل قولِ الراوي « عن فلان » ثم توجد روايته عن رجل عن فلانَ هذا ، فهذا قرينةٌ علىٰ عدمِ الاتصالِ ، وليس هذا محل الخلاف . إنما محلُّ الخلاف هو انتفاءُ دليلٍ أو قرينةٍ علىٰ ثبوتِ اللقاءِ أو عدمِ ثبوتِه ، مع وجودِ الروايةِ بعن من راوٍ سالمٍ من التدليسِ .

(٢) في ب « الرواية » .

التصريح به ، وأن روايةَ من روىٰ عمَّن عاصَرَه تارةً بواسطةٍ وتارةً بغيرِ واسطةٍ يَدُلُّ علىٰ أنه لم يسمعْ منه ، إلا أن يثبتَ له السماعُ منه من وَجْهٍ .

وكذلكَ روايةُ من هو في بلدٍ عمن هو ببلدٍ آخر ، ولم يثبتْ اجتماعُهما ببلدٍ واحدٍ يدُلُّ علىٰ عدمِ السَّماعِ منه .

وكذلكَ كلامُ ابنِ المديني ، وأحمدَ ، وأبي زُرْعَةَ ، وأبي حَاتِم ، والبَرْديجي ، وغيرِهم في سماعِ الحسنِ من الصحابةِ كله يدورُ علىٰ هذا ، وأن الحسنَ لم يصحَّ سماعُه من أحدٍ من الصحابةِ إلا بثبوتِ الرواية عنه أنه صَرَّحَ بالسَّماعِ منه ونحوِ ذلك[١] [وإلا فهو مرسلٌ] .

فإذا كان هذا [هو] قول هؤلاءِ الأئمةِ الأعلامِ ، وهم أعلمُ أهلِ زمانهم بالحديثِ وعللِه وصحيحِهِ وسقيمِهِ، مع[٢] موافقةِ البخاريِّ، وغيرِه ، فكيفَ يصحُّ لمسلمٍ رحمه الله دعوىٰ الإجماعِ علىٰ خلافِ قولِهم ؟! .

بل اتفاقُ هؤلاءِ الأئمةِ علىٰ قولِهم هذا يقتضي حكاية إجماعِ الحفَّاظ المعتدِّ بهم[٣] علىٰ هذا القولِ ، وأن القولَ بخلافِ قولهم لا يُعْرَفُ عن أحدٍ من نظرائهم ، ولا عمن قبلَهم ممن هو في دَرَجتهم وحِفْظِهم .

ويشهدُ لصحَّةِ ذلكَ حكايةُ أبي حَاتِم ـ كما سبقَ ـ اتفاقَ أهلِ الحديثِ علىٰ أنَّ حبيبَ[٤] بن أبي ثابت لم يثبتْ له السَّماعُ من عروةَ ، مع إدراكِه له .

---

(١) « ونحو ذلك منه » ب ، بزيادة « منه » .

(٢) قوله « مع » سقط من ب .

(٣) « الحفاظ المعتبرين علىٰ هذا. . » ظ . ونقول : هذا مبالغة من الحافظ ابن رجب .

(٤) « حديث » ب ، تصحيف .

وقد ذكرنا من قبلُ أنَّ كلامَ الشافعيِّ إنما يدُلُّ علىٰ مثلِ هذا القولِ لا علىٰ خلافِه ، وكذلكَ حكايةُ ابنِ عبدِ البَرِّ عن العلماءِ ، فلا يبعدُ حينئذ أن يقالَ : هذا هو قولُ الأئمةِ من المحدِّثينَ والفقهاءِ .

وأما إنكارُ مسلمٍ أن يكون هذا قول شعبةَ أو من بعدَه فليس كذلك ، فقد أنكرَ شعبةُ سماعَ من رُوِيَ سماعُه ولكنْ[١] لم يثبته ، كسماعِ مجاهد من عائشة ، وسماعِ أبي عبد الرحمن السُّلَمي من عثمان وابن مسعود .

وقال شعبةُ : « أدركَ أبو العالية علياً ولم يسمعْ منه » . ومرادُه أنه لم يَرِدْ سماعُه منه ، ولم يكتفِ بإدراكه ، فإنَّ أبا العالية سَمِعَ ممن هو أقدم[٢] موتاً ، فإنه قيل : إنه سَمِعَ من أبي بكرٍ وعُمرَ [رضي الله عنهما] .

وما ذكرَهُ مسلمٌ من روايةِ عبدِ الله بن يزيد ومن سَمَّاه بعدَه ، فالقولُ فيها كالقولِ في غيرِها .

وقد قال أبو زُرْعَة في رواياتِ أبي أمامةَ بن سهل عن عمر : « هي مرسلة » مع أن له أيضاً رُؤْية .

فإن قال قائلٌ : هذا يلزمُ منه طَرْحُ أكثر[٣] الأحاديثِ وتركُ الاحتجاجِ بها! ؟

---

(١) « لكن » ليس في ظ . والمعنىٰ لم يثبت سماعه إلا بقول راو : عن فلان حدثنا فلان .

(٢) زاد في ظ « من علي » . وضرب عليها في النسخة الأصل . وسقط قوله « ممن هو » إلىٰ « من أبي بكر » من ب .

(٣) « كثير من الأحاديث » ظ وب . وهو أولىٰ .

قيلَ : من ههنا عَظُمَ ذلكَ علىٰ مسلمٍ [رحمه الله] . والصوابُ أن ما لم يَرِدْ فيه السَّماعُ من الأسانيدِ لا يُحكَم باتصاله ، ويحتجُّ به مع إمكانِ اللُّقي كما يحتَجُّ بمرسلِ أكابرِ التابعينَ كما نصَّ عليه الإمامُ أحمدُ . وقد سبقَ ذكرُ ذلكَ في المرسَلِ[١] .

ويَرِدُ علىٰ ما ذكرهُ مسلمٌ أنه يلزَمُه أن يحكمَ باتصالِ كلِّ حديثٍ رواه من ثبتَتْ له رؤيةٌ من النبيِّ ﷺ . بل هذا أولىٰ ، لأنَّ هؤلاءِ ثبتَ لهم اللقيُّ ، وهو يكتفي بمجردِ إمكانِ السَّماعِ [ب ـ ٦٣] . ويلزمه أيضاً الحكمُ باتِّصالِ كلِّ من عاصرَ النبيَّ ﷺ وأمكنَ لقيهُ له إذا روىٰ عنهُ شيئاً وإن لم يثبُتْ سماعُه منه ، ولا يكونُ حديثُه عن النبيِّ ﷺ مُرسلاً ، وهذا خلافُ إجماعِ أئمةِ الحديثِ ، والله تعالىٰ أعلم .

[ثم إنَّ بعضَ ما مَثَّل به مسلمٌ ليسَ كما ذكره ، فقوله : « إنَّ عبد الله بن يزيد وقيس بن أبي حازم رَوَيا عن أبي مسعود[٢] ، وأنَّ النعمان بن أبي عياش روىٰ عن أبي سعيد ، ولم يَرِدْ التصريحُ بسماعِهم منهما » ، ليسَ كما قال، فإن مسلماً ـ رحمهُ اللهُ ـ خَرَّجَ في صحيحه التصريحَ بسماعِ النعمانِ [بن أبي عياش] من أبي سعيد في حديثين: في صفةِ الجنةِ[٣] ، وفي حديثِ : « أنا فَرَطُكم علىٰ[٤] الحَوْضِ » .

---

(١) « وقد سبق ذلكَ في ذكر المرسل » . ظ وب . وانظر ص٣١٠ .

(٢) في ب « ابن مسعود » ، وهو تصحيف .

(٣) « صحيح مسلم » أوائل كتاب الجنة ج٨ ص١٤٤ ـ ١٤٥ .

(٤) مسلم في الفضائل ج٧ ص٦٦ . وقد تصحّف الحديث في ب هكذا : « إمام ظلم علي » . فما أشنعه تصحيفاً .

وأما سماعُ عبد الله بن يزيد وقيس بن أبي [حازم من أبي] مسعود فقد وَقَعَ مُصَرَّحاً به في صحيحِ البخاريِّ والله أعلم][(١)] .

ولهذا المعنىٰ تجدُ في كلامِ شعبةَ ، ويحيىٰ ، وأحمدَ ، وعليٍّ ، ومَنْ بعدَهم ، التعليلَ بعدمِ السَّماعِ ، فيقولون : «لم يسمعْ فلان من فلان» ، أو «لم يصحّ له سماعٌ منه» ، ولا يقولُ أحدٌ [منـ] ـهم قط : «لم يعاصِرْه» ، وإذا قال بعضُهم : «لم يدركْه» ، فمرادُهم الاستدلالُ علىٰ عدمِ السَّماعِ منه بعدمِ الإدراكِ .

فإن قيلَ : فقد قال أحمدُ في روايةِ ابن مشيش ـ وسُئِلَ عن أبي ريحانة سمعَ من سفينة ؟ ـ قال : « ينبغي ، هو قديمٌ : قد سمعَ من ابن عمر » ؟ قيل : لم يقلْ : إنَّ حديثه عن سفينةَ صحيحٌ[(٢)] متَّصل ، إنما قال : « هو قديمٌ ينبغي أن يكونَ سمعَ منه » . وهذا تقريبٌ لإمكانِ سماعه ، وليسَ في كلامِهِ أكثر من هذا .

* * *

○ قولُ الرَّاوي : قال فلان ○

واعلمْ أنَّ الرَّاوي في روايتِه تارةً يصرِّحُ بالسَّماعِ [ظ ـ ١٥٩] أو التحديثِ أو الإخبارِ ، وتارةً يقول : « عن » ، ولا يصرِّحُ بشيءٍ من ذلـكَ ، وقد ذكرنا حكمَ هـذا كلِّه آنفاً ، **وتارةً يقولُ : قال فلان كذا ،**

---

(١) قوله « ثم إن بعض » إلىٰ هنا بين المعقوفين زيادة من ظ وب . ليس في نسخة الأصل .

(٢) قوله « صحيح » ليس في ظ .

فهذا له ثلاثةُ أحوالٍ :

أحدُها : أن يكونَ القائلُ لذلكَ ممن يُعلم منه عدمُ التدليسِ : فتكون روايتُه مقبولةً مُحتجّاً بها ، كهمَّام ، وحمَّادِ بن زيدٍ ، وشعبةَ ، وحجَّاج بن محمد ، وغيرِهم .

قال هَمَّام : « ما قلتُ : قال قتادةُ، فأنا سمعتُه من قتادةَ » .

وقال حَمَّاد بن زيد : « إني أكرهُ إذا كنتُ لم أسمعْ من أيوبَ حديثاً أن أقول : قال أيوبُ كذا وكذا ، فيُظن أني قد سمعتُه » .

وقال شعبةُ : « لأنْ أزنيَ أحبُّ إليَّ من أن أقولَ : قال فلان ، ولم أسمعْه منه » .

وكذلكَ حجَّاجُ بن محمد كان إذا قال : « قالَ ابنُ جُرَيج » فقد سمعَه منه[١] .

والحالُ الثاني : أن يكونَ القائلُ لذلكَ معروفاً بالتدليسِ : فحُكْم قولِه : «قال فلان» ، حُكْم قوله : «عن فلان» ، كما سبقَ . وبعضُهم كانت هذه عادتُه كابنِ جُرَيج . قال أحمدُ : « كلُّ شيءٍ قال ابنُ جريج : قال عطاء أو عن عطاء ، فإنه لم يسمعْه من عطاءٍ » . وقال أيضاً : «إذا قال ابنُ إسحاقَ : وذكرَ فلانٌ [آ ـ ٨٢] فلم يسمعْه منه » .

الحالُ الثالثُ : أن يكونَ حالُه مجهولاً . فهل يحمَلُ علىٰ الاتصالِ أم لا ؟ قد ذكرَ الفقهاءُ من أصحابِنا[٢] وأصحابِ الشافعيِّ

---

(١) من قوله « وكذلك . . » إلىٰ هنا سقط من ب .

(٢) في ب « القدماء من أصحابنا » وفي ظ « الفقهاء من أصحابنا والشافعية » .

خلافاً في الصحابيِّ إذا قالَ : «قالَ رسولُ اللهِ ﷺ» : هلْ يُحْمَلُ علىٰ السَّماعِ أم لا ، وأن الأصحَّ حملُه علىٰ السَّماعِ .

وحكىٰ ابنُ عبدِ البَرِّ عن الجمهورِ من العلماءِ أنَّ من رَوىٰ عمَّن صحَّ له لُقيه والسَّماعُ منه ، وقال : «قال فلان» حُمِلَ علىٰ الاتصالِ . بل كلامُه يدُلُّ علىٰ أنه إجماع منهم[١] . وذكرَ الإجماعَ علىٰ أن قول الصحابيِّ : « عن رسولِ الله ﷺ ، وقالَ رسولُ اللهِ ﷺ ، وأنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال ، وسمعتُ رسولَ الله ﷺ » كلُّه سواءٌ . ولكن هذا قد ينبني علىٰ أن مرسلَ الصحابيِّ حُجَّة[٢] .

* * *

○ الحديثُ المؤنَّن ○

فأما قولُ الراوي : « أن فلاناً قال » فهل يُحمَلُ علىٰ الاتصالِ أم لا ؟ فهذا علىٰ قسمينِ :

أحدهما : أن يكونَ ذلكَ القولُ المَحْكِيُّ عن فلان أو الفعلُ المحكيُّ عنه بالقولِ مما يمكن أن يكونَ الراوي قد شَهِدَه وسَمِعَه منه ، فهذا حكمهُ حكمُ قولِ الرَّاوي : « قال فلان : كذا ، أو فعل فلان كذا » ، علىٰ ما سبقَ ذكرُه .

---

(١) من قوله « وقال قال فلان » إلىٰ هنا سقط من ب .

(٢) مقصودُ ابنِ عبدِ البَرِّ أنهم جعلوها سواء من حيثُ الاتصالُ والله أعلم ، ولو سلم الاحتمالُ الذي ذكرَه الحافظُ ، فدلالةُ الاتصالِ موجودةٌ من وجهٍ آخر ، هو أن الراويَ لم يوصفْ بالتدليسِ ، فالظاهرُ سلامته من التدليسِ ، فلا يقولُ : « قال فلان كذا » إلا إذا سمعَهُ منه .

والقِسْمُ الثاني : أن يكونَ ذلكَ القولُ المحكيُّ عن المرويِّ عنه أو الفعلُ مما لا يمكنُ أن يكونَ قد شَهِدَهُ الراوي ، مثل أن لا يكونَ قد أدركَ زمانَه ، كقولِ[١] عروةَ : « إن عائشةَ قالتْ للنبيِّ ﷺ : كذا وكذا » . فهل هو مرسلٌ ، لعدمِ الإتيانِ بما يبيِّن أنه رواهُ عن عائشةَ ؟ أم هو متَّصلٌ ، لأن عروةَ قد عُرِفَ بالروايةِ عن عائشةَ ، فالظاهرُ أنه سمعَ ذلكَ منها ؟ .

هذا فيه خلافٌ :

قال أبو داود : سمعتُ أبا عبد الله ـ يعني أحمدَ ـ قال : « كانَ[٢] مالكٌ زعموا أنه يرىٰ «عن فلان» ، و«أن فلاناً» [ب ـ ٦٤] سواءً » . وذكرَ أحمدُ مثلَ حديثِ جابرٍ أن سُلَيْكاً جاءَ[٣] والنبيُّ ﷺ يخطُبُ .

---

(١) « مثل قول » ظ وب .

(٢) « كان » ليس في ب .

(٣) الحديثُ مشهورٌ من روايةِ التابعيِّ الجليل عمروِ بن دينار عن جابرٍ ، أخرجه البخاريُّ في الجمعة (باب من جاء والإمام يخطب صلىٰ ركعتين خفيفتين) ج٢ ص١٢ ، وفي التطوع (باب ما جاء في التطوع مثنىٰ مثنىٰ) ج٢ ص٥٦ ، ومسلمٌ في الجمعة ج٣ ص١٤ ـ ١٥ . ليس فيه ذكر سُليكٍ .

وأما ذكرُ سليكٍ فقد أخرجهُ مسلمٌ من وجهٍ آخرَ من طريقِ عيسىٰ بن يونسَ عن الأعمشِ عن أبي سفيانَ عن جابرِ بن عبد الله قال : « دخلَ سُلَيْكٌ الغَطَفَاني يوم الجمعة ، ورسولُ الله ﷺ يخطبُ ، فجلسَ ، فقال له : يا سُلَيْكُ قمْ فاركعْ ركعتينِ وتجوَّز فيهما » . ثم قال : « إذا جاءَ أحدُكم يومَ الجمعةِ والإمامُ يخطبُ فليركعْ ركعتينِ وَلْيَتَجَوَّزْ فيهما » .

وأما رواية جابرٍ عن سليك فأخرجها الإمامُ أحمدُ في « المسند » ج٣ ص٣٨٩ عن سفيانَ عن الأعمشِ عن أبي سفيانَ عن جابرٍ عن السليكِ قال :

=

وعن جابرٍ عن سليكٍ أنه جاءَ والنبيُّ ﷺ يخطُبُ .

قال : وسمعتُ أحمدَ قيلَ له : إن رجلاً قال : « عن عروةَ قالت عائشةُ : يا رسولَ اللهِ . وعن عروةَ عن عائشةَ سواءٌ » . قال : « كيف هذا سواءٌ ؟ ليس هذا بسواءٍ » فذكرَ أحمدُ القِسمينِ اللذينِ أشرنا إليهما .

فأما روايةُ جابرٍ أن سُليكاً جاءَ والنبيُّ ﷺ يخطُبُ، وروايته عن سليكٍ أنه جاءَ والنبيُّ ﷺ يخطُبُ[١] . فهذا من القِسمِ الأولِ ، لأنه يمكنُ[٢] أن يكونَ جابرٌ شهِدَ ذلكَ وحَضَرَه . ويمكن أن يكون رواه عن سُلَيك[٣] .

= قال رسولُ اللهِ ﷺ : « إذا جاءَ أحدُكم إلىٰ الجمعةِ والإمامُ يخطُبُ فليصلِّ ركعتينِ خفيفتين » .

وقد توسعنا في دراسةِ سياقِ أسانيدِ الحديثِ في الصَّحيحين وبيانِ فقهِ الحديثِ ومواقفِ العلماءِ من مسألةِ تحيةِ المسجدِ والإمامُ يخطُبُ في كتابنا « هديُ النبيِّ ﷺ في الصلواتِ الخاصَّةِ » ص٤١ ـ ٤٩ .

(١) قوله « وروايته عن سليك » إلىٰ هنا ليس في ظ وب .

(٢) « لأنه لا يمكن » ب . وهو خطأ .

(٣) انظر التفصيلَ ومزيداً من الأمثلةِ في « الكفاية » ص٤٠٦ ـ ٤٠٨ ، وفيه قول الخطيبِ : « وتأثيرُ الخلافِ بين اللفظينِ يتبيَّن في روايةِ غيرِ الصحابي ، مثل ما ذكره أحمدُ من رواية عروةَ عن عائشةَ وأن عائشة » انتهىٰ . وهو تنبيهٌ هام .

وننبه أيضاً إلىٰ ملاحظةِ ما إذا كانَ الإدراكُ للحادثةِ مشتركاً بين شخصينِ كعمرَ وابنه عبد الله ، حيث تصلحُ الروايةُ « بأن » للإسناد إليهما . وقد أوضحنا ذلك في كتابنا « منهج النقد » ص٣٢٩ ـ ٣٣٠ فانظره .

ومثلُ هذا كثيرٌ في الحديثِ : مثل رواية ابن عمرَ أن النبيَّ ﷺ قال لعمرَ كذا وكذا ، في أحاديثَ متعدِّدة . ورُوي بعضُها عن ابنِ عمرَ عن عمرَ عن النبيِّ ﷺ ، فمن رواهُ عن ابنِ عمرَ أنَّ النبيَّ ﷺ قال لعمرَ جعلَهُ من مسندِ ابنِ عُمر ، ومن رواه عن ابن عمرَ عن عمرَ جعلَه من مسندِ عُمر .

ولكنْ كان القدماءُ كثيراً ما يقولونَ : «عن فلان» ؛ ويريدونَ الحكايةَ عن قصَّته[١] ، والتحديثَ عن شأنِه ، لا يقصدونَ الروايةَ عنه . وقد حكىٰ الدَّارقُطنيُّ عن موسىٰ بن هارونَ الحافظ[٢] أن المتقدمينَ كانوا يفعلونَ ذلكَ ، وقد ذكرنا كلامَه في كتابِ الحجِّ في بابِ الصيدِ للمُحْرِم .

وأما إذا روىٰ الزهريُّ مثلاً عن سعيدِ بن المسيّب ثم قال مرَّة : إن سعيد بن المسيّب قال ، فهذا محمولٌ علىٰ الروايةِ عنه دونَ الانقطاعِ ، ولعلَّ هذا هو مرادُ مالكٍ الذي حكاهُ أحمدُ عنه[٣] ولم يخالِفْه .

وقد حكىٰ ابنُ عبدِ البَرِّ هذا القولَ عن جمهورِ العلماءِ ، وحكىٰ عن البَرْدِيجيِّ خلافَ ذلكَ ، وأنه قال : « هو محمولٌ علىٰ الانقطاعِ ، إلا أن يُعلمَ اتصالُه من وجهٍ آخر » ، وقال : « لا وجهَ لذلكَ » . ولم يذكرْ لفظَ البرديجيِّ ، فلعله قال ذلكَ في القسمِ الثاني كما سنذكُره .

وأما روايةُ عروةَ عن عائشةَ عن النبيِّ ﷺ ، وعروةَ أن عائشةَ قالت للنبيِّ ﷺ [ظ ـ ١٦٠] فهذا هو :

---

(١) « ويريدون به الحكاية عن قضيته » ظ وب .

(٢) قوله « الحافظ » ليس في ظ وب .

(٣) « حكاه عنه أحمد » ظ وب .

القسم الثاني : وهو الذي أنكرَ أحمدُ التسويةَ بينهما .

والحفاظُ كثيراً ما يذكرونَ مثل هذا ويعدُّونه اختلافاً في إرسالِ الحديثِ واتصاله ، وهو موجودٌ كثيراً في كلامِ أحمدَ ، وأبي زُرْعَةَ ، وأبي حَاتِم ، والدَّارقُطنيِّ ، وغيرِهم من الأئمةِ .

ومن الناسِ من يقولُ : هما سواءٌ ، كما ذُكِرَ ذلكَ لأحمدَ . وهذا إنما يكونُ فيمن اشتَهَرَ بالروايةِ عن المحكيِّ قصَّتُه ، كعروةَ مع عائشةَ . أما من لم يُعرفْ له سماعٌ منه فلا ينبغي أن يُحملَ علىٰ الاتِّصالِ ، ولا [آ ـ ٨٣] عندَ من يكتفي بإمكانِ اللُّقي[(١)] .

والبخاريُّ قد يخرِّجُ من هذا القسمِ في صحيحِهِ ، كحديثِ عكرمةَ أن عائشةَ قالتْ للنبيِّ ﷺ في قصَّةِ امرأةِ رِفاعَةَ . وقد ذكرنا[(٢)] في كتابِ النكاحِ هذا علىٰ تقديرِ أن يكونَ عكرمةُ سَمِعَ من عائشةَ .

وقد ذكرَ الإسماعيليُّ في « صحيحِهِ » أن المتقدِّمين كانوا لا يفرِّقونَ بين هاتينِ[(٣)] العبارتينِ .

وكذلكَ ذكرَ أحمدُ أيضاً أنهم كانوا يتساهلونَ في ذلكَ مع قوله :

---

(١) لأنه لما ترددت الروايةُ بين أن تكونَ بواسطةٍ أو مباشرةٍ لم تسلمْ الدلالةُ علىٰ الاتِّصالِ ، فكن علىٰ ذُكْرٍ مما مهَّدناه سابقاً في ص٣٦٠ ـ ٣٦٢ وانظر ص٣٧١ .

(٢) « في قضية امرأة رفاعة ، وقد ذكرناه . . » ظ وب ، وعليه تكونُ جملة : « هذا علىٰ تقدير . . . » مستأنفةٌ . لكنْ لم نجدْ ما ذكرَه الحافظُ هنا من حديث عكرمة عن عائشة في مظانه .

(٣) « هاتين » ليس في ظ .

إنهما ليسا سواء ، وإنَّ حكمَهما مختلفٌ ، لكنْ كان يقعُ ذلكَ منهم أحياناً علىٰ وجهِ التسامحِ وعدمِ التحريرِ .

قال أحمدُ في روايةِ الأثرمِ في حديثِ سفيانَ عن أبي النَّضْر عن سليمانَ بنِ يسارٍ عن عبدِ الله بن حُذافة في النهيِ عن صيامِ أيامِ التشريقِ ، ومالكٌ قال فيه : عن سليمانَ بن يسار أن النبيَّ ﷺ بعثَ عبدَ اللهِ بن حُذافة[١] .

قال أحمدُ : « هو مرسَلٌ ، سليمانُ بن يسار[٢] لم يدركْ عبدَ الله بن حذافة قال : وهم كانوا يتساهلونَ بين « عن[٣] عبدِ الله بن حذافة[٤] » وبين « أنَّ النبيَّ ﷺ بعثَ عبدَ الله بن حذافة » .

قيل له : وحديثُ أبي رافع أن النبيَّ ﷺ بعثَه يخطبُ ميمونةَ ، وقال مطرٌ : عن أبي رافعٍ ؟ قال : « نعم ، وذاك أيضاً[٥] » .

---

(١) أخرجه مالكٌ في « الموطأ » ج١ ص٦٩ ، عن سليمانَ بن يسار مرسلاً ، وعن ابن شهابٍ أن رسول الله ﷺ بعثَ عبدَ الله بن حُذافة أيام منًى يطوف يقول : « إنما هي أيامُ أكلٍ وشربٍ وذكرِ الله » . وأخرجه أحمد في « المسند » ج٣ ص٤٥٠ ـ ٤٥١ عن عبد الله بن حذافة ، والدارقطني ج٢ ص٢١٢ من طريق مسعود بن الحكم الزرقي حدَّثني عبدُ الله بن حُذافة .

(٢) قوله « بن يسار » زيادة من ظ .

(٣) « عن » زيادة من ظ .

(٤) قوله « قال : وهم » إلىٰ هنا سقط من ب .

(٥) الحديثُ أخرجه مالكٌ في « الموطأ » ج١ ص٢٥٣ (نكاح المحرم) عن ربيعةَ عن سليمانَ بن يسار أن رسول الله ﷺ بعثَ أبا رافعٍ ورجلاً من الأنصارِ فزوَّجاه ميمونةَ .

=

* * *

= وأخرجه الترمذيُّ في الحج ج٣ ص٢٠٠ عن مطرٍ عن ربيعةَ عن سليمانَ بن يسار عن أبي رافع قال : « تزوَّجَ رسولُ اللهِ ﷺ ميمونةَ وهو حلالٌ . . . » .

قال أبو عيسىٰ : « هذا حديثٌ حَسَنٌ ولا نعلمُ أحداً أسنَدَه غيرَ حمادِ بن زيد عن مطرٍ الورَّاق عن ربيعةَ . ورواه مالكٌ عن ربيعةَ عن سليمانَ عن النبيِّ ﷺ مرسلاً » . فقد لحظَ الترمذيُّ الفرقَ بين الإسنادينِ ، ونبَّه عليه كما ينبغي .

وأخرجه أحمدُ في « المسند » ج٦ ص٣٩١ ، لكنْ من غيرِ طريقِ ربيعةَ ولا سليمان بن يسار ، مما جعلَه لا يدخلُ في مقصودِ الشارحِ هنا .

○ فَصْلٌ في الحَدِيثِ الحَسَنِ وما يتفرَّعُ علىٰ شُروطِه ○

وأما الحديثُ الحَسَنُ :

فقد بَيَّنَ الترمذيُّ مرادَه بالحَسَن ، وهو : ما كانَ حَسَنَ الإسنادِ ، وفسَّرَ حُسْنَ الإسنادِ بأن لا يكونَ في إسنادِه متَّهم بالكَذِبِ ، ولا يكونَ شاذاً ، ويروىٰ من غيرِ وجهٍ نحوُه .

فكلُّ حديثٍ كانَ كذلكَ فهو عندَه حديثٌ حَسَنٌ .

وقد تقدَّمَ أنَّ الرواةَ منهم من يُتَّهم بالكَذِبِ ، [ب ـ ٦٥] ومنهم من يغلِبُ علىٰ حديثِهِ الوَهم والغَلَطُ ، ومنهم الثقةُ الذي يَقِلُّ[١] غَلَطُه ، ومنهم الثقةُ الذي يكثُر غَلَطُه .

فعلىٰ ما ذكرهُ الترمذيُّ : كلُّ ما كانَ في إسناده متَّهمٌ فليسَ بحَسَنٍ ، وما عداه فهو حَسَنٌ بشرطِ أن لا يكونَ شاذاً ـ والظاهرُ أنه أرادَ بالشاذِّ ما قالهُ الشافعيُّ ، وهو أن يرويَ الثقاتُ عن النبيِّ ﷺ خلافَهُ ـ وبشرط أن يُرْوىٰ نحوُه من غيرِ وجهٍ ، يعني أن يُرْوَىٰ معنىٰ ذلكَ الحديثِ من وجوه أُخرَ عن النبيِّ ﷺ بغيرِ ذلكَ الإسنادِ .

فعلىٰ هذا : الحديثُ الذي يرويهِ الثقةُ العدلُ ، ومن كَثُرَ غلطُه ، ومن يغلِبُ علىٰ حديثِه الوَهَمُ ، إذا لم يكن أحدٌ منهم متَّهماً كلُّه حَسَنٌ[٢] بشرطِ أن لا يكونَ شاذاً مخالفاً للأحاديثِ الصحيحةِ ،

---

(١) « نقل » ب ، تصحيف .

(٢) كذلك المستورُ الذي لم يُنْقَلْ فيه جرحٌ ولا تعديلٌ ، ومن اختُلفَ في جرحِه وتعديلِه ولم يرجحْ فيه شيءٌ ، والمدلِّسُ إذا روىٰ بعن ، والمختلطُ إذا روىٰ بعدَ=

وبشرطِ أن يكونَ معناهُ قد رُوي من وجوهٍ متعدِّدةٍ[١] .

○ الاصطلاحاتُ المرَكَّبةُ عند الترمذيِّ ○

فإن كانَ مع ذلكَ من روايةِ الثقاتِ العدولِ الحفاظِ فالحديثُ حينئذٍ حَسَنٌ صحيحٌ ، وإن كانَ معَ ذلكَ من روايةِ غيرِهم من أهلِ الصِّدقِ الذين في حديثِهم وَهَمٌ وغلط ـ إما كثيرٌ أو غالبٌ عليهم[٢] ـ

= الاختلاطِ ، كلُّ هؤلاءِ يدخلونَ في الحديثِ الحسنِ بشرطينِ ؛ هما :

أن لا يكونَ الحديثُ شاذاً . وأن يُروىٰ من غيرِ وجهٍ بلفظِهِ أو معناه .

وقد اعتُرِضَ علىٰ هذا باعتراضين :

الأول : أنه أدخلَ فيه حديثَ الثقةِ ، وهو من الصحيحِ لا من الحسنِ ، « علوم الحديث » ص٢٦ و« شرح الألفية » ج ١ ص٣٦ و« فتح المغيث » ص٢٥ .

والجوابُ أن عبارةَ الترمذيِّ تشيرُ إلىٰ عدمِ دخولِ حديثِ الثقةِ في الحسنِ ، لأن قوله : « غيرَ متهم بالكَذِب » يشعرُ بأنه قاصرٌ عن درجةِ الصحيحِ وعن درجةِ الحسنِ لذاتِهِ ، لأنه يُشْعِرُ أنه تُكُلِّم فيه ، لكن لم يبلغ حدَّ من يتَّهم بالكذب .

وقد قلنا في « منهج النقد » ص٢٥٠ : « إنه لا يصلحُ أن يقصدَ الثقةَ بهذا التعبيرِ ، لأنه يخفضُ منزلَته ، كما لا يصلحُ أن يقالَ عن السيفِ الصَّارمِ : إنه خيرٌ من العَصا » .

الاعتراضُ الثاني : أنه شملَ حديثَ من غلبَ عليه الوهمُ والغلطُ ، وهذا يُتركُ حديثُه ولا يتقوَّىٰ بوروده من طريقٍ آخر .

والجوابُ أنه يؤخذُ خروجُ هذا النوعِ من الحسنِ من كلامِ الترمذيِّ السابقِ ، فقد ذكرَ : « أن من كانَ متَّهماً في الحديثِ بالكذبِ ، أو كان مغفَّلاً يخطىءُ الكثيرَ فالذي اختارَه أكثرُ أهلِ الحديثِ من الأئمةِ أن لا يُشتَغَل بالروايةِ عنه » ص٧٨ .

(١) في ظ « روىٰ متعدد » وهو سقط ظاهر .

(٢) في هذا نظرٌ ، لأن الرواةَ الذين يغلبُ علىٰ حديثِهم الغلطُ لا يدخلونَ في الحسنِ لغيرِه ، لأن حديثَهم لا يتقوىٰ ، بل يُتركُ حديثُهم ولا يشتَغَلُ به ، كما بينا في التعليقة قبل السابقة ، وكما بينه الترمذي نفسه فيما سبق ص٧٨ .

فهو حَسَن ، ولو لَم يُرْوَ لفظُه إلا من ذلكَ الوجهِ ، لأنَّ المعتبَرَ أن يُرْوَىٰ معناه من غيرِ وجهٍ ، لا نفس لفظه .

وعلىٰ هذا : فلا يشكلُ قوله : « حديثٌ[١] حسنٌ غريبٌ » ، ولا قوله : « صحيحٌ حسنٌ غريبٌ لا نعرِفه إلا من هذا الوجهِ » ، لأنَّ مرادَه أن هذا اللفظَ لا يُعرف إلا من هذا الوجهِ ، لكن لمعناه شواهدُ من غيرِ هذا الوجهِ ، وإن كانت شواهدُه بغيرِ لفظِه .

وهذا كما في حديثِ « الأعمالُ بالنيَّات »[٢] ، فإن شواهدَه كثيرةٌ جداً في السُّنة ، مما[٣] يدُلُّ علىٰ أن المقاصدَ والنيَّات هي[٤] المؤثرةُ في الأعمالِ ، وأن الجزاءَ يقعُ علىٰ العملِ بحسبِ ما نُوِيَ به ، وإن لم يكنْ لفظُ حديثِ عمر مروياً من غيرِ حديثه من وجهٍ يصِحّ[٥] .

---

(١) قوله « حديث » ليس في ظ .

(٢) حديث « إنما الأعمال بالنيات » أخرجه البخاريُّ في مطلع صحيحه ، وفي مواضع أخر ، ومسلم ج٦ ص٤٨ ، والترمذي ج٤ ص١٧٩ (فيمن يقاتل رياء) والنسائي ج١ ص٥٨ ـ ٦٠ وابن ماجه ص١٣ ـ ١٤ . وسيأتي له ذكر قبيل بحث زيادة الثقة .

(٣) في ب « كما » وهو تصحيف .

(٤) قوله « هي » ليس في ظ .

(٥) « صحيح » ظ . قلت : وهذا الذي ذكرهُ الحافظُ ابنُ رجب ، يلقي الضوءَ علىٰ تصرُّف الترمذيِّ حيث قال في حديث « إنما الأعمال بالنية » ج٤ ص١٨٠ : « هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ ، وقد روىٰ مالك بن أنس وسفيانُ الثوريُّ وغيرُ واحدٍ من الأئمة هذا عن يحيىٰ بن سعيد ، ولا نعرِفه إلّا من حديثِ يحيىٰ بن سعيد الأنصاريِّ » .

وبمعنىٰ هذا الذي ذكرناهُ فسَّرَ ابنُ الصَّلاحِ[١] كلامَ الترمذيِّ في معنىٰ الحَسَن ، غير أنه زادَ : « أن لا يكونَ من روايةِ مغفَّلٍ كثيرِ الخطأِ » .

وهذا لا[٢] يدُلُّ عليه كلامُ الترمذيِّ ، لأنَّه إنما اعتبرَ أن لا يكون راويه متهماً فقط . لكن قد[٣] يؤخذُ مما ذكرهُ الترمذيُّ قبلَ هذا : أنَّ من كانَ مغفَّلاً كثيرَ الخطأ[٤] لا يُحْتَجُّ بحديثِه ، ولا يُشْتَغَلُ بالروايةِ عنه عند الأكثرينَ .

وقولُ الترمذيِّ : رحمهُ اللهُ : « يُرْوَىٰ من غيرِ وجهٍ نحوُ ذلكَ » ، [و] لم يقلْ : عن النبيِّ ﷺ. فيحتَمِلُ أن يكون مرادُه عن النبيِّ ﷺ ، ويحتَمِل أن يُحمَلَ كلامُه علىٰ ظاهرِهِ ، وهو أن يكونَ معناه يروىٰ من غيرِ وجهٍ ولو موقوفاً ، ليستَدَلَّ بذلكَ علىٰ أن هذا المرفوعَ له أصلٌ يعتضِدُ به .

= فقد وصفه الترمذيُّ بالحسن مع الصحة ـ مع أنه بيَّن غرابَتَه ، والحُسْنُ يقتضي تعددَ السندِ ، كما سيأتيكَ في تعليقنا علىٰ الحسنِ الصحيحِ ـ لما ذكره الحافظُ ابنُ رجب من كثرةِ شواهده .

(١) في « علوم الحديث » ص٢٧ .

(٢) قوله « لا » سقط من ب .

(٣) قوله « قد » ليس في ظ .

(٤) التعبيرُ الدقيقُ هو قولُ الترمذيِّ : « من كان مغفَّلاً يخطىءُ الكثيرَ » . أي أنه فاحشُ الغَلطِ ، الغالبُ عليه الوهم ، فلا يُشتَغَلُ بالروايةِ عنه .

وتمام هذا أن نقولَ : فابنُ الصلاح قيَّدَ بكونه مستوراً ليس مغفَّلاً كثير الخطأ لأنه أرادَ أن اجتماع الخستين الستر والتغفيل قصورٌ لا يصلح معه جابر ، كالاتِّهامِ بالكَذِبِ .

وهذا كما قال [آ ـ ٨٤] الشافعيُّ في الحديثِ المرسلِ : « إنه إذا عَضَدَهُ قولُ صحابيٍّ ، أو عملُ عامةِ أهلِ الفتوىٰ به ، كانَ صَحيحاً » .

وعلىٰ هذا التفسيرِ الذي ذكرناهُ لكلامِ الترمذيِّ إنما يكونُ الحديثُ صحيحاً حسناً إذا صحَّ إسناده برواية الثقاتِ العدولِ ، ولم يكنْ شاذاً ، وروِي نحوه من غير [ظ ـ ١٦١] وَجه .

وأما الصحيحُ المجرَّدُ فلا يُشترطُ فيه أن يروىٰ نحوه[١] من غير وجهٍ ، لكن لا بدَّ[٢] أن لا يكون أيضاً شاذاً [ـ وهو ما روت الثقاتُ خلافَه ، علىٰ ما يقوله الشافعيُّ والترمذيُّ ـ] ، فيكون حينئذٍ الصحيحُ الحسنُ أقوىٰ من الصَّحيحِ المجرَّدِ .

وقد يقالُ : إن الترمذيَّ إنما أرادَ[٣] بالحَسَنِ ما فسَّرَهُ بهِ ههنا إذا ذُكِرَ الحسنُ مجرَّداً عن الصِّحةِ . فأما الحسنُ المقترنُ بالصَّحيحِ فلا يحتاجُ إلىٰ أن يُروىٰ نحوُه من غيرِ وجهٍ ، لأنَّ صحَّتَه تغني عن اعتضادِه[٤] بشواهدَ أُخر . والله أعلم .

○ تحقيقُ قولِ الترمذيِّ حَسَنٌ صحيحٌ ○

وقد اضطربَ الناسُ في جمعِ الترمذيِّ بينَ الحَسَنِ والصَّحيحِ ،

---

(١) « بجوهر » ب ، وهو تصحيف .
(٢) في ظ وب « لكن لا بد أيضاً » بتقديم « أيضاً » .
(٣) في ظ وب « إنما يريد » .
(٤) في ب « اعتقاده » وهو تصحيف .

لأن الحَسَنَ دونَ الصَّحيحِ ، فكيفَ يجتمعُ الحُسْنُ والصِّحَّةُ ، وكذلكَ جمعه بين الحسنِ والغريبِ ، فإن الحسنَ عندَه ما تعددتْ مخارِجُه ، والغريبَ[١] ما لم يُرو إلا من وجهٍ واحدٍ .

فمنهم من قال : إن[٢] مرادَه أن الحديثَ حَسَنٌ لثقةِ رجالِه وارتقىٰ من الحسنِ إلىٰ درجةِ الصِّحَّةِ ، لأن رواته في نهايةِ مراتبِ الثقةِ ، فحديثُهم حسنٌ ، [و] صحيحٌ ، لجمعهم بين صفاتِ من يُحسَّنُ حديثُه وصفاتِ من يُصحَّحُ حديثُه . وعلىٰ هذا فكل صحيحٍ حسنٌ ولا عكس ، [ب ـ ٦٦] ، ولهذا لا يكادُ يفرِدُ الصِّحَّةَ عن الحسن إلا نادراً[٣] .

○ تَتِمَّةٌ في الحَسَن لذَاتِه والتوفيقِ بين تعاريفِ الحَسَنِ ○

وعلىٰ هذا التفسيرِ فالحسنُ[٤] ما تقاصرَ عن درجةِ الصَّحيحِ ،

---

(١) قوله « فإن الحسن » إلىٰ هنا سقط من ب .

(٢) قوله « إن » ليس في ظ وب .

(٣) لكنّ هذا التفسيرَ ضعيفٌ وكذا ما سبقَ من أنَّ الحسنَ المقترنَ بالصَّحيحِ لا يحتاجُ أن يروىٰ من غيرِ وجهٍ ، لأننا هنا لسنا نضعُ شرطاً للحديثِ الصَّحيحِ ، بل نشرحُ اصطلاحاً للترمذيِّ ، والذي يدُلُّ عليه صنيعُه في كتابه أنه يراعي تعددَ المخرَجِ في قوله « حسن صحيح » ، بدليل أنه يفرِّق بينه وبينَ قوله « حَسَنٌ صحيح غريبٌ » وقوله « حَسَنٌ صحيحٌ غريبٌ لا نعرِفه إلا من هذا الوجه » ، فلو لم يكنْ تعددُ السَّنَدِ ملحوظاً في « حَسَنٌ صحيح » لما فَرَّقَ الإمامُ الترمذيُّ بين هذه العبارات .

(٤) في ظ « فالحسن إذن » ليس فيها « وعلىٰ هذا التفسير » .

=

لكونِ رجاله لم يبلُغوا من الصِّدقِ والحفظِ درجةَ رواةِ الصَّحيحِ ، وهم الطبقةُ الثانيةُ من الثقاتِ الذين ذكَرَهم مسلمٌ في مقدِّمةِ كتابِهِ ، وقيل إنه خَرَّجَ حديثَهم في المتابعاتِ[١] .

وهذا الحسنُ هو الذي[٢] أرادَه أبو داودَ بقوله : « خرَّجْتُ في كتابي الصَّحيحَ وما يشبِهُهُ وما يقارِبُه » .

وذكَرَ ابنُ الصَّلاحِ أن تفسيرَ الحَسَنِ بهذا المعنىٰ[٣] هو قولُ الخَطَّابيِّ ، وليسَ هو قولَ الترمذيِّ[٤] .

---

(١) وهو الصحيحُ كما يدُلُّ عليه صنيعُ مسلمٍ في كتابه ، خلافاً لما ادَّعاهُ الحاكمُ في « المدخلِ » ص٧ أن مسلماً أراد « أنْ يخرج الصحيحَ علىٰ ثلاثةِ أقسامٍ من الرواة فلما فرغَ من هذا القسمِ الأولِ أدركتهُ المنيَّة » .

وهؤلاء الرواة هم طبقةٌ اسم السَّتْر والصِّدق وتعاطي العلم يشمَلُهم ، كما هي عبارة مسلم في ص٤ وانظر نقد الحاكم في « شرح مسلم » للنووي ج١ ص٢٣ ـ ٢٤ والتدريب ص٤٥ ـ ٤٦ .

(٢) قوله « الذي » سقط من ب .

(٣) قوله « المعنىٰ » ليس في ظ وب .

(٤) أي تفسيرُ قولِ أبي داود « ما يشبِهُ الصَّحيحَ » بأنه الحسن علىٰ قول الخطَّابيِّ وهو الحسنُ لذاتِه ، هذا التفسيرُ ليس هو قولَ الترمذيِّ يعني الحسنَ لغيرِه . انظر « علوم الحديث » لابن الصلاح ص٢٣ و٢٦ ـ ٢٨ .

وعلىٰ هذا فلا يصلُح تفسيرُ الحسن عند الترمذيِّ بما تقاصرَ عن الصَّحيح وهو الحسنُ لذاته ، بل يبقىٰ علىٰ ظاهرِ تعريفِ الترمذيِّ ، وهو في نهايةِ الأمر الحديث الضعيف الذي انجبرَ بوروده من طريقٍ أخرىٰ فارتقىٰ إلىٰ الحسنِ ، وهذا هو الحقُّ والصوابُ . وانظر مزيداً من التحقيق في تعريف الترمذي للحديث الحسن وردّ ما أثير عليه من نقد في أطروحتنا ص١٦١ ـ ١٧١ .

وذَكَرَ أن الحَسَنَ نوعانِ :

أحدُهما : ما ذكرَهُ الترمذيُّ : وهو : أن يكونَ راويهِ غيرَ متَّهم ، ولا مغفَّلٍ كثيرِ الخطأ ولا صاحبِ فسقٍ ، ويكونَ متنُ الحديثِ قد اعتضدَ بشاهدٍ آخرَ له ، فيخرُج بذلكَ عن أن يكونَ شاذاً ومنكراً .

والثاني : وهو قولُ الخَطَّابيِّ : أن يكونَ رواته من المشهورينَ بالصِّدقِ والأمانةِ غيرَ أنهم لم يبلغوا درجةَ رجالِ الصَّحيح لتقصيرِهم عنهم في الإتقانِ والحفظِ ، ولا يكونَ الحديثُ شاذاً ولا منكراً ولا معللاً .

○ تكملةُ شَرْحِ الاصطلاحاتِ المركَّبةِ عندَ التِّرمذيِّ ○

وذكرَ[1] أن الترمذيَّ إذا جمعَ بين الحسنِ والصِّحةِ فمرادُه أنه رويَ بإسنادينِ : أحدهما حَسَن ، والآخر صحيح .

وهذا فيه نَظَرٌ ، لأنه يقولُ كثيراً : « حَسَنٌ صحيحٌ غريبٌ لا نعرِفه[2] إلا من هذا الوجه » .

وقد أجابَ عن ذلكَ بعضُ أكابرِ المتأخرين : بأنه قد يكونُ أصلُ الحديثِ غريباً ، ثم تتعددُ طرقُه عن بعضِ رواتِهِ ، إما التابعي أو مَنْ بعده ، فإنْ كانت تلك الطرقُ كلُّها صحيحةً فهو صحيحٌ غريبٌ ، وإن كانتْ كلها حسنةً فهو حَسَنٌ غريبٌ ، وإن كانَ بعضُها صَحِيحاً

---

(١) أي ابن الصلاح .

(٢) « يعرف » ب .

وبعضُها حسناً فهو صحيحٌ حَسَنٌ غريبٌ[١] ، إذ الحسنُ عندَ الترمذيِّ ما تعددتْ طُرُقه ، وليسَ فيها متَّهم ، وليسَ شاذاً .

فإذا قالَ معَ ذلكَ : « إنه غريبٌ لا يُعرَفُ إلا من ذلكَ الوجه » حُمِل علىٰ أحدِ شيئينِ : إما أن تكونَ[٢] طرقُه قد تعدَّدتْ إلىٰ أحدِ رواتِه الأصليين فيكون أصلُه غريباً ثم صارَ حسناً . وإما أن يكونَ إسنادُه غريباً بحيث لا يُعرَفُ بذلكَ الإسنادِ إلا من هذا الوجهِ ، ومتنُه حسناً بحيثُ رُوي من وجهين وأكثر[٣] ـ كما يقول : «وفي البابِ عن فلان وفلان» ـ فيكون لمعناه شواهدُ تبيِّنُ أن متنَه حَسَنٌ وإن كانَ إسنادُه غريباً .

وفي بعضِ هذا نظرٌ ، وهو بعيدٌ من مرادِ الترمذيِّ لمن تأمَّلَ كلامَه[٤] .

ومن المتأخرينَ[٥] من قال : « إن الحسنَ الصَّحيحَ عند الترمذيِّ دونَ الصَّحيحِ المفردِ ، فإذا قال : صحيحٌ فقد جزَم بصحَّتِهِ ، وإذا

---

(١) قوله « وإن كانت كلها حسنة » إلىٰ هنا سقط من ب ، وقوله « وإن كان بعضها . . » إلىٰ هنا سقط من ظ .

(٢) قوله « تكون » ليس في ظ وب .

(٣) في ب « وأكثرها » وهو غلط .

(٤) ومن ذلكَ ما سيأتي في حديث حَمَّاد بن سلمة عن أبي العُشَراء عن أبيه ، فقد تفرَّد به حماد عن أبي العشراء ، وتعدّد رواته عن حماد ، فلم يجعلْه الترمذيُّ منِ الحسن ، بل حكمَ عليه أنه « غريبٌ لا نعرِفُه إلا من حديثِ حَمّاد بن سَلَمة . . » .

(٥) انظر هذا الرأي في « اختصار علوم الحديث » للحافظ ابن كثير ص٤٧ .

قال : حَسَنٌ صحيحٌ فمرادُه [آ ـ ٨٥] أنه جَمَع طَرفاً من الصِّحَّةِ وطرفاً من الحسنِ ، وليس بصحيحٍ محضٍ ، بل حسنٌ مَشُوبٌ[١] بصِحَّة ، كما يقال في المُزِّ : إنه حُلوٌ حامِضٌ ، باعتبارِ أن فيه حلاوةً وحموضَةً » .

وهذا بعيدٌ جِداً ، فإنَّ الترمذيَّ يجمعُ بين الحسنِ والصِّحةِ ، في غالبِ الأحاديثِ الصحيحةِ المتَّفقِ على صِحَّتها ، والتي أسانيدُها في أعلىٰ درجةِ الصِّحَّةِ ، كمالكٍ عن نافعٍ عن ابن عمر ، والزهريِّ عن سالمٍ عن أبيهِ ، ولا يكادُ الترمذيُّ يفردُ الصِّحَّةَ إلا نادراً ، وليس ما أفردَ فيه الصِّحةَ بأقوىٰ مما جمعَ فيه بين الصِّحَّة والحسنِ[٢] .

---

(١) «مشرب» . ظ وب .

(٢) استشكلَ العلماءُ هذه الاصطلاحاتِ المركَّبةَ في كتابِ الإمامِ الترمذيِّ وهي : « صحيحٌ غريبٌ » ، « حَسَنٌ صحيحٌ » ، « حَسَنٌ غريبٌ » ، « حَسَنٌ صحيحٌ غريبٌ » . وتعددت الأجوبةُ فيها كثيراً حتىٰ بلغتْ في قوله « حسن صحيح » أكثرَ من عشرةِ آراء ، وعُنينا بتحقيقِ شرحِ هذه العباراتِ في بحثٍ موسَّع في أطروحتنا ص١٨٥ ـ ١٩٩ اعتمَدنا فيه علىٰ تحليلِ تعاريفِ الترمذي ، واستقراءِ كتابِه حتىٰ خلَّصنا الموضوعَ من هذا الخِضَمِّ المختلِفِ من الآراءِ ، فارجعْ إليها لزاماً . ونسوقُ هنا نتيجةَ التحقيق فنقولُ :

١ـ قولُ الترمذيِّ : « صحيحٌ غريبٌ » : معناهُ أن الحديثَ قد جمعَ بين الصِّحَّةِ والغرابةِ ، أي تفرَّدَ الراوي به ، والحديثُ الغريبُ قد يكونُ صحيحاً ، وقد يكونُ حَسَناً ، وقد يكونُ ضَعيفاً .

٢ـ قولُ الترمذيِّ : « حَسَنٌ صحيحٌ » : معناه أنه تعدَّدتْ أسانيدُ الحديثِ ، وبلغَ درجةَ الصِّحَّةِ . فجمعَ الحسن إلىٰ الصِّحَّةِ ليبينَ أنه خرجَ عن حَدِّ الغرابة .

٣ـ قولُ الترمذيِّ : « حسنٌ غريبٌ » : إن كانت الغرابةُ في السَّنَدِ والمتنِ =

ومن المتأخرينَ أيضاً من قالَ : مرادُ الترمذيِّ بالحسنِ[١] أن كلاً من الأوصافِ الثلاثةِ التي ذكرها في الحسنِ ـ وهي سلامةُ الإسنادِ من المتَّهم ، وسلامته من الشذوذِ ، وتعدُّدُ طُرقِهِ ولو كانتْ واهيةً ـ موجبٌ لحُسْنِ الحديثِ عندَهُ .

وهذا بعيدٌ جداً! وكلامُ الترمذيِّ إنما يدُلُّ علىٰ أنه لا يكونُ حَسَناً حتىٰ يجتمعَ فيه الأوصافُ الثلاثةُ ، وتسميةُ الحديثِ الواهي الذي تعددتْ طرُقه حسناً ، لا أعلَمُه وقعَ في كلامِ الترمذيِّ في شيءٍ من أحاديثِ كتابِه .

= وهو الذي لم يُرْوَ إلا بإسنادٍ واحدٍ فهذا يعني أن الحديثَ حسنٌ لذاتِهِ . وقد يحكم عليه بذلكَ لوجودِ شواهدَ تقوِّي معناه .

وإن كانَ الحديثُ غريباً في السندِ فقط ـ وهو الذي اشتَهَر من عدَّة أوجهٍ ، ثم جاءَ من طريقٍ غيرِ مشهورةٍ ـ فهذا متَّفِقٌ مع تعريفِ الحَسَنِ عند الترمذيِّ ، لأنه يصدُقُ عليه أنه رويَ من غيرِ وجهٍ .

٤ـ قولُ الترمذيِّ : « حَسَنٌ صحيحٌ غريبٌ » : إن كانَ غريباً سَنداً فقط ، فالمعنىٰ علىٰ ما ذَكرنا في « حسن صحيح » ، غايةُ الأمرِ أنه أفادَ أن في الإسنادِ تفرُّداً عما أتتْ به الأسانيدُ الأخرىٰ المشتَهِرَة .

وإن كان غريباً سنداً ومتناً فيكونُ ذِكْرُ الحَسَنِ هنا لإفادةِ أنه وردَ ما يوافقُ معنىٰ الحديثِ ، كما ذكرَ الحافظُ ابنُ رجبٍ في حديثِ « إنما الأعمالُ بالنيات » .

أما أن يكونَ الحديثُ غريباً سنداً ومتناً ولا يكونُ ثمةَ شيءٌ يوافقُ معناهُ ، فهذا التعبيرُ يفيدُ التردَدَ في الحديثِ بين الصِّحَّةِ والحسنِ ، للخلافِ بين العلماءِ فيه ، أو لعدمِ الجزمِ مِن المجتهدِ ، علىٰ ما اتَّجَه إليه الحافظُ ابنُ حَجر العسقلاني . لكنْ لم أجدْ بعدُ مثالاً من الترمذيِّ يصلحُ لهذه الصورةِ الأخيرةِ .

(١) في الأصل « في الحسن » . والمثبت من ظ وب أولىٰ .

○ فَصْلٌ في شَرْطِ التِّرمذيِّ وأنواعِ الحديثِ ○
○ من حيثُ تفرُّدُ الراوي به ○

واعلمْ أنَّ الترمذيَّ رحمهُ اللهُ خَرَّجَ في كتابِه الحديثَ الصَّحيحَ، والحديثَ الحَسَنَ ـ وهو ما نَزَل عن درجةِ الصَّحيحِ وكانَ فيه بعضُ ضَعْفٍ ـ والحديثَ الغريبَ ، كما سيأتي .

والغرائبُ التي خَرَّجها فيها بعضُ المناكير ـ ولا سيّما في كتابِ الفضائل ـ ولكنه يبين ذلكَ غالباً ولا يسكتُ عنه ، ولا أعلَمُه خَرَّجَ عن مُتَّهمٍ بالكَذِبِ متَّفَقٍ علىٰ اتِّهامه حديثاً بإسنادٍ منفردٍ ، إلا أنه قد يُخَرِّجُ حديثاً مروياً [ظ ـ ٦٢] من طرقٍ ، أو مختلفاً[١] في إسنادِه ، وفي بعضِ طُرُقه متَّهم ، وعلىٰ هذا الوجه خَرَّجَ حديثَ محمدِ بن سعيدِ المصلوب ، ومحمدِ بن [ب ـ ٦٧] السَّائب الكلبيِّ[٢] .

---

(١) في ب « إلا أنه يخرج حديثاً مروياً من راو مختلفاً » . وهو تصحيف وسقط .

(٢) وهما من المتروكينَ المتَّهمينَ بالكذبِ ، وروايةُ الترمذيِّ عنهما في « جامعه » أمرٌ مُشْكل ، لما سبقَ من قوله في « العلل » ص٧٨ : « فكلُّ من كانَ متَّهماً في الحديثِ بالكذبِ أو كان مغفَّلاً يخطىءُ الكثيرَ فالذي اختارَه أكثرُ أهلِ الحديثِ من الأئمةِ ألا يشتَغَل بالروايةِ عنه » .

وهذه العبارةُ معناها أن لا يخرِّجَ الترمذيُّ في « الجامعِ » حديثَهم ، ولا يروي عنهم فكيفَ نجدُهم في « الجامعِ » ؟

إذا ما نظرنا في روايةِ الترمذيِّ عن هؤلاء ، نجدُها قليلةً نادرةً ، وقد التزمَ بيانَ حالِهم فلا يسكتُ عنهم ، وإنما يروي من حديثِهم ما كانَ معروفاً من روايةِ=

غيرِهم . فيخرِّجُ حديثَهم ليبيِّنَ عِلَّتهُ .

فمحمدُ بن السَّائبِ الكلبيُّ مثلاً : روىٰ الترمذيُّ حديثَه عن ابنِ عَبَّاسٍ عن تميم الداريِّ في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ [المائدة : ١٠٦] الآية في الوصيةِ في السفر . . . ثم قال : « هذا حديثٌ غريبٌ ، وليسَ إسنادُه بصحيح . وأبو النضر الذي روىٰ عنه محمدُ بن إسحاقَ هذا الحديثَ هو عندي محمدُ بن السَّائبِ الكلبيُّ ، يكنىٰ أبا النضرِ ، وقد تركَهُ أهلُ الحديثِ . وهو صاحبُ التفسيرِ » .

ثم أخرجَ الحديثَ من روايةِ ابن أبي زائدةَ عن ابنِ عباسٍ مختصراً وقال : « هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ وهو حديثُ ابن أبي زائدةَ » . انظر الموضوعَ تاماً بطُوله في « الجامع » ج٥ ص٢٥٨ ـ ٢٥٩ .

وكذلكَ الأمرُ في روايتِهِ عن **محمدِ بن سعيدٍ الشَّاميِّ** روىٰ عنه الحديثَ « عليكم بقيامِ الليلِ » . ثم قال : « هذا حديثٌ غريبٌ ، لا نعرِفُه من حديثِ بلالٍ إلا من هذا الوجهِ من قبَلِ إسنادِه » .

قال : « وسمعتُ محمدَ بن إسماعيلَ يقول : محمدٌ القرشيُّ هو محمدُ بن سعيد الشاميُّ ، وهو ابنُ أبي قيسٍ ، وهو محمدُ بن حَسَّان ، وقد تُرِكَ حديثُه .

وقد روىٰ هذا الحديثَ معاويةُ بنُ صالحٍ عن ربيعةَ بن يزيدَ عن أبي إدريسَ الخَوْلاني عن أبي أمامةَ عن رسولِ الله ﷺ ، أنه قال : «عليكُم بقيامِ الليل ، فإنه دأبُ الصَّالحينَ قبلَكم وهو قُربَةٌ إلىٰ ربِّكم ، ومَكْفَرةٌ للسَّيئاتِ ، ومَنْهاة عن الإثمِ » .

قال أبو عيسىٰ : « وهذا أصحُّ من حديثِ أبي إدريسَ عن بلال » انتهىٰ . انظر « الجامع » ج٥ ص٥٥٢ ـ ٥٥٣ .

وقد تبيَّن بهذا ما قدَّمناهُ أن الترمذيَّ إنما يخرِّجُ عن الراوي الشديدِ الضَّعْفِ الحديثَ المعروفَ من روايةِ غيرِه ، وأنه يبيِّنُ عِلَّتَه ، ويذكرُ الروايةَ المعروفة عن غيرِه .

نَعَمْ قد يخرِّجُ عن سيىءِ الحفظِ ، وعمَّن غَلَبَ علىٰ حديثِه الوَهَمُ ، ويبيِّن ذلكَ غالباً ولا يسكتُ عنه ، وقد شاركَهُ أبو داودَ في التَّخريجِ عن كثيرٍ من هذه الطبقة ، مع السكوتِ علىٰ حديثِهم ، كإسحاقَ بن أبي فروةَ وغيرِه .

وقد قالَ أبو داودَ في «رسالتِه إلىٰ أهلِ مكَّةَ»[١] : « ليسَ في كتابِ السُّنَنِ الذي صَنَّفتُه عن رجلٍ[٢] متروكِ الحديثِ شيءٌ ، وإذا كانَ فيه حديثٌ مُنْكَرٌ بيَّنتُ أنه مُنْكَر » .

ومرادُه أنه لم يخرِّجْ لمتروكِ الحديثِ عندَهُ علىٰ ما ظَهَرَ له ، أو لمتروكٍ متَّفقٍ علىٰ تَرْكِهِ ، فإنه قد خَرَّجَ لمن [قَدْ] قيلَ : إنه مَتْروكٌ ، ومَنْ [قد] قيلَ : إنه متَّهمٌ بالكَذِبِ ، وقد كانَ أحمدُ بن صالحٍ المصريُّ وغيرُه لا يتركونَ إلا حديثَ من اجتُمِعَ[٣] علىٰ تركِ حديثِه ، وحُكِيَ مثلُهُ عن النَّسائيِّ .

والترمذيُّ رحمهُ اللهُ يخرِّجُ حديثَ الثقةِ الضَّابطِ ، ومن يَهِمُ قليلاً ، ومن يَهِمُ كثيراً ، ومن يغلِبُ عليه الوَهَم يخرِّجُ حديثَه نادِراً[٤] ، ويبيِّنُ ذلكَ ولا يسكتُ عنهُ .

وقد خَرَّجَ حديثَ كَثِير بن عبدِ اللهِ المُزَني ولم يُجْمَعْ علىٰ تركِ حديثِه بل قد قوَّاه قَوْمٌ ، وقدَّمَ بعضُهم حديثَه علىٰ مرسَلِ ابنِ

---

(١) ص٥ .
(٢) قوله « عن رجل » ليس في ظ وب . والمثبت موافق لفظ أبي داود .
(٣) « اجمع » ظ وب .
(٤) « قليلاً » ظ وب .

المسيّبِ ، وقد ذكرنا ذلكَ في مواضعَ[١] .

وقد حكىٰ الترمذيُّ في « العِلَلِ » عن البخاريِّ : أنه قالَ في حديثِه في تكبيرِ العيدينِ[٢] : « هو أصحُّ حديثٍ في هذا البابِ ، قال : وأنا أذهبُ إليه » .

وأبو داودَ : قريبٌ من الترمذيِّ في هذا ، بل هو أشدُّ انتقاداً للرِّجالِ منه .

وأما النَّسائيُّ : فشَرطُهُ أشدُّ من ذلكَ ، ولا يكادُ يُخَرِّجُ لمن يغلِبُ عليه الوَهم ، ولا لمنْ فَحشَ خطؤه وكَثُر[٣] .

وأما مسلمٌ : فلا يخرِّجُ إلا حديثَ الثقةِ الضَّابطِ ، ومَنْ في حفظِه بعضُ شيءٍ وتُكُلِّمَ فيه لحفظِه ، لكنه يتحرَّىٰ في التخريجِ عنه ولا يخرِّجُ عنه إلا ما لا يقال : إنه مما وَهَم فيه .

وأما البخاريُّ : فشرطُه أشدُّ من ذلكَ ، وهو أنه لا يُخَرِّجُ إلا للثِّقَةِ الضَّابطِ ولمن ندَر[٤] وَهَمُه ، وإن كانَ قد اعتُرِضَ عليه في بعض من خَرَّجَ عنه .

---

(١) قوله « في مواضع » ليس في ظ وب .

(٢) ١/ ٢٨٨ . وفي ب « تكبيرة صلاة العيدين » .

(٣) في اعتبارِ النسائيِّ أشدَّ شرطاً نظرٌ يأتيك بيانُه إن شاءَ الله تعالىٰ في ص٤٠٠ .

(٤) في ب « ولم يذر » وهو غلط .

○ فائدةٌ مُهِمةٌ في أمثلَةٍ لطبقاتِ الرواةِ عن الحفَّاظِ ○

ونذكرُ لذلكَ مثالاً ، وهو أنَّ :

أصحابَ الزهريِّ خمسُ طَبَقَاتٍ :

الطبقةُ الأولىٰ : جمعتِ الحفظَ والإتقانَ وطولَ الصُّحبةِ للزهريِّ ، والعلمَ بحديثِه والضبطَ له ، كمالكٍ ، وابن عُيينةَ ، وعبيدِ اللهِ بن عمر ، ومَعمر ، ويونسَ ، وعُقيلٍ ، وشعيبٍ ، وغيرِهم ، وهؤلاء متَّفقٌ علىٰ تخريجِ حديثِهم عن الزهريِّ .

الطبقةُ الثانيةُ : أهلُ حِفْظٍ وإتقانٍ، لكنْ لَم تَطُلْ صحبَتُهم للزهريِّ وإنما صَحِبُوه مدةً يسيرةً ولم يمارسوا حديثَه ، وهم في إتقانِه دونَ الطبقةِ الأولىٰ، كالأوزاعيِّ، واللَّيثِ، وعبدِ الرحمن بن خالد بن [آ-٨٦] مسافر، والنعمانِ بن رَاشد، ونحوِهم، وهؤلاء يخرِّجُ لهم مسلمٌ عن الزهريِّ .

الطبقةُ الثالثةُ : قومٌ[1] لازموا الزهريَّ وصَحِبُوه ورووا عنه ، ولكنْ تُكُلِّمَ في حِفظِهم ، كسفيانَ بن حسين[2] ، ومحمدِ بن إسحاقَ ، وصالحِ بن أبي الأخضر ، وزمعةَ بن صالح ، ونحوِهم ، وهؤلاءِ يخَرِّجُ لهم أبو داود والترمذيُّ والنسائيُّ ، وقد يخرِّجُ مسلمٌ لبعضِهم متابعةً .

الطبقةُ الرابعةُ : قومٌ رَووا عن الزهريِّ من غيرِ ملازَمَةٍ ولا طولِ صُحْبةٍ ، ومع ذلكَ تُكُلِّمَ فيهم ، مثلُ إسحاقَ بن يحيىٰ الكلبيِّ ، ومعاويةَ بن يحيىٰ الصَّدَفي ، وإسحاقَ بن أبي فروةَ ، وإبراهيمَ بن

---

(١) قوله « قوم » ليس في ظ وب .

(٢) الواسطي ، لقي الزهريَّ في موسم الحجِّ ثم حدَّث عنه فوقعت له الأوهام عن الزهري ، ضُعِّف بسببها في الزهريِّ ، ففي ذكره هنا نظر . « تهذيب الكمال » ٥١٠ و« التهذيب » : ٤ : ١٠٨ .

يزيدَ المكيِّ ، والمثنىٰ بن الصَّباح ، ونحوِهم ، وهؤلاءِ قد يُخرِّجُ الترمذيُّ لبعضِهم[١] .

الطبقةُ الخامسةُ : قومٌ من المتروكينَ والمجهولينَ ، كالحَكَمِ الأيلي[٢] ، وعبدِ القدوسِ بن حبيب ، ومحمدِ بن سعيد المصلوب ، وبَحْرٍ السقاء ، ونحوِهم ، فلم يخرِّج لهم الترمذيُّ ، ولا أبو داودَ ، ولا النسائيُّ . ويُخرِّجُ لبعضِهم ابنُ ماجَهْ ،

---

(١) هذا ما جعلَ الحافظَ ابنَ رجب رحمه الله تعالىٰ يقرر أن شرطَ النسائيِّ أشد ، وسبقَ الحازميُّ فجعلَ كتابَ الترمذيِّ أحطَّ من أبي داود لروايته عن هذه الطبقة ، انظر « شروط الأئمة الخمسة » ص٤٤ . وقد حقَّقنا أن شرطَ الترمذيِّ أبلغُ من شروطِ سائرِ السننِ ، وذلك لأنا وجدناه يشتركُ معهم في التخريجِ عن هذه الطبقة ، ولم ينفردْ بها .

وقد سبقَ قولُ الحافظِ ابنِ رجب : « وقد شاركَه أبو داود في التخريجِ عن كثيرٍ من هذه الطبقةِ ، مع السكوتِ علىٰ حديثِهم ، كإسحاقَ بن أبي فروة وغيرِه » .

وقال الحازميُّ في شروطه ص٤١ : « وفي الحقيقةِ شرطُ الترمذيِّ أبلغُ من أبي داود ، لأن الحديثَ إذا كان ضعيفاً ، أو مطلعه من حديثِ أهلِ الطبقةِ الرابعةِ ، فإنه يبينُ ضعفه وينبِّه عليه ، فيصيرُ الحديثُ عندَه من بابِ الشواهدِ والمتابعاتِ ، ويكون اعتمادُه علىٰ ما صحَّ عند الجماعةِ ، وعلىٰ الجملةِ ، فكتابُه مشتمل علىٰ هذا الفنِّ ، فلهذا جعلنَا شرطَه دونَ شرطِ أبي داود » .

لكنْ حيثُ تساوىٰ الترمذيُّ مع غيرِه في الرواةِ يبقىٰ امتيازُه بأنه ينبِّه علىٰ هؤلاءِ الضعفاءِ ولا يسكتُ عنهم ، فوقَ أنه إنما يروي عنهم ما رواهُ غيرُهم أيضاً كما سبقَ بيانه ص٣٩٥ ـ ٣٩٦ تعليقاً ، فمن الإنصافِ إذن ألا ننزل رتبةَ كتابِ الترمذيِّ عن الثالثةِ ، فيكونُ تالياً للصحيحينِ . قال صاحبُ « كشفِ الظنونِ » ج١ ص٥٥٩ : « وهو ثالثُ الكتبِ الستةِ في الحديثِ » .

(٢) في ب « الإبلي » . والمثبت هو الصواب ، انظر « المغني » رقم ١٦٥٧ .

ومن هنا نزلتْ درجةُ كتابِه عن بقيةِ الكتبِ ، ولم يعدَّه من الكتبِ المعتبرةِ سوىٰ طائفةٍ من المتأخرينَ[١] .

أصحابُ نافع : قسمَهم ابنُ المدينيِّ تسعَ طبقاتٍ :

الطبقةُ[٢] الأولىٰ : أيوبُ ، وعبيدُ الله بن عمر ، ومالكٌ ، وعمرُ بن نافع . قال : « فهؤلاءِ أثبتُ أصحابِه ، وأثبتُهم عندي أيوبُ » . قال : وسمعتُ يحيىٰ يقول : « ليسَ ابنُ جريج بدونِهم فيما سمعَ من نافعٍ » .

الطبقةُ الثانيةُ : عبدُ الله بن عون ، ويحيىٰ الأنصاريُّ ، وابنُ جُرَيج .

الطبقةُ الثالثةُ : أيوبُ بن موسىٰ ، وإسماعيلُ بن أمية ، وسليمانُ بن موسىٰ ، وسعدُ بن إبراهيمَ .

الطبقةُ [ب ـ ٦٨] الرابعةُ : موسىٰ بن عقبة ، ومحمدُ بن إسحاقَ ، وداود بن الحصين .

الطبقةُ الخامسةُ : محمدُ بن عَجْلان ، والضَّحَّاكُ بن عثمان ، وأسامةُ بن زيد الليثي ، ومالكُ بن مِغْوَل .

الطبقةُ السادسةُ : ليثُ بن سعدٍ ، وإسماعيلُ بن إبراهيم بن

---

(١) انظر هذا المثالَ في الطبقات في « شروطِ الأئمة الخمسة » للإمام الحازمي ص٤٣ ـ ٤٧ ففيه مزيد بيان مفيد .

(٢) قوله « الطبقة » اختُصِرَ هذا اللفظ في ظ هنا وفيما يلي ، سوىٰ الطبقة الثانيةِ والسابعةِ وما بعدها فقد ثبتَ فيها لفظُ « الطبقة » .

عقبة ، وسليمانُ بن مساحق ، وابنُ عَنْج[١] المصريُّ .

الطبقةُ السابعةُ : عبدُ الرحمن[٢] السَّرَّاج ، وسعيدُ بن عبد الله بن حرب ، وسلمةُ بن علقَمة ، وعليُّ بن الحَكَم ، والوليدُ بن أبي هشام .

الطبقةُ الثامنة : أبو بكر بن نافع ، وخليفةُ بن غلاَّب[٣] [ظ ـ ١٦٣] ، ويونسُ بن يزيد ، وجُوَيريةُ[٤] بن أسماء ، وعبدُ العزيز بن أبي رَوَّاد ، ومحمدُ بن ثابت العبديُّ ، وأبو علقمة الفَرْويُّ ، وعطافُ بن خالد ، وعبدُ الله بن عمر ، وحجاجُ بن أرطاة ، وأشعثُ بن سوَّار ، وثورُ بن يزيد .

وطبقةٌ تاسعةٌ لا يكتَبُ عنهم : عبدُ الله بن نافع ، وأبو أمية بن يعلىٰ ، وعثمانُ البُرِّي ، وعمرُ بن قيس سندل . انتهىٰ .

وقد خولفَ في بعضِ هذا الترتيبِ ، فمن ذلكَ تقديمُ سليمانَ بن موسىٰ علىٰ موسىٰ بن عُقبة ، والليثِ، والضحاكِ بن عثمان، ومالكِ بن مِغْوَل، وجويريةَ ، ويونسَ .

---

(١) بالعين المهملة المفتوحة والنون الساكنة . وكذا ضبطه الذهبيُّ بالقلم في « المغني في الضعفاء » رقم ٥٧٢٨ . وضبطَه الحافظُ في « التقريب » « بفتح الغين المعجمة والنون ، بعدها جيم » .

(٢) عبد الرحمن بن السراج ظ . وهو عبد الرحمن بن عبد الله السراج البصري « ثقة ، من الثامنة/ م س » .

(٣) « علان » ب .

(٤) « جويرية » رسم هنا في الأصل وفيما يلي « جويرة » ورسم علىٰ الدقةِ في سائر المواضع ، فأثبتناه علىٰ الصوابِ في كلِّ المواضع . وكذا اضطربت النسخة ظ في رسمه .

وحديثُ جويريةَ والليثِ بن سعدٍ عن نافعٍ مخرج في الصحيحين .

وسليمانُ بن موسىٰ قد تكلَّم فيه غيرُ واحدٍ ولم يخرِّجا له شيئاً .

وقد قسمَ النسائيُّ أصحابَ نافعٍ تسعَ طبقاتٍ أيضاً . وخالفَ ابنَ المديني في بعضِ ما ذكره ، ووافقه في بعضِه .

فوافقَه في ذكرِ الطبقةِ الأولىٰ .

وزادَ في **الطبقةِ الثانية** : صالحَ بن كَيسان .

وزادَ في **الثالثةِ** : موسىٰ بن عقبةَ ، وكثيرَ بن فَرْقد ، وأسقطَ منها سعدَ بن إبراهيم ، [وسليمانَ بن موسىٰ] .

وذكر : **الطبقةَ الرابعةَ** : الليثَ بن سعد ، وجويريةَ بن أسماء ، وإسماعيلَ بن إبراهيم بن عقبة ، ويونسَ بن يزيد . لم يذكرْ غيرَهم .

وزادَ في **الخامسةِ** : ابنَ أبي ذئبٍ ، وحنظلةَ بن أبي سفيانَ[1] ، وابنَ عنج ، وأسقطَ ذكرَ أسامةَ وابن مغول .

وذكرَ **الطبقةَ السادسةَ** : سليمانَ بن موسىٰ ، وبُرْدَ بن سِنَان ، وهشامَ بن الغاز ، وابنَ أبي رَوَّاد .

وزادَ في **السابعةِ** : عبيدَ الله بن الأخنس ، وأسقطَ منها سعيداً وعليَّ بن الحكم .

وقال : **الطبقةُ الثامنةُ** : عمرُ بن محمد بن زيد ، وأسامةُ بن

---

(١) في ظ « حنظلة بن سفيان » وعليها ضَبَّة . إشارة إلىٰ أنها هكذا في الأصل ، لكنها مشكلةٌ . وانظر معنىٰ « ضَبَّة » و« تضبيب » وصورة الضَّبَّة في كتابنا « معجم المصطلحات الحديثية » .

زيد ، ومحمدُ بن إسحاقَ[١] ، وصخرُ بن جويريةَ ، وهمَّامُ بن يحيىٰ ، وهشامُ [آ ـ ٨٧] بن سعد .

قال : **والتاسعةُ** : الضعفاءُ : عبدُ الكريم أبو أمية ، وليث بن أبي سُلَيم ، وحجاجُ بن أرْطاة ، وأشعثُ بن سَوَّار ، وعبدُ الله بن عمر .

ودكرَ **طبقةً عاشرةً** ، وقال : هم المتروكُ حديثُهم : إسحاقُ بن أبي فروةَ ، وعبدُ الله بن نافع ، وعمرُ بن قيس ، ونجيحٌ أبو معشر ، وعثمانُ البُرِّي ، وأبو أمية بن يعلىٰ ، ومحمدُ بن عبد الرحمن بن المُجَبَّر[٢] ، وعبدُ العزيز بن عبيد الله[٣] .

أصحابُ الأعمشِ : قال النسائيُّ : هم سَبْعُ طبقاتٍ :

الأولىٰ : يحيىٰ القطان ، والثوريُّ ، وشعبةُ .

الثانيةُ : زائدةُ ، وابنُ أبي زائدة ، وحفصُ بن غياث .

الثالثةُ : أبو معاوية ، وجريرُ بن عبد الحميد ، وأبو عوانة .

الرابعةُ : قُطْبَةُ بن عبد العزيز ، ومفضَّلُ بن مهلهل ، وداودُ الطائيُّ ، وفُضَيْلُ بن عِياض ، وابنُ المبارك .

الخامسةُ : ابنُ إدريسَ ، وعيسىٰ بن يونسَ ، ووكيعٌ ، وحُمَيد

---

(١) في ظ وب « وابن إسحاق » .

(٢) بفتح الموحدة الثقيلة . كما ضبط في « المغني » رقم ٥٧٣٥ ونص عليه في « اللسان » ج٥ ص٢٤٦ فانظر ترجمته .

(٣) انظر هذه الطبقات في « الطبقات » للنسائي رواية ابن التمار المطبوع في آخر « الضعفاء » للنسائي ١٣١ وفيه تفاوت يسير ، لعل بعضه من إخراج المحقق .

الرُّؤاسيُّ ، وعبدُ الله بن داود ، والفضلُ بن موسىٰ ، وزهيرُ بن معاوية .

السادسةُ : أبو أسامةَ ، وابن نُمير ، وعبدُ الواحد بن زياد .

السابعةُ : عَبيدةُ بن حميد ، وعبدةُ بن سليمان[1] .

* * *

(١) « طبقات النسائي » السابق ١٣٢ باختصار يسير جداً من ابن رجب في استكمال اسم كل راوٍ .

○ فَصْلٌ في الحديثِ الغريبِ وأنواعِ الحديثِ ○
○ من حيثُ تفرُّدُ الراوي به ○

وأما الحديثُ الغريبُ : فهو ضِدُّ المشهورِ[١] .

وقد كانَ السلفُ يمدحونَ المشهورَ من الحديثِ ويذمونَ الغريبَ منه في الجملةِ :

---

(١) الغريبُ : لغةً هو المنفردُ أو البعيدُ عن أقاربه . وفي اصطلاحِ المحدِّثين : (هو الحديثُ الذي تفرَّد راوٍ بروايته مطلقاً ، سواءٌ تفرَّد به عن إمامٍ يُجْمَعُ حديثُه ، أو عن راوٍ غيرِ إمام ، أو انفردَ بزيادةٍ في متنِه أو إسنادِه) . سمي بذلك لأنه كالغريبِ الوحيدِ الذي لا أهلَ عندَهُ ، أو لبُعده عن مرتبةِ الشهرةِ فضلاً عن التواترِ . « قواعد التحديث » ص١٢٥ وانظر « علوم الحديث » ص٢٤٣ ـ ٢٤٤ و« شرح العراقي علىٰ ألفيته » ج٤ ص٢ ـ ٣ و« فتح المغيث » للسخاوي ص٣٤٣ .

وقد قسمَ العلماءُ الحديثَ الغريبَ بحسبِ موضعِ الغرابةِ فيه أقساماً بلغَ بها الحافظُ ابنُ سيدِ الناسِ خمسةَ أقسامٍ نذكرها باختصارٍ ، لتطبيقِ تقسيمِ الترمذيِّ والحافظِ ابنِ رجب عليها ، وهي :

١ـ غريبٌ سنداً ومتناً .

٢ـ غريبٌ متناً لا سنداً .

٣ـ غريبٌ سنداً لا متناً .

٤ـ غريبُ بعضِ السند فقط .

٥ـ غريبُ بعضِ المتن فقط .

وهذه الأقسامُ الخمسةُ داخلة في كلامِ الترمذيِّ ، لا تخرُجُ عنه ، كما يظهرُ للمتأمل . وانظر بيان ذلك في كتابنا « الإمام الترمذي » ص١٨٢ ـ ١٨٤ .

ومنه قولُ ابنِ المباركِ : « العلمُ هو الذي يجيئكَ من ههنا ومن ههنا » يعني المشهورَ . خَرَّجه البيهقيُّ من طريقِ الترمذيِّ عن أحمدَ بن عَبْدة عن أبي وَهْبٍ[1] عنه .

وخَرَّجَ أيضاً من طريقِ الزهريِّ عن عليِّ بن حسين قال : « ليسَ من العلمِ ما لا يُعرَفُ ، إنما العلمُ ما عُرِفَ وتواطأتْ عليه الألسُنُ » .

وبإسنادِه عن مالكٍ قال : « شَرُّ العلمِ الغريبُ ، وخيرُ العلمِ الظاهرُ الذي قد رواهُ الناسُ » .

وروىٰ محمدُ بن جابرٍ عن الأعمشِ عن إبراهيمَ قال : « كانوا يكرهونَ غريبَ الحديثِ ، وغريبَ الكلامِ » .

وعن [ب ـ ٦٩] أبي يوسفَ قال : « من طلبَ غرائبَ الحديثِ كُذِّبَ » .

وقال أبو نُعيم : « كان عندنا رجل يصلِّي كل يومٍ خمسَمئة ركعة ، سقطَ حديثُه في الغرائبِ » .

وقال عمرو[2] بن خالد : سمعتُ زهيرَ بن معاويةَ يقول لعيسىٰ بنِ يونس[3] : « ينبغي للرجلِ أن يتوقَّىٰ روايةَ غريبِ الحديثِ

---

(١) « عن ابن وهب » ظ ، وهو سهو .

(٢) « عمر » ظ وب . والمثبت هو الصواب .

(٣) « ابن يونس » ليس في ظ .

فإني أعرفُ رجلاً كان يصلِّي في اليومِ مئتي ركعة، ما أفسَدَهُ عندَ الناسِ إلا روايةُ غريبِ الحديثِ » .

وذكرَ مسلمٌ في مقدِّمةِ كتابِهِ[١] من طريقِ حَمَّادِ بن زيد أن أيوبَ قال لرجلٍ : « لزمتَ عمراً ؟ قال : نعم ، إنه يجيئُنا بأشياءَ غرائبَ!! قال : يقولُ له أيوب : إنما نَفِرُّ أو نَفْرَقُ من تلكَ الغرائبِ » .

وقال رجلٌ لخالدِ بن الحارثِ : « أخرجْ لي حديثَ الأشعثِ[٢] لَعَلِّي أجدُ فيه شيئاً غريباً » . فقال : « لو كان فيه شيءٌ غريبٌ لمحوتُه » .

ونقلَ عليُّ بن عثمانَ النُّفَيْلي عن أحمدَ قال : « شرُّ الحديثِ الغرائبُ التي لا يُعمل بها ولا يُعتمد عليها » .

وقال المروذي : سمعتُ أحمدَ يقول : « تركوا الحديثَ وأقبلوا علىٰ الغرائبِ ، ما أقلَّ الفقهَ فيهم ؟! » .

ونقل محمدُ بن سهل بن عسكر عن أحمدَ قال : « إذا سمعتَ أصحابَ الحديثِ يقولون : هذا الحديثُ غريبٌ أو فائدةٌ ، فاعلم أنه خطأ أو دخلَ حديثٌ في حديثٍ ، أو خطأٌ من المحدِّث ، أو ليسَ له إسنادٌ ، وإن كانَ قد روىٰ شعبةُ ، وسفيانُ . وإذا سمعتهم يقولون : لا شيءَ فاعلمْ أنه حديثٌ صحيحٌ » .

وقال أحمدُ بن يحيىٰ : سمعتُ أحمدَ غيرَ مرةٍ يقول : « لا تكتبوا

---

(١) ص١٧ ـ ١٨ وعمرو هو ابن عبيد ، من رؤوس الاعتزال . انظر « المغني » ٤٦٧٨ .

(٢) في ب « في حديث حديث الأشعث » وهو تصحيف وسقط .

هذه الأحاديثَ الغرائبَ[١]، فإنها مناكير وعامَّتها عن الضُّعفاءِ » .

قال أبو بكر الخطيبُ[٢] : « أكثرُ طالبي الحديثِ [ظ ـ ١٦٤] في هذا الزمانِ يغلبُ عليهم كَتْبُ الغريبِ دونَ المشهورِ ، وسماعُ المنكرِ دونَ المعروفِ ، والاشتغالُ بما وقَعَ فيه السهوُ والخطأُ من روايةِ المجروحينَ والضُّعفاءِ ، حتىٰ لقَدْ صارَ الصَّحيحُ عندَ أكثرِهم مجتنباً ، والثابت مَصْدُوفاً عنه مُطَّرحاً ، وذلكَ لعدمِ معرفتِهم بأحوالِ الرواةِ ومحلِّهم ، ونقصانِ علمهم بالتمييز ، وزهدِهم في تعلُّمه[٣] ، وهذا خلافُ ما كان عليه الأئمةُ من المحدِّثينَ ، والأعلامُ من أسلافنا الماضين » .

وهذا الذي ذكرَهُ الخطيبُ حقٌّ ، ونجدُ كثيراً ممن ينتسبُ إلىٰ الحديثِ لا يعتني بالأصولِ الصِّحاحِ كالكتبِ السِّتَّةِ ونحوِها ، ويعتني بالأجزاءِ الغريبةِ وبمثلِ مسند [آ ـ ٨٨] البزار ، ومعاجِم الطبرانيِّ ، أو أفرادِ الدَّارَقُطنيِّ ، وهي مَجْمَعُ الغَرَائِبِ والمناكيرِ[٤] .

---

(١) « والغرائب » ظ بزيادة الواو ، ولا محل لها فيما يبدو .

(٢) في « الكفاية » ص١٤١ . وانظر فيه ما سبقَ أنْ أوردَهُ الشارحُ من الآثارِ أيضاً .

(٣) « ونقله » ظ وب .

(٤) وهذا عبرةٌ عظيمةٌ لمن أرادَ سبيلَ العلمِ وكأنَّ هذا التنبيه من أكابرِ العلماء في مختلفِ العصورِ لم يقعْ في علمٍ أو قناعةِ بعضٍ من نَصَبَ نفسَه للحديثِ في زماننا حتىٰ إنه ليهجُر الفتوىٰ المجمَعَ عليها من جماعةِ أئمةِ الإسلامِ المعتمدين والمدعَّمة بصريحِ الكتابِ أو السنةِ المتواترة أو الصحيحة يهجرُ مثلَ هذا ، ليفتيَ بقولٍ شاذٍّ مستندٍ إلىٰ حديثٍ شاذٍّ أو شبهِ شاذ ، ولا حولَ ولا قوةَ إلا بالله .

ومِنْ جُمْلَةِ الغرائبِ المُنْكَرةِ الأحاديثُ الشَّاذَّةُ المطَّرَحَةُ

وهي نوعانِ :

ما هو شاذُّ الإسنادِ : وسيذكرُ الترمذيُّ فيما بعدُ بعضَ أمثلتِه .

وما هو شاذُّ المتنِ : كالأحاديثِ التي صَحَّت الأحاديثُ بخلافِها، أو أجمعتْ أئمةُ العلماءِ علىٰ القولِ بغيرِها .

وهذا كما قاله أحمدُ ـ في حديثِ أسماءَ بنت عُمَيسٍ : « تَسَلَّبي ثلاثاً ثم اصنعي ما بدا لك » ـ : « إنه من الشاذِّ المُطَّرَحِ » . مع أنه قد قال به شذوذٌ من العلماءِ : إنَّ المتوفىٰ عنها لا إحدادَ عليها بالكلِّيةِ ، كما سبقَ ذكرُه في موضعِه[١] .

وكذلكَ حديثُ طاوسٍ عن ابنِ عَبَّاسٍ في الطَّلاقِ الثَّلاثِ ، وقد تقدَّمَ في كتابِ الطَّلاقِ كلامُ أحمدَ وغيره من الأئمةِ فيه وأنه شاذٌّ مُطَّرَحٌ[٢] .

قال إبراهيمُ بنُ أبي عَبْلةَ : « من حَمَلَ شاذَّ العلماءِ[٣] حملَ شراً كثيراً » . وقال معاويةُ بن قُرَّة : « إياكَ والشاذَّ من العلمِ » .

وقال شعبةُ : « لا يجيئُكَ الحديثُ الشاذُّ إلا من الرَّجلِ الشَّاذِّ » .

قال صالحُ بن محمد الحافظُ : « الشاذُّ الحديثُ المنكَرُ الذي

---

(١) انظر ص١٧ وتعليقنا عليها .

(٢) انظر تعليقنا علىٰ ص١٦ .

(٣) في ظ وب « العلم » . وفي ظ « كبيراً » .

لا يُعرف[١] » . وقد تقدَّمَ قولُ ابنِ مهدي : « لا يكونُ إماماً في العلمِ من يحدِّثُ بالشاذِّ من العلمِ » .

وقد اعتُرِضَ علىٰ الترمذيِّ رحمهُ اللهُ :

بأنه في غالبِ الأبوابِ يبدأ بالأحاديثِ الغريبةِ الإسنادِ غالباً ؟ وليسَ ذلكَ بعيبٍ ، فإنه رحمهُ اللهُ يبيِّنُ ما فيها من العِلَلِ ، ثم يبيِّنُ الصَّحيح في الإسنادِ ، وكان قصدُه رحمهُ اللهُ ذكرَ العِلَل ، ولهذا تجدُ النسائيَّ إذا استوعبَ طُرُقَ الحديثِ بدأ بما هو غَلَط ، ثم يذكرُ بعد ذلكَ الصَّوابَ المخالفَ له .

○ خِطَّةُ أبي داودَ في « سُنَنِهِ » : ○

وأما أبو داودَ رحمهُ اللهُ فكانتْ عنايتُه بالمتونِ أكثر :

ولهذا يذكرُ الطُّرُقَ واختلافَ ألفاظِها ، والزياداتِ [ب ـ ٧٠] المذكورةَ في بعضِها دونَ بعضٍ ، فكانتْ عنايتُهُ بفِقْهِ الحديثِ أكثر من عنايتِهِ بالأسانيدِ ، فلهذا يبدأُ بالصَّحيحِ من الأسانيدِ ، وربما لم يذكرِ الإسنادَ المعلَّلَ بالكليَّةِ .

ولهذا قال في «رسالتِه إلىٰ أهلِ مَكَّةَ»[٢] : « سألتُم أن أذكرَ لكم الأحاديثَ التي في كتابِ « السُّنَنِ » أهي أصحُّ ما عرفتُ في الباب ؟

فاعلموا أنه كذلكَ ، إلا أن يكونَ قد رُويَ من وجهينِ

---

(١) انظر هذه الآثار في « الكفاية » ص١٤٠ و١٤١ .

(٢) انظر النصوص في مطلعها ص٤ وص٦ و٧ . وهي زبدة «الرسالة» .

صحيحينِ ، وأحدُهما أقوىٰ إسناداً ، والآخرُ صاحبُه أقدَمُ في الحِفْظ ، فربما كتبتُ ذلكَ ، ولا أرىٰ في كتابي من هذا عشرةَ أحاديث ، ولم أكتبْ في البابِ إلا حديثاً أو حديثين وإن كان في البابِ أحاديثُ صِحاحٌ ، فإنه يكثُر .

وإذا أعدتُ الحديثَ في البابِ من وجهينِ أو ثلاثةٍ فإنما هو من زيادة كلامٍ فيه ، وربما فيه كلمةٌ زائدةٌ علىٰ الأحاديثِ ، وربما اختصرتُ الحديثَ الطويلَ ، لأني لو كتبتُه بطولِه لم يعلمْ بعضُ مَنْ سمِعَه ، ولا يفهمُ موضِعَ الفِقْهِ منه ، فاختصرتُه لذلكَ » .

إلىٰ أن قال : « وما كانَ في كتابي من حديثٍ فيه وَهْنٌ شديدٌ فقد بيَّنْتُه ومنه ما لا[1] يصحُّ مُسنداً ، وما لم أذكرْ فيه شيئاً فهو صالحٌ ، وبعضُها أصحُّ من بعضٍ » .

إلىٰ أن قال : (« والأحاديثُ التي وضعتُها في كتابِ « السُّنَن » أكثرُها مشاهير ، وهو عندَ كلِّ مَنْ كَتَبَ شيئاً من الأحاديثِ ، إلا أن تمييزَها لا يقدِرُ عليه كلُّ الناسِ ، والفخرُ بها أنها مشاهير ، فإنه لا يُحتجُّ بحديثٍ غريبٍ ، ولو كانَ من روايةِ مالكٍ ويحيىٰ بن سعيدٍ والثِّقاتِ من أئمةِ العلمِ .

ولو احْتُجَّ بحديثٍ غريبٍ وجدتَ[2] من يطعَنُ فيه ، ولا يَحتَجُّ بالحديثِ الذي قد احْتُجَّ به إذا كانَ الحديثُ غريباً شاذاً .

فأما الحديثُ المشهورُ المتَّصِلُ الصَّحيحُ فليسَ يقدِرُ أن يردَّه علينا أحدٌ .

---

(١) في ظ وب « ما لم » . ولفظ «الرسالة» « وفيه ما لا يصح سنده » .

(٢) في ب « ولم احتج بحديث وجدت » وفيه سقط وتصحيف .

وقال إبراهيمُ النَّخَعيُّ : « كانوا [آ ـ ٨٩] يكرَهُونَ الغريبَ من الحديثِ » .

وقال يزيدُ بن أبي حبيب : «إذا سمعتَ الحديثَ فانشُدْهُ كما تُنشد الضالَّة ، فإن عُرِفَ وإلا فَدعه»). وذكرَ بقيةَ «الرسالةِ» .

وخَرَّجَ البيهقيُّ بإسنادِه عن ابنِ وَهْب قال : « لولا مالكُ بن أنسٍ والليثُ بن سعدٍ لهلكتُ ، كنتُ أظنُّ أن كلَّ ما جاءَ عن النبيِّ ﷺ يُعْمَلُ به » .

قال ابنُ أبي خيثمةَ ثنا ابنُ الأصبهاني ثنا عيسىٰ بن يونس عن الأعمشِ عن إبراهيمَ قال : « إني لأسمعُ الحديث فآخذُ منه ما يؤخَذُ به ، وأدعُ سائِرَه » .

○ الغريبُ سنداً ومتناً عند الترمذيِّ :○

ثم لنرجعْ إلىٰ ما ذكرَهُ الترمذيُّ رحمهُ اللهُ فنقولُ :

ذكرَ الترمذيُّ رحمهُ اللهُ : « أن الغريبَ عندَ أهلِ الحديثِ يُطلَقُ بمعانٍ : أحدها : أن يكونَ الحديثُ لا يُرْوَىٰ إلا من وجهٍ واحدٍ[1] ».

ثم مَثَّله بمثالين ، وهما في الحقيقة نوعانِ :

---

(١) ويسميه علماءُ أصولِ الحديثِ : « الغريب متناً وإسناداً » ، وسماه الحافظُ ابن حجر « الفرد المطلق » . انظر « علوم الحديث » ص٢٤٤ و« شرح الألفية » ج٤ ص٤ و« التدريب » ص٣٧٦ و« شرح النخبة » بشرحه للقاري ص٤٨ . وحكمُ هذا القسم أنه يُحتَج به إذا توفرتْ فيه شروطُ الصَّحيح ويقول فيه الترمذيُّ : « صحيحٌ غريبٌ » . أو كان حسناً ويعبر عنه الترمذيُّ بقوله : « حسنٌ غريبٌ » . وإلا فهو مردودٌ ، وهو الغالبُ علىٰ الغرائبِ ، كما عرفتَ من تحذيرِ العلماءِ منها ص٤٠٦ ـ ٤١٠ .

أحدهما : أن يكونَ ذلكَ الإسنادُ لا يُرْوَىٰ به إلا ذلكَ الحديث أيضاً .

وهذا[١] مثلُ حديثِ حَمَّادِ بن سَلَمَةَ عن أبي العُشَراءِ الدارميِّ عن أبيهِ عن النبيِّ ﷺ في الذَّكاةِ .

فهذا حديثٌ غريبٌ ، لا يُعْرَفُ إلا من حديثِ حماد بن سلمة عن أبي العُشَراء ثم اشتهرَ عن حَمَّاد ، ورواه عنه خَلْقٌ ، فهو في أصلِ إسنادِه غريبٌ ، ثم صارَ [ظ ـ ١٦٥] مشهوراً عن حماد .

قال الترمذيُّ : « ولا يُعرفُ لأبي العُشَراء عن أبيهِ غيرُ هذا الحديثِ » .

وقد خَرَّجَ الترمذيُّ[٢] في كتابِ الصَّيدِ والذبائحِ هذا الحديثَ[٣] وقال : « غريبٌ لا نعرفه إلا من حديثِ حَمَّاد بن سَلَمَةَ ، ولا يُعْرَفُ لأبي العُشَراءِ عن أبيهِ غيرُه » .

ولم يقل : إنه حسن ، لما ذكرَ ههنا أن شرطَه في الحسنِ أن يُروىٰ نحوُه من غيرِ وجهٍ ، وهذا ليسَ كذلكَ ، فإنه لم يُرْوَ في الذكاةِ

---

(١) قوله « وهذا » ليس في ظ .

(٢) قوله « ولا يعرف . . » إلىٰ هنا سقط من ظ .

(٣) ج٤ ص٧٥ ووقع فيه قوله « ولا نعرف لأبي العشراء . . . » . وأخرجه أبو داود في الأضاحي (ذبيحة المتردية) ج٣ ص١٠٣ والنسائي في الأضاحي (ذكر المتردية . . .) ج٧ ص٢٢٨ وابن ماجه في الذبائح ص١٠٦٣ .

وقد اتفقوا علىٰ تأويلِ الحديثِ بحالِ الضرورةِ ، أو فيما كان متوحِّشاً ، كما تفيدُه عباراتهم صراحة ، وتفيده إشارةُ تراجمهم للحديثِ . وانظر « التلخيص الحبير » ص٣٨٢ .

في غيرِ الحَلْقِ واللبَّة إلا في حالِ الضَّرورةِ غيرُه[١] .

وحكىٰ أيضاً في كتاب « العِلَلِ »[٢] عن البخاريِّ أنه قال : « لا نعرفُ لأبي العُشَراءِ شيئاً غيرَ هذا »

وقد ذكرنا هناكَ أن بعضَهم ذكرَ لحمادِ بن سلمةَ عن أبي العُشراءِ عن أبيهِ نحوَ عشرةِ أحاديثَ ، لكنْ كلُّ أسانيدِها إلىٰ حماد ضعيفةٌ لا يكادُ يصِحُّ منها شيءٌ عنه ، ووَهَّن أحمدُ حديثَ أبي العُشَراء في الذكاةِ أيضاً .

النوعُ الثاني : أن يكونَ الإسنادُ مشهوراً يُرْوىٰ به أحاديثُ كثيرةٌ ، لكن هذا المتن لم تصحَّ روايتُه إلا بهذا الإسنادِ .

ومَثَّله الترمذيُّ بحديثِ عبدِ اللهِ بن دينار عن ابنِ عمرَ عن النبيِّ ﷺ [ب ـ ٧١] في النهي عن بيعِ الولاءِ وهبتِه ، فإنه لا يصحُّ عن النبيِّ ﷺ إلا من هذا الوجهِ ، ومَنْ رواه من غيرِه فقد وَهِم وغَلِطَ .

وقد خَرَّجَهُ الترمذيُّ في كتابِ البيوعِ . وسَبَقَ الكلامُ عليه هناكَ مستوفًى ، وهو معدودٌ من غرائبِ الصَّحيحِ ، فإن الشيخينِ خَرَّجاهُ[٣] ، ومع هذا فتكلَّم فيه الإمام أحمدُ ، وقال : « لم يتابَعْ

---

(١) « غيره » زيادة من ظ . والمعنىٰ يقتضيها .

(٢) ٢/ ٦٣٥ .

(٣) البخاري في العتق ج٣ ص١٤٧ ومسلم ج٤ ص٢١٦ وقال : « الناس كلهم عيالٌ علىٰ عبدِ الله بن دينار في هذا الحديثِ » . والترمذي ج٣ ص٥٣٧ ـ ٥٣٨ وفيه تنبيهٌ علىٰ خطأ غير طريقِ ابن دينار ، وأبو داود في الفرائض ج٣ ص١٣٧ والنسائي في البيوع ج٧ ص٢٦٩ وانظر «شرح القسطلاني» علىٰ البخاري ج٤ ص٣٧٨ .

عبدُ اللهِ بن دينار عليه » ، وأشارَ إلىٰ أنَّ الصَّحيحَ ما روىٰ نافعٌ عن ابنِ عمرَ أن النبيَّ ﷺ قال : « الولاءُ لمن أعتقَ » . لم يذكر النهيَ عن بيعِ الولاءِ وهبتِهِ .

قلتُ : وروىٰ نافعٌ عن ابنِ عمرَ من قوله النهيَ عن بيعِ الولاءِ وعن هبته ، غيرَ[1] مرفوعٍ ، وهذا مما يُعلَّلُ به حديثُ عبدِ اللهِ بن دينارٍ . والله أعلم .

ومن غرائبِ الصَّحيحِ أيضاً حديثُ عُمرَ عن النبيِّ ﷺ : « إنما الأعمالُ بالنياتِ . . . » الحديث . وقد خَرَّجَهُ الترمذيُّ في الجهادِ ، وسبقَ الكلام عليه هناكَ مستوفًى ، فإنه لم يصحَّ إلا من حديثِ يحيىٰ بن سعيد عن محمدِ بن إبراهيمَ التيميِّ عن علقمةَ بن وقَّاصٍ عن عُمرَ[2] .

ومنها [أيضاً] حديثُ أنسٍ «دخلَ النبيُّ ﷺ مكَّةَ وعلىٰ رأسه المِغْفَرُ[3]،

---

(١) قوله « غير » ليس في ب وهو سقط مخل بالمعنىٰ .

(٢) وقد أشار القَسْطلاني إلىٰ تعدُّدِ طُرُقه ، ثم قال : « وقد اتُّفقَ علىٰ أنه لا يصحُّ مُسنَداً إلا من رواية عمر » ج١ ص٧٥ ـ ٧٦ . وانظر تخريجه فيما سبق ص٣٨٦ .

(٣) البخاري في الحج (باب دخول مكةَ والحرم بغيرِ إحرام) ج٣ ص١٧ وفي المغازي (أين ركزَ النبيُّ ﷺ الرايةَ يوم الفتح) ج٤ ص١٤٨ ، ومسلم في الحج ج٤ ص١١١ ، والترمذي (باب المغفر) ج٤ ص٢٠٢ ، وقال : « هذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرف كبير أحد رواه غير مالك عن الزهري » ، ومالك في الموطأ ج١ ص٢٩٢ . وكان ذلك يوم فتحِ مكةَ في الساعةِ التي أُحِلَّتْ فيها لرسولِ الله ﷺ ، كما هو صريحُ لفظ الحديثِ . فلا يشكل علىٰ دليلِ وجوبِ دخولِ مكة بإحرامٍ . انظر كتابنا « الحج والعمرة في الفقه الإسلامي » ص٤٩ ـ ٥٠ .

فإنه لم يصحَّ[١] إلا من حديثِ مالكٍ عن ابنِ شهابٍ عن أنسٍ ، وقد سبق ذكرُه في الجهادِ أيضاً ، وأمثلةُ ذلكَ كثيرةٌ[٢] .

* * *

(١) « لا يصح » ظ وب .
(٢) « وأمثلته كثيرة » ظ وب .

○ زياداتُ الثِّقاتِ وتحقيقُ حُكْمِها ○

قال أبو عيسىٰ رحمهُ اللهُ : (ورُبَّ حديثٍ إنما[1] اسْتُغْرِبَ لزيادةٍ تكونُ في الحديثِ ، وإنما يصحُّ إذا كانت الزيادةُ ممَّن يُعْتَمَدُ علىٰ حفظِهِ .

مثلُ ما روىٰ مالكُ بن أنسٍ عن نافعٍ عن ابنِ عُمَرَ قال : « فَرَضَ رسولُ اللهِ ﷺ زكاةَ الفِطرِ مِنْ رمضانَ علىٰ كلِّ حُرٍّ أو عبدٍ ، ذكرٍ أو أنثىٰ من المسلمينَ، صاعاً من تمرٍ أو صاعاً من شعير » .

فزادَ مالكٌ في هذا الحديثِ « من المسلمين » .

وروىٰ أيوبُ السَّخْتِيانيُّ ، وعبيدُ الله بنُ عُمر ، وغيرُ واحدٍ [آ-٩٠] من الأئمَّةِ هذا الحديثَ عن نافعٍ عن ابنِ عُمر ، ولم يذكرْ فيه « من المسلمين » .

وقد روىٰ بعضُهم عن نافعٍ مثلَ روايةِ مالكٍ ممن لا يُعْتَمَدُ علىٰ حفظِهِ .

---

(١) « إنما » ليس في ظ وب .

وقد أخذَ غيرُ واحدٍ من الأئمةِ بحديثِ مالكٍ ، واحتَجُّوا به ، منهمُ الشافعيُّ وأحمدُ بن حنبل قالا : إذا كانَ للرجلِ عَبيدٌ غيرُ مسلمينَ لم يؤدِّ زكاةَ الفِطرِ [عنهم] ، واحتجَّا بحديثِ مالكٍ .

فإذا زادَ حافظٌ ممن يُعتَمَدُ علىٰ حفْظِه قُبِلَ ذلكَ عنه) .

هذا أيضاً نوعٌ من الغريبِ ، وهو أن يكونَ الحديثُ في نفسِه مشهوراً لكنْ يزيدُ بعضُ الرواةِ في متنه زيادةً تُستَغرَبُ[1] .

وقد ذكرَ الترمذيُّ : أن الزيادةَ إن كانتْ من حافظٍ يُعْتَمَدُ علىٰ حفظِه فإنها تُقْبَلُ ، يعني وإن كانَ الذي زادَ ثقةً لا يُعتَمَدُ علىٰ حِفْظِهِ لا تُقْبَلُ زيادَتُه .

وهذا أيضاً ظاهرُ كلامِ الإمامِ أحمدَ ، قال في رواية صالح : « قد أُنكِرَ علىٰ مالكٍ هذا الحديثَ ـ يعني زيادَتَه «من المسلمينَ» ـ ومالكٌ إذا انفردَ بحديثٍ هو ثِقَةٌ ، وما قال أحدٌ ممن قال بالرأيِ أثبت منه » . يعني في الحديثِ .

وقال : « قد رواهُ العُمَريُّ الصغيرُ والجُمَحِيُّ ومالكٌ » .

فذكرَ أحمدُ أن مالكاً يُقبَلُ تفرُّدُه ، وعلَّلَ بزيادته في الثبتِ علىٰ غيرِه ، وبأنه قد تُوبع علىٰ هذه الزيادةِ ـ وقد ذكرنا هذه الزيادةَ ومن تابعَ مالكاً عليها في كتابِ الزكاةِ ـ ولا يخرجُ بالمتابعةِ عن أن يكونَ زيادةً من بعضِ الرواةِ ، لأن عامَّةَ أصحابِ نافع لم يذكروها .

---

(١) وهو القسمُ الذي سمَّاه ابنُ سيِّد الناس : « غريبُ بعضِ المتن » . وبحثه العلماءُ في فنِّ « زياداتِ الثقاتِ » .

و[قد] قالَ أحمدُ في روايةٍ عنه : « كنتُ أتهيَّبُ حديثَ مالكٍ : « مِنَ المسلمينَ » . يعني حتىٰ وَجَدَه من حديثِ العُمريَّين[١] . قيلَ له : « أفمحفوظٌ[٢] هو عندَك « من المسلمين » ؟ قال : نعم » .

وهذه الروايةُ تدُلُّ علىٰ تَوَقُّفِهِ في زيادةِ واحدٍ من الثِّقاتِ ولو كانَ مِثْلَ مالكٍ حتى يُتابع علىٰ تلكَ الزيادةِ ، وتدُلُّ علىٰ أنَّ متابعةَ مثلِ العُمَريِّ لمالكٍ مما يقوي روايةَ مالكٍ ويزيلُ عن حديثِه الشذوذَ والإنكارَ[٣] .

وسيأتي فيما بعدُ إن شاءَ اللهُ عن يحيىٰ القطانِ نحوُ ذلكَ أيضاً .

وكلامُ الترمذيِّ هنا يدُلُّ علىٰ خِلافِ ذلكَ ، وأن العبرةَ بروايةِ مالكٍ ، وأنه لا عبرةَ بمن تابَعه ممن لا يُعْتَمَدُ على حِفْظِهِ .

---

(١) « العمري » ظ وب . والعمريان هما عبدُ الله العمري ، وعبيدُ الله العمري . انظر تخريج روايتهما في « الفتح » ج٣ ص٢٣٨ .

(٢) « أمحفوظ » ظ وب .

(٣) الحديثُ أخرجه الشيخان من طريق عبيد الله قال : حدَّثني نافعٌ عن ابن عمر . . وأخرجاه أيضاً من رواية أيوبَ عن نافعٍ عن ابنِ عمر ، وأخرجه مسلمٌ من طريقِ الليثِ عن نافعٍ عن ابنِ عمر كلهم بدونِ زيادة « من المسلمين » .

وأخرجاه عن مالكٍ عن نافعٍ عن ابن عمر بزيادة « من المسلمين » .

وتابع مالكاً علىٰ هذه الزيادة عمر بن نافع عن أبيه عند البخاريِّ ، والضحاك عن نافع عند مسلم . البخاري ج٢ ص١٣٠ ـ ١٣٢ ومسلم ج٣ ص٦٨ ـ ٦٩ .

وعمرُ بن نافع وثَّقه بعضُ الأئمة ، وبعضُهم نزل به إلىٰ منزلةِ « صدوق » و« لا بأس به » . وأما الضَّحَّاك فهو « صدوقٌ يهم » ، لذلك قال الترمذيُّ : « وقد روىٰ بعضُهم عن نافعٍ مثلَ روايةِ مالكٍ ممن لا يعتمد علىٰ حفظه » . فجعل الاعتمادَ في الزيادةِ علىٰ الإمامِ مالكٍ .

وفي حديثِ ابنِ عُمر في صدقةِ الفطرِ زياداتٌ أُخَرُ لا تثبتُ ، منها ذكر القمحِ[١] [ظ ـ ١٦٦] ، وكذلكَ في [ب ـ ٧٢] حديثِ أبي سعيد في صدقةِ الفِطرِ زياداتٌ[٢] وقد ذكرنا ذلكَ كلَّه مستوفًى في كتابِ الزكاةِ .

وقال أحمدُ أيضاً ـ في حديثِ ابن فُضَيْل عن الأعمشِ عن عمارة بن عُمير عن أبي عطِيَّة عن عائشةَ في تلبيةِ النبيِّ ﷺ وذكرَ فيها : « والملكَ لك[٣] ، لا شريكَ لك » ـ قال أحمدُ : « وَهِمَ ابنُ فُضيل في هذه الزيادة ، ولا تُعرف هذه عن عائشةَ ، إنما تُعرَفُ عن ابنِ عُمَرَ » . وذكرَ أنَّ أبا معاويةَ روىٰ الحديثَ عن الأعمشِ بدونِها ، وخرَّجَهُ البخاري بدونها أيضاً من طريقِ الثوريِّ

---

(١) أخرجها الحاكمُ في « المعرفةِ » ص١٣١ ـ ١٣٢ . بسنده عن نصرِ بن حَمَّاد أخبرنا أبو معشر عن نافعٍ عن ابن عمر . . الحديث . . وفي « المستدرك » ج١ ص٤١٠ من حديث أبي هريرة وصححه .

وقال الحاكمُ في « المعرفةِ » : « هذا حديثٌ رواهُ جماعةٌ من أئمةِ الحديثِ عن نافعٍ فلم يذكروا صاعَ القمحِ فيه ، إلا حديثٌ عن سعيدِ بن عبد الرحمن الجمحيِّ ، يتفرَّدُ به عن عبيدِ الله بن عُمر عن نافع » .

وصحَّحَ في « المستدرك » حديثَ أبي هريرة ، وتعقَّبه الذهبيُّ بأنَّ فيه بكرَ بن الأسود « ليس بحجة » . قال نورُ الدين : وفيه أيضاً سفيانُ بن حسين عن الزهريِّ ، وهو ضعيفٌ في الزهريِّ . قال في « التقريبِ » : « ثقةٌ في غيرِ الزهريِّ باتِّفاقهم » . وانظر ما سبق تعليقاً : ٣٩٩ .

(٢) انظر ألفاظَه في الصحيحينِ الموضعين السابقين .

(٣) قوله « لك » ليس في ظ وب .

عن الأعمشِ ، وقال : « تابعه أبو معاويةَ »[١] .

قال الخلاَّل : « أبو عبد الله لا يعبأُ بمن خالفَ أبا معاويةَ في الأعمشِ ، إلا أن يكونَ الثوري » ، وذكرَ أن هذهِ الزيادةَ رواها ابنُ نُميرٍ وغيرُه أيضاً عن الأعمشِ .

وكذلكَ قال أحمدُ في روايةِ الميمونيِّ : « حديثُ أبي هريرةَ في الاستسعاءِ[٢] يرويه ابنُ أبي عَرُوبة ، وأما شعبةُ وهَمّام فلم يذكراه ، ولا أذهبُ إلىٰ الاستسعاءِ»[٣] .

---

(١) البخاري (باب التلبية) ج٢ ص١٣٨ وذكرَ متابعةَ أبي معاوية ، وهي متابعةٌ تامَّةٌ ، ومتابعةٌ قاصرةٌ لشعبةَ ، لكن ليس في المتابعةِ لشعبةَ لفظُ « لا شريك لك » وحديثُ ابن عمر متفق عليه البخاري ، ومسلم ج٤ ص٧ ـ ٨ . وانظر « فتح الباري » ج٣ ص٢٦٥ .

(٢) « الاستسعار » ب وهو تصحيفٌ شنيع ، وقد تكرر فيما يلي أيضاً .

(٣) الحديثُ متَّفقٌ عليه عن أبي هريرةَ عن النبيِّ ﷺ قال : « من أعتقَ شِقْصاً في عبدٍ أُعْتِقَ كلُّه إن كان له مالٌ ، وإلا يُسْتَسْعَىٰ غيرَ مَشْقوقٍ عليه » . البخاري بلفظه في الشركةِ ج٣ ص١٤١ وفي العتق أيضاً ، ومسلم في العتق ج٤ ص٢١٢ ـ ٢١٣ وفي الأيمان ج٥ ص٩٦ .

ومعنىٰ يُسْتَسْعىٰ : يُكلَّفُ بالكَسْبِ لتحصيلِ قيمةِ حِصَصِ شركاءِ العِتْقِ ودفعها إليهم .

قوله « وإلا يُستسعىٰ . . الخ » رواه عن قتادةَ جريرُ بن حازم وسعيدُ بن أبي عروبة . وخالفهما شعبةُ وهشام . فرجَّح الإمامُ أحمدُ شعبةَ وهشاماً وأعلَّ بهما روايةَ الزيادةِ ، لجلالة شعبةَ ، أما همام فروىٰ « وإلا يُسْتَسْعىٰ . . . » من قول قتادة . انظر للتوسُّع في « نصب الراية » ج٣ ص٢٨٢ ـ ٢٨٤ . =

فالذي يدُلُّ عليه كلامُ الإمامِ أحمدَ في هذا البابِ أنَّ زيادةَ الثقةِ للفظةٍ في حديثٍ من بين الثقاتِ إن لم يكنْ مبرِّزاً في الحفظِ والتَّثبُّتِ علىٰ غيرِه ممن لم يذكر الزيادةَ ولم يتابَعْ عليها فلا يُقبَلُ تفرُّدُه .

وإن كانَ ثقةً مبرِّزاً في الحفظِ علىٰ مَنْ لم يذكُرها ففيه عنه روايتان : لأنه قالَ مرَّةً في زيادةِ مالكٍ « من المسلمين » : « كنتُ أتهيَّبُه حتىٰ وجدتُه من حديثِ العُمريَّين »[1] .

وقال مرةً : « إذا انفردَ مالكٌ بحديثٍ هو ثقةٌ ، وما قال أحدٌ بالرأي أثبت منه » .

وقال ـ في حديثِ أيوبَ عن نافعٍ عن ابن عمر المرفوعِ : « مَنْ حَلَفَ فقال : إن شاءَ اللهُ فلا حِنْثَ عليه » ـ : « خالفَهُ الناسُ : عبيدُ الله وغيرُه فوقفوه »[2] .

= واعتمدَ الإمامُ البخاريُّ هذه الزيادةَ ، فذكرها من طريق جريرٍ وسعيدٍ ، ثم قال ج٣ ص١٤٥ : « تابَعه حجَّاجُ بن حَجَّاج ، وأبانُ ، وموسىٰ بن خلفٍ عن قتادةَ ، اختصرَه شعبةُ » . فأشارَ بذلكَ إلىٰ ترجيحِ روايةِ الزيادةِ لتقويتها بالمتابعاتِ ، وعدمِ منافاةِ روايةِ شعبةَ لها ، لأن روايةَ شعبةَ من قبيلِ اختصارِ الحديثِ .

وانظر مزيداً من التفصيل والاستدلال لما ذهب إليه البخاريُّ في « فتح الباري » ج٥ ص٩٦ ـ ٩٨ .

(١) في ظ وب « العمري » .

(٢) أخرجهُ الأربعةُ أبو داود ج٣ ص٢٢٥ ، والترمذي ج٤ ص١٠٨ ، والنسائيُّ ج٧ ص١٢ و٢٥ وابنُ ماجَهْ ص٦٨٠ كلُّهم من طريقِ أيوبَ .

وأخرجَهُ النسائيُّ من روايةِ كثيرِ بن فرقدٍ عن نافعٍ ، وهي متابعةٌ تامَّةٌ لأيوبَ ، وحَسَّنَهُ الترمذيُّ ، مع أنه ذكرَ مخالفةَ أصحابِ نافعٍ لأيوبَ ، مما =

وأما أصحابُنا الفقهاءُ فذكروا في كُتُبِ أصولِ الفقهِ في هذه المسألةِ روايتينِ عن أحمدَ : بالقبولِ مُطلقاً ، وعدمِه مطلقاً ، ولم يذكُروا نصاً[1] له بالقَبُولِ مطلقاً ، مع أنهم رَجَّحُوا هذا القولَ ، ولم يذكُروا به [آ ـ ٩١] نصّاً عن أحمدَ ، وإنما اعتمدوا علىٰ كلامٍ له لا يدُلُّ علىٰ ذلكَ ، مثل قولِهِ في فواتِ الحجِّ : « جاءَ فيه روايتانِ : إحداهما فيه زيادةُ دَمٍ . قال : والزائدُ أولىٰ أن يؤخذَ به » .

وهذا ليسَ مما[2] نحنُ فيه ، فإن مرادَه أن الصحابةَ رُوي عن بعضِهم فيمن يفوتُه الحجُّ أن عليه القضاءَ ، وعن بعضِهم : أنَّ عليه القضاءَ مع الدمِ ، فأخذ بقولِ من زادَ الدمَ ، فإذا روي حديثانِ مستقلَّان في حادثةٍ في أحدهما زيادةٌ فإنها تُقبَل من الثقةِ ، كما لو انفردَ الثقةُ بأصلِ الحديثِ .

وليسَ هذا من بابِ زيادةِ الثِّقةِ ، [ولا سيَّما إذا كان الحديثانِ موقوفين عن صحابيَّيْن] وإنما قد يكونُ أحياناً من بابِ المطلقِ والمقيَّدِ .

= يدُلُّ علىٰ أنه اعتبرَ هذه الزيادةَ حُجَّةً .

ونصُّ كلامِ الترمذيِّ في الجامعِ : « قال أبو عيسىٰ : حديثُ ابنِ عمر حديثٌ حسنٌ ، وقد رواه عبيدُ الله بن عمر ، وغيرُه عن نافع عن ابن عمر موقوفاً .

وهكذا رُويَ عن سالمٍ عن ابنِ عمر رضي الله عنهما موقوفاً . ولا نعلمُ أحداً رفَعَه غير أيوب السَّخْتِياني . وقال إسماعيلُ بن إبراهيم : وكان أَيوب أحياناً يرفعُهُ ، وأحياناً لا يرفعُهُ » . انتهىٰ .

وقد سبقت ترجمة أيوب في صفحة ١٦٨ ـ ١٧٠ بما يشهد أنه من كبار الحفاظ . وانظر « نصب الراية » ج٣ ص١٠٣ ـ ١٠٤ ففيه فوائد أخر .

(١) « أيضاً » ب ، تصحيف .

(٢) « مما ليس » ظ .

وأما مسألةُ زيادةِ الثقةِ التي نتكلَّمُ فيها ههنا فصُورَتُها أن يرويَ جماعةٌ حديثاً واحداً بإسنادٍ واحدٍ ومتنٍ واحدٍ، فيزيدَ بعضُ الرواةِ فيه زيادةً لم يذكرْها بقيةُ الرواةِ .

ومن الأصحابِ من قالَ في هذهِ المسألةِ : « إنْ تعدَّدَ المجلسُ الذي نُقِلَ فيه الحديثُ قُبلت الزيادةُ ، وإن كانَ المجلسُ واحداً وكان الذي تركَ الزيادةَ جماعةٌ لا يجوزُ عليهم الوَهَمُ لم تُقْبَل الزيادةُ ، وإن كانَ ناقلُ الزيادةِ جماعةً كثيرةً قُبِلَتْ ، وإن كان راوي الزيادةِ واحداً والنقصانِ واحداً قُدِّمَ أشهرُهما [وأوثقُهما] في الحفظِ والضَّبطِ » .

قالوا : « وإن خالفت الزيادةُ ظاهرَ المزيدِ عليه لم تُقبَل »[1] . وحملوا كلامَ أحمدَ في حديثِ السّعاية علىٰ ذلكَ ، وليسَ في كلامِ أحمدَ تعرُّضٌ لشيءٍ من هذا التفصيلِ ، وإنما يدُلُّ كلامُه [علىٰ] ما ذكرناهُ أولاً .

وأما الفرقُ بين أن يكونَ المجلسُ متَّحِداً أو متعدِّداً فإنه مأخوذٌ مما ذكره بعضُهم في حديثِ أبي موسىٰ في النِّكاحِ بلا وَلي ، فإنَّ شُعبةَ وسفيان أرسلاهُ عن أبي إسحاق عن أبي بُردةَ ، وإسرائيلُ وصَلَه ، ويقال : إن سماعَ شعبةَ وسفيانَ كانَ واحداً ، والذينَ وصلوه جماعةٌ ، فالظاهرُ أنهم سمِعُوه في مجالسَ متعدِّدة .

---

(١) هذا التفصيلُ طريقةُ المتكلمين والأصوليين ، ويمكن أن نقول : إنه لا ينافي ما سنذْكُره من آراءِ المحدِّثين والفقهاء ، لأن هذا التفصيلَ نوعٌ من الإرشادِ إلىٰ قرائنَ قد تفيدُ في كَشْفِ وهمٍ وقعَ لراوي الزيادةِ في الحديثِ .

وقد أشارَ الترمذيُّ إلى هذا في كتابِ النكاحِ ، كما تقدم[١] .

وحكىٰ أصحابُنا الفقهاءُ[٢] [ب ـ ٧٣] عن أكثرِ الفقهاءِ والمتكلمين قبولَ الزيادةِ إذا كانتْ من ثقةٍ ولم تخالف المزيدَ ، وهو قولُ الشافعيِّ ، وعن أبي حنيفةَ أنها[٣] لا تقبَلُ ، وعن أصحابِ مالكٍ في ذلكَ وجهين[٤] .

ولا فَرْقَ في الزيادةِ بين الإسنادِ والمتنِ كما ذكرنا في حديثِ النِّكاحِ بلا ولي .

○ الزِّيادةُ في السنَدِ والمزيدُ في متَّصلِ الأسانيدِ ○

وقد تكرَّرَ في هذا الكتابِ ذكرُ الاختلافِ في الوَصْلِ والإرسالِ ،

---

(١) حديث : « لا نكاحَ إلا بوَلي » سبقَ تخريجُه في ص٣٠٧ مع الإحالةِ إلىٰ مراجع للتوسع . وقد ذكرَ الترمذيُّ ترجيحَ رواية الوصلِ بتحقيقٍ مُطوَّل ـ كما ذكرناه هناك ـ بمعنىٰ ما ذكرهُ الحافظ ابنُ رجبٍ هنا . وانظر «تعليقَ ابن القيم علىٰ سنن أبي داود » ج٣ ص٢٩ ـ ٣١ ففيه فوائدُ هامة .

(٢) كذا في ظ ، وفي الأَصل « وحكىٰ الفقهاء » ، وفي ب « وحكي عن أكثر الفقهاء » .

(٣) في ظ « إلا أنها » وهو سهو قلم .

(٤) وقع في ظ وب هنا هذه الزيادة : « وفي حكايةِ ذلكَ عن الشافعيِّ نظرٌ ، فإنه قال في الشاذِّ : « هو أن يرويَ ما يخالفُ الثقات » . وهذا يدُلُّ علىٰ أنَّ الثقةَ إذا انفردَ عن الثقاتِ بشيءٍ أنه يكونُ ما تفرَّد به عنهم شاذاً غيرَ مقبولٍ . والله أعلم » . انتهىٰ . وهي عبارةٌ غير سديدة ، لذلكَ حُذِفَتْ من الأصلِ .

وقد وقعَ للحافظِ خللٌ في نقلِ آراءِ الفقهاءِ في زيادةِ الثقةِ نوضحُ حقيقة الأمر فيه بعدَ يسيرٍ إن شاء اللهُ تعالىٰ .

والوقفِ والرفعِ ، وكلامُ أحمدَ وغيرِه من الحفَّاظ يدورُ علىٰ اعتبارِ قولِ الأوثقِ في ذلكَ والأحفظِ أيضاً .

وقد[١] قال أحمدُ في حديثٍ أسنَدَهُ حمادُ بن سَلَمةَ : « أيُّ شيءٍ ينفعُ وغيرُه يرسلُه » .

وذكرَ الحاكمُ أنَّ أئمةَ الحديثِ علىٰ أنَّ القولَ قولُ الأكثرينَ الذين أرسلوا[٢] [ظ ـ ١٦٧] الحديثَ ، وهذا يخالِفُ تَصرُّفَهُ في «المستدرَكِ»[٣] . وقد صنَّفَ في ذلكَ الحافظُ أبو بكر الخطيبُ مصنَّفاً حَسَناً سمَّاه

---

(١) قوله « وقد » ليس في ظ .

(٢) قوله « أرسلوا » سقط من ظ .

(٣) لا إشكالَ في هذا ، لأن الحاكمَ عندما ذكرَ أن أئمةَ الحديثِ يرجِّحونَ روايةَ الأكثرِ ، أرادَ من قوله « أئمة الحديث » أكثرَ أئمةِ الحديثِ ـ ثم اختارَ هو رأياً آخرَ هو الذي انتهىٰ إليه المحقِّقون في مسألة زيادةِ الثقةِ في السند ، وعمل عليه في « المستدرك » ، نحو صنيعه في حديثِ يحيىٰ بن أيوبَ في التحذيرِ من الرياءِ في طلبِ العلمِ ج١ ص٨٦ وانظر « منهج النقد » ص٤٠٠ ـ ٤٠٢ .

وهذا هو الذي سَلَكَهُ الخطيبُ البغداديُّ في « الكفاية » ص٤١١ ـ ٤١٢ فقد ذكرَ أنَ الجمهورَ علىٰ ترجيحِ روايةِ الأكثرِ الذين لم يرووا الزيادةَ في السندِ ، ثم رجَّح قبولَ زيادةِ الثقةِ ، وأنها مقدمة علىٰ من لم يرو الزيادةَ باستدلالٍ قويٍّ جداً .

وهذا يرجِّحُ ما ذهبَ إليه الترمذيُّ في هذه المسألةِ ، ويلقي الضوءَ علىٰ تصرُّفِهِ في كتابِهِ ، وتصرُّفِ غيرِه من المحدِّثين ، ولماذا تُقبَلُ هذه الزيادةُ في مواضعَ ، ولا تُقْبَلُ في أُخرىٰ .

انظر مزيدَ بيانٍ لذلكَ وإزاحةَ الإشكالاتِ عن الموضوعِ في أطروحتنا « الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين » ص١٣٣ ـ ١٣٧ .

« تمييزَ المزيد في متَّصل الأسانيدِ » ، وقسمَهُ قسمينِ :

أحدهما : ما حُكِمَ فيه بصحَّةِ ذكرِ الزيادةِ في الإسنادِ وتَرْكِها .

والثاني : ما حُكِمَ فيه بردِّ الزيادةِ وعَدَمِ قَبُولها .

ثم إنَّ الخطيبَ تناقضَ ، فذكرَ في كتابِ « الكفايةِ »[1] للناسِ مذاهبَ في اختلافِ الرواةِ في إرسالِ الحديثِ ووصلِهِ ، كلُّها لا تعرفُ عن أحدٍ من متقدِّمي الحفَّاظِ ، إنما هي مأخوذةٌ من كُتُبِ المتكلِّمين .

ثم إنه اختارَ أنَّ الزيادةَ من الثقةِ تُقبَلُ مطلقاً كما نَصَرَهُ المتكلِّمون وكثيرٌ من الفقهاءِ ، وهذا يخالفُ تصرُّفَهُ في كتابِ « تمييزِ المزيدِ » ، وقد عابَ تصرُّفَه في كتابِ « تمييزِ المزيدِ » بعضُ محدِّثي الفقهاءِ ، وطمعَ فيه لموافقَتِهِ لهم في كتابِ « الكفايةِ »[2] .

---

(١) ص٤١١ .

(٢) لا عيبَ علىٰ الخطيبِ في تصرُّفِهِ في كتابِ « تمييز المزيدِ في متَّصلِ الأسانيدِ » ، وذلك لأنه كتابٌ خاصٌّ بنوعٍ من زيادةِ الثقةِ في السندِ لها حُكْمٌ خاص . وهو أن يروي ثقةٌ حديثاً بسنَدٍ متَّصلٍ سَمِعَ رجالُه بعضُهم من بعض ، ثم يروي ثقةٌ آخرُ فيزيدُ في السَّنَدِ المتَّصِلِ رجلاً ، فهذا قد يكونُ صحيحاً ، حيثُ يقعُ للثِّقةِ أن يسمعَ من راوٍ مباشَرَةً ، ويسمعَ عنه حيناً آخرَ بواسطةٍ ، وقد يكونُ خطأً . فصنَّفَ الخطيبُ كتابَه القيم « تمييز المزيد » لبيانِ ما يُحكَمُ له بصحَّةِ الزيادةِ من هذه الأسانيدِ المتصلة ، وما يُحكم عليه بالوَهَم .

وقد شرحنا هذا النوع بتحقيقٍ جيِّدٍ وبينا رأينا في صلته بالمُدْرَجِ والتفريقِ بينه وبين المرسلِ الخفيِّ في كتابنا « منهج النقد » ص٣٤١ ـ ٣٤٢ . فارجع إليه لزيادة استيضاحِ تصرُّفِ الخطيبِ .

وذكرَ في « الكفايةِ »[١] حكايةً عن البخاريِّ : أَنه سُئِلَ عن حديثِ أبي إسحاقَ في النكاحِ بلا وَلي ؟ قال : الزيادةُ من الثقةِ مقبولةٌ ، وإسرائيلُ ثقةٌ .

وهذه الحكايةُ ـ إنْ صَحَّتْ ـ فإنما مرادُه الزيادةُ في هذا الحديثِ ، وإلا فمَنْ تأمَّل كتابَ تاريخِ البخاريِّ تبيَّنَ له قطعاً أنه لم يكنْ يرىٰ أنَّ زيادةَ كلِّ ثقةٍ[٢] في الإسنادِ مقبولةٌ .

وهكذا الدَّارَقُطني ، يذكرُ في بعض المواضعِ أنَّ الزيادةَ من الثقةِ مقبولةٌ[٣] ، ثم يرُدُّ في أكثرِ المواضعِ زياداتٍ كثيرةً من الثِّقاتِ ، ويرجِّحُ الإرسالَ [آ ـ ٩٢] علىٰ الإسنادِ ، فدَلَّ علىٰ أنَّ مرادَهم زيادةُ الثقةِ في مثلِ تلكَ المواضعِ الخاصَّةِ : وهي إذا كانَ الثقةُ مبرِّزاً في الحفظِ[٤] .

وقال الدَّارَقطنيُّ في حديثٍ[٥] زادَ في إسنادِه رجلانِ ثقتانِ رجلاً[٥] ، وخالفَهما الثوريُّ فلم يذكرْهُ قال : « لولا أنَّ الثوريَّ خالفَ لكانَ القولُ قولَ من زادَ فيه ، لأنَّ زيادةَ الثقةِ مقبولةٌ » وهذا تصريحٌ بأنه إنما يَقبَلُ زيادةَ الثقةِ إذا لم يخالِفْه من هو أحْفَظ منه .

---

(١) ص٤١٣ .

(٢) في ظ وب « أن كل زيادة ثقة » .

(٣) قوله « وهكذا . . . » إلىٰ هنا سقط من ب .

(٤) فكان علىٰ الخطيبِ أن يقيِّد قبولَ زيادةِ الثقةِ في السَّنَدِ بأن يكونَ راويها مبرِّزاً في الحفظِ . وما ذكرهُ الحافظُ بعدَ هذا عن الدَّارقطنيِّ جاءَ علىٰ مذهبِ الجمهورِ من تقديمِ روايةِ الأكثرِ عدداً . وقد سبقَ بيانُ ذلكَ فلا تغفُلْ .

(٥) قوله « في حديث » و« رجلاً » سقط من ب .

وأما الزيادةُ في المتونِ وألفاظِ الحديثِ :

فأبو داودَ رحمهُ اللهُ في كتابِ « السُّننِ » أكثرُ الناسِ اعتناءً بذلكَ ، وهو مما يعتني به محدِّثو الفقهاءِ .

قال الحاكمُ[١] : « هذا مما يعزُّ وجودُه ، ويقلُّ في أهلِ الصَّنعةِ مَنْ يحفَظُه ، وقد كانَ أبو بكر بن زيادٍ النَّيسابوريُّ الفقيهُ ببغدادَ يُذْكَرُ بذلكَ ، وأبو نعيم عبدُ الملكِ بن محمد بن عديٍّ الجرجانيُّ بخراسانَ ، وبعدَهما شيخنا أبو الوليد » يعني حسانَ بن محمد القرشيَّ .

وذكرَ الحاكمُ لذلكَ أمثلةً :

منها : حديثُ [الوليدِ بن العَيْزارِ عن أبي عَمرو الشيبانيِّ عن] ابن مسعود : سألتُ النبيَّ ﷺ: أيُّ العملِ أفضلُ ؟ قال : « الصلاةُ لأوَّلِ وقتِها »[٢] . وقال : « هذه الزيادةُ لم يذكرْها غيرُ بُنْدار والحسنِ بن مَكْرَم ، وهما ثقتانِ ، عن عثمانَ بن عمر عن

---

(١) في « معرفة علوم الحديث » ص١٣٠ ، وفيه الأمثلةُ التي ذكَرَها الحافظُ ابنُ رجبٍ مخرَّجةً بأسانيدِها .

(٢) الحديثُ متفقٌ عليه بلفظِ « الصلاة علىٰ وقتها » ، البخاري ج١ ص١٠٨ ومسلم في الإيمان ج١ ص٦٢ ـ ٦٣ وله روايات أخرىٰ بنحوها .

ورواية : « في أوَّلِ وقتها » أخرجها الحاكمُ في « المستدرك » ج١ ص١٨٨ ـ ١٨٩ ، وفي « المعرفة » ص١٣٠ ـ ١٣١ ، والدارقطني ج١ ص٢٤٦ . وصحَّحه الحاكمُ علىٰ شرطِ الشَّيخينِ ووافقهُ الذهبيُّ .

قال نورُ الدينِ : لكن لحظنا أن مدارَ الرواياتِ كلها علىٰ أبي عمرو الشيبانيِّ عن ابن مسعود ، مما يدُلُّ علىٰ أن بعضَهم روىٰ الحديثَ عنه بلفظِه ، وبعضَهم رواه عنه علىٰ المعنىٰ ، مما يرجِّحُ روايةَ الصَّحيحينِ . =

. . . . . .

= ولعله بسببِ ذلكَ قال الحافظُ ابنُ حجر في « فتح الباري » ج٢ ص٧ :

« تنبيه : اتَّفقَ أصحابُ شعبةَ علىٰ اللفظِ المذكورِ في الباب ، وهو قوله : « علىٰ وقتها » . وخالفهم عليُّ بن حفص ، وهو شيخٌ صدوقٌ من رجال مسلم ، فقال : « الصلاةُ في أوَّلِ وقتها » أخرجهُ الحاكمُ والدَّارقطنيُّ والبيهقيُّ من طريقِه . قال الدَّارقُطنيُّ : « ما أحسبُه حَفِظَهُ ، لأنه كَبِرَ وتغيَّرَ حِفْظُهُ » . قلتُ : رواه الحسنُ بن عليٍّ المعمريُّ في « اليومِ والليلةِ » عن أبي موسىٰ محمدِ بن المثنىٰ عن غُنْدَر عن شعبةَ كذلكَ .

قال الدَّارقُطنيُّ : تفرَّدَ به المعمريُّ ، فقد رواهُ أصحابُ أبي موسىٰ عنه بلفظ : « علىٰ وقتها » . ثم أخرجهُ الدَّارقُطنيُّ عن المحامليِّ عن أبي موسىٰ كروايةِ الجماعةِ . وهكذا رواه أصحابُ غُنْدَر عنه .

والظاهرُ أن المعمريَّ وهمَ فيه ، لأنه كانَ يحدِّثُ من حِفْظِه .

وقد أطلقَ النوويُّ في «شرحِ المهذَّبِ» أنَّ روايةَ «في أوَّلِ وقتها» ضعيفةٌ اهـ.

لكن لها طريقٌ أخرىٰ أخرجها ابنُ خزيمةَ في « صحيحه » ، والحاكمُ ، وغيرُهما ، من طريقِ عثمانَ بن عمرَ عن مالكِ بن مِغْوَل عن الوليد ، وتفرَّدَ عثمانُ بذلكَ ، والمعروفُ عن مالكِ بن مِغْوَل كروايةِ الجماعةِ ، كذا أخرجهُ المصنِّفُ [يعني البخاريَّ] وغيرُه .

وكأنَّ من رواها كذلكَ ظَنَّ أن المعنىٰ واحدٌ ، ويمكن أن يكونَ أخذَهُ من لفظة « علىٰ » ، لأنها تقتضي الاستعلاءَ علىٰ جميعِ الوقتِ ، فيتعيَّنُ أوَّلُه .

قال القرطبيُّ وغيرُه : « قوله : « لوقتها » : اللام للاستقبالِ ، مثل قوله تعالىٰ : ﴿ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾ ، أي مستقبلاتِ عِدَّتَهُن ، وقيل : اللام للابتداءِ كقوله تعالىٰ : ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ ﴾ . وقيل : بمعنىٰ في أيِّ وَقْتها .

وقوله : « على وقتها » قيل : «علىٰ» بمعنىٰ اللام ، ففيه ما تقدَّم [يعني من أوجهِ التفسيرِ] ، وقيلَ لإرادةِ الاستعلاءِ علىٰ الوقتِ ، وفائدتُه تحققُ دخولِ الوقتِ ، ليقعَ الأداءُ فيه . انتهىٰ .

مالكِ بن مِغْوَل عن الوليدِ بن العَيْزارِ عن أبي عمرو الشيبانيِّ » .

وقال الدَّارقُطنيُّ : « ما رأيتُ أحفظَ من أبي بكرِ بن زيادٍ كانَ يعرفُ زياداتِ الألفاظِ في المتونِ » .

قال : « وكنَّا في مجلسٍ فيه أبو طالب الحافظُ والجَعَابيُّ وغيرُهما فجاءَ فقيهٌ فسألَ : مَنْ رَوىٰ عن النبيِّ ﷺ : « وجعلَ تربتَها طهوراً ؟ » فلم يجيبوهُ ، ثم قاموا وسألوا أبا بكر بنَ زيادٍ ؟ فقال : «نعمْ، ثنا فلانٌ» ، وسَرَدَ الحديثَ .

والحديثُ خَرَّجَهُ مسلمٌ في « صحيحِهِ »[1] من حديث حُذيفةَ ، وخَرَّجَهُ ابنُ خُزيمةَ في « صحيحِهِ »[2] ، ولفظُه : « وجعلَ ترابها لنا طَهوراً » . وقد تقدَّمَ الحديثُ [ب ـ ٧٤] في كتابِ الصَّلاةِ في بابِ ما جاءَ أنَّ الأرضَ كلَّها مسجدٌ .

وهذا أيضاً ليسَ مما نحنُ فيهِ لأنَّ حديثَ حذيفةَ لم يُرْوَ[3] بإسقاطِ هذه اللفظةِ وإثباتِها ، وإنما وردتْ هذه اللفظةُ فيه ، وأكثرُ الأحاديثِ

---

(١) في المساجد ج٢ ص٦٣ ـ ٦٤ ، ولفظه : « وجُعِلَت تُرْبَتُها لنا طَهوراً » . واللفظُ المشهورُ للحديثِ « وجُعِلَتْ لي الأرضُ مسجداً وطَهوراً » . متفقٌ عليه من حديثِ جابر : البخاري في أول باب التيمم ج١ ص٧٠ ومواضع أخرىٰ ، ومسلم في المساجد أيضاً ج٢ ص٦٣ و٦٤ .

(٢) قوله « في صحيحه » ليس في ب . وانظر الحديث في « صحيحِ ابنِ خزيمة » ج١ ص١٣٣ .

(٣) « لم يرد » ظ وب ، وكانت كذلك في النسخة الأصل ثم أصلحتْ .

فيها : « وجُعِلَتْ لنا الأرضُ مَسْجِداً وطَهوراً »[١] .

وليسَ هذا من بابِ المطلَقِ والمقيَّد كما ظنَّه بعضُهم ، وإنما هو من بابِ تخصيصِ بعضِ أفرادِ العمومِ بالذِّكْرِ ، ولا يقتضي ذلكَ التَّخصِيصَ إلا عندَ من يرىٰ التَّخصِيصَ بالمفهومِ ، ويرىٰ أن لِلَّقَبِ[٢] مفهُوماً مُعْتَبَراً[٣] .

---

(١) يعني ليس فيها « وتربتها » أو ما شابه ذلك .

وقال الترمذيُّ في « جامعه » في (باب ما جاءَ أن الأرضَ كلَّها مسجدٌ إلا المقبرة والحمام) ج٢ ص١٣١ : « وفي البابِ عن عليٍّ ، وعبدِ الله بن عمرو ، وأبي هريرة ، وجابرٍ ، وابنِ عباس ، وحذيفةَ ، وأنسٍ ، وأبي أمامة ، وأبي ذرٍّ ، قالوا : إنَّ النبيَّ ﷺ قال : « جُعِلَتْ لي الأرضُ مسجداً وطَهوراً » .

وقال الخطيبُ في « الكفايةِ » ص٤٢٨ : « قوله : وجعلتْ تربتُها لنا طهوراً » زيادةٌ لم يَرْوِها فيما أعلمُ غيرُ سعدِ بن طارقٍ عن رِبْعي بن حِراش ، فكلُّ الأحاديثِ لفظها : « وجعلتْ لنا الأرضُ مسجداً وطَهوراً » انتهىٰ .

قال نورُ الدِّينِ : بلىٰ ، رويتْ من غيرِ طريقِه ، فأخرج أحمدُ من حديثِ عليٍّ رضي الله عنه بلفظ « وجعلَ الترابَ لي طَهوراً » « المسند » ج٢ رقم ٧٦٣ و١٣٦١ من طريقِ عبدِ الله بن محمد بن عقيل ، وقد سبقتْ ترجمته ص٣٢٩ .

(٢) في نسخة الأصل « للقلب » وهو سهو .

(٣) « اللقب » هنا اصطلاحٌ من اصطلاحاتِ علمِ أصولِ الفقهِ . يريدونَ به الاسمَ الموضوعَ لمسمًّى ، مثل زيدٍ ، أو ترابٍ . والجماهيرُ علىٰ أنه ليسَ للقب مفهومٌ أي مفهومٌ مخالِفٌ ، والمرادُ بالمفهومِ المخالِف : إثباتُ حكمٍ مخالِفٍ لحكمِ النَّصِّ لغيرِ المنصوصِ عليه .

فاللَّقبُ ليسَ له مفهومٌ مخالِفٌ ، أي أنه إذا أُثبتَ للقبِ ما حكمٌ ، كالترابِ ، فلا يدُلُّ ذلكَ علىٰ أن غيرَ المذكورِ حكمُه يخالفُ حكمَ المذكورِ . فذكرُ الترابِ في حديثِ التيمُّم لا ينفي طهوريةَ غيرِ الترابِ من أجزاءِ الأرضِ ، ولا يُبْطِلُ مشروعيَّةَ التيممِ بغيرِ الترابِ .

ومن الزياداتِ الغريبةِ في المتونِ :

زيادةُ من زادَ في حديثِ صفوانَ بن عَسَّال، في المَسْحِ علىٰ الخُفَّينِ[١]، « ثم يُحدِثُ بعدَ ذلكَ وُضوءاً »[٢] .

وزيادةُ من زادَ في حديثِ : « إذا أقيمت الصَّلاةُ فلا صلاةَ إلا المكتوبةَ »[٣] ، « قالوا: يا رسولَ اللهِ، ولا ركعتي الفَجْرِ ؟ قال : ولا ركعتي الفَجْر »

وقد ذكرنا الحديثينِ في موضِعِهما من الكتابِ ، وهما زيادتانِ ضعيفتانِ .

وقد ذكرَ مسلمٌ في كتابِ « التمييزِ » حديثَ أيمن بن نابلٍ[٤] عن

---

(١) حديثُ صفوانَ بن عَسَّال قال : « كانَ رسولُ اللهِ ﷺ يأمرُنا إذا كنا سَفْراً ألا ننزعَ خفافنا ثلاثةَ أيامٍ ولياليَهنَّ إلا من جَنَابةٍ ، ولكنْ من غائطٍ ، وبولٍ ، ونومٍ » . أخرجه الترمذيُّ وصحَّحه ج١ ص١٥٩ ـ ١٦٠ والنسائيُّ ج١ ص٨٣ ـ ٨٤ ، والحديثُ طويلٌ فيه قصةُ رِحلة زِرِّ بن حُبَيْش إلىٰ صفوانَ لسماعِ الحديثِ منه . أخرجه بتمامِهِ أحمدُ ج٤ ص٢٤٠ والحميديُّ في « مسندِه » برقَم ٨٨١ . وبيَّنا صحَّتَه بتحقيقٍ ضافٍ في تعليقنا علىٰ كتابِ « الرحلةِ في طلبِ الحديثِ » ص٨٣ ـ ٨٥ وناقشنا ما طُعِنَ به علىٰ الحديثِ ، فانظره هناك .

(٢) « وصورا » ب ، وهو تصحيف .

(٣) أخرجه مسلمٌ ج٢ ص١٥٣ ـ ١٥٤ ، وغيره . والزيادةُ أخرَجَها الحاكم في « المعرفة » ص١٢٣ وقال : « هذا حديثٌ مُخرَّجٌ في الصَّحيحِ من حديثِ عمرِو بن دينار بإسنادِه ، إلا الزيادةَ فيه ، فإنه يتفرَّدُ بها نصرُ بنُ حاجب عن مسلمِ بن خالد » .

(٤) في ب « نايل » . وهو تصحيفٌ ، وقد تكرر فيها . وضبط في ظ بكتب كلمة « لام » صغيرة في آخر الكلمةِ .

أبي الزبيرِ عن جابرٍ أنَّ النبيَّ ﷺ كانَ يقولُ في التشهدِ : « باسمِ اللهِ وباللهِ ، والتحياتُ لله . . . » الحديث[١] ، وذكرَ أن زيادةَ التسميةِ في التشهدِ تفرَّدَ بها أيمنُ بن نابل ، وزادَ في آخرِ التشهدِ : « وأسألُ الله الجنةَ وأعوذُ به من النارِ » . وذكرَ أن الحفاظَ رووه عن أبي الزبيرِ عن طاوسٍ عن ابنِ عباس بدون هاتينِ الزيادتينِ .

قال : « والزيادةُ في الأخبارِ لا تلزمُ إلا عن الحفاظِ الذين لم يكثرْ عليهم الوَهَمُ في حِفْظِهم » .

وذكرَ مسلمٌ أيضاً في هذا الكتابِ روايةَ من روىٰ من الكوفيينَ ممَّن روىٰ حديثَ ابنِ عمرَ في سؤالِ جبريلَ للنبيِّ ﷺ عن شرائعِ الإسلامِ ، فأسقطوا من الإسنادِ [ظ ـ ١٦٨] عُمَرَ ، وزادوا في المتنِ ذكرَ الشرائعِ[٢] .

قال مسلمٌ في هذه الزيادةِ : « هي غيرُ مقبولةٍ لمخالفةِ مَنْ هو أحفظُ منهم من الكوفيين كسفيانَ ، ولمخالفةِ أهلِ البصرةِ لهم قاطبةً ، فلم يذكروا هذه الزيادةَ ، وإنما ذكَرَها طائفةٌ من المرجِئَةِ ليُشيِّدوا بها مذهَبَهم » .

---

(١) أخرجه النسائيُّ ج٢ ص٣٩ وابنُ ماجه ٢٩٢ ، و« المستدركُ » ج١ ص٢٦٦ ـ ٢٦٧ صحَّحهُ علىٰ شَرْطِ البخاريِّ .

(٢) الحديثُ متفقٌ عليه عن ابنِ عُمرَ عن أبيهِ عمرَ بن الخطاب : البخاري ج١ ص١٥ ومسلم ج١ ص٢٨ ـ ٢٩ .

والروايةُ التي أشارَ إليها أخرجها مسلمٌ في كتابِ « التمييز » عن ابن عمر ، وعزاها الحافظُ في « الفتحِ » ج١ ص٨٥ إلىٰ أحمدَ والطبرانيِّ . لكنْ لم نجدْ فيهما لفظ « شرائعِ الإسلامِ » . انظر « المسند » رقم ٥٨٥٦ و« مجمع الزوائد » عن الطبراني ج١ ص٤٠ ـ ٤١ . والطبراني ج١٢ ص ٣٣٠ وفيه : « يعلمكم مناسكَ دينكم » .

وأما زيادةُ عمرَ في الإسنادِ فقال : « أهلُ البصرةِ أثبتُ ، وهُمْ له أحفظُ من أهلِ الكوفةِ إذ هم الزائدونَ في الإسنادِ عمرَ ، ولم يحفَظْهُ الكوفيونَ ، والحديثُ [آ ـ ٩٣] للزائدِ الحافظِ[١] ، لأنه في معنىٰ الشَّاهِدِ الذي حَفِظَ في شهادَتِهِ ما لم يحفَظْهُ صاحِبُه» .

وهذا القياسُ الذي ذكَرَهُ ليسَ بجيدٍ ، لأنه لو كانَ كذلكَ لقُبلتْ زيادةُ كلِّ ثقةٍ زادَ في روايتِهِ ، كما يُقبَلُ ذلكَ في الشهادةِ ، وليسَ ذلكَ قول مسلمٍ ولا قولَ أئمةِ الحفَّاظِ ، واللهُ أعلمُ .

وإنما قَبِلَ زيادةَ أهلِ البصرةِ في الإسنادِ لعمرَ لأنهم أحفظُ وأوثقُ ممن تركَه من الكوفيين ، وفي كلامِهِ ما يدُلُّ علىٰ أن صاحبَ الهوىٰ إذا روىٰ ما يَعضُدُ هواه فإنه لا يُقْبَلُ منه ، لا سيَّما إذا تَفَرَّدَ بذلكَ[٢] .

---

(١) في الأصل « للزائد والحافظ » وفي ب « الزائد للحافظ » . والمثبت من ظ أولىٰ .

(٢) زيادَةُ الثقةِ علمٌ خطيرٌ ، احتلَّ لدىٰ المحدِّثينَ مكانةً كبيرةً ، وتعبوا في تحصيلِه كثيراً ، حتىٰ صارَ البارعُ فيه يُخَصُّ بالذكرِ والثناءِ ، وقد اختلفوا في حكمِ روايةِ الزيادةِ التي يرويها الثقةُ اختلافاً كثيراً متشعِّباً ، حتىٰ أخلَّ ببحثِهِ بعضُ الباحثينَ في القديمِ والحديثِ ، خُصوصاً الزيادةَ في المتنِ ، مما يجعلُ المسألةَ بحاجَةٍ إلىٰ تحريرٍ يتبيَّن به الأمرُ للمستفيدِ ، وطريقُ ذلكَ ما سلكَه الإمامُ أبو عمرو بن الصَّلاحِ في كتابِهِ « علوم الحديث » ص٧٧ ـ ٧٩ حيث قسمَ ما يرويهِ الراوي الثقةُ من زيادةٍ في متنِ الحديثِ إلىٰ ثلاثةِ أقسامٍ ، نذكُرها ونُبيِّنُ أحكامَها بإيجازٍ فيما يلي :

القسمُ الأولُ : أن تخالفَ الزيادةُ ما رواهُ الثقاتُ ، فهذه حُكْمُها الرَّدُّ ، لانطباقِ قانونِ الحديثِ الشاذِّ عليها .

القسمُ الثاني : أن لا يكونَ في الزيادةِ منافاةٌ أو مخالفةٌ لما رواهُ غيرُه ، =

. . . . . .

= فهذه تُقْبَلُ مطلقاً لأنها بمثابةِ خبرٍ منفصل تفرَّدَ به الراوي ، فيقبلُ منه ، مثلُ زيادة : « والملك لا شريك لك » في حديثِ عائشةَ السابق في ص٤٢١ .

القسمُ الثالثُ : ما يقعُ بين هاتين المرتبتينِ كزيادةِ لفظةٍ معنويَّةٍ ، لم يذكرْها سائرُ رواةِ الحديثِ ، فيخالِفُ اللفظُ الزائدُ إطلاقَ الحديثِ ، أو شيئاً من وَصْفِه .

مثاله : زيادةُ « من المسلمين » في حديثِ صدقةِ الفطرِ السابقِ في ص٤١٨ ـ ٤٢٠ .

وجه تردُّدِ هذا القسمِ بين القسمينِ أنه يشبهُ الأوَّلَ من حيثُ إن ما رواه الجماعةُ عامٌّ لشمولِهِ جميعَ الأفرادِ ، وما رواهُ المنفردُ بالزيادةِ مخصوصٌ بالمسلمين ، وفي ذلكَ مغايرةٌ في الصِّفَةِ ، ونوعُ مخالفةٍ يختلِفُ به الحُكْمُ . ويشبه القسمَ الثاني من حيثُ إنه لا منافاةَ بينهما .

ولم يصرِّحْ ابنُ الصَّلاحِ بحكمِ هذا القسمِ المتوسِّطِ بين المرتبتينِ ، وقد اختلفَ فيه العلماءُ ، فقَبلهُ مالكٌ والشافعيُّ لما عرفتَ من عدمِ المنافاةِ ، ولم يقبَلْهُ أبو حنيفةَ ومن وافَقَه ، لأنَّ الزيادةَ لمَّا كانتْ تقتضي تغييراً للحُكمِ فقد أصبَحَتْ من قبيلِ الزيادةِ المعارِضَةِ ، فلا تكونُ مقبولةً . وانظر « التقرير والتحبير شرح التحرير » ج٢ ص٢٩٤ ـ ٢٩٥ و« العضد علىٰ مختصر ابن الحاجب » ج٢ ص٧٢ .

وقد خَلَطَ بعضُ من كَتَبَ في هذا الفنِّ من العصريينَ ، وزَعَمَ قبولَ زيادةِ الثقةِ مطلقاً تبعاً لميله مع ابنِ حزمٍ الظاهريِّ . انظر : « لمحات في أصولِ الحديثِ » للدكتور محمد أديب صالح ص٢٩٧ ، وفي ذلكَ لمحةٌ إلىٰ قبولِ زيادةِ الثقةِ ولو كانتْ مخالفة ، وهو غَلَطٌ فاحشٌ في أصولِ هذا الفنِّ ، أزلنا عنه اللبسَ في كتابنا « منهج النقد في علوم الحديث » رقم عام ٧٦ ص٤٠٤ فارجع إليه لزاماً، وانظر « شرح النخبة » ٣١٨ ـ ٣٢١ بشرحه للقاري .

○ الغريبُ إسناداً لا مَتْناً عند التِّرمذيِّ : ○

قال أبو عيسىٰ رحمهُ اللهُ :

(ورُبَّ حديثٍ يُرْوَىٰ من أوجهٍ كثيرةٍ ، وإنما يُستغربُ لحالِ الإسنادِ :

حَدَّثنا أبو كريبٍ وأبو هشام الرفاعيُّ وأبو السائبِ والحسينُ الأسود ، قالوا : نا أبو أسامةَ عن بُرَيْد[1] بن عبدِ الله بن أبي بُرْدَةَ عن جَدِّه أبي بُرْدَة عن أبي موسىٰ عن النبيِّ ﷺ قال : « الكافرُ يأكلُ في سبعةِ أمعاءَ ، والمؤمنُ يأكلُ في مِعًى واحدٍ » .

هذا حديثٌ غريبٌ من هذا الوجهِ من قِبَلِ إسنادِه ، وقد رُوي[2] من غيرِ وجهٍ عن النبيِّ ﷺ ، وإنما يُستغرَبُ من حديثِ أبي موسىٰ .

وسألتُ محمودَ بن غَيْلاَن عن هذا الحديثِ فقال : « هذا حديثُ أبي كريبٍ عن أبي أسامةَ » .

---

(١) في ب « يزيد » ، وهو تصحيف ، وقد تكرر فيما يلي .

(٢) « وروي » ظ . ليس فيها « قد » .

وسألتُ محمدَ بن إسماعيلَ عن هذا الحديثِ[١] فقال : « هذا حديثُ أبي كريبٍ عن أبي أسامةَ » لم يعْرِفْه إلا من حديثِ أبي كريبٍ عن أبي أسامةَ .

فقلتُ : « حَدَّثنا غيرُ واحدٍ عن أبي أسامةَ بهذا » . فجعلَ يتعجَّبُ ويقول : « ما علْمتُ أنّ أحداً حَدَّث بهذا غيرَ أبي كريب » . قال محمد[٢] : « وكنا نُرىٰ أن أبا كريب أخذَ هذا الحديثَ عن أبي أسامةَ في المذاكَرةِ » .

حَدَّثنا عبدُ الله بن أبي زياد وغيرُ واحد، قالوا: نا شَبَابةُ بن سَوَّار نا شعبةُ عن بكيرِ[٣] بن عطاءٍ عن عبدِ الرحمن بن يَعْمَرَ : « أنَّ النبيَّ ﷺ نهىٰ عن الدُّبَّاءِ والمزَفَّت » .

هذا حديثٌ غريبٌ من قِبَلِ إسنادِه ، لا نعلمُ أحداً حدَّثَ به عن شعبةَ غيرَ شَبابة ، [ب ـ ٧٥] وقد رُويَ عن النبيِّ ﷺ من أوجهٍ كثيرةٍ أنه نهىٰ أن ينتَبَذَ في الدُّبَّاءِ والمزفَّتِ .

وحديثُ شبابةَ إنما يُسْتَغْرَبُ لأنه تَفَرَّدَ به عن شعبةَ ، وقدْ روى

---

(١) قوله « فقال . . . » إلىٰ هنا سقط من ب .

(٢) « محمود » ب وهو غلط .

(٣) « بكر » ظ وب وكذا في الموضع التالي في ظ وهو تصحيف .

شعبةُ وسفيانُ الثوريُّ بهذا الإسنادِ عن بُكيرِ بن عطاءٍ عن عبدِ الرحمنِ بن يَعْمَرَ عن النبيِّ ﷺ أنه قال : « الحجُّ عَرَفَة » . فهذا الحديثُ المعروفُ عندَ أهلِ الحديثِ بهذا الإسنادِ) .

هذا نَوْعٌ آخرُ من الغَرِيبِ[1] :

وهو أن يكونَ الحديثُ يُروىٰ عن النبيِّ ﷺ من طرقٍ معروفةٍ ، ويُروىٰ عن بعضِ الصَّحابةِ من وجهٍ يُستَغْرَبُ عنه ، بحيثُ لا يُعرَفُ حديثُه إلا من ذلكَ الوجهِ .

وقد ذكرَ الترمذيُّ لهذا النوعِ مثالينِ :

أحدهما : حديثُ أبي كُريبٍ عن أبي أسامةَ عن بُرَيْدِ بن عبدِ الله بن أبي بُرْدَةَ عن جَدِّه عن أبيهِ أبي موسىٰ عن النبيِّ ﷺ : « المؤمنُ يأكلُ في مِعًى واحدٍ ، والكافرُ يأكلُ في سبعةِ أمعاء » .

فهذا المتنُ معروفٌ عن النبيِّ ﷺ من وجوهٍ متعدِّدةٍ ، وقد خَرَّجاه في الصَّحيحينِ من حديثِ أبي هريرةَ، ومن حديثِ ابن عُمرَ

---

(١) هو الحديثُ الغريبُ إسناداً لا متناً . وهو الحديثُ الذي اشتَهَرَ بورودِه من عدَّةِ طُرُقٍ عن راوٍ أو صحابيٍّ ، أو عن عِدَّةِ رواةٍ ، ثم تفرَّدَ به راو فرواهُ من وجهٍ آخرَ غيرِ ما اشتَهَرَ به الحديثُ . وقد ذكرَ الترمذيُّ لهذا النوعِ من الغريبِ ضربينِ ، يتكلمُ الحافظ ابنُ رجبٍ هاهنا علىٰ الأوَّلِ منهما .

عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم[١] .

وأما حديثُ أبي موسىٰ هذا فخرَّجَهُ مسلمٌ عن أبي كُريب ، وقد استغرَبَهُ غيرُ واحدٍ من هذا الوجه ، وذكروا أن أبا كريبٍ تفرَّدَ به ، منهم البخاريُّ ، وأبو زُرْعَةَ . وذُكِرَ لأبي زُرْعَةَ من رَواهُ عن أبي أسامةَ غير أبي كريب ؟ فكأنَّه أشارَ إلىٰ أنهم أخَذُوه[٢] مِنْه .

وحسينُ بن الأسود كان يُتَّهم بسَرِقَةِ الحديثِ ، وأبو هشام فيه ضَعْفٌ أيضاً ، وقد ذكرنا كلامَ أبي زُرْعَةَ في هذا في كتابِ الأطعمةِ وإنكارَه علىٰ أبي السَّائبِ [آ ـ ٩٤] وأبي هشام روايتَه .

وظاهرُ كلامِ أحمدَ يدُلُّ علىٰ استنكارِ هذا الحديثِ أيضاً .

قال أبو داود : « سمعتُ أحمدَ ـ وذُكِرَ له حديثُ بُرَيْدٍ هذا ـ فقال أحمدُ : يطلبونَ حديثاً من ثلاثينَ وجهاً : أحاديث ضعيفة . وجَعَلَ يُنْكِرُ طلبَ الطُّرُقِ نحوَ هذا ، قال : شيءٌ[٣] لا ينتفِعُونَ به . أو نحو هذا الكلامِ » .

وإنما كَرِهَ أحمدُ تطلُّبَ الطُّرقِ الغريبةِ الشاذَّةِ المنكَرة ، وأما الطُّرُقُ الصَّحيحةُ المحفوظَةُ فإنه كان يحثُّ علىٰ طلبها كما ذكرناهُ عنه في أوَّلِ الكتابِ .

---

(١) البخاري في الأطعمة ج٧ ص٧١ ـ ٧٢ ومسلم ج٦ ص١٣٢ ـ ١٣٣ . وفيه حديثُ أبي كريب الآتي . وقد بيَّنا سببَ تخريجِ الشيخينِ لمثلِ هذه الروايةِ في فصلِ الفوائدِ الإسناديةِ من أطروحتنا ، فارجع إلَيها .

(٢) « أنه أخذه » ب ، وهو لا يوافق المراد من الكلام .

(٣) « قال : هذا شيء . . » ب .

وما حكاهُ الترمذيُّ عن البخاريِّ ههنا أنه قال : « كنا نُرىٰ أن أبا كريب أخذَ هذا عن أبي أسامةَ في المذاكرةِ » فهو تَعليلٌ للحديثِ ، فإنَّ أبا أسامةَ لم يروِ هذا الحديثَ عنه أحدٌ من الثقاتِ غيرُ أبي كريبٍ ، والمذاكرةُ يحصلُ فيها تسامحٌ ، بخلافِ حالِ السَّماعِ أو الإملاءِ ، وكذلكَ[1] لم يروه عن بُرَيْدٍ أحد غيرُ أبي أسامة .

المثالُ الثاني : حديثُ شَبَابة عن شعبةَ عن بُكَير بن عطاءٍ عن عبدِ الرحمنِ بن يَعْمَرَ عن النبيِّ ﷺ « أنه نهىٰ عن الدُّبَّاءِ والمزفَّتِ » ، فإنَّ نهْيَ النبيِّ ﷺ عن الانتباذِ في الدُّبَّاءِ والمزفَّتِ [ظ ـ ٦٩] صَحيحٌ ثابتٌ عنه ، رواه عنهُ جماعةٌ كثيرونَ من أصحابِه[2] .

وأما روايةُ عبدِ الرحمنِ بن يعمر عنه فغريبةٌ جداً ، ولا يُعرَفُ إلا بهذا الإسنادِ ، تفرَّدَ بها شبابةُ عن شعبةَ عن بكيرِ بن عطاءٍ عنه .

وعندَ شعبةَ بهذا الإسنادِ عن عبدِ الرحمنِ بن يَعْمَرَ عن النبيِّ ﷺ أنه قال : « الحجُّ عَرَفة » في حديثٍ ذَكَرَهُ ، فهذا المتنُ هو الذي يُعْرَفُ بهذا الإسنادِ .

وأما حديثُ النهي عن الدُّبَّاءِ والمزَفَّتِ فهو بهذا الإسنادِ غريبٌ جداً ، وقد أنكَرَهُ علىٰ شبابةَ طوائفُ من الأئمةِ ، منهم الإمامُ أحمدُ ،

---

(١) «ولذلك» في ظ و ب . ثم وقع في ب «عن يزيد» . تصحيف .

(٢) منه في الصَّحيحين حديثُ وفد عبد القَيْس ، البخاري ج١ ص١٦ ومسلم ج١ ص٣٥ ، أما حديثُ عبدِ الرحمن بن يعمر فقد أشارَ إليه الترمذيُّ في قوله « وفي الباب عن فلان . . . » ج٤ ص٢٩٥ .

والبخاريُّ ، وأبو حَاتِم ، وابنُ عَدِيٍّ[١] .

وأما ابنُ المدينيِّ فإنه سُئِلَ عنه فقال : « لا يُنكَرُ لمنْ سَمِعَ من شعبةَ ـ يعني حديثاً كثيراً ـ أن ينفردَ بحديثٍ غَرِيبٍ » .

وقال أحمدُ : « إنما روىٰ شعبةُ بهذا الإسنادِ حديثَ الحَجِّ[٢] » . يشيرُ إلىٰ أنه لا يُعْرَفُ بهذا الإسنادِ غيرُ حديثِ الحجِّ[٣] .

وقد سبَقَ ذِكرُ هذا الحديثِ مع الكلامِ عليهِ في كتابِ الأشربةِ ، واللهُ أعلم[٤] .

* * *

(١) «العلل الكبير» للترمذي ج٢ ص ٧٨٧ـ٧٨٨ ، و« علل الرازي » ج٢ ص٢٧ ، و« الكامل » ج٤ ص ١٣٦٦ .

(٢) قوله « الحج » ليس في ب .

(٣) هو قوله ﷺ : « الحجُّ عرفة . . » أخرجَهُ أصحابُ السنن والحاكمُ وغيرُه ، وصحَّحهُ الحاكمُ ووافقه الذهبيُّ . انظر تخريجَهُ والاستنباطَ منه في كتابنا « الحج والعمرة في الفقه الإسلامي » فقرة ٤٢ و١٠٢ .

(٤) قوله « والله أعلم » ليس في ظ وب .

قال أبو عيسىٰ رحمهُ اللهُ تعالىٰ :

(حدَّثنا محمدُ بن بشار ، ثنا معاذُ بن هشامٍ حدَّثني أبي عن يحيىٰ بنِ أبي كثيرٍ قال : حدَّثني أبو مزاحمٍ أنه سمعَ أبا هريرةَ يقول : قال رسولُ اللهِ ﷺ : « من تَبعَ جِنازةً فصلَّىٰ عليها فلَهُ قيراطٌ ، ومن تَبِعَها حتىٰ يُقْضَىٰ قضاؤُها فله قيراطانِ » .

قالوا : « يا رسولَ اللهِ ، وما القيراطانِ ؟ » قال : « أصغرُهُما مثلُ أُحُدٍ! » . [ب ـ ٧٦] .

حدَّثناعبدُ اللهِ بنُ عبد الرحمن أنا مروانُ بنُ محمدٍ عن معاويةَ بن سلاَّم قال : حدَّثني يحيىٰ[١] بنُ أبي كثيرٍ عن أبي مزاحمٍ سمعَ أبا هريرةَ يقولُ : عن النبيِّ ﷺ قال : « من تَبعَ جنازةً فله قيراطٌ » فذَكَرَ[٢] بمعناهُ .

قال عبدُ اللهِ بنُ عبدِ الرحمنِ : وأنا مروانُ عن معاويةَ بن سلام قال : قال يحيىٰ : وحدَّثني أبو سعيدٍ مولىٰ المَهْري[٣] عن

---

(١) قوله « يحيىٰ » ليس في ظ وب .

(٢) « فذكره » ب .

(٣) « المهدي » ب وهو تصحيفٌ ، وقد تكرر بعد .

حمزةَ بن سفينةَ عن السَّائب سمعَ عائشةَ عن النبيِّ ﷺ نحوَه .

قلتُ لأبي محمدٍ عبد الله بنِ عبد الرحمنِ : « ما الَّذي استغرَبُوا من حديثِكَ بالعِرَاقِ ؟ » فقال : « حديثَ السَّائِبِ عن عائشةَ عن النبيِّ ﷺ » فذكرَ الحديثَ .

وسمعتُ محمدَ بن إسماعيلَ يحدِّثُ بهذا الحديثِ عن عبد الله بنِ عبد الرحمن .

قال[1] : وهذا حديثٌ قد رُوِيَ من غيرِ وجهٍ عن عائشةَ عن النبيِّ ﷺ ، وإنما يُستَغْرَبُ هذا الحديثُ لحالِ إسنادِهِ ، لروايةِ السائبِ عن عائشةَ عن النبيِّ ﷺ) .

هذا نوعٌ آخرُ من الغَرِيبِ[2] :

وهو أن يكونَ الحديثُ عن النبيِّ ﷺ معْرُوفاً من روايةِ صحابيٍّ عنه من طريقٍ أو من طرقٍ ، ثم يُرْوَىٰ عن ذلك الصحابيِّ من وجهٍ آخرَ يُسْتَغْرَبُ من ذلكَ الوجهِ خاصَّةً عنه .

---

(١) القائل هو أبو عيسىٰ الترمذي ، كما صرح به في طبعة بولاق وطبعة الشرح الهندية .

(٢) أي من الحديث الغريب إسناداً لا متناً . وقد سبق لنا تعريفه في ص٤٤٠ . وهذا هو الضرب الثاني منه .

مثلُ ما ذكرَهُ الترمذيُّ ههنا [آ ـ ٩٥] من حديثِ يحيىٰ بنِ أبي كثيرٍ عن أبي سعيدٍ مولى المَهْري عن حمزةَ بن سفينةَ عن السَّائبِ عن عائشةَ عن النبيِّ ﷺ .

وهذا الحديثُ إنما يُعرَفُ من روايةِ عبدِ الله بنِ عبدِ الرحمنِ الدارِميِّ الحافظِ الذي خرَّجَهُ الترمذيُّ هنا عنه ، وذكرَ أنَّ البخاريَّ كانَ يحدِّث به عنه . وقد ذكرَهُ البخاريُّ[١] في « تاريخهِ » عنه فقال : « قالَ عبدُ اللهِ : أنا مروانُ عن[٢] معاوية » فذكرَهُ .

وخرَّجَهُ بَقِيُّ بن مَخْلد في « مُسنَدِهِ » عن عبدِ اللهِ الدَّارميِّ أيضاً ، وذكرَ الترمذيُّ عن الدارميِّ أنَّ أهلَ العراقِ كانوا يستغرِبونَ من حديثهِ هذا الحديثَ .

وحمزةُ بن سفينةَ الذي يرويهِ عن السائبِ بن يزيدَ شيخٌ بصريٌّ ذَكَرَهُ ابنُ حِبَّانَ في « ثقاتهِ » .

وهذا الحديثُ مَرْويٌّ من وجوهٍ متعدِّدةٍ عن عائشةَ أنها صَدَّقَتْ أبا هريرةَ بما حدَّثَ به عن النبيِّ ﷺ من هذا الحديثِ[٣] ، وأما من حديثِ السائبِ بن يزيدَ عنها فلا يُعْرَفُ إلا من هذا الوجهِ[٤] .

---

(١) في ظ « وذكره البخاري » . وفي ب « وذكر البخاري » .

(٢) الأصل «بن» سهو قائم. ومروان هو ابن محمد عن معاوية بن سلام. اللذين سبق ذكرهما.

(٣) في ب « من هذا الوجه » . وفي ظ « من غير هذا الوجه » .

(٤) البخاري (فضل اتباع الجنائز) ج٢ ص٨٧ ومسلم ج٣ ص٥١ ـ ٥٢ ، والترمذي ج٣ ص٣٥٨ ، وقد خرَّجَ الترمذيُّ هنا الإسنادَ الغريبَ . وعندهم كما ذكر الشارحُ : « أن ابنَ عمر أرسلَ إلىٰ عائشةَ فسألها عن ذلكَ فقالت : صَدَقَ أبو هريرة » .

ومما كان يستغربُ من حديثِ الدَّارميِّ أيضاً بالعراقِ حديثُه عن يحيىٰ بن حسانَ عن سليمانَ بن بلال عن هشامٍ عن أبيه عن عائشةَ عن النبيِّ ﷺ : « نِعْمَ الإدامُ الخَلُّ » . وقد خرَّجَهُ الترمذيُّ في كتابِ الأطعمةِ من كتابِهِ هذا ، ومسلمٌ في « صَحيحِهِ » كلاهما عن الدارميِّ به .

و[قد] سبقَ الكلامُ عليه في موضعِهِ ، وذكرنا أنَّ كثيراً من الحفاظِ استنكَرُوه علىٰ سليمانَ بن بلال ، منهم أحمدُ ، وأبو حَاتِم ، وأحمدُ بن صالح ، وغيرُهم[١] .

وكذلكَ قال جماعةٌ منهم في حديثِ : « بيتٌ لا تمرَ فيهِ جِيَاعٌ أهلُه » بهذا الإسنادِ ، ولكنْ هذا من نوعِ الغريبِ المذكورِ قبل هذا ، فإنَّه غريبٌ من حديثِ عائشةَ عن النبيِّ ﷺ ، علىٰ أنه قد رُوِيَ من وجهٍ آخَرَ عنها وهو ضعيفٌ . والحديثُ معروفٌ من حديثِ جابرٍ عن النبيِّ ﷺ[٢] .

---

(١) الحديثُ عند مسلم ج٦ ص١٢٥ ـ ١٢٦ من حديثِ عائشةَ وجابرٍ ، والترمذيُّ كذلك ج٤ ص٢٧٨ ـ ٢٧٩ ، وذكرَ غرابةَ حديثِ عائشةَ فقال فيه : « حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ غَريبٌ من هذا الوجهِ لا نعرِفُه من حديثِ هشامِ بن عروةَ إلا من حديثِ سليمانَ بن بلال » انتهىٰ .

وأما ما ذكرهُ الحافظُ ابنُ رجب من استنكارِ الحديثِ فلا يضُرُّ ، لما سَتَعْرِفُ أنَّ كثيراً من المتقدِّمينَ يطلقونَ « المنكرَ » علىٰ ما تفرَّدَ به الراوي ولو كانَ ثِقةً .

(٢) مسلم ج٦ ص١٢٣ وأبو داود ج٣ ص٣٦٢ ، والترمذي ج٤ ص٢٦٤ ـ ٢٦٥ وابن ماجه ص١١٠٤ كلهم بالسندِ المذكورِ عن عائشة .

○ الحديثُ المنكَرُ وموازنَتُه بالشَّاذِّ :○

قال أبو عيسىٰ رحمهُ اللهُ :

(حَدَّثنا أبو حفص عَمرو بن علي ثنا يحيىٰ بنُ سعيدٍ القطَّانُ ثنا المغيرةُ بن أبي قُرَّةَ السدوسيُّ قال : سمعتُ أنسَ بن مالكٍ يقولُ : قال رجلٌ : يا رسولَ اللهِ، أعقلُها وأتوكَّل، أو أُطْلِقُها وأتوكلُ ؟ قال : « اعقِلْها وتوكَّلْ » .

قال عَمرو بنُ علي : قال يحيىٰ بنُ سعيد : « وهذا عندي حديثٌ منكَرٌ » .

قال أبو عيسىٰ : هذا غريبٌ[١] من هذا الوجهِ لا نعرِفُه[٢] من حديثِ أنسِ بن مالكٍ إلا من هذا الوجهِ ، وقد رُوِيَ عن عمرو بن أميةَ الضَّمْريِّ عن النبي ﷺ نحوُ هذا) .

---

(١) في ظ « وهذا غريب » . وفي ب « هذا حديث غريب » .

(٢) « إلا من » ظ ، وهو سهو قلم .

قال أبو عيسىٰ رحمهُ الله :

(وقد وَضَعْنَا هذا الكتابَ علىٰ الاختصارِ ، لما رَجَونا فيهِ من المنفعةِ ، ونسألُ اللهَ عزَّ وجلَّ النفعَ بما فيهِ ، وأن لا يجعلَهُ وبَالاً عَلينَا [ب ـ ٧٧] برحمَتِهِ[١]) .

آخرُ الكتابِ والحمدُ للهِ وَحْدَهُ

حديثُ أنسٍ هذا قد خرَّجهُ الترمذيُّ فيما تقدَّمَ في أواخرِ كتابِ الزهدِ ، وسبقَ هناكَ ذكرُه ، وذكرُ حديثِ عمرو بن أميَّة الضَّمْريِّ أيضاً ، وحديثُ أنسٍ قد رواهُ غيرُ واحدٍ عنِ المغيرةِ بن أبي قُرَّةَ عن أنسٍ ، وقد تفرَّدَ به المغيرةُ عنهُ ، ولهذا غرَّبَهُ الترمذيُّ[٢] [ظ ـ ١٧٠] .

---

(١) « ترجمة » ب ، وهو تصحيف .

(٢) انظر آخرَ كتابِ الزهد في « سنن الترمذي » ج٤ ص٦٦٨ ، وفيه قولُ الترمذيِّ : « وهذا حديثٌ غريبٌ من حديثِ أنسٍ . . . » إلىٰ آخره بنحوِ كلامه هنا في « العلل » .

وأخرجَهُ أيضاً ابنُ حِبَّانَ في « صحيحِهِ » ٢/ ٥١٠ عن عمرِو بن أميةَ الضمْريِّ ، وإسنادُهُ صحيحٌ . وقال الزينُ العراقيُّ : « رواهُ ابنُ خزيمةَ والطبرانيُّ من حديثِ عمرو بن أمية الضمريِّ بإسنادٍ جيدٍ ، بلفظ : « قيِّدها وتوكَّل » ، وبه يتقوىٰ حديثُ الترمذيِّ كما قال المُنَاوي في « فيض القدير » ج٦ ص٨ .

لكنْ جعلَ هذا اللفظَ في « المقاصدِ الحسنةِ » ص٦٦ و« كشف الخفاء » ص١٤٤ وانظر « المجمع » ١٠/ ٣٠٣ و٢٩١ ، من حديثِ أبي هريرةَ عند الطبرانيِّ . قلت : ولفظ « قَيِّدْها » في « المستدرك » ٣/ ٦٢٣ . قال الذهبي : « سنده جيد » .

وقد قال يحيىٰ القطانُ[١] : « هو عندي مُنْكَرٌ » ، فهذا الحديثُ من الغرائبِ المنكَرَةِ .

ولم أقفْ لأحدٍ من المتقدمينَ علىٰ حَدِّ المنكر من الحديثِ وتعريفهِ[٢] إلا علىٰ ما ذكرَهُ أبو بكر البرديجيُّ الحافظُ ، وكان من أعيانِ الحفاظِ المبرزينَ في العللِ : « أن المنكرَ هو الذي يحدِّثُ به الرجلُ عن الصَّحابةِ أو عن التابعينَ عن الصحابةِ لا يُعْرَفُ ذلكَ الحديثُ ، وهو مَتْنُ الحديثِ إلا من طريقِ الذي رواهُ ، فيكونُ منكراً » .

ذكرَ هذا الكلامَ في سياقِ ما إذا انفردَ شعبةُ ، أو سعيدُ بن أبي عَروبة ، أو هشامُ الدَّسْتوائيُّ بحديثٍ عن قتادةَ عن أنسٍ عن

---

(١) « وقال القطان » ظ .

(٢) بلىٰ ، قد وقع في مقدمةِ « صحيحِ مسلم » ص٥ ما يبيِّن تعريفَ الحديثِ المنكَرِ حيثُ قالَ :

« وكذلك مَنِ الغالبُ علىٰ حديثِهِ المنكرُ أو الغلطُ أمسكنا أيضاً عن حديثهم .

وعلامةُ المنكرِ في حديثِ المحدِّثِ إذا ما عُرِضَتْ روايتُه للحديثِ علىٰ روايةِ غيرِهِ من أهلِ الحفظِ والرضا خالفتْ روايتُه روايتَهم أو لم تكدْ توافقُها ، فإذا كانَ الأغلَبُ من حديثِه كذلك كان مهجورَ الحديثِ غيرَ مقبولِه ولا مستعمَلِه » . انتهىٰ .

فقد دلَّ علىٰ أنَّ الحديثَ المنكَرَ هو ما تفرَّدَ به الراوي الذي لم تثبتْ ثقته .

قال النوويُّ في « شرح مسلم » ص٥٧ : « هذا الذي ذكرَ رحمهُ الله هو معنىٰ المنكرِ عند المحدِّثين ، يعني به المنكرَ المردودَ ، فإنهم قد يطلقونَ المنكرَ علىٰ انفرادِ الثقةِ بحديثٍ ، وهذا ليس بمنكرٍ مردودٍ إذا كان الثقةُ ضابطاً متقِناً » .

النبيِّ ﷺ ، وهذا كالتصريح بأنه[١] كلُّ ما ينفردُ به ثقةٌ عن ثقةٍ ، ولا يُعرفُ المتنُ من غيرِ ذلكَ الطريقِ فهو منكَرٌ ، كما قالهُ الإمامُ أحمدُ في حديثِ عبدِ اللهِ بن دينار عن ابن [آ ـ ٩٦] عمرَ عن النبيِّ ﷺ في «النهيِ عن بيعِ الولاءِ و[عن] هِبَتِهِ »[٢] .

وكذا قال أحمدُ في حديثِ مالكٍ عن الزهري عن عروةَ عن عائشةَ « أن الذين جَمَعوا الحجَّ والعمرةَ طافوا حين قَدِمُوا لعُمْرَتهم ، وطافوا لحَجِّهم حينَ رَجَعُوا من مِنًى[٣] » ، قال : « لم يقل[٤] هذا أحدٌ إلا مالكٌ ، وقال : ما أظنُّ مالكاً إلا غلطَ فيه ، ولم يجيء به أحدٌ غيرُه » ، وقال مرَّة : « لم يروه إلا مالكٌ ، ومالكٌ ثقةٌ » .

ولعلَّ أحمدَ إنما استنكَرهُ لمخالفتِهِ الأحاديثَ في أنَّ القارنَ يطوفُ طَوافاً واحداً .

(ثم)[٥] قال البرديجيُّ بعدَ ذلكَ : « فأما أحاديثُ قتادةَ الذي يرويها[٦] الشيوخُ مثلُ حَمَّادِ بن سَلَمةَ، وهمَّامٍ، وأبان، والأوزاعيِّ ،

---

(١) « كالصريح بأن » ظ وب .

(٢) متفق عليه سبق تخريجه في ص٤١٥ .

(٣) الذي في « موطأ مالك » ج١ ص٢٨٦ : « فطافَ الذين أهلُّوا بالعمرةِ بالبيتِ وبين الصَّفا والمروة ، ثم حَلُّوا منها ، ثم طافوا طوافاً آخرَ بعدَ أن رَجعوا من مِنىً لحجِّهم . وأما الذين جَمعوا الحجَّ والعمرةَ فإنما طافوا طوافاً واحداً » ونحوه في الصحيحين البخاري ج٢ ص١٤٢ ومسلم ج٤ ص٢٧ .

(٤) « لم يفعل » ب .

(٥) «ثم قال» في الأصل، وعلى «ثم» ما يشبه الضرب.

(٦) كذا في الأصل وظ . وفي ب « الذي يرويه » .

يُنظَرُ في الحديثِ ، فإن كانَ الحديثُ يُحْفَظُ من غيرِ طريقِهم عن النبيِّ ﷺ ، أو عن أنسِ بن مالكٍ من وجهٍ آخرَ لم يُدْفَعْ ، وإن كانَ لا يُعرَفُ عن أحدٍ عن النبيِّ ﷺ ولا من طريقٍ عن أنسٍ إلا من روايةِ هذا الذي ذكرتُ لك ، كان منكراً » .

وقال أيضاً : « إذا روىٰ الثقةُ من طريقٍ صحيحٍ عن رَجُلٍ من أصحابِ النبيِّ ﷺ حديثاً لا يُصاب إلا عندَ الرجلِ الواحدِ لم يضرَّه أن لا يرويَه غيرُه إذا كانَ متنُ الحديثِ معروفاً ، ولا يكونُ منكراً ولا معلُولاً » .

وقال في حديثٍ رواه عمرو بن عاصم عن هَمَّام عن إسحاقَ بن أبي طلحةَ عن أنسٍ أن رجلاً قال للنبيِّ ﷺ : « إني أصبتُ حداً فأقمهُ عليَّ . . » الحديث : « هذا عندي حديثٌ منكرٌ ، وهو عندي وَهَمٌ من عَمرِو بن عاصم » .

ونقلَ ابنُ أبي حَاتِم[1] عن أبيه أنه قال : « هذا حديثٌ باطلٌ بهذا الإسنادِ » .

وهذا الحديثُ مخرَّجٌ في الصَّحيحين من هذا الوجهِ ، وخَرَّجَ مسلمٌ معناهُ أيضاً من حديثِ أبي أمامةَ عن النبيِّ ﷺ ، فهذا شاهدٌ لحديثِ أنسٍ[2] .

---

(١) في كتابه « علل الحديث » بعد أن ساقَ الحديثَ بسنده من طريق عمرو بن عاصم ج١ ص٤٥٤ ـ ٤٥٥ .

(٢) البخاري في المحاربين ج٨ ص١٦٧ ومسلم في التوبة ج٨ ص١٠٢ ـ ١٠٣ =

ولعلَّ أبا حَاتِم والبرديجيَّ إنما أنكرا الحديثَ لأنَّ عمرو بن عاصم ليسَ هو عندهما في محلٍّ من يُحتَمَلُ تفرُّده بمثلِ هذا الإسنادِ ، واللهُ أعلم .

وقال إسحاقُ بن هانىءٍ : قال لي أبو عبد الله [يعني أحمدَ] : «قال لي يحيىٰ بنُ سعيدٍ : لا أعلمُ عبيدَ اللهِ يعني ابنَ عُمرَ أخطأَ إلا[1] في

= ولفظه : عن أنس قال : جاء رجل إلىٰ النبي ﷺ فقال : يا رسول الله أَصَبْتُ حداً فأقمه عليَّ! . قال : وحضَرَتِ الصَّلاةُ ، فصلىٰ مع رسول الله ﷺ . فلما قضىٰ الصَّلاةَ قال : يا رسول الله إني أَصَبْتُ حداً فأقِمْ فيَّ كتاب الله . قال : « هل حضرتَ الصلاةَ معنا ؟ » قال : نعم. قال : « قد غُفِرَ لك » .

وفي مسلم هنا حديث أبي أمامة الذي أشار إليه الشارح ، بمعناه ، وفيه طول .

ولا يخفىٰ أن ثبوت حديث أبي أمامة يدفع الوهم عن عمرو بن عاصم كما هو ظاهر .

قال النووي في « شرحه » ج١٥ ص٨١ : « هذا الحدُّ معناه معصية من المعاصي الموجبة للتعزير ، وهي هنا من الصَّغائر ، لأنها كفرتها الصلاة ، ولو كانت كبيرةً موجبة لحدٍّ أو غير موجبة له لم تسقط بالصلاةِ فقد أجمع العلماء علىٰ أن المعاصيَ الموجبةَ للحدودِ لا تسقُطُ حدودُها بالصلاة .

هذا هو الصحيح في تفسير هذا الحديث .

وحكىٰ القاضي عِياض عن بعضِهم أن المرادَ بالحد المعروفُ . قال : وإنما لم يَحُدَّه لأنه لم يفسر موجب الحد ، ولم يستفسره النبي ﷺ إيثاراً للسَّتر ، بل استحبَّ تلقين الرجوع عن الإقرار بموجب الحدِّ صريحاً » .

(١) قوله « إلا » سقط من ب .

حديثٍ واحدٍ لنافعٍ عن ابن عمرَ أن النبيَّ ﷺ قال : « لا تسافرُ امرأةٌ فوق ثلاثةِ أيام . . » الحديث[١] ، قال أبو عبدِ الله : « فأنكَرَه يحيىٰ بنُ سعيد عليه ! » .

قال أبو عبد الله : فقال[٢] لي يحيىٰ بنُ سعيد : « فوجَدْتُه قد حدَّث به العمريُّ الصغيرُ عن نافعٍ عن ابن عمرَ مثلَه » .

قال أبو عبد الله : « لم يسمَعْهُ إلا من عبيدِ الله ، فلما بلَغَه عن العمريِّ صَحَّحه » .

وهذا الكلامُ يدُلُّ علىٰ أن النكارةَ عند يحيىٰ القطانِ لا تزولُ إلا بمعرفةِ الحديثِ من وجهٍ آخرَ .

وكلامُ أحمدَ قريبٌ من ذلكَ[٣] [ب ـ ٧٨] قال عبدُ الله : سألتُ أبي عن حسينِ بن علي الذي يروي حديثَ المواقيتِ[٤] ؟ فقال : « هو أخو أبي جعفر محمدِ بن علي ، وحديثُه الذي رَوىٰ في

---

(١) في الصحيحين : « لا تسافرُ المرأةُ ثلاثاً إلا ومعها ذو مَحْرَم » البخاري في أبواب تقصير الصلاة (باب في كم يقصر الصلاة) من أوجه عن عبيد الله ج٢ ص٤٣ ، ومسلم في الحج ج٤ ص١٠٢ .

ولفظ «فوقَ ثلاث» في نسخة البخاريِّ للكُشْميهَني ، ورواية عند مسلم. وانظر « شرح القسطلاني » ج٢ ص٣٥٣ .

(٢) في ب « قال » وكذا في ظ ، لكن ليس في ظ « قال أبو عبد الله » .

(٣) « من هذا » ظ وب .

(٤) هو حديثُ إمامةِ جبريلَ بالنبيِّ ﷺ يومين لبيانِ مواقيتِ الصَّلاةِ ، بيَّن في اليومِ الأوَّلِ أوَّلَ وقتها ، وفي الثاني آخرَ وقتِ الصَّلاةِ . أخرجه الترمذيُّ ج١ ص٢٨١ ، والنسائيُّ ج١ ص٢٦٣ ، وابنُ حِبَّان : « موارد الظمآن » ص٩٢ ، والحاكم ج١ ص١٩٥ ـ ١٩٦ . وقال الترمذيُّ : « هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ » . =

المواقيتِ لَيْسَ بمنكَرٍ ، لأنه قد وافقه علىٰ بعضِ صفاتهِ غيرُه » .

وقال أحمدُ في بُرَيْد بن عبدِ الله بن أبي بُرْدة : « يروي أحاديثَ مناكير! » .

وقال [أحمدُ] في محمدِ بن إبراهيمَ بن الحارثِ التيميِّ، وهو المنفردُ بروايةِ حديثِ : « الأعمالُ بالنيَّاتِ[1] » : « في حديثهِ شيءٌ ، يروي أحاديثَ مناكيرَ أو قال منكرةً ؟ » .

وقال في زيدِ بن أبي أُنَيْسَةَ : « إن حديثَه لَحَسَنٌ مُقارِبٌ ، وإن فيها لبعضَ النكارةِ ، قال : وهو علىٰ ذاكَ[2] حَسَنُ الحديثِ » . قال الأثرمُ : قلتُ لأحمدَ : « إن له أحاديثَ إن لم تكنْ مناكيرَ فهي غرائب! قال : نعم » .

= ثم قال : « وقال محمدٌ ـ يعني الإمامَ البخاريَّ ـ: أصحُّ شيءٍ في المواقيتِ حديثُ جابرٍ عن النبيِّ ﷺ » .

قال الترمذيُّ : « وحديثُ جابرٍ في المواقيتِ قد رواه عطاءُ بن أبي رباح وعَمرو بن دينار وأبو الزبير عن جابرِ بن عبد الله عن النبيِّ ﷺ ، نحوَ حديثِ وهب بن كَيسان عن جابرٍ عن النبيِّ ﷺ » .

وهذه متابعاتٌ ذكَرَها الترمذيُّ لروايةِ حسينِ بن علي عن وَهْب بن كيسان عن جابرٍ .

وصحَّحَ حديثَ جابرٍ أيضاً الحاكمُ ، ووافقهُ الذهبيُّ .

انظر رواياتِ حديثِ جبريل في المراجعِ المذكورةِ ، وفي أبي داود ج١ ص١٠٧ و« السنن الكبرىٰ » للبيهقي ج١ ص٣٦١ و٣٦٩ ، وانظر تخريجها عن ثمانيةٍ من الصحابة في « نصب الراية » ج١ ص٢٢١ ـ ٢٢٨ .

(١) متفق عليه ، سبق تخريجه في ص٣٨٦ وانظر ص٤١٦ .

(٢) «ذاك» ظ و ب.

وهؤلاءِ الثلاثةُ متَّفَقٌ علىٰ الاحتجاجِ بحديثِهم في الصَّحيحِ ، وقد استنكرَ أحمدُ ما تَفَرَّدُوا به .

وكذلك قالَ في عَمرو بن الحارثِ : « له مناكير » ، وفي الحسينِ بن واقدٍ ، وخَالدِ بن مَخْلدٍ ، و[في] جماعةٍ خُرِّجَ لهم في الصحيحِ بعضُ ما يتفرَّدونَ به .

وأما تَصَرُّفُ الشيخينِ والأكثرين فيدُلُّ علىٰ خلافِ هذا ، وأن ما رواه الثقةُ عن الثقةِ إلىٰ منتهاه ـ وليسَ له علة ـ فليسَ بمنكَرٍ ، وقد قال مسلمٌ في أوَّلِ كتابِه[1] : « حُكْمُ أهلِ [آ ـ ٩٧] العلمِ والذي نعرِفُ من مذهبِهم في قبولِ ما يتفرَّدُ[2] به المحدِّثُ من الحديثِ : أن يكونَ قد شاركَ الثقاتِ من أهلِ الحفظِ في بعضِ ما رووا ، وأمعنَ في ذلكَ علىٰ الموافقةِ لهم ، فإذا وُجدَ كذلك ثم زادَ بعدَ ذلكَ شيئاً ليسَ عندَ أصحابِه قُبِلَتْ زيادَتُه[3] .

---

(١) ص٥ بعد بيانه للمنكر الذي نقلناه عنه في ص٤٥٠ .

(٢) وفي الأصل وب « ينفرد » ، والمثبت من ظ موافق لصحيح مسلم .

(٣) كلامُ مسلمٍ هذا وكذا ما سَبَقَ ذكرُه عن الصَّحيحينِ والأكثرين لا يصلحُ للاعتراضِ علىٰ ما سبقَ أن ذكَرَهُ الشارحُ عن الإمامِ أحمدَ وأمثالِهِ من أئمةِ المتقدِّمينَ أنهم يطلقون « المنكرَ » علىٰ ما تفرَّدَ به الثقةُ ولو كانَ صحيحاً ، فقد كان هذا اصطلاحاً دَرَجَ عليه كثيرٌ من المتقدِّمين ، وليسَ حُكماً بردِّ ما قالوا فيهِ منكر ، كانوا يطلقونَ المنكرَ علىٰ حديثٍ تفرَّدَ به الراوي ، ولو كانَ الراوي ثقةً والحديثُ صحيحاً .

فأما من نَراه يعمَدُ لمثلِ[١] الزهريِّ في جلالَتِه وكثرةِ أصحابِه الحفَّاظِ المتقنينَ لحديثِه وحديثِ غيرِه ، أو لمثلِ هشامِ بن عُروة ـ وحديثُهما عند أهلِ العلمِ مبسوطٌ مشترَكٌ قد نقلَ أصحابُهما عنهما حديثهما [ظ ـ ١٧١] علىٰ اتفاقٍ منهم في أكثَرِهِ ـ فيروي عنهما أو عن أحدِهما العددَ من الحديثِ مما لا يعرفُه أحدٌ من أصحابِهما ، وليسَ ممن قد شَاركهم في الصَّحيح الذي عندهم ، فغيرُ جائزٍ قَبُولُ حديثِ هذا الضَّرْبِ من النَّاسِ » واللهُ أعلم .

[فَصَرَّحَ بأنَّ الثقةَ إذا أمعنَ في موافقةِ الثقاتِ في حديثِهم ، ثم تفرَّدَ عنهم بحديثٍ قُبِلَ ما تفرَّدَ به ، وحكاهُ عن أهلِ العلمِ][٢] .

وقد ذكرنا فيما تقدَّمَ[٣] **قولَ الشافعيِّ في الشاذِّ ، وأنه قال :**

« ليسَ الشاذُّ من الحديثِ أن يرويَ الثقةُ ما لا يروي غيرُه ، إنما الشاذُّ أن يرويَ الثِّقةُ حديثاً يخالفُ الناسَ » ، وكذا قال أبو بكر الأثرمُ .

= ومنهم من خَصَّهُ بتفرُّدِ الضَّعيفِ كما وَقَعَ في كلام مسلم الذي نقلناه آنفاً في ص٤٥٠ وعليه جرىٰ الترمذيُّ كما أوضحناه في أطروحتنا ص٢١٢ .

ثم استقر الاصطلاحُ عند المتأخرينَ علىٰ إطلاقِ المنكرِ علىٰ الحديثِ الذي رواهُ الضعيفُ مخالفاً لمن هو أولىٰ منه .

وبسببِ تعدُّدِ إطلاقاتهم لهذا الاصطلاحِ وَقَعَ الاشتباهُ في الحديثِ المنكَرِ ، وقد نبهنا علىٰ ذلكَ وحققنا دراسَتَه موضحةً بالأمثلةِ في كتابنا « منهج النقد » رقم ٧٩ ـ ٨٠ ص٤٠٧ ـ ٤٠٨ فارجع إليه .

(١) « إلىٰ مثل » ظ ، « يراه تعمد إلي مثل » ب! .

(٢) قوله « فصرح » إلىٰ هنا زيادة من ظ وب .

(٣) في أثناء تعريف الحديث الصحيح ص٣٥٢ .

وحكىٰ أبو يعلىٰ الخليليُّ[١] هذا القولَ عن الشافعيِّ وجماعةٍ من أهلِ الحجازِ ، ثم قال : « الذي عليه حُفَّاظُ الحديثِ : أن الشاذَّ ما ليسَ له إلا إسنادٌ واحدٌ يشذُّ بذلكَ شيخٌ ، ثقةً كانَ أو غيرَ ثقةٍ ، فما كان عن غيرِ ثقةٍ فمتروكٌ لا يُقْبَلُ ، وما كانَ عن ثِقةٍ يُتَوَقَّفُ فيه ولا يُحتَجُّ بهِ » .

وكذلكَ ذَكَرَ الحاكمُ : أن الشاذَّ هو الحديثُ الذي « ينفردُ به ثقةٌ من الثقاتِ وليسَ له أصلٌ بمتابعٍ[٢] لذلكَ الثِّقةِ » ، ولم يُوقَفْ له علىٰ عِلَّةٍ[٣] .

---

(١) في كتابه « الإرشاد » ورقة ٧ = ١/ ١٧٦ ط مكتبة الرشد بالرياض .

(٢) « يتابع » ظ . « يتابع عليه » ب .

(٣) « معرفة علوم الحديث » ص١١٩ . وفي ب « علىٰ علمه » وهو تصحيف .

وهذا نصُّ كلامِ الحاكمِ نسوقُه هنا لأهميَّتِهِ :

« هذا النوعُ منه ـ يعني من الحديث ـ معرفةُ الشاذِّ من الرواياتِ ، وهو غيرُ المعلولِ ، فإن المعلولَ ما يوقَفُ علىٰ عِلَّتِهِ أنه دخَلَ حديثٌ في حديثٍ ، أو وهِمَ فيهِ راوٍ ، أو أرسلَهُ واحدٌ فوصلَهُ واهمٌ .

فأما الشاذُّ : فإنَّه حديثٌ يتفرَّدُ به ثقةٌ من الثقاتِ ، وليسَ للحديثِ أصلٌ بمتابعٍ لذلكَ الثقةِ » انتهىٰ .

وقد جَعَلَ الإمامُ ابنُ الصَّلاحِ في « علومِ الحديثِ » ص٣٧٨ مرادَ الحاكمِ بالشاذِّ ما تفرَّد به راويه . وبذلكَ يلتقي اصطلاحُ الحاكمِ في الشاذِّ باصطلاحِ الخليليِّ ، ويتفقُ معه . وعلىٰ ذلكَ دَرجَ علماءُ المصطلحِ بعد ابنِ الصلاحِ ، ومنهم الشارحُ الحافظُ ابنُ رجبٍ الحنبليُّ .

ورأىٰ الباحثُ الفاضلُ الأستاذُ الدكتور صبْحي الصَّالح رأياً آخر ، وهو أن مذهبَ الحاكم موافقٌ للشافعيِّ في تعريفِ الحديثِ الشاذِّ . واستَدلَّ لذلكَ =

. . . . . .

= بالاستنباطِ من كلامِ الحاكمِ ، فقال في كتابِهِ « علوم الحديث ومصطلحه » ص١٩٧ ـ ١٩٨ شارحاً تعريفَ الحاكم ما نصُّه : « وأما الحاكمُ فيرىٰ أنَّ الشَّاذَّ حديثٌ ينفرِدُ بهِ ثقةٌ من الثقاتِ ، وليس للحديثِ أصلٌ متابعٌ لذلكَ الثقةِ » . فهو يَعْتَبِرُ قيدَ التفرُّدِ بلفظٍ صريحٍ ، أما قيدُ المخالفةِ فيعتبرُه أيضاً ـ في نظرنا ـ ولكنْ بلفظٍ غيرِ صريحٍ ، فلو كانَ للحديثِ أصلٌ متابع للراوي الثقةِ لما كان مخالفاً للناسِ أو الثقاتِ ، والحاكمُ ـ كما رأينا ـ يشترطُ في الشاذِّ فقدانَ الأصلِ المتابعِ ، فكأنَّه يشترطُ المخالفَةَ ويعتَبرُها ، وما لنا نذهبُ بعيداً وقد كفانا بنفسِهِ التخبُّطَ في فهمِ تعريفِهِ ، فأزالَ كلَّ لبسٍ حينَ عَقَّبَ علىٰ ذلكَ مباشرةً بتعريفِ الشافعيِّ للشاذِّ ، قاصداً إلىٰ إظهارِ التماثلِ بين رأيِهِ ورأيِ هذا الإمامِ العظيم . انتهىٰ كلامُه بحروفه .

لكنَّ هذا لا يصلحُ ـ في نظرنا ـ لإثباتِ الموافَقَةِ من الحاكمِ لتعريفِ الشاذِّ عند الشافعيِّ ، و ذلكَ لأن فقدانَ الأصلِ المتابعِ الذي ذكَرَهُ الحاكمُ في تعريفِ الشاذِّ إنما يعني تفرُّدَ الراوي بالحديثِ ، كما هو مقرَّر في هذا الفنِ ، وبَدَهيٌّ أنَّ التفردَ لا يستلزمُ المخالفةَ ، فكم من أحاديثَ تفرَّدَ بها رواتُها لم يردْ ما يخالِفُها قطّ . فثمةَ فرقٌ واضحٌ بين التَّفرُّدِ الذي ذكَرَهُ الحاكمُ ، وبين المخالفةِ لما رواهُ الناسُ الذي ذكَرَه الإمامُ الشافعيُّ .

وأما ذِكْرُ الحاكمِ كلامَ الشافعيِّ بعد كلامِهِ فلا يدُلُّ علىٰ أنَّ مرادَهما واحدٌ ، والعبرةُ ـ كما هو مقرَّر ـ بإطلاقِ اللفظِ وظاهرِهِ ، لا بخصوصِ السَّببِ أو المناسبةِ ولو كان مرادُ الحاكمِ ما ذَكر ، لأشارَ إلىٰ ذلك ، بأن يقولَ مثلاً : وكما سمعت عن الشافعيِّ ، أو كما حدثناه فلانٌ . . لكن لم يشرْ بشيءٍ من ذلكَ .

وثمة تحقيقٌ جديدٌ في مرادِ الحاكمِ بالشاذِّ ، هو أنه نوعٌ دقيقٌ من المعلَّلِ ، قد أُعلَّ بأمرٍ دقيقٍ من التفرُّدِ ، هو أعمقُ من ظاهرِ معنىٰ التفرُّدِ ، فهو نوعٌ من المعلَّلِ ينقدحُ في نفسِ الناقدِ تعليلُه ، وقد تقصُرُ عبارَتُه عن الإفصاحِ به ، لكونِ =

= علَّته ليستْ من نوعِ العللِ المعروفةِ ، كوصلِ حديثٍ مرسلٍ ، أو وهمِ راوٍ ، أو دخولِ حديثٍ في حديثٍ .

وهذا ما تفيدُه عبارةُ الحاكمِ ، وتدلُّ عليه الأمثلةُ التي ذكرها للشاذِّ ، وهو أن الشاذَّ نوعٌ من الحديثِ الفردِ ، يقعُ رجالُه في السَّندِ علىٰ نَسَقٍ فريدٍ لم يعرفْ في سياقِ أسانيدِ الأحاديثِ غير سياقِ الحديثِ المحكومِ عليه بالشذوذِ ، وكذلك المتن . وذلك يُشعرُ بوقوعِ خللٍ في الحديثِ وإن كنا لا نستطيعُ بيانَ هذا الخللِ وتعيينه ما هو ؟

يدُلُّ علىٰ ذلكَ مثالٌ مما ذكرهُ الحاكمُ وشرحهُ أيضاً نسوقُه لكَ مع تعليقِ الحاكمِ عليه ، قال الحاكمُ :

« ومثاله : ما حَدَّثنا أبو بكر محمدُ بن أحمد بن بالويه قال ثنا موسىٰ بنُ هارون قال ثنا قتيبةُ بن سعيد قال ثنا اللَّيثُ بن سعد عن يزيدَ بن أبي حبيب عن أبي الطُّفيل عن معاذِ بن جبل أن النبيَّ ﷺ كان في غزوةِ تبوك إذا ارتحلَ قبلَ زَيْغِ الشَّمس أخَّر الظهرَ حتىٰ يجمَعَها إلىٰ العصرِ فيصليهما جميعاً ، وإذا ارتحلَ بعدَ زَيْغِ الشمسِ صلىٰ الظهرَ والعصرَ جميعاً ثم سار . وكان إذا ارتحلَ قبلَ المغربِ أخَّرَ المغربَ حتىٰ يصلِّيَها مع العشاء ، وإذا ارتحلَ بعدَ المغربِ عجَّلَ العشاءَ فصلاَّها مع المغرب .

قال أبو عبد الله : هذا حديثٌ رواته أئمةٌ ثقاتٌ ، وهو شاذُّ الإسنادِ والمتنِ ، لا نعرفُ له عِلَّة نعلِّلُه بها ، ولو كانَ الحديثُ عندَ الليثِ عن أبي الزبيرِ عن أبي الطُّفيلِ لعللنا به الحديثَ ، ولو كان عند يزيدَ بن أبي حبيب عن أبي الزبير لعللنا به ، فلما لم نجدْ له العلَّتين خرَجَ عن أن يكونَ معلولاً ، ثم نظرْنا فلم نجدْ ليزيدَ بن أبي حبيب عن أبي الطفيل روايةً ، ولا وجدنا هذا المتنَ بهذه السِّياقة عندَ أحدٍ من أصحابِ أبي الطفيل ، ولا عندَ أحدٍ ممن رواهُ عن معاذِ بن جبل عن أبي الطفيل ، فقلنا : الحديثُ شاذٌّ » . انتهىٰ .

=

ولكنَّ كلامَ الخليليِّ في تفرُّدِ الشيوخِ ، والشيوخُ في اصطلاحِ أهلِ هذا العلمِ عبارةٌ عمن دونَ الأئمةِ والحُفَّاظِ[١] ، وقد يكونُ فيهم الثقةُ وغيرُه .

فأما ما انفردَ به الأئمةُ والحفَّاظُ فقد سَمَّاهُ الخليليُّ فرداً ، وذكرَ أنَّ أفرادَ الحُفَّاظِ المشهورينَ الثقاتِ ، أو أفرادَ إمامٍ من الحفَّاظِ الأئمةِ[٢] صحيحٌ متفقٌ عليه[٣] ، ومثَّله بحديثِ مالكٍ في

= وقد بيَّن الحاكمُ في كلامِهِ هنا تفرُّدَ السَّنَدِ ، بأنه وقع تسلسلُ الرواةِ فيه متفرِّداً عن المعروفِ من وقوعِ رواته في الأسانيد ، مما ينبِّه إلىٰ عِلَّةٍ خفيَّةٍ فيه ، وإن كانتْ هذه العِلَّةُ يصعبُ تعيينُهاوهذا أمرٌ جليلٌ ، لا يدرَكُ إلا بالحِفْظِ التامِّ ، والتيقُّظِ الدقيقِ ، وسرعةِ الاستحضارِ الخاطفِ لجملِ الأسانيدِ في الدنيا .

وقد أفدتُ في هذا التحقيقِ من المذاكراتِ مع فضيلةِ أستاذِنا الشيخِ العلامةِ محمَّد السَّماحي رحمه الله تعالىٰ أيامَ المذاكراتِ المطوَّلةِ معه ، في أبحاثِ أطروحتي ، ثم تابعتُ البحثَ والنظرَ في المسألةِ وجَلَوتُها بهذا العَرْضِ ولله الحمد .

(١) « الأئمة الحفاظ » ظ وب .

(٢) « عن الحفاظ والأئمة » . ظ وب وكانت كذلكَ في الأصل ثم عُدِّلت .

(٣) لكنَّ كلامَ الخليليِّ واضحٌ أنه يُدخِلُ في الشاذِّ ما تفرَّدَ به الثقةُ ، غيرَ أنه لا يكونُ مردوداً ، وعبارتُه صريحةٌ في ذلك .

وقد انتقد العلماءُ رأيَ الخليليِّ ـ ومن وافقه ـ في الشاذِّ بالأحاديثِ الغرائبِ والأفرادِ الصحيحةِ التي اتَّفقَ العلماءُ علىٰ تصحيحِ عددٍ كثيرٍ منها ، كما سبقَ من أمثلتها في هذا الكتابِ .

وذلكَ يبيِّنُ كما قال ابن الصَّلاحِ (ص٣٧٨) : « أنه ليس الأمرُ في ذلك علىٰ الإطلاقِ الذي أتىٰ به الخليليُّ والحاكمُ » .

وبهذا يثبتُ كما أوضحنا في كتابنا « منهج النقد » (ص٤٠٦) أن الأليقَ في تعريفِ الشاذِّ هو ما عَرَّفه الإمامُ الشافعيُّ رضي الله عنه . =

المِغْفَرِ[١] ، [فتَلخَّصَ من هذا أن النَّكارةَ لا تزولُ عندَ يحيىٰ القطان والإمام أحمدَ والبرديجيِّ وغيرِهم من المتقدِّمينَ إلا بالمتابَعة ، وكذلكَ الشذوذُ ، كما حكاهُ الحاكمُ .

وأما الشافعيُّ وغيرُه فيرونَ أنَّ ما تفرَّدَ به ثقةٌ مقبولُ الروايةِ ولم يخالِفْه غيرُه فليسَ بشاذٍّ ، وتصرُّفُ الشيخينِ يدُلُّ علىٰ مِثْلِ هذا المعنىٰ .

وفَرَّقَ الخليليُّ بين ما ينفَردُ به شيخٌ من الشيوخِ الثقاتِ ، وبين ما ينفردُ به إمامٌ أو حافظٌ . فما انفردَ به إمامٌ أو حافظٌ قُبِلَ واحتُجَّ به ، بخلافِ ما تفرَّدَ به شيخٌ من الشيوخِ . وحكىٰ ذلكَ [ب ـ ٧٩] عن حُفَّاظِ الحديثِ واللهُ أعلم][٢] .

* * *

وقد ذكَر الترمذيُّ رحمه الله : أنه[٣] إنما وَضَعَ كتابَه هذا علىٰ الاختصارِ ، لما رجا فيه من المنفعةِ ، وهو تقريبُه علىٰ طلبةِ العلم ، وكان قد وَعَدَ بكتابٍ أكبرَ منه يستوعبُ فيه الأحاديثَ والآثارَ ، ثم سألَ الله عندَ فراغِ كتابِهِ النفعَ بما فيه ، وأن لا يجعَلَه وَبالاً عليه برحمتِه .

---

(١) متفق عليه سبق تخريجه في ص٤١٦ .

(٢) من قوله « فتلخص . . » إلىٰ هنا زيادة من ظ وب .

(٣) « أنه » زيادة من ظ .

وقَدْ ظهرتْ آثارُ إجابةِ دعائِه الأوَّل ، وحَصَلَ النفعُ بهذا الكتابِ نَفْعاً عامّاً .

قال محمدُ بن طاهرٍ المقدسيُّ : سمعتُ أبا إسماعيلَ عبدَ الله[١] بن محمدٍ الأنصاريَّ يقولُ :

« كتابُ أبي عيسىٰ الترمذيِّ عندي أفيَدُ من كتاب البخاريِّ ومسلمٍ » .

قلتُ : لِمَ ؟!

قال : لأنَّ كتابَ البخاريِّ ومسلمٍ لا يَصِلُ إلىٰ الفائدةِ منهما إلا مَنْ يكونُ من أهلِ المعرفةِ التامَّةِ . وهذا كتابٌ قد شَرَحَ أحاديثَه وبيَّنها ، فيصِلُ إلىٰ فائدَتِه كلُّ واحدٍ من النَّاسِ من الفقهاءِ والمحدِّثين ، وغيرِهم »[٢] .

* * *

(١) في ظ « سمعت إسماعيل بن عبد الله » وهو خطأ .

(٢) « شروط الأئمة الستة » للإمام أبي الفضل محمدِ بن طاهر المقدسي ص١٦ ، وانظر « البداية » لابن كثير ج١١ ص٦٧ . وفي نصِّه هنا اختصار وتصرُّف .

وثناءُ العلماءِ علىٰ « جامعِ الترمذيِّ » وكتابِه « العلل » مستفيضٌ ، انتخبنا منه نُبَذاً قيِّمة في أطروحتنا ، التي أضفنا إليها زيادات دراسات وأخرجناها بعنوان «الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحن» .

فهرس موضوعات تصدير المحقق

الصفحة	الموضوع
٥	خطبة المحقق ، لبيان أهمية شرح العلل ، وإجمال خطة إخراجه .
٩	تعريف موجز بالإمام الترمذي ، وبيان علو قدمه في علم الحديث والعلل .
١٤	مؤلفات الإمام الترمذي .
١٥	**العلل للإمام الترمذي :**
١٥	تعريف العلة ، وإطلاقاتها عند اللغويين والمحدثين .
١٥	تصنيف العلل ، وأهميته ، وأشهر من صنف فيه .
١٧	كتابا العلل للإمام الترمذي : الأول : « العلل الكبير » .
١٧	الثاني « العلل الصغير » وهو « علل جامع الترمذي » موضوع البحث .
١٨	تحقيق أنه تابع للجامع ، وأنه تلقاه بعض الرواة مستقلاً لأهميته الخاصة .
١٨	موضوع علل جامع الترمذي : أسباب الصحة والضعف .
١٩	**المقاصد الأساسية لكتاب العلل إجمالاً :**
١٩	أولاً : بيان حال أحاديث « الجامع » من حيث العمل بها إجمالاً .
١٩	ثانياً : بيان مأخذ ما ذكره من الفقه والصناعة الحديثية .
٢٠	ثالثاً : بيان أصول من علوم الرواة .
٢١	رابعاً : بيان أصول علم الرواية .
٢٢	خامساً : التنبيه على أنواع من الحديث من حيث القبول أو الرد .
٢٣	سادساً : الكلام على الحديث الفرد .
٢٣	العلل أول تأليف في علوم الحديث . تحقيق ذلك بالبراهين .
٢٦	**الإمام ابن رجب :**
٢٦	نسب الحافظ ابن رجب وتحقيق تاريخ ولادته ، والتنبيه على غلط وقع في نسبه ، وفي مولده .

الصفحة	الموضوع
٢٧	أسرة الحافظ ابن رجب : التعريف بوالده ، وجده .
٢٨	تلقيه من كبار علماء عصره .
٢٨	التنبيه على خطأ عبارة الشذرات « وإجازة ابن النقيب والنووي » ، لاستحالة التقائه بالنووي . وقد اغتر به محقق ذيل الطبقات .
٢٩	نبوغ ابن رجب ونباهة شأنه ، وتفرغه للعلم والعبادة والدعوة .
٣٠	ثناء العلماء عليه بالعلم والحفظ والورع ، وتأثيره في القلوب .
٣٢	مؤلفات الحافظ ابن رجب : وثناء العلماء عليها .
٣٣	من مؤلفات ابن رجب في الفقه .
٣٣	من مؤلفاته في التاريخ ، وفي الوعظ والتثقيف العام ، والتنبيه على خطأ تقديم ذيل الطبقات في بعضها .
٣٤	مؤلفات ابن رجب في الحديث ، وكثرتها .
٣٥	وفاة ابن رجب ، وما ظهر له قبيلها من شفافية الروح .
٣٧	**شرح علل الترمذي لابن رجب :**
٣٧	بيان أنه قسم من شرح جامع الترمذي ، وأنه يتجزأ جزأين .
٣٧	الجزء الأول : شرح نص كتاب العلل ، وأهم خصائصه العلمية .
٤٠	الجزء الثاني : في أصول علم العلل وأهم مزاياه .
٤١	خصائص أسلوب شرح العلل وطريقته .
٤٣	**التعريف بالنسخ الخطية لشرح العلل .**
٤٣	النسخة الأولى : نسخة ابن اللحام ، تلميذ الحافظ ابن رجب .
٤٣	ترجمة موجزة لابن اللحام تبين مكانته العالية وفضله .
٤٤	مزايا هذه النسخة ، وكونها الوحيدة الكاملة . وأنها أم في أصول فن التحقيق .
٤٥	النسخة الثانية : نسخة الحافظ ابن زريق ، وبيان موضع خرمها .
٤٦	ترجمة الحافظ ابن زريق ، وبيان فضله .
٤٧	طبيعة خط النسخة الصعب ، وأنها صحيحة مضبوطة .
٤٧	النسخة الثالثة : نسخة البكري الخليلي .
٤٨	جودة خط النسخة ، لكن مع سوء ضبطها وكثرة غلطها .

الصفحة الموضوع
٤٩ **منهج تحقيق الكتاب :**
٤٩ كيفية بيان تفاوت الزيادة بين النسخة الأصل وغيرها .
٤٩ التنبيه على عملنا في مواضع البياض في النسختين .
٥٠ أدرجنا عناوين توضح موضوعات الشرح وجعلناها بين دائرتين مفرغتين هكذا : ○ ○
٥٠ **منهج التعليق على الكتاب لتكميل فوائده :**
٥١ ١ـ٢ تخريج الأحاديث ، وبيان حالها من حيث القبول أو الرد .
٥١ ٣ـ تخريج نصوص العلماء ، وفائدة ذيل للتحقيق وللبحث .
٥١ ٤ـ استكمال الفوائد التي أحال فيها على شرح الترمذي .
٥٢ ٥ـ استكمال تراجم الرواة ، ومناقشة بعض الآراء فيهم .
٥٢ ٦ـ تنبيه على تكرار بعض التراجم لدراستها من جوانب متعددة .
٥٣ ٧ـ تنبيه على طريقتنا في التراجم الاقتصار على ما يحتاج إليه .
٥٣ ٨ـ تكميل دراسات الكتاب بما تقتضيه الحاجة الماسة مراعاة للاختصار ، مع الإحالة على المراجع لمن أراد التوسع .
٥٥ نماذج من النسخ الخطية لشرح العلل .

* * *

فهرس موضوعات شرح علل الترمذي

الجزء الأول

الصفحة	الموضوع
٣	افتتاحية الشرح .
٤	**[فصل ابتناء جامع الترمذي على عمل العلماء بالحديث]**
٤	افتتاح الإمام الترمذي كتابه « العلل » بالنص على الحديثين اللذين لم يعمل بهما أحد من أهل العلم من بين أحاديث كتابه .
٥	بيان الشارح أن بعض أهل العلم قد عمل بكل واحد منهما .
٥	تخريج الحديثين في التعليق ونقل كلام الترمذي عليهما في السنن ، وبيان كلام العلماء في ذلك باستيفاء .
٨	إشارة الشارح إلى أن النسخ علة من علل الحديث عند الترمذي ، وتوضيح ذلك في التعليق .
٨	تنبيه الشارح إلى الحديث الثالث الذي رواه الترمذي في كتابه ونص على عدم عمل أحد من أهل العلم به .
٨	بيان علة هذا الحديث من حيث السند ، وذكر الصواب في روايته من كلام الأئمة « تعليقاً » .
٩	**[فصل في سرد أحاديث اتفق العلماء على عدم العمل بها]** وذكر الشارح هنا واحداً وعشرين حديثاً .
٩	١ـ من غسل ميتاً . . وفي التعليق تخريجه ونقل كلام الخطابي فيه .
١٠	٢ـ من زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم ، وتخريجه في التعليق .
١٠	٣ـ التيمم إلى الآباط والمناكب ، وفي التعليق : تخريجه والكلام عليه إسناداً ومتناً .

الصفحة الموضوع

١١ ٤ـ التيمم إلى نصف الذراعين ، وفي التعليق بيان مخالفته لرواية عمار له في الصحيحين .
١١ ٥ـ الأكل في الصيام بعد الفجر ، والكلام عليه ـ تعليقاً ـ من حيث السند ، وتأويله من حيث المتن .
١٢ ٦ـ أكل الصائم للبَرَد ، وتخريجه في التعليق وترجيح وقفه ، وأن الإجماع على خلافه .
١٣ ٧ـ عدم ترخيصه ﷺ لابن أم مكتوم في ترك الجماعة بسبب ضرر بصره ، وفي التعليق أنه خاص بمن علم منه حذق المشي بلا قائد يقوده .
١٤ ٨ـ النهي عن كري الأرض، وأن بعض السلف عمل به، وجوابه في التعليق.
١٤ ٩ـ المسح على النعلين ، والتوسع في تخريجه تعليقاً ، والجواب عنه من وجوه .
١٥ ١٠ـ في خمس وعشرين من الإبل خمسُ شياه، وفي التعليق : أنه من كلام علي كرم الله وجهه ، والجماهير على خلافه ، ودليلهم .
١٥ ١١ـ توريث المولى (المعتَق) ، ونقل كلام ابن قتيبة في الجواب عنه .
١٦ ١٢ـ لا يحرم إلا عشر رضعات . وفي التعليق تخريجه وبيان مذاهب الفقهاء في الرضاع المحرم .
١٦ ١٣ـ جمع الطلاق الثلاث ، وذكر لفظه في التعليق ، والأجوبة عنه .
١٧ ١٤ـ إحداد المتوفى عنها ثلاثة أيام ، وتخريجه تعليقاً .
١٧ ١٥ـ فيمن وقع على جارية امرأته ، وتخريجه في التعليق وأنه ضعيف سنداً ومتناً .
١٨ ١٦ـ من تزوج امرأة فوجدها حبلى : لها المهر ، والولد عبد ، وفي التعليق تحقيق أنه مرسل مضطرب .
١٨ ١٧ـ النهي عن التمتع بالعمرة إلى الحج ، وفي التعليق بيان مشروعيته وتأويل ابن كثير للنهي الوارد .
١٩ ١٨ـ إحلال المعتمر إذا مسح الركن، وفي التعليق ذكر لفظه وتخريجه ونقل كلام النووي وابن حجر في تأويله .

الصفحة الموضوع

٢٠ ١٩ـ الوقوف بعرفة لا يفوت إلا بطلوع شمس يوم النحر ، وبيان لفظه وتخريجه تعليقاً ، وأنها رواية منكرة مخالفة للكتاب والسنة والإجماع .

٢٠ ٢٠ـ التحلل الأول برمي الجمرة مشروط بطواف الإفاضة في بقية يوم النحر ، وفي التعليق لفظه وتخريجه وبيان حال راويه محمد بن إسحاق صاحب المغازي .

٢١ ٢١ـ الاضطباع في السعي بين الصفا والمروة، وبيان مذاهب العلماء بإيجاز في التعليق .

٢٢ **[فصل في أحاديث ادُّعِيَ تركُ العملِ بها وليس كذلك]**

وقد ذكر الشارح ستة أحاديث :

٢٢ ١ـ المسح على العمامة . وانظر لزاماً تخريجه في التعليق ومذاهب العلماء فيه .

٢٣ ٢ـ فسخ الحج إلى العمرة . وفي التعليق تخريجه وأنه مذهب الإمام أحمد ، والجمهور على خلافه .

٢٣ ٣ـ إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة . . وفي التعليق تخريجه وأن العمل به في بعض الأحوال .

٢٤ ٤ـ دية المكاتب : يؤدَّى ما أدى من مكاتبته دية الحر ، وما بقي : دية المملوك ، وفي التعليق ذكر لفظه وتخريجه وأن بعض السلف قد عمل به .

٢٥ ٥ـ إذا انتصف شعبان فلا تصوموا حتى رمضان، وفي التعليق تخريجه ونقل كلام الشارح من « لطائف المعارف » حوله ، وتحقيق رأي الطحاوي في هذا الحديث على خلاف نقل الشارح عنه .

٢٧ ٦ـ تحريق متاع الغالّ . وفي التعليق تخريجه وتضعيفه سنداً ومتناً ، وأن بعضهم قد عمل به .

٢٩ قول الشارح في الطحاوي أنه يكثر من دعوى ترك العمل بأحاديث كثيرة ، والجواب في التعليق عن صنيع الطحاوي من وجوه متعددة .

٢٩ قول الإمام الثوري رحمه الله : قد جاءت أحاديث لا يؤخذ بها . وانظر ص٤١٠ .

الصفحة الموضوع

٣٠ [فصل في مصادر الترمذي بأقوال العلماء في الفقه وعلل الحديث]

٣٠ ذكر الترمذي أسانيده إلى أئمة الفقه كالثوري ومالك . . واستفادته دراية العلل والرجال من البخاري والدارمي وأبي زرعة .

٣٣ ثناء الشارح على « التاريخ الكبير » للبخاري، وأن أبا حاتم وأبا زرعة استفادا منه تأليف « الجرح والتعديل » و« العلل » ، ثم ذكره بعض كتب العلل .

٣٤ تحذير ابن منده أن يتكلم في كل علم غير أهله الآخذين له عن أهله .

٣٥ [سبب بيان الترمذي مذاهب الفقهاء وعلل الأحاديث]

٣٦ [فصل هام في تدوين الحديث]

٣٦ بيان الشارح أن من الصحابة من كان يكتب الحديث ، واختلفوا ـ هم والتابعون بعد ذلك ـ في تدوينه .

٣٧ طرق المحدثين في تدوين السنة ، فمنهم من صنف على الأبواب ، ومنهم على المسانيد ، ثم أول من صنف فيه أولية مطلقة ، أو أولية مقيدة ببلد .

٣٩ الفرق بين كتابة الصحابة للحديث ، وتدوين هؤلاء العلماء له . ت

٣٩ [أول من صنف المسند] . ونقل كلام ابن عدي والحاكم في ذلك .

٤٠ بيان الشارح لوجهة أخرى في تصنيف الحديث هي إفراد الصحيح منه دون غيره . ومن لم يشترط الصحة : منهم من تكلم على الحديث صحة وضعفاً ـ وأولهم الترمذي ـ ومنهم من لم يتكلم .

٤١ طريقة أخرى في تصنيف كتب الحديث : ذكر كلام فقهاء السلف بعد رواية الحديث ، كما فعله مالك والترمذي ، وإنكار الإمام أحمد ذلك .

٤٢ بعض كلمات الأئمة المتقدمين في الحض على تدوين الحديث وكتابته .

٤٣ [فصل في الجرح والتعديل]
[والتفتيش عن الأسانيد وأن الإسناد من الدين]

٤٣ بيان الترمذي مشروعية الجرح والتعديل ، وأن ذلك مذهب أئمة السلف وأنهم قصدوا نصيحة المسلمين لا الطعن في الرواة والغيبة لهم .

٤٤ انعقاد الإجماع على مشروعيته ، بل على وجوبه . ت

الصفحة	الموضوع
٤٥	استدلال الشارح على مشروعية الجرح والتعديل بحديثين شريفين ، ونقله رد الأئمة على من اعترض عليهم .
٤٨	الحارث الأعور ضعيف ، وتأويل تكذيب الشعبي له بأنه كذاب في رأيه لا في روايته . ت
٤٩	نقل الإمام الترمذي استفتاء يحيى القطان شيوخه في الجرح وإذنهم له به وهم : الثوري وشعبة ومالك وابن عيينة . وزيادة الشارح آثاراً أخرى في هذا الصدد .
٥٠	نقل الترمذي عن أبي بكر بن عياش أن المبتدع لا يذكر ، ونقل الشارح نحوه عن غيره .
٥١	[**التفتيش عن الأسانيد**] وتحديد ابن سيرين زمان ذلك .
٥٢	قول الشارح : ابن سيرين أول من انتقد الرجال ، والتعليق عليه بأنه أول من تفرغ لذلك وتخصص به .
٥٣	[**مسألة في رواية المبتدع**] . وبيان الشارح للمذاهب تفصيلاً .
٥٤	استدلال الشارح للمانعين مطلقاً .
٥٥	من العلماء من فرق بين الغالي في بدعته وغيره ، وبين البدعة الغالية والخفيفة . وفي التعليق بيان رأي ابن الصلاح في حكم رواية المبتدع ، واعتماده .
٥٦	[**الإسناد من الدين**] . وكلمة ابن المبارك الشهيرة .
٥٧	تخريج الشارح لها ، ثم ذكره أقوالاً كثيرة جداً في الحض على التزام الإسناد ، وبيان أثره في الدين .
٦١	« إن هذا العلم دين . . . » وتخريجه عن قائلين .
٦٣	[**كلام الأئمة في الرجال**] . وذكر الترمذي بعض من تركه ابن المبارك وتعريف الشارح بهم بإيجاز .
٦٦	نقل ا لشارح عن مقدمة صحيح مسلم من تركه ابن المبارك أيضاً .
٦٨	كلام يزيد بن هارون في سليمان بن عمرو النخعي ، ونقل الشارح كلام الأئمة فيه .
٦٩	نقل الترمذي عن الإمام أبي حنيفة ثناءه على عطاء وتكذيب جابر الجعفي ثم نقله ثناء وكيع على كثرة حديث جابر الجعفي ، وجلالة حماد في الفقه واستدراك الشارح على وكيع .

الصفحة الموضوع

٧١ [**رواية الضعفاء والرواية عنهم**] . وحكاية الترمذي عن الإمام أحمد تنفيره الشديد من ذلك . وتبيينه مرتبة الضعيف الذي لا يحتج به .

٧٢ تعليق الشارح على هذه القصة وبيان أن المراد عدم الاحتجاج بالضعيف في الأحكام لا في الفضائل ، وتأييده ذلك بأقوال الأئمة .

٧٤ استظهار الشارح أن مذهب مسلم التسوية بين من يروى عنه في الأحكام والفضائل ، والاستدراك عليه في التعليق بنقل كلام مسلم بطوله ، وأن مذهبه مذهب الجمهور .

٧٦ قول الترمذي : روى غير واحد من الأئمة عن الضعفاء وبينوا أحوالهم وذكره شواهد ذلك .

٧٩ تلخيص الشارح كلام الترمذي وأنه يدور على ثلاث مسائل :
الأولى : رواية الثقة عن رجل لا تدل على توثيقه . وتفصيله المسألة أصولياً وحديثياً ، ثم استيفاؤها في التعليق .

٨١ [**بحث في المجهول وقولهم غير مشهور**] . بيان مذاهب العلماء في زوال جهالة الراوي ، وتحقيق الشارح مذهب الإمام أحمد فيها ، وحال شيوخ الإمام مالك .

٨٢ بيان الخطيب البغدادي من هو المجهول ، وبيان أنواع الجهالة ، ثم نقل تحقيق الحافظ ابن حجر في المجهول الذي يقبل حديثه .

٨٦ [**رواية الثقات عن غير ثقة**] : وبيان أبي حاتم وأبي زرعة أن ذلك ينفعه إذا كان مجهولاً أو لم ينقل فيه جرح . وفي التعليق ما يزيد المسألة وضوحاً .

٨٧ **الثانية : الرواية عن الضعفاء من أهل التهمة بالكذب والغفلة وكثرة الغلط** .
حكاية الترمذي قولين للعلماء : الجواز ، وعدمه ، وقد نسب الحاكم الجواز إلى مالك والشافعي وأبي حنيفة ، واستدراك الشارح عليه هذه النسبة .

٨٩ بيان الحاكم مقصد المحدثين من روايتهم عن الضعفاء والمتروكين، ثم نقل الشارح عن الإمام أحمد نقولاً ضافية في هذا الصدد .

٩٣ **الثالثة : [من ضُعِّفَ من أهل العبادة لسوء حفظه]** .

الصفحة الموضوع

إعادة الشارح لكلام الترمذي ملخصاً ، ثم ذكره نقولاً أخرى عن بعض الأئمة من مقدمة صحيح مسلم و« كامل » ابن عدي وغيرهما .

٩٦ بيان الشارح أن ضعف المتعبدين يرجع إلى سببين : اشتغالهم بالعبادة عن الحفظ ـ وأمثلة ذلك ـ وتعمدهم للوضع قربة واحتساباً .

٩٧ تفصيل الشارح لحال أبان بن أبي عياش وأبي مقاتل السمرقندي اللذين ذكرهما الترمذي مثلاً على المتروكين من المتعبدين .

١٠٣ **[الاختلاف في قوم من جلة أهل الحديث]** .

كلام الترمذي في ذلك ، وتخصيصه يحيى القطان بالذكر ، كأنه يريد أنه من المتشددين .

١٠٥ **[أقسام الرواة وأحكامها]** .

تقسيم الشارح الرواة إلى : متهم بالكذب ، وغالب على حديثه المناكير وقد تقدما وأهل صدق وحفظ خطؤهم نادر ، وأهل صدق وحفظ خطؤهم كثير غير غالب ، وهذا القسم الأخير أراده الترمذي هنا ، وترك يحيى القطان حديثهم .

١٠٦ تلخيص الشارح لكلام مسلم في مقدمة صحيحه ، وفي التعليق نقل كلامه بلفظه وطوله ، وبيان ما في تلخيص الشارح له .

١٠٨ تحقيق أن مسلماً قد يروي عن رجال الطبقة الثانية في المتابعات والشواهد .

١٠٩ **[الغلط الذي يرد به الراوي أو يترك]** .

سرد الشارح نقولاً كثيرة في بيان ذلك من « الكفاية » للخطيب ، وغيرها ، وضابط ذلك أحد ثلاثة : إذا كان غلطه كثيراً ، أو لا يرجع عن غلطه إذا نُبه ، أو خالف ما أجمع الثقات على روايته فلم يتهم نفسه .

١١٢ بيان أن من من لم يرجع عن غلطه يسقط حديثه إذا كان ذلك عن عناد منه ، لا عن ثقة بحفظه وضبطه .

١١٤ تحقيق القول فيمن ضعف لغفلته أو سوء حفظه .

١١٥ **[تراجم طائفة من جلة أهل الحديث تكلم فيهم من جهة حفظهم]** .

١ـ محمد بن عمرو بن علقمة الليثي . وفي التعليق نقل كلام ابن الصلاح فيه .

٢ـ عبد الرحمن بن حرملة . وفي التعليق : له في مسلم حديث واحد متابعة .

الصفحة	الموضوع
١١٧	٣ـ شريك بن عبد الله النخعي ، واستيفاء بيان حاله في التعليق .
١١٨	٤ـ أبو بكر بن عياش المقرىء ، وفي التعليق دفع إنكار ابن حبان على البخاري كيف روى عنه وترك حماد بن سلمة .
١١٩	٥و٦ـ الربيع بن صبيح والمبارك بن فضالة .
١٢٠	ذكر الإمام الترمذي بعض من تكلم فيه ، وسبب كلام يحيى القطان في محمد بن عجلان .
١٢١	ترجمة الشارح لسهيل بن أبي صالح بإسهاب .
١٢٣	ترجمة محمد بن عجلان وقصة امتحان حفظه ، وفي التعليق تحقيق أنه يمكن تحسين حديثه عدا مروياته عن أبي هريرة .
١٢٦	ترجمة محمد بن إسحاق صاحب المغازي ملخصة .
١٢٧	ترجمة حماد بن سلمة ، وثناء الشارح عليه وقوله فيه : ثقة ثقة .
١٢٩	كلام الإمام الترمذي في ابن أبي ليلى ، ومجالد بن سعيد ، وابن لهيعة .
١٣١	ترجمة الشارح لابن أبي ليلى ، وكلامه على بعض مروياته التي أُخذت عليه ، وتخريجها في التعليق والكلام عليها مستوفى ، وزيادة أمثلة أخرى .
١٣٥	ترجمة مجالد بن سعيد الهمداني الكوفي .
١٣٦	ترجمة عبد الله بن لهيعة بإسهاب .
١٤٠	إضافة الشارح أسماء رواة آخرين يضطربون في رواية حديثهم دون ترجمة لهم ، وتلخيص تراجمهم في التعليق .
١٤٢	ذكر الشارح مثالاً على ما يضطرب فيه الراوي زيادة ومخالفة لغيره ، واستنتاجه أن الاختلاف إن كان من متهم : نُسب بسببه إلى الكذب ، وإن كان من سيىء الحفظ : نسب إلى عدم الضبط .
١٤٥	**[فصل في الرواية بالمعنى]** .
	قول الترمذي : من أقام الإسناد وغير اللفظ فإن هذا واسع عند أهل العلم إذا لم يتغير المعنى . ثم إسناده أقوال السلف ومذاهبهم في المسألة .
١٤٧	استدراك الشارح على الترمذي بقوله : « وكلامه يشعر بأنه إجماع ، وليس كذلك » ، ثم ذكره شروط الرواية بالمعنى عند من أجازها ، وأمثلة على من روى بمعنى ما فهم فغير المعنى المراد . وهذا من النفيس الذي يحتاج إليه .

الصفحة الموضوع
١٤٩ تلخيص الشارح مذاهب السلف في المسألة من « الكفاية » و« الإلماع » وغيرهما ، ونقله رأي ابن حبان فيها ، ومخالفته له .
١٥٣ [تفاضل أهل العلم بالحفظ والإتقان] :
تصدير الإمام الترمذي كلامه ببيان سبب التفاضل ، وهو « التثبت عند السماع » ومن جملة أسباب التثبت : الكتابة ، وقوله : لم يسلم من الخطأ أحد ، وإشاراته إلى بعض الأئمة الذين وصفوا بكمال الضبط .
١٥٨ [أقسام الرواة وأحكامها] .
إعادة الشارح تقسيم الرواة إلى أربعة أقسام تقدمت ص١٠٥ ، وشرحه هنا لحكم الحافظ الذي يندر منه الغلط .
١٥٩ نقل الشارح أقوال عدد من الأئمة في تأييد قول الترمذي : لم يسلم من الخطأ أحد ، سواء في الإسناد أو المتن .
١٦٢ تراجم طائفة من أعيان الحفاظ مختصرة .
أشار إليهم الترمذي خلال كلامه السابق .
١ـ أبو زرعة بن عمرو بن جرير البجلي .
٢ـ سالم بن أبي الجعد الأشجعي ، وانظر التعليق عليه لزاماً .
٣ـ عبد الملك بن عمير القرشي .
١٦٤ ٤ـ قتادة بن دعامة السدوسي، وفي التعليق التنبيه إلى إمامته في التفسير أيضاً.
١٦٥ ٥ـ محمد بن مسلم بن شهاب الزهري .
١٦٧ ٦ـ يحيى بن أبي كثير الطائي .
١٦٨ ٧ـ أيوب بن أبي تميمة السختياني .
١٧١ ٨ـ مسعر بن كدام الهلالي .
١٧٢ ٩ـ شعبة بن الحجاج العتكي ، وأنه أول من وسع الكلام في الأسانيد والرجال والعلل .
١٧٦ ١٠ـ سفيان بن سعيد الثوري ، والإفاضة في ترجمته ، وفي التعليق تسمية بعض مصنفاته .
١٨١ ١١ـ مالك بن أنس الأصبحي ، وترجمته بتوسع ، وفي التعليق ذكر بعض مصنفاته .

الصفحة الموضوع

١٨٦ ١٢ـ أبو عمرو الأوزاعي ، وفي التعليق بيان مطول لبعض جوانب أخرى في هذا الإمام .

١٨٩ ١٣ـ حماد بن زيد البصري ، والتحقيق ـ تعليقاً ـ أنه أضر ببصره أخيراً .

١٩٢ ١٤ـ يحيى بن سعيد القطان البصري، خليفة شعبة بن الحجاج في هذا الفن.

١٩٦ ١٥ـ عبد الرحمن بن مهدي البصري ، وفي آخرها فوائد وعبر علمية .

٢٠٠ ١٦ـ وكيع بن الجراح الرؤاسي .

٢٠٣ زيادة الشارح تراجم أخرى لبعض من تكلم في الجرح والتعديل من الأئمة، فمنهم :

١٧ـ عبد الله بن المبارك، وترجمته موسعة، والإشارة إلى جوانب فضائله.

٢٠٨ ١٨ـ أحمد بن حنبل ، واختصار الشارح على «نبذة من فضائله في الحديث وعلومه » .

٢١٤ ١٩ـ علي بن المديني ، وفي آخر ترجمته تعداد الشارح لجملة وافرة من مؤلفاته في هذا الفن .

٢١٨ ٢٠ـ يحيى بن معين مرجع الأئمة في هذا العلم .

٢٢١ ٢١ـ أبو زرعة الرازي .

٢٢٤ ٢٢ـ الإمام البخاري محمد بن إسماعيل ، وفي التعليق كلمة عن موقف البخاري من مسألة القول بخلق القرآن .

٢٢٨ ٢٣ـ عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي الإمام ، وفي التعليق بيان مزية كتابه وأنه سادس الكتب الستة الأصول عند بعض الأئمة .

٢٣٣ [فصل من قوانين رواية الحديث] .

كلام الإمام الترمذي في أربع مسائل من مسائل تحمل الحديث ، وحكايته مذاهب السلف والأئمة فيها بإيجاز .

٢٣٦ المسألة الأولى : القراءة على العالم . وإسهاب الشارح رحمه الله في نقل مذاهب السلف فيها جوازاً ورداً .

٢٤٤ تعليق حكاية الإجماع على جواز التحمل بالعرض ، وتحقيق أن الإمام أبا حنيفة يجيزه ، لا كما فهمه الشارح من كلمة منقولة عن الإمام .

الصفحة الموضوع
٢٤٥ دليل من السنة وعمل السلف على جواز العرض ، وتوضيح الشارح لما اشترطه الترمذي لصحة العرض ، والأصل الذي يرجع إليه ذلك .
٢٤٩ التحديث من الكتاب إذا كان المحدث لا يحفظ ما فيه وهو ثقة .
عرض الشارح أقوال الأئمة في هذه المسألة ، وختمه لها بقول الإمام أحمد ، والتعليق عليه بأنه القول الوسط الذي عليه الجمهور .
٢٥١ رواية المحدث الذي لا يحفظ إذا حدث من كتاب غيره .
حكاية الشارح قول المانعين ، وقول المجوزين وشرطهم ، وفي التعليق خلاصة تحقيق ذلك .
٢٥٤ المسألة الثانية : فيما يقول من عرض الحديث إذا حدث به .
إسهاب الشارح في حكاية أقوال السلف في صيغة الأداء هذه .
٢٥٨ خلاصة التحقيق في هذه المسألة في التعليق .
٢٦١ المسألة الثالثة : الرواية بالمناولة . سرد الشارح أقوال الأئمة في جوازها ، وما لبعضهم من شرط في الجواز .
٢٦٦ من أنواع المناولة : الكتابة مقرونة بالإجازة .
ذكر أقوال الأئمة في جوازها ، واختلافهم في الأصل الذي يَطَّرِدُ العمل به : الشهادة على الكتاب المختوم ونحوه وإن لم يعلم بما فيه .
٢٧٠ المسألة الرابعة : الرواية بالإجازة من غير مناولة .
حكاية الخلاف في جوازها ، ونقد حكاية الإجماع على جوازها ، وتعريف الإجازة في التعليق ، وتوجيهه بما يتلاءم مع واقع عصرنا .
٢٧٣ [فصل في الحديث المرسل] .
حكاية الإمام الترمذي تضعيفه عن أكثر المحدثين ، ثم نقل كلام أئمتهم في تفضيل مرسلات فلان على مرسلات غيره ، ثم بيان سبب تضعيف أكثرهم للمرسل ، ثم حكايته عن بعضهم قبول المرسل .
٢٧٨ الكلام في التعليق على تعريف المرسل لغة واصطلاحاً ، ومراد المتقدمين والمتأخرين في إطلاقهم « المرسل » ، وبعض المصنفات في المراسيل .
٢٨٠ تلخيص الشارح كلام الترمذي ، ثم نقل كلام الحاكم في نسبة رد المراسيل

الصفحة الموضوع

إلى جماعة من الأئمة ، واستدراك الشارح عليه بقوله : « لا يصح عن أحد الطعن في المراسيل عموماً ، ولكن في بعضها » .

٢٨١ [تفاوت درجات المراسيل وأسباب ذلك] .

إسهاب الشارح في نقل كلام المتقدمين في تفضيل بعض المراسيل على غيرها مثل مرسلات ابن المسيب والنخعي والزهري ويحيى بن أبي كثير والحسن وآخرين كثيرين .

٢٨٨ الكلام في التعليق على حديث الحسن البصري عن سمرة مرفوعاً بحديث العقيقة و« عمار تقتله الفئة الباغية » .

٢٩٢ قول الإمام الشافعي في مراسيل ابن المسيب والإشارة إلى موقف بعض علماء مذهبه منها ، وانظر ص٣٠٦ .

٢٩٤ القول الثاني : الاحتجاج بالمرسل . أقوال الأئمة في مراسيل النخعي ، وحكاية قبول مراسيل غيره كالشعبي، ثم حكاية مذاهب من احتج بالمرسل .

٢٩٧ توفيق الشارح بين المذهبين ، وأنه لا تنافي بينهما .

٢٩٩ [تحقيق مذهب الشافعي وأحمد في المرسل] . ونقل الشارح كلام الشافعي بطوله من « الرسالة » ، واستخلاصه منه شروط قبول المرسل عنده ، وتعليقه على هذه الشروط بإسهاب .

٣٠٦ تفصيل الشارح لمذهب الشافعي في مراسيل ابن المسيب وأنه يقبلها إذا اعتضدت ، لا مطلقاً ، وانظر ص٣١٨ .

٣٠٨ ذكر الشارح شواهد من مراسيل ابن المسيب ترك الشافعي العمل بها ، وتخريجها في التعليق .

٣١٠ قول الشارح : لم يصحح أحمد المرسل مطلقاً ، ولا ضعفه مطلقاً. . إلى آخر كلامه المليء بالشواهد من كلام الإمام أحمد في بعض المراسيل ، وتخريجها في التعليق .

٣١٨ عود إلى الكلام على مراسيل ابن المسيب ، ثم حكاية مذهب مالك في المرسل .

٣١٩ يقبل تدليس ابن عيينة ، دون تدليس الأعمش ، وحكم قول الراوي : « حدثني الثقة »، والتعديل على الإبهام .

الصفحة الموضوع

٣٢١ [فصل في أقسام الرواة من حيث الاختلاف فيهم ، وتراجم كل قسم] .
قول الترمذي: اختلف الأئمة في تضعيف الرجال، كما اختلفوا في سوى ذلك من العلم، ثم حكايته ترك شعبة الرواية عن جماعة قد روى نفسه عمن دونهم.

٣٢٤ إعادة الشارح ذكر أقسام الرواة الأربعة ، وقوله : اختلف الحفاظ في بعض الرواة من أي هذه الأقسام هو ؟

٣٢٤ اكتفاء الشارح بكلام الترمذي في القسم الرابع الذي اختلف في ترك حديثه وفي الرواية عنه .

٣٢٥ **القسم الأول الذي اختلفت فيه : هل هو متهم بالكذب أو لا ؟ وأمثلة ذلك :**
١ـ عكرمة مولى ابن عباس ، وحكاية أقوال الأئمة فيه .

٣٢٧ ٢ـ محمد بن إسحاق صاحب المغازي وإحالته إلى ما تقدم فيه ص١٢٦ .
٣ـ جابر الجعفي ، وفي التعليق كلمة عنه ، وانظر ما سبق ص٦٩ .

٣٢٨ ٤ـ كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف ، وفي التعليق بيان حاله عامة، وعند الترمذي خاصة .
٥ـ إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى .

٣٢٨ **القسم الثاني : من اختلف فيه هل هو ممن غلب على حديثه الوهم والغلط أو لا .**
من أمثلته عبد الله بن محمد بن عقيل ، وعاصم بن عبيد الله العمري ، مع بيان حالهما عند الترمذي في التعليق .

٣٣٠ **القسم الثالث : من اختلف فيه هل هو ممن كثر خطؤه وفحش أو ممن قل خطؤه ؟**
١ـ حكيم بن جبير الأسدي ، وتفصيل الشارح حاله ، وفي التعليق بيان منزلته عند الترمذي .

٣٣٢ ٢ـ عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي .

٣٣٥ ترجمة ابن أخيه محمد بن عبيد الله أحد شيوخ شعبة الضعفاء .

٣٣٦ ٣ـ محمد بن مسلم بن تدرس أبو الزبير المكي ، وفي التعليق : تحقيق أن شعبة إنما تكلم في محمد بن الزبير الحنظلي غير المترجم .

الصفحة الموضوع
٣٤٠ [فصل في تقسيم أحاديث الترمذي واصطلاحاتها]
تعريف الإمام الترمذي للحديث الحسن عنده، ولأنواع الغريب، مع الأمثلة.
٣٤٢ إجمال الشارح لأنواع الحديث عند الترمذي أنها صحيح ، وحسن ، وغريب ، وقد يجمعها كلها في حديث واحد ، وقد يجمع منها وصفين ، وقد يفرد واحداً منها .
٣٤٣ من استعمل لقب « حسن » و« حسن صحيح » قبل الترمذي ، وفي التعليق أن أولهم علي بن المديني .
٣٤٥ [فصل في الصحيح من الحديث وما يتفرع على شروطه]
نقل الشارح كلام الإمام الشافعي في تعريف الصحيح بطوله .
٣٤٧ كلام الشارح على الشروط الثلاثة: العدالة، والصدق ، والعقل لما يحدث به ، والإسهاب في هذا الشرط الثالث .
٣٥١ شرح الشرط الرابع وهو : حفظ الراوي .
٣٥٢ شرح الشرط الخامس وهو : موافقة الراوي للثقات فيما لا ينفرد به .
٣٥٣ شرح الشرط السادس وهو : أن لا يكون مدلساً ، وتفصيل القول فيه .
٣٥٥ التحقيق تعليق بضبط حكم المدلس في ضوء كلام الحافظ ابن حجر في مراتب المدلسين ، ومن سبقه في هذا الترتيب .
٣٥٩ [الحديث المعنعن وشروط قبوله] . وشرح كلام الشافعي فيه بإسهاب ، والتعرض لمسألة اللقاء بين الراوي وشيخه ؛ الشهيرة الاختلاف بين البخاري ومسلم .
٣٦٠ التعليق بتحرير نقطة الخلاف بين الشيخين ، وأن مذهب مسلم صحيح ، ومذهب البخاري أحوط .
٣٦٥ [فائدة في شواهد اشتراط ثبوت السماع في الحديث المعنعن] .
وذكر نقول كثيرة عن أئمة الفن ، تدل على هذا الشرط ، وترجح مذهب البخاري .
٣٧١ ثلاثة أجوبة إجمالية عن هذه النقول من قبل من يرجح مذهب مسلم . ت
٣٧٢ ترجيح الشارح لمذهب البخاري ، وأنه هو الذي يمكن دعوى الإجماع عليه ، لا مذهب مسلم .

الصفحة الموضوع
٣٧٥ [قول الراوي : قال فلان] . وأن له ثلاثة أحوال ، وبيان حكم كل حال .
٣٧٧ [الحديث المؤنن] . وأنه على قسمين ، وتحرير الصورة التي أنكر الإمام أحمد التسوية فيها بين « عن » و« أن » وتخريج الأمثلة في التعليق ، وبيان موضع تأثير الخلاف بين اللفظين .
٣٨٤ [فصل في الحديث الحسن وما يتفرع على شروطه] .
إعادة الشارح لتعريف الترمذي له ، وما يترتب عليه ، وتفصيل حال راويه من القبول والضعف ، وفي التعليق استيفاء ذلك .
٣٨٥ [الاصطلاحات المركبة عند الترمذي] .
متى يقتصر الترمذي على كلمة «حسن» أو يقول «حسن غريب» أو « حسن صحيح » . وتفسير قول الترمذي : « ويُرْوَىٰ من غير وجه نحو ذلك » .
٣٨٨ [تحقيق قول الترمذي : حسن صحيح] . وبيان الشارح رأيه في هذا التركيب ، والاستدراك عليه في التعليق .
٣٨٩ [تتمة في الحسن لذاته ، والتوفيق بين تعاريف الحسن] . ونقل الشارح كلام ابن الصلاح في تعريف الحسن عند الخطابي والترمذي .
٣٩١ رأي ابن الصلاح في قول الترمذي « حسن صحيح » وتوقف الشارح فيه ، ونقله آراء أخرى لعلماء آخرين ونقد الشارح لها وفيه [تكملة شرح الاصطلاحات المركبة عند الترمذي] .
٣٩٣ تلخيص الأجوبة عن هذه الاصطلاحات المركبة عند الترمذي في تعليق المحقق .
٣٩٥ [فصل في شرط الترمذي وأنواع الحديث من حيث تفرد الراوي به] .
عرض إجمالي لمراتب الرواة في كتاب الترمذي ، وأنه قد يروي نادراً عمن يغلب عليه الوهم ، ولكنه لا يسكت عنه .
٣٩٥ توضيح هذا الجانب عند الترمذي، مع ذكر حديث واحد لكل من محمد بن سعيد المصلوب والكلبي ، رواه لهما الترمذي ولم يسكت عنهما . ت .
٣٩٧ مقارنة إجمالية من الشارح بين طريقة الترمذي ، وطريقة البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي .
٣٩٩ [فائدة هامة في أمثلة لطبقات الرواة عن الحفاظ] .

الصفحة الموضوع
المثال الأول : أصحاب الزهري خمس طبقات ، وسردها .
٤٠٠ في التعليق بيان أن شرط الترمذي في كتابه أشد من سائر السنن الأخرى ، وأنه على التحقيق ثالث الكتب الستة .
٤٠١ أصحاب نافع ، وتقسيم ابن المديني لهم على تسع طبقات .
٤٠٣ تقسيم النسائي أصحاب نافع إلى تسع طبقات أيضاً ، ومقارنة الشارح بين التقسيمين .
٤٠٤ تقسيم النسائي أصحاب الأعمش إلى سبع طبقات .
٤٠٦ **[فصل في الحديث الغريب ، وأنواع الحديث من حيث تفرد الراوي به]** .
٤٠٦ تعريف الغريب لغة واصطلاحاً ، وتقسيماته الخمسة . ت .
٤٠٦ نقل الشارح كلمات كثيرة عن السلف في ذمهم الغرائب .
٤١٠ من جملة الغرائب المنكرة الأحاديث الشاذة المطرحة ، ومن ذلك المتون الشاذة التي صحت الأحاديث بخلافها ، أو أجمعت الأمة على القول بغيرها ، أو قال بها شذوذ العلماء ، وذكر أمثلة ذلك .
٤١١ طريقة الترمذي والنسائي بدء الباب بالأحاديث الغريبة المعللة ، ثم ذكر الصواب القوي فيها ، وطريقة أبي داود عكس ذلك ، بل قد لا يذكر الطرق المعللة مطلقاً .
٤١٣ **[الغريب سنداً ومتناً عند الترمذي]** . وهو الفرد المطلق ـ كما في التعليق ـ وتقسيم الشارح له إلى إسناد لا يروى به إلا ذلك الحديث ، وإسناد مشهور يروى به أحاديث كثيرة ، وأمثلة ذلك ، وتخريجها في التعليق .
٤١٨ **[زيادات الثقات وتحقيق حكمها]** .
نص كلام الترمذي في هذا ، وتمثيله بزيادة « من المسلمين » في حديث زكاة الفطر ، وبيان شرط قبولها .
٤١٩ بيان للشارح رأي الإمام أحمد ويحيى القطان من هذه الزيادة ، وجعله ذلك حكماً عاماً لا يختص بهذه الزيادة ، وأمثلة أخرى على زيادات توقف في قبولها الإمام أحمد ، وتخريج الأمثلة في التعليق .
٤٢٤ عرض الشارح للمسألة عرضاً أصولياً ، وذكره أقوالهم ، ومناقشة بعضها .
٤٢٦ **[الزيادة في السند والمزيد في متصل الأسانيد]** .

الصفحة الموضوع

تعرض الشارح لآراء العلماء فيما إذا اختلفت في السند : رفعاً ووقفاً ، ووصلاً وإرسالاً ، وحكمه على الحاكم والخطيب والدارقطني بالتناقض في هذه المسألة ، والدفاع عنهم في التعليق بما يتعين الرجوع إليه .

٤٣٠ الزيادة في المتون وألفاظ الحديث . وذكر بعض الأئمة المعتنين بذلك ، وأمثلة على ذلك .

منها حديث : « الصلاة لأول وقتها » وفي التعليق نقل كلام ابن حجر عليه .

٤٣٢ ومنها : « وجعلت تربتها لنا طهوراً » ومناقشة الشارح لمن جعله مثالاً على الزيادة ، وفي التعليق تخريجه ، وبيان معنى « اللقب » و« المفهوم المخالف » عند الأصوليين .

٤٣٤ استعراض الشارح أمثلة أخرى بإيجاز ، وانظر التعليق لبيان أهمية هذه المسألة وتلخيص رأي ابن الصلاح فيها ، واعتماده ، وتتميمه .

٤٣٨ **[الغريب إسناداً لا متناً عند الترمذي]** ، وهو نوعان :

كلام الإمام الترمذي في النوع الأول ، وذكره مثالين عليه ، وتعليلهما ، ونقل الشارح كلام الإمام أحمد والبخاري في موافقة الترمذي ، وانظر مثالاً آخر ذكره الشارح ص٤٤٧ .

٤٤٤ كلام الإمام الترمذي في النوع الثاني من الغريب سنداً لا متناً ، مع مثال عليه وكلام الشارح فيه بما يؤيده .

٤٤٨ **[الحديث المنكر وموازنته بالشاذ]** .

نقل كلام الترمذي في المسألة ، وتمثيله بحديث « اعقلها وتوكل » وحكم يحيى القطان عليه بالنكارة من رواية أنس ، وإشارته إلى وروده من رواية عمرو بن أمية الضمري .

٤٤٩ ختم الترمذي لكتابه ، ودعاؤه أن ينفعه الله به وينفع المسلمين .

٤٤٩ تخريج الشارح للحديث من رواية أنس ، وفي التعليق استيفاء تخريجه ، وأنه جيد من حديث عمرو بن أمية الضمري .

٤٥٠ تعريف البرديجي للمنكر بمعنى التفرد ، وقول الشارح : لم يقف على تعريف للحديث المنكر أقدم من تعريف البرديجي له ، وتوضيح الشارح لهذا التعريف ، ونقل كلامه بطوله مع الأمثلة ، وفي التعليق الاستدراك على

الصفحة الموضوع

الشارح أن مسلماً أقدم من البرديجي ، وقد عرَّف المنكر في مقدمة صحيحه ، ونقل كلامه .

٤٥٤ نقل عن يحيى القطان ، واستنتاج الشارح منه أن النكارة عند يحيى القطان « لا تزول إلا بمجيء الحديث من وجه آخر » فهي بمعنى التفرد أيضاً .

٤٥٥ نقول أخرى نحو هذا النقل عن الإمام أحمد ، تدل على أن النكارة عنده بمنزلة التفرد أيضاً .

٤٥٦ تحقيق أنه لا خلاف بين مذاهب هؤلاء الأئمة الثلاثة ، وبين تصرف الشيخين في صحيحيهما ، كما ادعاه الشارح . ت .

٤٥٧ نقل تعاريف الشافعي والخليلي والحاكم للحديث الشاذ والمقارنة بينها .

٤٥٨ بحث مطول في التعليق في تعريف الحاكم للشاذ فانظره لزاماً . وبه يتم الجزء الأول ، وبه يتم الشرح لكتاب العلل .

* * *

ISBN: 978-977-214-022-0

شرح علل الترمذي

للإمام الحافظ

زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد البغدادي

الشهير

بابن رجب الحنبلي

٧٣٦ - ٧٩٥ هـ

تحقيق وتعليق

أ. د. نور الدين عتر

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

شرح علل الترمذي

الجزء الثاني

للإمام الحافظ

زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد البغدادي

الشهير

بابن رجب الحنبلي

٧٣٦ - ٧٩٥ هـ

تحقيق وتعليق

أ. د. نور الدين عتر

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

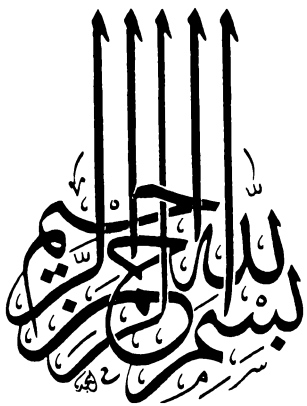
بسم الله الرحمن الرحيم

كافة حقوق الطبع والنشر والترجمة محفوظة
للناشر
دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة
لصاحبها
عبد القادر محمود البكار

الطبعة الثالثة
لدار السلام وهي الثامنة

١٤٣٧هـ / ٢٠١٦م

بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية - إدارة الشؤون الفنية

الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى السلمي.
شرح علل الترمذي / تأليف زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن أحمد البغدادي [ابن رجب الحنبلي - مستعار]؛ تحقيق وتعليق نور الدين عتر . - ط ١ . - القاهرة : دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، ٢٠١٢م .
٢ مج ؛ ٢٤سم .
تدمك ٠ ٠٢٢ ٢١٤ ٩٧٧ ٩٧٨
١ - الحديث - سنن الترمذي .
٢ - الحديث - شرح . ٣ - الحديث علل .
أ - ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب السلامي البغدادي الدمشقي ، ١٣٣٥ - ١٣٩٣ (شارح).
ب - عتر ، نور الدين (محقق ، معلق) .
ج العنوان . ٢٣٥,٣

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة
ش.م.م

تأسست الدار عام ١٩٧٣م وحصلت على جائزة أفضل ناشر للتراث لثلاثة أعوام متتالية ١٩٩٩م ، ٢٠٠٠م ، ٢٠٠١م هي عمر الجائزة تتويجا لعقد ثالث مضى في صناعة النشر

جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية
الإدارة : القاهرة : ٤٠ شارع أحمد أبو العلا - المتفرع من شارع نور الدين بهجت - الموازي لامتداد شارع مكرم عبيد - مدينة نصر
هاتف : ٢٢٨٧٣٢٤٦ - ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ (٢٠٢ +)
فاكس : ٢٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع الأزهر : ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف : ٢٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع مدينة نصر : ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف : ٢٠٨٠٢٨٧٦ (٢٠٢ +)
فاكس : ٢٠٨٠٢٦٨٠ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع الإسكندرية : ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر - الشاطبي بجوار جمعية الشبان المسلمين
هاتف : ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس : ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣ +)
بريدًيا : القاهرة : ص.ب ١٦١ الغورية - الرمز البريدي ١١٦٣٩
البريد الإلكتروني : info@dar-alsalam.com
موقعنا على الإنترنت : www.dar-alsalam.com

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قال الإمام العلامة الحافظ
عبدُ الرحمن بنُ رجب
رحمه الله تعالىٰ ورضي عنه(١)

(١) هذه الصحيفة إضافة ألحقناها لمناسبة تمييز قسمي كتاب الحافظ ابن رجب : قسم « شرح علل الترمذي » ، الذي جعلناه جزءاً أولَ ، وقسم أصول العلل الذي أتبعه الحافظ ابن رجب لـ« شرح علل الترمذي » ، وجعلناه جزءاً ثانياً .

ولما انتهىٰ الكلامُ علىٰ ما ذكره الحافظ أبو عيسىٰ الترمذيُّ ـ رحمة الله عليه ـ في كتاب « الجامع » ، وآخره كتاب « العلل » ، أحببت أن أتبعَ كتابَ «العلل» بفوائدَ[1] أُخَر مهمةٍ ، وقواعدَ كليةٍ تكون للكتاب تتمةً ، وأردت بذلكَ تقريب علم العلل علىٰ من ينظر فيه ، فإنه علم قد هُجِرَ في هذا الزمان .

وقد ذكرنا في « كتاب العلم » أنه علم جليل ، قَلَّ من يعرفه من أهل هذا الشأن ، وأن بِسَاطَهُ قد طُوي منذ أزمان ، وبالله المستعان ، وعليه التُّكلان ، فإن التوفيق كلَّه بيديه ، ومرجعَ الأمور كلِّها إليه .

اعلم أن :

معرفةَ صِحَّة الحديثِ وسقمه

تحصُلُ من وجهين :

أحدُهما : معرفةُ رجالِه وثقتِهم وضعفِهم .

ومعرفةُ هذا هَيِّن ، لأن الثقاتِ والضعفاءَ قد دُوِّنوا في كثيرٍ من التصانيف ، وقد اشتَهَرَتْ بشرح أحوالهم التواليف .

والوجهُ الثاني : معرفةُ [آ ـ ٩٨] مراتبِ الثقات ، وترجيحِ بعضِهم علىٰ بعضٍ عند الاختلاف ، إما في الإسناد ، وإما في الوصلِ والإرسالِ ، وإما في الوقفِ والرَّفع ، ونحو ذلك .

---

(١) في ب « أحييت كتاب العلل بفوائد » . وهي عبارة عظيمة الوقع المناسب هنا ـ لو صحت! ـ .

وهذا هو الذي يحصُلُ من معرفته وإتقانه وكثرةِ ممارسته[١] الوقوفُ علىٰ دقائقِ عللِ الحديثِ[٢] .

---

(١) قوله « وكثرة ممارسته » ليس في ظ وب .

(٢) اقتصر الشارح ـ رحمه الله ـ علىٰ هذين الوجهين في معرفة علل الحديث .

هناك أوجه أخرىٰ في غاية الأهميَّة ، بل قد يتوقفُ عليها الانتفاعُ بهذا الوجه الثاني نفسه ، الذي نوَّه الشارح بأهميته .

قال الحاكم النيسابوري : « وإنما يُعلل الحديثُ من أوجه ليس للجرح فيها مدخل ، فإن حديثَ المجروح ساقط واهٍ . وعلةُ الأحاديث يكثرُ في أحاديثِ الثقاتِ أنْ يحدّثوا بحديث له علة ، فيخفىٰ عليهم علمُه ، فيصيرَ الحديثُ معلولاً . والحجة فيه عندنا الحفظُ والفهم والمعرفة لا غير » . «معرفة علوم الحديث» ص١١٢ ـ ١١٣ .

وقد تتبعنا هذه الأوجهَ لاكتشاف علل الحديث في كتابنا « منهج النقد في علوم الحديث » واستنبطنا طائفة مهمة منها من النظر في صنيع أئمة هذا الشأن ، نسردها لك فيما يأتي :

١ـ أن يجمع المحدثُ اليقظ رواياتِ الحديث الواحد ، ويوازنَ بينها سنداً ومتناً ، فيُرَشدُه اختلافُها واتفاقها علىٰ موطن العلة مع قرائنَ تنضمُ لذلك تُنبِّه العارف . وهذا الطريقُ هو الأكثرُ اتباعاً وهو أيسرها . وقد يحتاج إلىٰ جمع أحاديث الباب كله وجمع كل ما له علاقة بمضمون الحديث ، وذلك يحتاج لحفظٍ غزير سريع الاستحضار .

٢ـ موازنة نسق الرواة في الإسناد بمواقعهم في عامَّة الأسانيد ، فيتبين منه أن تسلسلَ هذا الإسناد تفرَّد عن المعروف من وقوع رواته في الأسانيد مما ينبه إلىٰ علة خفية فيه ، وإن كانت هذه العلة يصعبُ تعيينها ، وهذا أمر لايُدْرَكُ إلا بالحفظ التامِّ والتيقظ الدقيق ، وسرعة الاستحضار الخاطف لجمل الأسانيد .

ونحن نذكر إن شاء الله [تعالىٰ] من هذا العلم كلماتٍ جامعةً مختصرةً يسهلُ بها معرفتُه وفهمُه لمن أراد اللهُ تعالىٰ[١] به ذلكَ .

ولا بدَّ في هذا العلمِ من طول الممارسة وكثرة المذاكرة ، فإذا عُدِمَ المذاكَرُ به فليكثر طالبُه المطالعةَ في كلام الأئمةِ العارفين به ، كيحيىٰ القطان ، ومن تلقَّىٰ عنه ، كأحمدَ ، وابنِ المديني ، وغيرهما ، فمن رزق مطالعةَ ذلك وفهمَه وفَقُهتْ نفسُه فيه[٢] ، وصارت له فيه قوةُ نفس ومَلَكةٌ صلَح له أن يتكلم فيه .

قال الحاكم أبو عبد الله[٣] : « الحجة في هذا العلم عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غيرُ » .

= وهذا قد أدخله الحاكم في الشاذ الذي تعرضنا له في ص٤٥٩ ـ ٤٦١ ، ومثَّل له بحديث يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل عن معاذ في الجمع بين الصلاتين للمسافر « المعرفة » (ص١١٩ ـ ١٢٠) .

ولولا أن لما ذكرنا أثراً في إعلال الحديث لما ذكره الحاكم .

٣ـ قال الحافظُ ابن رجب الحنبلي في أواخر كتابه هذا ص٧٥٦ :

« **قاعدة مهمة** : حُذَّاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث ومعرفتهم للرجال وأحاديث كل واحد منهم لهم فَهْمٌ خاصٌّ يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان ، ولا يشبه حديث فلان ، فيعللون الأحاديثَ بذلك . . وإنما يرجع فيه إلىٰ مجرد الفهم والمعرفة التي خُصُّوا بها عن سائر أهل العلم » .

٤ـ أن ينصَّ علىٰ علة الحديث ، أو القدح فيه أنه معلل إمام من أئمة الحديث المعروفين بالغوص في هذا الشأن ، فإنهم الأطباء الخبيرون بهذه الأمور الدقيقة . وانظر للاستزادة كتابنا (لمحات في أصول علل الحديث).

(١) في ظ « لمن أراد به ذلك » وهو سقط .

(٢) « فيه » ليس في ظ .

(٣) في « معرفة علوم الحديث » ص١١٣ .

وذكرَ قولَ ابن مهدي : « معرفة الحديث إلهامٌ ، فلو[١] قلت [ظ ـ ١٧٢] للعالم بعلل الحديث : من أينَ قلت هذا ؟ لم يكن له حجة[٢] » .

---

(١) « فإذا » ظ وب . وسقط فيما يلي قوله « للعالم » من ظ .

(٢) أوردَ كلمةَ ابنِ مهدي هذه بعضُ الكاتبين العصريين إيراداً قد يُوهم أن الحكم في العلل ليس له مُسوِّغ علمي في لغة العلم . فقال ما لفظه : « ولقد تقصر عبارة العالم عن إقامة الحجة علىٰ دعواه فيما ذهب إليه ، إذ قد يصل إلىٰ اكتشاف العلة مع غموضها وخفائها بضَرْبٍ من الإلهام ، حتىٰ قال عبدُ الرحمن بن مهدي : « معرفة علل الحديث إلهام ، فلو قلت للعالم بعلل الحديث : من أين قلت هذا ؟ لم يكن له حجة ، وكم من شخص لا يهتدي لذلك » . ويرىٰ ابن مهدي أن شأن العالم في هذا شأن الصَّيرفيِّ في نقده الدراهمَ والدنانيرَ قيل له : إنك تقول للشيء هذا صحيح ، وهذا لم يثبت فعمن تقول ذلكَ ؟ فقال : أرأيت لو أتيت الناقدَ فأريته دراهمك ؟ فقال هذا جيد ، وهذا بَهْرَجٌ ، أكنت تسأل عن ذلك ، أو تسلّم له الأمرَ ؟ قال : فهذا كذلك ، بطول المجالسة والخبرة والمناظرة » .

« لمحات في أصول الحديث » للأستاذ الدكتور محمد أديب صالح ص٢٦٦ الطبعة الأولىٰ والثانية .

فقد جعل إدراك العلة الخفية في أوّل كلامه حاصلاً « بضربٍ من الإلهام » ، ثم عطف علىٰ هذا رأيَ ابن مهدي الآخرَ وقال : « ويرىٰ ابن مهدي . . . » .

ولكن هذا ليس مقصوداً للإمام ابن مهدي ولا لغيره أبداً ، فما زالت أحكام المحدثين واضحة الحجة نيرة المحجة ، لكن لما كان شأن العلل الدقةَ والخفاء ، توقف المحدثون كثيراً عن التصريح بما يُعَلُّ به الحديث . إما لعدم استحضار عبارة يعبِّرون بها ، أو لعدم قابلية السامع أن يتفهم . وهذا دأب كل ذي اختصاص ، أنه يحكم بخبرته التي صارت له سَجِيَّةً . لذلك عقب

=

وقد قسَمْتُه قسمين :

القسمُ الأول : في معرفةِ مراتبِ كثيرٍ من أعيان الثقات وتفاوتهم ، وحكم اختلافهم ، وقولِ مَن يُرجحُ منهم عند الاختلاف .

والقسمُ الثاني : معرفة قومٍ من الثقات لا يوجد ذكرُ كثيرٍ منهم أو أكثرِهم في كتبِ الجرح قد ضُعِّفَ حديثُهم ، إما في بعضِ الأماكنِ ، أو في بعضِ الأزمانِ[1] أو عن بعض الشيوخِ دونَ بعضٍ[2] .

* * *

= السخاوي علىٰ كلمة ابن مهدي « لم يكن له حجة! » فقال : « يعني يعبر بها غالباً ، وإلا ففي نفسه حجج للقبول والرفض » . « فتح المغيث » ص٩٨ .

(١) في الأصل « وإما في الأزمان » . والمثبت من ظ وب أولىٰ .

(٢) يأتي القسم الثاني في ص٥٥٢ .

القسم الأول

في معرفة مراتب أعيان الثقات الذين تدور غالب الأحاديث الصحيحة عليهم، وبيانِ مراتبهم في الحفظ، وذكرِ من يرجَّح قوله منهم عند الاختلاف

أصحابُ ابن عمر[١] :

أشهرهم سالمٌ ابنُه ، ونافعٌ مولاه ، وقد اختلفا في أحاديثَ ذكرناها في باب رفع اليدين في الصلاة ، وقفها نافع ، ورفعها سالم .

وسُئِل أحمدُ إذا اختلفا فلأيهما تقضي ؟ [فـ] قال : « كلاهما ثَبْت » ولم يرَ أن يقضيَ لأحدِهما علىٰ الآخر ، نقله عنه المَرُّوذي .

ونقل عثمانُ الدارمي عن ابن مَعِينٍ نحوَه ، مع أن المروذي نقل عن أحمد أنه مال [ب ـ ٨٠] إلىٰ قولِ نافع في حديث : « من باعَ عبداً

---

(١) عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي ، ولد بعد المبعث بيسير ، وحَرَصَ علىٰ تتبع سنة النبي ﷺ واتباعها حتىٰ لم يدعْ من الاستقصاء شيئاً ، وكان أحدَ المكثرين للرواية ، ومن أعلام العلم والعمل ، قال ابن شهاب الزهري : « لا تعدلنّ برأي ابن عمر ، فإنه أقام ستين سنة بعد رسول الله ﷺ، لم يخفَ عليه شيء من أمره وأمر أصحابه » .

وأخرج ابنُ سعد في «الطبقات» عن أبي جعفر محمد بن علي : « لم يكن أحد من الصحابة إذا سمع من رسول الله ﷺ حديثاً أحذرَ أن لا يزيدَ فيه ولا يَنْقُصَ منه ، ولا . . ولا . . ، من ابن عمر » .

توفي ابن عمر آخر سنة ٧٣ . . وأخرج له الجماعة .

له مال » ، وهو وَقْفه ، وكذلك نقل غيرُه عن أحمد أنه رجَّح قولَ نافع في وقف حديث : « فيما سَقَتِ السماءُ العُشْرُ » ، ورجَّح النسائيُّ والدارقطني قولَ نافع في وقف ثلاثة أحاديث : حديثِ « فيما سَقَتِ السماءُ العشر » . وحديثِ « من باع عبداً له مال » . وحديث : « تَخْرُج نار من قِبَلِ اليمن » .

وكذا حكىٰ الأثرمُ عن غير أحمدَ أنه رجح قولَ نافعٍ في هذه الأحاديث ، وفي حديث : « الناسُ كَإِبلٍ مائةٍ » أيضاً .

وذكر ابنُ عبدِ البر أنَّ الناسَ رجحوا قولَ سالمٍ في رفعها[1] .

---

(١) ورفْعُها هو الصحيح المعتمد .

وقد أخرج الحديثَ الأول « فيما سقت السماءُ العشر » البخاريُّ ج٢ ص١٢٦ ، وأبو داود ج٢ ص١٠٨ ، والترمذي ج٣ ص٣١ ، والنسائي ص٣١ وابن ماجه ص٥٨١ .

والثاني تمامه « . . . فماله للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع » ، البخاري في الشرب والمساقاة ج٣ ص١١٥ ، ومسلم ج٥ ص١٧ .

والحديث الثالث أخرجه الترمذي في الفتن ج٤ ص٤٩٨ بلفظ « ستخرج نار من حضرموت أو من قِبَل حضرموت قَبْل يوم القيامة تحشر الناسَ . قالوا يا رسول الله فما تأمرنا ؟ قال : عليكم بالشام » . قال الترمذي : « حديث حسن غريب صحيح من حديث ابن عمر » ، وقوله : « اليمن » ليس في ظ وب .

وأخيراً حديث : « تجدون الناس كإبل مائة لا يجدُ الرجل فيها راحلةً » أخرجه مسلم في آخر كتاب الصحابة ج٧ ص١٩٢ .

وقد اعتمد الأئمة رفع هذه الأحاديث كما رأيت ، لما سبق من قاعدة زيادة الثقة في السند عند المحققين ص٤٢٦ ـ ٤٢٩ . وسالم ثقة حافظ إمام .

أصحابُ نافع[١] مولىٰ ابنِ عمر[٢] :

قد تقدم عن علي بن المديني أنه قسمهم تسع طبقات ، وذكر أن أعلاهم أيوب السَّخْتِياني ، وعبيد الله[٣] بن عمر ، ومالك ، وعمر ابن نافع .

وأن بعدهم ابن عون ، ويحيىٰ الأنصاري ، وابن جُرَيج .

وبعدهم أيوب بن موسىٰ ، وإسماعيل بن أمية .

وبعدهم موسىٰ بن عقبة .

وذكر أن أثبتَ أصحاب نافع ـ عنده ـ أيوبُ السَّخْتِياني .

وروي نحو ذلكَ عن ابن عُيينة ووُهيب .

وخالفهم في ذلك يحيىٰ بن معين ، وقال : « أثبتُ أصحاب نافع مالكٌ ، وهو أثبتُ من أيوبَ ، وعبيدِ الله بن عمر ، والليثِ بن سعد » .

وقال يحيىٰ القطان : « أثبتُ أصحاب نافع أيوبُ ، وعبيدُ الله بن عمر ، ومالكٌ . وابنُ جريج أثبت في نافع من مالك » .

وعن أحمدَ روايتان :

إحداهما : قال : « أثبتُ أصحابِ نافعٍ[٤] عبيدُ الله » . نقلها عنه المَرُّوذي وابن هانىء .

---

(١) أبو عبد الله الإمام العَلَم ، واسطة سلسلة الذهب ، التي قال فيها البخاري : « أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر » . من الثالثة ، مات سنة سبع عشرة ومائة/ ع » .

(٢) قوله « مولىٰ ابن عمر » ليس في ظ وب . وانظر ما تقدم ص٤٠١ ـ ٤٠٤ .

(٣) في الأصل « عبد الله » وهو سهو قلم .

(٤) في ظ هنا « أثبتهم عندي » . وفي الثانية « أوثقهم عندي » .

والثانية : قال : « أوثقُ أصحاب نافع عندي أيوبُ ، ثم مالكٌ ، ثم عبيد الله » . نقلها ابن هانىء أيضاً ، وزاد في روايته قال : « ومحمد بن إسحاق ليس بذلك القوي ، وموسىٰ بن عُقْبَة صالح الحديث ، وصَخْر بن جُوَيْرِية صالحٌ أيضاً » .

قال : « والعُمَرِي الصغير[1] ـ يعني عبدَ الله بن عمر ـ أحب إلي من عبد الله بن نافع » .

وقال ابن مَعين : « موسىٰ بن عُقْبَةَ ثقةٌ ، وكانوا يقولون : ليس هو في نافعٍ مثلَ مالك » .

ورُوِيَ عن يحيىٰ بن مَعِينٍ أنه لم يفضِّل من أصحاب نافع [الكبار] أحداً .

قال عثمان بن سعيد : «قلت ليحيىٰ : أيوبُ أحبُّ إليك عن نافعٍ أو عبيدُ الله ؟ قال : كلاهما ، ولم يفضِّلْ ، قلت : فمالِكٌ» أحبُّ إليك عن نافعٍ أو عبيدُ الله ؟ قال: كلاهما، ولم يفضِّلْ ، قلت : عبدُ الله العمري ما حالُه في نافع ؟ قال : صالح ، قلت : فالليث بن سعد كيف حديثه عن نافع ؟ قال صالح ثقة » .

ومما اختلف فيه أصحابُ نافع حديث : « من حلف فقال : إن شاء الله فلا حِنْث عليه » . رفعه أيوب ، ووقفه مالك ، وعبيد الله ، واختلف الحفاظ في الترجيح ، وأكثرهم رجَّح قولَ مالك[2] .

---

(١) أي سِنّاً ، لكنه معروف بالمكبّر اسماً ولفظاً ، مقابل المصغَّر وهو عُبَيد الله العمري .

(٢) بل المعتمد رفع الحديث ، وسبق لنا بيان قوة ذلك في ص٤٢٣ ـ ٤٢٤ .

أصحاب عبد الله بن دينار[١] :

مولىٰ [آ ـ ٩٩] ابن عمر .

قال أبو جعفر العُقَيْلِي[٢] : « روىٰ شعبةُ ، والثوري ، ومالك ، وابن عيينة ، عن عبد الله بن دينار أحاديثَ متقاربة ، عند شعبة عنه نحو عشرين حديثاً ، وعند الثوري نحو الثلاثين حديثاً ، وعند مالك نحوها ، وعند ابن عيينة بضعة عشر حديثاً .

فأما رواية المشايخ عنه ففيها اضطراب » .

ثم ذكر منهم : يحيىٰ بن سعيد ، وعبدَ العزيز بن الماجشون ، وسهيلاً ، وابن عجلان ، ويزيد بن الهاد .

وهؤلاء الثلاثة[٣] رووا عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة حديثَ : « الإيمان بضع وسبعون شعبة » . قال : « ولم يتابعهم أحد ممن سَمَّينا من الأثبات ، ولم يتابعْ عبدَ الله بن دينار عن أبي صالح عليه أحدٌ » .

قال : « وقد روىٰ موسىٰ بن عبيدة ونظراؤه عن عبد الله بن دينار أحاديثَ مناكير إلا أن الحمل فيها عليهم » انتهىٰ ما ذكره[٤] .

---

(١) الحافظ الفقيه « أبو عبد الرحمن المدني ، مولىٰ ابن عمر ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة سبع وعشرين ـ ومائة ـ/ع » .

(٢) في كتاب « الضعفاء » ورقة ١٠٢/١ ـ ج٢ ص٢٤٧ وفيه قوله : « حلف عبد الله بن دينار أنه سمع من ابن عمر حديث النهي عن بيع الولاء » .

(٣) يعني سهيل بن أبي صالح ، ومحمد بن عجلان ، ويزيد بن الهاد . كما في « الضعفاء » نفس الصفحة .

(٤) قوله « ما ذكره » ليس في ظ .

وحديث « الإيمانُ بضع وستون[١] شعبة » مخرَّج في « الصحيحين » ، خرجه البخاري من طريق سليمان بن بلال ، وخرجه مسلم من طريق سهيل كلاهما عن عبد الله بن دينار به[٢] .

وقول العقيلي : « لم يتابَعْ عليه » يشبه كلام القطان وأحمد والبَرْدِيجي الذي سبق ذكره في أن الحديث إذا لم يُتَابَعْ راويه عليه فإنه يُتَوَقَّف [ب ـ ٨١] فيه ، أو يكون منكراً .

وقد سبق أيضاً كلام أحمدَ في حديث «النهي عن بيع الولاء وعن هبته[٣] » .

وقال البَرْدِيجي : « أحاديثُ عبد الله بن دينار صِحاحٌ من حديث شعبة ، ومالك ، وسفيان الثوري » ، ولم يزدْ علىٰ هذا ، ولم يذكر ابنَ عُيَيْنَةَ معهم كما ذكره العقيلي .

أصحابُ سعيد بن أبي سعيد المَقْبُري[٤] :

قال عبد الله بن أحمد : قال أبي : « أصحُّ الناسِ حديثاً عن سعيد

---

(١) « وسبعون » ظ وب وهو تصحيف . وسقط قوله « شعبة » من ب .

(٢) البخاري ج١ ص٧ ، ومسلم ج١ ص٤٦ ، هكذا الأكثرن علىٰ رواية « بضع وستون » .

وروي « بضع وسبعون » ، لكن الراوي تردد فيها ، لذلك لم يرتض الحافظ ابن حجر عدها من زيادة الثقة . انظر « فتح الباري » ج١ ص٣٩ ـ ٤٠ .

(٣) ص٤١٥ ـ ٤١٦ .

(٤) سعيد بن أبي سعيد كَيْسان أبو سعد المدني الحافظ ، « ثقة ، من الثالثة ، تغيَّر قبل موته بأربع سنين . وروايته عن عائشة وأم سلمة مرسلة »، مات سنة ١٢٥ ، وحديثه في جميع « الصحاح » ، كما في « التذكرة » ص١١٧ .

المَقْبُري ليثُ بن سعد . وعُبَيدُ اللهِ [ظ ـ ١٧٣] بنُ عمر يُقَدَّمُ في سعيد » .

وقال يحيىٰ بن سعيد : « ابن عجلان لم يقف علىٰ حديث سعيد المَقْبُري ما كان عن أبيه عن أبي هريرة ، وما روىٰ هو عن أبي هريرة . أضعفهم عنه ـ يعني المَقْبُري ـ حديثاً أبو مَعْشَرٍ[١] » .

وقال عبد الله أيضاً : قال أبي : « بلغني عن يحيىٰ بن سعيد قال : لم يقف ابن عجلان علىٰ حديث سعيد المَقْبُري عن أبيه عن أبي هريرة فترك أباه ، فكان يقول : سعيد المَقْبُري عن أبي هريرة[٢] ، وأصح الناس حديثاً عن سعيد المَقْبُري ليثُ بن سعد ، يَفصِلُ ما رَوَىٰ عن أبي هريرة ، وما عن[٣] أبيه عن أبي هريرة، هو ثبت في حديثه جداً » .

وقال ابن المديني : « الليث وابن أبي ذِئب ثَبْتان في حديث سعيد المَقْبُري » .

أصحاب الزُّهري[٤] :

قد سبق أنهم خمسُ طبقاتٍ[٥] ، وهم خلق كثير يطول عددهم .

واختلفوا في أثبتِهِم وأوثقِهِم :

---

(١) « أبو معمر » ب تصحيف . وأبو معشر هو نَجِيح السِّنْدِي المَدَني .

(٢) في ب « عن أبيه عن أبي هريرة » وهو خطأ . وهذا الاختلاط ثبت عنه الإقرار به ، وزاد أنه خلط فيها أحاديث عن رجل عن أبي هريرة .

(٣) في ظ «يفصل ما روىٰ عن أبيه» وهو سقط واضح .

(٤) محمد بن مسلم بن شهاب الزهري سبقت ترجمته في ص١٦٥ ـ ١٦٧ .

(٥) في ص٣٩٩ ـ ٤٠١ .

فقالت طائفة : « مالك » ، قاله أحمد في رواية ، وابن معين[١] . وذكر الفَلاَّس أنه لا يُختلَف في ذلك .

(و) قال أحمد في رواية ابنه عبد الله[٢] : « أثبتهم مالك ، ثم ابن عيينة . قال : وأكثرهم رواية عنه يونس ، وعُقيل ، ومَعْمَر ، وقال : يونس وعقيل يؤديان الألفاظ » .

وقال يحيىٰ بن إسماعيل الواسطي : سمعت يحيىٰ بن سعيد القطان وذكرَ يوماً أصحابَ الزهري ، فبدأ بمالك في أولهم ، ثم ثنّىٰ بسفيانَ [بن عُيَينةَ] ، ثم ثلَّث بمَعْمَر ، وذكرَ يونس بعده .

[وقال أبو حاتم الرَّازي : « مالك أثبت أصحاب الزهري ، فإذا خالفوا مالكاً من أهل الحجاز حُكِم لمالك ، وهو أقوىٰ في الزهري من ابن عيينة ، وأقلُّ خطأ منه ، وأقوىٰ من مَعْمر وابن أبي ذئب »][٣] .

وقالت طائفةٌ : أثبتُهم ابن عيينة ، قاله ابن المديني ، وتناظر هو وأحمد في ذلك ، وبيَّن أحمد أن ابن عيينة أخطأ في أكثرَ من عشرين حديثاً عن الزهري[٤] .

---

(١) « مقدمة الجرح والتعديل » ص١٥ ـ ١٦ .

(٢) في حوار علمي طويل مفيد بين عبد الله وأبيه الإمام أحمد ، انظره في كتاب « العلل ومعرفة الرجال » ص٣٧٠ . وقوله « أثبتهم » ليس في ظ وب .

(٣) ما بين المعقوفين مقدم في ظ وب قبل قوله « وقال يحيىٰ بن إسماعيل . . » . وانظر كلمة أبي حاتم هذه في « تقدمة الجرح والتعديل » ص١٧ ، وانظر ما سبق في ترجمة الإمام مالك ص١٨٣ .

(٤) وهذا نص المناظرة يرويها عبد الله ابن الإمام أحمد كما في كتاب «العلل ومعرفة =

وأما مالك فذكر له مسلم في كتاب « التَّمييز »[١] عن الزهري ثلاثة أوهام .

وذكر أبو بكر الخطيب له وَهَمَيْنِ عن الزهري ، وأحدهما[٢] ذكره مسلم .

وقال يحيىٰ بن سعيد : « ابن عيينة أحبُّ إلي في الزهريّ من مَعْمر » . ونقل عثمان الدَّارِميُّ عن ابن مَعِيْن عكس ذلك .

وقالت طائفة : « أثبتهم مَعْمَر وأصحهم حديثاً ، وبعده مالك » . قاله أحمد في رواية ابن هانىء عنه .

و[٣] قال ابن أبي خَيْثمة : سمعت يحيىٰ بن مَعِين يقول : «أثبت أصحاب الزهري مالك ، ومَعْمر ، ويونس ، كانوا عالِمِين به » .

قال : ونا إبراهيم بن المنذر قال: سمعتُ ابن عيينة يقول : « أخذ مالك ومعمر عن الزهري عَرْضاً ، وأخذتُ سماعاً ، فقال يحيىٰ بن مَعِين : لو أخذا كتاباً لكانا أثبتَ منه» يعني من ابن عيينة .

= الرجال » ج١ ص٣٧٠ . نذكرها لفائدتها الجليلة .

« سمعت أبي يقول : كنت أنا وعلي بن المديني فذكرنا أثبتَ مَنْ يروي عن الزهري ، فقال علي : سفيان بن عيينة . وقلت أنا : مالك بن أنس . وقلت : مالك أقل خطأ عن الزهري ، وابن عيينة يخطىء في نحو من عشرين حديثاً عن الزهري : في حديث كذا ، وحديث كذا ، فذكرت منها ثمانية عشر حديثاً . وقلت : هات ما أخطأ فيه مالك ؟ فجاء بحديثين أو ثلاثة . فرجعت فنظرت فيما أخطأ فيه ابن عيينة ، فإذا هي أكثر من عشرين حديثاً » .

(١) ص ٢١٩ـ٢٢٠ ورقة ١٣ .

(٢) في ب « واحد فيما » . وهو تصحيف شنيع .

(٣) الواو من ظ .

قال : وسمعت يحيىٰ يقول : « ما أحدٌ أحبَّ إليَّ من سفيان ، ويونسَ ، ومعمرٍ ، وعُقَيْلٍ ـ يعني في الزهري ـ وقد كان يونس وعقيل عالِمَينِ به » . وسمعت يحيىٰ يقول : « مَعْمر أثبت في الزهري من سفيان » [آ ـ ١٠٠] .

وذكر بإسناده عن يونسَ قال : « كان عُقَيل يصحَبُ الزهري في حَضَره وسفره » .

وقال إبراهيم بن الجُنَيْد : « سُئِل يحيىٰ بن معين ـ وأنا أسمع ـ : مَنْ أثبتُ الناس في الزهري ؟ قال : مالك ، ثم مَعْمر ، ثم عقيل ، ثم يونس ، ثم شعيب ، والأوزاعي ، والزُبيدي ، وابن عُيينة ، وكلُّ هؤلاء ثقات .

قيل له : أيما أثبتُ سفيان أو الأوزاعي ؟ فقال : الأوزاعي أثبت ، والزُبيدي أثبت منه ـ يعني من ابن عيينة ـ . قال : ومحمد بن أبي حَفْصة ضعيف الحديث » .

قال : « وسمعتُ يحيىٰ بن مَعِين يقول : « يونس شهد الإملاء من الزهري للسلطان ، وشعيب شَهده أيضاً ، قال : وعبد الرحمن ابن نَمِرٍ[1] عن الزهري ضعيف الحديث » .

وقال عبد الله بن الإمام أحمد [ب ـ ٨٢] عن يحيىٰ بن معين قال : « ابنُ أبي ذئب عرَضَ علىٰ الزهري ، وحديثُه عن الزهري ضعيفٌ . ثم قال : يضعِّفُونه في الزهري » .

وسُئِلَ الجُوْزَجَانيُّ : مَنِ الثبتُ في الزهري ؟ قال : «مالك مِن

---

(١) في ظ « نمير » .

أثبت الناس فيه ، وكذلك أبو أُوَيْس ، وكان سماعُهما من الزهري قريباً من السواء ، إذ كانا يختلفان إليه جميعاً ، ومَعْمَر ، إلا أنه يَهِم في أحاديث » .

وتختلفُ الثقات من أصحاب الزُّهري ، فإذا صحَّت الروايةُ عن الزبيدي فهو من أثبت الناس فيه ، وكذلك شعيب ، وعقيل . ويونس بعدهم ، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر ، والليث بن سعد .

فأما الأوزاعي فربما يهم عن الزهري .

« وسفيانُ بن عيينة كان غلاماً صغيراً حين قَدِم عليهم الزهري ، وإنما أقام ـ يعني الزهري ـ تلك الأيام مع بعض ملوكِ بني أمية بمكة أياماً يسيرة ، وفي حديثه ـ يعني ابن عيينة ـ عن الزهري اضطراب شديد ، وسفيان بن حسين ، وصالح بن أبي الأخضر ، وسليمان بن كثير متقاربون في الزهري ـ يعني في الضعف » ـ .

فأما ابن أبي ذئب ، فقد كان له معه صحبة ، إلا أنه يُحكىٰ عنه أنه لم يسمعْ من الزهري . ولكن عَرَض عليه » .

والزبيدي وشعيبٌ لَزِماه لزوماً طويلاً إذ كانوا معه في الشام[1] في قديم الدهر ، وعقيل قد سأله عن مسائلَ كثيرةٍ تدلُّ علىٰ خُبْرٍ به[2] ، وكذا أبو أُوَيْس قد لزمه سنة وسنتين . فما وجدتَ من حديثٍ يُحكىٰ عن الزهري ليس له أصل عند بعض[3] هؤلاء ، فَتَأنَّ في أمره » .

---

(١) « بالشام معه » ظ وب .

(٢) « خبرته » ظ وب .

(٣) قوله « بعض » ليس في ظ وب .

وابن إسحاق روىٰ عن الزهري إلا أنه يمضغُ حديثَ الزهري بمنطقه حتىٰ يعرفَ من رسخَ في علمه أنه خلافُ روايةِ أصحابه عنه . [ظ ـ ١٧٤] .

وإبراهيم بن سعد صحيحُ الرواية عن الزهري .

وذكر قوماً رَووا عن الزهري قليلاً أشياءَ يقع في قلبِ المتوسِّع في حديث الزهري أنها غيرُ محفوظة . منهم : بُرد بن سِنان ، ورَوْح بنَ جَناح ، وغيرهما » . انتهىٰ كلام الجُوْزَجاني .

وكان الإمام أحمد سيىءَ الرأي في يونسَ بن يزيد جداً ، وقدَّم عليه مَعْمراً وعُقيلاً وشعيب بن أبي حمزة .

وقال : « عُقيل وإبراهيم بن سعد عن الزهري أقلُّ خطأ من يونس » .

وقال : « إسماعيل بن أمية ثَبْت في الحديث ، وهو أحبُّ إليَّ حديثاً من أيوبَ[1] بن موسىٰ ، وكان ابنَ عمه » .

وقال : « الذي صَحَّ لهُشَيْم[2] عن الزهري أربعة أحاديث » ذكر منها حديث الإفك .

وسنذكر كلامَ أحمد في يونس في موضع آخرَ إن شاء الله تعالىٰ .

---

(١) في ظ « وهو أحب إلينا من أيوب . » .

(٢) هو هشَيْم بن بشير الواسطي ، حافظ كبير ثقة ، لكنه تلقىٰ من الزهري أحاديث لم يحفظها ، فتُكُلِّم في حديثه عن الزهري خاصة بسببها . انظر « التهذيب » ج١١ ص٦٠ .

وأما ابن إسحاق[١] وابن أخي الزهري[٢] فتكلَّم أحمدُ في حديثهما عن الزهري وليَّنه . وقال : « موسىٰ بن عقبة ما أُراه سمع من ابن شهاب ، إنما هو كتابٌ نظرَ فيه » .

وقال ابن مَعين : « الأوزاعي في الزهري ليس بذاك ، أخذ كتابَ الزهري من الزبيدي » . ذكره يعقوبُ بن شيبةَ من طريق أبي داود عنه ، ثم قال يعقوب : « الأوزاعي ثقة ثبت إلا روايتَهُ عن الزهري خاصة فإن فيها شيئاً»[٣] .

وقال يعقوب بن شيبة أيضاً : « ابن أبي ذئب ثقة ، وفي

---

(١) لعل الكلام في رواية ابن إسحاق عن الزهري جزء من الكلام في حفظه بشكل عام ، حتىٰ إنه يُحتَجُّ به في الفضائل والمغازي ويُنظر فيه في الأحكام عند كثير من المحدِّثين . وقال الحاكم: قال محمد بن يحيىٰ : « هو حسن الحديث، عنده غرائب ، وروىٰ عن الزهري فأحسن الرواية » «تهذيب» ج ص٤٦ .

(٢) ابن أخي الزهري : محمد بن عبد الله بن مُسْلم ، من أهل الصدق، وروايته عن عمه فيها مأخذ ، قال السَّاجِي : « صدوق ، تفرَّد عن عمه بأحاديثَ لم يتابعْ عليها » « التهذيب » ج٩ ص٢٨٠ .

(٣) الأوزاعي روىٰ عن الزهري ، وروىٰ عنه من شيوخه الزهري .

قال الأوزاعي : « دفع إليَّ الزهريُّ صحيفةً وقال : اروها عني » . وقال يعقوب بن شيبة عن ابن معين : « الأوزاعي في الزهري ليس بذاك » .

قال يعقوب : « والأوزاعي ثقة ثبت ، وفي روايته عن الزهري خاصة شيء » . « التهذيب » ج٦ ص٢٣٩ و٢٤١ . فاتَّضح من ذلك أن سبب الكلام كون الأوزاعي أخذ حديث الزهري مناولة مع الإجازة ، وقد تقرر من قبلُ حُجِّيتها وصحة الرواية بها انظر ص٢٦١ ـ ٢٦٦ . وانظر ترجمة الأوزاعي فيما سبق ص١٨٦ وإشارة في ص٣٩٩ ، وسيأتي ذكر آخر للأوزاعي .

روايته عن الزهري خاصة شيء » .

وقال أبو حاتم الرازي : « الزبيدي أثبتُ من مَعْمرٍ في الزهري خاصة لأنه سمع منه مرتين » . وقال ابن المبارك وابن مهدي في يونسَ بن يزيد [آ ـ ١٠١] : « كتابه صحيح » .

وقال نُعيم بن حَمَّاد : سمعت ابن عُيينة يقول : « كان زياد بن سعد عالماً بحديث الزهري » . وقال عبد الله بن أحمد : نا إسحاق بن موسىٰ الأنصاري ثنا الوليد بن مسلم قال : « سمعت الأوزاعي يفضِّل محمد بن الوليد الزبيدي علىٰ جميع من سمع من الزهري » .

وقال أحمد في رواية ابنه عبد الله : « ابن أبي ذئب سمع من الزهري[١] ، ويزيد بن أبي حبيب لم يسمع من الزهري إنما هو كتاب » .

ونقل عثمانُ بن سعيد عن يحيىٰ بن مَعِين قال : « مَعْمَر أحبُّ إليَّ من صالح بن كيسان ـ يعني في الزهري ـ . قال : وابن جريج ليس بشيء في الزهري[٢] ، وابن إسحاق ليس به بأس ، وهو ضعيف الحديث عن الزهري ، والماجشون ليس به بأس ، ومحمد بن أبي حفصة صُويلح ليس بالقوي ، وأسامة بن زيد [ب ـ ٨٣] في الزهري

---

(١) من قوله : « وقال أحمد . . . » إلىٰ هنا سقط من ب .

(٢) قال قريش بن أنس عن ابن جريج : « ما سمعتُ من الزهري شيئاً ، إنما أعطاني الزهريُّ جزءاً فكتبتُه وأجازَهُ لي » . « الجرح والتعديل » ج٢/ ٢ ص٣٥٧ ـ ٣٥٨ . وقارن بـ« التهذيب » ج٦ ص٤٠٥ ـ ٤٠٦ وهذا يوضِّحُ سببَ كلام ابن مَعِين في راوية ابن جريج عن الزهري ، وهو أنه تلقّىٰ عنه بالمناولة والإجازة . وقد سبق حكمها في ص٢٦١ ـ ٢٦٦ ، وأنها مقبولة . وانظر أيضاً بحثها في كتابنا « منهج النقد في علوم الحديث » رقم عام ٣٣ ص١٩٢ ـ ١٩٣ .

ليس به بأس ، وابن أخي الزهري ضعيف . وزياد بن سعد في الزهري ثقة . وسليمان بن موسىٰ في الزهري ثقة » .

وقال الدَّارقطني : « أبو أويس في بعض حديثه عن الزهري شيء » .

أصحاب يحيىٰ بن أبي كثير[1] :

قال إسحاق بن هانىء: قلت لأبي عبد الله يعني أحمد : « أيما أحبُّ إليك في حديث يحيىٰ بن أبي يكثير ؟ قال : هشامٌ أحب إلي ممن روىٰ عن يحيىٰ بن أبي كثير ، قلت : فحسينٌ المعلمُ وحرب بن شداد وشيبان ؟ قال : هؤلاء ثقات . قلت له : فهَمَّامٌ ؟ قال : ليس منهم أصحُّ حديثاً ولا أحب إلي من هشام ، قلت : فأبانُ العطارُ ، قال : هو مثل هَمَّامٍ وشيبانَ » .

ونقل الأَثْرَم عن أحمدَ قال : « هشام الدَّسْتَوائيُّ أثبت في حديث يحيىٰ من مَعْمَر » .

وقال أبو زُرْعَة الدمشقيُّ : « سألت أحمدَ عن أصحاب يحيىٰ بن أبي كثير ؟ فقال : هشامٌ ، قلت: ثم مَنْ ؟ قال : أبانُ ، قلت : ثم من ؟ فذكر آخر ، قلت له : فالأوزاعي ؟ قال : الأوزاعي إمام » .

وذكر أحمدُ في رواية غير واحد من أصحابه : « أن الأوزاعي كان لا يُقِيْمُ حديث يحيىٰ بن أبي كثير ، ولم يكن عنده في كتاب ، إنما كان يحدِّث به من حفظه ويهم فيه ، ويروي عن يحيىٰ بن أبي كثير عن أبي قِلابة عن أبي المهاجر ، وإنما هو أبو المُهَلَّب » .

---

(١) أحد الحفاظ ، «ثقة ثبت ، لكنه يرسل ويدلس . ع» انظر ص ١٦٧ .

وقال البَرْدِيجي : « أبانُ العطارُ أمثَلُ من هَمَّام . وعِكْرِمَةُ بن عمار حديثُه عن يحيىٰ بن أبي كثير مضطرب، لم يكن عنده كتاب . قاله الإمام أحمد والبخاري وغيرهما » .

قال أبو حاتم الرازي : « سألت عليّ بن المديني مَنْ أثبتُ أصحاب يحيى بن أبي كثير ؟ قال: هشامٌ الدستوائي قلت : ثم من ؟ قال : ثم الأوزاعي ، وحَجَّاجٌ الصواف ، وحسينٌ المعلم » .

ونقل إبراهيمُ بن الجنيد عن يحيىٰ بن معين قال : «ما روىٰ أيوب ـ يعني السختياني ـ عن يحيىٰ بن أبي كثير شيئاً فيه خير ، ولكنْ هشامْ الدستوائي » . يعني أنَّ هشاماً هو الثَّبْت في يحيىٰ بن أبي كثير[1] .

أصحاب هشام بن عُرْوة[2] :

قال أحمدُ في رواية الأَثْرَم : « كأنَّ رواية أهل المدينة عنه أحسن ، أو قال : أصح ».

وقال : « كان يحيىٰ بن سعيد يرسل الأحاديثَ التي يسندونها ـ يعني أنه كان يرسل عن هشام كثيراً ـ قال: فقلت له : هذا الاختلاف عن هشام ، منهم مَنْ يُرسِل ، ومنهم مَنْ يُسنِد عنه ، مِن قِبَلِهِ كان ؟ فقال: نعم .

وذكر أن عيسىٰ بن يونس أسندَ عنه ما [كان] يرسِلُه الناس كحديث الهدية وغيره » .

---

(١) قوله « ابن أبي كثير »ليس في ظ .

(٢) أبو المنذر القرشي ، الإمام الحافظ الحجة ، ثقة فقيه . يأتي مزيد ترجمة له إن شاء الله .

وقيل له : علي بن مُسْهِر ؟ قال : « كان علي بن مسهر [قد] ذهب بصره ، فكان يحدِّثهم من حفظه » .

وقال الأثرمُ أيضاً : قال أبو عبد الله : « ما أحسن حديثَ الكوفيين عن هشام بن عروة ، أسندوا عنه أشياء ، قال : « وما أرىٰ ذاك إلا علىٰ النَّشاط ـ يعني أن هشاماً ينشطُ تارةً فيسنِدُه ، ثم يرسله مرة[١] أخرىٰ ، قلت لأبي عبد الله : كان هشام تغيَّر ؟ قال : ما بلغَنَا عنه تغيُّر » .

وقال أبو عبد الله : « ما كان أروىٰ أبا أسامة ـ يعني[٢] عن هشام ـ روىٰ عنه أحاديث [ظ ـ ١٧٥] غرائب . قال : ومالك يرسل أشياءَ كثيرة يسنِدُها غيره » .

وقال أيضاً : « ما رأيت أحداً أكثرَ روايةً عن هشام بن عروة من أبي أسامة ، ولا أحسنَ روايةً منه ، ثم ذكر حديث تَرِكة الزبير ، فقال : ما أحسن ما جاء بذلك الحديث[٣] وأتمَّه ، قال : وحديث الإفك حَسَّنَه وجوَّده » .

قال الأثرمُ : قلت لأبي عبد الله : « أبو معاويةَ صحيح الحديث[٤] عن هشام ؟ قال : لا ، ما هو بصحيح الحديث عنه » .

وقال الدَّارَقُطني : « أثبتُ الرواة عن هشام بن عروةَ الثوريُّ

---

(١) في ظ وب « فيسند ثم يرسل مرة » . وقوله « أخرىٰ » ليس في ظ .
(٢) قوله « يعني » ليس في ظ وب .
(٣) في ظ وب « ما بذاك الحديث » سقط منهما قوله « جاء » .
(٤) « صحيح الإسناد » ب .

ومالك ويحيىٰ القطان وابن نمير والليث بن سعد » .

وقال ابن خِرَاش في «تاريخه» : « هشام بن عروة كان مالك لا يرضاه .

وكان هشام صدوقاً تدخل أخباره في الصِّحاح ، بلغني أن مالكاً نقم عليه حديثه لأهل العراق ، قدم الكوفة ثلاث قدَمَات[١] :

قَدْمة [ب ـ ٨٤] كان يقول : حدثني أبي قال: سمعت عائشة .

وقدِمَ الثانيةَ فكان يقول : حدثني أبي عن عائشة [آ ـ ١٠٢] .

وقدِمَ الثالثةَ فكان يقول : أبي عن عائشة[٢] يعني لا يذكر السماع .

قال : وسمع منه بأَخَرَةٍ وكيعٌ وابن نمير ومحاضر » انتهىٰ .

وهذا مما يؤيِّدُ ما ذكره الإمام أحمدُ أن حديث أهل المدينة كمالك وغيره عنه أصح من حديث أهل العراق عنه .

وذكر العُقَيْليُّ بإسناده عن ابن لَهِيْعَة قال : « كان أبو الأسود يَعجب من حديث هشام بن عروة عن أبيه ، وربما مكث سنة لا يكلمه » .

وعن ابن[٣] لهيعة عن أبي الأسود قال : « لم يكنْ عروة يرفع حديث أم زرع أن النبي ﷺ . إنما كان يقطع به الطريق » .

---

(١) أي ثلاث مرات . وفي ب « قلت قد مات » . موضع « ثلاث قدمات » وهو تحريف شنيع . وابن خِرَاشٍ متكلم فيه. وقد قطع سنده عن مالك.

(٢) قوله « وقدم الثالثة . . . » إلىٰ هنا سقط من ب .

(٣) قوله « ويعجب » إلىٰ هنا سقط من ب .

قال العُقَيلي : « لم يأت بحديث أم زَرْعٍ غيرُ هشام ، وأبو الأسود يتيم عروة أوثق من هشام[١] » .

وقال ابن أبي خَيْثَمَة : ثنا موسىٰ بن إسماعيل ثنا العَوَّام بن أبي العَوَّام الأعلم ، قال: كنت مع الزهري فقال : « أنا أعلمُ بعروة من هشام » .

---

(١) قال يعقوب بن شيبة : « هشام بن عروة ثقة ثبت لم ينكر عليه شيء ، إلا بعد ما صار إلىٰ العراق ، فإنه انبسط في الرواية فأنكرَ ذلك عليه أهلُ بلده ، فإنه كان لا يحدث عن أبيه إلا ما سمعه منه ، ثم تَسَهَّل فكان يرسل عن أبيه » . « تذكرة الحفاظ » ص١٤٤ ـ ١٤٥ ، و« التهذيب » ج١١ ص٥٠ ، وهذا النصُّ مفيدٌ جداً في بيان ما طُعِنَ به علىٰ هشام . وسيأتي تفسيره للحافظ ابن رجب إن شاء الله تعالىٰ ص٦٠٤ .

علىٰ أن هشاماً احتاط فكان يقول : أبي عن فلان، ولم يقل: حدثني، ولا عن .

وأما كلام أبي الأسود يتيم عروة فناقله هو ابن لَهِيْعَة ، وهو ضعيف سيىء الحفظ ، ولعل غاية ما كان منه إنكاره عليه رفعَ حديث أم زرع الطويل كما في رواية أخرىٰ أوردها الحافظُ ابن حجر في « التهذيب » ج١١ ص٥١ .

والحديث روى عن عروة موقوفاً علىٰ عائشة أنها حدثت به النبي ﷺ فأقرَّه وقال في خاتمته : « كنت لكِ كأبي زرع لأمِّ زرع » . هكذا أخرجه البخاري ج٧ ص٢٧ ، ـ ٢٨ ومسلم ج٧ ص١٣٩ ـ ١٤٠ ، وأخرجه النسائي وغيره عن عروة كله مرفوعاً إلىٰ النبي ﷺ . انظر « فتح الباري » ج٩ ص٢٠٢ ـ ٢٠٣ .

ومن دِقَّة هشام وتحرِّيه أنه مع كثرة روايته عن أبيه فقد حدث بهذا عن أخيه عبد الله بن عروة عن عروة عن عائشة .

ويأتي لذلك مزيد بيان لمناسبة ذكره فيمن ضعف حديثه في بعض الأماكن دون بعض ص٦٠٤ ـ ٦٠٥ . وانظر تعليقنا لزاماً .

قال : ورأيت في كتاب علي بن المديني[١] قال : قال يحيىٰ بن سعيد : « رأيتُ مالك بن أنس في النوم فسألته عن هشام بن عروة ؟ فقال : أما ما حَدَّث به وهو عندنا فهو ـ أي كأنه صححه ـ، وما حدث به بعدما خرج من عندنا ـ فكأنه يوهنه ـ » .

وذكر ابن أبي خيثمة عن يحيىٰ بن مَعِين قال : « حديث معمر عن هشام بن عروة مضطرب كثير الأوهام » .

قال القاضي إسماعيل المالكي : «بلغني عن علي بن المديني أن يحيىٰ القطان كان يضعِّف أشياء حَدَّث بها هشام بن عروة في آخر عمره لاضطراب حفظه بعدما أسنَّ والله أعلم . وسمعت عليّ بن نصر وغيره يذكرون نحو هذا عن يحيىٰ[٢] (بن سعيد) » .

أصحاب ابنِ جُرَيْج[٣] :

قال يحيىٰ بن معين : قال لي المُعَلَّىٰ الرازي : « قد رأيت أصحاب ابن جريج بالبصرة، ما رأيت فيهم أثبتَ من حَجَّاج بن محمد » .

---

(١) هو « كتاب العلل » .

(٢) الأئمة علىٰ توثيق هشام بإطلاق ، لم يتكلم أحد في حديثه آخر عمره ، لذلك تعقب الحافظ ابن حجر كلام القطان هذا فقال : « ولم نر له في ذلك سلفاً » . « التهذيب » ج١١ ص٥١ وانظر ما يأتي تعليقاً : ٦٠٤ ـ ٦٠٥ . وما سبق.

(٣) عبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج الأموي مولاهم ، المكي ، الحافظ ، العابد ، فقيه الحرم ، ثقة فاضل ، أدرك صغار الصحابة ولم يحفظ عنهم ، وكان يدلس ويرسل ، من السادسة ، مات سنة خمسين ومائة أو بعدها وقد جاز السبعين/ع .

قال يحيىٰ : « وكنت أتعجَّبُ منه ، فلما تبينتُ ذلك إذا هو كما قال : كان أثبتَهم في ابن جريج » .

وقد قوَّىٰ أحمدُ رواية يحيىٰ بن سعيد[١] عنه ، وضعَّف رواية أبي عاصم عنه . قال الأثرمُ : قال أبو عبد الله : «كان يحيىٰ بن سعيد يقول[٢] : « كان ابن جريج يحدثهم بما لا يحفظ ، يشير إلىٰ أنه كان يحدث من كتبِ غيره ، قال : وما كنا نحن نسمعُ من ابن جريج إلا مِنْ حِفْظِه ، قال : فقال له إنسانٌ : فلعل ابن جريج حدثكم شيئاً حَفِظَه من كتب الناس » .

ثم قال أبو عبد الله : « كان ابن جريج يحدِّثهم من كتب الناس سماعَ أبي عاصم ، وذكر غيره ، قال : إلا أيامَ الحَجِّ فإنه كان يُخْرِجُ كتاب المناسك فيحدثُهم به من كتابه » .

ونقل ابن أبي مريم عن يحيىٰ بن مَعِين ، قال : « عبدُ المجيد بن عبد العزيز بن أبي رَوَّاد ثقة ، وكان أعلمَ الناس بحديث ابن جُريج » .

ونقل عبدُ الله بن أحمد الدورقي عن ابن مَعِين قال : « عبد الله بن وَهْب ليس بذاك في ابن جريج ، كان يُسْتَصْغَرُ » . يعني أنه[٣] سمع منه وهو صغير .

وقال الحسن بن محمدبن الصَّبّاح : « سُئِلَ يحيىٰ بنُ معين عن حجاج بن محمد وأبي عاصم : أيهما أحبُّ إليك في ابن جريج ؟ قال : حجاج » .

---

(١) وهو الأنصاري .

(٢) هذا القطان ، في ظ « قال يحيىٰ بن سعيد » .

(٣) « لأنه » ظ .

و[١] قال مسلمٌ في كتاب « التَّمييز » : « عبدُ الرزاق وهشامُ بن سليمان أكبرُ في ابن جريج من ابن عُيينة » .

وعبد الله بن فَرُّوخ : قال الجُوْزَجاني : يروي عن ابن جريج عن عطاءٍ غيرَ حديثٍ لم نجده عند الناس ، أحاديثه معضلة ، ووثقه غيرُه ، وأثنىٰ عليه ابنُ أبي مريم ثناءً عظيماً » .

أصحاب عمْرو بن دِينار :[٢]

قال أحمد في رواية الأثرم : « أعلمُ الناس بعمرو بن دينار ابن عُيينةَ ، ما أعلمُ أحداً أعلمَ به من ابن عيينة ، قيل له : كان ابنُ عيينة صغيراً! قال : وإن كان صغيراً فقد يكون صغيراً كيِّساً » .

وقال عبد الله بن أحمد: قال أبي : « سفيان أثبتُ الناس في عمرو بن دينار وأحسنُه حديثاً » .

و[١] قال عباسٌ الدُّورِيُّ : « سألت يحيىٰ بن معين عن حديث شعبة عن عمرو بن دينار ، والثوري عن عَمْرِو بنِ دينار ، وسفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار ؟ قال : سفيان بن عيينة أعلمهم بحديث عمرو بن دينار ، وهو أعلم بعمرو بن دينار من حماد بن زيد » .

ونقل عثمان [آ ـ ١٠٣] الدارمي عن ابن مَعِين أن ابن عُيينة أعلم بعمرو بن دينار[٣] من (سفيان) الثوري وحماد بن زيد ، قيل [ب ـ

---

(١) الواو زيادة من ظ . وانظر «تقدمة الجرح والتعديل » ص٣٦ .

(٢) الحافظ الإمام الفقيه عالم الحرم ، « ثقة ثبت ، من الرابعة ، مات سنة ست وعشرين ـ ومائة ـ/ع » .

(٣) قوله « من حماد بن زيد » إلىٰ هنا سقط من ظ .

٨٥] (له) : فشعبة ؟ قال : وأي شيء روىٰ عنه شعبة ؟ إنما روىٰ عنه نحواً من مائة حديث » .

وقال ابن المديني : « ابن جُرَيج وابن عُيينة من أعلمِ الناس بعمرو بن دينار » .

وقال أيضاً : « ابن عُيينة أعلم بعمرٍو من حماد بن زيد » .

وقال أبو حاتم : « ابن عيينة أعلم بحديث عمرو بن دينار من شعبة[1] » .

وقيل لابن عيينة في حديث لعمرو بن دينار : اختلفَ فيه ابنُ جريج وهُشيم ؟ فقال ابن عيينة : « أنا أحفظ لهذا منهما » .

وقال الدَّارَقُطْنيُّ : « أرفع الرواة عن عمرو بن دينار: ابن جريج وابن عيينة وشعبة وحماد بن زيد » .

وذكر مسلمٌ في كتاب « التَّمييز »[2] : « أن حماد بن سلمة يخطىء في روايته عن عمرو بن دينار كثيراً » .

* * *

(١) « شعيب » ب تصحيف . وانظر «تقدمة الجرح والتعديل » ص٥٢ . وبقية كلام أبي حاتم هناك : « وكان ابن عيينة إماماً ثقة » .

(٢) ص٢١٨ وكلام مسلم جاء في جملة رواة وهذا لفظه :

« وحماد يُعَدُّ عندهم إذا حدث عن غير ثابت كحديثه عن قتادة ، وأيوب ، ويونس ، وداود بن أبي هند ، والجُرَيْري ، ويحيىٰ بن سعيد ، وعمرو بن دينار ، وأشباههم ، فإنه يخطىء في حديثهم » .

ذِكْرُ أهل البصرة :

أصحاب الحسن بن أبي الحسن رضي الله عنه[١] :

ذكرَ ابن البرَّاء في «تاريخه» [ظ ـ ١٧٦] عن علي بن المديني : « يونسُ أثبت في الحسن من ابن عوف، ويزيدُ بن إبراهيم ثبت في الحسن ، وابن سيرين وهشام عن الحسن عامتها تدور علىٰ حَوْشب »، يعني هشام بن حسَّان .

وروىٰ صالح بن أحمد عن علي بن المديني : سمعت عرعرة بن البِرِنْد[٢] قال : قال لي عباد بن منصور : « ما رأيت هشام بن حسان عند الحسن قط » . قال : « وسألت جرير بن حازم ؟ فقال : قاعدتُ

---

(١) الحسن البصري الإمام شيخ الإسلام رأس الطبقة الثالثة ، اسم أبيه يسار . قال ابن سعد « كان جامعاً عالماً رفيعاً ثقة حجة مأموناً ، عابداً ناسكاً كثير العلم. . . » . وقال في «التقريب» : «كان يرسل كثيراً ويدلس ، مات سنة عشر ومائة وقد قارب التسعين» .

قال نور الدين : ما وقع من وصف هذا الإمام بالتدليس قد تطاول به بعض العصريين علىٰ هذا الإمام ، وهو إنما كان إرسالاً . لأنه ما كان يقصد الإيهام في الرواية . قال الحاكم في « المعرفة » ص١٠٤ : « ففي هؤلاءالأئمة المذكورين بالتدليس من التابعين جماعة وأتباعهم ، غير أني لم أذكرهم ، فإن غرضهم من ذكر الرواية أن يدعوا إلىٰ الله عز وجل ، فكانوا يقولون : « قال فلان » لبعض الصحابة : فأما غير التابعين فأغراضهم فيه مختلفة » .

(٢) « البريد » ب ، وهو تصحيف لا ينبغي أن يقع من حَدِيثِيٍّ ، لأن العلماء نبهوا عليه في علوم الحديث . وفي المشتبه أيضاً .

الحسنَ سبعَ سنين ما رأيت هشاماً عنده قط ، فقلت له : يا أبا النضر قد حَدَّثَنا عن الحسن بأشياء ، ورويناها عنه ، فعمن تُراه أخذها ؟ قال : أُراه أخذها عن حَوْشب[١] » .

وقال يعقوب بن سفيان : قال ابن المديني : « أصحاب الحسن : حفصٌ المِنْقَري ، ثم قتادة ، وحفص فوقَه ، ثم قتادةُ بعدَهُ ، و[٢]يونس وزياد الأعلم . وكان حفص في الحسن مثل ابن جريج في عطاء ، وبعد هؤلاء أشعث بن عبد الملك ، ويزيد بن إبراهيم ، وقُرَّة : طبقة ، وأبو الأشهب ، وجرير بن حازم : طبقة ، وأبو حرة ، وهشام بن حسان في الحسن[٣] طبقة ، وسلام بن مسكين ، والسِّرِيّ بن يحيىٰ طبقة ، وأبو هلال فوقَ مبارك ، ومبارك أحبُّ إليَّ من الربيع» يعني ابن صَبيح .

وقال أحمد : « ما في أصحاب الحسن أثبت من يونس ، ولا أسند عن الحسن من قتادة » .

---

(١) قال ابن عيينة في هشام بن حسَّان : « كان أعلم الناس بحديث الحسن ، وكان حماد بن سلمة لا يختار عليه أحداً في حديث ابن سيرين » . « التذكرة » ص١٦٣ . وفي « التقريب » : «ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين . وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال ، لأنه قيل كان يرسل عنهما » .

قلت : تكلَّم غيرُ واحد في حديث هشام عن الحسن « التهذيب » (ج١١ ص٣٤ ـ ٣٥) والظاهر أنه تلقىٰ علم الحسن بواسطة عنه ، وعني بتحصيله حتىٰ تمكَّن فيه ، ثم رواه عن الحسن مرسلاً ، أي بإسقاط الواسطة بينه وبين الحسن .

(٢) الواو ليست في ظ .

(٣) « في الحسن » ليس في ظ ، و« الحسن » ليس في ب ، وقوله « طبقة » إلىٰ « يحيىٰ » مكشوط في نسخة الأصل ، اعتمدنا فيه علىٰ النسختين ظ وب .

وقال حرب : « سُئِل أحمدُ عن أصحاب الحسن ؟ فقال : لا يَعدل أحدٌ يونسَ ، قال : وأيوب ، وابن عون ، وهشام هؤلاء أصحاب محمد» يعني ابن سيرين .

وقال عثمان بن سعيد الدارميُّ : قلت ليحيىٰ بن مَعِين : « فيونس ابن عُبَيْد أحبُّ إليك في الحسن أو حُمَيد ؟ قال : كلاهما . قال عثمان : يونس أكبر بكثير . قلت ليحيىٰ : « فحميد أحب إليك فيه أو حبيب بن الشهيد ؟ قال : كلاهما » . قال عثمان : وحبيب أحب إلينا . قال: قلت : سلاَّم بن مسكين ؟ قال : ثقة ، قلت : سلام أحب إليك في الحسن أو المبارك ؟ قال : سلام » .

أصحاب محمد بن سِيْرِين رحمه الله تعالىٰ[١] :

قال ابنُ المديني : «أحاديث هشام بن حسان عن محمدٍ صحاح» .

قال : ونسختُ من كتاب : « ليس أحدٌ أثبتَ في ابن سيرين من أيوب وابن عون إذا اتفقا ، وإذا اختلفا فأيوب أثبت ، وهشام[٢] أثبت من خالد الحذّاء في ابن سيرين ، وكلهم ثبت ، وكذلك سلمة بن علقمة وعاصمٌ الأحول ، وليس في القوم مثلُ أيوب وابن عون . وهشامٌ الدَّسْتَوائي ثبت » .

وقال ابنُ أبي خيثمة : سمعتُ يحيىٰ بنَ معين يقول : « إذا اختلفَ ابن عون وأيوب في الحديث فأيوب أثبت منه » .

---

(١) هو الإمام الرباني الفقيه الثقة ، ذو الأثر البالغ في تحرير أصول الحديث في عصره ، « كان لا يرىٰ الرواية بالمعنىٰ ، من الثالثة ، مات سنة عشر ومائة/ع » .

(٢) « وأيوب » نسخة بهامش الأصل . والمثبت موافق لـ« علل ابن المديني » ص٦٨ . وقوله في صدر الكلام : « قال ونسخت » القائل هو ابن البراء ، الراوي عن ابن المديني ، يقول هذا فيما نسخَه من كتاب ابن المديني من غيرِ سماع .

وقال البَرْديجي : « أحاديث هشام عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أكثرها صحاح ، غير أن هشام بن حسان دون أيوب ويونس وابن عون. وسلمةُ بن علقمة وعوفٌ عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة فيها صحاح وفيها منكرة ومعلولة . وعوفٌ صدوق ، ويزيد بن إبراهيم عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة صحيح إذا لم يكن الحديث منكراً أو مضطرباً أو معلولاً » انتهىٰ .

وقد تكلَّمَ قومٌ في رواية هشام بن حسان عن[1] محمد بن سيرين :

قال ابن مَعِين : زعمَ معاذ بن معاذ قال : « كان شعبةُ يتَّقي حديث هشام بن حسان عن عطاء ومحمد والحسن » .

وقال وهيب : « سألني سفيان أن أُفيدَه عن هشام بن حسان ؟ قلت : لا أستحِلُّه ، فأَفدته عن أيوب عن محمد ، فسأل عنها هشاماً » .

قال المروذي[2] : سألت أبا عبد الله عن هشام بن حسان ؟ فقال : « أيوب وابن عون أحبُّ إليَّ» وحسَّن أمر هشام ، وقال : قد روىٰ أحاديث رفعها أوقفوها، وقد كان مذهبهم [آ ـ ١٠٤] أن يقصروا بالحديث ويوقفوه».

وقال عثمان الدارمي: قلت ليحيىٰ : « هشام أحب إليك في ابن سيرين أو يزيد بن إبراهيم ؟ قال كلاهما ثبتان[3] » .

قال عثمان : وسمعت أبا الوليد الطيالسي يقول : « يزيد بن إبراهيم أثبت عندنا من هشام بن حسان » .

---

(١) « عنه » ظ . وسقط من ب قوله « عن محمد » إلىٰ قوله فيما يلي « حسان » .
(٢) « الماوردي » ب .
(٣) « ثقتان » ظ وب .

قال عثمان : « وسألت يحيىٰ عن يحيىٰ[١] بن عتيق ؟ قال : ثقة ، قلت : هو أحب إليك في ابن سيرين أو هشام بن حسان ؟

فقال : ثقة وثقة . ـ قال عثمان : يحيىٰ خير ـ قلت : هشام بن حسان أحب إليك أو جرير بن حازم ؟ قال : هشام أحب إلي ، قلت : فيزيد بن إبراهيم أحب إليك أو جعفر بن حَيَّان؟ قال : يزيد أحب إلي . قلت : داود أحب إليك أو خالد الحَذَّاء ؟ قال : داود أحب إلي » .

وقال الدَّارقطني : « أثبتُ أصحاب ابن سيرين أيوبُ وابن عون وسلمة بن علقمة ويونس بن عبيد » .

أصحاب ثابت البُناني[٢] :

وفيهم كثرة ، وهم ثلاث طبقات :

الطبقة الأولىٰ : الثقات :

كشعبة ، وحماد بن زيد ، وسليمان بن المغيرة ، وحماد بن سلمة ، ومعمر . وأثبتُ هؤلاء كلهم في ثابت حماد بن سلمة ، كذا قال أحمد

---

(١) « عثمان » ب . وفي ظ « وسألت يحيىٰ بن عتيق » ، وهو سقط ، وقد كتب في الحاشية : « لعله عن يحيىٰ بن عتيق » . فتنبه الحافظ ابن زريق لعلة الأصل الذي ينسخ عنه .

(٢) ثابت بن أسلم البُناني ، بضم الباء الموحدة ، أبو محمد البصري ، الإمام الحجة القدوة الناسك ، ثقة حافظ ، من الرابعة ، مات سنة بضع وعشرين ـ ومائة ـ وله ست وثمانون/ ع .

في رواية ابن هانىء : « ما أحد روىٰ عن ثابت أثبتَ من حماد بن سلمة ».

وقال ابن مَعِين : « حماد بن سلمة أثبتُ الناس في ثابت البناني » .

وقال أيضاً : « حماد بن سلمة أعلم الناس بثابت ، ومن خالفَ حمادَ بن سلمة في ثابت فالقولُ قول حماد » .

وقال ابن المديني : « لم يكن في أصحاب ثابت أثبتُ من حماد بن سلمة ، ثم من بعده سليمان بن المغيرة ، ثم من بعده حماد بن زيد ، وهي صحاح » يعني أحاديث هؤلاء الثلاثة عن ثابت .

وقال أبو حاتم الرازي : « حماد بن سلمة في ثابت وعلي بن زيد أحبُّ إليَّ من هَمَّام ، وهو أحفظُ الناس ، وأعلم بحديثهما ، بَيَّنَ خطأ الناس » . يعني أن من خالف حماداً في حديث ثابت وعلي بن زيد قُدِّم قول حمادٍ عليه ، وحُكِمَ بالخطأ علىٰ مخالفه .

وحكىٰ مسلمٌ في كتاب « التمييز »[1] : « إجماعَ أهل المعرفة علىٰ أن حماد بن سلمة أثبتُ الناس في ثابت » ، وحكىٰ ذلك عن يحيىٰ القطان وابن معين وأحمد وغيرهم من أهل المعرفة .

وقال الدَّارَقُطني : « حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت » .

قال ابن المديني : «روىٰ حميد عن ثابت شيئاً ، وأما جعفر ـ يعني ابن سليمان ـ فأَكْثَرَ عن ثابت ، وكَتَبَ مراسيل ، وكان فيها أحاديث مناكير عن ثابت عن النبي ﷺ : « ليسأل أحدكم ربه حتىٰ يسأله شِسْعَ نعله والملح[2] » .

---

(١) ص٢٦ ورقة ١٤=٢١٧ ، وانظر نصه في أطروحتنا ص٥٩ ـ ٦٠ .

(٢) أخرجه الترمذي في الدعوات ، مرسلاً ، وموصولاً . انظر للتوسع « فيض القدير » ج٥ ص٣٥٣ ـ ٣٥٤ . وذكره ابن المديني في « علله » ص٧٧ معلقاً . =

قال علي : « وفي أحاديث مَعْمَر عن ثابت أحاديث غرائب ومنكرة »، وذكر علي أنها تشبه أحاديث أبان بن أبي عياش[١] .

وقال العُقَيلي : « أنكرهم رواية [ظ ـ ١٧٧] عن ثابتٍ معمرٌ » .

وذكر ابنُ أبي خيثمة عن [يحيىٰ] بن مَعِين قال : « حديث معمر عن ثابت مضطربٌ كثير الأوهام » .

الطبقة الثانية : الشيوخ :

مثل الحَكَم بن عطية ، وقد ذكر أحمدُ الحكمَ بن عطية فقال : « هؤلاء الشيوخ يخطئون علىٰ ثابت » ، وذكر للحكم بن عطية[٢] عن ثابت عن أنس أحاديث مناكير .

وقال أيضاً[٣] : « سهيل بن أبي حزم يروي عن ثابت منكرات » .

وقال في عمارة بن زاذان : « يروي عن ثابت أحاديث مناكير ، ثم قال : هؤلاء الشيوخ رووا عن ثابت ، وكان ثابت[٤] جُلّ حديثه عن أنس ، فَحملوا أحاديثه[٥] عن أنس ، قال : ويوسف بن عَبْدة يروي عن حميد وثابت أحاديث مناكير بالتوهُّم ، ليس هي عندي من حديث حميد ولا ثابت » انتهىٰ .

ومنهم حماد بن يحيىٰ الأبَحّ : له أوهام عن ثابت ، منها حديثه عنه عن أنس مرفوعاً حديث : « مَثَلُ أمَّتي مَثَلُ المطر » .

---

(١) « العلل » لابن المديني ص٧٧ ، لكن فيه : « إنما هذا حديث أبان بن أبي عياش عن أنس » .

(٢) قوله « فقال . . . » إلىٰ هنا سقط من ب .

(٣) قوله « أيضاً » زيادة من ظ .

(٤) قوله « وكان ثابت » سقط من ظ .

(٥) أي جعلوا أحاديث ثابت عن أنس كلها ، وكثير منها ليس عن أنس .

والصواب عن ثابت عن الحسن مرسلاً ، كذا رواه حماد بن سلمة عن ثابت ، وقد تقدم هذا الحديث في كتاب « الأمثال »[١] .

الطبقة الثالثة : الضُّعفاء والمتروكون :

وفيهم كَثْرَةٌ ، كيوسفَ بن عطية الصَّفَّار .

قال ابن هانىء : قال أحمد : « كان حماد[٢] ثَبْتاً في حديث ثابت [ـ ٨٧] البُنَاني ، وبعده سليمان بن المغيرة ، وكان ثابت يحيلون عليه في حديث أنس ، [آ ـ ١٠٥] وكل شيء لثابت روي عنه يقولون : ثابت عن أنس » .

وقال أحمد في رواية أبي طالب : « أهل المدينة إذا كان الحديث غلطاً يقولون : ابن المنكدر عن جابر ، وأهل البصرة يقولون : ثابت عن أنس ، يحيلون عليهما » .

ومراد أحمد بهذا كثرةُ من يروي عن ابن المنكدر من ضعفاء أهل المدينة ، وكثرة من يروي عن ثابت من ضعفاءِ أهل البصرة ، وسيىءِ الحفظِ والمجهولين منهم ، فإنه كثرت الرواية عن ثابت من هذا الضرب فوقعت المنكرات في حديثه ، وإنما أُتِيَ من جهة من روىٰ عنه من هؤلاء[٣] ، ذكر هذا المعنىٰ ابن عدي وغيره .

---

(١) ج٥ ص١٥٢ ولفظه بتمامه : « مَثَلُ أمتي مَثَلُ المطر ، لا يُدرَىٰ أوله خير أم آخره » . قال الترمذي : « حسن غريب من هذا الوجه ، قال : وروي عن عبد الرحمن بن مهدي أنه كان يثبِّتُ حماد بن يحيىٰ الأبح . . » .

قلت : والحديث له شواهد عن عدد من الصحابة كما في « المقاصد الحسنة » ص٣٧٥ ، و« كشف الخفاء » ج٢ ص١٩٧ .

(٢) « حمد » ب ، وهو تصحيف .

(٣) في ظ موضع هذه الجملة « وإنما أتي من جهتهم » .

ولما اشتَهَرَت رواية ابن المنكدر عن جابر ورواية ثابت عن أنس صار كلٌّ ضعيف وسيىءِ الحفظِ إذا روىٰ حديثاً عن ابن المنكدر يجعله عن جابر عن النبي ﷺ ، وإن رواه عن ثابت جعله عن أنس عن النبي ﷺ ، هذا معنىٰ كلام الإمام أحمد رحمه الله ورضي الله عنه والله أعلم[١] .

أصحاب قَتادةَ بنِ دِعامة السَّدُوسي[٢] :

قال إبراهيم بن الجُنَيْد عن يحيىٰ بن مَعِين : « سعيد بن أبي عَرُوبة أثبت الناس في قتادة » .

وقال ابن أبي خَيْثمة : سمعت يحيىٰ بن مَعِين يقول : « أثبت الناس في قتادة ابنُ أبي عَرُوبة » .

وسمعته يقول : « هَمّام[٣] في قتادة أحبُّ إليَّ من أبي عَوَانة » .

وسُئِل يحيىٰ بن معين عن أبانَ وهَمّامٍ : أيهما أحبُّ إليك ؟ فقال : « كان يحيىٰ القطان يروي عن أبانَ وكان أحبَّ إليه ، وأما همّام فهو أحبُّ إليَّ » .

وقال أحمد في رواية الأثرم : « إذا خالف أبو عوانةَ وأبانُ العطار[٤] سعيداً أعجبني ذاك ، يعني حديثهما ، قال : لأنه يكون

---

(١) قوله «رحمه الله ورضي عنه» من ظ . وقوله « والله أعلم » من ب .

(٢) أبو الخطاب البصري ، الحافظ العلامة ، أحفظ أهل البصرة سبق ص١٦٤ .

(٣) هذا همّام بن يحيىٰ العَوْذي . انظر « التهذيب » : ١١ : ٦٩ .

(٤) في ظ وب « وأبان القطان » . وفي هامش ظ بخط ابن زريق : « صوابه العطار » .

مما قد حفظاه » .

قال أحمد : قال عَفَّان : قال أبو عَوَانة : « كان قتادة يقول [لي] : لا تكتبْ عني شيئاً ، فسمعتُ منه وحفظتُ ، ثم نسيتُ بعدُ ، فجلست إلىٰ سعيدٍ، فجعل يحدِّث عن قتادة بما أعرف» أو نحو هذا .

وقال إسحاق بن هانىء : سألت أبا عبد الله قلت : أيما أحبُّ إليك في حديث قتادة : سعيد بن أبي عَرُوبة أو هَمَّام أو شعبة أو الدَّسْتَوائي[١] ؟ فسمعته يقول : « قال عبدُ الرحمن بن مهدي: سعيدٌ عندي في الصدق مثل قتادة ، وشعبة ثَبْت ، ثم هَمّام » . قلت : والدَّسْتَوائي ؟ قال : « والدَّسْتوائي أيضاً » .

وقال عثمان بن سعيد : قلت ليحيىٰ بن معين : « شعبةُ أحب إليك في قتادةَ أو هشامٌ ؟ قال : كلاهما » .

قال عثمان بن سعيد : « هشام في قتادة أكبر[٢] من شعبة » .

وقال البَرْدِيجي : « شعبة وهشام الدَّسْتَوائي وسعيد بن أبي عَرُوبة عن قتادة عن أنس صحيح ، فإذا ورد عليك حديثٌ لسعيد بن أبي عَرُوبة عن قتادة عن أنس مرفوعاً ، وخالفه هشام وشعبة ، حُكِمَ لشعبة وهشام علىٰ سعيد ، وإذا روىٰ حماد بن سلمة وهَمّام وأبان

---

(١) في ب : « سعيد بن أبي عروة أو هشام أو الدستوائي » . وفيه سقط وتحريف .

(٢) في الأصل : « أكثر » والمثبت من ظ وب . وقد قال شعبة بنحو ذلك ولفظه : « كان هشام أحفظ مني عن قتادة » وقال شعبة أيضاً : « كان أعلم بحديث قتادة مني » « التهذيب » ج١١ ص٤٤ .

ونحوهم من الشيوخ عن قتادة عن أنس[١] عن النبي ﷺ وخالف سعيد أو هشام أو شعبة ـ فإن القول قول هشام[١] وسعيد وشعبة علىٰ الانفراد. فإذا اتفق هؤلاء الأولون وهم هَمَّام وأبان وحماد[١] علىٰ حديثٍ مرفوع وخالفهم شعبة وهشام وسعيد، أو شعبة وحده أو هشام وحده[٢] أو سعيد وحده ـ تُوقّف عن الحديث، لأن هؤلاء الثلاثة: شعبة وسعيد وهشام[٣] أثبتُ من هَمّام وأبان وحماد».

قلت: مرادُه أن الحفاظَ من أصحاب قتادة ثلاثةٌ[٤]: شعبة وسعيد وهشام، والشيوخ من أصحابه مثل حَمّاد بن سلمة وهَمّام وأبان ونحوهم.

فأما الحفاظ الثلاثة: فإذا روىٰ سعيد حديثاً عن قتادة وخالفه فيه شعبة وهشام فالقول قولهما، وسيأتي فيما بعد قوله: «إن القول قول رجلين من الثلاثة من غير تعيين»، وقوله أيضاً: «إنه إذا روىٰ هشام وسعيد بن أبي عَرُوبة[٥] شيئاً وخالفهما شعبة فالقول قولهما».

وأما إذا اختلف الثلاثة فسيأتي قوله: «إنه يُتوقَّف عن الحديث».

---

(١) قوله «عن أنس» و«هشام و» و«وهم همام وأبان وحماد» سقط من ب.
(٢) قوله «أو هشام وحده» سقط من ب.
(٣) قوله «شعبة وسعيد وهشام» سقط من ب، وبيض موضعه في ظ.
(٤) قوله: «الحفاظ من أصحاب قتادة ثلاثة» سقط من ب ووقع في ظ هكذا: «إن اختلاف الحفاظ من أصحاب قتادة مثل شعبة..».
(٥) «ابن أبي عروبة» ليس في ظ وب.

وإن خالف هشام شعبة ، فقد حَكَىٰ فيما بعدُ فيه قولين : أحدهما : القول قول شعبة ، والثاني : التوقّف .

وأما الشيوخ : فإذا روىٰ أحدُهم حديثاً ، وخالفه واحد من الحفاظ الثلاثة ، فالقول قول ذلك الحافظ ، فإذا اتَّفق الشيوخ الثلاثة علىٰ حديث ، وخالفهم الحفاظ الثلاثة أو أحدهم [ب ـ ٨٨] توقف عن الحديث .

ففرَّقَ بين أن ينفردَ شيخٌ بحديث يخالفه فيه حافظٌ فإنه حَكَمَ بأن القول قولُ الحافظ ، وبَيْنَ أن [ظ ـ ١٧٨] يجتمع الشيوخ على حديث ويخالفهم الحفاظ أو بعضهم ، فقال : يُتوقَّف فيه .

وهذا بخلاف قول أحمد : إنه إذا اختلف [آ ـ ١٠٦] سعيد بن أبي عروبة مع أبي عَوانة وأبان إنه يعجبه قول الشيخين كما سبق عنه .

وقال[١] البَرْدِيجيُّ أيضاً : « أصحُّ الناس رواية عن قتادة شعبة ، كان يوقّف قتادة علىٰ الحديث » .

قلت : كأنه يعني بذلك اتصال حديث قتادة ، لأن شعبة كان لا يكتب عن قتادة إلا ما يقول فيه : ثنا ، ويسأله عن سماعه .

فأما حفظ[٢] حديثه فقد تقدم عن أحمد وغيره أن سعيد بن أبي عروبة أحفظ له ، ولكنّ ظاهرَ كلام البَرْدِيجي خلاف هذا ، وأن شعبة أثبت في قتادة ، وسيأتي من كلامه ما يبينه .

ثم قال البَرْدِيجي : « فإذا أردتَ أن تعلم صحيح حديث قتادة

---

(١) في ظ وب « ثم قال » .

(٢) في ظ « فاحفظ » وهو سهو سقطت به « ما » .

فانظر إلى رواية شعبة وسعيد بن أبي عَروبة وهشام الدَّسْتَوائي ، فإذا اتفقوا فهو صحيح ، وإذا خالف هشامٌ شعبة فالقولُ قول شعبة . وقال بعضهم: يتوقَّف عنه ، وإذا اتَّفق هشام وسعيد بن أبي عَرُوبة من رواية أهل الثَبْت[١] عنهما وخالفهما شعبةُ كان القولُ (قولَ هشام وسعيد ، غير[٢]) أن شعبة من أثبت الناس في قتادة ، ولا يلتفت (إلىٰ رواية الفرد عن شعبة[٣]) ممن ليسَ له حفظ ولا تقدُّم في الحديث (من أهل الإتقان)» .

وقال البَرْدِيجي أيضاً : « أحاديث »[٤]) شعبةَ عن قتادةَ عن أنس عن النبي ﷺ كلها صحاح ، وكذلك سعيد بن أبي عَروبة وهشام الدَّسْتَوائي ، إذا اتفق هؤلاء الثلاثة علىٰ الحديث فهو صحيح ، وإذا اختلفوا في حديث واحد فإن القول فيه قول رجلين من الثلاثة فإذا اختلف الثلاثة تُوقّف عن الحديث، وإن انفرد واحد من الثلاثة في حديث نُظِرَ فيه ، فإن كان لا يُعْرَفُ متنُ الحديث إلا من طريق الذي رواه ـ كان منكراً .

وأما أحاديث قتادة التي يرويها[٤] الشيوخ مثل حماد بن سلمة ، وهَمّام[٥] ، وأبان[٦] ، والأوزاعي ، فينظر في الحديث : فإن

---

(١) « التثبت » ظ وب ، ووقع في ب من قوله « قول شعبة » إلىٰ هنا بياض واضطراب .

(٢) بياض في ظ وب مواضع ما بين القوسين .

(٣) كذا في الأصل . وفي ظ وب « الذي يرويه » .

(٤) هنا في ب بياض واضطراب .

(٥) همام هنا هو « همام بن يحيىٰ بن دينار العَوْذي » . . . « ثقة ربما وهم » ويأتي ذكره أيضاً .

(٦) أبان هذا ليس ابن أبي عياش السابق ص٩٧ بل هو « أبان بن يزيد =

كان[١] الحديث يُحفظ من غير طريقهم عن النبي ﷺ ، وعن أنس بن مالك من وجهٍ آخر لم يُدْفَعْ ، وإن كان لا يُعرف عن أحد عن النبي ﷺ، ولا من طريق عن أنس إلا من رواية هذا الذي ذكرتُ لك كان منكراً » انتهىٰ .

وقد سبق[٢] ذكرُ ذلك في الكلام علىٰ المنكر ، وما فيه من اختلاف الحفاظ في ذلك .

وقال ابن مَعِين: قال شعبة : « هشام الدَّسْتوائي أعلم بقتادة وأكثر مجالسة له مني » .

قال أحمد في رواية حرب : « أصحابُ قتادة : شعبة وسعيد وهشام إلا أن شعبة لم يبلغ علم هؤلاء ، كان سعيد يكتب كل شيء . قال أحمد: وقال عفان ـ وذكر حديثاً ـ فقال : أصاب هَمّام وأخطأ هشام وسعيد » .

وذكر مسلم في كتاب « التمييز »[٣] : « أنَّ حماد بن سلمة عندهم يخطىء في حديث قتادة كثيراً » . وقال الدارقطني في « العلل » : « مَعْمَر سيىء الحفظ لحديث[٤] قتادةَ والأعمش » .

= العطارالبصري ، أبو يزيد ، ثقة ، له أفراد ، من السابعة ، مات في حدود الستين ـ ومائة ـ ، خ م د ت س » . وانظر للرمز بـ خ أو خت في التهذيب: ١ : ١٠١ .

(١) « كان » سقط من ب .

(٢) « سبق » ليس في ظ وب . وانظر ص٤٥١ ـ ٤٥٢ .

(٣) في أواخر القطعة المحفوظة في الظاهرية ورقة ١٤ وجه ٢ ص٢٦= ٢١٨ من المطبوع وقد سبق ذكر نص كلام مسلم تعليقاً في ص٤٩٤ . وهذه طبقة ثالثة من أصحاب قتادة .

(٤) « الحديث » ب ، وهو سهو ، وبيض فيها موضع قوله : « الحفظ » .

وقال ابن أبي خَيْثمة : سمعت يحيىٰ بن مَعِين[١] يقول: قال مَعْمَر : « جلستُ إلىٰ قتادةَ وأنا صغير فلم أحفظ عنه الأسانيدَ[٢] » .

ونقل الأثرمُ عن أحمد قال : « عمرو بن الحارث روىٰ عن قتادة مناكير » .

وقال في جرير[٣] بن حازم : « كان يحدِّث بالتوهم أشياء عن قتادة يُسندها بواطيلَ[٤] » .

وكذلك ضعَّف يحيىٰ وغيرُه حديثَ جرير عن قتادة خاصة .

وسليمان التيمي ـ قال الأثرم ـ[٥]: «حديثه عن قتادة مضطرب».

وفي تاريخ الغَلَابي[٦] : « يزيد بن إبراهيم عن قتادة : ليس بذاك » والظاهر أنه حكاه عن ابن مَعِين .

---

(١) بيض موضع « ابن معين » في ظ وب . ولفظ « يقول » من ظ .
(٢) « الأسانيد » سقط من ظ وبيض له في ب .
(٣) قوله « مناكير وقال في جرير » بياض في ظ وب ، لكن في ظ : « وجرير بن حازم كان . . . » .
(٤) قوله « يسندها بواطيل » بياض في ظ وب .
(٥) بياض في ب ، وسقط إلىٰ آخر العبارة من ظ .
(٦) الغَلَابي : نسبةٌ لجماعة من الرواة والعلماء كما بين الحافظ ابن حجر في « تبصير المنتبه بتحرير المشتبه » ص١٠٣٥ .

والغَلَابي المذكور هنا بتخفيف اللام كما ضبطه الحافظ في « التبصير » ، وهو المفضَّل بن غسان الغَلَابي تلميذ يحيىٰ بن مَعِين ، كما يظهر من « التهذيب » ج١١ ص٢٨١ ، ومن « المجروحين » لابن حبان ج٢١ ص٧٦ و١١٧ طبع حلب . وقال الخطيب : « كان ثقة » . انظر « تاريخ بغداد » ج١٣ ص١٢٤ .

أصحاب أيوبَ السَّخْتِياني :[١]

قال الإمام أحمد : « ما عندي أعلمُ بحديث أيوبَ من حماد بن زيد ، وقد أخطأ في غيرِ شيء » .

وقال ابن مَعينٍ : «ليس أحدٌ أثبتَ في أيوب من حماد بن زيد» .

وقال : سليمان بن حرب وحماد بن زيد في أيوب أكثرُ من[٢] [آ ـ ١٠٧] كل من روىٰ عن أيوب[٣] .

وقال ابن مَعِين : « إذا اختلف إسماعيلُ بن عُلَيَّة وحماد بن زيد في أيوب كان القولُ قولَ حماد ، قيل ليحيىٰ : فإن خالفه سفيان الثوري قال : فالقول قول حماد بن زيد في أيوب . [ب ـ ٨٩] قال يحيىٰ : ومَنْ خالفه من الناس جميعاً في أيوب فالقول قوله » .

وهذا القول اختيار ابن عدي وغيره .

وقال النسائي[٤] : « أثبتُ أصحاب أيوب حماد بن زيد ، وبعده عبد الوارث وابنَ عُلَيَّة » .

ورجحتْ طائفةٌ ابنَ عُلَيَّة علىٰ حماد :

قال البَرْديجي : « ابنُ علية أثبت مَنْ روىٰ عن أيوب .

وقال بعضهم : حماد بن زيد ، قال : ولم يختلفا إلا في حديث أوقفه ابن علية ، ورفعه حماد ، وهو حديث أيوب عن ابن سيرين

---

(١) سبقت ترجمته في ص١٦٨ .

(٢) في ظ « حماد بن زيد في أيوب أكبر » وعليه يكون الكلام من قول سليمان لا ابن معين . يؤيده أن سليمان سمع من حماد لا من أيوب .

(٣) من قوله « وقال : سليمان » إلىٰ هنا سقط من ب . وفيها اضطراب .

(٤) « طبقات النسائي » برواية ابن التمّار : ١٣٠ .

عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : « ليس أحدٌ منكم ينجيه عملُه! قالوا : ولا أنت ؟! قال : ولا أنا ، إلا أن يتغمدَني الله برحمة منه وفضل[١] » انتهىٰ .

وليس وَقْفُ هذا الحديث[٢] مما يضره ، فإن ابن سيرين كان يقف الأحاديث كثيراً ولا يرفعها ، والناس كلهم يخالفونهُ ويرفعونها .

قلت : وقد اختلفا أيضاً في أحاديث أُخر ، منها حديث أيوب عن نافع عن ابن عمر : « أن عمر قبَّلَ الحجَر »[٣] كذا[٤] رواه حماد بن زيد عن أيوب . ورواه ابن عُلَيَّة عن أيوب قال : نبِّئتُ[٥] أنَّ عمر قبَّل الحجر » .

وذكر شعيبُ بن حرب حمادَ بن زيد وابنَ عُلَيَّة ، فقَدَّم ابنَ عُلَيَّة ، وقال[٦] : « هو أثبتهم في الحديث » .

---

(١) الحديث متفق عليه : البخاري في الرقاق (القصد والمداومة علىٰ العمل) من طرق عن عائشة وأبي هريرة ج ٨ ص٩٨ ـ ٩٩ ، ومسلم في صفة الجنة من طرق عن أبي هريرة ، وجابر ، وعائشة ج٨ ص١٣٩ ـ ١٤١ .

(٢) قوله « الحديث » زيادة في ظ .

(٣) متفق عليه : البخاري ج٢ ص١٥١ ، ومسلم ج٤ ص٦٦ ـ ٦٧ من طرق عديدة . ولفظه عنده من طريق حماد : « أن عمر قبل الحجر ، وقال : إني لأقبلك ، وإني لأعلم أنك حجر ، ولكني رأيت رسول الله ﷺ يقبلك .

(٤) قوله « كذا » سقط من ب .

(٥) قوله « قال : نبئت » بياض في ب ووقع في ظ مكان قوله « عن أيوب. . . » الخ : « عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قبل الحجر » .

(٦) بياض في ظ وب موضع « فقدم ابن علية وقال » .

وقال غُنْدَر : « نشأتُ في (الحديث يوم نشأت وليس)[١] أحد يُقدَّم في الحديث علىٰ إسماعيل ابن عُلَيَّة[٢] .

(وقال عيسىٰ بن يونس : « إسماعيل[١]) أثبت عندنا من حماد ، وحماد ، [٣] وأبي عوانة» ، وسمىٰ قوماً . خرَّج ذلك كلَّه يعقوب بن شيبة .

وقال : أخبرني الهيثم بن خالد قال : « اجتمع حفاظُ أهل البصرة ، فقال أهل الكوفة لأهل البصرة : نَحُّوا عنا إسماعيل ، وهاتوا من شئتم » .

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قال أبي : « كان حماد بن زيد لا يعبأ إذا خالفه الثقفي ووهيب ، وكان يهاب أو يتهيَّب إسماعيل ابن عُلَيَّة إذا خالفه » .

(و)قال يزيد بن الهيثم : سمعت يحيىٰ بن مَعِين سئل عن أحاديث أيوب: اختلافِ ابن عُلَيَّة وحماد بن زيد؟ فقال: «إن أيوب كان يحفظ، [ظ ـ ١٧] وربما نسي الشيء » انتهىٰ . فنسب الاختلاف إلىٰ أيوب .

وقال أحمدُ في رواية الميموني : « عبدُ الوارث قد غَلِطَ في غير شيء، روىٰ عن أيوبَ[٤] أحاديث لم يروها أحدٌ من أصحابه » . وهو عنده مع هذا ثَبْت ضابط .

---

(١) بياض في ظ وب .
(٢) زاد هنا في ظ « أحد » ، ولا معنىٰ لهذه الكلمة هنا .
(٣) « من حماد ، وحماد » يعني حماد بن زيد وحماد بن سلمة .
(٤) في ب « عن أبي أيوب » وهو خطأ .

وقال الأثرم عن أحمد : « جَرير بن حازم يروي عن أيوبَ عجائب ».

وذكر القواريري عن يحيىٰ بن سعيد : أنه كان يثبِّت عبدَ الوارث ، وإذا خالفه أحد من أصحابه يقول: ما قال عبد الوارث . انتهىٰ .

ولم يكتب عبدُ الوارث ولا ابن عُلَيَّة حديثَ أيوب حتىٰ مات أيوب .

وأما حماد بن زيد ، وكان ضريراً[١] ، وكان يحفظ ، ولم يكن عنده كتاب لأيوب بالكلية .

ونقل عثمان الدارمي عن ابن معين قال : « عبد الوارث مثل حماد ، قال : وهو أحب إليَّ في أيوب من الثقفي وابن عيينة » .

أصحاب شعبة[٢] :

قال أحمدُ في رواية ابن هانىء : « ما في أصحاب شعبة[٣] أقلُّ خطأً من محمد بن جعفر ، ولا يقاس بيحيىٰ بن سعيد[٤] في العلم أحد ».

وقال صالح بن أحمد : ثنا علي بن المديني قال : ذكرت (ليحيىٰ أصحاب)[٥] شعبة فقال : « أنا لا أسمي لك أحداً ، كان عامتهم يمليها عليهم (رجل إلا خالداً)[٥] ومعاذاً ، فإنا كنا إذا قمنا من عند شعبة جلس خالد ناحية ، (ومعاذ ناحية)[٥] فكتب[٦] كل واحد منهما بحفظه .

---

(١) قارن بما سبق في ترجمته ص١٨٩ ـ ١٩٢ .
(٢) شعبة بن الحجاج سبقت ترجمته في ص١٧٢ .
(٣) من « قال أحمد » إلىٰ هنا سقط من ب وسقط إلىٰ قوله « وقال صالح » من ظ .
(٤) « بيحيىٰ بن معين » ب وهو تصحيف .
(٥) مواضع بين القوسين بياض في ظ وب .
(٦) « يكتب » ظ وب . وفي ظ « يكتب كل واحد منهما ما يحفظه » .

وأما أنا فكنت لا (أكتب حتىٰ أجيء إلىٰ البيت)[١] » .

قال ابن أبي حاتم[٢] : ثنا أحمد بن منصور المَرْوزي سمعت سلمة بن سليمان يقول : قال عبد الله بن المبارك : « إذا اختلف الناس في حديث شعبة فكتاب غُنْدَرٍ[٣] [آ ـ ١٠٨] حَكَمٌ فيما بينهم » .

وذكر ابن خِرَاش عن الفَلَّاس قال : « كان يحيىٰ وعبد الرحمن ومعاذ وخالد وأصحابنا إذا اختلفوا في حديث عن شعبة رجعوا إلىٰ كتاب غُنْدَر فحكم عليهم » .

وقال العِجلي : « غُنْدَر من أثبت الناس في حديث شُعبة » .

وقال يزيد بن الهيثم عن يحيىٰ بن مَعِين : « لم أرَ في أصحاب شعبة أحسنَ حديثاً من أبي الوليد[٤] ، قيل له : « من كان أحبَّ إليك أبو داود أو بَهْز ؟ قال : أبو داود ثقة ، وكان بَهْزٌ أتقنَ منه في كل شيء » .

---

(١) قوله : « أكتب حتىٰ أجيء إلىٰ البيت » بياض في ظ وب .

(٢) في «تقدمة الجرح والتعديل » ص٢٧١ وفيه « نا أحمد بن منصور بن راشد المروزي . . » وسقط قوله « ثنا » من ظ وب .

(٣) غُنْدَر : بضم الغين المعجمة وسكون النون لقب محمد بن جعفر صاحب شعبة ، الذي سبق في أول الترجمة . وسبب تلقيبه بهذا أن ابن جريج قدم البصرة فحدثهم بحديث عن الحسن البصري ، فأنكروه عليه وشغّبوا ، وأكثر محمد بن جعفر الشغب عليه ، فقال له ابن جريج : اسكت يا غُنْدر! . وأهل الحجاز يسمون المشغب غُنْدَراً . ابن الصلاح ٣٠٦ .

(٤) الطَّيالِسي : هشام بن عبد الملك ، ثقة ثبت حافظ . مات سنة ٢٢٧/ع .

وقال عثمان بن سعيد : « سألت يحيىٰ بن مَعِين عن أصحاب شعبة ؟ قلت : يحيىٰ القطان أحبّ إليك في شعبة أو يزيدُ بن زُرَيع ؟ قال : ثقتان ، قلت : فغُنْدَر أحب إليك أو محمد بن أبي عَدي ؟ [ب ـ ٩٠] قال : ثقتان ، قلت : فأبو داود أحب إليك أو حَرَمي ؟ قال : أبو داود أحب إلي . قلت : فأبو داود أحب إليك فيه أو ابن مهدي ؟ قال : أبو داود أعلم به » .

قال عثمان : « عبد الرحمن بن مهدي أحب إلينا في كل شيء ، وأبو داود أكثر رواية عن شعبة » .

قال : « وسألت يحيىٰ عن أبي عامر العَقَدي ؟ قال : ثقة ، قلت فشَبَابه ؟ قال : ثقة ، قلت : فمعاذٌ أثبتُ في شعبة أو غُنْدَرٌ ؟ قال : ثقة وثقة[١] » .

وقال أبو مسعود بن الفرات : « ما رأيتُ أحداً أكبرَ في شعبة من أبي داود » . وقال أحمد : « مسكين بن بُكَيْر يخطىء عن شعبة » .

وقال ابن عدي : « أصحاب شعبة : معاذ بن معاذ ، وخالد بن الحارث ، ويحيىٰ القطان ، وغُنْدَر ، وأبو داود خامسهم » .

ونقل ابن البَرّاء[٢] عن ابن المديني قال : « عبد الصَّمد في شعبة ثبت » .

---

(١) في ظ « ثقة ثقة » ، وهو سهو من الناسخ عن واو العطف .

(٢) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن البرّاء تلميذ ابن المديني وراوية « علله » ثقة ، مات سنة ٢٩١ . وثقه الخطيب في « تاريخه » ج١ ص٢٨١ ، ٢٨٢ ، وذكره الذهبي في « التذكرة » ص٦٥٩ . وقوله « ابن » سقط من ب .

أصحاب مَعْمَرِ بنِ راشدٍ[١] :

قال أحمد في رواية إبراهيم الحربي : « إذا اختلَف أصحاب مَعْمَر في شيء فالقول قول ابن المبارك » .

وقال ابن عسكر : سمعت (أحمدَ بن حنبل يقول)[٢] : « إذا اختلف أصحاب مَعْمَر فالحديث لعبد الرزاق » .

قال (يعقوبُ بن شيبة)[٢] : « عبد الرزاق متثبت في معمر ، جيد الإتقان » .

وسنذكر فيما بعد إن شاء الله أنَّ من سمع[٣] باليمن منه فهو أصحّ ممن سمع منه بالبصرة .

وقال ابن مَعِين : « أبو سفيان المَعْمَري : محمد بن حميد صاحب مَعْمَر ثقة ، وعبد الرزاق أحب إليَّ منه » .

قال الدارقطني : « أثبت أصحاب مَعْمَر : هشام بن يوسف وابن المبارك » .

---

(١) الحافظ الحجة ، عالم اليمن . أبو عروة الأزدي ، مولاهم ، « ثقة ثبت فاضل ، إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً ، وكذا فيما حَدَّث به بالبصرة ، من كبار السابعة ، مات سنة أربع وخمسين ـ ومائة ـ وهو ابن ثمان وخمسين سنة/ع » .

من كتبه : « الجامع » ، وهو من مصادر عبد الرزاق في « مصنفه » . وسيأتي له ذكر أيضاً .

(٢) بين الأقواس بياض في ظ وب .

(٣) قوله « فيما بعد » إلىٰ هنا بياض في ب . وقوله : « فيما بعد إن شاء الله » ليس في ظ .

أصحاب حَمّاد بن سَلَمة[١] :

قال عبد الله بن أحمد : سمعت يحيىٰ بن مَعين يقول : « من أراد أن يكتب حديث حماد بن سلمة فعليه بعَفّان بن مسلم » .

وقال النسائي : « أثبتُ أصحاب حماد بن سلمة : ابن مهدي وابن المبارك وعبد الوهَّاب الثقفي » .

ذكر أهل الكوفة :

أصحاب عامرِ بنِ شَرَاحِيْلَ الشَّعْبيِّ[٢] :

قال إسحاق بن هانىء : قلت لأبي عبد الله يعني أحمد : « من أحب إليك من أصحاب الشعبي[٣] ؟ قال : إسماعيل أحبهم إليَّ وأحسنهم حديثاً ، قلت : أيما أحب إليك بيان أو فِرَاس ؟ قال : ما فيهما إلا ثقة .

(قلت : أيما أحب إليك زكريا أو فراس قال : ما فيهما إلا ثقة)[٤] ،

---

(١) سبقت ترجمته في ص١١٨ تعليقاً ، وتوسع فيه الحافظ ابن رجب في ص١٢٧ ـ ١٢٩ .

(٢) الإمام الشعبي : « أبو عمرو، ثقة مشهور ، فقيه ، فاضل ، من الثالثة ، مات بعد المائة ، وله نحو من الثمانين/ع» وقال العجلي : « مرسل الشعبي صحيح لا يكاد يرسل إلا صحيحاً » « تذكرة الحفاظ » ص٧٩ـ٨٠ ووقع في ظ و ب « عامر بن شرحبيل » وهو تصحيف ، الصواب « شراحيل » .

(٣) في ب « يعني من أصحاب الشعبي » بزيادة « يعني » .

(٤) بين القوسين سقط من ب .

وزكريا حسن الحديث »[١] .

وقال عبد الله بن أحمد[٢] : قال أبي : « أصحُّ الناس حديثاً عن الشَّعْبي إسماعيل بن أبي خالد ، قلت : فزكريا وفِرَاس وابن أبي السَّفَر[٣] ؟ قال : ابن أبي خالد يشربُ العلمَ شرباً ، ابن أبي خالد أحفظهم . وقال : ابن أبي السَّفَر وزكريا كلاهما كانا يختلفان إلىٰ الشَّعْبي جميعاً » .

وحكىٰ عثمانُ بن سعيد عن يحيىٰ بن معِين قال : « إسماعيل بن أبي خالد أحب إليَّ في الشَّعبي من الشيباني[٤] ، وإسماعيل أعلم بالشَّعبي من ابن عون[٥] . قيل له : فراس أحب إليك أو بيان ؟ (قال : كلاهما ثقة)[٦] .

وقال ابن المديني : سألت يحيىٰ بن سعيد عن زكريا عن الشَّعْبي ؟ (فقال : «ليس هو عندي مثلَ إسماعيل)[٦] وليس به بأس » .

---

(١) قوله زكريا هو ابن أبي الزائدة الثقة ، وفراس هو ابن يحيىٰ الهَمْداني الثقة . وزيادة قوله في زكريا « حسن الحديث » يشير إلىٰ ترجيحه .

(٢) في كتاب « العلل ومعرفة الرجال » ج١ ص٩٩ ، وقارن بـ٢٣٩ .

(٣) هو عبد الله بن أبي السَّفَر ثقة .

(٤) الشيباني : سليمان بن أبي سليمان ، أبو إسحاق الكوفي ، ثقة .

(٥) ابن عون : عبد الله بن عون الثقة الحافظ .

(٦) بياض في ظ وب ، إلا قوله « مثل إسماعيل » فقد ثبت في ظ!! .

أصحاب أبي إسحاق السَّبِيعي :

واسمه عمرو بن عبد الله[١] .

قد ذكر الترمذي في كتابه هذا أن الثوري وشعبة أحفظ [آ ـ ١٠٩ ، ظ ـ ١٨٠] وأثبت من جميع من روىٰ عن أبي إسحاق .

وقال ابن المديني : سمعت معاذ بن معاذ ـ وقيل له : أي أصحاب أبي إسحاق أثبت ؟ ـ قال : شعبة وسفيان» ، ثم سكت .

وقال ابن أبي خيثمة سمعت ابن مَعِين يقول : « أثبتُ أصحاب أبي إسحاق الثوريُّ وشعبة، وهما أثبت من زهير[٢] وإسرائيل[٣] ، وهما قرينان » .

قال : وسمعت ابن مَعِين يقول : «لم يكن أحدٌ أعلمَ بحديث أبي إسحاق من الثوري » .

وقال عثمان الدَّارِمي : « سألت يحيىٰ : شعبةُ أحب إليك في أبي إسحاقَ أو سفيانُ ؟ قال : سفيان » .

وقال أبو زُرْعَة : « أثبتُ أصحاب أبي إسحاق الثوريُّ وشعبةُ وإسرائيلُ . وشعبةُ أحبُّ إليَّ من إسرائيل » .

---

(١) أبو إسحاق السَّبِيعي عمرو بن عبد الله الهَمْداني ، الكوفي ، الحافظ المكثر ، التابعي « ثقة ، عابد ، من الثالثة ، اختلط بآخرة . مات سنة تسع وعشرين ومائة ، وقيل قبل ذلك/ع » .

(٢) زهير، هو زهير بن معاوية ، كما سيأتي ذكره وهو « ثقة ثبت ، إلا أن سماعه عن أبي إسحاق بآخرة/ع » .

(٣) هو إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي . كنيته أبو يوسف : « ثقة ، تُكُلِّم فيه بلا حجة ، من السابعة . مات سنة ستين ـ ومائة ـ وقيل : بعدها/ع » .

وقال أبو حاتم الرازي[١] : « سفيان أتقنُ أصحاب أبي إسحاق ، وهو أحفظُ من شعبة ، وإذا اختلف الثوريُّ وشعبة فالثوري » .

وقال أبو عثمان البَرْذَعِيُّ : سمعت أبا زُرْعة يقول: سمعت ابن نُمَير يقول : « سماع يونس وزكريا وزهيرٍ من أبي إسحاق بعد الاختلاط » .

وقال أبو زُرْعة : « إذا فات شعبة وسفيان فزهير [ب ـ ٩١] خلف ، ثم زائدة[٢] » .

وقال البَرْدِيْجي : « حديث أبي إسحاق من حديث شعبة وسفيان الثوري إذا اتفقا لم يختلفا صحيح . فإذا اختلفا كان القولُ قولَ سفيان لأنه أحفظ الرجلين » .

وقد رُوِيَ عن أحمد أنه **يقدِّم قولَ شعبة في أبي إسحاق** .

قال الميموني: قلت لأبي عبد الله : « مَنْ أكبر في أبي إسحاق ؟ قال : ما أجد[٣] في نفسي أكبرَ من شعبة [فيه] ثم الثوري ، قال : وشعبة أقدمُ سماعاً من سفيان ، قلت : وكان أبو إسحاق قد تأخر ، قال : إي والله! هؤلاء الصِّغار زهير وإسرائيل يزيدون[٤] في الإسناد وفي الكلام » .

---

(١) « تقدمة الجرح والتعديل » ص٦٦ .

(٢) « زائدة بن قُدامة الثقفي ، أبو الصَّلْت الكوفي ، ثقة ثبت ، صاحب سنَّة ، من السابعة ، مات سنة ستين ـ ومائة ـ وقيل: بعدها ع » .

(٣) « ما أحدث » ب . وهو تصحيف .

(٤) قوله « وإسرائيل يزيدون » بياض في ب ، وبيض في ظ موضع « يزيدون » فقط .

ونقل جماعةٌ عن أحمدَ تقديمَ **شَرِيك علىٰ إسرائيل في أبي إسحاق**[١] ، وقال : « إنه أضبط عنه وأقدم سماعاً » ، قال : « ويُخْتَلَفُ[٢] علىٰ إسرائيل في حديث أبي إسحاق » ، وقدَّم شريكاً في أبي إسحاق علىٰ يونس وأبي الأحوص أيضاً[٣] .

وقال في زهير وإسرائيل[٤] وزكريا : « ليس حديثُهم بالقوي عن أبي إسحاق » .

وقال : « إذا اختلف زكريا وإسرائيل في أبي إسحاق فإن زكريا أحب إلي في أبي إسحاق[٥] من إسرائيل ، ثم قال : ما أقربَهما » .

ونقل الأثرم عن أحمد قال : « ما أقربَ حديثَ زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحاق ، ولكن سماعه عندي مع هؤلاء الذين سمعوا بآخرة » .

---

(١) في ب « تقديم أبي إسحاق » وهو سقط واضح .

(٢) في ظ « ويختلفون » . وبيّض في ب لقوله « ويختلف علىٰ إسرائيل » .

(٣) أبو الأحوص : « سلَّام بن سُلَيْم ، الحنفي مولاهم ، الكوفي ، ثقة ، متقن ، من السابعة . مات سنة تسع وسبعين ـ ومائة ـ ع » . وقوله : « أيضاً » ليس في ظ .

(٤) هكذا قَدَّرنا قراءةَ النسخة الأصل ، حيث وقع في المصورة في موضع « زهير وإسرائيل » بياض لم يظهر منه إلا طيف ضئيل جداً لبعض حروف ، وفي ظ بياض تام ، وسقط من ب من قوله « يونس » إلىٰ « وزكريا » ووقع فيها مكانه : « وقدم شريكاً في أبي إسحاق علىٰ ثور وزكريا . . . » .

(٥) قوله : « في أبي إسحاق » ليس في ظ .

قال : وضَعَّفَ حديثَ يونس بن أبي إسحاق عن أبيه وقال : «حديثُ إسرائيل أحبُّ إليَّ منه » .

ونقل عثمانُ بن سعيد عن يحيىٰ قال : « شَرِيكٌ أحَبُّ إليَّ في أبي إسحاق من إسرائيل وهو أقدَم » .

ونقل الدُّوري عنه قال : « زكريا وزهير وإسرائيل حديثهم عن أبي إسحاق قريبٌ من السَّواء ، سمعوا منه بآخِرَة ، إنما صحب أبا إسحاق سفيان وشعبة » .

وقال العجليُّ : « رواية زكريا بن أبي زائدة وزهير بن معاوية وإسرائيل عن أبي إسحاق قريبٌ من السَّواء ، قال : ويقال : إن شَريكاً أقدم سماعاً منهم » .

وقال ابن المديني : « الأعمش يضطرب في حديث أبي إسحاق » .

وذكر عثمان بن سعيد عن ابن مَعِين قال : « شريكٌ أحبُّ إليَّ في أبي إسحاق من إسرائيل وهو أقدم ، قيل له : أبو الأحوص أحبُّ إليك فيه أو أبو بكر بن عَيَّاش ؟ قال : ما أقربَهما » .

ونقل يزيدُ بن الهيثم عن يحيىٰ بن مَعِين قال : «شعبةُ وسفيان في أبي إسحاق جميعاً واحدٌ »، يعني[1] لا يرجّح أحدهما علىٰ الآخر .

قال : « وزهيرٌ وإسرائيلُ وشريكٌ وأبو عَوانة في أبي إسحاق واحد ، وإسرائيل أقدم من عيسىٰ ليس به بأس » .

وقد **رَجَّحتْ طائفةٌ إسرائيلَ في أبي إسحاق خاصةً علىٰ الثوري وشعبة** ، منهم ابن مهدي ، ورُوي عن[2] شعبةَ أنه كان يقول في

---

(١) قوله « يعني » ليس في ظ .

(٢) في ظ « وذكر عن » وبيض موضعها في ب .

أحاديث أبي إسحاق : « سَلُوا عنها إسرائيل ؟ فإنه[١] أثبت فيها مني » .

وقد سبق ذكر هذا مستوفىٰ أيضاً [آ ـ ١١٠] في أول الكتاب[٢] في الكلام علىٰ حديثِ ابنِ مسعود في الاستنجاء بالحجرين وإلقاء الرَّوْثة[٣] .

---

(١) قوله « إسرائيل ، فإنه » بيض موضعه في ب .

(٢) قوله « في أول الكتاب » ليس في ظ وبيض مكانه في ب .

(٣) أخرجه الترمذي ج١ ص٢٥ ـ ٢٨ : حدثنا هنَّاد وقتيبةُ قالا: حدثنا وكيع عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي عُبيدة عن عبد الله قال : «خرجَ النبيُّ ﷺ لحاجته . . » إلىٰ آخر الحديث .

وهذا الإسناد منقطع ، لأن أبا عبيدة لم يسمعْ من عبد الله بن مسعود كما ذكره الترمذي نفسه .

وأخرجه البخاري ج١ ص٣٩ ، والنسائي ج١ ص٣٩ ـ ٤٠ من طريق أبي نعيم، وابن ماجه ج١ ص١٣٢ بـ« حاشية السندي » من طريق يحيىٰ بن سعيد القطان كلاهما ـ أي كلٌّ من أبي نعيم ويحيىٰ بن سعيد القطان ـ عن زهير عن أبي إسحاق وقال : ليس أبو عبيدة ذكره ولكن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه أنه سمع عبد الله يقول : « أتىٰ النبيُّ ﷺ الغائطَ فأمرني أن آتِيَهُ بثلاثة أحجار ، فوجدت حجرين ، والتمَسْتُ الثالث فلم أجده ، فأخذت روثة فأتيته بها ، فأخذ الحجرين وألقىٰ الروثة وقال : « هذا رِكْسٌ » . انتهىٰ ، والسياق للبخاري .

وقد يشكل قول أبي إسحاق هنا : « ليس أبو عبيدة . . . » مع ثبوت حديثه عنه ؟!

= والجواب عن ذلك أن مرادَه بهذه الكلمة : « ليس أبو عبيدة ذكره » أي لست أرويه الآن عن أبي عبيدة ، وإنما أرويه عن عبد الرحمن » . انظر « فتح الباري » فقد توسع في الكلام علىٰ الحديث ج١ ص١٨١ ـ ١٨٢ وعنه باختصار شديد السيوطي في « حاشيته علىٰ النسائي » ، وكذا السندي في « حاشيته علىٰ النسائي » وابن ماجه الصفحات السابقة .

وقد تكلَّم الترمذي علىٰ اختلاف الرواة في الحديث ، وذكر طرق الحديث وقال : « هذا حديث فيه اضطراب » .

ثم بيَّن رأيَ إمامِهِ البخاري ورأيَه في هذا الاختلاف فقال :

« سألت عبدَ الله بن عبد الرحمن ـ يعني الدَّارميَّ المترجم في ص٢٢٨ ـ: أيُّ الرواياتِ في هذا الحديث عن أبي إسحاق أصحُّ ؟ فلم يقض فيه بشيء ؟

وسألت محمداً ـ يعني البخاري ـ عن هذا ؟ فلم يقض فيه بشيء . وكأنه رأىٰ حديث زهير عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عبد الله : أشْبَهَ ، ووضعه في كتاب « الجامع » .

قال أبو عيسىٰ : وأصحُّ شيء في هذا عندي حديث إسرائيلَ وقيس عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله ، لأن إسرائيل أثبت وأحفظ لحديث أبي إسحاق من هؤلاء . وتابعه علىٰ ذلك قيس بن الربيع .

قال أبو عيسىٰ : وسمعت أبا موسىٰ محمد بن المثنىٰ يقول: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول : « ما فاتني الذي فاتني من حديث سفيان الثوري عن أبي إسحاق إلا لِما اتكلت به علىٰ إسرائيل ، لأنه كان يأتي به أتم » .

قال أبو عيسىٰ : وزهير في أبي إسحاق ليس بذاك ، لأن سماعه منه بآخرة .

=

وفي كتاب النكاح في الكلام علىٰ حديث النكاح بلا ولي[١] .

أصحاب إبراهيم بن يزيد النَّخَعيِّ[٢] :

= قال : وسمعتُ أحمدَ بن الحسن الترمذي يقول: سمعت أحمد بن حنبل يقول : « إذا سمعت الحديث عن زائدة وزهير فلا تبالي أن لا تسمعه من غيرِهما إلا حديث أبي إسحاق . وأبو إسحاق اسمه : عمرو بن عبد الله السَّبِيعي الهمْداني . وأبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من أبيه . ولا يعرف اسمه » انتهىٰ .

فقد رأىٰ الترمذي معارضة رواية إسرائيل عن أبي إسحاق لرواية زهير عن أبي إسحاق ، لكون إسرائيل أرجح .

وهذا الرجحان صواب ، لكن لا معارضة بين الروايتين . والجمع بينهما ظاهر السبيل ، وهو ما دَلَّت عليه الرواياتُ أن هذا الحديثَ كان عند أبي إسحاقَ من عِدَّة أوجهٍ عن عبد الله بن مسعود . وإليه تشير عبارته في رواية زهير : « ليس أبو عبيدة ذكره ولكن عبد الرحمن » ، فالحديثُ مُعَلَّلٌ بعلةٍ غيرِ قادحةٍ في السند .

وقد توسَّع الحافظُ ابن حجر في بيان طرقِ الحديث والترجيح بينها وتوصَّل به التحقيق إلىٰ صحةِ ما ذهب إليه البخاري في بحثٍ طويل محقق قيِّم عقده في كتابه « هدي الساري مقدمة فتح الباري » في الفصل الثامن في الأحاديث التي انتقدها الدارقطني : الحديث الأول من كتاب الطهارة . لا نطيلُ بسرده ، فانظره لزاماً .

(١) « بغير ولي » ظ وب .

والحديث سبق تخريجه وبحثه في ص٣٠٧ وفي ص٤٢٦ .

(٢) إبراهيم بن يزيد النَّخَعي : أبو عمران الكوفي فقيه العراق : « ثقة ، إلا أنه كان يرسل كثيراً ، من الخامسة، مات سنة ست وتسعين ، وهو ابن خمسين ، أو نحوها/ ع » .

ذكر عليُّ بن المديني عن يحيىٰ بن سعيد قال : « ما أحدٌ أثبتَ عن مجاهد وإبراهيم من منصور[١] ، فقلت ليحيىٰ : منصور أحسن حديثاً عن مجاهد من ابن أبي نَجِيح ؟ قال : نعم وأثبت ، وقال : منصور أثبت الناس » .

وقال أحمد : حدثني يحيىٰ قال : قال سفيان : « كنتُ إذا حدثتُ الأعمشَ[٢] عن بعض أصحابِ إبراهيمَ، قال : فإذا قلتُ : منصور، سكتَ » .

وقال ابن المديني عن يحيىٰ عن سفيان قال : « كنتُ لا أحدث الأعمشَ عن أحدٍ إلا رَدَّه ، فإذا قلتُ : منصور ، سكت » .

وذكرَ ابنُ أبي خَيْثَمة عن يحيىٰ بن مَعِين قال : « لم يكنْ أحدٌ أعلمَ بحديثِ منصور من سفيان[٣] الثوري » .

ورجحتْ طائفةٌ الأعمشَ علىٰ منصورٍ في حفظِ إسناد حديث النَّخَعِي :

قال وكيع : « الأعمشُ أحفظُ لإسنادِ إبراهيمَ من منصور » .

وقد ذكره الترمذيُّ في «باب التشديد في البول» من كتاب الطهارة ، واستدلَّ به علىٰ ترجيح قول الأعمش في حديث ابن عباس في القبرين : سمعت مجاهداً يحدِّث عن طاوسٍ عن ابن عباس .

---

(١) هو منصور بن المعتمر ، تأتي ترجمته ، وطبقات رواته ص٥٣٦ .

(٢) « عن الأعمش » ظ . وقد ضرب في الأصل علىٰ « عن » وهو الصواب .

(٣) « من الثوري » ظ وب .

وأما منصور فرواه [ب ـ ٩٢] عن مجاهد عن ابن عباس[١] .

وكذلك ذكره أيضاً في كتاب الصيام في «باب صيام العَشْر» ، واستدل [ظ ـ ١٨١] به علىٰ ترجيحِ روايةِ الأعمشِ عن إبراهيمَ عن الأسودِ عن عائشة : « ما رأيتُ النبيَّ صلى الله عليه وسلم صائماً في

---

(١) لفظ الحديث عن ابن عباس أن النبيَّ ﷺ مرَّ بقبرين فقال : « إنهما ليعذبان ، وما يعذبان في كبيرٍ . بلىٰ ، كان أحدُهما لا يستتر من بوله، وأما الآخرُ فكان يمشي بالنميمة » .

أخرجه البخاري علىٰ الوجهين (باب من الكبائر ألا يستتر من بوله) والباب الذي يليه ج١ ص٤٩ ، ومسلم من طريق الأعمش ج١ ص١٦٦ ، وكذا الترمذي من طريق الأعمش أيضاً ج١ ص١٠٢ ـ ١٠٣ واللفظ المذكور للبخاري .

وقد أشارَ الترمذيُّ إلىٰ رواية منصور ورجَّح رواية الأعمش ، فقال : « وروىٰ منصور هذا الحديث عن مجاهد عن ابن عباس ، ولم يذكر فيه « عن طاوسٍ » . ورواية الأعمش أصح » .

وأجاب الحافظ ابن حجر في « الفتح » ج١ ص٢٢٠ بصحة الطريقين ، وأن مجاهداً سمعه علىٰ الوجهين : سمعه من طاوس عن ابن عباس وسمعه من ابن عباس . ويتأيد هذا كما ذكر بعضهم بأنه رواه أبو داود الطيالسي في «مسنده» رقم ٢٦٤٦ عن شعبةَ بمثل رواية منصور .

وقد عرفتَ اتجاهَ الحافظِ ابنِ رجب في هذا .

وعليه نقول : إن البخاري أخرج الحديث علىٰ الوجهين إشارة إلىٰ أنه لا مطعن علىٰ الحديث بسبب هذا الاختلاف ، وخصوصاً أن الحديث كيفما دار دارَ علىٰ ثقة ، كما ذكر القسطلاني في « إرشاد الساري » ج١ ص٣٧٥ .

العَشْر قط » علىٰ قول منصور ، فإنه أرسله[١] .

ورجحتْ طائفةٌ الحَكَم[٢] : قال عبد الله بن أحمد : سألت أبي : « من أثبتُ الناس في إبراهيم ؟ قال : « الحَكَمُ ، ثم منصور » .

وقال أيضاً : قلت لأبي : أي أصحاب إبراهيم أحب إليك ؟ قال : «الحَكَم ثم منصور ، ما أقربهما ، ثم قال : كانوا[٣] يرونَ أن عامة حديث أبي معشر إنما هو عن حماد ـ يعني (ابنَ أبي سليمان) .

وقال[٤] حَرْب عن أحمد : « كان يحيىٰ بن سعيد يقدِّم منصوراً والحَكَم علىٰ الأعمش »[٥] .

---

(١) أخرجه الترمذي ج٣ ص١٢٩ ـ ١٣٠ ، وأبو داود من طريق الأعمش (فطر العشر) ج٢ ص٣٢٥ ، وابن ماجه ص ٥٥١ من طريق منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة بنحوه . فوافق حديث الأعمش .

وهذا الإسناد عند ابن ماجه لم يذكره الترمذي .

قال الترمذي : « وقد اختلفوا علىٰ منصور في هذا الحديث ورواية الأعمش أصح وأوصل إسناداً » .

ثم ذكر قول وكيع : « الأعمش أحفظ لإسناد إبراهيم من منصور » .

(٢) هو «الحَكَم بن عُتَيْبَة بالمثناة ثم الموحدة ، مصغراً : ثقة ثبت فقيه ، إلا أنه ربما دلَّس ، من الخامسة ، مات سنة ثلاث عشرة ـ ومائة ـ أو بعدها وله نيف وستون/ع » .

(٣) من قوله « وقال أيضاً » إلىٰ هنا بياض في ب ، وبيض في ظ موضع : « أقربهما ثم قال كانوا » .

(٤) « ابن أبي سليمان وقال » ليس في ب ، وبيض في ظ موضع : « ابن أبي سليمان » .

(٥) « والحكم علىٰ الأعمش » ليس في ب ، وبيض موضعه في ظ .

وقال ابن المديني: قلت ليحيىٰ بن سعيد: « أيُّ أصحاب إبراهيم أحب إليك ؟ قال[١]: الحَكَم ومنصور ، قلت: أيهما أحب إليك ؟ قال: ما أقربَهما » .

وقال عثمان الدَّارميُّ: قلت ليحيىٰ بن مَعِين: « الحكم أحب إليك[٢] في إبراهيم أو فُضَيْل بن عمرو ؟ قال: الحكم أعلم » .

أصحاب الأعمش:

وهو سليمان بن مِهْرَانَ الكاهِلي[٣] .

قال ابنُ أبي خَيْثَمَةَ: سمعتُ يحيىٰ بن مَعِين يقول: « لم يكن أحدٌ أعلمَ بحديث الأعمش من سفيان الثوري » .

قال: وسمعتُ يحيىٰ بن مَعِين يقول: « أبو معاوية[٤] كنا إذا ذاكرناه حديثَ الأعمش فكأنّا لم نسمع الحديث» ، يشير إلىٰ كثرة حديثه وَسَعَةِ حفظه .

---

(١) في ظ: « أي أصحاب أثبت ؟ قال » وهو سقط وتحريف . وفي ب بياض .

(٢) قوله « قال ما أقربهما » إلىٰ هنا سقط من ظ .

(٣) كنيته أبو محمد ، وهو كوفي ، إمام شهير: « ثقة حافظ ، عارف بالقراءات ، ورع ، لكنه يدلس ، من الخامسة ، مات سنة سبع وأربعين ، أو ثمان ـ وأربعين ومائة ـ وكان مولده أول سنة إحدىٰ وستين/ع » .

(٤) أبو معاوية هو: « محمد بن خازم ، بمعجمتين ، أبو معاوية ، الضرير ، الكوفي ، عمي وهو صغير ، ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش ، وقد يَهِمُ في حديث غيره ، من أكابر التاسعة ، مات سنة خمس وتسعين ، وله اثنتان وثمانون سنة ، وقد رمي بالإرجاء/ع » .

قال ابن أبي حاتم[١] : ثنا أحمد بن سِنَان الواسطي سمعتُ عبدَ الرحمن بن مهدي يقول : « ما رأيتُ سفيان لشيء[٢] من حديثه أحفظَ منه لحديث الأعمش » .

قال : وثنا أبي نا أبو بكر الأَعْيَن قال: سمعتُ أحمدَ بن حنبل وقلت له : « من أحبّ الناس إليك في حديث الأعمش ؟ ـ قال : سفيان ، قلت : شعبة !، قال : سفيان » .

ثنا محمد بن إبراهيم أنا عمرو بن علي قال : سمعت أبا معاوية يقول : « كان سفيان يأتيني ههنا فيذاكرني بحديث الأعمش [فـ] ـما رأيتُ أحداً أعلمَ بحديث الأعمش منه » .

وقال علي : قال يحيىٰ بن سعيد :« سماعي من سفيان عن الأعمش أحبُّ إلي من سماعي من الأعمش » .

قال ابن أبي حَاتِم[٣] : وسمعت أبي يقول : «أحفظُ أصحابِ الأعمش الثوري » .

وقال يعقوب بن شَيْبَة : « سفيان الثوري وأبو معاوية مقدَّمان في الأعمش علىٰ جميع من روىٰ عن الأعمش » .

وذَكَرَ عن علي بن المَدِيني قال : « كان أبو معاوية حسنَ[٤] الحديث عن الأعمش حافظاً عنه »[٤] .

---

(١) في « تقدمة الجرح والتعديل » ص٦٣ .
(٢) « بشيء » ب ، وهو تصحيف .
(٣) المرجع السابق ص٦٤ .
(٤) قوله « حسن » بيض موضعه في ب . و« عنه » ليس في ب .

وذَكَرَ بإسناده [آ ـ ١١١] عن جَرير بن عبد الحميد قال[١] : أبو معاوية حَفِظَ حديثَ الأعمش ، ونحن أخذناها من الرِّقاع[٢] » .

وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه[٣] : قال أبو معاوية : « كنا إذا قمنا من عند الأعمش كنتُ أمليها عليهم»[٤] .

قال أبي : « أبو معاوية من أحفظ أصحاب الأعمش . قلت له : مثل سفيان ؟ قال : لا ، سفيان في طبقة أخرىٰ ، مع أن أبا معاوية يخطىء في أحاديث من أحاديث الأعمش » .

وقال عبد الله أيضاً[٥] : قال أبي في أصحاب الأعمش : « سفيان أحبهم إليَّ ، ثم أبو معاوية في الكثرة والعلم بالأعمش » .

ونقل عثمانُ بن سعيد عن يحيىٰ بن مَعِين قال : « سفيان أحبُّ

---

(١) في ب « وذكر عن علي بن المديني عن جَرير قال » . وبيض في ظ موضع « بن عبد الحميد » .

(٢) « من الرقاع » ليس في ب ، وبيض موضعه في ظ . وهذا من تقديمهم الحفظ علىٰ الكتابة ، فتَنَبَّهْ .

(٣) هنا حذف معلوم من طريقة المحدثين في الكتابة : والتقدير : قال : قال أبو معاوية . وانظر الشطر الأول من هذا النقل في « العلل ومعرفة الرجال » بنحوه ج١ ص١٧٩ ، والشطر الثاني في ص٣٨٨ . في ضمن كلمة في الموازنة بين أبي معاوية وبين شعبة ، وتفضيل شعبة .

(٤) قوله : « الأعمش » إلىٰ هنا بيض موضعه في ظ . وسقط من ب إلا « عليهم » .

(٥) في « العلل » ج١ ص٣٧٠ بنحوه ، في ضمن سؤالات من عبد الله لأبيه وهو حوار علمي قيم جداً ، في أثبت أصحاب الزهري .

إليَّ في الأعمش من شُعبة . قال : وأبو عَوَانة[١] أحبُّ إليَّ فيه من عبد الواحد[٢] . وأبو شهاب[٣] أحب إليَّ من أبي بكر بن عَيَّاش في كل شيء» يعني في الأعمش وغيره .

وقال : « وأبو بكر وأبو الأحْوَص ما أقربَهما ، وقُطْبة[٤] وحفص ثقتان » .

وقال حرب عن أحمد : « أبو معاوية أثبت في الأعمش من جرير » .

[وقيل لأحمد : أبو معاوية فوق شعبة ـ يعني في الأعمش ؟ ـ .

قال : « أبو معاوية في الكثرة وعلمه بالأعمش . وشعبة صاحب حديثٍ يؤدي الألفاظ والأخبار ، وأبو معاوية عن عن » .

---

(١) أبو عوانة هو وضاح بن عبد الله اليشكري الثقة الشهير ، وتأتي له ترجمة .

(٢) هو« عبد الواحد بن زياد العبدي ، مولاهم ، البصري ، ثقة ، ـ لكن ـ في حديثه عن الأعمش وحده مقال ، من الثامنة ، مات سنة ست وسبعين ـ ومائة ـ وقيل بعدها/ ع » .

(٣) أبو شهاب هذا هو « عبد ربه بن نافع الكناني ، الحنَّاط : بمهملة ونون ، نزيل المدائن ، أبو شهاب الأصغر ، صدوق يهم ، من الثامنة ، مات سنة إحدىٰ أو اثنتين وسبعين ـ ومائة ـ/ خ م د س ق » .

(٤) هو : « قُطْبة بن عبد العزيز بن سِياه ، بكسر المهملة بعدها تحتانية خفيفة ، الأسدي الكوفي ، صدوق ، من الثامنة/ م عه » كذا في « التقريب » ، لكن الأكثر علىٰ توثيقه كما يُستَدَل من « التهذيب » ، وقال الترمذي : « هو ثقة عند أهل الحديث » انظر « التهذيب » ج٢ ص٣٧٨ ـ ٣٧٩ .

وقيل له : « وبعد أبي معاوية شعبة أثبت ؟ » قال : « شعبة أثبت في كل شيء ، وقد غلطَ شعبةُ في بعض ما روىٰ عن الأعمش وكان زائدة من أصحِّ الناس حديثاً عن الأعمش ، [ب ـ ٩٣] ما خلا الثوريَّ » .

قال : « وجرير لم يكن بالضابط عن الأعمش » .

وقال : « أبو معاوية عنده أحاديث يقلبها عن الأعمش »] .

وقال أبو بكر الخلَّال : « أحمدُ لا يعبأ بمن خالفَ أبا معاوية في حديث الأعمش إلا أن يكون الثوريَّ » .

وقال يعقوبُ بن شيبة : « عبيد الله بن موسىٰ ، ومُحاضِرٌ[١] ومِنْدلٌ[٢] وأبو معاوية ، ووَكيع ، وابن نُمَير[٣] ، ويحيىٰ بن عيسىٰ[٤] ، كلُّ هؤلاء ثقة في الأعمش » .

---

(١) هو محاضر بن المُوَرِّع الكوفي : « صدوق له أوهام ، من التاسعة ، مات سنة ست ومئتين/ خت م د س » .

(٢) مِنْدل مثلث الميم ساكن الثاني ، ابن علي العَنَزي ، أبو عبد الله الكوفي ، ويقال : اسمه عَمرو ، ومندل لقب . ضعيف ، من السابعة ، ولد سنة ثلاث ومائة ، ومات سنة سبع أو ثمان وستين/ د ق » .

(٣) ابن نُمَير هو : « عبد الله بن نمير الهمْداني ، أبو هشام ، الكوفي ، ثقة ، صاحب حديث ، من أهل السنة ، من كبار التاسعة ، مات سنة تسع وتسعين ـ ومائة ـ وله أربع وثمانون/ ع » .

(٤) هو « يحيىٰ بن عيسىٰ التميمي ، النهشلي ، الفاخوري ، الجرّار ، الكوفي ، نزيل الرملة ، صدوق يخطىء ، ورمي بالتشيع ، من التاسعة ، مات سنة إحدىٰ ومائتين/ بخ م د ت ق » .

[قال :] « وقد تُكُلِّم في روايةِ وكيعٍ عن الأعمش بشيءٍ دَفَعَه عيسىٰ بنُ يونس :

حدثني أحمد بن داود الحُدَّاني[١] قال : قيل لعيسىٰ بن يونس ـ وأنا أسمع ـ: إن وكيعاً سمع من الأعمش وهو صغير! قال : لا تقولوا[٢] ذاك ، إنه كان ينتقيها ويعرفها ، أو قال : ينقِّيها » .

قال ابنُ أبي حاتم[٣] : ثنا محمد بن سعيد المقرىء قال : « سُئل عبد الرحمن مَن أثبتُ في الأعمش بعد الثوري ؟ قال : ما أعْدِل بوَكيع أحداً . قال له رجل : يقولون[٤] : أبو معاوية ؟ قال : فنفر من ذلك . وقال : أبو معاوية عنده كذا وكذا وهماً » .

وأما حفص بن غياث : فقد كان أحمد وغيره يَتَكلَّمون في حديثه ، لأن حفظه كان فيه شيء[٥] ، وقدَّمه غيرُهم .

قال أبو عبيد الآجُرِّي عن أبي داود : « كان عبد الرحمن بن مهدي لا يقدِّم بعد الكبار من أصحاب الأعمش غيرَ حفص بن غياث » .

---

(١) في ب « الحدامي » .

(٢) « فقال : لا تقولون ذاك » ظ وب ، وليس فيهما « أو قال ينقيها » .

(٣) في « تقدمة الجرح والتعديل » ص٢٣٠ . وبيض في ظ وب موضع قوله : « عبد الرحمن مَن أثبت » . ووقع في ظ « محمد بن سعيد المَقْبُري » وهو تصحيف .

(٤) « قال له رجل يقولون » ليس في ب . وفي ظ : « قيل له : أبو معاوية ؟ » .

(٥) تغيَّر حفظُ حفص بن غياث قليلاً في الآخر ، كما ذكر في « التقريب » . وهذا لا ينافي تقديمه في حديثه عن الأعمش خاصة ، لما يأتي من وصف يحيىٰ بن سعيد لكتاب حفص عن الأعمش . وهذه الخصوصية بالأعمش تشير إليها عباراتهم ، كقولهم « أوثق أصحاب الأعمش » وانظر « تهذيب التهذيب » ج٢ ص٤١٦ و« الميزان » ج١ ص٥٦٧ .

قال أبو داود : « سمعت عيسىٰ بن شاذان يقدِّم حفصاً ، وكان بعضُهم يقدِّم أبا معاوية » .

وقال ابن خِراش : بلغني عن علي بن المديني قال : سمعت يحيىٰ بن سعيد يقول : « أوثقُ أصحاب الأعمش حفص بن غياث ، قال علي : فأنكرتُ [ظ ـ ١٨٢] ذلك ، ثم قدمتُ الكوفةَ بآخرة ، فأخرجَ إليَّ عمر بن حفص كتاب أبيه عن الأعمش ، فجعلت أترحَّم علىٰ يحيىٰ ، وقلت لعمر : سمعت يحَيىٰ يقول : حفص أوثق أصحاب الأعمش ، ولم أعلم حتىٰ رأيتُ كتابَه » .

وروىٰ محمد بن عبد الرحيم البزَّار عن علي بن المديني قال : « كان يحيىٰ يقول : حفص ثبت » . ثم ذكر معنىٰ حكاية ابن خِراش . وهذه أصح ، وتلك منقطعة .

وقال ابن مَعِين : « حفص أثبت من عبد الواحد بن زياد ، وهو أثبت من عبد الله بن إدريس » .

وقال الدَّارَقُطْني : « أرفعُ الرواة عن الأعمش : الثوريُّ ، وأبو معاويةَ ، ووكيعُ ، ويحيىٰ القطانُ ، وابن فُضَيلٍ[1] ، وقد غلط عليه في شيء » .

وقال ابنُ عمَّار : قال أبو معاوية : « كان أهل خُراسان يجيئون إلىٰ الأعمش ليسمعوا منه فلا يقدرون ، فكانوا يجيئون يسمعون من شعبة عن الأعمش ، فكان شعبة لا يحدِّثهم حتىٰ يُقعِدَني معه فيقول :

---

(١) هو « محمد بن فضيل بن غَزْوَان الضبي ، مولاهم ، أبو عبد الرحمن الكوفي ، صدوق عارف ، رمي بالتشيع ، من التاسعة ، مات سنة خمس وتسعين ـ ومائة ـ/ع » .

يا أبا معاوية أليس هو كذا وكذا ؟ فإن قلتُ : نعم، حَدَّثَهم[١] » .

قال ابنُ عمار : « إنما يراد من هذا أن أبا معاوية كان أثبتَ في الأعمش من شعبة[٢] » .

وسُئِل أحمد بن الحسن السُّكري الحافظ : من أحبُّ إليك في أصحاب الأعمش[٣] ؟

قال : « أبو معاوية أعرفُ به ، وأما مَعْمَر في الأعمش فهو سيىءُ الحفظ جدًّا[٤] . كذا ذكره [آ ـ ١١٢] ابن مَعِين والأثرم والدَّارقطني .

وقال ابن عَسْكَر: سمعتُ أحمد يقول : « أحاديثُ مَعْمر عن الأعمش التي يغلط فيها ليس هو من عبد الرزاق ، إنما هو من مَعْمَر » ، يعني الغَلَط[٥] .

أصحاب منصور بن المُعْتَمِر[٦] .

قال عثمان بن سعيد : قلت ليحيىٰ بن معِين : « جَرِيرٌ أحبّ إليك

---

(١) بيض موضع « حدثهم » في ظ وب .
(٢) بيض موضع « من شعبة » في ب .
(٣) كذا في الأصل علىٰ تأويل « في » بمعنىٰ من . وفي ظ وب « في الأعمش » .
(٤) بياض في ظ وب موضع « فهو سيىء الحفظ جداً » .
(٥) هذه فائدة مهمة جداً في فن العلل ؛ لأن ظاهر السند الصحة ، بل هو مسلسل بالحفاظ .
(٦) منصور بن المعتمر السلمي الكوفي ، أبو عَتَّاب ، الإمام ، الحافظ الحجة ، العابد الورع أحد الأعلام : « ثقة ثبت ، وكان لا يدلس ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة/ع » . وانظر ما يأتي : أنه إذا نزل إلىٰ المشايخ اضطرب

في منصور أم شَرِيكٌ ؟ قال : جَرير أعلم به . قلت : فشَرِيك أحب إليك في منصور أو أبو الأحوص ؟ قال : شَرِيك أعلمُ به .

قال عثمان : وأُراه[١] قال : «وكم روى[١] أبو الأحوص عن منصور » .

وروىٰ أبو يعلىٰ المُوْصِلي عن يحيىٰ بن مَعِين معناه، إلا أنه قال : « أحبّ إلي » بدل [قوله :] « أعلم به » . وكذا روىٰ يزيدُ بن الهيثم عن يحيىٰ[٢] ، وليس في روايتهما التخصيصُ بمنصور ، وكذا قال أبو حاتم : « شَرِيكٌ أحبُّ إليَّ من أبي الأَحْوَص » انتهىٰ .

ومَعْمَر في منصور كأنه ليس بالقوي ، فإن مَعْمَراً روىٰ عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن جابر : « أن [ب ـ ٩٤] النبيَّ ﷺ كان إذا سجد جافىٰ[٣] » ، ورواه سفيان عن منصور عن إبراهيم مرسلاً .

---

(١) « وازه » ب ، تصحيف! وفي ظ « وكم يروي » .

(٢) « عن يحيىٰ » ليس في ظ .

(٣) الحديث بتمامه عن جابر « أن النبي ﷺ كان إذا سجد جافىٰ ، حتىٰ يُرىٰ بياض إبطيه »، أحمد في « المسند » ج٣ ص٢٩٤ ـ ٢٩٥ .

وهو متفق عليه من حديث عبد الله ابن بُحَيْنَةَ « أن النبي ﷺ كان إذا صلَّىٰ فَرَّج بين يديه حتىٰ يبدَو بياض إبطيه » . البخاري ج١ ص١٥٧ ـ ١٥٨ . ومسلم ج٢ ص٥٣ . وأخرجه عن ميمونة مسلم ، وأبو داود (صفة السجود) ج١ ص٢٣٦ والنسائي ج٢ ص٢١٣ وابن ماجه ص٢٨٥ .

وانظر « فتح الباري » ج٢ ١٩٩ ـ ٢٠٠ و« جامع الأصول » ج٥ ص٣٧١ وما بعد . وانظر التعليقة الآتية لِزَاماً .

والصحيحُ عند أحمدَ وابن مَعِين قولُ سفيان في هذا ، وحديث مَعْمَر عندهما[١] خطأ .

وقال الدَّارَقُطني : « أثبتُ أصحاب منصور : الثوري ، وشعبة ، وجَرِير الضبِّي » .

أصحاب سفيان بن سعيد الثَّوري[٢] :

قال ابن أبي خَيْثَمة[٣] : سمعتُ يحيىٰ بن مَعِين ـ وسُئِل عن أصحاب الثوري : أيهم أثبت ؟ـ قال : «هم خمسة : يحيىٰ بن سعيد ، ووكيع بن الجرَّاح ، وعبد الله بن المبارك ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وأبو نُعيمٍ الفضلُ بن دُكَين . فأما الفِرْيابي[٤] ، وأبو حُذيفة[٥] ،

---

(١) « عندهم » ظ وب . قلت : لم أجد من حَكَم علىٰ معمر أنه في منصور ليس بالقوي سوىٰ ما ذُكِرَ هنا . وهذا لا يدُلُّ علىٰ ما ذُكر ، لأن خطأ الثقة في الشيء القليل اليسير لا يزيل ثقته فلينظر . ويمكن أن يُوَفَّقَ بأن هذا تضعيفٌ نسْبيٌّ ، ويكثر التوثيق والتضعيف النِّسْبيّان في الموازنات .

(٢) زاد في ب « رحمه الله » . وقد سبقت ترجمة سفيان الثوري ص١٧٧ .

(٣) « ابن أبي خيثم » ب وهو تصحيف وقد تكرر في هذه النسخة .

(٤) الفِرْيابي : محمد بن يوسف كان ملازماً للثوري : «ثقة فاضل ، يقال أخطأ في شيء من حديث سفيان ، وهو مقدَّم فيه مع ذلك عندهم علىٰ عبد الرزاق ، من التاسعة ، مات سنة اثنتي عشرة ـ ومائتين ـ/ع » . « تقريب » ، وانظر «التهذيب» ج٩ ص٥٣٥ .

(٥) أبو حذيفة هو موسىٰ بن مسعود النَّهْدي : « صدوق سيىء الحفظ ، وكان =

وقَبِيصَةُ[١]، وعُبَيْد الله[٢]، وأبو عاصم[٣]، وأبو أحمد الزُبيري[٤]،

= يصحّف ، من صغار التاسعة ، مات سنة عشرين ـ ومائتين ـ أو بعدها ، وقد جاز التسعين ، وحديثه عند البخاري في المتابعات/خ د ت ق » «تقريب» وانظر التهذيب ج١٠ ص٣٧٠ ـ ٣٧١ .

(١) قبيصَةُ بن عُقبة السَّوائي : المعتمد فيه عندي قول ابن معين : « هو ثقة إلا في حديث الثوري » . ووثقه الذهبي أيضاً روىٰ له الجماعة ، «المغني في الضعفاء» رقم ٥٠٢٦ . وانظر «التهذيب» ج٢ ص٣٤٨ ففيه تفصيل بيان ضعف روايته عن الثوري .

(٢) عبيد الله بن موسىٰ العبسي : « ثقة ، كان يتشيع ، من التاسعة ، قال أبو حاتم : « كان أثبت في إسرائيل من أبي نُعَيم ، واستصغر في سفيان الثوري » . مات سنة ثلاث عشرة ـ ومائتين ـ علىٰ الصحيح/ع ». «تقريب» . وقال عثمان بن أبي شيبة : « صدوق ثقة ، وكان يضطرب في حديث سفيان اضطراباً قبيحاً » . «تهذيب» ج٧ ص١٥٣ .

(٣) هو أبو عاصم النبيل : الضَّحَّاك بن مَخْلَد الشيباني : « ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سنة اثنتي عشرة ـ ومائتين ـ أو بعدها/ع » .

قلت : وثَّقوه بإطلاق ، لم يتكلم أحدٌ في حديثه عن سفيان بشيء وقال الذهبي : « أجمعوا علىٰ توثيق أبي عاصم » . وقال عمر بن شبة : « والله ما رأيت مثله » .

(٤) هو محمد بن عبد الله بن الزبير بن عُمر بن درهم الأسدي : « ثقة ثبت ، إلا أنه قد يخطىء في حديث الثوري ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث ومائتين/ع » « تقريب » . وقد توسَّط ابن حجر في عبارته مع مراعاة تقديم الجرح ، علىٰ ما ورد من تعديله في حديث سفيان . انظر التفصيل في « الميزان » ج٣ ص٥٩٥ ـ ٥٩٦ ، و« التهذيب » ج٩ ص٢٥٥ .

وعبد الرزاق[١] ، وطبقتهم ، فهم كلُّهم في سفيان بعضهم قريبٌ من بعض ، وهم ثقاتٌ كلهم دون أولئك في الضبط والمعرفة » .

وقال عثمانُ بن سعيد : سألت يحيىٰ[٢] بن مَعِين عن أصحاب سفيان ، قلت : يحيىٰ[٣] أحبُّ إليك في سفيانَ أو عبدُ الرحمن[٤] . قال : « يحيىٰ » .

قلت : « فعبد الرحمن أحب إليك أو وكيع ؟ » قال : « وكيع » .

قلت : « فوكيع أحب إليك أو أبو نُعَيم ؟ » قال : « وكيع[٥] » . قلت : « فالأشجعي ؟ » . قال : « صالح ثقة » .

قلت : « فمعاوية بن هشام ؟ » قال : « صالح وليس بذاك » .

قلت : « فالزبيري ؟ » ـ يعني أبا أحمد ـ قال : « ليس به بأس » .

قلت : « فأبو إسحاق الفَزاري[٦] ؟ » قال : « ثقة ثقة » .

---

(١) عبد الرزاق بن هَمَّام ، الحافظ الإمام الشهير ، يأتي . لم يذكروا في ترجمته نقداً لحديثه عن سفيان ، إلا حديثاً ذكره في « التهذيب » ج٦ ص٣١٥ وقال : « وهو مما وهم فيه عن الثوري » . وانظر ما تقدم في ترجمة الفريابي ص٥٣٨ .

(٢) بيض في ب موضع « سألت يحيىٰ » وموضع « في سفيان أو عبد الرحمن » .

(٣) قوله « يحيىٰ » سقط من ظ .

(٤) في ظ : « قال عبد الرحمن » ؟ .

(٥) قوله « قلت فوكيع » إلىٰ هنا سقط من ب .

(٦) هو الإمام إبراهيم بن محمد بن الحارث « ثقة حافظ ، له تصانيف ، من الثامنة ، مات سنة خمس وثمانين ـ ومائة ـ وقيل بعدها/ع » .

قلت : « فأبو داود الحَفَريّ »[١] قال : « ثقة » .

قلت : « فيحيىٰ بن يمان ؟ » . قال : « أرجو أن يكون صدوقاً » .

قلت : « فكيف هو في حديثه ؟ » قال : « ليس[٢] بالقوي » .

قلت : « فعبيد الله ؟ » . قال : « ثقة ، ما أقربه من ابن اليمان » .

قلت : « فقَبيصَة ؟ » قال : « مثل عبيد الله » .

قلت : « فالفِرْيَابي ؟ » قال : « مثلهم » .

قلت : « فعبد الرزاق عن سفيان ؟ » قال : « مثلهم » .

قلت : « فأبو حُذيفة ؟ » قال : « مثلهم » .

قلت : « ما حال المُؤَمَّل[٣] في سفيان ؟ » قال : « هو ثقة » .

قلت : « هو أحب إليك أو عبيد الله ؟ » فلم يفضل أحدَهما علىٰ الآخر .

قلت : « ابن المبارك أعجب إليك أو وكيع ؟ » فلم يفضل .

قلت : « يحيىٰ بن آدم ما حاله في سفيان ؟ » قال : « ثقة » .

وقال أبو حاتم الرازي[٤] : سألت عليَّ بن المديني : من أوثق

---

(١) هو عمر بن سعد بن عبيد : « ثقة عابد ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث ومائتين/ م عه » .

(٢) في ظ « ليس هو بالقوي » .

(٣) هو المُؤَمَّل بن إسماعيل « صدوق سيىء الحفظ ، من صغار التاسعة ، مات سنة ست ومائتين/ خت قد ت س ق » .

(٤) في « تقدمة الجرح والتعديل » ص٢٥٣ .

أصحاب الثوري ؟ . قال : يحيىٰ القطان وعبد الرحمن بن مهدي .

وذكر صالح بن أحمد بن حنبل عن أبيه[١] قال : « عبد الرحمن بن مهدي أقلُّ سَقَطاً من وكيع في سفيان ، قد خالفه وكيع في ستين حديثاً من حديث سفيان . وكان عبد الرحمن يجيء[٢] بها علىٰ ألفاظها » .

قيل له : « فأبو نُعَيم ؟ » . قال : « أين يقع أبو نُعَيم من هؤلاء » .

وقال عبد الله بن أحمد[٣]: سمعتُ أبي يقول : « خالف وكيعٌ ابنَ مهدي في نحو من ستين حديثاً من حديث سفيان ». ثم سمعتُ أبي يقول بعد ذلك : «هي أكثرُ من ستين وأكثرُ من ستين وأكثرُ من ستين» . قال : وكان عبد الرحمن بن مهدي عند أبي أكثرَ إصابة[٤] من وكيع ، يعني في حديث سفيان خاصة .

وقال حرب عن أحمد : « ليس من أصحاب سفيان[٥] أعلىٰ من يحيىٰ » . وقال : « ما أثبتَ أبا نُعَيم وأَكْيَسَهُ! ولا نقدِّمه

---

(١) المرجع السابق .

(٢) قوله « عبد الرحمن » ليس في ظ . وفي ب « وكان يجيء يأتي بها » وهو من فساد قراءة الأصل .

(٣) « العلل ومعرفة الرجال » ج١ ص١٤٠ ، وفيه تكرار « أكثر من ستين » ثلاث مرات متعاطفة . كما هنا . وقد سقطت الثالثة من ظ . وتصحفت في ب أكثر إلىٰ أكبر في المرة الثانية . وسقط من ب قوله « خالف » إلىٰ « يقول » .

(٤) في ظ « أكبر » . تصحيف . وبيض موضع « إصابة » فيها وفي ب .

(٥) قوله « أصحاب سفيان » بيض موضعه في ب .

علىٰ ابن مهدي[١] » .

[قلت لأحمد : « أيهما [ظ ـ ١٨٣] أثبت : يحيىٰ بن سعيد أو عبد الرحمن بن مهدي ؟ » .

قال : « كانا ثبتاً[٢] ، ولكن عبد الرحمن أعلم بعلم الثوري » .

قلت : « أيهما أثبت : عبد الرحمن أو أبو نُعَيم ؟ » . قال : « ما منهما إلا ثبت »] .

وقال ابنُ [آ ـ ١١٣] أبي حاتم[٣] : قيل لأبي : « قال يحيىٰ بن مَعِين : وكيعٌ أحب إليَّ في سفيان من ابن مهدي ، فأيهما أحب إليك ؟ . قال : عبد الرحمن ثبت ، ووكيع ثقة » .

وهذا الكلام يدُل علىٰ ترجيحِ عبدِ الرحمن عند أبي حاتم .

وقال إسحاقُ بن هانىء : قلت لأبي عبد الله : « أيما أثبتُ في سفيان الثوري : أبو نُعَيم أو وكيع ؟ » قال : « لا يُقاس بوكيع » .

قلت أنا له : « في الصَّلاح[٤] لا يُقاس بوكيع ، فأيَّما أصحُّ حديثاً ؟ » فقال : « أبو نُعَيم أصَحُّ حديثاً » .

ثم ابتدأ فذكرَ الفِرْيابي فقال : « ما رأيتُ أكثرَ خطأً في الثوري من الفِرْيابي »

وقال العِجْلي : قال لي بعض البغداديين : « أخطأ الفِرْيابي في

---

(١) بيض في ظ وب موضع « مهدي » . وفي ب « ولا نقدمه عن ابن » .
(٢) كذا في ب ، وبيض في ظ موضع « قال كانا » .
(٣) « تقدمة الجرح والتعديل » ص٢٣١ .
(٤) « في الصلا » ظ وب بسقوط حرف الحاء . وفوق الصلا ضبة في ظ .

خمسين ومائة حديث من حديث سفيان» [ب ـ ٩٥] .

وضَعَّف ابنُ مَعِين قَبيصة في سفيان .

وقال في محمد بن عُبيد الطَّنافِسي : « هو كثير الخطأ عن سفيان الثوري » .

وأما أبو حذيفة فضعَّفه جماعة في سفيان .

قال عبدُ الله بن أحمد عن أبيه[١] : « قَبيصةُ أثبتُ حديثاً في سفيان من أبي حُذيفة ، أبو حُذيفة شبه لا شيء » .

وقال الجُوْزَجاني : سمعتُ أحمدَ يقول : «كأنَّ سفيانَ الذي يحدث عنه أبو حُذيفة ليس هو سفيانَ الثوريَّ الذي يحدِّث عنه الناس» .

قال العُقيلي[٢] : « جاء عن سفيان بأحاديثَ بواطيلَ لم يحدِّث بها عن سفيان غيرُه » .

وقال ابن مَعِين : « أبو داود الحَفَري ، والفِرْيابي ، وقَبيصَة ، وأبو حُذيفة ، حديثُهم بعضه قريبٌ من بعض في الضَّعْف » .

وضَعَّفَ أحمدُ سماعَ عبدِ الرزاق من سفيان بمكةَ ، دون ما سمع منه باليمن .

وقال العِجْلي : « الفِرْيابي ، ويحيىٰ بن آدم ، وأبو أحمد الزبيري ، وقَبيصةُ بن عُقبة ، ومعاوية بن هشام ، ثقات ، وهم في

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» ج١ ص١٢٤ ولفظه : « قبيصة أثبت منه جداً ـ يعني في حديث سفيان . . » .

(٢) لم نجد هذه العبارة في « الضعفاء » للعقيلي في ترجمة أبي حذيفة ورقة ٢١٤ = ج٤ص١٦٧ وتأمل قول المعلق: «احتج به . . البخاري في صحيحه» مع ما سبق ص٥٣٩ .

الرواية عن سفيان قريبٌ بع٣ضهم من بعض . وأبو نُعَيم ، ووكيعٌ ، وعبيد الله الأشجعي ، ويحيىٰ القطان ، وابن مهدي ، وأبو داود الحَفَري أثبت في سفيان من الفِرْيابي وأصحابه » يعني الذين سمَّاهم معه .

ذكر أهل الشام ومِصْرَ :

أصحاب مَكْحُولٍ[١] :

قال أبو زُرْعَة الدمشقي[٢] : قلتُ لعبد الرحمن بن إبراهيم ـ يعني دُحَيْماً ـ[٣] وسألته عن ثابت بن ثوبان[٤] والعلاءِ بن الحارث : « أيهما أثبت ؟ » قال : « العلاء أفقه حديثاً ، وثابت بن ثوبان[٥] قليل الحديث » .

---

(١) مكحولٌ الدمشقي أبو عبد الله بن أبي مسلم ، الفقيه الحافظ ، « ثقة كثير الإرسال ، مشهور ، من الخامسة ، مات سنة بضع عشرة ومائة/ ر م عه » .
وانظر له منقبة هامة في كتاب « الرحلة في طلب الحديث » ص١٩٨ و١٩٩ .

(٢) أبو زرعة الدمشقي هو عبد الرحمن بن عمرو النَّصْري ، الثقة الحافظ المصنِّف توفي سنة ٢٨١هـ . وهو غير أبي زرعة الرازي عبيد الله بن عبد الكريم المترجم في ص٢٢١ ـ ٢٢٤ ، فتنبه .

(٣) دُحَيم : بدال مضمومة مهملة وحاء مهملة مفتوحة مصغر . هو لقب عبد الرحمن بن إبراهيم العثماني الدمشقي ، الثقة الحافظ المتقن ، المتوفىٰ سنة ٢٤٥هـ روىٰ له/ خ د س ق .

(٤) قوله « وسألته » وقوله « ابن ثوبان » ليسا في ب .

(٥) بيض في ظ وب موضع « وثابت بن ثوبان » .

قلت له : إن أبا مُسْهِر قال : « أنبَلُ أصحاب مكحول ثابت بن ثوبان ، والعلاء بن الحارث » ، وأعَدْتُ عليه تَقَدُّمَ سنِّ ثابت بن ثوبان ولُقِيِّه سعيد بن المسيّب فلم يدفعه عن ثقةٍ وتَقَدُّمٍ ، وقدَّم العلاءَ بن الحارث عليه لفقهه .

قلتُ له : « فيزيدُ بن يزيد بن جابر فوقَ العلاء بن الحارث ؟ » قال : « نعم » .

قلت : « فسليمان بن موسىٰ فوق يزيد ؟ » قال : «نعم» .

قلت : « وهو المقدَّم من أصحاب مكحول ؟ » قال : « نعم » .

قلت : «فَمَنْ بعدَ[1] العلاء بن الحارث ؟ قال : « زيد بن واقد» .

قلت : « فعبدُ الرحمن بن يزيد بن جابر ؟ » قال : « بعدَه » .

قلت : « فما تقول في أبي مُعَيْدٍ[2] حفصِ بن غيلان ؟ » قال : « ثقة » .

قلت : « فما تقول في الوَضِين بن عطاء ؟ » . قال : « ثقة » .

قلت : «فأين هو من أبي مُعَيْد[2]؟» قال : «فوقه ، لِسِنِّه ولُقِيِّه» .

قلت : « فَمَنْ بَعْدَ عبدِ الرحمن بن يزيد بن جابر من أصحاب مكحول ؟ » قال : « الأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز » .

قلتُ له[3] : « سعيدٌ أكثرُ مجالسةً لمكحول من الأوزاعي » .

---

(١) في ظ وب « فمن بعده العلاء بن الحارث » . والمثبت من الأصل أولىٰ .

(٢) « أبي معبد » ب . وهو تصحيف .

(٣) « له » ليس في ظ وب .

قال : « ذاك بيِّنٌ في حديثه ، كان الأوزاعيُّ ربما غاب » .

قال أبو زُرْعَة : « وكنتُ أرىٰ أبا مُسْهِر يقدِّم كلَّ التقديم من أصحاب مكحول ثلاثةً[١] : سليمانَ بن موسىٰ ، ويزيدَ بن يزيد بن جابر ، والعلاءَ بن الحارث .

وثنا أبو مُسْهِر أن سعيدَ بن عبد العزيز حَدَّثه « أن كتاب مكحول في الحج أخذه [آ ـ ١١٤] من العلاء بن الحارث » .

وذكر أبو زُرْعَة أسماءَ جماعةٍ من الرواة عن مكحول سأل عنهم ، منهم : محمدُ بن راشد الذي يقال له : المكحولي ، وذكر أنه سأل دحيماً عنه فقال : ثقة ، وكان يميل إلىٰ[٢] هوىً ، وقدَّم سعيدَ بن بشير عليه .

[و] قال أبو زُرْعَة : « أعلمُ أهلِ دمشقَ بحديثِ مكحولٍ وأجمعُهُ لأصحابه الهيثم بن حُمَيْد ويحيىٰ بن حمزة[٣] » .

وقال الإمامُ أحمد : « يزيد بن يزيد بن جابر هو أخو عبد الرحمن بن جابر ، قال[٤] : وعبد الرحمن أقدم موتاً وأثبت منه إن شاء الله تعالىٰ » .

---

(١) في ظ وب « ثم يليه » موضع « ثلاثة » . وكأنه من تحريف أصلهما .
(٢) « وكان إلىٰ » ظ وب ، ليس فيهما « يميل » وضبب فوق « إلىٰ » في ظ .
(٣) « يحيىٰ بن ضمرة » ظ وب . وهو تصحيف .
(٤) في ظ عبد الرحمن بن يزيد . . » وليس « بن جابر قال » في ب

أصحاب الأوزاعي[١] :

قال أبو زُرْعَة الدمشقي : سألت أبا مُسْهِر الدمشقي[٢] : مَنْ أنْبَلُ[٣] أصحاب الأوزاعي؟ قال : « هِقْلٌ[٤] وابن سَماعة[٥] بعده » .

وقال إبراهيم (بن الجُنَيْد عن يحيىٰ بن)[٦] مَعِين : قلت لأبي مُسْهِر : ابنُ سماعة عَرَض علىٰ الأوزاعي ؟ قال : « أحسن أحواله إن كان عرض» ، ثم قال : قال لي أبو مسهر : «لم يكن ههنا بدمشق أثبتُ في [ب ـ ٩٦] الأوزاعي من هِقْل » .

وقال : « سُئِل يحيىٰ عن عبد الحميد بن أبي العشرين ؟ فقال : ليس به بأس » .

---

(١) سبقت ترجمته في ص١٨٦ ـ ١٨٩ ، وانظر ص٣٤٩ و٣٩٩ .

(٢) أبو مُسْهر الدمشقي هو « عبد الأعلىٰ بن مُسْهر ، الغساني ، ثقة فاضل ، من كبار العاشرة ، مات سنة ثماني عشرة ـ ومائتين ـ وله ثمان وسبعون سنة/ع » .

(٣) « أثبت » ب . وبيض في ظ موضع « من أنبل أصحاب » .

(٤) « هِقْل : بكسر أوله وسكون القاف ، ثم لام ، ابن زياد السَّكْسَكي ، بمهملتين مفتوحتين بينهما كاف ساكنة ، الدمشقي ، نزيل بيروت . قيل: هقل لقب ، واسمه محمد أو عبد الله . وكان كاتبَ الأوزاعي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة تسع وسبعين ـ ومائة ـ أو بعدها/ م عه » .

(٥) ابن سَماعة : هو إسماعيل بن عبد الله بن سَماعة العدوي ، مولىٰ آل عمر . أصله من الرملة « وقد يُنسَبُ إلىٰ جده ، ثقة ، قديم الموت ، من الثامنة/ د ت س » .

(٦) سقط من ب ، وبيض في ظ موضع « بن الجنيد عن » .

ورَوَىٰ من وجه آخر عن أبي مُسهر قال : « أثبتُ مَن صَحِبَ الأوزاعيَّ وسمع منه : يزيد بن السِّمْط ، وسلمة بن العَيَّار ، وأصح وأحفظ » .

وعن هشام بن عمار : « أوثق أصحاب الأوزاعي عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين » .

قال أبو زُرْعَة الدمشقي : حدثني أحمد بن أبي الحواري قال : قال لي مروان بن محمد : « إذا كتبتَ حديثَ الأوزاعيِّ عن الوليد بن مسلم فما تبالي مَنْ فاتَك » .

[قال :] وحدثنا أبو مُسْهِر قال: قيل للأوزاعي : « ابن السَّفْر يحدِّث عنك ؟ » . قال : « وكيف ولم يجالسني ؟! » .

[و] ابن السفر هو يوسف وهو ضعيف(١)

وقال مُهَنَّا : قلت لأحمدَ : « أيما أثبت الوليد بن مسلم أو القُرْقُساني(٢) ، يعني محمد بن مصعب ؟ » قال : « الوليد ، كان القُرْقُساني(١) صغيراً في الأوزاعي » .

وقال النسائي : « أثبتُ أصحاب الأوزاعي عبد الله بن المبارك ، قال : والوليد بن مَزِيْد(٣) أحبّ إلينا في الأوزاعي من الوليد بن مسلم ، لا يخطىء ولا يدلس » .

[وقال الحاكم : «أثبتُ أصحابِ الأوزاعي أبو إسحاق الفَزاري»].

---

(١) وهو كاتب للأوزاعي، فالظاهر أنه حدث بأشياء نسخها لم يسمعها من الأوزاعي، فأنكر عليه.

(٢) ضبط في « الخلاصة » بضم القافين. وفي ب « الفرقساني » ، بالفاء ، وهو تصحيف . وقال في « التقريب » : « صدوق كثير الغلط ، من صغار التاسعة ، مات سنة ثمان ومائتين/ ت ق » .

(٣) في ب « يزيد » تصحيف . والمثبت موافق لـ« طبقات النسائي رواية ابن التمّار » : ١٣٠ آخر « الضعفاء » للنسائي .

أصحابُ بُكَيْر بن عبد الله بن الأَشَجِّ :

أحد علماءِ المدينة ، نَزَلَ مصر[١] .

قال الأثرمُ [ظ ـ ١٨٤] : سمعت أبا عبد الله يقول : « لا أعلم أحداً أحسنَ حديثاً عن بكير بن عبد الله من لَيْث بن سعد » .

وقال : « هو أحسن حديثاً عندي من عمرو بن الحارث ومن ابن لَهِيْعَة » .

قلت له : « ومِنَ ابن عَجْلان ؟ » قال : « وكم يروي ابن عَجْلان عن بُكير ؟ ما أيسرَها ؟ » . قلت : « إن أبا الوليد يتكلم في روايته ويقول : مناولة ، أعني ليثَ بن سعد ؟ » فقال : « ما أدري أي شيء هذا» ، وأنكر قوله ، وقال : « أي شيء يُنْكَر[٢] من حديث لَيْثٍ ، ولَيثٌ حَسَنُ الحديثِ صحِيْحُه » .

أصحاب يزيد بن أبي حَبِيْب[٣] :

قال عبدُ الله بن أحمد: سُئِلَ أبي عن حَيْوَةَ بن شُرَيْحٍ وسعيدِ[٤]

---

(١) « مولىٰ بني مخزوم ، أبو عبد الله ، أو أبو يوسف ، المدني ، نزيل مصر ، ثقة . من الخامسة ، مات سنة عشرين ـ ومائة ـ وقيل بعدها/ع » .

(٢) « نقل من حديث ليث ليث » . ب . وفيه تصحيف لقوله « ينكر » .

(٣) الإمام الحافظ ، «أبو رجاء ، واسم أبيه سويد ، ثقة ، فقيه ، وكان يرسل ، من الخامسة ، مات سنة ثمان وعشرين ـ ومائة ـ وقد قارب الثمانين/ع » .

(٤) في ب وشعبة . وهو تصحيف . وسقط من ب باقي العبارة حتىٰ « فقال » . وبيض في ظ موضع « ويحيىٰ بن أيوب » . =

ابن أبي أيوبَ ويحيىٰ بن أيوب ؟

فقال : « حَيْوَةُ أعلىٰ القوم ثقة ، وسعيدُ بن أبي أيوبَ ليس به بأسٌ ، ويحيىٰ بنُ أيوبَ[1] دونهم في الحديث ، وكان سيىءَ الحفظ ، وهو دون هؤلاء ، وحَيْوَة بنُ شُرَيْحٍ أعلاهم » .

* * *

(١) قوله « ليس » إلىٰ هنا سقط من ب وبيض مكانه في ظ .

القسم الثاني

في ذكر قومٍ من الثقات لا يُذكر أكثرُهم غالباً في أكثر كتب الجرح ، وقد ضُعِّفَ حديثُهم: إما في بعض الأوقات، أو في بعض الأماكن، أو عن بعض الشيوخ[1]

فهذا القسم تحتَه ثلاثة أنواع كما ذكرنا :

النوع الأول

مَن ضُعِّف حديثُه في بعض الأوقات دون بعض

وهؤلاء هم الثقات الذين خلّطوا في آخر عمرهم ، وهم متفاوتون

---

(١) هذا القسم مهم جداً ، يكشف دقة بحث المحدثين في تاريخ الرواة وأحوالهم ، حتىٰ ميَّزوا أحاديثَ الراوي الواحد بعضَها عن بعض . وأعطَوْا كلاًّ منها حكمَه الملائم وَفْقَ الميزان العلمي .

وقد وفَّىٰ الحافظُ ابن رجب البحث حقه بما لا تجده في مراجع علوم الحديث المطولة ، فعرض لأقسام لم تتعرض لها، فقسم المختلط إلىٰ ثلاثة أنواع :

النوع الأول : من ضُعِّف حديثُه في بعض الأزمان دون بعض ، وهذا هو المعروف في مصادر علوم الحديث بعنوان : « من اختلطَ في آخر عمره من الثقات » .

النوع الثاني: من ضُعِّفَ حديثُه في بعضِ الأماكن دون بعض : (ص٦٠٢).

النوع الثالث: من ضُعِّفَ حديثُه عن بعض الشيوخ دون بعض: (ص٦٢١).

أمّا حكم النوع الأول : فقد أوضحَتْهُ مصادرُ علوم الحديث ، وهو حكم =

. . . . . .

= قائم علىٰ الدقة المنهجيّة والحيطة البالغة . فقد قرر المحدثون حكم من اختلط في آخر عمره من الثقات علىٰ التفصيل :

فما سُمِعَ منهم قبل الاختلاط يُقبل ويُحتجّ به .

وأما ما سُمع بعد الاختلاط فلا يُحتجُّ به .

بقي ما إذا أَشكلَ أمره فلم يُدْرَ هل أُخذَ عن المختلطِ قبلَ الاختلاط أو بعده ، فهذا يُرَدُّ أيضاً ولا يُقبل . « علوم الحديث » ص٣٥٢ و« الاغتباط » ص٣ . وبعض نسخه الخطية عنوانه « الاحتياط » ، وهو أولىٰ .

ويتميز ذلك بالراوي عنه ، حسبما يقرره علمُ التاريخ في بيان وقت سماعه منه .

ومن القرائن التي تتميز بها الرواية قبل الاختلاط : أن يكون الحديث من رواية الكبار من أصحاب الراوي المختلِط ، أي الذين عُلِم أنهم سمعوا منه في وقت مبكر ، وإن لم يُنص علىٰ تاريخ سماعهم .

وقد وجدناهم يصرِّحون بصحة رواية هؤلاء مطلقاً .

مثل : عطاء بن السائب : قال الخطيب في « الكفاية » ص١٣٧ : « قد اختلط في آخر عمره ، فاحتجَّ أهل العلم برواية الأكابر عنه ، مثل سفيان الثوري ، وشعبة ، لأن سماعهم منه كان في الصِّحَّة ، وتركوا الاحتجاج برواية من سمع منه أخيراً » .

ومثل سعيد بن أبي سعيد المَقْبُري : قيل : إنه اختلط قبل وفاته بأربع سنين ، فأخرج له البخاري من حديث مالك ، وإسماعيل بن أبي أمية ، وعبيد الله بن عمر العمري ، وغيرهم من الكبار ، كما في « هدي الساري » .

قال العلامة التهانوي في « إنهاء السكن » ص٩٨ : « قلت: فرواية الكبار من أصحاب المختلط محمولة علىٰ الصحة » .

وأما حكم النوعين الباقيين الثاني والثالث :

. . . . . .

= فنقول تطبيقاً للأصل الذي عرفناه فيمن خلط في آخر عمره :

إن من ضُعِّفَ حديثُه في بعض الأماكن دون بعض يُنْظَر فيه :

فما سُمع منه في الأماكن التي لم يخلط فيها قُبِلَ ، وما لم يكن كذلك أو جُهِلَ أمره لا يُقبل .

ومن القرائن التي يتميز بها : أن يكون رواةُ الحديث عن الشيخ متعددون من غير البلد الذي وقع فيه التخليط .

أو يرويهَ عنه راو ليس له رِحلة إلىٰ البلد الذي وقع فيه التخليط .

وأما من خلط في بعض الشيوخ دون بعض : فسبيلُ الباحث فيه إحصاء مَنْ خلَطَ في روايته عنهم ، ممن لم يخلِط ، فما كان عمن لم يخلط في الرواية عنهم قبِل ، وإلا فهو مردود .

بقي نوع رابع : واقع في كلامهم لم يذكره الحافظُ ابن رجب رحمه الله تعالىٰ ، وهو نوع : من ضُعِّفَ في بعض الموضوعات دون بعض .

ويقع ذلك في الرواة الذين تخصَّصوا وأفرغوا عنايتهم لنوع مُعيَّن من أبواب الحديث ، أو العلوم الأخرىٰ ، ثم تعرضوا لغير ما تخصصوا به .

وذلك كمن يتخصص بالقراءة دون السنن : مثل عاصم بن أبي النَّجود إمام القراءة المشهور ، الذي يروي عنه حَفْص ، قال الحافظ ابن حجر : « صدوق ، له أوهام ، حجة في القراءة ، وحديثه في « الصحيحين » مقرون ، من السادسة ، مات سنة ثمان وعشرين ـ ومائة ـ/ ع » .

أو كمن يتخصَّص في السيرة أو التاريخ : مثل محمد بن إسحاق صاحب « المغازي » . قال ابن حجر : « إمام المغازي ، صدوق ، يدلِّس ، ورُمي بالتشيع والقَدَر ، مات سنة خمسين ومائة ، ويقال بعدها/ خت م عه » .

ومثل سيف بن عمر التميمي : « ضعيف في الحديث ، عمدة في التاريخ/ ت » .

في تخليطهم [آ ـ ١١٥] فمنهم من خَلَّط[١] تخليطاً فاحشاً ، ومنهم من خلَّط تخليطاً يسيراً .

ومن أعيان هؤلاء :

عطاء بن السائب[٢] :

الثقفي الكوفي ، يُكْنىٰ أبا زيد .

= أو كمن يتخصَّص في الفقه وروايته عن إمام المذهب : كما وقع لبعض رجال الترمذي الذين عَوَّل عليهم في نقل المذاهب الفقهية ، وهو دون درجة الثقة في الحديث ، كما بيَّناه في كتابنا « الإمام الترمذي » ، وأشرنا إليه في مطلع هذا الكتاب .

وهذا نوع عزيز أورد الشارح جملة منهم في ضمن قومٍ حديثُهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف : ص٦٥٨ ـ ٦٦١ فانظرهم .

وأما من روىٰ له الشيخان أو أحدهما ممن تُكُلِّم فيه بالاختلاط مما قد يُسْتَشْكل ، فقد قال فيه ابن الصَّلاح في « علوم الحديث » ص٣٥٧ : « واعلم أن مَنْ كان من هذا القبيل محتجاً به في «الصحيحين» أو أحدهما فإنا نعرف علىٰ الجملة أن ذلك مما تميَّز وكان مأخوذاً عنه قبل الاختلاط » .

وهذا جواب سديد أيَّده العلماء وقرَّروه في مصنَّفاتهم ، يشهدُ له إجماعُ العلماء علىٰ تلقي أحاديث الكتابين بالقَبول . انظر تأييدهم في « شرح الألفية » ج٤ ص١٦١ ، و« الاغتباط » ص٣ ، و« فتح المغيث » ص٤٨٦ ، و« التدريب » ص٥٢٨ ، وغيرها .

(١) قوله : « فمنهم من خلط » سقط من ب .

(٢) « عطاء بن السائب ، أبو محمد ، ويقال أبو السَّائب ، الثقفي ، الكوفي ، صدوق اختلط ، من الخامسة ، مات سنة ست وثلاثين ومائة » .

كذا في « التقريب » : « صدوق اختلط » . والأولىٰ والله أعلم أنه « ثقة

ذكر الترمذيُّ في باب كراهية التَّزَعْفُر والخَلُوق[١] للرجالِ من كتاب الأدب من « جامعه » هذا[٢] ، قال : «يقال : إن عطاء بن السائب كان في آخر عُمُره قد ساءَ حفظُه » .

وذَكَر عن علي بن المديني عن يحيىٰ بن سعيد قال : « من سَمِعَ مِن عطاءِ بنِ السائبِ قديماً فسماعُه صحيحٌ ، وسماعُ شعبةَ وسفيانَ من عطاء بن السائب صحيحٌ إلا حديثين عن عطاء بن السائب عن زاذان ، قال شعبةُ : سمعتهما منه بآخرة » .

وذكر العُقَيلي[٣] من طريق عمرٍو الفلاَّس عن يحيىٰ بن سعيد قال : «ما سمعت أحداً من الناس يقول في حديث عطاء بن السائب شيئاً في حديثه القديم » [ثم] قلت ليحيىٰ : « ما حدَّث سفيان وشعبة صحيح هو ؟ » . قال : « نعم ، إلا حديثين كان شعبةُ يقول : سمعتهما بآخرة » .

ومن طريق علي قال : « كان يحيىٰ بن سعيد لا يروي من حديث

= اختلط » ، لِما نصَّ عليه الأئمةُ من توثيقه قبل الاختلاط .

روىٰ له البخاريُّ حديثاً واحداً في سورة الكوثر ، قرنه بأبي بشر جعفر بن أبي وحشيَّة ، أحد الأثبات ، كما في « هدي الساري » ، ورمز له في المغني «عه م (متابعة). والرمز م سهو كما حققنا في التعليق عليه، وروىٰ له الأربعة .

(١) « والخلوف » ب تصحيف .

(٢) ج٥ ص١٢٢ . والكلام عن الترمذي إلىٰ آخر قول شعبة .

(٣) في « الضعفاء » ورقة ١٦ = ٣/ ٣٩٩ .

عطاء بن السائب إلا عن شعبةَ وسفيانَ » .

ومن طريق أبي النعمان عن يحيىٰ بن سعيد القطان قال : « عطاء بن السائب تغيَّر حفظُه بَعْدُ ، وحمادٌ ـ يعني ابنَ زيد ـ سمع منه قبل أن يتغير » .

ذكر من سمع منه قبل أن[١] يتغيَّر :

سفيانُ وشعبةُ . وقد [ب ـ ٩٧] تقدم أن يحيىٰ بن سعيد نقل عن شعبة (أنه سمع منه حديثين)[٢] بعد أن تغير .

ومنهم : حماد بن زيد : كما ذكرناه عن يحيىٰ وحكاه البخاري عن علي[٣] .

ومنهم : حماد بن سلمة ، نقله ابن (الجنيد عن ابن مَعِين)[٢] ، ونقل عبد الله بن الدَّورَقي عن ابن مَعِين قال : « حديث سفيانَ وشعبةَ وحمادِ بن سلمة عن عطاء بن السائب مستقيم » .

وقال ابنُ أبي خَيْثمة : سمعت يحيىٰ يقول : « شعبةُ وسفيانُ وحماد بن سلمة في عطاء خير من هؤلاء الذين بعدهم » .

ونقل ابن المديني عن يحيىٰ بن سعيد : « أن أبا عَوانة وحماد بن سلمة سمعا منه قبل الاختلاط وبعده ، وكانا لا يَفْصلان هذا من هذا » . خرَّجه العُقَيْلي[٤] .

---

(١) قوله « قبل أن » بيض موضعه في ب . وتصحف فيها « يتغير » هكذا « نغير » .
(٢) بين الأقواس بيض له في ظ وب .
(٣) قوله « ومنهم حماد » إلىٰ هنا ليس في ظ وب .
(٤) « الضعفاء » ورقة ١٦٩ = ٣/ ٤٠٠ ، وانظر « التهذيب » ج٧ ص٢٠٦ ـ ٢٠٧ ، وفيه تصريح الحافظ ابن حجر بأن سماع حماد وأبي عوانة من عطاء « في جملة ما يدخل في الاختلاط » .

ومنهم : سفيانُ بن عُيينة ، روىٰ الحُميدي عن سفيان قال : « كنت سمعت من عطاء بن السائب قديماً ، ثم قدم علينا قَدْمَةً فسمعتُه يحدِّث ببعض ما كنت سمعته منه فيخلط فيه ، فاتَّقيتُه واعتزلتُه » .

قال أبو داود : قال أحمد : « سماع ابن عُيينة مقاربٌ ـ يعني من عطاء بن السائب ـ سمع بالكوفة » .

ومنهم : هشام الدَّسْتَوائي : ذكره أبو داود عن بعضهم ولم يُسَمِّه .

وممن سمعَ منه بآخرة بعد اضطرابه : جَرِير ، قاله أحمد ويحيىٰ .

ومنهم : خالد بن عبد الله ، قاله أحمد وعلي .

ومنهم : ابن عُلَيَّة ، وعليُّ بن عاصم ، قاله أحمد .

ومنهم : محمد بن فُضَيل[1] ، قاله يحيىٰ .

ومنهم : وُهَيب ، وعبد الوارث ، ذكره أبو داود وغيره .

ومنهم : هُشَيم ، ذكره العجلي وغيره .

وقد اختلفوا في ضابط مَن سمع منه قديماً ، ومَن سمع منه بآخرة :

فمنهم من قال : « من سمع منه بالكوفة فسماعُه صحيح ، ومن سمع منه بالبصرة فسماعُه ضعيف » . كذا نقله أبو داود عن أحمد .

ومنهم من قال : « دخل عطاء البصرة مرَّتين فمن سمعَ منه في المرة الأولىٰ فسماعُه صحيحٌ ، ومنهم الحمّادان والدَّستوائي ، ومن سمع منه في القَدْمة الثانية فسماعُه ضعيفٌ ، منهم وُهَيب وإسماعيل ابن

---

(١) « فضل » ب ، وهو تصحيف .

عُلَيَّة وعبد الوارث » نقله أبو داود عن غير أحمد ، وقاله أيضاً النسائي في «سُننه» إلا أنه لم يسم .

ومنهم من قال : « إن حدَّث عطاء عن رجل واحد بعينه فحديثه جيد ، وإن حدَّث عن جماعة فحديثه ضعيف » .

روىٰ العُقيلي[١] بإسناده عن ابن عُلَيَّة قال : قال لي شعبةُ : « ما حدَّثك عطاءُ بن السائب عن رجاله : عن زاذان[٢] وميسرة وأبي البَخْتَري فلا تكتبْهُ ، وما [آ ـ ١١٦] حدثك عن رجل بعَيْنه[٣] فاكْتُبْهُ » .

ومن طريق علي بن المديني عن ابن عُلَيَّة قال : « قَدِمَ علينا عطاء بن السائب البصرة فكنا نسأله ؟ قال : فكان يتوهَّم ، قال : فيقول له : مَنْ ؟ فيقول : أشياخنا : ميسرة وزاذان وفلان وفلان » .

ومن طريق أبي بكر بن أبي[٤] الأسود [ظ ـ ١٨٥] سمعت ابن عُلَيَّة قال : «كان عطاء بن السائب إذا سُئِل عن الشيء ؟ قال : كان أصحابُنا يقولون ، فيقال[٥] له : مَن ؟ فيسكتُ ساعةً ثم يقول : أبو البَخْتَري وزاذان وميسرة» .

---

(١) في « الضعفاء » ورقة ١٦٩/ ٢= ٣/ ٣٩٨ .

(٢) في ظ « عطاء بن السائب عن زاذان » وفي ب « عطاء عن زاذان » .

(٣) قوله « حدثك عن رجل بعينه » بياض في ظ . وبيض في ب بدءاً من « تكتبه » .

(٤) قوله « أبي » سقط من ظ وب ، والمثبت من الأصل موافق لـ« الضعفاء » .

(٥) في الأصل وب « ويقال » والمثبت من ظ موافق لـ« الضعفاء » .

قال : «فكنت أخاف أن يجيء بهذا على التوهُّم فلم أَحْمِلْ منها شيئاً » .

ومنهم من قال : «إذا حدَّث عن أبيه فهو صحيح ، وإذا حدَّث عن الشيوخ مثل ميسرة وزاذان بعد التغيير فهو مضطرب » :

قال أبو داود : سمعت أحمد قال : « كان فلان ـ بعض المحدِّثين سماه أحمد ـ عند عطاء بن السائب وكان إذا حدث عن أبيه أحاديثَه المشهورة كتبها ، وإذا حدث بأحاديث ميسرة وزاذان يعني والشيوخ[١] ، يعني لا يكتب . يعني حين أُنكِرَ عطاءٌ » .

واتفقوا علىٰ أن سفيان وشعبة أصح حديثاً عنه من غيرهما :

قال أبو داود : قلت لأحمد : « يشاكل أحدٌ سفيانَ وشعبةَ في عطاء ؟ قال : لا ، قلَّ ما يختلف عنه سفيان وشعبة » .

وقال أحمد بن أبي يحيىٰ عن بن مَعِين : « جميع من روىٰ عن عطاء بن السائب روىٰ عنه في الاختلاط إلا شعبةَ وسفيانَ » .

وقال ابن أبي خيثمة : سمعت يحيىٰ [ب ـ ٩٨] بن مَعِين يقول : « كل شيء من حديث عطاء بن السائب ضعيف إلا ما كان عن شعبةَ وسفيانَ[٢] » .

---

(١) « يعني الشيوخ » ظ وب ، بلا عطف . وكلمة « يعني التالية » ليس في ب . ومعنىٰ « أُنْكِر » تغير حفظه .

(٢) هذا الحصر في شعبة وسفيان فيه نظرٌ لما عَرفتَ من قبلُ ، ولعل المرادَ الأصح الأكمل . .

ومنهم : حُصَين بن عبد الرَّحمن السُّلَمي الكوفي[١] :

يُكْنىٰ أبا الهُذَيل ، أحد الثقاتِ الأعيان المحتجِّ بهم في « الصَّحيحين » :

قال ابن مَعِين : « اختلط بأَخَرَة » .

قال أبو حاتم الرازي[٢] : « في آخر عمره ساء حفظُه » .

قال يزيد بن الهيثم عن يحيىٰ بن مَعِين : « ما روىٰ هُشيم وسفيان عن حُصين صحيح ، ثم إنه اختلط » .

وقال أيضاً يزيد : قلت ليحيىٰ بن معين : « عطاء بن السائب وحصين اختلطا ؟ قال : نعم ، قلت : مَنْ أصحهم سماعاً ؟ قال سفيان أصحهم ـ يعني الثوري ـ وهشيم في حصين ، قلت : فجَرِير ، فكأنه لم يلتفت إليه » .

وقال أحمد في رواية الأثرم : « هُشَيم لا يكاد يسقط عليه شيء

---

(١) « أبو الهذيل ، ثقة ، تغير حفظه في الآخر ، من الخامسة ، مات سنة ست وثلاثين ومائة ، وله ثلاث وتسعون/ع » .

قال نور الدين : حصين من القدماء السابقين لأهل طبقتهم في السماع ، وله حادثة طريفة أوردها الخطيب في كتاب « الرحلة » ص١٧٣ ـ ١٧٥ . وذكرها الحافظ في ترجمته في « التهذيب » ج٢ ص٣٨٢ ـ ٣٨٣ .

وأما الخلاف فيه ، فكأنما هو في درجة تغير حفظه ، هل بلغ درجة الخلط أو لا ؟ . وعلىٰ هذا نستطيع أن نعتبر كلام ابن المديني مفسراً لقول من قال في حصين : « اختلط بآخرة » ، يفسره بأنه تغيَّر حفظه فنزل عن الثقة من الدرجة الأولىٰ ، لكن لم يضعف ، والله أعلم .

(٢) في «الجرح والتعديل» ج١/ ٢/ ص١٩٣ ، ولفظه : « حصين بن عبد الرحمن ثقة في الحديث ، وفي آخر عمره ساء حفظه ، صدوق » .

من حديث حصين، ولا يكاد يدلِّس عن حُصَين » .

وقد خَرَّجَا في « الصحيحين » حديث حصين بن عبد الرحمن من رواية جماعة من[١] أصحابه : منهم شعبة ، وسفيان ، وخالد الواسطي ، وعَبْثَر بن القاسم ، وهُشَيم ، وأبو عَوَانة ، ومحمدبن فُضَيل[٢] .

وخَرَّجَ البخاري حديثه أيضاً من رواية زائدة ، وحصين بن نمَير ، وسليمان بن كثير العَبْدي ، وعبد العزيز بن مسلم[٣]، وعبد العزيز العَمِّي[٤] ، وأبي بكربن عَيَّاش ، وأبي كُدينَة[٥] .

وخرجه مسلم أيضاً من رواية أبي الأحوص سلاّم بن سُلَيم ، وزياد البكَّائي ، وابن إدريس ، وعباد بن العوَّام .

وقد أنكرَ ابن المديني وغيره أن يكون حصين اختلط ، قالوا : « ولكن ساء حفظه »، كما قاله أبو حاتم .

---

(١) قوله « من » ليس في ب .

(٢) « محمد بن فضل » ب .

(٣) في ظ « عبد الرحمن بن مسلم » وهو تصحيف ، ليس في رواة البخاري عبد الرحمن بن مسلم . وعبد العزيز بن مسلم هذا هو القَسْملي « ثقة ، عابد ، ربما وهم ، من السابعة ، مات سنة سبع وستين ـ ومائة ـ/ خ م د س ت » .

(٤) عبد العزيز هذا هو ابن عبد الصمد العَمِّي ، وهو غير سابقه القَسْملي ، فتنبه ، والعمي هذا « ثقة حافظ ، من كبار التاسعة، مات سنة سبع وثمانين ـ ومائة ـ ، ويقال بعد ذلك/ ع » .

(٥) في ب « وأبي كديثة » وهو تصحيف ، واسم أبي كُدَيْنة : يحيىٰ بن المهلب البَجَلي « صدوق ، من السابعة/ خ ت س » .

قال عبدُ الله بن أحمد عن أبيه : سمعت يزيدَ بن هارون يقول : « طلبتُ الحديثَ وحصين حي بالمَبَارِك[١] يُقرأ عليه ، وكان قد نَسِي » .

وقال الحسنُ : قلت لعلي بن المديني : « حصين » ؟ قال : « حصين حديثه واحد وهو صحيح » .

قلت[٢] : « فاختلط ؟ » قال : « لا ، ساءَ حفظُه ، وهو علىٰ ذاك ثقة » . قال الحسنُ[٣] وسمعت يزيد يقول : « اختلط » .

وقد ذكر العُقيلي وابن عدي حصينَ بن عبد الرحمن هذا في كتابيهما ، وقال ابن عدي[٤] : « أرجو أنه لا بأس به » .

وذكره البخاري أيضاً في كتاب [آ ـ ١١٧] « الضعفاء » ، وذكر حكاية أحمد[٥] عن يزيد بن هارون المتقدمة .

ومنهم : سعيد بن إياس الجُرَيْري البصري[٦] :

---

(١) في ظ وب « بالمنازل » والكلمة من أصلها ليست في « الضعفاء » للعقيلي ورقة ٦١ وجه ١ =ج١ص٣١٤ .

(٢) « قال » ظ ، وهو سهو قلم .

(٣) في الأصل « الحسين » والمثبت من ظ وب و« الضعفاء » للعقيلي وقد أخرج هذا الحوار كله بين الحسن وعلي بن المديني .

(٤) « ابن عدي » ليس في ظ وب وانظر « الكامل » لابن عدي ورقة ١٠٣/ ١= ٨٠٥ . و« الضعفاء » للعقيلي ورقة ٦١/ ١= ١/ ٣١٤ .

(٥) « حكاية عن أحمد . . . » ظ .

(٦) « ثقة ، من الخامسة ، اختلط قبل موته بثلاث سنين ، مات سنة أربع وأربعين ـ ومائة ـ/ ع » . والجُرَيري : بضم الجيم . ووقع في ب « الحريري » بالحاء المهملة في كل الترجمة ، وهو تصحيف .

يُكَنىٰ أبا مسعود ، أحد الثقات الأعيان ، اختلط بآخرة ، فكان يُلَقَّنُ فيتلقَّن ، وقد حَدَّث عنه الأئمةُ[١] بالكثير قبل الاختلاط ، وحديثه مخَرَّجٌ في « الصحيحين » من رواية جماعة عنه .

وقد سمع منه قوم بعد الاختلاط :

منهم : عيسىٰ بن يونس ، قاله يحيىٰ بن مَعِين وغيره[٢] ، وامتنع عيسىٰ أن يحدث عنه ، حيث نهاه يحيىٰ بن سعيد أن يحدث عنه .

قال ابن مَعِين : « وسمع يزيد بن هارون من الجُرَيري وهو مختلط » .

وذكر الفلاَّس عن يحيىٰ القطان قال : « أتيت الجُرَيْري فسمعته يقول : ثنا عبد الله بن بُرَيْدة عن عبد الله بن عمرو قال : « بين كل أذانين صلاة » . فلما خرجتُ قال لي رجل : إنما هو عن عبد الله بن مُغَفَّل ، فرجعتُ إليه فقلت له ، فقال : عن عبد الله بن مُغَفَّل »[٣] .

---

(١) « الأئمة عنه » ظ وسقط « عنه » من ب . وفي ظ « قبل اختلاطه » .

(٢) « وغيره » ليس في ظ .

(٣) الحديث أخرجه البخاري في الأذان (باب كم بين الأذان والإقامة) ج١ ص١٢٣ من طريق الجريري عن ابن بريدة عن عبدِ الله بنِ مُغَفَّلٍ ٱلمُزَنِيّ أن رسول الله ﷺ قال : « بين كل أذانين صلاة ـ ثلاثاً ـ لمن شاء » . ثم أخرجه (باب بين كل أذانين صلاة لمن شاء) مِن طريق كَهْمس بن الحسن عن عبد الله بن بريدة إلىٰ آخره . وهذه متابعة من كهمسٍ لسعيد بن إياس .

وأخرجه مسلم ج٢ ص٢١٢ من طريق سعيد بن إياس ، ومن طريق كَهْمَس =

وممن سمع منه بعد الاختلاط : محمد بن أبي عدي ، وكان يقول : « لا أَكْذِبُ الله[١] ، ما سمعتُ من الجريري إلا بعدما اختلط » .

وممن سمع منه قبلَ أن يختلط : الثوريُّ وابنُ عُلَيَّة وبشر بن المفَضَّل .

وكان ابنُ عُليّة ينكر أن يكون الجريري اختلط .

قال عبد الله بن أحمد : حدثني أبي قال : « سألت يحيىٰ عن الجريري أكان اختلط ؟ قال : « لا ، كَبِر الشيخُ فرَقَّ » .

ومنهم : سعيد بن أبي عَرُوبَة[٢]

واسمه[٣] مِهْران البصري ، يُكْنَىٰ أبا النضْر ، أحد الحفاظ الأعلام ، اخْتَلط في آخر عمره .

وقد أكثر الأئمةُ السماع منه قبل الاختلاط :

منهم : يزيد بن زُرَيع ، قاله الإمام أحمد .

وقال ابن مَعِين : « يزيد بن [ب ـ ٩٩] هارون صحيح السماع

= عن عبد الله بن بريدة ، فهذه المتابعة من كَهْمَس أخرجها مسلم أيضاً .

لكن لفظ الحديث عند مسلم من طريق سعيد : « قال في الرابعة لمن شاء » .

وانظر لمزيد من المتابعات والفائدة « فتح الباري » ج٢ ص٧٢ .

(١) لفظ الجلالة ليس في ب .

(٢) «ثقة» حافظ ، له تصانيف ـ لكنه ـ كثير التدليس ، واختلط . وكان من أثبت الناس في قتادة ، من السادسة ، مات سنة ست ، وقيل سبع وخمسين ـ ومائة ـ/ع .

(٣) أي اسم أبي عروبة : مِهْران .

منه ، قال : وأثبت الناس سماعاً منه عَبْدة[١] بن أبي سليمان » .

وقال ابن عدي[٢] : « أثبتُ الناس عنه[٣] يزيد بن زُرَيْعٍ ، وخالد بن الحارث ، ويحيىٰ بن سعيد » .

وقال أحمد : « سماع محمد بن بشر وعَبْدة[٤] منه جَيِّد ومحمد بن بكر البُرْساني ، قال : وسماع عيسىٰ يعني ابن يونس منه جيد ، سمع منه بالكوفة » .

وقال في السَّهمي[٥] : « هو فوق هؤلاء ، ـ يعني فوق محمد بن بكر وغيره في سماعه من سعيد ـ قال: ورَوْح حديثُه عنه[٦] صالح » .

قيل لأحمد : فَالخَفَّاف[٧] ؟ قال : «ما أقربَه منهم ، إلا أنه كان

---

(١) « منه » ليس في ظ وب . وتصحف « عبدة » في ب إلىٰ « عنده » . وقوله « ابن أبي سليمان » كذا في الأصول . وفي « التقريب » و« التهذيب » : عبدة بن سليمان ، وهو الكلابي ثقة ثبت .

(٢) في « الكامل » ورقة ١٨١/ ١ = ١٢٣٣

(٣) « عنه » ليس في ظ وب .

(٤) « وغيره » ب ، وهو تصحيف .

(٥) السَّهْمي هو عبد الله بن بَكْر ، ثقة حافظ ، مات سنة ثمان ومائتين/ع .

(٦) « وروح سماعه عنه . . . » ظ وب .

ورَوْح هو ابن عُبادة القيسي : « ثقة ، فاضل ، له تصانيف ، من التاسعة ، مات سنة خمس أو سبع ومائتين/ع » . قال رَوْح : « سمعتُ عن سعيد قبل الاختلاط ، ثم غبتُ وقدِمتُ، فقيل لي: إنه اختلط» . «التهذيب» ج٣ ص٢٩٥ .

(٧) الخفَّاف : «عبد الوهاب بن عطاء : أبو نصر العجلي . . صدوق ربما أخطأ ، أنكروا عليه حديثاً في فضل العباس ، يقال : دلسه عن ثور ، من التاسعة ، مات سنة أربع ، ويقال سنة ست ومائتين/ عخ م عه » .

قال محمد بن سعد : « لزم سعيدَ بن أبي عَروبة ، وعرف بصحبته ، وكَتَبَ كتبَه . . . » « تهذيب » ج٦ ص٤٥١ . =

عالماً بسعيد » . قيل له : يقولون سماع خالد[١] منه بعد الاختلاط ؟ قال : « لا أدري » .

وأما مَنْ سمع منه بعد الاختلاط فجماعة [ظ ١٨٦] .

منهم : محمد بن جعفر غُنْدَر : نهىٰ عبدُ الرحمن بن مهدي أن يُكتَبَ حديثه عن سعيد بن أبي عَرُوبة وقال : « إنه سمِعَ منه بعد[٢] الاختلاط » .

وأنكرَ ذلك عمرو الفلَّاس ، وقال : سمعت غُنْدَراً يقول : « ما أتيتُ شعبةَ حتىٰ فَرَغْتُ من سعيد » ، يعني أنه سمع منه قديماً[٣] .

ومنهم : أبو نعيم الفضل بن دُكين . قال : « كتبت عن سعيد بن أبي عَرُوبة حديثين ، ثم اختلط ، فقمتُ وتركته » .

ومنهم : ابن أبي عدي[٤] : قال أحمد[٥] عن يحيىٰ بن سعيد : « جاء ابن أبي عدي إلىٰ ابن أبي عَروبة بآخرة» يعني وهو مختلط .

وقال العِجْلي : « روىٰ عن[٦] ابن أبي عروبة في الاختلاط : يزيدُ بن هارون ، وابنُ المبارك ، وابن أبي عدي ، كلُّ ما روىٰ عنه

---

(١) هو « خالد بن الحارث الهُجَيْمي ، أبو عثمان البصري ، ثقة ثبت ، مات سنة ست وثمانين ومائة ، ومولده سنة عشرين/ع » .

(٢) « بعد » سقط من ظ .

(٣) والظاهر أنه سمع بعد الاختلاط حيث إن الحافظ ابن حجر ذكر في « التهذيب » ج٤ ص٦٥ ، كلام ابن مهدي فقط .

(٤) ابن أبي عدي هو « محمد بن إبراهيم بن أبي عدي ، أبو عمرو ، البصري ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة أربع وتسعين ـ ومائة ـ علىٰ الصحيح/ع » .

(٥) في « العلل » ج١ ص١٠٨ .

(٦) قوله في السطر السابق : « ابن أبي عروبة » إلىٰ هنا سقط من ب . وانظر ما يأتي ، فسينقد ابن رجب ذكرَ يزيدَ هنا . ويزيدُ بن هارون ثقة متقن ، مات ٢٠٦/ع . =

مثل هؤلاء الصغار فهو مختلطٌ ، إنما الصحيحُ حديثُ حماد بن سلمة ، وابن عُلَيَّة ، وعبد الأعلىٰ عنه ، والثوري وشعبة صحيح » .

وقال أحمد : « شعيب بن إسحاق سمع من سعيد بآخر رَمق » .

وحكىٰ يزيد بن الهيثم عن ابن مَعِين : أن يزيد سمع من ابن أبي عَروُبة بالكوفة قبل أن يُنْكَر ، وقد روىٰ عن يزيد[١] ما يشهد لذلك ، وأنه رآه بعدَ الاختلاط [آ ـ ١١٨] فأنكره ، وهذا يدُل علىٰ أنه لم يسمع منه حينئذٍ .

وقال أحمد في رواية ابنه عبد الله : « سماع يزيد بن هارون من ابن أبي عَرُوبة في الصحة إلا ثلاثةَ أحاديث أو أربعة » .

قال عبد الله : قلت لأبي : « أيما أحب إليك في سعيد : الخَفَّافُ ، أو أسباطُ بن محمد ؟ قال : أسباطٌ أحبُّ إلي لأنه سمع بالكوفة ، قلت : أيما أحب إليك : الخَفَّاف أو أبو قَطَن[٢] في سعيد ؟ قال : الخَفَّاف أقدم سماعاً من أبي قَطَن » .

ومما أُنْكِرَ علىٰ سعيد في حال اختلاطه أنه روىٰ عن قتادة عن أنس أنه قال : « الأُذُنان من الرأس »[٣] . أنكره يحيىٰ القطان .

---

(١) « عن سعيد » ظ وب ، وضبب علىٰ « سعيد » في ظ إشارة لإشكالها .

(٢) أبو قطن هو : «عمرو بن الهيثم بن قَطَن ، القُطَعي، ثقة من صغار التاسعة ، مات علىٰ رأس المائتين/ بخ م عه » .

(٣) الحديث رواه عدد كثير من الصحابة ، غير أنس ، منهم : أبو أمامة ، وأبو هريرة ، وعبد الله بن زيد ، وأبو موسىٰ ، وابن عباس ، وابن عمر ، وعائشة . انظره في « الترمذي » ١ ص٥٣ ، وأبي داود ج١ ص٣٧ ، وابن ماجه ج١ ص١٥٢ ، والدارقطني ج١ ص٩٧ ـ ١٠٥ .

ولم يخل شيء من طرق الحديث من قدح ، حتىٰ ضعَّفه ابنُ الصلاح في =

ونقل الأثرمُ عن أحمدَ أنه ذكر سماع يزيد بن هارون من سعيد بن أبي عَرُوبة فضعَّفه وقال: «كذا كذا حديثاً خطأ»[١].

قال: «وروايات عَبَّاد بن العوَّام عن سعيد بن أبي عَرُوبة مضطربة».

قيل لأحمد: روىٰ الكوفيون عن سعيد غيرَ شيءٍ خلاف ما روىٰ عنه البصريون؟ قال: «هذا من حفظ سعيد، كان يحدث من حفظه».

قال محمد بن عبد الله بن نُمَير في عبد الوهَّاب الخَفَّاف: «كان أصحاب الحديث يقولون: إنه سمع منه[٢] بآخرة، كان شبه المتروك، ووكيع سمع من سعيد بآخرة، وأبو نُعَيم سمع من سعيد بآخرة[٣]، وزعم أبو أسامة أنه كتب عن سعيد بالكوفة».

وقال ابن عمار الموصلي: «سمع وكيعٌ والمعافىٰ بن عمران من سعيد بعد الاختلاط، قال: وليست روايتهما عنه بشيء».

= «علوم الحديث» ص٣٠، وجعله مثالاً للحديث الضعيف الذي لا يرقىٰ بتعدد السند إلىٰ الحسن، لتقاعد الجابر عن ذلك.

لكن تقويته بكثرة طرقه هنا ظاهرة، لذلك جعله ابن القطَّان من الحسن أو الصحيح. انظر التفصيل في «نصب الراية» ج١ ص١٨ ـ ٢٠، و«فيض القدير» ج٣ ص١٧٣، و«شرح العزيزي» ج٢ ص١٢٨.

ومعنىٰ الحديث أن الأذنان تتبعان الرأس في المسح، فلا يجب مسحهما، بل يُسن.

(١) «كذا وكذا حديث أخطأ» ب.

(٢) «من سعيد» ظ وب. والمعنىٰ واحد.

(٣) قوله: «كان شبه المتروك...» إلىٰ هنا ليس في ظ وب.

وقال جعفر الطَّيالسي : سمعت يحيىٰ بن مَعِين يقول : « قلت لعبد الوهَّاب : سمعت من سعيد في الاختلاط ؟ قال : سمعتُ منه في الاختلاط وغيرِ الاختلاط ، فليس أميز بين هذا وهذا » .

ومنهم : عبدُ الرَّحمن بن عبد الله بن عُتْبَة :

ابن مسعود المسعودي الكوفي[١] اختلط بآخرة .

قال عبد الله بن أحمد : سمعت أبي يقول : « كلُّ من سمع من المسعودي بالكوفة مثل وكيع وأبي نُعَيم .

وأما يزيدُ بن هارون وحجَّاج[٢] ومن سمع منه ببغداد [ب ـ ١٠٠] في الاختلاط إلا من سمع منه بالكوفة » .

يعني أن سماع من سمع منه بالكوفة صحيح ، ومن سمع منه ببغداد كيزيدَ بن هارون وحَجَّاج فهو بعد الاختلاط .

قال عبد الله أيضاً: قال أبي: «سماع وكيع والمسعودي[٣] بالكوفة

---

(١) المسعودي : « صدوق اختلط قبل موته ، من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط ، من السابعة ، مات سنة ستين ومائة ، وقيل : خمس وستين/ خت عه .

(٢) هو « حَجَّاج بن نُصَير الفَساطيطي ، بفتح الفاء ، القيسي ، أبو محمد البصري ، ضعيف ، كان يقبل التلقين ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث عشرة أو أربع عشرة ـ ومائتين ـ/ ت » .

(٣) كذا في الأصل « سماع وكيع والمسعودي » بواو العطف . وفي ب « سماع وكيع من المسعودي » والمعنىٰ يقتضيه . وفي ظ « سماع المسعودي »وفيه سَقط ظاهر .

قديماً ، وأبو نُعَيم أيضاً ، وإنما اختلطَ المسعوديُّ ببغداد ، ومَنْ سمع منه بالبصرة والكوفة فسماعه جيد »، انتهىٰ .

وممن كتب عنه قبل أن يختلط سَلْمُ بنُ قُتَيبةَ ، وكتبَ عنه أبو داود بعد الاختلاط .

ونقل حَنْبل عن أحمد قال : « سماع عاصم بن علي ، وأبي النضر وهؤلاء من المسعودي بعد ما اختلط » .

وذكر معاذُ بن معاذ أن المسعودي قدم عليهم الكوفةَ مرتين ، وهو صحيح . قال : « ثم لقيته ببغداد سنة أربع وخمسين ومائة وهو صحيح ، ثم لقيته ببغدادَ مرة أخرىٰ سنةً أخرىٰ سنة إحدىٰ وستين وقد أنكروه » .

وقال محمدُ بن عبد الله بن نُمَيْر : « المسعودي كان ثقة ، اختلط بآخرة ، سمع منه[1] عبد الرحمن بن مهدي ويزيدُ بن هارون أحاديثَ مختلطة ، وما روىٰ عنه[2] الشيوخ هو مستقيم » .

وليحيىٰ بن مَعِين في المسعودي تفصيلٌ آخر : ذكر محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن [يحيىٰ] بن معين قال : « المسعودي ثقة ، وكان يغلط فيما يحدِّث عن عاصم بن بَهْدلة وسلمةَ ـ يعني ابن كُهَيْل ـ، وكان صحيح الرواية فيما يحدِّث عن القاسم ومَعْن » .

ونقل الغَلَابي عن ابن مَعِين نحوه أيضاً[3] .

---

(١) « من » ب ، وهو تصحيف .

(٢) « عنه » ليس في ظ وب .

(٣) فقد جعل ابنُ معين المسعودي اختلطَ في بعضِ الشيوخِ دونَ بعض .

ومنهم : عبد الوهَّاب بن عبد المجيد الثَّقفي البصري[١] :

أحد الحفاظ المشهورين ، تغير حفظه في آخر عمره واختلط .

قال عقبة بن مكرَم : « كان عبد الوهَّاب الثقفي قد اختلط قبل موته بثلاث سنين أو أربع سنين » .

وقال أبو داود : « جَرير بن حازم وعبد الوهَّاب الثقفي تغيَّرا [آ ـ ١١٩] فحُجِبَ الناسُ عنهما » .

ومنهم : سفيانُ بن عُيَيْنَة[٢] :

قال ابن عَمَّار الموصلي عن يحيىٰ القطان : « أشهد أن ابن عيينة

---

(١) « ثقة ، تغير قبل موته بثلاث سنين ، من الثامنة ، مات سنة أربع وتسعين ـ ومائة ـ عن نحو من ثمانين سنة/ع »

قال نور الدين : لم يُحَدِّثْ بعدَ تغيره ، فلا إشكال في روايته .

(٢) «سفيان بن عيينة بن أبي عمران: ميمون الهلالي ، أبو محمد ، الكوفي ، ثم المكي ، ثقة ، حافظ ، فقيه ، إمام حجة ، إلا أنه تغير حفظُه بآخرة ، وكان ربما دلس لكن عن الثقات ، من رؤوس الطبقة الثامنة ، وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار ، مات في رجب سنة ثمانٍ وتسعين ـ ومائة ـ ، وله إحدىٰ وتسعون سنة/ع ». كذا في « التقريب»! « تغير حفظُه » فتنبه .

وقد نازع الذهبيُّ في دعوىٰ اختلاط سفيان بن عيينة بحجَّة قوية ، فقال في كتابه « المغني في الضعفاء » رقم ٢٤٨٥ : « قلت : سمع منه فيها ـ يعني سنة سبع وتسعين ـ محمد بن عاصم الثقفي . فأما سنة ثمان وتسعين فلم يلقه أحد فيها ، لأنه فيها توفي ، قبل مجيء الحاج بأربعة أشهر .

وأنا أستبعد هذا الكلام من القطان ، فإنه مات في صفر سنة ثمان ، وقت مجيء الحاج وإخبارهم ، فمتىٰ شهد علىٰ سفيان بأنه اختلط ؟! ، أو لعله علم=

اختلطَ سنة سبع وتسعين ، فمن سمع منه في هذه السنة وبعدها فسماعه لا شيء » .

ومنهم : صالحُ بنُ نَبْهانَ مولىٰ التَّوْأَمَة[١] :

[ظ ـ ١٨٧] اختلط بآخرة ، فمن سمع منه قديماً فسماعه صحيح ، قاله الإمام[٢] أحمد وغيره .

وممن سمعَ منه قديماً ابن أبي ذئب ، قاله ابن مَعِين .

قال : « وسماع الثوري منه بعد أن خَرِف »[٣] .

قال أحمد : « روىٰ عنه أكابر أهل المدينة ، قال : وقول مالك[٤] : ليس بثقة ، لأنه إنما أدركه وقد كبر[٥] واختلط »[٦] .

= ذلك في وسط السنة ، مع أن القطان متعنِّت جداً ، وابن عيينة ثقة مطلقاً » .

قال نور الدين : وهذا مثال جيد لموانع قبول الجرح .

(١) « صدوق ، اختلط ، قال ابن عدي : لا بأس برواية القدماء عنه ، كابن أبي ذِئب وابن جريج ، من الرابعة ، مات سنة خمس أو ست وعشرين ـ ومائة ـ . وقد أخطأ من زعم أن البخاري أخرج له/ د ت ق » .

قلت : لكن في « المغني » رقم ٢٨٤٧ . « قال البخاري : ابن أبي ذئب سمع منه أخيراً ، له عنه مناكير » انتهىٰ . لكن الأكثر علىٰ أنه سمع منه قبل الاختلاط : انظر « التهذيب » ج٤ ص٤٠٦ . فالظاهر أن المنكر حصل من صالح نفسه ، للكلام في ضبطه .

(٢) « الإمام » ليس في ظ وب . وفي ب « قال أحمد » وهو تصحيف .

(٣) « بعدما خرف » ظ وب .

(٤) « مالك بن أنس » ظ .

(٥) وقد كبر . سقط من ظ وب

(٦) نقول : وهذا مثال آخر لموانع قبول الجرح .

وقال البخاري : « موسىٰ بن عقبة سمع من صالح قديماً » ، نقله عنه الترمذي في « علله » .

وذكر ابنُ حبان[١] أن حديث صالح اختلط قديمُه بحديثِه ولم يتميَّز .

ومنهم : أبانُ بن صَمْعَةَ[٢] :

ذكر يحيىٰ وابن مهدي وأحمد وغيرهم أنه اختلط بآخرة .

وذكر ابن عدي أنه مع ذلك لم يجد له حديثاً منكراً .

ومنهم : محمد بن الفَضْل السَّدوسِي[٣] .

أبو النعمان ، ولقبه عَارِم ، أحد الثقات المتَّفق علىٰ تخريج

---

(١) في « المجروحين » ج١ ص٣٦١ . وفيه تنبيه علىٰ مهمةٍ دقيقة ، ولفظه : « تغيَّر في سنة خمس وعشرين ومائة ، فاختلط حديثه الأخير بحديثه القديم ، ولم يتميَّز ، فاستحق الترك » انتهىٰ . قلنا : لكن إذا أمكن التمييزُ فإنه يعملُ بما حَدَّث به قبل اختلاطه ، كما نقله ابن حِبَّان نفسُه عن ابن مَعِين ، واعتمده .

(٢) ثقة ، كما قال الذهبي في « المغني » رقم٧ ، تغير بأخَرَةٍ . مات سنة ثلاث وخمسين ومائة . له حديث واحد عند مسلم في الأدب متابعة . بخ م س ق .

قال ابن عدي ج١/ ٣٨٣ : « إنما عِيْبَ عليه الاختلاط لما كبر ، ولم ينسب إلىٰ الضعف لأن ما يرويه مستقيم » وانظر « التهذيب » ج١ ص٩٥ .

(٣) « ثقة ، ثبت ، تغير في آخر عمره ، من صغار التاسعة ، مات سنة ثلاث أو أربع وعشرين ومائتين/ع » . وكان من أخشع الناس في صلاته ، كما ذكر العقيلي من كلامهم عنه : ٤/ ١٢٢ .

=

حديثهم[١] ، اختلط في آخر عمره .

قال العُقيلي[٢] : « سمع منه عليُّ بن عبد العزيز البَغَوي بعد اختلاطه » .

ومما روى في اختلاطه عن حماد بن سلمة عن حُميد عن أنس أن النبي ﷺ قال : « اتقوا النار ولو بشِقِّ تمرة » ورواه قبل اختلاطه عن حميد عن الحسن عن النبي ﷺ مرسلاً ، وكذا رواه عَفَّان عن حماد بن سلمة ، وهو الصواب[٣] .

= قال الدارقطني : « ما ظهر له بعد اختلاطه حديث ، وهو ثقة » . وهذا توثيق مطلق لِعَارِم .

وقد اعتمد الذهبي في « الميزان » ج٤ ص٨ توثيقَ الدارقطني ، ورد ادعاءَ ابن حبان المبالغَ في اختلاطه فقال الذهبي ـ بعد أن ذكر توثيق الدارقطني ـ ما لفظه :

« قلت : فهذا قول حافظ العصر الذي لم يأت بعد النسائي مثله . فأين هذا القول من قول ابن حبان الخَسَّاف المتهور في عارِم ؛ فقال : « اختلط في آخر عمره وتغير ، حتىٰ كان لا يدري ما يحدث به ، فوقع في حديثه المناكير الكثيرة ، فيجب التَّنكُّبُ عن حديثه فيما رواه المتأخرون ، فإذا لم يعرف هذا من هذا تُرِك الكل ، ولا يُحْتَجُّ بشيء منها ؟! » . قلت : ولم يقدِرْ ابنُ حبان أن يسوقَ له حديثاً منكراً ، فأينَ ما زعم ؟ » . انتهىٰ كلام الذهبي .

(١) « حديثه » ظ وب .

(٢) في « الضعفاء » ورقة ١٩٥ وجه ٢= ج٤ ص١٢١ ولفظه عن أبي داود : « أن عَارِماً أنكر سنة ثلاث عشرة ، ثم راجعه عقلُه ، واستحكم به الاختلاط سنة ست عشرة . قال أبو جعفر : وعلي بن عبد العزيز سمع منه سنة سبع عشرة ومائتين » .

(٣) الحديث أخرجه من حديث أنس الطبراني في «الأوسط»، والضياء في «المختارة»، كما رمز في «الجامع الصغير». وهو مخرَّج في « الصحيحين» من حديث عدي بن =

ومنهم : أبو قِلابَةَ الرَّقَاشِي عبدُ الملك بن مُحَمد[١] :

كان ابن خُزيمة يقول : « ثنا أبو قِلابة بالبَصرة قبل أن يختلط ويخرج إلىٰ بغداد » .

قلت : وهو مع هذا كثير الوَهَم قَبْلَ اختلاطه أيضاً .

ويلتَحِقُ بهؤلاءِ من أُضِرَّ في آخر عُمُره

وكان[٢] لا يحفظ جيداً، فحدَّث مِنْ حفظه . أو كان يُلقَّنُ فَيَتَلقَّن .

وقد ذكر أبو خَيْثَمة : **أن يزيدَ بن هارون[٣] :**

= حاتم ، في حديث طويل ، وفيه زيادة : « فمن لم يجد فبكلمة طيبة » .

والحديث رواه عدد كثير من الصحابة حتىٰ حكم الإمام السيوطي بأنه متواتر . انظر « نظم المتناثر من الحديث المتواتر » ص٨٦ .

(١) « يكنىٰ أبا محمد ، وأبو قِلابة لقب . صدوق يخطىء ، تغير حفظه لما سكن بغداد ، من الحادية عشرة ، مات سنة ست وسبعين ومائتين ، وله ست وثمانون سنة/ ق » . الرَّقَاشي : بفتح الراء وتخفيف القاف ثم معجمة .

(٢) « فكان » ب! .

(٣) « أبو خالد الواسطي ، ثقة متقن ، عابد ، من التاسعة ، مات سنة ست ومائتين ، وقد قارب التسعين/ ع » .

وأما ما ذكره أبو خيثمة فلا يُخِلُّ بثقة يزيد ، والرجل كان من أهل الحفظ ، فيعينه هذا التقليب من جاريته علىٰ التذكر . وراجع ما سبق في ص٢٤٥ ـ ٢٤٨ فيمن نظر في كتابه فتذكر . وقد ذكر هناك كلمة أبي خيثمة .

وقال الحافظ ابن حجر في « هدي الساري » : « قلت : كان المتقدمون يتحرَّزون عن الشيء اليسير من التساهل ، لأن هذا يلزم منه اعتماده علىٰ جاريته ، وليس عندها من الإتقان ما يميِّز بعض الأجزاء من بعض ، فمن هنا عابوا عليه هذا الفعل ، وهذا في الحقيقة لا يلزم منه الضعف ولا التليين ، وقد احتجَّ به الجماعة كلهم » .

كان يُعاب عليه أنه لما أُضِرَّ كان يأمرُ جاريةً له أن تُلقِّنَه الأحاديث من كتابه فيحدث بها . [ب ـ ١٠١] وقد سبق ذكر ذلك .

فمنهم : عبد الرَّزَّاق بن هَمَّام[١] الصَّنعاني[٢] :

أحدُ أئمةِ الحديثِ المشهورين ، وإليه كانت الرحلة في زمانه في الحديث ، حتىٰ قيل : إنه لم يُرْحَلْ إلىٰ أحد بعد رسول الله ﷺ ما رُحِل إلىٰ عبد الرزاق .

قال الإمام أحمد في رواية إسحاق بن هانىء : « عبد الرزاق لا يُعْبَأُ بحديث مَن سمع منه وقد ذهبَ بصَرُه ، كان يُلَقَّن أحاديث

---

(١) « ابن همام » ليس في ب . وفيها « الصفاني » وهو تصحيف .

(٢) عبد الرزاق من الأئمة الحفاظ الثقات : « ثقة حافظ ، مصنِّف ، شهير ، عمي في آخر عمره فتغير ، وكان يتشيع ، من التاسعة ، مات سنة إحدىٰ عشرة ـ ومائتين ـ وله خمس وثمانون سنة/ع » .

من كتبه : « المصنف » ، وهو جامع كبير طبع في ١١ مجلداً ، و« التفسير » ، مخطوط في مجلدين .

وأما اختلاطه فضابطه عام مائتين ، فمن سَمِعَ منه قبل المائتين فسماعه صحيح . وقد احتجَّ به الشيخان في جملةٍ مِنْ حديثِ مَنْ سمع منه قبل الاختلاط ، كما في « هدي الساري » .

وهذا التوقيت خاص بما سمع من عبد الرزاق من غيرِ كُتبه ، أما ما كان في كتبه فهو صحيح عنه ، كما تدُل عليه عباراتهم .

وقد جانب الصوابَ ، وجانفَ التوفيقَ بعضُ من نصبَ نفسَه محدِّثاً من العصريين حيث ضعَّف حديثَ عبد الرزاق في « المصنف » ج٤ ص٢٦٠ - ٢٦١ :

=

باطلةً ، وقد حَدَّث عن الزهري أحاديث[١] كتبناها من أصل كتابه وهو ينظر ، جاؤوا بخلافها » .

ونقل الأثرمُ عنه معنىٰ ذلك .

= « أن عمر جمع الصحابة في رمضان علىٰ أُبيّ بن كعب علىٰ تميم الداري علىٰ إحدىٰ وعشرين ركعة » . فضعّفَ المعاصرُ المشار إليه هذا الحديث قائلاً : « إن عبد الرزاق اختلط في آخر عُمُره حتىٰ كان يُلقَّن فيَتَلَقَّن . ولا ندري هذا الحديث رواه عبد الرزاق قبل الاختلاط أو بعده ، فيكون الحديث ضعيفاً » .

انتهىٰ كلامه بنصه .

وقد أجبنا في كتابنا « هدي النبي ﷺ في الصلوات الخاصة » ص٩٤ علىٰ هذا الزعم ونسوقه فيما يأتي بتصرف يسير جداً فنقول :

« وهذا الحكم حكم جائر ، أبطلَ فيه صاحبُه أحاديث جامعٍ عظيمٍ من جوامع السنة ، وضَحَّىٰ به في سبيل فكرته التي يصِرُّ عليها أن الزيادةَ علىٰ ثمان ركعات في التراويح بدعة!! .

ولكن العلماء الذي علموا حال عبد الرزاق واختلاطَه بيَّنوا أن ما دخله الاختلاط من حديثه هو ما يحدِّث به من حفظه بعد المائتين ، أما حديثه قبل سنة مائتين ، وكذلك حديثه المدَوَّن في كتبه المعتبرة ـ وعلىٰ رأسها « المصنف » ـ فلا يزال حُجَّة في روايتها ، لأنها صنفت قبل اختلاط مؤلفها الإمام ، ونقلها عنه الأئمة ، فاختلاطه إنما يضر بما سُمع منه بعد المائتين من غير كتبه ، أما الكتاب فلا تختلط سطوره باختلاط صاحبه بعد تأليفه ، كما أنها لا تموت بموته » .

وهذه عبارات أئمة الحديث في كلام الحافظ ابن رجب ظاهرة الدلالة علىٰ ذلك ، حيث يجد القارىء فيها الكلام في اختلاط عبد الرزاق فيما ليس في كتبه .

(١) في ظ « حدث بأحاديث » . وليس في ظ « عن الزهري » وفي ب « حدث عن أحاديث » ؟! .

وقال في النيسابوري يعني محمد بن يحيىٰ الذُّهْلِيّ : « قدم علىٰ عبد الرزاق مرتين ، إحداهما بعد ما عمي » .

وذكر الأثرم أيضاً أن أحمد ذُكِرَ له حديث : « النارُ جُبار »[1]

---

(١) أخرجه ابن ماجه ص٨٩١ من طريق عبد الرزاق . وأخرجه أبو داود ج٤ ص١٩٧ عن عبد الرزاق وعبد الملك الصنعاني كلاهما عن معمر عن همّام بن مُنبِّه عن أبي هريرة قال رسول الله ﷺ : «النار جُبار» . .

قال الخَطَّابي في « معالم السنن » ج٤ ص٤٠ ـ ٤١ : « لم أزلْ أسمع أصحاب الحديث يقولون : غلط فيه عبد الرزاق ، إنما هو « البئر جبار » حتىٰ وجدته لأبي داود عن عبد الملك الصنعاني عن مَعْمَر ، فدل علىٰ أن الحديث لم ينفرد به عبد الرزاق .

ومن قال : هو تصحيفُ « البئر » احتجَّ في ذلك بأن أهل اليمن يسمون النار يكسرون النون منها ، فسمعه بعضهم علىٰ الإمالة فكتبه بالياء ، ثم نقله الرواة مصحفاً .

قلت : إن صحَّ الحديثُ علىٰ ما روىٰ فإنه مُتأوّل علىٰ النار يوقدها الرجل في ملكه لأربٍ له فيها ، فتطيرُ بها الريح فتشعلها في بناء أو متاع لغيره من حيثُ لا يملك ردها ، فيكون هدراً غير مضمون عليه . والله أعلم » . انتهىٰ كلام الخَطَّابي ، وفيما ذكره من دعوىٰ التصحيف بُعْدٌ . والله أعلم .

وأصل الحديث معروف عن أبي هريرة من وجه آخر بلفظ : « البئر جبار » . . أخرجه الستة . انظر تخريجه في « نصب الراية » ج٤ ص٣٨٧ .

والبئر جبار : أي لا ضمان فيها ، وهو أن يحفر بئراً في مِلك نفسه فيتردَّىٰ فيها إنسان ، فإنه هَدْرٌ لا ضمان عليه فيه . « وقد يتأول أيضاً علىٰ البئر أن تكون بالبوادي يحفرها الإنسان فيحييها بالحفر والإنباط فيتردىٰ فيها إنسان فيكون هدراً » . « معالم السنن » ج٤ ص٤٠ .

فقال : «هذا باطل ، ليس من هذا شيء . ثم قال : ومن يحدث به عن عبد الرزاق»[١] ؟ قلت : حدثني [به] أحمد بن شَبُّويَهْ ، قال : « هؤلاء سمعوا بعدما عَمِي ، كان يُلقَّن فَلُقِّنَهُ ، وليس هو في كتابه ، وقد أسندوا عنه أحاديثَ ليست في كُتبه كان يُلَقِّنُها بعد ما عمي » .

قال أبو عبد الله : « حكوا عنه[٢] عن الحُلواني أحاديث أسندها » .

وقد ذكر غيرُ واحد أن عبد الرزاق حدث بأحاديث مناكير في فضل علي وأهل البيت ، فلعل تلك الأحاديث مما لُقِّنَها بعد أن عَمي[٣] ، كما قاله الإمام أحمد ، والله أعلم ؛ وبعضها مما رواه عنه الضعفاء ولا يصح عنه .

وقال النسائي : « عبد الرزاق ما حُدِّث عنه بآخرة ففيه نظر » .

وذكر عبد الله بن أحمد أنه سمع يحيىٰ بن مَعِين قيل له : تحفظُ عن عبد الرزاق عن مَعْمَر عن أبي إسحاقَ عن عاصم بن ضَمْرَة [آ ـ ١٢٠] عن علي عن النبي ﷺ « أنه مسح علىٰ الجبائر »[٤]؟ فقال يحيىٰ : « باطل ، ما حَدَّثَ به مَعْمَر قط » .

---

(١) « ومن حدث عن عبد الرزاق » ب .

(٢) « عنه » ليس في ظ وب .

(٣) « بعد ما عمي » ظ وب .

(٤) الحديث معروف من رواية عمرو بن خالد ، كما سيأتي في كلام الحافظ=

ثم قال يحيىٰ : « عليه مائة بَدَنَة مقلَّدة مجلَّلة إن كان مَعْمَر حدث بهذا قط ، هذا باطل ، ولو حَدَّث بهذا عبد الرزاق كان حلال الدم ، مَنْ حَدَّثَ بهذا عن عبد الرزاق ؟ قالوا : فلان ، وفي بعض النسخ قالوا : محمد بن يحيىٰ ، قال : لا والله ما حدَّث به معمر ، وعليه حجة من ههنا إلىٰ مكة إن كان مَعمَر يحدث بهذا » .

قال عبد الله بن أحمد : « هذا الحديث يروونه عن إسرائيل عن عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن آبائه عن علي عن النبي ﷺ ، وعمرو بن خالد لا يساوي شيئاً » .

قال عبد الله: وسمعت يحيىٰ يقول : «ما كتبت عن عبد الرزاق حديثاً قط إلا من كتابه ، لا والله ما كتبت عنه حديثاً قط إلا من كتابه » .

وذكر بعضهم أن سماع الدَّبَرِي من عبد الرزاق بآخرة .

قال إبراهيم الحربي : « مات عبد الرزاق وللدَّبَرِي ست سنين أو سبع سنين » .

= ابن رجب ، أخرجه ابن ماجه ص٢١٥ عن عبد الرزاق عن إسرائيل عن عمرو بن خالد .

وعمرو بن خالد ، لا يساوي شيئاً ، كما سيذكر الحَافظُ ابن رجب عن عبد الله ابن الإمام أحمد .

وقال الذهبي : « ق/عمرو بن خالد القرشي الواسطي ، عن زيد بن علي عن آبائه ؛ كذبه أحمد والدارقطني . وقال وكيع : « كان في جوارنا يضع الحديث ، ثم تحول إلىٰ واسط » .

« المغني » برقم ٤٦٤٩ ، وانظر « نصب الراية » ج١ ص١٨٦ ـ ١٨٧ .

ومنهم : أبو حمزة السُّكَّري[١] واسمه محمد بن ميمون[٢] :

ثقة مشهور ، من أهل مَرْوَ .

قال أحمد في رواية ابن هانىء : « كان قد ذهب بصره ، وكان ابن شقيق[٣] قد كتب عنه وهو بصير ، قال : وابن شقيق أصح حديثاً ممن كتب عنه من غيره » .

وقال النسائي في « سننه » في أبي حمزة[٤] : « هو مَرْوَزِي لا بأس به إلا أنه كان ذهب بصره في آخر عمره . فمن كتب عنه قبل ذلك فحديثه جيد » .

ومنهم : علي بن مُسْهِر[٥] :

---

(١) « السكري » ليس في ظ و وتصحَّف « محمد » في ظ إلىٰ نصر!! .

(٢) أحد الأئمة ، كان مجاب الدعوة ، « ثقة فاضل ، من السابعة ، مات سنة سبع أو ثمان وستين ـ ومائة ـ/ع » .
احتج به الأئمة كلهم، والمعتمد فيه ما قاله النسائي. وقوله هذا دليل على اعتبار المحدثين له في بحث أحاديثه كما لا يخفى.

(٣) ابن شقيق هو « علي بن الحسن بن شقيق ، أبو عبد الرحمن المَرْوزي ، ثقة حافظ ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس عشرة ـ ومائتين ـ وقيل: قبل ذلك/ع » .

(٤) قوله « في أبي حمزة » ليس في ظ وب .

(٥) « علي بن مُسْهِر ، بضم الميم وسكون المهملة وكسر الهاء ، القرشي ، الكوفي ، قاضي الموصل ، ثقة ، له غرائب بعد أن أضر ، من الثامنة . مات سنة تسع وثماني ـ ومائة ـ/ع » .

أحد الثقات المشهورين . قال أحمد في رواية الأثرم : « كان ذهب بصره فكان[١] يحدثهم من حفظه » ، وأَنْكَرَ عليه حديثَه عن هشام عن أبيه عن عائشة « كان رسول الله ﷺ إذا سمع المؤذنَ قال : وأنا » . وقال : « إنما هو عن هشام عن أبيه مرسل[٢] » .

وعلي بن مُسْهِر له مفاريد ، ومنها في حديث : « إذا شرب الكلبُ في إناء أحدكم فَلْيُرِقْه » وقد خَرَّجَه مسلم[٣] .

---

(١) « وكان » ظ .

(٢) أخرجه أبو داود في الصلاة (باب ما يقول إذا سمع المؤذن) ج١ ص١٤٥ من طريق علي بن مسهر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن رسول الله ﷺ كان إذا سمعَ المؤذنَ يتشهد قال : « وأنا وأنا » . وسكت عليه أبو داود .

والحديث مشهور من رواية سعد بن أبي وقاص أخرجه مسلم ج٢ ص٥ ، وأبو داود الموضع السابق ، والترمذي ج١ ص٤١١ ـ ٤١٢ ، والنسائي ج٢ ص٢٦ وابن ماجه (ما يقول إذا أذن المؤذن) أن رسول الله ﷺ قال : « من قال حين يسمع المؤذن : وأنا أشهد أن لا إله إلا اللهُ وحدَه لا شريكَ له وأنَّ محمداً عبدُه ورسولُه، رضيتُ باللهِ ربّاً وبمحمدٍ رسولاً وبالإسلامِ ديناً غُفر له » .

(٣) « صحيح مسلم » ج١ ص١٦١ . وأصل الحديث متفق عليه بلفظ « فليغسله سبعاً » البخاري ج١ ص٤١ ، ومسلم الموضع السابق . لا تعرف زيادة « فليرقه » في الحديث بوجه من الوجوه عن النبي ﷺ إلا عن علي بن مُسْهِر ، لكن لها شواهد موقوفة عن الصحابة ، كما نقل الحافظ ابن حجر في « الفتح » ج١ ص١٩٣ . وكأن ابن مسهر رواها علىٰ المعنىٰ المفهوم من الأمر بالغسل ، والله أعلم .

وذكر الأثرمُ أيضاً عن أحمدَ أنه أنكر حديثاً [فـ] ـقيل له : رواه علي بن مُسْهِر! فقال : « إن علي بن مُسْهِر كانت كتبه قد ذهبت ، فكتبَ بعدُ ، فإن كان روىٰ [ظ ـ ١٨٨] هذا[١] غيرُه وإلا [ب ـ ١٠٢] فليس بشيء يعتمد » .

ويلتَحقُ بهؤلاء مَن احترقتْ كتُبُه فحَدَّثَ من حِفْظِهِ فَوَهِم

كما قاله غيرُ واحد في ابن لَهِيعَة ، وقد سبق ذكرُ ذلك[٢] .

وكان أحمد يضعِّف حديث المتأخرين عنه .

وقال : « قتيبة ويحيىٰ بن يحيىٰ النيسابوري آخرُ مَنْ سمعَ منه » نقله عنه الأثرم .

وقال أبو حاتم الرازي : « مروان بن محمد تأخَّر سماعُه من ابن لَهِيْعَة فهو يحدث عنه » يعني بمناكير .

ومن هذا النوع أيضاً

قومٌ ثقات لهم كتابٌ صحيح ، وفي حفظهم بعضُ شيءٍ .

فكانوا يحدِّثون من حفظهم أحياناً فيغلَطُون، ويحدِّثون أحياناً من كتبِهم[٣] فيضبطون .

---

(١) قوله « هذا » ليس في ظ .

(٢) ص١٣٦ ـ ١٣٩

(٣) « كتابهم » ظ وب وفي ب « فيصيبون » موضع « فيضبطون » .

فمنهم : عبد الرَّزَّاق بن هَمَّام :

وقد تقدم[١] أنه لما كان بصيراً ويحدِّث من كتابه كان حديثه[٢] جيداً ، ولما حدَّث من حفظه خلط .

قال أحمد في رواية الأثرم في حديث عبد الرزاق عن مَعْمَر عن الزهري عن سالم عن أبيه أن النبي ﷺ رأىٰ علىٰ عُمر ثوباً جديداً[٣]، فقال : « هذا كان يحدِّث به من حفظه ، ولم يكن في الكتب » .

وقد تقدم ذكر هذا الحديث في كتاب اللباس .

وقال يحيىٰ بن مَعِين : « ما كتبتُ عن عبد الرزاق حديثاً واحداً إلا من كتابه كله[٤] » .

---

(١) ص٥٧٧ مع تعليق محقق فانظره .

(٢) « كان كتابه » ظ ، وهو سبق قلم .

(٣) أخرجه ابن ماجه أول اللباس ص١١٧٨ بالسند المذكور عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ رأىٰ علىٰ عمر رضي الله عنه قميصاً أبيضَ ، فقال : « ثوبك هذا غسيل أم جديد ؟ » قال : لا ، بل غسيل . قال : « ٱلْبَسْ جديداً ، وعِشْ حميداً ، ومُتْ شهيداً » وانظر « الأذكار » للإمام النووي ص١٧ فقد خَرَّجَه بنحوه وعزاه لابن السني أيضاً .

وقد رمز له الترمذي في (باب ما يقول إذا لبس ثوباً جديداً) ج٤ ص٢٣٩ ، فقال : « وفي الباب عن عمر ، وابن عمر » .

(٤) « كله » ليس في ظ .

ومما أنكِرَ علىٰ عبد الرزاق حديثه عن مَعْمَر عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً : « الخيلُ معقودٌ في نواصيها الخير »[١] ، أنكره أحمدُ ومحمد بن يحيىٰ . وقال : « لم يكن في أصل عبد الرزاق » ، وذكر الدارقطني أن الصواب إرساله .

وقال الدارقطني : « عبد الرزاق يخطىء عن مَعْمَر في أحاديث لم تكن في الكتاب » .

ومنهم : الدَّرَاوَرْدِيُّ عبدُ العزيز بنُ محمد[٢] :

أحدُ علماء [أهل] المدينة وثقاتِهم :

قال الأثرم: قال أبو عبد الله : « الدَّرَاوَرْدِيُّ إذا حدث من حفظه

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في الجهاد ج٤ ٢٨ ، وفي الأنبياء ج٤ ص٢٠٧ ـ ٢٠٨ ، ومسلم ج٦ ص٣١ ـ ٣٢ من طرق عن ابن عمر ، وعروةَ البارِقِيِّ ، وجَرِير بن عبد الله وأنس بن مالك . وإنما وقع الكلامُ بصورة خاصة في السند الذي ذكره الشارح رحمه الله ، بل إن الحديث من المتواتر رواه عشرون صحابياً . انظر الكلام عليه في « فتح الباري » ج٦ ص٣٧ ، و« نظم المتناثر » ص٩٣ .

(٢) « أبو محمد الجهني ، مولاهم ، المدني ، صدوق ، كان يحدِّث من كتب غيره فيخطىء . قال النسائي : حديثه عن عبيد الله العمري منكر ، من الثامنة ، مات سنة ست أو سبع وثمانين ـ ومائة ـ/ ع » .

كذا في « التقريب » ، وقول الحافظ ابن حجر : « يحدث من كتب غيره فيخطىء » يشير إليه قول الإمام أحمد : « إن كان في كتابه » .

فليس بشيء » أو نحو هذا ، فقيل له[١] : في تصنيفه ؟ قال : « ليس الشأن في تصنيفه ، إن كان في أصل كتابه ، وإلا فلا شيء ، كان يحدِّثُ بأحاديث ليس لها أصل في كتابه » .

قال : « ويقولون : إن حديثَ هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يُسْتَعْذَب له الماء[٢] »

---

(١) قوله « له » ليس في ظ وب .

(٢) أخرجه أبو داود في آخر الأشربة ج٣ ص٣٤٠ وسكت عليه هو والمنذري في « تهذيب السنن » ج٥ ص٢٨٨ . ولفظ الحديث بتمامه « كان يُسْتَعْذَبُ له الماء من بيوت السقيا » والسقيا : بضم المهملة وبالقاف بعدها تحتانية . قال قتيبة : هي عين بينها وبين المدينة يومان . كذا رواه عنه أبو داود بعد سياق الحديث .

قال الحافظ في « الفتح » في (باب استعذاب الماء) ج١٠ ص٥٩ « بسند جيد » وصححه الحاكم .

قال الحافظ : « وفي قصة أبي الهيثم بن التَّيِّهان . . أن امرأته قالت للنبي ﷺ ـ لما جاءهم يسأل عن أبي الهيثم ـ : ذهب يستعذب لنا من الماء ، وهو عند مسلم كما سأبينه بعدُ .

وذكر الواقدي من حديث سَلمىٰ امرأة أبي رافع : كان أبو أيوب حين نزل عنده النبي ﷺ يَسْتَعْذِبُ له الماء من بئر مالك بن النضر والد أنسٍ ، ثم كان أنس وهند وحارثة أبناء أسماء يحملون الماء إلىٰ بيوت نسائه من بيوت السقيا ، وكان رباح الأسود عبده يستقي له من بئر غَرْس مرة ، ومن بيوت السقيا مرة .

قال ابن بطال : « استعذاب الماء لا ينافي الزهد ولا يدخل في الترفُّه المذموم، بخلاف تطييب الماء بالمسك ونحوه فقد كرهه مالك ، لما فيه =

ليس له أصل في كتابه[١] » . انتهىٰ .

وقد تقدم عن ابن مَعِين أنه قال في حديثه عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ « تقتل عماراً الفئة الباغية »[٢]: إنه لم يكن في كتابه أيضاً .

وقال يحيىٰ بن مَعِين : « الدَّرَاوَرْدِي ما روىٰ من كتابه فهو أثبت من [آ ـ ١٢١] حفظه » .

ومنهم : هَمَّام بن يحيىٰ العَوْذِي البصري[٣] :

أحد الثقات المشهورين :

قال يزيد بن زُرَيْع وعبد الرحمن بن مهدي : « كتابه صحيح ، وحفظه ليس بشيء ، وكان يحيىٰ بن سعيد لا يرضىٰ كتابه ولا حفظه ، ثم بعد ذلك قدم معاذ بن هشام فرآه يحيىٰ يوافق هَمَّاماً في أشياء ، فكان يحيىٰ يقول بعد ذلك : كيف قال هَمَّام ؟ » .

= من السَّرَف . وأما شرب الماء الحلو وطلبه فمباح ، فقد فعله الصالحون ، وليس في شربِ الماءِ الملحِ فضيلةٌ » . « فتح الباري » ج١٠ ص٥٩ ـ ٦٠ .

(١) قوله « وإلا فلا شيء » إلىٰ هنا سقط من ظ .

(٢) سبق تخريجه موسعاً ، وأنه متواتر ص٢٨٩ ـ ٢٩٠ . إنما الكلام في خصوص هذا السند .

(٣) « أبو عبد الله أو أبو بكر ، البصري ، ثقة ، ربما وهم ، من السابعة ، مات سنة أربع أو خمس وستين ـ ومائة ـ/ع » . حديثه بأخرة أصح مما سُمِع منه قديماً فهو عكس مَن اختلط بأخرة ، هو قد تَمَتَّن بآخرة ، احتج به الجماعة .

قال عبد الله بن أحمد : سمعت أبي قال : « قال عَفَّان : ثنا يوماً هَمَّام فقلت له : إن يزيدَ بنَ زُرَيْع حدثنا عن سعيد عن قتادة ذكر خلاف ذلك الحديث ، قال : فذهب فنظر في الكتاب ثم جاء فقال : يا عَفَّان ألا تراني أخطىء وأنا لا[١] أعلم » .

قال عَفَّان : « وكان هَمَّام إذا حَدَّثنا بقرب عهده بالكتاب فَقَلَّ ما كان يخطىء » .

قال عبد الله : وقال أبي : « ومن سمع من هَمَّام بآخرة فهو أجود ، لأن هَمَّاماً كان في آخر عمره أصابته زَمانة[٢] ، فكان يقرب عهده بالكتاب فقل ما كان يخطىء! » .

ومنهم : شَرِيكُ بن عبد الله النَّخَعِي قاضي الكوفة[٣] :

قال يعقوب بن شيبة وغيره : « كتبه صحاح ، وحفظه فيه اضطراب » .

وقال محمد بن عمار الموصلي الحافظ : « شَرِيك كتبه صحاح[٤] ، فمن سَمعَ منه من كُتبه فهو صحيح ، قال : ولم يسمعْ من شَرِيك من كتابه إلا إسحاق الأزرق » .

وقد قيل : إن أصوله كان فيها الخطأ ، فذكر محمد بن يحيىٰ

---

(١) « ولا أعلم » ظ . بدون « أنا » .
(٢) زمِنَ زَمانة : مرض مرضاً يدوم طويلاً ، وضعف بكبر سن ومطاولة عِلَّة .
(٣) سبقت ترجمته في ص١١٧ .
(٤) قوله : « وحفظه » إلىٰ هنا سقط من ظ وب .

ابن سعيد القطان عن أبيه قال : [ب ـ ١٠٣] « نظرتُ في أصول[١] شَرِيك فإذا الخطأ في أصوله » .

وفرَّق آخرون بين ما حَدَّثَ به في آخر عُمُره بعد ولايته القضاء ، فضَعَّفوه ، لاشتغاله بالقضاء عن حفظ الحديث ، وبين ما حدَّث به قَبْلَ ذلك فصحَّحوه :

قال أحمد في رواية الأكرم، وذكر سماع أبي نعيم من شريك فقال: «سماع قديم». وجعل [أحمد] يصححه[٢] .

وقال أحمد في رواية ابنه عبد الله : قال لي حَجَّاج بن محمد : « كتبتُ عن شَرِيك نحواً من خمسين حديثاً عن سالم ، قبل القضاء » يعني قبل أن يلي القضاء .

قال أبو حاتم[٣] : « حَدَّثَ شريك من حفظه بآخرة ـ وكان قد ساء حفظه ـ عن عاصم الأحول عن الشَّعبي عن ابن عباس «أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم محرم، فغلط فيه ، ورواه جماعة ولم يذكروا صائماً محرماً ، إنما قالوا : احتجم وأعطىٰ الحجَّام[٤] أَجْرَهُ[٥] » .

---

(١) « كتب » ظ وب .

(٢) «تصحيحة» ب. وهو تصحيف.

(٣) في « علل الحديث » ج١ ص٢٣٠ . وفيه تقديم وتأخير في سياقه هنا .

(٤) « الحاجم » ظ وب .

(٥) الحديث روي من طرق عن ابن عباس : فأخرجه البخاري في الصوم (باب الحجامة والقيء للصائم) ج٣ ص٣٣ من طريق وهيب عن أيوب=

وأنكرَ ذلك يحيىٰ القطان : قال عبدُ الجَبَّار بن محمد الخَطَّابي : قلت ليحيىٰ بن سعيد : « زعموا أن شَرِيكاً إنما خلط بآخرة قال : ما زال مخلطاً »، وبكل حال فهو سيىءُ الحفظ كثيرُ الوَهَم .

= عن عكرمة عن ابن عباس « أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم ، واحتجم وهو صائم » . والترمذي ج٣ ص١٤٦ ـ ١٤٧ ، من طريق عبد الوارث بن سعيد ثنا أيوب عن عكرمة عن ابن عباس . . . ، ومن طريق يزيد بن أبي زياد عن مِقْسم عن ابن عباس ، ولفظهما : « وهو محرم صائم » .

وأخرجه البخاري أيضاً من طريق عبد الوارث كذلك ، بلفظ « وهو صائم » .

وأخرجه مسلم في الحج ج٤ ص٢٢ من طريق سفيان بن عُيينة عن عَمرو عن طاوسٍ وعطاء عن ابن عباس « أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم . . . » هكذا ، لم يذكر فيه « صائم » .

قال الحافظ ابن حجر : « والحديث صحيح لا مرية فيه » وتوسَّع في تحقيق ذلك انظر «الفتح» ج٤ ص١٢٧ ـ ١٢٨ .

وكأن كلام أبي حاتم في خصوص رواية عاصم الأحول والله أعلم .

وقد تابع شَريكاً عن عاصم مَعْمَر في « المسند » رقم ٣٤٥٧ وهذا سند صحيح ، فانتفىٰ الطعنُ عن شريك في هذا .

وقد عزي هذا لـ« المصنَّف » لكن لم نجده فيه ج٤ ص٢٠٩ ـ ٢١٤ .

وأما حديث ابن عباس : « أن رسول الله ﷺ احتجم وأعطىٰ الحجَّام أجرَه » فهو مروي من طرق صحيحة ، انظر « المسند » برقم ٣٠٧٨ و٣٠٨٥ و٣٢٨٤ و٣٢٨٦ .

ولا تعارض ، لأنه يكون من تعدد الواقعة .

قال إبراهيم بن سعيد الجوهري : « أخطأ شَرِيك في أربعمئة حديث » .

ومنهم : حَمّاد بن أبي سليمان[١] :

فقيه الكوفة ، وشيخُ أبي حنيفة :

قال أبو داود : سمعت أحمد يقول : « حماد مقارِبُ الحديث ما روىٰ عنه سفيان ، وشعبة ، والقدماء . قال : وهشام الدَّسْتوائي سمع منه قديماً ، سماعه صالح ، ولكن حماد بن سلمة عنده عنه تخليط » .

ونقل الأثرمُ عن أحمد قال : « رواية القدماء عن حماد مقاربة : شعبة[٢] ، والثوري ، وهشام الدَّستَوائي . وأما غيرُهم فقد جاؤوا عنه بأعاجيب . قلت له : حَجَّاج وحماد بن سلمة ؟ قال : حماد علىٰ ذاك » ، أي لا بأس به .

قال : « وقد سقط فيه غيرُ واحد مثل محمد بن جابر »، وأشار بيده فظننت أنه سلمةُ الأحمر . قال الأثرمُ : ولعله قد عنىٰ غيرَه .

قوله : « سقط فيه » يعني رووا عنه ما لا يُرْتضىٰ .

ونقل أبو داود عن أحمد قال : « ما روىٰ سفيانُ وشعبةُ عن حماد

---

(١) هو حماد بن مسلم الأشعري ، مولاهم ، أبو إسماعيل الكوفي ، تابعي كبير ، فقيه ، وثقه ابن معين وغيره كثير من الأئمة ، تُكُلِّمَ فيه بأوهام وقعت له ، قال الذهبي في الكاشف : «ثقة إمام مجتهد» مات سنة عشرين ومائة أو قبلها، أخرج له الستة : البخاري تعليقاً وفي « الأدب » ، ومسلم في « الصحيح » ، وأصحاب « السنن الأربعة » .

(٢) « متقاربة والثوري » ب ، ليس فيها « شعبة » .

عن إبراهيم أحبُّ إليَّ من رواية [ظ ـ ١٨٩] مغيرةَ عن إبراهيم ، إلا أن في حديث الآخرين عن حماد تخليطاً » .

ومنهم : حَفْصُ بن غِيَاث[١] :

النَّخَعيّ ، أبو عمر ، قاضي الكوفة .

قال أبو زُرْعَة : « ساءَ حِفْظُه بعد ما استُقْضِي ، فمن كتب عنه من كتابه فهو صالح ، وإلا فهو كذا وكذا » .

---

(١) الحافظ المكثر ، « ثقة ، فقيه ، تغيَّر حفظُه قليلاً في الآخر ، من الثامنة ، مات سنة أربع أو خمس وتسعين ـ ومائة ـ وقد قارب الثمانين/ ع » .

قال نورُ الدين : ما ذكرَهُ الشارحُ ابن رجب والحافظُ ابن حَجَر رحمهما الله تعالىٰ لم يؤد ـ فيما نُرىٰ ـ إلىٰ ضعفِ حديث حفص ، وقد أبان ذلك الحافظ ابن حجر في كتابه « هدي الساري مقدمة فتح الباري » فقال ما نصه :

« من الأئمة الأثبات ، أجمعوا علىٰ توثيقه والاحتجاج به ، إلا أنه في الآخر ساء حفظه ، فمن سمع من كتابه أصح ممن سمع من حفظه .

قال أبو زُرْعة : وقال ابن المديني : كان يحيىٰ بن سعيد القطان يقول : حفص أوثقُ أصحابِ الأعمش .

قال : فكنتُ أنكرُ ذلك ، فلما قدمتُ الكوفةَ بآخرة أخرجَ إليّ ابنه عمر كتاب أبيه عن الأعمش فجعلت أترحّم علىٰ القطان » .

قلت ـ القائل ابن حجر ـ : « اعتمدَ البخاري علىٰ حفص هذا في حديث الأعمش ، لأنه كان يميز بين ما صرَّح به الأعمشُ بالسماع وبين ما دلَّسه ، نبَّه علىٰ ذلك أبو الفضل بن طاهر » انتهىٰ .

وقول ابن حجر هنا : « إلا أنه في الآخر ساء حفظه » أي قليلاً كما يدل عليه كلامه التالي ، وكلامه في « التقريب » .

وقال ابن المديني : « حفص ثبت » . قيل له : « إنه يهم » قال : « كتابه صحيح » .

وقال يعقوبُ بن شَيْبة : « هو ثقة ثبت[١] [آ ـ ١٢٢] إذا حَدَّث من كتابه . ويُتَّقىٰ بعضُ حفظه » .

وقد تكلَّم في حفظه غير واحد ، منهم الإمام أحمد .

وقال[٢] داود بن رُشَيْد : « كان كثيرَ الغلط » . وذكر ذلك لمحمد بن عَمَّار فقال : « لا ، ولكن كان[٣] لا يحفظ حسناً ، ولكن كان إذا حفظ الحديث فكان ـ أي[٤] يقوم به حسناً ـ » .

وقد رُوي عن ابن مَعِين : « إن حفصاً لم يكن يحدِّث إلا من حفظه ببغداد والكوفة ، ولم يخرج كتاباً ، كتبوا عنه ثلاثة آلاف أو أربعة آلاف حديث من حفظه » .

ومنهم : شَبيب بن سَعيد الحَبَطِيّ[٥] البصري :

أبو أحمد بن شبِيب[٦] ، خرَّج حديثه البخاري .

---

(١) من قوله « فهو صالح » إلىٰ هنا في نسخة الأصل مطموس ، اعتمدنا فيه علىٰ النسختين ظ وب .

(٢) « وقال » ليس في ظ وب ، وعلق في هامش ظ « لَعله وقال » . فأصاب .

(٣) « كان » ليس في ظ وب ، وليست « ولكن » التالية في ظ .

(٤) « أبي » ب ، تصحيف .

(٥) « شيت بن سعيد الحنظلي » ب ، وهو تصحيف .

(٦) « لا بأس بحديثه من رواية ابنه أحمد عنه ، لا من رواية ابن وهب . من صغار =

قال علي بن المديني : « ثقة ، كان من أصحاب يونس بن يزيد ، كان يختلف في تجارةٍ إلىٰ مصر ، وكتابه كتابٌ صحيح . وقد كتبتها عن ابنه أحمد[١] » .

قال ابن عدي[٢] : «له نسخة عن يونس بن يزيد عن الزهري يرويها عنه ابنه أحمد ، [٣] وهي أحاديثُ مستقيمة . وروىٰ[٤] عنه ابن وهب أحاديث مناكير ، فلعل شبيباً حدَّث بمصر في تجارته إليها ، كتب عنه ابن وهب من حفظه ، فيغلَطُ ويهم » .

ومنهم : إبراهيم بن سَعْد الزُّهْري[٥] :

أحد الأعيان الثقات المتَّفقِ علىٰ تخريجِ حديثهم[٦] . قال أحمد : « كان [ب ـ ١٠٤] يحدث من حفظه فيخطىء ، وفي كتابه الصواب » .

وقد تكلَّم فيه يحيىٰ القطان ، روىٰ من حفظه أحاديث أُنكِرَت

= الثامنة ، مات سنة ست وثمانين ـ ومائة ـ/ خ خد س » .

إذا حَدَّث عنه ابنه أحمد فكأنه شبيب آخر ، لأنه يجوِّد عنه . أخرج البخاري له من رواية ابنه عنه ، كما في « هدي الساري » .

(١) « وقد كتبها عن أبيه أحمد » ب! تصحيف .

(٢) « الكامل » ورقة ١٩٥/ ٢= ١٣٤٦ و١٣٤٧ بمعنىٰ كلامه هنا .

(٣) « عن أبيه أحمد » ب تصحيف . وقوله « قال ابن عدي » إلىٰ هنا سقط من ظ .

(٤) « ويروي » ظ وب .

(٥) « إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزُّهري ، أبو إسحاق المدَني ، نزيل بغداد . ثقة ، حجة ، تُكُلِّم فيه بلا قادح ، من الثامنة ، مات سنة خمس وثمانين ـ ومائة ـ/ ع » .

(٦) « حديثه » ظ وب .

عليه : منها : روىٰ عن أبيه عن أنس عن النبي ﷺ قال : « الأئمة من قريش[١] » .

وسُئِلَ أحمدُ عنه فقال : « ليس هذا في كتب إبراهيم ، لا ينبغي أن يكون له أصل » .

ومنهم : سليمانُ بن داودَ أبو داود الطَّيالِسيُّ البصري[٢] :

حدث من حفظه فوهِمَ ، وكان حفظه كثيراً جداً ، يقال : إنه حدث من حفظه بأصبهانَ بأربعينَ ألف حديث ، فأخطأ فيها في مواضع وليس ذلك بعجيبٍ منه . ويقال : إنه أخطأ في ألفِ حديث .

ومن جملة ما أخطأ فيه أنه روىٰ عن شعبة عن سعيد[٣] بن قَطَن

---

(١) أخرجه من طريق سعد بن إبراهيم أبو داود الطيالسي في « مسنده » برقم ٩٢٦ و٢١٣٣ وانظر « منحة المعبود » ج٢ ص١٦٣ .

وأخرجه من غير طريقه أحمد والنسائي والضياء المقدسي عن أنس . « كشف الخفاء » ج١ ص٢٧١ ، و« المسند » ج٣ ص١٢٩ و١٨٣ وج٤ ص٤٢١ . وانظر « فيض القدير » ج٣ ص١٨٩ ـ ١٩٠ .

وأصل الحديث متواتر ، رواه عدد كثير من الصحابة ، جمع الحافظ ابن حجر طرقه في « جزء » عن أربعين صحابياً . « نظم المتناثر » ص١٠٣ .

(٢) محدث حافظ شهير « ثقة ، حافظ ، غلط في أحاديث ، من التاسعة ، مات سنة أربع ومائتين/ خت م عه » .

والظاهر أن ادعاء الغلط عليه بألف حديث فيه مبالغة ، كما يشير له كلام الشارح رحمه الله . ينسب له مسند ، وليس مِن جمعه انظر ص ٤٠ .

(٣) قوله « وليس ذلك بعجيب » إلىٰ هنا كشط معظمه من النسخة الأصل .

عن أبي زيد الأنصاري مرفوعاً : « من لم يرحمْ صغيرَنا فليس منا[١] » .

ويقال : إنه نظرَ في كتابه فلم يجدْه ، وقد ذكرنا هذا الحديث والاختلاف فيه في كتاب البر والصلة .

ومنهم : يُونسُ بن يزيدَ الأَيْلي صاحبُ الزُّهْري[٢] :

---

(١) أخرجه الترمذي ج٤ ص٣٢١ ـ ٣٢٢ بنحوه من طرق أخرىٰ صحح بعضها ، وأبو داود (باب الرحمة) ج٤ ص٢٨٦ عن ابن عامر عن عبد الله بن عمرو ، والبخاري في « الأدب المفرد » ج١ ص٤٥٩ نسخة الشرح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ : « ليس منا من لم يرحمْ صغيرنا ويعرفْ حَقَّ كبيرنا » وصححه الحاكم ج٤ ص١٧٨ ووافقه الذهبي . وانظر « فيض القدير » ج٦ ص٢٤٤ .

(٢) « أبو يزيد ، مولىٰ آل أبي سفيان ، ثقة ، إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً ، وفي غير الزهري خطأ . من كبار السابعة ، مات سنة تسع وخمسين ـ ومائة ـ علىٰ الصحيح ، وقيل سنة ستين/ع » .

وهذا الذي ذكره من الوهم والخطأ لا يُخرِجُه عن ثقته ، قال الحافظ ابن حجر في « هدي الساري » :

« قلت : وثَّقه الجمهورُ مطلقاً ، وإنما ضَعَّفوا بعض روايته حيث يخالف أقرانَه أو يحدِّث من حفظه ، فإذا حدَّث من كتابه فهو حجة . قال ابن البَرْقي : سمعتُ ابنَ المديني يقول : «أثبتُ الناس في الزهري مالك ، وابن عُيينة ، ومَعْمَر ، وزياد بن سعد ، ويونس من كتابه» .

وقد وثَّقه أحمدُ مطلقاً ، وابن مَعِين ، والعِجْلي ، والنسائي ، ويعقوب بن شيبة ، والجمهور . واحتَّج به الجماعة » .

قال أحمد : « إذا حَدَّثَ من حفظه يخطىء » .

[و] قال أبو عثمان البَرْذَعِيُّ : « سألت أبا زُرْعَة عن يونسَ في غير الزهري ؟ » قال : « ليس بالحافظ » .

قال : وقال لي أبو حاتم وكان شاهداً : سمعت عليَّ بن محمد الطَّنافِسِي يذكر عن وكيع ، قال : « لقيت يونس بن يزيد بمكة فجهدت به الجهدَ علىٰ أن يقيم حديثاً ، فلم يقدِرْ عليه » .

قال أبو زُرْعَة : « كان صاحبَ كتاب ، فإذا حَدَّثَ[1] من حفظِه لم يكن عنده شيء » .

وكذا قال ابن المبارك وابن مهدي في يونس : « إن كتابه صحيح » .

[و] قال ابن مهدي : « لم أكتبْ حديث يونس بن يزيد إلا عن ابن المبارك ، فإنه أخبرني أنه كتبها عنه[2] من كتابه » .

ومنهم : عبدُ الصَّمَد بن حَسَّان[3] :

ذكر البخاري في « تاريخه » : « أنه يهِمُ من حفظه ، قال : وأصله صحيح » .

---

(١) « أخذ » ظ « أخذ في » ب وفي هامشها « لعله حدث من » .

(٢) « عنه » ليس في ظ .

(٣) صدوق إن شاء الله ، لم يصح أن أحمد تركه ، وقال البخاري « مقارب » . انظر « ميزان الاعتدال » ج٢ ص٦٢٠ .

وقد ذكر أحمدُ : أن **أبا عَوَانة**[١] كان يحدِّثُ من حفظِه فيخطىء .

وكذلك يحيىٰ بن أيوبَ المِصْري[٢] :

قال أحمد : « كان إذا حَدَّثَ من حفظه يخطىء ، وإذا حدَّث من كتابه فليس به بأس » .

وقد حَدَّثَ يحيىٰ من حفظه عن يحيىٰ بن سعيد عن عَمْرَة عن عائشة في قراءة النبي ﷺ في الوتر[٣] . فقال أحمد :

---

(١) أبو عَوَانة : « وَضَّاح بتشديد المعجمة ثم مهملة ، ابن عبد الله اليَشْكري ، بالمعجمة ، الواسطي ، البزَّاز ، مشهور بكنيته ، ثقة ، ثبت ، من السابعة ، مات سنة خمس أو ست وسبعين ـ ومائة ـ/ع » .

وتوثيقه بإطلاق هو عُمدة الجماهير ، وقد اعتمده الأئمة كلهم . لكن حديثه من كتابه أصح ، وكلامهم فيه غايته أن يكون في حديثه عن قتادة .

قال الذهبي في « المغني » رقم ٦٨٣٨ : « ثقة حجة ، ولا سيما إذا حدث من كتابه ، وروىٰ حنبل عن علي قال : « هو في قتادة ضعيف ، لأنه ذهب كتابه » .

(٢) هو الغافقي ، أبو العباس ، التحقيق فيه عندنا أنه ثقة ، ربما وهم . وقال ابن عدي : ٢٦٧٣ : « ولا أرىٰ في حديثه إذا روىٰ عنه ثقة ، أو يروي هو عن ثقة حديثاً منكراً » . « من السابعة ، مات سنة ثمان وستين ـ ومائة ـ /ع » .

(٣) الحديث أنه ﷺ كان يقرأ في الأولىٰ بـ﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴾ ، وفي الثانية بـ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ ، وفي الثالثة بـ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ والمعوذتين . أخرجه أبو داود ج٢ ص٦٣ والترمذي ج٢ ص٣٢٦ وقال : « حسن غريب » وابن ماجه ص٣٧١ كلهم من طريق خُصَيف عن عبد العزيز بن جُرَيج عن عائشة .

=

«مَنْ يَحتَمِل[١] هذا» ؟ يعني أنه خطأ فاحش .

وقال أبو زُرْعة في : **سُوَيْد بن سعيد**[٢] :

« أما كتبه فصحاح ، كنتُ أتتبع أصولَه وأكتبُ منها ، فأما إذا حدَّث من حفظه فلا » .

وقال البخاري : « **أبو أُوَيْس المدني**[٣] : ما روىٰ من أصل كتابه فهو أصح » .

= وخالف يحيىٰ بن أيوب فرواه عن يحيىٰ بن سعيد عن عَمرة ، أخرجه الدارقطني في « سننه » ٢ ص٣٤ ـ ٣٥ ، لذلك تكلَّم فيه الإمام أحمد . لكن صححه من هذا الطريق ابن حبان : « الإحسان » ج٦ ص١٨٨ و« موارد الظمآن » ص١٧٥ والحاكم في « المستدرك » ج١ ص٣٠٥ وقال : «صحيحٌ علىٰ شرطهما» ، ووافقه الذهبي . وذلك لثقة يحيىٰ بن أيوب ، كما بيناه.

(١) « تحمل » ب ، تصحيف .

(٢) هو سُوَيد بن سعيد بن سهل الهَرَوي الأصل ، ثم الحَدَثاني ، أبو محمد ، شيخُ مسلم ، محدث نبيل ، له مناكير ، « صدوق في نفسه ، رُمي بالتدليس ، إلا أنه عَمِي فصار يَتَلقَّن ما ليس من حديثه ، . . ، مات سنة أربعين ـ ومائتين ـ وله مائة سنة/ م ق » . أخذ عنه مسلم قبل أن يعمى ويتلقن ، وروى له لعلو سنده ، والذي له أصل من رواية غيره . نكت ابن حجر : ج١ ص ٤١١ .

(٣) أبو أُوَيْس المدني هو « عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي ، أبو أُوَيْس المدني ، قريب مالك ، وصهره ، صدوق يهم ، من السابعة ، مات سنة سبع وستين ـ ومائة ـ/ م عه » .

أخرج له مسلم متابعة ، كما ذكر الذهبي في « المغني » رقم ٣٢٣٠ .

وقال ابن المبارك في : **إبراهيم بن طَهْمان**[١] ،
وأبي حمزة السُّكَّرِي[٢] : « كانا صحيحي الكتب » .
وهذا يدلُّ علىٰ أن حِفظَهما كان فيه شيءٌ عنده .

* * *

(١) « إبراهيم بن طهمان الخراساني ، أبو سعيد ، سكن نيسابور ، ثم مكة ، ثقة ـ مشهور ـ يُغْرِب ، وتُكلمَ فيه للإرجاء ، ويقال رجع عنه . من السابعة ، مات سنة ثمان وستين ـ ومائة ـ/ع » .

(٢) سبقت ترجمته في ص٥٨٢ .

النوعُ الثاني
مَن ضُعِّفَ حديثُه في بعض الأماكنِ دونَ بعض

وهو علىٰ ثلاثة أضرب :

أحدها : من حَدَّثَ في مكان لم يكنْ معه فيه [آ ـ ١٢٣] كتبُه فخلط ، وحدَّث في مكانٍ آخر من كتبه فضبَطَ ، أو من سمعَ في مكانٍ من شيخ فلم يضبِطْ عنه ، وسمعَ منه في موضعٍ آخر فضبطَ(١) .

فمنهم : مَعْمَر بن راشد(٢) :

حديثُه بالبصرة فيه اضطراب كثير ، وحديثه باليمن جيد .

قال أحمد في رواية الأثرم : « حديث عبد الرزاق عن مَعْمَر أحب إلي من حديث هؤلاء البصريين ، كان يتعاهد كتبَه وينظرُ ـ يعني باليمن ـ ، وكان يحدثهم بخطأ بالبصرة » .

وقال يعقوب بن شيبة : « سماع أهل البصرة من مَعْمَر حين قدِمَ عليهم فيه اضطراب ، لأن كتبَه لم تكنْ معه » .

---

(١) **الثاني** : مَن حدَّث عن أهل مِصرٍ فحفظ، وحدَّثَ عن غيرهم فلم يحفظ ص٦٠٩ .

الثالث : مَن حدَّث عنه أهلُ مِصرٍ فحفظوا، وحدَّث عنه غيرهم فلم يقيموا حديثه ص٦١٤ .

(٢) الثقة الحافظ ، سبقت ترجمته في ص٥١٦ .

فمما اختلف فيه باليمن والبصرة : حديث : « أن النبي ﷺ كوىٰ أسعدَ بن زُرارة من الشَّوكة[١] » .

رواه باليمن عن الزهريِّ عن أبي أُمامةَ بنِ سهلٍ مرسلاً ، ورواه بالبصرة عن الزهري [ب ـ ١٠٥] عن أنسٍ ، والصواب المرسل[٢] .

ومنه : حديث : « إنما الناس كإبلٍ مائة »[٣] .

رواه باليمن عن الزهري عن سالم عن أبيه مرفوعاً ، [ظ ـ ١٩٠] .

---

(١) « من السوكه » ب ، « في الشوكة » ظ ، وكلاهما تصحيف .

(٢) الحديث أخرجه الترمذي في الطب (الرخصة في ذلك) ـ يعني الكي ـ ج٤ ص٣٩٠ من طريق مَعْمَر عن الزهري عن أنس . وقال : « حسن غريب » .

أما حديثه المرسل فأخرجه عبد الرزاق في « المصنف » ج١٠ ص٤٠٧ .

والمراد بالشَّوكة : حمرة تعلو الوجه والجسد . « النهاية » .

(٣) لفظ الحديث : « إنما الناس كإبلٍ مائة ؛ لا يجدُ الرجل فيها راحلةً » .

أخرجه مسلم بنحوه بالسند الأول في آخر المناقب ج٧ ص١٩٢ ، والترمذي واللفظ له ج٥ ص١٥٣ ، وأحمد برقم ٤٥١٦ كلهم من طريق مَعْمَر عن الزهري عن سالم عن أبيه . وأورد له الترمذيُّ متابعةً من طريق سفيانَ بن عُيينة عن الزهري به .

ومعنىٰ الحديث : أن الزاهد في الدنيا الكاملَ في الزهد فيها والرغبةِ في الآخرةِ قليلٌ جداً ، كقِلَّة الراحلة في الإبل . والراحلةُ هي الإبل التي تُسْتَعْمل لحمل الأثقال وقطعِ مسافات الأسفار بها .

وقال القرطبي : « ويقعُ لي أنَّ الذي يناسبُ التمثيلَ بالراحلةِ إنما هو الرجلُ الكريم الجَوَادُ الذي يتحمَّل أثقالَ الناس بما يتكلَّف من القيام بحقوقهم، والغرامات عنهم، وكشف كُرَبهم، فهذا هو القليلُ الوجودِ». المفهم: ٦/ ٥٠٧ .

ورواه بالبصرة مرة كذلك ، ومرة عن الزهري عن ابن المسيّب[١] عن أبي هريرة .

ومنه حديثه عن الزهري عن سالم عن أبيه « أن غيلانَ أسلم وتحته عَشْرُ نسوة . . . » الحديث[٢] .

قال أحمدُ في رواية ابنه صالح : « مَعْمَر أخطأ بالبصرة في إسنادِ حديث غيلان ، ورجعَ باليمن فجعله منقطعاً » .

ومنهم : هِشام بن عُرْوَة[٣] :

وقد سبقَ قول الإمام أحمد : « كأنَّ روايةَ أهل المدينة عنه

---

(١) « عن سعيد بن المسيب » ظ . وهو هو .

(٢) سبق تخريجه بتحقيق ضاف في بيان صحته ونقد إعلاله ص٣١٣ ـ ٣١٧ .

(٣) هشام بن عُرْوة بن الزبير بن العوّام الأسدي الثقة الحافظ ، مُجمع علىٰ تثبته ، فقيه مجتهد ، « من الخامسة ، مات سنة خمس أو ست وأربعين ـ ومائة ـ وله سبع وثمانون سنة/ع » .

وقد ذكر في « هدي الساري » عن حديثه في العراق أنه كبر فتغيَّر حفظُه ، فتغير حديثُ مَنْ سمع منه في قدمته الثالثة إلىٰ العراق . فإنَّه انبسط في الرواية عن أبيه . وقد سبق لنا بيان ما فيه في ص٤٩٠ .

وأما أنه انبسط في الرواية فقد فُسِّر ذلك كما في « هدي السَّاري » بأنه أرسل عن أبيه ما كان يسمعه من غير أبيه عن أبيه ، لذلك قال الحافظ ابن حجر « ربما دلس » .

وفي هذا التفسير نظر ، والأولىٰ تفسير الحافظ ابن رجب الذي يأتيك ، ويظهر أن الحاكم هو الذي وصف هشاماً بالتدليس، وقد تعقَّبه الحافظ العلائي =

أحسن ، أو قال : أصح » .

وقال يعقوب بن شيبة : « هشام مع تَثَبُّتِه ربما جاء عنه بعض الاختلاف .

وذلك فيما حَدَّث بالعراق خاصة ، ولا يكاد يكون الاختلاف عنه فيما يفحش، يسند الحديث أحياناً ، ويرسِلُه أحياناً ، لا أنه يقلب إسنادَه ، كأنه علىٰ ما تَذَكَّر من حفظه . يقول عن أبيه عن النبي ﷺ ، ويقول عن أبيه عن عائشةَ عن النبي ﷺ، إذا أتقنه أسنَدَه ، وإذا هابه أرسَلَه » .

وهذا فيما نُرىٰ[١] أن كتبه لم تكن معه بالعراق فيرجعَ[٢] إليها . والله أعلم .

ومنهم : عبدُ الرَّحمَن بن أبي الزِّنَاد[٣] :

وقد وثَّقه قوم ، وضعَّفه آخرون ، منهم يحيىٰ بن مَعِين .

= بأنَّ ما ذكره لهشام لا يصلح لأن يُحكَم عليه بالتدليس بسببه . قال العلائي : « في جعل هشام بمجرد هذا مدلِّساً نظر ، ولم أر من وصفه به » . « جامع التحصيل لأحكام المراسيل » ص١١١ ، ط. عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية. وانظر لزاماً ما سبق بيانه ص٤٨٧ ـ ٤٩٠ .

(١) « مما نرىٰ » ظ ، و« فيما يرىٰ » ب .

(٢) « فرجع » ظ ، وهو سهو قلم .

(٣) « مولىٰ قريش ، صدوق ، تغير حِفْظه لما قدم بغداد ، وكان فقيهاً ، من السابعة ، وَلِيَ خَراجَ المدينة فَحُمِد . مات سنة أربع وسبعين ـ ومئة ـ وله أربع وسبعون سنة/ خت م عه » .

رمز في « التهذيب » ج٦ ص١٧٠ « مق » أي أخرج له مسلم في « مقدمة صحيحه » وقال في ص١٧٣ : « وقال التِّرمذي والعِجْلي : ثقة ، وصحح الترمذي عدة من أحاديثه ، وقال في اللباس : « ثقة حافظ » .

وقال يعقوب بن شيبة: «سمعت علي بن المديني يضعف ماحدَّث به ابنُ أبي الزِّناد بالعراق[١]، ويصحِّحُ ما حدَّث به بالمدينة».

قال: وسمعتُ ابن المديني يقول: «ما روىٰ سليمان الهاشمي عنه فهي حِسَانٌ، نظرتُ فيها فإذا هي مقارِبة»، وجعل عليٌّ يستحسنها.

ومنهم: يزيدُ بن هارون[٢]:

قال صالحُ بن أحمد: قال أبي: «يزيدُ بن هارون مَنْ سمعَ منه بواسط هو أصحُّ ممن سمع منه ببغداد، لأنه كان بواسط يلَقَّنُ فيرجع إلىٰ ما في الكتب».

ومنهم: عبد الرَّزَّاق بن هَمَّام الصنعاني:

وقد تقدَّم ذكره[٣]. قال أحمد في راوية الأثرم: «سماعُ عبد الرزاق بمكةَ من سفيان مضطربٌ جداً، روىٰ عنه[٤] عن عبيد الله أحاديث مناكير، هي من حديث العمري. وأما سماعه باليمن فأحاديث صحاح».

قال أبو عبد الله أحمد[٥]: «قال عبدُ الرزاق: كان هشام بن يوسف القاضي يكتب بيده ـ وأنا أنظر ـ يعني عن سفيانَ باليمن ـ قال

---

(١) «بالعراق» سقط من ظ وب.
(٢) سبقت ترجمته ـ تعليقاً ـ، وإزالة هذه الشبهة عن ثقته ص٥٧٦.
(٣) في ص٥٤٠ و٥٧٧ و٥٨٥ وقوله «ذكره» ليس في ظ وب.
(٤) «عنه» سقط من ظ وب.
(٥) «أحمد» ليس في ظ وب. انظر ص٢٥٢.

عبد الرزاق قال سفيان : ايتوني برجلٍ خفيفِ اليد ، فجاؤوه بالقاضي ، وكان ثَمَّ جماعةٌ يسمعون لا ينظرونَ في الكتاب . قال عبد الرزاق : وكنت أنا أنظر ، فإذا قاموا ختم القاضي الكتابَ » .

قال أبو عبد الله : « لا أعلمُ أني رأيتُ ثَمَّ خطأً إلا في حديثِ بشير بن سلمان عن سَيّار ، قال : أظن أني رأيتُه عن سَيّار عن أبي حمزة ، فأُراهم أرادوا عن سَيّار أبي حمزة ، فغلطوا فكتبوا عن سيار عن أبي حمزة » .

هذا كلُّه كلام أحمدَ [آ ـ ١٢٤] رحمه الله ليبيِّن به صحةَ سماع عبد الرزاق باليمن من سفيان ، وضبطَ[١] الكتاب الذي كتب هناك عنه .

وذُكِرَ لأحمد حديثُ عبد الرزاق عن الثوري عن قيس عن الحسن بن محمد عن عائشة قالت : « أُهْدِيَ للنبيِّ ﷺ وَشِيقَةُ لَحْمٍ وهو مُحْرِمٌ فلم يأكُلْه[٢] » ، فجعل أحمد ينكره إنكاراً شديداً . وقال : « هذا سماعُ مكةَ » .

---

(١) « وضبطه » ظ .

(٢) أخرجه عبد الرزاق في « المصنف » ج٤ ص٤٢٧ . وأخرجه أحمد ج٦ ص٤٠ من وجه آخر عن سفيان عن عبد الكريم عن قيس بن مسلم الجَدَلي عن الحسن بن محمد بن علي عن عائشة : « أُهدي للنبي ﷺ وَشِيقَةُ ظَبيٍ وهو مُحْرِمٌ فردَّها » . قال سفيان : الوَشِيقَةُ ما طُبِخَ وقُدِّد . انتهىٰ .

فقد خالف عبدُ الرزاق في سند الحديث فأسقطَ عبدَ الكريم الواسطةَ بين سفيان الثوري وبين قيس بن مسلم ، وقال : « وشيقة لَحْم » موضع « وشيقة ظبي » لذلك قال الإمام أحمد : «هذا سماع مكة» .

ومنهم : عُبَيْد الله بن عُمر العُمري[١] :

ذكر يعقوب بن شيبة أن في سماع أهل الكوفة منه شيئاً .

ومنهم : الوليدُ بن مُسْلم[٢] الدمشقي[٣] :

صاحب الأوزاعي ، ظاهر كلام [الإمام] أحمد أنه إذا[٤] حَدَّث بغير دمشق ففي حديثه شيءٌ .

قال أبو داود : « سمعتُ أبا عبد الله سُئِل عن حديث الأوزاعي

---

(١) العمري ، المدني ، أبو عثمان ، الحافظ الجليل ، من رجال أصح الأسانيد في الدنيا ، وأحد الفقهاء السبعة

« ثقة ، ثبت ، قدَّمه أحمدُ بن صالح علىٰ: مالك في نافع ، وقدَّمه ابنُ مَعِين في القاسم عن عائشة، علىٰ: الزهري عن عروة عنها . من الخامسة ، مات سنة بضع وأربعين ـ ومائة ـ/ع » .

وما نقله الحافظُ ابن رجب من قول يعقوب بن شيبة يخالف إطباق أئمة الفن علىٰ توثيقه بإطلاق ، مما زخرت به المراجع . انظر «التهذيب» ج٧ ص٣٨ ـ ٤٠ و «تذكرة الحفاظ » ص١٦٠ ـ ١٦١ .

(٢) القرشي مولاهم ، أبو العباس الدمشقي ، محدِّث مكثرٌ حافظ ، « ثقة ، لكنه كثير التدليس والتسوية » ، ويدلس عن ضعفاء ، لا سيَّما في الأوزاعي ، فإذا قال ثنا الأوزاعي فهو ثقة . « من الثامنة ، مات آخر سنة أربع أو أول سنة خمس وتسعين ـ ومائة ـ/ع » .

(٣) « الدمشقي » ليس في ظ وب .

(٤) «إذا» ليس في ظ وب . وقال الإمام أحمد كما في « التهذيب » ج١١ ص١٥٢ : « ليس أحد أروىٰ عن الشاميين من إسماعيل بن عَيَّاش والوليد » . فتأمل .

عن عطاء عن أبي هريرة عن النبيِّ ﷺ : « عليكم[١] بالباءة » ؟ قال : هذا من الوليد يخاف أن يكون ليس بمحفوظ عن الأوزاعي ، لأنه حدَّث به الوليدُ بحمصَ ، ليس هو عند أهل دمشق » .

وتكلم أحمدُ أيضاً فيما حدث به الوليد من حفظه بمكةَ .

ومنهم : **المسعودي** : وقد [ب ـ ١٠٦] سَبَق[٢] قول أحمد فيه : « إن من سمع منه بالكوفة فسماعُه صحيح ، ومن سمع منه ببغدادَ فسماعُه مختلط » .

الضَّربُ الثاني

من حَدَّث عن أهل مصرٍ أو إقليم فحفظَ حديثَهم وحدَّث عن غيرِهم فلم يحفظْ

فمنهم[٣] : إسماعيلُ بن عَيَّاشٍ الحِمصي أبو عُتْبة[٤] :

إذا حَدَّث عن الشاميين فحديثُه عنهم جيد[٥] وإذا حدَّث عن غيرِهم فحديثُه مضطرب ، هذا مضمونُ ما قاله الأئمة فيه ، منهم أحمد ، ويحيىٰ ، والبخاري ، وأبو زُرْعَة .

---

(١) أخرجه الترمذي ج٣ ص٣٩٢ ، والنسائي ج٤ ص١٤١ كلاهما من حديث ابن مسعود ، وقوله « عليكم » سقط من ب .

(٢) في ص٥٧٠ .

(٣) في الأصل « منهم » الفاء من ظ وب .

(٤) « صدوق في روايته عن أهل بلده ، مُخَلِّط في غيرهم ، من الثامنة ، مات سنة إحدىٰ أو اثنتين وثمانين ـ ومائة ـ ، وله بضع وسبعون سنة/ ي عه » .

(٥) قوله « فحديثُه عنهم جيِّد » سقط من ب ، وثبت فيها موضعه « فحديثهم »! .

وقد ذكر الترمذي ذلك [أيضاً] في كتاب الوصايا في باب ما جاء « لا وصيةَ لوارثٍ »[١] . وذكرنا هناك كلام الحفاظ بألفاظهم في هذا المعنىٰ ، وذكرنا كلامَهم في إسماعيلَ بن عياش وبقيةَ بن الوليد في ترجيحِ أحدِهما علىٰ الآخر بما فيه كفاية .

ومنهم : بَقِيَّةُ بنُ الوليد الحِمْصي أبو يُحْمِد[٢] :

وهو مع كثرة رواياته عن المجهولين الغرائبَ والمناكير فإنه إذا

---

(١) « جامع الترمذي » ج٤ ص٤٣٣ ـ ٤٣٤ . وهذا كلام الترمذي نسوقه لك بلفظه لأهميته وفيه الموازنة التي ذكرها الحافظُ ابن رجب ، قال الترمذي : « ورواية إسماعيل بن عياش عن أهل العراق وأهل الحجاز ليس بذلك فيما تفرَّد به ، لأنه روىٰ عنهم مناكير . وروايته عن أهل الشام أصح . هكذا قال محمد بن إسماعيل .

قال : سمعت أحمد بن الحسن يقول: قال أحمد بن حنبل : «إسماعيل بن عياش أصلح حديثاً من بقية ، ولبقية أحاديث مناكير عن الثقات » .

وسمعت عبد الله بن عبد الرحمن يقول : سمعت زكريا بن عدي يقول : قال أبو إسحاق الفَزَاري : « خذوا عن بقيةَ ما حدَّث عن الثقات ، ولا تأخذوا عن إسماعيل بن عياش ما حدَّث عن الثقات ولا عن غير الثقات » . انتهىٰ كلام الترمذي .

قلت : ومما يرجح بقيةَ بن الوليد رواية حديثه في « الصحيحين » و« السنن » ، أما إسماعيل بن عياش فلم يرو له الشيخان وإن كانا في روايتهما عن بقية أخذا بالحيطة ، كما سنشير في ترجمته فيما يلي :

(٢) أبو يُحْمِد بضم الياء المثناة من تحتُ وسكون الحاء المهملة وكسر الميم . ووقع في ظ وب « أبو محمد » وهو تصحيف .

وبقية بن الوليد من الحفاظ المكثرين ، يروي عمن دَبَّ ودَرَج ، وله =

حَدَّثَ عن الثقات المعروفين ولم يُدَلِّس فإنما يكونُ حديثُه جَيِّداً عن أهل الشام كَبُحَيْر بن سعد[١] ، ومحمد بن زياد ، وغيرهما .

وأما رواياته عن أهل الحجاز وأهلِ العراق فكثيرةُ المخالفة لروايات الثقات ، كذا ذكره ابنُ عدي وغيرُه[٢] . وذكر سعيد البَرْذَعِيُّ قال : قال لي أبو زُرْعَة في حديث أخطأ فيه بقيةُ عن المسعودي : « إذا نقل بقيةُ حديثَ الكوفةِ إلىٰ حِمْصَ[٣] [ظ ـ ١٩١] يكون هكذا » .

ومنهم : مَعْمَر بن راشد أيضاً[٤] :

= غرائبُ أيضاً تُسْتَنكر عن الثقات لكثرة حديثه ، كما في « المغني » رقم ٩٤٤ . وهو كثير التدليس عن الضعفاء كما سبق في ص٦٦ ـ ٦٧ . روىٰ له البخاري تعليقاً ، ومسلم متابعة كما ذكر الذهبي ، وأخرج له بقية الستة أيضاً .

(١) « أسعد » ب ، وهو تحريف .

(٢) « الكامل » ورقة ٤٣/ ٢= ٥١٢ وفيه إشارة إلىٰ ما ذكره الشارح ولا سيما حديث بَحِير : ٥١١ ، ومحمد بن زياد : ٥٠٨ . وفي مخطوطة «الكامل» خَرْم .

(٣) « حفص » ب ، وهو تحريف .

(٤) تقدمت ترجمته في ص٥١٦ و٥٣٧ و٦٠٢ . وسيأتي أيضاً .

وكلام يحيىٰ بن مَعِين في حديث معمر عن العراقيين ورد هنا بلفظ « فَخَفْه إلا عن الزهري وابن طاوس » وفي « التهذيب » ج١٠ ص٢٤٤ فخالفه إلا عن الزهري . . . . وفي « هدي الساري » : « خالفه أهل الكوفة وأهل البصرة » وهي تفسر « فخالفه » ، وأنه يضعَّف حيث يخالِف .

وروي عنه قول آخر في « التهذيب » ج١٠ ص٢٤٥ ولفظه : قال يحيىٰ : « وحديث معمر عن ثابت وعاصم بن أبي النَّجُود وهشام بن عروة وهذا الضَّرْب=

كان[١] يُضعَّفُ حديثُه عن أهل العراق خاصة .

قال ابن أبي[٢] خيثمة : سمعت يحيىٰ بن مَعِين يقول : « إذا حدَّثكَ مَعْمَر عن العراقيين فَخَفْهُ[٣] إلا عن الزهري ، وابن طاوسٍ ، فإن حديثه عنهما مستقيم ، فأما أهل الكوفة والبصرة فلا ، وما عمل في حديث الأعمش شيئاً »[٤] .

ومنهم : فَرَج بن فَضالة ، حمصي[٥] :

قال إسحاق بن هانىء : سئل عنه أبو عبد الله يعني أحمد ؟ فقال : « أما ما روىٰ عن الشاميين فصالحُ الحديث ، وأما ما روىٰ عن يحيىٰ بن سعيد فمضطرب » .

قلت : ومما أُنكرَ من حديثه عن يحيىٰ بن سعيد حديث : « إذا

= مضطربٌ كثير الأوهام » . فقد اختلف كلام ابن مَعِين في هذا ، ويُخشىٰ أن يكون إطلاقُ عبارة تضعيفه عن العراقيين اشتبهتْ علىٰ من رواها في تضعيفِ حديثِ أهل العراق عنه في قَدمته الثالثة إليهم . لذلك نرىٰ الأخذَ بمراعاةِ ألا يخالف مَعْمر في خصوص مشايخه الذين ذكروا والله تعالىٰ أعلم .

(١) « كان » ليس في ظ .

(٢) قوله « أبي » سقط من ب .

(٣) « فخذه » ب ، وهو تحريف عكس المعنىٰ .

(٤) هذه الفقرة من قوله « ومنهم معمر » إلىٰ هنا مؤخرة في ظ وب إلىٰ ما بعد ترجمة خالد القَطَواني ، وبعدها زيادة كلام البخاري في ابن عيينة الذي ستجده .

(٥) « ضعيف ، من الثامنة ، مات سنة تسع وسبعين ـ ومائة ـ/ د ت ق » . قوله « بن فضالة » سقط من ب .

عملت أمتي خمسَ عشرةَ خصلةً حَلَّ بها البلاءُ » ، وقد خَرَّجَه الترمذيُّ في كتاب الفتن[١] ، وسبقَ الكلامُ عليه .

---

(١) ج٤ ص٤٩٤ . ولفظه عنده هكذا .

«حدثنا صالحُ بن عبد الله الترمذي حدثنا الفَرَج بن فَضَالة أبو فضالة الشامي عن يحيىٰ بن سعيد عن محمدِ بن عمر بن علي عن عليٍّ بن أبي طالب قال: قال رسول الله ﷺ : « إذا فعلتْ أمَّتي خمسَ عشْرةَ خصلةً حَلَّ بها البلاءُ!

فقيل : وما هن يا رسول الله ؟

قال : « إذا كان المغنم دُوَلاً ، والأمانةُ مغنماً ، والزكاةُ مَغْرماً ، وأطاع الرجلُ زوجتَه ، وعقَّ أمَّه ، وبرَّ صديقه ، وجفا أباه ، وارتفعت الأصواتُ في المساجد ، وكان زعيمُ القوم أرذلَهم ، وأُكْرِمَ الرجلُ مخافةَ شره ، وشُرِبت الخمور ، ولُبِسَ الحرير ، واتُّخِذت القَيْنَاتُ والمعازفُ ، ولعنَ آخِرُ هذه الأمةِ أوَّلَها ، فليرتقبوا عند ذلك ريحاً حمراءَ أو خسفاً أو مسخاً » .

قال أبو عيسىٰ : « هذا حديث غريبٌ لا نعرفه من حديث علي بن أبي طالب إلا من هذا الوجه ، ولا نعلم أحداً رواه عن يحيىٰ بن سعيد الأنصاري غيرَ الفَرَج بن فَضَالة ، والفَرجُ بن فضالة قد تكلَّم فيه بعض أهل الحديث وضعَّفه من قِبَلِ حفظه . وقد رواه عنه وكيع وغير واحد من الأئمة » .

فقد أشار الترمذي إلىٰ ضَعْف الحديث ، بأن بيّن تفرد فرج بن فضالة به ، ثم بيّن ضعف الفرج علىٰ طريقته ، بأن ذكر أن بعض أهل الحديث تكلم في حفظه، ولم يتعقب ذلك النقل .

ومنهم : خالد بن مَخْلدٍ القَطَواني[١] :

ذكر الغَلَابي في « تاريخه » قال : « القَطَواني يؤخذ عنه مشيخةُ المدينة ، وابنُ بلال فقط » . يريد سليمانَ بن بلال .

ويعني بهذا[٢] أنه لا يُؤخذ عنه إلا حديثُه عن أهل المدينة ، وسليمان بن بلال منهم ، لكنه أفردَه بالذكر .

[وقال الإمام أحمد : « كان **ابن عُيينة**[٣] حافظاً ، إلا أنه في حديث الكوفيين له غَلط كثير »] :

الضَّربُ الثالث

مَنْ حَدَّثَ عنه أهلُ مصرٍ أو إقليم فحفظوا حديثَه وحدَّث عنه [آ ـ ١٢٥] غيرُهم فلم يُقِيمُوا حديثَه

فمنهم : زهيرُ بن محمد الخُراساني[٤] :

ثم المكي ، يكنىٰ أبا المنذر ، ثقة ، متَّفق علىٰ تخريج حديثه ،

---

(١) « القَطَواني بفتح القاف والطاء ، أبو الهيثم البَجَلي ، مولاهم ، الكوفي ، صدوق ، يتشيع ، وله أفراد ، من كبار العاشرة ، مات سنة ثلاث عشرة ـ ومائتين ـ وقيل بعدها/ خ م كد ت س ق » .

(٢) « ومعنىٰ هذا » ظ وب .

(٣) ابن عيينة هو سفيان سبقت ترجمته ص٥٧٢ . ولم يذكروا في حديثه عن الكوفيين شيئاً بل هو عندهم ثقة بإطلاق ، كما قال في « الميزان » ج٢ ص١٧١ « ثقة مطلقاً » .

(٤) زهير بن محمد التميمي ، أبو المنذر الخراساني ، قال الذهبي في « المغني » =

مع أن بعضهم ضعّفه .

وفَصْلُ الخطاب في حال رواياته أن أهل العراق يروون عنه أحاديثَ مستقيمة ، وما خُرِّجَ عنه في « الصحيح » فمن رواياتهم عنه .

وأهلُ الشام يروون عنه[١] رواياتٍ منكرةً ، وقد بلغ (الإمامُ) أحمد بروايات الشاميين عنه إلىٰ أبلغَ[٢] من الإنكار ، قال أحمد في رواية [الأثرم : « الشاميون يروون عنه أحاديثَ مناكير ، ثم قال : تُرىٰ[٣] هذا زهير بن محمد الذي يروي عنه أصحابنا » .

ثم قال : «أما رواية أصحابنا عنه فمستقيمة : عبد الرحمن بن مهدي وأبو عامر أحاديث مستقيمة صِحاح ، وأما أحاديث أبي حفص التِّنِّيسي عنه فتلك بواطيلُ موضوعة» ، أو نحو هذا أما بواطيل فقد قاله[٤] »] .

= رقم ٢٢١٨ : « ثقة ، له غرائب » . وقال في « التقريب » : «سكن الشام ، ثم الحجاز ، رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضُعِّفَ بسببها ، . . وقال أبو حاتم : حَدَّث بالشام من حِفْظِه فكثُر غلطه ، من السابعة ، مات سنة اثنتين وستين ـ ومائة ـ/ ع .

وانظر ما سبق في ص٢٨ .

(١) قوله « أحاديث مستقيمة » إلىٰ هنا سقط من ظ .

(٢) « إذا بلغ » ب ، تصحيف .

(٣) « يروي » ب .

(٤) أي أن الأثرم شكَّ في لفظ أحمد في قوله « موضوعة » . لكن لم يشك في كلمة « بواطيل » أن الإمام أحمد قالها . وما بين المعقوفتين بيض له في الأصل .

وقال البخاري[١] في زهير : « روىٰ عنه ابن مهدي ، والعَقَدي ، وموسىٰ بن مسعود . روىٰ[٢] عنه أهلُ الشام أحاديث مناكير » .

قال أحمدُ : « كأنَّ الذي روىٰ عنه أهلُ الشام زهيرٌ آخر » .

وقال البخاري أيضاً[٣] : « روىٰ عنه الوليد بن مسلم وعمرو بن أبي سلمة مناكير عن ابن المنكدر ، وهشام بن عروة ، وأبي حازم .

قال أحمد: كأنَّ الذي روىٰ عنه أهل الشام زهير آخر فقَلَبوا اسمه» .

[وقال أبو حاتم : « في حفظه سوء، وكان حديثُه بالشام أنكرَ من حديثه بالعراق لسوء حفظه ، فما حَدَّث من حفظه ففيه أغاليط ، وما حدث من كتبه فهو صالح »] .

قال ابن عدي[٤] : « لعل الشاميين حيث رووا عنه أخطأوا عليه ،

---

(١) في « التاريخ الكبير » ج٢/ ١/ ص٣٩١ ، وانظر « الضعفاء » للبخاري ص٤٧ وفيه قوله : « روىٰ عنه أهل الشام أحاديث مناكير » .
وقال الترمذيُّ في آخر « العلل الكبير » : « سمعت محمد بن إسماعيل يذكر عن أحمدَ بن حنبل أنه كان يتعجب من شأن زهير بن محمد ، وقال : يروون عنه مناكير » . قال أبو عيسىٰ : « زهير بن محمد منكر الحديث » انتهىٰ .

(٢) في ظ وب « وروىٰ » . والمثبت من الأصل بدون واو موافق لـ« التاريخ الكبير » .

(٣) لم نجد هذا في « التاريخ الكبير » في الموضع السابق ، بل وجدنا قول الإمام أحمد التالي . لكن ذكره عنه الترمذي في آخر « علله الكبير » مع كلمة الإمام أحمد نقلها عنه البخاري .

(٤) في « الكامل » ورقة ١٤٩/ ٢ = ١٠٧٨ ذكر جملة أحاديث أُنكرت علىٰ زهير ، ثم قال ما لفظه : « وهذه الأحاديث لزهير بن محمد فيها بعض النكرة ، ورواية الشاميين عنه أصحُّ [كذا ؟] من رواية غيرهم ، وله غير هذه الأحاديث ، ولعل الشاميين حيث رووا عنه أخطأوا عليه ، . . . إلخ .

فإنه إذا حَدَّث عنه أهل العراق فرواياتهم عنه شِبه المستقيم ، وأرجو أنه لا بأس به » انتهىٰ .

وقد خَرَّجَ له الترمذيُّ من رواية الشاميين عنه غيرَ حديث :

كحديث : « كان النبيُّ ﷺ يسلِّم تسليمةً واحدة[١] » .

وحديثِ : « قرأ النبيُّ ﷺ علىٰ أصحابه سورةَ الرحمن . . . » الحديث[٢] .

---

(١) أخرجه الترمذي ج٢ ص٩٠ ـ ٩١ من رواية أبي حفص التِّنِّيسي عن زهير بن محمد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة : « أن رسول الله ﷺ كان يسلِّم في الصلاة تسليمةً واحدة تِلقاءَ وجهه ، يميل إلىٰ الشِّقِّ الأيمن شيئاً » .

ثم ذكر الترمذي كلام البخاري وأحمد في رواية أهل الشام عن زهير .

هذا وكل أحاديث التسليمة الواحدة ضعيفة . قال النووي في « شرح مسلم » ج٥ ص٨٣ فيمن قال بسنية تسليمة واحدة : « وتعلقوا بأحاديث ضعيفة ، لا تقاوم هذه الأحاديثَ الصحيحة ـ يعني المثبتةَ للتسليمتين ـ ، ولو ثبت شيء منها حُمل علىٰ أنه فعلَ ذلك لبيان جوازِ الاقتصار علىٰ تسليمةٍ واحدة » انتهىٰ .

وانظر أحاديث التسليمة الواحدة والكلام عليها في « نصب الراية » ج١ ص٤٣٣ ـ ٤٣٥ و« الدراية » ج١ ص١٥٩ وإعلام الأنام ح١ ص٥٦٢ ـ ٥٦٣ .

(٢) أخرجه الترمذي من طريق الوليد بن مسلم عن زهير بن محمد عن محمد بن المنكدر عن جابر رضي الله عنه قال : خرجَ رسولُ اللهِ علىٰ أصحابه فقرأ عليهم سورةَ الرحمن من أولها إلىٰ آخرها ، فسكتوا ، فقال : « لقد قرأتها علىٰ الجنِّ ليلةَ الجن فكانوا أحسنَ مردوداً منكم ، كنت كلما أتيتُ علىٰ قوله :

=

والحاكم يخرِّج من روايات الشاميين عنه كثيراً ، كالوليد بن مسلم ، وعَمرو بن أبي سلمة ، ثم يقول : « صحيح علىٰ شرطهما » . ليس كما قال[١] .

ومنهم : محمدُ بن عبد الرحمن بن أبي ذِئْب[٢] :

= ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ قالوا : لا بشيء من نِعَمِكَ ربَّنا نكذب ، فلك الحمد » .

قال أبو عيسىٰ : « هذا حديث غريب ، لا نعرفه إلا من حديث الوليد بن مسلم عن زهير بن محمد » . ثم ذكر الترمذي كلام الإمام أحمد في رواية الشاميين عن زهير ، كأنه رجل آخر . . . ، وكلام البخاري أيضاً .

والحديث أخرجه البزار من طريقين عن الوليد بن مسلم بهذا السند ثم قال : « لا نعرفه يُروىٰ إلا من هذا الوجه » انظر « تفسير ابن كثير » أول تفسير سورة الرحمن ج٧ ص٤٦٣ .

وأخرج له الطبري شاهداً من حديث ابن عمر بنحو حديث الترمذي هنا ، وخرَّجه الحافظ ابن كثير أيضاً من رواية الحافظ البزار .

(١) لأنه لا يكفي مجردُ تخريج الشيخين عن الراوي حتىٰ يكون علىٰ شرطهما ، بل لا بد مع ذلك من مراعاة حاله فيمن يروي عنه ، كما نبهنا عليه في رواية سماك عن عكرمة في كتابنا « الإمام الترمذي » ص١١٩ و٢٥١ .

(٢) « القرشي العامري ، أبو الحارث المدني ، ثقة ، فقيه فاضل ، من السابعة ، مات سنة ثمان وخمسين ـ ومائة ـ وقيل سنة تسع/ع » .

ولم نجد لغير مسلم كلاماً في سماع العراقين من ابن أبي ذئب ، بل قال في « هدي الساري » ج٢ ص١٦١ ـ ١٦٢ . « احتج به الجماعة » هكذا بإطلاق العبارة .

نعم قد تكلموا في حديثه عن الزهري ، وضعَّفه غيرُ واحد ، مما يثبت ذلك . انظر « هدي الساري » ، و« التهذيب » ج٩ ص٣٠٣ ـ ٣٠٧ .

=

المدني ، الفقيه ، الإمام الرباني .

ذكر مسلم في كتاب « التمييز » أن سماعَ الحجازيين منه ـ يعني أنه صحيح ـ قال : « وفي حديث العراقِيّين عنه وَهَم كثير ، قال : ولعله كان يُلَقَّنُ فيتَلَقَّنُ » يعني بالعراق .

وذَكَرَ أن ذِكْرَ الاستسعاء في العتق في حديث ابن عمر إنما[1] رواه عن ابن أبي ذئب : ابنُ أبي بُكير . قال : «وسماعه منه بالعراق فيما نُرىٰ ، وأما ابن أبي فُدَيْك فلم يذكر عنه السِّعاية ، وهو سماع الحجازيين »[2] .

---

(١) « إنما » ليس في ب .

(٢) الحديث لفظه عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « من أعتق شِقْصاً له من عبدٍ ، أو شِرْكاً ـ أو قال : نصيباً ـ وكان له ما يبلغ ثمنه بقيمة العدل فهو عتيق ، وإلا فقد عَتَقَ منه ما عَتَق » . قال : لا أدري قوله : « عتق منه ما عتق » قول من نافع ، أو في الحديث عن النبي ﷺ .

متفق عليه هكذا وهذا سياق البخاري في الشركة (باب تقويم الأشياء بين الشركاء) ج٣ ص١٣٩ ، ومسلم ج٥ ص٩٥ ـ ٩٦ .

وأخرجه البخاري أيضاً في الشركة (باب الشركة في الرقيق) ج٣ ص١٤١ ، وفي العتق (باب إذا أعتق عبداً بين اثنين) من عدة أوجه ج٣ ص١٤٤ ـ ١٤٥ و(باب كراهية التطاول علىٰ الرقيق) ج٣ ص١٥٠ .

وكذا أخرجه بقية الستة وليس عندهم ذكر الاستسعاء ، انظر « نصب الراية » ج٣ ص٢٨٣ وانظر تفصيل رواياته في « جامع الأصول » ج٨ ص٦٥ ـ ٦٨ .

وطريقُ ابن أبي ذئب هي في « الصحيحين » من رواية ابن أبي فُدَيْك عنه =

ومنهم أيوبُ بن عُتْبَة اليمامي[1] :

ذكر أبو عثمان البَرْذَعي عن أبي زُرْعَة قال : « حديثُ أهلِ العراق عن أيوبَ بن عُتبةَ ضعيفٌ ، ويقال : حديثه باليمامة صحيح » .

* * *

= أسندها مسلم ج٥ ص٩٥ وعلقها البخاري ج٣ ص١٤٥ . وأما رواية ابن أبي بُكَيْر عنه فأخرجها مسلم في « التمييز » ورقة ٧ وجه ٢ و٨ وجه ١= ص١٩٠ ـ ١٩١ من المطبوع كما يشير له كلام الشارح .

وابن أبي بُكَيْر هو يحيىٰ بن نَسْر ، ثقة ، مات سنة ثمان أو تسع ومائتين/ع .

وذكر الاستسعاء في الحديث قد جاء من حديثِ أبي هريرة ، واعتمده الشيخان كما سبق لنا بيانه في ص٤٢٢ ـ ٤٢٣ . فيكون ذكر الاستسعاء في حديث ابن عمر مدرجاً .

(١) « أبو يحيىٰ ، القاضي ، من بني قيس بن ثعلبة ، ضعيف، من السادسة ، مات سنة ستين ومائة ق » . « تقريب » . « ضعفوه لكثرة مناكيره » « المغني » رقم ٨٢١ .

اليمامي بالميم . وفي ب ونسخة السفاقسي من «المغني»: « اليماني » بالنون .

وهكذا ضُعِّف بإطلاق دون تمييز بين مكان ومكان وقد قوىٰ حديثَه باليمامة غيرُ واحد ، وذلك لأنه حيث حَدَّث في غيرها لم تكن كتبه معه . انظر « التهذيب » ج١ ص٤٠٨ ـ ٤١٠ .

النوع الثالث

قوم ثقات في أنفسهم لكن حديثهم عن بعضِ الشيوخ فيه ضَعْفٌ بخلافِ حديثهم عن بقيةِ شيوخهم

وهؤلاء جماعة كثيرون :

فمنهم : حَمّاد بن سلمة البصري[1] رضي الله عنه :

قد ذكرنا فيما تقدَّم أنه أثبتُ الناسِ حديثاً عن ثابت .

وكذلك حديثه عن علي بن زيد بن جُدْعان هو حافظ له ، وقد ذكرنا ذلك فيما سبق أيضاً .

قال يعقوبُ بن شيبة : « حَمّاد بن سَلمة ثقة ، في حديثه اضطرابٌ شديد ، إلا عن شيوخ ، فإنه حسن الحديث عنهم ، متقنٌ لحديثهم ، مقدَّم علىٰ غيره فيهم ، منهم : ثابتٌ البُنَاني ، وعمار بن أبي عمار ، وغيرهما » .

وقال أحمد في رواية الأثرم : « لا أعلمُ أحداً أحسن حديثاً عن حميد من حماد بن سلمة ، سمع منه قديماً ، يروي أشياءَ مرةً يرفعُها ومرة يوقِفُها . قال : وحميد يختلفون عنه اختلافاً شديداً » .

وقال في رواية [ظ ـ ١٩٢] أبي الحارث : « ما أحسن ما روىٰ حماد عن حميد » .

---

(١) سبقت ترجمته ص١١٨ و١٢٧ ـ ١٢٩ .

وقال في رواية أبي طالب : « حماد بن سلمة أعلمُ الناس بحديث حُميد وأصح حديثاً » .

وقال أيضاً في روايته : «حماد بن سلمة أثبتُ[١] الناس في حُميد الطويل، سمع منه قديماً، يخالف الناسَ في حديثه» يعني في حديث حُميد.

وقال أحمدُ في رواية علي بن سعيد : « محمد بن زياد صاحب أبي هريرة ثقة ، وأجادَ حماد بن سلمة الروايةَ عنه » .

«وأما سماعه من[٢] أيوبَ فسمعَ منه قديماً قبل حماد بن زيد ثم تركه ، وجالسه حماد بن زيد فأكثر عنه ، وكان حمادُ بن زيد أعلمَ بحديث أيوبَ من حماد بن سلمة » قاله الإمام أحمدُ أيضاً .

وقال في رواية حنبل : « حماد بن سلمة يسند عن [آ ـ ١٢٦] أيوبَ أحاديثَ لا يسندها الناسُ عنه » .

وأما الشيوخُ الذين [ب ـ ١٠٨] تُكُلِّم في رواية حماد عنهم :

فمنهم : قيسُ بن سعد . قال أحمد : «ضاعَ كتابُه عنه ، فكان يحدِّث من حفظه فيخطىء » .

وضَعَّفَ يحيىٰ بن سعيد القطانُ رواياتِ حماد بن سلمة عن قيس بن سعد ورواياتِه عن زياد الأعلم .

قال البيهقي : « حماد ساءَ حفظُه في آخر عمره ، فالحفاظ لا يحتجُّون بما يخالف فيه ، ويجتنبون ما تفرَّد به عن قيس خاصة » .

وقد ذكرنا في الزكاة حديثَ حماد عن قيس عن أبي بكر بن حزم في فرائض الصدقة .

---

(١) « أتقن » ب .

(٢) « عن » ظ . والمثبت أولىٰ .

وقال أحمد في رواية الأثرم : « حماد بن سلمة إذا روىٰ عن الصغار أخطأ »، وأشارَ إلىٰ روايته عن داودَ[١] بن أبي هند .

وقال مسلمٌ في كتاب « التمييز »[٢] : « اجتماعُ أهلِ الحديث من علمائهم علىٰ أن أثبتَ الناس في ثابت حمادُ بن سلمة ، كذلك قال يحيىٰ القطان ، ويحيىٰ بن مَعِين ، وأحمدُ بن حنبل ، وغيرُهم من أهل المعرفة .

وحماد يُعَدُّ عندهم إذا حَدَّث عن غير ثابت كحديثه عن قتادة وأيوب ، وداود بن أبي هند ، والجُريري ، ويحيىٰ بن سعيد ، وعمرو بن دينار ، وأشباههم فإنه يخطىء في حديثهم كثيراً ، وغير حماد في هؤلاء أثبتُ عندَهم ، كحماد بن زيد ، وعبد الوارث ، ويزيد بن زُرَيع » انتهىٰ .

ومع هذا فقد خَرَّج مسلمٌ في « صحيحه » لحماد بن سلمةَ عن أيوبَ، وقتادة ، وداود بن أبي هند ، والجُريري ، ويحيىٰ بن سعيد الأنصاري ، ولم يخرِّج حديثَه عن عمرو بن دينار ، ولكن إنما خرج حديثه عن هؤلاء فيما تابعه عليه غيرُه من الثقات ، ووافقوه عليه ، لم يخرِّج له عن أحدٍ منهم شيئاً تفرَّد به عنه . والله أعلم .

وقد قيل : إن من سمعَ من حماد تصانيفَه فليس حديثُه بذاك ومن سمع منه[٣] النسخَ التي كانت عنده عن شيوخه فسماعُه جيد .

قال جعفر الطَّيالِسِيُّ عن يحيىٰ بن مَعِين : « مَنْ سمع مِن حماد بن

---

(١) « داود » ليس في ظ وب .

(٢) ص٢٦ ورقة١٤ وجه٢= ٢١٧ـ٢١٨ .

(٣) في الأصل « عنه » ، والمثبت من ظ وب أولىٰ .

سلمة الأصنافَ ففيها اختلافٌ[١] ، ومن سمع من حماد بن سلمة نسخاً فهو صحيح » .

ومنهم : جَرِير بن حازم البصري[٢] :

ثقة متفق علىٰ تخريج حديثه ، وقد تغيَّر قبلَ موته بسنةٍ ، لكن قال ابنُ مهدي : « حَجَبَه أولادُه فلم يُسْمَعْ منه في اختلاطه شيءٌ ، ولكن يُضَعَّف في حديثه عن قتادة » .

وقال أحمد : « كان يحدِّث بالتوهم أشياءَ عن قتادة يسنِدُها بواطيلَ[٣] » .

وقال أيضاً : « كأن حديثَه عن قتادة غيرُ حديث الناس ، يسند أشياءَ ويوقف أشياء » .

وقال عبد الله بن أحمد عن يحيىٰ بن مَعِين : « ليس به بأس» ، قال عبد الله : فقلت له : يحدِّث عن قتادة عن أنسٍ بأحاديثَ مناكير ، فقال : « ليس بشيءٍ وهو عن قتادة ضعيفٌ » .

وقد أنكر عليه أحمد ، ويحيىٰ ، وغيرُهما من الأئمة أحاديثَ

---

(١) « الاختلاف » ظ وب ومناسبته للغرض ، ظاهرة، والمراد بالأصناف الكتب التي صنَّفها حماد بن سلمة ، ومنها كتابه « الجامع » .

(٢) «أبو النضر والد وهب ، ثقة ، لكن في حديثه عن قتادة ضعف ، وله أوهام إذا حَدَّث من حفظه ، وهو من السادسة ، مات سنة سبعين ـ ومائة ـ بعد ما اختلط ، لكن لم يحدِّث في حال اختلاطه/ ع » .

(٣) « يسندها أبو الطفيل » ظ ، وهو تصحيف غريب ، ولا سيما من الحافظ ابن زريق .

متعدِّدة يرويها[١] عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ ، وذكروا أن بعضها مراسيل أسندها .

فمنها : حديثه بهذا الإسناد في الذي توضأ وترك علىٰ قدمه لُمْعَةً لم يصبها الماء[٢] .

---

(١) « يرونها » ب تصحيف .

(٢) أخرجه أبو داود في الطهارة (باب تفريق الوضوء) ج١ ص٤٤ ـ ٤٥ من حديث ابن وَهْب عن جرير بن حازم أنه سمعَ قتادةَ بن دِعامة ثنا أنس بن مالك أن رجلاً جاء إلىٰ النبي ﷺ وقد توضأ وتركَ علىٰ قدميه مثل موضع الظُّفُر ، فقال له رسول الله ﷺ : « ارجعْ فأحسنْ وُضوءَك » .

قال أبو داود : وهذا الحديثُ ليس بمعروف عن جَرير بن حازم ، ولم يروه إلا ابنُ وهب ، وقد رُوِي عن مَعْقِل بن عُبيدِ الله الجَزَري ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، عن عمر ، عن النبيِّ ﷺ نحوُه قال : « ارجعْ فأحسنْ وضوءَك » . انتهىٰ .

قلنا : وهذا أخرجهُ ابن ماجه ج١ ص٢١٨ من طريق ابن لَهِيْعَة عن أبي الزبير . . . ثم قال أبو داود : « حَدَّثنا موسىٰ بن إسماعيل ، ثنا حماد أخبرنا يونس وحميد عن الحسن عن النبي ﷺ ، بمعنىٰ قتادة » . انتهىٰ .

وهذا شاهدٌ لحديث جرِير مرسل . وحديثُ جابر أخرجه مسلم ج١ ص١٤٨ من طريق الحسن بن محمد بن أعين ثنا مَعْقِل . . . وهذه متابعة تامة لابن لَهيعةَ ، فعُرِفَ الحديث بهذا اللفظ من أكثر من وجه إلا قتادة عن أنس .

وأما لفظ اللُّمْعَة الذي ذكره الحافظ ابن رجب فأخرجه أبو داود من حديث آخر قال :

حدثنا حَيْوَةُ بن شريح ، ثنا بقية عن بَحِير ـ هو ابن سَعْد ـ عن =

ومنها : حديثه في قَبِيعَةِ سيفِ النبي ﷺ أنها كانت من فِضَّة[١] .

ومنها : حديثه في الحِجَامة في الأخْدَعَيْنِ والكاهِل[٢] .

= خالد عن بعض أصحاب النبي ﷺ : « أن النبيَّ ﷺ رأىٰ رجلاً يصلي وفي ظهر قَدَمِهِ لمعة قدر الدرهم لم يصبها الماءُ ، فأمره النبي ﷺ أن يعيدَ الوضوءَ والصَّلاةَ » .

(١) أخرجه أبو داود في الجهاد ج٣ ص٣٠ من هذا الوجه عن أنس قال : « كانت قَبيعَة سيف رسول الله ﷺ فضة » .

ثم أخرجه من طريق معاذ بن هشام حدثني أبي عن قتادة عن سعيد بن أبي الحسن ، ومن طريق يحيىٰ بن كثير العنبري عن عثمانَ بن سعد كلاهما عن أنس .

قال أبو داود : « أقوىٰ هذه الأحاديث حديثُ سعيد بن أبي الحسن ، والباقية ضعاف » . انتهىٰ .

قَبِيْعَة السيف : ما علىٰ مَقْبِضه من فضة أو حديد . والحديث استثناء مما ورد من تحريم استعمال الفضة .

(٢) أخرجه أبو داود في الطب ج٤ ص٤ ، حدثنا مسلم بن إبراهيم ثنا جَرِير ـ يعني ابن حازم ـ ثنا قتادة عن أنس . . والترمذي ج٤ص٣٩٠ حَدَّثنا عبد القدوس بن محمد حدثنا عَمرو بن عاصم حدثنا هَمَّام وجَرِير بن حازم قالا : حدثنا قتادةُ عن أنس قال : « كان رسولُ الله ﷺ يحتَجِمُ في الأخدعين والكاهل، وكان يحتجِمُ لسبعَ عشرةَ وتسعَ عشرةَ وإحدىٰ وعشرين »

قال أبو عيسىٰ : « وهذا حديث حسن غريب » . انتهىٰ .

فقد وجدتُ المتابعةُ هنا لجرير تابعَهُ هَمَّامٌ كما رأيت .

الأخدعان : عِرْقان في جانبي العنق .

الكاهل : الحارك ، وهو ما بين الكتفين .

ومنها : حديثه : « كانتْ قراءةُ النبيِّ ﷺ مَدّاً »[١] .

ومنها : حديثُه في صفة النبيِّ ﷺ : « أنه كان ضَخْم الكفين والقدمين[٢] » .

ولكن هذان الحديثان خُرِّجا في « الصحيح » ، وقد تابعه عليهما عَمرو[٣] بن عاصم وغيرُه[٤] .

وقد ذكر ابن عدي[٥] لجرير أحاديثَ أخرَ عن قتادةَ عن أنس ذكرَ أنه لا يُتَابَعُ عليها .

---

(١) أخرجه البخاري في فضائل القرآن (باب مد القراءة) ج٦ ص١٩٥ من طريق جرير المذكور ، ثم أخرجَ له متابعةً من طريق هَمَّام عن قتادة فزال عنه ما يُخشىٰ من الوَهَم ، وأخرجه أبو داود (باب استحباب الترتيل في القراءة) ج٢ ص٧٣ ، والترمذي في « الشمائل » ص١٩٧ ، والنسائي ج٢ ص١٧٩ .

(٢) أخرجه البخاري في اللباس (باب الجعد) ج٧ ص١٦٣ ، ولفظه « كان النبيُّ ﷺ ضَخْمَ اليَدين والقَدَمين ، حَسَنَ الوجه ، لم أرَ بعدَه ولا قَبْلَهُ مثلَه ، وكان بَسِطَ الكفين » .

ثم أخرجَ في الباب ما يشهد له .

(٣) « عمر » ظ وب ، والمثبت هو الصواب .

(٤) وهذه المتابعة قد وُجِدَتْ في الأحاديث السابقة أيضاً أو وُجدَ نحوُها من شاهد للحديث ، مما يكشف لك فضلَ الأئمة الستة علىٰ غيرهم ، وخصوصاً الشيخين ، في مثل هذه المواضع الزلقة .

(٥) « الكامل » ورقة ٥١/ ١ و٥٢/ ٢= ٥٥٠ و٥٥٤ . وقال : « قال ابن عدي : جَرِير بن حازم له أحاديثُ كثيرةٌ عن مشايخه ، وهو مستقيمُ الحديث ، صالح فيه ، إلا روايتَهُ عن قتادة ، فإنه يروي أشياءَ عن قتادةَ لا يرويها غيرُه ، وجَرِيرٌ عندي من ثقات المسلمين حَدَّث عنه الأئمة . . » .

وحديثُه عن أيوبَ السَّخْتياني : قال أحمد : « جَرِيرُ بن حازم يروي عن أيوبَ عجائبَ[١] » .

وحديثه عن يحيىٰ بن سعيد الأنصاري[١]: قال مسلمٌ في كتاب « التمييز »[٢] : « لم يمعنْ في الرواية عنه إنما روىٰ من حديثه [ب ـ ١٠٩] نزراً يسيراً لا يكاد يأتي بها علىٰ التقويم [آ ـ ١٢٧] والاستقامة » .

وأنكرَ حديثَه عن يحيىٰ عن عَمْرة عن عائشةَ أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها بالقضاء لما أفطرت في صيام التطوع[٣] ، وكذلك

---

(١) لم يذكروا شيئاً في حديثه عن أيوبَ ولا عن يحيىٰ بن سعيد ، ولعلَّ ما ذكره الإمام أحمد ومسلم هو فرعٌ لما أنكر علىٰ جَرِير بصفة عامة مما لا ينزل به عن الاحتجاج ، سوىٰ الكلام في حديثه عن قتادة خاصة .

قوله « الأنصاري » ليس في ظ .

(٢) ورقة ١٤ وجه٢ ص٢١٧ من المطبوع . ولفظه « لم يعن في الرواية . . » والمثبت أولى .

(٣) أخرجه من طريق جرير مسلمٌ في « التمييز » ورقة١٤ وجه١ و٢ . ص٢١٦ ، ٢١٧ من المطبوع .

والمشهور رواية الحديث عن عروةَ عن عائشةَ قالت : « كنت أنا وحفصةُ صائمتين ، فعُرِضَ طعامٌ اشتهيناه فأكلنا منه ، فجاءَ رسولُ اللهﷺ فبدَرتني إليه حفصةُ ـ وكانت ابنةَ أبيها ـ فقالت : يا رسول الله إنا كنا صائمتين فعرضَ لنا طعامٌ اشتهيناه فأكلنا منه ؟ . قال : « اقضيا يوماً آخر مكانَه » أخرجه أبو داود ج٢ ص٣٣١ والترمذي واللفظ له ج٣ ص١١٢ .

وقد اختُلِف في إسناده فرواه كثير بن هشام عن جعفر بن برقان عن الزهري موصولاً ، وروي مرسلاً ، وبيَّن ذلك الترمذيُّ فقال :

« قال أبو عيسىٰ : « وروىٰ صالح بن أبي الأخضر ومحمد بن أبي حفصة هذا الحديثَ عن الزهري عن عروة عن عائشة مثلَ هذا » يعني موصولاً .

ثم قال : « ورواه مالك بن أنس ومَعْمَر وعبيد الله بن عمر وزياد بن سعد =

أنكره الإمام أحمد ، والنسائيُّ وغيرُهما . وقد ذكرنا هذا الحديثَ في كتاب الصيام .

وروىٰ جَرِير بن حازِم عن ثابت عن أنس حديثَ : « إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تَرَوني[١] » ، فبلغ ذلك حمَّادَ بن زيد فأنكره وقال : « إنما سمعه من حَجَّاج الصَّوَّاف عن يحيىٰ بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه في مجلسِ ثابت ، فظنَّ أنه سمعه من ثابت » .

ومنهم : محمد بن عَجْلان :

في رواياته عن سعيد المَقْبُري ، وقد سبق حكايتُها من قَبْلُ[٢] .

= وغير واحد من الحفاظ عن الزهري عن عائشة مرسلاً . . . » يعني منقطعاً بين الزهري وعائشة .

وقد صحَّح الحديثَ ابنُ حبان ج٨ ص٢٨٤ وتوسَّع الزَّيْلَعِيُّ في سرد طرقه في « نصب الراية » ٢ ص٤٦٦ ـ ٤٦٧ ، وذكر له شواهد كثيرة تدل علىٰ تقويته .

(١) الحديث متفق عليه من حديث أبي قتادة رضي الله عنه . البخاري في الأذان (باب متىٰ يقوم الناس إذا رأوا الإمام) ج١ ص١٢٥ ـ ١٢٦ ومسلم ج٢ ص١٠١ .

وما ذكر الحافظُ ابنُ رجب من وهم جَرِير أخرجه الإمام أحمد في « العلل ومعرفة الرجال » ج١ ص٢٤٣ ، والترمذي في أبواب الجمعة (باب ما جاء في الكلام بعد نزول الإمام من المنبر) ج٢ ص٣٩٥ عن الإمام البخاري .

وذكر ذلك الترمذي لمناسبة بيانه أن جرير بن حازم « ربما يهم في الشيء وهو صدوق » .

(٢) ص١٢٣ ـ ١٢٥ .

ومنهم : عاصم بن بَهْدَلة :

وهو عاصم[١] بن أبي النَّجُود الكوفي [ظ ـ ١٩٣] القارىء[٢] ، كان حفظُه سيِّئاً ، وحديثه خاصة عن زِرٍّ ، وأبي وائل مضطرب ، كان يحدِّث بالحديث تارةً عن زِر ، وتارة عن أبي وائل .

قال حنبل بن إسحاق : نا مُسَدَّد نا أبو زيد الواسطي عن حَمَّاد بن سَلَمة قال : « كان عاصم يحدِّثنا بالحديثِ الغداةَ عن زر ، وبالعشي عن أبي وائل » .

قال العِجْلي : « عاصم ثقة في الحديث ، لكن يُختَلَفُ عليه في حديث زر وأبي وائل[٣] » .

ومنهم هشامُ بن حَسَّان[٤] :

قال يعقوب بن شيبة : « هو يُعَدُّ في أصحابِ ابن سيرين ومن

---

(١) قوله « عاصم » زيادة من ظ .

(٢) سبقت ترجمته في ص١٤١ ـ ١٤٣ .

(٣) « عن أبي وائل » ظ ، تصحيف .

(٤) هشام بن حسان الأزدي القُرْدُوسِي بقاف ودال مضمومتين ، أبو عبد الله البصري ، ثقة مشهور « وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال ، لأنه قيل كان يرسل عنهما ، من السادسة ، مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ـ ومائة ـ/ع » .

وقال ابن مَعِين : « يُتَّقىٰ حديثه عن عكرمة ، وعن عطاء ، وعن الحسن البصري » .

فهذا ما تكلم عليه من رواية هشام ، ففي كلام يعقوب بن شيبة توسّع .

قال الحافظ ابن حجر في « هدي الساري » ج٢ ص١٦٩ : « قلت :

=

العلماء به ، وليس يُعَدُّ من المتثبتين في غيرِ ابن سيرين » .

ومنهم : سليمان التَّيمي[(١)] :

أحد أعيان الأئمة البصريين :

قال أبو بكر الأثرم في كتاب «الناسخ والمنسوخ» : « كان التيمي من الثقات ، ولكن كان لا يقوم بحديث قتادة » .

وقال أيضاً : « لم يكن التيمي من الحفاظ من أصحاب قتادة » ، وذكر له أحاديث وَهِمَ فيها عن قتادة :

= احتجَّ به الأئمة ، لكن ما أخرجوا له عن عطاء شيئاً .

وأما حديثه عن عكرمة فأخرجَ البخاري منه يسيراً تُوبع في بعضه .

وأما حديثه عن الحسن البصري ففي الكتب الستة . وقد قال عبد الله بن أحمد : « ما كاد ينكر عليه أحدٌ شيئاً إلا وجدتُ غيرَه قد حدَّث به ، إما أيوب ، وإما عوف » .

« قلتُ ـ القائل ابن حجر ـ : فهذا يؤيد ما قررناه في علومِ الحديث أن الصحيح علىٰ قسمين والله أعلم » .

قال نور الدين : وقد قوَّىٰ الذهبيُّ هشامَ بن حَسَّان في روايته عن الحسن ، وروىٰ ما يثبته فيه جداً . وتصرف الأئمة يؤيده .

ومرادُ الحافظ ابن حجر أن الصحيح علىٰ قسمين : أي صحيح لذاته ، وصحيح لغيره . انظر « شرح النخبة » ص٥٤ـ٥٥ و٦٢ ، وغيره من المراجع .

(١) « سليمان بن طَرْخان التيمي ، أبو المعتمر البصري ، نزل في التيم فنسب إليهم ، ثقة ، عابد ، من الرابعة ، مات سنة ثلاث وأربعين ـ ومائة ـ وهو ابن سبع وتسعين/ع » .

هو عندهم ثقة بإطلاق ، لم يتكلموا في حديثه عن أحد ، سوىٰ ما قيل في إرساله ، انظر « التهذيب » ج٤ ص٢٠١ ـ ٢٠٣ و« الميزان » ص٢١٢ .

منها : حديثه عن قتادةَ عن يونسَ بن جُبير عن حِطَّان عن أبي موسىٰ عن النبي ﷺ « إنما جُعِلَ الإمام ليؤتمَّ به » قال فيه : « وإذا قرأَ فأنصِتُوا »[١] ولم يذكر هذه اللفظةَ أحدٌ من أصحاب قتادة الحفاظ .

ومنها : أنه روىٰ عن قتادةَ عن أنس أن النبي ﷺ « أوصىٰ عند موته بالصلاة وما ملكتْ أيمانُكم » . وإنما رواه قتادةُ عن أبي الخليل عن سفينةَ عن النبي ﷺ[٢] قال[٣] : « وهذا خطأ فاحش » .

ومنها : أنه روىٰ عن قتادةَ عن يونس بن جُبَير عن رجل من

---

(١) أخرجه مسلم في باب التشهد ج٢ ص١٥ ، وأبو داود ج١ ص١٦٥ ، وابن ماجه ج١ ص٢٧٦ . وأخرجه أيضاً من طريق آخر من حديث أبي هريرة أبو داود وابن ماجه في الموضعين السابقين والنسائي ج٢ ص١٤١ ـ ١٤٢ .

وانظر الجواب عن انتقاد صحة هذه الرواية بتوسّع في « نصب الراية » ج٢ ص١٦ ـ ١٧ . وأصل الحديث متفق عليه من غير هذا الوجه : البخاري ج١ ص١٣٥ ـ ١٣٦ ومسلم ج٢ ص١٨ ـ ٢٠ .

(٢) أخرجه ابن ماجه في أول الوصايا ص٩٠٠ ـ ٩٠١ من طريق سليمان عن قتادةَ عن أنس بن مالك قال : « كانت عامة وصية رسول الله ﷺ حين حَضَرَتْهُ الوفاة وهو يُغَرغِر بنفسه : الصلاةَ وما ملكت أيمانكم » .

وقد حَسَّنه البوصيري في « الزوائد » كما في « حاشية السندي » ج٢ ص١٥٥ : « لقُصُورِ أحمدَ بن المقدام عن درجة أهل الضبط، وباقي رجاله علىٰ شرط الشيخين » .

وأخرجه أبو داود في الأدب ج٤ ص٣٣٩ ـ ٣٤٠ عن علي ، وابن ماجه عن علي أيضاً الموضع السابق ، وعن سلمة ص٥١٩ .

(٣) أي الأثرم . ومن هنا إلىٰ صلىٰ الله عليه سقط من ب .

أصحاب النبي ﷺ « أنه صعِد أُحُداً ومعه أبو بكر وعمر وعثمان فاهتزَّ الجبلُ . . » الحديث[١] . وإنما رواه قتادةُ عن أنس .

ومنها : أنه روىٰ عن قتادةَ أن أبا رافع حدَّثه . ولم يسمعْ قتادةُ من أبي رافع شيئاً . وقد ذكر الأثرمُ في « العِلَل » أنه عرض هذا الكلام كلَّه علىٰ أحمد ؟ قال : فقال أحمد : « هذا اضطراب » . هكذا حفظت .

وحديث سليمان التيمي في «الإنصات إذا قرأ الإمام» خَرَّجَه مسلم

---

(١) بقية الحديث : « فَرَجَف بهم ، فقال ﷺ : « اثبُتْ أُحُدُ ، فإنما عليك نبي وصديق وشهيدان » . أخرجه البخاري في فضائل أصحاب النبي ﷺ ج٥ ص٩ ، وأبو داود في السنة ج٤ ص٢١٢ ، والترمذي ج٥ ص٦٢٤ ، كلهم من رواية قتادةَ عن أنس . وعزاه في « الفتح » لمسلم من غير هذا الوجه .

وقال الرازي في « العلل » ج٢ ص٣٧٩ ـ ٣٨٠ : « سألتُ أبي وأبا زُرْعَةَ عن حديثٍ رواه سعيدُ بن أبي عَرُوبة وعمران القطان عن قتادة عن أنس « أن النبي ﷺ كان علىٰ أُحُدٍ فرجَفَ بهم ، فقال النبي ﷺ : اثبُتْ أُحُدُ ، فإن عليك نبيٌّ وصِدّيق وشهيدان » .

فقال أبي : « قد خالفَهما سليمان التيمي ، رواه ابنه عنه عن قتادةَ عن غالب عن بعض أصحاب النبي ﷺ عن النبي ﷺ » .

قال أبي : « هذا أشبه بالصواب ، وإن كان سعيد حافظاً ، إلا أن يكون عند قتادة الإسنادان جميعاً » .

قال أبو زُرْعَة : « سعيد بن أبي عَرُوبة أحفظ من التيمي » .

قلت : « فذاك الصحيح ؟ » قال : « أجل » انتهىٰ .
وقوله «فإن عليك» كذا في النسخة، والصواب «فإنما عليك».

في « صحيحه »[١] ، وقد أنكرَ هذه الزيادةَ غيرُ واحدٍ من الحُفَّاظ كما ذكرناه في موضعه من كتاب الصلاة .

وحديث سليمان عن قتادة أن أبا رافع حدثه ، قد خَرَّجَه البخاريُّ في « صحيحه » ، وهو في حديث : « إنَّ الله كتبَ كتاباً، فهو عنده، إنّ رحمتي سبقتْ غضبي »[٢] .

وكان شعبةُ ينكر سماعَ قتادة من أبي رافع .

وقال أحمد : « لم يسمعْ قتادةُ من أبي رافع » . نقله عنه الأثرم .

ومنهم : جَعْفَرُ بن بُرْقَان الجَزَرِي[٣] :

---

(١) « في صحيحه » ليس في ب . وسبق لنا تخريجه في ص٦٣٢ ، كما سبق لنا الإشارة إلىٰ دفع الطعن عن الحديث ، والإحالة إلىٰ المراجع للتوسع .

(٢) البخاري في أول بدء الخلق عن أبي هريرة ج٤ ص١٠٦ وفي التوحيد ج٩ ص١٢٠ ـ ١٢١ و١٢٥ و١٣٥ و١٥٩ في كلها عن أبي هريرة ، وفي الموضع الأخير من حديث سليمان التيمي ثنا قتادة أن أبا رافع حدثه أنه سمع أبا هريرة . ومسلم عن أبي هريرة من غير طريق التيمي ج٨ ص٩٥ ـ ٩٦ .

وقد ذكر الحافظ ابن حجر في « الفتح » ج١٣ ص٤٠٥ ثبوت التصريح بالسماع والتحديث من قتادةَ لأبي رافع ، ولأبي رافع من أبي هريرة . وهو صريحُ نصِّ السند في « البخاري » ، في الموضع الأخير . فثبت اتصال السند ، وزال النقد عنه .

(٣) « الكلابي ، أبو عبد الله ، الرَّقِّي ، صدوق ، يهم في حديث الزهري ، من السابعة ، مات سنة خمسين ـ ومائة ـ ، وقيل بعدها/ بخ م عه» : كذا في « التقريب » .

قلت : بل هو ثقة في غير الزهري ، وثَّقه جمهور الأئمة ، كما يعرف من « التهذيب » ج٢ ص٨٤ ـ ٨٦ .

ثقة مشهور ، لكنَّ حديثه عن الزهريِّ خاصةً[١] مضطرب .

قال عبدُ الله بن أحمد : سألت أبي عن جعفرِ بن بُرْقان ؟ قال : « إذا حَدَّث عن غير الزهري فلا بأس » . ثم قال : «في حديث الزهري يخطىء » .

وقال الميمونيُّ عن أحمد : « جعفر بن بُرْقان ضابطٌ لحديث[٢] ميمون ، وحديثِ يزيد بن الأصم . وهو في حديث الزهريِّ يضطرب ويختلف فيه » .

وقال ابن مَعِين : « هو ضعيف في الزهري » .

وقال يحيىٰ مرةً : « ليس هو في حديث الزهري بشيءٍ » .

ونقل إبراهيمُ بن الجنيد [ب ـ ١١٠] عن ابن مَعِين قال : « جعفر بن بُرْقان ثقة فيما روىٰ [آ ـ ١٢٨] عن غير الزهري ، وأما ما روىٰ عن الزهري فهو فيه ضعيفٌ ، وكان أُميّاً لا يكتب ، وليس هو مستقيمَ الحديث عن الزهري ، وهو في غيرِ الزهري أصحُّ حديثاً » .

وقال يعقوبُ بن شيبةَ : قلتُ لابن مَعِين : « أما روايته عن الزهري فليست مستقيمة ؟ قال : نعم » .

وقال ابن نُمَير : « هو ثقة ، أحاديثه عن الزهري مضطربة » .

قال البرقاني : « سألتُ الدَّارَقُطني ـ وأبو الحسين[٣] بن مظفر حاضر ـ عن جعفر بن بُرْقان ؟ فقالا[٤] جميعاً : قال أحمد بن

---

(١) قوله « خاصة » ليس في ظ وب .

(٢) « الحديث » ظ ، وعليها ضبة ، لإشكال « ال » هنا .

(٣) « وأبو الحسن » ظ وب .

(٤) « قالا » ظ .

حنبل : « يؤخذ من حديثه ما كان[١] عن غير الزهري ، فأما عنه فلا ، قلتُ : قد لقِيَه ، فما بلاؤه[١] ؟ قال : رُبَّما حدَّث الثقة عن ابن برقان عن الزهري ، ويحدِّثه الآخر عن ابن بُرقان عن رجلٍ عن الزهري ، أو يقول : بلغني عن الزهري ، قال : فأما حديثه عن ميمونِ بن مِهْران ويزيد بن الأصمِّ فثابتٌ صحيح » .

وقال ابن عَدِي[٢] : « هو ضعيفٌ في الزهري خاصة ، وكان أُميّاً ، ويقيم روايته عن غير الزهري ، وثبَّتوه في ميمون بن مِهران وغيره » .

وكذا قال العُقَيْلي[٣] : « هو ضعيفٌ في روايته عن الزهري » ، وذَكَرَ له حديثَهُ عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي ﷺ « أنه نهىٰ

---

(١) قوله « ما كان » وقوله « فما بلاؤه » ليسا في ظ .

(٢) « الكامل » ورقة٥٤/ ٢ = ٥٦٤ ولفظه : « وجعفر بن برقان هذا مشهور معروف في الثقات ، وقد روىٰ عنه الناس : الثوريُّ ، فمن دون ، وله نسخ يرويها عن ميمون بن مهران والزهري وغيرهما ، وهو ضعيف في الزهري خاصة ، وكان أُميّاً ، ويقيم روايته عن غيرِ الزهري ، وثبَّتوه في ميمون بن مهران وغيره . وأحاديثه مستقيمة حسنة » .

(٣) « الضعفاء » ورقة٣٣/ ٢ = ١٨٤١ . ولفظ الحديث عنده بسنده عن جعفر بن برقان عن الزهري عن سالم عن أبيه « نهىٰ رسول الله ﷺ عن لبستين : الصَّمَّاء وأن يلتَحِف الرجلُ في الثوب الواحد يرفع جانبيه علىٰ منكبيه وليس عليه ثوبٌ غيره ، وأن يحتَبيَ الرجلُ في الثوب الواحد ليس بين فَرْجه وبين السماء شيء - يعني سِتْراً - . ونهانا رسول الله ﷺ عن نكاحين : أن تُزوَّج المرأة علىٰ عمتها ، =

عن لبستين وبيعتين ونكاحين وعن مطعمين » ، وذكرَ الجلوسَ علىٰ مائدةٍ يُشرب عليها الخمرُ ، وأن يأكلَ الرجلُ وهو منبطحٌ علىٰ وجهه » .

(و) قال : لا يُتَابَعُ عليه من حديث الزهري .

وأما الكلامُ[1] فيُروىٰ من غيرِ حديثِ الزهري بأسانيدَ صالحةٍ ما خلا الجلوسَ علىٰ مائدةٍ يُشرب عليها الخمر ، فالرواية فيها لِيْن .

= ولا علىٰ خالتها . ونهانا رسولُ الله ﷺ عن مَطْعَمين : الجلوسِ علىٰ مائدةٍ يُشرَب عليها الخمر ، وأن يأكلَ الرجلُ وهو منبطحٌ علىٰ وجهه . ونهانا رسول الله ﷺ عن بيعتين : بيع المنابَذَة ، والملامسة ، وهي بيوع كانوا يتبايعون بها في الجاهلية » . لا يُتابع عليه » انتهىٰ بلفظه من « الضعفاء » للعقيلي .

وقوله « الصماء وأن يلتحف » ، سهو . الصواب : « الصماء : أن يلتحف . . . » ، وأخرجه أبو داود في الأطعمة ج٣ ص٣٤٩ وابن ماجه ص١١١٨ من طريق كثير بن هشام به ، فذكرا منه النهي « عن المطعمين . . . » . وقال أبو داود بعد تخريجه : « هذا الحديث لم يسمعه جعفر من الزهري ، وهو منكر : حدثنا هارون بن زيد بن أبي الزرقاء ثنا أبي ثنا جعفر أنه بلغه عن الزهري بهذا الحديث » انتهىٰ . ورمز في « الجامع الصغير » لصحته ، وضعَّفه المُناوي ج٦ ص٣١٢ وللحديث أصول تشهد لصحة معناه منها : حديثُ أبي هريرة : « نهىٰ النبي ﷺ عن بَيْعتين : عن اللِّماس والنِّباذ . وأن يشتملَ الصماء ، وأن يَحتبيَ الرجلُ في الثوب الواحد » أخرجه البخاري في الصلاة (باب ما يستر من العورة) ج١ ص٧٨ . ومنها حديث جابر وفيه النهي عن الجلوس علىٰ مائدة الخمر ، أخرجه أحمد وحسَّنه الترمذي في الأدب (باب٤٣) ج ٥ ص ١١٣ . وغير ذلك من شواهد لا نطيل بها .

(١) أي متن الحديث .

وقال مسلمٌ في كتاب« التمييز »[١] : « جعفر بن بُرْقان أعلم الناس بميمون بن مهران ويزيد بن الأصم ، فأما روايته عن غيرهما كالزهري وعمرو بن دينار وسائر الرجال فهو فيها ضعيفُ الركنِ رديءُ الضبطِ في الرواية [ظ ـ ١٩٤] عنهم » .

قلتُ : لا يَبعُد أن يكون حديثُه عن أهل الجزيرة خاصةً محفوظاً ، بخلاف حديثه عن غيرهم ، وتحقيق هذا يحتاج إلىٰ سَبْر أحاديثه عن غير الجَزَرِيين[٢] : كعكرمة ، ونافع[٣] .

ومنهم : مَعْقِل بن عُبَيد الله الجَزَري[٤] :

ثقة ، كان أحمدُ يضعِّفُ حديثَه عن أبي الزبير خاصة ، ويقول : «يشبِهُ حديثُه حديثَ ابن لَهِيْعَةَ» ، ومن أراد حقيقة الوقوف علىٰ ذلك فلينظر إلىٰ أحاديثه عن أبي الزبير فإنه يجدها عند ابن لَهِيْعَة يرويها عن أبي الزبير كما يرويها مَعْقِل سواء .

---

(١) ورقة١٤ وجه٢ ص٢٦ = ٢١٨ .

(٢) « الحرمين » ب ، وهو تصحيف .

(٣) وقد وجدنا ما يغني عن ذلك من حكم أئمة الجرح والتعديل والعلم بالرجال ، فقد أطلقوا توثيقه في غير الزهري ، إلا ما جاء عن النسائي ، قال : « ليس بالقوي في الزهري ، وفي غيره لا بأس به » . فنزل به عن درجة ثقة ، وقال ابن خُزيمة لما سئل عنه وعن أبي بكر الهذلي : « لا يُحتَجُّ بواحد منهما إذا انفرد » . « التهذيب » ج٢ ص٨٥ و« الميزان » ج١ ص٤٠٣ . والنسائي متشدد ، وابن خزيمة لعله تأثر به هنا ، ولم يأتيا بتفسير لما خالف عبارات الأئمة سواهما .

(٤) مَعْقِل بن عبيد الله الجَزَري ، أبو عبد الله العَبْسي ـ مولاهم ـ صدوق مشهور كما قال الذهبي في « المغني » رقم ٦٣٤٨ من الثامنة ، مات سنة ست وستين ومئة/ م د س . وكلام ابن رجب يفيد وصف معقِلٍ بالتدليس ، فلينظر .

ومما أُنكر علىٰ مَعْقِل بهذا الإسنادِ حديثُ الذي توضأ وترك لُمْعَة لم يصبها الماء[١] ، وحديثُ النهي عن ثمن السِّنَّور[٢] ، وقد خرَّجهما مسلم في « صحيحه » .

[وكذلك حديث : « لا يقيمَنَّ أحدكم أخاه يومَ الجمعة ثم يخالفُ إلىٰ مقعده[٣] »] .

ومنهم : المُغِيرة بن مُسْلِم[٤] :

أحاديثه عن أبي الزبير خاصةً مُسْتَنْكَرة .

قال إبراهيم بن الجُنَيْد عن يحيىٰ بن مَعِين ـ وسُئِل عن المغيرة بن مسلم ـ ؟ فقال : « ما أنكرَ حديثَه عن أبي الزبير ! » .

وقال النسائي في كتابه : « عنده عن أبي الزبير غيرُ حديثٍ منكَر » ، وخَرَّجَ حديثه عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً : « إذا استهلَّ

---

(١) أخرجه مسلم ج١ ص١٤٨ في شواهد حديث « ويل للأعقاب من النار » وأبو داود ج١ ص٤٤ ـ ٤٥ . وانظر تفصيل تخريجه فيما سبق ص٦٢٥ .

(٢) أخرجه مسلم ج٥ ص٣٥ من حديث معقل عن أبي الزبير قال : سألت جابراً عن ثمن الكلب والسِّنَّور ؟ فقال : « زجر النبي ﷺ عن ذلك » .
أخرجه مسلم شاهداً لأحاديث النهي عن ثمن الكلب .

(٣) تمام الحديث : « ولكن يقول : افسحوا » . أخرجه مسلم في كتاب السلام ج٧ ص١١٠ ، أخرجه شاهداً في شواهد ومتابعات حديث « لا يقيم الرجلُ الرجلَ من مقعدِهِ . . . » .

(٤) « المغيرة بن مسلم القَسْمَلي ، أبو سلمة السرّاج بتشديد الراء ، المدائني ، أصله من مَرْوَ ، صدوق ، من السادسة/ بخ ت س ق » .

الصبيُّ ورث وصُلِّي عليه »[١] .

وخَرَّجَه من طريق ابن جُريج عن أبي الزبير موقوفاً ، وقال : « هو أصح » .

وقد ذكرنا له حديثاً آخر في كتاب الأطعمة في النهي عن [بيع] الجَلَّالَة[٢]

---

(١) أخرجه ابن ماجه ص٩١٩ من طريق الربيع بن بدر ثنا أبو الزبير عن جابر ، والترمذي من حديث إسماعيل بن مسلم المكي عن أبي الزبير عن جابر في الجنائز ج٣ ص٣٥٠ ـ ٣٥١ وأعله بالاضطراب ، ورجَّح روايته عن جابر موقوفاً ، وكذا أخرجه الحاكم من طريق إسماعيل بن مسلم ج١ ص٣٦٣ وقال : « الشيخان لم يحتجا بإسماعيل بن مسلم » .

وأخرجه ابن حبان في صحيحه « الإحسان » ١٣/ ٣٩٢ رقم ٦٠٣٤ ـ وانظر «موارد الظمآن» ص ٣٠٠ـ من حديث سفيان الثوري عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً .

وأخرج الحديث من طريق مغيرة بن مسلم عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً النسائي في الفرائض كما في « نصب الراية » ج٢ ص٢٧٧ . والحاكم في « المستدرك » ج٤ ص٣٤٨ وقال الحاكم : « لا أعرفُ أحداً رَفَعه عن أبي الزبير غيرَ المغيرة ، وقد أوقفه ابنُ جُرَيج وغيرُه . وقد كتبناه من حديث سفيان الثوري عن أبي الزبير موقوفاً » .

ثم أخرج الحاكمُ الحديث في ص٣٤٩ من حديث سفيان الثوري عن أبي الزبير عن جابر أن النبي ﷺ قال : « إذا استهلَّ الصبي وَرِثَ ، وصُلِّيَ عليه » . وقال : « هذا حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين ولم يخرجاه ، وقد أجدُه من حديث الثوري عن أبي الزبير موقوفاً فكنت أحكم به » انتهىٰ .

وقد أعادَ الذهبي في تلخيصه ما قاله الحاكم في الموضعين!! .

وكأنَّ مَن صحح الحديث عدَّ روايةَ الرفع زيادة ثقة .

(٢) أخرجه أصحاب «السنن» من غير هذا الطريق : أبو داود ج٣ ص٣٥١ والترمذي ج٤ ص٢٧٠ وقال : «حسن غريب» . وابن ماجه ص١٠٦٤ كلهم من حديث =

بهذا الإسناد[١] ، وهو أيضاً مُنكَر ، وقد رُوي من وجهٍ آخر عن أبي الزبير مرسلاً ، وهو أصح .

ومنهم : عِكْرِمة بن عمَّار اليمامي[٢] :

وهو ثقة ، لكن حديثه عن يحيىٰ بن أبي كثير خاصةً مضطرب لم يكن عنده في كتاب ، قاله يحيىٰ القطان وأحمد والبخاري وغيرهم [ب ـ ١١١] .

وحديثه عن إياس بن سلمة بن الأكوع مُتْقَنٌ ، قاله أحمد .

وقال في رواية حرب [آ ـ ١٢٩] : « هو في غيرِ يحيىٰ ثَبت » .

= ابن عمر قال : « نهىٰ رسولُ الله ﷺ عن أكل الجلاَّلة وألبانها » .

وأخرجه النسائي ج٧ ص٢٣٩ ـ ٢٤٠ من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن أبيه محمد بن عبد الله بن عمرو ، قال مرةً عن أبيه وقال مرة عن جده « أن رسول الله ﷺ نهىٰ يومَ خيبر عن لحوم الحُمُرِ الأهلية وعن الجلاَّلة وعن ركوبها وعن أكل لحمها » .

وانظر للتوسع في طرقه وألفاظه « التلخيصَ الحبير » ص٣٩٠ ـ ٣٩١ .

والجَلاَّلة هي التي تأكل العَذِرة .

(١) سقط من هنا من ظ إلىٰ قوله في الترجمة التالية « يقبل الله . . » .

(٢) «عِكْرمة بن عمَّار العِجْلِيُّ ، أبو عمار اليمامي ، أصله من البصرة ، صدوق يغلط ، وفي روايته عن يحيىٰ بن أبي كثير اضطراب، ولم يكن له كتاب . من الخامسة ، مات قبيل الستين ـ ومئة ـ/ خت م عه » .

أخرج له البخاري تعليقاً ، وأكثر مسلم الاستشهاد به كما ذكر الذهبي في « المغني » رقم ٤١٦٨ .

وقد أُنكِرَ عليه حديثُه عن يحيىٰ عن أبي سلمة عن عائشة في استفتاح النبي ﷺ الصلاةَ بالليل ، وقد خَرَّجَه مسلم في « صحيحه » ، وخَرَّجَه الترمذيُّ في الدعاء[١] ، وذكرنا هناك كلام الأئمة بألفاظهم في رواية عِكْرمة عن يحيىٰ .

وأُنكِر عليه أيضاً حديثُه بهذا الإسناد : « لا[٢] يَقبَلُ الله صلاةً بغيرِ طُهور »[٣] ، وقد ذكرناه في أول الكتاب .

وقال أحمد في رواية ابنه عبد الله : « هو مضطرب عن غير

---

(١) أخرجه مسلم (باب الدعاء في صلاة الليل) ج٢ ص١٨٥ والترمذي ج٥ ص٤٨٤ . وقال : « حسن غريب » .

وهو من رواية عكرمة بن عمار حدثنا يحيىٰ بن أبي كثير حدثني أبو سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف قال : « سألت عائشة أم المؤمنين بأيِّ شيء كان نبي الله ﷺ يفتتح صلاتَه إذا قام من الليل » ؟

قالت : « كان إذا قامَ من الليل افتتح صلاته : اللهم ربَّ جبرائيل وميكائيل وإسرافيل فاطرَ السماواتِ والأرضِ عالمَ الغيبِ والشهادةِ ، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ، اهدني لما اخْتُلِفَ فيه من الحقِّ بإذنك ، إنك تهدي مَنْ تشاء إلىٰ صراط مستقيم » .

(٢) قوله في الترجمة السابقة « وهو أيضاً منكر » سقط من ظ إلىٰ هنا .

(٣) أخرجه مسلم عن ابن عمر ج١ ص١٤٠ بزيادة « ولا صدقة من غُلول » . والترمذي في أول « جامعه » وابن ماجه ص١٠٠ .

وأخرجه أبو داود ج١ ص١٦ والنسائي (باب فرض الوضوء) ج١ ص٨٧ وابن ماجه وابن حبان « موارد الظمآن » ص٦٥ من حديث أبي المليح عن أبيه أسامة بن عُمَير الهُذَلي .

وأخرجه أبو داود عن أبي هريرةَ ، وابن ماجه عن أنس وأبي بكرة .

إياس بن سلمة ، وكأن حديثه عن إياس بن سلمة صالح » .

ومنهم : سِمَاك بن حَرْب[١] :

وقد وثَّقه جماعة ، وخَرَّجَ حديثَه مسلمٌ ، ومن الحفاظ مَنْ ضَعَّفَ حديثَه عن عكرمة خاصة ، وقال : « يُسنِدُ عنه عن ابن عَبَّاس ما يرسِلُه غيرُه » .

وقال ابنُ المديني : « روايةُ سِماك عن عكرمة مضطرِبةٌ ، سفيان وشعبة يجعلونها عن عكرمة ، وغيرهما يقول : عن ابن عباس، إسرائيل وأبو الأحوص » .

ومنهم من ضَعَّف حديثَه في آخر عمره وقال : «كان يُلقَّن حينئذٍ» .

وقد ذكرنا ذلك كله مستوفىً في أول الكتاب .

ومنهم : عَمْرو بن أبي عَمرو المدني :

مولىٰ المُطَّلِبِ بن حَنْطَب[٢] وهو ثقةٌ متَّفق علىٰ تخريج حديثه ، مع أنه تكلَّم فيه ابن مَعِين ، وقال : « روىٰ عنه مالك » ، وكان يستضعِفُه .

---

(١) سبقت ترجمته في ص١٤١ وانظر ص٣٢٦ .

(٢) اسم أبيه مَيْسرة ، ويكنىٰ أبا عثمان ، « ثقة ، ربما وهم ، من الخامسة ، مات بعد الخمسين ـ ومئة ـ/ ع » .

وقال الذهبي في « الميزان » ج٣ ص٢٨١ ـ ٢٨٢ : « حديثه صالحٌ حَسَن ، منحطٌّ عن الدرجة العليا من الصحيح » وفيه وفي « المغني » رقم٤٦٨٥ : « خرَّجا له في الأصول » .

قلت : فهذا مع تجنب روايته عن عكرمة أخذ من الشيخين بالاحتياط في الرواية عنه ، كما هو دأبهما . وانظر ص٣٢٦ تعليقاً .

وقال البخاري : « هو صدوق ، لكن روىٰ عن عكرمة مناكير ولم يذكر في شيء منها أنه سمعَ من عكرمة » نقله عنه الترمذي في كتاب « العلل » ، ولم يخرّج له في «الصحيح» شيءٌ عن عكرمة ، وقد رُوِيَ عنه حديث : « مَنْ وقعَ علىٰ بهيمةٍ فاقتلوه »[١] .

وقال أحمد : « كل[٢] أحاديثه عن عِكرِمَة مُضطَربة »، لكنه نسبَ الاضطرابَ إلىٰ عكرمة لا إلىٰ عمرو .

[ومنهم : داود بن الحُصَين[٣] :

روىٰ عنه مالك، وخرَّجا حديثَه في «الصحيحين» وتكلم فيه طائفة .

وقال ابن المديني : « ما روىٰ عن عِكْرمة فمنكر » . وهذا يقتضي اختصاصَ نكارة حديثه بما رواه عن عكرمة] .

ومنهم : الأوزاعي إمام أهل الشام[٤] :

تكلَّم طائفة في حديثه عن الزهري خاصة ، وقد ذكرنا ذلك في ذكر أصحاب الزهري[٥] .

---

(١) ورقة ٤٢/ ٢= ٢/ ٦٢٢ وتمام الحديث « واقتلوها معه » . أخرجه أبو داود في الحدود ج٤ ص١٥٩ والترمذي ج٤ ص٥٦ . وأخرجه ابن ماجه لكن من طريق داود بن الحصين عن عكرمة ص٨٥٦ . قال الترمذي : « لا نعرفُه إلا من حديث عمرو بن أبي عمرو » ثم أخرج من قول ابن عباس « لا حدّ عليه »

(٢) « كان » ب .

(٣) « الأموي مولاهم ، أبو سليمان المدني ، ثقة ، إلا في عِكْرِمة ، ورُمِيَ برأي الخوارج ، من السادسة ، مات سنة خمس وثلاثين ـ ومئة ـ/ ع » .

(٤) سبقت ترجمته في ص١٨٦ .

(٥) بإشارة موجزة في ص٣٩٩ ، وبالتفصيل في ص٤٨٤ .

وتكلم [الإمام] أحمد في حديثه عن يحيىٰ بن أبي كثير خاصة ، وقال : « لم يكن يحفظه جيداً فيخطىء فيه ، وكان يروي عن يحيىٰ عن أبي قِلابة عن أبي المُهَاجر[١] ، وإنما هو أبو المُهَلَّب » .

وذُكِرَ له حديثُ الأوزاعي عن يحيىٰ عن أبي سلمةَ عن أبي هريرة « أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم سئِل : متىٰ كنت نبياً ؟ »[٢] ، فأنكَره

---

(١) إشارة إلىٰ حديث عِمران بن حُصين « أن امرأةً أتت النبي ﷺ فاعترَفَتْ بالزنا » . ابن ماجه ج٢ ص٨٥٤ رقم٢٢٥٥ عن أبي المهاجر عن عمران . وقد علمتَ ما فيه .

(٢) أخرجه الترمذي أول المناقب (باب في فضل النبي ﷺ) ج٥ ص٥٨٥ من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيىٰ بن أبي كَثير عن أبي سَلَمة عن أبي هريرة قال : قالوا : يا رسولَ الله ، متىٰ وجبت لك النبوة ؟ قال : « وآدم بين الروح والجسد » قال أبو عيسىٰ : « هذا حديث حسنٌ صحيحٌ غريب من حديث أبي هريرة لا نعرفه إلا من هذا الوجه » ا هـ .

وله شاهد عن عِرْباض بن سارية أخرجه أحمد والدارمي وأبو نُعَيم وصححه ابن حِبَّان والحاكم مرفوعاً « إني عند الله لمكتوبٌ خاتم النبيين وإن آدم لمُنْجَدِل في طينته » .

وعن ابن عباس أخرجه الطبراني : ١٢/ ٧٣ : أنه قال : قيل : يا رسول الله متىٰ كنت نبياً ؟ قال : « وآدم بين الروح والجسد » « المقاصد الحسنة » ص٣٢٧ و« كشف الخفاء » ج٢ ص١٢٩ .

وبهذا تعلم صحَّة الحديث جزماً ، واندفاع النقد عنه ، وأنه صحيح من أكثر من وجه . وقد أشار الترمذي إلىٰ هذا التعدد بقوله : « حسن صحيح » وأشار إلىٰ الغرابة في إسناد حديث أبي هريرة خاصة .

قال التقي السبكي : « فإن قلتَ : النبوة وصف لا بد أن يكون الموصوف به موجوداً ، وإنما يكون بعد أربعين سنة ، فكيف يوصَف به قبل وجوده وقبل إرساله ؟

وقال : « هذا من خطأ الأوزاعي » . وقد ذكرنا ذلك في أول كتاب[١] المناقب .

وقال مُهَنَّا[١] : سألتُ أحمد عن حديث الأوزاعي عن يحيىٰ بن أبي كثير ؟ قال أحمد : «كان كتاب الأوزاعي عن يحيىٰ بن أبي كثير قد ضاعَ منه، فكان يحدِّث عن يحيىٰ بن أبي كثير حفظاً »[٢] .

ومنهم : الأعمش : سليمان بن مِهْران : حافظ أهل الكوفة .

وشُعبة بن الحَجَّاج : حافظ أهل البصرة .

وسفيان بن عُيينة : محدِّث الحجاز بعد مالك[٣] :

حكىٰ ابن البرّاء في كتاب « العلل » عن علي بن المديني قال :

= قلت : « جاء أن الله تعالىٰ خلق الأرواح قبل الأجساد ، فقد تكون الإشارة بقوله : « كنت نبياً » إلىٰ روحه الشريفة ، أو حقيقته . والحقائق تقصر عقولنا عن معرفتها ، وإنما يعرفها خالقها ، ومن أمده بنور إلهي » . « كشف الخفاء » : الموضع السابق .

(١) قوله « كتاب » و« سألت » ليسا في ظ .

(٢) قال عمر بن عبد الواحد عن الأوزاعي : « دفع إليَّ يحيىٰ بن أبي كثير صحيفة ، فقال : اروها عني . ودفع إليَّ الزهري صحيفة وقال : اروها عني » . « تهذيب » ج٦ ص٢٤٠ ـ ٢٤١ والمعتمد في أصول الحديث صحة التلقي بهذه الطريقة وأنها تعدل السماع ، انظر كتابنا « منهج النقد » ص١٩٢ .

وأما أن هذا الكتاب قد ضاع ، فلم نجده إلا هنا ، ولم يتكلم أحد في حديث الأوزاعي عن يحيىٰ بن أبي كثير . .

(٣) « بعد مالك » ليس في ظ ، وتصحف في ب هكذا « بعد ذلك » ؟! .

« الأعمشُ كثيرُ الوهم في أحاديث هؤلاء الصغار ، مثل الحَكَم وسلمةَ بن كُهَيل ، وحبيب بن أبي ثابت ، وأبي إسحاق ، وما أشبههم » .

وقال ابن المديني : « الأعمش يضطرب في حديث أبي إسحاق » . [و] قال يعقوبُ بن شيبةَ عن علي بن المديني : « حديث الأعمش[1] عن الصِّغار كأبي إسحاق وحَبيب وسلمة ليس بذاك » .

وعن ابن المديني عن يحيىٰ بن سعيد قال : « كان سفيان الثوريُّ يحفظ عن الصِّغار والكبار » ، يعني أن الأعمش ليسَ كذلك[2] .

---

(١) قوله : « الأعمش » سقط من ظ من الأصل المنقول عنها ، وضبَّب عليها في ظ .

(٢) الأعمش تابعي ، ثقة ، حافظ ، إمام في القراءة ، ورع ، سبقت ترجمته ص٣٨٦ .

وهذا ما ذكر من الكلام في حديثه عن بعض مشايخه :

تُكُلِّم في روايته عن أنس بن مالك ، وقيل : لم يسمعْ منه إلا أحاديثَ يسيرة .

وقال يعقوبُ بن شيبة في « مسنده » : « ليس يصح للأعمش عن مجاهد إلا أحاديث يسيرة » .

وقال عبد الله بن أحمد عن ابن مَعِين : « لم يسمع الأعمش من أبي السَّفَر إلا حديثاً واحداً ، ولم يسمع من أبي عمرو الشيباني شيئاً » ، « تهذيب التهذيب » ج٤ ص٢٢٥ .

وحكىٰ الحاكم عن ابن مَعِين أنه قال : « أجودُ الأسانيد : الأعمش عن إبراهيم ـ أي النَّخَعي ـ عن علقمة عن عبد الله » . المرجع السابق .

قال يحيىٰ : « كان شعبةُ إذا جاءَ حديثُ الصِّغَار لم يحفظْ[١] » .

قال علي : [ب ـ ١١٢] « وكان سفيان بن عيينة أيضاً حديثه عن الصغار ليسَ بذاك[٢] » .

قال يعقوب بن شيبة : « الحكمُ بن عُتَيبة[٣] [هو] من صغار شيوخ الأعمش ، وليس هو من صغار شيوخ شعبة » . [ظ ـ ١٩٥] .

ومنهم : منصور بن المُعْتَمِر[٤] :

هو من أثبت الناس في مجاهد ، كما سبق .

---

(١) شعبة بن الحجاج أمير المؤمنين في الحديث ، سبقت ترجمته ص١٧٢ ـ ١٧٦ . حافظ بإطلاق ، وما ذكره الحافظ ابن رجب أن في حفظ شعبة عن الصغار شيء ، لهو أمر غريب ، لما عُرف من احتياطه في السماع ، واعتنائه وتكراره له .

قال الحاكم : « شعبة إمام الأئمة في معرفة الحديث بالبصرة ، رأىٰ أنس بن مالك وعمرو بن سَلِمة الصحابيين ، وسمع من أربعمئة من التابعين » « تهذيب » ج٤ ص٣٤٦ .

فغاية ما هنالك أنه لم يصح سماعه من هذين الصحابيين ، وهما من صغار الصحابة .

(٢) تقدمت ترجمة سفيان بن عيينة ص٥٧٢ . وأنه ثقة ، وتوثيقه مطلق في المصادر ، مما يعارض إطلاق عبارة « حديثه عن الصغار ليس بذاك » .

نعم تُكلم في حديثه عن أيوب ، انظر «التهذيب» ج٤ ص١٢٠ ـ ١٢١ .

(٣) سبقت ترجمته ص٥٢٨ . وفي ب « الحكم بن عيينة » تصحيف .

(٤) تقدمت ترجمته في ص٥٣٦ ـ ٥٣٨ . وقال في « التهذيب » ج١٠ ص٣١٤ : « قال صالح بن أحمد : قلت لأبي : إن قوماً يقولون : منصور أثبت في الزهري من مالك ؟ . قال : « هؤلاء جهال ، منصور إذا نزل إلىٰ المشايخ اضطرب » . =

قال أحمد في رواية ابنه صالح : « منصور إذا نَزَل إلىٰ المشايخ اضطرب : إلىٰ أبي إسحاق ، والحكم ، وحبيب بن أبي ثابت ، وسلمة بن كُهَيل . روىٰ حديث أم سلمة في الوِتر[١] ، خالف فيه ، وحديث ابن أبزىٰ[٢] خالف فيه » .

= وقد بيَّنَتْ روايةُ الحافظ ابن رجب المرادَ بالمشايخ . والمراد « اضطرب » بالنسبة لزيادة ضبط مالك ، لا أنه يبلغ درجة الضعف ، بدليل هذا السياق في « التهذيب » ، فإن هذا القول « إذا نزل إلىٰ المشايخ اضطرب » ورد لبيان أنه دون مالك ، لا لتضعيفه . والله أعلم .

(١) أخرجه النسائي (باب كيف الوتر بخمس) ج٣ ص٢٣٩ من وجهين عن منصور ، وابن ماجه ص٣٧٦ من وجه واحد عن منصور عن الحكم عن مِقْسَمٍ عن أم سلمة قالت : « كان رسول الله ﷺ يوتر بخمس وبسبع لا يفصل بينها بسلامٍ ولا بكلام » .

فخالف منصور غيره ، فقد أخرجه النسائي عن سفيان بن حسين عن الحكم عن عائشة وعن ميمونة ،.وعن سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة . وهو أرجح .

وهكذا أخرجه الترمذي ج٢ ص٣٢١ من حديث عائشة وقال : « حديث حسن صحيح » وأخرج حديث أم سلمة من غير طريق منصور ج٢ ص٣١٩ ـ ٣٢٠ بلفظ « كان النبيُّ ﷺ يوتر بثلاثَ عَشْرَةَ ركعةً، فلما كَبِر وضعف أوتر بسبع » . قال الترمذي : « حديث حسن » .

فظهر بهذا مخالفة منصور في السند والمتن ، وكأنه انتقل ذهنه فانقلب عليه سند الحديث ، فجعل له سنداً آخر . فهو مقلوب .

(٢) أخرجه النسائي في الوتر (نوع آخر من القراءة في الوتر) ج٢ ص٢٤٥ بسنده عن منصور عن سلمة بن كُهَيْل عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبْزَىٰ عن أبيه قال : « كان رسول الله ﷺ يوتر بـ﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴾ ، و﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا

ومنهم : حَمّاد بن زيد[١] :

كان يخلط في حديث يحيىٰ بن سعيد ، وكان عنده كتاب عنه ، لم يكن عنده كتاب [آ ـ ١٣٠] غيره ، قاله [يحيىٰ] بن مَعِين ، وقد سبق ذكر كلامه[٢] .

ومنهم : حَبيب بن أبي ثابت[٣] :

= ﴿ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ ، و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ . وكان إذا سلَّم وفرغ قال : سبحان الملك القدوس ثلاثاً ، طوَّل في الثالثة » .

خالف منصور غيره ، فلم يذكر في سنده ذراً ، وتابعه علىٰ ذلك عبد الملك ابن أبي سليمان ، ومحمد بن جُحَادة . وذرٌّ هو المُرهِبي ، ثقة مات قبل المئة/ع .

ورواه غيرهما من طرق عن سلمة بن كُهَيل وزبيد وطلحة عن ذر عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزىٰ عن أبيه فذكر الحديث . وهو الراجح . وحديثه الأول من المرسل الخفي ، لأن سلمة معاصر لسعيد .

وأخرجه أبو داود ج٢ ص٦٣ وابن ماجه ص٣٧٠ من أوجه عن الأعمش عن طلحة وزبيد عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبْزَىٰ عن أبيه عن أُبَيّ بن كعب فذكره بمعناه لم يذكر آخره « سبحان الملك . . . » .

ومن هذا التخريج لهذا الحديث ولسابقه نجد مخالفة منصور يسيرة ليست من المخالفات الفاحشة ، كما أنها قليلة ، مما لا يُخِلُّ بثقته ، فإنه لا يعرىٰ أحد عن خطأ .

(١) ثقة ثبت ، فقيه ، جليل ، سبقت ترجمته ص١٨٩ ـ ١٩٢ .

(٢) في ص١٩١ لكنه عزاه هناك إلىٰ ابن مهدي .

(٣) حبيب بن أبي ثابت أبو يحيىٰ الكوفي ، ثقة ، فقيه جليل ، متفق علىٰ الاحتجاج به ، إنما عابوا عليه التدليس ، « كان كثير الإرسال والتدليس ، من الثالثة ، مات سنة تسع عشرة ومئة/ع » . =

عالم كبير ثقة ، متَّفق علىٰ حديثه . أحاديثه عن عطاءٍ خاصة ليست محفوظة .

قال أبو بكر بن خلَّاد : سمعت يحيىٰ بن سعيد يقول : « حبيب بن أبي ثابت عن عطاء ليست محفوظة ، سمعته يقول : إن كانت محفوظة فقد نزلَ عنها » يعني عطاء[١] .

وحديث حبيب عن عروة أيضاً ، قال أحمد ويحيىٰ : « هو منكر وله عنه حديثان .

أحدهما : « أن النبيَّ صلى الله عليه وسلم كانَ يُقَبِّل ثم يصلِّي ولا يتوضأ[٢] » .

= والتحقيق ثبوتُ سماعه من عُروة ، كما سيأتي ، وأما أحاديثه عن عطاء ـ وهو ابن أبي رباح ـ فقد تُكُلِّم فيها .

ونقل العُقَيلي عن يحيى القطان قال : « حديثه عن عطاء ليس بمحفوظ » كأنه يريد حديث دعاء عائشة . وقال في « التهذيب » ج٢ ص١٧٩ عن العُقَيلي : « وله عن عطاء أحاديث لا يتابع عليها ، منها حديث عائشة : « لا تُسَبِّخْي عليه » وهو نقل بالمعنىٰ عن العقيلي ص٩٥= ١ : ٢٦٣ وفيه « لا تُسَبِّخْي عنه » يعني لا تخففي .

قال نور الدين : لعل هذا أتىٰ من تدليسه ، بأن سمعها عن بعض الضعفاء عن عطاء ، فدلسها عنه » .

(١) في ب « يعني عن عطاء » ، ولفظ العقيلي ج١ ص٢٦٣ : « إن كانت محفوظةً فقد نزل عنها ، يعني عطاء نزل عنها » كأنه يريد نزل في سنده، لأنهما قرينان متعاصران .

(٢) أخرجه أبو داود ج١ ص٤٦ والترمذي ج١ ص١٣٣ وابن ماجه ص١٦٨ بأسانيدهم عن الأعمش عن حبيب عن عروة عن عائشة أن النبي ﷺ قبّل امرأةً من نسائه ثم خرج إلىٰ الصلاة ولم يتوضأ » . =

. . . . . .

= قال عروة : فقلت لها : « من هي إلا أنت ؟ » فضحكت .

قال أبو داود : «هكذا رواه زائدة وعبد الحميد الحِمَّاني عن سليمان الأعمش .

حدثنا إبراهيم بن مخلد الطَّالَقَاني ثنا عبد الرحمن بن مَغْراء ، ثنا الأعمش أخبرنا أصحاب لنا عن عروة المزني عن عائشة بهذا الحديث .

قال أبو داود : قال يحيىٰ بن سعيد القطان لرجل : احكِ عني أن هذين ـ يعني حديث الأعمش هذا عن حبيب ، وحديثه بهذا الإسناد في المستحاضة أنها تتوضأ لكل صلاة ـ قال يحيىٰ : احك عني أنهما شبه لا شيء » .

قال أبو داود : ورُوي عن الثوري قال : « ما حَدَّثنا حبيب إلا عن عروة المزني » . يعني لم يحدثهم عن عروة بن الزبير بشيء .

قال أبو داود : وقد روىٰ حمزة الزيات عن حبيب عن عروة بن الزبير عن عائشة حديثاً صحيحاً . انتهىٰ .

وذكر الترمذي عن البخاري قال : « حبيب بن أبي ثابت لم يسمعْ من عروة ».

ويُجاب عن هذا بأن الراجح أنه عروة بن الزبير ، وقد سمع منه حبيب ، كما حققه الحفاظ .

ويدل علىٰ ذلك أمورٌ : الأول : ورود التصريح بكونه عروة بن الزبير في «سنن ابن ماجه» وغيره .

الثاني : قول عروة لها : « من هي إلا أنت » ، فإن هذا لا يجرؤ عليه غيرُ عروة بن الزبير ، لكونه ابنَ أخت عائشة السيدة أسماء بنت أبي بكر .

الثالث : أنه ورد الحديث عن عروة بن الزبير عن عائشة من غير طريق حبيب .

والحديث له طرق كثيرة منها صحيح ومنها حسن ومنها ضعيف ، فبطل الكلام عليه بالضعف . انظر « نصب الراية » ج١ ص٣٧ ـ ٣٩ ، وتعليق أحمد شاكر الموسع علىٰ «الترمذي» ج١ ص١٣٤ ـ ١٣٨ . ففيهما توسع وتحقيق مفيد هام .

والآخر في المستحاضة : « تُصلي وإن قَطَر الدم علىٰ الحَصِير[١] » .

وقد سبقَ الكلام عليهما مستوفىً في كتاب الطهارة .

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في « المسند » مطولاً ج٦ ص٤٢ و٢٠٤ و٢٦٢ ومختصراً في ص١٣٧ ، وابن ماجه ص٢٠٤ ولفظ ابن ماجه : « حدثنا علي بن محمد وأبو بكر بن أبي شيبة قالا : ثنا وكيع عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة بن الزبير عن عائشة قالت : جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلىٰ النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ، إني امرأة أُسْتحاض فلا أطهرُ ، أفأدع الصلاة ؟

قال : « لا ، إنما ذلكِ عِرْقٌ ، وليس بالحيضة ، اجتنبي الصَّلاة أيام محيضك ثم اغتسلي وتوضئي لكل صلاة وإن قطَر الدم علىٰ الحصير » . (وانظر ابن أبي شيبة : ١/ ١٢٥ ـ ١٢٦) .

وقد أطال في « نصب الراية » ج١ ص١٩٩ ـ ٢٠١ ، الكلام عليه ، ومال إلىٰ ترجيح وقفه . وكذا توسَّع الدارقطني في بيان اختلاف الرواة فيه ج١ ص٢١١ ـ ٢١٤ ، وفيه ما يشير إلىٰ ترجيح وقفه .

وقال الحافظ في « تهذيب التهذيب » ج٢ ص١٧٨ : « وروىٰ ـ يعني حبيب بن أبي ثابت ـ عن عروة بن الزبير حديث المستحاضة . وجزم الثوري أنه لم يسمعْ منه ، وإنما هو عروة المزني آخر . وكذا تبع الثوريَّ أبو داود والدارقطني وجماعة » انتهىٰ .

قلت : في كون أبي داود تبع الثوريَّ نظر ، فقد ذكرنا كلام أبي داود في التعليقة السابقة ، وفيه تصحيحُ سماع حبيب من عروة ، والكلام جاء علىٰ هذا الحديث والحديث السابق .

والإسناد هنا إلىٰ حبيب صحيح ، وفيه التصريح عن عروة بن الزبير .

وله حديث آخر عن عُروة في الدعاء ، سَبَق أيضاً في كتاب الدعاء[١] وقد اختُلِفَ في سماعه له من عروة .

ومن أحاديثه[٢] عن عطاء عن عائشة « أنها سُرِقَ لها شيء ، فجعلت تدعو عليه، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تُسَبِّخي عليه » .

قال العُقيلي[٣] : « وله عن عطاء غيرُ حديثٍ لا يُتابع عليه » .

---

(١) الحديث أخرجه الترمذي ج٥ ص٥١٨ : عن حمزة الزيات عن حبيب بن أبي ثابت عن عُروة عن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ يقول : « اللهم عافني في جسدي ، وعافني في بصري ، واجعله الوارثَ مني ، لا إله إلا الله الحليم الكريم ، سبحان الله رب العرش العظيم ، الحمد لله رب العالمين » .

قال أبو عيسىٰ : «هذا حديث حسنٌ غريب» . قال : « سمعت محمداً يقول : حبيب بن أبي ثابت لم يسمعْ عن عروة بن الزبير شيئاً والله أعلم » انتهىٰ .

وهذا تَبِع فيه محمد وهو البخاري تَبِع فيه الثوريَّ ، وقد ثَبَت سماعُ حبيب من عروة كما بيناه . وقد صحَّح أبو داود هذا الحديث في كلامه علىٰ الحديث قبل السابق الذي ذكرناه عنه .

(٢) كذا في الأصل . والعبارة في ظ وب هكذا : « وهذا الحديث هو حديثه عن عطاء » انتهىٰ . وعليه يكون حديث عائشة في الدعاء علىٰ السارق هو الحديث السابق ، والواقع خلاف ذلك .

(٣) « الضعفاء » ورقة٤٨ ص٩٥ = ١ : ٢٦٣ وفيه تخريج الحديث ولفظه :

عن عائشة قالت : « سُرِق لها شيءٌ فجعلتْ تدعو عليه ، فقال لها رسول الله ﷺ لا تُسَبِّخي عنه » . يعني لا تخففي . كذا في « الضعفاء » . وفي الجملة الأخيرة احتمال في قراءتها في مخطوطة الضعفاء .

وهذا الحديثُ المشار إليه خَرَّجه الترمذي في أواخر الأدعية ، وسبق الكلام عليه هناك .

ولم يخرِّج له في «الصحيح» شيءٌ عن عطاء بن أبي رباح .

ومما يُستَغْرب أن حبيبَ بن أبي ثابت يروي عن عطاءٍ ، ويروي عطاءٌ عنه[١] .

ومنهم : عبد الكريم بن مالك الجَزَري[٢] :

ثقة كبير روىٰ عنه مالك وغيره ، ولكنَّ أحاديثَه عن عطاءٍ تُكُلِّم فيها .

---

(١) وهذا من المُدَبَّج في علوم الحديث . انظر «ابن الصلاح» : ٣٠٩ و« المنهج » : ١٥٤ .

(٢) « أبو سعيد ، مولىٰ بني أمية ، وهو الخِضْرِمي ، بالخاء والضاد المعجمتين ، نسبة إلىٰ قرية من اليمامة ، ثقة ، متقن ، مات سنة سبع وعشرين ومئة/ع » .

قال ابن معين : « حديث عبد الكريم عن عطاء رديء » .

قال ابن عدي : « وهذا الحديثُ الذي ذكره يحيىٰ بنُ مَعِين عن عبد الكريم عن عطاء هو ما رواه عبيد الله بن عمرو الرَّقي عن عبد الكريم عن عطاء عن عائشة : «كان النبي ﷺ يُقَبِّلُها ولا يُحْدِث وضوءاً » إنما أراد ابن مَعِين هذا الحديث ، لأنه ليس بمحفوظ » . « الكامل » ورقة ٣١٤/ ١ = ١٩٧٩ . وانظر «التهذيب» ج٦ ص٣٧٤ ـ ٣٧٥ . و« الميزان » ج٢ ص٦٤٥ . ولفظ «الميزان» : « أحاديثه عن عطاء رديّة » . بصيغة الجمع ، كما هو مثبت في «شرح العلل » ، وهو نقل بالمعنىٰ ، كما يدل عليه باقي كلام ابن عدي في « الكامل » ، وما أورده فيه ، وقال الحافظ ابن حجر في « هدي الساري » ج٢ ص١٤٥ : « لم يخرِّج البخاري من روايته عن عطاءٍ إلا موضعاً واحداً معلَّقاً ، واحتجَّ به الجماعة » انتهىٰ .

قلت : ولم نجد فيما انتقدوه من روايته عن عطاء شيئاً عند مسلم ، فليحرر .

قال ابن مَعِين : « أحاديثه عن عطاء رَدِيَّة » .

ومما أنكر من حديثه عن عطاء :

حديثُه عن عطاء عن عائشة أن النبي ﷺ : « كان يُقَبِّل ثم يخرج إلىٰ الصلاة ولا يتوضأ »[١] .

وحديثُه عن عطاء عن جابر قال : « كنا نأكلُ لحومَ الخيل علىٰ عهد رسول الله ﷺ »[٢] .

---

(١) أخرجه البزار في « مسنده » عن عبد الكريم الجزري عن عطاء عن عائشة « أنه عليه السلام كان يُقَبِّل بعض نسائه ولا يتوضأ » . « الجوهر النقي » ج١ ص١٢٥ وخرجه في « مجمع الزوائد » ج١ ص٢٤٧ من الطبراني في « الأوسط » ، وقال : « وفيه سعيد بن بشير ، وثقه شعبة وغيره ، وضعَّفه يحيىٰ وجماعة » انتهىٰ .

وقد بيَّن لنا ابن عدي سبب طعن ابن مَعِين في هذا الحديث أنه ليس بمحفوظ ، لكن الواقع غير ذلك ، وقد ورد عن عائشة من طرق كثيرة ، كما أوضحنا قبل قليل .

(٢) أخرجه الدارقطني في « سننه » ج٤ ص٢٨٨ من وجهين عن عبد الكريم بن مالك بسنده . .

وأصل الحديث صحيح ثابت مشهور من غير وجه عن جابر ، متفق عليه : البخاري في المغازي (غزوة خيبر) ج٥ ص١٣٦ والذبائح ج٧ ص٩٥ مكرر في بابين ، ومسلم ج٥ ص٦٥ ـ ٦٦ . وهو مروي في «السنن» الأربعة أيضاً من غير وجه عن جابر .

وأقرب الألفاظ إليه من غير طريق عبد الكريم رواية الترمذي ج٤ ص٢٥٣ من طريق سفيان ـ وهو ابن عيينة ـ عن عمرو بن دينار عن جابر قال : « أطعمنا رسول الله ﷺ لحوم الخيل ، ونهانا عن لحوم الحُمُر » .

وانظر « التلخيص » ص٣٨٨ .

ومنهم : مَعْمَر بن راشد[١] :

(و) ضُعِّفَ حديثُه عن ثابتٍ خاصة ، وقد تقدم ذكر ذلك عن علي بن المديني وغيره .

وكذا قال ابن مَعِين : « حديثُ مَعْمَرٍ عن ثابتٍ ضعيفٌ » .

ومما أنكِر عليه أنه حَدَّث عن ثابت عن أنس عن النبي ﷺ بحديث قصة جُلَيْبِيبٍ[٢] ، وأخطأ في إسناده ، إنما رواه ثابت عن كنانة بن نُعَيم عن أبي برزة عن النبي ﷺ (و) كذا رواه حماد بن سلمة عن ثابت .

ومنهم : مَطر بن طَهْمَان الوَرَّاق البصري[٣] :

ضعَّفه أحمدُ ويحيىٰ في عطاءٍ خاصة .

---

(١) تقدمت ترجمته في ص٥١٦ و٥٤٠ و٦٠٢ و٦١١ ، وأن حديثه عن ثابت ضعيف في ص٥١٦ تعليقاً .

(٢) أخرَجه مسلم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن كنانة بن نُعيم عن أبي برزة أن النبي ﷺ كان في مغزًى له فأفاء الله عليه . . ثم قال : « لكني أفقد جُلَيْبِيبًا ، فاطلبوه» ، فطُلِبَ في القتلىٰ فوجدوه إلىٰ جنب سبعة قد قتلهم ، ثم قتلوه ، فأتىٰ النبي ﷺ فوقف عليه ، فقال : «قتل سبعة ثم قتلوه ، هذا مني وأنا منه ، هذا مني وأنا منه » . قال : فوضعه علىٰ ساعديه ليس له إلا ساعِدَا النبي ﷺ . قال : فحُفِر له ، ووُضِعَ في قبره ، ولم يذكر غُسْلاً . « صحيح مسلم » ج٧ ص١٥٢ و« مسند أحمد » ج٤ص٤٢١ . وبأطول من هذا في ص٤٢٢ .

(٣) « أبو رجاء السلمي مولاهم ، الخراساني ، سكن البصرة ، صدوق ، كثير

قال أحمد : « هو مضطرب الحديث عن عطاء » .

ومنهم : أبو مَعْشَرٍ نَجِيحٌ السِّنْدِيُّ[١] :

قال مُضَر بن محمد عن يحيىٰ بن مَعِين : « يُكْتَب حديثُه مما روىٰ عن محمد بن قيس وعن محمد بن كعب القرظي وعن مشايخه ، وأما ما رَوىٰ عن المَقْبُري ، وعن نافع ، وهشام ، فهو فيه ضعيف ، فلا يُكتب » .

قال يزيد بن الهيثم عن يحيىٰ بن مَعِين : « اكتبوا عن أبي معشر حديثَ محمد بن كعب في التفسير ، وأما أحاديث نافع وغيرها فليس بشيء ، التفسيرُ حسن » . يعني ما يرويه عن محمد بن كعب القُرَظي في تفسير القرآن ، وغالبه أو جميعه من كلامه غير مرفوع . [ب ـ ١١٣] .

= الخطأ ، وحديثه عن عطاء ضعيف ، من السادسة ، مات سنة خمس وعشرين ـ ومئة ـ ويقال : سنة تسع/ خت م عه » .

وقال الذهبي في « الميزان » ج٢ ص١٢٧ : « مَطَر من رجال مسلم حسن الحديث » ووثقه في « المغني » رقم ٦٢٨٣ . قلت : روىٰ له مسلم في المتابعات .

(١) « نَجيح بن عبد الرحمن السِّندي ، بكسر المهملة وسكون النون ، المدني ، أبو معشر ، مولىٰ بني هاشم ، مشهور بكنيته ، ضعيف ، من السادسة ، أسنَّ واختلط ، مات سنة سبعين ومئة ، ويقال : كان اسمه عبد الرحمن بن الوليد بن هلال/ عه » .

وقال الإمام أحمد : « كان بصيراً بالمغازي » « المغني» ٦٦٠٠ و«التهذيب» ج١٠ ص٤٢٠ ـ ٤٢١ ، وفيه : قال أحمد : « يكتب من حديث أبي معشر أحاديثه عن محمد بن كعب في التفسير » . فعلىٰ هذا يدخل فيمن اختلط في بعض الأبواب ، هو والأربعةُ بعده . فتنبه .

ونظير هذا قول سعيد بن عبد العزيز الدمشقي في :

سعيدِ بنِ بشيرٍ[١] :

« كان غالبُ علمِه[٢] التفسيرَ ، خُذْ عنه التفسير ، ودَعْ ما سوىٰ ذلك ، فإنه كان حاطبَ ليل » خَرَّجَه العُقَيلي[٣] .

وعكس هذا ما قاله الإمام أحمد في :

إسماعيلَ بنِ عبدِ الرحمن السُّدِّيِّ[٤] :

الكوفيِّ صاحب التفسير ، قال « هو حَسَن الحديث ، وحديثه مقارِب ، إلا أن هذا التفسير الذي يجيء به أسباطٌ[٥] عنه» ، فجعل يستعظِمه ويقول: «من أين قد جعل له أسانيد ؟ ما أدري ما ذاك » .

---

(١) « سعيد بن بشير الأزدي ، مولاهم ، أبو عبد الرحمن أو أبو سلمة ، الشامي ، أصله من البصرة ، أو واسط ، ضعيف ، من الثامنة ، مات سنة ثمان أو تسع وستين ـ ومئة ـ/ عه » . له تفسير مصنَّف ، لكثرة سماعه من قتادة . لذلك قال : « خُذْ عنه التفسير » ، ولأنه قد يُتَسامح في رواية التفسير في غير الأحكام . وقد وقع له في هذا التفسير مناكير ، منها أن لقمان خُيِّرَ بين النبوةِ والحكمةِ فاختار الحكمة!! .

(٢) « غالب عليه » ظ وب . ولفظ « الضعفاء » : ثنا أبو خليد قال : سألني سعيد بن عبد العزيز : ما الغالب علىٰ علم سعيد بن بشير ؟ قال : قلت له : التفسير قال : خُذْ عنه التفسير . . » إلىٰ آخره .

(٣) في « الضعفاء » ورقة ٨٠ ـ ٨١= ٢/ ١٠٠ . وهو من المختلط في بعض الأبواب .

(٤) « السُّدّي بضم المهملة وتشديد الدال ، أبو محمد الكوفي ، صدوق يهم ، ورمي بالتشيع ، من الرابعة ، مات سنة سبع وعشرين ـ ومئة ـ/ م عه » .

(٥) هو أسباط بن نصر الهمْداني ، . . . صدوق ، كثير الخطأ ، يُغْرِب ، من الثامنة/ خت م عه » . وهذا ممن اختلط في بعض الأبواب .

وقال أحمد في رواية ابنه عبد الله[١] في :

إسماعيل بن مُسلم المكي[٢] :

« ما [آ ـ ١٣١] روىٰ عن الحسن في القراءات ، فأما إذا جاء المسند يسند عن الحسن عن سَمُرة أحاديث مناكير ، وعن عمرو بن دينار يسند عنه مناكير » .

ونقل البَرْذَعي عن أبي زُرْعَة قال :

« عبد الجَبَّار بن عمر[٣] :

واهي الحديث ، وأما مسائِلُه فلا بأس » .

قال البَرْذَعي : « كأنه يقول : حديثُه واهي ، ومسائِله مستقيمة » . يعني ما روىٰ من المسائل عن ربيعة وغيره .

ومنهم عمر بن إبراهيم البصري[٤] .

مختلف فيه ، وقال ابن عدي : « له عن قتادة خاصة مناكير » .

---

(١) في « العلل » ج١ ص٣٧٢ بنحوه .

(٢) « أبو إسحاق ، كان من البصرة ، ثم سكن مكة ، وكان فقيهاً، ضعيف الحديث ، من الخامسة/ ت ق » . وهو ممن خلط في بعض الأبواب .

ولعلَّ سبب قوته في القراءة لاعتنائه بها ، ما لم يُعْنَ بحفظ الحديث .

(٣) عبد الجبار بن عمر الأيلي : ضعيف جداً ، غالب ما يرويه يخالف فيه ، « من السابعة ، مات بعد الستين ـ ومئة ـ/ ت ق » . أما مسائله التي ذكر هنا أبو زرعة والبرذَعِيُّ فهي مسائل في الفقه أخذها عن ربيعةِ الرأيِ . وكان عبد الجبَّار يتفقَّه . فهو ممَّن خلط في بعض الأبواب .

(٤) « العبدي . . ، صدوق ، في حديثه عن قتادة ضعف ، من السابعة/ قد ت س ق » . وقارن بابن عدي : ٥ : ١٧٠٠ ـ ١٧٠١ .

وهو راوي حديث العَبَّاس بن عبد المطلب في وقت المغرب[١] ، وقد استنكره الإمام أحمد ، وسبق الكلام عليه في كتاب الصلاة مستوفًى .

ومنهم : يزيد بن إبراهيم التُسْتَري[٢] البصري[٣] :

ثقة ، متفق علىٰ حديثه .

قال ابن عدي : « أحاديثه مستقيمة ، إنما أُنكِرتْ عليه أحاديث رواها عن قتادةَ عن أنس » .

وذَكَرَ عن (علي) [ظ ـ ١٩٦] بن المديني سمعتُ يحيىٰ بن سعيد يقول : « يزيد بن إبراهيم عن قتادة ليسَ بذاك » .

---

(١) أخرجه ابن ماجه ص٢٢٥ عن العَبَّاس بن عبد المطلب قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تزال أمتي علىٰ الفطرة ، ما لم يؤخروا المغرب حتىٰ تشتبك النجوم » قال السِّنْدي ج١ ص٢٣٤ : « وفي الزوائد : إسناده حسن ورواه أبو داود من حديث أبي أيوب » .

ورمز له الترمذي ج١ ص٣٠٥ في قوله : « وفي الباب » ثم قال : « وحديث العباس قد روي موقوفاً عنه ، وهو أصح » اهـ .

لكن يشهد له حديث أبي أيوب ، وهو بلفظه تقريباً ، أخرجه أبو داود مرفوعاً ج١ ص١١٣ .

وفي سنده كما قال المنذري في « تهذيب السنن » ج١ ص٢٤٢ «محمد بن إسحاق » . سبق في ص١٢٦ ـ ١٢٧ و٢٠ وهو حجة في مثل هذا، غاية ما يُخشىٰ منه التدليس ، وقد صرح هنا بالتحديث .

(٢) « اليشكري » ب ، تصحيف . وانظر « الكامل » : ٧ : ٢٧٣٤ .

(٣) « يزيد بن إبراهيم التُّسْتَري بضم المثناة وسكون المهملة وفتح المثناة ، ثم راء ، نزيل البصرة ، أبو سعيد ، ثقة ، ثبت ، إلا في روايته عن قتادة ففيها لِين ، من كبار السابعة ، مات سنة ثلاث وستين ـ ومئة ـ علىٰ الصحيح/ ع » .

ومنهم : عبدُ المجيد بن عبد العزيز بن أبي رَوَّاد[١] :

قال ابن عدي : « هو ثَبْت في ابن جُرَيجٍ خاصة » . يعني أنه في غيره ليس بذاك ، وقد ضعَّفه بعضُهم مطلقاً .

ومنهم : هشام بن سُليمان المَخْزُومي[٢] :

قال العُقيلي[٣] : « في حديثه عن غير ابن جُريج وَهَمٌ » .

ثم خَرَّج له حديثاً من حديثه عن الثوري عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً : « من حَجَّ البيت أو اعتمر فلم يَرْفث ولم يفسُق كان كما ولدته أمه[٤] » .

قال : « ورواه الناس عن الثوري وغيره عن منصور عن أبي حازم عن أبي هريرةَ عن النبي ﷺ[٥] وهو الصواب » .

---

(١) « صدوق ، يخطىء ، وكان مرجئاً ، أفرط ابن حبان فقال : « متروك » ، من التاسعة ، مات سنة ست ومئتين/ م عه » .

قلت : الأولىٰ أنه « ثقة ، أخطأ في أحاديث » ، فقد وثَّقه الأكثرون واحتجوا به . وانظر « الكامل » : ٥ : ١٩٨٢ ـ ١٩٨٤ .

(٢) « ما أرىٰ بحديثه بأساً » ، قاله أبو حاتم . « من الثامنة/ خت م ق » .

(٣) « الضعفاء » ورقة ٢٣٤/ ٢ = ٤/ ٣٣٨ .

(٤) أخرجه العقيلي من هذا الوجه كما ذكر الحافظ ابن رجب غير أنه قال : « ولم يفسق ولم يرفث » .

وهو متفق عليه بالسند الراجح الذي ذكره العقيلي وأورده فيما يلي الحافظ ابن رجب : البخاري ج٢ ص١٣٣ ومسلم ج٤ ص١٠٧ ـ ١٠٨ .

(٥) قوله « عن النبي ﷺ » ليس في ظ . والمثبت موافق لنص « الضعفاء » .

ومنهم : وَرْقاء بن عمر اليَشْكُري[١] :

ثقة ، مشهور .

قال العقيلي[٢] : « تكلَّموا فيه[٣] في حديثه عن منصور » .

ثم ذكر من طريق عباس عن ابن مَعِين[٤] قال : « سمعتُ معاذ بن معاذ يقول ليحيىٰ بن سعيد : سمعتُ حديث منصور . فقال يحيىٰ : ممن سمعتَ حديثَ منصور ؟ قال : من وَرْقاء ، قال : لا يساوي شيئاً » .

ومنهم جماعةٌ من أصحابِ الزهري ضُعِّفوا في الزهريِّ خاصة :

منهم : سفيانُ بن حُسين[٥] :

---

(١) « أبو بشر الكوفي ، نزيل المدائن ، صدوق ، في حديثه عن منصور لين ، من السابعة/ع » .

قلت : بل هو ثقة ، تكلموا في حديثه عن منصور ، قال ابن حجر في « هدي الساري » : « لم يخرِّج له الشيخان من روايته عن منصور بن المعتمر شيئاً ، وهو محتجّ به عند الجميع » .

(٢) « الضعفاء » ورقة٢٣٣/ ٢ = ٤/ ٣٢٧ . وفي نسخة العقيلي اختصار لما هنا ، فكأن الحافظ ابن رجب اعتمد علىٰ نسخة أخرىٰ .

(٣) « فيه » ليس في ظ .

(٤) في ظ « عن ابن مَعِين عن قال . . » سبق قلم .

(٥) « ثقة في غير الزهري باتفاقهم ، من السابعة ، مات بالرَّيِّ مع المهدي ، وقيل في أول خلافة الرشيد/ خت م عه » .

وقع في ب « سفيان بن حصين » وهو تصحيف .

قال ابن مَعِين : « هو عن غير الزهري أثبت منه عن الزهري ، إنما سمع من الزهري بالمَوْسِم » . يعني لم يصحَبْه ، ولم يجتمع به غير أيام الموسم[١] .

وقال يحيىٰ أيضاً فيه : « ليس به بأس ، هو صالح . حديثه عن الزهري فقط ليس بذاك » .

ومنهم : عبد الرزاق بن عُمر الدمشقي[٢] :

قال أبو مُسْهِر : « ذهب سماعه من الزهري ، فيترك حديثه عن الزهري ، ويؤخذ عنه ما سواه » .

وقال سعيد البَرْذَعي : « أحاديثُه عن غير الزهري أشبه ، ليس فيها تلك المناكير ، إنما المناكيرُ في حديثه عن الزهري ، قال : وتتبعت أحاديثَه فوجدت حديثه عن إسماعيل بن عبيد الله مستقيماً » .

ومنهم : إسحاق بن راشد الجَزَري[٣] :

قال ابن مَعِين : « ليس هو في الزهري بذاك ، قيل له : في غير الزهري ؟ قال : ليس به بأس » .

قال ابن مَعِين : « **ابن أبي ذئب**[٤] :

---

(١) يعني موسم الحج . وكانوا يغتنمونه للقاء العلماء .

(٢) « أبـو بكر الثقفي ، متروك الحديث عن الزهري ، ليِّن في غيره ، من الثامنة » .

(٣) «أبو سليمان ، ثقة . في حديثه عن الزهري بعض الوهم ، من السابعة ، مات في خلافة أبي جعفر/ خ عه» .

(٤) تقدمت ترجمته ص٦١٨ وأنه تكلم غير واحد في حديثه عن الزهري . قال في=

ثقة ، [و] كانوا يقولون : حديثه عن الزهري فيه شيءٌ » .

وقال أيضاً : « حديثه عن الزهري [ب ـ ١١٤] ضعيف ، يضعِّفونه في الزهري » .

ومنهم جماعةٌ من أصحاب عُبَيْدِ الله بن عمر العُمَري ضُعِّفَ حديثُهم[١] عنه خاصة :

فمنهم عبد الرزاق بن هَمَّام[٢] :

قال ابنُ أبي مريم : « قيل ليحيىٰ بن مَعِين[٣] : إن عبد الرزاق كان يحدث بأحاديث عبيد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر ، ثم

= « هدي الساري » ج٢ ص١٦٢ : « وإنما تكلَّموا في سماعه من الزهري ، لأنه كان وقع بينه وبين الزهري شيء ، فحلفَ الزهريُّ أن لا يحدثه ، ثم ندم ، فسأله ابن أبي ذئب أن يكتب له أحاديث أرادها ، فكتبها له ، فلأجل هذا لم يكن في الزهري بذاك بالنسبة إلىٰ غيره ، وقد قال عمرو بن عليٍّ الفلَّاس : هو أحب إليَّ في الزهري من كل شامي » انتهىٰ .

احتجَّ به الجماعة ، وحديثه عن الزهري في «البخاري» في المتابعات » .

وقد ظهر من كلام الحافظ سبب الكلام في حديث ابن أبي ذئب عن الزهري ، وأنه لكونه أخذه مكاتبةً ، وهذا لا يقدح في صحة الرواية ، لأن المكاتبة طريق صحيحة من طرق تحمل الحديث ، كما هو مقرر في أصول هذا الفن . انظر كتابنا « منهج النقد في علوم الحديث » ص١٩٣ . وانظر ما سبق لنا في ص٢٦٦ .

(١) « حديثه » ظ ، سهو قلم .

(٢) سبق في ص٥٤٠ و٥٧٧ و٥٨٥ و٦٠٦ .

(٣) « ليحيىٰ بن موسىٰ » ظ ، وهو سهو .

حدث بها عن عبيد الله[١] ، فقال يحيىٰ : لم يزلْ عبدُ الرزاق يحدث بها عن عبيد الله ، ولكنها كانت مُنكرة » . يعني أحاديثه عن عبيد الله بن عمر .

ومما أنكرَ من حديثه عن عبيد الله بن عُمر أنه حدث عن نافع عن ابن عمر «أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا ينزلون الأبْطَح» يعني المُحَصَّب وخالَفَه [آ ـ ١٣٢] ، خالد بن الحارث ، قال : سُئِل عُبيد الله بن عُمر عن المُحَصَّب والنزول به[٢] فحدثنا عبيد الله عن نافع قال : « نزلَ بها رسولُ الله ﷺ وعُمر وعبد الله بن عمر » .

فخالف عبدَ الرزاق ولم يصلْه ، بل أرسَلَه .

وقد اختُلِفَ علىٰ عبد الرزاق في لفظ الحديث أيضاً :

فمنهم من روىٰ عنه «أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر لم يكونوا ينزلون بالأبطح» ، فخالف في المتن أيضاً .

وقد ذكرناه في كتاب الحج ، وقد خرَّج مسلم والترمذي حديثَ عبد الرزاق هذا، وخرَّج البخاري حديثَ خالدِ بن الحارث المرسل[٣] .

---

(١) « عن عبد الله » ـ وب ، والمثبت أولىٰ .

(٢) « والنزول فيه » ظ .

(٣) انظر الحديث من طريق عبد الرزاق في « صحيح مسلم » ج٤ ص٨٥ و« سنن الترمذي » ج٣ ص٢٦٢ ، ٢٦٣ وقال : « صحيح حسن غريب ، إنما نعرفه من حديث عبد الرزاق عن عبيد الله بن عمر » .

ومن طريق خالد بن الحارث المرسل في «البخاري» ج٢ ص١٨١ . ولفظ خالد بن الحارث : سُئِل عبيدُ الله عن المُحَصَّب ؟ فحدثنا عبيد الله عن نافع =

ومنهم : عبد العزيز بن محمد الدَّرَاوَرْدي[١] :

قال أحمد : « أحاديثُه عن عبيد الله بن عُمر تشبه أحاديثَ عبد الله بن عمر »[٢] .

قال أبو حاتم الرَّازي[٣] : « ظهر مصداق قول أحمد في حديث الدَّرَاوَرْدي عن عبيد الله عن نافع عن ابن عُمر : « من أتىٰ عَرَّافاً فصدَّقه بما يقول لم تقبلْ له صلاةُ أربعين ليلة » قال : والناس يروونه

= قال : « نزل بها رسول الله ﷺ وعمرُ وابنُ عمر » .

وقد أزاح الحافظُ ابن حجر إشكال تفاوت الروايات بتحقيق جَيِّد رد فيه المرسلَ إلىٰ الاتصال فقال في « فتح الباري » ج٣ ص٣٨٤ : في حديث خالد بن الحارث : « هو عن النبي ﷺ مرسل . وعن عمر منقطع ، وعن ابن عمر موصول ، ويحتمل أن يكون نافع سمعَ ذلك من ابن عمر ، فيكون الجميع موصولاً ، ويدُلُّ عليه رواية عبد الرزاق التي قدمتها في الباب الذي قبله » انتهىٰ .

فقد حملَ الحافظُ رواية خالد علىٰ رواية عبد الرزاق وفسَّرها علىٰ الاتصال ، وهو وجه وجيه ، يشهد له ما هو معروف من اختصاص نافع بابن عمر ، فالظاهر أنه تلقىٰ ذلك عن ابن عمر ، وحَدَّث به ، فتحقق بذلك أن يكون الجميعُ موصولاً ، والله أعلم .

(١) سبقت ترجمته ص٥٨٦ ـ ٥٨٨ ، وأن حديثه عن عبيد الله بن عمر منكر .

(٢) ورد قول أحمد في «الجرح والتعديل» ج٢/ ٢/ ص٣٩٥ و٣٩٦ هكذا : « ما حدث عن عُبَيد الله بن عمر فهو عن عبد الله بن عمر » .

وورد فيه قول أحمد : « . . . وربما قَلَب حديث عبد الله العمري يرويه عن عبيد الله بن عمر » .

(٣) في « العلل » ج٢ ص٢٦٩ . والسياق هنا بمعناه .

عن عبد الله العمري عن نافع عن ابن عمر ، وليس يشبِه هذا حديثَ عبيد الله .

ورواه الدَّراوَرْدِي عن أبي بكر بن نافع عن أبيه عن صَفِيَّة بنتِ أبي عُبيد عن عمر عن النبي ﷺ» .

ثم قال : « وعن عبيد الله بن عمر[١] عن نافع عن ابن عمر مثله » .

قلت : والصحيح أنَّ عبيدَ الله بن عمر إنما رواه عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد عن بعض أزواج النبي ﷺ عن النبي ﷺ ، وهذا أصحُّ من حديثِ أبي بكر بن نافع ، قاله ابن المديني .

وقد خَرَّجه مسلم في « صحيحه »[٢] من طِريق يحيىٰ القطان عن عبيد الله كما ذكرنا[ه] .

وقال النسائي : « الدَّراوَرْدي ليس به بأس ، حديثه عن عبيد الله بن عمر منكر » .

ومنهم : قَبِيصةُ بن عُقْبة[٣] :

---

(١) من هنا إلىٰ قوله « إنما رواه » سقط من ب .

(٢) ولفظه عند مسلم « من أتىٰ عَرَّافاً فسأله عن شيء . . . » كتاب السلام ج٧ ص٣٧ ، وكذا أخرجه أحمد ج٤ ص٦٨ وج٥ ص٣٨٠ وأخرجه من طريق آخر ج٢ ص٤٢٩ من حديث أبي هريرة والحسن مرفوعاً ، وفيه « فقد كفر بما أنزل علىٰ محمد ﷺ » .

(٣) « قَبيصة بن عقبة بن محمد بن سفيان السُّوائي ، بضم المهملة وتخفيف الواو والمد ، أبو عامر الكوفي ، صَدوق ربما خالف ، من التاسعة ، مات سنة خمس عشرة ـ ومئتين ـ علىٰ الصحيح/ع » الأولىٰ أنه ثقة ، كما قال الذهبي في=

قال ابنُ أبي خَيْثمة عن يحيىٰ بن مَعِين : « هو ثقة ، إلا في حديث سفيان الثوري ليس بذاك القوي » .

وقال يعقوبُ بن شيبة : « كان ثقة صدوقاً فاضلاً ، تكلَّموا في روايته عن سفيان خاصة ، كان ابن مَعِين يُضعِّف روايتَه عن سفيان » .

ومنهم : يعلىٰ بن عُبَيْد[١] :

[ظ ـ ١٩٧] قال ابن مَعِين : « كان كثيرَ الخطأ عن سفيان الثوري » .

ومنهم : أبو معاوية الضَّرِير محمد بن خازِم[٢] :

= « المغني » رقم٥٠٢٦ وكلام ابن مَعِين في حديثه عن سفيان معارض بشهادة غيره له بحفظ حديث سفيان درساً درساً علىٰ الولاء .

وسبب كلام ابن معين أن قَبيصة كان صغيراً لمّا سمع من سفيان ، لكن هذا لا يمنع من الحفظ ، نعم قد يكون دون رُتبته العليا في الحفظ ، كما قال الحافظ ابن حجر في ترجمة قَبيصة في « هدي الساري » ج٢ ص١٥٧ : « هذه الأمور نسبية » قاله في موازنة بين قَبيصة وغيره . وانظر للتوسع « التهذيب » ج٨ ص٣٤٨ ـ ٣٤٩ .

(١) « يعلىٰ بن عُبَيْد بن أبي أمية ، الكوفي ، أبو يوسف ، الطَّنَافسي ، ثقة ، إلا في حديثه عن الثوري ، ففيه لين ، من كبار التاسعة ، مات سنة بضع ومئتين ، وله تسعون سنة/ع » .

(٢) « محمد بن خازِم ، بمعجمتين ، أبو معاوية الضرير ، الكوفي ، عَمِي وهو صغير ، ثقة ، أحفظُ الناس لحديث الأعمش ، وقد يهم في حديث غيره . من كبار التاسعة ، مات سنة خمس وتسعين ـ ومئة ـ وله اثنتان وثمانون سنة ، وقد رمي بالإرجاء/ع » .

احتاطَ البخاري في الرواية عنه ، واحتجَّ به الباقون ، لأن غاية ما يبلغ الكلام في حديثه عن غير الأعمش أن يكون من درجة الحديث الحسن .

قال أحمد : « هو في حديث الأعمش أثبت منه في غيره » .

وقال أيضاً: «هو يضطربُ في أحاديث عُبيد الله[١]» يعني ابن عمر .

وقال أيضاً : « هو في غير حديث الأعمش مضطرب لا يحفظها حفظاً جيداً » .

وقال ابن نُمَير : « كان أبو معاوية يضطرب[٢] فيما كان عن غير الأعمش » .

وقال عثمان بن أبي شيبة : « أبو معاوية حُجَّة في حديث الأعمش ، وفي غيره لا »[٣] .

وذكر يعقوب بن شيبة عن ابن المديني قال : « أبو معاوية حسن الحديث عن الأعمش حافظ له ، وكان غيرُ حديثِ الأعمش يُقرأُ عليه الكتب » . يعني أنه كان لا يحفظه .

وقد سبق الكلامُ في الأعمىٰ إذا قُرِىء حديثه عليه من كتاب ، وهو لا يحفظه[٤] .

ومنهم : محمد بن كثير الصَّنعاني[٥] :

---

(١) « عبد الله » ظ .

(٢) « يضطرب » سقط من ظ وب .

(٣) قوله « لا » سقط من ب .

(٤) انظر المسألة في ص٢٤٦ .

(٥) « محمد بن كثير بن أبي عطاء ، الثقفي ، الصنعاني ، أبو يوسف ، نزيل المِصِّيصَة ، صدوق ، كثير الغلط ، من صغار التاسعة ، مات سنة بضع عشرة ـ ومئتين ـ/ د ت س » .

وعلىٰ هذا فغلطه في حديث مَعْمَرٍ فرع من مستواه العام الذي فيه كثرة الغلط . =

[ب ـ ١١٥] حديثه عن مَعْمَرٍ منكر ، قاله أحمد وغيره .

قال أحمد : « سمع من مَعْمرٍ ، ثم أرسل إلىٰ اليمن أخذ كتبه فحدَّث منها » .

وقد وَصَلَ حديثاً عن مَعْمَر لم يصله غيره ، ذكرناه في «تفسير سورة سبحان» من التفسير .

ومنهم : زيد بن الحُباب العُكْليُّ[١] :

ثقة مشهور ، قال ابن مَعِين : « أحاديثُه عن الثوري مقلوبة » .

وقال أحمد : « هو كثير الخطأ ، ما نفذ في الحديث إلا بصلاحه » .

ومنهم سَلَمة الأحمر[٢] :

قال أحمد في رواية حنبل : « يحدِّث عن أبي إسحاق أحاديث

---

(١) « زيد بن الحُباب بضم المهملة وموحدتين ، أبو الحسين ، العُكْلي بضم المهملة وسكون الكاف أصله من خراسان ، وكان بالكوفة ، ورحل في الحديث فأكثر منه ، وهو صدوق يخطىء في حديث الثوري ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث ومئتين/ ر م عه » .

ووثقه علي بن المديني وغيرُه ، وقال أحمد : « كان صاحب حديث كيساً رحَّالاً ، ما كان أصبرَه علىٰ الفقر » انتهىٰ .

وله في « الرحلة في طلب الحديث » للخطيب البغدادي ص١٥٧ ـ ١٥٩ خبر طريف ، في تطوافه بين البلدان لحديث « فرقٌ بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أَكلةُ السَّحر » فارجع إليه .

(٢) هو « سلمة بن صالح الواسطي الأحمر ، عن ابن المنكدر : متروك الحديث » . « المغني في الضعفاء » رقم٢٥٤٠ وانظر للتوسع في ترجمته « ميزان الاعتدال » ج٢ ص١٩٠ ـ ١٩١ و« لسان الميزان » ج٣ ص٦٩ ـ ٧٠ .

صحاحاً ، إلا أنه عن حماد ـ يعني ابن أبي سليمان ـ مختلط الحديث : حَدَّث عن حماد بأحاديث مضطربة » .

ومنهم : يونس بن أبي إسحاق[١] :

ففي « تاريخ[٢] الغَلاَبي » : « كان يونس بن أبي إسحاق مستويَ الحديث في غير أبي إسحاق [آ ـ ١٣٣] مضطرباً في حديث أبيه » .

ذِكرُ مَن ضُعِّفَ حديثه إذا جمعَ الشيوخَ دونَ ما إذا أفردَهم

قد تقدم[٣] عن شعبة أنه قال لابن عُلَيَّة . « إذا حدَّثك

عطاء بن السائب

عن رجل واحد فهو ثقة ، وإذا جمعَ فقال : زاذان وميسرة وأبو البَخْتَري فاتَّقِهِ ، كان الشيخُ قد تغير » .

وقد ذكره يعقوب بن شيبة بهذا اللفظ ، وقال : « أحسبُ عليَّ بن طِبْراخ[٤] حدَّثني بهذا عن ابن عُلَيَّة أو بعضه » .

---

(١) « يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي ، أبو إسرائيل ، الكوفي ، صدوق ، يهم قليلاً ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين وخمسين ـ ومئة ـ علىٰ الصحيح/ ر م عه » .

(٢) « في تاريخ . . » ظ .

(٣) في ص٥٥٩ .

(٤) « طِبْراخ » بكسر المهملة وسكون الموحدة وآخره معجمة ، كذا ضبطه في « التقريب » ، ولا يستبين ضبطه في النسخ الخطية هنا بالخاء المعجمة ، وكأنه في الأصل بالجيم ، وهو واضح بها بالجيم في ب ، مهمل في ظ .

وعلي بن طِبْراخ هو علي بن أبي هاشم: عبيد الله بن طِبْراخ ، من شيوخ البخاري، صدوق، من العاشرة .

وكذلك قال الدارقطني في:

ليْثِ[١] بن أبي سُلَيم[٢]:

« إنما أنكروا عليه الجمعَ بين عطاءٍ، وطاوسٍ، ومجاهد ».

(خبر نقله عنه البرقاني، وهذا أخذه من قول شعبة لليث بن أبي سُلَيْم: « أين اجتمع لك هؤلاء الثلاثة. عطاءٌ وطاوسٌ ومجاهد »).

قال أبو نُعَيم: قال شعبةُ لليث: « كيف سألتَ عطاءً، وطاوساً، ومجاهداً كلهم في مجلس واحد ؟! ».

قال ابن أبي حاتم[٣]: « يعني كالمُنْكِر عليه اجتماعهم ».

قال يعقوب بن شيبة: «يقال: إن لَيْثاً كان يسأل عطاءً وطاوساً ومجاهداً عن الشيء، فيختلفون فيه، فيحكي عنهم في ذلك الاتفاق من غير تعمُّد له».

قال: « وقد طُعِن بمثل هذا علىٰ:

جابرٍ الجُعْفِي[٤]:

كان يجمع الجماعةَ في المسألة الواحدة، وربما سأل بعضهم ».

وأما يحيىٰ فضَعَّف ليثاً وقال: « إذا جمع بين الشيوخ ازداد ضعفاً ».

قال الميموني: سمعتُ يحيىٰ ذكر **لَيْثَ بن أبي سُلَيم** فقال: « هو ضعيف الحديث عن طاوسٍ، فإذا جمع بين طاوسٍ وغيره، فويلاه هو[٥] ضعيف ».

---

(١) « وليث. » ب موضع « في ليث ».

(٢) سبق في ص١٤٠.

(٣) « الجرح والتعديل » ج٣/ ٢/ ١٧٧ ـ ١٧٨، ذكر قول شعبة لليث، وليس عنده: « كالمنكر عليه اجتماعهم ».

(٤) سبق في ص٦٩ و٣٢٧.

(٥) في ظ وب « فزيادة هو »!!.

وكذلك ذكر بعضهم في :

ابنِ إسحاق[١] :

لكن إذا جمع بين رجلين . قلت : كيف ؟ قال : يحدِّث عن الزهري وآخر ، يحمل حديثَ هذا علىٰ هذا »[٢] .

وكذلك قيل في :

حَمَّادِ بن سَلَمة[٣] :

---

(١) سبق في ص٢٠ و٧٣ و١٢٦ و٣٢٧ و٤٨٣ و٤٨٤ .

(٢) أي يجعل حديثهما متفقين وهما غير متفقين .

(٣) سبق في ص١١٨ و١٢٧ . ونضيف هنا إلىٰ ترجمته هذا النص من «تهذيب التهذيب»، لفائدته البالغة في رواية الشيخين لمن تكلم فيهم ، فاحفظه وقس عليه :

« لم يخرج عنه البخاري معتمداً عليه ، بل استشهد به في مواضع ، ليبين أنه ثقة .

وأخرج أحاديثَه التي يرويها من حديث أقرانه ، كشعبةَ وحماد بن زيد وأبي عَوَانة وغيرهم .

ومسلم اعتمد عليه لأنه رأىٰ جماعةً من أصحابه القدماء والمتأخرين لم يختلفوا ، وشاهد مسلم منهم جماعة ، وأخذ عنهم .

ثم عدالة الرجل في نفسه وإجماع أئمة أهل النقل علىٰ ثقته وأمانته » انتهىٰ .

[من كلام ابن طاهر المَقْدِسي] وقال الحاكم : « لم يخرج مسلم لحماد بن سلمة في الأصول إلا من حديثه عن ثابت ، وقد خرّج له في الشواهد عن طائفة » .

وقال البيهقي : « هو أحد أئمة المسلمين إلا أنه لما كَبِرَ ساءَ حفظُه ، فلذا تركه البخاري ، وأما مسلم فاجتهد وأخرجَ من حديثه عن ثابت ما سمع منه قبل تغيره ، وما سوىٰ حديثه عن ثابت لا يبلغ اثني عشر حديثاً أخرجها في الشواهد » « تهذيب التهذيب » ج٣ ص١٤ .

قال أحمدُ في رواية الأثرم ـ في حديث حَمَّاد بن سلمة عن أيوبَ وقتادة عن أبي أسماء عن أبي ثَعْلَبة الخُشَنِي عن النبي ﷺ في آنية المشركين[١] ـ قال أحمد : « هذا من قِبَلِ[٢] حماد ، كان لا يقوم علىٰ مثل هذا ، يجمعُ الرجالَ ثم يجعله إسناداً واحداً ، وهم يختلفون » .

وقال أبو يعلىٰ الخليلي في كتابه « الإرشاد » : « ذاكرتُ بعض

---

(١) الحديث أخرجه الترمذي ج٤ ص٢٥٥ ـ ٢٥٦ بالسند الذي ذكره الحافظُ ابن رجب . قال الترمذي : « حدثنا علي بن عيسىٰ بن يزيد البغدادي حدثنا عبيد الله بن محمد القُرَشي حدثنا حَمّاد بن سلمة عن أيوبَ ، وقتادة عن أبي قِلابة عن أسماء الرحبي عن أبي ثعلبةَ الخُشَني أنه قال : يا رسول الله ، إنا بأرضِ أهل الكتاب ، فَنَطْبُخُ في قُدورهم ونشربُ في آنيتهم ؟ .

فقال رسولُ اللهِ ﷺ : « إن لم تجدوا غيرَها فارْحَضُوها بالماء » ثم قال : يا رسول الله إنا بأرض صيد . . . ؟ » الحديث .

قال أبو عيسىٰ : « هذا حديث حسن صحيح » .

وأخرجه أيضاً « عن شعبة عن أيوبَ عن أبي قِلابة عن أبي ثعلبة » .

كذا وقع هنا في نسخة «الجامع» « عن أسماءَ الرحبي » ، ووقع قبله بأسطر علىٰ الصواب « عن أبي أسماء الرحبي » ، ومعنىٰ ارحضوها : اغسلوها .

وأصل الحديث متفق عليه ؛ البخاري في الذبائح (باب صيد القوس) ج٧ ص٨٦ ، (وباب التصيد) ج٧ ص٨٨ و(باب آنية المجوس والميتة) ص٩٠ بأسانيده عن أبي إدريس الخَولاني عائذ الله حدثني أبو ثعلبة الخشني، ومسلم في الصيد ج٦ ص٥٩ من طريق عبد الرحمن بن جبير عن أبيه ومكحول والخولاني عن أبي ثعلبة .

(٢) « قيل » ظ .

الحفاظ قلت : لِمَ لَمْ يُدخِلِ البخاريُّ حمادَ بن سلمة في «الصحيح» ؟ »

قال : « لأنه يجمع بين جماعة من أصحاب أنس ، يقول : نا قتادة وثابت وعبد العزيز بن صُهيب عن أنس ، وربما يخالف في بعض ذلك » . فقلت : « (أليس) ابن وَهْب اتفقوا عليه ، وهو يجمع بين أسانيد ، فيقول : أنا مالك ، وعمرو بن الحارث والأوزاعي ، ويجمع بين جماعة غيرهم ؟! » .

فقال : « ابن وهب أتقنُ لما يرويه وأحفظ » .

ومعنىٰ هذا أن الرجل إذا جمع بين حديث جماعة وساق الحديث سياقة واحدة فالظاهر أن لفظهم لم يتفق ، فلا يقبل هذا الجمع إلا من حافظٍ متقِن لحديثه يعرف اتِّفاق شيوخه واختلافَهم .

كما كان **الزهريُّ يجمعُ بين شيوخٍ** له في حديث الإفك[1] [ب ـ ١١٦] وغيره .

وكان الجمع بين الشيوخ يُنْكَر علىٰ :

---

(١) في البخاري في تفسير سورة النور ج٦ ص١٠١ : « . . . عن ابن شهاب قال : أخبرني عروة بن الزبير وسعيد بن المسيّب وعلقمة بن وقاص وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن حديث عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ حين قال لها أهل الإفك ما قالوا ، فبرَّأها الله مما قالوا ، وكلٌّ حدَّثني طائفةً من الحديث ، وبعضُ حديثهم يصدِّق بعضاً وإن كان بعضُهم أوعىٰ له من بعض » .

وهذه دِقَّة عظيمة من الإمام الزهري في جمع الحديث عن عدد من الرواة ، مع التمييز والخبر برواية كل منهم .

الواقديِّ [١] وغيره ، ممن لا يضبط هذا[٢] ، كما أنكِر علىٰ ابن إسحاق وغيره .

وقد أنكره شعبةُ أيضاً علىٰ :

عوفٍ الأعرابي[٣] :

قال ابن المديني : سمعت يحيىٰ قال : قال لي شعبة في أحاديث عوف عن خِلاس عن أبي هريرة ومحمد عن أبي هريرة ـ إذا جمعهم ـ قال لي شعبة : « تُرىٰ لفظهم واحداً ؟! » .

قال ابن أبي حاتم : « أي كالمُنْكِر علىٰ عوف » .

---

(١) هو محمد بن عمر بن واقد الأسلمي ، مولاهم ، الواقدي ، صاحب التصانيف ، مجمع علىٰ تركه . « المغني » رقم٥٨٦١ « متروك مع سعة علمه ، من التاسعة ، مات سنة سبع ومئتين ، وله ثمان وسبعون/ ق » .

(٢) قوله « هذا » ليس في ظ .

(٣) « عوف بن أبي جَميلة ، بفتح الجيم ، الأعرابي ، العبدي ، البصري ، ثقة ، رمي بالقدر وبالتشيع ، من السادسة ، مات سنة ست أو سبع وأربعين ـ ومئة ـ وله ست وثمانون/ ع » .

وما ذكره الحافظ ابن رجب من إنكار شعبة علىٰ عوف أنه جمع حديثي راويَين ، لا يضر ، غاية الأمر أن يكون أحدهما رواهُ باللفظ والآخر قريباً منه بالمعنىٰ نفسه . وهو جائزٌ عند المحدثين ، علىٰ جواز الرواية بالمعنىٰ ، إنما يعاب في الجمع الجمعُ بين المتباينين ، أو الخَلْط ، وعوف ثقة كبير ، « أجمعوا علىٰ الاَحتجاج به » .

وانظر في مسألة الجمع بين الرواة « علوم الحديث » ص٢٠٠ و٢١١ و« تدريب الراوي » ج٢ ص١١١ ـ ١١٢ .

وكذلك أنكر يحيىٰ بن مَعِين علىٰ :

عبد الرحمن بن [ظ ـ ١٩٨] عبد الله بن عُمر العُمَري[١] :

أنه كان يحدِّث عن أبيه وعمه ، ويقول : « مثلاً بمثل وسواء بسواء »، واستدل بذلك على ضعفه وعدمِ ضبطه[٢] .

وقد ذكر يعقوبُ بن شيبةَ أن :

ابنَ عُيينة[٣] :

كان ربما يحدِّث بحديث واحد عن اثنين ، ويسوقه بسياقةِ واحدٍ منهما ، فإذا أفردَ الحديثَ عن الآخر أرسله أو أوقفه .

ومن هؤلاءِ من كان يجمعُ (بين) المشايخ لاختلاطه ، وهو لا يشعر ، كما قيل عن :

عطاء بن السائب[٤] :

إنه كان يأتي بذلك علىٰ وجه التوهُّم .

وكذلك قيل في :

أبي بكر بن أبي مريم[٥] :

---

(١) «أبو القاسم المدني ، العمري ، نزيل بغداد ، متروك ، من التاسعة ، مات سنة ست وثمانين ـ ومئة ـ/ ق .

(٢) لأن أباه عبد الله بن عمر ضعيف ، وعمه عبيد الله بن عمر من أئمة الحفظ في الدنيا ، فكيف يتلازم حديثهما سواء بسواء ؟!

(٣) سفيان بن عيينة ثقة إمام سبقت ترجمته ص٥٧٢ ـ ٥٧٣ .

(٤) سبقت ترجمته ص٥٥٥ ـ ٥٦٠ . وانظر ٦٧٢ .

(٥) « أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم ، الغَسَّاني ، الشامي ، وقد يُنسب إلىٰ جده ، قيل اسمه بُكير ، وقيل عبد السلام ، ضعيف ، وكان قد سُرِق بيته ، فاختلط ، من السابعة ، مات سنة ست وخمسين ـ ومئة ـ/ د ت ق » .

قال أحمد عن [آ ـ ١٣٤] إسحاقَ بن رَاهُوْيَه عن عيسىٰ بن يونس : لو أردتُ أبا بكر بن أبي مريم (أن) يجمع لي فلاناً وفلاناً وفلاناً لفعل » . يعني يقول: «عن راشد بن سعد ، وضَمْرة بن حبيب ، وحَبيب بن عبيد» .

ذكر من حَدَّثَ عن ضعيفٍ وسمَّاه باسم ثِقَة(١)

رواية أبي أسامة(٢) :

(١) هذا صورة من صور تدليس يعرف عند المحدثين بـ« تدليس الشيوخ » وتدليسُ الشيوخ أحد قسمي التدليس ، وهما : تدليس الإسناد ، وتدليس الشيوخ . انظر بحث المدلّس في كتابنا « منهج النقد » ص٣٥٧ ـ ٣٦٣ رقم عام ٦٦ .

وتدليس الشيوخ : هو أن يرويَ عن شيخ حديثاً سمعه منه ، فيسميَ هذا الشيخ أو يَكْنِيَهُ أو ينسبه أو يصفهُ بما لا يُعرف به ، كي لا يُعرفَ .

وحكم هذا القسم هو الكراهة ، لكن هذه الكراهة تختلفُ باختلاف المقصد الحامل علىٰ ذلك ، فَشَرُّ ذلك إذا كان المرويُّ عنه ضعيفاً ، فيدلسه حتىٰ لا تظهرَ روايته عن الضعفاء ، أو يُتَوهمَ أنه راو من الثقات ، كما هو البحث هنا . فإذا وقع ذلك عمداً كان تدليساً وإن وقع سهواً دخل في المختلط إذا كثر .

وقد يكون الحاملُ علىٰ ذلك كونَ المرويِّ عنه صغيراً في السن ، أو تأخرت وفاته وشارك المدلِّسَ في الأخذ عنه من هو دونه ، وقد يكون الحاملُ علىٰ ذلك إيهامَ كثرة الشيوخ . وترجمة ابن رجب تشمل التدليس والسهو ، كذا أمثلته .

(٢) هو « حماد بن أُسامة ، القرشي مولاهم ، الكوفي ، أبو أسامة ، مشهور بكُنيته ، ثقة ثبت ، ربما دَلَّس ، وكان يحدث من كتب غيره ، من كبار التاسعة ، مات سنة إحدىٰ ومئتين ، وهو ابن ثمانين/ع » .

عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الدمشقي[١] :

قال محمدبن عبد الله بن نمير : « ليس هو بابن جابر المعروف ، إنما هو رجل يسمىٰ بابن جابر ، كتب عنه أبو أسامة هذه الأحاديث ، قال : ألا ترىٰ روايته لا تشبِهُ شيئاً من حديثه الصِّحاح الذي يروي عنه أهلُ الشام وأصحابُه الثقات » .

وكأنَّ ابنَ نُمَير يشير إلىٰ أن أبا أسامة عَلِمَ ذلك ، وتغافل عنه ، فكان يوهِّن أبا أسامة ، ويتعجَّب ممن يحدِّث عنه ، نقله يعقوب الفَسَوي عن ابن نُمَير .

ومما روىٰ أبو أسامة عن ابن[٢] جابر عن إسماعيل بن عبيد الله عن أبي صالح الأشعري عن أبي هريرةَ حديث « الحُمَّىٰ حظُّ المؤمن من النار »[٣] .

ورواه من الشاميين أبو المغيرة عن ابن[٤] تميم عن إسماعيل بهذا

---

(١) « الأزدي ، أبو عتبة ، الشامي ، الدّاراني ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة بضع وخمسين ـ ومئة ـ/ع » .

(٢) قوله « ابن » سقط من ظ .

(٣) أخرجه الطبراني في « الأوسط » عن أنس ، وفيه عيسىٰ بن ميمون : ضعيف . والبزار عن عائشة بلفظ « الحمىٰ حظ كل مؤمن من النار » وحسَّن إسناده الهيثمي . ورواه ابن أبي الدنيا عن عثمان بلفظ « الحمَّىٰ حظُّ المؤمن من النار يوم القيامة » ، وأخرجه أحمد : ٥/ ٢٥٢ والطبراني في « الكبير » : ٨/ ٩٣ عن أبي أمامة بنحوه وانظر « مجمع الزوائد » ج٢ ص٣٠٥ ـ ٣٠٦ و« كشف الخفاء » ج١ ص٣٦٨ . وأصل الحديث متفق عليه عن عدد من الصحابة بلفظ « الحمَّىٰ من فَيْح جهنَّم فأبردوها بالماء » أو نحوه . البخاري في بدء الخلق ج٤ ص١٢٠ ـ ١٢١ والطب ج٧ ص١٢٩ ومسلم في السلام ج٧ ص٢٣ ـ ٢٤ .

(٤) قوله « ابن » سقط من ظ .

الإسناد ، فقوي بذلك أن أبا أسامة إنما رواه عن ابن تميم[١] .

وقال أبو عبيد الآجُرِّي عن أبي داود : « أبو أسامة روىٰ عن عبد الرحمن بن يزيد بن تميم وغلط في اسمه ، فقال : ثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر . قال : وكلُّ ما جاء عن أبي أسامة ثنا عبد الرحمن بن يزيد فهو ابن تميم » .

وكذلك روىٰ **حُسينٌ الجُعْفي**[٢] :

عن ابن جابر عن أبي الأشعث عن أوس بن أوس عن النبي ﷺ حديث[٣] « أكثروا عليَّ من الصَّلاة يوم الجمعة . . . » الحديث[٤] ، فقالت طائفة : « هو حديث مُنكر ، وحسينٌ الجُعْفِي سمع من

---

(١) ابن تميم هو عبد الرحمن بن يزيد بن تميم الآتي ذكره ، « ضعيف ، ما له في «النسائي» سوىٰ حديث واحد ، من السابعة/ س ق » .

وقال أبو بكر بن أبي داود : « سمعت أبا أسامة عن ابن المبارك عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الدمشقي عن مكحول . فلما قدم ابن تميم الكوفة قال : أنا عبد الرحمن بن يزيد الدمشقي ، وحدَّث عن مكحول ، فظنَّ أبو أسامة أنه ابن جابر . . . » « التهذيب » ج٦ ص٢٩٦ .

ففي هذا التماس عذر لأبي أسامة فانظر .

(٢) «الحسين بن علي بن الوليد الجُعْفي ، الكوفي ، المقرىء ، ثقة ، عابد ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث أو أربع ومئتين ، وله أربع أو خمس وثمانون سنة/ ع » .

(٣) قوله « حديث » ليس في ب .

(٤) تمام الحديث كما رواه أبو داود (باب فضل يوم الجمعة وليلة الجمعة) ج١ ص٢٧٥ : =

. . . . . .

= حدثنا هارون بن عبد الله ثنا حسينُ بن علي عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن أبي الأشْعَث الصَّنْعاني عن أوس بن أوس قال : قال رسول الله ﷺ :

« إن من أفضل أيامِكُم يومَ الجمعة : فيه خُلِق آدم ، وفيه قُبِضَ ، وفيه النَّفخَةُ ، وفيه الصَّعْقَةُ ، فأكثروا عليَّ من الصلاة فيه ، فإن صلاتَكم معروضةٌ عليَّ » .

قال: قالوا : يا رسول الله! وكيف تُعْرَضُ صلاتنا عليك وقد أَرِمْتَ ؟ يقولون : بَلِيتَ ؟ فقال : « إن الله عز وجل حَرَّم علىٰ الأرض أن تأكلَ أجساد الأنبياء » .

وأخرجه من هذا الوجه أحمد ج٤ ص٨ والنسائي ج٣ ص٩١ ـ ٩٢ وابن حبان : « الإحسان » ج٣ ص١٩١ و« موارد الظمآن » ص١٤٦ والحاكم في « المستدرك » ج١ ص٢٧٨ ، وقال : « صحيح علىٰ شرط البخاري ولم يخرجاه » ووافقه الذهبي .

وقد أطال ابن القيم في كتاب « جِلاء الأفهام » بذكر أقوال المحدثين في إعلال هذا السند بنحو ما ذكره الحافظ ابن رجب ، ثم قال ص٤٣ : « وجواب هذا التعليل من وجوه :

أحدها : أن حسينَ بن علي الجُعْفيَّ قد صَرَّح بسماعه له من عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، قال ابن حِبَّان في « صحيحه » : « حدثنا ابن خزيمة حدثنا أبو كُريب حدثنا حسين بن علي حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر » فصرَّح بالسماع منه .

وقولهم : «إنه ظن أنه ابن جابر وإنما هو ابن تميم فغَلِطَ في اسم جده، بعيد ، فإنه لم يكن يشتبه علىٰ حسين هذا بهذا ، مع نقده ، وعلمه بهما ، وسماعه منهما » اهـ .

ثم أورد ابن القيم مناقشةً حول هذا وثبَّت جوابَه أخيراً ، بأن حقَّق المسألة ، وبيَّن موضع العلة في سندِ الحديث بدقة ، وأجاب عنها فقال : (ص٤٥ ـ ٤٦) :

. . . . . .

= « وأما رواية حسين الجعفي عن ابن جابر فقد ذكره شيخنا في « التهذيب » ، وقال : روىٰ عنه حسين بن علي الجعفي ، وأبو أسامة حماد بن أسامة إن كان محفوظاً » . فجزم برواية حسين عن ابن جابر ، وشكَّ في رواية حماد .

فهذا ما ظهر في جواب هذا التعليل .

ثم بعد أن كتبتُ ذلك رأيتُ الدارقطني قد ذكرَ ذلك نصاً . فقال في كلامه علىٰ كتاب أبي حاتم في « الضعفاء » : « قوله : حسين الجعفي » روىٰ عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، وأبو أسامة يروي عن عبد الرحمن بن يزيد بن تميم ، فيغلط في اسم جده . تمَّ كلامه . فالحديث مُعَلٌّ في السند بعلة غير قادحة .

وللحديث علة أخرىٰ غير قادحة أيضاً ، وهي : أن عبد الرحمن بن يزيد لم يذكر سماعه من أبي الأشعث ، قال علي بن المديني : حدثنا الحسين بن علي بن الجعفي حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر سمعته يذكر عن أبي الأشعث الصنعاني عن أوس بن أوس . فذكره .

وقال إسماعيل بن إسحاق في كتابه : حدثنا علي بن عبد الله ، فذكره .

وليست هذه بعلة قادحة ، فإن للحديث شواهدَ من حديث أبي هريرة ، وأبي الدرداء ، وأبي أمامة ، وأبي مسعود الأنصاري ، وأنس بن مالك ، والحسن عن النبي ﷺ» .

ثم خَرَّج ابنُ القيم هذه الأحاديث ، فلا نطيل بإيرادها .

لكنا نرىٰ أن التعليل الأخير بإسقاط واسطة بين ابن جابر وأبي الأشعث غيرُ وارد؛ وذلك لأن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ثقة ، لم يُوسَم بتدليس ، ورواية علي ابن المديني لا تنفي الاتصال ، فلا يزال الحديث علىٰ الصحة والاتصال .

ولو قد انتهض دليل صريح علىٰ انقطاع السند ، فإن الحديث صحيح بما له من الشواهد ، كما عرفت .

عبد الرحمن بن يزيد بن تميم الشامي ، وروىٰ عنه أحاديث منكرة فغلط في نسبته » .

وممن ذكر ذلك البخاري ، وأبو زُرْعَة ، وأبو حاتم ، وأبو داود ، وابن حِبان ، وغيرهم : وأنكر ذلك آخرون وقالوا : « الذي سمع منه حسين هو ابن جابر » .

قال العِجْلي : « سمع من ابن جابر حديثين في الجمعة » .

وكذا أنكر الدارقطني علىٰ من قال : إنَّ حُسيناً سمعَ من ابن تميم ، وقال : « إنما سمع من ابن جابر ، قال : والذي سمع من ابن تميم هو أبو أسامة ، وغلط في اسم جده ، فقال ابن جابر ، وهو ابن تميم » .

وقد ذكرنا هذا الحديث والكلامَ عليه في أول كتاب الجمعة . وقد استنكر البخاريُّ رواياتِ الكوفيين جملة عن [ب ـ ١١٧] ابن جابر .

قال الترمذيُّ في « علله »[1] قال البخاري : « أهل الكوفة يروون عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر أحاديثَ مناكيرَ ، وإنما أرادوا عندي عبدَ الرحمن بن يزيد بن تميم ، وهو مُنْكَرُ الحديث ، وهو بأحاديثه أشبهُ منه بأحاديث عبد الرحمن بن يزيد بن جابر[2] » .

---

(١) ورقة٧٦/ ١ = ٢/ ٩٧٤ .

(٢) فيكون الحديث بناء علىٰ ذلك من غيرِ هذا النوع ، إذ يكون من نوع من حَدَّث في مكان فحُفِظ حديثه ، وحدَّث في مكان آخر فلم يحفظ ، وقد سبق هذا في ص٦١٤ .

وعلىٰ ذلك أيضاً لا يسلم إعلال الحديث ، لأن الراويَ عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر هنا هو حسين الجعفي وهو ثقةٌ مجمعٌ عليه فمستبعد جداً أن يخلط في حديثه عن ابن جابر .

زهير بن معاوية[١] :

روى عن واصل بن حَيَّان[٢] عن ابن بُريدة عن أبيه عن النبي ﷺ [عِدَّة] أحاديث .

منها حديث « الكَمْأة » وحديث « الحَبَّة السوداء » وحديث « عُرِضت عليَّ الجنة »[٣] .

---

(١) زهير بن معاوية بن حُدَيج ، أبو خيثمة ، الجُعْفي ، الكوفي ، نزيل الجزيرة ، ثقة ثَبْت ، إلا أن سماعه عن أبي إسحاق بآخرة ، من السابعة ، مات سنة اثنتين أو ثلاث أو أربع وسبعين ، وكان مولده سنة مئة/ع » .
وانظر ما سبق في ص٥١٩ .

(٢) في ب « حبان » وهو تصحيف ، وقد تكرر في كل المواضع الآتية .

(٣) أخرج الإمام أحمد الأحاديث الثلاثة من حديث صالح بن حيان في « مسنده » ج٥ ص٣٥١ في سياق واحد :
« ثنا محمد بن عبيد ثنا صالح ـ يعني ابن حَيّان ـ عن ابن بريدة عن أبيه أنه كان مع رسول الله ﷺ في اثنين وأربعين من أصحابه والنبي ﷺ يصلِّي في المقام وهم خلفه جلوس ينتظرونه ، فلما صلى أهوى فيما بينه وبين الكعبة كأنه يريدُ أن يأخذ شيئاً ثم انصرف إلى أصحابه ، فثاروا وأشار إليهم بيده أن اجلسوا ، فجلسوا ، فقال : « رأيتموني حين فرغتُ من صلاتي أهويت فيما بيني وبين الكعبة كأني أريدُ أن آخذ شيئاً ؟» قالوا : نعم يا رسول الله .
قال : « إنَّ الجنة عُرِضت علي فلم أر مثل ما فيها ، وإنها مرت بي خُضْلةٌ من عنب ، فأعْجَبَتْني ، فأهويتُ إليها لآخذها فسبقتني ، ولو أخذتُها لغرستها بين ظَهْرَانَيْكم حتى تأكلوا من فاكهة الجنة .
واعلموا أن الكَمْأة دواءُ العَين ، وأنَ العَجْوة من فاكهة الجنة ، وأن هذه
=

قال أحمدُ وأبو داود : « انقلب على زهيرٍ اسمُ صالح بن حَيَّان فقال : واصل » [يعني] إنما يروي عن صالح بن حَيَّان ، فسماه واصلاً .

وقال ابن مَعِين : « سمع منهما معاً فجعلهما واحداً ، وسماه واصلَ بن حَيَّان » .

= الحَبَّة السوداء التي تكون في الملح اعلموا أنها دواء من كل داء إلا الموت » .

وأخرج كذلك في « المسند » ج٥ ص٣٤٦ حديث زهير عن واصل بن حَيّان [في « المسند » : واصل ابن حِبّان] البَجَلي حدثني عبد الله بن بريدة عن أبيه عن النبي ﷺ يقول قال : « الكَمْأة دواء العين ، وإن العجوة من فاكهة الجنة ، وإن هذه الحبَّة السوداء ـ قال ابن بريدة : يعني الشُّونِيْزَ الذي يكون في المِلْح ـ دواء من كل داء إلا الموت » .

قال أبو حاتم الرازي في « علل الحديث » ج٢ ص٢٣٢ « أخطأ زهير مع إتقانه ، هذا هو صالح بن حَيَّان ، وليس هو واصلاً ، وصالح بن حَيَّان ليس بالقوي ، هو شيخ ، ولم يدرك زهيرٌ واصلاً » . انتهى .

وقد أخرج البخاري ومسلم حديث « الكمأة من المَنِّ وماؤها شفاءٌ للعين » : البخاري في تفسير سورة البقرة ج٦ ص١٨ والأعراف ج٦ ص٥٩ وفي الطب ج٧ ص١٢٦ـ١٢٧ ومسلم في الأشربة (باب فضل الكمأة . .) ج٦ ص١٢٤ـ١٢٥ والترمذي ج٤ ص٤٠١ ، ٤٠٢ كلهم من أوجه أخرى غير طريق زهير بن معاوية، وتفرَّد الترمذيُّ بحديث العجوة وأخرجه من غير طريق زهير مع حديث الكَمْأة السابق من حديث أبي هريرة مرفوعاً : « الكَمْأة من المَنِّ ، وماؤها شفاءٌ للعين ، والعجوة من الجنة ، وهي شفاءٌ من السَّمِّ » وقال الترمذي « حديثٌ حسن » .

وأما حديث الحَبَّة السوداء فمتَّفق عليه عن أبي هريرة البخاري في الطب ج٧ ص١٢٤ ومسلم ج٧ ص٢٥ والترمذي ج٤ ص٣٨٥ ، وأخرجه البخاريُّ عن عائشة ، كل ذلك من غير طريق زهير بن معاوية .

وقال أبو حاتم : « زهير مع إتقانه أخطأَ في هذا ، ولم يسمعْ من واصل بن حَيَّان ولم يدركْه[١] ، إنما سمعَ من صالح بن حَيَّان » .

وهذا يوافقُ قولَ أحمد وأبي داود، ويخالفُ قولَ ابن مَعين . وقد ذكرنا حديثه في الحَبَّة السوداء ، وحديثه الآخر في الكَمْأة في كتاب الطب .

فعلى قول يحيى يُتوقَّف في رواية زهير عن واصل بن حَيَّان حتى يُعْرَفَ الحديثُ عند غيره عن واصل .

وأما على قول أحمد ومن وافقه فروايات زهير عن واصل ضعيفة ولا بدَّ ، لأنها عن صالح بن حيان من غير تردد ، وصالح بن حيان القُرَشي فيه ضَعْف ، وواصل بن حَيَّان ثقة .

وقد اشتبه على كثيرٍ من المتأخرين صالح بن حَيَّان القُرَشي الكوفي الذي يروي عن ابن بُريدة بصالح بن حَيَّان[٢] والد الحسَن وعلي ، فإنه يقال له : صالح بن حَيَّان ، والمشهور في نسبه صالح بن حي الهَمْدَاني[٣] الكوفي ، وهو ثقة كبير .

أبو بَلْجٍ الواسِطي[٤] :

---

(١) هذا مشكل : لأن مولد زهير سنة مئة، وتوفي واصل سنة عشرين ومئة ، وهما كوفيان ؟! . فَلْيُنْظَر

(٢) « فصالح بن حبان » ب ، تصحيف ، وكذا تصحف فيها « حيان » فيما يأتي .

(٣) « الهمذاني » ظ بالذال المعجمة ، وهو تصحيف ، وهذه النسبة في الكوفيين بالدال المهملة .

(٤) « أبو بَلْج : بفتح أوله وسكون اللام بعدها جيم ، الفَزَاري ، الكوفي ثم الواسطي ، الكبير ، اسمه يحيى بن سُلَيم ، أو ابنُ أبي سُلَيم ، أو ابن أبي الأسود ، صدوق ، ربما أخطأ/ عه » . الأولى أنه « صدوق » « الميزان » ج٤ ص٣٨٤ و« التهذيب » ج١٢ ص٤٧ . وفي ب « أبو بلخ » . تصحيف .

يروي عن عَمرو بن ميمونٍ عن ابن عباس عن النبي ﷺ أحاديث ـ منها حديثٌ طويل في فضل علي[١] ـ أنكرها [آـ١٣٥] (الإمامُ) أحمد في رواية الأثرم .

وقيل له : عمرو بن ميمون يروي عن ابن عباس ؟ قال : «ما أدري ما أعلمه» .

وذكر عبدُ الغني بن سعيد المصري الحافظُ أن أبا بَلْج أخطأ في اسم عمرو بن ميمون هذا ، وليس هو بعمرو بن ميمون المشهور ، (و) إنما هو ميمون أبو عبد الله مولى عبد الرحمن بن سَمُرة ، وهو ضعيف ، [ظ ـ ١٩٩] وهذا ليس ببعيد . والله أعلم .

جَرِير بنُ عبد الحميد الضَّبِّي[٢] :

---

(١) « فضائل علي » ظ وب .

(٢) « جَرِير بن عبد الحميد بن قُرْط ، بضم القاف وسكون الراء بعدها طاء مهملة ، الضبي ، الكوفي ، نزيل الرَّي ، وقاضيها ، ثقة ، صحيح الكتاب . قيل : كان في آخر عمره يَهِمُ من حفظه ، مات سنة ثمان وثمانين ـ ومائة ـ ، وله إحدى وسبعون سنة/ ع » .

والقول بأنه كان يهم من حفظه عزاه الحافظ في «هدي الساري» إلى البيهقي ثم تعقبه فقال : « ولم أرَ ذلك لغيره ، بل احتجَّ به الجماعة » .

والحكاية التي ذكرها الحافظُ ابنُ رجب لا تضرُّ بثقته ، لما هو مقرر في علم أصولِ الحديث أنه إذا وَجد سماعَه في كتابه ولا يذكره أن الصحيحَ جواز روايتهَ منه ، بشرطِ أن يكونَ السماع بخطه أو خطٍّ من يثق به والكتاب مصون من التغيير .

وكذلك يجوز له أن يروي ما شكَّ فيه واستثبته من كتاب غيره أو حفظه دون =

روى عن عاصمٍ الأحول أحاديث ، وكان قد اشتبه عليه حديثُ عاصم الأحول بحديث أشعثَ بن سَوَّار ، فلم يفصلْ بينهما ، فميَّزها له بَهْزٌ ، فحدَّث بها على قول بَهْز .

قيل ليحيى بن مَعِين : « كيف تكتُبُ هذه عن جَرِير إذا كانت هكذا ؟ » .

قال : « ألا تراه قد بيَّن لهم أمرها » . كأنه يبين لهم ثم يحدِّثهم[١] بها .

وقال أحمد : « لم يكن جَرِير ذكياً في الحديث » . ثم ذكر عنه هذه الحكاية بالمعنى .

روايات الشاميين عن زهيرِ بن محمد[٢] :

قال أحمد : « ينبغي أن يكونَ قَلَبَ اسمَه أهلُ الشام »[٣] ، يعني سمَّوا رجلاً ضعيفاً زهير بن محمد ، وليس بزهير بن محمد الخراساني .

= بيانِ حال الرواية . والأَوْلى بيانُ حال الرواية .

فلا مطعن فيما ذكره الحافظُ على رواية جَرِير عن عاصم ، ولا عن أشعث ، ولا مطعن في حِفْظِه ، لأن الثقةَ عُرضةٌ للسهو أو النسيانِ أحياناً ، ولا يضعِّفه ذلك ، ما لم يُكْثِر ، والله أعلم .

(١) « حدثهم » ظ .

(٢) سبقت ترجمته في ص٢٨ و٦١٤ـ٦١٨ .

(٣) « قُلِبَ اسْمُه على أهلِ الشام » ظ بزيادة « على » .

ونقل الترمذي في « علله »[١] عن البخاري أنه قال : « أنا أتَّقي هذا الشيخ كأن حديثه موضوع ، وليس هذا عندي زهيرَ بنَ محمد » .

ذكر مَنْ روى عن ضَعيفٍ وسمَّاه باسم يُتَوَهَّم أنه اسم ثقة[٢] منهم : عَطِيَّة العَوْفي[٣] :

قال عبد الله بن أحمد : سمعت أبي[٤] ذكرَ عطيَّةَ العَوْفي فقال : « هو ضعيفُ الحديث ، بلغني أن عَطية يأتي الكلبي فيأخذ عنه التفسير ، وكان يكنيه بأبي سعيد فيقول : قال أبو سعيد قال أبو سعيد » .

قال عبد الله : ونا [ب ـ ١١٨] أبي نا أبو أحمد الزبيري سمعت الثوريَّ قال : سمعتُ الكلبي قال : « كَنَانِي عطيةُ بأبي سعيد »[٥] .

---

(١) « في علله » ليس في ظ . وكلام البخاري ذكره الترمذي في « العلل الكبير » ورقة ٧٣/ ١ = ٢/ ٩٥٢ . وهذا القول من البخاري مستبعَد في شخص زهير بن محمد التميمي ، كيف وهو يروي له في « صحيحه » ، فالظَّاهر أنه قاله في زهيرٍ آخرَ غيرِ موضوع البحث هنا لتمييزه عن زهير بن محمد التميمي . وانظر ما سبق من تعليقنا على ص ٦١٦ لزاماً . وقد قال البخاريُّ هذا القول ـ كما في « العلل الكبير » ـ في حديث زهير بن محمد عن زيدِ بن أسلم عن ابن عمر قال : « رأيتُ النبيَّ ﷺ محلولاً إزارُه »!! .

(٢) هذا من تدليس الشيوخ ، وهو أشد كراهة ، ويشمل السهو كما في ص٦٧٩ .

(٣) « عطية بن سعد بن جُنادة ، بضم الجيم بعدها نون خفيفة ، العَوْفي ، الجَدَلي ، بفتح الجيم والمهملة ، الكوفي ، أبو الحسن ، صدوق ، يخطىء كثيراً ، وكان شيعياً مدلساً ، من الثالثة ، مات سنة إحدى عشرة ـ ومئة ـ / بخ د ت ق » .

(٤) قوله : « منهم » إلى هنا سقط من ظ .

(٥) « العلل ومعرفة الرجال » ج١ ص١٩٨ .

ولكن الكلبي لا يُعتَمَدُ على ما يرويه ، وإن صحَّت هذه الحكاية عن عطية فإنما تقتضِي التوقُّفَ فيما يحكيه عطيةُ عن أبي سعيدٍ من التفسير خاصة .

فأما الأحاديثُ المرفوعةُ التي يرويها عن أبي سعيدٍ فإنما يريد أبا سعيد الخدريَّ، ويصرِّح في بعضها بنسبته[١] .

ومنهم : الوليد بن مسلم[٢] :

كان كثيرَ التدليس ، وكان يروي عن الأوزاعي فيقول : «نا أبو عمرو» ، ويروي عن عبد الرحمن بن يزيد بن تميم الدمشقي ، وهو ضعيفٌ جداً ، فيقول : «نا أبو عمرو» ، حكى ذلك ابن حِبَّان[٣] وغيره .

ومنهم : بَقِيَّة بن الوليد[٤] :

وهو من أكثر الناس تدليساً ، وأكثر شيوخه الضُّعفاء مجهولون لا يُعرفون .

وكان ربما روى عن سعيد بن عبد الجبار الزُّبيدي أو زُرْعَة[٥] بن

---

(١) وعلى ذلك جرى الترمذي ، فأخرج في الأدعية ج٥ ص٤٧٠ عن الوضَّافي عن عطية عن أبي سعيد رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « من قال حين يأوي إلى فراشه . . » الحديث . ثم قال : « هذا حديث حسن غريب . . » .

(٢) سبقت ترجمته في ص٦٠٨ـ٦٠٩ .

(٣) « المجروحين » ج٢ ص٥٧ .

(٤) سبقت ترجمته ص٦١٠ـ٦١١ .

(٥) في ب « أن زرعة » . وقوله « بن عمرو » ليس في ظ وب .

عمرو الزبيدي ، وكلاهما ضعيف الحديث[١] فيقول : «نا الزبيدي»، فيُظَن أنه محمد بن الوليد الزُّبَيْدي صاحب الزهري .

وقد تقدَّم له عنه في كتاب الصيام في باب الكُحْل للصائم حديث رواه عن الزبيدي ، وظنَّه بعضُهم محمدَ بن الوليد ، فنسبه كذلك ، وأخطأ ، [و] إنما هو سعيد بن عبد الجبار .

ومنهم : حُسين بن واقد[٢] :

يروي عن أيوبَ عن نافع عن ابن عُمر ، وعنده عن أيوبَ السَّختِياني ، وعن أيوبَ بن خَوْط[٣] ، وأيوبُ بن خوط ضعيف جداً ، فالمنكرات التي عنده عن أيوب عن نافع عن ابن عمر ، إنما هي عن أيوب بن خوط[٤] ، ذكره ابن حبان .

وأما من روى عن ضعيف فأسقطه من الإسناد بالكُلِّية :

فهو نوع تدليس[٥] ومنه ما يسمى التسوية ، وهو أن يروي عن شيخ له ثقة عن رجل ضعيف عن ثقة فيُسقِطَ [آـ١٣٦] الضعيفَ من الوسط ، وكان الوليدُ بن مسلم وسُنَيْدُ بن داود وغيرهما يفعلون ذلك ، وذِكْرُ أفرادِ الأحاديث التي فعل فيها ذلك يطول جداً ، لكن :

---

(١) « الحديث » ليس في ظ .

(٢) « الحسين بن واقد المَرْوزي ، أبو عبد الله القاضي ، ثقة ، له أوهام ، من السابعة ، مات سنة تسع ويقال سبع وخمسين ـ ومئة ـ / خت م عه » .

(٣) « حوطب » ب ، تصحيف .

(٤) « عن أيوب عن حوط » ب ، غلط .

(٥) من القسم الأول من التدليس وهو تدليس الإسناد . وهو شديد الكراهة ، وأشد منه تدليس التسوية ، الذي سيذكره الحافظ ابن رجب .

نذكر بعض الأسانيد التي كان رواتُها يُسقطون منها الضعيفَ غالباً :

فمن ذلك :

روايةُ عبد الرزاق[١] عن ابن جُرَيْجٍ[٢] عن صفوان بن سُلَيم[٣] :

قال أبو عثمان البَرْذَعي : سمعتُ أبا مسعودٍ أحمدَ بن الفُرات يقول : « رأيت عند عبد الرزاق عن ابن جُريج عن صفوان بن سُلَيم[٤] أحاديث حساناً ، فسألته عنها ؟ فقال : أي شيء تصنعُ بها ؟ (هي) من أحاديثِ إبراهيم بن أبي يحيى[٥] ، قال أبو مسعود :

---

(١) سبق في ص٥٤٠ و٥٧٧ و٥٨٥ و٦٠٦ و٦٦٥ .

(٢) « عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج الأموي ، مولاهم ، المكي ، ثقة ، فقيه ، فاضل ، وكان يدلِّس ، ويرسِل ، من السادسة ، مات سنة خمسين ـ ومئة ـ أو بعدها ، وقد جاوز السبعين ، وقيل جاوز المئة ، ولم يثبت/ع » .

(٣) « المدني ، أبو عبد الله الزهري ، مولاهم ، ثقة ، مُفْتٍ ، عابد ، رُمِيَ بالقدر ، من الرابعة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ، وله اثنتان وسبعون سنة/ع » .

(٤) قوله « قال أبو عثمان . . » إلى هنا سقط من ب .

(٥) هو «إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي ، أبو إسحاق المدني ، متروك ، مات سنة أربع وثمانين ومئة ، وقيل إحدى وتسعين / ق .
وذكر في ترجمته في «التهذيب» ج١ ص١٥٨ ابنَ جريج فيمن روى عنه وقال :
=

فتركتُها ولم أسمعها » انتهى .

ويقال : إن ابن جُرَيْج كان يدلِّس أحاديثَ صفوان عن ابن أبي يحيى .

وكذلك أحاديث :

ابنِ جُريج عن المطَّلب بن عبد الله بن حَنْطَب[١] :

قال ابن المديني : « لم يسمَعْ منه ، وإنما أخذ حديثَه عنه عن ابن أبي يحيى » .

وقال ابن المديني أيضاً : « كل ما في كتاب ابن جُريج أُخبِرْت عن داود بن الحصين ، وأخبرت عن صالحٍ مولى التَّوءَمة فهو من كتب إبراهيم بن أبي يحيى » .

ومنها : رواية عَبَّاد بن منصور[٢] عن عِكْرِمة عن ابن عباس :

وقد قيل : إنها كلها مأخوذة عن[٣] ابن أبي يحيى عن داودَ بن الحُصَين عن عكرمة .

= « وكنى جده أبا عطاء » .

قلت : وهذا من تدليس ابن جُريج ، وهو من نوع تدليس الشيوخ . وانظر ترجمة ابن جريج في « التهذيب » ج٦ ص٤٠٥ .

(١) « صدوق ، كثير التدليس والإرسال ، من الرابعة/ رعه » .

(٢) « عبَّاد بن منصور النَّاجي، بالنون والجيم ، أبو سلمة ، البصري ، القاضي بها ، صدوق ، رُمي بالقدر ، وكان يدلس ، وتغير بآخرة ، من السادسة ، مات سنة اثنتين وخمسين ـ ومئة ـ / خت عه » .

(٣) « من » ظ .

وله حديث في اللِّعان عن عكرمة[١] .

قال أحمد : « إنما رواه عن ابن أبي يحيى » .

وقد ذكرناه في أبواب اللِّعان .

وله حديث آخر في الحِجَامة[٢] .

---

(١) هو حديث عكرمة عن ابن عباس : «جاء هِلال بن أُميَّة ـ وهو أحد الثلاثة الذين تاب الله عليهم ـ فجاء من أرضه عشياً ، فوجد عند أهله رجلاً ، فرأى بعينه ، وسمع بأذنه ، . . ، » الحديث بطوله وأنه أخبر النبي ﷺ فنزلت : ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ﴾ [النور : ٦] الآيتين كلتيهما ، وأنه ﷺ لاعَنَ بينهما بتحليفهما الأيمان ، ثم فرَّق بينهما . . الحديث بطوله .

أخرجه من هذا الطريق أبو داود في الطلاق (باب في اللعان) ج٢ ص٢٧٦ـ٢٧٨ ، وذكره الترمذي معلقاً بالإشارة إليه ج٤ ص٣٣٢ . وأخرجه البخاري مختصراً من طريق آخر غير طريق عبّاد بن منصور في الشهادات (باب إذا قذف أو ادعى فله أن يلتمس البينة . .) ج٣ ص١٧٨ والطلاق في مواضع منه ج٧ ص٥٣ـ٥٦ ، ومطولاً في التفسير تفسير سورة النور ج٦ ص١٠٠ـ١٠١ . وكذا أخرجه الترمذي مطولاً بسند البخاري هذا نفسه ، في التفسير ج٥ ص٣٣١ـ٣٣٢ فالسند معل بعلة لا تقدح في المتن ، لوروده من طرق أخرى صحيحة .

(٢) حديث الحجامة هذا أخرجه الترمذي في الطب ج٤ ص٣٩١ وابن ماجه في الطب برقم ٣٤٨٩ مقتصراً على بعضه ، واللفظ للترمذي بسنده عن عباد بن منصور قال : سمعت عِكرمة يقول : «كان لابن عباس . . » الحديث بطوله ، وفيه قوله : « وقال ابن عباس : قال نبي الله ﷺ : نِعْم العبد الحجَّام . . ، وقال : إن رسول الله ﷺ حين عُرجَ به ما مر على ملأٍ من الملائكة إلا قالوا : عليك بالحِجَامة . . ـ وهذه الجملة أخرجها ابن ماجه ـ .

وفيه عند الترمذي : « وإن رسول الله ﷺ لَدّه العباس وأصحابه ، فقال رسول الله ﷺ : « من لَدَّني » فكلهم أمسكوا ، فقال : « لا يبقى أحدٌ ممن في =

وحديث في الاكتحالِ[1] . [و] قد ذكرناهما أيضاً [ظ ـ٢٠٠] .

= البيت إلا لُدَّ ، غير عمه العباس » .

قال أبو عيسى : « هذا حديث حسن غريبٌ لا نعرفه إلا من حديث عباد بن منصور » انتهى . وانظر « علل الرازي » ج٢ ص٢٦٠ .

وقد أخرجَ البخاري في الطب ج٧ ص١٢٧ (باب اللَّدُود) الشطر الأخير من الحديث من رواية عائشة على خلاف رواية عَبّاد بن منصور عن عكرمة . . ولفظها : « فقال : لا يبقى في البيت أحد إلا لدّ وأنا أنظر إلا العباسَ ، فإنه لم يَشْهدْكم » . انتهى .

وهذا خلافُ قول عباد بن منصور في روايته « لدّه العباس وأصحابه » . ولعله لذلك غرَّ به الترمذي .

واللَّدُود : هو ما يسقاه المريض في أحد شقي الفم .

(١) هو حديث عبّاد بن منصور عن عكرمة عن ابنِ عباس أن النبي ﷺ قال : « اكْتَحِلوا بالإثْمِدِ ، فإنه يجلو البصرَ ويُنْبِتُ الشَّعَر» ، وزعم أن النبي ﷺ كانت له مُكْحُلَة يَكْتَحِلُ بها كلَّ ليلة ثلاثةً في هذه وثلاثة في هذه » .

أخرجه من هذا الوجه بهذا اللفظ الترمذي في اللباس ج٤ ص٢٣٤ـ٢٣٥ ، وأخرج منه من طريق عبّاد أيضاً ابن ماجه جملة « أن النبي ﷺ كانت له مُكْحُلَةٌ يَكْتَحِلُ منها ثلاثاً في كل عين » « سنن ابن ماجه » كتاب الطب (باب من اكتحل وتراً) ج٢ ص١١٥٧ رقم ٣٤٩٩ . رواه عندهما مُعَنْعناً .

والحديث مشهور من غير وجه عدا قوله « كانت له مكحلة . . » أخرجه أبو داود في اللباس (باب في البياض) ج٤ ص٥١ والنسائي في الزينة ج٨ ص١٤٩ـ١٥٠ وابن ماجه في الطب (باب الكحل بالإثمد) رقم ٣٤٩٧ـ٣٤٩٩ .

وقد بيَّن الترمذي ذلك فقال ـ بعد أن أخرجه من طريق أبي داود الطيالسي عن عبّاد ـ ما نصه : « حديث ابن عباس حديث حسن غريب ، لا نعرفه على =

وقد سُئل عنهما عَبّاد ؟ فقال : « حدثنيهما ابن أبي يحيى عن داود عن عكرمة »[١] .

ومنها : أحاديثُ متعددة يرويها الحَسَن بن ذَكْوان[٢] :

عن حَبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن ضَمْرَة عن علي . يرويها عنه عبد الوارث بن سعيد .

إنما رواها الحسنُ بن ذكوان عن عمرو بن خالد الواسطي ـ وهو كذَّاب متَّهم بالوَضْع ـ عن حبيب[٣] ، ثم [ب ـ١١٩] أسقطَ عَمْراً من إسنادِها ، وكلها بواطيل ، قالَهُ الإمام أحمد ، وقال ابن المديني نحو ذلك .

= هذا اللفظ إلا من حديث عبّاد بن منصور :

حدثنا عليّ بن حُجْر ومحمد بن يحيى قالا : حدثنا يزيد بن هارون عن عبّاد بن منصور نحوَه .

وقد رُوِيَ من غير وجه عن النبي ﷺ أنه قال : « عليكم بالإثمد فإنه يجلو البصرَ ويُنبِتُ الشَّعَرَ » .

(١) لكن يُشكِل على هذا القول تصريحُ عبّاد بن منصور بالسَّماع من عكرمة كما سبق في حديث الحجامة .

وقد حسَّن الترمذي في الموضعين حديثَي عباد وقال : « حسن غريب » ، لمتابعته على أصل الحديث ، ووصفه بالغرابة لتفرّده ببعض الحديث .

(٢) « الحسن بن ذَكْوان ، أبو سلمة البصري ، صدوق يخطىء ، ورمي بالقدر ، وكان يُدَلِّس ، من السادسة/ خ د ت ق » .

قلت : أخرج له البخاري حديثاً واحداً ، له شواهد كثيرة . انظر « هدي الساري » ج٢ ص١٢٢ .

(٣) « حليب » ب تصحيف ، وفي ب وظ « ثم أسقط عمرو »! .

وقال ابن مَعِين : « بين الحسن وحبيب رجلٌ غيرُ ثقة » .

وقال أيضاً : « لم يسمع الحسنُ من حبيب ، إنما سمع حديثه من عمرو بن خالد عنه ، وعمرو متروك » .

وقد ذكرنا من هذه الأحاديث أحاديث متعددة متفرقة في الكتاب ، وبيَّنا عِلَّتها .

وروى ابن جُريج عن حبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن ضَمرة عن علي مرفوعاً حديثاً في كَشْفِ الفَخِذ[1] .

---

(١) أخرجه في « المسند » عبدُ الله ابن الإمام أحمد من زوائده على « المسند » رقم ١٢٤٨ ولفظه :

قال عبد الله بن أحمد : حدثني عُبيد الله بن عمر القَواريري حَدّثني يزيد أبو خالد البيسري القرشي حدثنا ابن جُريج أخبرني حبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن ضَمْرَةَ عن علي قال : قال لي رسول الله ﷺ : « لا تُبرِزْ فخذك ، ولا تنظرْ إلى فخذِ حيٍّ ولا ميت » .

هكذا وقع في « المسند » : « حدثنا ابن جريج أخبرني حبيب بن أبي ثابت . . » .

وأخرجه أبو داود في الجنائز (ستر الميت عند غسله) ج٢ ص١٩٦ وفي الحمام ج٤ ص٤٠ وعنده في الموضعين : « عن ابن جُريج أُخْبِرْتُ عن حَبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن ضَمْرَةَ . . » وتكلم على الحديث في الموضع الثاني فقال : « هذا الحديث فيه نكارة » .

وأخرجه الحاكم ج٤ ص١٨٠-١٨١ شاهداً من شواهد حديث « الفخذ عورة » ، وسكت عليه هو والذهبي . وأخرجه أيضاً الدارقطني ج١ ص٢٢٥ من طريق « رَوْح بن عبادة ثنا ابن جريج أخبرني حبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن ضَمرة عن علي . . » .

=

. . . . . .

= وذكر أحمد شاكر في تعليقه على « المسند » ج٢ ص٣٠٣ أنه لم يجده في « سنن ابن ماجه » مع طول البحث . وقد وجدناه في « سنن ابن ماجه » ص٤٦٩ ، وفيه : عن ابن جريج عن حَبيب بن أبي ثابت عن عاصم . . » .

وناقشَ أحمد شاكر إعلالَ الحديث بسبب تدليس ابن جُريج ، فردَّ هذا الإعلالَ بما وقع في سند الحديث عند عبد الله بن أحمد من تصريح ابن جُريج بقوله : « أخبرني حبيب بن أبي ثابت . . » . وأنه وقعَ عند الدارقطني من حديث رَوْح بن عبادة قال : « حدثنا ابن جُريج أخبرني حبيب بن أبي ثابت . . » .

ثم قال يرد على الحافظ ابن حجر إعلاله للحديث : « هذا النقدُ من الحافظ والتعليلُ شيءٌ غير محرَّر ، فإن راويين ثقتين هما يزيد البيسري هنا ـ أي في « المسند » ـ وروح بن عبادة عند الدارقطني نَقلا عن ابن جُريج أنه قال : « أخبرني حبيب بن أبي ثابت » . فلا يستقيم بعد ذلك ادعاء أن ابن جُريج لم يسمع من حبيب ، وابن جُريج ثقة قديم . وأكثر ما قيل في ابن جُريج شيء من التدليس » . . ثم تمحَّل في نقده للحافظ ابن حجر بإثارة احتمالات هي من مجرد الحَدْسِ والتخمين ، فيما يبدو لنا والله تعالىٰ أعلم .

ومبنى الكلام كله على قاعدة يُحتاج إلى إيضاحها : وهي أن الثقة المدلِّس ـ كابن جُريج هنا ـ إذا روى بصيغة غير صريحة في السَّماع حُمِل حديثُه على الانقطاع . وإذا روى بصيغة تدلُّ على السماع كان حديثه مقبولاً من هذه الجهة ، كما بيناه في « منهج النقد » رقم عام ٦٦ ص٣٦١ .

وقد استدلَّ أحمد شاكر بتصريح ابن جريج بالإخبار في روايتي يزيد البيسري وروح بن عبادة عنه . وحكم عليهما بالثقة .

أما يزيد البيسري فقد تُكُلِّم فيه ، ولا يصلُح توثيقُه بسكوت البخاري عليه ، وذكرِ ابنِ حبان إياه في الثقات . وهو استدلالٌ غيرُ سديد ، غاية الأمر أن الرجلَ من أهل العدالة من أدنى مراتب التعديل ، كما اخترناه في تعليقنا على « المغني في الضعفاء » رقم ٧١٢١ . =

. . . . . .

= وأما رَوح بن عبادة فهو ثقة فاضل أخرج له الجماعة .

لكن هنا دقيقة في الموضوع وهي أنه ليس كل تصريح بالسماع يُقْبَل ، لأنه كثيراً ما يشتبه على بعض الرواة العنعنةُ بالإخبار والتحديث . لهذا قال الحافظ ابن حجر في « التلخيص » ص١٠٨ : « ووقع في زيادات المسند وفي الدارقطني ومسند الهيثم بن كليب تصريح ابن جريج بإخبار حبيب له ، وهو وَهَمٌ في نقدي » . انتهى .

ثم إن للحديث عِلةً أخرى هي الانقطاعُ بين حَبيب بن أبي ثابت وبين عاصم ابن ضَمرة . قال الحافظ في « التلخيص الحبير » ص١٠٨ : « ولا يثبتُ لحبيب رواية عن عاصم ، فهذه عِلَّة أخرى ، وكذا قال ابن مَعِين : « إن حبيباً لم يسمعه من عاصم وإنّ بينهما رجلاً ليس بثقة ، وقد بيّن البزارُ أن الواسطة هو عمرو بن خالد الواسطي » انتهى .

وقد حاولَ أحمد شاكر دفع هذا التعليل بالإحالة على احتمالات تخيَّلها تخيلاً ، زعم أن ابنَ حَجَر أخطأ بسبب سرعةِ القراءة في ترجمة الحسن بن ذكوان ؟! .

والذي يدُلُّ على بطلان هذا الظن أن الحافظ ابن حجر صَرَّح بمرجعه وهو « مسند » البزار الذي صرَّح بالواسطة بين حبيب وعاصم بن ضمرة . وأيضاً فإنَّه معروف أَنَّ حبيب بن أبي ثابت ثقة فقيه جليل ، كان كثيرَ الإرسالِ عمن عاصره ، والتدليسِ عمن سمع منهم ، فماذا ينفعُ قول أحمد شاكر : « فهذه هي المعاصرة وهذا اللقاء قد ثبتا » يعني بين حبيب وعاصم!! .

فنقول له : وهذا هو الإرسال ، وهذا هو التدليس قد ثبتا على حبيب بن أبي ثابت ، فماذا يغني هذا اللقاء مع العنعنة في الإسناد ، وكيف نصنعُ برواية البزار التي صرحت بالواسطة بين الرجلين ؟! .

والحاصل أَنَّ سندَ الحديث ضعيف لأنه منقطع بين حبيب بن أبي ثابت =

قال أبو حاتم[١] : « لم يسمعْه ابنُ جُريج من حبيب ، فأُرى أَنَّ ابن جُريج أخذه عن الحسن بن ذكوان عن عمرو بن خالد عن حبيب » .

وقال ابن المديني : « أحاديث حبيب عن عاصم بن ضَمرة لا تصح ، إِنَّما هي مأخوذة عن عمرو بن خالد الواسطي » .

ولكن ذكر يعقوبُ بن شيبة عن ابن المديني أَنَّه قال في حديث ابن جُريج هذا : « رأيته في كتب ابن جُريج : أخبرني إِسماعيل بن مسلم عن حبيب » .

وحبيب قال أبو حَاتم[٢] : « لا تثبت له رواية عن عاصم » . وقد سبق ذكر حديث الفَخِذِ في أبواب الأدب .

ومنها : أحاديث يَرْويها عبدُ الرحمن بن زياد الإِفرِيقي[٣] :

= وعاصم ، فضلاً عما في حفظ عاصم من الكلام، على أَنَّه ـ كما اخترنا ـ « صدوق » انظر « المغني في الضعفاء » رقم ٢٩٨٤ وانظر ما يأتي في كلام الحافظ ابن رجب .

نعم يرقى الحديثُ للحَسَن بتقويته بحديث « الفَخِذ عورة » الذي أخرجه الترمذي في الأدب ج٥ ص١١٠ـ١١١ من حديث ابن عباس ، وحديث جرهد الأسلمي ، وحسنهما . وأخرجه الحاكم وصححه والله تعالىٰ أعلم .

(١) في « علل الحديث » ج٢ ص٢٧١ بنحوه .

(٢) في « العلل » ج٢ ص٢٧١ ، ولفظه « ولا يثبتُ لحسنٍ رواية عن عاصم » .

(٣) قاضي إِفريقية ، « مشهور جليل ، ضعفه ابن مَعِين والنسائي ، وقال الدَّارقطني : ليس بالقوي ، ووهَّاه أحمد » كما في « المغني » رقم ٣٥٦٦ .

وقال الحافظ في « التقريب » : « ضعيفٌ في حفظه ، من السابعة ، مات سنة ست وخمسين ـ ومائة ـ ، وقيل بعدها . وقيل جاز المئة ، ولم يصح . وكان رجلاً صالحاً/ بخ د ت ق » .

عن عُتبة بن حُميد عن عُبَادة بن نُسَي عن عبد الرحمن بن غَنْمٍ عن معاذ عن النبي ﷺ .

قد قيل : إنَّها كلها مأخوذة عن محمد بن سعيد المَصلوب في الزَّنْدقة ، المشهور بالكَذِب والوَضْع ، وأنَّه أسقط اسمه من الإسناد بين عُتْبَة وعُبادة .

ومن جملتها حديث المِنديل بعد الوضوء[1] ، وقد سبق في كتاب الطهارة .

* * *

(١) أخرجه الترمذي ج١ ص٧٥ـ٧٦ : « حدثنا قتيبة حدثنا رِشدين بن سعد عن عبد الرحمن بن أنعُم . . . » وهو الإفريقي فذكر الحديث بالسند المذكور ولفظه : « رأيت النبي ﷺ إذا توضأ مسحَ وجهه بطرف ثوبه » .

قال أبو عيسى : « هذا حديثٌ غريب ، وإسناده ضعيف . ورِشدينُ بنُ سعدٍ وعبدُ الرحمن بن زياد بن أنْعُمٍ الإفريقي يُضَعَّفان في الحديث » انتهى .

وقد حاول أحمد شاكر في تعليقه على الترمذي دفع الضعف عن رِشدين بن سعد والإفريقي بما خالف به جماعةَ المحدثين . . ! .

ذِكرُ من سَمِع من ثقةٍ مع ضَعيف فأفسدَ حديثَه وهو لا يشعرُ

[آـ١٣٧] منهم : عُثمان بن صالح[١] المصري[٢] :

قال البَرْذَعِي عن أبي زُرْعَة : « لم يكن عثمان عندي ممن يكذِب ، لكنه كان يكتبُ الحديثَ مع خالد بن نَجيح ، فكان خالد إذا سمعوا من الشيخ أملى عليهم ما لم يسمعوا ، فبُلوا به ، وقد بُلِيَ به **أبو صالح أيضاً ـ يعني كاتبَ الليث ـ** في حديث زُهْرَةَ بن مَعْبَد عن سعيد بن المسيّب عن جابر . ليس له أصل ، إنَّما هو من حديث خالد بن نَجيح »[٣] .

قلت : وهذا الحديث قد ذكرناه في فضائل الصحابة ، وذكرنا قول أحمد فيه : «إنَّه موضوع» .

وكذا ذكر أبو زُرعة وأبو حاتم في :

---

(١) «عثمان بن صالح بن صفوان السهمي مولاهم أبو يحيى المصري ، صدوق ، مات سنة تسع عشرة ، ومائتين ، وله خمس وسبعون سنة/ خ س ق» .
قال الحافظ ابن حجر في « هدي الساري » : « والحكم في أمثال هؤلاء الشيوخ الذين لقيهم البخاري وميَّز صحيح حديثهم من سقيمه وتكلَّم فيهم غيره أنَّه لا يدعي أنَّ جميع أحاديثهم من شرطه ، فإنَّه لا يخرج لهم إلا ما تبيَّن له صحته ، والدليل على ذلك أنَّه ما أخرج لعثمان هذا في «صحيحه» سوى ثلاثة أحاديث ، أحدها متابعة في تفسير سورة البقرة » .
وهذه فائدة جليلة ينبغي استحضارها في مثل هذا الموضع .

(٢) وقع في «التقريب» « البصري » . وهو تصحيف . قد صحح في تحقيق الأستاذ عوامة .

(٣) «زُهْرَة بن معبد ثقة» . «تقريب» . وخالد بن نَجيح كذّاب . «المغني» : ١٨٨٦ .

عبدِ الله بن صالحٍ أبي صالح[١]

أَنَّ خالدَ بن نَجيح كان يدُسُّ له في كتبه أحاديث[٢] .

ومنهم : يحيى بن بُكَير[٣] :

وغيره ، ممن سمع من مالكٍ بعَرْضِ حبيبٍ[٤] كاتبِهِ ، قال عباس وغيره عن ابن مَعِين : « حبيب كان يقرأ على مالك ، وكان يُخَطْرِف

---

(١) في ب « عبد الله بن صالح بن أبي صالح » بزيادة « أبي » وهو خطأ .

(٢) « الجرح والتعديل » ج٢/ ٢/ ٨٧ ذَكَرَ هذا عن أبي حاتم ، ثم ذَكَرَ عن أبي زُرْعَة قوله : « لم يكن عندي ممن يتعمَّد الكذب ، وكان حسن الحديث » وكأَنَّه يشير إلى ذاك ، ويرد على من اتهمه بالكذب انظر « المغني » رقم ٣٢١٨ .

وعبد الله بن صالح هذا هو أبو صالح كاتب الليث بن سعد « صدوق ، كثير الغلط ، ثَبتٌ في كتابه ، وكانت فيه غفلة ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وعشرين ـ ومائتين ـ وله خمس وثمانون سنة/ خت د ت ق » .

وظاهر كلام الأئمة أَنَّ حديثه في الأول كان مستقيماً ، ثم طرأ عليه فيه تخليط ، ومقتضى ذلك أَنَّ ما يجيء من روايته عن أهل الحِذْق كيحيى بن مَعِين والبخاري فهو من صحيح حديثه ، وما يجيء من رواية الشيوخ عنه فيتوقف فيه ، « هدي الساري » ج٢ ص١٣٨ .

قلت : البخاري روى له استشهاداً . انظر « التهذيب » . والصواب في رمزه (خ) .

(٣) هو « يحيى بن عبد الله بن بُكَيْر المخزومي ، مولاهم ، المصري ، وقد ينسب إلى جده ، ثقة في الليث ، وتكلموا في سماعه من مالك ، من كبار العاشرة ، مات سنة إحدى وثلاثين ـ ومائتين ـ وله سبع وسبعون/ خ م ق » .

(٤) هو « حبيب بن أبي حبيب المصري ، كاتب مالك ، يُكنى أبا محمد ، واسم أبيه إبراهيم ، وقيل : مرزوق . متروك ، كذَّبه أبو داود وجماعة ، مات سنة ثماني عشرة ومائتين ، من التاسعة/ ق » .

للناس[١] وَيُصَفِّحُ ورقتين وثلاثة . قال يحيى : سألوني عنه بمصرَ ؟ فقلت : ليس بشيء ، قال : وكان يحيى بن بُكير سمع بعَرض حبيب ، وهو شَرُّ العرض » .

قال الأثرمُ عن أحمد : « كان مالك إذا حَدَّث من حفظه كان أحسنَ مما يعرضون عليه ، يقرؤون عليه الخطأ ، وهو شبه النائم » .

(و) قال ابن حِبَّان[٢] : « امتُحِنَ أهلُ المدينة بحبيب بن أبي حبيب الورَّاق كان يُدْخِلُ عليهم الحديث ، فمن سمع بقراءته عليهم فسماعُه لا شيء » انتهى .

وممن كان يستملي استملاء سيئاً :

إبراهيم بن بَشَّار الرَّمَادي[٣] :

---

(١) « الناس » ظ .

(٢) في « المجروحين » ج١ ص٢٦٠ بمعنى ما ذكره الحافظُ ابن رجب لا بلفظه . وأورد بعد هذا عن قتيبةَ بن سعيد قال : « سمعتُ هذه الأحاديثَ من مالك وحبيب يقرأ فلما فرغ قلت : يا أبا عبد الله ، هذه أحاديثك تعرفها أرويها عنك ، فقال : نعم ، وربما قال له غيري » انتهى ، فتأمل .

(٣) « أبو إسحاق البصري ، حافظ له أوهام ، من العاشرة ، مات في حدود الثلاثين ـ ومائتين ـ / د ت » .

انظر التوسُّع في ترجمته « تهذيب التهذيب » ج١ ص١٠٩ـ١١٠ وفيه ما يؤكد إساءَة الاستملاء غير أنَّه ذكر أنَّه كان صحب ابن عُيينة سنينَ كثيرة ، وأنَّه سمعَ أحاديثَه مراراً وأنَّه كان ينام في مجلسِ ابن عُيينة . ولعل ذلك من كثرة تَكْرَار ما سمعه منه .

قلنا : لعل تغييره في الاستملاء كان لغفلته عن سماع ما يُملى فيعتمد على حافظته والله أعلم .

كان يُملي على الناس ما يحدّث به سفيانُ بن عُيينة بزيادة وتغير ، قاله أحمد ويحيى .

ولكن لا أعلمُ من كَتَبَ بإملائه .

وقد روى **قُتيبة بن سعيد** عن اللَّيث بن سعد حديثَ الجمع بين الصَّلاتين في السفر(١) ، وهو غريبٌ جداً فاستنكره الحفَّاظ .

---

(١) أخرجه الترمذيُّ من هذا الوجه والسياق له ج٢ ص٤٣٨ـ٤٣٩ وأبو داود ج٢ ص٧ـ٨ قالا : حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا الليث بن سعد عن يزيدَ بن أبي حبيب عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل : « أَنَّ النبي ﷺ كان في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل زيغ الشمس أخَّر الظهر إلى أن يجمعَها إلى العصر ، فيصليهما جميعاً .

وإذا ارتحل بعد زيغ الشمس عجل العصر إلى الظهر وصلى الظهر والعصر جميعاً ، ثم سار .

وكان إذا ارتحل قبل المغرب أخَّر المغربَ حتى يصليَها مع العشاء .

وإذا ارتحلَ بعدَ المغرب عَجَّل العشاء ، فصلاها مع المغرب » .

والحديث محفوظ من طريق أبي الزبير عن أبي الطُّفيل عامر بن واثلة عن معاذ .

أخرجه من هذا الوجه مختصراً مسلم ج٢ ص١٥١ـ١٥٢ وأبو داود ج٢ ص٤ـ٥ بلفظ « خَرَجنا مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك فكان يصلي الظهر والعصر جميعاً ، والمغرب والعشاء جميعاً » .

وأخرجه أيضاً أبو داود مطولاً : حدثنا يزيد بن خالد بن يزيد بن عبد الله بن مَوْهَب الرَّملي الهَمْدَاني ثنا المفضَّل بن فَضَالة والليث بن سعد عن هشام بن سعد عن أبي الزُّبير عن أبي الطُّفيل عن معاذ فذكر الحديث بنحو حديث قتيبة بن سعيد .

فقد خالف قتيبة بن سعيد في إسناد الحديث ، فتكلم في سنده بسبب ذلك : =

ويقال : إِنَّه سمعه مع[١] **خالد بن الهيثم** .

فأدخله على اللَّيث ، وهو لا يشعرُ ، كذا ذكره الحاكم في « علوم الحديث »[٢] .

وقد سَبَقَ الكلام عليه مستوفى في كتاب الصلاة .

= قال الترمذي ج٢ ص٤٤٠ : « وحديثُ معاذ حديث حسن غريب ، تفرَّد به قتيبة ، لا نعرف أحداً رواه عن الليث غيره .

وحديث الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطُّفيل عن معاذ حديث غريب .

والمعروف عند أهل العلم حديث معاذ من حديث أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ : « أَنَّ النبي ﷺ جمعَ في غزوة تبوك بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء » . انتهى كلام الترمذي .

وقال أبو سعيد بن يونس : « لم يحدِّث بهذا الحديث إلا قتيبة ، ويقال إنه غلط فيه » .

(١) « إنه سمع منه » ظ . وهو خطأ .

(٢) في كلام طويل ص١١٩ـ١٢١ ، وقد ذكرنا من كلامه ما يتعلق بالشاذ فيما سبق ص٤٥٨ـ٤٦١ . ونذكرُ نصَّ كلامه هنا فيما يتعلق بإدخال خالد بن الهيثم الحديثَ على قتيبة ، وليس على الليث كما ذكر ابن رجب :

« قال أبو عبد الله : فأئمةُ الحديث إِنَّما سمعوه من قتيبةَ تعجباً من إسناده ومتنه ، ثم لم يبلغنا عن واحد منهم أَنَّه ذكرَ للحديثِ عِلَّة ، وقد قرأ علينا أبو علي الحافظ هذا الباب ، وحدَّثنا به عن أبي عبد الرحمن النَّسائي ، وهو إمام عصره عن قتيبةَ بن سعيد ، ولم يذكرْ أبو عبد الرحمن ولا أبو علي للحديث علةً .

فنظرنا فإذا الحديث موضوع ، وقتيبة بن سعيد ثقة مأمون :

حدثنا أبو الحسن محمد بن موسى بن عمران الفقيه ، قال : ثنا محمد بن

تنبيه

اعلم [ب ـ ٢٠] أَنَّه قد يُخَرَّجُ في الصحيح لبعضِ من تُكُلِّمَ فيه . إما متابعةً واستشهاداً ، وذلك معلوم[١] .

= إسحاق بن خُزيمة قال : سمعت صالح بن حَفْصُويَه النيسابوري ـ قال أبو بكر وهو صاحب حديث ـ يقول: سمعتُ محمدَ بن إسماعيل البخاري يقول : قلت لقتيبة بن سعيد : معَ منْ كَتبْتَ عن الليث بن سعد حديثَ يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل ؟ .

فقال : كتبته مع خالد المدائني .

قال البخاري: «وكان خالد المدائني يُدخل الأحاديث على الشيوخ » انتهى.

لكنا نجد في هذا النقل عن البخاري توقفاً ، وقتيبة بن سعيد من الثقات الأثبات أهل التيقظ ، والترمذي وهو حامل علم البخاري في العلل تكلم على الحديث كما سبق أن نقلنا كلامه ، ولم يذكر عن البخاري شيئاً مما أورده الحاكم لا في « الجامع » ولا في « العلل الكبير » في جَمْع الصَّلاتين ورقة ١٩/ ٢= ٩٦٢ . فالله أعلم .

(١) قال ابنُ الصَّلاح في « علوم الحديث » ص٧٦ : « ثم اعلم أَنَّه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد روايةُ من لا يُحْتَجُّ بحديثه وحدَه ، بل يكون معدوداً في الضعفاء ، وفي كتابَيْ البخاري ومسلم جماعةٌ من الضُّعفاء ذكراهم في المتابعات والشواهد .

وليس كلُّ ضعيف يصلح لذلك ، ولهذا يقول الدارقطني وغيره في الضعفاء : فلان يُعْتَبر به ، وفلان لا يُعتبر به » انتهى .

ونحو هذا تجده في سائر مصادر علوم الحديث .

أما ضابط من يصلح للاعتبار والاستشهاد به ومن لا يصلح ، فهو : من كان من المراتب التي لا يُحتَجُّ بها لكن يُعتَبر بها ، ولم ينزل إلى مراتب الضعف الشديد ، التي نصَّ العلماء على أَنَّ من قيلت فيه لا يعتبر به . =

وقد يُخَرَّج من حديثِ بعضِهم ما هو معروفٌ عن شيوخه من طرق أخرى ، ولكن لم يكنْ وقعَ لصاحب الصحيح ذلك الحديثُ إلا من طريقه ، إما مطلقاً ، أو بعلو .

فإذا كان الحديثُ معروفاً عن الأعمش صحيحاً (عنه) ، ولم يقع لصاحبِ الصحيح عنه بعلو إلا من طريق بعضِ من تُكُلِّم فيه من أصحابه خرَّجه عنه .

قال أبو عثمان سعيد بن عثمان البَرْذَعِي : « شهدتُ أبا زُرْعَة ، وأَنْكَر على مسلم تخريجه لحديث أسْباطِ بن نَصْر ، وقَطَنِ بن نُسَيْرٍ ، وروايته عن أحمد بن عيسى المصري في كتابه «الصحيح» . . » [ظ ـ٢٠١] في حكاية طويلة ذكرها .

قال : « فلما رجعتُ إلى نيسابور ذكرتُ ذلك لمسلم فقال : « إنَّما أدخلتُ من حديث أسباطٍ ، وقَطَنِ بن نُسَيْرٍ ، وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم ، إلا أنَّه ربما وقع إلي[1] عنهم بارتفاع ، ويكون عندي من رواية أوثقَ منهم بنزول ، فأقْتَصِرُ على أولئك ، وأصلُ الحديثِ معروفٌ من رواية الثقات »[2] انتهى .

---

(١) « أي » ب ، تصحيف .

(٢) وانظر هذا في « شروط الأئمة الخمسة » للحازمي .

ونحو هذا ما قاله الإمام أبو داود السِّجِسْتاني في « رسالته إلى أهل مكة » ص٤ : « سألتم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب « السنن » أهي أصحُّ ما عرفتُ في الباب ؟ ووقفت على جميع ما ذكرتم :

=

وهذا قسم آخَرُ ممن خُرِّج له في الصحيح على غيرِ وجهِ المتابعة والاستشهاد، ودرجتُه تقصُر عن درجةِ رجالِ الصحيح عند الإطلاق[١] .

* * *

= فاعلموا أنَّه كذلك كله ، إلا أن يكون قد رُوي من وجهين صحيحين ، فأحدهما أقدم إسناداً (يعني أعلى إسناداً) ، والآخر صاحبه قُدِّم في الحفظ ، فربما كتبت ذلك (يعني الأقدم) . ولا أرى في كتابي من هذا عشرة أحاديث . . » .

(١) نترجم لهؤلاء الذين ذكر الإمام ابن رجب الانتقاد على مسلم لأنه خَرّجَ عنهم في «صحيحه» ، ونبين جليّة الأمر فيهم ، لزيادة إيضاح كلام مسلم وتأكيده :

أسْبَاط بن نَصْر : « صدوق كثير الخطأ ، يُغْرِبُ ، من الثامنة / خت م عه» . أخرج له البخاري تعليقاً ، ومسلم مما رواه الثقات عن شيوخه كما صرح مسلم ، أي لم ينفرد به ، بل هو معروف من غير طريقه ، لكنه عنده بعلو .

قَطَنُ بنُ نُسَيْر : «صدوق يخطىء، من العاشرة/ م د ت . قال ابن عدي ٦/ ٢٠٧٥ : « يسرق الحديث » . وهذا جرح شديد . قلنا : له في مسلم حديث واحد في فضل ثابت بن قيس . وردَّ الذهبي دعوى سرقة الحديث بوجود المتابعة له على الحديث الذي اتُّهِمَ به ، فسقط تجريح ابن عدي .

أحمد بن عيسى المصري : قال الذهبي : «ثقة . كذبه ابن معين فأسرف» ، وأشار أبو حاتم إلى ضعفه ، وقال النسائي : لابأس به» . « المغني » : ٣٩٤ . والتحقيق الراجح فيه قول الذهبي : ثقة ، وقد تُكُلِّمَ في بعض سماعاته بلا حجة ، ولم يخرج له البخاري شيئاً تفرد به . قال ابن حجر : « وليس في حديثه شيء من المناكير» . « هدي الساري » ج٢ ص١١٣ . أما رواية مسلم عنه فقد بينها كلامه الذي ذكره ابن رجب .

ولنختِمْ هَذا الكِتابَ

بكلماتٍ مختصرات من كلام الأئمة النُّقَّاد ، الحفَّاظ الأثبات ، هي في هذا العلم كالقواعدِ الكُلِّيات ، يدخل تحتها كثيرٌ من الجزئيات ، والله الموفق للخير والمعينُ عليه في كل الحالات :

قاعدة :

الصَّالحون ـ غيرُ العلماء ـ يغلِبُ على حديثهم الوَهَم والغَلَط :

وقد قال أبو عبد الله بن مَنْدَهْ : [آـ١٣٨] « إذا رأيتَ في حديثٍ : ثنا فلانٌ الزاهدُ، فاغسلْ يدكَ منه » .

وقال يحيى بن سعيد : « ما رأيتُ الصالحينَ أكذبَ منهم في الحديث » .

وقد ذكرنا ذلك مستوفى فيما تقدم ، والحفاظ منهم قليل ، فإذا جاء الحديثُ من جهة أحدٍ منهم فليتوقف فيه حتى يتبيَّن أمره .

قاعدة :

الفُقهاءُ المعتنون بالرَّأي ـ حتى يغلِبَ عليهم الاشتغالُ به ـ :

لا يكادُونَ يحفظونَ الحديثَ كما ينبغي ، ولا يقيمون أسانيده ، ولا متونه ، ويخطئونَ في حفظ الأسانيد كثيراً ، ويروون المتون بالمعنى ويخالفون الحفاظ في ألفاظه ، وربما يأتون بألفاظٍ تشبه ألفاظَ الفقهاء المتداولةَ بينهم .

وقد اختصر شَرِيك[١] حديثَ رافع في المزارعة ، فأتى به بعبارةٍ أخرى ، فقال : « من زَرَعَ في أرض قومٍ بغير إِذنهم فليس له من الزرعِ شيءٌ ، وله نفقتهُ »[٢] .

---

(١) هو شَرِيك بن عبد الله النخعي . تقدمت ترجمته ص١١٧ .

(٢) أخرجه من طريق شَرِيك أبو داود في البيوع (زرع الأرض بغير إِذن صاحبها) ج٣ ص٢٦١ـ٢٦٢ والترمذي في الأحكام ج٣ ص٦٤٨ـ٦٤٩ وابن ماجه ص٨٢٤ .

قال الترمذي : « هذا حديث حسن غريب ، لا نعرفه من حديث أبي إِسحاقَ إِلا من هذا الوجه ، من حديث شَرِيك بن عبد الله .

والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم ، وهو قول أحمد وإِسحاق .

وسألت محمد بن إِسماعيل عن هذا الحديث فقال : « هو حديث حسن ، وقال : لا أعرفه من حديث أبي إِسحاق إِلا من رواية شَرِيك » .

قال محمد : « حدثنا مَعْقِل بن مالك البصري حدثنا عقبة بن الأصمِّ عن عطاء عن رافع بن خَدِيج عن النبي ﷺ نحوه » .

قال الخطَّابي في « مختصر السنن » ج٥ ص٦٤ـ٦٥ : « هذا الحديث لا يثبت عند أهل المعرفة بالحديث .

وحدثني الحسن بن يحيى عن موسى بن هارون الحمَّال : أَنَّه كان ينكر هذا الحديث ويضعِّفه ، ويقول : لم يروه عن أبي إِسحاق غيرُ شَرِيك ، ولا عن عطاء غير أبي إِسحاق . وعطاء لم يسمعْ من رافع بن خَدِيج شيئاً . وضعَّفه البخاري أيضاً ، وقال : تفرَّد بذلك عن أبي إِسحاق ، وشَرِيك يهم كثيراً أو أحياناً » . .

وحكى ابن المنذر عن أبي داود قال : سمعت أحمد بن حنبل وسُئِل عن حديث رافع ؟ فقال : « عن رافع ألوان ، ولكن أبا إِسحاق زاد فيه « زرع بغير إِذنه » ، وليس غيره . ينكر هذا الحرف » .

=

وهذا يشبهُ كلامَ الفُقهاء .

وكذلكَ روى حديثَ أنس « أَنَّ النبيَّ ﷺ كان يتوضأ برِطْلين من ماء »[١] .

= قال ابن القيِّم في تعليقه على «مختصر المنذري» ج٥ ص٦٤ : « وليس مع من ضعف الحديث حجة ، فإن رواته مُحتجٌّ بهم في الصحيح ، وهم أشهر من أن يُسأل عن توثيقهم . وقد حسَّنه إمام المحدِّثين أبو عبد الله البخاري ، والترمذي بعده ، وذكره أبو داود ولم يضعِّفه ، فهو حسن عنده . واحتجَّ به الإمام أحمد وأبو عبيد .

وقد تقدم شاهدهُ من حديث رافع بن خَدِيج في قصة « الذي زرع في أرض ظُهَيْر بن رافع ، فأمر النبي ﷺ أصحاب الأرض أن يأخذوا الزرع ويردوا عليه نفقته » . وقال فيه لأصحاب الأرض : « خذوا زرعكم » . فجعله زرعاً لهم ، لأنه تولَّد من منفعة أرضهم ، فتولده في الأرض كتولد الجنين في بطن أمه .

ولو غصب رجلٌ فَحْلاً فأنزاه على ناقته أو رَمَكَتِهِ ـ يعني الفرس ـ لكان الولد لصاحب الأنثى دون صاحب الفحل ، لأنه إنَّما يكون حيواناً من حرثها ، ومَنِيُّ الأب لما لم يكن له قيمة أهدره الشارع ، لأن عَسْب الفحل لا يقابل بالعوض .

ولما كان البذر مالاً متقوماً رُدَّ على صاحبه قيمته ، ولم يذهب عليه باطلاً ، وجُعِل الزرع لمن يكون في أرضه ، كما يكون الولد لمن يكون في بطن أمه ، ورَمَكَتِه وناقتِه . فهذا محض القياس لو لم يأت فيه حديث .

فمثل هذا الحديث الحسن الذي له شاهد من السنة على مثله ، وقد تأيد بالقياس الصحيح ، من حُجَجِ الشريعة ، وبالله التوفيق » انتهى .

(١) أخرجه الترمذي في أواخر الصلاة ج٢ ص٥٠٧ أَنَّ النبي ﷺ قال : « يجزىء في الوضوء رِطلان من ماء » .

قال أبو عيسى : « هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث شريك على هذا اللفظ » .

وهذا رواه بالمعنى الذي فَهِمَه ، فإن لفظَ الحديث « أَنَّه كان يتوضأ بالمُدِّ »[١] ، والمُدُّ عند أهلِ الكوفة رِطلان .

وكذلك سليمان[٢] بن موسى الدِّمشقي[٣] :

الفقيه ، يروي الأحاديثَ بألفاظٍ مستغرَبة .

وكذلك فقهاءُ الكوفة ، ورأسهم : حَمَّاد بن أبي سليمان[٤] وأصحابُه وأتباعهم .

وكذلك :

الحَكَم بن عُتَيْبة[٥] ،

---

(١) تمامه « ويغتسل بالصاع إلى خمسة أمداد » متفق عليه . البخاري ج١ ص٤٧ ومسلم بلفظه ج١ ص١٧٧ .

(٢) في ظ « سليم » . وهو تصحيف .

(٣) « صدوق ، فقيه ، في حديثه بعض لِيْن ، وخلط قبل موته بقليل ، من الخامسة/ م عه » .

(٤) هو حماد بن أبي سليمان : مسلم الأشعري ، سبقت ترجمته في ص٥٩٢-٥٩٣ ، واختيارنا فيه أنه « ثقة ، ربما وَهِمَ » ، خلافاً لقول الحافظ ابن حجر : « صدوق ، له أوهام » .

وسيأتي له ذكر وكلام فيه عند الحافظ ابن رجب في الصفحتين الآتيتين مع تعليق لنا عليه .

(٥) « الحَكَم بن عتيبة - بالمثناة ثم الموحدة مصغراً - أبو محمد الكندي ، الكوفي ، ثقة ثبت فقيه ، إلا أنه ربما دلّس ، من الخامسة ، مات سنة ثلاث عشرة - ومائة - ، أو بعدها ، وله نيف وستون/ ع » .

وقع في ب « الحكم بن عيينة » وهو تصحيف .

وعبدُ الله بن نافع الصَّايغ[١] : صاحب مالك ، وغيرهم .

قال شعبة : « كان حماد بن أبي سليمان لا يحفظ » .

قال ابن أبي حاتم[٢] : « كان الغالبُ عليه الفقهَ ، ولم يُرزَقْ حِفْظَ الآثار » .

وقال شعبة أيضاً : « كان حمَّاد ومغيرة أحفظ من الحَكَم » يعني مع سوء حفظ[٣] حماد للآثار كان أحفظَ من الحكم .

وقال عثمان البَتِّي : « كان حماد إذا قال برأيه أصابَ ، وإذا قال : قال إبراهيم، أخطأ » .

قال أبو حاتم الرازي : « حَمَّاد صدوق لا يُحتَجُّ بحديثه ، وهو مستقيم في الفقه ، فإذا جاء [ب ـ١٢١] الآثار شوَّشَ . وكان حماد إذا سُئل عن شيء من الرأي سُرَّ به ، فإذا سُئل عن الرواية ثقلتْ عليه ، وربما كان يُسأل عن شيء من حديث إبراهيم فيقول : قد طال العهدُ بإبراهيم » .

قال حماد بن سلمة : « كنت أسأل حماد بن أبي سُليمان عن أحاديثِ مسندهِ ، وكان الناسُ يسألونَه عن رأيه ، فكنت إذا جئت قال : لا جاء الله بك » .

قال حماد بن زيد : « قدِمَ علينا حمادٌ[٤] البصرةَ ، فجعل فتيان

---

(١) «المخزومي ، مولاهم، أبو محمد المدني ، ثقة ، صحيح الكتاب ، في حفظه لِيْن ، من كبار العاشرة ، مات سنة ست ومائتين ، وقيل بعدها/ بخ م عه » .

(٢) في « الجرح والتعديل » ج١/ ٢/ ١٤٧ . وانظر فيه الأقوال الأخرى .

(٣) « حفظه » ب .

(٤) « قدم حماد علينا البصرة » ب ، وليس في ظ « حماد » .

البصرة يسخرون به ، فقال له رجل : ما تقول في رجل وطىءَ دجاجة ميتة فخرجَ منها بيضة ؟ ، وقال له آخر : ما تقول في رجل طلَّق امرأته مِلءَ[١] سُكُرُّجَة ؟ »[٢] .

قال ابن حِبَّان[٣] : « الفقيه إذا حَدَّث من حِفْظِه وهو ثقة في روايته لا يجوزُ عندي الاحتجاجُ بخبره ، لأنه إذا حدَّث من حفظه فالغالبُ عليه حفظ المتون دون الأسانيد .

وهكذا رأينا أكثرَ من جالسناه من أهل الفقه ، كانوا إذا حفظوا الخبر لا يحفظونَ إلا متنَه ، وإذا ذكروه أول أسانيدهم يكون قال رسول الله ﷺ ، فلا يذكرون بينَهم وبين النبي ﷺ أحداً .

---

(١) « من سكرجة » ب ، وهو تصحيف . والسُّكُرُّجَة : إناء صغير يُؤكَل فيه الشيء القليل من الأدم ، وأيضاً : كل ما يوضع فيه الكوامخ ونحوها على المائدة حول الأطعمة ، للتَّشهِّي والهضم . وفي ثبوت هذه القصة نظر .

(٢) ما ذكره الحافظ ابن رجب فيه إسراف وغلو في حقِّ حمَّاد بن أبي سليمان ، وبعض ذلك ناشىء عن اختلافِ المشرب العلمي بين أهل الحديث وأهل الرأي الذين كان حماد من كبارهم ، وبعضُ ذلك لا صحة له والله تعالىٰ أعلم .

وقد وثَّق حماداً كثيرٌ من أئمة الحديث ، وقد رأيتَ قول شعبة : « كان حماد ومغيرة أحفظ من الحكم » . والحَكَم ثقة ثبت فقيه ، كما مَرَّ قبل قليل جداً ، فليُعلم . .

وكان من طريقة حماد ـ وهي طريقة أبي حنيفة ومن جاء على طريقته ـ التحرُّج الشديد في الرواية ، لذلك كانت الرواية تثقُل على حماد ، ويتوقف فيها ، وذلك آية تثبُّته وتحرِّيه وسبق أن ذكرنا قول الذهبي في الكاشف : «ثقة إمام مجتهد» رضي الله عنه .

(٣) في كتاب « المجروحين » ج١ ص٧٨ـ٧٩ .

فإذا حَدَّث الفقيهُ مِنْ حفظه ربما صَحَّفَ الأسماءَ ، وأقْلَبَ الأسانيد[١] ورفعَ الموقوف ، وأوقف المرسل ، وهو لا يعلم ، لقلة عنايته به ، وأتى بالمتن على وجهه ، فلا يجوزُ الاحتجاج بروايته إلا من كتاب أو يوافق الثقات في الأسانيد » .

قلت : هذا إن كان الفقيه حافظاً للمتن ، فأما من لا يحفظُ متون الأحاديث بألفاظها من الفقهاء ، فإنما[٢] يروي الحديث بالمعنى ، فلا ينبغي الاحتجاج بما يرويه من المتون ، إلا بما يوافق الثقات في المتون ، أو يحدِّث به من كتابٍ موثوق به .

والأغلب أن الفقيه يروي الحديث بما يفهمُه من المعنى ، وأفهامُ الناسِ [آـ١٣٩] تختَلِف ، ولهذا ترى كثيراً من الفقهاء يتأوَّلون الأحاديث (الصحيحة) بتأويلاتٍ مستبعَدَة جداً بحيث يجزِمُ العارفُ المنصِفُ بأن ذلك المعنى الذي [ظ ـ٢٠٢] تأوَّله (به) غيرُ مراد بالكلية ، فقد يروي الحديث على هذا المعنى الذي فهمه . وقد سبق[٣] أن شَرِيكاً روى حديثَ الوضوء بالمُدِّ بما فهمه من المعنى ، وأكثر فقهاء الأمصار يخالفونه في ذلك .

قاعدة :

الثقاتُ الحفّاظ إذا حَدّثوا من حفظهم ، وليسوا بفقهاء :

---

(١) في الأصل « وأقلب الإسناد » . وفي ظ « وقلب الأسانيد » . والمثبت من ب موافق لـ« المجروحين » .

(٢) « وإنما » ظ وب .

(٣) في ص٧١٣ـ٧١٤ .

قال ابن حبان[١] : « عندي لا يجوزُ الاحتجاج بحديثهم ، لأن همتهم حفظ الأسانيد والطرق دون المتون » .

قال : « وأكثر من رأينا من الحفاظ كانوا يحفظونَ الطرق ، ولقد كنا نجالسهم بُرْهَة من دهرنا على المذاكرة ، ولا أَراهم يذكرون من متن الخبر إلا كلمةً واحدة يشيرون إليها . قال : ومن كانتْ هذه صفتَهُ وليس بفقيه ، فربما يقلِبُ المتن ويغيّر المعنى إلى غيره وهو لا يعلم ، فلا يجوز الاحتجاج به إلا أن يحدّث من كتابه أو يوافق الثقات » .

وقد ذكرنا هذا عن ابن حِبَّان فيما تقدم[٢] ، وبينا أن هذا ليس على إطلاقه ، وإنَّما هو مختصٌّ بمن عُرِف منه عدم حفظ المتون وضبطها ، أو[٣] لعله يختصّ بالمتأخرين من الحفاظ ، نحو مَن كان في عَصْر ابن حِبَّان .

فأما المتقدِّمون كشعبةَ والأعمش وأبي إسحاق ونحوهم فلا يقول ذلك أحد في حقِّهم[٤] ، لأن الظاهر من حال الحافظ المتقن حفظ[٥] الإسنادِ والمتن ، إلا أن يوقفَ منه على خلاف ذلك ، والله أعلم .

وقد سبقَ قولُ الشافعي أَنَّ من حَدَّث بالمعنى ولم يحفظ لفظَ

---

(١) في « المجروحين » ج١ ص٧٨ والحافظ ابن رجب يسوق كلام ابن حِبَّان بمعناه .

(٢) ص١٥٠ـ١٥١ وانظر تعليقنا عليه هناك .

(٣) « ولعله » ظ وب .

(٤) « فلا يقول أحد ذلك في حفظهم » ظ وب .

(٥) « لحفظ » ب ، وهو خطأ . فإن قوله « حفظ » خبر إن .

الحديث أَنَّه[١] يُشترط فيه أن يكون عاقلاً لما[٢] يحدِّث به من المعاني عالماً بما يُحيل المعنى [ب ـ١٢٢] من الألفاظ ، وأنَّ من حَدَّث بالألفاظ فإنَّه يشترط أن يكونَ حافظاً للفظ الحديثِ متقناً له ، والله أعلم .

قاعدة :

إذا روى الحفَّاظ الأثبات حديثاً بإسناد واحد وانفرد واحد منهم بإسناد آخر :

فإن كان المنفرد ثقةً حافظاً فحكمه قريبٌ من حكم زيادة الثقة في الأسانيد أو في المتون ، وقد تقدَّم الكلام على ذلك .

وقد تردد الحفاظ كثيراً في مثل هذا ، هل يردُّ قول من تَفَرَّد بذلك الإسناد لمخالفةِ الأكثرين له ؟ أم يُقبل قوله لثقته وحفظه ؟

ويَقْوَى قَبُولُ قولهِ إن كان المرويُّ عنه واسعَ الحديثِ يمكن أن يحمل الحديث من طرقٍ عديدة ، كالزهريِّ ، والثوريِّ ، وشعبة ، والأعمش[٣] .

ومثال ذلك :

ما روى أصحابُ الأعمش، مثل: وكيع، وعيسى بن يونس، وعلي ابن مُسْهِر، وعبد الواحد بن زياد، وغيرهم، عن الأعمشِ عن إبراهيم

---

(١) « أن » ب ، وليس في ظ .

(٢) « ما » ظ وب وانظر ما سبق ص١٤٧ و٣٤٥ و٣٤٧ـ٣٥١ .

(٣) انظر ما سبق في ص١٤٣ـ١٤٤ .

عن علقمةَ عن عبد الله «أَنَّه كان مع النبي ﷺ في حَرْثٍ[١] بالمدينة فمر على نفرٍ من اليهودِ فسألوه عن الروح» الحديث[٢] .

وخالفهم ابن إدريس فرواه عن الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله ، ولم يتابَعْ عليه ، فصححت طائفةٌ الروايتين عن الأعمش ، وخرَّجه مسلم من الوجهين[٣] .

وقال الدارقطني : « لعلهما محفوظان ، وابن إدريس من الأثبات ، ولم يُتابَع على هذا القول » .

قلت : ومما يشهد لصحة ذلك أَنَّ ابن إدريس روى الحديثَ بالإسناد الأول أيضاً ، وهذا مما يَستَدِلُّ به الأئمة كثيراً على صحة

---

(١) كذا في الأصول . وضبط في الأصل أيضاً « خرب » وفوقه كلمة « معاً » أي تقرأ على الوجهين .

(٢) تمام الحديث : « وقال بعضهم: لا تسألوه، لا يجيء فيه بشيء تكرهونه ، فقال بعضهم: لنسألنَّه ، فقام رجل منهم فقال : يا أبا القاسم ما الرُّوح ؟ فسكت، فقلت : إنه يُوحى إليه ، فقمت ، فلما انجلى عنه فقال : ﴿ويسئلونك عن الروح قل الروح من أمر ربي وما أوتوا من العلم إلا قليلا﴾ [الإسراء: ٨٥] . قال الأعمش : هكذا في قراءتنا » .

(٣) الحديث متفق عليه : البخاري في العلم ج١ ص٣٣ وتفسير سورة الإسراء ج٦ ص٨٧ والاعتصام (ما يكره من كثرة السؤال . .) ج٩ ص٩٦ والتوحيد (ولقد سبقت كلمتنا) ص١٣٥ و(باب قول الله تعالىٰ ﴿إنما أمرنا لشيء . . ﴾ ص١٣٦ بأسانيده عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود في هذه المواضع كلها . وأخرجه مسلم على الوجهين كما ذكر الشارح في القيامة وصفة الجنة ج٨ ص١٢٨ و١٢٩ .

وقد تبين لك ما يصحِّحُ صنيعَ مسلم ، وعرفتَ تقريرَ القاعدة في ذلك .

رواية من انفرد بالإسناد ، إذا روى الحديث بالإسناد الذي رواه به الجماعة .

فخرَّجه ابن أبي خيثمة في كتابه : نا عبد الله بن محمد أبو عبد الرحمن الكرماني كتبت عنه بكفر بيًّا[١] نا عبد الله بن إدريس عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال : «إني لأمشي مع النبي ﷺ . . » فذكره .

مثال آخر :

روى أصحابُ الزهري (عن الزهري) عن عُبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس [آـ١٤٠] عن ميمونةَ عن النبي ﷺ حديثَ الفأرةِ في السَّمْن[٢] ، ورواه مَعْمَر عن الزهري عن ابن المسيّب عن

---

(١) قوله « بكفر بيا » سقط من ب .

(٢) ولفظه « أن فأرة وقعت في سَمْن فماتت، فسُئِل النبي ﷺ عنها فقال : أَلْقُوها وما حولها وكلوه » البخاري في الوضوء (ما يقع من النجاسات في السمن والماء) ج١ ص٥٢ والذبائح ج٧ ص٩٧ وأبو داود في الأطعمة ج٣ ص٣٦٤ وفيه حديث مَعْمَر على الوجهين أيضاً والترمذي ج٤ ص٢٥٦ وتكلم على إسناد مَعْمَر ، والنسائي في الفرع والعتيرة ج٧ ص١٧٨ ، أخرجه على الوجهين أيضاً وخرج حديث التفريق بين المائع والجامد أيضاً من حديث معمر عن الزهري بالسند المذكور .

وأخرجه مالك في « الموطأ » في كتاب الجامع (باب ما جاء في الفأرة . .) ج٢ ص٢٤٤ عن ابن شهاب ـ وهو الزهري ـ عن عبيد الله بن عبد الله بن عُتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس عن ميمونة زوج النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ سُئِل عن الفأرة تقع في السمن ؟ فقال : « انزِعوها وما حولها فاطرحوه » .

قال الرازي في «العلل» ج٢ ص٩ : قال أبو زُرْعَة : «هذا الحديث في « الموطأ » : =

أبي هريرة .

فمن الحُفَّاظ من صحَّحَ كلا القولين ، ومنهم الإمام أحمد ، ومحمد بن يحيى الذُّهلي ، وغيرُهما .

ومنهم من حكم بغلط مَعْمَر لانفراده بهذا الإسناد ، منهم البخاري[1] .

= مالك عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله أَنَّ النبي ﷺ مرسل .

وقال أبي : الصحيح من حديث الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة عن النبي ﷺ » انتهى .

وهذا عجيب ، فإنَّ الحديث في «الموطأ» موصول ، قد ذكرناه لك بتمامه . فلعلَّ هذا من مخالفة بعض نسخ « الموطأ » .

(١) قال البخاري عقب الحديث في الذبائح : «قيل لسفيان : فإنَّ معمراً يحدثه عن الزهري عن سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة؟ قال : ما سمعت الزهري يقول إلا عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة عن النبي ﷺ ، ولقد سمعته منه مراراً » .

وقال الترمذي : « وروى مَعْمَر عن الزهري عن سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحوه ، وهو حديثٌ غيرُ محفوظ . قال : وسمعت محمد بن إسماعيل يقول : وحديث مَعْمَر عن الزهري عن سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، وذكر فيه أَنَّه سُئِل عنه فقال : « إذا كان جامداً فألْقُوها وما حولها ، وإن كان مائعاً فلا تقربوه » وهذا خطأ ، أخطأ فيه مَعْمَر ، قال : والصحيح حديث الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة » انتهى .

وقال الذُّهلي في « الزهريات » كما في « الفتح » ج١ ص٢٣٩ : « الطريقان عندنا محفوظان ، لكن طريق ابن عباس عن ميمونة أشهر » .

وقد أوسع الحافظ في « الفتح » هنا وفي ج٩ ص٥٢٩ـ٥٣٠ البحث في =

والترمذي ، وأبو حاتم ، وغيرهم .

وذكر الذُّهلي أَنَّ سعيدَ بن أبي هلال تابع مَعْمَراً على روايته عن الزهري عن سعيد بن المسيّب إلا أنَّه أرسله ولم يذكر أبا هريرة .

ويدل على صحة رواية مَعْمَر أَنَّه رواه بالإسنادين كليهما .

وأما لفظ الحديث بالتفريق بين الجامد والمائع ، فقد ذكره مَعْمَر عن الزهري بالإسنادين معاً ، وتابعه الأوزاعي عن الزهري فرواه عن عبيد الله عن ابن عباس ، وكذلك رواه إسحاق بن رَاهُوْيَه عن سفيان ابن عُيينة عن الزهري ، لكنه حمل حديث ابن عُيينة على حديث معمر وقد سبق ذلك كله مستوفىً في كتاب الأطعمة .

فأما إن كان المنفردُ عن الحفاظ سيىءَ الحفظ :

فإنَّه[1] لا يُعْبَأُ بانفراده ، ويحكم عليه بالوَهَم :

= الحديث ، وأورد شواهدَ على أن الحديث ورد في السَّمْن الجامد ، لكن الزهري كان لا يفرِّق في هذا الحكم بين الجامد والمائع ، واستدل على ذلك بالحديث ، « وهذا يقدح في صحة من زاد في الحديث عن الزهري التفرقة بين الجامد والذائب » . فارجع إليه للتوسع .

وقد خرَّجنا رواية التفريق بين المائع والجامد في التعليقة السابقة من طريق معمر عن الزهري .

وأخرجه الدارقطني ج٤ ص ٢٩١ من طريق يحيى بن أيوبَ عن ابن جُريج عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر قال : سُئِل رسولُ الله ﷺ عن الفأرة تقع في السمن والوَدَك ؟ قال : « اطرحوا ما حولها إن كان جامداً ، وإن كان مائعاً فانتفعوا به ولا تأكلوا » .

فقد ورد عن الزهري التفريق بين الجامد والمائع من غير طريق مَعْمَر .

(١) « فإنَّه » سقط في ظ .

مثال ذلك :

أَنَّ أصحابَ الزهري رووا عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرةَ عن النبي صلى الله عليه وسلم قصة المُجَامع في رمضان[١] . ورواه هشام بن سعد عن الزهري [ظ ـ٢٠٣] عن

---

(١) لفظ الحديث : « عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ فقال : هلكتُ يا رسول الله! قال : « وما أهلَكَكَ ؟ » قال : وقعتُ على امرأتي في رمضان . قال : هل تجدُ ما تُعتق رقبةً ؟ » . قال : لا . قال : « هل تستطيعُ أن تصومَ شهرين متتابعين ؟ » . قال : لا . قال : « فهل تجد ما تطعم ستين مسكيناً ؟ » . قال : لا . ثم جلس .

فأُتِيَ النبيُّ ﷺ بِعَرَقٍ فيه تمرٌ . فقال : « تصدَّقْ بهذا » . قال : أعلى أفقَرَ مِنَّا ؟ فما بَيْنَ لابَتَيْها أهلُ بيتٍ أحوَجَ إليه منا! فضحك النبي ﷺ حتى بدت أنيابه ، ثم قال : « اذهب فأطْعِمْهُ أهْلَكَ » . متفق عليه : البخاري في الصوم ج٣ ص٣٢ في مواضع ، ومسلم بلفظه ج٣ ص١٣٨ .

عَرَق : مِكْتَل . وهو الزِّنْبِيل كما ورد في « صحيح مسلم » .

لابتيها : اللابة الحَرَّة ، وهي أرض بركانية سوداء . والمدينة تقع بين لابتين .

أما رواية هشام بن سعد فأخرجها أبو داود ج٢ ص٣١٤ وقال فيه : « فأُتِيَ بعَرَقٍ فيه تمرٌ قَدْر خمسةَ عشرَ صاعاً » . وقال فيه : « كُلْهُ أنتَ وأهلُ بيتك وصُمْ يوماً ، واستغفرِ الله » .

قال الحافظ في « الفتح » ج٤ ص١١٦ : « وخالفهم هشام بن سعد ، فرواه عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة : أخرجه أبو داود وغيره . قال البزار وابن خزيمة وأبو عوانة : أخطأ فيه هشام بن سعد .

قلت : وقد تابعه عبد الوهاب بن عطاء عن محمد بن أبي حفصة . .

=

أبي سلمة عن أبي هريرة ، فحكمَ الأئمةُ بأَنَّه وَهِم[١] في ذلك .

فإن كان المنفردُ عن الحفاظ مع سوء حفظه قد سلك الطريقَ المشهورَ ، والحفاظ يخالفونه ، [ب ـ١٢٣] فإنَّه لا يكاد يُرْتابُ في وهمه وخطئه ، لأن الطريقَ المشهور تسبق إليه الألسنةُ والأوهام كثيراً ، فيسلكه من لا يحفظ .

ومثال ذلك :

روى حماد بن سلمة عن ثابت عن حبيب بن أبي سُبَيْعَة الضُبَعي عن الحارثِ أَنَّ رجلاً قال : يا رسولَ اللهِ إني أُحِبُّ فلاناً ، قال: (قال) : أعلمتَه ؟ قال : لا . . » الحديث[٢] .

= أخرجه الدَّارقطني في « العلل » ، والمحفوظ عن ابن أبي حفصة كالجماعة ، كذلك أخرجه أحمدُ وغيره ، من طريق رَوْح بن عُبادَةَ عنه ، ويحتمل أن يكون الحديث عند الزهري عنهما ، فقد جمعهما عنه صالح بن أبي الأخضر ، أخرجه الدارقطني في « العلل » من طريقه » اهـ .

وقال ابن القطان : «وعلة هذا الحديث ضعف هشام بن سعد» . وقال عبد الحق في « أحكامه » : « طرق مسلم في هذا الحديث أصح وأشهر ، وليس فيها : صم يوماً ، ولا مكتلة التمر ، ولا الاستغفار ، وإنما يصح القضاء مرسلاً » انتهى . « نصب الراية » ج٢ ص٤٥١ .

قال نور الدين : هشام بن سعد ضعيف أخرج له الأربعة ، ومسلم في الشواهد « المغني » رقم ٦٧٤٨ ، وصالح بن أبي الأخضر ضعيف . « المغني » رقم ٢٨١٤ . فلا تُقْبَلُ هذه الرواية من هذين الضعيفين ، مع هذه المخالفة ، والله أعلم .

(١) في ظ « فحكم الأمة بوهم . . » وعليها ضَبَّة ، إشارة لقلق العبارة .

(٢) أخرجه النسائي في « عمل اليوم والليلة » كما في « تحفة الأشراف » للمزي ج٣ ص٩٠٨ .

هكذا رواه حمَّاد بن سَلَمة ، وهو أحفظُ أصحابِ ثابت ، وأثبتهم في حديثه كما سبق[١] .

وخالفه من لم يكن في حفظه بذاك من الشيوخ الرواة عن ثابت ، كمُبَارَكِ بن فَضَالَة ، وحسين بن واقد ، ونحوِهما ، فرووه عن ثابت عن أنسٍ عن النبي ﷺ .

وحَكَمَ الحفاظُ هنا بصحَّة قولِ حماد وخطأ من خالَفه . منهم : أبو حَاتِم ، والنَّسائي ، والدَّارقُطني .

قال أبو حَاتِم : « مبارك لَزِم الطريق » . يعني أَنَّ رواية ثابت عن أنس سِلسِلة[٢] معروفة مشهورة تسبق إِليها الألسنة والأوهام ، فيَسْلُكُها مَن قَلَّ حِفظهُ ، بخلافِ ما قاله حماد بن سلمة فإِنَّ في إِسناده ما يُسْتَغرَبُ ، فلا يحفَظُه إِلا حافظ .

وأبو حاتم كثيراً ما يعلِّلُ الأحاديث بمثل هذا ، وكذلك غيرهُ من الأئمة .

وقد سَبَقَ إِلى نحو ذلك ابن عُيينة ، وابن مهدي ، فإِنَّ مالكاً روى عن صفوان بن سُلَيْم عن عطاء بن يسار عن النبي ﷺ قال : « أنا وكافل اليتيم في الجنة كهذه من هذه » .

وخالفه ابنُ عُيَيْنَةَ فرواه عن صفوانَ بن سُلَيْمٍ عن أُنَيْسَةَ عن أُمِّ

---

(١) في ص٦٢٣ وانظر ص٥٠٠ .

(٢) « مسلسلة » ظ .

سعيد بنتِ مُرَّة الفِهْرية عن أبيها عن النبي ﷺ[١] .

ورجَّح الحفاظ كأبي زُرْعة وأبي حاتم قول ابن عُيينة في هذا الإسناد على قول مالك .

قال الحُميدي : « قيل لسفيان : إنَّ عبد الرحمن بن مهدي

---

(١) أخرجه البخاري من حديث سهل بن سعد في الطلاق (باب اللعان) ج٧ ص٥٣ ، والأدب (فضل من يعول يتيماً) ج٨ ص٩ ، ومسلم في الزهد من حديث أبي هريرة ج٨ ص٢٢١ .

وأما حديث سفيان بن عيينة الذي ذكره الشارح فأخرجه البخاري في « الأدب المفرد » ج١ ص٢٢٧ـ٢٢٨ عن سفيان عن صفوان قال : حدثتني أنيسة عن أم سعيد بنت مرة الفِهْري عن أبيها عن النبي ﷺ قال : « أنا وكافل اليتيم في الجنة كهاتين ، أو كهذه من هذه » شكَّ سفيان في الوسطى والتي تلي الإبهام .

وأخرجه الطبراني في « الكبير » ج٢٠ ص٣٢٠ «عن امرأة يُقال لها أنيسةُ عن أم سعيد بنت مُرَّة الفِهري عن أبيها» . ورجاله ثقات . وقال الطبراني في طريق أخرى «عن بنتٍ لِمُرَّةَ عن أبيها عن النبي ﷺ» . قال الهيثمي : ج٨ ص١٦٣ « وبنتٌ لِمُرَّة لم أعرفها » انتهى .

قلت : هذا من المبهم في اصطلاح المحدثين ، ويُستعان على معرفته بتسميته في طرق أو روايات أخرى ، كما يقرر علماءُ هذا الشأن ، وقد أوضحتْ الطريقُ الأخرى أنها « أم سعيد بنتُ مُرَّة الفِهْري » . فزال الإبهام . بل قد عرفت شخصيتها أيضاً أنها صحابية ، فقد ترجم لها الحافظ ابن حجر في « الإصابة » ج٤ ص٤٣٨ فيمن ثبتت صحبته ، وتكلم عن تسميتها ، فراجعه ، وانظر « التهذيب » ج١٢ ص٤٧١ .

وأبوها صحابي أيضاً ذكره في « الإصابة » ج٣ ص٣٨٢ . وذكر الحافظ ابن حجر في الموضعين خلافاً في الحديث عن صفوان غير ما ذكره الحافظ ابن رجب . فلينظر .

يقول : إنَّ سفيان أصوبُ في هذا الحديث من مالك ، قال سفيان : وما يدريه ؟ أدرك[١] صفوان ؟ قالوا : لا ، لكنه قال : إنَّ مالكاً قال : عن صفوان عن عطاءِ بن يسار ، وقال سفيان : عن أُنيسة عن أم سعيد بنتِ مُرَّة عن أبيها ، فمن أين جاء بهذا الإسناد ؟!

فقال سفيان : ما أحسن ما قال! لو قال[٢] لنا : صفوان عن عطاء بن يسار كان أهونَ علينا من أن نجيء بهذا الإسناد الشديد» .

ومن ذلك :

أن حُصين بن عبد الرحمن روى عن عمرو بن مُرَّة عن علقمة بن [آـ١٤١] وائل عن أبيه عن النبيِّ ﷺ حديثَ رفع اليدين في الصلاة .

ورواه شعبةُ عن عمرو بن مُرَّة عن أبي البَخْتَرِي عن عبد الرحمن اليَحْصَبِي عن وائل بن حُجْر عن النبي ﷺ[٣] .

---

(١) في ظ « أأدرك » . وهو تصريح بما هو مقدر في نسخة الأصل وب .

(٢) « لو كان » ظ . وعليها ضبَّة . إشارة لإشكال العبارة .

(٣) أصل الحديث أخرجه مسلم (باب وضع يده اليمنى على اليسرى بعد تكبيرة الافتتاح) ج٢ ص١٣ .

وأخرجوه من أوجه عن وائل من غير طريق عَمرو بن مرة : أبو داود (باب الافتتاح) ج١ ص١٩٢ـ١٩٣ والنسائي ج٢ ص١٢٢ـ١٢٣ وابن ماجه ج١ ص٢٨١ .

وأخرجه من طريق حصين عن عمرو بن مرة عن علقمة بن وائل عن أبيه عن النبي ﷺ: الدارقطني ج١ ص٢٩١ والطحاوي في « شرح معاني الآثار » ج١ ص٢٢٤ والبيهقي ج٢ ص٨١ .

=

وسُئِلَ عن ذلك أحمدُ[١] ؟ فقال : « شعبة أثبت في عمرو بن مرة من حُصين ، القولُ قول شعبة ، من أين يقع[٢] شعبة عن أبي البَختري عن عبد الرحمن اليَحْصَبي عن وائل » . يشير إلى أَنَّ هذا إسناد غريب لا يحفَظُه إلا حافظ ، بخلاف عَلقمة بن وائل عن أبيه ، فإنَّه طريق مشهور .

واعلم : أَنَّ هذا كلَّه إذا عُلِمَ أَنَّ الحديث الذي اختُلِف في إسناده حديثٌ واحد ، فإن ظهر أَنَّه حديثان بإسنادين لم يُحكم بخطأ أحدهما .

وعلامة ذلك أن يكونَ في أحدهما زيادة على الآخر ، أو نقص منه ، أو تغيّر[٣] يستدَلُّ به على أَنَّه حديثٌ آخر ، فهذا يقول علي بن المديني وغيره من أئمة الصَّنْعَة : هما حديثان بإسنادين .

= وأخرجه أحمد في « المسند » ج٤ ص٣١٦ من طريق شعبة عن عمرو بن مرة عن أبي البَخْتَري عن عبد الرحمن بن اليَحْصَبي عن وائل بن حُجْر الحضرمي قال : رأيت رسول الله ﷺ يرفع يديه مع التكبير » .

ثم أخرجه بالسند نفسه مطولاً ، في الصفحة نفسها .

وجاء في « معاني الآثار » ج١ ص٢٢٥ بعد سَرْد الحديث عن عمرو بن مرة قال : « فذكرت ذلك لإبراهيم فغضب ، وقال : رآه هو ، ولم يره ابن مسعود رضي الله عنه ولا أصحابه ؟! » .

(١) كما في « العلل ومعرفة الرجال » ج١ ص١٥٦ .

(٢) « من يقع » ظ وعليها ضَبَّة لقلقها . وفي ب « من أين يمع » ؟! . وقد اتفقت النسخ على لفظ « عن أبي البَخْتري » . ووقع في « العلل » « على أبي البَخْتري » . وهو أولى كما لا يخفى .

(٣) وفي ظ « أو تغيير » .

(وقد ذكرنا كلامَ ابن المديني في ذلك في باب صفة الصَّلاة على النبي ﷺ من كتاب الصلاة. وكثيرٌ من الحفاظ كالدَّارقطني وغيره لا يُراعون ذلك ، ويحكمون بخطأ أحدِ الإسنادين وإن اختلفَ لفظ الحديثين إذا رجع إلى معنى متقارب ، وابنُ المديني ونحوه إنَّما يقولون: هما حديثان بإسنادين)[1] إذا احتمل ذلك وكان متنُ ذلك الحديث يُروى عن النبي ﷺ من وجوه متعددة : كحديث الصلاة على النبي ﷺ[2] .

---

(١) بين القوسين من قوله « وقد ذكرنا كلام ابن المديني. . » إلى هنا ليس في ظ وب .

(٢) وردتْ صيغٌ متعدِّدة للصلاة على النبي ﷺ ، بعضها مطوَّل ، كالصيغة الصحيحة المشهورة ، وفي بعضها اختصار شيء ، وبعضها أكثر اختصاراً .

ومن أمثلة ذلك :

حديث أبي حميد السَّاعدي أَنَّهم قالوا : يا رسولَ الله كيف نصلي عليك ؟

قال : قولوا : « اللهم صلِّ على محمد وعلى أزواجه وذريته كما صليت على آل إبراهيم، وبارك على محمد وعلى أزواجه وذريته كما باركْتَ على آل إبراهيم، إِنَّك حميد مجيد » .

متَّفق عليه : البخاري في الأنبياء ج٤ ص١٤٦ ومسلم ج٢ ص١٦-١٧ .

وحديث زيد بن خارجة قال : أنا سألت رسول الله ﷺ فقال : « صَلُّوا عليَّ ، واجتهدوا في الدعاء ، وقولوا : اللهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد » . أخرجه النسائي ج٣ ص٤٨-٤٩ .

وغيرُ ذلك مما لا نطيل به .

وقد صحَّح العلماء رواية الصيغ المتعددة ، لأن كل صيغة جاءت في حديث مستقل . إلى جانب أَنَّه لا تمانع بينها .

فأما ما لا يُعرَف إلا بإسناد واحد ، فهذا يَبْعُد فيه ذلك .

وكذلك **حديث الأعمش** عن أبي سفيان عن جابر في هَدْي النبي ﷺ [ب ـ١٢٤] الغَنَم المُقَلَّدة .

وحديثه عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة في هَدْي النبي ﷺ الغنم[(١)] .

فمن الحفّاظ من قال : الصحيحُ حديث عائشة[(٢)]، وحديث جابر وَهَم ، ومنهم من قال : هما حديثان مختلفان في أحدهما التقليد ، وليس في الآخر ، ومنهم أبو حاتم الرازي[(٣)] . وقد سبق ذلك في كتاب الحج .

---

(١) في ظ وب « عن عائشة أهدى النبي ﷺ الغنم » .

والمعنى على أي النسخ واحد ، وهو أنَّه لم يذكر في هذه الرواية تقليد الغنم ، كما ذكر في الرواية السابقة .

(٢) « حديثه عن عائشة » ظ .

(٣) **حديث الأعمش عن إبراهيم** عن عائشة قالت : « كنت أَفْتِلُ القلائد للنبي ﷺ فيقلِّد الغنم ، ويقيم في أهله حلالاً » يعني يبعث بها هدياً إلى مكةَ ويقيم في المدينة ، ولا يحرُم عليه بهذا الهدي شيء مما يحرُم على المُحْرِم . الحديث متفق عليه من هذا الوجه : البخاري ج٢ ص١٦٩ـ١٧٠ ومسلم ج٤ ص٩٠ وله متابعات عن عائشة عديدة عندهما .

وأما حديث الأعمش عن أبي سفيان عن جابر فقد أخرجه أحمد في « المسند » ج٣ ص٣٦١ بلفظ « أهدى رسول الله ﷺ إلى البيت غنماً » . قلت : « وإسناده صحيح » .

وقال ابن أبي حاتم في « العلل » ج١ ص٢٨٣ : « سألت أبي عن حديث رواه عَنْبَر عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال : « كان فيما أهدى رسول الله ﷺ غَنَمٌ مقلَّدة » ؟ =

ذكر الأسانيد التي لا يَثْبُتُ منها شيءٌ أو لا يثبت منها إلا شيءٌ يسيرٌ مع أنَّه قد رُوي بها أكثرُ من ذلك[١]

قتادةُ عن الحسن عن أنس عن النبي ﷺ :

هذه السلسلة قال البَرْدِيجيّ : « لا يثبتُ منها حديثٌ أصلاً من رواية الثقات »[٢] .

قتادة عن سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ :

قال البَرْديجي : « هذه الأحاديثُ كلها معلولة ، وليس عند شعبة منها شيء ، وعند سعيد بن أبي عَرُوبة منها حديث ، وعند هشام منها آخر ، وفيهما نظر » .

يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيّب عن أبي هريرةَ عن النبي ﷺ :

= قال أبي : « روى جماعة عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة : « أَنَّ النبي ﷺ أهدى مرة غنماً» ، وليس في حديثهم : « مقلدة » . قال أبي : اللفظان ليسا بمتفقين ، وأرجو أن يكونا جميعاً صحيحين » .

(١) هذه الأسانيد التي سيوردها الحافظ ابن رجب رجالها ثقات مشهورون ، فلا نطيل بالتعليق بترجمتهم ، إلا من كان فيه شيء فننبه عليه .

(٢) قوله « قتادة . . » إلى هنا الترجمة كلها سقطت من ب . وتصحَّف فيها قتادة ـ فيما يلي ـ هكذا: « فتارة »!! .

[ظ ـ٣٠٤] قال البَرْدِيجي : « قال ابن المديني : لم[١] يصحّ منها شيء مسند بهذا الإسناد » .

وقال البَرْدِيجي : « لا يصحّ[٢] منها شيء إلا من حديث سليمان بن بلال من حديث ابن أبي أويس عن أخيه عنه، قال : وسائر ذلك مراسيل وصلها قومٌ ليسوا بأقوياء » .

يحيى بن سعيد الأنصاري عن أنس :

قال البَرْدِيجي : « هي صحاحٌ ، وهي ثلاثة أحاديث ، منها حديث فيه اضطراب ، وسائر حديث يحيى عن أنس فيها[٣] نظر » .

حمّاد بن زيد عن أيوبَ عن نافع عن ابن عمر :

قال سليمان بن حرب : « لم يصحّ بهذا الإسناد إلا حديثٌ واحد »، وأنكر[٤] حديثَ نافع عن ابن عمر عن عمرَ في تقبيل الحجر . وقال : « ليس هو عن أيوبَ قط » .

وحديث حماد عن نافع عن ابن عمر[٥] عن عمر في تقبيل الحجر[٦] رواه غيرُ واحد عنه ، وخرّجه مسلم في « صحيحه » .

---

(١) في ظ « لا » .
(٢) في ظ « قال البَرْدِيجي : ولا يصحّ . . . »
(٣) « فيه » ظ وب ، وكانت كذلك في الأصل ثم أصلحت .
(٤) « وانكسر » ب ، تصحيف شنيع .
(٥) كذا في الأصول الثلاثة . وعلق في حاشية ظ « لعله عن أيوب » يعني « حماد عن أيوب عن نافع . . » وهو ظاهر موافق لمسلم .
(٦) قوله « الحجر » سقط من ظ .

ورواه ابن عُلَيَّة[١] عن أيوبَ قال : «نُبِّئتُ أَنَّ عمر قَبَّل الحجر» ، كذا رواه مرسلاً[٢] .

يحيى بن الجَزَّار[٣] عن علي :

قال شَبَابة[٤] عن شعبة : «لم يسمعْ يحيى بن الجزار من علي إلا ثلاثةَ أشياء : منها : أَنَّ النبي ﷺ قام على فُرْضَة من فُرَضِ الخندق ،

---

(١) « ابن عُيينة » ظ . وفي ب « ثبت أن عمر قبل » ، وهو تصحيف .

(٢) أصل الحديث عن عمر متفق عليه أَنَّه قَبَّل الحجر وقال : « إني لأعلم أنك حجر ، ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ يقبِّلك ما قبَّلتك » البخاري ج٢ ص١٥٠ـ١٥١ ، ومسلم واللفظ له ج٤ ص٦٦ . وفيه رواية حماد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن عمر ، وطرق أخرى عن عمر .

وما ذكره الشارح من روايةِ ابنِ عُلَيَّةَ الحديثَ عن أيوبَ مرسلاً فهذا لا يُعَلُّ به حديثُ حمادٍ ؛ لأنه إسناد صحيح ، ولا يعلُّ الصحيح بالمرسل ، وهو من زيادة الثقة في السند التي سبق التحقيق فيها في ص٤٢٦ وما بعد ، فلا تغفُل .

(٣) « يحيى بن الجزار العُرَني ـ بضم المهملة وفتح الراء ثم نون ـ الكوفي ، قيل : اسم أبيه زبَّان ، بزاي وموحدة، وقيل: بل لقبه هو . صدوق ، رمي بالغلو في التشيع ، من الثالثة/ م عه » . كذا في « التقريب » .

قلت : هو ثقة ، وثَّقه أبو حاتم ، وأبو زُرْعَة ، والنسائي ، وغيرهم لم يتكلم فيه إلا بالتشيع . قال الحَكَم بن عُتيبة « كان يغلو في التشيع » . انظر « المغني في الضعفاء » رقم ٦٩٤٢ وتعليقنا .

(٤) « سبابة » ب ، تصحيف .

وأَنَّ رجلاً جاء إِلى علي فقال : أي يوم هذا »[١] .

الحسن عن سَمُرة :

قيل : [إِنه] لم يسمعْ منه سوى حديثِ العقيقة ، وقيل : لم يسمعْ منه شيئاً بالكُلِّية[٢] ، وقد ذكرنا ذلك غيرَ مرة .

حُمَيدٌ الطويلُ عن أنس :

قال أبو داود الطَّيالسِي : قال شعبة : « إِنَّما روى حُميد عن أنس

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ج٤/ ٢/ ص١٣٣ قال : ذكره أبي قال : نا محمود بن غيلان نا شبابة عن شعبة قال : لم يسمعْ يحيى الجزار من علي رضي الله عنه إِلا ثلاثة أشياء : أحدها : أَنَّ النبي ﷺ كان على فُرْضَة من فُرَض الخندق ، والآخر : أَنَّ علياً سُئِل عن يوم الحج الأكبر ؟ . ونسي محمودٌ الثالثَ » انتهى .

(٢) سبق تخريج حديث العقيقة في ص٢٨٨ـ٢٨٩ ، وسبق هناك تصريح البخاري بسماع الحسن له من سمرة .

وقال الترمذي في « العلل الكبير » ورقة ٧٤/ ٢ = ٢/ ٩٦٣ : « قال محمد يعني البخاري : وسماع الحسن من سَمُرة بن جندب صحيح ، وحكى محمد عن علي بن عبد الله ـ يعني ابن المديني ـ أَنَّه قال ذلك » انتهى .

قال الحافظ ابن حجر في « التهذيب » ج٢ ص٢٦٩ : « وقد روى عنه ـ يعني الحسن عن سمرة ـ نسخةً كبيرة غالبُها في «السنن» الأربعة . وعند علي بن المديني أن كلها سماع ، وكذا حكى الترمذي عن البخاري . وقال يحيى القطان وآخرون : « هي كتاب » . وذلك لا يقتضي الانقطاع . . » انتهى .

والراجحُ ثبوت اتصال أحاديث الحسن عن سمرة كما هو مذهب البخاري وابن المديني والترمذي وحسبك بهم ، خصوصاً أَنَّ ما أعلَّ به المانعون سند الحسن عن سَمرة لا يقدح في اتصال السند ولو سلم لهم ادعاؤهم .

ما سمعه منه خمسةَ أحاديث » .

قال أبو داود : قال حماد بن سلمة : « عامةُ ما يروي حميد عن أنس لم يسمعْه منه ، إنَّما عامتها سمعه من ثابت » .

وذكر العِجْليّ عن يحيى بن مَعِين عن أبي عُبيدة الحدَّاد قال : قال شعبة : « لم يسمعْ حميد من أنس إلا أربعةً وعشرين حديثاً »[١] .

الزُّبير بن عدي عن أنس عن النبي ﷺ :

[آـ١٤٢] قال ابن مَعِين : « ليس له[٢] إلا حديثٌ واحد » يعني

---

(١) جاء في « التهذيب » ج٣ ص٣٩ و٤٠ : «وقال مُؤمَّل عن حماد : «عامة ما يروي حميد عن أنس سمعه من ثابت» ، وقال أبو عبيدة الحداد عن شعبة : لم يسمع حميد من أنس إلا أربعة وعشرين حديثاً ، والباقي سمعها من ثابت ، أو ثبته فيها ثابت» .

قال الحافظ : وقال ابن عدي : « له أحاديث كثيرة مستقيمة ، وقد حدَّث عنه الأئمة ، وأما ما ذكر عنه أنَّه لم يسمع من أنس إلا مقدار ما ذكر ، وسمع الباقي من ثابت عنه ، فأكثر ما في بابه أن بعض ما رواه عن أنس يدلِّسه ، وقد سمعه من ثابت » انتهى . وانظر هذا في « الكامل » : ٢ : ١٦٨٤ .

قلت : ومعنى هذا أَنَّ ذلك لا يضرّ بصحة حديثه ، لأن الواسطة قد عُرفتْ وهي ثقة غاية الثقة ، لذلك عُدَّ حميد من طبقة من يُقبَل تدليسُه ، لما ذكرنا ، كما أوضح الحافظ العلائي في « جامع التحصيل » ورقة ٣٨ =ص١١٣ والحافظ ابن حجر في « تعريف أهل التقديس » ص٢ .

(٢) « له » سقط من ظ .

حديثَ « لا يأتي عليكم زمان إلا والذي بعده شَرٌّ منه »[١] ، وكذا قال ابن حِبَّان[٢] .

وقال أبو حَاتِم الرَّازي[٣] : « له عنه أربعة أحاديث أو خمسة » .

وروى بِشْر[٤] بن الحُسين الأصبهاني عن الزبير عن أنس[٥] عن النبي ﷺ نسخةً نحوَ عشرين حديثاً ، وهي موضوعة . قاله أبو حَاتِم وغيرُه[٦] .

---

(١) أخرجه البخاري في أوائل الفتن ج٨ ص٤٩ . من طريق الزبير بن عدي عن أنس . قال الحافظ في « الفتح » ج١٣ ص١٥ : « وليس له في البخاري سوى هذا الحديث ، وقد يلتبس به راو قريب من طبقته ، وهو الزبير بن عَرَبي بفتح العين والراء ، بعدها موحدة مكسورة ، وهو اسم بلفظ النسب ، بصري يكنى أبا سلمة وليس له في البخاري سوى حديثٍ واحد تقدَّم في الحج من روايته عن ابن عمر . . » .

(٢) في «المجروحين» ج١ ص١٨١ . وانظر ترجمة بشر بن الحسين الآتية .

(٣) في « الجرح والتعديل » ج١/ ١ ص٣٥٥ وانظر الترجمة التالية .

(٤) « نسر » ب ، تصحيف .

(٥) قوله « عن أنس » سقط من ظ .

(٦) في « الجرح والتعديل » الموضع السابق قال ابن أبي حاتم :

« سُئِل أبي عن بشرِ بن حُسَين الأصبهاني ، فقال : لا أعرفه ، فقيل له : إنَّه ببغداد قوم يحدِّثون عن محمد بن زياد بن زبار عن بشر بن الحسين عن الزبير بن عدي عن أنس نحو عشرين حديثاً مسندة ؟ .

فقال : هي أحاديث موضوعة ، ليس للزبير عن أنس عن النبي ﷺ إلا أربعة أحاديث أو خمسة أحاديث . وأتيت محمد بن زياد بن زبار ببغداد ، وكان شيخاً شاعراً ، ولم يكن من البابة ، فلم نكتب عنه » انتهى .

=

الأعمش :

قيل : « إنَّه سمع[١] من أنس حديثاً واحداً » . وقيل : « إنَّه[٢] لم يسمعْ منه شيئاً » .

وقد سبق ذلك مستوفى في أول الكتاب .

الزُّهري :

قيل : إنَّه لم يسمعْ من ابن عمر ؛ وقيل : سمع منه حديثين ، كذا ذكره محمد بن يحيى عن عبد الرزاق عن مَعْمَر .

أبو إسحاق عن الحارث :

لم يسمعْ منه غيرَ أربعةِ أحاديث ، والباقي كتاب أخذه كذا قاله شعبة ، وكذا قال العِجلي [وغيره] .

وقال الإمام أحمد : سمعت أبا بكر بن عَيَّاش قال : « قلَّ[٣] ما سمع أبو إسحاق من الحارث : ثلاثةَ أحاديث » .

= فدلَّ هذا على ضعف محمد بن زياد جداً .

وقال أبو حاتم بن حِبَّان في « المجروحين » الصفحة السابقة : « بِشْر بن الحسين أبو محمد الأصبهاني الهلالي ، يروي عن الزبير بن عدي بنسخة موضوعة ، ما لكثير حديث منها أصل ، يرويها عن الزبير عن أنس شبيهاً بمائة وخمسين حديثاً مسانيد كلها . وإنَّما سمع الزبير من أنس حديثاً واحداً : « لا يأتي عليكم زمان إلا والذي بعده شر منه . . » . » .

(١) « لم سمع » ظ وهو سهو ووضع تحت سمع نقطتين فلم يستقم المعنى .

(٢) « إنَّه » ليس في ظ .

(٣) كذا في الأصل ، وفي ظ وب « أقل » .

الحَكَمُ عن مِقْسَم[١] :

[ب ـ١٢٥] روى عنه كثيراً ، ولم يسمعْ منه سوى أربعةِ أحاديث ، قاله شعبة .

قال أبو داود : « ليس فيها مسندٌ واحدٌ » يعني كلها موقوفات .

وذكر ابن المديني عن يحيى بن سعيد عن شعبة أَنَّه قال : « هي خمسة أحاديث ، وعدَّها شعبة : حديث الوتر ، وحديث القنوت ، وحديث عزمة الطلاقة ، وحديث جزاء ما قَتَل من النعم ، و[حديث] الرجل يأتي امرأتَه وهي حائض » .

قتادةُ عن أبي العالية :

قال شعبةُ : « لم يسمعْ منه إلا أربعةَ أحاديث[٢] : حديثَ يونس

---

(١) «مِقْسم بن بُجْرة ، ويقال نَجْدة ، أبو القاسم ، مولى عبد الله بن الحارث ، ويقال له : مولى ابن عباس للزومِهِ ابنَ عباس : صدوق ، وكان يرسل ، من الرابعة ، مات سنة إِحدى ومائة . وماله في البخاري سوى حديث واحد/خ عه » .

قلت : هو حديثه عن ابن عباس موقوفاً في تفسير آية: ﴿ لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ . . ﴾ .

(٢) أخرج الترمذي ج١ ص٣٤٤ـ٣٤٥ هذا عن شعبة بخلاف ما ذكره الحافظ ابن رجب . ولفظه :

« قال علي بن المديني : قال يحيى بن سعيد : قال شعبة : لم يسمع قتادة من أبي العالية إلا ثلاثة أشياء : حديثَ عمر أَنَّ النبي ﷺ نهى عن الصلاة بعد

=

ابن مَتَّى[١]، وحديثَ ابن عمر في الصلاة[٢]، وحديثَ «القضاةُ ثلاثة»[٣]،

= العصر حتى تغرب الشمس ، وبعد الصبح حتى تطلع الشمس » . وحديثَ ابن عباس عن النبي ﷺ قال : «لا ينبغي لأحد أن يقول : أنا خيرٌ من يونُسَ بنِ مَتّى » . وحديثَ علي : « القضاة ثلاثة » انتهى .

فالظاهر أنَّه لعلَّه وقع خطأ في هذا النقل الذي أورده عن شعبة . وإنَّ الصواب « حديث عمر في الصلاة » لا « ابن عمر » ، والمراد هو الحديث الآتي : « شهد عندي رجال مرضيون » كما يتبيَّن من تخريجه . والله تعالىٰ أعلم .

وقد أورد نحوَ ما أخرجه الترمذي الحافظُ ابن حجر في « التهذيب » ج٨ ص٣٥٤ ، لكن فيه : « قول علي : القضاة ثلاثة » . فصرحت العبارة بأنَّه حديث موقوف ، وإليه الإشارة عند الترمذي بقوله: «وحديثَ علي: القضاة ثلاثة » . بينما صرَّح بالرفع في الحديثين السابقين .

(١) حديث يونس بن متى : متفق عليه من حديث شعبة عن قتادة عن أبي العالية عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : « ما ينبغي لعبد أن يقول : إني خير من يونس بن متّى » البخاري في الأنبياء ج٤ ص١٥٩ ، ومسلم في الفضائل ج٧ ص١٠٣ . وأخرجه البخاري في التوحيد ج٩ ص١٥٦ بالسند السابق ومسلم ج٧ ص١٠٢ من حديث أبي هريرة فجعلاه حديثاً قدسياً واللفظ للبخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه قال : « لا ينبغي لعبد » ، وعند مسلم « لا ينبغي لعبدٍ لي » ، ولمسلم أيضاً « لا ينبغي لعبدي أن يقول: أنا خير من يونس بن متى » .

(٢) حديث ابن عمر في الصلاة : هو فيما يبدو حديث ابن عباس : « شهد عندي رجال مرضيون . . » على ما أوضحناه قبل تعليقة واحدة .

(٣) حديث : القضاة ثلاثة : قال الشيخ أحمد شاكر في «تعليقه على الترمذي» ج١ ص٣٤٥ : « لم أجدْه مع كثرة البحث عنه ، ولكن في معناه حديث بُريدة ، وسيأتي في «الترمذي» إن شاء الله تعالىٰ . . » .

=

وحديثَ ابن عباس : « شهدَ عندي رجال مَرضِيُّون ، وأرضاهم عندي عُمر . . . » الحديث[١] .

وقد خرَّجا له في «الصَّحيحين» عن أبي العالية حديثين آخرين : أحدهما : حديثُ دعاءِ الكَرْب[٢] . والثاني : حديث رؤية النبي ﷺ

= قلت : الظاهر أَنَّه ظنَّ أَنَّه مرفوع ، لكنه موقوف كما ذكرنا قبل تعليقتين .

وحديث بُريدة الذي أشار إليه أخرجه أبو داود أول الأقضية ج٣ ص٢٩٩ والترمذي ـ واللفظ الآتي له ـ ج٣ ص٦١٣ وابن ماجه ص٧٧٦ وسكتوا عليه والحاكم ج٤ ص٩٠ وصحَّحه . وانتقده الذهبيُّ بأَنَّ فيه عبدَ الله بن بكير الغَنَوي منكر الحديث .

ولفظ الحديث : « عن بُريدة عن النبي ﷺ : القضاة ثلاثة : قاضيان في النار ، وقاضٍ في الجنة : رجلٌ قضى بغير الحق فعلم ذاك ، فذاك في النار ، وقاضٍ لا يعلم، فأهلك حقوق الناس، فهو في النار ، وقاضٍ قضى بالحق، فذلك في الجنة » .

وقد أخرج له الحاكم شاهداً عن بُريدة أيضاً بمعناه وقال : «صحيح على شرط مسلم» ، ووافقه الذهبي .

(١) أخرجاه من طريق قتادة عن أبي العالية عن ابن عباس قال : «شهد عندي رجال مَرْضِيُّون وأرضاهم عندي عمر أَنَّ النبي ﷺ نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تُشْرق الشمس ، وبعد العصر حتى تغرب » . البخاري في مواقيت الصلاة ج١ ص١١٦ ، ومسلم ج٢ ص٢٠٧ واللفظ للبخاري ، ولفظ مسلم « سمعتُ غيرَ واحد من أصحاب رسول الله ﷺ منهم عمر بن الخطاب وكان أَحَبَّهُم إليَّ . . » .

(٢) البخاري ج٨ ص٧٥، ومسلم ج٨ ص٨٥ من طرق عن هشام عن قتادة عن أبي العالية عن ابن عباس أَنَّ رسول الله ﷺ كان يقول ـ وفي رواية يدعو ـ عند =

ليلة أُسرِيَ به موسى وغيرَه من الأنبياء[١] .

أبو سفيان : طَلْحة بن نافع :

قال شعبةُ وابن عيينة : « روايته[٢] عن جابر : إنَّما هي صحيفة » . ومرادهما أنَّه كتاب أخذه فرواه عن جابر ولم يسمعْه .

ورُوي عن شعبة قال : « حديثُ أبي سفيان عن جابر إنَّما هو

= الكرب : « لا إله إلا الله العظيم الحليم ، لا إله إلا الله ربُّ العرش العظيم ، لا إله إلا الله رب السموات ورب الأرض ورب العرش الكريم » .

(١) البخاري في بدء الخلق (باب إذا قال أحدكم آمين) ج٤ ص١١٦ . ومسلم ـ واللفظ له ـ ج١ ص١٠٥ عن قتادة عن أبي العالية حدثنا ابنُ عَمِّ نبيكم ﷺ ابنُ عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « مررتُ ليلة أُسري بي على موسى بن عمران عليه السلام رجلٌ آدَمُ طُوالٌ جَعْدٌ كأَنَّه من رجال شَنُوءَةَ ، ورأيت عيسى بن مريم مربوع الخَلْق إلى الحمرة والبياض سَبِط الرأس» ، وأُرِيَ مالكاً خازن النار ، والدجال ، في آيات أراهن الله إياه . ﴿ فَلَا تَكُن فِي مِرْيَةٍ مِّن لِّقَآئِهِۦ ﴾ قال : كان قتادةُ يفسِّرها أنَّ نبي الله ﷺ قد لقي موسى عليه السلام » .

وأخرج البخاري نحوه من غير هذا الوجه ج٤ ص١٥٣ و١٦٦ و١٦٧ .

وأخرجا رؤيةَ النبي ﷺ باقيَ الأنبياء من أوجه أخرى : انظر البخاري في أول الصلاة ج١ ص٧٤ـ٧٥ من طريق يونس عن ابن شهاب عن أنس . وفي الأنبياء (باب ذكر إدريس عليه السلام) ج٤ ص١٣٥ وفي التفسير ج٦ ص٨٢ ، وفي التوحيد ج٩ ص١٤٩ـ١٥٠ كلها من غير طريق قتادة ، وأخرجه مسلم كذلك من غير طريق قتادة ج١ ص٩٩ـ١٠٣ .

(٢) قوله « روايته » سقط من ب .

كتاب سليمان اليشكري »[١] .

وقال ابن المديني : قال مُعَلَّى الرَّازي عن يحيى بن أبي زائدة قال : سمعت يزيدَ الدالاني قال : « لم يسمعْ أبو سفيان من جابر إلا أربعةَ أحاديث » .

وذكر الترمذي في « علله » عن البخاري قال : « كان يزيد أبو خالد الدالاني يقول : أبو سفيان لم يسمعْ من جابر إلا أربعةَ أشياء ، ثم قال البخاري : وما يُدْريه ؟ أَوَ ما يرضى أن[٢] رأساً برأس ، حتى يقول مثل هذا ؟! » .

يشير البخاري إلى [أن] أبا خالد في نفسِهِ ليس بقوي ، فكيف يتكلَّم في غيرِهِ! .

وأثبتَ البخاريُّ سماعَ أبي سفيان من جابر ، وقال في « تاريخه »[٣] : « قال لنا مُسَدَّد عن أبي معاويةَ عن الأعمش عن أبي سفيان: جاورتُ جابراً بمكةَ ستة أشهر » .

قال : وقال علي : سمعتُ عبدَ الرحمن قال : قال لي هُشَيم عن

---

(١) لو سُلِّم هذا فإنَّه لا يضر ، لأن الواسطة قد عُرِفَتْ ، وهو سليمان اليشكري ، وهو ثقة . وطلحة بن نافع ثقة مُحتجٌّ به عند الجمهور ، وقد أثبت الإمام البخاري سماع أبي سفيان للحديث الكثير من جابر ، كما سيأتيك في كلام الحافظ ابن رجب ، وحسبك به .

(٢) « أن » سقط من ظ . والذي في « علل الترمذي الكبير » ورقة ١/٧٥ =٢ : ٩٦٦ : « وما يدريه ؟! أوَ لا يرضى أنْ ينجوَ رأساً برأس. . » إلى آخره .

(٣) « التاريخ الكبير » ج٢/ ٢/ ص٣٤٦ . وفيه : « نا مسدد. . » .

العلاء قال : قال لي أبو سفيان : « كنت أحفظ وكان سليمان اليَشْكري يكتب » يعني : عن جابر .

وخَرَّج مسلم حديث أبي سفيان عن جابر، وخَرَّجه البخاريُّ مقروناً.

الأعمش : قيل : إنَّه لم يسمعْ من مجاهد إلا أربعة أحاديث :

قاله ابن المبارك عن هُشَيم .

وذكر ابن أبي حاتم[١] بإسناده عن وكيع قال : « كنا نَتَتَبَّعُ ما سمع الأعمش من مجاهد فإذا هي [ظ ـ٢٠٥] سبعة أو ثمانية » .

وحكى الكرابيسي أَنَّه سمع عليَّ بن المديني يقول : « لم يصح عندنا سماع الأعمش من مجاهد إلا نحواً من ستة أو سبعة » .

قال علي : « وكذلك سمعت يحيى[٢] وعبد الرحمن يقولان في الأعمش » .

وقال الترمذي في « علله »[٣]: قلت للبخاري : يقولون : لم يسمع الأعمش من مجاهد إلا أربعةَ أحاديث ؟ قال : « ريح! ليس بشيء ، لقد عددتُ له أحاديثَ كثيرةً نحواً من ثلاثين أو أقل أو أكثر يقول فيها : ثنا مجاهد » .

وكذا نقل الكرابيسي عن الشَّاذَكُوني أَنَّ الأعمشَ سمعَ عن مجاهد أقلَّ من ثلاثين حديثاً .

---

(١) « تقدمة الجرح والتعديل » ص٢٢٧ ، ولفظه : « كنا نتتبع.. » وقال في آخره : « ثم حدثنا بها » .

(٢) بيض في ظ موضع « يحيى » .

(٣) « العلل الكبير » للترمذي ورقة ٧٥/ ١ـ٢/ ٩٦٦ .

ومما اختُلِفَ في سماع الأعمشِ له من مجاهد [آـ١٤٣] .

حديثُ ابن عمر : « كن في الدنيا كأَنَّك غريب » . والبخاري يرى أَنَّه سمعه الأعمشُ من مجاهد ، وخَرَّجه في « صحيحه » كذلك ، وأنكرَ ذلك جماعةٌ[١] . وقد ذكرناه في كتاب الزهد .

---

(١) أخرجه البخاري في أوائل الرقاق ج٨ ص٨٩ قال : حدثنا علي بن عبد الله حدثنا محمد بن عبد الرحمن أبو المنذر الطُّفاوي عن سليمان الأعمش قال : حدثني مجاهد عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : أخذ رسولُ الله ﷺ بِمَنْكِبي فقال : « كن في الدنيا كأَنَّك غريب أو عابر سبيل » .

وأخرجه الترمذيُّ في الزهد (باب ما جاء في قِصَرِ الأمل) ج٤ ص٥٦٧ من طريق ليث عن مجاهد عن ابن عمر . . فذكر الحديث .

قال الترمذي : « وقد روى هذا الحديثَ الأعمشُ عن مجاهد عن ابن عمر نحوَه .

حدثنا أحمد بن عَبْدة الضَّبِّي البصري حدثنا حمّاد بن زيد عن لَيْث عن مجاهد عن ابن عمر عن النبي ﷺ نحوَه » انتهى .

وقد صرَّحَ الأعمش ـ وهو ثقة مدلس ـ في سند البخاري بالسماع من مجاهد فصحَّ السند من طريقه ، على ما ذهب إليه البخاري ، ولَيْث في إسناد الترمذي هو الليث بن أبي سُلَيم وهو « صدوق اختلط ، ولم يتميّز حديثُه » وقد عَدَّه مسلم من رجال الطبقة الثانية انظر « المغني في الضعفاء » رقم ٥١٢٦ وتعليقنا عليه . وانظر التقريب نشر الأستاذ عوامة، وفيه «اختلط جداً».

قال الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » ج١١ ص١٨٤ : « قوله : عن الأعمش حدثني مجاهد : أنكر العقيلي هذه اللفظة ، وهي : « حدَّثني مجاهد » ، وقال : إنما رواه الأعمش بصيغة « عن مجاهد » ، كذلك رواه أصحاب الأعمش عنه ، وكذا أصحاب الطُّفاوي عنه ، وتفرَّد ابنُ المديني بالتصريح : قال : ولم يسمعْه الأعمش من مجاهد ، وإنما =

الأعمش[١] عن أبي سفيان :

قال الكرابيسي : حدثني عليُّ بن المديني وسليمانُ الشَّاذَكُوني قالا : « روى الأعمشُ عن أبي سفيان أكثرَ من مائة ، لم يسمعْ منها إلا أربعة » .

قال علي[٢] : « وسمعتُ يحيى يقول ذلك » .

= سمعه من لَيْث بن أبي سُليم عنه فدلَّسه .

وأخرجه ابن حِبَّان في « صحيحه » من طريق الحسن بن قَزَعَةَ حدثنا محمد بن عبد الرحمن الطُّفَاوِي عن الأعمش عن مجاهد بالعنعنة ، وقال : قال الحسن بن قزعة : « ما سألني يحيى بن مَعِين إلا عن هذا الحديث » .

وأخرجه ابن حِبَّان في « روضة العقلاء » من طريق محمد بن أبي بكر المُقَدَّمي عن الطُّفاوي بالعنعنة أيضاً . وقال : « مكثت مدَّة أظن أَنَّ الأعمش دلَّسه عن مجاهد وإِنَّما سمعه من لَيْث حتى رأيت علي بن المديني رواه عن الطُّفاوي فصرَّح بالتحديث » . يشير إلى رواية البخاري التي في الباب .

قلت : وقد أخرجه أحمد والترمذي من رواية سفيان الثوري عن ليث بن أبي سُليم عن مجاهد ، وأخرجه ابن عدي في « الكامل » : ٢ : ٦٦١ من طريق حماد بن شعيب عن أبي يحيى القتَّات عن مجاهدٍ ، وليثٌ وأبو يحيى ضعيفان والعمدة على طريق الأعمش .

وللحديث طريق أخرى أخرجه النسائي من رواية عَبْدةَ بنِ أبي لُبابَةَ عن ابن عمرَ مرفوعاً ، وهذا مما يقوي الحديثَ المذكور ، لأن رواته من رجال الصحيح وإن كان اختُلِف في سماع عبدة من ابن عمر » انتهى .

(١) الترجمة من هنا إلى قوله « في الصحيح » مؤخرة في ظ وب إلى الآخر قبل قوله « ذكر من عرف بالتدليس » .

(٢) في ظ : « قال علي سمعت » . بدون واو .

وذكر البزَّار في « مسنده » أَنَّ الأعمشَ لم يسمعْ من أبي سفيان ، قال : « وقد روى عنه نحوَ مائة حديث » .

كذا قال . وهو بعيد ، وحديث الأعمش عن أبي سفيان مخرَّج في « الصحيح »[١] .

سفيانُ بن عُيينة عن بُرَيْدِ[٢] بن عبد الله بن أبي بُرْدَةَ عن أبي بُردة[٣] عن أبي موسى عن النبي ﷺ :

قال العُقَيلي[٤] : «ليس لسفيان بهذا الإسناد غيرُ أربعة أحاديث [ب ـ١٢٦] « مَثَلُ الجليس الصَّالح »[٥] ، و« المؤمنُ للمؤمن

---

(١) في ظ « مخرَّج في الصحيحين » .

(٢) « يزيد » ب ، تصحيف .

(٣) « عن أبي بردة » سقط من ظ .

(٤) في « الضعفاء » ورقة ١٠/ ١ = ١/ ٤٩ـ٥٠ ترجمة إبراهيم بن بشار الرمادي ، قال العقيلي : « وعند ابن عُيينة عن بُريدة أربعة أحاديث : المؤمن للمؤمن . . إلى أن قال : « ليس عنده غيرها » انتهى . وانظر : ١/ ١٥٨ .

وهذه الأحاديث مشهورة مخرَّجة في المصادر الحديثية المعروفة ، كما ستطَّلع عليه من تخريجنا .

(٥) أخرجه البخاري في البيوع (باب في العطار وبيع المسك) ج٣ ص٦٣ ، والذبائح ج٧ ص٩٦ من طريق أبي أسامة عن بُريد في الموضعين .

وأخرجه مسلم في البر (ج ٨ ص٣٧ـ٣٨) من طريق سفيان بن عيينة وأبي أسامة قرنهما عن بُرَيْدِ بنِ عبد الله عن أبي بُرْدة عن أبي موسى عن النبي ﷺ قال : « إنَّما مثل الجليس الصالح والجليس السوء كحامل المسك ونافخ الكير : فحامل المسك إما أن يُحْذِيَك وإما أن تبتاعَ منه وإما أن تجدَ منه ريحاً طيبة ، ونافخ الكير إما أن يُحرِقَ ثيابَك وإما أن تجدَ ريحاً خبيثة » .

كالبنيان »[١] . و« اشفعوا إليَّ فلتؤجروا »[٢] . و« الخازن الأمين »[٣] .

---

(١) البخاري في المظالم (باب نصر المظلوم) ج٣ ص١٢٩ من طريق أبي أسامة عن سفيان وفي الأدب ج٨ ص١٢ (باب تعاون المؤمنين) من طريق سفيان عن أبي بُردة بُريد بن ـ عبد الله بن ـ أبي بُرْدَة قال : أخبرني جدي أبو بُرْدة عن أبيه أبي موسى عن النبي ﷺ قال : « المؤمنُ للمؤمنِ كالبُنْيانِ يشدُّ بعضُه بعضاً، ثم شبَّك بين أصابعه . وكان النبيُّ ﷺ جالساً إذ جاء رجل يسأل أو طالب حاجة أقبل علينا بوجهه فقال : اشفعوا فَلْتُؤْجَرُوا ولْيَقْضِ اللهُ على لسانِ نبيِّه ما شاء » .

هكذا أخرج هنا الحديثين ، وأخرج في الموضع الأول حديث : « المؤمن للمؤمن. . » .

وأخرجه مسلم في البر (ج٨ ص٢٠) من طرق عن بُريدة بن عبد الله غير طريق سفيان .

(٢) أخرجه البخاري من طريق سفيان في الأدب كما ذكرنا ، وأخرجه أبو داود في الأدب (باب الشفاعة) ج٤ ص٣٣٤ باللفظ الذي ذكره ابن رجب من طريق سفيان عن بريد بن أبي بردة ، عن أبيه عن أبي موسى قال: قال رسول الله ﷺ : « اشفَعوا إليَّ لِتُؤْجَروا ، ولْيَقْضِ اللهُ على لسانِ نبيه ما شاء » .

وأخرجه البخاري في الزكاة ج٢ ص١١٣ من طريق عبد الواحد عن أبي بُرْدة وفي الأدب ج٨ ص١٢ من طريق أبي أسامة عن أبي بردة. . ، وعنه الترمذي أيضاً ج٥ ص٤٢ . وأخرجه مسلم ج٨ ص٣٧ من طريق علي بن مُسْهِر وحفص ابن غياث عن بُريد بن عبد الله بسنده فذكره. . . . . والمراد بأبيه وجده .

(٣) أخرجه البخاري في الزكاة (أجر الخادم إذا تصدق بأمر صاحبه) ج٢ ص١١٤ من طريق أبي أسامة عن بُرَيد بن عبد الله وكذا في آخر الوكالة ج٣ ص١٠٣ ومنه أخرجه مسلم في الزكاة ج٣ ص٩٠ . وأخرجه البخاري =

قال : « ليس عنده غيرُ هذه الأربعة » .

وروى إبراهيم بن بشار عن سفيان بهذا الإسناد حديثَ « كلكم راع »[١] . قال[٢] : « وليس له أصلٌ ، ولم يتابِعْ إبراهيمَ عليه أحدٌ عن ابن عُيينة » .

= في أول الإجارة ج٣ ص٨٨ من طريق سفيان عن أبي بُرْدة قال: أخبرني جدي أبو بُرْدة عن أبيه أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ : « الخازن الأمين الذي يؤدي ما أُمِر به طيبةً نفسُه أحدُ المتصدِّقَيْن » .

(١) الحديث مشهور متَّفق عليه عن ابن عمر عنه ﷺ البخاري في الجمعة ج٢ ص٥ (باب الجمعة في القرى والمدن) ومواضع أخرى كثيرة، ومسلم في الإمارة (باب فضيلة الإمام العادل. .) ج٦ ص٧ـ٨ ، وأبو داود أول باب الخَرَاج والإمارة ج٣ ص١٣٠ ، والترمذي في الجهاد ج٤ ص٢٠٨ ، كلهم من حديث ابن عمر .

وأورد الترمذي هنا حديث ابن عُيينة وخرَّجه وتكلم عليه فقال ما لفظه : « وفي الباب عن أبي هريرة ، وأنس ، وأبي موسى .

وحديث أبي موسى غير محفوظ ، وحديث أنس غيرُ محفوظ . وحديث ابن عمر حديث حسن صحيح .

قال : حكاه إبراهيم بن بشار الرَّمادي عن سفيان بن عُيينة عن بُريد بن عبد الله بن أبي بُردة عن أبي بُردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ، أخبرني بذلك ابن بشار .

قال : وروى غيرُ واحد عن سفيان عن بُريد عن أبي بُردة عن النبي ﷺ مرسلاً ، وهذا أصح » انتهى .

(٢) القائل هو العُقيلي ، وكأنَّه يرى أَنَّ هذا من وهم إبراهيم بن بشار الرمادي ، وإبراهيم له أوهام مع ثقته وحفظه ، كما ذكرنا في ترجمته في ص٧٠٥ .

سفيانُ بن عُيَيْنَةَ عن الزُّهْرِي عن أنس عن النبي ﷺ :

ذكر بعضُ الحفاظ أَنَّه لا يصحّ بهذا الإِسناد غيرُ ستة أحاديث أو سبعة . قال : « وأظهر بعضُهم كتاباً كله بهذا الإِسناد ، فظهر كذبه وافتضح » .

هُشَيْم : لم يصحّ له السماع من الزهري إِلا أربعةَ أحاديث :

منها : حديث السَّقيفة[١] ، قاله الإِمام أحمد .

قال أحمد : « وسمع هُشَيم من جابر ـ يعني الجُعْفي ـ حديثين » .

حَجَّاج بن أَرْطاة :

قال أبو نُعيم الفَضْل بن دُكَيْن : « لم يسمعْ حَجَّاج من عَمْرو بن شُعَيْب إِلا أربعة أحاديث ، والباقي عن محمد بن عبيد الله[٢] العَرْزمي » . يعني أَنَّه يدلِّس بقيةَ حديثِهِ عن عَمرٍو عن العَرْزَمي .

[٣] وقال شعبة :

---

(١) « السفيعة » ب ، تصحيف .

(٢) « عبد الله » ظ تصحيف . وفي ب في الموضعين « العزرمي » تصحيف .

(٣) وجدنا في النسخة الأصل ما يلي صورته :

لا

« معاوية بن سلامّ بن أبي سلاّم : يروي عن أبيه سلاّم ، وعن أخيه زيد بن سلاّم ، وسمع من جده أبي سلاّم حديثاً واحداً عن كعب قال : « من قال سبحان الله وبحمده مائتي مرة غفرت ذنوبه ولو كانت أكثر من زبد البحر » .

إلى

ذكره جعفر الفِرْيابي عن أبي هشام بن خالد عن مروان بن محمد الدمشقي» .=

«أحاديث الحَكَم[١] عن مجاهد كتاب، إلا ما قال : سمعتُ»[٢].

ذكرُ من عُرفَ بالتدليس وكان له شيوخٌ لا يدلِّس عنهم فحديثُه عنهم متَّصل

منهم : هُشَيْم بن بَشِير[٣] :

ذكر أحمد أنَّه لا يكاد يدلّس عن حصين .

وقال البخاري فيما حكاه عنه الترمذي في « علله »[٤] :

«لا أعرف لسفيانَ يعني الثوريَّ :

عن حَبيب بن أبي ثابت ، ولا عن سلمة بن كُهيل ولا عن منصور وذكر شيوخاً كثيرة. . لا أعرف لسفيان عن هؤلاء تدليساً ، ما أقلَّ تدليسه!»[٥].

= انتهى .

هكذا في أول الترجمة فوق السطر « لا » ، وفي آخرها فوق السطر أيضاً « إلى » . وهذا علامة الإبطال والضرب ، كما هو مقرَّر في اصطلاحات المحدثين ، انظر كتابنا « معجم المصطلحات الحديثية » ص١١٨ .

(١) هو «الحَكَمُ بن عُتَيْبَةَ، بالمثناة ثم الموحدة، مُصَغَّراً، أبو محمد الكِنْدي الكوفي ، ثقة ، ثَبْت ، فقيه ، إلا أنَّه ربما دَلَّس ، من الخامسة ، مات سنة ثلاث عشرة ـ ومائة ـ أو بعدها ، وله نيف وستون/ع » . وليست هذه الترجمة موجودة في ظ وب ، وكأنَّ الناسخ ظنَّها مضروبة مع ما قبلها .

(٢) نقل البخاري هذا في « التاريخ الكبير » ج١/ ٢/ ص٣٣٣ .

(٣) سبقت ترجمته في ص٤٨٣ .

(٤) « العلل الكبير » ورقة ٧٥/ ١=٢/ ٩٦٦ وسبقت ترجمة الثوري ص٧٦ .

(٥) ومنهم ابن جريج، لا يدلس عن عطاء بن أبي رباح. تهذيب: ٦/ ٤٠٦.

ذِكْرُ مَنْ كان يدلِّس بعبَارة دُون عِبَارة

قال العِجْليُّ : « إذا قال سفيانُ بن عيينة[١] : عن عمرٍو سمع جابراً فصحيح ، وإذا قال سفيان : سمع عمرٌو جابراً فليس بشيء » .

يشير إلى أنه إذا قال: «عن عَمرو» فقد سمعه منه ، وإذا قال : « سمع عمرو جابراً » فلم يسمعْه ابنُ عيينة من عمرو .

قاعدة :

قال العِجْلي : « كلُّ شيءٍ روى محمد بن سِيرين عن عَبِيدَةَ

يعني السَّلماني سوى رأيه فهو عن علي ، **وكل شيءٍ روى إبراهيم النَّخَعِي[٢] عن عَبيدة** سوى رأيه فإنَّه عن عبد الله ، إلا حديثاً واحداً » انتهى .

وقد روى ابنُ سيرين عن عبيدة حديثاً مرسلاً عن النبيِّ ﷺ فيمن مات له ثلاثة أولاد ، وقيل فيه: عن علي ، ولا يثبت[٣] .

---

(١) سبقت ترجمته محققة في ص٥٧٢ـ٥٧٣ . ومعروف أنَّه لا يدلِّس إلا عن ثقة . « جامع التحصيل » ورقة ٣٨ وجه١ و« تعريف أهل التقديس » ص٢ و٩ ، و« التبيين » ص٩ . لذلك احتمل تدليس مثله ، كما بيناه في كتابنا « منهج النقد » ص١٢٧ـ١٢٨ .

(٢) « الهجري » ظ ، وهو تصحيف .

(٣) الحديث مشهور صحيح مخرّج في « الصحيحين » وغيرهما من غير هذا الطريق ، من حديث أبي سعيد الخدري وأبي هريرة وغيرهما ، عند البخاري في العلم ج١ ص٢٨ والجنائز ج٢ ص٧٣ ، ومسلم ج٨ ص٣٩ـ٤٠ ، ولفظه =

وكذلك روى ابنُ سيرين عن عَبيدةَ حديثَ أُسارَى بدرٍ ، والصوابُ إرسالهُ من غيرِ ذِكر عليٍّ[١] .

= عند البخاري في الجنائز عن أنس قال : قال النبي ﷺ : « ما من الناس من مسلم يُتوفى له ثلاث لم يبلغوا الحِنْثَ إلا أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهم » .

ونحوه في حديث أبي سعيد الخدري ، وزاد : « فقالت امرأة : واثنين ؟ فقال : واثنين » .

(١) أخرجه الترمذي في السِّيَر (باب ما جاء في قتل الأُسارى والفداء) ج٤ ص١٣٥ من الطريق الذي ذكره الحافظ ابن رجب عن علي أَنَّ رسول الله ﷺ قال : إن جبرائيل هبط عليه فقال له : خيِّرهم ـ يعني أصحابك ـ في أسارى بدر : القتلَ ، أو الفداءَ على أن يُقتلَ منهم قابل مثلُهم . قالوا : الفداءَ ويُقتلَ منا » .

قال أبو عيسى : « هذا حديث حسن غريب من حديث الثوري لا نعرفه إلا من حديث ابن أبي زائدة ، وروى أبو أسامة عن هشام عن ابن سيرين عن عَبيدة عن علي عن النبي ﷺ نحوه .

وروى ابن عون عن ابن سيرين عن عَبيدة عن علي عن النبي ﷺ مرسلاً » انتهى .

كذا في النسخة « عن عَبيدة عن علي عن النبي مرسلاً » . وهو غلط . الصواب حذف قوله « عن علي » . وقوله: «قابل» بالرفع. أي عام مقبل.

قال الحافظ ابن كثير في (تفسير سورة الأنفال) ج٢ ص٣٢٦ : « رواه الترمذي والنسائي وابن حِبَّان في «صحيحه» من حديث الثوري به ، وهذا حديث غريب جداً » .

ثم ذكر حديث ابن عون عن عَبيدة عن علي مرفوعاً موصولاً بنحو الحديث السابق ، ثم قال : « ومنهم من روى هذا الحديث عن عَبيدة مرسلاً ، فالله أعلم » انتهى .

=

وقد ذكرنا الحديثَ الأول في آخر الجنائز ، والثاني في كتاب الجهاد .

وقد روى يزيد بن زُرَيع عن سعيد بن أبي عَرُوبة عن أبي مَعْشَر عن إبراهيم عن عَبِيْدَة عن علي «أنَّه كان يكرَهُ ذبائحَ نصارى بني تَغْلِبَ»(١) .

وخالفه ابن عُلَيَّة وغيرُه فروَوْه عن سعيد عن أبي مَعْشر عن إبراهيم عن علي مرسلاً من غيرِ ذكر عبيدة .

قال الدارقطني : «وهو المحفوظ» .

قاعدة :

قال أحمد في رواية ابنه عبد الله : «نا محمدُ بن فُضَيل ، نا عُمَارَةُ بنُ القعقاع عن أبي زُرْعَة عن أبي هُريرة عن النبي ﷺ(٢) . . » ،

= وانظر « ابن حبان » (الإحسان ج١١ ص١١٨) و« موارد الظمآن » ص٤١١ فقد أخرج الحديث عن علي مرفوعاً موصولاً ، وتفسيرَ الطبري ج١٤ ص٧٦ . وقد أخرج الرواية المرسلة فقط من أكثر من وجه . وكلام ابن كثير يفيد ترجيح الإرسال ، خصوصاً وقد قال في رواية الوصل : « غريب جداً » .

(١) أخرجه الطبري ج٩ ص٥٧٥ من حديث ابن عُلَيَّة عن أيوب عن محمد عن عَبيدة قال : قال علي : « لا تأكلوا ذبائح بني تَغْلِبَ ، لأنهم إنما يتمسكون من النصرانية بشرب الخمر » .

هكذا أخرجه عن علي موقوفاً ، لا مرسلاً كما ذكر الحافظ ابن رجب ، وهو عند الطبري من غير وجه نحو رواية ابن عُلَيَّةَ . وكذا عند البيهقي ج٩ ص٢٨٤ من طريق الثقفي موصولاً موقوفاً على علي رضي الله عنه .

(٢) « المسند » ج٢ ص٢٣٠-٢٣٢ . وفيه أحاديث نسخة السندِ ، وكلها مروية من طريق محمد بن فضيل عن عُمارة عن أبي زُرْعَةَ عن أبي هريرةَ عن النبي ﷺ ، =

فذكر بضعةَ عشرَ حديثاً ، كلها بهذا الإسناد إلا حديثَ : « أوَّلُ زُمْرَةٍ يدْخُلونَ الجنةَ على صورةِ القَمَرِ . . . » الحديث فإنَّه قال : «عن عمارة عن أبي صالح [ب ـ١٢٧] عن أبي هُريرة ، كذا قال» .

يشيرُ أحمدُ إلى أَنَّ هذا قاله ابن فُضَيل ، و(أن) الصحيحَ خلافه وأَنَّه عن [آـ١٤٤] أبي زُرْعَة .

وقد خرَّجاه في « الصحيحين » كذلك ، وقد رواه عن عمارة عن أبي زُرْعَة : جَريرٌ وعبدُ الواحد بن زياد[١] .

= كما ذكر الحافظ ابن رجب ، فراجعها . وهذا السند صحيح ، والأحاديث المروية به أحاديثُ صحيحة رُوِيَت كلُّها أو أكثرُها في « الصحيحين » ، اتفقا على تخريج جملة منها .

(١) سياقة الحديث بسنده في « المسند » ج٢ ص٢٣١ـ٢٣٢ هكذا :

« قال أبي ـ أي الإمام أحمد والد عبد الله راوية المسند عن أبيه ـ : كلها عن أبي زُرْعَة إلا هذا عن أبي صالح : حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا محمد بن فضيل عن عُمارَةَ عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « إنَّ أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر ليلة البدر ، ثم الذين يلونهم على أشد ضوء كوكب دريّ في السماء إضاءةً ، لا يبولون ، ولا يتغوَّطون ، ولا يتفلون ، ولا يتمخطون . أمشاطهم الذهب ورشحهم المسك ، ومجامرهم الأَلُوَّةُ ، وأزواجهم الحور العين ، أخلاقهم على خَلْق رجل واحد ، على صورة أبيهم آدم ، في طول ستين ذراعاً » .

وأخرجه البخاري في بَدْءِ الخلق (باب قول الله تعالىٰ : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ . . ﴾ ج٤ ص١٣٢ عن جَرير عن عُمَارةَ عن أبي زُرْعَةَ عن أبي هريرةَ ، ومسلم في صفة الجنة ج٨ ص١٤٦ من طريق عبد الواحد بن زياد وجَرير كلاهما عن عمارةَ عن أبي زُرْعة عن أبي هريرة . كما ذكر الحافظ ابن رجب . والحديث عندهما من طرق أخرى عن أبي هريرة أيضاً .

قال أحمد : « ونا ابن فُضَيل نا أبي عن عُمارَةَ عن أبي زُرْعَة عن أبي هُريرة عن النبي ﷺ : « اللهم اجعلْ رزقَ آلِ محمد قُوتاً » .

قال عبدُ الله [ظ ـ٢٠٦] : قال أبي : « كل شيء يروي ابنُ فُضَيل عن عمارة إلا هذا الحديث » . يعني أَنَّه رواه عن أبيه عن عمارة ، وبقية الأحاديث يرويها (ابن فُضيل) عن عمارة[١] .

قاعدةٌ مُهمَّة :

حُذَّاق النُّقَّاد من الحفاظ لكثرةِ ممارستهم للحديث ، ومعرفتهم بالرِّجال[٢] وأحاديثِ كلِّ واحد منهم :

لهم فَهْمٌ خاصّ يفهمون به[٣] أَنَّ هذا الحديثَ يشبِهُ حديثَ فلان ، ولا يشبِهُ حديثَ فلان ، فيعللون الأحاديثَ بذلك[٤] .

---

(١) « المسند » ج٢ ص٢٣٢ بالسند الذي ذكره الحافظ ابن رجب ولفظ الحديث : « اللهم اجعل رزق آل بيتي قُوتاً » . وكذا أخرجه البخاري في الرقاق (باب كيف كان عيش النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه) ج٨ ص٩٨ ، ومسلم في الزكاة (الكفاف والقناعة) ج٣ ص١٠٢ ، وفي الزهد ج٨ ص٢١٧ كلاهما من طريق محمد بن فُضَيل عن أبيه . . وأخرجه مسلم ج٨ ص٢١٧ ، من طريق الأعمش عن عمارة بن القعقاع بالسند المذكور فذكر الحديث بنحوه .

(٢) « ومعرفتهم للرجال » ظ .

(٣) « له فهم خاص يتهمون به » ب ، تصحيف! .

(٤) هذا الإعلال ليس على إطلاقه ، إنما يرد عند إرادة التحقق من سرقة الحديث ـ فيما نرى والله أعلم ـ فإنَّ الموافقة للراوي المؤتمن الذي يُخشى غلطه تدُل على ضبطه ، ولذلك نشأ فن جليل هو فن الاعتبار وما يتفرع عنه من كشف =

. . . . . .

= المتابعات والشواهد ، أو التفرد .

وكلامُهم في هذا كثير ، نسوق منه هذا المثال .

قال الحافظ ابن حجر في « تهذيب التهذيب » ج١١ ص٦٨ في ترجمة همَّام بن يحيى العَوْذي : « قال عمرُ بن شَبَّة عن عفّانَ: كان يحيى بن سعيد يعترض على هَمّام في كثير من حديثه ، فلما قدم معاذ نظرنا في كتبه ، فوجدناه يوافق همَّاماً في كثير مما كان يحيى ينكره ، فكف يحيى بعدُ عنه » .

وأما الإعلال بأَنَّ هذا الحديث يشبه حديثَ فلان لا فلان فالنظر فيه من حيث السندُ أو المتن :

أما السند : فأن تكون سلسلة السند مما عرف بالرواية بها فلان ، لا فلان الذي يروي عنه الحديث ، فالإعلال بهذا وارد ، على ما سبق في الشاذ عند الحاكم .

وأما المتن : فمجرد شبه المعاني أو بعض الأسلوب ليس كافياً ، إلا حيث احتفَّت القضية بقرائن تقوي الإعلال بذلك .

ومن ذلك إعلالهم الحديث بأَنَّه يشبه أحاديث القُصَّاص ، فليس هذا وحده كافياً لإعلال الحديث ، إذ قد يكون الراوي رواه بالمعنى ، فشابه أسلوب القصاص .

يدُل لذلك قولهم في الحديث الموضوع : « يشهد على وضعه ركاكة لفظه ومعناه » .

قال الحافظ ابن حجر كما في « تدريب الراوي » ص١٧٩ : « المدار في الركة على ركة المعنى ، فحيثما وجدتْ دلَّ على الوضع وإن لم ينضم إليه ركة اللفظ ، لأن هذا الدين كله محاسن ، والركة ترجع إلى الرداءة » .

قال : «وأما ركاكة اللفظ فلا تدل على ذلك ، لاحتمال أن يكون رواه بالمعنى فغيَّر ألفاظه بغير فصيح ، نعم إن صرَّح بأَنَّه من لفظ النبي ﷺ فكاذب » .

وهذا مما لا يُعَبَّر عنه بعبارة تحصره ، وإِنَّما يَرْجِعُ فيه أهلُه إِلى مجرد الفهم والمعرفةِ ، التي خُصّوا بها عن سائرِ أهلِ العلم ، كما سبق ذكرهُ في غيرِ موضع .

فمن ذلك :

سَعْد بن سِنان ، ويقال : سِنان بن سَعد[١] :

يروي عن أنس ، ويروي عنه أهلُ مصرَ :

قال أحمد : « تركتُ حديثَه ، حديثُه حديثٌ مضطرب . وقال : يشبه حديثُه حديثَ الحسن ، لا يشبه أحاديثَ أنس » . نقله عبد الله بن أحمد عن أبيه .

ومراده أَنَّ الأحاديث التي يرويها عن أنسٍ مرفوعة ، إِنَّما تشبِه كلامَ الحسن البَصري أو مراسيلَهُ .

وقال الجُوْزَجاني : « أحاديثه واهيةٌ لا تشبِهُ أحاديثَ الناس عن أنس » .

(حديثُ) شُعيبِ بنِ أبي حمزةَ[٢] عن ابن المُنْكَدر[٣] :

---

(١) « سَعْد بن سِنان ، ويقال : سنان بن سَعد الكندي ، المصري . وصوَّب الثانيَ البخاري وابن يونس ، صدوق ، له أفراد ، من الخامسة/ بخ د ت ق » .

(٢) « شُعيب بن أبي حمزةَ الأمويُّ ، مولاهم ، واسم أبيه دينار ، أبو بِشْرٍ الحمصي ، ثقة عابد . قال ابن مَعِين : من أثبت الناس في الزهري ، من السابعة ، مات سنة اثنتين وستين ـ ومائة ـ أو بعدها/ ع » . وانظر ما سبق في ص٢٦٤ .

(٣) «محمد بن المُنْكَدِر بن عبد الله بن الهُدَيْر ـ بالتصغير ـ التيمي ، المدني ، ثقة فاضل ، من الثالثة ، مات سنة ثلاثين ـ ومائة ـ أو بعدها/ ع » . =

روى عنه أحاديث :

منها : حديث ابن المنكَدِر عن جابر مرفوعاً : « من قال حين يسمعُ النداءَ : اللهم ربَّ هذه الدعوةِ التامَّة . . » الحديث . وقد خرَّجه البخاري في « صحيحه »[١] .

---

(١) أخرجه البخاري في الأذان (الدعاء عند النداء) ج١ ص١٢٢ قال : حدثني علي بن عياش قال: حدثنا شعيب بن أبي حمزة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله أَنَّ رسول الله ﷺ قال : « من قال حين يسمع النداء : اللهم ربَّ هذه الدعوة التامة والصَّلاة القائمة آتِ محمداً الوسيلةَ والفَضيلةَ وابعثْهُ مَقاماً محموداً الذي وعدْتَه ، حلَّتْ له شفاعتي يوم القيامة » .

وكذا أخرجه أبو داود ج١ ص١٤٦ ، والترمذي ج١ ص٤١٣ ، والنسائي ج٢ ص٢٦-٢٧ ، وابن ماجه ج١ ص٢٣٩ .

قال الحافظ في « الفتح » ج٢ ص٦٣ في علي بن عياش وفي حديثه هذا : « من كبار شيوخ البخاري ، ولم يلقه من الأئمة الستة غيره ، وقد حدَّث عنه القدماء بهذا الحديث . أخرجه أحمد في « مسنده » عنه ، ورواه علي بن المديني شيخ البخاري مع تقدمه على أحمد ـ عنه ، أخرجه الإسماعيلي من طريقه » .

ثم قال في ص٦٤ : « ذكر الترمذي أَنَّ شعيباً تفرَّد به عن ابن المنكدر ، فهو غريب مع صحته ، وقد تُوبع ابن المنكدر عليه عن جابر أخرجه الطبراني في « الأوسط » من طريق أبي الزبير عن جابر نحوه ، ووقع في « زوائد الإسماعيلي » : أخبرني ابن المنكدر » .

فلم يرَ الحافظ في تفرّد علي بن عياش ما يوجب إعلالاً ، وقد سبق لتصحيح الحديث من المتقدمين مَنْ لا يخفى عليهم كلام أبي حاتم الرازي ، فقد أخرجه ابن خزيمة وابن حِبَّان في «صحيحيهما» كما في « الفتح » وخرَّجه المنذري في « مختصر سنن أبي داود » ج١ ص٢٨٥ من « البخاري » ، وبقية

=

وله عِلة : ذكرها ابن أبي حاتم عن أبيه قال : « قد طُعِنَ في هذا الحديث . وكان عَرَض[١] شعيبُ بن أبي حمزة على ابن المُنْكَدِرِ كتاباً فأمرَ بقراءته عليه فعَرَف بعضاً وأنكرَ بعضاً ، وقال لابنه أو ابن أخيه : اكتبْ هذه الأحاديث ، فدوَّن شعيب ذلك الكتاب ، ولم تثبت رواية شعيب تلك الأحاديثَ على الناس ، وعُرِض عليَّ بعضُ تلك الكتب فرأيتها مشابهاً لحديث إسحاق بن أبي فروة ، وهذا الحديث من تلك الأحاديث » .

قلت : ومصداق ما ذكره[٢] أبو حاتم أَنَّ شعيبَ بن أبي حمزة

= «السنن » ، ولم يتعقَّبه بشيء هو ولا الخطَّابي ولا ابن القيِّم .

ولعل مَرَدَّ ذلك إلى أَنَّ ما ذكره الحافظُ ابن رجب نقلاً عن الرازي من إعلال حديث الاستفتاح لا يلزم من وقوع هذا الإعلال في إسناد ذاك الحديث أن يحكم به في حديث الدعاء عند الأذان ، لأنه حديث آخر لا تعلق له بذاك . وقد رأينا في نسخة أحاديث محمد بن فُضَيل عن عمارة عن أبي زُرْعَة عن أبي هريرة السابقة ص٧٥٤ كيف أَنَّ بعضها جاء بروايته محمد بن فضيل عن أبيه خلافاً لسائر الأحاديث المروية بهذا السند ، ولم يعلّه أحد بذلك ، بل أخرجه الشيخان من هذا الوجه .

كذلك هنا صَرَّح ابن أبي حاتم أَنَّ بعض أحاديث شعيب اشترك فيه إسحاق بن أبي فَرْوة . والبعض لم يشترك . فهذا ليس مما اشترك فيه إسحاق مع محمد بن المنكدر حتى نخشى أن يساق الحديث على رواية إسحاق بن أبي فَرْوة . . بخلاف حديث الاستفتاح الآتي والله أعلم .

(١) ثبت في ظ : « قال طعن في هذا الحديث ، وكان قد عرض » .

(٢) « ومصداق ذلك ما ذكره . . » ظ وب .

روى عن ابن المنكدر عن جابر حديث الاستفتاح في الصلاة بنحو سياق حديث علي . ورُوي عن شعيب عن ابن المنكدر عن الأعرج عن محمد بن مَسْلَمة ، فرجع الحديثُ إلى الأعرجِ .

وإنَّما رواه الناس عن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي بن أبي طالب ، ومن جملة من رواه عن الأعرج بهذا الإسناد إسحاقُ بن أبي فروة .

وقيل : إنَّه رواه عن عبد الله بن الفَضْل عن الأعرج .

وروي عن محمد بن حِمْيَر عن شعيب بن أبي حمزة عن ابن أبي فروة وابن المنكدر عن الأعرج عن محمد بن مَسْلَمة .

ورواه حَيْوَة[1] عن شعيب عن إسحاقَ عن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن محمد بن مسلمة ، فظهر بهذا أَنَّ الحديث عند شعيب عن ابن أبي فَرْوة .

وكذا قال أبو حاتم الرازي : « هذا الحديث من حديث إسحاق بن أبي فَرْوة يرويه شعيبٌ عنه »[2] .

---

(١) في الأصل « أبو معاوية » . والمثبت من ظ وب ، موافق للدَّارَقُطني .

(٢) حديث دعاء الاستفتاح عن جابر أخرجه النسائي ج٢ ص١٢٩ ، و١٣٠ وأبو داود ج١ ص٢٠١ـ٢٠٣ ، وعنده في بعض أسانيده « ابن أبي فَرْوة » . والدارقطني ج١ ص٢٩٦ـ٢٩٨ ، والبيهقي ج٢ ص٣٥ . وقد أخرج البيهقي حديث جابر من طريق بشير بن شعيب بن أبي حمزة أَنَّ أباه حَدَّثه أَنَّ محمد بن المنكدر أخبره أَنَّ جابر بن عبد الله رضي الله عنهماأخبره «أَنَّ رسول الله ﷺ كان إذا استفتح الصلاة قال: سبحانك اللهم . .» فذكره، وذكر معه دعاء التوجه إلى قوله «لا شريك له» كذا. وانظر حديث علي عند مسلم =

وحاصلُ الأمر أَنَّ حديثَ الاستفتاح رواه شعيب عن إسحاق بن أبي فَرْوة وابن المنكدر ، فمنهم من ترك إسحاقَ وذكر ابنَ المنكدر ، ومنهم من كَنَى عنه ، فقال : عن ابن المُنْكَدر [ب ـ١٢٨] وآخر ، وكذا وقعَ في « سنن النسائي » .

وهذا مما لا يجوز فعله ، وهو أن يروي الرجل حديثاً عن [آـ٤٥] اثنين : أحدهما مطعون فيه ، والآخر ثقة ، فيتركَ ذكرَ المطعون فيه ، ويذكرَ الثقة[١] .

وقد نصَّ الإمام أحمد على ذلك ، وعلَّله[٢] بأَنَّه رُبَّما كان في حديث الضعيف شيءٌ ليس في حديث الثقة ، وهو كما قال ، فإنَّه ربما كان سياق الحديث للضعيفِ، وحديثُ الآخر محمولاً عليه .

فهذا الحديث يرجع إلى رواية إسحاق بن أبي فَرْوة وابن

= (باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه) ج٢ ص١٨٥ـ١٨٦ ، وأبي داود (باب ما يستفتح به الصلاة) ج١ ص٢٠١ـ٢٠٢ . وهو عندهما بطوله في دعاء افتتاح الصلاة بالتوجه وزيادة عليه ، ثم أدعية في الركوع والرفع منه والسجود . وأخرجه النسائي ج٢ ص١٣٠ و١٣١ مقتصراً على ما يقول في الافتتاح ، والترمذي ج٢ ص٥٣ـ٥٤ مقتصراً على ما يقول بعد الركوع .

(١) « علوم الحديث » ص٢١١ ، لكنه قال : « فلا يُسْتَحْسن إسقاط المجروح من الإسناد . . » إلى آخره ، ولم يقل « لا يجوز » وانظر أيضاً « الكفاية » ص٣٧٨ . وقد صَرَّح النووي بقوله : « فإن اقتصر على ثقةٍ فيهما لم يَحْرُم » قال السيوطي في « التدريب » : « لأن الظاهر اتّفاق الروايتين . . » . وهذا يشير إلى أَنَّهما إن عُلِم أَنَّهما لم تتفقا لم يجزْ إسقاط المجروح والله أعلم .

(٢) « وعلل » ظ وب .

المنكدر ، ويرجع إلى[١] حديث الأعرج ، ورواية الأعرج له معروفة عن ابن أبي رافع عن علي ، وهو الصواب عند النسائي والدارقطني وغيرهما .

وهذا الاضطراب في الحديثِ الظاهرُ أَنَّه من ابن أبي فروة لسوءِ حفظه وكثرةِ اضطرابه في الأحاديث ، وهو يروي عن ابن المنكدر ، وقد روى هذا الحديث يزيدُ بن عياض بن جُعْدُبَة[٢] عن ابن المنكدر عن الأعرج عن ابن أبي رافع عن علي .

وقد كانَ بعضُ المدلّسين يسمعُ الحديثَ من ضعيفٍ فيرويه عنه ويدلّسه معه عن ثقة لم يسمعْه[٣] منه ، فيُظَنُّ أَنَّه سمعه منهما ، كما روى مَعْمَر عن ثابت وأبان وغيرِ واحد عن أنس عن النبي ﷺ أَنَّه « نهى عن الشِّغار »[٤] .

---

(١) « إلى » سقط من ظ .

(٢) « جعدة » ب ، تصحيف . ويزيد هذا كذَّبه مالك وغيره .

(٣) « لم يسمع » ظ .

(٤) أخرجه ابن ماجه ج١ ص٦٠٦ من طريق عبد الرزاق أنا مَعْمَر عن ثابت عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ : « لا شِغار في الإسلام » .

لم يذكر هنا أبانَ ، وقد صرَّح برواية الحديث عن أبانَ عن أنس ابنُ عديٍّ في « الكامل » ورقة ٢٥ وجه٢ =١/ ٣٧٧ عن حماد بن سلمة عن أبان عن أنس وقد أشار الإمام أحمد إلى أَنَّه لعل مَعْمراً دلسه . وقد عرفتَ حكم ذلك فيما سبق . فانظر في تعبير الحافظ ابن رجب عن هذا بأنه تدليس ؟ ولاسيما أَنَّه ليس في إسناده معمر .

وأصلُ الحديث صحيحٌ مشهور عن جماعة من الصحابة منهم ابن عمر ، وأبو هريرة ، وجابر بن عبد الله في « الصَّحيحين » وغيرهما ، وقد أخرجاه عن ابن عمر بسلسلة الذهب : « مالك عن نافع عن ابن عمر أَنَّ النبي ﷺ نهى عن الشِّغار » البخاري ج٧ ص١٢ ، ومسلم ج٤ ص١٣٩ .

والشِّغار : أن يزوِّجَ الرجلَ ابنته على أن يزوجه ابنته ، وليس بينهما صداق . =

قال أحمد : « هذا عمل أبان ـ يعني أنه حديثُ أبان ـ وإِنَّما مَعْمَر » ، يعني لعله دلَّسه . ذكره الخلَّال عن هلال بن العلاء الرَّقِّي عن أحمد .

ومن هذا المعنى : أَنَّ ابن عُيينة كان يروي عن لَيْث وابن أبي نَجيح جميعاً عن مجاهد عن أبي مَعْمَر عن علي[١] حديثَ القيام للجنازة[٢] .

---

(١) « عن علي » ليس في ظ وب .

(٢) أخرجه الحُمَيْدي في « مسنده » ج١ ص٢٨ : ثنا سفيان ثنا لَيْث بن أبي سُليم عن مجاهد عن أبي مَعْمر عبد الله بن سَخْبَرة الأزدي قال : كانوا عند علي بن أبي طالب فمرَّت بهم جنازة فقاموا لها ، فقال علي : ما هذا ؟ فقالوا : أمر أبو موسى الأشعري . فقال علي : « إِنَّما قام رسولُ الله ﷺ مرة واحدة ثم لم يَعُدْ » . . قال أبو بكر الحُميدي : « وكان سفيان ربما حدثنا به عن ابن أبي نَجيح ولَيْث عن مجاهد عن أبي مَعْمَر ، فإذا وَقّفناه عليه لم يُدْخل في حديث ابن أبي نَجيح أبا مَعْمر ، وكان لا يقول كل واحد منهما » . انتهى بحروفه من « مسند الحميدي » .

وقوله : « كان لا يقول كل واحد منهما » معناه : « أَنَّه إِذا جمع بينهما لم يصرِّحْ بأَنَّ كل واحد منهما حدثه عن مجاهد عن أبي مَعْمَر » انتهى من تعليق المحقق المحدِّث الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي رحمه الله .

والحديث أخرجه من رواية أبي مَعْمَر عن علي: النسائيُّ ج٤ ص٤٦ من طريق سفيان عن ابن أبي نَجيح عن أبي مَعْمَر .

قال العلامة الأعظمي محقق « مسند الحُميدي » : « وهذا يردُّ ما زعم الحميدي من أَنَّ سفيان كان لا يُدخِل في حديث ابن أبي نَجيح أبا مَعْمَر » انتهى .

قلت : وحديث علي له طريق آخر من حديث سفيان وغيره عن يحيى بن سعيد عن واقد بن عمرو عن نافع بن جُبير عن مسعود بن الحَكَم عن علي بن أبي طالب أَنَّه ذُكِر القيام في الجنائز حتى توضع ، فقال عليٌّ : « قام =

قال الحُميدي : «فكنا إذا وقَّفناه عليه لم يدخِلْ[١] في الإسناد أبا مَعْمَر إلا في حديثِ لَيْث خاصة» .

يعني أَنَّ حديثَ ابن أبي نَجيح [ظ ـ٢٠٧] كان يرويه عن مجاهد عن علي منقطعاً . وقد رواه ابنُ المديني وغيرُه عن ابن عُيينة بهذين الإسنادين .

ورواه ابنُ أبي شيبة وغيره عن ابن عُيينة[٢] عن ابن أبي نَجيح وحدَه ، وذكر في إسناده مجاهداً ، وهو وَهَم .

قال يعقوب بن شيبة : « كان سفيانُ بن عُيينة ربما يحدِّث بالحديث عن اثنين فيسنِدُ الكلامَ عن أحدهما ، فإذا حَدَّث به عن الآخَرِ على الانفراد أوقفه أو أرسله » .

مَعْقِل بن عُبيد الله الجَزَري[٣] :

قد سبق قولُ أحمد : « إنَّ حديثه عن أبي الزبير يشبه حديثَ ابن لَهِيْعة » . وظهر مصداقُ قول أحمد «إنَّ أحاديثه عن أبي الزبير مثلُ

= رسولُ الله ﷺ ، ثم قَعَدَ » .

أخرجه الحميدي في الموضع السابق ، وأبو داود ج٣ ص٢٠٤ ، والترمذي ج٣ ص٣٦١ـ٣٦٢ وقال حسن صحيح .

وأخرجه ابن ماجه ج١ ص٤٩٣ من طريق شعبة عن محمد بن المنكدر عن مسعود بن الحَكَم عن علي بن أبي طالب قال : « قام رسول الله ﷺ لجنازة فقمنا ، حتى جلسَ فَجَلَسْنا » .

(١) « . . وقفنا عليه لم ندخل . . » ظ وب!! .

(٢) قوله « بهذين الإسنادين » إلى هنا سقط من ب .

(٣) سبقت ترجمته في ص٦٣٨ . وانظر هناك قول الإمام أحمد أيضاً .

أحاديث ابن لهيعة سواء» ، كحديث[١] اللُّمْعَة في الوضوء وغيره .

وقد كانوا يستدلون باتّفاق حديث الرجلين في اللفظ :

على أَنَّ أحدهما أخذَه عن صاحبه .

كما قال ابن مَعِين في

مُطَرِّف بن مازن[٢] :

إِنَّه قابلَ كتبَه عن ابن جُريج ومَعْمر فإِذا هي مثلُ كتب هشام بن يوسف سواء ، وكان هشامٌ يقول : « لم يسمعْها من ابن جُريج ومَعْمر إِنَّما أخذها من كُتُبي » .

قال يحيى : « فعلمتُ أن مُطَرِّفاً كذاب » . يعني عَلِم صدقَ قول هشام عنه .

ومن ذلك :

قول أحمد وأبي حاتم في أحاديث الدَّرَاوَرْدِي[٣] عن عُبيد الله[٤] ابن عمر : « إِنَّها تُشْبِهُ أحاديثَ عبد الله بن عمر » .

---

(١) « الحديث » ب ، سهو . وانظر تخريج الحديث فيما سبق ص٦٢٥ و٦٣٩ .

(٢) مُطَرِّف بن مازن الصنعاني قال الذهبي : « ضعَّفوه ، وقال ابن مَعِين كذاب » انتهى .

قلت : كان قاضيَ صنعاء ، وكان صالحاً ، واتهامه بالكذب ليس بجزم ، إلا إذا ثبت أَنَّه صرحَ بالتحديث عمن لم يسمعْه . وإلا فإِنَّه يكون مدلِّساً ، كما حققناه في التعليق على « المغني » رقم ٦٢٨٠ . وقال ابن عدي: ٦ : ٢٣٧٤ : « ولم أرَ فيما يرويه متناً منكراً » . أي المشكل أسانيده وقارن: ٧٥٦.

(٣) هو عبد العزيز بن محمد ، سبق ص٥٨٦ .

(٤) « عبد الله » ظ . وهو خطأ .

ومن ذلك :

ما ذكره البَرْذَعِيُّ قال : قال لي أبو زُرْعَة : « خالد بن يزيدَ المصريُّ[١] وسعيدُ بن أبي هلال[٢] صدوقان ، وربما وقع في قلبي من حُسْن[٣] حديثهما » .

قال : وقال لي أبو حاتم : « أخاف أن يكونَ بعضها مراسيلَ عن ابن أبي فَرْوة وابن سمعان » انتهى .

ومعنى ذلك أَنَّه عَرَضَ حديثَهما على حديث ابن أبي فَرْوة وابن سمعان[٤] فوجده يشبهه، ولا يشبه حديث الثقات الذين يحدثان عنهم،

---

(١) « هو خالد بن يزيدَ الجُمَحِي ، ويقال السَّكْسَكِي ، أبو عبد الرحيم ، المصري ، ثقة ، فقيه ، من السادسة ، مات سنة تسع وثلاثين ـ ومائة/ع » . وهو من شيوخ سعيد بن أبي هلال . ولم يتكلَّم فيه أحد بشيء . وانظر « التهذيب » ج٣ ص١٢٩ .

(٢) « الليثي مولاهم ، أبو العلاء المصري ، . . . ، صدوق ، لم أر لابن حزم في تضعيفه سلفاً ، إلا أَنَّ الساجي حكى عن أحمد أَنَّه اختلط ، من السادسة ، مات بعد الثلاثين ، وقيل : قبلها . وقيل : قبل الخمسين ـ ومائة ـ بسنة/ع » .

قلت : عبارة الإمام أحمد التي نقلها الساجي هكذا : « ما أدري أي شيء يخلط في الأحاديث » . وهذه العبارة تحتمل تضعيف الحفظ مطلقاً .

وقال في «التهذيب» ج٤ ص٩٥ : « وقال ابن حزم : ليس بالقوي ، ولعله اعتمد على قول الإمام أحمد فيه » وانظر «الميزان» ج٢ ص١٦٢ .

وعلى كل فالمعتمد توثيق سعيد ، وقد احتج به الجماعة كما في «هدي الساري» ج٢ ص١٣١ .

(٣) قوله « حسن » ليس في ب .

(٤) قوله « انتهى » إلى هنا سقط من ب .

فخاف أن يكون[١] أخذا حديث ابن أبي فَرْوة وابن سمعان ودلَّساه عن شيوخهما[٢] .

ومن ذلك :

أَنَّ مسلماً خَرَّج في « صحيحه » [ب ـ١٢٩] عن القواريري عن أبي بكر الحنفي عن عاصم بن محمد العمري ثنا سعيد المَقْبُري عن أبيه عن أبي [آـ١٤٦] هريرة عن النبي ﷺ قال : « قال اللهُ ـ عزَّ وجلَّ ـ[٣] : أبتلي عبدي المؤمنَ، فإن لم يشكُني إلى عُوَّاده أطلقْتُه من

---

(١) في ظ « يكونا » .

(٢) في هذا القول نظر ، فخالد وسعيد ثقتان بإطلاق ، لم يُوصفْ أحدهما بتدليس ، ولم تعرّج المراجع على هذا القول ، ولعله ورد في بعض يسير مما غلط فيه سعيد ، فظُنّ به ذلك الظن والله أعلم .

(٣) قوله « عز وجل » زيادة من ظ .

ولفظ الحديث : « إذا ابتليتُ عبدي المؤمن فلم يَشْكُني إلى عُوَّادِهِ أطْلَقْتُهُ من إساري ، ثم أبدلْتُه لحماً خيراً من لحمِه ، ودماً خيراً من دمِه ، ثم يستأنفُ العمل » . يعني يكفر المرض عملَه السيىء فيستأنف العمل .

الحديث ليس من رواية مسلم على بحثنا عنه في « صحيح مسلم » . وقد أخرجه بهذا السند والمتن نفسه الحاكم في « المستدرك » في الجنائز ج١ ص٣٤٨ـ٣٤٩، وقال : « هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه » . ووافقه الذهبي في « تلخيص المستدرك » فقال : « على شرطهما » . وهذا يدل على أنَّه ليس في «صحيح مسلم» .

وأخرجه أيضاً البيهقي في « السنن الكبرى » ج٣ ص٣٧٥ بالسند والمتن كذلك ، ولم ينسبْه لشيء من المصادر الحديثية ، كما هي عادته إذا شاركها في الرواية أن يخرج الحديث منها . ثم أخرجه من طريق أبي صخرٍ حُمَيدِ بن زياد

=

إساري ، ثم أبدَلْتُه لحماً خيراً من لحمه . . » الحديث .

قال الحافظُ أبو الفضل بن عَمَّار الهَرَوي الشهيد رحمه الله : « هذا حديث مُنْكر ، وإنَّما رواه عاصم بن محمد عن عبد الله بن سعيد المَقْبُري عن أبيه . وعبد الله بن سعيد شديد الضعف . قال يحيى القطان : « ما رأيتُ أحداً أضعفَ منه » .

ورواه معاذُ بن معاذ عن عاصم بن محمد عن عبد الله بن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة ، وهو يُشبه أحاديثَ عبد الله بن سعيد » انتهى .

ومن ذلك :

قول ابن المديني في حديث الفَضْل بن عباس عن النبي ﷺ في

= أنَّ سعيداً المَقْبُري حدثه قال : سمعت أبا هريرة يقول : قال الله عز وجل : « أبتلي عبدي المؤمن فإذا لم يَشْكُ إلى عُوَّادِه . . » إلى آخره ، لم يذكر فيه النبي ﷺ .

وقال المُناوي في « فيض القدير » ج٤ ص٤٩٥ : « قال الحاكم: على شرطهما ، وأقرّه الذهبي في « التلخيص » . لكنه قال في « المهذب » : « لم يخرجه الستة لعلته » اهـ . وقال العراقي : سنده جيد » انتهى .

فلم يأخذوا بما قاله الحافظ الهَرَوي رحمه الله ، وكأَنَّ ملحظهم في ذلك أَنَّ مجرد مشاركة عبد الله بن سعيد في روايته لا تدل على حصر مخرج الحديث به ، والله أعلم .

ويشهد لأصل الحديث ما أخرجه أبو داود في أول الجنائز ج٢ ص١٨٢ أَنَّه ﷺ قال : « إنَّ المؤمنَ إذا أصابَه السقمُ ثم أعفاه الله منه كان كفّارةً لما مضى من ذنوبه ، وموعظةً له فيما يستقبلُ ، وإنَّ المنافقَ إذا مرضَ ثم أُعْفِيَ كالبعير عَقَلَه أهلهُ ثم أرسلوه ، فلم يدرِ لِمَ عَقَلُوه ، ولم يَدْرِ لِمَ أرْسَلوه » . ورمز لحسنه في « الجامع الصغير » انظره بشرحه للمُنَاوي ج٢ ص٣٨٥ـ٣٨٦ .

خُطبة الوداع[١] ـ الذي رواه القاسم بن يزيد بن عبد الله بن قُسَيْط عن أبيه عن عطاءٍ عن الفَضْل ـ : « إِنَّه يشبِهُ أحاديثَ القُصَّاص وليس يشبه أحاديثَ عطاءِ بن أبي رباح » .

ومنه : قول أبي أحمد الحاكم :

في حديث عليٍّ الطويل في الدعاء لحفظ القرآن[٢] : « إِنَّه يُشبِه

---

(١) أي وداع النبي ﷺ الصحابةَ قبل وفاته ، في مرض موته . فروى القاسم خطبةً طويلة فيها حوار بينه ﷺ وبين الصحابة بالسند الذي ذكره الحافظ ابن رجب . وقد أخرجها العُقَيلي « بطريق معللة » في « الضعفاء » ورقة ١٨٩/ ١ و٢ = ٣/ ٤٨٢ـ٤٨٥ ترجمة القاسم .

ثم قال العقيلي : « أخاف أن يكون كذباً مختلقاً . . . » إلى آخر ما أورده . وقد نقله الذهبي ، فانظر نصَّ الحديث والخطبة وتلخيص كلام العُقيلي عنده في « ميزان الاعتدال » ج٣ ص٣٨١ـ٣٨٣ . لكن لم نجد في « الضعفاء » قول العقيلي : « أخاف أن يكون كذباً مختلقاً » .

لكن فيه قوله : « أخاف أن يكون ـ يعني عطاءً المذكور في السند هو ـ عطاءً الخراساني ، لأن عطاء الخراساني يرسل عن عبد الله بن عباس ، والله أعلم » انتهى .

(٢) هو حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : « بينما نحن عند رسول الله ﷺ إذ جاءه علي بن أبي طالب فقال : بأبي أنت وأمي ، تفلَّت هذا القرآن من صدري فما أجِدُني أقدِرُ عليه!

فقال له رسول الله ﷺ : « يا أبا الحسن أفلا أُعلِّمُكَ كلماتٍ ينفعُكَ الله بهن ، وينفعُ بهن مَن علَّمْتَه ، ويثبت ما تعلمت في صدرك . . » الحديث بطوله . وفيه أنَّه ﷺ علمه صلاة مخصوصة في الثلث الأخير من ليلة الجمعة ودعاءً يدعو به بعدها . . .

=

أحاديثَ القُصَّاص » .

ومن ذلك :

حديث يرويه عُمر[١] بن يزيد الرفَّاء عن شعبةَ عن عَمرِو بن مُرّةَ عن أبي وائل عن عبد الله عن النبي ﷺ : « ما بالُ أقوام يُشرِّفونَ المترَفِين ، ويَسْتخِفُّون بالعابدين ، ويعملون بالقرآن ما وافق أهواءهم ، وما خالف أهواءَهم تركوه . . » الحديث[٢] .

قال ابن عدي : « هذا يعرف[٣] بعُمر بن يزيد عن شعبة ، وهو بهذا الإسناد باطل » .

= أخرجه الترمذي في أواخر الدعوات (باب دعاء الحفظ) ج٥ ص٥٦٣ـ٥٦٥ ، والحاكم في « المستدرك » (كتاب صلاة التطوع) ج١ ص٣١٦ .

وقد اختلف أئمة الحديث فيه اختلافاً كثيراً ، وتفرَّقوا فيه طرائق ، فصححه الحاكم ، وحسّنه الترمذي ، وحكم عليه ابن الجوزي بالوضع ، وكثر النقاش ، وقال الذهبي : « وقد حيَّرني والله جودة إسناده . . » .

وقد استوفينا بحثه وحققنا الرأي في سنده وفي كيفية العمل به في كتابنا « هدي النبي ﷺ في الصلوات الخاصة » ص٢٤٦ـ٢٥٣ . فانظره هناك .

(١) « عمرو » ظ . وهو تصحيف .

(٢) أخرجه العقيلي في « الضعفاء » ورقة ١٥١/ ٢=٣/ ١٩٥ـ١٩٦ . وابن عدي في « الكامل » ورقة ٢٥٨/ ١=١٧١١ كلاهما في ترجمة عمر بن يزيد .

(٣) « معروف » ظ . والمثبت موافق لـ« الكامل » ، ولفظه : « وهذا لا يعرف إلا بعمر بن يزيد هذا عن شعبة ، وهو بهذا الإسناد باطل ، وعمر بن يزيد يعرف بهذا الحديث » انتهى .

قال العُقيلي[١] : « ليس لهذا الحديث أصلٌ من حديث شعبةَ . قال : وهذا الكلام عندي ـ والله أعلم ـ يشبه كلامَ عبدِ الله بن المِسوَر الهاشمي المدايني ، وكان يضعُ الحديث ، وقد روى عمرو بن مرة عنه ، فلعل هذا الشيخَ حمله عن رجل عن عَمْرِو بن مُرَّةَ عن عبدِ الله بن المِسْوَرِ مرسلاً ، وأحاله على شعبة » انتهى .

والأمرُ على ما ذكره العقيلي رحمه الله .

وقد روى عَمْرُو بنُ مُرَّةَ عن ابن المِسْوَرِ المدايني حديثاً آخر أصله مرسل عن النبي ﷺ : « لما نَزَلَ قوله تعالىٰ : ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ﴾ قال النبي ﷺ : « إذا دخلَ النورُ القلبَ انشرحَ وانفسحَ . . » الحديث[٢] .

---

(١) « الضعفاء » الموضع السابق .

وانظر « ميزان الاعتدال » للذهبي ج٣ ص٣٠ ، و« اللسان » ج٤ ص٣٣٩ـ٣٤٠ ، وقد أوردا الحديث بطوله . وأورد في « اللسان » كلام الحافظ ابن رجب بعد قول العقيلي : « الرَّفَّاء شيخ بصري مجهول بالنقل ، جاء عن شعبة بحديث معضل ، وليس له من حديث شعبة أصل » .

وقوله هنا : « معضل » ليس بالمعنى الاصطلاحي الذي أُسْقِط منه اثنان ، بل بمعنى أَنَّه أعيى أمره ، لأنه لا أصل له ، وقد يقع المعضل بهذا المعنى في كلامهم ، فتنبه له ، وانظر للتوسع « توضيح الأفكار » للصنعاني ج١ ص٣٢٨ـ٣٢٩ و« فتح المغيث » للسخاوي ص٦٥ . وقد ضُبِط في « الضعفاء » بكسر الضاد .

(٢) الحديث في تفسير الآية ١٢٥ من سورة الأنعام . أخرجه عبد الرزاق أخبرنا الثوري عن عمرو بن قيس عن عمرو بن مرة عن أبي جعفر قال : سُئل رسول الله ﷺ عن هذه الآية ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ﴾ : قالوا : كيف يشرحُ صَدْره يا رسولَ الله ؟ قال : « نورٌ يُقْذَفُ فيه فَيَنْشَرِحُ لهُ =

فهذا هو أصل الحديث ، ثم وصله قومٌ وجعلوا له إسناداً موصولاً مع اختلافهم فيه .

قال الدَّارقُطني : « يرويه عمرو بن مرة ، واختُلِف عنه : فرواه مالك بن مِغْوَل عن عَمرو بن مرة عن عَبيدة عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ ، قاله عبدُ الله بن محمد بن المغيرة ، تفرَّد بذلك .

ورواه [ظ ـ٢٠٨] زيدُ بن أبي أُنَيْسَةَ عن عَمْرِو بن مُرَّة عن أبي

= ويَنْفَسِحُ » قالوا : فهل لذلك من أَمارةٍ يُعرفُ بها ؟ قال : « الإنابةُ إلى دارِ الخلودِ ، والتَّجافي عن دارِ الغُرور ، والاستعدادُ للموتِ قبلَ لقاءِ الموت » .

وهذا مرسل : أبو جعفر هو عبد الله بن المِسْور المدائني ، قال الإمام أحمد : « أحاديثه موضوعة » ، وقال النسائي والدارقطني : « متروك » . « المغني » رقم ٣٣٧٠ .

وكذا أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» ج١٢ ص٩٨ـ١٠٢ مرسلاً من أكثر من وجه وابن أبي حاتم أيضاً «تفسير ابن كثير» ج٢ ص١٧٤ .

وأخرجه ابن أبي حاتم من وجه آخر عن عَمرو بن مُرَّة عن عبد الله بن مسعود قال : تلا رسول الله ﷺ هذه الآية : ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ . . .﴾ الحديث . . انظر « تفسير ابن كثير » .

وأخرج طرقَ ابن مسعود التي ذكرها الحافظ ابن رجب الطبريُّ في « تفسيره » ج١٢ ص٩٨ـ١٠٢ عن عمرو بن مُرَّة من غير طريق أبي جعفر المدائني . قال الحافظ ابن كثير بعد استعراضها في « تفسيره » ج٢ ص١٧٥ : « فهذه طرقٌ لهذا الحديث مرسلة ومتصلة يشد بعضها بعضاً . والله أعلم » فلم ير فيها رأي الحافظ ابن رجب .

على أنا نرى ترجيح رأي الحافظ ابن رجب لكثرة الضعف في طرق الحديث .

عُبَيْدَةَ عن عبد الله بن مسعود . قاله أبو عبد الرحيم عن زيد .

وخالفه يزيدُ بن سِنان فرواه عن زيد عن عَمرو بن مرة عن عبد الله بن الحارث عن ابن مسعود .

وقال وكيعٌ : عن المسعودي عن عَمرو بن مُرَّةَ عن أبي عُبَيْدَةَ عن عبد الله .

وكلها وَهَم ، والصوابُ عن عَمرو بن مُرَّةَ عن أبي جَعفرٍ عبد الله بن المِسْوَر مرسلاً عن النبي ﷺ ، كذلك قاله الثوري .

وعبد الله بن المِسْوَر هذا متروكٌ ، وهو عبد الله بن المِسْوَر بن عَوْن بن جعفر بن أبي طالب » . انتهى .

والصحيحُ عن وكيع كما رواه الثوري فقد خرَّجه وكيع في كتاب « الزهد » عن المسعودي عن عمرو بن مرة [ب ـ١٣٠] عن أبي جعفر عبد الله بن مِسْور عن النبي ﷺ مرسلاً . وما ذكره الدارقطني عن وكيع لا يثبت عنه .

ومن ذلك :

ما ذكره عبد الله ابن الإمام أحمد في كتاب « العلل » قال : حدثني أبو مَعْمَر نا أبو أسامة قال : كنت عند سفيان [الثوري] فحدثه زائدة عن شعبة عن سلمة بن كُهيل عن سعيد بن جُبير ﴿فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ قال : « هُمُ الشُّهَداءُ »[1] .

---

(١) الآية ٦٨ من سورة الزُّمَر . ولفظ الحديث عن سعيد بن جبير « هم الشهداء ، ثُنْية الله تعالىٰ » . أي استثناهم الله .

أخرجه سعيد بن منصور وهَنَّاد وعبد بن حميد وابن جَرِير وابن المنذر كلهم=

فقال له سفيان : « إِنَّك لثقة وإِنَّك لتحدثنا عن ثقة ، وما يَقْبَلُ قلبي أَنَّ هذا من حديث سلمة » . فدعا بكتاب فكتب : « من سفيان بن سعيد إِلى شعبة ! . . » .

وجاء كتاب شعبة : « من شعبة إِلى سفيان : إِنِّي لم أحدِّثْ بهذا عن سَلَمَة ، ولكنْ حدثني عُمَارَةُ بنُ أبي حفصةَ عن حُجْرٍ الهَجَرِي عن سعيد بن جبير» [آـ١٤٧] .

ومن ذلك : أَنَّهم يعرفون الكلام

الذي يشبه كلامَ النبي ﷺ ، من الكلام الذي لا يشبه كلامه[١] .

قال ابن أبي حاتم الرازي عن أبيه[٢] : « تُعلم صحة الحديث

= عن سعيد بن جُبَير . « الدر المنثور » ج٥ ص٣٣٦ . وانظر « تفسير الطبري » ج٢٤ ص٣٠ فقد أخرجه من طريق شعبة عن عمارة إِلى آخره .

وأخرجه أبو يعلى والدَّارقطني في « الأفراد » وابن المنذر والحاكم وصحَّحه ، وابن مردويه والبيهقي في « البعث » عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : سُئل جبريل عن هذه الآية . . » الحديث مطولاً . . .

وروي هذا عن غيره من الصحابة والتابعين . ورُوي في الآية غير ذلك أيضاً . انظر « الدر المنثور » ج٥ ص٣٣٦ـ٣٣٧ وص١١٨ ، و« تفسير ابن كثير » ج٤ ص٦٤ .

(١) في ظ : « الذي لا يشبهه » . ليس فيها قوله « كلامه » .

(٢) اختلفت النسخ في مواضع كثيرة في هذا النص ، لكنه اختلاف يسير جداً ، فعوَّلنا على نسخة الأصل . والكلمة التي ذكرها الحافظ ابن رجب عن ابن أبي حاتم عن أبيه وجدناها لابن أبي حاتم نفسه في « تقدمة الجرح والتعديل » ص٣٥١ بزيادة تفصيل مفيدة ، وهذا لفظها :

قال أبو محمد : « تعرف جودة الدينار بالقياس إِلى غيره ، فإِن تخلف عنه =

بعدالة ناقليه ، وأن يكونَ كلاماً يصلُح أن يكونَ مثلَه كلامُ النبوة ، ويُعرف سقمه وإنكاره بتفرّد من لم تصحّ عدالته بروايته ، والله أعلم » .

قواعدُ في علم الجَرْح والتَّعديل

قد ضُعِّفَ رجال ، واختُلِفَ فيهم :

ولكن منهم مَن روايته عن بعض شيوخِه أضعفُ من روايته عن غيره . ومنهم مَن رواية بعضِ أصحابه عنه أضعف من رواية بعض .

فنذكر هاهنا جملة من ذلك :

فمنهم : عَبَّاد بن منصور[١] :

قاضي البصرة ، ضَعَّفوه ، وأضعف رواياته عن عكرمة ، يقال : إنَّه أخذها عن ابن أبي يحيى[٢] عن داود بن الحصين عنه .

ومنهم : شَهْرُ بن حَوْشَب[٣] :

= في الحُمْرةِ والصفاء عُلم أنَّه مغشوش ، ويعلم جنس الجوهر بالقياس إلى غيره فإنْ خالفه في الماء والصلابة عُلم أنَّه زجاج .

ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه ، وأَن يكون كلاماً يصلح أن يكون من كلام النبوة ، ويعلم سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته ، والله أعلم » .

(١) « الناجي ، أبو سلمة البصري ، صدوق ، رمي بالقدر ، وكان يدلِّس ، وتغير بآخرة ، من السادسة ، مات سنة اثنتين وخمسين ـ ومائة ـ / خت عه » .

(٢) « عن أبي يحيى » ظ ، وهو سقط .

(٣) سبقت ترجمته في ص١٤٠ .

مختَلَفٌ في أمره ، لكن روايةُ عبد الحميد بن بَهْرام عنه أصحّ من رواية غيره من أصحابه .

قال يحيى القطان : « من أراد حديث شَهْر فعليه بعبد الحميد بن بَهْرام » .

وقال أحمد : « حديثه عن شَهْر مقارِب ، كان يحفظها كأَنَّه يقرأ سورةً من القرآن ، وهو سبعون حديثاً طِوال »[١] .

وقال أبو حاتم الرازي[٢] : « عبد الحميد بن بَهْرام في شَهْر مثل اللَّيث بن سعد في سعيد المَقْبُري ، أحاديثُه عن شهر صحاح ، لا أعلم رُوي عن شَهْر أحسنُ منها . قلت : يُحتَجُّ بحديثه ؟ قال : لا ، ولا بحديث شَهْر ، ولكن يُكْتَب حديثُه » .

وقال شعبة : « نِعْمَ الشيخ عبد الحميد بن بَهْرام ، لكن لا تكتبوا عنه فإِنَّه يحدّث عن شهر »[٣] .

ومنهم : أبو فَرْوَة يزيدُ بنُ سِنانَ الرُّهاوِي[٤] :

---

(١) وفي ظ « طوالاً » . والمثبت من الأصل وب موافق لـ« الجرح والتعديل » ج٣/ ١/ ص٩ . كذا .

(٢) المرجع السابق . وقوله فيما يلي : « قلت » القائل ابن أبي حاتم .

(٣) « عبد الحميد بن بَهْرام الفَزَاري ، المدائني ، صاحب شَهْر بن حَوشب ، صدوق من السادسة/ بخ ت ق » . كذا في « التقريب » .

قلت : الراجح أَنَّه ثقة ، تُكُلِّمَ في روايته عن شَهْر ، والحمل على شَهْر ، كما ذكرنا في التعليق على « المغني » برقم ٣٤٨٤ .

(٤) « ضعيف ، من كبار السابعة ، مات سنة خمس وخمسين ـ ومائة ـ ، وله ست وسبعون/ ت ق » .

ضعيف ، ضعَّفَه الأكثرونَ مطلقاً ، ونقل الترمذيُّ في « العلل » عن البخاري ، قال : « لابأسَ بحديثه إلا ما رواه عنه ابنهُ محمد[١] ، فإنَّه يروي عنه مناكير » .

قاعِدة في الرُواة :

رِشدين اثنان :

أحدهما : رِشدين بن كُرَيْب مولى ابن عباس .

والثاني : رِشدين بن سعد المصري .

وكلاهما ضعيف، فهذه الترجمة من الأسماء ليس فيها ثقة فيما نعلم .

قاعدة :

قال إسماعيل ابن عُلَيَّة : « من كان اسمَهُ عاصمٌ ففي حفظه شيء » . ذكره ابن عدي في كتابه .

وحكى المروذي عن يحيى بن مَعِين قال : « كلُّ عاصم في الدنيا ضعيف » .

ولم يوافِقْ أحمدُ على ذلك ، فإنَّ عاصمَ بن سليمان الأحولَ عنده ثقة ، وذُكِر له أَنَّ ابن مَعِين تكلَّم فيه ، فعجب .

وعاصم بن بَهْدلة : ثقة ، إلا أَنَّ في حفظه اضطراباً .

وعاصم بن عمر بن قتادة : ثقة أيضاً متفق على حديثه كعاصم الأحول .

وعاصم بن كُليب ثقة ، وقد وثَّقه ابن مَعِين أيضاً .

وعاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر : ثقة متفق على

---

(١) « أبو عبد الله بن أبي فَرْوة ، ليس بالقوي ، مات سنة عشرين ومائتين/عس فق » . وانظر « العلل الكبير » : ١ : ٣٣٩ . وفيه « صدوق » .

حديثه ، وممن وثقه ابن مَعِين أيضاً[١] .

وأما عاصم بن عمر بن الخطاب فأجلُّ من أن يقال فيه : ثقة .

وفوق هؤلاء من اسمه عاصم [ب ـ١٣١] من الصَّحابة ، وهم جماعة ، ولم يُرِدِ ابنُ مَعِين دخولَهم في كلامه قطعاً .

قاعدة :

قال أحمد في رواية ابن هانىء : « كلُّ أبي فَرْوة ثقة إلا أبا فَرْوة الجَزَريَّ » . يعني يزيدَ بن سنان ، وقد تقدم ذكره .

قاعدة :

قال أحمدُ في رواية ابن هانىء [ظ ـ٢١٩] أيضاً : « آل[٢] كعب بن مالك كلهم ثقات ، كل من رُوي عنه الحديث » . يعني كلَّ من رُوي عنه الحديثُ من أولاد كعب بن مالك وذريته[٣] فهو ثقة .

قاعدة :

قال أحمد : « كلُّ من روى عنه مالكٌ فهو ثقة »[٤] .

وقال النسائي : « لا نعلم مالكاً روى عن إنسان ضعيف مشهور بالضعف، إلا عاصمَ بن عبيد الله، فإنَّه روى عنه حديثاً، وعن عمرو بن

---

(١) قوله « وعاصم بن محمد.. » إلى هنا ، الترجمة كلها ليست في ظ .
(٢) في ب « قال » . وهو تصحيف .
(٣) « وذريته » ليس في ب .
(٤) قوله « قاعدة » إلى هنا سقط من ب .

أبي عمرو ، وهو أصلَحُ من عاصم ، وعن شَرِيك بن أبي نَمِر[١] ، وهو أصلَحُ من عمرو ، قال : ولا نعلَمُ أَنَّ مالكاً حدَّث[٢] عن أحد يُترَكُ حديثُه إلا عن عبد الكريم أبي أُميَّة » .

ونقل التِّرمذي في « علله »[٣] عن البخاري أَنَّه قال : « لا نعلم مالكاً حدَّث عمن يُترَكُ حديثُه إلا عن عطاءٍ الخراساني » .

وقد ذكرنا فيما تقدم أَنَّ عطاءً الخراساني ثقة ، ثقة[٤] ، [آـ١٤٨] عالمٌ رباني ، وثَّقهُ كلُّ الأئمة ما خلا البخاريَّ ، ولم يُوافَق على ما ذكره ، وأكثر ما فيه أَنَّه كان في حفظهِ بعض سوء .

(و) قال شعبة : « نا عطاء الخراساني ، وكان نَسِيّاً » .

وقال ابن مَعِين عنه : « هو ثبت ، وكان كثير الإرسال » . نقله عنه الغَلَابي[٥] .

وكان سفيانُ الثوري يحثُّ على الأخذ عنه ، ووثقه الأوزاعي ، وأحمد ، وعلي ، ويحيى ، ويعقوب بن شيبة ، ومحمد بن سعد ، والعِجلي ، والطبراني ، والدَّارقُطني .

وقد بيَّن الترمذي في « علله » أَنَّ ما ذكره البخاري لم يُوافَق عليه ، وأَنَّه ثقة عند أهل الحديث . قال : « ولم أسمعْ أَنَّ أحداً من المتقدِّمين تكلم فيه » .

---

(١) في ظ « شريك بن نمر » وهو سقط . لذلك أعلم عليها بالضبة .

(٢) « روى » ظ وب .

(٣) « العلل الكبير » ورقة ٥٠/ ١=٢/ ٧٠٥ . ولينظر نقل ابن رجب الآتي عن الترمذي .

(٤) كذا بتكرار ثقة، وفوق الثانية في ظ علامة «صح». وسقطت «ثقة» الثانية من ب.

(٥) « العلائي » ب .

وقال يعقوب بن شيبة : « هو ثقةٌ ثبت[١] . قال : وهو مشهور ، له فضل وعلم ، ومعروف بالفتوى والجهاد ، روى عنه مالك بن أنس ، وكان مالكٌ ممن ينتقي الرجال » .

وأما الحكاية عن سعيد بن المسيَّب أَنَّه كذَّبه فيما روى عنه فلا تثبُتْ ، وقد كذَّب ابنُ المسيَّب عكرمةَ ، ولم يتركْه البخاريُّ بتكذيبه ، بل خرَّج له ، واعتذرَ عن تكذيبِ من كذبه في كتاب «القراءة خلفَ الإمام» ، وعن تكذيب مالك لابن إسحاق .

قال البخاري : « لو صحَّ عن مالك تناولُهُ من ابن إسحاق فلربما تكلم الإنسانُ فيرمي[٢] صاحبَه بشيء واحد ، ولا يتهمه في الأمورِ كلها » .

وقال إبراهيمُ بن المنذر عن محمد بن فُلَيْح : « نهاني مالك عن شيخين من قريش ، وقد أكثرَ عنهما في «الموطأ» ؛ وهما ممن يُحتَج بهما ، ولم ينجُ كثير[٣] من الناس من كلام بعضِ الناس فيهم ، نحو ما يُذكر عن إبراهيم من كلامه في الشَّعبي ، وكلام الشَّعبي في عكرمة ، وفيمن[٤] كان قَبلَهم ، وتأويل بعضهم في العرض والنفس ، ولم يلتفتْ[٥] أهلُ العلم في هذا النحو إلا ببيانٍ وحُجَّة ، ولم تسقطْ عدالتهُم إلا ببرهانٍ ثابتٍ وحُجَّة » انتهى .

---

(١) « ثبت » ليس في ب . وفي ظ : « وقال وهو مشهور » بزيادة واو .
(٢) « فرمى » ظ وب .
(٣) « كبير » ظ .
(٤) « وممن » ظ .
(٥) « يكتف » ظ .

وعطاءٌ الخراساني أحقّ أنْ يُعْتَذَرَ عما قاله ابن المسيَّبِ[١] إنْ صح ، فإنَّه أعظم وأجلُّ قدراً مِن عِكْرِمَةَ، بل لا نسبةَ بينهما في الدين والوَرع[٢] .

وزعمَ البخاري أَنَّ عبدَ الكريم أبا أمية مقارِب الحديث ، وهو عند جميع الأئمة مباعِد الحديث جداً ، ليس بين حديثه و[بين] حديث الثقات قربٌ البتَّةَ[٣] .

ومن ذلك : قول ابن المديني :

« كلُّ مدني لم يحدِّث عنه مالك ففي حديثه شيء » .

وهذا على إطلاقه فيه نظر ، فإنَّ مالكاً لم يحدِّث عن سعد بن إبراهيم وهو ثقة جليل متَّفق عليه .

ونظير هذا : قول عبد الله بن أحمد الدَّوْرَقي :

« كلُّ من سكتَ عنه يحيى بن مَعِين فهو ثقة »[٤] .

---

(١) في ظ زيادة « فيه » .

(٢) والخلاصة : « عطاءٌ الخراساني هو ابن أبي مسلم « واسم أبيه مَيْسَرَةُ ، وقيل عبد الله . صدوق يهم كثيراً ، ويرسل ويدلس ، من الخامسة ، مات سنة خمس وثلاثين ـ ومائة ـ لم يصحّ أَنَّ البخاري أخرج له/ م عه » .

ومراد الحافظِ ابن رجب من دفاعه عن عطاء نفيُ التهمة عنه ، وإثباتُ عدالته وورعه ، كما يشير لذلك آخر كلامه . وكان عطاء من الصالحين العباد ، لكن وقع له في الرواية ما وقع لكثير من المشتغلين بالعبادة من الغلط .

(٣) عبد الكريم أبو أمية هو « عبد الكريم بن أبي المُخَارِق ، بضم الميم وبالخاء المعجمة . واسم أبيه قيس ، وقيل طارق . ضعيف ، من السادسة ، / خت م ل ت س ق » . روى له البخاري متابعة في أول قيام الليل ، وكذا روى له مسلم متابعة ذكره في « مقدمة صحيحه » .

(٤) وقع في هذا عدد من العصريين الفضلاء فيمن سكت عنه أبو حاتم أو غيره ، =

ومن ذلك : قول أبي داود :

« مشايخُ حَرِيز[١] بن عثمانَ كلُّهم ثقات » .

وقولُ[٢] أبي حاتم :

في مشايخ سليمان بن حرب : « كلُّهم ثقات[٣] »[٤] .

قاعدة :

قال الحسين بن فَهُمْ[٥] : « ثلاثةُ أبيات كانت عند يحيى بن مَعِين

= وهو خلاف نصوصٍ لهم في ذلك ، وخلاف القاعدة الشرعية « لا يُنْسَبُ لساكتٍ قول » .

(١) « حَرِيز » بفتح الحاء المهملة أوله ، وكسر الراء ، وآخره زاي . وفي ب « جرير » وهو غلط .

(٢) قوله « وقول أبي حاتم » إلى آخر كلامه ليس في ب .

(٣) هذه التعميمات غير مقبولة ، لما فيها من الحكم على أمر منتشر يصعب حصره ، وهي مثل مسألة التعديل في قول الراوي : كلُّ من حدثت عنه ثقة ، التي سبق لنا بحثها ص٨١ وهي إن لم تقبل على إطلاقها ، لكن قد يُسْتأنسُ بها .

(٤) نضيف إلى هذه النصوص في التعديل العام هذا النص :

قال أحمد بن سعيد بن أبي مريم عن ابن مَعِين : « ابن أبي ذئب ثقة ، وكل من روى عنه ابن أبي ذئب ثقة ، إلا جابر البياضي . . » .

وقال أبو داود : سمعت أحمد بن صالح يقول : « شيوخ ابن أبي ذئب كلهم ثقات إلا البياضي » . « تهذيب التهذيب » ج٩ ص٣٠٤ـ٣٠٥ .

(٥) « فَهُمْ » بضم الهاء وسكون الميم ، كما ضبطه في « تاريخ بغداد » ج٨ ص٩٣ وذكر لذلك قصة عجيبة .

والحسين هذا هو صاحب محمد بن سعد ، ولد سنة ٢١١ ، ومات سنة =

من أَشَرِّ قوم : المُحَبَّر بن قَحْذَمٍ وولده[١] [ب ـ١٣٢] وعلي بن عاصم وولده . وآل أبي أويس ، كلهم كانوا عنده ضعافاً جداً» .

أما المُحَبَّر بن قَحْذَمٍ[١] : فروى عن أبيه قَحْذم بن سليمان .

قال العُقَيْلي : « في حديثهما ـ يعني المحبَّرَ وأباه ـ وهَمٌ وغلط » .

وأما ولد المحبَّر فلا يعرف منهم سوى داود وهو ضعيف جداً ، وسُئِل عنه أحمد فضحك ، وقال : « شبه لا شيء ، كان يدري ذاك أيشٍ الحديثُ ؟! » يقوله أحمد[٢] على الإنكار .

وقال ابن مَعِين عنه : « لم يكن كذاباً ، وكان قد سمع الحديثَ بالبصرة ، ثم صار إلى عبادان فصار مع الصوفية فنسيَ الحديث وجفاه ، ثم قدم بغداد، فجاءَه أصحابُ الحديث، فجعل يخطىء في الحديثِ ، لأنه لم يجالسْ أصحاب الحديث »[٣] .

= ٢٨٩ . وكان حسن المجلس ، متفنناً في العلوم ، حافظاً للحديث ، والأخبار والأنساب والشعر عارفاً بالرجال ، متوسطاً في الفقه . قال الدَّارقُطني والحاكم « ليس بالقوي » . « ميزان الاعتدال » ج١ ص٥٤٥ـ٥٤٦ ، و« اللسان » ج٢ ص٣٠٨ـ٣٠٩ .

(١) المُحَبَّر بمهملة وموحدة مشددة مفتوحة . ابن قَحْذَم بفتح القاف وسكون المهملة وفتح المعجمة . ضعيف كما يؤخذ من « الميزان » ، و« اللسان » . وتصحفت « قحذم » في ب « محذم » بالميم في كل المواضع!! .

(٢) سقط من ب قوله « وقال شبه لا شيء » إلى هنا .

(٣) داود بن المحبَّر « أبو سليمان البصري ، نزيل بغداد ، متروك ، وأكثر كتاب « العقل » الذي صنفه موضوعات ، من التاسعة ، مات سنة ست ومائتين/ قد ق » . =

فأما بَدَل بن المحبَّر :

فثقة بصري ، ليس بينه وبين هؤلاء قرابة ، وقد خرَّج عنه البخاري في « صحيحه » .

وأبَانُ بن المُحَبَّر :

شامي وهو ضعيف ، وليس من هؤلاء بشيء[١] .

ومِن[٢] ولد المحبَّر بن قَحْذَم : **الوليد بن هشام القَحْذَمي**[٣] :

وقد روى الوليد بن هشام هذا عن المحبَّر بن قحذم عن جده أبي قَحْذم سليمان بن ذكوان عن أنس عن النبي ﷺ قال : « أَسْلَمُ سالمها الله ، وغِفارُ [آـ١٤٩] غفر الله لها »[٤] .

---

(١) « متروك ، اتهمه أبو حاتم بن حبان » . « المغني » رقم ١٦ .

(٢) في ظ « لكن من ولد المحبَّر . . . » .

(٣) ثقة ، كما في « الميزان » ج٤ ص٣٤٩ . وترجمه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ج٤/ ٢/ ص٢٠ ، ولم يجرحه بشيء .

(٤) الحديث مشهور صحيح من حديث أبي هريرة وأبي ذر وجابر ومن حديث أنس بدون هذا الدعاء . وحديث أبي هريرة متفق عليه، البخاري في الاستسقاء ج٢ ص٢٦ ، ومسلم في فضائل الصحابة ج٨ ص١٧٨ـ١٨٠ وفيه أحاديثُ عن عدد من الصحابة .
ولفظ حديث أبي هريرة في البخاري مِن طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة « أَنَّ النبي ﷺ كان إذا رفعَ رأسَه مِنَ الركعةِ الآخِرَةِ يقول : اللهم أنْجِ عيّاشَ بنَ أبي ربيعةَ اللهم أنْجِ سَلمة بن هشام ، اللهم أنجِ الوليدَ بنَ الوليد ، اللهم أنجِ المستضعفينَ من المؤمنينَ ، اللهم اشْدُدْ وطْأَتَكَ على مُضَرَ ، اللهم اجْعَلْها سنينَ كَسِني يوسف .
وأنَّ النبيَّ ﷺ قال : غِفارُ غفرَ اللهُ لها ، وأسْلمُ سالَمها الله » . =

وأما [ظ ـ ٢١٠] علي بن عاصم :

فهو علي بن عاصم بن صُهيب بن سِنان الواسطي يُكنى أبا الحسن ، وقد رماه طائفة بالكذب ، منهم يزيد بن هارون وغيره ، وكذبه أيضاً ابن مَعِين ، وكان أحمد يُحْسن القول فيه ، ويوثقه ، ويحدِّث عنه ، ويقول : إنَّه يخطىء ، وأنكر ذلك ابن مَعِين عليه[١] .

ومما أُنكر على عليّ بن عاصم روايته عن محمد بن سُوقَةَ عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله عن النبي ﷺ : « مَن عَزّى مُصاباً فله مثلُ أجره »[٢] .

= قال ابن أبي الزناد عن أبيه : « هذا كله في الصُّبْح » . انتهى من « صحيح البخاري » .

وأما حديث أنس فمتفق عليه : البخاري في الوتر ج٢ ص٢٦ ، والمغازي ج٥ ص١٠٥ ، ومسلم في الصلاة ج٢ ص١٣٦ بألفاظ متقاربة منها في « البخاري » في المغازي : في الدعاء على الغادرين بالقُرَّاء : « فقنتَ شهراً يدعو في الصبح على أحياءٍ من أحياء العرب : على رِعْلٍ وذَكْوانَ وعُصَيَّةَ وبَني لَحْيانَ » .

ويشبه عندنا ـ والله أعلم ـ أن تكون القصة واحدة ، لما ثبت في حديث أنس : « أَنَّ رسول الله ﷺ قنت شهراً يدعو على أحياءٍ من أحياءِ العرب تم تَرَكه » . وأَنَّ الوليد بن هشام زاد في حديث أنس الدعاء المذكور « أسلم سالمها الله وغفار غفر الله لها » والله تعالىٰ أعلم .

(١) « علي بن عاصم بن صُهَيب الواسطي ، التيمي مولاهم ، صدوق ، يخطىء ويصر ، ورمي بالتشيع ، من التاسعة ، مات سنة إحدى ومائتين ، وقد جاوز التسعين/ د ت ق » وعذره فيما وصف به أنه يخطىء ويصر « من قِبَلِ كتبه » ، على ما قيل .

(٢) أخرجه الترمذي من طريق علي بن عاصم هذا في الجنائز « باب ما جاء في أجر من عزَّى مصاباً » ج٣ ص٣٨٥ وابن ماجه ص٥١١ . =

. . . . . .

= قال الترمذي : « هذا حديث غريب ، لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث علي بن عاصم .

وروى بعضهم عن محمد بن سُوقَة بهذا الإسناد موقوفاً ولم يرفعْه ويقال : أكثر ما ابتلي به علي بن عاصم بهذا الحديث ، نقموا عليه » انتهى .

وقال السِّندي في « حاشيته على سنن ابن ماجه » ج١ ص٤٨٦ـ٤٨٧ : « قال السيوطي في حاشية الكتاب :

« هذا الحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات ». وقال: تفرد به عليُّ بن عاصم عن محمد بن سُوقَة ، وقد كذبه في سنده يزيد بن هارون ويحيى بن مَعِين ».

وقال البيهقي : « تفرَّد به عليّ بن عاصم ، وهو أحد ما أُنكِرَ عليه ، قال : وقد رُوي أيضاً عن غيره » .

وقال الخطيب : « هذا الحديثُ مما أنكرهُ الناسُ على علي بن عاصم وكان أكثر كلامهم فيه بسببه ، وقد رواه عبد الحكم بن منصور ورُوِي عن سفيان الثوريِّ وشعبة وإسرائيل ومحمد بن الفضل بن عطية وغيرهم عن ابن سُوقة وليس شيء منها ثابتاً » .

وقال الحافظ ابن حجر : « كل المتابعين لعلي بن عاصم أضعف منه بكثير ، وليس منها رواية يمكن التعلق بها إلا طريق إسرائيل ، فقد ذكرها صاحب « الكمال » من طريق وكيع عنه ، ولم أقفْ على إسناده بعد » .

قال الصَّلاح العلائي : « قد رواه إبراهيم بن مسلم الخوارزمي عن وكيع عن قيس بن الربيع ، عن محمد بن سُوقة وإبراهيم بن مسلم ذكره ابن حِبَّان في « الثقات » ولم يتكلمْ فيه أحد . وقيس بن الربيع صدوق متكلم فيه ، لكن حديثه يؤيد رواية عليّ بن عاصم ويخرج به عن أن يكون ضعيفاً واهياً ، فضلاً عن أن يكون موضوعاً . والله أعلم » انتهى .

وقع في نسخة « حاشية السندي » : « محمد بن سراقة » والصواب : « محمد بن سوقة » ، وفي النسخة أخطاء أخرى قومناها . فليتنبه .

وقد تابعَه عليه قومٌ من الضعفاء . وقد[١] سبقَ الكلامُ عليه مستوفى في كتاب الجنائز .

وأما ولد علي بن عاصم : فله ابنان :

أحدهما : اسمه عاصم .

وكان ابن مَعِين يذمُّه ، وقال مرة : « كذابٌ ابنُ كذاب » :

وكان أحمد يوثقه ويقول : « هو صحيح الحديث قليل الغلط » .

وقال أيضاً : « هو أصحّ حديثاً من أبيه » .

وخرَّج له البخاري في « صحيحه »[٢] .

والآخر : اسمه الحسن[٣] :

وقد ضعفه ابن مَعِين وقال : « ليس بشيء » وقال أبو حاتم : « محله الصدق » .

وقال ابن عَدِي : « الحسنُ وعاصمٌ ابنا علي خيرٌ من أبيهما ، وليس لهما من المناكير عُشْرُ ما لأبيهما » .

---

(١) قوله « قد » ليس في ظ .

(٢) « عاصم بن علي بن عاصم الواسطي ، أبو الحسن التيمي مولاهم ، صدوق ، ربما وَهِمَ ، من التاسعة ، مات سنة إحدى وعشرين ـ ومائتين ـ / خ ت ق » .

قلت : الأولى أَنَّه ثقة ، فإِنَّ أوهامه معدودة . وهو من شيوخ البخاري ، فهو أعلم بما أخرج عنه .

(٣) الحسن بن علي بن عاصم الواسطي : المعتمد فيه قول أبي حاتم : « محله الصدق » قال ابن عدي : ٧٣٤ : « أرجو أَنَّه لا بأس به » . « المغني » ١٤٣٧

وقال ابن أبي خَيْثمة: سمعتُ ابن مَعِين يقول: « لا يفلحُ من آل عاصم بن صهيب الرومي أحدٌ أبداً » .

وأما آل أبي أُوَيْسٍ :

فأبو أُوَيْسٍ اسمُه عبد الله بن عبد الله بن أُويس :

ابن مالك بن أبي عامر الأَصْبَحي المدني ، ابنُ ابنِ عَمِّ مالك بن أنس ، ضعَّفه يحيى ، وقال مرة : « صدوق وليس بحجة » .

وقال أحمد : « صالح » .

وقال ابن المديني : « كان عند أصحابنا ضعيفاً » .

وقال الفلَّاس : « فيه ضعف، وهو عندهم من أهل الصدق » .

وقال أبو حاتم : « صالح صدوق كأَنَّه لين » .

وقال أبو حاتم : « يُكتب حديثه ولا يُحتَجّ به، وليس بالقوي » .

وخرَّج حديثه مسلم في « صحيحه »[1] .

وله[2] ولدان أحدهما :

إسماعيل بن أبي أُوَيْس :

وقد خَرَّج حديثَه الشيخان في « صحيحهما » ، وضعفه ابن مَعِين والنسائي .

وقال أبو حاتم : « مُغَفَّل محله الصدق » .

وقال البرقاني : قلت للدَّارقُطني : لِمَ ضعف النسائي إسماعيل بن أبي أويس ؟ فقال : « ذكر محمد بن موسى الهاشمي -

---

(١) سبقت ترجمته في ص٦٠٠ .

(٢) « وله » سقط من ظ . لذلك أعلم على «ولدان» بضبة ، لقلق الكلام .

وهذا أحد الأئمة، وكان أبو عبد الرحمن يعني النسائي يخصّه ما لم يخصَّ به ولده ـ فذكر عن أبي عبد الرحمن [النسائي] أَنَّه قال : حكى لي سلمة بن شبيب عنه . قال: ثم توقف أبو عبد الرحمن ، قال : فما زلتُ بعدَ ذلك أداريه أن يحكي لي الحكايةَ حتى قال لي : قال لي سلمة[١] بن شَبيب : سمعتُ إِسماعيل بن أبي أويس يقول : ربما كنتُ أضعُ الحديثَ لأهل المدينة إِذا اختلفوا في شيءٍ فيما بينهم [ب ـ١٣٣].

قلت للدَّارقطُني: من حكى لك هذا عن محمد بن موسى؟ قال: «الوزير ، كتبتُها من كتابه وقرأتُها عليه» يعني ابن خِنْزَابة[٢].

---

(١) في ظ « قال قال سلمة. . . . » ، ليس فيها « لي » .

(٢) إسماعيل بن أبي أُوَيْس « المدني ، صدوق ، أخطأ في أحاديث من حفظه ، من العاشرة ، مات سنة ست وعشرين ـ ومائتين ـ / خ م د ت ق » .

والقصة التي ذكرها الحافظ ابن رجب قال فيها ابن حجر في « التهذيب » ج١ ص٣١٢ : « لعل هذا كان من إِسماعيل في شبيبته ، ثم انصلح » انتهى .

قلت : وفي نفسي من هذه الحكاية ، وإِلا فأينَ صراحةُ المحدِّثين وشدتهم ، ولاسيما النسائي ، لو كان متثبتاً من نقل عنه ؟!

وقال الحافظ ابن حجر في « هدي الساري » ج٢ ص١١٧ : « احتجَّ به الشيخان ، إِلا أَنَّهما لم يُكثرا من حديثه ، ولا أخرج له البخاري مما تفرَّد به سوى حديثين. . . وروينا في « مناقب البخاري » بسند صحيح أَنَّ إِسماعيل أخرج له أصوله ، وأذن له أن ينتقي منها . وهو مُشعر بأَنَّ ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه. . » .

وهذا القول يقال بالنسبة لمسلم ، فإِنَّه حامل علم البخاري وخريجه .

والثاني أبو بكر واسمه عبد الحميد[١] :

وقد خَرَّج له الشيخان أيضاً ، ووثَّقه ابن مَعِين وغيرُه ، وهو أوثق من أخيه بكثير ، قاله أبو داود وغيره .

وقال الدَّارقُطني : « حُجة » .

وضعَّف ابنُ عبد البَرِّ أبا أويس وابنيه وقال : « هم ضِعاف لا يُحتَجُّ بهم » . ولعل مستنده في ذلك ما ذكرناه أولاً عن يحيى بن مَعِين والله أعلم .

ويلتحق بهؤلاء من البيوت الضعفاء :

عَطِيَّة بن سَعْدٍ[٢] العَوْفي[٣] وأولاده :

(أما عطية) :

فضعَّفه غيرُ واحد ، وقد تكرَّر ذكرُه في الكتاب غير مرة .

وأما أولاده : فقال العقيلي[٤] :

«عبد الله بن عَطِيّة بن سعد :

عن أخيه الحسن بن عَطِيّة ، لا يُتابَع على حديثه ، ولهما أخ ثالث

---

(١) عبد الحميد بن عبد الله بن عبد الله بن أويس الأصبحي ، أبو بكر بن أبي أويس، مشهور بكنيته كأبيه، ثقة، ووقع اسمه عند الأزدي أبو بكر الأعشى في إسناد حديث فنسبه إلى الوضع، فلم يُصِب . مات سنة مائتين/ خ م د ت س .

(٢) في ب هنا « عطية بن سعيد » وهو تصحيف .

(٣) عطية العَوْفي «مجمع على ضعفه» كما في «المغني» رقم ٤١٣٩ « صدوق يخطىء كثيراً، كان شيعياً مدلساً، من الثالثة، مات سنة إحدى عشرة ـ ومائة ـ / بخ د ت ق » .

(٤) في « الضعفاء » ورقة ١٠٧/ ٢ =٢/ ٢٨٥ـ٢٨٦ في ترجمة عبد الله .

(و) يقال له عمرو بن عَطية ، ويقارِبُهما في الضَّعْف وقلَّة الضبط » .

وقال البخاري : « عبدُ الله بن عطية بن سعد العوفي عن أخيه الحسن بن عطية هو أخو محمد ، لم يصحّ حديثه » .

والحسن بن عطية[١] :

الذي روى عنه أخوه عبد الله ، ذكره البخاري وقال : « ليس بذاك » .

وضعَّفه أبو حاتم ، وذكره ابن حِبَّان في « ثقاته » وقال [آـ١٥٠] : « أحاديثه ليست نَقِيّة » .

وخرَّج له أبو داود حديثاً واحداً .

ومحمد بن عَطِيّة[٢] :

أخوهم الذي أشار إِليه البخاريُّ يروي عن أبيه .

قال البخاري : « يروي عنه أَسِيدٌ الجمَّال عجائب » .

وذكره العُقيلي أيضاً في « الضعفاء » فيمن اسمه محمد . وكذا[٣] ذكره ابن حِبَّان ولكن لم يطلق عليه الجرحَ ، لأنه تردَّد في نسبة النَّكارة الواقعة في حديثه بين أن تكون منه أو من أبيه أو من أَسيد بن زيد الراوي عنه .

---

(١) « ضعيف ، من السادسة/ د » .

(٢) الذي عليه المصادر أَنَّه ابن عطية فهو غير محمد بن الحسن بن عطية الآتي ، خلافاً للدارقطني وانظر « الكامل » : ٢٢٥١ وقوله : « ثقة » ثم قوله « وعطية وأولاده فيهم ضعف » ؟! .

(٣) قوله « وذكره العُقيلي . . » إِلى هنا سقط من ب . وانظر «الضعفاء» للعقيلي : ١١٣/٤ .

وخالف في ذلك الدَّارقطني وقال : « محمد ليس من أولاد عَطية لصُلْبه ، إنَّما هو محمد بن الحسن بن عطية . ثم قال : نا أحمد بن محمد بن سعيد الهَمْداني هو ابن عُقْدَة ، قال : قلت لمحمد بن سعد بن محمد العَوْفي : محمد بن عطية الذي روى عنه أَسِيدُ بنُ زيد من هو ؟ قال : « ليس لعطيةَ ابنٌ يقال له محمد ، إنَّما هو جَدّي[١] محمد بن الحسن بن عطية بن سعد ، نسبه أسِيْدٌ إلى جده » .

وللحسن بن عطية ولدان :

أحدهما : الحُسين بن الحسن بن عَطِية :

كان قاضيَ بغداد ، ضعَّفه ابن مَعِين ، وأبو حاتم ، وغيرهما[٢] .

والآخر : محمد بن الحسن بن عطية :

قال ابن مَعِين : «ليس بمتين»، وقال أبو حاتم : «ضعيف»، وقال ابن حِبَّان : «لا يجوز الاحتجاج به إذا انفردَ»، وخرَّج له أبو داود في كتابه .

وزعم ابنُ حِبَّان أَنَّه محمد بن الحسنِ بنِ سعدٍ ابنُ أخي عطية بن سعد، ووهمه[٣] [ظ ـ٢١١] الدارقطني في ذلك ، وقال : « إنَّما هو محمد بن الحسن بن عطية بن سعد العَوْفي بلا شك ، نسبه محمد بن ربيعة الكلابي كذلك ، ونسبه أيضاً ابن ابنه محمد بن سعد بن محمد بن الحسن بن عطية بن سعد » .

---

(١) « جدي » ليس في ظ .

(٢) وقال الذهبي : « ضعفوه » . « المغني » رقم ١٥١٦ . وهو يشعر بالاتفاق على ضعفه .

(٣) في ظ « ابن أخي عطية ووهم » . والمثبت من الأصل وب .

ومنهم محمدُ بن عبيد الله العَرْزمي :

ضعيفُ الحديث ، وقد ذكرنا له ترجمة مفردة فيما تقدم[١] ، وقد تكرر ذكره في الكتاب كثيراً .

وابنه : **عبد الرحمن بن محمد** بن عبيد الله .

وابنه : **محمد بن عبد الرحمن** بن محمد : كلهم ضعفاء .

قال الدَّارَقُطني فيما نقله عنه البَرْقاني : « محمد بن عبد الرحمن متروك وأبوه وجده » .

وابن أخي محمد :

عَبّاد بن أحمد بن عبد الرحمن العَرْزَمي :

قال الدَّارَقُطني : « هو متروك أيضاً » .

وروى ابن شاهين من طريق محمد بن عثمان بن أبي شيبة قال : سمعتُ أبي يقول : ذكرتُ لأبي نُعَيم عبدَ الرحمن بنَ محمد بن عُبيد الله العَرْزمي فقال : « كان هؤلاء أهلَ بيت[٢] يتوارثون الضعف قرناً بعد قرن » .

ومنهم : ولد عبد العزيز بن عمر :

[ب ـ ١٣٤] ابن عبد الرحمن بن عوف[٣] .

قال أبو حاتم الرازي : « هم ثلاثة إخوة :

---

(١) في ص٣٣٥ . وتصحَّفت في ب العرزمي إلى « العزرمي » في كل المواضع!! .

(٢) « أهل ثبت » ب ، فما أشنعه تصحيفاً .

(٣) قال ابن القَطَّان : « مجهول الحال » « لسان الميزان » ج٤ ص٧٦ .

محمد ، وعبد الله ، وعمران :

أولاد عبد العزيز بن عمر ، وهم ضعفاء الحديث، ليس لهم حديث مستقيم » انتهى .

ولعمران ابن يقال له :

عبد العزيز يكنى بأبي ثابت :

ويقال له أيضاً: ابن أبي ثابت فإنَّ أباه يكنى بأبي ثابت أيضاً ، وهو أيضاً ضعيف جداً .

ولمحمد بن عبد العزيز ابنان :

أحدهما : إبراهيم :

يروي عنه[١] يعقوب الزهري وإبراهيم بن المُنْذر ، ذكره البخاري في كتاب « الضعفاء » ، وقال : « مُنكَر الحديث[٢] ، سكتوا عنه » .

وقال ابن عدي : « عامة حديثه مناكير ، ولا يشبه حديثُه حديثَ أهل الصدق » .

وقال يعقوبُ بن شيبة : « لا عِلْم لي به » .

والآخر : أحمد :

يروي عن كتاب أبيه ، ويروي عنه عبدُ الله بن شَبِيب .

ويظهر أَنَّ جميعَهم ضعفاء لأن أحاديثهم منكرة لا توافق حديث الثقات .

---

(١) « عن » ب .

(٢) قوله « منكر الحديث » ثبت في ظ وب في صدر قول ابن عدي الآتي ، وكانت مثلهما في نسخة الأصل ، ثم أُصلِحَتْ إلى ما أثبتناه . وانظر « الكامل » : ١ : ٢٥٠ . =

ومنهم ولد سلمَة[١] **بن كُهيل**[٢] : وله ابنان : يحيى ومحمد .

فأما يحيى فضعيفٌ جداً .

وأما محمد : فقد ضعِّف أيضاً ، وهو أصلح من يحيى .

وقال أبو زُرْعَة : «هو ضعيف قريب من أخيه» يعني يحيى .

وليحيى ابن اسمه :

إسماعيل :

قال فيه الدَّارَقُطني : « متروك » .

ولإِسماعيل بن يحيى ابنٌ اسمه :

إبراهيم :

منكر الحديث ضعَّفه غيرُ واحد .

قاعدة :

في تضعيف حديث الراوي إذا روى ما يُخالف رأيه :

قد ضعَّف الإِمامُ أحمد وأكثرُ الحفاظ أحاديث كثيرة بمثل هذا :

فمنها : أحاديثُ أبي هريرة عن النبي ﷺ في المسح على الخُفَّين[٣] .

---

(١) « مسلمة » ب ، وهو تصحيف .

(٢) « الحضرمي ، أبو يحيى الكوفي ، ثقة من الرابعة/ع » .

(٣) قال نور الدين : ما ذكره الحافظ ابن رجب رحمه الله تعالىٰ من إنكار أبي هريرة وابن عمر للمسح على الخفين غير صحيح ، لأنه ثبت إجماع الصَّحابة على =

ضعفها أحمدُ ومسلمٌ وغيرُ واحد ، وقالوا : أبو هريرة ينكِر المسح على الخفين[١] فلا يصحّ له فيه رواية .

ومنها : أحاديثُ ابن عمر عن النبي ﷺ في المسح على الخُفَّين أيضاً .

أنكرها أحمد وقال : « ابنُ عمر أنكرَ على سعدٍ المسحَ على الخفين ، فكيف يكون عندَه عن النبي ﷺ فيه رواية ؟! »[٢] .

= مشروعية المسح على الخفين ، ولم يثبتْ عن أحد من الصحابة خلاف ذلك .

قال أبو عمر بن عبد البر ـ بعد أن سرد من أقوال جماعة من الصحابة في مشروعية المسح على الخفين : « لم يُرْوَ عن غيرهم منهم خلاف ، إلا الشيء الذي لا يثبتْ عن عائشةَ وابن عباس وأبي هريرة » . « التلخيص الحبير » ص٥٨ .

وقال عبد الله بن المبارك : « ليس في المسح على الخفين بين الصحابة اختلافٌ ، لأن كلَّ مَن رُوِيَ عنه إنكارُه فقد رُوي عنه إثباتُه » . « فتح الباري » ج١ ص٢١٣ .

أما القول إنَّ أبا هريرة يُنكر المسح على الخفين فغريب ، قال الحافظُ ابن حجر في « التلخيص » : « قلت : قال أحمد : « لا يصحّ حديث أبي هريرة في إنكار المسح ، وهو باطل » .

وحديث أبي هريرة في إثبات المسح على الخفين عن النبي ﷺ وردَ عنه من أكثرَ من وجه في « المسند » ، و« السنن الكبرى » للبيهقي وابن أبي شيبة والبزَّار وابن ماجه ، انظر تخريجها في « نصب الراية » ج١ ص١٦٨ـ١٦٩ . ولم يخل شيء من طرقه من قدح . لكنها تقوى ببعضها البعض .

(١) قوله : « ضعفها » إلى هنا ليس في ظ .

(٢) ثبت عن ابن عمر الحديث في « صحيح البخاري » ج١ ص٤٧ (باب المسح على الخفين) : عن عبد الله بن عمر عن سعد بن أبي وقاص عن النبي ﷺ أنَّه =

ومنها : حديث عائشةَ عن النبي ﷺ أَنَّه قال للمستحاضة « دعي الصلاةَ أيامَ أَقْرائِكِ »(١) .

= مسح على الخفين ، وأَنَّ عبد الله بن عمر سأل عمر عن ذلك فقال : « نعم إذا حدَّثك شيئاً سعدٌ عن النبي ﷺ فلا تسألْ عنه غيره » .

فهذا صريح أَنَّ ابنَ عمرَ ليس من مذهبه إنكارُ المسح على الخفين ، وأَنَّه إنَّما استشكل ذلك في الحضر لا في السفر ، كما وقعَ لبعض المتقدمين ، « التلخيص الحبير » ص٥٩ ، وكما يُشعِر بذلك سياق قصة ابن عمر مع سعد بن أبي وقاص .

وقال الحافظ ابن حجر في « الفتح » ج١ ص٢١٣ : « وقد روى قصته مالك في « الموطأ » عن نافع وعبد الله بن دينار أَنَّهما أخبراه أَنَّ ابن عمر قدم الكوفة على سعد وهو أميرها ، فرآه يمسحُ على الخفين ، فأنكرَ ذلك عليه ، فقال له سعد : سَلْ أباك ، فذكر القصة .

ويَحتَمِلُ أن يكونَ ابنُ عمر إنَّما أنكر المسح في الحضر لا في السفر ، لظاهر هذه القصة » انتهى . وانظر « الموطأ » ج١ ص٤٥ـ٤٦ .

(١) روى هذا أبو داود ج١ ص٧٣ بلفظ « فأمرها أن تدعَ الصَّلاة أيام أقرائها » ، وبلفظ « المُسْتَحاضَةُ تَتركُ الصَّلاةَ أيامَ أقرائها ثم تَغْتَسلُ » ، والنسائي (ذكر الأقراء) ج١ ص١٨٣ .

والحديث متفق عليه بغير هذا اللفظ عن عائشة قالت : قالت فاطمة بنت أبي حُبَيْشٍ لرسول الله ﷺ : يا رسول الله إني لا أطهرُ ، أَفأَدَعُ الصلاةَ ؟ فقال رسول الله ﷺ : « إنَّما ذلكِ عِرْقٌ وليس بالحَيْضَة ، فإذا أقبلتِ الحيضةُ فاتركي الصلاة ، فإذا ذهب قدرها فاغسلي عنكِ الدم وصلي » . البخاري ج١ ص٦٤ـ٦٥ ، ومسلم ج١ ص١٨٢ . فكأن راويَ لفظ « الأقراء » رواه على المعنى من القَرْءِ وهو الحيض في علمه هو ، فوهم لذهوله عن مذهب السيدة عائشة رضي الله عنها في القَرء أَنَّه الطهر . والطهر لا تتركُ فيه المرأة الصلاة .

قال أحمدُ : « كلُّ من روى هذا عن عائشةَ فقد أخطأ ، لأن عائشة تقول : الأقراءُ الأطهارُ لا الحيض » .

ومنها : حديث طاوسٍ عن ابن عباس في الطَّلاق الثلاث[١] ، وقد سَبَق[٢] .

ومنها : حديثُ ابنِ عمرَ عن النبي ﷺ في فضل الصَّلاة على الجنازة[٣] .

---

(١) في ب : « الطلاق البين » . وهو خطأ .

(٢) سبق في هذا الكتاب ص١٦ مع التعليق عليه وانظر كتابَنَا « أبغض الحلال » فصل الطلاق الثلاث بلفظ واحد ، ففيه مزيدُ تحقيق وتوسيع .

(٣) أخرجه أحمد في « المُسْند » ج٦ ص٢٩٦ رقم ٤٦٥٠ وج٧ ص٥٣ رقم ٤٨٦٧ وج٩ ص١٣٤ رقم ٦٣٠٥ من طريق إسماعيل وهو ابن أبي خالد عن سالم البَرَّاد عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « من صلى على جنازة فله قِيراط » قالوا : يا رسول الله ، مثل قيراطنا هذا ؟ قال : « لا ، بل مثل أُحُدٍ أو أعظم من أُحُد » . وهذا إسناد صحيح . وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » ج٣ ص٣٠ : « ورجاله ثقات » .

وقد وقع خطأ في نُسَخِ « المسند » في اسم سالم البَرّاد وسندِ الحديث فتصحف إلى : « سالم بن عبد الله عن ابن عمر » والصواب سالم أبي عبد الله عن ابن عمر . ونبَّه عليه أحمد شاكر ج٩ ص١٣٤ـ١٣٥ .

وأخرجه كذلك الطبراني في « المعجم الكبير » ، و« المعجم الأوسط » ، إلا أنَّه قال في « المعجم الكبير » : عن رسول الله ﷺ : « من تَبع جنازة حتى يصلى عليها ثم يرجع فله قيراط ، ومن صلى عليها ثم مشى معها حتى يدفنها فله قيراطان » . قيل : يا رسول الله ، وما القيراطان ؟ قال : « مثل أحد » .

وأخرجه البزار بنحوه ، ورجاله ثقات . « مجمع الزوائد » ج٣ ص٣٠ .

=

وذكر الترمذيُّ عن البخاري أَنَّه قال : « ليس بشيءٍ ، ابنُ عمر أنكرَ على أبي هريرةَ حديثَه » .

ومنها : حديث عائشة « لا نكاحَ إلا بولي »[1] .

أعلَّه أحمد في رواية عنه بأَنَّ عائشة عَمِلتْ بخلافه .

= وأما إنكار ابن عمر فإنَّما كان منه تثبّتاً لا إنكاراً ، وقد انتهى بالتسليم ، كما في « الصحيحين » عن نافع قال : قيل لابن عمر : إنَّ أبا هريرة يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « مَن تَبِعَ جنازةً فله قِيراطٌ من الأجر » ، فقال ابن عمر : أكثَرَ علينا أبو هريرة ، فبعثَ إلى عائشة فسألها فصدقت أبا هريرة ، فقال ابن عمر : لقد فرَّطْنا في قراريطَ كثيرةٍ . البخاري في الجنائز (باب فضل اتباع الجنائز) ج٢ ص٨٧ ، ومسلم ج٣ ص٥١ـ٥٢ . وفي لفظ آخر مطول عند مسلم : عن أبي هريرة أَنَّه سمع رسول الله ﷺ يقول : « مَنْ خَرَجَ مع جنازةٍ من بيتها وصلى عليها ثم تبعها حتى تُدْفَن كان له قيراطان من أجر ، كل قِيراط مثل أُحُد . ومن صلَّى عليها ثم رجع كان له من الأجر مثل أُحُد » .

فأرسل ابن عمر خَبَّاباً إلى عائشة يسألُها عن قول أبي هريرة ثم يرجعُ إليه فيخبرُه ما قالت . وأخذ ابنُ عمر قبضةً من حصى المسجد يقلبها في يده ، حتى رجع إليه الرسول فقال : قالت عائشة : صدق أبو هريرة . فضرب ابن عمر بالحصى الذي كان في يده الأرضَ ، ثم قال : لقد فرَّطْنا في قَراريطَ كثيرة .

فانتقد البخاري رواية ابن عمر للحديث لاعتبار ما وقع من ابن عمر ، وهذا الانتقاد إنما يَرِد على من صَرَّح من الرواة بسماع ابن عمر لهذا الحديث من النبي ﷺ ، ولم يصرح بذلك في حديث ابن عمر في « المسند » ، فيصح لاعتباره من مراسيل الصحابة التي يروونها عن بعضهم عن النبي ﷺ ، وهي صحيحة على ما حققناه في كتابنا « منهج النقد » رقم عام ٦٣ ص٣٥٠ـ٣٥١ .

(١) سبق تخريجه في ص٣٠٧ و٤٢٦ .

ومنها : حديث ابنِ عَبَّاس أَنَّ النبيَّ ﷺ لما سُئِل عن الصبي: أَلِهذا حَج ؟ قال : « نعم »[١] .

ردَّه[٢] البخاري بأَنَّ ابن عباس كان يقول : « أيما صبي حُجَّ به ثم أدركَ فعليه الحَجُّ »[٣] .

* * *

(١) أخرجه مسلم (صحة حج الصبي) ج٤ ص١٠١ ، وأبو داود ج٢ ص١٤٢-١٤٣ ، والنسائي ج٥ ص١٢٠ ، ولفظه كما في « مسلم » عن ابن عباس قال : رفعت امرأة صبياً لها فقالت : يا رسول الله ألهذا حج ؟ قال : « نعم ولك أجر » .

(٢) « رواه البخاري » ب ، وهو تصحيف شنيع .

(٣) هذا يُروى عن ابن عباس موقوفاً ويُروى عنه مرفوعاً ، كما أخرجه الحاكم في «المستدرك» ج١ ص٤٨١ عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ : « إذا حجَّ الصبيُّ فهي له حَجَّةٌ حتى يعقِل ، وإذا عَقَلَ فعليه حَجَّةٌ أخرى . . » قال الحاكم « صحيح على شرطهما » ، ووافقه الذهبي .

لكن البيهقي ذهب إلى ترجيح وقفه على ابن عباس فقال في « السنن الكبرى » ج٥ ص١٧٩ : « تفرَّد برفعه محمد بن المنهال عن يزيدَ بن زُريع عن شعبة . ورواه غيره عن شعبة موقوفاً ، وكذلك رواه سفيان الثوري عن الأعمش موقوفاً ، وهو الصواب » . وانظر « نصب الراية » ج٣ ص٦-٧ فقد مال إلى قول البيهقي أيضاً .

وعلى كل حال ليس هناك تعارضٌ بين الحديثين لأن الحديث الأول في صحة الحج والإثابة عليه ، والثاني في بيان أنَّه لا يجزىء عن حجة الإسلام إذا وجبت على الصبي بعد البلوغ ، وهذا أمر آخر كما لا يخفى .

قاعدة :

في تَضْعيفِ أحاديثَ رُويتْ عن بعض الصحابة، والصحيح عنهم روايةُ ما يخالفها :

فمن ذلك : حديث سعد بن سعيد عن عَمْرة عن عائشة عن النبي ﷺ في النهي عن صلاتين، صلاةٍ بعد العصر . . . الحديث[١]، أنكره أحمدُ والدارقطني وغيرُهما .

قال الدارقطني : « المحفوظ عنها أنَّها قالت : ما دخل عليَّ النبي ﷺ بعدَ العصر إلا صلى ركعتين »[٢] .

---

(١) عَلَّقه الترمذي ج١ ص٣٤٧ـ٣٤٨ عن عائشة عن أم سلمةَ عن النبي ﷺ : « أنَّه نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ، وبعد الصبح حتى تطلع الشمس » .

والحديث متفق عليه عن أبي هريرة « البخاري » ج١ ص١١٧ ، و« مسلم » ج٢ ص٢٠٦ـ٢٠٧ ، واللفظ للبخاري عن أبي هريرة قال : «نهى رسول الله ﷺ عن صلاتين : بعد الفجر حتى تطلع الشمس ، وبعد العصر حتى تغرب الشمس » .

وثمةَ أحاديث كثيرة في ذلك في « الصحيحين » وغيرِهما .

(٢) متفق عليه : « البخاري » ج١ ص١١٧ و١١٨ ، و« مسلم » ج٢ ص٢١١ بمعناه، ولفظ البخاري : « ما كان النبي ﷺ يأتيني في يوم بعدَ العصر إلا صلَّى ركعتين » . وعند مسلم : « ما تركَ رسولُ الله ﷺ ركعتين بعد العصر عندي قَطّ » .

وقد أوضحتْ السيدة عائشة نفسُها رضي الله عنها أمرَ هاتين الركعتين فقالت كما في « مسلم » : « كان يصليهما قبل العصر ، ثم إنَّه شُغِلَ عنهما أو =

. . . . . .

= نسيهما ، فصلاهما بعد العصر ، ثم أثبتهما ، وكان إذا صلى صلاة أثبتها » .

وفي « الصحيحين » واللفظ لمسلم : « إنَّه أتاني ناس من عبد القَيْس بالإسلام من قومهم فشغلوني عن الركعتين بعد الظهر ، فهما هاتان » .

قال الحافظ ابن حجر في « الفتح » ج٢ ص٤٣ : « وأما مواظبته ﷺ فهو من خصائصه ، والدليل عليه رواية ذكوان مولى عائشة أنَّها حدثته أنَّه ﷺ كان يصلي بعدَ العصر وينهى عنها ، ويواصلُ وينهى عن الوصال . رواه أبو داود ، ورواية أبي سلمةَ عن عائشةَ في نحو هذه القصة . وفي آخره : « كان إذا صلى صلاةً أثبتها » رواه مسلم .

قال البيهقي : « الذي اختصَّ به ﷺ المداومة على ذلك ، لا أصل القضاء . . » إلى آخر ما ذكره في « الفتح » .

قلت : لفظ البيهقي في « السنن الكبرى » ج٢ ص٤٥٨ـ٤٥٩ : « ففي هذا وفي بعض ما مضى إشارةٌ إلى اختصاصه ﷺ باستدامة هاتين الركعتين بعد وقوع القضاء بما فعل في بيت أم سلمة ، وقد مضى في رواية طاوس عن عائشة رضي الله عنها أنَّها قالت : إنَّما نهى رسول الله ﷺ أن يتحرى طلوع الشمس وغروبها ، وكأنَّها لما رأته ﷺ أثبتهما حملت النهي على هاتين الساعتين ، والنهي ثابت فيهما وقبلهما كما مضى ، فحَمْلُ ذلك على اختصاصه بذلك أولى والله أعلم » .

قال علاء الدين بن التركماني في « الجوهر النقي » : « قولها : وينهى عنها صريح بأنَّ حُكم غيرِ النبي ﷺ في هذا يخالف حكْمَه ، وأنَّه عليه السلام مخصوصٌ بأصل هذه الصلاة لا باستدامتها ، وكذا ما ذكر في أوائل هذه الأبواب من النهي عن الصلاة بعد العصر ، وحديث معاوية وابن عباس وفعل عمر يدل على ذلك ، وإلى هذا ذهب أكثر العلماء ، وكرهوا هاتين الركعتين . ذكره الطحاوي » انتهى .

ومن ذلك : حديث يزيدَ الرِّشْكِ وقتادة عن معاذة عن عائشة : «كان النبي صلى الله عليه وسلم [ب ـ١٣٥] يصلي الضحى أربعاً ويزيد ما شاء الله »[(١)] .

أنكره أحمدُ والأثرمُ وابن عبد البر وغيرهم ، وردُّوه بأَنَّ الصحيح عن عائشة قالت : « ما سبَّح رسول الله ﷺ سُبحة الضحى قط »[(٢)] [ظ ـ٢١٢] .

---

(١) أخرجه مسلم ج٢ ص١٥٧ .

(٢) تمام الحديث : « وإني لأسبحها » . متفق عليه : البخاري في التهجد ج٢ ص٥٠ ، وفي التطوع ج٢ ص٥٨ ، ومسلم ج٢ ص١٥٦ .

وأخرج مسلم من طريق عبد الله بن شقيق قال : قُلت لعائشة : أكان النبي ﷺ يصلي الضُحى ؟ قالت : « لا ، إلا أن يجيء من مَغِيبه » .

وقد اختلف العلماء في حَلّ التعارض بين هذه الروايات عن عائشة إلى مسالك .

المسلك الأول : ترجيح حديث « ما رأيت النبي ﷺ سبّح . . » لأنه اتفق عليه الشيخان ، وقالوا : إن عدم رؤيتها لذلك لا يستلزم عدمَ الوقوع ، فيقدم من رُوي عنه من الصحابة الإثبات ، وهو رأي ابن عبد البر وجماعة .

المسلك الثاني : أَنَّ المراد بقولها « ما رأيته سبحها » أي داومَ عليها ، وقولها « وإني لأسبحها » أي أداوم عليها ، ويدل عليه بقية الحديث من طريق أخرى عندهما قالت : « إن كان ليدعُ العملَ وهو يحب أن يَعملَ به خشية أن يعمل به الناس فيُفْرَض عليهم » ، وهو رأي البيهقي .

المسلك الثالث : قولها « ما صلاها » معناه ما رأيته يصليها . والجمع بينه وبين قولها « كان يصليها » أَنَّها أخبرت في النفي عن مشاهدتها ، وفي الإثبات عن غيرها ، وهو رأيُ القاضي عياض . وانظر « فتح الباري » للحافظ ابن حجر ج٣ ص٣٧ ، وقارن مع « نصب الراية » ج٢ ص١٤٦ـ١٤٧ .

فصل :

قد ذكرنا في كتاب « العلم » فضلَ علم علل[١] الحديث ، وشرفَه وعزتَه ، وقلةَ أهله المتحققين به[٢] من بين الحفاظ والمحدثين[٣] .

وقد صُنِّفَت فيه كتبٌ كثيرة مُفرَدة :

بعضُها غير مرتبة : كـ« العِلل » المنقولة عن يحيى القطَّان ، وعلي بن المديني ، وأحمد ، ويحيى ، وغيرهم .

وبعضها مرتبة :

ثم منها ما رُتِّب على المسانيد : كـ« عِلل الدارقطني » ، وكذلك « مسند علي بن المديني »[٤] ، و« مسند يعقوب بن شيبة » هما في الحقيقة موضوعان لعلل الحديث .

ومنها ما هو مرتَّب على الأبواب : كـ« علل ابن أبي حاتم » ،

---

(١) قوله « علل » ليس في ظ .

(٢) « المحققين له » ظ . « المحققين به » ب .

(٣) قال الحافظ ابن حجر في « شرح النخبة » ص٨٩ :

« وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها ، ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالىٰ فهماً ثاقباً وحفظاً واسعاً ومعرفةً تامةً بمراتب الرواة ، ومَلَكَةً قوية بالأسانيد والمتون ، ولهذا لم يتكلم فيه إلا قليلٌ من أهل هذا الشأن ، كعلي بن المديني ، وأحمد بن حنبل ، والبخاري ، ويعقوب بن شيبة ، وأبي حاتم ، وأبي زُرْعَة ، والدَّارقُطني » .

(٤) قوله « وأحمد . . » إلى هنا سقط من ب .

و« العلل » لأبي بكر الخلَّال الحنبلي ، وكتاب « العلل » للترمذي أوله مرتَّب وأواخره[١] غير مرتَّب[٢] .

وقد ذكر أبو داود في « رسالته إلى أهل مكة »[٣] : « أَنَّه ضَرَرٌ على العامة أن يُكْشَفَ لهم كل ما كان من هذا الباب ، فيما مضى من عيوب الحديث ، لأنَّ علمَ العامَّة يقصر عن مثلِ هذا » .

وهذا كما قال أبو داود ، فإنَّ العامة تقصر أفهامهم عن مثل ذلك ، وربما ساءَ ظنُّهم بالحديث جملة إذا سمعوا ذلك .

وقد تسلَّطَ كثيرٌ ممن يطعن في أهل الحديث عليهم بذكر شيءٍ من هذه العلل . وكان مقصودُه بذلك الطعنَ في الحديث[٤] جملةً والتشكيكَ فيه . أو الطعنَ في غيرِ حديثِ أهل الحجاز ، كما فعله حسين الكرابيسي في كتابه الذي سماه بـ« كتابِ[٥] المدلّسين » ، وقد ذُكِر كتابه هذا للإمام أحمد [آـ١٥٢] فذمَّه ذماً شديداً . وكذلك أنكره عليه أبو ثور وغيره من العلماء .

قال المَرُّوذي : « مضيتُ إلى الكرابيسي وهو إذ ذاك مستورٌ يَذُبُّ عن السنة ويُظهِر نُصْرَة أبي عبد الله، فقلت له : إنَّ «كتاب المدلسين» يريدون أن يَعْرِضُوه على أبي عبد الله ، فأظهِرْ أَنَّك قد نَدِمْتَ حتى

---

(١) « وآخره » ظ وب .

(٢) وقد رتَّبه على الأبواب فأحسنَ ترتيبه أبو طالب القاضي الأندلسي. وحصلنا على نُسخته الخطية ، وقام بنشره الأستاذ حمزة ديب مصطفى بمشاورتي أجزل الله مثوبته .

(٣) ص٧ .

(٤) « في أهل الحديث. . » ظ وب .

(٥) « كتاب » ظ ، بدون باء الجر .

أُخْبِرَ أبا عبد الله [١] . فقال لي : « إِنَّ أبا عبد الله رجلٌ صالح مثلُه يُوفَّقُ لإِصابة الحق ، وقد رضيتُ أن يُعرَض كتابي[٢] عليه ، وقال : قد سألني أبو ثور وابن عقيل وحبيش[٣] أن أضرب على هذا الكتاب، فأبيتُ عليهم، وقلت : بل أزيدُ فيه ، ولجَّ في ذلك وأبى أن يرجعَ عنه .

فجيء بالكتاب إِلى أبي عبد الله وهو لا يدري مَنْ وضعَ الكتابَ ، وكان في الكتاب الطعنُ على الأعمشِ والنصرة للحسَن بن صالح .

وكان في الكتاب : « إِن قلتم : إِنَّ الحسن بن صالح كان يرى رَأْيَ الخوارج فهذا ابن الزبير قد خَرَجَ » .

فلما قرىء على أبي عبد الله قال : « هذا قد جمع للمخالفين ما لم يحسنوا أن يحتجّوا به ، حذِّروا عن هذا » ونهى عنه .

وقد تسلَّط بهذا الكتاب طوائفُ من أهل البدع من المعتزلة وغيرهم في الطعنِ على أهل الحديث ، كابن عَبّادٍ الصاحب ونحوه[٤] ، وكذلك بعضُ أهل الحديث ينقل منه دسائس ـ إِما أَنَّه يخفى عليه[٥] أمرُها ، أو لا يخفى عليه ـ في الطعن في الأعمشِ ، ونحوهِ ، كيعقوبَ الفسوي ، وغيره .

وأما أهلُ العلم والمعرفة والسنة والجماعة فإِنَّما يذكرون عللَ الحديثِ نصيحةً للدين وحفظاً لسنة النبي ﷺ ، وصيانةً لها ، وتمييزاً

---

(١) قوله « فقلت له . . » إِلى هنا سقط من ظ .
(٢) في الأصل « وقد وصيت » والمثبت أظهر . وفي ظ « كتابه » . وهو سهو .
(٣) « ابن حبيش » ظ ، « ابن حبيس » ب .
(٤) « وغيره » ظ وب .
(٥) « عليه » ليس في ظ وب .

مما يدخُلُ على رواتها من الغَلَطِ والسهو والوَهْم ، ولا يوجبُ ذلك عندهم طعناً في غير[١] الأحاديثِ المعلَّلة ، بل تقوى بذلك الأحاديث السليمةُ عندهم لبراءتها من العِلَل وسلامتها من الآفات ، فهؤلاء هم العارفون بسنةِ رسول الله ﷺ حَقّاً ، وهم النقادُ الجهابذة الذين ينتقدون الحديثَ انتقادَ الصَّيرَفيِّ الحاذقِ للنقدِ[٢] البَهْرَجِ[٣] من الخالص ، وانتقادَ الجوهريِّ الحاذِقِ للجوهر [ب ـ١٣٦] مما دُلِّس به .

* * *

وقد انتهى الكلامُ على كتاب « الجامع » لأبي عيسى الترمذيِّ رحمهُ اللهُ ورضي عنه .

واللهُ تعالىٰ المسؤولُ أن يجعلَه خالصاً لوجهه الكريم ، وموجِباً للفوز برضوانه في جَنَّات النعيم ، وأن ينفعَ به صاحِبَه وكاتِبَه وقارِئَه في الدنيا والآخرةِ ، وأن يجعله سَبَباً لإحياءِ علوم السنن التي هي مهجورةٌ داثرةٌ ، وأن لا يجعلَ ما علَّمنا علينا وَبالاً ، وأن لا يجعلَ سَعْيَنا ونَصَبَنا في العلمِ يذهبُ ضلالاً ، بمنِّه وكَرَمِهِ ، إنَّه أكرمُ الأكرمين وأرحمُ الراحمين لا يرد سؤالاً ، (ولا يخيِّبُ آمالاً) .

---

(١) « غير » سقطت من ظ .

(٢) « المنقد » ظ وب .

(٣) البَهْرَج : الباطل والرديء من الشيء .

وهذا آخر ما تيسَّر من التعليق على هذا الكتاب القيِّم ، راجعناه في هذه الطبعة وحررناه ، وزدنا فوائده . اللهم اجعله في حِرْز الرضا والقَبول عندك ، وعمِّم النفعَ به ، وامنحْنا من جودك ما نرجوه وفوق ما نرجوه إنَّك سبحانك ذو الكرم العَميم والفضل العظيم ، وأنت أكرم الأكرمين وأرحم الراحمين ، لا ترد سؤالاً ، ولا تخيب آمالاً ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين .

الفهارس

١ـ المصادر المخطوطة	٨١١
٢ـ المراجع المطبوعة	٨١٢
٣ـ المصادر المذكورة في شرح العلل	٨٢١
٤ـ الآيات القرآنية	٨٢٤
٥ـ الأحاديث النبوية : الأقوال	٨٢٥
٦ـ الأحاديث النبوية : الأفعال	٨٣٠
٧ـ الأعلام المترجمة	٨٣٤
٨ـ مَسْرَد الأعلام	٨٤٢
٩ـ موضوعات تصدير المحقق لشرح العلل	٨٩٦
١٠ـ موضوعات شرح العلل وأهم التعليقات عليه	٨٩٩
١١ـ الدليل العام	٩٢٨

١ـ المصادر المخطوطة

ـ الإرشاد ، لأبي يَعلى الخليلي ، (استانبول) .
ـ التمهيد لابن عبد البَرّ (معهد المخطوطات المصورة) .
ـ التمييز ، لمسلم بن الحجَّاج (دار الكتب الظَّاهرية بدمشق) .
ـ تهذيب الكمال ، للمِزِّي (دار الكتب المصرية) .
ـ جامع التحصيل لأحكام المراسيل ، للعلائي (دمشق) .
ـ رسالة في تعارض الجرح والتعديل ، للمُنْذري (دمشق) .
ـ الضعفاء ، للعُقيلي (دمشق) .
ـ العلل الكبير ، للترمذي (ترتيب أبي طالب القاضي) ، (استانبول) .
ـ عين الإصابة فيما استدركته عائشة على الصحابة ، للسيوطي (حلب) .
ـ الكامل في الضعفاء ، لابن عَدِي (دمشق) .
ـ الكنى والأسماء ، لمسلم بن الحجاج (دمشق) .
ـ المحدِّث الفاصِل للرَّامَهُرمُزي (دمشق) .
ـ المصنَّف ، لأبي بكر بن أبي شيبة (نسخة مصورة) .
ـ المُقْنِع في علوم الحديث ، لابن المُلَقِّن (مصر) .
ـ نَكْتُ الهِمْيان في نُكَتِ العُميان ، للصفدي (مصر) .

* * *

٢ـ المراجع المطبوعة

وكتب ذكرت في التعليقات على ترتيب الألف باء

ـ أ ـ

ـ أبغض الحلال ، بقلم نور الدين عتر ، طبع مؤسسة الرسالة ، بيروت ، دمشق .

ـ الإجابة لإيراد ما استدركته عائشةُ على الصحابة ، للزَّرْكَشي ، تحقيق سعيد الأفغاني ، طبع دمشق .

ـ إحياء علوم الدين ، للغزالي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر .

ـ الأدب المُفْرد ، للبخاري ، نسخة الشرح فضل الله الصمد ، السلفية ، مصر .

ـ الأذكار للنووي ، المطبعة الخيرية ، للخشاب ، مصر .

ـ إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري ، للقسطلاني . الطبعة الخامسة المطبعة الأميرية .

ـ الاستيعاب في أسماء الأصحاب ، لابن عبد البَرّ ، مع الإصابة . مطبعة مصطفى محمد ، مصر .

ـ إسعاف المبطأ برجال الموطأ ، للسيوطي ، مع تنوير الحوالك . مطبعة مصطفى محمد .

ـ الأسماء والكنى ، لأبي بشر الدولابي ، طبع الهند .

ـ الإصابة في تمييز الصحابة ، لابن حجر العسقلاني ، مع الاستيعاب .

ـ الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار ، للحازمي ، طبع حمص .

ـ الأعلام ، لخير الدين الزركلي ، الطبعة الثانية .

ـ الاغتباط بمن رُمي بالاختلاط ، لسبط ابن العجمي ، المطبعة العلمية حلب .

ـ الإلماع في أصول الرواية وتقييد السماع ، للقاضي عياض ، تحقيق السيد أحمد صقر ، دار التراث ، مصر .

ـ الأم للشافعي ، شركة الطباعة الفنية : مصر .

ـ الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصَّحيحين ، نور الدين عتر ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، مصر .

ـ إنباء الغُمر بأنباء العُمر ، لابن حجر العسقلاني ، طبع المجلس الأعلى ، مصر .
ـ الأنساب ، للسمعاني ، طبع حجر في بريطانيا سنة ١٩١٢ .
ـ إنهاءُ السَّكن لمن يطالع إعلاء السنن : ظفر أحمد التهانوي ، طبع الهند = قواعد في علوم الحديث تحقيق وتعليق الأستاذ العلامة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالىٰ .

ب ـ ت

ـ البداية والنهاية ، لابن كثير ، مطبعة كردستان العلمية ، مصر .
ـ تاج العروس شرح القاموس للزَّبِيْدِي ، المطبعة الأميرية ، مصر .
ـ تاريخ بغداد ، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب ، طبع مصر .
ـ التاريخ الكبير ، للبخاري ، طبع الهند .
ـ تأويل مختلف الحديث ، لابن قتيبة ، مكتبة الكُلِّيَّات الأزهرية ، مصر .
ـ تبصير المُنْتَبِه بتحرير المُشْتَبِه ، لابن حجر العسقلاني ، المؤسسة المصرية العامة للطباعة والنشر .
ـ التبيين لأسماء المدلسين ، للبرهان الحلبي ، المطبعة العلمية ، حلب .
ـ تحفة الأَحْوَذي شرح جامع الترمذي ، للمُبارَكْفُوري ، طبع الهند (تصوير بيروت) .
ـ تدريب الراوي شرح تقريب النواوي للسيوطي ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، الطبعة الأولى .
ـ تذكرة الحفاظ ، للذهبي ، طبع الهند ، الطبعة الثالثة .
ـ ترتيب المدارك ، للقاضي عياض ، طبع مصر .
ـ ترتيب مسند الشافعي ، للسِّندي ، تحقيق عبد الغني عبد الخالق .
ـ الترغيب والترهيب ، للمُنذري ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثالثة .
ـ تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة ، لابن حجر العسقلاني ، طبع الهند .
ـ تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ، لابن حجر العسقلاني ، طبع مصر .
ـ التعليق على سنن أبي داود ، لابن القيم ، مع مختصر المنذري ، مطبعة أنصار السنة .
ـ تفسير القرآن العظيم ؛ لابن كثير ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، مصر .
ـ تقدمة الجرح والتعديل ، لابن أبي حاتم الرازي ، طبع الهند .
ـ تقديم ذيل طبقات الحنابلة ، لسامي الدهان ، طبع دمشق .
ـ تقريب التهذيب ، لابن حجر ، تحقيق عبد الوهّاب عبد اللطيف ، الطبعة الأولى ، مصر .
ـ التقريب والتيسير لأحاديث البشير النذير ، للنووي ، نسخة شرحه تدريب الراوي .

ـ التقرير والتحبير ، لابن أمير حاج، شرح التحرير للكمال بن الهمام، المطبعة الأميرية في بولاق ، مصر .
ـ تقييد العلم ، للخطيب البغدادي ، تحقيق يوسف العش ، طبع بيروت .
ـ التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرَّافعي الكبير ، لابن حجر العسقلاني، طبع الهند .
ـ تلخيص المستدرك ، للذهبي ، بذيل المستدرك للحاكم ، طبع الهند .
ـ التلويح حاشية على التوضيح ، لسعد الدين التفتازاني ، مطبعة محمد علي صبيح ، مصر .
ـ تهذيب التهذيب ، لابن حجر ، طبع الهند (تصوير بيروت) .
ـ تهذيب السنن = مختصر السنن للمنذري .
ـ توجيه النظر ، لطاهر بن صالح الجزائري ، (تصوير بيروت) . وتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالىٰ .
ـ توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار ، للصنعاني ، تحقيق وتعليق محمد محيي الدين عبد الحميد ، طبع مصر .
ـ التوضيح شرح التنقيح ، لصدر الشريعة البخاري ، بحاشية التلويح ، مطبعة محمد علي صبيح ، مصر .

-ج-

ـ الجامع ، للترمذي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده نسخة ثانية ، المطبع المجتبائي في الهند .
ـ جامع الأصول من أحاديث الرسول ، لابن الأثير ، طبع دمشق .
ـ جامع بيان العلم وفضله ، لابن عبد البرّ ، المطبعة المنيرية ، مصر .
ـ جامع البيان في تفسير القرآن ، للطبري ، تحقيق محمود محمد شاكر، طبع دار المعارف وبقيته من طبعة الحلبي .
ـ الجامع الصحيح ، للبخاري ، طبع بولاق سنة ١٣١٣هـ .
ـ الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير ، للسيوطي ، نسخة شرحه فيض القدير .
ـ الجرح والتعديل ، لابن أبي حاتم الرازي ، طبع الهند .
ـ جِلاء الأفهام في الصَّلاة والسلام على خير الأنام ، لابن القيم ، المطبعة المنيرية ، مصر .
ـ جواب الحافظ أبي محمد عبد العظيم المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل = رسالة في تعارض الجرح والتعديل .
ـ الجوهر النقي على سنن البيهقي ، لابن التركماني ، بذيل السنن الكبرى .

-ح-

ـ حاشية السِّندي على سنن ابن ماجه ، المطبعة التازية ، مصر .
ـ الحج والعمرة في الفقه الإسلامي ، لنور الدين عتر ، الطبعة الثانية ، دمشق .

د ـ ذ

ـ دراسات تطبيقية في الحديث النبوي (الكتاب الأول) نور الدين عتر ، مديرية الكتب الجامعية ـ دمشق .
ـ دراسات تطبيقية في الحديث النبوي (الكتاب الثاني) نور الدين عتر مديرية الكتب الجامعية ، دمشق .
ـ الدر المنثور في التفسير المأثور ، للسيوطي ، تصوير بيروت .
ـ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، لابن حجر العسقلاني ، الطبعة الثانية مصر .
ـ الدراية في تخريج أحاديث الهداية ، لابن حجر ، مطبعة الفجالة الجديدة مصر .
ـ ذيل تذكرة الحفاظ ، للسيوطي ، مع مجموعة ذيول التذكرة ، طبع القدسي ، دمشق .

-ر-

ـ الرِّحلة في طلب الحديث ، للخطيب البغدادي ، تحقيق نور الدين عتر ، نشر المكتبة العلمية، بيروت .
ـ رسالة أبي داود إلى أهل مكة ، مطبعة الأنوار ، مصر .
ـ الرسالة للإمام الشافعي ، تحقيق أحمد شاكر ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر .
ـ رسالة في تعارض الجرح والتعديل ، للمنذري، باعتناء عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله طبعها بعنوان (جواب الحافظ أبي محمد المنذري . .) .
ـ الرسالة المستطرفة في مشهور كتب السنة المشرفة، للكتاني، طبع بيروت .
ـ الرفع والتكميل في الجرح والتعديل ، لمحمد عبد الحي اللكنوي ، الطبعة الأولى ، حلب .
ـ رياض الصالحين ، للنووي ، طبع عبد الحميد حنفي ، مصر .

ـ س ـ

ـ السنن ، لأبي داود السجستاني ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة مصطفى محمد ، مصر .
ـ السنن ، للترمذي = جامع الترمذي .
ـ السنن للنسائي = المجتبى .
ـ السنن ، لابن ماجه ، تحقيق فؤاد عبد الباقي ، طبع عيسى البابي الحلبي ، مصر .
ـ السنن ، للدَّارِمي ، المطبعة الحديثة ، دمشق .
ـ السنن ، للدَّارَقُطْني ، دار المحاسن للطباعة ، مصر .
ـ السنن الكبرى ، للبيهقي ، طبع الهند ، (تصوير بيروت) .

ـ ش ـ

ـ شذرات الذهب في أخبار مَنْ ذَهَب لابن العماد الحنبلي ، طبع مكتبة القدسي ، مصر .
ـ شرح الألفية في علم الحديث ، للعراقي ، طبع جمعية النشر والتأليف ، مصر .
ـ شرح شرح نُخبة الفِكَر ، لعلي القاري ، طبع استانبول ، وتحقيق الأخوين تميم ، طبع بيروت .
ـ شرح صحيح مسلم للنووي = المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج .
ـ شرح العزيزي على الجامع الصغير ، طبع مصر .
ـ شرح العَضُد على مختصر ابن الحاجب ، المطبعة الأميرية ، بولاق ، مصر .
ـ شرح معاني الآثار ، للطحاوي ، مطبعة الأنوار المحمدية ، مصر .
ـ شرف أصحاب الحديث ، للخطيب البغدادي ، تحقيق الدكتور سعيد خطيب أوغلو ، طبع تركية .
ـ شفاء الغلل شرح العلل ، لمحمد عبد الرحمن ، (آخر تُحفة الأَحْوَذي) .
ـ شروط الأئمة الخمسة ، للحازِمي ، مكتبة القدسي ، مصر .
ـ شروط الأئمة الستة ، لأبي الفضل بن طاهر المقدسي ، مع شروط الحازمي .

ـ ص ـ

ـ صحيح مسلم ، طبع استانبول .
ـ صحيح ابن خزيمة ، تحقيق مصطفى الأعظمي ، بيروت .

ـ ض ـ

ـ الضعفاء الصغير ، للبخاري ، طبع دار الوعي، حلب .
ـ الضعفاء والمتروكون، للنسائي طبع دار الوعي، حلب .
ـ الضعفاء الكبير للعُقَيْلي ، طبع دار الكتب العلمية، بيروت .
ـ الضوء اللامع ، للسخاوي ، طبع مصر .

ـ ط ـ

ـ الطبقات ، للنسائي ، رواية ابن التمار ، طبع دار الوعي ، حلب ، آخر الضعفاء والمتروكين للنسائي .
ـ طبقات الشافعية الكبرى ، للسبكي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، مصر .
ـ الطبقات الكبرى ، لابن سعد ، طبع بيروت .

ـ ع ـ

ـ العِلل ، لابن المديني ، تحقيق مصطفى الأعظمي ، بيروت .
ـ العلل ومعرفة الرجال ، للإمام أحمد بن حنبل ، طبع تركية .
ـ العلم ، لأبي خيثمة ، المكتب الإسلامي ، دمشق ـ بيروت .
ـ علوم الحديث ، لابن الصلاح ، تحقيق نور الدين عتر ، الطبعة الأولى ، حلب .
ـ علوم الحديث للحاكم = معرفة علوم الحديث .
ـ علوم الحديث ومصطلحه ، لصبحي الصالح ، الطبعة الخامسة، بيروت .

ـ ف ـ

ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، لابن حجر ، المطبعة الخيرية للخشاب ، مصر .
ـ فتح الباقي شرح ألفية العراقي ، لزكريا الأنصاري ، طبع فاس .
ـ فتح المغيث شرح ألفية العراقي في علم الحديث ، للسخاوي ، طبع الهند .
ـ فتح المُلْهم شرح صحيح مسلم ، لشَبِّيْر أحمد العثماني ، طبع الهند .
ـ الفِصَل في الملل والأهواء والنِّحَل ، لابن حزم ، طبع مصر (تصوير بيروت) .
ـ الفهرست ، لابن النديم ، طبع مصر .
ـ فيض القدير شرح الجامع الصغير ، للمُنَاوِي ، مطبعة مصطفى محمد ، مصر .

ـ ق ـ

ـ قواعد التحديث ، لجمال الدين القاسمي ، الطبعة الثانية، طبع عيسى البابي الحلبي ، مصر .
ـ قواعد في علوم الحديث، للتهانوي، حققه وعلق عليه عبد الفتاح أبو غدة = إنهاء السكن .
ـ قوت المغتذي على جامع الترمذي ، للسيوطي ، طبع الهند .

ـ ك ـ

ـ الكامل في الضعفاء، لابن عدي ، طبع دار الفكر، بيروت .
ـ كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الحديث على ألسنة الناس ، لإسماعيل بن محمد العجلوني ، طبع مكتبة القدسي ، مصر .
ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لحاجي خليفة ، تصوير بيروت .
ـ الكفاية في علم الرواية ، لأبي بكر الخطيب البغدادي ، طبع الهند .
ـ كنز العمال ، لعلي المتقي الهندي ، طبع الهند ، الطبعة الثانية .
ـ الكوكب الدري على جامع الترمذي ، لرشيد أحمد الكَنْكُوهي ، طبع الهند .

ـ ل ـ

ـ اللُّبَاب في تهذيب الأنساب ، لابن الأثير علي بن محمد ، طبع مكتبة القدسي ، مصر .
ـ لحظ الألحاظ بذيل تذكرة الحفاظ ، لتقي الدين محمد بن فهد المكي ، نشر القدسي، دمشق ، مع مجموعة ذيول التذكرة .
ـ لسان العرب ، لابن منظور ، المطبعة الأميرية، تصوير مصر .
ـ لسان الميزان ، لابن حجر ، طبع الهند ، تصوير بيروت .
ـ لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف ، لابن رجب ، عيسى البابي الحلبي ، مصر .
ـ لقط الدرر حاشية على نزهة النظر ، للعدوي ، مطبعة التقدم العلمية ، مصر .
ـ لمحات في أصول الحديث ، لمحمد أديب صالح ، دمشق .

ـ م ـ

ـ المجروحين ، لابن حِبَّان ، طبع الهند .
ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، للهيثمي ، طبع مكتبة القدسي ، مصر .

ـ المجموع شرح المهذَّب للنووي ، مطبعة العاصمة ، مصر .
ـ المُحدِّثُ الفاصِلُ بين الرَّاوي والواعي ، للرَّامَهُرْمُزِي ، تحقيق محمد عَجَاج الخطيب ، طبع دار الفكر ، بيروت .
ـ المُحَلَّى ، لابن حزم الظاهري ، مطبعة الإمام ، مصر .
ـ مختار الصحاح ، لمحمد بن أبي بكر الرازي ، مطبعة الترقي ، دمشق .
ـ مختصر سنن أبي داود ، للمنذري ، مطبعة أنصار السنة ، مصر .
ـ مختصر المزني ، مع كتاب الأم ، شركة الطباعة الفنية ، مصر .
ـ المدخل إلى كتاب الإكليل ، للحاكم النيسابوري ، طبع حلب .
ـ المذاهب الإسلامية ، لمحمد أبو زهرة ، الطبعة الأولى سلسلة ألف كتاب .
ـ المراسيل، لأبي داود السجستاني ، طبع مصر .
ـ المستدرك على الصَّحيحين للحاكم النيسابوري ، طبع الهند .
ـ المسند ، للإمام أحمد ، المطبعة الميمنية ، مصر (تصوير بيروت)، وطبع دار المعارف بتحقيق أحمد شاكر .
ـ المسند، لأبي بكر الحميدي ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، طبع الهند .
ـ المسند ، لأبي داود الطيالسي ، طبع الهند .
ـ مشكل الآثار ، للطحاوي ، طبع الهند .
ـ المصنَّف، لعبد الرزاق بن هَمَّام الصنعاني ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، طبع بيروت.
ـ معالم السنن، للخطابي ، مع مختصر المنذري ، مطبعة أنصار السنة .
ـ المعتصر من المختصر من مشكل الآثار ، للقاضي أبي المحاسن يوسف بن موسى الحنفي ، من مختصر الباجي ، طبع الهند ، الطبعة الثانية .
ـ معجم المصطلحات الحديثية ، لنور الدين عتر ، مَجْمَع اللغة العربية ، دمشق .
ـ معجم المؤلفين ، لعمر رضا كَحَّالة ، طبع دمشق .
ـ المعجم الوسيط ، إصدار مَجْمَع اللغة العربية ، مصر .
ـ معرفة علوم الحديث ، للحاكم النيسابوري ، طبع دار الكتب المصرية .
ـ المُغْني ، لابن قُدامة ، في الفقه الحنبلي ، مطبعة المنار ، الطبعة الثالثة .
ـ المغني في الضعفاء ، للذهبي ، تحقيق نور الدين عتر ، دار المعارف ، حلب .
ـ مفتاح السعادة ، لطَاشْ كُبْرِي زَادَهْ ، طبع الهند .
ـ المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة ، للسَّخاوي، دار الأدب العربي للطباعة ، مصر .

ـ الملل والنحل للشهرستاني ، بهامش الفِصَل لابن حزم ، تصوير بيروت .
ـ منحة المعبود بترتيب مسند الطيالسي أبي داود ، لأحمد البَنَّا ، المطبعة المنيرية ، مصر .
ـ المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، للنووي ، المطبعة المصرية .
ـ منهاج الطالبين في الفقه الشافعي ، للنووي ، نسخة شرح المَحَلِّي ، مطبعة محمد علي صبيح ، مصر .
ـ منهج النقد في علوم الحديث ، لنور الدين عتر ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، دمشق .
ـ موارد الظمآن بزوائد صحيح ابن حِبَّان ، للهيثمي ، المطبعة السلفية ، مصر .
ـ الموطَّأ ، للإمام مالك ، مطبعة مصطفى محمد ، مصر .
ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، للذَّهبي ، تحقيق البَجاوي ، طبع عيسى البابي الحلبي ، مصر .

ـ ن ـ

ـ نزهة النظر شرح نُخْبَة الفِكَر ، للحافظ ابن حجر ، تحقيق رضوان محمد رضوان ، طبع مصر .
ـ نَصب الراية بتخريج أحاديث الهداية ، للزَّيلَعي ، مطبعة دار المأمون ، مصر .
ـ نظم المتناثر من الحديث المتواتر ، لسيدي محمد بن جعفر الكَتَّاني ، دار المعارف بحلب (تصوير) .
ـ نُكت العراقي على علوم الحديث لابن الصَّلاح ، طبع مصر .
ـ النهاية في غريب الحديث ، لابن الأثير ، المبارك بن محمد ، طبع عيسى البابي الحلبي ، مصر .
ـ نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ، لمحمد بن علي الشوكاني ، المطبعة العثمانية ، مصر .

ـ هـ ـ

ـ هَدْي الساري مقدمة فتح الباري ، لابن حجر العسقلاني ، المطبعة المنيرية ، مصر .
ـ هدي النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصلوات الخاصة ، لنور الدين عتر ، دار الفكر ، دمشق .
ـ هدية العارفين في أسماء المؤلفين ، للبغدادي ، تصوير بيروت .

* * *

٣ـ المصادر المذكورة في شرح العلل

ـ أدب المحدِّث والمحدَّث	لعبد الغني بن سعيد الحافظ
ـ الإرشاد	لأبي يعلى الخليلي (مطبوع)
ـ الاستذكار	لابن عبد البَرّ (مطبوع)
ـ الأفراد	للدَّارقُطني
ـ الأم	للإمام الشافعي (مطبوع)
ـ التاريخ	لابن البراء
ـ التاريخ	لابن خِراش
ـ التاريخ	لابن أبي خيثمة (جزء منه) (مطبوع)
ـ التاريخ	للإمام البخاري (مطبوع)
ـ التاريخ	للحافظ محمد بن عبد الله الحاكم
ـ التاريخ	للغَلاَبي
ـ تاريخ سمرقند	للإدريسي
ـ التسوية بين حدثنا وأخبرنا	للطحاوي
ـ التفسير	للدَّارمي
ـ التمهيد	لابن عبد البر (مطبوع)
ـ التَّمييز	للإمام مسلم بن الحَجَّاج (مطبوع)
ـ تمييز المَزِيد في مُتَّصِل الأسانيد	للخطيب البغدادي
ـ الجامع	للإمام الترمذي ط
ـ الجامع	للدَّارِمي (وكأنه يريد السنن) (مطبوع)
ـ جامع بيان العلم وفضله	لابن عبد البر (مطبوع)
ـ الجرح والتعديل	للرازي (مطبوع)
ـ الرسالة	للإمام محمد بن إدريس الشافعي (مطبوع)
ـ رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه	للإمام أبي داود (مطبوع)
ـ رسالة البيهقي إلى الجويني	البيهقي

ـ الزهد	لوَكيع (مطبوع)
ـ السنن	لأبي داود (مطبوع)
ـ السنن	للنسائي (مطبوع)
ـ السنن الكبرى	للبيهقي (مطبوع)
ـ سؤالات البرذعي	لأبي زرعة البرذعي (مطبوع)
ـ شرح الرسالة	للصَّيرفي
ـ الصَّحيح	للإسماعيلي
ـ الصَّحيح	للإمام البخاري (مطبوع)
ـ الصَّحيح	للإمام مسلم بن الحَجَّاج (مطبوع)
ـ الصَّحيح	لمحمد بن إسحاق بن خُزيمة (مطبوع)
ـ الضعفاء	للإمام البُخاري (مطبوع)
ـ الضعفاء والمجروحون	لابن حِبَّان (مطبوع)
ـ الضعفاء	للعُقيلي (مطبوع)
ـ العلل	لابن أبي حاتم الرَّازي (مطبوع)
ـ العلل	لأبي بكر الخَلاّل
ـ العلل	لعلي بن المديني (مطبوع)
ـ العلل	للدَّارقُطني (جزء منه) (مطبوع)
ـ العلل	ليحيى بن سعيد القطان
ـ العلل	ليحيى بن مَعِين (بعض الروايات) (مطبوع)
ـ العلل الكبرى	للترمذي (مطبوع)
ـ العِلل ومعرفة الرجال	لأحمد بن حنبل (مطبوع)
ـ علوم الحديث	للحافظ محمد بن عبد الله الحاكم (مطبوع)
ـ الكامل	لابن عَدِي (مطبوع)
ـ الكفاية	للخطيب البغدادي (مطبوع)
ـ الكنى	للإمام مسلم بن الحجّاج (مطبوع)
ـ المحدِّثُ الفاصل	للرَّامَهُرمُزي (مطبوع)
ـ المدخل إلى كِتاب الإكليل	للحافظ محمد بن عبد الله الحاكم (مطبوع)
ـ المدخل	للبيهقي (جزء منه) (مطبوع)
ـ المدلِّسون	لحُسَين الكَرابيسي

ـ مسائل أبي داود للإمام أحمد	لأبي داود السِّجستَاني (مطبوع)
ـ المُسْنَد	للإمام أحمد بن حَنْبل (مطبوع)
ـ المسند	للبزَّار (مطبوع)
ـ المسند	للإمام بقي بن مَخْلد الأندلسي
ـ المسند	للدَّارمي (مطبوع)
ـ المسند	لعلي بن المديني
ـ المسند	ليعقوبَ بن شيبة (قطعة صغيرة) (مطبوع)
ـ الموطأ	للإمام مالك بن أنس (مطبوع)
ـ الموقوف	للترمذي
ـ النَّاسِخُ والمنسوخ	لأبي بكر الأثرم[1]

* * *

(١) وانظر ص٣٧ـ٣٩ ففيها مجموعة من المصنفات ومؤلفيها ذكرها الحافظ ابن رجب لمناسبة تاريخ تدوين الحديث . وانظر ص٢١٥ـ٢١٧ مجموعة من كتب علي بن المديني .

٤ـ الآيات القرآنية

ـ أَقِمِ الصَّلاةَ لدُلُوكِ الشَّمْسِ ٤٣١
ـ إِنَّمَا أمرُنا لشيءٍ ٧٢٠
ـ أو أَثَارَةٍ مِن عِلم ٦٢
ـ فإذا بلغن أجلهنَّ فأمسكوهنَّ بمعروف ١١
ـ فصَعِقَ مَنْ في السموات ومَنْ في الأرض ٧٧٤
ـ فطلِّقُوهُنَّ لِعدَّتهِن ٤٣١
ـ فلا تكُ في مِرْيَةٍ من لقائه ٧٤٢
ـ فمن تمتَّع بالعمرة إلى الحجِّ فما استيسرَ من الهَدْي ١٨
ـ فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ٧٧٢ـ٧٧٣
ـ لا يستوي القاعدون ٧٣٩
ـ لئن شكرتم لأزيدنكم ٣٩٦
ـ ممن ترضون من الشهداء ٧٥
ـ وأتموا الحج والعمرة لله ٢٣
ـ وإذ قال ربك للملائكة ٧٥٥
ـ وأشهدوا ذوي عدل منكم ٧٥
ـ وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم ١٦
ـ وفوق كل ذي علم عليم ١٠٨
ـ وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض ١٢
ـ والذين يرمون أزواجهم ٦٩٥
ـ ولقد سبقت كلمتنا ٧٢٠
ـ ويسألونك عن الروح ٧٢٠
ـ يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ ٧٥
ـ يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم ٣٩٦

* * *

٥ـ الأحاديث النبوية

الأقوال

بحسب أوائلها على حروف المعجم

ـ أ ـ

ـ الأئمة من قريش ٥٩٦
ـ اتقوا النار ولو بشق تمرة ٥٧٥
ـ أثبت أُحُد فإنما عليك ٦٣٣
ـ اختر منهن أربعاً (لمن كان عنده أكثر من أربع زوجات) ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٦٠٤
ـ إذا اختلف البيعان والمبيع قائم ٢٤
ـ إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة ٢٣
ـ إذا استهل الصبي ورث ٦٣٩
ـ إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى ٦٢٩
ـ إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا ٤٣٤
ـ إذا انتصف شعبان فلا تصوموا ٢٥
ـ إذا بقي نصف من شعبان فلا تصوموا ٢٥
ـ إذا جاء أحدكم الجمعة ٣٧٩
ـ إذا حج الصبي فهي له ٨٠١
ـ إذا دخل النور القلب انشرح ٧٧٢
ـ إذا شرب الخمر فاجلدوه ٤
ـ إذا شرب الكلب في إناء أحدكم ٥٨٣
ـ إذا عطس أحدكم فليقل ١٣٢
ـ إذا عملت أمتي خمس عشرة ٦١٢
ـ إذا فعلت أمتي خمس عشر ٦١٣
ـ إذا قرأ فأنصتوا ١٤٨
ـ إذا كان جامداً فألقوها ٧٢٢
ـ إذا وجدتم الرجل قد غلَّ ٢٧
ـ الأذنان من الرأس ٥٦٨
ـ أراهم قد فعلوها استقبلوا بمقعدتي ٣١٢
ـ ارجع فأحسن وضوءك ٦٢٥ ، ٦٣٩ ، ٧٦٦
ـ أسلم سالمها الله ٧٨٥
ـ اشفعوا إليّ لتؤجروا ٧٤٨
ـ اشفعوا فلتؤجروا ٧٤٨
ـ اطرحوا ما حولها إن كان جامداً ٧٢٣
ـ اعقلها وتوكل ٤٤٨
ـ أعلمته (الذي قال إني أحب فلاناً) ٧٢٥
ـ اقضيا يوماً مكانه ٦٢٨
ـ اكتب فوالذي نفسي بيده ٣٦
ـ اكتحلوا بالإثمد ٦٩٦
ـ أكثروا من الصلاة علي يوم الجمعة ٦٨١
ـ ألقوها وما حولها ٧٢١
ـ اللهم اجعل رزق آل بيتي قوتاً ٧٥٦
ـ اللهم اجعل رزق آل محمد ٧٥٦
ـ اللهم اجعل رزق آل النبي ٧٥٦

- اللهم أنج عياش ٧٨٦
- اللهم إني أسألك رحمة ١٣٣
- اللهم رب جبرائيل وميكائيل ٦٤٢
- اللهم صلِّ على محمد وعلى أزواجه ٧٣٠
- اللهم عافني في جسدي ٦٥٤
- أما معاوية فصعلوك ٤٥
- أُمرت أن أسجد على سبعة أعظم ٣١١
- أمي البسي ثوب الحداد ثلاثاً ١٧
- أنا فرطكم على الحوض ٣٧٤
- أنا وكافل اليتيم ٧٢٦
- إن أول زمرة تدخل الجنة ٧٥٥
- إن جبريل هبط على النبي ﷺ فقال: خَيِّرهم (يعني أصحابك في أسارى بدر) ٧٥٣
- إن الجنة عرضت علي ٦٨٥
- إن صدقة الفطر مدان ٣٠٨
- إن الله كتب كتاباً فهو عنده ٦٣٤
- إن المرأة تنكح على دينها ٣٣٣
- إن من أفضل أيامكم ٦٨٢
- إنّ من البر بعدَ البر ٥٧
- إن المؤمن إذا أصابه السقم ٧٦٩
- إن هذا يوم رخص لكم ٢٠
- إنه أتاني ناس من عبد القيس ٨٣
- إن شرب الخمر فاجلدوه ٧
- إن عاد في الرابعة فاقتلوه ٧
- إن لم تجدوا غيرها (آنية المشركين) ٦٧٥
- انزعوها وما حولها ٧٢١
- انقضي رأسك وامتشطي ١٤٧
- انكحي أسامة بن زيد ٤٥
- إنما الأعمال بالنيات ٣٨٦ ، ٤١٦ ، ٤٥٥
- إنما الأعمال بالنية ٣٨٦
- إنما جعل الإمام ليؤتم ٦٣٢ ، ٦٣٣
- إنما ذلك عرق ٧٩٨
- إنما مثل الجليس الصالح ٧٤٧
- إنما الناس كإبل مائة ٦٠٣
- إنما هي أيام أكل وشرب (التشريق) ٣٨٢
- إنهما يعذبان ٥٢٧
- إني عند الله لمكتوب خاتم النبيين ٦٤٥
- أول زمرة يدخلون الجنة ٧٥٥

ـ ب ـ

- البئر جبار ٥٧٩
- بوس بن سمية تقتلك الفئة ٢٨٩
- بيت لا تمر فيه جياع ٤٤٧
- بين كل أذانين صلاة ٥٦٤

ـ ت ـ

- تخرج نار من قِبَل اليمن ٤٧٣
- تستجندون أجناداً ٣٤٣
- تسلبي ثلاثاً ثم ٤١٠
- تقتل عماراً الفئة الباغية ٢٨٩ ، ٥٨٨
- تنكح المرأة على أربع ٣٣٣

ث ـ ج

- ثوبك هذا غسيل أم جديد ٥٨٥
- الجمعة على من آواه الليل ٧١

ح - خ

- الحبة السوداء شفاء ٦٨٥
- الحج عرفة ٤٤٠ ، ٤٤٢
- الحمى حظ كل مؤمن من النار ٦٨٠
- الحمى حظ المؤمن من النار ٦٨٠
- الحمى من فيح جهنم ٦٨٠
- حوّلوا مقعدتي إلى القبلة ٣١١
- الخازن الأمين الذي يؤدي ٧٤٩
- خذ عن عمك (أكل البرد) ١٢
- خذوا زرعكم ٧١٣
- الخيل معقود في نواصيها الخير ٥٨٦

ذ - ر

- دية كل ذي عهد ٣٠٩
- دعي الصلاة أيام أقرائك ٣٩٨
- رأيتموني حين فرغت ٦٨٥
- الرجل أحق بشفعته ٣٢٢

س - ش

- ستخرج نار من حضرموت ٤٧٣
- شهد عندي رجال مرضيون ٧٤١

- ص -

- الصلاة على وقتها ٤٣٠
- الصلاة في أول وقتها ٤٣٠
- الصلاة لأول وقتها ٤٣٠
- صلوا عليَّ واجتهدوا في الدعاء ٧٣٠

ع - غ

- عليكم بالإثمد ٦٩٧
- عليكم بالباءة ٦٠٩
- عليكم بقيام الليل ٣٩٦
- عمار تقتله الفئة الباغية ٢٨٨
- غفار غفر الله لها ٧٨٥
- الغلام مرتهن بعقيقته ٢٨٨ ، ٧٣٥

- ف -

- فكلوا واشربوا حتى تسمعوا ١٢
- في خمس وعشرين من الإبل فما فوق ١٥
- في خمس وعشرين من الإبل خمس شياه ١٥
- فيما سقت السماء العشر ٤٧٣

- ق -

- قال الله عز وجل : أبتلي عبدي ٧٦٨
- قال الله : لا ينبغي لعبد ٧٤٠
- قد أجبتك (حديث ضمام بن ثعلبة) ٤٤
- القضاة ثلاثة ٧٤١

- ك -

- الكافر يأكل في سبعة أمعاء ٢٣٨
- كلكم راع ٧٤٩
- الكمأة دواء العين ٦٨٥ ، ٦٨٦
- الكمأة من المن ٦٨٦
- كن في الدنيا كأنك غريب ٧٤٥
- كنت لك كأبي زرع ٤٩٠

ـ ل ـ

ـ لا إنما ذلك عرق ٦٥٣
ـ لابأس بالتولية في الطعام ٣٠٨
ـ لا تأكلوا ذبائح بني تغلب ٧٥٤
ـ لا تبرز فخذك ولا تنظر ٦٩٨
ـ لا تحدي بعد يومك هذا ١٧
ـ لا تزال أمتي على الفطرة ٦٦١
ـ لا تسافر المرأة ثلاثاً إلا ٤٥٤
ـ لا تسافر المرأة فوق ثلاث ٤٥٤
ـ لا تسبخي عليه ٦٥٤
ـ لا تقدموا رمضان بصوم ٢٥
ـ لا تقدموا شهر رمضان بصيام ٢٦
ـ لا شغار في الإسلام ٧٦٣
ـ لا نكاح إلا بولي ٤٢٦ ، ٤٢٩ ، ٥٢٥ ، ٨٠٠
ـ لا يأتي عليكم زمان ٧٣٧ ، ٧٣٨
ـ لا يبقى في البيت أحد إلا لُدَّ ٦٩٦
ـ لا يبولن أحدكم مستقبل القبلة ١٤٢
ـ لا يحل دم امرىء مسلم ٧
ـ لا يفلق الرهق ٣٠٥
ـ لا يقبل الله صلاة بغير طهور ٧٤٢
ـ لا يقيمن أحدكم أخاه ٦٣٩
ـ لا ينبغي لأحد أن يقول أنا خير من يونس ٧٤٠
ـ لا ينبغي لعبد أن يقول ٧٤٠
ـ لقد قرأتها على الجن ٦١٧
ـ لكني أفقد جليبيبا ٦٥٧
ـ لو طعنت في فخذها أجزأ ٣٤٠
ـ ليس أحد منكم ينجيه عمله ٥١١
ـ ليس منا من لم يرحم صغيرنا ٥٩٧
ـ ليسأل أحدكم ربه ٥٠٠

ـ م ـ

ـ ما بال أقوام يشرفون المترفين ٧٧١
ـ ما من الناس من مسلم يتوفى له ثلاث ٧٥٣
ـ ما ينبغي لعبد أن يقول إني خير من يونس ٧٤٠
ـ مثل أمتي مثل المطر ٥٠١
ـ مررت ليلة أسري بي ٧٤٢
ـ المستحاضة تترك ٧٩٨
ـ المستحاضة تجمع بين الصلاتين ٣٢٩
ـ من أتى عرافاً فسأله ٦٦٨
ـ من أتى عرافاً فصدقه ٦٦٧
ـ من أدرك عرفة قبل طلوع الفجر ٢٠
ـ من أعتق شقصاً في عبد ٤٢٢
ـ من أعتق شِقْصاً له من عبد ٦١٩
ـ من باع عبداً له ٤٧٢
ـ من تبع جنازة حتى يصلي ٧٩٩
ـ من تبع جنازة فصلى ٤٤٤
ـ من تبع جنازة فله قيراط ٤٤٤ ، ٨٠٠
ـ من جمع بين الصلاتين من غير عذر ٥
ـ من حج البيت أو اعتمر ٦٦٢
ـ من حدث عني بحديث ٧٥
ـ من حلف فقال: إن شاء الله ٤٢٣ ، ٤٧٥
ـ من خرج مع جنازة ٨٠٠
ـ من زاد على هذا أو نقص ١٠
ـ من زار قبر أمه كان كعمرة ١٠٠
ـ من زرع في أرض قوم ٧١٢

- من سأل الناس وله ما يغنيه ٣٣٣
- من صلى على جنازة فله قيراط ٧٩٩
- من ضرب أباه فاقتلوه ٣٠٩
- من عزى مصاباً فله مثل أجره ٧٨٦
- من غسل ميتاً فليغتسل ٩
- من قال حين يأوي إلى فراشه ١٩١
- من قال حين يسمع المؤذن ٥٥٣
- من قال حين يسمع النداء ٧٥٩
- من قال: سبحان الله وبحمده ٧٥٠
- من لدني ٦٩٥
- من لم يدرك الصلاة بجمع ٢٩
- من لم يرحم صغيرنا ٥٩٧
- من لم يسجد على أنفه ٣١١
- من وقع على بهيمة فاقتلوه ٦٤٤
- المؤمن يأكل في معى واحد ٤٤٠
- المؤمن للمؤمن كالبنيان ٧٤٨

- ن -

- النار جبار ٥٧٩
- الناس كإبل مائة ٤٧٣ ، ٦٠٣
- نِعْمَ الإدامُ الخل ٤٤٧
- نِعْمَ العبدُ الحجام ٦٩٥
- نعم (حج الصبي) ٨٠١
- نعم ، ولك أجر (حج الصبي) ٨٠١
- نور يُقذف فيه فينشرح ٧٧٢

- هـ -

- هذا ركس ٥٢٣
- هل تسمع حي على الصلاة ١٣
- هل حضرت الصلاة معنا ٤٥٣
- هم الشهداء ثُنْية الله ٧٧٤
- هو الطهور ماؤه ٣٤٢

- و -

- وآدم بين الروح والجسد ٦٤٥
- وأنا ، وأنا (حديث الأذان) ٥٨٣
- وما أهلكك (المجامع في رمضان) ٧٢٤
- وجعل التراب لي طهوراً ٤٣٣
- وجعل تربتها طهوراً ٤٣٢
- وجعل تربتها لنا طهوراً ٤٣٢
- وجعلت لنا الأرض مسجداً وطهوراً ٤٣٣
- وجعلت لي الأرض ٤٣٢ ، ٤٣٣
- الولاء لمن أعتق ٤١٦
- الولد عبد (الحامل تتزوج) ١٨
- ويح عمار تقتله الفئة ٢٨٩

- ي -

- يا أبا الحسن أفلا أعلمك ٧٧٠
- يا سُليك قم فاركع ركعتين ٣٧٨
- يجزي في الوضوء رطلان ٧١٣

* * *

٦ـ الأحاديث النبوية

الأفعال

على ترتيب الأطراف[١]

أبو رافع

ـ تزوج ﷺ ميمونة وهو حلال ٣٨٣

أبو العشراء

ـ الذكاة في فخذها ٤١٤

أبو هريرة

ـ نهى عن بيع المطاعم ٣٠٧

ـ نهى عن بيعتين ٦٣٧

ـ نهى عن صلاتين ٨٠٢

أسماء بنت أبي بكر (أم عروة)

ـ المعتمر إذا مسح الركن حَلَّ ١٩

أنس بن مالك

ـ أمر ﷺ من ضحك أن يعيد الصلاة ٢٩٤

ـ أنه ﷺ كوى أسعد بن زرارة ٦٠٣

ـ أوصى عند موته بالصلاة ٦٣٢

ـ بينما نحن جلوس ٢٤٤

ـ دخل ﷺ مكة وعلى رأسه المغفر ٤١٦ ، ٤٦٢

ـ رجل قال: إني أصبت حداً ٤٥٢

ـ رأى ﷺ رجلاً في ظهر قدمه لمعة ٦٢٦

ـ فقنت شهراً يدعو في الصبح ٤٨٦

ـ قنت شهراً ٤٨٧

ـ كان ﷺ ضخم الكفين ٦٢٧

ـ كان ﷺ يتوضأ بالماء ٧١٤ ، ٧١٧

ـ كان ﷺ يحتجم في الأَخْدَعَيْنِ ٦٢٦

ـ كانت عامة وصية رسول الله ٦٣٢

ـ كانت قبيعة سيف ٦٢٦

ـ كانت قراءة النبي ﷺ ٦٢٧

ـ نهى عن بيع الطعام حتى ٣٠٧

ـ مطرت السماء (أكل البرد للصائم) ١٢

أوس بن أوس

ـ مسح على نعليه وقدميه ١٤

البراء بن عازب

ـ كان ﷺ يقنت في الصبح ١٣٣

بلال بن رباح

ـ أن النبي ﷺ مسح على الخفين ٢٢

ـ أنه مسح على الخفين والخمار ٢٢

ثوبان

ـ بعث عصابة فأصابهم البرد ٢٢

جابر بن عبد الله

ـ أطعمنا ﷺ لحوم الخيل ٦٥٦

(١) بحسب رواتها من الصحابة بترتيب أسمائهم على حروف المعجم .

ـ أمر ﷺ بفسخ الحج ٢٣
ـ أمر من ضحك أن يعيد الصلاة ٢٩٤ ، ٢٩٥
ـ أهدى ﷺ الغنم ٧٣١
ـ إمامة جبريل ٤٥٤
ـ حججنا مع رسول الله ﷺ ٨
ـ زجر عن ذلك (ثمن الكلب والسنور) ٦٣٩
ـ كان إذا سجد جافى ٥٣٧
ـ كان فيما أهدى غنم مقلدة ٧٣١
ـ كان يقول في التشهد ٤٣٥
ـ كنا إذا حججنا ٨
ـ كنا نأكل لحوم الخيل ٦٥٦
ـ نهى عن بيع الطعام ٣٠٧
ـ نهى عن الجلالة ٤٠٦

حذيفة بن اليمان

ـ تسحرنا وكان النهار ١١

الحسن بن علي

ـ بعث أبا رافع ورجلاً ٣٨٢

رافع بن عمرو

ـ رأيت رسول الله ﷺ يخطب على بغلةٍ بمنى ١٦٠

السائب بن يزيد

ـ جمع عمر الصحابة في التراويح ٥٧٨

سعد بن أبي وقاص

ـ أنه ﷺ مسح على الخفين ٧٩٨

سلمة بن المحبق

ـ قضى ﷺ في رجل وقع على جارية امرأته ١٧

صفوان بن عسال

ـ كان يأمرنا إذا كنا سفراً ٤٣٤

عائشة الصديقة

ـ إن الذين جمعوا الحج والعمرة ٤٥١
ـ أنه ﷺ قبل امرأة من نسائه ٦٥١
ـ أنه ﷺ كان سلّم في الصلاة ٦١٧
ـ أمرنا بأن ننزل الناس منازلهم ١٠٨
ـ أمرها أن تدع الصلاة أيام ٧٩٨
ـ تلبيته ﷺ (بزيادة والملك لا شريك لك) ٤٢١ ، ٤٣٧
ـ أهدي له وشيقة ظبي ٦٠٧
ـ أهدي له وشيقة لحم ٦٠٧
ـ فأمرها أن تدع الصلاة أيام ٧٩٨
ـ كان إذا استفتح الصلاة قال ٧٦١
ـ كان إذا صلى صلاة أثبتها ٨٠٣
ـ كان إذا قام بالليل افتتح صلاته ٦٤٢
ـ كان فيما أنزل عشر رضعات ١٦
ـ كان يستعذبُ له الماء ٥٨٧
ـ كان يصلي الضحى أربعاً ٨٠٤
ـ كان يصليهما قبل العصر ٨٠٢
ـ كان يصلي بعد العصر وينهى عنها ٨٠٣
ـ كان يقبل بعض نسائه ولا يتوضأ ٦٥٦
ـ كان يقبلها ولا يحدث وضوءاً ٦٥٥
ـ كان يقرأ في الأولى (الوتر) ٥٩٩
ـ كنت أفتل القلائد ٧٣١
ـ لا ، إلا من يجيء من مغيبه ٨٠٤
ـ ما ترك ركعتين بعد العصر ٨٠٢
ـ ما دخل عليّ النبي ﷺ بعد العصر إلا صلى ركعتين ٨٠٢

- ما رأيت رسول الله ﷺ صائماً في العشر قط ٥٢٧
- ما سبح رسول الله سبحة الضحى ٨٠٤
- نهى عن الصلاة بعد العصر ٨٠٢
- قصة أصحاب الإفك ٤٥ ، ٦٧٦
- حديث أم زرع ٤٨٩
- ما كان النبي ﷺ يأتيني في يوم بعد العصر إلا صلى ركعتين ٨٠٢

عبد الله بن بُحينة

- كان إذا صلى جافى ٥٣٧

عبد الله بن الحارث

- رأيت رسول الله ﷺ يبول ١٤٢

عبد الله بن حذافة

- بعث ﷺ عبد الله بن حذافة ٣٨٢

عبد الله بن زيد

- كان أذان رسول الله ﷺ شفعاً ١٣٤

عبد الله بن عباس

- احتجم ﷺ وأعطى الحجام ٥٩٠
- احتجم وهو محرم ٥٩٠
- أن رجلاً مات (توريث المولى) ١٥
- أن النبي ﷺ كان له مكحلة ٦٩٦
- تزوج وهو محرم ١٦٠
- جاء هلال بن أمية (حديث اللعان) ٦٩٥
- جمع ﷺ بين الظهر والعصر ٥٧٤
- رش على رجليه وهما في النعل ١٤
- صليت مع رسول الله ثمانياً ٧
- في فضل علي ٦٨٨
- قضى في دية المكاتب ٢٤
- كان طلاق الثلاث ١٥
- كان يقول عند الكرب ٧٤١
- كان يمسك عن التلبية ١٣٤
- كنا نؤديه على عهد النبي ﷺ ١٤٨
- نهى عن بيع الطعام ٣٠٧

عبد الله بن عمر

- أمر ﷺ من ضحك أن يعيد الصلاة ٣٩٤ ، ٣٩٥
- رأيت رسول الله ﷺ محلولاً إزاره ٦٩٠
- صليت مع رسول الله ﷺ في الحضر والسفر ١٣٤
- نزل المحصب ٦٦٦
- نهى عن بيع الولاء وعن هبته ٣٤١ ، ٤١٥ ، ٤٥١ ، ٤٧٧
- نهى عن لبستين ٤٣٦
- نهى عن أكل الجلالة ٦٤١
- نهى عن الشغار ٧٦٣

عبد الله بن عمرو

- نهى يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية وعن الجلالة ٦٤١

عبد الله بن مسعود

- أتى ﷺ الغائط ٥٢٣
- تحريق متاع الغال ٢٨
- خرج لحاجته ٥٢٣
- كان يقنت في وتره ٧٨
- كان مع النبي ﷺ في حرث (السؤال عن الروح) ٧٢٠

عبد الرحمن بن أبزى

- كان يوتر بسبِّح اسم ٦٤٩

عبد الرحمن بن يعمر

ـ نهى عن الدباء والمزفت ٤٣٩ ، ٤٤٢

علي بن أبي طالب

ـ إنما قام ﷺ مرة واحدة (للجنازة) ٧٦٤
ـ رش الرجلين في النعلين ١٤
ـ قام على فرضة من فرض الخندق ٧٣٤
ـ قام ﷺ لجنازة فقمنا ٧٦٥
ـ كان على فرضة من فرض الخندق ٧٣٥
ـ كان يقرئنا القرآن ١٢٣
ـ مسح ﷺ على الجبائر ٥٨٠

عمار بن ياسر

ـ علمه ﷺ التيمم ضربة للوجه والكفين ١١
ـ التيمم إلى المناكب ١٠ ، ١١
ـ التيمم إلى نصف الذراعين ١١

عمر بن الخطاب

ـ إنما سن رسول الله ﷺ الزكاة ٢٧٩
ـ جمع عمر الصحابة في رمضان ٥٧٨
ـ تقبيل الحجر الأسود ٧٣٣ ، ٧٣٤
ـ سؤال جبريل عن الإيمان والإسلام ٤٣٥
ـ نهى عن الصلاة بعد العصر ٧٣٩
ـ نهى عن الصلاة بعد الصبح ٧٤١

عمران بن حصين

ـ نزلت آية المتعة (التمتع في الحج) ١٨

عمرو بن أمية الضمري

ـ رأيت رسول الله ﷺ يمسح على عمامته ٢٢

معاذ بن جبل

ـ خرجنا مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك (الجمع بين الصلاتين) ٧٠٦
ـ رأيت رسول الله ﷺ إذا توضأ مسح وجهه بطرف ثوبه ٧٠٢
ـ كان في غزوة تبوك ٤٦٠

المغيرة بن شعبة

ـ أنه ﷺ توضأ فمسح بناصيته ٢٢
ـ صلى المغيرة فنهض في الركعتين ١٣٤

وائل بن حُجر

ـ رأيت رسول الله ﷺ يرفع يديه مع التكبير ٧٢٩

المراسيل وما لم يذكر راويه الصحابي

ـ أن رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر حرقوا متاع الغال ٢٨
ـ كان يظهر من التلبية ٢٧٨
ـ النهي عن كراء الأرض ١٤
ـ تكبير العيدين ٣٩٧
ـ نهى عن بيع الحيوان بالطعام ٣٠٧
ـ نهى عن الدباء والمزفت ٤٣٩ ، ٤٤٢

* * *

٧ـ الأعلام المترجمة

ـ أ ـ

ـ أبان بن صمعة ـ٥٧٤
ـ أبان بن أبي عياش البصري ـ٩٧ ـ٩٨
ـ أبان بن المحبر ـ٧٨٥
ـ إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى ـ٧٩٦
ـ إبراهيم بن بشار الرمادي ـ٧٠٥ ـ٧٤٩
ـ إبراهيم بن سعد بن إبراهيم الزهري ـ٥٩٥
ـ إبراهيم بن طهمان الخراساني ـ٦٠١
ـ إبراهيم بن محمد أبو إسحاق الفزاري ـ٥٤٠
ـ إبراهيم بن محمد بن عبد العزيز ـ٧٩٥
ـ إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي ـ٣٢٨ ـ٦٩٣
ـ إبراهيم بن مسلم ـ٧٨٧
ـ إبراهيم بن يزيد النخعي ـ٥٢٥
ـ ابن البراء = محمد بن أحمد
ـ ابن سماعة = إسماعيل بن عبد الله العدوي
ـ ابن أبي عدي = محمد بن إبراهيم البصري
ـ أبو أحمد الزبيري = محمد بن عبد الله بن الزبير الأسدي
ـ أبو الأحوص = سلام بن سليم
ـ أبو إسحاق السبيعي = عمرو بن عبد الله الهمداني
ـ أبو إسحاق الفزاري = إبراهيم بن محمد
ـ أبو أويس المدني = عبد الله بن عبد الله بن أويس
ـ أبو بكر بن أبي مريم ـ٦٧٨
ـ أبو بلج الواسطي ـ٦٨٧
ـ أبو حذيفة = موسى بن مسعود النهدي
ـ أبو حمزة السكري = محمد بن ميمون
ـ أبو داود الحفري = عمر بن سعد
ـ أبو داود الطيالسي = سليمان بن داود
ـ أبو زرعة الدمشقي = عبد الرحمن بن عمر
ـ أبو زرعة الرازي = عبيد الله بن عبد الكريم
ـ أبو زرعة بن عمرو بن جرير ـ١٦٢
ـ أبو عاصم النبيل = الضحاك بن مخلد الشيباني
ـ أبو علي الرحبي = حسين بن قيس
ـ أبو عوانة = وضاح بن عبد الله اليشكري
ـ أبو قطن = عمرو بن الهيثم
ـ أبو قلابة الرقاشي = عبد الملك بن محمد
ـ أبو كدينة = يحيى بن المهلب البجلي
ـ أبو مسهر الدمشقي = عبد الأعلى بن مسهر الغساني
ـ أبو معاوية الضرير = محمد بن خازم
ـ أبو معشر = نجيح بن عبد الرحمن السندي

ـ أبو مقاتل السمرقندي = حفص بن سَلْم الفزاري
ـ أحمد بن حنبل ـ الإمام ـ١١٨ ـ٢٠٨
ـ أحمد بن محمد بن عبد العزيز ـ٧٩٥
ـ أسباط بن نصر الهمداني ـ٦٥٩
ـ إسحاق بن أسيد الخراساني ـ٨٤
ـ إسحاق بن راشد الجزري ـ٦٦٤
ـ إسرائيل بن يونس ـ٥١٩
ـ إسماعيل بن أبي أويس ـ٧٨٩ ـ٧٩٠
ـ إسماعيل بن عبد الله العدوي ـ ابن سماعة ـ٥٤٨
ـ إسماعيل بن عبد الرحمن السدي ـ٦٥٩
ـ إسماعيل بن عياش الحمصي أبو عتبة ـ٤٠٩
ـ إسماعيل بن مسلم المكي ـ٦٦٠
ـ إسماعيل بن يحيى بن سلمة ـ٧٩٦
ـ الأعمش = سليمان بن مهران
ـ الأوزاعي = عبد الرحمن بن عمرو
ـ أيوب بن أبي تميمة السختياني ـ١٦٨
ـ أيوب بن سويد الرملي ـ٦٥
ـ أيوب بن عتبة اليمامي ـ٦٢٠

ـ ب ـ

ـ الإمام البخاري = محمد بن إسماعيل
ـ بدل بن المحبر ـ٧٨٥
ـ بشر بن كعب العدوي ـ٢٩٣
ـ بقية بن الوليد الحمصي ـ٦٧ ـ٦١٠
ـ بكير بن عبد الله بن الأشج ـ٥٥٠

ـ ج ـ

ـ جابر بن يزيد الجعفي ـ٣٢٧
ـ جرير بن حازم البصري ـ٦٢٤
ـ جعفر بن برقان الجزري ـ٦٣٤

ـ ح ـ

ـ الحارث الأعور ـ٤٨
ـ حبيب بن أبي حبيب المصري ـ٧٠٤
ـ حبيب بن حجر ـ٦٥
ـ حبيب بن أبي ثابت الكوفي ـ٦٥٠ ـ٧٠٠
ـ حجاج بن نصر الغساطيطي ـ٧٢ ـ٥٧٠
ـ حسان بن أبي سنان ـ٩٥
ـ الحسن البصري ـ٢٩٠ ـ٤٩٥
ـ الحسن بن ذكوان البصري ـ٦٩٧
ـ الحسن بن عطية بن سعد ـ٧٩٢
ـ الحسن بن علي بن عاصم ـ٧٨٨
ـ الحسين بن الحسن بن عطية ـ٧٩٣
ـ الحسين بن علي بن الوليد الجعفي ـ٦٨١
ـ الحسين بن فهم ـ٧٨٣
ـ حسين بن قيس أبو علي الرحبي ـ٦
ـ حسين بن واقد المروزي ـ٦٩٢
ـ حصين بن عبد الرحمن السلمي ـ٥٦١
ـ حفص بن سلم الفزاري أبو مقاتل السمرقندي ـ٩٩
ـ حفص بن غياث ـ٥٩٣
ـ الحكم بن عتيبة ـ٥٢٨ ـ٧١٤ ـ٧١٦ ـ٧٥١
ـ حكيم بن جبير الأسدي ـ٣٣٠
ـ حماد بن أسامة القرشي ـ٦٧٩

- حماد بن زيد بن درهم -١٨٩
- حماد بن سلمة البصري -١١٨ -١٢٧ -٦٧٤
- حماد بن سليمان الأشعري -٥٩٢ -٧١٤ -٧١٦
- حنش = حسين بن قيس
- حيوة بن شريح -٢٠٥ -٥٥١

- خ -

- خالد بن الحارث الهجيمي -٥٦٧
- خالد بن شمير السدوسي -٨٤
- خالد بن أبي الصلت -٣١٢
- خالد بن مخلد القطواني -٦١٤
- خالد بن يزيد الجمحي -٧٦٧ -٧٦٨
- الخفاف = عبد الوهاب بن عطاء

- د -

- الدارمي = عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي
- داود بن الحصين الأموي -٦٤٤
- داود بن عامر بن سعد بن أبي وقاص -٨٣
- داود بن المحبر -٧٨٤
- دحيم = عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي
- الدراوردي = عبد العزيز بن محمد

- ر -

- الربيع بن صبيح -١١٩
- رشدين بن سعد المصري -٧٧٨
- رشدين بن كريب -٧٧٨
- رواد بن الجراح -٧٣
- روح بن عبادة القيسي -٥٦٦

- ز -

- زائدة بن قدامة -٥٢٠
- زكريا بن أبي زائدة -٥١٨
- الزهري = محمد بن مسلم بن شهاب
- زهير بن محمد -٢٨ -٦١٢
- زهير بن معاوية بن خديج -٥١٩ -٦٨٥
- زيد بن الحباب العكلي -٦٧١

- س -

- سالم بن أبي الجعد -١٦٢ -١٦٣
- سعد بن سنان الكندي -٧٥٨
- سعيد بن إياس الجريري -٥٦٣
- سعيد بن بشير الأزدي -٦٥٩
- سعيد بن أبي سعيد المقبري -٤٧٧
- سعيد بن أبي عروبة البصري -٥٦٣
- سعيد بن أبي هلال الليثي -٧٦٧ -٧٦٨
- سفيان بن حسين -٤٢١
- سفيان بن سعيد الثوري -١٧٦ -١٧٧
- سفيان بن عيينة -٥٧٢ -٦٤٨ -٦٧٨
- سلام بن سليم أبو الأحوص -٥٢١
- سلمة بن صالح الواسطي الأحمر -٦٧١
- سلمة بن كهيل الحضرمي -٧٩٦
- سليمان بن داود أبو داود الطيالسي -٥٩٦
- سليمان بن أبي سليمان الشيبان -٥١٨
- سليمان بن طرخان التيمي -١٧٠ -٦٣١

ـ سليمان بن عمر النخعي أبو داود ـ٦٨
ـ سليمان بن مهران الأعمش ـ٥٢٩ ـ٦٤٧ ـ٧٤٥
ـ سليمان بن موسى الدمشقي ـ٧١٤
ـ سليمان اليشكري ـ٧٤٣
ـ سماك بن حرب ـ١٤١ ـ٣٢٦
ـ سنان بن سعد = سعد بن سنان
ـ سهيل بن أبي صالح ـ١٢٠ ـ١٢٣
ـ سويد بن سعيد بن سهل الهروي ـ٦٠٠
ـ سيف بن عمر التميمي ـ٥٥٥

ـ ش ـ

ـ شبيب بن سعيد الحبطي البصري ـ٥٩٤
ـ شريك بن عبد الله النخعي ـ١١٧
ـ شعبة بن الحجاج العتكي ـ١٧٢ ـ٦٤٨
ـ الشعبي = عامر بن شراحيل
ـ شعيب بن أبي حمزة الأموي ـ٧٥٨
ـ شهر بن حوشب الأشعري ـ١٤٠

ـ ص ـ

ـ صالح بن حي = صالح بن حيان
ـ صالح بن حيان الهمداني ـ٦٨٧
ـ صالح بن نبهان مولى التوءمة ـ٥٧٣ ـ٥٧٤
ـ صفوان بن سليم المدني ـ٦٩٣
ـ الصلت بن دينار الأزدي ـ٣٢٧

ـ ض ـ

ـ الضحاك بن عثمان ـ٤٢٠
ـ الضحاك بن مخلد الشيباني أبو عاصم النبيل ـ٥٣٩

ـ ط ـ

ـ طلحة بن نافع أبو سفيان ـ٧٤٣
ـ طلق بن حبيب العنزي ـ٤٨

ـ ع ـ

ـ عاصم بن بهدلة ـ١٤١ ـ٥٥٤ ـ٦٣٠ ـ٧٧٨
ـ عاصم بن سليمان الأحول ـ٧٧٨
ـ عاصم بن عبيد الله العمري ـ٣٢٩
ـ عاصم بن علي بن عاصم ـ٧٨٨
ـ عاصم بن عمر بن قتادة ـ٧٧٨
ـ عاصم بن كليب ـ٧٧٨
ـ عاصم بن محمد بن زيد ـ٧٧٨
ـ عاصم بن أبي النجود = عاصم بن بهدلة
ـ عامر بن شراحيل الشعبي ـ٥١٧
ـ عباد بن أحمد بن عبد الرحمن العرزمي ـ٧٩٤
ـ عباد بن منصور الناجي ـ٦٩٤ ـ٧٧٦
ـ عبد الله البهي ـ٣٦٩
ـ عبد الله بن دينار ـ٤٧٦
ـ عبد الله بن أبي السفر ـ٥١٨
ـ عبد الله بن عبد الله بن أويس أبو أويس المدني ـ٦٠٠ ـ٧٨٩
ـ عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي ـ الدارمي ـ٢٢٨
ـ عبد الله بن عبد العزيز بن عمر ـ٧٩٥
ـ عبد الله بن عمر بن الخطاب ـ٤٧٢

- عبد الله بن عون -١٧٠ -٥١٨
- عبد الله بن لهيعة بن عقبة -١٣٦
- عبد الله بن المبارك الخراساني -٢٠٣
- عبد الله بن محمد بن عقيل -٣٢٩
- عبد الله بن نافع الصايغ -٧١٥
- عبدالله بن نمير الهمداني -٥٣٣
- عبد الأعلى بن مسهر الغساني - أبو مسهر الدمشقي -٥٤٨
- عبد الجبار بن عمر الأيلي -٦٦٠
- عبد الحميد بن أبي أويس -٧٩١
- عبد الحميد بن بهرام الفزاري -٧٧٧
- عبد ربه بن نافع الكناني الحناط -٥٣٢
- عبد الرحمن بن إبراهيم العثماني الدمشقي - دُحَيْم -٥٤٥
- عبد الرحمن بن حرملة -١١٦ -١١٧
- عبد الرحمن بن أبي الزناد -٦٠٥
- عبد الرحمن بن زياد الأفريقي -٧٠١
- عبد الرحمن بن عبد الله السراج البصري -٤٠٢
- عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة المسعودي -٥٧٠
- عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر العمري -٦٧٨
- عبد الرحمن بن عمر النصري أبو زرعة الدمشقي -٥٤٥
- عبد الرحمن بن عمرو -١٨٦
- عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله -٧٩٤
- عبد الرحمن بن مهدي -١٩٦
- عبد الرحمن بن وعلة المصري -٨٤
- عبد الرحمن بن يزيد بن تميم -٦٨١
- عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الدمشقي -٦٨٠
- عبد الرزاق بن عمر الدمشقي -٤٦٤
- عبد الرزاق بن همام الصنعاني -٥٤٠ -٥٧٧
- عبد الصمد بن حسان -٥٩٨
- عبد العزيز بن عبد الصمد العمي -٥٦٢
- عبد العزيز بن عمران بن عبد العزيز -٧٩٥
- عبد العزيز بن محمد الدراوردي -٥٨٦ -٦٦٧
- عبد العزيز بن مسلم القسملي -٥٦٢
- عبد الكريم بن مالك الجزري -٦٥٥
- عبد الكريم بن أبي المخارق أبو أمية -٨٥ -٧٨٢
- عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد -٤٩٢ -٦٦٢
- عبد الملك بن أبي سليمان العزرمي -٣٣٢
- عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي -٤٩١ -٦٩٣
- عبد الملك بن عمير القرشي -١٦٣
- عبد الملك بن عمير اللخمي -١٤٠
- عبد الملك بن محمد أبو قلابة الرقاشي -٥٧٦
- عبد الواحد بن زياد العبدي -٥٢٢
- عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي -٥٧٢
- عبد الوهاب بن عطاء الخفاف -٥٦٦
- عبيد بن عبد الرحمن المزني = الهيثم بن عبيد بن عبد الرحمن

ـ عبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة الرازي ـ٢٢١
ـ عبيد الله بن عمر العمري ـ٦٠٨
ـ عبد الله بن موسى العبسي ـ٥٣٩
ـ عبيدة بن معتب الضرير ـ٦٤
ـ عثمان البري ـ٦٥
ـ عثمان بن صالح بن صفوان المصري ـ٧٠٣
ـ عطاء الخراساني ـ٧٨٠ ـ٧٨٢
ـ عطاء بن السائب ـ٥٥٣ ـ٥٥٥
ـ عطية بن سعد بن جنادة العوفي ـ٦٩٠ ـ٧٩١
ـ عكرمة بن عمار العجلي ـ٦٤١
ـ عكرمة مولى ابن عباس ـ٣٢٥
ـ العلاء بن الحارث ـ١٤٧
ـ علي بن الحسن بن شقيق المروزي ـ٥٨٢ ـ٥٨٣
ـ علي بن حفص ـ٤٣١
ـ علي بن زيد ـ١٢
ـ علي بن عاصم الواسطي ـ١١٣
ـ علي بن عبد الله بن المديني ـ٢١٤
ـ علي بن عبيد الله بن طبراخ ـ٦٧٢
ـ عمر بن سعد أبو داود الحفري ـ٥٤١
ـ عمر بن نافع مولى ابن عباس ـ٤٢٠
ـ عمران بن عبد العزيز بن عمر ـ٧٩٥
ـ عمرو بن خالد القرشي الواسطي ـ٥٨١
ـ عمرو بن دينار ـ٤٩٣
ـ عمرو بن عبد الله الهمداني أبوإسحاق السبيعي ـ٥١٩
ـ عمرو بن عبيد ـ٤٠٨
ـ عمرو بن أبي عمرو المدني ـ٣٢٦ ـ٦٤٣
ـ عمرو بن قيس المكي ـ٢٠
ـ عمرو بن مسهر ـ٥٨٢
ـ عمرو بن الهيثم أبو قطن ـ٥٦٨
ـ عوف بن أبي جميلة الأعرابي ـ٦٧٧

ـ غ ـ

ـ غندر = محمد بن جعفر

ـ ف ـ

ـ فراس بن يحيى الهمداني ـ٥١٨
ـ فرج بن فضالة الحمصي ـ٦١٢

ـ ق ـ

ـ قبيصة بن حريث ـ١٧
ـ قبيصة بن عقبة السواتي ـ٥٣٩ ـ٦٦٨
ـ قتادة بن دعامة السدوسي ـ١٦٤ ـ١٦٥ ـ٥٠٣
ـ قرثع الضبي ـ٢٩٥
ـ القرقساني = محمد بن مصعب
ـ القسملي = عبد العزيز بن مسلم
ـ قطبة بن عبد العزيز بن سياه الأسدي ـ٥٣٢

ـ ك ـ

ـ كثير بن عبد الله بن عمرو المزني ـ٣٢٨

- ل -

- ليث بن أبي سليم الليثي -١٤٠ -٧٤٥

- م -

- مالك بن أنس - الإمام -١٨١
- مالك بن دينار -٩٥
- المبارك بن فضالة -١١٩
- مجالد بن سعيد الهمداني -١٣٥
- محاضر بن المورع الكوفي -٥٣٣
- محبوب = محمد بن الحسن
- محمد بن إبراهيم البصري - ابن أبي عدي -٥٦٧
- محمد بن أحمد - ابن البراء -٥١٥
- محمد بن إسحاق بن يسار -٢٠ -١٢٦ -١٢٧ -٤٨٤ -٥٥٤
- محمد بن إسماعيل - الإمام البخاري -٢٢٤
- محمد بن جعفر -٥١٤
- محمد بن الحسن - محبوب -٢٤١
- محمد بن الحسن بن زبالة -٣٧
- محمد بن الحسن الواسطي -٢٤١
- محمد بن خازم أبو معاوية الضرير -٥٢٩ -٦٦٩
- محمد بن زكريا الغلابي -٥٠٩
- محمد بن السائب الكلبي -٨٨ -٣٩٥
- محمد بن سعيد المصلوب -٣٩٥
- محمد بن سلمة بن كهيل -٧٩٦
- محمد بن سيرين -٤٩٧
- محمد بن عبد الله بن الزبير أبو أحمد الزبيري -٥٣٩
- محمد بن عبد الله بن مسلم - ابن أخي الزهري -٤٨٤
- محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب -٦١٨ -٦١٩ -٦٦٤ -٧٨٣
- محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى -١٣١
- محمد بن عبد الرحمن بن محمد -٧٩٤
- محمد بن عبد العزيز بن عمر -٧٩٥
- محمد بن عبيد الله العرزمي -٣٣٥ -٧٩٤
- محمد بن عجلان -١٢٠ -١٢٥
- محمد بن عطية بن سعد -٧٩٢
- محمد بن عمر بن واقد الواقدي -٦٧٧
- محمد بن عمرو بن علقمة الليثي -١١٥ -١١٦
- محمد بن الفضل السدوسي -٥٧٤
- محمد بن فضيل الضبي -٥٣٥
- محمد بن كثير الصنعاني -٦٧٠
- محمد بن مسلم بن تدرس أبو الزبير -٣٣٦ -٣٣٩
- محمد بن مسلم بن شهاب الزهري -١٦٥ -٤٧٨
- محمد بن مصعب القرقساني -٥٤٩
- محمد بن المنكدر -٧٥٨
- محمد بن ميمون أبو حمزة السكري -٥٨٢
- محمد بن واسع -٩٥
- محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي -٧٧٨
- محمد بن يوسف الفريابي -٥٣٨
- المختار أبو عبيد الثقفي -٥٣
- مسعر بن كدام الهلالي -١٧١
- مطر بن طهماز الوراق البصري -٦٥٧
- مطرف بن مازن الصنعاني -٧٦٦

ـ المطلب بن عبد الله بن حنطب ـ٦٩٤
ـ معارك بن عباد ـ٧٢
ـ معبد الجهني ـ٤٧ ـ٤٨
ـ معقل بن عبيد الله الجزري ـ٦٣٨
ـ معمر بن راشد ـ٣١٤ ـ٥١٦
ـ المغيرة بن مسلم القسملي ـ٦٣٩
ـ مقسم بن بجرة ـ٧٣٩
ـ مكحول الدمشقي ـ٥٤٥
ـ مندل بن علي العنزي ـ٥٣٣
ـ منصور بن المعتمر السلمي ـ٥٣٦ ـ٦٤٨
ـ موسى بن عبيدة الربزي ـ٧٣
ـ موسى بن مسعود النهدي أبو حذيفة ـ٥٣٨
ـ مؤمل بن إسماعيل ـ٥٤١

ـ ن ـ

ـ نافع مولى ابن عمر ـ٤٧٤
ـ نجيح بن عبد الرحمن السندي أبو معشر ـ٦٥٨

ـ هـ ـ

ـ هشام بن حسان ـ٤٩٦ ـ٦٣٠ ـ٦٣١
ـ هشام بن سليمان المخزومي ـ٦٦٢
ـ هشام بن عروة ـ٤٨٧ ـ٤٩٠ ـ٦٠٤
ـ هشيم بن بشير الواسطي ـ٤٨٣
ـ هقل بن زياد السكسكي ـ٥٤٨
ـ همام بن يحيى العوذي ـ٥٠٧ ـ٥٨٨
ـ هناد بن السري ـ٢٥١
ـ هني بن نويرية ـ٢٩٥
ـ الهيثم بن عبيد بن عبد الرحمن ـ الصيد ـ٢٨٦

ـ و ـ

ـ ورقاء بن عمر اليشكري ـ٦٦٣
ـ وضاح بن عبد الله اليشكري أبو عوانة ـ٥٣٢ ـ٥٩٩
ـ وكيع بن الجراح الرؤاسي ـ٢٠٠
ـ الوليد بن مسلم الدمشقي ـ٦٠٨

ـ ي ـ

ـ يحيى بن أيوب المصري ـ٥٩٩
ـ يحيى بن بكير المخزومي ـ٧٠٤
ـ يحيى بن الجزار العرني ـ٧٣٤
ـ يحيى بن سعيد القطان ـ١٩٢ ـ١٩٥
ـ يحيى بن سلمة بن كهيل ـ٧٩٦
ـ يحيى بن سليم ـ٢٣٨
ـ يحيى بن عيسى التميمي ـ٥٣٣
ـ يحيى بن أبي كثير الطائي ـ١٦٧
ـ يحيى بن معين ـ٢١٨
ـ يحيى بن المهلب البجلي ـ أبو كدينة ـ٥٦٢
ـ يزيد بن إبراهيم التستري البصري ـ٦٦١
ـ يزيد بن أوس ـ٢٩٥
ـ يزيد بن أبي حبيب ـ٥٥٠
ـ يزيد بن أبي زياد الكوفي ـ١٤٠
ـ يزيد بن سنان الرهاوي أبو فروة ـ٧٧٧ ـ٧٧٨
ـ يسيع بن معدان الحضرمي ـ٨٢
ـ يعلي بن عبيد بن أبي أمية الكوفي ـ٦٦٩
ـ يونس بن أبي إسحاق السبيعي ـ٦٧٢
ـ يونس بن عبيد بن دينار ـ١٧٠
ـ يونس بن يزيد الأيلي ـ٥٩٧ =

* * *

٨ـ مَسْرَد الأعلام

ـ أ ـ

ـ أبان بن صمعة ـ٥٧٤

ـ أبان بن عثمان ـ٣٦٧ ـ٣٦٨ ـ٤٥١

ـ أبان بن أبي عياش ـ٧٧ ـ٧٨ ـ٨٩ ـ٩٠ ـ٩٦ ـ٩٧ ـ٩٨ ـ٥٠١ ـ٧٦٣ ـ٧٦٤

ـ أبان بن يزيد العطار ـ٤٢٣ ـ٤٨٦ ـ٤٨٧ ـ٥٠٣ ـ٥٠٤ ـ٥٠٥ ـ٥٠٦ ـ٥٠٧

ـ إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى ـ٧٩٦

ـ إبراهيم بن الأسود ـ٧٣١ ـ٧٣٢ ـ٧٨٦

ـ إبراهيم بن بشار الرمادي ـ٧٠٥ ـ٧٤٩

ـ إبراهيم بن الجنيد ـ٢٢٠ـ ٤٨١ ـ٤٨٧ ـ٥٠٣ ـ٥٤٨ ـ٥٥٧ ـ٦٣٥

ـ إبراهيم الحربي ـ٢٠٧ ـ٢١١ ـ٢١٧ ـ٢٧٠ ـ٢٧١ ـ٥١٦ ـ٥٨١

ـ إبراهيم بن الحسين ـ٢٦٥

ـ إبراهيم بن الحكم ـ٢٣٨

ـ إبراهيم بن سعد الزهري ـ٤٨٣ ـ٥٩٥ ـ٥٩٦

ـ إبراهيم بن سعيد الجوهري ـ١٣١ ـ١١٧ ـ١٧١ ـ٥٩٢

ـ إبراهيم بن شماس ـ١٠٢ ـ٢٠١

ـ إبراهيم بن أبي شيبان ـ٣٤٣

ـ إبراهيم بن أبي طالب ـ٢٣١

ـ إبراهيم بن طهمان الخراساني ـ٩٩ ـ٦٠١

ـ إبراهيم بن عبد الله بن قريم الأنصاري ـ١٥٧

ـ إبراهيم بن عبد الله بن المنذر الباهلي ـ٧٧

ـ إبراهيم بن عبد العزيز بن عمران ـ٧٩٥

ـ إبراهيم بن أبي عبلة ـ٤١٠

ـ إبراهيم بن عيسى الطالقاني ـ٥٧ ـ٥٨ ـ٦٧ ـ٢٧٤

ـ إبراهيم بن محمد الأسلمي ـ٦٣ ـ٦٥ ـ٨٨ ـ٣٢٨ ـ٦٩٣ ـ٦٩٤ ـ٦٩٥ ـ٦٩٧

ـ إبراهيم بن محمد بن طلحة ـ٣١١

ـ إبراهيم بن مخلب الطالقاني ـ٦٥٢

ـ إبراهيم بن مسلم الخوارزمي ـ٧٨٧

ـ إبراهيم بن مسلم ـ الهجري ـ٣١٣ ـ٣٢١

ـ إبراهيم بن معدان ـ٥٩

ـ إبراهيم بن المنذر ـ٣٤٨ ـ٤٨٠ ـ٧٨١ ـ٧٩٣

ـ إبراهيم بن يزيد المكي ـ٣٩٩

ـ إبراهيم بن يزيد النخعي ـ١٤ ـ٢٥ ـ٤٣ ـ٤٨ ـ٥٢ ـ٦١ ـ٧٠ ـ٧٧ ـ٧٨ ـ٩٨ ـ١٤٥ ـ١٤٧ ـ١٥٣ ـ١٥٧ ـ١٨٥ ـ٢٧٧ ـ٢٨٢ ـ٢٩٠ ـ٢٩٤ ـ٢٩٥ ـ٢٩٦ ـ٣١٩ ـ٣٤٧ ـ٣٥١ ـ٤٠٧ ـ٤١٣ ـ٥٢٥ ـ٥٢٦ ـ٥٢٧ ـ٥٢٨ ـ٥٢٩ ـ٥٣٧ ـ٥٩٣ ـ٦٤٧ ـ٧١٥

ـ ٧١٩ـ ٧٢١ـ ٧٢٩ـ ٧٥٢ـ ٧٥٤ـ ٧٨١
ـ إبراهيم بن يعقوب = الجوزجاني ـ ١٢ـ ٥٣ـ ٩٤ـ ٩٥ـ ١٠١ـ ١٢٧ـ ١٣٨ـ ٣٢٩ـ ٣٣١ـ ٤٨١ـ ٤٨٣ـ ٤٩٣ـ ٥٤٤ـ ٧٥٨
ـ ابن الأثير = المبارك بن محمد ـ ٨ـ ٢٧ـ ٨٩
ـ ابن الأخرم ـ ٥٥
ـ ابن إدريس = عبد الله
ـ ابن الأصبهاني ـ ٤١٣
ـ ابن أمير حاج = محمد بن محمد ـ ٢٩٩
ـ ابن أبي أويس = إسماعيل بن عبد الله ـ ٧٣٣ـ ٧٨٩ـ ٧٩٠
ـ ابن البراء ـ ٤٩٥ـ ٥١٥ـ ٦٤٦
ـ ابن البرقي ـ ٥٩٧
ـ ابن بطال ـ ٥٨٧
ـ ابن أبي بكر ـ ٦١٩ـ ٦٢٠
ـ ابن أبي بكير = ابن أبي بكر
ـ ابن تيمية = أحمد بن عبد الحليم ـ ٣٤٢
ـ ابن جريج =عبد الملك بن عبد العزيز الأموي ـ ٣٥ـ ٣٧ـ ٣٨ـ ٩٨ـ ١٨٤ـ ١٩٥ـ ٢٣٣ـ ٢٣٦ـ ٢٣٨ـ ٢٥١ـ ٢٥٢ـ ٢٥٤ـ ٢٥٥ـ ٢٥٦ـ ٢٦١ـ ٢٦٣ـ ٢٧٨ـ ٢٩١ـ ٣١٠ـ ٣١٩ـ ٣٣٤ـ ٣٣٨ـ ٣٣٩ـ ٣٦٦ـ ٣٧١ـ ٣٧٦ـ ٤٠١ـ ٤٧٤ـ ٤٨٥ـ ٤٩١ـ ٤٩٢ـ ٤٩٣ـ ٤٩٤ـ ٤٩٦ـ ٥١٤ـ ٥٧٣ـ ٦٤٠ـ ٦٦٢ـ ٦٩٣ـ ٦٩٤ـ ٦٩٨ـ ٦٩٩ـ ٧٠٠ـ ٧٠١ـ ٧٢٣ـ ٧٦٦
ـ ابن جرير ـ ١٦٣ـ ٢٩٨
ـ ابن الجوزي = عبد الرحمن بن علي ـ ٢٤ـ ١٨١ـ ٢٠٩ـ ٧٧١ـ ٧٨٧
ـ ابن أبي حاتم الرازي = عبد الرحمن بن محمد ـ ٤٥ـ ٥٣ـ ٥٥ـ ٦١ـ ٦٥ـ ٧٣ـ ٧٤ـ ٨٦ـ ٩٢ـ ٩٤ـ ١٠١ـ ١٦٣ـ ١٦٤ـ ١٧١ـ ١٧٥ـ ١٧٦ـ ١٨٤ـ ١٩١ـ ١٩٢ـ ١٩٥ـ ٢٠٩ـ ٢٨١ـ ٢٨٢ـ ٢٩٢ـ ٣١٥ـ ٣٣٢ـ ٣٣٣ـ ٣٤٣ـ ٣٦٨ـ ٤٥٢ـ ٥١٤ـ ٥٣٠ـ ٥٣٤ـ ٥٤٣ـ ٦٧٣ـ ٦٧٧ـ ٧١٥ـ ٧٣١ـ ٧٣٥ـ ٧٣٧ـ ٧٤٤ـ ٧٦٠ـ ٧٧٣ـ ٧٧٥ـ ٧٧٧ـ ٧٨٥ـ ٨٠٥
ـ ابن الحاجب = عثمان بن عمر ـ ٤٣٧
ـ ابن حبان = محمد ـ ٩ـ ٢٥ـ ٤٠ـ ٥٥ـ ٥٧ـ ٥٨ـ ٦١ـ ٦٥ـ ٦٦ـ ٨٩ـ ٩٩ـ ١١٢ـ ١١٨ـ ١٢٨ـ ١٢٩ـ ١٣٦ـ ١٣٨ـ ١٥٠ـ ١٥١ـ ١٥٢ـ ١٩١ـ ٢١٥ـ ٢٣١ـ ٢٤١ـ ٢٩٥ـ ٣١٤ـ ٣٣١ـ ٣٣٦ـ ٣٦٤ـ ٤٤٦ـ ٤٤٩ـ ٤٥٤ـ ٥٧٤ـ ٥٧٥ـ ٦٠٠ـ ٦٢٩ـ ٦٤٠ـ ٦٤٢ـ ٦٤٥ـ ٦٦٢ـ ٦٨٢ـ ٦٨٤ـ ٦٩١ـ ٦٩٢ـ ٦٩٩ـ ٧٠٥ـ ٧١٦ـ ٧١٨ـ ٧٣٨ـ ٧٤٦ـ ٧٥٣ـ ٧٥٩ـ ٧٨٥ـ ٧٨٧ـ ٧٩٢ـ ٧٩٣
ـ ابن حجر العسقلاني = أحمد بن علي ـ ٩ـ ١٠ـ ١٤ـ ١٧ـ ٢٠ـ ٣٧ـ ٤٠ـ ٨٣ـ ١١٣ـ ١١٧ـ ١٢٥ـ ١٤٠ـ ١٨١ـ ١٩١ـ ٢٢٩ـ ٢٤١ـ ٢٤٤ـ ٢٥١ـ ٢٦٤ـ ٢٦٥ـ ٢٧٠ـ ٢٧٥ـ ٢٨١ـ ٢٨٦ـ ٢٨٨ـ ٢٩٠ـ ٣١٦ـ ٣٢٠ـ ٣٤٣ـ ٣٤٤ـ ٣٥٥ـ ٥٩٤ـ ٤٠٢ـ ٤١٣ـ ٤٣١ـ ٤٣٥ـ ٤٩٠ـ ٤٩١ـ ٥٢٥ـ ٥٢٧ـ ٥٣٩ـ ٥٥٤ـ ٥٥٧ـ ٥٦١ـ ٥٦٧ـ ٥٧٦ـ ٥٨٣ـ ٥٨٦ـ ٥٨٧ـ ٥٩١ـ ٥٩٣

٥٩٦ـ ٥٩٧ـ ٦٠٤ـ ٦٣٠ـ ٦٣١ـ ٦٣٤ـ
٦٥٣ـ ٦٥٥ـ ٦٦٣ـ ٦٦٧ـ ٦٦٩ـ ٦٨٨ـ
٦٩٩ـ ٧٠٠ـ ٧٠١ـ ٧٠٣ـ ٧١٤ـ ٧٢٢ـ
٧٢٤ـ ٧٢٧ـ ٧٣٥ـ ٧٣٦ـ ٧٣٧ـ ٧٤٠ـ
٧٤٥ـ ٧٥٧ـ ٧٥٩ـ ٧٨٧ـ ٧٩٠ـ ٧٩٧ـ
٧٩٨ـ ٨٠٣ـ ٨٠٤ـ ٨٠٥

- ابن حزم الظاهري ـ٧ ـ١١ ـ١٤ ـ١٦ ـ٤٨ ـ٤٣٧ ـ٧٦٧
- ابن أبي خالد ـ٢٨٢
- ابن خراش ـ٣٨ ـ٣٣٨ ـ٤٨٩ ـ٥١٤ ـ٥٣٥
- ابن خزيمة ـ١٠ ـ٤٠ ـ٥٥ ـ٢٢٥ ـ٣٢٨ ـ٤٣١ ـ٤٣٢ ـ٤٤٩ ـ٥٧٦ ـ٦٣٨ ـ٦٨٢ ـ٧٢٤ ـ٧٥٩
- ابن خنزابة ـ٧٩٠
- ابن أبي خيثمة ـ٣٧ ـ٨٥ ـ١١٥ ـ١١٧ ـ١٢١ ـ١٢٣ ـ١٦٢ ـ١٦٦ ـ١٩١ ـ٢٥٨ ـ٤١٣ ـ٤٨٠ ـ٤٩٠ ـ٤٩١ ـ٤٩٧ ـ٥٠١ ـ٥٠٣ ـ٥٠٩ ـ٥١٩ ـ٥٢٦ ـ٥٢٩ ـ٥٣٨ ـ٥٥٧ ـ٥٦٠ ـ٦١٢ ـ٦٦٩ ـ٧٢١ ـ٧٨٩
- ابن دقيق العيد ـ١٠
- ابن أبي الدنيا ـ٥٠ ـ٦٨٠
- ابن أبي داؤد ـ٢١٦ ـ٢١٧
- ابن أبي ذئب = محمد بن عبد الرحمن ـ١٨٣ ـ٢٤٣ ـ٢٥٢ ـ٣٢٥ ـ٤٠٣ ـ٤٧٨ ـ٤٧٩ ـ٤٨١ ـ٤٨٢ ـ٤٨٤ ـ٤٨٥ ـ٥٧٣ ـ٦١٨ ـ٦١٩ ـ٦٦٤ ـ٦٦٥ ـ٧٨٣
- ابن رجب الحنبلي ـ١ ـ٣ ـ٥ ـ٢٣ ـ٢٥ ـ٢٦ ـ٢٩ ـ٧٥ ـ٨١ ـ٨٢ ـ١٠١ ـ١١٤ ـ١١٧ ـ١٣٣ ـ١٣٤ ـ١٤٣ ـ١٤٤ ـ١٥٠ ـ١٨٩ ـ٢١٧ ـ٢٤٤ ـ٢٦٦ ـ٢٦٨ ـ٢٩٠ ـ٢٩٨ ـ٣١٥ ـ٣٢٨ ـ٣٤٢ ـ٣٤٤ ـ٣٤٥ ـ٣٥٨ ـ٣٦١ ـ٣٧١ ـ٣٧٧ ـ٣٨١ ـ٣٨٦ ـ٣٨٧ ـ٣٩٤ ـ٤٠٠ ـ٤٠٦ ـ٤٢٦ ـ٤٢٩ ـ٤٣٠ ـ٤٤٠ ـ٤٤٧ ـ٤٥٨ ـ٤٦٦ ـ٤٦٩ ـ٤٩٠ ـ٥١٧ ـ٥٢٧ ـ٥٣٨ ـ٥٥٢ ـ٥٥٤ ـ٥٧٨ ـ٥٨١ ـ٥٩٣ ـ٦٠٤ ـ٦٠٨ ـ٦١٠ ـ٦٢٥ ـ٦٢٩ ـ٦٤٨ ـ٦٤٩ ـ٦٦٢ ـ٦٦٣ ـ٦٧٥ ـ٦٧٧ ـ٦٧٩ ـ٦٨٢ ـ٦٨٨ ـ٦٩٢ ـ٧٠١ ـ٧٠٥ ـ٧٠٧ ـ٧١٤ ـ٧١٦ ـ٧٢٧ ـ٧٣٢ ـ٧٣٩ ـ٧٤٣ ـ٧٤٧ ـ٧٤٨ ـ٧٥٣ ـ٧٥٤ ـ٧٥٥ ـ٧٥٦ ـ٧٦٠ ـ٧٦٣ ـ٧٧٠ ـ٧٧٢ ـ٧٧٣ ـ٧٧٥ ـ٧٨٢ ـ٧٩٠ ـ٧٩٦
- ابن أبي رواد ـ٤٩٢
- ابن أبي زائدة ـ١٧٦ ـ٣٩٦ ـ٤٠٤ ـ٧٥٣
- ابن الزبير ـ٨٠٧
- ابن زريق ـ٤٩٩ ـ٥٠٣ ـ٦٢٤
- ابن أبي الزناد ـ٣٤٧ ـ٧٨٦
- ابن سعد = محمد ـ٢٩٠ ـ٤٧٢ ـ٤٩٥ ـ٥٦٦ ـ٧٨٠ ـ٧٨٣
- ابن السفر = يوسف ـ٥٤٩
- ابن سماعة = إسماعيل بن عبد الله ـ٥٤٨
- ابن سمعان ٦٤ـ ٧٦٧ ـ٧٦٨
- ابن السني = أحمد بن محمد ٥٨٥
- ابن سيد الناس ـ٤٠٦ ـ٤١٩
- ابن سيرين = محمد
- ابن شاهين ـ٢٠٩
- ابن شقيق = علي بن الحسن ـ٥٨٢
- ابن شوذب ـ٦٢

ـ ابن أبي شيبة = أبو بكر
ـ ابن أبي شيبة = عثمان
ـ ابن الصلاح = عثمان بن عبد الرحمن ـ٨ ـ٥٥ ـ٧٦ ـ٨٣ ـ١١٢ ـ١١٦ ـ٢٢٩ ـ٢٤٨ ـ٢٥٨ ـ٢٧١ ـ٢٧٩ ـ٣٠٣ ـ٣٢٠ ـ٣٤٤ ـ٣٨٧ ـ٣٩٠ ـ٤٣٦ ـ٤٣٧ ـ٤٤٨ ـ٤٦١ ـ٥١٤ ـ٥٥٥ ـ٥٦٩ ـ٧٠٨
ـ ابن طاوس ـ٦١١ ـ٦١٢ ـ٧٩٩
ـ ابن الطباع ـ٢٠٤
ـ ابن عامر ـ٥٩٧
ـ ابن عباد الصاحب ـ٨٠٧
ـ ابن عباس = عبد الله بن عباس
ـ ابن عبد البر ـ٢٥ ـ٣٦ ـ٥٨ ـ٨٥ ـ٨٦ ـ٢٤٣ ـ٢٨٦ ـ٣١٨ ـ٣٦٢ ـ٣٦٨ ـ٣٧٣ ـ٣٧٧ ـ٣٨٠ ـ٤٧٣ ـ٧٩١ ـ٧٩٧ ـ٨٠٤
ـ ابن عجلان = محمد
ـ ابن عدي ـ١٤ ـ٣٧ ـ٣٩ ـ٦٢ ـ٦٥ ـ٦٦ ـ٦٩ ـ٩٣ ـ٩٥ ـ٩٨ ـ١٠٠ ـ١٠١ ـ١٢٢ ـ١٣٦ ـ١٣٩ ـ١٦٢ ـ١٦٣ ـ١٦٦ ـ١٦٨ ـ١٧٥ ـ٢٥٢ ـ٢٨٥ ـ٢٩٤ ـ٣٢٥ ـ٣٢٦ ـ٣٣٢ ـ٣٣٦ ـ٣٣٧ ـ٣٣٩ ـ٤٤٣ ـ٥٠٢ ـ٥١٠ ـ٥١٥ ـ٥٦٣ ـ٥٦٦ ـ٥٧٤ ـ٥٩٥ ـ٥٩٩ ـ٦١٠ ـ٦١١ ـ٦١٦ ـ٦٢٧ ـ٦٣٦ ـ٦٥٥ ـ٦٥٦ ـ٦٦٠ ـ٦٦١ ـ٦٦٢ ـ٧٣٦ ـ٧٤٦ ـ٧٦٣ ـ٧٦٦ ـ٧٧١ ـ٧٧٨ ـ٧٨٨ ـ٧٩٢ ـ٧٩٥
ـ ابن ابي عدي = محمد بن إبراهيم ـ٥٦٧
ـ ابن عساكر ـ١٨١
ـ ابن عسكر ـ٥١٦ ـ٥٣٦
ـ ابن عقيل ـ١٢٢ ـ٨٠٧
ـ ابن علية = إسماعيل
ـ ابن عمار الموصلي ـ٣٢٠ ـ٥٣٥ ـ٥٣٦ ـ٥٦٩ ـ٥٧٢
ـ ابن أبي عمر ـ١٢٠ ـ٣٢٢ ـ٣٣٧
ـ ابن عنج المصري ـ٤٠٢ ـ٤٠٣ ـ٤٧٢
ـ ابن عون = عبد الله
ـ ابن عيينة = سفيان
ـ ابن فارس ـ٢٣٣
ـ ابن أبي فديك ـ٦١٩
ـ ابن فضيل ـ٣٨
ـ ابن القاسم ـ٩١
ـ ابن قتيبة ـ١٥ ـ٢٢
ـ ابن قدامة ـ٢١ ـ٢٢
ـ ابن القطان ـ٩ ـ٣١٥ ـ٣١٦ ـ٣٥٩ ـ٥٦٩ ـ٧٢٥
ـ ابن قيم الجوزية ـ١٨ ـ٢١ ـ٢٤ ـ٢٧ ـ٤٢٦ ـ٦٨٣ ـ٦٨٢ ـ٧١٣ ـ٧٦٠
ـ ابن كثير = إسماعيل بن عمر ـ١١ ـ١٢ ـ١٩ ـ٢٢٨ ـ٣١٧ ـ٣٩٢ ـ٤٦٣ ـ٦١٨ ـ٧٥٣ ـ٧٥٤ ـ٧٧٣ ـ٧٧٥
ـ ابن لهيعة = عبد الله ـ٥٤ ـ٨٢ ـ٩١ ـ١٣٠ ـ١٣٦ ـ١٣٧ ـ١٣٨ ـ١٣٩ ـ١٤٢ ـ١٤٣ ـ١٤٤ ـ٣٥٦ ـ٤٨٩ ـ٤٩٠ ـ٥٥٠ ـ٥٨٤ ـ٦٢٥ ـ٦٣٨ ـ٧٦٥ ـ٧٦٦
ـ ابن أبي ليلى ـ٢٤ ـ٣٧ ـ١٢٩ ـ١٣٠ ـ١٣١ ـ١٣٢ ـ١٣٣ ـ١٣٤ ـ١٣٥ ـ٢٨٢ ـ٢٨٣ ـ٣٢٢ ـ٣٦٣
ـ ابن ماجه ـ٧ ـ٨ ـ٩ ـ ١٠ ـ١١ ـ١٣ ـ١٥

ـ١٧ ـ٢٣ ـ٢٥ ـ١١٩ ـ١٣٤ ـ١٤٨ ـ٢٢٩
ـ٣٠٧ ـ٣١٢ ـ٣١٣ ـ٣١٧ ـ٣٤٣ ـ٣٨٦
ـ٤٠٠ ـ٤١٤ ـ٤٣٥ ـ٤٤٧ ـ٤٧٣ ـ٥٢٣
ـ٥٢٤ ـ٥٢٨ ـ٥٣٧ ـ٥٦٨ ـ٥٧٩ ـ٥٨١
ـ٥٨٣ ـ٥٨٥ ـ٥٩٩ ـ٦٢٥ ـ٦٣٢ ـ٦٣٧
ـ٦٤٠ ـ٦٤٢ ـ٦٤٤ ـ٦٤٩ ـ٦٥٠ ـ٦٥١
ـ٦٥٢ ـ٦٥٣ ـ٦٦١ ـ٦٩٦ ـ٦٩٩ ـ٧١٢
ـ٧٢٨ ـ٧٤١ ـ٧٥٩ ـ٧٦٣ ـ٧٦٥ ـ٧٨٦
ـ٧٨٧ ـ٧٩٧

ـ ابن مردويه ـ٧٧٥

ـ ابن أبي مريم = أبو بكر ـ٩١ ـ٤٩٢ ـ٤٩٣
ـ٦٦٥ ـ٦٧٨ ـ٦٧٩

ـ ابن مشيش ـ٣٧٥

ـ ابن أبي مليكة ـ١٦٩

ـ ابن منده ـ٣٤ ـ٩٥ ـ٧١١

ـ ابن المنذر ـ١٧ ـ٢٤ ـ٧١٢ ـ٧١٥ ـ٧٧٤

ـ ابن المنكدر = محمد ـ٧ ـ٥٠٢ ـ٥٠٣
ـ٦١٦ ـ٦١٧ ـ٦٧١ ـ٧٥٨ ـ٧٥٩ ـ٧٦٠
ـ٧٦١ ـ٧٦٢ ـ٧٦٣ ـ٧٦٥

ـ ابن أم مكتوم ـ١٣

ـ ابن أبي نجيح ـ١٥٠ ـ٥٢٦ ـ٧٦٤ ـ٧٦٥

ـ ابن نمير = عبد الله ـ٨ ـ١٩٩ ـ٢١٩ ـ٢٣٠
ـ٢٣٦ ـ٣٤١ ـ٤٠٥ ـ٤٨٩ ـ٥٢٠ ـ٥٣٣
ـ٥٦٩ ـ٥٧١ ـ٦٣٥ ـ٦٧٠ ـ٦٨٠

ـ ابن هاني = إسحاق ـ٨٠ ـ٩٠ ـ١٧٨ ـ١٨٤
ـ٢٤٣ ـ٢٥٠ ـ٣٣٩ ـ٤٥٣ ـ٤٧٤ ـ٤٧٥
ـ٤٨٠ ـ٤٨٦ ـ٥٠٠ ـ٥٠٢ ـ٥٠٤ ـ٥١٣
ـ٥١٧ ـ٥٤٣ ـ٥٧٧ ـ٥٨٢ ـ٦١٢ ـ٧٧٩

ـ ابن هبيرة ـ١٤٤

ـ ابن وارة ـ٤١٥ ـ٤١٩ ـ٤٢٢ ـ٤٥٢

ـ ابن وهب = عبد الله ـ٨٢ ـ١٣٦ ـ١٣٧
ـ١٣٨ ـ ١٣٩ ـ٢٠٥ ـ٢٣٤ ـ٢٣٧ ـ٢٥٤
ـ٢٥٨ ـ٢٥٩ ـ٢٦٠ ـ٢٦٣ ـ٢٦٧ ـ٤١٣
ـ٤٩٢ ـ٥٩٥ ـ٦٢٥ ـ٦٧٦

ـ ابن أبي يحيى ـ٧٧٦

ـ ابن يونس = عبد الرحمن بن أحمد الصوفي ـ المؤرخ ـ٢٨٥ ـ٧٥٨

ـ أبو أحمد الزبيري = محمد بن عبد الله بن الزبير ـ٥٣٩ ـ٥٤٠ ـ٥٤٤ ـ٦٩٠

ـ أبو الأحوص = سلام بن سليم ـ٥٢١
ـ٥٢٢ ـ٥٣٢ ـ٥٣٧ ـ٥٦٢ ـ٦٤٣

ـ أبو إدريس الخولاني = عائذ الله بن عبد الله ـ٦٧٥

ـ أبو أسامة = حماد بن أسامة ـ٩٤ ـ٢٠٥
ـ٢٠٦ ـ٣٥٦ ـ٤٣٨ ـ٤٣٩ ـ٤٤٠ ـ٤٤١
ـ٤٤٢ ـ٤٨٨ ـ٥٦٩ ـ٦٧٩ ـ٦٨٠ ـ٦٨١
ـ٦٨٣ ـ٦٨٤ ـ٧٤٧ ـ٧٤٨ ـ٧٥٣ ـ٧٧٤

ـ أبو إسحاق السبيعي = عمرو بن عبد الله
ـ٥٢ ـ٨١ ـ٨٣ ـ١٧٩ ـ١٨٤ ـ٢٣٧ ـ٢٧٤
ـ٢٨١ ـ٤٢٥ ـ٤٢٩ ـ٥١٩ ـ٥٢٠ ـ٥٢١
ـ٥٢٢ ـ٥٢٣ ـ٥٢٤ ـ٥٢٥ ـ٥٨٠ ـ٦٤٧
ـ٦٤٩ ـ٦٧١ ـ٦٧٢ ـ٦٨٥ ـ٧١٢ ـ٧١٨
ـ٧٣٨

ـ أبو إسحاق الفزاري = إبراهيم بن محمد ـ٥٣ ـ١٨٧ ـ٢٠٤ ـ٥٤٠ ـ٥٤٩ ـ٦١٠

ـ أبو إسحاق الهمداني ـ ١٩٥

ـ أبو أسماء الرحبي = عمرو بن مرثد ـ٦٧٥

ـ أبو إسماعيل الأنصاري ـ٢٠٩

ـ أبـو إسمـاعيـل التـرمـذي = محمـد بـن إسماعيل ـ٣١
ـ أبو الأسود ـ٥٤ ـ١٤٤
ـ أبو الأسود ـ يتيم عروة = محمد بن عبد الرحمن بن نوفل ـ٤٨٩ ـ٤٩٠
ـ أبو الأشعث الصنعاني = شراحيل بن آده ـ٦٨١ ـ٦٨٢ ـ٦٨٣
ـ أبو الأشهب = جعفر بن حيان البصري ـ٤٩٦
ـ أبو أمامة ـ الصحابي ـ٥٦٨ ـ٦٨٠ ـ٦٨٣
ـ أبو أمامة بن سهل بن حنيف ـ٣٠٧ ـ٣٢٦ ـ٣٦٧ ـ٣٧٣ ـ٣٩٦ ـ٤٣٣ ـ٤٥٢ ـ٤٥٣ ـ٦٠٣
ـ أبو أمية بن يعلى ـ٤٠٢ ـ٤٠٤
ـ أبو أويس = عبد الله بن عبد الله بن أويس ـ٤٨٢ ـ٤٨٦ ـ ٦٠٠
ـ أبو أيوب الأنصاري = خالد بن زيد ـ١٢٩ ـ١٣٢ ـ٥٨٧ ـ٦٦١ ـ٧٠٥
ـ أبو البختري ـ٥٥٩ ـ٦٧٢ ـ٧٢٨ ـ٧٢٩
ـ أبو بردة بن أبي موسى ـ٣٠٧ ـ٤٢٥ ـ٤٣٨ ـ٧٤٧ ـ٧٤٨ ـ٧٤٩
ـ أبو برزة ـ٦٥٧
ـ أبـو بكـر ـ شيـخ التـرمـذي ـ١٢١ ـ١٥٤ ـ١٥٥ ـ١٥٧ ـ٢٣٦ ـ٢٧٤ ـ٣٢٣ ـ٧٠٨
ـ أبو بكر بن الأسود ـ٥٥٩
ـ أبو بكر الأعشى ـ٧٩١
ـ أبو بكر الأعين ـ٥٣٠
ـ أبو بكر البرقاني = أحمد بن محمد بن أحمد ـ٢٧١ ـ٦٣٥ ـ٦٧٣ ـ٧٨٩ ـ٧٩٤
ـ أبو بكر بن حزم ـ٦٢٢
ـ أبو بكر الحنفي ـ٧٦٨
ـ أبو بكر بن خلاد ـ١٠٩ ـ١٢٤ ـ١٩٤ ـ١٩٥ ـ٣٣٣ ـ٦٥١
ـ أبو بكر الخلال ـ٣٣ ـ٤٢ ـ٤٧ ـ٢٥٢ ـ٣٢٦ ـ٤٢٢ ـ٥٣٣ ـ٧٦٤ ـ٨٠٦
ـ أبو بكر بن داود ـ٣٠٣ ـ٦٨١
ـ أبو بكر بن زياد النيسابوري ـ٤٣٠ ـ٤٣٢
ـ أبو بكر بن أبي شيبة ـ٨ ـ٩ ـ١٤ ـ١٥ ـ٢١٠ ـ٢١١ ـ٢٢١ ـ ٢٢٢ ـ٢٩٤ ـ٣٠٧ ـ٦٥٣ ـ٧٩٧
ـ أبو بكر الصيرفي ـ٣٢٠ ـ٣٥٠ ـ٣٥٥ ـ٣٦٠
ـ أبو بكر بن عياش ـ٥٠ ـ١٠٤ ـ ١١٨ ـ١٢٨ ـ١٢٩ ـ٣١٧ ـ٣١٨ ـ٥٢٢ ـ٥٣٢ ـ٥٦٢ ـ٧٣٨
ـ أبو بر بن محمد بن حزم ـ٣٦٥ ـ٣٦٦
ـ أبو بكر بن نافع ـ٤٠٢ ـ٦٦٨
ـ أبو بكر النجار ـ٤٩
ـ أبو بكر الهذلي ـ٦٣٨
ـ أبو بكر الواسطي ـ١٩٤
ـ أبو بكرة ـ٦٤٢
ـ أبو بلج الواسطي = يحيى بن سليم ـ٦٨٧ ـ٦٨٨
ـ أبو تراب النخشبي ـ٤٦
ـ أبو تميلة ـ١٠٢
ـ أبو ثعلبة الخشني ـ٦٧٥
ـ أبو ثور ـ٤١ ـ٨٠٦ ـ٨٠٧
ـ أبو جعفر ـ٥٧٥
ـ أبو جعفر العقيلي ـ٤٧٦ ـ٤٧٧

- أبو جعفر المنصور - الخليفة -٣٨ -١٢٣ -٦٦٤
- أبو جهم -٤٥
- أبو حاتم (الرازي) = محمد بن إدريس -٣٣ -٨٤ -١١١ -١١٩ -١٢٢ -١٦٤ -١٦٧ -١٧٥ -١٧٩ -١٨٣ -١٩٣ -١٩٧ -١٩٨ -٢٠١ -٢١٢ -٢١٥ -٢٢٠ -٢٢٢ -٢٢٣ -٢٢٦ -٢٣٠ -٢٤١ -٢٤٣ -٢٧٩ -٣٢٧ -٣٣١ -٣٦٥ -٣٦٦ -٣٦٧ -٣٦٨ -٣٧٠ -٣٧١ -٣٧٢ -٣٨١ -٤٤٣ -٤٤٧ -٤٥٣ -٤٧٩ -٤٨٥ -٤٨٧ -٤٩٤ -٥٠٠ -٥٢٠ -٥٣٧ -٥٣٩ -٥٤١ -٥٤٣ -٥٦١ -٥٦٢ -٥٨٤ -٥٩٠ -٥٩١ -٥٩٨ -٦١٥ -٦١٦ -٦٦٢ -٦٦٧ -٦٨٣ -٦٨٤ -٦٨٦ -٦٨٧ -٦٩٦ -٧٠١ -٧٠٣ -٧٠٤ -٧١٥ -٧٢١ -٧٢٣ -٧٢٦ -٧٢٧ -٧٣١ -٧٣٤ -٧٣٧ -٧٣٨ -٧٥٩ -٧٦٠ -٧٦١ -٧٦٦ -٧٦٧ -٧٧٧ -٧٨٣ -٧٨٥ -٧٨٨ -٧٨٩ -٧٩٢ -٧٩٣ -٧٩٤ -٨٠٥
- أبو الحارث -٦٢١
- أبو حازم -١٥٧ -٦١٦ -٦٦٢
- أبو حامد الشرقي -٢٣١
- أبو حرة -٤٩٦
- أبو حسان الأعرج -٥٥
- أبو الحسين بن مظفر = حاضر -٦٣٥
- أبو حفص البرمكي -١٦٠
- أبو حفص التنيسي -٦١٥ -٦١٧
- أبو حمة -٢٤٠
- أبو حمزة -٦٠٧
- أبو حميد الساعدي -٧٣٠
- أبو حنيفة - الإمام الأعظم -٢٣ -٣٤ -٥٣ -٦٩ -٨١ -٨٨ -٩٩ -٢٤٢ -٢٤٣ -٢٤٤ -٢٤٩ -٢٥٤ -٢٦٧ -٢٩٦ -٣٢٠ -٣٢٧ -٤٢٦ -٤٣٧ -٥٩٢ -٧١٦ -٧٤٩
- أبو خشينة -١٦٨
- أبو خليد -٦٥٩
- أبو الخليل -٣٧٠ -٦٣٢
- أبو خيثمة -٣٦ -٤٠ -٢١١ -٢٤٦ -٥٧٦
- أبو داود سليمان بن الأشعث (السجستاني) -٥ -٧ -٩ -١٠ -١١ -١٣ -١٤ -١٥ -١٧ -١٨ -٢٠ -٢٢ -٢٣ -٢٤ -٢٥ -٢٦ -٢٧ -٢٨ -٣٦ -٣٧ -٥٥ -٥٩ -٩٨ -١٠٩ -١٣٣ -١٣٥ -١٣٨ -١٤٨ -١٥٥ -١٦٠ -١٧٤ -١٧٩ -٢٤١ -٢٥٥ -٢٥٦ -٢٥٩ -٢٧٩ -٢٩٦ -٢٩٨ -٣٠٧ -٣٠٨ -٣٠٩ -٣١٧ -٣٣٨ -٣٤٣ -٣٥٥ -٣٧٨ -٣٩٠ -٣٩٧ -٣٩٨ -٣٩٩ -٤٠٠ -٤١١ -٤١٤ -٤١٥ -٤٢٣ -٤٢٦ -٤٣٠ -٤٤١ -٤٤٧ -٤٧٣ -٤٨٤ -٥٢٧ -٥٢٨ -٥٣٤ -٥٣٥ -٥٣٧ -٥٥٨ -٥٥٩ -٥٦٠ -٥٦٨ -٥٧١ -٥٧٢ -٥٧٥ -٥٧٩ -٥٨٣ -٥٨٧ -٥٩٢ -٥٩٧ -٥٩٩ -٦٠٨ -٦٢٥ -٦٢٦ -٦٢٧ -٦٢٨ -٦٣٢ -٦٣٣ -٦٣٧ -٦٣٩ -٦٤٠ -٦٤٢ -٦٤٤ -٦٥٠ -٦٥١ -٦٥٢ -٦٥٣ -٦٥٤ -٦٦١ -٦٨١ -٦٨٤ -٦٨٦ -٦٨٧ -٦٩٥ -٦٩٦ -٦٩٨ -٧٠٦ -٧٠٩ -٧١٢ -٧١٣ -٧٢١ -٧٢٤ -٧٢٨ -٧٣٦ -٧٣٩ -٧٤١ -٧٤٨ -٧٤٩ -٧٥٩

ـ٧٦١ ـ٧٦٢ ـ٧٦٥ ـ٧٦٩ ـ٧٨٣ ـ٧٩١
ـ٧٩٢ ـ٧٩٣ ـ٧٩٤ ـ٧٩٦ ـ٧٩٨ ـ٨٠١
ـ٨٠٦
ـ أبو داود الحفري = عمر بن سعد ـ٥٤١
ـ٥٤٤ ـ٥٤٥
ـ أبو داود الطيالسي ـ٤٠ ـ١٣١ ـ١٦٥ ـ١٧٨
ـ٥١٤ ـ٥١٥ ـ٥٩٦ ـ٦٩٦ ـ٧٣٥
ـ أبو الدرداء ـ١٤٩ ـ٣٦٨ ـ٣٦٩ ـ٦٨٣
ـ أبو ذر الغفاري ـ٤٣٣ ـ٧٨٥
ـ أبو رافع ـ٣٨٢ ـ٣٨٣ ـ٦٣٣ ـ٦٣٤
ـ أبو رافع الصائغ ـ٣٦٣
ـ أبو رغال ـ٣١٤
ـ أبو ريحانة ـ٣٧٥
ـ أبو الزبير = محمد بن مسلم بن تدرس ـ٨
ـ٣٢١ ـ٣٢٢ ـ٣٣٦ ـ٣٣٧ ـ٣٣٨ ـ٣٣٩
ـ٣٥٥ ـ٤٣٥ ـ٤٥٥ ـ٤٦٠ ـ٦٢٥ ـ٦٣٨
ـ٦٣٩ ـ٦٤٠ ـ٦٤١ ـ٧٠٦ ـ٧٠٧ ـ٧٥٩
ـ٧٦٥
ـ أبو زرعة الدمشقي = عبد الرحمن بن عمر
ـ٤٦ ـ٤٨٦ ـ٥٤٥ ـ٥٤٧ ـ٥٤٨ ـ٥٤٩
ـ٥٩٨ ـ٦٠٠ ـ٦٠٩ ـ٦١١ ـ٦٢٠ ـ٦٣٣
ـ٦٦٠ ـ٦٨٤
ـ أبو زرعة (الرازي) = عبيد الله بن عبد
الكريم ـ٢٥ ـ٣١ ـ٣٣ ـ٦٦ ـ٨٠ ـ٨٦ ـ٩٢
ـ٩٨ ـ١١٩ ـ١٢٢ ـ١٣٧ ـ١٥٠ ـ١٦١
ـ١٧٩ ـ١٩٠ ـ٢٠٩ ـ٢١٠ ـ٢١١ ـ٢١٢
ـ٢١٨ ـ٢٢١ ـ٢٢٢ ـ٢٢٣ ـ٢٢٤ ـ٢٢٦
ـ٢٣٠ ـ٢٥٠ ـ٢٦٥ ـ٢٦٦ ـ٢٧٠ ـ٢٧٩
ـ٢٨٢ ـ٢٩٢ ـ٣٣١ ـ٣٦٥ ـ٣٦٦ ـ٣٦٧
ـ٣٧١ ـ٣٧٢ ـ٣٧٣ ـ٣٨١ ـ٤٤١ ـ٥١٩
ـ٥٢٠ ـ٥٤٥ ـ٥٩٣ ـ٦٠٠ ـ٦٠٩ ـ٦١١
ـ٦٢٠ ـ٦٣٣ ـ٦٦٠ ـ٦٨٤ ـ٧٠٣ ـ٧٠٤
ـ٧٠٩ ـ٧٢١ ـ٧٢٧ ـ٧٣٤ ـ٧٦٧ ـ٧٩٦
ـ٨٠٥
ـ أبو زرعة بن عمر بن جرير ـ١٥٣ ـ١٦٢
ـ٧٥٤ ـ٧٥٥ ـ٧٥٦ ـ٧٦٠
ـ أبو زرعة بن عمرو الزبيدي ـ٦٩١
ـ أبو الزناد ـ٧٨٥
ـ أبو زيد الأنصاري ـ٥٩٧
ـ أبو زيد الواسطي ـ٦٣٠
ـ أبو السائب ـ٤٣٨ ـ٤٤١
ـ أبو سعيد الحداد ـ٥٩
ـ أبو سعيد الخدري ـ١٤٩ ـ٢٨٩ ـ٣٦٣
ـ٣٧٣ ـ٤٢١ ـ٦٩١ ـ٧٥٢ ـ٧٥٣
ـ أبو سعيد الوحاظي = عبد القدوس ـ٦٦
ـ٦٧
ـ أبو سعيد بن يونس ـ٧٠٧
ـ أبو سعيد مولى المهري ـ٤٤٤ ـ٤٤٦
ـ أبو سعيد مولى بني هاشم ـ١١٢
ـ أبو السفر ـ٦٤٧
ـ أبو سفيان = طلحة بن نافع ـ٣٧٨ ـ٧٣١
ـ٧٤٢ ـ٧٤٣ ـ٧٤٤ ـ٧٤٦ ـ٧٤٧
ـ أبو سفيان المعمري = محمد بن حميد
ـ٥١٦
ـ أبو سلام ـ٧٥٠
ـ أبو سلمة التبوذكي ـ١٦٦
ـ أبو سلمة الخزاعي ـ٤٩
ـ أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ـ١٠٣

ـ ١١٥ ـ ٥٨٦ ـ ٦٤٢ ـ ٦٤٥ ـ ٧٢٤ ـ ٧٢٥ ـ ٨٠٣
ـ أبو شريح ـ ٣٦٣
ـ أبو شيبة الواسطي = إبراهيم بن عثمان ـ ٦٣ ـ ٦٥
ـ أبو الشعثاء ـ ٧
ـ أبو شهاب الحناط ـ ٥٣٢
ـ أبو صالح ـ ٧٥٥
ـ أبو صالح = سهيل ـ ٤٧٦
ـ أبو صالح الأشعري ـ ٦٨٠
ـ أبو صالح المروزي ـ ٥٠ ـ ٥٥
ـ أبو طالب القاضي الأندلسي ـ ٨٠٧
ـ أبو طالب = أحمد بن نصر الحافظ ـ ٤٣٢
ـ أبو طالب = زيد بن أخرم الحافظ ـ ٢٦١ ـ ٣١٠ ـ ٥٠٢ ـ ٦٢٢
ـ أبو طاهر المقدسي ـ ٦٧٤
ـ أبو طلحة ـ ٤٧
ـ أبو طلحة = زيد بن سهل ـ ١٢ ـ ١٣
ـ أبو الطفيل ـ ٥٥ ـ ٤٦٠ ـ ٤٦٩ ـ ٧٠٦ ـ ٧٠٧ ـ ٧٠٨
ـ أبو الطفيل ـ ٦٢٤ ـ تعليقاً
ـ أبو الطيب الطبري ـ ٢٩٢ ـ ٣٥٦
ـ أبو ظبيان ـ ٧٩ ـ ١٠٠ ـ ٢٣٨
ـ أبو عاصم النبيل ـ ٩٣ ـ ١٧٧ ـ ٢٣٤ ـ ٢٤٤ ـ ٢٥٥ ـ ٢٦٩ ـ ٣٣٩ ـ ٤٩٢
ـ أبو العالية الرياحي ـ ٢٨٧ ـ ٢٨٨ ـ ٢٩٤ ـ ٢٩٥ ـ ٣٠٩ ـ ٣١٩ ـ ٣٧٣ ـ ٧٣٩ ـ ٧٤١ ـ ٧٤٢
ـ أبو عامر العقدي ـ ٥١٥ ـ ٦١٥
ـ أبو العباس بن سريج ـ ٣٠٣ ـ ٣٠٤
ـ أبو عبد الله البوشنجي ـ ٢١٣
ـ أبو عبد الله = أحمد بن حنبل
ـ أبو عبد الرحمن السلمي ـ ٣٧٣
ـ أبو عبد الرحمن المقرىء ـ ٥٤
ـ أبو عبد الرحيم ـ ٧٧٤
ـ أبو عبيد ـ ٤١ ـ ٢١٠ ـ ٢١١ ـ ٢٤٣
ـ أبو عبيد الآجري ـ ١٣٨ ـ ٥٣٤ ـ ٦٨١
ـ أبو عبيدة = عامر بن الجراح ـ ١٨١
ـ أبو عبيدة الحداد ـ ٧٣٦
ـ أبو عبيدة بن أبي السفر الكوفي ـ ٢٧٧
ـ أبو عبيدة بن عبد الله بن زمعة ـ ٢١
ـ أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود ـ ٢٩٨ ـ ٥٢٣ ـ ٥٢٤ ـ ٥٢٥ ـ ٧٧٤
ـ أبو عثمان البرذعي = سعيد بن عثمان
ـ أبو عثمان النهدي ـ ١٤٦ ـ ٣٦٣
ـ أبو العشراء الدارمي ـ ٣٤٠ ـ ٣٤١ ـ ٣٩٢ ـ ٤١٤ ـ ٤١٥
ـ أبو العطوف الجزري ـ ٨٨
ـ أبو عطية الوادعي ـ ٤٢١
ـ أبو علقمة الفروي ـ ٤٠٢
ـ أبو علي الحافظ ـ ١٩٤ ـ ٧٠٧
ـ أبو عمر الطالقاني ـ ٢١٩
ـ أبو عمرو الداني ـ ٣٦٥
ـ أبو عمرو الشيباني ـ ٣٦٣ ـ ٤٣٠ ـ ٤٣٢ ـ ٦٤٧
ـ أبو عيسى = محمد بن عيسى الترمذي
ـ أبو عوانة = وضاح بن عبد الله اليشكري

ـ٨٨ ـ٩٧ ـ١٩٥ ـ٤٨٤ ـ٣٣٨ ـ٤٠٤
ـ٥٠٣ ـ٥٠٤ ـ٥٠٦ ـ٥١٢ ـ٥٢٢ ـ٥٣٢
ـ٥٥٧ ـ٥٦٢ ـ٥٩٩ ـ٦٧٤ ـ٧٢٤
ـ أبو غسان ـ٩٠
ـ أبو الفتح الأزدي ـ٣٥٤
ـ أبو الفضل بن طاهر المقدسي ـ١٢٩ ـ٥٩٣
ـ أبو الفضل بن عمار الهروي ـ٧٦٩
ـ أبو القاسم البغوي ـ٢٥٦
ـ أبو قتادة الصحابي ـ٢٩٠ ـ٦٢٩
ـ أبو قتادة ـ٩٤ ـ تعليقاً
ـ أبو قدامة السرخسي ـ٩٥ ـ٢٨٤
ـ أبو قطن = عمرو بن الهيثم ـ٥٦٨
ـ أبو قلابة الرقاشي ـ٤٢ ـ٦٠ ـ٩٤ ـ٢٩١
ـ٣٠٣ ـ٣١٩ ـ٤٨٦ ـ٥٧٦ ـ٦٤٥ ـ٦٧٥
ـ أبو كدينة ـ يحيى بن المهلب ـ٥٦٢
ـ أبو كريب ـ٤٣٨ ـ٤٣٩ ـ٤٤٠ ـ٤٤١ ـ٤٤٢
ـ٦٨٢
ـ أبو مجلز ـ٦١ ـ٢٣٥ ـ٢٦٩
ـ أبو محمد ـ٧٧٥
ـ أبو محمد الجويني ـ٣٠٦
ـ أبو مزاحم ـ٤٤٤
ـ أبو مسعود = عقبة بن عمرو بن ثعلبة ـ٣٦٣
ـ٣٧٣ ـ٣٧٤ ـ٣٧٥
ـ أبو مسعود بن الفرات ـ٥١٥
ـ أبو مسهر ـ٤٦ ـ٢٤٤ ـ٥٤٦ ـ٥٤٧ ـ٥٤٨
ـ٥٤٩ ـ٦٦٤
ـ أبو مصعب ـ٢٥٤
ـ أبو مصعب الزهري ـ٢٢٢
ـ أبو مصعب المديني ـ٣٠ ـ٢٣٥
ـ أبو المظفر السمعاني ـ٣٦٥
ـ أبو معاوية ـ٧٦١
ـ أبو معاوية الضرير = محمد بن خازم ـ٢٠١
ـ٢٤٦ ـ٢٤٧ ـ٤٠٤ ـ٤٢١ ـ٤٢٢ ـ٤٨٨
ـ٥٢٩ ـ٥٣٠ ـ٥٣١ ـ٥٣٢ ـ٥٣٣ ـ٥٣٤
ـ٥٣٥ ـ٥٣٦ ـ٦٦٩ ـ٦٧٠ ـ٧٤٣
ـ أبو معشر = نجيح بن عبد الرحمن السندي
ـ٤٠٤ ـ٤٢١ ـ٤٧٨ ـ٥٢٨ ـ٦٥٨ ـ٧٥٤
ـ أبو معمر ـ٣٦٣
ـ أبو المغيرة ـ٦٨٠
ـ أبو مقاتل السمرقندي = حفص بن سلم
الفـــزاري ـ٧٨ ـ٧٩ ـ٩٩ ـ١٠٠ ـ١٠١
ـ٢٣٨
ـ أبو المليح بن أسامة بن عمير الهذلي
ـ٢٩٥ ـ٦٤٢
ـ أبو المهاجر ـ٤٨٦ ـ٦٤٥
ـ أبو المهلب ـ٤٨٦ ـ٦٤٥
ـ أبو موسى ـ١٥٧
ـ أبو موسى الأشعري ـ١٤٨ ـ٢٩٥ ـ٣٠٧
ـ٤٢٥ ـ٤٣٨ ـ٤٤٠ ـ٤٤١ ـ٥٦٨ ـ٦٣٢
ـ٧٤٧ ـ٧٤٨ ـ٧٤٩ ـ٧٦٤
ـ أبو النضر = محمد بن السائب الكلبي
ـ أبو نضرة ـ٢٨٩ ـ٣٣٧
ـ أبـو نعيـم ـ٦٢ ـ٩٤ ـ١٧١ ـ١٩٨ ـ٢٠٧
ـ٢٦١ ـ٤٠٧ ـ٥٢٣ ـ٥٣٨ ـ٥٣٩ ـ٥٤٠
ـ٥٤٢ ـ٥٤٣ ـ٥٤٥ ـ٥٦٧ ـ٥٦٩ ـ٥٧٠
ـ٥٧١ ـ٥٩٠ ـ٦٤٥ ـ٦٧٣ ـ٧٥٠ ـ٧٩٤
ـ أبو هريرة = عبد الرحمن بن صخر ـ٩ ـ١٣
ـ٢٠ ـ٢٥ ـ٢٦ ـ٣٦ ـ٦١ ـ٧١ ـ١١٥

ـ ١٢١ ـ ١٢٤ ـ ١٢٥ ـ ١٣٢ ـ ١٤٨ ـ ١٦٢
ـ ٢٢٣ ـ ٢٢٥ ـ ٢٣٥ ـ ٢٣٩ ـ ٢٥٩ ـ ٢٦٩
ـ ٢٧٠ ـ ٢٩٥ ـ ٣٠٦ ـ ٣٠٧ ـ ٣٣٣ ـ ٣٦٣
ـ ٤٢١ ـ ٤٢٢ ـ ٤٣٣ ـ ٤٤٠ ـ ٤٤٤ ـ ٤٤٦
ـ ٤٤٩ ـ ٤٧٦ ـ ٤٧٨ ـ ٤٩٨ ـ ٥١١ ـ ٥٦٨
ـ ٥٧٩ ـ ٥٨٦ ـ ٥٨٨ ـ ٦٠٤ ـ ٦٠٩ ـ ٦٢٠
ـ ٦٢٢ ـ ٦٣٢ ـ ٦٣٤ ـ ٦٣٧ ـ ٦٤٢ ـ ٦٤٥
ـ ٦٦٢ ـ ٦٦٨ ـ ٦٦٧ ـ ٦٨٠ ـ ٦٨٣ ـ ٦٨٦
ـ ٧٢٢ ـ ٧٢٣ ـ ٧٢٤ ـ ٧٢٥ ـ ٧٢٧ ـ ٧٣٢
ـ ٧٤٠ ـ ٧٤٩ ـ ٧٥٢ ـ ٧٥٤ ـ ٧٥٥ ـ ٧٥٦
ـ ٧٦٠ ـ ٧٦٣ ـ ٧٦٨ ـ ٧٦٩ ـ ٧٧٥ ـ ٧٨٥
ـ ٧٩٦ ـ ٧٩٧ ـ ٨٠٠ ـ ٨٠٢

ـ أبو هشام بن خالد ـ ٧٥٠
ـ أبو هشام الرفاعي ـ ٤٣٨ ـ ٤٤١
ـ أبو هلال ـ ١٦٤ ـ ٤٩٦
ـ أبو الهيثم بن التيهان ـ ٥٨٧
ـ أبو وائل = شقيق بن سلمة الأسدي ـ ٦٣٠
ـ أبو الوليد الطيالسي ـ ٢٥٥ ـ ٣٦٤ ـ ٤٩٨ ـ ٥١٤ ـ ٥٥٠
ـ أبو الوليد المكي ـ ٣١
ـ أبو وهب = محمد بن مزاحم ـ ٦٣ ـ ٤٠٧
ـ أبو يحيى الحماني ـ ٦٩
ـ أبو يحيى القتات ـ ٧٤٦
ـ أبو يعلى ـ ١٢ ـ ٧٧٥
ـ أبو يعلى الخليلي ـ ٩٩ ـ ٤٥٨ ـ ٤٦١ ـ ٦٧٥
ـ أبو يعلى الموصلي ـ ٢٢٣ ـ ٥٣٧
ـ أبو اليمان = الحكم بن نافع الحمصي ـ ٢٦٤ ـ ٢٦٥ ـ ٢٦٦ ـ ٢٧٢
ـ أبو يوسف ـ ٨٨
ـ أبو يوسف القاضي ـ تلميذ الإمام الأعظم ـ ٢٤٤ ـ ٢٦٧ ـ ٤٠٧
ـ أبي بن كعب ـ ٣٦٣ ـ ٥٧٨ ـ ٦٥٠
ـ الأثرم = أحمد بن محمد بن هاني الطائي ـ ٢٥ ـ ٢٦ ـ ٨٠ ـ ٨٩ ـ ١٦٠ ـ ١٩٨ ـ ٢٤٠ ـ ٢٦٠ ـ ٢٦٤ ـ ٢٧٢ ـ ٣١٣ ـ ٣٥١ ـ ٣٦٤ ـ ٣٨٢ ـ ٤٥٥ ـ ٤٥٧ ـ ٤٧٣ ـ ٤٨٦ ـ ٤٨٧ ـ ٤٨٨ ـ ٤٩٢ ـ ٤٩٣ ـ ٥٠٣ ـ ٥٠٩ ـ ٥١٣ ـ ٥٢١ ـ ٥٣٦ ـ ٥٥٠ ـ ٥٦١ ـ ٥٦٩ ـ ٥٧٨ ـ ٥٧٩ ـ ٥٨٣ ـ ٥٨٤ ـ ٥٨٥ ـ ٥٨٦ ـ ٥٩٠ ـ ٥٩٢ ـ ٦٠٢ ـ ٦٠٦ ـ ٦١٥ ـ ٦٢١ ـ ٦٢٣ ـ ٦٣١ ـ ٦٣٢ ـ ٦٣٣ ـ ٦٣٤ ـ ٦٧٥ ـ ٦٨٨ ـ ٨٠٤
ـ أحمد بن إسحاق السني ـ ٨٩
ـ أحمد بن حرب الموصلي ـ ٢٥٣
ـ أحمد بن الحسن ـ ٧١ ـ ٧٢ ـ ١٣٠ ـ ١٥٧ ـ ٢٣٤ ـ ٥٢٥ ـ ٥٣٦ ـ ٦١٠
ـ أحمد بن حفص السعدي ـ ١٣٢
ـ أحمد بن حمدون ـ ١٢٥
ـ أحمد بن حنبل ٦ ـ ٧ ـ ٨ ـ ٩ ـ ١٠ ـ ١١ ـ ١٢ ـ ١٤ ـ ١٧ ـ ٢٢ ـ ٢٣ ـ ٢٥ ـ ٢٨ ـ ٣١ ـ ٣٢ ـ ٣٣ ـ ٣٦ ـ ٣٧ ـ ٤٠ ـ ٤١ ـ ٤٢ ـ ٤٦ ـ ٤٧ ـ ٤٩ ـ ٥٢ ـ ٥٤ ـ ٥٥ ـ ٥٨ ـ ٦٤ ـ ٦٥ ـ ٦٨ ـ ٦٩ ـ ٧١ ـ ٧٢ ـ ٧٣ ـ ٧٤ ـ ٨٠ ـ ٨١ ـ ٨٤ ـ ٨٩ ـ ٩٠ ـ ٩١ ـ ٩٢ ـ ٩٧ ـ ١١٠ ـ ١١٢ ـ ١١٣ ـ ١١٥ ـ ١١٦ ـ ١١٧ ـ ١١٨ ـ ١١٩ ـ ١٢٢ ـ ١٢٣ ـ ١٢٤ ـ ١٢٦ ـ ١٣٠ ـ ١٣١ ـ ١٣٢ ـ ١٣٦ ـ ١٣٨ ـ ١٣٩ ـ ١٤٠ ـ ١٤١ ـ ١٤٣ ـ ١٤٧ ـ ١٤٨ ـ ١٥٠ ـ ١٥٧ ـ ١٦٠

١٦٣ـ ١٦٥ـ ١٦٦ـ ١٦٨ـ ١٧٣ـ ١٧٤ـ
١٧٥ـ ١٧٨ـ ١٨٠ـ ١٨٢ـ ١٨٣ـ ١٨٤ـ
١٨٩ـ ١٩٠ـ ١٩٢ـ ١٩٣ـ ١٩٧ـ ١٩٨ـ
٢٠٠ـ ٢٠٣ـ ٢٠٧ـ ٢٠٨ـ ٢٠٩ـ ٢١٠ـ
٢١١ـ ٢١٢ـ ٢١٣ـ ٢١٤ـ ٢١٥ـ ٢١٧ـ
٢١٨ـ ٢١٩ـ ٢٢٠ـ ٢٢١ـ ٢٢٢ـ ٢٢٣ـ
٢٢٧ـ ٢٣٠ـ ٢٣١ـ ٢٣٨ـ ٢٤٠ـ ٢٤٢ـ
٢٤٣ـ ٢٤٦ـ ٢٤٨ـ ٢٥٠ـ ٢٥١ـ ٢٥٢ـ
٢٥٣ـ ٢٥٤ـ ٢٥٥ـ ٢٥٦ـ ٢٥٩ـ ٢٦٠ـ
٢٦١ـ ٢٦٢ـ ٢٦٣ـ ٢٦٤ـ ٢٦٥ـ ٢٦٧ـ
٢٦٨ـ ٢٧٢ـ ٢٨٠ـ ٢٨٨ـ ٢٨٩ـ ٢٩٠ـ
٢٩١ـ ٢٩٤ـ ٢٩٦ـ ٢٩٧ـ ٢٩٨ـ ٢٩٩ـ
٣٠٣ـ ٣٠٨ـ ٣٠٩ـ ٣١٠ـ ٣١١ـ ٣١٢ـ
٣١٣ـ ٣١٤ـ ٣١٦ـ ٣١٧ـ ٣١٨ـ ٣٢٠ـ
٣٢٥ـ ٣٢٦ـ ٣٢٧ـ ٣٢٨ـ ٣٢٩ـ ٣٣١ـ
٣٣٣ـ ٣٣٤ـ ٣٣٥ـ ٣٣٧ـ ٣٣٩ـ ٣٤٣ـ
٣٤٤ـ ٣٤٧ـ ٣٥١ـ ٣٥٥ـ ٣٥٦ـ ٣٥٧ـ
٣٦٤ـ ٣٦٥ـ ٣٦٦ـ ٣٦٧ـ ٣٦٨ـ ٣٦٩ـ
٣٧٠ـ ٣٧١ـ ٣٧٢ـ ٣٧٤ـ ٣٧٥ـ ٣٧٦ـ
٣٧٨ـ ٣٧٩ـ ٣٨٠ـ ٣٨١ـ ٣٨٢ـ ٣٨٣ـ
٤٠٨ـ ٤١٠ـ ٤١٥ـ ٤١٩ـ ٤٢٠ـ ٤٢١ـ
٤٢٢ـ ٤٢٣ـ ٤٢٤ـ ٤٢٥ـ ٤٢٧ـ ٤٣٣ـ
٤٣٤ـ ٤٣٥ـ ٤٤١ـ ٤٤٢ـ ٤٤٣ـ ٤٤٧ـ
٤٥١ـ ٤٥٣ـ ٤٥٥ـ ٤٥٦ـ ٤٦٢ـ ٤٦٩ـ
٤٧٢ـ ٤٧٣ـ ٤٧٤ـ ٤٧٧ـ ٤٧٩ـ ٤٨٠ـ
٤٨٣ـ ٤٨٤ـ ٤٨٥ـ ٤٨٦ـ ٤٨٧ـ ٤٨٨ـ
٤٨٩ـ ٤٩٢ـ ٤٩٣ـ ٤٩٦ـ ٤٩٧ـ ٤٩٨ـ
٤٩٩ـ ٥٠٠ـ ٥٠٢ـ ٥٠٣ـ ٥٠٤ـ ٥٠٦ـ
٥٠٨ـ ٥٠٩ـ ٥١٠ـ ٥١٢ـ ٥١٣ـ
٥١٥ـ ٥١٦ـ ٥١٧ـ ٥٢٠ـ ٥٢١ـ ٥٢٥ـ
٥٢٦ـ ٥٢٨ـ ٥٣٠ـ ٥٣٢ـ ٥٣٣ـ ٥٣٤ـ
٥٣٦ـ ٥٣٧ـ ٥٣٨ـ ٥٤٢ـ ٥٤٣ـ ٥٤٤ـ
٥٤٧ـ ٥٤٩ـ ٥٥٠ـ ٥٥٨ـ ٥٥٩ـ ٥٦٠ـ
٥٦١ـ ٥٦٣ـ ٥٦٥ـ ٥٦٦ـ ٥٦٧ـ ٥٦٨ـ
٥٦٩ـ ٥٧١ـ ٥٧٣ـ ٥٧٤ـ ٥٧٧ـ ٥٧٩ـ
٥٨٠ـ ٥٨١ـ ٥٨٢ـ ٥٨٣ـ ٥٨٤ـ ٥٨٥ـ
٥٨٦ـ ٥٩٠ـ ٥٩٢ـ ٥٩٤ـ ٥٩٥ـ ٥٩٦ـ
٥٩٧ـ ٥٩٨ـ ٥٩٩ـ ٦٠٠ـ ٦٠٢ـ ٦٠٣ـ
٦٠٤ـ ٦٠٦ـ ٦٠٧ـ ٦٠٨ـ ٦٠٩ـ ٦١٠ـ
٦١٢ـ ٦١٤ـ ٦١٥ـ ٦١٦ـ ٦١٧ـ ٦١٨ـ
٦٢١ـ ٦٢٢ـ ٦٢٣ـ ٦٢٤ـ ٦٢٨ـ ٦٢٩ـ
٦٣٣ـ ٦٣٤ـ ٦٣٥ـ ٦٣٨ـ ٦٤١ـ ٦٤٢ـ
٦٤٤ـ ٦٤٥ـ ٦٤٦ـ ٦٤٩ـ ٦٥١ـ ٦٥٣ـ
٦٥٧ـ ٦٥٨ـ ٦٥٩ـ ٦٦٠ـ ٦٦١ـ ٦٦٧ـ
٦٧٠ـ ٦٧١ـ ٦٧٤ـ ٦٧٥ـ ٦٧٩ـ ٦٨٠ـ
٦٨٢ـ ٦٨٥ـ ٦٨٦ـ ٦٨٧ـ ٦٨٨ـ ٦٨٩ـ
٦٩٥ـ ٦٩٧ـ ٧٠١ـ ٧٠٣ـ ٧٠٥ـ ٧٠٦ـ
٧١٢ـ ٧١٣ـ ٧٢٢ـ ٧٢٥ـ ٧٢٩ـ ٧٣٠ـ
٧٤٦ـ ٧٥٠ـ ٧٥١ـ ٧٥٤ـ ٧٥٥ـ ٧٥٦ـ
٧٥٨ـ ٧٥٩ـ ٧٦٢ـ ٧٦٣ـ ٧٦٤ـ ٧٦٥ـ
٧٦٦ـ ٧٦٧ـ ٧٧٣ـ ٧٧٧ـ ٧٧٨ـ ٧٧٩ـ
٧٨٠ـ ٧٨٤ـ ٧٨٦ـ ٧٨٨ـ ٧٨٩ـ ٧٩٦ـ
٧٩٧ـ ٧٩٩ـ ٨٠٠ـ ٨٠٢ـ ٨٠٤ـ ٨٠٥ـ
٨٠٦ـ ٨٠٧

ـ أحمد بن أبي الحواري ـ٥٤٩
ـ أحمد بن داود الحداني ـ٥٣٤
ـ أحمد الدورقي ـ١١١ـ ٢١٠
ـ أحمد بن سعيد بن أبي مريم ـ٧٨٣

- أحمد بن سلمة -٢١٢
- أحمد بن سنان الواسطي -١٠٩ -١١٢ -٢٨٢ -٥٣٠
- أحمد بن سيار -٥١
- أحمد شاكر -٧ -١٤ -١٣٣ -١٣٤ -٣١٦ -٣٣٠ -٣٥٩ -٦٥٢ -٦٩٩ -٧٠٠ -٧٠٢ -٧٤٠ -٧٩٩
- أحمد بن شبويه -٥٨٠
- أحمد بن شبيب بن سعيد الحبطي -٥٩٤ -٥٩٥
- أحمد بن شُعيب = النسائي -٥ -٧ -١٠ -١١ -١٣ -١٤ -١٧ -١٨ -٢٣ -٢٥ -١٠٩ -١٢٢ -١٣٤ -١٣٦ -١٣٨ -١٣٩ -١٤٨ -١٦٢ -١٨٥ -٢٠٧ -٢١٣ -٢٤١ -٢٥٥ -٢٦٠ -٣١٦ -٣٣١ -٣٣٦ -٣٤٣ -٣٨٦ -٣٩٧ -٣٩٨ -٣٩٩ -٤٠٠ -٤٠٣ -٤٠٤ -٤١١ -٤١٤ -٤١٥ -٤٢٣ -٤٣٤ -٤٣٥ -٤٥٤ -٤٧٣ -٤٩٠ -٥١٠ -٥١٧ -٥٢٤ -٥٣٧ -٥٤٩ -٥٥٩ -٥٧٥ -٥٨٠ -٥٨٢ -٥٨٣ -٥٨٦ -٥٩٦ -٥٩٧ -٦٠٩ -٦٢٧ -٦٢٩ -٦٣٢ -٦٣٨ -٦٣٩ -٦٤٠ -٦٤١ -٦٤٢ -٦٤٩ -٦٦٨ -٦٨٢ -٦٩٦ -٧٠١ -٧٠٧ -٧٢١ -٧٢٥ -٧٢٦ -٧٢٨ -٧٣٠ -٧٣٤ -٧٤٦ -٧٥٣ -٧٥٩ -٧٦١ -٧٦٢ -٧٦٣ -٧٦٤ -٧٧٣ -٧٧٩ -٧٨٩ -٧٩٠ -٨٠١
- أحمد بن صالح المصري -١٣٩ -٢٥٧ -٢٥٩ -٢٦٢ -٢٦٥ -٢٧١ -٢٨٤ -٣٩٧ -٤٤٧ -٦٠٨ -٧٨٣
- أحمد بن عبد الحليم - ابن تيمية - تقدم
- أحمد بن عبد العزيز بن عمران - ٧٩٥
- أحمد بن عبدة الآملي -٣٠ -٦٣ -٦٥ -٦٦ -٤٠٧
- أحمد بن عبدة الضبي البصري -٧٤٥
- أحمد بن عقبة -٢١٨
- أحمد بن علي = ابن حجر العسقلاني - تقدم
- أحمد بن علي = الخطيب البغدادي -١٢ -٣٦ -٤٢ -٤٧ -٥٠ -٥١ -٥٤ -٦١ -٨٢ -١١١ -١٨٧ -٢٠٣ -٢٣٣ -٢٣٧ -٢٣٨ -٢٤٨ -٢٥٠ -٢٥٩ -٢٦٢ -٢٦٣ -٢٧٣ -٢٧٨ -٢٧٩ -٢٨١ -٢٨٧ -٢٨٨ -٣١٨ -٣٢٠ -٣٣٤ -٣٥٥ -٣٥٦ -٣٥٧ -٣٦٢ -٣٧٩ -٤٠٩ -٤٢٧ -٤٢٨ -٤٢٩ -٤٣٣ -٤٨٠ -٥١٥ -٥٥٣ -٥٦١ -٧٨٧
- أحمد بن علي الآبار -٨٩ -٩٧
- أحمد بن عمرو بن عبد الخالق = البزار -١٢ -٣١٥ -٤١٩ -٦١٨ -٦٥٦ -٦٨٠ -٧٠٠ -٧٢٤ -٧٤٧ -٧٩٧ -٧٩٩
- أحمد بن عيسى المصري -٧٠٩
- أحمد بن الفرات - ابن مسعود - ٦٩٣
- أحمد بن القاسم -٣٢٦
- أحمد بن محمد = الطحاوي
- أحمد بن محمد بن أحمد = أبو بكر البرقاني - تقدم
- أحمد بن محمد بن أبي بكر = القسطلاني
- أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني - ابن عقده

ـ أحمد بن محمد بن غالب = غلام الخليل ـ٩٦
ـ أحمد بن محمد بن هانىء = الأثرم ـ تقدم
ـ أحمد بن مروان المالكي ـ٤٦
ـ أحمد بن المقدام ـ٦٣٢
ـ أحمد بن منصور المروزي ـ٥١٤
ـ أحمد بن المنيع ـ١٤٥ ـ٣٢٢
ـ أحمد بن نصر الحافظ = أبو طالب ـ تقدم
ـ أحمد بن يحيى ـ٤٠٨
ـ أحمد بن أبي يحيى ـ٥٦٠
ـ أحمد بن يوسف الأزدي ـ٦٧
ـ إدريس ـ عليه السلام ـ٧٤٢
ـ الإدريسي = عبد الرحمن بن محمد
ـ الأزرق بن قيس ـ٦٦
ـ أسامة بن زيد ـ٤٥ ـ٤٨٥
ـ أسامة بن زيد الليثي ـ٣٧١ ـ٤٠١ ـ٤٠٣
ـ أسامة بن عمير الهذلي ـ٦٤٢
ـ أسباط بن محمد ـ٥٦٨
ـ أسباط بن نصر الهمداني ـ٦٥٩ ـ٧٠٩
ـ إسحاق بن إبراهيم ـ١٨٨ ـ٢٥٥
ـ إسحاق بن إدريس الأسواري ـ٣٩
ـ إسحاق الأزرق ـ٥٨٩
ـ إسحاق بن أسيد الخراساني ـ٨٤
ـ إسحاق بن أبي إسرائيل ـ٩١
ـ إسحاق بن بشر الرازي ـ٦٢
ـ إسحاق بن حكيم ـ١١٥
ـ إسحاق بن راشد الجزري ـ٦٦٤
ـ إسحاق بن راهويه ـ٦ ـ٢٨ ـ٣١ ـ٣٢ ـ٣٧ ـ٤٠ ـ٦٦ ـ٦٩ ـ٢٠٠ ـ٢١٢ ـ٢١٣ ـ٢٢٢ ـ٢٢٦ ـ٢٣١ ـ٢٦٨ ـ٣١٤ ـ٣٢٩ ـ٦٧٩ ـ٧١٢ ـ٧٢٣
ـ إسحاق بن الضيف ـ٢٣٨
ـ إسحاق بن أبي طلحة ـ٤٥٢
ـ إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة ـ٩٠ ـ١٣٧ ـ٢٧٣ ـ٢٨٠ ـ٣٩٧ ـ٣٩٩ ـ٤٠٠ ـ٤٠٤ ـ٧٦٠ ـ٧٦١ ـ٧٦٢ ـ٧٦٣ ـ٧٦٧ ـ٨٦٨
ـ إسحاق بن عيسى ـ١١٠ ـ٢٤٢ ـ٣٢٧
ـ إسحاق بن منصور الكوسج ـ٣١ ـ٤٢ ـ١١٣
ـ إسحاق بن موسى الأنصاري ـ٣٠ ـ١٥٦ ـ٤٨٥
ـ إسحاق بن هاني ـ ابن هانىء ـ تقدم
ـ إسحاق بن يحيى الكلبي ـ٣٩٩
ـ أسد بن الفرات ـ٣٩
ـ إسرائيل بن يونس ـ٩٨ ـ٤٢٥ ـ٤٢٩ ـ٥١٩ ـ٥٢٠ ـ٥٢١ ـ٥٢٢ ـ٥٢٣ ـ٥٢٤ ـ٥٢٥ ـ٥٣٩ ـ٥٨١ ـ٦٤٣ ـ٧٨٧
ـ أسعد بن زرارة ـ٦٠٣
ـ أسماء الرحبي ـ٦٧٥
ـ أسماء بنت عميس ـ١٧ ـ٤١٠
ـ إسماعيل ـ٢٣٩
ـ إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة ـ٤٠١ ـ٤٠٣ ـ٤٢٤
ـ إسماعيل بن إسحاق ـ٦٨٣
ـ إسماعيل بن أمية ـ٣١٤ ـ٤٠١ ـ٤٧٤ ـ٤٨٣
ـ إسماعيل بن أبي أمية ـ٥٥٣
ـ إسماعيل بن أبي خالد ـ٨٤ ـ١٠٧ ـ٣٣٣

ـ ٥١٧ ـ ٥١٨ ـ ٧٩٩
ـ إسماعيل الخطبي ـ ٤٦
ـ إسماعيل بن زكريا ـ ٥١
ـ إسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس ـ تقدم
ـ إسماعيل بن عبد الله ابن سماعة ـ تقدم
ـ إسماعيل بن عبد الرحمن السدي ـ ٦٥٩
ـ إسماعيل بن عبيد الأنصاري ـ ١٤٤
ـ إسماعيل بن عبيد الله ـ ٦٦٤ ـ ٦٨٠
ـ إسماعيل بن علي ـ ابن كثير ـ صاحب التفسير ـ تقدم
ـ إسماعيل بن علية ـ ٤٦ ـ ١٦١ ـ ١٦٩ ـ ١٩٠ ـ ١٩١ ـ ٣١٣ ـ ٣١٦ ـ ٥١٠ ـ ٥١١ ـ ٥١٢ ـ ٥١٣ ـ ٥٥٨ ـ ٥٥٩ ـ ٥٦٥ ـ ٥٦٨ ـ ٦٧٢ ـ ٧٣٤ ـ ٧٥٤ ـ ٧٧٨
ـ إسماعيل بن عياش ـ ١٨٨ ـ ٢٠٦ ـ ٦٠٨ ـ ٦٠٩ ـ ٦١٠
ـ إسماعيل القاضي ـ ٨٥ ـ ٢١٦
ـ إسماعيل المالكي ـ ٤٩١
ـ إسماعيل بن مسلم المكي ـ ٦٤٠ ـ ٦٦٠ ـ ٧٠١
ـ إسماعيل بن يحيى بن سلمة ـ ٧٩٦
ـ إسماعيل بن يحيى المزني ـ ٣٠٧ ـ ٣٠٨
ـ الإسماعيلي = محمد بن إسماعيل بن مهران ـ ٢٥١ ـ ٣٨١ ـ ٧٥٩
ـ الأسود بن سالم ـ ٢٠٥
ـ الأسود بن شيبان ـ ٨٤
ـ الأسود بن يزيد النخعي ـ ٣٦٤ ـ ٥٢٧ ـ ٥٢٨
ـ أسيد بن زيد الجمال ـ ٧٩٢ ـ ٧٩٣
ـ الأشجعي = عبيد الله ـ ١١٠ ـ ١٧٩ ـ ٥٤٠ ـ ٥٤٥
ـ أشعث بن سوار ـ ٨ ـ ٤٠٢ ـ ٤٠٤ ـ ٦٨٩
ـ أشعث بن عبد الملك الحمراني ـ ١٠٧ ـ ٤٠٨ ـ ٤٩٦
ـ الأعرج ـ ٧٦١ ـ ٧٦٣ ـ ٧٨٥
ـ الأعمش = سليمان بن مهران
ـ أم زرع ـ ٤٨٩ ـ ٤٩٠
ـ أم سعد بنت مرة الفهرية ـ ٧٢٧
ـ أم سعيد بنت مرة الفهرية ـ ٧٢٦ ـ ٧٢٧ ـ ٧٢٨
ـ أم سلمة ـ ٢٠ ـ ٢١ ـ ٢٨٩ ـ ٣٦٣ ـ ٤٧٧ ـ ٦٤٩ ـ ٨٠٢ ـ ٨٠٣
ـ أم قيس بنت محصن ـ ٢١
ـ أمية بن خالد ـ ٣٢١ ـ ٣٣٢
ـ أنس بن أسماء ـ ٥٨٧
ـ أنس بن سيرين ـ ٦١ ـ ٦٢ ـ ٢٨٨
ـ أنس بن عياض ـ ٢٣٥
ـ أنس بن مالك ـ ١٢ ـ ٦٢ ـ ٨٩ ـ ٩٨ ـ ١٤٩ ـ ١٦٧ ـ ٢٤٤ ـ ٢٩٥ ـ ٣٠٧ ـ ٣٥٣ ـ ٣٥٤ ـ ٣٦٣ ـ ٣٦٤ ـ ٣٦٥ ـ ٣٦٦ ـ ٤١٦ ـ ٤١٧ ـ ٤٣٣ ـ ٤٤٨ ـ ٤٤٩ ـ ٤٥٠ ـ ٤٥٢ ـ ٤٥٣ ـ ٥٠١ ـ ٥٠٢ ـ ٥٠٣ ـ ٥٠٤ ـ ٥٠٥ ـ ٥٠٧ ـ ٥٠٨ ـ ٥٦٨ ـ ٥٧٥ ـ ٥٨٦ ـ ٥٨٧ ـ ٥٩٦ ـ ٦٠٣ ـ ٦٢٤ ـ ٦٢٥ ـ ٦٢٦ ـ ٦٢٧ ـ ٦٢٩ ـ ٦٣٢ ـ ٦٣٣ ـ ٦٤٢ ـ ٦٤٧ ـ ٦٤٨ ـ ٦٥٧ ـ ٦٦١ ـ ٦٧٦ ـ ٦٨٠ ـ ٦٨٣ ـ ٧١٣ ـ ٧٢٦ ـ ٧٣٢ ـ ٧٣٣ ـ ٧٣٥ ـ ٧٣٦ ـ ٧٣٧ ـ ٧٣٨ ـ ٧٤٢ ـ ٧٤٩ ـ ٧٥٠ ـ ٧٥٣ ـ ٧٥٨ ـ ٧٦٣

ـ٧٨٥ ـ٧٨٦
ـ أنيسة ـ٧٢٦ ـ٧٢٧ ـ٧٢٨
ـ الأوزاعي = عبد الرحمن بن عمرو
ـ أوس بن أوس ـ١٤ ـ٦٨١ ـ٦٨٢ ـ٦٨٣
ـ أياس بن سلمة بن الأكوع ـ٦٤١ ـ٦٤٣
ـ أيمن بن نابل ـ٤٣٤ ـ٤٣٥
ـ أيوب بن أبي تميمة السختياني ـ٤٣ ـ٤٨ ـ٥٢ ـ٦٠ ـ٩٣ ـ٩٩ ـ١٠٧ ـ١٢٨ ـ١٤٥ ـ١٥٤ ـ١٦٦ ـ١٦٧ ـ١٦٨ ـ١٦٩ ـ١٧٠ ـ١٧٣ ـ١٨٢ ـ١٨٤ ـ١٩٠ ـ١٩١ ـ١٩٢ ـ٢٤٠ ـ٢٤٢ ـ٢٦٦ ـ٣١٦ ـ٣٢٢ ـ٣٢٥ ـ٣٣٧ ـ٣٣٨ ـ٣٦٥ ـ٣٧٦ ـ٤٠١ ـ٤٠٨ ـ٤١٨ ـ٤٢٠ ـ٤٢٣ ـ٤٢٤ ـ٤٧٤ ـ٤٨٧ ـ٤٩٤ ـ٤٩٧ ـ٤٩٨ ـ٤٩٩ ـ٥١٠ ـ٥١١ ـ٥١٢ ـ٥١٣ ـ٥٩٠ ـ٥٩١ ـ٦٢٢ ـ٦٢٣ ـ٦٢٨ ـ٦٣١ ـ٦٧٥ ـ٦٩٢ ـ٧٣٣ ـ٧٣٤ ـ٧٥٤
ـ أيوب بن خوط ـ٦٣ ـ٦٤ ـ٦٩٢
ـ أيوب بن سويد ـ٦٥
ـ أيوب بن عتبة اليمامي ـ٣٤٩ ـ٦٢٠
ـ أيوب بن موسى ـ٤٠١ ـ٤٧٤ ـ٤٧٥ ـ٤٨٣

ـ ب ـ

ـ بحر السقاء ـ٤٠٠
ـ بُجَير بن سالم ـ٦١١ ـ٦٢٥
ـ البخاري = محمد بن إسماعيل
ـ بدل بن المحبر ـ٧٨٥
ـ البراء بن عازب ـ١٣٣
ـ برد ـ مولى سعيد بن المسيب ـ٣٢٧
ـ برد بن سنان ـ٤٠٣ ـ٤٨٣
ـ البرديجي ـ٣٥٣ ـ٣٦٨ ـ٣٧٢ ـ٣٨٠ ـ٤٥٠ ـ٤٥١ ـ٤٥٣ ـ٤٦٢ ـ٤٧٧ ـ٤٨٧ ـ٤٩٨ ـ٥٠٤ ـ٥٠٦ ـ٥٠٧ ـ٥١٠ ـ٥٢٠ ـ٧٣٢ ـ٧٣٣
ـ البرذعي = سعيد بن عمرو
ـ البرقاني = أبو بكر ـ أحمد بن محمد ـ تقدم
ـ البرهان الحلبي ـ٢٧٥
ـ بريد بن عبد الله بن أبي بردة ـ٤٣٨ ـ٤٤٠ ـ٤٤١ ـ٤٤٢ ـ٤٥٥ ـ٧٤٧ ـ٧٤٨ ـ٧٤٩
ـ بريدة ـ٧٤٠ ـ٧٤١
ـ البزار = أحمد بن عمرو بن عبد الخالق ـ تقدم
ـ بشر بن الحسين الأصبهاني ـ٧٣٧ ـ٧٣٨
ـ بشر بن السري ـ٢٠١
ـ بشر بن عمر ـ٨٥
ـ بشر بن عمرو = الجارود ـ٦٩ ـ٧٩ ـ١٤٦ ـ٢٣٥
ـ بشر بن معاذ البصري ـ٢٧٦
ـ بشر بن المفضل ـ١٦١ ـ٥٦٥
ـ بشر بن نهيك ـ٢٣٥ ـ٢٣٩ ـ٢٦٩ ـ٢٧٠
ـ بشر بن الوليد ـ٢٤٤
ـ بشير بن سلمان ـ٦٠٧
ـ بشير بن شعيب بن أبي حمزة ـ٧٦١
ـ بشير بن كعب العدوي ـ٢٩٣
ـ بقي بن مخلد الأندلسي ـ٤٤٦
ـ بقية بن الوليد الحمصي ـ٥٩ ـ٦٦ ـ٦٧ ـ٧٤ ـ٢٧٣ ـ٢٧٤ ـ٣٥٥ ـ٣٥٩ ـ٣٧٠ ـ٦١٠ ـ٦١١ ـ٦٢٥ ـ٦٩١

- بكر بن الأسود -٤٢١
- بكر بن خنيس -٦٣
- بكر بن عبد الله المزني -١٤٣ -١٦٤ -٣٢٥
- بكير بن عبد الله الأشج -٥٥٠
- بكير بن عطاء -٤٣٩ -٤٤٠ -٤٤٢
- بلال بن رباح -٢٢ -٣٩٦
- بندار = محمد بن بشار
- بهز بن أسد -٤٥ -٥١٤ -٦٨٩
- بيان -٥١٧ -٥١٨
- البيهقي = أحمد بن الحسين -١٤ -١٧ -٢٠ -٢١ -٢٤ -٢٨ -٤٧ -٥٨ -١٣٢ -٢٠٩ -٢٣٩ -٢٦٠ -٢٨٤ -٢٨٨ -٢٩٤ -٢٩٥ -٣٠٦ -٣٠٨ -٣٠٩ -٣١٧ -٣٢٠ -٣٦٤ -٤٠٧ -٤١٣ -٤٣١ -٤٥٥ -٤٢٢ -٦٧٤ -٦٨٨ -٧٢٨ -٧٥٤ -٧٦١ -٧٦٨ -٧٧٥ -٧٨٧ -٧٩٧ -٨٠١ -٨٣٠

- ت -

- التفتازاني = مسعود بن عمر بن عبد الله -٢٤٣ -٢٤٤
- الترمذي = محمد بن عيسى بن سورة -١ -٣ -٤ -٥ -٦ -٧ -٨ -٩ -١٥ -٢٣ -٢٥ -٢٦ -٢٧ -٢٨ -٣٠ -٣٢ -٣٣ -٣٥ -٣٦ -٤١ -٤٣ -٤٤ -٤٥ -٤٧ -٤٩ -٥٠ -٥٧ -٦٣ -٦٤ -٦٥ -٦٦ -٦٨ -٦٩ -٧١ -٧٢ -٧٦ -٧٧ -٧٨ -٧٩ -٨٧ -٨٨ -٩٣ -٩٧ -٩٨ -١٠٠ -١٠٣ -١٠٤ -١٠٥ -١٠٩ -١١٣ -١١٥ -١١٩ -١٢٠ -١٢٢ -١٢٩ -١٣٠ -١٣٢ -١٣٣ -١٣٤ -١٣٥ -١٤١ -١٤٣ -١٤٥ -١٤٧ -١٤٩ -١٥٣ -١٥٦ -١٥٨ -١٥٩ -١٦٢ -١٦٣ -١٦٧ -١٦٨ -١٧٥ -١٨٥ -١٨٧ -١٨٨ -٢٠٢ -٢٢٤ -٢٣٣ -٢٣٤ -٢٣٥ -٢٣٦ -٢٤١ -٢٤٤ -٢٤٥ -٢٥٤ -٢٥٩ -٢٦١ -٢٦٣ -٢٦٥ -٢٦٩ -٢٧٠ -٢٧٣ -٢٧٥ -٢٧٦ -٢٧٧ -٢٨٠ -٢٨١ -٢٨٥ -٢٨٨ -٢٩٤ -٢٩٨ -٣٠٧ -٣١٣ -٣١٤ -٣١٩ -٣٢١ -٣٢٢ -٣٢٣ -٣٢٤ -٣٢٨ -٣٢٩ -٣٣٠ -٣٣١ -٣٣٢ -٣٣٣ -٣٣٧ -٣٣٨ -٣٤٠ -٣٤٢ -٣٤٣ -٣٤٤ -٣٤٥ -٣٤٩ -٣٦٤ -٣٦٧ -٣٨٣ -٣٨٤ -٣٨٥ -٣٨٦ -٣٨٧ -٣٨٨ -٣٨٩ -٣٩٠ -٣٩١ -٣٩٢ -٣٩٣ -٣٩٤ -٣٩٥ -٣٩٦ -٣٩٧ -٣٩٨ -٣٩٩ -٤٠٠ -٤٠٦ -٤٠٧ -٤١٠ -٤١١ -٤١٣ -٤١٤ -٤١٥ -٤١٦ -٤١٨ -٤١٩ -٤٢٠ -٤٢٣ -٤٢٤ -٤٢٦ -٤٢٧ -٤٣٣ -٤٣٤ -٤٣٨ -٤٤٠ -٤٤٢ -٤٤٤ -٤٤٥ -٤٤٦ -٤٤٧ -٤٤٨ -٤٤٩ -٤٥٤ -٤٥٥ -٤٥٧ -٤٦٢ -٤٦٣ -٤٦٦ -٤٦٧ -٤٧٣ -٥٠٠ -٥٠٢ -٥١٩ -٥٢٣ -٥٢٤ -٥٢٥ -٥٢٦ -٥٢٧ -٥٢٨ -٥٣٢ -٥٣٧ -٥٥٥ -٥٥٦ -٥٦٨ -٥٧٤ -٥٨٣ -٥٨٥ -٥٩١ -٥٩٧ -٥٩٩ -٦٠٣ -٦٠٥ -٦٠٩ -٦١٠ -٦١٣ -٦١٦ -٦١٧ -٦١٨ -٦٢٦ -٦٢٧ -٦٢٨ -٦٢٩ -٦٣٣ -٦٤٠ -٦٤٢ -٦٤٤ -٦٤٥ -٦٤٩ -٦٥١ -٦٥٢ -٦٥٤ -٦٥٥ -٦٥٦ -٦٦١ -٦٦٦ -٦٧٥ -٦٨٤ -٦٨٦ -٦٩٠ -٦٩١ -٦٩٥ -٦٩٦ -٦٩٧ -٧٠١ -٧٠٢ -٧٠٦

ـ٧٠٧ ـ٧٠٨ ـ٧١٢ ـ٧١٣ ـ٧٢١ ـ٧٢٣
ـ٧٣٥ ـ٧٣٩ ـ٧٤٠ ـ٧٤١ ـ٧٤٣ ـ٧٤٤
ـ٧٤٥ ـ٧٤٦ ـ٧٤٨ ـ٧٤٩ ـ٧٥١ ـ٧٥٣
ـ٧٥٩ ـ٧٦٢ ـ٧٦٥ ـ٧٧٨ ـ٧٨٠ ـ٧٨٦
ـ٧٨٧ ـ٨٠٠ ـ٨٠٢ ـ٨٠٦
ـ تميم الداري ـ٣٦٣ ـ٣٦٨ ـ٣٩٦ ـ٥٧٨
ـ التيمي = سليمان بن طرخان
ـ التهانوي ـ٥٥٣

ـ ث ـ

ـ ثابت البناني ـ٦٦ ـ٩٨ ـ١٢٨ ـ١٦٧ ـ٤٩٤
ـ٤٩٩ ـ٥٠١ ـ٥٠٢ ـ٥٠٣ ـ٦١١ ـ٦٢١
ـ٦٢٣ ـ٦٢٩ ـ٦٥٧ ـ٦٧٤ ـ٦٧٦ ـ٧٢٣
ـ٧٢٦ ـ٧٣٦ ـ٧٦٣
ـ ثابت بن ثوبان ـ٥٤٥ ـ٥٤٦
ـ الثقفي = عبد الوهاب بن عبد المجيد
ـ ثمامة بن عبيدة ـ٢٨٦
ـ ثوبان ـ٢٢
ـ ثور بن يزيد ـ٤٠٢ ـ٥٦٦
ـ الثوري = سفيان بن سعيد
ـ ثوير بن أبي فاختة ـ٣٣١

ـ ج ـ

ـ جابر البياضي ـ٧٨٣
ـ جابر الجعفي ـ٦٩ ـ٨٠ ـ٨٨ ـ٩١ ـ٢٧٦
ـ٢٨٥ ـ٣٢١ ـ٣٢٧ ـ٦٧٣ ـ٧٥٠
ـ جابر بن عبد الله ـ٧ ـ٨ ـ٢٠ ـ٢٣ ـ١٤٣
ـ١٦٥ ـ١٦٦ ـ٢٩٥ ـ٣٠٧ ـ٣٢٢ ـ٣٣٣
ـ٣٣٧ ـ٣٣٩ ـ٣٧٨ ـ٤٣٣ ـ٤٣٥ ـ٤٤٧
ـ٤٥٥ ـ٥٠٢ ـ٥٠٣ ـ٥١١ ـ٥٣٧ ـ٦١٧
ـ٦٢٥ ـ٦٣٩ ـ٦٤٠ ـ٦٥٦ ـ٧٠٣ ـ٧٣١
ـ٧٤٢ ـ٧٤٣ ـ٧٤٤ ـ٧٥٢ ـ٧٥٩ ـ٧٦١
ـ٧٦٣ ـ٧٨٥
ـ جابر بن نوح ـ٥٢
ـ الجارود = بشر بن عمرو ـ تقدم
ـ جبار الطائي ـ٨٣
ـ جبريل ـ عليه السلام ـ٥٣ ـ٤٥٤ ـ٤٥٥
ـ٧٥٣
ـ جبلة بن نافع ـ١٤٢
ـ جبير ـ٦٣٢
ـ جرهد الأسلمي ـ٧٠١
ـ جرير بن حازم ـ٤٢٢ ـ٤٢٣ ـ٤٩٥ ـ٤٩٦
ـ٤٩٩ ـ٥٠٨ ـ٥٠٩ ـ٥١٣ ـ٥٧٢ ـ٦٢٤
ـ٦٢٥ ـ٦٢٦ ـ٦٢٧ ـ٦٢٨ ـ٦٢٩
ـ جرير الرازي ـ١٩٦
ـ جرير الضبي ـ٥٣٨
ـ جرير بن عبد الله البجلي ـ١٦٢
ـ جرير بن عبد الحميد ـ٣٨ ـ٥١ ـ٧٦ ـ١٥٣
ـ١٦٢ ـ١٦٣ ـ٥٣١ ـ٥٣٢ ـ٥٣٣ ـ٥٣٦
ـ٥٣٧ ـ٥٥٨ ـ٥٦١ ـ٥٨٦ ـ٦٨٨ ـ٦٨٩
ـ٧٥٥
ـ الجريري ـ٤٩٤ ـ٦٢٣
ـ الجعابي ـ٤٣٢
ـ جعفر بن برقان الجزري ـ٦٣٤ ـ٦٣٥
ـ٦٣٦ ـ٦٣٧ ـ٦٣٨
ـ جعفر بن حيان ـ٤٩٩

- جعفر بن الزبير -٩٦
- جعفر بن سليمان -٥٠٠
- جعفر بن أبي طالب -١٧
- جعفر الطيالسي -٢٠٧ -٥٧٠ -٦٢٣
- جعفر الفريابي -١٣٩ -٧٥٠
- جعفر بن محمد -١٥٠ -٢٤٠
- جعفر بن محمد الصائغ -٤٩
- جعفر بن محمد بن عباد -٤٧
- جعفر بن أبي وحشية -٥٥٦
- جفينة -١٨١
- جليبيب -٦٥٧
- الجنيد -٣٤
- الجوزجاني = إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق - تقدم
- جويبر -١٠٢
- جويرية بن أسماء -٤٠٢ -٤٠٣

-ح-

- الحارث الأعور -٤٣ -٤٨ -٢٧٦ -٧٢٥ -٧٣٨
- الحارث بن عوف بن مالك -١٨١
- الحارث بن قيس -٣١٧
- الحارث المحاسبي -٣٤
- حارثة بن أسماء -٥٨٧
- الحازمي = محمد بن موسى بن عثمان -١٨ -٣٩ -٤٠٠ -٤٠١
- الحاكم = محمد بن عبد الله بن حمدويه -٢٣ -٢٥ -٤٠ -٦٢ -٨٨ -٩٩ -١٢٥ -١٣٣ -٢٢٨ -٢٧٠ -٢٧٣ -٢٧٤ -٢٨٠ -٢٨٨ -٢٩٦ -٣٠٦ -٣١١ -٣١٣ -٣١٥ -٣١٦ -٣١٧ -٣١٨ -٣٢٩ -٣٤٩ -٣٥٤ -٣٥٥ -٣٦٤ -٣٩٠ -٤٢١ -٤٢٧ -٤٣٠ -٤٣١ -٤٣٤ -٤٤٣ -٤٥٤ -٤٥٥ -٤٥٨ -٤٥٩ -٤٦٠ -٤٦١ -٤٦٢ -٤٦٨ -٤٦٩ -٤٨٤ -٤٩٥ -٥٤٩ -٥٨٧ -٥٩٧ -٦٠٠ -٦٠٤ -٦١٨ -٦٤٠ -٦٤٥ -٦٤٧ -٦٤٨ -٦٧٤ -٦٨٢ -٦٩٨ -٧٠١ -٧٠٧ -٧٠٨ -٧٤١ -٧٥٧ -٧٦٨ -٧٦٩ -٧٧٠ -٧٧١ -٧٧٥ -٧٨٤ -٨٠١
- حبان بن موسى -٣١ -٥٧
- حبيب بن أبي ثابت -٣٦٨ -٣٧١ -٣٧٢ -٦٤٧ -٦٤٩ -٦٥٠ -٦٥١ -٦٥٢ -٦٥٣ -٦٥٤ -٦٥٥ -٦٩٧ -٦٩٨ -٦٩٩ -٧٠٠ -٧٠١ -٧٥١
- حبيب بن أبي حبيب المصري -٧٠٤ -٧٠٥
- حبيب بن حجر -٦٣ -٦٥ -٦٦
- حبيب بن أبي سبيعة الضبعي -٧٢٥
- حبيب بن الشهيد -٤٩٧
- حبيب بن عبيد -٦٧٩
- حبيب الرحمن الأعظمي -٧٦٤
- حبيش -٨٠٧
- الحجاج -١٣٤ -٣٢٢
- الحجاج بن أرطاة -١٦ -٨٤ -٤٠٢ -٤٠٤ -٧٥٠
- الحجاج بن الحجاج -٤٢٣ -٥٩٢
- الحجاج بن دينار -٥٧ -٥٨ -٢٩١ -٣١٧
- الحجاج بن الشاعر -٢١٨
- الحجاج الصواف -٤٨٧ -٦٢٩

ـ الحجاج بن محمد ـ٣٧٦ ـ٤٩١ ـ٤٩٢ ـ٥٩٠
ـ الحجاج بن نصير الفساطيطي ـ٧١ ـ٧٢ ـ٥٧٠
ـ الحجاج بن يوسف الثقفي ـ٢٨٦
ـ حجر الهجري ـ٧٧٥
ـ حذيفة بن اليمان ـ١١ ـ٣٦٣ ـ٤٣٢ ـ٤٣٣
ـ حرب بن شداد ـ٤٨٦ ـ٤٩٧ ـ٥٠٨ ـ٥٣٢ ـ٥٤٢ ـ٦٤١
ـ حرب الكرماني ـ٦٤
ـ حرمي ـ٥١٥
ـ حريز بن عثمان ـ٧٨٣
ـ حزامة الطائي ـ٢٩٥
ـ حسان بن أبي سنان ـ٩٥
ـ حسان بن محمد القرشي ـ٤٣٠
ـ الحساني ـ٢٤١
ـ الحسن البصري ـ١٤ ـ١٧ ـ١٨ ـ٢٨ ـ٤٣ ـ٤٧ ـ٥٣ ـ٦١ ـ٧٧ ـ٩٧ ـ٩٨ ـ١٠١ ـ١٠٧ ـ١١٩ ـ١٤٣ ـ١٤٥ ـ١٤٦ ـ١٤٩ ـ١٦٦ ـ٢٢٦ ـ٢٣٥ ـ٢٤٠ ـ٢٤١ ـ٢٥٤ ـ٢٦٥ ـ٢٧٥ ـ٢٧٦ ـ٢٨٥ ـ٢٨٦ ـ٢٨٧ ـ٢٨٨ ـ٢٨٩ ـ٢٩٠ ـ٢٩٤ ـ٢٩٥ ـ٣٠٦ ـ٣٠٧ ـ٣١٠ ـ٣١٩ ـ٣٥٦ ـ٣٦٦ ـ٣٦٩ ـ٣٧١ ـ٣٧٢ ـ٤٦٥ ـ٤٩٦ ـ٤٩٧ ـ٥٠٢ ـ٥١٤ ـ٥٦٣ ـ٥٧٥ ـ٦٢٥ ـ٦٣٠ ـ٦٣١ ـ٦٦٠ ـ٦٦٨ ـ٧٣٢ ـ٧٣٥ ـ٧٥٨
ـ الحسن بن أبي جعفر الجفري ـ٩٦
ـ الحسن بن دينار ـ٦٣ ـ٦٤
ـ الحسن بن ذكوان ـ٣١٩ ـ٦٩٧ ـ٦٩٨ ـ٧٠٠ ـ٧٠١
ـ الحسن بن الربيع ـ٤٧
ـ الحسن بن شجاع البلخي ـ٢٣٠ ـ٢٩٦
ـ الحسن بن صالح بن حي الهمداني ـ٦٨٧ ـ٨٠٧
ـ الحسن بن عثمان ـ٢٨٥
ـ الحسن بن عطية بن سعد ـ٧٩١ ـ٧٩٢ ـ٧٩٣
ـ الحسن بن علي ـ٦٨٣
ـ الحسن بن علي الإسكافي ـ٤٧
ـ الحسن بن علي الحلواني ـ٩٧ ـ١٢٠ ـ١٤٣ ـ٥٨٠
ـ الحسن بن علي بن عاصم ـ٧٨٨
ـ الحسن بن علي المعمري ـ٤٣١
ـ الحسن بن عمارة ـ٦٣ ـ٦٤
ـ الحسن بن عياش ـ٢٠٦
ـ الحسن بن عيسى ـ٦٤ ـ٦٧ ـ٢٠٦ ـ٣١٧
ـ الحسن بن قزعة ـ٧٤٦
ـ الحسن بن محمد ـ٦٠٧
ـ الحسن بن محمد بن أعين ـ٦٢٥
ـ الحسن بن محمد الزعفراني ـ٣١
ـ الحسن بن محمد بن الصباح ـ٤٩٢
ـ الحسن بن مكرم ـ٤٣٠
ـ الحسن بن يحيى ـ٧١٢
ـ الحسين بن الأسود ـ٤٤١
ـ الحسين بن حريث ـ١٤٦ ـ١٥٦ ـ٢٨٣
ـ الحسين بن الحسن الأشقر ـ٢٣٧
ـ الحسين بن حسن بن عطية ـ٧٩٣
ـ الحسين بن الحسن المروزي ـ٢٨٣

- الحسين بن عروة -١٩٦
- الحسين بن علي -٤٥٤ ٤٥٥
- الحسين بن علي بن الوليد الجعفي -٦٨١ -٦٨٢ -٦٨٣ -٦٨٤
- الحسين بن علي بن يزيد - أبو علي الحافظ شيخ الحاكم -٧٠٧
- الحسين بن الفرج -٥٧ -٥٨
- الحسين بن فهم -٧٨٣
- الحسين بن قيس = حنش -٥ -٦
- حسين الكرابيسي - ٢٢٨ -٣٥٤ -٧٤٤ -٧٤٦ -٨٠٦
- الحسين المعلم -٤٨٦ -٤٨٧ -٥٢٨
- الحسين بن منصور السلمي -١١٠
- الحسين بن مهدي البصري -١٥٤ -٢٣٣
- الحسين بن واقد -٤٥٦ -٦٩٢ -٧٢٦
- الحسين بن يوسف البندار -٦٥ -٦٦
- الحسين بن يوسف الفربري -١٦٢ -١٦٣ -١٦٨ -١٧٥
- حصين بن عبد الرحمن الحارثي -٨٤
- حصين بن عبد الرحمن السلمي -٥٦١ -٥٦٢ -٥٦٣ -٧٢٨ -٧٢٩ -٧٥١
- حصين بن نمير -٥٦٢
- حطان -٦٣٢
- حفص - إمام القراء -٥٥٤
- حفص بن عمر العدني -٢٣٩
- حفص بن غياث -١٢٤ -١٢٥ -١٤٦ -٤٠٤ -٥٣٢ -٥٣٤ -٥٣٥ -٥٩٣ -٥٩٤ -٧٤٨
- حفص بن غيلان - أبو معبد -٥٤٦
- حفص المنقري -٤٩٦
- حفصة -٦٢٨
- حفنة -١٨١
- حفينة = حفنة
- الحكم -١٧٣ -١٧٤ -٧٣٩
- الحكم بن أبان -٢٣٩
- الحكم بن عبد الله بن سعد الأيلي -٦٣ -٦٥ -٤٠٠
- الحكم بن عتيبة -٥٢٨ -٥٢٩ -٦٤٧ -٦٤٨ -٦٤٩ -٧١٤ -٧١٥ -٧١٦ -٧٣٤ -٧٥١
- الحكم بن عطية -٥٠١
- حكيم بن جبير الأسدي -٣٢١ -٣٢٢ -٣٢٣ -٣٣٠ -٣٣١
- الحلبي -٤
- الحلواني -٥٨٠
- حماد بن أسامة = أبو أسامة - تقدم
- حماد بن زيد -٤٧ -٤٨ -٩٥ -١٢٧ -١٥٠ -١٥٤ -١٥٥ -١٥٦ -١٦٠ -١٦٩ -١٧٠ -١٧٣ -١٧٥ -١٧٦ -١٨٨ -١٨٩ -١٩٠ -١٩١ -١٩٢ -١٩٦ -١٩٨ -٢٠١ -٢٠٤ -٢٥٦ -٣٥٦ -٣٧٦ -٣٨٣ -٤٠٨ -٤٩٣ -٤٩٩ -٥٠٠ -٥١٠ -٥١١ -٥١٢ -٥١٣ -٥٥٧ -٥٥٨ -٦٢٢ -٦٢٣ -٦٢٩ -٦٥٠ -٦٧٤ -٧١٥ -٧٣٣ -٧٣٤ -٧٤٥
- حماد بن سلمة -١١ -١٢ -٣٥ -٣٧ -٣٨ -٤٩ -٦٩ -٩٨ -١١٣ -١١٨ -١٢٠ -١٢٧ -١٢٨ -١٢٩ -١٥٥ -١٧٣ -١٨٩ -١٩٠ -١٩٥ -٢٨٧ -٣٤٠ -٣٤١ -٣٦٩ -٣٩٢ -٤١٤ -٤١٥ -٤٢٧ -٤٥١ -٤٩٦ -٤٩٩ -٥٠٠ -٥٠٢ -٥٠٤ -٥٠٥ -٥٠٧ -٥٠٨

ـ ٥١٢ ـ ٥١٧ ـ ٥٥٧ ـ ٥٥٨ ـ ٥٦٨ ـ ٥٧٥
ـ ٥٩٢ ـ ٦٢١ ـ ٦٢٢ ـ ٦٢٣ ـ ٦٢٤ ـ ٦٢٥
ـ ٦٣٠ ـ ٦٥٧ ـ ٦٧٤ ـ ٦٧٥ ـ ٦٧٦ ـ ٧١٥
ـ ٧٢٥ ـ ٧٢٦ ـ ٧٣٦
ـ حماد بن أبي سليمان ـ ٢٦٩ ـ ٥٢٨ ـ ٥٩٢
ـ ٥٩٣ ـ ٦٧٢ ـ ٧١٤ ـ ٧١٥ ـ ٧١٦
ـ حماد بن شعيب ـ ٧٤٦
ـ حمادبن يحيى الأبح ـ ٥٠١ ـ ٥٠٢
ـ حمزة ـ ٢٥٨ ـ ٣١٤
ـ حمزة الزيات ـ ٦٦ ـ ٩٧ ـ ٦٥٢ ـ ٦٥٤
ـ حمزة بن سفينة ـ ٤٤٥ ـ ٤٤٦
ـ حمزة السهمي ـ ١١١
ـ حميد الأعرج ـ ٢٧٨
ـ حميد الحميري ـ ٣٦٣
ـ حميد الرؤاسي ـ ٤٠٤
ـ حميد بن زياد ـ أبو صخر ـ ٧٦٨
ـ حميد الطويل ـ ٣٥٣ ـ ٣٥٤ ـ ٤٩٧ ـ ٥٠٠
ـ ٥٠١ ـ ٥٧٥ ـ ٦٢١ ـ ٦٢٢ ـ ٦٢٥ ـ ٧٣٥
ـ ٧٣٦
ـ حميد بن عبد الرحمن ـ ٧٢٤
ـ حميد بن هلال ـ ٢٨٧ ـ ٢٨٨
ـ الحميدي = عبد الله بن الزبير ـ ٥٣ ـ ١١٠
ـ ٣٢٩ ـ ٤٣٤ ـ ٥٥٨ ـ ٧٢٧ ـ ٧٦٤ ـ ٧٦٥
ـ حنبل بن إسحاق ـ ٢١٥ ـ ٢٤٠ ـ ٢٤٦ ـ ٢٦٢
ـ ٢٩٠ ـ ٥٧١ ـ ٥٩٩ ـ ٦٢٢ ـ ٦٣٠ ـ ٦٧١
ـ حنش = حسين بن قيس ـ ٥ ـ ٦
ـ حنظلة بن أبي سفيان ـ ٤٠٣
ـ حوشب ـ ٤٩٥ ـ ٤٩٦
ـ حيان البارقي ـ ١٥٥
ـ حيوة بن شريح ـ ٢٠٥ ـ ٥٥٠ ـ ٥٥١ ـ ٦٢٥
ـ ٧٦١

ـ خ ـ

ـ خالد بن جميل ـ ٣٨
ـ خالد بن الحارث ـ ٦١ ـ ٤٠٨ ـ ٥١٣ ـ ٥١٤
ـ ٥١٥ ـ ٥٦٦ ـ ٥٦٧ ـ ٦٦٦ ـ ٦٦٧
ـ خالد الحذاء ـ ٢٤١ ـ ٢٨٨ ـ ٢٩٨ ـ ٣٠٣
ـ ٤٩٧ ـ ٤٩٩ ـ ٦٢٦ ـ ٦٧١
ـ خالد بن خداش ـ ٢٨٥
ـ خالد بن سمير ـ ٨٤
ـ خالد بن أبي الصلت ـ ٣١٢ ـ ٣١٣
ـ خالد بن عبد الله ـ ٥٥٨
ـ خالد القطواني ـ ٦١٢ ـ ٦١٤
ـ خالد بن مخلد ـ ٤٥٦
ـ خالد بن نجيح ـ ٧٠٣ ـ ٧٠٤
ـ خالد بن الهيثم ـ ٧٠٧ ـ ٧٠٨
ـ خالد الواسطي ـ ٥٦٢
ـ خالد بن يزيد المصري ـ ٧٦٧ ـ ٧٦٨
ـ خزيمة بن نصر العبسي ـ ٥٢
ـ الخصيب بن ناصح ـ ٢٨٥
ـ خصيف ـ ٥٩٩
ـ الخطابي = حمد بن محمد ـ ١٠ ـ ١٧ ـ ١٨
ـ ٢٢ ـ ٢٤ ـ ٢٥ ـ ٢٨ ـ ٢٨٨ ـ ٣٩٠ ـ ٣٩١
ـ ٥٧٩ ـ ٧١٢ ـ ٧٦٠
ـ الخطيب البغدادي = أحمد بن علي ـ تقدم
ـ الخفاف = عبد الوهاب بن عطاء ـ ٥٦٦
ـ ٥٦٨ ـ ٥٦٩ ـ ٥٧٠ ـ ٧٢٤
ـ خلاد الجهني ـ ٣٦٩

- خلاس -٦٧٧
- خليفة بن غلاب -٤٠٢
- خليل الدين بن كيكلدي = الحافظ العلائي الخليلي -١٨٦

- د -

- الدارقطني = علي بن عمر -١١١ -١٣٦ -١٦٠ -٢٧٩ -٢٨٧ -٢٩٣ -٢٩٤ -٣٠٦ -٣٠٨ -٣١١ -٣١٢ -٣١٦ -٣٣١ -٣٦٩ -٣٨٠ -٣٨١ -٣٨٢ -٤٠٩ -٤٢٩ -٤٣٠ -٤٣١ -٤٣٢ -٤٥٥ -٤٧٣ -٤٨٦ -٤٨٨ -٤٩٤ -٤٩٩ -٥٠٠ -٥٠٨ -٥١٦ -٥٢٥ -٥٣٥ -٥٣٦ -٥٣٨ -٥٦٨ -٥٧٥ -٥٨١ -٥٨٦ -٦٠٠ -٦٣٥ -٦٥٣ -٦٥٦ -٦٧٣ -٦٨٣ -٦٨٤ -٦٩٨ -٦٩٩ -٧٠٠ -٧٠١ -٧٠٨ -٧٢٠ -٧٢٣ -٧٢٥ -٧٢٦ -٧٢٨ -٧٣٠ -٧٥٤ -٧٦١ -٧٦٣ -٧٧٣ -٧٧٤ -٧٧٥ -٧٨٠ -٧٨٤ -٧٨٩ -٧٩٠ -٧٩١ -٧٩٢ -٧٩٣ -٨٠٢ -٨٠٥
- الدارمي = عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي -٣١ -٣٣ -٣٧ -١٣٢ -٢٢٥ -٢٢٦ -٢٢٨ -٢٢٩ -٢٣٠ -٢٣١ -٤٤٤ -٤٤٥ -٤٤٦ -٤٤٧ -٦١٠ -٦٤٥
- داود بن الحصين -٢٩٦ -٤٠١ -٦٤٤ -٦٩٤ -٦٩٧ -٧٧٦
- داود بن رشيد -٢١٩
- داود الطائي -٤٠٤
- داود بن عامر بن سعد بن أبي وقاص -٨٣
- داود بن عطاء المديني -٢٤٠
- داود بن المحبر -٧٨٤
- داود بن أبي هند -٢٨٧ -٤٩٤ -٤٩٩ -٦٢٣
- الدبري -٥٨١
- الدجال - لعنه الله -٧٤٢
- الدَّرَاوردي = عبد العزيز بن محمد -٥٨٦ -٥٨٨ -٦٦٧ -٦٦٨ -٧٦٦
- الدورقي = عبد الله بن أحمد -٤٩٢ -٧٨٢
- الدوري -٥٢٢
- الدولابي -١١٧ -١١٨
- الديوبندي -٣٦٢

- ذ -

- ذر بن عبد الله المرهبي -٦٥٠
- ذكوان مولى عائشة -٨٠٣
- الذهبي = محمد بن أحمد بن عثمان -٩ -٢١ -٥٣ -١١٧ -١٢٥ -١٢٧ -١٣٣ -١٣٥ -١٦٥ -١٨٦ -١٨٧ -٣١١ -٣١٣ -٣٢٦ -٣٥٩ -٤٠٢ -٤٢١ -٤٣٠ -٤٤٣ -٤٥٥ -٥١٥ -٥٣٩ -٥٧٢ -٥٧٤ -٥٧٥ -٥٨١ -٥٩٧ -٥٩٩ -٦٠٠ -٦١١ -٦١٤ -٦٣١ -٦٣٨ -٦٤٠ -٦٤١ -٦٤٣ -٦٥٨ -٦٦٨ -٦٨٢ -٦٩٨ -٧٤١ -٧٦٦ -٧٦٨ -٧٦٩ -٧٧٠ -٧٧١ -٧٧٢ -٧٩٣ -٨٠١
- الذهلي = محمد بن يحيى
- ذو النون -٣٤

- ر -

- راشد بن سعد -٦٧٩
- رافع بن أشرس -٥٠

ـ رافع بن خديج ـ٣٦٣ـ٧١٢ـ٧١٣
ـ رافع بن عمرو المزني ـ١٦٠
ـ الرامهرمزي ـ٣٨ـ١١٩ـ١٢٤ـ٢٣٨ـ٢٤٢ـ٢٥٣
ـ رباح بن الأسود ـ٥٨٧
ـ رباح بن زيد الصنعاني ـ٤٧
ـ ربعي بن خراش ـ٣٦٣ـ٤٣٣
ـ الربيع بن بدر ـ٦٤٠
ـ الربيع بن سليمان ـ٣١ـ١١٠ـ٢٥٥ـ٢٧٠ـ٣٠٦ـ٣٤٥ـ٣٤٩ـ٣٥٩
ـ الربيع بن صبيح ـ٣٨ـ١٠٤ـ١١٩ـ١٢٠ـ١٤٦ـ٤٩٦
ـ ربيعة بن يزيد ـ١٨٦ـ٣٨٣ـ٣٩٦
ـ رجاء بن حيوة ـ١٤٥ـ١٥٠
ـ رجاء بن أبي سلمة ـ٢٥٨
ـ رجاء بن المرج ـ٢٣١
ـ رزق الله بن موسى ـ٣٥٧
ـ رستة الأصبهاني ـ١٩٢
ـ رشدين بن سعد ـ٩٦ـ٧٠٢ـ٧٧٨
ـ رشدين بن كريب ـ٧٧٨
ـ رفاعة ـ٣٨١
ـ رواد بن الجراح ـ٧٣
ـ روح بن جناح ـ٤٨٣
ـ روح بن عبادة ـ٢٦٩ـ٥٦٦ـ٦٩٨ـ٦٩٩ـ٧٠٠ـ٧٢٥
ـ روح بن مسافر ـ٦٣ـ٦٤ـ٦٦

ـ ز ـ

ـ زاذان ـ٥٥٦ـ٥٥٩ـ٥٦٠ـ٦٧٢
ـ زائدة ـ٤٨ـ٥٣ـ٨٨ـ١٣٨ـ١٨٠ـ٣٢٣ـ٣٣٠ـ٣٣١ـ٣٦٩ـ٤٠٤ـ٥٦٢ـ٦٥٢ـ٧٧٤
ـ زائدة بن قدامة ـ٥٢٠ـ٥٢٥ـ٥٣٣
ـ زبيد ـ٣٢٣
ـ زبيد بن الحارث بن عبد الكريم الأيامي ـ٦٥٠
ـ الزبيدي ـ٤٨١ـ٤٨٢ـ٤٨٤ـ٤٨٥
ـ الزبير بن بكار ـ٣٧
ـ الزبير بن عدي ـ٧٣٦ـ٧٣٧ـ٧٣٨
ـ الزبير بن عربي ـ٧٣٧
ـ الزبير بن العوام ـ١٩ـ٤٨٨
ـ زر بن حبيش ـ١١ـ٤٣٤ـ٦٣٠
ـ زرارة بن أوفى ـ١٤٩ـ٣٦٨
ـ الزركشي = محمد بن بهادر بن عبد الله ـ١٥٩
ـ الزركلي = خير الدين ـ٥٠٩
ـ زكريا بن أبي زائدة ـ٥١٧ـ٥١٨ـ٥٢٠ـ٥٢١ـ٥٢٢
ـ زكريا الساجي ـ٢١٤
ـ زكريا بن يحيى الوقار المصري ـ٩٦
ـ زمعة بن صالح ـ٣٤٩
ـ زهرة بن معبد ـ٧٠٣
ـ الزهري = محمد بن مسلم بن شهاب ـ٧ـ١١ـ٣٧ـ٣٩ـ٥٩ـ١٢٧ـ١٢٨ـ١٤٤ـ١٥٤ـ١٦٥ـ١٦٦ـ١٦٧ـ١٧٠ـ١٧٤ـ١٨٢ـ١٨٣ـ١٨٦ـ١٩٥ـ١٩٦ـ٢٣٦ـ٢٤٢ـ٢٥٤ـ٢٥٨ـ٢٦١ـ٢٦٣ـ٢٦٧ـ٢٧٣ـ٢٨٠ـ٢٨٢ـ٢٨٤ـ٣١٣ـ٣١٤

-٣١٥ -٣١٦ -٣١٧ -٣٥٣ -٣٦٧ -٣٦٨
-٣٧٠ -٣٧١ -٣٨٠ -٣٨٢ -٣٩٣ -٣٩٩
-٤٠٧ -٤١٦ -٤١٧ -٤٢١ -٤٥١ -٤٥٧
-٤٧٢ -٤٧٨ -٤٧٩ -٤٨٠ -٤٨١ -٤٨٢
-٤٨٣ -٤٨٤ -٤٨٥ -٤٨٥ -٤٨٦ -٤٩٠
-٥٣١ -٥٧٨ -٥٨٥ -٥٨٦ -٥٩٥ -٥٩٧
-٥٩٨ -٦٠٣ -٦٠٤ -٦٠٨ -٦١١ -٦١٢
-٦١٨ -٦٢٨ -٦٢٩ -٦٣٤ -٦٣٥ -٦٣٧
-٦٣٨ -٦٤٤ -٦٤٦ -٦٤٨ -٦٦٣ -٦٦٤
-٦٦٥ -٦٧٤ -٦٧٦ -٦٩٢ -٧١٩ -٧٢١
-٧٢٢ -٧٢٣ -٧٢٤ -٧٢٥ -٧٣٨ -٧٤٢
-٧٥٠ -٧٥٨

- زهير -٩١ -١٧٨
- زهير بن محمد -٢٨
- زهير بن محمد التميمي -٦٩٠
- زهير بن محمد الخراساني -٦١٤ -٦١٥
-٦١٦ -٦١٧ -٦١٨ -٦٨٩ -٦٩٠
- زهير بن معاوية -٤٠٥ -٤٠٧ -٤١٩ -٥٢٠
-٥٢١ -٥٢٢ -٥٢٣ -٥٢٤ -٥٢٥ -٦٨٥
-٦٨٦ -٦٨٧
- زهير الناصر -٦٠٥
- زياد الأعلم -٤٩٦
- زياد البكائي -٧٤ -٥٦٢
- زياد بن سعد -٣٠٦ -٤٨٥ -٤٨٦ -٥٩٧
-٦٢٨
- زياد بن أبي مريم = نوح بن أبي مريم
-٢٣٧
- زياد بن ميمون -١٤٣
- زيد -٧٧٤
- زيد بن أخزم -٣٣٨
- زيد بن أسلم -٦١ -٨٢ -٢٨٢ -٣٠٨ -٣٤٨
-٦٩٠
- زيد بن أبي أنيسة -٤٥٥ -٧٧٣
- زيد بن ثابت -١٩٦
- زيد بن حباب -١١٣ -١٤٦ -٦٧١
- زيد بن خارجة -٧٣٠
- زيد بن أبي الزرقا -٢٥٣
- زيد بن سلام -٧٥٠
- زيد أبو عبد الواحد -١٦٤
- زيد بن علي -٥٨١
- زيد بن واقد -٥٤٦
- الزيلعي -٣٠٨ -٦٢٩

- س -

- الساجي -١١٩ -٤٨٤ -٧٦٧
- سالم الأفطس -١٨٠
- سالم البراد -٧٩٩
- سالم بن أبي الجعد -١٥٣ -١٦٢ -١٦٣
-٥٣٧
- سالم بن عبد الله بن عمر -٢٧ -٢٩٥ -٣١٣
-٣١٤ -٣١٥ -٣١٦ -٣٩٣ -٤٢٤ -٤٧٢
-٤٧٣ -٥٨٥ -٥٩٠ -٦٠٣ -٦٠٤ -٦٣٦
-٧٩٩
- السائب بن يزيد -٤٥٥ -٤٤٦
- السبكي - التاج -٢٢٨
- السبكي - التقي -٦٤٥
- السخاوي = محمد بن عبد الرحمن بن
محمد ٨٣ -٢٢٨ -٤٠٦ -٤٧١ -٧٧٢

ـ السدي ـ٣٦٩
ـ سرار بن مجشر ـ٣١٦
ـ السري بن إسماعيل ـ٦٤ ـ٦٧
ـ السري بن يحيى ـ٤٩٦
ـ سعد بن إبراهيم ـ٤٠١ ـ٤٠٣ ـ٧٨٢
ـ سعد بن سعيد ـ٨٠٢
ـ سعد بن سنان ـ٧٥٨
ـ سعد بن طارق ـ٤٣٣
ـ سعد بن أبي وقاص ـ٥٨٣ ـ٧٩٧ ـ٧٩٨
ـ سعيد الأفغاني ـ١٥٩
ـ سعيد بن إياس البصري ـ٥٦٣ ـ٥٦٤ ـ٥٦٥
ـ سعيد بن أبي أيوب ـ٥٥٠ ـ٥٥١
ـ سعيد بن بشير ـ٥٤٧ ـ٦٥٦ ـ٦٥٩
ـ سعيد بن جبير ـ٤٣ ـ٤٨ ـ٧٩ ـ٢٧٤ ـ٣٦٤ ـ٧٧٤ ـ٧٧٥
ـ سعيد بن أبي الحسن ـ٦٢٦
ـ سعيد بن زكريا المدايني ـ٣٥١
ـ سعيد بن سالم القداح ـ٢٧٨
ـ سعيد بن أبي سعيد المقبري ـ ٨٢ ـ١٢١ ـ١٢٤ ـ١٢٥ ـ١٣٧ ـ٣٦٥ ـ٤٧٧ ـ٤٧٨ ـ٥٥٣ ـ٦٥٨ ـ٧٦٨ ـ٧٦٩ ـ٧٧٧
ـ سعيد بن عامر ـ٢٧٧
ـ سعيد بن عبد الله بن حرب ـ٤٠٢ ـ٤٠٣
ـ سعيد بن عبد الجبار الزبيدي ـ٦٩١ ـ٦٩٢
ـ سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى ـ٦٤٩ ـ٦٥٠
ـ سعيد بن عبد الرحمن الجمحي ـ٤١٩ ـ٤٢١
ـ سعيد بن عبد الرحمن المخزومي ـ١٥٤
ـ سعيد بن عبد العزيز ـ١٦٦ ـ٣٤٨ ـ٥٤٦ ـ٥٤٧ ـ٦٥٩
ـ سعيد بن عثمان البرذعي = سعيد بن عمرو
ـ سعيد بن أبي عروبة ـ٣٥ ـ٣٨ ـ١٩٥ ـ٢٣٩ ـ٣١٣ ـ٤٢٢ ـ٤٢٣ ـ٥٦٧ ـ٥٦٨ ـ٥٦٩ ـ٥٧٠ ـ٥٩٢ ـ٦٣٣ ـ٧٣٢ ـ٧٥٤
ـ سعيد بن عمرو البرذعي ـ١١٣ ـ١٦١ ـ٢٦٦ ـ٥٢٠ ـ٥٩٨ ـ٦١١ ـ٦٢٠ ـ٦٦٠ ـ٦٦٤ ـ٦٩٣ ـ٧٠٣ ـ٧٠٩ ـ٧٦٧
ـ سعيد بن قطن ـ٥٩٦
ـ سعيد بن مروان البغدادي ـ٢٤٦
ـ سعيد بن أبي مريم المصري ـ٢٥٨ ـ٢٦٠
ـ سعيد بن المسيب ـ١١٦ ـ١١٧ ـ١٥٧ ـ١٦٠ ـ١٦٤ ـ١٦٥ ـ١٨٥ ـ١٩٦ ـ٢٨٠ ـ٢٨١ ـ٢٨٢ ـ٢٩٠ ـ٢٩٢ ـ٢٩٤ ـ٢٩٥ ـ٢٩٦ ـ٢٩٧ ـ٣٠٥ ـ٣٠٦ ـ٣٠٧ ـ٣٠٨ ـ٣٠٩ ـ٣١٠ ـ٣١٨ ـ٣١٩ ـ٣٢٥ ـ٣٢٧ ـ٣٦٤ ـ٣٦٦ ـ٣٦٩ ـ٣٨٠ ـ٣٩٧ ـ٥٤٦ ـ٦٠٤ ـ٦٧٦ ـ٧٠٣ ـ٧٢١ ـ٧٢٢ ـ٧٢٣ ـ٧٣٢ ـ٧٨١ ـ٧٨٢
ـ سعيد بن منصور ـ٧٧٤
ـ سعيد بن أبي هلال ـ٧٢٣ ـ٧٦٧ ـ٧٦٨
ـ سفيان بن حسين ـ٣٩٩ ـ٤٢١ ـ٤٨٢ ـ٦٦٣
ـ سفيان بن سعيد الثوري ـ٢٩ ـ٣٠ ـ٣٢ ـ٣٨ ـ٤١ ـ٤٣ ـ٤٩ ـ٥٨ ـ٦٨ ـ٧٢ ـ٧٣ ـ٧٧ ـ٧٨ ـ٧٩ ـ٨٦ ـ٨٧ ـ٩٨ ـ٩٩ ـ١٠٠ ـ١٠٢ ـ١٠٥ ـ١١٠ ـ١٢٣ ـ١٢٧ ـ١٢٨ ـ١٣٩ ـ١٤٦ ـ١٥٥ ـ١٥٦ ـ١٥٧ ـ١٦٣ ـ١٦٤ ـ١٦٥ ـ١٦٦ ـ١٧١ ـ١٧٢ ـ١٧٣

١٧٤_ ١٧٥_ ١٧٦_ ١٧٨_ ١٧٩_ ١٨٠_
١٨١_ ١٨٢_ ١٨٤_ ١٨٨_ ١٩٠_ ١٩٢_
١٩٤_ ١٩٥_ ١٩٧_ ١٩٨_ ٢٠٠_ ٢٠١_
٢٠٢_ ٢٠٤_ ٢٠٥_ ٢١٢_ ٢١٣_ ٢١٤_
٢٣٤_ ٢٣٧_ ٢٣٨_ ٢٤٢_ ٢٤٣_ ٢٥٢_
٢٥٣_ ٢٥٤_ ٢٥٥_ ٢٧٢_ ٢٧٥_ ٢٨١_
٢٨٢_ ٢٨٣_ ٢٨٤_ ٢٩٦_ ٣١٥_ ٣٢٢_
٣٢٣_ ٣٢٧_ ٣٣١_ ٣٣٣_ ٣٣٥_ ٣٣٧_
٣٣٨_ ٣٤١_ ٣٥٥_ ٣٥٧_ ٣٦٢_ ٣٧٨_
٣٨٢_ ٣٨٦_ ٤٠٤_ ٤٠٨_ ٤٢١_ ٤٢٢_
٤٢٥_ ٤٢٩_ ٤٣٥_ ٤٤٠_ ٤٧٦_ ٤٧٧_
٤٨٨_ ٤٩٣_ ٥٠٠_ ٥١٠_ ٥١٩_ ٥٢٠_
٥٢٢_ ٥٢٤_ ٥٢٦_ ٥٢٩_ ٥٣٠_ ٥٣١_
٥٣٣_ ٥٣٤_ ٥٣٥_ ٥٣٧_ ٥٣٨_ ٥٣٩_
٥٤٠_ ٥٤١_ ٥٤٢_ ٥٤٣_ ٥٤٤_ ٥٤٥_
٥٥٣_ ٥٥٦_ ٥٥٧_ ٥٦١_ ٥٦٢_ ٥٦٥_
٥٦٨_ ٥٧٣_ ٥٩٢_ ٦٠٦_ ٦٠٧_ ٦٣٦_
٦٤٠_ ٦٤٣_ ٦٤٧_ ٦٥٢_ ٦٥٣_ ٦٥٤_
٦٦٢_ ٦٦٩_ ٦٧١_ ٦٩٠_ ٧١٩_ ٧٢٢_
٧٤٦_ ٧٤٨_ ٧٤٩_ ٧٥١_ ٧٥٣_ ٧٦٤_
٧٧٢_ ٧٧٤_ ٧٧٥_ ٧٨٠_ ٧٨٧_ ٨٠١_

- سفيان بن عبد الملك _٣١
- سفيان بن عيينة _٣٨_ ٤٩_ ٥٢_ ٥٣_ ٥٨_
٥٩_ ٧٤_ ٨٢_ ٨٥_ ١٢٠_ ١٢٢_ ١٢٣_
١٢٤_ ١٢٦_ ١٢٧_ ١٥٠_ ١٥٣_ ١٥٤_
١٦٦_ ١٧١_ ١٧٧_ ١٧٨_ ١٨٠_ ١٨٢_
١٨٣_ ١٨٤_ ١٨٨_ ١٩٠_ ١٩٤_ ١٩٥_
٢٠٢_ ٢٠٣_ ٢٠٥_ ٢٠٩_ ٢١٤_ ٢١٦_
٢٤٢_ ٢٤٩_ ٢٥٥_ ٢٦٣_ ٢٧٥_ ٢٧٦_
٢٨١_ ٣١٩_ ٣٢٢_ ٣٣٨_ ٣٤١_ ٣٥٤_
٣٥٥_ ٣٩٩_ ٤٧٤_ ٤٧٦_ ٤٧٧_ ٤٧٩_
٤٨٠_ ٤٨١_ ٤٨٢_ ٤٨٥_ ٤٩٣_ ٤٩٤_
٤٩٦_ ٤٩٨_ ٥١٣_ ٥٥٨_ ٥٦٠_ ٥٧٢_
٥٧٣_ ٥٩١_ ٥٩٧_ ٦٠٣_ ٦١٢_ ٦١٤_
٦٤٦_ ٦٤٨_ ٦٥٦_ ٦٧٨_ ٧٠٥_ ٧٠٦_
٧٢٣_ ٧٢٦_ ٧٢٧_ ٧٢٨_ ٧٣٤_ ٧٤٢_
٧٤٧_ ٧٤٩_ ٧٥٠_ ٧٥٢_ ٧٦٤_ ٧٦٥_
- سفيان بن منصور _١٥٣
- سفينة _٣٧٥_ ٦٣٢
- سلام بن أبي سلام _٧٥٠
- سلام بن مسكين _٤٩٦_ ٤٩٧
- سلام بن أبي مطيع _١٧٠
- سلم بن سالم _٢٣٧
- سلم بن قتيبة _٥٧١
- سلمة بن سليمان _٥١٤
- سلمة بن شبيب _٢٥٥_ ٧٩٠
- سلمة بن صالح الأحمر _٥٩٢_ ٦٧١
- سلمة بن علقمة _٤٠٢_ ٤٩٧_ ٤٩٨_ ٤٩٩
- سلمة بن العيار _٢٨٠_ ٥٤٩
- سلمة بن كهيل _٥٧١_ ٦٤٧_ ٦٤٩_ ٦٥٠_
٧٥١_ ٧٧٤_ ٧٧٥_ ٧٩٦
- سلمة بن المحبق _١٧
- سلمة بن مكتل _٢٨٥
- سلمة بن هشام _٧٨٥
- سلمى - زوج أبي رفاعة _٥٨٧
- سليك الغطفاني _٣٧٨_ ٣٧٩
- سليمان بن أحمد الدمشقي _١١١_ ١١٢
- سليمان بن أرقم _٢٨٤

ـ سليمان بن بلال ـ٤٤٧ ـ٧٣٣
ـ سليمان التيمي = سليمان بن طرخان
ـ سليمان بن حرب ـ١٥٤ ـ١٩٠ ـ١٩١ ـ٢١٩ ـ٢٢٥ ـ٥١٠ ـ٦١٤ ـ٧٣٣ ـ٧٨٣
ـ سليمان بن داود الطيالسي ـ٥٩٦
ـ سليمان بن ذكوان ـ٧٨٥
ـ سليمان بن زياد الحضرمي ـ١٤٢
ـ سليمان بن طرخان التيمي ـ٤٣ ـ٦٠ ـ٦١ ـ٨٨ ـ٩٩ ـ١٧٠ ـ١٨٤ ـ٢٧٤ ـ٢٨١ ـ٥٠٩ ـ٦٣١ ـ٦٣٢ ـ٦٣٣ ـ٦٣٤
ـ سليمان بن عمرو النخعي ـ٦٨ ـ٨٨ ـ١٠٨
ـ سليمان بن كثير العبدي ـ٤٨٢ ـ٥٦٢
ـ سليمان بن مساحق ـ٤٠٢
ـ سليمان بن المغيرة ـ٤٩٩ ـ٥٠٠ ـ٥٠٢
ـ سليمان بن مهران = الأعمش ـ٥٢ ـ٦٩ ـ٧٠ ـ٧٩ ـ١٠٠ ـ١٠٧ ـ١٢٦ ـ١٣٣ ـ١٥١ ـ١٧١ ـ١٧٣ ـ١٧٨ ـ١٨٤ ـ١٩٥ ـ٢٠١ ـ٢٣٨ ـ٢٧٤ ـ٢٧٧ ـ٢٨١ ـ٢٨٤ ـ٢٩٤ ـ٣١٠ ـ٣١٩ ـ٣٣١ ـ٣٥٣ ـ٣٥٧ ـ٣٦٥ ـ٣٧٨ ـ٤٠٤ ـ٤٠٧ ـ٤١٣ ـ٤٢١ ـ٤٢٢ ـ٥٠٨ ـ٥١٦ ـ٥٢٢ ـ٥٢٦ ـ٥٢٧ ـ٥٢٨ ـ٥٢٩ ـ٥٣٠ ـ٥٣١ ـ٥٣٢ ـ٥٣٣ ـ٥٣٤ ـ٥٣٥ ـ٥٣٦ ـ٥٩٣ ـ٦١٢ ـ٦٤٦ ـ٦٤٧ ـ٦٥٠ ـ٦٥١ ـ٦٥٢ ـ٦٥٣ ـ٦٦١ ـ٦٧٠ ـ٧٠٨ ـ٧١٨ ـ٧١٩ ـ٧٢٠ ـ٧٢١ ـ٧٣١ ـ٧٣٢ ـ٧٣٨ ـ٧٤٣ ـ٧٤٤ ـ٧٤٥ ـ٧٤٦ ـ٧٤٧ ـ٧٥٦ ـ٨٠١ ـ٨٠٧
ـ سليمان بن موسى ـ٤٠١ ـ٤٠٢ ـ٤٠٣ ـ٥٤٦ ـ٥٤٧ ـ٧١٤
ـ سليمان الهاشمي ـ٦٠٦
ـ سليمان بن يسار ـ٣٦٣ ـ٣٧٠ ـ٣٧١ ـ٣٨٢ ـ٣٨٣
ـ سليمان اليشكري ـ٧٤٣ ـ٧٤٤
ـ سماك بن حرب ـ٨١ ـ١٤١ ـ١٦١ ـ١٦٣ ـ٣٢٥ ـ٣٢٦ ـ٦١٨ ـ٦٤٣
ـ سمرة بن جندب ـ٢٨٨ ـ٦٦٠ ـ٧٣٥
ـ سنان بن سعد ـ٧٥٨
ـ السندي ـ١٣ ـ١٨ ـ٣١٢ ـ٥٢٣ ـ٥٢٤ ـ٦٣٢ ـ٦٤٤ ـ٦٦١ ـ٧٨٧
ـ سنيد ـ٢٠٥
ـ سنيد بن داود ٦٩٢
ـ سهل بن سعد ـ٧٢٧
ـ سهل بن صالح ـ١٩٣
ـ سهل بن عثمان ـ٢٠١
ـ سهل بن محمد العسكري ـ١٧٦
ـ السهمي ـ٥٦٦
ـ سهيل بن ثعلبة ـ١٤٢
ـ سهيل بن أبي حزم ـ٥٠١
ـ سهيل بن أبي صالح ـ٩٩ ـ١٠٤ ـ١١٦ ـ١٢٠ ـ١٢١ ـ١٢٢ ـ١٢٣ ـ١٢٥ ـ٤٧٦ ـ٤٧٧ ـ٦٦٢
ـ سوار بن عبد الله العنبري ـ٢٧٥
ـ سويد بن سعيد الهروي ـ٩٧ ـ٦٠٠
ـ سويد بن نصر ـ٢٣٣ ـ٢٣٤
ـ سيار ـ٦٠٧
ـ سيف بن سليمان ـ١٤٦
ـ سيف بن عبد الله الجرمي ـ٣١٦
ـ سيف بن عمر التميمي ـ٥٥٥

- السيوطي -٨١ -١١٢ -١٥٩ -١٨٧ -٢٢٩ -٢٥٠ -٣٤٤ -٥٢٤ -٥٧٦ -٧٦٢ -٧٨٧

- ش -

- الشاذكوني -٢١١ -٢١٥ -٢٢٠ -٢٣١ -٣٥٣ -٧٤٤ -٧٤٦
- الشافعي = محمد بن إدريس -٦ -١٠ -٢٣ -٢٦ -٣١ -٣٢ -٣٤ -٥٣ -٥٨ -٦١ -٨٠ -٨١ -٨٨ -١١٠ -١٤٧ -١٧٣ -١٨٢ -٢١٢ -٢١٤ -٢٤٢ -٢٥٥ -٢٥٨ -٢٦٠ -٢٦٧ -٢٧٠ -٢٧٨ -٢٨٠ -٢٨٤ -٢٩٢ -٢٩٦ -٢٩٧ -٢٩٨ -٢٩٩ -٣٠٢ -٣٠٣ -٣٠٤ -٣٠٥ -٣٠٦ -٣٠٧ -٣٠٨ -٣٠٩ -٣١٠ -٣١٤ -٣١٨ -٣٢٠ -٣٤٥ -٣٤٧ -٣٤٩ -٣٥٠ -٣٥٢ -٣٥٣ -٣٥٤ -٣٥٥ -٣٥٦ -٣٥٩ -٣٦٥ -٣٦٨ -٣٧٣ -٣٧٦ -٣٨٤ -٣٨٨ -٤١٩ -٤٢٦ -٤٣٧ -٤٥٧ -٤٥٨ -٤٥٩ -٤٦١ -٤٦٢ -٧١٨
- شبابة بن سوار -٤٣٩ -٤٤٢ -٥١٥ -٧٣٤ -٧٣٥
- شبيب بن سعيد الحبطي -٥٩٤
- شبير أحمد العثماني -٧٦
- شريك بن عبد الله -٤٩ -٥٢ -٦٨ -١٠٤ -١١٧ -١١٨ -١٧٢ -١٧٩ -٢١٢ -٢٤٢ -٢٥٤ -٢٥٦ -٣٣٥ -٥٢١ -٥٢٢ -٥٣٧ -٥٨٩ -٥٩٠ -٥٩١ -٥٩٢ -٧١٢ -٧١٣ -٧١٧
- شريك بن أبي نمر -٧٨٠
- شعبة بن الحجاج -٤٣ -٤٥ -٤٩ -٥٢ -٥٨ -٧٩ -٨٢ -٨٦ -٩٦ -٩٨ -١١٠ -١١١ -١١٢ -١١٣ -١١٦ -١١٩ -١٢٣ -١٢٧ -١٢٨ -١٢٩ -١٣١ -١٣٤ -١٣٩ -١٤٤ -١٥٥ -١٥٦ -١٦٥ -١٦٧ -١٦٨ -١٧٠ -١٧١ -١٧٢ -١٧٣ -١٧٤ -١٧٥ -١٧٦ -١٧٧ -١٧٨ -١٧٩ -١٨٥ -١٨٦ -١٨٨ -١٩٠ -١٩١ -١٩٢ -١٩٣ -١٩٤ -١٩٥ -٢٠٤ -٢٤٢ -٢٤٨ -٢٥٢ -٢٥٨ -٢٦٦ -٢٧٧ -٢٨٢ -٢٨٨ -٢٩٢ -٣٢١ -٣٢٢ -٣٢٣ -٣٢٨ -٣٢٩ -٣٣٠ -٣٣١ -٣٣٢ -٣٣٣ -٣٣٤ -٣٣٥ -٣٣٦ -٣٣٧ -٣٤١ -٣٤٢ -٣٥٧ -٣٦٢ -٣٦٣ -٣٦٤ -٣٦٥ -٣٧٠ -٣٧٣ -٣٧٥ -٣٧٦ -٤٠٤ -٤٠٨ -٤١٠ -٤٢٢ -٤٢٣ -٤٢٥ -٤٣١ -٤٣٩ -٤٤٠ -٤٤٢ -٤٤٣ -٤٥٠ -٤٧٦ -٤٧٧ -٤٩٣ -٤٩٤ -٤٩٨ -٤٩٩ -٥٠٤ -٥٠٥ -٥٠٦ -٥٠٧ -٥٠٨ -٥١٤ -٥١٥ -٥١٩ -٥٢٠ -٥٢٢ -٥٢٧ -٥٣٠ -٥٣٢ -٥٣٣ -٥٣٥ -٥٣٦ -٥٣٨ -٥٥٠ -٥٥٣ -٥٥٦ -٥٥٧ -٥٥٩ -٥٦٠ -٥٦٢ -٥٦٧ -٥٦٨ -٥٩٢ -٥٩٦ -٦٣٤ -٦٤٣ -٦٤٦ -٦٤٨ -٦٥٦ -٦٧٢ -٧٦٣ -٦٧٥ -٦٧٧ -٧١٥ -٧١٦ -٧١٨ -٧١٩ -٧٢٨ -٧٢٩ -٧٣٢ -٧٣٤ -٧٣٥ -٧٣٦ -٧٣٨ -٧٣٩ -٧٤٠ -٧٤٢ -٧٥٠ -٧٦٥ -٧٧١ -٧٧٢ -٧٧٤ -٧٧٥ -٧٧٧ -٧٨٠ -٧٨٧ -٨٠١
- الشعبي = عامر بن شراحيل -٢٤ -٤٣ -٤٨ -٨١ -١٣٤ -١٣٥ -١٤٥ -٢٣٩ -٢٧٦ -٢٧٩ -٢٨٥ -٢٨٧ -٢٩٦ -٥١٧ -٥١٨

ـ ٥٩٠ـ ٧٨١
ـ شعيب بن إسحاق الدمشقي ـ ٢٣٩ ـ ٥٦٨
ـ شعيب بن حرب ـ ٢٠٥ ـ ٢٠٦ ـ ٥١١ ـ ٥١٣
ـ شعيب بن أبي حمزة ـ ٢٦٤ ـ ٢٦٥ ـ ٢٦٦ ـ ٢٧٢ ـ ٣١٤ ـ ٣١٥ ـ ٣٩٩ ـ ٤٨١ ـ ٤٨٢ ـ ٤٨٣ ـ ٧٥٨ ـ ٧٥٩ ـ ٧٦٠ ـ ٧٦١ ـ ٧٦٢
ـ شهاب بن خراش ـ ٥٧
ـ شهر بن حوشب ـ ٩٨ ـ ١٤٠ ـ ٢٨٢ ـ ٧٧٦ ـ ٧٧٧
ـ الشهرستاني ـ ٤٨
ـ الشوكاني = محمد بن علي ـ ٢٤
ـ شيبان ـ ٤٨٦
ـ الشيباني ـ ٥١٨

ـ ص ـ

ـ صالح بن أحمد بن حنبل ـ ١٦٣ ـ ١٦٤ ـ ١٩٧ ـ ٢١٠ ـ ٢٨١ ـ ٤١٩ ـ ٤٩٥ ـ ٥١٣ ـ ٥٤٢ ـ ٦٠٤ ـ ٦٠٦ ـ ٦٤٨ ـ ٦٤٩
ـ صالح بن أبي الأخضر ـ ٣٩٩ ـ ٤٨٢ ـ ٦٢٨ ـ ٧٢٥
ـ صالح بن حفصويه النيسابوري ـ ٧٠٨
ـ صالح بن حيان ـ ٦٨٦ ـ ٦٨٧
ـ صالح بن رتبيل ـ ٦٠ ـ ٦١
ـ صالح بن عبد الله ـ ٧٨
ـ صالح بن عبد الله الترمذي ـ ٦١٣
ـ صالح بن كيسان ـ ٤٠٣ ـ ٤٨٥
ـ صالح بن محمد الحافظ ـ ١٧٢ ـ ٢٢٦ ـ ٢٧٠ ـ ٣٥٣ ـ ٤١٠
ـ صالح بن محمد بن زائدة ـ ٢٧
ـ صالح بن المتوكل ـ ١٦٧
ـ صالح بن نبهان ـ ٥٧٣ ـ ٥٧٤
ـ صالح مولى التوءمة ـ ٦٩٤
ـ صبحي الصالح ـ ٤٥٨
ـ صخر بن جويرية ـ ٤٠٤ ـ ٤٧٥
ـ صدر الشريعة ـ ٢٤٣
ـ الصعق بن حزن ـ ١٦٤
ـ صفوان بن أمية ـ ٣١٧
ـ صفوان بن سليم المدني ـ ٦٩٣ ـ ٦٩٤ ـ ٧٢٦ ـ ٧٢٧ ـ ٧٢٨
ـ صفوان بن عسال المرادي ـ ٤٣٤
ـ صفية بنت أبي عبيد ـ ٦٦٨
ـ الصلت بن دينار ـ ٣٢٧
ـ صلة بن زفر العبسي ـ ٥٢
ـ الصنعاني ـ ٧٧٢

ـ ض ـ

ـ الضحاك بن عثمان ـ ٤٠١ ـ ٤٠٢ ـ ٤٢٠
ـ الضحاك بن قيس ـ ٣٦٩
ـ الضحاك بن مزاحم ـ ٦١ ـ ٦٢
ـ ضمام بن ثعلبة ـ ٢٤٤ ـ ٢٤٥
ـ ضمرة بن حبيب ـ ٣٤٨ ـ ٦٧٩
ـ ضمرة بن ربيعة ـ ٦٢
ـ الضياء المقدسي ـ ٥٧٥ ـ ٥٩٦

ـ ط ـ

ـ طارق بن شهاب ـ ٣٦٦
ـ طاهر الجزائري ـ ١٥٢
ـ طاووس ـ ١٤ ـ ١٦ ـ ٤٣ ـ ٤٧ ـ ٢٨١ ـ ٢٩١

-٣٠٧ -٣٦٦ -٤١٠ -٤٣٥ -٥٢٦ -٥٢٧
-٥٩١ -٦٧٣
- الطبراني = سليمان بن أحمد -٢٠ -٣١١
-٤٠٩ -٤٣٥ -٤٤٩ -٥٧٥ -٦٠٣ -٦٤٥
-٦٥٦ -٦٨٠ -٧٥٩ -٧٨٠ -٧٩٩
- الطبري = محمد بن جرير -٢٩٢ -٣٥٦
-٨١٦ -٧٥٤ -٧٧٣ -٧٧٤ -٧٧٥
- الطحاوي = أحمد بن محمد -١٤ -١٥ -١٧
-٢٥ -٢٦ -٢٧ -٢٨ -٢٩ -٢٥٥ -٧٢٨
-٨٠٣
- طلحة بن عبد الله بن وهب -٣٧١
- طلحة بن مصرف الأيامي -٦٥٠
- طلحة بن نافع -٧٤٢ -٧٤٣ -٧٤٤
- طلق بن حبيب -٤٣ -٤٨

-ع-

- عاصم بن بهدلة -١١ -١٢ -٥١ -٨٢ -١٤١
-١٦٣ -٣١٧ -٣١٨ -٥٥٤ -٥٧١ -٦١١
-٦٣٠ -٧٧٨
- عاصم بن سليمان الأحول -١٤٦ -٢٣٩
-٢٨٧ -٤٩٧ -٥٩٠ -٥٩١ -٦٨٩ -٧٧٨
- عاصم بن ضَمْرَة -٥٨٠ -٦٩٧ -٦٩٨ -٦٩٩
-٧٠٠ -٧٠١
- عاصم بن عبيد الله العمري -١٢٢ -٣٢٩
-٧٧٩ -٧٨٠
- عاصم بن علي -٥٧١
- عاصم بن علي بن عاصم -٧٨٨
- عاصم بن عمر بن الخطاب -٧٧٩
- عاصم بن عمر بن قتادة -٧٧٨
- عاصم بن كليب -٧٧٨
- عاصم بن محمد العمري -٧٦٨ -٧٦٩
- عاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله -٧٧٨
-٧٧٩
- عاصم بن أبي النجود = عاصم بن بهدلة
- عامر بن واثلة -٧٠٦
- عائذ الله بن عبد الله = أبو إدريس الخولاني
-٣٤٧ -٣٩٦
- عائشة - رضي الله عنها -١٢ -١٦ -١٠٨
-١٤٧ -١٤٩ -١٥٩ -٢٧٩ -٣١١ -٣١٢
-٣٦٩ -٣٧٠ -٣٧٣ -٣٧٨ -٣٧٩ -٣٨٠
-٣٨١ -٤٢١ -٤٤٥ -٤٤٦ -٤٤٧ -٤٥١
-٤٧٧ -٤٨٩ -٤٩٠ -٥١١ -٥٢٧ -٥٢٨
-٥٦٨ -٥٨٣ -٥٨٧ -٥٩٩ -٦٠٥ -٦٠٧
-٦٠٨ -٦١٧ -٦٢٨ -٦٢٩ -٦٤٢ -٦٤٩
-٦٥١ -٦٥٢ -٦٥٣ -٦٥٤ -٦٥٥ -٦٥٦
-٦٧٦ -٦٨٠ -٦٨٦ -٦٩٦ -٧٣١ -٧٣٢
-٧٩٧ -٧٩٨ -٧٩٩ -٨٠٠ -٨٠٢ -٨٠٣
-٨٠٤
- عباد بن أحمد بن عبد الرحمن العرزمي
-٧٩٤
- عباد بن العوام -٥٦٢ -٥٦٩
- عباد بن كثير -٦٤ -٦٨ -٩٣ -٩٦
- عباد بن منصور الناجي -٢٨٦ -٤٩٥ -٦٩٤
-٦٩٥ -٦٩٦ -٦٩٧ -٧٧٦
- عباد بن يعقوب -٥٥
- عبادة بن الصامت -٦٢
- عبادة بن نسي -٧٠٢
- العباس بن رزمة -٥٧

ـ العباس بن عبد المطلب ـ٥٦٦ ـ٦٦١ ـ٦٩٥ ـ٦٩٦
ـ العباس بن مصعب ـ٢٠٧
ـ عباس الدوري ـ١٢١ ـ١٢٢ ـ٢٢٠ ـ٢٤٦ ـ٤٩٣
ـ عباية بن ربعي ـ٣١٩
ـ عبثر بن القاسم ـ٥٦٢ ـ٧٣١
ـ عبد الأعلى ـ٥٦٨
ـ عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل ـ٣٨ ـ٤٦ ـ١٢٢ ـ١٧٣ ـ١٨٢ ـ٢٠٩ ـ٢١٠ ـ٢٤٦ ـ٢٥٦ ـ٢٩١ ـ٣١٧ ـ٣٣٨ ـ٤٧٧ ـ٤٧٨ ـ٤٧٩ ـ٤٨١ ـ٤٨٥ ـ٤٩٣ ـ٥١٢ ـ٥١٧ ـ٥١٨ ـ٥٢٨ ـ٥٣١ ـ٥٤٢ ـ٥٤٤ ـ٥٥٠ ـ٥٦٣ ـ٥٦٥ ـ٥٦٨ ـ٥٧٠ ـ٥٨٠ ـ٥٨١ ـ٥٨٩ ـ٥٩٠ ـ٦٢٤ ـ٦٣١ ـ٦٣٥ ـ٦٤٢ ـ٦٤٧ ـ٦٦٠ ـ٦٩٠ ـ٦٩٨ ـ٦٩٩ ـ٧٥٤ ـ٧٥٥ ـ٧٥٦ ـ٧٥٨ ـ٧٧٤
ـ عبد الله بن أحمد الدورقي ـ٢١٩
ـ عبد الله بن إدريس ـ١٢٤ ـ١٧٣ ـ٢٠٢ ـ٤٠٤ ـ٥٣٥ ـ٥٦٢ ـ٧٢٠ ـ٧٢١
ـ عبد الله بن أبي الأسود ـ١٥٥
ـ عبد الله بن بحينة ـ٥٣٧
ـ عبد الله بن بريدة ـ٥٦٤ ـ٥٦٥ ـ٦٨٥ ـ٦٨٧
ـ عبد الله بن بكير الغنوي ـ٧٤١
ـ عبد الله البهي ـ٣٦٩
ـ عبد الله بن ثعلبة ـ٣٠٨
ـ عبد الله بن جعفر ـ٣٦٧
ـ عبد الله بن الحارث بن جزء ـ١٤٢ ـ١٤٣ ـ٧٣٩ ـ٧٧٤
ـ عبد الله بن حوالة ـ٣٤٣
ـ عبد الله بن حذافة ـ٣٨٢
ـ عبد الله بن داود الخريبي ـ١٨٨ ـ٤٠٥
ـ عبد الله بن الدورقي ـ٥٥٧
ـ عبد الله بن دينار ـ٧٣ ـ٣٤١ ـ٣٤٢ ـ٤١٥ ـ٤١٦ ـ٤٥١ ـ٤٧٦ ـ٤٧٧ ـ٧٩٨
ـ عبد الله بن الزبير ـ٤٨ ـ١٦٦
ـ عبد الله بن أبي زياد ٤٣٩
ـ عبد الله بن زيد ـ١٣٤ ـ٥٦٨
ـ عبد الله بن سخبرة الأزدي ـ٧٦٤ ـ٧٦٥ ـ٧٧٤
ـ عبد الله بن سعيد المقبري ـ٧١ ـ٧٢ ـ٧٦٩
ـ عبد الله بن أبي السفر ـ٥١٨
ـ عبد الله بن سلمة ـ١٣٣
ـ عبد الله بن شبيب ـ٧٩٥
ـ عبد الله بن شقيق ـ٨٠٤
ـ عبد الله بن صالح بن أبي صالح ـ٧٠٤
ـ عبد الله بن صبيح ـ٢٨٨
ـ عبد الله بن ظالم ـ١٦١
ـ عبد الله بن عباس ـ٤ ـ٥ ـ٦ ـ١٤ ـ١٥ ـ١٦ ـ٢٠ ـ٢٤ ـ٢٥ ـ٣٨ ـ٦١ ـ٦٢ ـ١٣٣ ـ١٣٤ ـ١٣٥ ـ١٤٤ ـ١٤٩ ـ١٦٠ ـ١٦٦ ـ٢٣٣ ـ٢٣٧ ـ٢٣٨ ـ٢٣٩ ـ٢٩٣ ـ٢٩٦ ـ٣٠٣ ـ٣٠٧ ـ٣١١ ـ٣٢٥ ـ٣٢٦ ـ٣٢٧ ـ٣٥٦ ـ٣٦٨ ـ٣٩٦ ـ٤١٠ ـ٤٣٣ ـ٤٣٥ ـ٥٢٦ ـ٥٢٧ ـ٥٦٨ ـ٥٩٠ ـ٥٩١ ـ٦٤٣ ـ٦٤٥ ـ٦٦٣ ـ٦٨٨ ـ٦٩٤ ـ٦٩٥ ـ٦٩٦ ـ٧٠١ ـ٧٢١ ـ٧٢٢ ـ٧٢٣ ـ٧٣٩ ـ٧٤٠ ـ٧٤١ ـ٧٤٢ ـ٧٧٠ ـ٧٧١ ـ٧٨٦ ـ٧٩٧

-٧٩٩ -٨٠١ -٨٠٣
- عبد الله بن عبد الله بن أويس -٧٨٤ -٧٨٩ -٧٩١
- عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي - الدارمي - تقدم
- عبد الله بن عبد العزيز بن عمر -٧٩٥
- عبد الله بن عثمان - سيدنا أبو بكر الصديق -١٦ -٢٨ -٤٠ -٢٨١ -٣٠٧ -٣٠٨ -٣٧٣ -٦٣٣ -٦٦٦
- عبد الله بن عثمان - صاحب شعبة -٣٢٣
- عبد الله بن عطية بن سعد -٧٩١ -٧٩٢
- عبدالله بن علي -١٦٨
- عبد الله بن عمر بن الخطاب -١٠٠ -١٣٤ -١٥٠ -١٦٦ -١٨١ -٢٨٧ -٢٩٥ -٣١٣ -٣١٥ -٣١٦ -٣٢٥ -٣٢٧ -٣٤١ -٣٤٢ -٣٦٧ -٣٧٥ -٣٧٩ -٣٨٠ -٣٩٣ -٤١٥ -٤١٦ -٤١٨ -٤٢٠ -٤٢١ -٤٢٢ -٤٢٣ -٤٢٤ -٤٣٥ -٤٤١ -٤٤٦ -٤٥١ -٤٥٤ -٤٧٢ -٤٧٤ -٤٧٦ -٥٦٨ -٥٨٥ -٥٨٦ -٦١٨ -٦١٩ -٦٤١ -٦٤٢ -٦٦٥ -٦٦٦ -٦٦٧ -٦٦٨ -٦٩٠ -٦٩٢ -٧٢٣ -٧٣٣ -٧٣٤ -٧٣٨ -٧٤٠ -٧٤٥ -٧٤٦ -٧٤٩ -٧٥٢ -٧٦٣ -٧٦٦ -٧٩٦ -٧٩٧ -٧٩٨ -٧٩٩ -٨٠٠
- عبد الله بن عمر العمري -٤٠٢ -٤٠٤ -٤٢٠ -٤٢٣ -٤٧٥ -٥١١ -٦٦٨
- عبد الله بن عمر بن العاص -٣٦ -٤٣٣ -٥٦٤ -٥٩٧.
- عبد الله بن عون - ٤٣ -٥٢ -٥٨ -٦٠ -١٠٧ -١٤٥ -١٥٤ -١٦٩ -١٧٠ -١٧٦ -٢٥٨ -٢٨٧ -٣٦٥ -٤٠١ -٤٧٤ -٤٩٥ -٤٩٧ -٤٩٨ -٤٩٩ -٥١٨ -٧٥٣
- عبد الله بن فروخ -٤٩٣
- عبد الله بن الفضل -٧٦١
- عبدالله بن أبي قتادة -٦٢٩
- عبد الله بن المبارك -٣٠ -٣١ -٣٢ -٣٥ -٣٧ -٣٨ -٤٢ -٤٣ -٤٦ -٤٧ -٥٤ -٥٦ -٥٧ -٥٨ -٥٩ -٦٢ -٦٣ -٦٤ -٦٥ -٦٦ -٦٧ -٦٨ -٧٣ -٧٨ -٨٢ -٨٨ -٩٣ -٩٩ -١٠٤ -١٠٥ -١١٠ -١١٢ -١٢٨ -١٣٦ -١٣٧ -١٣٨ -١٤٦ -١٥٩ -١٦٩ -١٧٧ -١٨٠ -١٨٥ -١٨٦ -١٩٣ -١٩٦ -٢٠٠ -٢٠١ -٢٠٣ -٢٠٤ -٢٠٥ -٢٠٦ -٢٠٧ -٢٠٨ -٢٥٠ -٢٥٦ -٢٦٠ -٢٩١ -٣١٧ -٣١٨ -٣٢٣ -٣٣٣ -٣٣٥ -٤٠٤ -٤٠٧ -٤٨٥ -٥١٤ -٥١٦ -٥١٧ -٥٣٨ -٥٤١ -٥٤٩ -٥٦٧ -٥٦٨ -٦٠٠ -٦٨١ -٧٤٤ -٧٩٧
- عبد الله بن محرر -٦٧ -٨٨ -٩٣ -٩٦
- عبد الله بن مرة -٧٢٠
- عبد الله بن محمدالأنصاري -٤٦٣
- عبد الله بن محمد بن عقيل -٣٢٩ -٤٣٣
- عبد الله بن محمد الكرماني -٧٢١
- عبد الله بن محمد المسندي -٤٠
- عبد الله بن محمد بن المغيرة -٧٧٣
- عبد الله بن مسلمة القعنبي -٣٠
- عبد الله بن مسعود -٢٣ -٢٤ -٧٧ -٧٨ -٩٨ -١٤٩ -٢٧٧ -٢٩٤ -٣٢٣ -٣٦٣ -٣٧٣ -٤٣٠ -٥٢٣ -٥٢٤ -٥٢٥ -٦٠٩ -٧٢٠ -٧٢١ -٧٢٩ -٧٧٣ -٧٧٤

ـ عبد الله بن مسور ـ١٠٨ ـ٧٧٢ ـ٧٧٣ ـ٧٧٤
ـ عبد الله بن مغفل ـ٥٦٤
ـ عبد الله بن المغيرة ـ١٤٣
ـ عبد الله بن نافع ـ٤٠٢ ـ٤٠٤ ـ٤٧٥
ـ عبد الله بن نافع الصائغ ـ٧١٥
ـ عبد الله بن نمير = ابن نمير ـ تقدم
ـ عبد الله بن يزيد ـ١٣٨ ـ٣٦٣ ـ٣٧٣ ـ٣٧٤ ـ٣٧٥
ـ عبد الجبار بن العلاء ـ١٥٣ ـ٣٣٨
ـ عبد الجبار بن عمر الأيلي ـ٦٦٠
ـ عبد الحق ـ٢٨٨ ـ٧٢٥
ـ عبد الحكم بن منصور ـ٧٨٧
ـ عبد الحميد بن أبي أويس ـ٧٩١
ـ عبد الحميد بن بهرام ـ٧٧٧
ـ عبد الحميد بن جعفر ـ٨٢ ـ١٤٢
ـ عبد الحميد الحماني ـ٦٥٢
ـ عبد الحميد بن أبي العشرين ـ٥٤٨ ـ٥٤٩
ـ عبد الرحمن بن إبراهيم = دحيم ـ٥٤٥ ـ٥٤٧
ـ عبد الرحمن بن أزهر ـ٣٧٠ ـ٣٧١
ـ عبد الرحمن بن إسحاق ـ١٦٦
ـ عبد الرحمن بن الأسود ـ٥٢٣ـ٥٢٤ .
ـ عبد الرحمن بن جبير ـ٦٧٥
ـ عبد الرحمن بن حرملة ـ١٠٤ ـ١١٦ ـ١١٧
ـ عبد الرحمن بن الحكم بن بشير ـ١٦٧ ـ١٨١
ـ عبد الرحمن بن خالد بن مسافر ـ٣٩٩ ـ٤٨٢
ـ عبد الرحمن بن أبي الزناد ـ٦٠٥ ـ٦٠٦
ـ عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفريقي ـ٧٠١ ـ٧٠٢
ـ عبد الرحمن بن سمرة ـ٦٨٨
ـ عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار ـ١٢٨
ـ عبد الرحمن بن عبد الله السراج ـ٤٠٢
ـ عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم ـ٢٨٥
ـ عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة المسعودي ـ٥٧٠ ـ٥٧١ ـ٦٠٩ ـ٦١١
ـ عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر العمري ـ٦٧٨
ـ عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي ـ٢٨ ـ٣٧ ـ٤٣ ـ٥٨ ـ١٥٦ ـ١٨٣ ـ١٨٦ ـ١٨٧ ـ١٨٨ ـ١٨٩ ـ١٩٥ ـ٢٠٥ ـ٢٠٧ ـ٢١٣ ـ٢١٤ ـ٢٤٢ ـ٢٥٤ ـ٢٥٥ ـ٢٥٧ ـ٢٥٩ ـ٢٦١ ـ٢٦٢ ـ٢٦٥ ـ٢٦٨ ـ٢٨٠ ـ٢٩٦ ـ٣٩٩ ـ٤٥١ ـ٤٨١ ـ٤٨٢ ـ٤٨٤ ـ٤٨٥ ـ٤٨٦ ـ٤٨٧ ـ٥٠٧ ـ٥٤٦ ـ٥٤٧ ـ٥٤٨ ـ٥٤٩ ـ٦٠٨ ـ٦٤٤ ـ٦٤٥ ـ٦٤٦ ـ٦٧٦ ـ٦٩١ ـ٧٢٣ ـ٧٨٠
ـ عبد الرحمن بن غنم ـ٧٠٢
ـ عبد الرحمن بن أبي ليلى ـ١٣٠ ـ١٣٣ ـ١٣٤
ـ عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله العرزمي ـ٧٩٤
ـ عبد الرحمن بن محمد المحاربي ـ٣١٥
ـ عبد الرحمن بن مغراء ـ٦٥٢
ـ عبد الرحمن بن مهدي ـ٢٥ ـ٣٥ ـ٤١ ـ٤٣

-٥٢ -٥٤ -٧٢ -٧٣ -٨٠ -٨١ -٩٤ -٩٩
-١٠٤ -١٠٥ -١٠٩ -١١٠ -١١١ -١١٢
-١١٩ -١٢٠ -١٢٦ -١٢٧ -١٣٦ -١٣٧
-١٤٥ -١٥٠ -١٥٥ -١٥٦ -١٥٧ -١٥٨
-١٦١ -١٦٤ -١٧٠ -١٨٢ -١٨٤ -١٨٨
-١٨٩ -١٩١ -١٩٢ -١٩٣ -١٩٤ -١٩٦
-١٩٧ -١٩٨ -١٩٩ -٢٠١ -٢٠٢ -٢٠٤
-٢٠٧ -٢١٦ -٢٤٢ -٢٤٩ -٢٥٠ -٢٧٦
-٢٨٣ -٢٨٤ -٣٣٠ -٣٣١ -٣٣٤ -٣٣٥
-٣٦٣ -٣٦٤ -٣٦٩ -٣٧٠ -٤١١ -٤٧٠
-٤٧١ -٤٨٥ -٥٠٢ -٥٠٤ -٥١٤ -٥١٥
-٥١٧ -٥٢٢ -٥٢٤ -٥٢٥ -٥٣٠ -٥٣٤
-٥٣٨ -٥٤٠ -٥٤٢ -٥٤٣ -٥٤٥ -٥٦٧
-٥٧١ -٥٧٤ -٥٨٨ -٥٩٨ -٦١٥ -٦١٦
-٦٢٤ -٧٢٦ -٧٢٧ -٧٤٣ -٧٤٤

- عبد الرحمن بن نمر -٤٨١
- عبد الرحمن بن وعلة -٨٤
- عبد الرحمن بن الوليد بن هلال -٦٥٨
- عبد الرحمن اليحصبي -٧٢٨ -٧٢٩
- عبد الرحمن بن يزيد بن تميم -٦٨٠ -٦٨١ -٦٨٢ -٦٨٣ -٦٨٤ -٦٩١
- عبد الرحمن بن يزيد بن جابر -٥٤٦ -٥٤٧ -٦٨٠ -٦٨١ -٦٨٢ -٦٨٣ -٦٨٤
- عبد الرحمن بن يعمر -٤٣٩ -٤٤٠ -٤٤٢
- عبد الرزاق بن عمر الدمشقي -٦٦٤
- عبد الرزاق بن همام الصنعاني -١١ -٢٤ -٢٨ -٣٧ -٣٩ -٦٧ -٨٩ -١٤٥ -١٥٤ -١٦٤ -١٦٥ -١٧٧ -٢٠٢ -٢١١ -٢٣٣ -٢٤٠ -٢٤٧ -٢٥٢ -٣١٧ -٦١٥ -٥٣٦ -٥٣٨ -٥٤٠ -٥٤١ -٥٤٤ -٥٧٧ -٥٧٨ -٥٧٩ -٥٨٠ -٥٨١ -٥٨٥ -٥٨٦ -٦٠٢ -٦٠٣ -٦٠٦ -٦٠٧ -٦٦٥ -٦٦٦ -٦٦٧ -٦٩٣ -٧٣٨ -٧٦٣ -٧٧٢
- عبد السلام بن حرب -٩٠
- عبد الصمد بن حسان -٥٨
- عبد الصمد بن عبد الوارث -١٧٠
- عبد العزيز بن جريج -٥٩٩
- عبد العزيز بن عبيد الله -٤٠٤
- عبد العزيز بن أبي رزمة -٢٠٦
- عبد العزيز بن أبي رواد -٤٠٢ -٤٠٣
- عبد العزيز بن صهيب -٦٧٦
- عبد العزيز بن عبد الصمد العمي -٥٦٢
- عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف -٧٩٤
- عبد العزيز بن عمران بن عبد العزيز -٧٩٥
- عبد العزيز بن الماجشون -٤٧٦
- عبد العزيز بن مسلم -٥٦٢
- عبد الغني بن سعيد - الحافظ -٢٣٧ -٢٦٠ -٢٨٥ -٢٩٢ -٦٨٨
- عبد الغني عبد الخالق -٢٢٤
- عبد القدوس بن حبيب -٤٠٠
- عبد القدوس الشامي -١٠٨
- عبد القدوس بن محمد العطار البصري -١٠٣ -١٥٥ -٦٢٦
- عبد الكريم - أبو أمية -٨٥ -٨٨ -٤٠٤ -٧٨٠ -٧٨٢
- عبد الكريم بن مالك الجزري -٦٥٥ -٦٥٦
- عبد الكريم بن أبي المخارق = أبو أمية المتقدم

ـ عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد ـ٦٦٢
ـ عبد الملك بن .أبي سليمان ـ١٣٥ ـ١٦٤ ـ٣٢١ ـ٣٢٢ ـ٣٢٣ ـ٣٣٢ ـ٣٣٣ ـ٣٣٤ ـ٣٣٥ ـ٦٥٠
ـ عبد الملك الصنعاني ـ٥٧٩
ـ عبد الملك بن عبد العزيز = ابن جريج
ـ عبد الملك بن عمير ـ١٤٠ ـ١٥٤ ـ١٦٣ ـ١٦٤
ـ عبد الملك بن محمد بن عدي الجرجاني ـ٤٣٠
ـ عبد الواحد بن زياد ـ٤٠٥ ـ٥٣٢ ـ٥٣٥ ـ٧١٩ ـ٧٤٨ ـ٧٥٥
ـ عبد الوارث بن سعيد ـ١٦١ ـ١٩٠ ـ٥١٠ ـ٥١٢ ـ٥١٣ ـ٥٥٨ ـ٥٥٩ ـ٥٩١ ـ٦٢٣ ـ٦٩٧
ـ عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي ـ١٦٩ ـ٣٤١ ـ٥١٧ ـ٥٧٢
ـ عبد بن حميد ـ٣٧ ـ١٥٥ ـ١٦٢ ـ١٦٣ ـ١٧٥ ـ٧٧٤
ـ عبدان ـ٣١ ـ٥٦ ـ٥٧ ـ٦٣
ـ عبدة ـ٧٣ ـ٣١٣
ـ عبدة بن سليمان ـ٤٠٥
ـ عبدة بن أبي سليمان الكلابي ـ٥٦٦
ـ عبدة بن أبي لبابة ـ٧٤٦
ـ عبيد الله بن الأخنس ـ٤٠٣
ـ عبيد الله بن أبي رافع ـ٧٦١ ـ٧٦٣
ـ عبيد الله بن عبد الله بن عتبة المسعودي ـ٦٧٦ ـ٧٢١ ـ٧٢٢ ـ٧٢٣
ـ عبيد الله بن عمرو الرقي ـ٦٥٥
ـ عبيد الله بن عمر العمري ـ٦٠ ـ٩٩ ـ١٠٠ ـ١٨٢ ـ١٨٣ ـ١٨٤ ـ١٩١ ـ٢٣٥ ـ٢٣٨ ـ٣٤١ ـ٣٤٢ ـ٣٩٩ ـ٤٠١ ـ٤١٨ ـ٤١٩ ـ٤٢٠ ـ٤٢١ ـ٤٢٣ ـ٤٢٤ ـ٤٥٣ ـ٤٥٤ ـ٤٧٤ ـ٤٧٥ ـ٤٧٨ ـ٥٥٣ ـ٥٨٦ ـ٦٠٦ ـ٦٠٨ ـ٦٢٨ ـ٦٦٥ ـ٦٦٦ ـ٦٦٧ ـ٦٦٨ ـ٦٧٠ ـ٧٦٦
ـ عبيد الله بن عمر القواريري ـ٦٩٨
ـ عبيد الله بن محمد القرشي ـ٦٧٥
ـ عبيد الله بن المغيرة ـ١٤٢ ـ١٤٣
ـ عبيد الله بن موسى العبسي ـ٣٨ ـ٤٠ ـ٥٣٣ ـ٥٣٩ ـ٥٤١
ـ عبيد الله الوصافي ـ٩٢
ـ عبيد بن عمير ـ٣٦٣
ـ عبيدة ـ٧٧٣
ـ عبيدة السلماني ـ٧٥٢ ـ٧٥٣ ـ٧٥٤
ـ عبيدة بن حميد ـ٤٠٥
ـ عبيدة بن معتب ـ٦٤ ـ٦٧
ـ عتبان بن مالك ـ١٣
ـ عتبة بن أبي حكيم ـ٢٧٣ ـ٢٧٤
ـ عتبة بن حميد ـ٧٠٢
ـ عثمان البتي ـ٧١٥
ـ عثمان البري ـ٦٣ ـ٦٥ ـ٤٠٢ ـ٤٠٤
ـ عثمان بن حكيم ـ٣٢٦
ـ عثمان بن سعد ـ٣٢٦
ـ عثمان بن سعيد الدارمي ـ٢٢٠ ـ٤٧٢ ـ٤٧٥ ـ٤٨٠ ـ٤٨٥ ـ٤٩٣ ـ٤٩٧ ـ٤٩٨ ـ٤٩٩ ـ٥٠٤ ـ٥١٣ ـ٥١٥ ـ٥١٨ ـ٥١٩

-٥٢٢ -٥٣١ -٥٣٦ -٥٣٧ -٥٤٠
- عثمان بن أبي شيبة -٦٦ -٢٤٩ -٢٥٦ -٢٨١ -٥٣٩ -٦٧٠
- عثمان بن صالح المصري -٧٠٣
- عثمان بن عفان رضي الله عنه -١٩ -٢٩٥ -٣٦٦ -٣٧٣ -٦٣٣ -٦٨٠
- عثمان بن عمر -٤٣٠ -٤٣١
- عثمان بن محمد بن أبي سويد -٣١٥
- عثمان بن الهيثم -٢٦٩
- العجلي -١٢٢ -١٣٢ -١٧٥ -١٧٩ -٢١٣ -٢٩٦ -٥١٤ -٥١٧ -٥٢٢ -٥٤٣ -٥٤٤ -٥٥٨ -٥٦٧ -٥٩٧ -٦٠٥ -٦٣٠ -٦٨٤ -٧٣٦ -٧٣٨ -٧٥٢ -٧٨٠
- عدي بن حاتم -٥٧٥
- العراقي = عبد الرحيم بن حسين -١٧ -١١٢ -٢٢٩ -٤٠٦ -٤٤٩ -٧٦٩
- عراك بن مالك -٣١١ -٣١٢ -٣٧٠
- العرباض بن سارية -٦٤٥
- عرعرة بن البرند -٤٩٥
- عروة البارقي -٥٨٦
- عروة بن الزبير -١٩ -٢٠ -٣٠٧ -٣١٢ -٣٦٨ -٣٦٩ -٣٧٠ -٣٧١ -٣٧٢ -٣٧٨ -٣٧٩ -٣٨٠ -٣٨١ -٤٥١ -٤٩٠ -٦٠٨ -٦٢٨ -٦٥١ -٦٥٢ -٦٥٣ -٦٥٤ -٦٧٦
- عروة المزني -٦٥٢ -٦٥٣
- عروة بن مسعود -٣١٧
- العزيزي = علي بن محمد بن أحمد -٥٦٩
- عطاء الخراساني -٢٣٦ -٢٦١ -٧٧٠ -٧٨٠ -٧٨٢
- عطاء بن أبي رباح -٦٩ -١٣١ -١٣٢ -١٣٤ -١٣٥ -١٨٦ -٢٣٣ -٢٣٧ -٢٥٤ -٢٧٤ -٢٨١ -٢٨٢ -٢٩٠ -٢٩١ -٣٠٧ -٣١٠ -٣١٩ -٣٢٢ -٣٢٥ -٣٧٦ -٤٥٥ -٤٩٣ -٤٩٦ -٤٩٨ -٥٩١ -٦٠٩ -٦٣٠ -٦٥١ -٦٥٤ -٦٥٥ -٦٥٦ -٦٥٨ -٦٧٣ -٧١٢ -٧٧٠
- عطاء بن السائب -١٠٦ -١٠٧ -٥٥٣ -٥٥٥ -٥٥٦ -٥٥٧ -٥٥٨ -٥٥٩ -٥٦٠ -٥٦١ -٦٧٢ -٦٧٨
- عطاء بن يسار -٣٠٧ -٧٢٦ -٧٢٨
- عطاء بن يزيد -٣٦٣
- عطاف بن خالد -٤٠٢
- عطية بن سعد بن جنادة -١٣٤ -٦٩٠ -٦٩١ -٧٩١ -٧٩٣
- عطية بن محارب -٢٨٦
- عفان -٤٩ -٦١ -٧٧ -٩٧ -١١٩ -١٧٥ -٥٠٤ -٥٠٨ -٥١٧ -٥٧٥ -٥٨٩ -٧٥٧
- عقبة بن الأصم -٧١٢
- عقبة بن خالد -١٣٤
- عقبة بن مكرم -٥٧٢
- عقيل - عن الزهري -٣٩٩ -٤٧٩ -٤٨١ -٤٨٢ -٤٨٣
- العقيلي -٦٠ -٨٧ -٩٠ -٩٧ -٩٨ -٣٣٢ -٣٣٧ -٣٣٨ -٤٧٦ -٤٨٩ -٤٩٠ -٥٠١ -٥٤٤ -٥٥٦ -٥٥٧ -٥٥٩ -٥٦٣ -٥٧٤ -٥٧٥ -٦٣٦ -٦٣٧ -٦٥١ -٦٥٤ -٦٥٩ -٦٦٢ -٦٦٣ -٧٤٥ -٧٤٧ -٧٤٩ -٧٧٠ -٧٧١ -٧٧٢ -٧٩١ -٧٩٢

ـ عكرمة بن عمار اليمامي ـ٤٨٧ ـ٦٤١ ـ٦٤٢
ـ عكرمة ـ مولى ابن عباس ـ٥ ـ٢٥ ـ١٤١ ـ١٤٤ ـ٢٣٣ ـ٢٣٨ ـ٢٨٩ ـ٣٩٦ ـ٣١١ ـ٣٢٥ ـ٣٢٦ ـ٣٢٧ ـ٣٨١ ـ٥٩١ ـ٦١٨ ـ٦٣٠ ـ٦٣١ ـ٦٣٨ ـ٦٤٣ ـ٦٤٤ ـ٦٩٤ ـ٦٩٥ ـ٦٩٦ ـ٦٩٧ ـ٧٧٦ ـ٧٨١
ـ العلاء بن الحارث ـ١٤٥ ـ٥٤٥ ـ٥٤٦ ـ٥٤٧
ـ العلاء بن عبد الرحمن ـ٢٥ ـ١١٥ ـ١٢١ ـ١٢٢ ـ٥٨٨ ـ٧٤٤
ـ علاء الدين التركماني ـ٨٠٣
ـ العلاء بن كثير ـ١٤٧
ـ العلائي = خليل الدين بن كيكلدي ـ٢٢٩ ـ٢٧٩ ـ٣٢٠ ـ٣٥٤ ـ٣٥٥ ـ٦٠٤ ـ٦٠٥ ـ٧٣٦ ـ٧٨٧
ـ علقمة بن عبد الله ـ٦٤٧
ـ علقمة بن قيس ـ٧٨ ـ٢٩٥ ـ٧٢٠ ـ٧٢١
ـ علقمة بن وائل ـ٧٢٨ ـ٧٢٩
ـ علقمة بن وقاص ـ٤١٦ ـ٦٧٦
ـ علي بن أحمد الجرجاني ـ٢١٥
ـ علي بن الجعد ٩١
ـ علي بن حجر ـ٥٨ ـ١٤٦ ـ٢٢٦ ـ٢٧٣ ـ٢٧٤ ـ٦٩٧
ـ علي بن حرب ـ٥٣ ـ٥٤
ـ علي بن الحسن بن شقيق ـ٣١
ـ علي بن الحسين بن الجنيد ـ٢٢١ ـ٤٠٧
ـ علي بن الحسين بن واقد ـ٦٨ ـ٢٣٣ ـ٢٣٤
ـ علي بن الحكم ـ٤٠٢ ـ٤٠٣
ـ علي بن حفص ـ٤٣١
ـ علي بن خشرم ـ١٤٦
ـ علي بن زيد ـ١٢ ـ١٢٨ ـ٥٠٠ ـ٦٢١
ـ علي بن سعيد ـ٦٢٢
ـ علي بن صالح بن حي الهمداني ـ٦٨٧
ـ علي بن أبي طالب رضي الله عنه ـ١٤ ـ١٥ ـ٢٥ ـ٤٥ ـ٦٢ ـ٧٩ ـ١٠٠ ـ١٣٠ ـ١٣٢ ـ١٣٣ ـ٢٧٦ ـ٢٨٢ ـ٢٨٣ ـ٢٨٦ ـ٢٩٠ ـ٣٧٣ ـ٤٣٣ ـ٥٨٠ ـ٥٨١ ـ٦١٣ ـ٦٣٢ ـ٦٨٨ ـ٦٩٧ ـ٦٩٨ ـ٧٣٤ ـ٧٣٥ ـ٧٤٠ ـ٧٥٢ ـ٧٥٣ ـ٧٥٤ ـ٧٦١ ـ٧٦٣ ـ٧٦٤ ـ٧٦٥ ـ٧٧٠
ـ علي بن طبراخ ـ٦٧٢
ـ علي بن عاصم ـ٢٨٣ ـ٥٥٨ ـ٧٨٤ ـ٧٨٦ ـ٧٨٧ ـ٧٨٨ ـ٧٨٩
ـ علي بن عبد الله بن عباس ـ٣٢٥
ـ علي بن عبد الله بن المديني ـ٣٣ ـ٣٨ ـ٤١ ـ٥٢ ـ٥٣ ـ٥٩ ـ٨٢ ـ٩٠ ـ٩٤ ـ١٠٣ ـ١٠٤ ـ١٠٩ ـ١١٦ ـ١٢٠ ـ١٢١ ـ١٢٣ ـ١٢٦ ـ١٢٩ ـ١٣١ ـ١٥٤ ـ١٥٥ ـ١٥٦ ـ١٥٧ ـ١٥٨ ـ١٦٠ ـ١٦١ ـ١٦٣ ـ١٦٧ ـ١٧١ ـ١٧٤ ـ١٨١ ـ١٨٢ ـ١٨٤ ـ١٨٥ ـ١٩٢ ـ١٩٤ ـ١٩٥ ـ١٩٦ ـ١٩٧ ـ١٩٩ ـ٢٠٧ ـ٢١٠ ـ٢١١ ـ٢١٢ ـ٢١٣ ـ٢١٤ ـ٢١٥ ـ٢١٦ ـ٢١٧ ـ٢١٨ ـ٢١٩ ـ٢٢١ ـ٢٢٣ ـ٢٢٥ ـ٢٣١ ـ٢٣٦ ـ٢٣٧ ـ٢٣٨ ـ٢٣٩ ـ٢٤٧ ـ٢٧٤ ـ٢٨١ ـ٢٨٥ ـ٢٩٥ ـ٢٩٦ ـ٢٩٨ ـ٣٢٣ ـ٣٣٠ ـ٣٣٧ ـ٣٤٤ ـ٣٤٩ ـ٣٥٤ ـ٣٦٥ ـ٣٦٧ ـ٣٦٩ ـ٣٧٠

-٣٧٢ -٣٧٥ -٤٠١ -٤٠٣ -٤٤٣ -٤٦٩
-٤٧٤ -٤٧٨ -٤٧٩ -٤٨٠ -٤٨٧ -٤٩١
-٤٩٤ -٤٩٥ -٤٩٦ -٤٩٧ -٥٠٠ -٥٠١
-٥١٣ -٥١٥ -٥١٨ -٥١٩ -٥٢٢ -٥٢٦
-٥٢٩ -٥٣٠ -٥٣١ -٥٣٥ -٥٤١ -٥٥٦
-٥٥٧ -٥٥٨ -٥٥٩ -٥٦١ -٥٦٢ -٥٦٣
-٥٩٣ -٥٩٤ -٥٩٥ -٥٩٧ -٥٩٩ -٦٠٦
-٦٤٣ -٦٤٤ -٦٤٦ -٦٤٧ -٦٤٨ -٦٥٧
-٦٦١ -٦٦٨ -٦٧٠ -٦٧١ -٦٧٧ -٦٨٣
-٦٩٤ -٦٩٧ -٧٠١ -٧٢٩ -٧٣٠ -٧٣٣
-٧٣٥ -٧٣٩ -٧٤٣ -٧٤٤ -٧٤٥ -٧٤٦
-٧٥٩ -٧٦٥ -٧٦٩ -٧٨٠ -٧٨٢ -٧٨٩
-٨٠٥

- علي بن عبد الصمد المكي -٢٥٢
- علي بن عبد العزيز البغوي -٥٧٥
- علي بن عثمان النفيلي -٤٠٨
- علي بن عياش -٧٥٩
- علي بن عيسى بن يزيد -٦٧٥
- علي بن محمد الطنافسي -٥٩٨ -٦٥٣
- علي بن مسهر -٩٧ -٤٨٨ -٥٨٢ -٥٨٣ -٥٨٤ -٧١٩ -٧٤٨
- علي بن معبد -٢٣٩
- علي بن نصر -٤٩١
- عمار بن ياسر -١٠ -١١ -٢٨٨ -٢٨٩ -٢٩٠ -٥٨٨
- عمارة بن أبي حفصة -٧٧٥
- عمارة بن زاذان -٥٠١
- عمارة بن أبي عمار -٦٢١
- عمارة بن عمير -٤٢١
- عمارة بن القعقاع -١٥٣ -١٦٢ -٧٥٤ -٧٥٥ -٧٥٦ -٧٦٠
- عمر بن حفص -٥٣٥ -٥٩٣
- عمر بن الخطاب رضي الله عنه -١١ -١٦ -١٨ -١٩ -٢٧ -٢٨ -٢٩ -٢٧٩ -٣١٠ -٣١١ -٣١٤ -٣١٥ -٣٦٦ -٣٦٧ -٣٧٣ -٣٧٩ -٣٨٠ -٣٨٦ -٤١٦ -٤٣٥ -٤٣٦ -٥١١ -٥٧٨ -٥٨٥ -٦٢٥ -٦٣٣ -٦٦٦ -٦٦٧ -٦٦٨ -٧٣٣ -٧٣٤ -٧٣٩ -٧٤٠ -٧٤١ -٧٩٨ -٨٠٣
- عمر بن شبة -٥٣٩ -٧٥٧
- عمر بن عبد الله الهمداني -٦٩ -٧٠
- عمر بن عبد العزيز -٢٧ -٢٨ -٣٩ -١٦٦
- عمر بن عبد الواحد -٦٤٦
- عمر بن قيس = سندل -٤٠٢ -٤٠٤
- عمر بن محمد بن زيد -٤٠٣
- عمر بن نافع -٤٠١ -٤٢٠ -٤٧٤
- عمر بن يزيد الرفاء -٧٧١
- عمران بن حدير -٦١ -٢٣٥ -٢٦٩
- عمران بن حصين -١٩ -٢٩٥ -٣٦٣
- عمران بن حطان -٥٥
- عمران بن عبد العزيز -٧٩٥
- عمران القطان -٦٣٣
- عمرة -٥٩٩ -٦٠٠ -٦٢٨ -٨٠٢
- عمرو بن أمية الضمري -٢٢ -٤٤٨ -٤٤٩
- عمرو بن ثابت -٦٣ -٦٤ -٦٥
- عمرو بن الحارث -١٣٩ -١٤٢ -٤٥٦ -٥٠٨ -٥٥٠ -٦٧٦
- عمرو بن حكام -٩٠

ـ عمرو بن خالد ـ١٠٨
ـ عمرو بن خالد الخزاعي ـ٤٠٧ ـ٥٨٠ ـ٥٨١
ـ عمرو بن خالد الواسطي ـ٦٩٧ ـ٦٩٨ ـ٧٠٠ ـ٧٠١
ـ عمرو بن دينار ـ١٥٠ ـ١٥٤ ـ١٦٦ ـ١٩٥ ـ٤٩٣ ـ٤٩٤ ـ٥٧٢ ـ٥٩١ ـ٦٢٣ ـ٦٣٨ ـ٦٥٦ ـ٦٦٠
ـ عمرو بن سلمة ـ٦٤٨
ـ عمرو بن أبي سلمة ـ٦١٦ ـ٦١٨
ـ عمرو بن شعيب ـ١٠ ـ٢٨ ـ١٣٧ ـ١٣٨ ـ٢٩١ ـ٣١٣ ـ٥٩٧ ـ٦٤١ ـ٧٥٠ ـ٧٥٢
ـ عمرو بن عاصم ـ٤٥٢ ـ٤٥٣ ـ٦٢٦ ـ٦٣٧
ـ عمرو بن عبيد ـ١٠٢ ـ٤٠٨
ـ عمرو بن عطية بن سعد ـ٧٩٢
ـ عمرو بن علي ـ١٥٣ ـ١٥٦ ـ٤٤٨ ـ٥٣٠
ـ عمرو بن أبي عمرو ـ١٢٣ ـ٣٢٥ ـ٣٢٦ ـ٦٤٣ ـ٦٤٤ ـ٧٧٩
ـ عمرو بن قيس المكي ـ٢٠
ـ عمرو بن قيس الملائي ـ٧٧٢
ـ عمرو ذي مر ـ٨٣
ـ عمرو بن مرة ـ١٣٣ ـ١٣٤ ـ١٥٠ ـ٧٢٨ ـ٧٢٩ ـ٧٧١ ـ٧٧٢ ـ٧٧٣ ـ٧٧٤
ـ عمرو بن مرزوق ـ٩٠
ـ عمرو بن ميمون ـ٦٨٨
ـ عمرو الناقد ـ٩٤ ـ٢٢٠
ـ عمرو بن يحيى المزني ـ١٦٠
ـ العوام بن أبي العوام الأعلم ـ٤٩٠
ـ عوسجه ـ١٥
ـ عوف الأعرابي ـ٢٣٥ ـ٢٤٠ ـ٢٤٢ ـ٢٥٦ ـ٤٩٨ ـ٦٣١ ـ٦٧٧
ـ عوف بن أبي جميلة ـ١٠٧
ـ عون بن أبي شداد ـ٧٨ ـ١٠١ ـ١٠٢
ـ عياش بن أبي ربيعة ـ٧٨٥
ـ عياض بن موسى ـ١٥٠ ـ١٨١ ـ٢٤٣ ـ٢٦١ ـ٢٦٦ ـ٤٥٣ ـ٨٠٤
ـ عيسى بن شاذان ـ٥٣٥
ـ عيسى بن أبي ليلى ـ١٣٠
ـ سيدنا عيسى عليه السلام ـ٧٤٢
ـ عيسى بن ميمون ـ٦٨٠
ـ عيسى بن يونس ـ٣١٥ ـ٣٧٨ ـ٤٠٤ ـ٤٠٧ ـ٤١٣ ـ٤٨٧ ـ٥١٢ ـ٥٢٢ ـ٥٣٤ ـ٥٦٤ ـ٥٦٦ ـ٦٧٩ ـ٧١٩

ـغ ـ

ـ غالب ـ١٦٤ ـ٦٣٣
ـ غراب ـ٣٤٩
ـ الغزالي = محمد بن محمد ـ٤٤
ـ الغَلَابي ـ٢٢٠ ـ٥٠٩ ـ٥٧١ ـ٦١٤ ـ٦٧٢ ـ٧٨٠
ـ غندر = محمد بن جعفر ـ٣١٣ ـ٣١٤ ـ٣١٦ ـ٤٣١ ـ٥١٢ ـ٥١٣ ـ٥١٤ ـ٥١٥ ـ٥٦٧
ـ غياث بن إبراهيم ـ١٠٨
ـ غيلان بن جرير ـ٤٧
ـ غيلان بن سلمة الثقفي ـ٣١٣ ـ٣١٤ ـ٣١٥ ـ٣١٦ ـ٦٠٤

ـ ف ـ

ـ فاطمة بنت أبي حبيش ـ٦٥٣ ـ٧٩٨
ـ فاطمة بنت قيس ـ٤٥
ـ فائد بن أبي الورقاء ـ٩٠
ـ فتح الموصلي ـ٣٤٩
ـ فراح بن يحيى الهمداني ـ٥١٧ ـ٥١٨
ـ فرج بن فضالة ـ٦١٢ ـ٦١٣
ـ الفريابي ـ٥٣٨ ـ٥٤٠ ـ٥٤١ ـ٥٤٣ ـ٥٤٤ ـ٥٤٥
ـ الفضل بن زياد ـ٢٩٠
ـ الفضل بن عباس ـ٧٦٩ ـ٧٧٠
ـ الفضل بن غسان ـ٢٦٥
ـ الفضل بن موسى ـ٥٩ ـ٢٠٦ ـ٤٠٥
ـ فضيل بن عمرو ـ٥٢٨
ـ الفضيل بن عياض ـ٢٠٥ ـ٤٠٤
ـ الفلاس = عمرو بن علي ـ٤٩ ـ١١٩ ـ١٢٠ ـ١٣٧ ـ١٨٢ ـ١٨٨ ـ٣٣٦ ـ٤٧٩ ـ٥١٤ ـ٥٥٦ ـ٥٦٤ ـ٥٦٧ ـ٦٦٥ ـ٧٨٩

ـ ق ـ

ـ القاري ـ٨٣ ـ٤١٣ ـ٤٣٧
ـ القاسم ـ٢٩٥ ـ٥٧١ ـ٦٠٨
ـ القاسم بن أبي صالح ـ٢٦٥
ـ القاسم بن محمد ـ١٤٥ ـ١٥٠ ـ٣٢٥
ـ القاسم بن مخيمرة ـ١٨٦
ـ القاسم بن يزيد بن عبد الله بن قسيط ـ٧٧٠
ـ القاسمي ـ٣٤٢
ـ قبيصة بن حريث ـ١٧ ـ١٨
ـ قبيصة بن ذؤيب ـ٧
ـ قبيصة بن عقبة السوائي ـ٥٣٩ ـ٥٤١ ـ٥٤٤ ـ٨٦٦ ـ٩٦٦
ـ قتادة بن دعامة السدوسي ـ١٢٨ ـ١٤٩ ـ١٥٤ ـ١٦٤ ـ١٦٥ ـ١٦٧ ـ١٩٥ ـ٢٣٩ ـ٢٨٢ ـ٣٥٣ ـ٣٦٨ ـ٣٦٩ ـ٣٧٠ ـ٣٧١ ـ٣٧٦ ـ٤٢٢ ـ٤٢٣ ـ٤٥٠ ـ٤٥١ ـ٤٦٠ ـ٤٩٤ ـ٤٩٦ ـ٥٠٣ ـ٥٠٤ ـ٥٠٥ ـ٥٠٦ ـ٥٠٧ ـ٥٠٨ ـ٥٠٩ ـ٥٦٨ ـ٥٨٩ ـ٥٩٩ ـ٦٢٣ ـ٦٢٤ ـ٦٢٥ ـ٦٢٦ ـ٦٢٧ ـ٦٢٨ ـ٦٣١ ـ٦٣٢ ـ٦٣٣ ـ٦٣٤ ـ٦٥٩ ـ٦٦٠ ـ٦٦١ ـ٦٧٥ ـ٦٧٦ ـ٧٣٢ ـ٧٣٩ ـ٧٤٠ ـ٧٤١ ـ٧٤٢ ـ٨٠٤
ـ قتيبة ـ٦٨ ـ٩٩ ـ١٠٠ ـ١٣٩ ـ٢١٣ ـ٢٢١ ـ٢٥١ ـ٥٢٣ ـ٥٨٤ ـ٥٨٧ ـ٧٠٢ ـ٧٠٥ ـ٧٠٦ ـ٧٠٧ ـ٧٠٨
ـ قحذم بن سليمان ـ٧٨٤
ـ قرة بن خالد ـ٣٦٥ ـ٤٩٦
ـ قَرْثَع الضبي ـ٢٩٥
ـ القرطبي = محمد بن أحمد بن أبي بكر ـ٤٣١
ـ القرقساني = محمد بن مصعب ـ٥٤٩
ـ قريش بن أنس ـ٤٨٥
ـ القسطلاني = أحمد بن محمد بن أبي بكر ـ١٤٨ ـ٤١٥ ـ٤١٦ ـ٤٥٤ ـ٥٢٧
ـ قطبة بن عبد العزيز الأسدي ـ٤٠٤ ـ٥٣٢
ـ قطن بن نسير ـ٧٠٩
ـ القواريري ـ٤٠ ـ١٦٩ ـ١٩٨ ـ٥١٣ ـ٧٦٨
ـ قيس بن الحارث ـ٣١٧

ـ قيس بن أبي حازم ـ٣٧٤ ـ٣٧٥
ـ قيس بن الربيع ـ٥٢٤ ـ٧٨٧
ـ قيس بن سعد ـ٢٩٣ ـ٦٢٢
ـ قيس بن مسلم الجدلي ـ٦٠٧

ـ ك ـ

ـ كثير بن عبد الله بن عمرو ـ٩٠ ـ٣٢٨ ـ٣٩٧
ـ كثير بن فرقد ـ٤٠٣ ـ٤٢٣
ـ كثير بن هشام ـ٦٣٧
ـ الكرابيسي = حسين الكرابيسي
ـ الكشميهني ـ ٤٥٤
ـ كعب بن مالك ـ٧٥٠ ـ٧٧٩
ـ الكلبي = محمد بن السائب
ـ الكمال بن الهمام ـ٢٩٩
ـ كنانة بن نعيم ـ٦٥٧
ـ الكنكوهي ـ٤٥ ـ٥٠
ـ كهمس بن الحسن ـ٥٦٤ ـ٥٦٥
ـ كيسان ـ١٦٨

ـ ل ـ

ـ لقمان ـ٧٩
ـ اللكنوي ـ٤٤
ـ الليث بن سعد ـ١٣٩ ـ١٤٢ ـ١٦٦ ـ١٨٢ ـ٢١٣ ـ٢٤٢ ـ٢٤٣ ـ٢٦١ ـ٢٦٧ ـ٢٦٨ ـ٢٧٢ ـ٣٩٩ ـ٤٠١ ـ٤٠٢ ـ٤٠٣ ـ٤١٣ ـ٤٢٠ ـ٤٦٠ ـ٤٧٤ ـ٤٧٥ ـ٤٧٨ ـ٤٨٢ ـ٤٨٩ ـ٥٥٠ ـ٧٠٣ ـ٧٠٤ ـ٧٠٦ ـ٧٠٧ ـ٧٠٨ ـ٧٧٧
ـ الليث بن أبي سليم ـ١٠٦ ـ١٠٧ ـ١٢٦ ـ١٤٠ ـ٤٠٤ ـ٦٧٣ ـ٧٤٥ ـ٧٤٦

ـ م ـ

ـ الماجشون ـ٤٨٥
ـ مالك ـ عليه السلام ـ خازن النار ـ٧٢٤
ـ مالك بن إسماعيل النهدي ـ٥٩
ـ مالك بن أنس ـ٢٣ ـ٣٠ ـ٣٢ ـ٣٥ ـ٣٧ ـ٤١ ـ٤٣ ـ٤٩ ـ٥٢ ـ٥٣ ـ٥٤ ـ٨٠ ـ٨١ ـ٨٢ ـ٨٥ ـ٨٨ ـ١٠٣ ـ١١٥ ـ١٢٣ ـ١٢٦ ـ١٢٨ ـ١٣٩ ـ١٥٠ ـ١٥٦ ـ١٥٧ ـ١٦٠ ـ١٦٨ ـ١٧٤ ـ١٨١ ـ١٨٢ ـ١٨٣ ـ١٨٤ ـ١٨٥ ـ١٨٨ ـ١٨٨ ـ١٩٠ ـ١٩٥ ـ١٩٧ ـ٢٠٢ ـ٢٠٤ ـ٢١٢ ـ٢١٣ ـ٢١٤ ـ٢٢١ ـ٢٢٢ ـ٢٣٤ ـ٢٣٧ ـ٢٤٢ ـ٢٤٣ ـ٢٤٤ ـ٢٤٥ ـ٢٤٦ ـ٢٤٩ ـ٢٥٣ ـ٢٥٤ ـ٢٥٥ ـ٢٦١ ـ٢٦٢ ـ٢٦٣ ـ٢٦٥ ـ٢٦٨ ـ٢٧٢ ـ٢٧٥ ـ٢٨٠ ـ٢٨١ ـ٢٨٢ ـ٢٩٦ ـ٣٠٨ ـ٣١٥ ـ٣١٨ ـ٣٢٠ ـ٣٢٧ ـ٣٣٩ ـ٣٤١ ـ٣٤٨ ـ٣٤٩ ـ٣٧٨ ـ٣٨٠ ـ٣٨٢ ـ٣٧٣ ـ٣٨٦ ـ٣٩٣ ـ٣٩٩ ـ٤٠١ ـ٤٠٧ ـ٤١٢ ـ٤١٣ ـ٤١٦ ـ٤١٧ ـ٤١٨ ـ٤١٩ ـ٤٢٠ ـ٤٢٣ ـ٤٢٦ ـ٤٣٧ ـ٤٥١ ـ٤٦١ ـ٤٧٤ ـ٤٧٥ ـ٤٧٦ ـ٤٧٧ ـ٤٧٩ ـ٤٨٠ ـ٤٨١ ـ٤٨٨ ـ٤٨٩ ـ٤٩١ ـ٥٥٣ ـ٥٧٢ ـ٥٨٧ ـ٥٩٧ ـ٦٠٨ ـ٦٢٨ ـ٦٤٣ ـ٦٤٤ ـ٦٤٦ ـ٦٤٩ ـ٦٥٥ ـ٦٧٦ ـ٧٠٤ ـ٧٠٥ ـ٧١٥ ـ٧٢١ ـ٧٢٢ ـ٧٢٦ ـ٧٢٧ ـ٧٢٨ ـ٧٦٣ ـ٧٧٩ ـ٧٨٠ ـ٧٨١ ـ٧٨٢ ـ٧٨٩ ـ٧٩٨

ـ مالك بن ظالم ـ١٦١
ـ مالك بن دينار ـ٩٥
ـ مالك بن مِغْوَل ـ٤٠١ ـ٤٠٢ ـ٤٠٣ ـ٤٣١ ـ٤٣٢ ـ٧٧٣
ـ مالك بن النضر ـ٥٨٧
ـ مبارك ـ٤٩٦ ـ٤٩٧ ـ٧٢٦
ـ المبارك بن محمد = ابن الأثير ـ تقدم
ـ المبارك بن فضالة ـ١٠٤ ـ١١٩
ـ المباركفوري ـ٨ ـ٩
ـ المثنى بن الصباح ـ١٣٨ ـ١٨١ ـ٤٠٠
ـ مجالد بن سعيد ـ١٣٠ ـ١٣٥ ـ١٣٦
ـ مجاهد ـ١٤٦ ـ١٥٠ ـ٢٧٣ ـ٢٧٨ ـ٢٨١ ـ٢٨٢ ـ٢٨٣ ـ٢٩١ ـ٢٩٣ ـ٣٧٠ ـ٣٧٣ ـ٥٢٦ ـ٥٢٧ ـ٦٤٧ ـ٦٤٨ ـ٦٧٣ ـ٧٤٤ ـ٧٤٥ ـ٧٤٦ ـ٧٥١ ـ٧٦٤ ـ٧٦٥
ـ مجاهد بن موسى ـ٨٩
ـ محاضر بن المورع ـ٤٨٩ ـ٥٣٣
ـ المحاملي ـ٤٣١
ـ المحبر بن قحذم ـ٧٨٤ ـ٧٨٥
ـ المحلي ـ٢١
ـ محمد ـ٦١
ـ محمد ـ عن أبي هريرة ـ٦٧٧
ـ محمد بن إبراهيم التيمي ـ١٨٦ ـ٤١٦ ـ٤٥٥ ـ٥٣٠
ـ محمد بن إبراهيم بن منصور الشيرازي ـ٢٣١
ـ محمد بن أحمد بن بالويه ـ٤٦٠
ـ محمد بن أحمد البراء ـ١٩٥
ـ محمد بن أحمد بن أبي بكر المقدمي ـ٢٨٥
ـ محمد أديب صالح ـ٤٣٧ ـ٤٧٠
ـ محمد بن الأزهر السجزي ـ٢٢٥
ـ محمد بن إسحاق الثقفي ـ٢٢١
ـ محمد بن إسحاق بن خزيمة ـ٧٠٧
ـ محمد بن إسحاق بن يسار ـ٧ ـ١٦ ـ٢٠ ـ٢١ ـ٧٤ ـ١٢٠ ـ١٢٦ ـ١٢٧ ـ١٥١ ـ١٩٤ ـ١٩٥ ـ٣٢٧ ـ٣٧٦ ـ٣٩٦ ـ٣٩٩ ـ٤٠١ ـ٤٠٤ ـ٤٧٥ ـ٤٨٣ ـ٤٨٤ ـ٤٨٥ ـ٥٥٤ ـ٦٦١ ـ٦٧٤ ـ٦٧٧ ـ٧٨١
ـ محمد بن أسلم ـ٢٣١
ـ محمد بن إسماعيل = البخاري ـ الإمام ـ٥ ـ١٢ ـ١٤ ـ١٨ ـ١٩ ـ٢١ ـ٢٢ ـ٢٧ ـ٣١ ـ٣٢ ـ٣٣ ـ٣٦ ـ٤٠ ـ٤٥ ـ٤٩ ـ٥٥ ـ٦٤ ـ٦٥ ـ٧٢ ـ٧٦ ـ٧٧ ـ١٠٩ ـ١١٥ ـ١١٨ ـ١١٩ ـ١٢٣ ـ١٢٥ ـ١٢٧ ـ١٢٨ ـ١٢٩ ـ١٣٢ ـ١٣٩ ـ١٤٠ ـ١٤٧ ـ١٤٨ ـ١٥٤ ـ١٥٥ ـ١٦٠ ـ١٨١ ـ١٩٤ ـ٢١٤ ـ٢١٥ ـ٢١٧ ـ٢٢٤ ـ٢٢٥ ـ٢٢٦ ـ٢٢٧ ـ٢٢٨ ـ٢٢٩ ـ٢٣٠ ـ٢٣١ ـ٢٣٤ ـ٢٤٠ ـ٢٤١ ـ٢٤٢ ـ٢٤٤ ـ٢٤٥ ـ٢٥٨ ـ٢٦٥ ـ٢٦٩ ـ٢٧٠ ـ٢٨٦ ـ٢٨٨ ـ٢٨٩ ـ٢٩٣ ـ٣١١ ـ٣١٣ ـ٣١٤ ـ٣١٥ ـ٣١٦ ـ٣٢٢ ـ٣٢٥ ـ٣٢٨ ـ٣٢٩ ـ٣٣٧ ـ٣٣٩ ـ٣٤٢ ـ٣٤٣ ـ٣٤٤ ـ٣٤٩ ـ٣٦١ ـ٣٦٥ ـ٣٦٧ ـ٣٧١ ـ٣٧٢ ـ٣٧٥ ـ٣٧٨ ـ٣٨١ ـ٣٨٦ ـ٣٩٦ ـ٣٩٨ ـ٤١٥ ـ٤١٦ ـ٤٢٠ ـ٤٢١ ـ٤٢٢ ـ٤٢٣ ـ٤٢٩ ـ٤٣٠ ـ٤٣١ ـ٤٣٢ ـ٤٣٥ ـ٤٣٩ ـ٤٤١ ـ٤٤٢ ـ٤٤٣ ـ٤٤٥ ـ٤٤٦ ـ٤٥١ ـ٤٥٢ ـ٤٥٤ ـ٤٥٥ ـ٤٥٦ ـ٤٦٣

ـ٤٧٣ ـ٤٧٤ ـ٤٧٧ ـ٤٨٧ ـ٤٩٠ ـ٥١١
ـ٥٢٣ ـ٥٢٤ ـ٥٢٥ ـ٥٢٧ ـ٥٣٧ ـ٥٣٩
ـ٥٥٣ ـ٥٥٥ ـ٥٥٦ ـ٥٥٧ ـ٥٦٢ ـ٥٦٣
ـ٥٧٣ ـ٥٧٤ ـ٥٨٣ ـ٥٨٦ ـ٥٩٠ ـ٥٩١
ـ٥٩٢ ـ٥٩٣ ـ٥٩٤ ـ٥٩٧ ـ٥٩٨ ـ٦٠٠
ـ٦٠٩ ـ٦١٠ ـ٦١١ ـ٦١٢ ـ٦١٦ ـ٦١٧
ـ٦١٨ ـ٦١٩ ـ٦٢٠ ـ٦٢٧ ـ٦٢٩ ـ٦٣١
ـ٦٣٢ ـ٦٣٣ ـ٦٣٤ ـ٦٣٧ ـ٦٤٠ ـ٦٤١
ـ٦٤٣ ـ٦٤٤ ـ٦٤٧ ـ٦٥٢ ـ٦٥٤ ـ٦٥٥
ـ٦٥٦ ـ٦٦٢ ـ٦٦٣ ـ٦٦٥ ـ٦٦٦ ـ٦٦٩
ـ٦٧٢ ـ٦٧٤ ـ٦٧٥ ـ٦٧٦ ـ٦٨٠ ـ٦٨٢
ـ٦٨٤ ـ٦٨٦ ـ٦٩٠ ـ٦٩٥ ـ٦٩٦ ـ٦٩٧
ـ٦٩٩ ـ٧٠٣ ـ٧٠٤ ـ٧٠٨ ـ٧١٢ ـ٧١٣
ـ٧١٤ ـ٧٢٠ ـ٧٢١ ـ٧٢٢ ـ٧٢٤ ـ٧٢٧
ـ٧٣٠ ـ٧٣٤ ـ٧٣٥ ـ٧٣٧ ـ٧٣٩ ـ٧٤٠
ـ٧٤١ ـ٧٤٢ ـ٧٤٣ ـ٧٤٤ ـ٧٤٥ ـ٧٤٦
ـ٧٤٧ ـ٧٤٨ ـ٧٤٩ ـ٧٥١ ـ٧٥٢ ـ٧٥٣
ـ٧٥٥ ـ٧٥٦ ـ٧٥٨ ـ٧٥٩ ـ٧٦٠ ـ٧٦٣
ـ٧٨٠ ـ٧٨١ ـ٧٨٢ ـ٧٨٥ ـ٧٨٦ ـ٧٨٨
ـ٧٩٠ ـ٧٩١ ـ٧٩٢ ـ٧٩٥ ـ٧٩٧ ـ٧٩٨
ـ٨٠٠ ـ٨٠١ ـ٨٠٢ ـ٨٠٤ ـ٨٠٥

ـ محمد بن إسماعيل بن بهرام = الإسماعيلي ـ تقدم
ـ محمد بن إسماعيل الواسطي ـ٨ ـ٢٣٥
ـ محمد بن أفلح ـ٣١
ـ محمد بن بشار ـ١٤٥ ـ٢٣٠ ـ٢٧٦ ـ٤٣٠ ـ٤٤٤
ـ محمد بن بشر ـ٥٦٦
ـ محمد بن بكر البرساني ـ٥٦٦
ـ محمد بن أبي بكر المقدمي ـ١٩٧ ـ٧٤٦
ـ محمد بن بندار السباك الجرجاني ـ٤٦
ـ محمد بن ثابت العبدي ـ٤٠٢
ـ محمد بن جابر ـ٤٠٧ ـ٥٩٢
ـ محمد بن جُحادة ـ٦٥٠
ـ محمد بن جعفر = غندر «تقدم» ص ٨٨١
ـ محمد بن الحسن ـ٣٧ ـ٨٨
ـ محمد بن الحسن بن عطية ـ٧٩٢ ـ٧٩٣
ـ محمد بن الحسن الواسطي ـ٢٣٥ ـ٢٤٠ ـ٢٤١ ـ٢٤٢
ـ محمد بن الحسين البغدادي ـ٥٨
ـ محمد بن الحصين الواسطي ـ٢٤٢
ـ محمد بن أبي حفصة ـ٤٨١ ـ٤٨٥ ـ٦٢٨ ـ٧٢٤ ـ٧٢٥
ـ محمد بن حمدوية ـ٢٢٥
ـ محمد بن حميد الرازي ـ٥١ ـ١٥٣
ـ محمد بن حمير ـ٧٦١
ـ محمد بن خازم = أبو معاوية الضرير ـ تقدم .
ـ محمد بن خلاد ـ١٧٨
ـ محمد بن خيرون ـ٥٨
ـ محمد بن راشد المكحولي ـ٥٤٧
ـ محمد راغب الطباخ ـ١٨
ـ محمد بن رافع النيسابوري ـ٥٠ ـ٩١
ـ محمد بن ربيعة الكلابي ـ٧٩٣
ـ محمد بن الزبير الحنظلي ـ٣٣٦
ـ محمد أبو زهرة ـ٤٨
ـ محمد بن زياد ـ٦١١ ـ٦٢٢

- محمد بن زياد بن زبار -٧٣٧ -٧٣٨
- محمد بن سالم -٦٤ -٦٧
- محمد بن السائب الكلبي -٧٧ -٨٦ -٨٧ -٨٨ -٣٨٢ -٣٩٥ -٣٩٦ -٥٧١ -٦٩٠ -٦٩١
- محمد بن سعد بن محمد بن الحسن -٧٩٣
- محمد بن سعد بن محمد العوفي -٧٩٣
- محمد بن سعيد الأصبهاني -٢٥٤
- محمد بن سعيد المصلوب -١٠٨ -٣٩٥ -٣٩٦ -٤٠٠ -٧٠٢
- محمد بن سعيد المقرىء -٥٣٤
- محمد بن سفيان بن سعيد المؤذن -٢٩٢
- محمد بن سلام -٢٤٠ -٢٤٤
- محمد بن سلمة بن كهيل -٧٩٦
- محمد السماحي -٤٦١
- محمد بن سهل بن عسكر -٤٠٨
- محمد بن سوقة -٣٦٤ -٧٨٦ -٧٨٧
- محمد بن سويد الثقفي -٣١٤
- محمد بن أبي سويد -٣١٥
- محمد بن سيرين -٥١ -٥٢ -٥٣ -٥٩ -٦٠ -٦١ -٦٢ -٧٧ -٨١ -١٠٧ -١٤٥ -١٥٠ -١٥٤ -١٦٤ -١٦٨ -١٦٩ -٢٤٠ -٢٥٨ -٢٥٩ -٢٨٧ -٢٨٨ -٢٩١ -٣٠٦ -٣٠٧ -٣٠٩ -٣١٩ -٣٢٧ -٣٤٧ -٣٦٨ -٤٩٥ -٤٩٦ -٤٩٧ -٤٩٨ -٤٩٩ -٥١٠ -٥١١ -٦٣٠ -٦٣١ -٧٥٢ -٧٥٣
- محمد بن الصباح البزار -٥١
- محمد بن صفوان -١٩٧
- محمد بن طاهر المقدسي -٤٦٣
- محمد بن عاصم الثقفي -٥٧٢
- محمد بن عبد الله الأنصاري -١٤٥ -٢٥٧
- محمد بن عبد الله بن حمدوية = الحاكم - تقدم
- محمد بن عبد الله بن عمار الحافظ -٣٤٩
- محمد بن عبد الله بن عمرو -٦٤١
- محمد بن عبد الله بن قهزاذ المروزي -٥٧ -٦٧ -٦٨
- محمد بن عبد الله بن مسلم -٤٨٤
- محمد بن عبد الله بن نمير -٢٠٢
- محمد بن عبد الرحمن الطفاوي -٧٤٥ -٧٤٦
- محمد بن عبد الرحمن العنبري -٣٣٠
- محمد بن عبد الرحمن بن مجبر -٤٠٤
- محمد بن عبد الرحمن بن محمد -٧٩٤
- محمد بن عبد الرحمن بن يزيد -٣٢٣ -٣٣١
- محمد بن عبد الرحيم البزاز -٥٣٥
- محمد بن عبد العزيز بن عمر -٧٩٥
- محمد بن عبيد -٦٨٥
- محمد بن عبيد الطنافسي -٥٤٤
- محمد بن عبيد الله العرزمي -٣٢١ -٣٣٢ -٣٣٥ -٧٥٠ -٧٩٤
- محمد بن عبيدة -٧٥٤
- محمد بن عثمان بن أبي شيبة -٧٩٤
- محمد بن عثمان الكوفي -٣٠
- محمد عجاج الخطيب -٣٨
- محمد بن عجلان -١٢٠ -١٢١ -١٢٣ -١٢٤ -٤٠١ -٤٧٦ -٤٧٨ -٥٥٠ -٦٢٩

ـ محمد بن أبي عدي ـ٥١٥ ـ٥٦٥
ـ محمد بن عطية بن سعد ـ٧٩١
ـ محمد بن علي ـ٦١ ـ٤٥٤ ـ٤٧٢
ـ محمد بن علي بن الحسن بن شقيق ـ٥١ ـ٥٦ ـ٥٧
ـ محمد بن عمار الموصلي ـ٥٨٩ ـ٥٩٤
ـ محمد بن عمر بن علقمة الليثي ـ١٠٣ ـ١١٥ ـ١١٦ ـ١٢١ ـ١٢٢ ـ١٢٥
ـ محمد بن عمر بن علي ـ٦١٣
ـ محمد بن أبي عمر المكي ـ٣٢٢
ـ محمد بن عمرو بن نبهان الثقفي ـ١٥٨ ـ٣٢١
ـ محمد بن عيسى بن سورة = الترمذي = تقدم
ـ محمد بن الفضل السدوسي ـ٥٧٤ ـ٥٧٥
ـ محمد بن الفضل بن عطية ـ٧٨٧
ـ محمد بن فضيل بن غزوان ـ٣٢٦ ـ٤٢١ ـ٥٣٥ ـ٥٥٨ ـ٥٦٢ ـ٧٥٤ ـ٧٥٥ ـ٧٥٦ ـ٧٦٠
ـ محمد بن فليح ـ٧٨١
ـ محمد بن قيس ـ٦٥٨
ـ محمد بن كثير الصنعاني ـ٢٥٤ ـ٢٥٧ ـ٦٧٠
ـ محمد بن كعب القرظي ـ٦٥٨
ـ محمد بن المثنى ـ١٠٩ ـ١١٢ ـ٢٣٤ ـ٤٣١ ـ٥٢٤
ـ محمد بن مخلد العطار ـ٢٤١
ـ محمد بن مزاحم ـ٣٠
ـ محمد بن مسلمة ـ٧٦١
ـ محمد بن معاوية ـ٩١
ـ محمد بن منصور الجواز ـ٢٣٨
ـ محمد بن المنكدر ـ٧ ـ٥٠٢ ـ٥٠٣ ـ٦١٦ ـ٦١٧ ـ٦٧١ ـ٧٥٨ ـ٧٥٩ ـ٧٦٠ ـ٧٦١ ـ٧٦٢ ـ٧٦٣ ـ٧٦٥
ـ محمد بن المنهال الضرير ـ١٩١ ـ٨٠١
ـ محمد بن موسى الأصم ـ٣١
ـ محمد بن موسى الحرسي ـ٢٨٦
ـ محمد بن موسى بن عران الفقيه ـ٧٠٧
ـ محمد بن موسى الهاشمي ـ٧٨٩ ـ٧٩٠
ـ محمد بن ميمون السكري ـ٥٨٢ ـ٦٠١
ـ محمد بن النضر ـ٢٠٦
ـ محمد بن هارون الفلاس ـ٢٢٠ ـ٢٢٥
ـ محمد بن واسع ـ٩٥
ـ محمد بن الوليد الزبيدي ـ٦٩٢
ـ محمد يحيى الذهلي ـ٨٢ ـ١١٨ ـ٢٢١ ـ٢٢٥ ـ٢٢٦ ـ٢٣٠ ـ٢٣١ ـ٢٦٢ ـ٣٦٤ ـ٤٨٤ ـ٥٧٩ ـ٥٨١ ـ٥٨٦ ـ٦٩٧ ـ٧٢٢ ـ٧٢٣ ـ٧٣٨
ـ محمد بن يحيى بن سعيد القطان ـ٤٩ ـ٥٠ ـ٩٣ ـ٥٩٠
ـ محمد بن يحيى النيسابوري ـ١١٣
ـ محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي ـ٧٧٨
ـ محمد بن يزيد الواسطي ـ٢٤٢
ـ محمد بن يوسف الفريابي ـ٣٠
ـ محمود بن غيلان ـ٦٩ ـ٢٣٥ ـ٣٢٣ ـ٤٣٨ ـ٧٣٥
ـ المختار ـ٥٢ ـ٥٣
ـ مخلد بن حسين ـ٢٠٦

- مره -٣٣١
- مرحوم بن عبد العزيز العطار -٤٧ -٢٧٦
- مروان بن محمد -٢٤٩ -٤٤٤ -٥٤٩ -٥٨٤ -٧٥٠
- مروان بن معاوية -٢٣٩ -٤٤٦
- المروزي -٩١ -١٨٣ -٢٥١ -٢٥٤ -٢٦١ -٢٦٨ -٣٢٦ -٣٣٧ -٤٠٨ -٤٧٢ -٤٧٤ -٤٩٨ -٦٧٤ -٧٧٨ -٨٠٦
- المزني -٣٠٧ -٣٠٨
- المزي -٧٢٥
- مسدد -٣٩ -٤٠ -٦٣٠ -٧٤٣
- مسروق -١٣٥ -٧٢٠
- مسعر -٩٩ -١٥٤ -١٦٩ -١٧١ -١٧٢ -٢٤٢
- مسعود بن الحكم الزرقي - ٣٨٢ -٧٦٤ -٧٦٥
- المسعودي -٧٧٤
- مسكين بن بكير -٥١٥
- مسلم بن إبراهيم -٦١٦
- مسلم بن الحجاج - الإمام - ٥ -٦ -١٠ -١٢ -١٣ -١٤ -١٦ -١٧ -٢٠ -٢١ -٢٢ -٢٣ -٤٠ -٤٥ -٤٧ -٤٨ -٤٩ -٥١ -٥٧ -٥٩ -٦٦ -٦٧ -٧٤ -٧٥ -٧٦ -٨٥ -٩٣ -٩٧ -١٠٥ -١٠٦ -١٠٨ -١٠٩ -١١٥ -١١٧ -١١٨ -١٢٣ -١٢٥ -١٢٧ -١٢٨ -١٣٥ -١٣٦ -١٣٩ -١٤٠ -١٤٣ -١٤٨ -١٦٠ -٢٢٤ -٢٢٥ -٢٣٠ -٢٣١ -٢٤٥ -٢٥٨ -٢٧٠ -٢٨٩ -٢٩٣ -٣١١ -٣١٤ -٣١٥ -٣٢٢ -٣٢٥ -٣٢٦ -٣٣٤ -٣٣٩ -٣٤٨ -٣٥٣ -٣٥٤ -٣٥٨ -٣٦٠ -٣٦١ -٣٦٢ -٣٦٣ -٣٦٤ -٣٦٥ -٣٧١ -٣٧٢ -٣٧٣ -٣٧٤ -٣٧٨ -٣٨٦ -٣٩٠ -٣٩٨ -٣٩٩ -٤٠٨ -٤١٥ -٤١٦ -٤٢٠ -٤٢٢ -٤٣٠ -٤٣١ -٤٣٢ -٤٣٤ -٤٣٥ -٤٣٦ -٤٤١ -٤٤٢ -٤٤٦ -٤٤٧ -٤٥٠ -٤٥١ -٤٥٢ -٤٥٣ -٤٥٤ -٤٥٦ -٤٥٧ -٤٦٣ -٤٧٣ -٤٧٧ -٤٨٠ -٤٩٠ -٤٩٣ -٤٩٤ -٥٠٠ -٥٠٨ -٥١١ -٥٢٧ -٥٣٧ -٥٥٥ -٥٥٦ -٥٦٢ -٥٦٤ -٥٦٥ -٥٧٤ -٥٨٣ -٥٨٦ -٥٩١ -٥٩٢ -٦٠٠ -٦٠٣ -٦٠٥ -٦١٠ -٦١١ -٦١٧ -٦١٨ -٦١٩ -٦٢٠ -٦٢٣ -٦٢٧ -٦٢٨ -٦٣٢ -٦٣٣ -٦٣٤ -٦٣٨ -٦٣٩ -٦٤٠ -٦٤١ -٦٤٢ -٦٤٣ -٦٥٥ -٦٥٦ -٦٥٧ -٦٥٨ -٦٦٢ -٦٦٣ -٦٦٦ -٦٦٨ -٦٧٤ -٦٧٥ -٦٨٠ -٦٨٦ -٧٠٦ -٧٠٨ -٧٠٩ -٧١٤ -٧٢٠ -٧٢٤ -٧٢٥ -٧٢٧ -٧٢٨ -٧٣٠ -٧٣٣ -٧٣٤ -٧٤٠ -٧٤١ -٧٤٢ -٧٤٤ -٧٤٥ -٧٤٧ -٧٤٨ -٧٤٩ -٧٥٢ -٧٥٥ -٧٥٦ -٧٦٠ -٧٦١ -٧٦٣ -٧٦٨ -٧٨٢ -٧٨٥ -٧٨٦ -٧٨٩ -٧٩٠ -٧٩١ -٧٩٧ -٧٩٨ -٨٠٠ -٨٠١ -٨٠٢ -٨٠٣ -٨٠٤
- مسلم بن خالد -٤٣٤
- مسلمة -٢٧
- المسور -٣٧١
- المسيب بن رافع -٢٩٥
- مضر بن محمد -٢٢٠ -٦٥٨
- مطر الوراق -١٦٢ -١٦٥ -٣٨٢ -٣٨٣ -٦٥٧ -٦٥٨

ـ مطرف بن عبد الله اليساري ـ٣٤٨
ـ مطرف بن مازن الصنعاني ـ٧٦٦ ـ
ـ المطلب بن حنطب = المطلب بن عبد الله بن حنطب
ـ المطلب بن عبد الله بن حنطب ـ٦٤٣ ـ٦٤٤
ـ معاذ بن جبل ـ٤٦٠ ـ٤٦٩ ـ٧٠٢ ـ٧٠٦ ـ٧٠٧
ـ معاذ بن معاذ ـ٤٩٨ ـ٥١٣ ـ٥١٤ ـ٥١٥ ـ٥١٩ ـ٥٧١ ـ٦٦٣ ـ٧٥٧ ـ٧٦٩
ـ معاذ بن هشام ـ٤٤٤ ـ٥٨٨ ـ٦٢٦
ـ معاذة ـ٨٠٤
ـ معارك بن عباد ـ٧١ ـ٧٢
ـ المعاني ـ٥٤
ـ المعافى بن زكريا ـ٢٦٨
ـ المعافى بن عمران ـ٥٦٩
ـ معاوية بن أبي سفيان ـ٤٥ ـ٨٠٣
ـ معاوية بن سلام ـ٤٤٤ ـ٧٥٠
ـ معاوية بن صالح ـ١٤٥ ـ٣٩٦
ـ معاوية بن عمرو ـ١٧٨
ـ معاوية بن قرة ـ٢٨٢ ـ٤١٠
ـ معاوية بن هشام ـ٥٤٠ ـ٥٤٤
ـ معاوية بن يحيى الصوفي ـ٣٩٩
ـ معبد الجهني ـ٤٢ ـ٤٧ ـ٤٨ ـ٢٧٥ ـ٢٧٦ ـ٢٨٥ ـ٢٩٥
ـ المعتمر بن سليمان ـ٢٠٤ ـ٢٠٥
ـ معقل بن عبيد الله الجزري ـ٦٢٥ ـ٦٣٨ ـ٦٣٩ ـ٧٦٥
ـ معقل بن مالك البصري ـ٧١٢
ـ المعلى الرازي ـ٤٩١ ـ٧٤٣
ـ المعلى بن هلال ـ٤٧ ـ
ـ معمر بن راشد ـ٣٨ ـ٨٩ ـ٩٨ ـ١٤٥ ـ١٥٤ ـ١٦٤ ـ١٦٥ ـ١٨٢ ـ١٨٣ ـ١٩٥ ـ٢٠٢ ـ٢٠٧ ـ٢٤٠ ـ٢٥٢ ـ٣١٣ ـ٣١٤ ـ٣١٥ ـ٣١٦ ـ٣١٧ ـ٣١٩ ـ٣٧١ ـ٣٩٩ ـ٤٧٩ ـ٤٨٠ ـ٤٨١ ـ٤٨٢ ـ٤٨٣ ـ٤٨٥ ـ٤٩١ ـ٤٩٩ ـ٥٠١ ـ٥٠٨ ـ٥٠٩ ـ٥١٦ ـ٥٣٦ ـ٥٣٧ ـ٥٣٨ ـ٥٣٩ ـ٥٧٩ ـ٥٨٠ ـ٥٨١ ـ٥٨٥ ـ٥٨٦ ـ٥٩١ ـ٥٩٧ ـ٦٠٢ ـ٦٠٣ ـ٦٠٤ ـ٦١١ ـ٦١٢ ـ٦٢٨ ـ٦٥٧ ـ٦٧٠ ـ٦٧١ ـ٧٢١ ـ٧٢٢ ـ٧٢٣ ـ٧٣٨ ـ٧٦٣ ـ٧٦٤ ـ٧٦٦
ـ معن بن عيسى القزاز ـ١٥٦ ـ٣٤٨ ـ٥٧١
ـ مغلطاي ـ٢٢٩
ـ المغيرة ـ٤٨ ـ١٦٣ ـ٣٤٨ ـ٥٩٣ ـ٧١٥ ـ٧١٦
ـ المغيرة بن شعبة ـ٩ ـ١٣٤
ـ المغيرة بن أبي قرة السدوسي ـ٤٤٨ ـ٤٤٩
ـ المغيرة بن مسلم القسملي ـ٦٣٩ ـ٦٤٠
ـ مفضل بن فضالة ـ٧٠٦
ـ مفضل بن مهلهل ـ٤٠٤
ـ مقاتل بن سليمان ـ٦٣
ـ مقسم ـ٥٩١ ـ٦٤٩
ـ مقسم بن بجرة ـ٧٣٩
ـ مكتوم بن العباس الترمذي ـ٣٠
ـ مكحول الدمشقي ـ٢٧ ـ٢٨ ـ١٤٥ ـ١٤٧ ـ١٦٦ ـ٢٤٢ ـ٣٦٧ ـ٥٤٥ ـ٥٤٦ ـ٥٤٧ ـ٦٧٥ ـ٦٨١

- مليح بن وكيع -١٢٤ -١٢٥
- المناوي -٤٤٩ -٦٣٧ -٧٦٩
- مندل بن علي العنزي -٥٣٣
- المنذر بن الجهم -٥٤
- المنذري -٢٠ -٢٢ -٢٧ -١٢٧ -١٣٤ -١٣٥ -١٤٨ -٢٢٩ -٥٨٧ -٦٦١ -٧١٣ -٧٥٩
- منصور بن زاذان -٣٧٠
- منصور بن المعتمر -٤٨ -٧٠ -١٠٧ -١٦٣ -٢٣٤ -٢٤٢ -٢٥٤ -٢٦١ -٢٦٦ -٥٢٦ -٥٢٧ -٥٢٨ -٥٢٩ -٥٣٦ -٥٣٧ -٥٣٨ -٦٤٨ -٦٤٩ -٦٥٠ -٦٦٢ -٦٦٣ -٧٥١
- المهدي - الخليفة -٦٦٣
- مهنا -٩١ -١٩٨ -٣١٠ -٣١١ -٣١٣ -٣٦٨ -٥٤٩
- مورق -١٤٣
- موسى بن إسماعيل الختلي -٦٥ -٦٦ -١٠١ -١٦٥ -٤٩٠ -٦٢٥
- موسى بن حزام -٦٨ -٧٨
- موسى بن خلف -٤٢٣
- موسى بن طارق -٣٩
- موسى بن طريف -٣١٩
- موسى بن طلحة -٢٧٩
- موسى بن عبيدة -٧٣ -٢٤٧ -٤٧٦
- موسى بن عقبة -٤٠١ -٤٠٢ -٤٠٣ -٤٧٤ -٤٧٥ -٤٨٤ -٥٧٤
- موسى بن علي -٢٦١
- موسى بن عمران - عليه السلام -٧٤٢
- موسى بن قرة الزبيدي -٣٩
- موسى بن مسعود النهدي -٥٣٨ -٥٤١ -٥٤٤ -٦١٦
- موسى بن منصور -٤٩
- موسى بن هارون -٣١٢ -٣٨٠ -٤٦٠ -٧١٢
- ميسرة -٥٥٩ -٥٦٠ -٦٧٢
- مؤمل بن إسماعيل -٣٤٢ -٥٤١ -٧٣٦
- ميمون بن مهران -٦٣٥ -٦٣٦ -٦٣٨
- ميمون أبو عبد الله -٦٨٨
- ميمونة أم المؤمنين -١٦٠ -٣٢٨ -٣٨٣ -٥٣٧ -٧٢١ -٧٢٢
- الميموني -٤٢ -٨١ -٢٩٠ -٤٢٢ -٥١٢ -٥٢٠ -٦٣٥ -٦٧٣

- ن -

- نافع بن جبير -٣٦٢ -٧٦٤
- نافع مولى ابن عمر -١٠٠ -١٣٤ -١٨١ -١٨٢ -١٨٣ -١٨٤ -٣١٦ -٣٢٧ -٣٤١ -٣٩٣ -٤٠١ -٤٠٣ -٤١٦ -٤١٨ -٤١٩ -٤٢٠ -٤٢١ -٤٢٣ -٤٢٤ -٤٥٤ -٤٧٢ -٤٧٣ -٤٧٤ -٤٧٥ -٥١١ -٦٠٨ -٦١٩ -٦٣٨ -٦٥٨ -٦٦٦ -٦٦٧ -٦٦٨ -٦٩٢ -٧٣٣ -٧٦٣ -٧٩٨ -٨٠٠
- النخعي = إبراهيم بن يزيد
- النسائي = أحمد بن شعيب
- نصر بن حاجب المروزي -٩٩ -٤٣٤
- نصر بن حماد -٤٢١
- نصر بن طريف -٦٣
- نصر بن مرزوق -٢٨٥
- النضر بن شميل -٣٣١ -٢٥٥

ـ النضر بن عبد الله الأصم ـ٥١
ـ النعمان بن راشد ـ٣٩٩
ـ النعمان بن أبي عياش ـ٣٦٣ ـ٣٧٤
ـ النعمان بن مقرن ـ٣٦٦
ـ نعيم بن حماد ـ٤٧ ـ١١٠ ـ١١٩ ـ١٩٩ ـ٢٠٤ ـ٢٠٧ ـ٢٣٧ ـ٢٥٨ ـ٣٣٤ ـ٣٣٨ ـ٤٨٥
ـ نوح بن أبي مريم ـ٢٣٣ ـ٢٣٧ ـ٢٣٩
ـ نوفل بن مطهر ـ٣٣٣
ـ النووي ـ يحيى بن شرف بن مري ـ٧ ـ٩ ـ١٤ ـ١٩ ـ٤٤ ـ٤٨ ـ١١٢ ـ١٤٠ ـ٢٥٠ ـ٣١٢ ـ٣٦٢ ـ٣٩٠ ـ٤٣١ ـ٤٥٠ ـ٤٥٣ ـ٥٨٥ ـ٦١٧ ـ٧٦٢

ـ هـ ـ

ـ هارون بن إسحاق الهمداني ـ٢١٥
ـ هارون الرشيد ـ١٨١ ـ٦٦٣
ـ هارون بن زيد بن أبي الزرقا ـ٦٣٧
ـ هارون بن عبد الله ـ٦٨٢
ـ هبيرة ـ٢٣٧
ـ هُدبة ـ٣٦٩
ـ الهروي ـ الحافظ ـ٧٦٩
ـ هشام بن حسان ـ٣٥ ـ١٦٩ ـ٤٩٥ ـ٤٩٦ ـ٤٩٧ ـ٤٩٨ ـ٤٩٩ ـ٦٣٠ ـ٦٣١
ـ هشام الدستوائي ـ١٥٤ ـ١٧١ ـ٤٥٠ ـ٤٨٦ ـ٤٨٧ ـ٤٩٧ ـ٥٠٤ ـ٥٠٥ ـ٥٠٦ ـ٥٠٧ ـ٥٠٨ ـ٥٥٨ ـ٥٩٢
ـ هشام بن سعد ـ٤٠٤ ـ٧٠٦ ـ٧٢٣ ـ٧٢٤ ـ٧٢٥
ـ هشام بن سليمان ـ٤٩٣ ـ٦٦٢
ـ هشام بن عبد الملك ـ الخليفة ـ١٦٦
ـ هشام بن عبد الملك ـ أبو الوليد الطيالسي ـ١٥٥ ـ١٧٣ ـ١٧٦ ـ١٩٠ ـ٢٠٤ ـ٣٦٨
ـ هشام بن عروة ـ٥٩ ـ٦١ ـ٩٩ ـ١٢٦ ـ١٦٩ ـ١٧١ ـ١٧٩ ـ٢٣٦ ـ٢٤٠ ـ٢٦٣ ـ٢٦٧ ـ٤٢٢ ـ٤٤٧ ـ٤٥٧ ـ٤٨٨ ـ٤٨٩ ـ٤٩٠ ـ٤٩١ ـ٥١٧ ـ٥٨٣ ـ٥٨٧ ـ٦٠٤ ـ٦٠٥ ـ٦١١ ـ٦١٦ ـ٦١٧ ـ٦٥٨ ـ٧٣٢ ـ٧٤١ ـ٧٥٣
ـ هشام بن عمار ـ١٦٦ ـ٥٤٩
ـ هشام بن الغاز ـ٤٠٣
ـ هشام بن يوسف القاضي ـ٦٠٦ ـ٧٦٦
ـ هشيم ـ٣٨ ـ١١٨ ـ١٧٧ ـ١٩٦ ـ٣٢٢ ـ٣٧٠ ـ٤٩٤ ـ٥٥٨ ـ٥٦١ ـ٥٦٢ ـ٧٤٣ ـ٧٤٤ ـ٧٥٠
ـ هشيم بن بشير ـ٤٨٣ ـ٧٥١
ـ هقل بن زياد السكسكي ـ٥٤٨
ـ هلال بن أمية ـ٦٩٥
ـ هلال بن العلاء ـ٥٩ ـ٢١٨ ـ٧٦٤
ـ همام (غير منسوب وهو ابن يحيى العوذي) ١٢٦ـ١٣٥ ـ٤٨٦ ـ٤٨٧ ـ٥٠٠ ـ٥٠٣ ـ٥٠٤ ـ٥٠٧ ـ٥٠٨ ـ٦٢٦ ـ٦٢٧
ـ همام بن يحيى العوذي ـ٣٧٦ ـ٤٠٤ ـ٤٢٢ ـ٤٥١ ـ٤٥٢ ـ٥٨٨ ـ٥٨٩ ـ٧٥٧
ـ هناد بن السري ـ٢٥١ ـ٣١٣ ـ٥٢٣ ـ٧٧٤
ـ هند بنت أسماء ـ٥٨٧
ـ هني بن نويرة ـ٢٩٥
ـ الهيثم بن حميد ٥٤٧
ـ الهيثم بن خالد ـ٥١٢

- الهيثم بن عبيد الصيد -٢٨٦
- الهيثم بن كليب -٧٠٠
- الهيثمي = علي بن أبي بكر بن سليمان -٣١١ -٦٨٠ -٧٩٩

- و -

- واثلة بن الأسقع -١٤٥ -١٤٧ -٣٦٧
- واصل بن حيان -٦٨٥ -٦٨٦ -٦٨٧ -٦٩١ -٦٩٢
- واقد بن عمرو -٧٦٤
- الواقدي = محمد بن عمرو -١٨١ -٥٨٧ -٦٧٧
- وائل بن حجر -٧٢٨ -٧٢٩
- ورقاء بن عمر اليشكري -١٧٧ -٦٦٣
- الوصافي = عبيد الله بن الوليد -٦٩١
- الوضين بن عطاء -٥٤٦
- وكيع بن الجراح -٣٥ -٣٧ -٣٩ -٤٣ -٦٦ -٦٩ -٨٢ -٩٤ -١٠٠ -١٠٤ -١٠٥ -١٤٦ -١٥٠ -١٥٦ -١٥٧ -١٩٠ -١٩٣ -١٩٦ -١٩٧ -١٩٨ -٢٠٠ -٢٠١ -٢٠٢ -٢٠٧ -٢١٠ -٢٣٥ -٢٤٤ -٢٥١ -٢٨٣ -٢٩٤ -٣٣٣ -٣٣٦ -٣٥٧ -٣٦٢ -٤٠٤ -٤٨٩ -٥٢٣ -٥٢٦ -٥٢٨ -٥٣٣ -٥٣٤ -٥٣٥ -٥٣٨ -٥٤٠ -٥٤١ -٥٤٢ -٥٤٣ -٥٤٥ -٥٦٩ -٥٧٠ -٥٨١ -٥٩٨ -٦١٣ -٦٥٣ -٧١٩ -٧٤٤ -٧٧٤ -٧٨٧
- الوليد بن شجاع -١١٠ -٢٥٨
- الوليد بن العيزار -٤٣٠ -٤٣٢
- الوليد بن القاسم -٢٦٠
- الوليد بن مزيد -١٨٦ -١٨٧ -٢٥٩ -٢٦٢ -٢٦٥ -٥٤٩
- الوليد بن مسلم الدمشقي -٢٨ -٣٨ -١٦٦ -١٨٩ -٣٥٩ -٤٨٥ -٥٤٩ -٦٠٨ -٦٠٩ -٦١٦ -٦١٧ -٦١٨ -٦٤٥
- الوليد بن أبي هشام -٤٠٢
- الوليد بن الوليد -٧٨٥
- وهب بن إسماعيل -٩٤
- وهب بن جرير -١٩١ -٢٥٥
- وهب بن زمعة -٦٣ -٦٥ -٦٦
- وهب بن كيسان -٤٥٥
- وهيب بن خالد -١٧٩ -١٨٤ -٢٨٨ -٤٧٤ -٤٩٨ -٥١٢ -٥٥٨ -٥٩٠

- ي -

- يحيى بن آدم -١٩٦ -٢٠٨ -٣٢٣ -٥٤١ -٥٤٤
- يحيى بن إسماعيل الواسطي -٢٤٦ -٤٧٩
- يحيى بن أيوب -٤٢٧ -٥٥١ -٥٩٩ -٦٠٠ -٧٢٣
- يحيى بن بكير المخزومي -٧٠٤ -٧٠٥
- يحيى بن الجزار العوفي -٧٣٤
- يحيى بن حسان -٤٤٧
- يحيى بن حكيم -٣١٣
- يحيى الحماني -٢٩ .
- يحيى بن حمزة -٥٤٧
- يحيى بن خلف البصري -٥
- يحيى بن أبي زائدة -٧٤٣
- يحيى بن زكريا بن أبي زائدة -٣٥ -٣٨

ـ ١٦١ ـ ١٧٦ ـ ١٩٦

ـ يحيى بن سعيد الأنصاري ـ ١١٦ ـ ١٢٧ ـ ١٩٠ ـ ٢٥٠ ـ ٣٢٥ ـ ٣٢٧ ـ ٣٣٤ ـ ٣٥٥ ـ ٣٨٦ ـ ٤٠١ ـ ٤١٦ ـ ٤٧٤ ـ ٦١٢ ـ ٦١٣ ـ ٦٢٣ ـ ٦٢٨ ـ ٧٣٢ ـ ٧٣٣

ـ يحيى بن سعيد القطان ـ ٣٣ ـ ٤٣ ـ ٤٩ ـ ٥٢ ـ ٥٣ ـ ٥٨ ـ ٧١ ـ ٧٢ ـ ٧٩ ـ ٩٤ ـ ٩٥ ـ ١٠٣ ـ ١٠٤ ـ ١٠٥ ـ ١٠٩ ـ ١١٠ ـ ١١٢ ـ ١١٣ ـ ١١٥ ـ ١١٦ ـ ١١٧ ـ ١١٩ ـ ١٢٠ ـ ١٢١ ـ ١٢٢ ـ ١٢٣ ـ ١٢٤ ـ ١٢٥ ـ ١٢٦ ـ ١٢٧ ـ ١٢٩ ـ ١٣٠ ـ ١٣١ ـ ١٣٥ ـ ١٣٦ ـ ١٥٠ ـ ١٥٣ ـ ١٥٤ ـ ١٥٥ ـ ١٥٦ ـ ١٥٧ ـ ١٦٧ ـ ١٦٨ ـ ١٧١ ـ ١٧٢ ـ ١٧٤ ـ ١٧٧ ـ ١٧٨ ـ ١٨٠ ـ ١٨٢ ـ ١٨٤ ـ ١٨٥ ـ ١٨٦ ـ ١٩١ ـ ١٩٢ ـ ١٩٣ ـ ١٩٤ ـ ١٩٥ ـ ١٩٦ ـ ١٩٧ ـ ١٩٨ ـ ٢٠١ ـ ٢٠٢ ـ ٢٠٥ ـ ٢٠٧ ـ ٢١٤ ـ ٢٣٤ ـ ٢٣٦ ـ ٢٤٢ ـ ٢٥٠ ـ ٢٥١ ـ ٢٥٤ ـ ٢٥٥ ـ ٢٥٦ ـ ٢٦٠ ـ ٢٦١ ـ ٢٦٧ ـ ٢٧٤ ـ ٢٧٥ ـ ٢٨١ ـ ٢٨٢ ـ ٢٨٣ ـ ٢٨٤ ـ ٢٨٥ ـ ٢٩٢ ـ ٣٢٣ ـ ٣٢٨ ـ ٣٣٠ ـ ٣٣١ ـ ٣٣٣ ـ ٣٦٣ ـ ٣٨٦ ـ ٤٠٤ ـ ٤١٢ ـ ٤٢٠ ـ ٤٤٨ ـ ٤٥٠ ـ ٤٥٣ ـ ٤٥٤ ـ ٤٦٢ ـ ٤٦٩ ـ ٤٧٦ ـ ٤٧٧ ـ ٤٧٨ ـ ٤٧٩ ـ ٤٨٠ ـ ٤٨٧ ـ ٤٨٩ ـ ٤٩١ ـ ٤٩٢ ـ ٤٩٤ ـ ٥٠٠ ـ ٥٠٣ ـ ٥١٣ ـ ٥١٤ ـ ٥١٥ ـ ٥٢٣ ـ ٥٢٦ ـ ٥٢٨ ـ ٥٢٩ ـ ٥٣٠ ـ ٥٣٤ ـ ٥٣٥ ـ ٥٣٨ ـ ٥٤٠ ـ ٥٤٢ ـ ٥٤٣ ـ ٥٤٥ ـ ٥٥٦ ـ ٥٥٧ ـ ٥٦٤ ـ ٥٦٦ ـ ٥٦٧ ـ ٥٦٨ ـ ٥٧٢ ـ ٥٧٣ ـ ٥٨٨ ـ ٥٩٣ ـ ٥٩٥ ـ ٥٩٩ ـ ٦٠٠ ـ ٦٢٢ ـ ٦٢٣ ـ ٦٤١ ـ ٦٤٢ ـ ٦٤٨ ـ ٦٥٠ ـ ٦٥١ ـ ٦٥٢ ـ ٦٦١ ـ ٦٦٣ ـ ٦٦٨ ـ ٧١١ ـ ٧٣٥ ـ ٧٣٩ ـ ٧٥٧ ـ ٧٦٤ ـ ٧٦٩ ـ ٧٧٧ ـ ٨٠٥

ـ يحيى بن سلمة بن كهيل ـ ٧٩٦

ـ يحيى بن سليم ـ ٢٣٨ ـ ٣٤١

ـ يحيى بن سليمان الجعفي ـ ٢٣٤

ـ يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب ـ ١٠٣

ـ يحيى بن عتيق ـ ١٦٩ ـ ٤٩٩

ـ يحيى بن عيسى ـ ٥٣٣

ـ يحيى بن غيلان ـ ١٩٤

ـ يحيى بن كثير العنبري ـ ٦٢٦

ـ يحيى بن أبي كثير ـ ٣٧ ـ ٨٢ ـ ١٥٤ ـ ١٦٧ ـ ١٦٨ ـ ١٨٤ ـ ١٩٥ ـ ٢٧٤ ـ ٢٨١ ـ ٣١٠ ـ ٣٦٥ ـ ٣٦٦ ـ ٣٧٠ ـ ٣٧١ ـ ٤٤٤ ـ ٤٨٦ ـ ٤٨٧ ـ ٦٢٩ ـ ٦٤١ ـ ٦٤٢ ـ ٦٤٥ ـ ٦٤٦

ـ يحيى بن معين ـ ٣٣ ـ ٥٢ ـ ٥٤ ـ ٥٩ ـ ٦٦ ـ ٦٨ ـ ٦٩ ـ ٧٢ ـ ٧٣ ـ ٧٤ ـ ٧٧ ـ ٨١ ـ ٨٥ ـ ٨٨ ـ ٨٩ ـ ٩٠ ـ ١١٥ ـ ١١٦ ـ ١١٧ ـ ١١٩ ـ ١٢١ ـ ١٢٢ ـ ١٢٣ ـ ١٢٥ ـ ١٢٦ ـ ١٢٨ ـ ١٣١ ـ ١٣٦ ـ ١٣٧ ـ ١٤٠ ـ ١٥٩ ـ ١٦١ ـ ١٦٢ ـ ١٦٩ ـ ١٧٠ ـ ١٧٣ ـ ١٧٧ ـ ١٧٩ ـ ١٨٢ ـ ١٨٤ ـ ١٨٥ ـ ١٨٨ ـ ١٩٠ ـ ١٩١ ـ ١٩٢ ـ ١٩٣ ـ ٢٠١ ـ ٢٠٥ ـ ٢٠٧ ـ ٢١٠ ـ ٢١١ ـ ٢١٣ ـ ٢١٥ ـ ٢١٦ ـ ٢١٧ ـ ٢١٨ ـ ٢١٩ ـ ٢٢٠ ـ ٢٢١ ـ ٢٢٣ ـ ٢٤٠ ـ ٢٤١ ـ ٢٤٦ ـ ٢٤٧ ـ ٢٤٨ ـ ٢٤٩ ـ ٢٥٢ ـ ٢٥٧ ـ ٢٦٣ ـ ٢٦٥ ـ ٢٧٩ ـ ٢٨٣ ـ ٢٨٤ ـ ٢٩٤ ـ ٣١٨ ـ ٣٢٥ ـ ٣٢٦ ـ ٣٢٧ ـ ٣٢٩ ـ ٣٣١ ـ ٣٣٤ ـ ٣٣٥ ـ ٣٣٦ ـ ٣٣٩ ـ ٣٥٣ ـ ٣٥٧

٣٧٥_ ٤٠١_ ٤٧٢_ ٤٧٤_ ٤٧٥_ ٤٧٩_
٤٨٠_ ٤٨١_ ٤٨٤_ ٤٨٥_ ٤٨٧_ ٤٩١_
٤٩٢_ ٤٩٣_ ٤٩٧_ ٤٩٨_ ٤٩٩_ ٥٠٠_
٥٠١_ ٥٠٣_ ٥٠٤_ ٥٠٨_ ٥٠٩_ ٥١٠_
٥١٢_ ٥١٣_ ٥١٤_ ٥١٦_ ٥١٧_ ٥١٨_
٥١٩_ ٥٢٢_ ٥٢٦_ ٥٢٩_ ٥٣١_ ٥٣٥_
٥٣٦_ ٥٣٧_ ٥٣٨_ ٥٣٩_ ٥٤٠_ ٥٤٣_
٥٤٤_ ٥٤٨_ ٥٥٧_ ٥٥٨_ ٥٦٠_ ٥٦١_
٥٦٤_ ٥٦٥_ ٥٦٨_ ٥٧٠_ ٥٧١_ ٥٧٣_
٥٧٤_ ٥٨٠_ ٥٨١_ ٥٨٥_ ٥٨٨_ ٥٩٢_
٥٩٤_ ٥٩٧_ ٦٠٥_ ٦٠٨_ ٦٠٩_ ٦١١_
٦١٢_ ٦٢٣_ ٦٢٤_ ٦٣٠_ ٦٣٥_ ٦٣٩_
٦٤٣_ ٦٤٧_ ٦٥٠_ ٦٥١_ ٦٥٥_ ٦٥٦_
٦٥٧_ ٦٥٨_ ٦٦٣_ ٦٦٤_ ٦٦٥_ ٦٦٦_
٦٦٩_ ٦٧١_ ٦٧٣_ ٦٧٧_ ٦٧٨_ ٦٨٦_
٦٨٧_ ٦٨٩_ ٦٩٨_ ٧٠٠_ ٧٠١_ ٧٠٤_
٧٠٥_ ٧٠٦_ ٧٣٦_ ٧٤٤_ ٧٤٦_ ٧٥٨_
٧٦٦_ ٧٧٨_ ٧٧٩_ ٧٨٠_ ٧٨٢_ ٧٨٣_
٧٨٤_ ٧٨٦_ ٧٨٧_ ٧٨٨_ ٧٨٩_ ٧٩١_
٧٩٣_ ٨٠٥_

- يحيى بن منده ٢٠٩_ ٢١١_ ٢٢٣_ ٢٣٠_
- يحيى بن موسى _١٤٥
- يحيى بن يحيى _١٩٠_ ٥٨٤_
- يحيى بن يعمر _٢٧٠
- يحيى بن يمان _٢٠١_ ٥٤١_
- يزيد بن إبراهيم _٤٩٥_ ٤٩٦_ ٤٩٨_ ٤٩٩_ ٥٠٩_ ٦٦١_
- يزيد بن الأصم _٦٣٥_ ٦٣٦_ ٦٣٨_
- يزيد بن أوس _٢٩٥
- يزيد البيسري أبو خالد _٦٩٨_ ٦٩٩_
- يزيد بن أبي حبيب _١٤٢_ ٤١٣_ ٤٦٠_ ٤٦٩_ ٤٨٥_ ٥٥٠_ ٧٠٦_ ٧٠٧_ ٧٠٨_
- يزيد بن خالد بن يزيد الرملي _٧٠٦
- يزيد الدالاتي _٧٤٣
- يزيد الرشك ٨٠٤
- يزيد الرقاشي _٩٦
- يزيد بن زريع _١٦١_ ١٩٠_ ١٩٢_ ٥١٥_ ٥٦٥_ ٥٦٦_ ٥٨٨_ ٥٨٩_ ٦٢٣_ ٧٥٤_ ٨٠١_
- يزيد بن أبي زياد _١٠٦_ ١٠٧_ ١٣٦_ ١٤٠_ ٥٩١_
- يزيد بن السمط _٥٤٩
- يزيد بن سنان الرهاوي _٧٧٤_ ٧٧٧_ ٧٧٩_
- يزيد بن عياض بن جعدبة _٧٦٣
- يزيد النحوي _٢٣٣_ ٢٣٧_
- يزيد بن الهاد _٤٧٦
- يزيد بن هارون _٥٥_ ٦٠_ ٦٥_ ٦٦_ ٦٨_ ٩١_ ١٤٣_ ١٥٠_ ١٧٥_ ٢٤٦_ ٢٤٧_ ٢٥٥_ ٥٦٣_ ٥٦٤_ ٥٦٥_ ٥٦٧_ ٥٦٨_ ٥٦٩_ ٥٧٠_ ٥٧١_ ٥٧٦_ ٦٠٦_ ٦٩٧_ ٧٨٦_ ٧٨٧_
- يزيد بن الهيثم _٢٢٠_ ٥١٢_ ٥١٤_ ٥٢٢_ ٥٣٧_ ٥٦١_ ٥٦٨_ ٦٥٨_
- يزيد بن يزيد بن جابر _٥٤٦_ ٥٤٧_
- يسيع الحضرمي _٨٢
- يعقوب الزهري _٧٩٥
- يعقوب بن سفيان _٤٩٦
- يعقوب بن شيبة _٣٨_ ٤١_ ٤٩_ ٥٢_ ٦٦_

ـ٨١ ـ١٠٩ ـ١٧٦ ـ٢٩٨ ـ٣٤٤ ـ٣٥٣
ـ٣٥٤ ـ٣٥٨ ـ٤٨٤ ـ٤٩٠ ـ٥١٢ ـ٥١٦
ـ٥٣٠ ـ٥٣٣ ـ٥٨٩ ـ٥٩٤ ـ٥٩٧ ـ٦٠٢
ـ٦٠٥ ـ٦٠٦ ـ٦٠٨ ـ٦٢١ ـ٦٣٠ ـ٦٣٥
ـ٦٤٧ ـ٦٤٨ ـ٦٦٩ ـ٦٧٠ ـ٦٧٢ ـ٦٧٣
ـ٧٦٥ ـ٧٨٠ ـ٧٨١ ـ٧٨٥ ـ٨٠٥
ـ يعقوب الفسوي ـ٦٨٠ ـ٨٠٧
ـ يعلى بن عبيد ـ٧٧ ـ٦٦٩
ـ يعلى بن عطاء المكي ـ٣٣٩
ـ يوسف بن خالد السمتي ـ١٢٤ ـ١٢٥
ـ يوسف بن عبدة ـ٥٠١
ـ يوسف بن عطية ـ٥٠٢
ـ يوسف بن يحيى القرشي ـ٣١
ـ يوسف بن يعقوب ـ عليه السلام ـ٧٨٥
ـ يونس بن أبي إسحاق ـ٥٢٠ ـ٥٢١ ـ٥٢٢ ـ٦٧٢
ـ يونس بن جبير ـ٦٣٢
ـ يونس بن خباب ـ٣٣١
ـ يونس بن عبد الأعلى ـ٢٢٢ ـ٢٥٥ ـ٢٩٢ ـ٣١٥ ـ٣١٨ ـ٣٥٢
ـ يونس بن عبيد ـ١٢٣ ـ١٦٩ ـ١٧٠ ـ١٧٧ ـ٢٨٦ ـ٤٧٩ ـ٤٨٠ ـ٤٨١ ـ٤٨٢ ـ٤٨٣ ـ٤٨٥ ـ٤٩٤ ـ٤٩٥ ـ٤٩٦ ـ٤٩٧ ـ٤٩٨ ـ٤٩٩ ـ٦٢٥ ـ٧٤٢
ـ يونس بن عمر بن عبد الله ـ٥٢ ـ٥٣ ـ٦٦
ـ يونس بن متى عليه السلام ـ٧٣٩ ـ٧٤٠
ـ يونس بن ميسرة بن حلبس ـ٣٤٣
ـ يونس بن يزيد ـ٣٩٩ ـ٤٠٢ ـ٤٠٣ ـ٥٩٥ ـ٥٩٧ ـ٥٩٨

* * *

٩ـ فهرس موضوعات تصدير المحقق

الصفحة	الموضوع
٥	خطبة المحقق ، لبيان أهمية شرح العلل ، وإجمال خطة إخراجه .
٩	تعريف موجز بالإمام الترمذي ، وبيان علو قدمه في علم الحديث والعلل .
١٤	مؤلفات الإمام الترمذي .
١٥	**العلل للإمام الترمذي :**
١٥	تعريف العلة ، وإطلاقاتها عند اللغويين والمحدثين .
١٥	تصنيف العلل ، وأهميته ، وأشهر من صنف فيه .
١٧	كتابا العلل للإمام الترمذي : الأول : « العلل الكبير » .
١٧	الثاني « العلل الصغير » وهو « علل جامع الترمذي » موضوع البحث .
١٨	تحقيق أنه تابع للجامع ، وأنه تلقاه بعض الرواة مستقلاً لأهميته الخاصة .
١٨	موضوع علل جامع الترمذي : أسباب الصحة والضعف .
١٩	**المقاصد الأساسية لكتاب العلل إجمالاً :**
١٩	أولاً : بيان حال أحاديث « الجامع » من حيث العمل بها إجمالاً .
١٩	ثانياً : بيان مأخذ ما ذكره من الفقه والصناعة الحديثية .
٢٠	ثالثاً : بيان أصول من علوم الرواة .
٢١	رابعاً : بيان أصول علم الرواية .
٢٢	خامساً : التنبيه على أنواع من الحديث من حيث القبول أو الرد .
٢٣	سادساً : الكلام على الحديث الفرد .
٢٣	العلل أول تأليف في علوم الحديث . تحقيق ذلك بالبراهين .
٢٦	**الإمام ابن رجب :**
٢٦	نسب الحافظ ابن رجب وتحقيق تاريخ ولادته ، والتنبيه على غلط وقع في نسبه ، وفي مولده .

الصفحة	الموضوع
٢٧	أسرة الحافظ ابن رجب : التعريف بوالده ، وجده .
٢٨	تلقيه من كبار علماء عصره .
٢٨	التنبيه على خطأ عبارة الشذرات « وإجازة ابن النقيب والنووي » ، لاستحالة التقائه بالنووي . وقد اغتر به محقق ذيل الطبقات .
٢٩	نبوغ ابن رجب ونباهة شأنه، وتفرغه للعلم والعبادة والدعوة .
٣٠	ثناء العلماء عليه بالعلم والحفظ والورع ، وتأثيره في القلوب .
٣٢	مؤلفات الحافظ ابن رجب : وثناء العلماء عليها .
٣٣	من مؤلفات ابن رجب في الفقه .
٣٣	من مؤلفاته في التاريخ ، وفي الوعظ والتثقيف العام ، والتنبيه على خطأ تقديم ذيل الطبقات في بعضها .
٣٤	مؤلفات ابن رجب في الحديث ، وكثرتها .
٣٥	وفاة ابن رجب ، وما ظهر له قبيلها من شفافية الروح .
٣٧	**شرح علل الترمذي لابن رجب :**
٣٧	بيان أنه قسم من شرح جامع الترمذي ، وأنه يتجزأ جزأين .
٣٧	الجزء الأول : شرح نص كتاب العلل ، وأهم خصائصه العلمية .
٤٠	الجزء الثاني : في أصول علم العلل وأهم مزاياه .
٤١	خصائص أسلوب شرح العلل وطريقته .
٤٣	**التعريف بالنسخ الخطية لشرح العلل .**
٤٣	النسخة الأولى : نسخة ابن اللحام ، تلميذ الحافظ ابن رجب .
٤٣	ترجمة موجزة لابن اللحام تبين مكانته العالية وفضله .
٤٤	مزايا هذه النسخة، وكونها الوحيدة الكاملة. وأنها أم في أصول فن التحقيق.
٤٥	النسخة الثانية : نسخة الحافظ ابن زريق ، وبيان موضع خرمها .
٤٦	ترجمة الحافظ ابن زريق ، وبيان فضله .
٤٧	طبيعة خط النسخة الصعب ، وأنها صحيحة مضبوطة .
٤٧	النسخة الثالثة : نسخة البكري الخليلي .
٤٨	جودة خط النسخة ، لكن مع سوء ضبطها وكثرة غلطها .

الصفحة الموضوع

٤٩ **منهج تحقيق الكتاب :**

٤٩ كيفية بيان تفاوت الزيادة بين النسخة الأصل وغيرها .

٤٩ التنبيه على عملنا في مواضع البياض في النسختين .

٥٠ أدرجنا عناوين توضح موضوعات الشرح وجعلناها بين دائرتين مفرغتين هكذا : ○ ○

٥٠ **منهج التعليق على الكتاب لتكميل فوائده :**

٥١ ١ـ٢ تخريج الأحاديث ، وبيان حالها من حيث القبول أو الرد .

٥١ ٣ـ تخريج نصوص العلماء ، وفائدة ذيل للتحقيق وللبحث .

٥١ ٤ـ استكمال الفوائد التي أحال فيها على شرح الترمذي .

٥٢ ٥ـ استكمال تراجم الرواة ، ومناقشة بعض الآراء فيهم .

٥٢ ٦ـ تنبيه على تكرار بعض التراجم لدراستها من جوانب متعددة .

٥٣ ٧ـ تنبيه على طريقتنا في التراجم الاقتصار على ما يحتاج إليه .

٥٣ ٨ـ تكميل دراسات الكتاب بما تقتضيه الحاجة الماسة مراعاة للاختصار ، مع الإحالة على المراجع لمن أراد التوسع .

٥٥ نماذج من النسخ الخطية لشرح العلل .

* * *

١٠ـ فهرس موضوعات شرح علل الترمذي

الجزء الأول في شرح نص كتاب العلل

الصفحة	الموضوع
٣	افتتاحية الشرح .
٤	**[فصل ابتناء جامع الترمذي على عمل العلماء بالحديث]**
٤	افتتاح الإمام الترمذي كتابه « العلل » بالنص على الحديثين اللذين لم يعمل بهما أحد من أهل العلم من بين أحاديث كتابه .
٥	بيان الشارح أن بعض أهل العلم قد عمل بكل واحد منهما .
٥	تخريج الحديثين في التعليق ونقل كلام الترمذي عليهما في السنن ، وبيان كلام العلماء في ذلك باستيفاء .
٨	إشارة الشارح إلى أن النسخ علة من علل الحديث عند الترمذي ، وتوضيح ذلك في التعليق .
٨	تنبيه الشارح إلى الحديث الثالث الذي رواه الترمذي في كتابه ونص على عدم عمل أحد من أهل العلم به .
٨	بيان علة هذا الحديث من حيث السند ، وذكر الصواب في روايته من كلام الأئمة « تعليقاً » .
٩	**[فصل في سرد أحاديث اتفق العلماء على عدم العمل بها]** وذكر الشارح هنا واحداً وعشرين حديثاً .
٩	١ـ من غسل ميتاً . . وفي التعليق تخريجه ونقل كلام الخطابي فيه .
١٠	٢ـ من زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم ، وتخريجه في التعليق .
١٠	٣ـ التيمم إلى الآباط والمناكب ، وفي التعليق : تخريجه والكلام عليه إسناداً ومتناً .

الصفحة	الموضوع
١١	٤ـ التيمم إلى نصف الذراعين ، وفي التعليق بيان مخالفته لرواية عمار له في الصحيحين .
١١	٥ـ الأكل في الصيام بعد الفجر ، والكلام عليه ـ تعليقاً ـ من حيث السند ، وتأويله من حيث المتن .
١٢	٦ـ أكل الصائم للبَرَد ، وتخريجه في التعليق وترجيح وقفه ، وأن الإجماع على خلافه .
١٣	٧ـ عدم ترخيصه ﷺ لابن أم مكتوم في ترك الجماعة بسبب ضرر بصره ، وفي التعليق أنه خاص بمن علم منه حذق المشي بلا قائد يقوده .
١٤	٨ـ النهي عن كري الأرض، وأن بعض السلف عمل به، وجوابه في التعليق.
١٤	٩ـ المسح على النعلين ، والتوسع في تخريجه تعليقاً ، والجواب عنه من وجوه .
١٥	١٠ـ في خمس وعشرين من الإبل خمسُ شياه، وفي التعليق : أنه من كلام علي كرم الله وجهه ، والجماهير على خلافه ، ودليلهم .
١٥	١١ـ توريث المولى (المعتَق) ، ونقل كلام ابن قتيبة في الجواب عنه .
١٦	١٢ـ لا يحرم إلا عشر رضعات . وفي التعليق تخريجه وبيان مذاهب الفقهاء في الرضاع المحرم .
١٦	١٣ـ جمع الطلاق الثلاث ، وذكر لفظه في التعليق ، والأجوبة عنه .
١٧	١٤ـ إحداد المتوفى عنها ثلاثة أيام ، وتخريجه تعليقاً .
١٧	١٥ـ فيمن وقع على جارية امرأته ، وتخريجه في التعليق وأنه ضعيف سنداً ومتناً .
١٨	١٦ـ من تزوج امرأة فوجدها حبلى : لها المهر ، والولد عبد ، وفي التعليق تحقيق أنه مرسل مضطرب .
١٨	١٧ـ النهي عن التمتع بالعمرة إلى الحج ، وفي التعليق بيان مشروعيته وتأويل ابن كثير للنهي الوارد .
١٩	١٨ـ إحلال المعتمر إذا مسح الركن، وفي التعليق ذكر لفظه وتخريجه ونقل كلام النووي وابن حجر في تأويله .

الصفحة الموضوع

٢٠ ١٩ـ الوقوف بعرفة لا يفوت إلا بطلوع شمس يوم النحر ، وبيان لفظه وتخريجه تعليقاً ، وأنها رواية منكرة مخالفة للكتاب والسنة والإجماع .

٢٠ ٢٠ـ التحلل الأول برمي الجمرة مشروط بطواف الإفاضة في بقية يوم النحر ، وفي التعليق لفظه وتخريجه وبيان حال راويه محمد بن إسحاق صاحب المغازي .

٢١ ٢١ـ الاضطباع في السعي بين الصفا والمروة، وبيان مذاهب العلماء بإيجاز في التعليق .

٢٢ **[فصل في أحاديث ادُّعِيَ تركُ العملِ بها وليس كذلك]**

وقد ذكر الشارح ستة أحاديث :

٢٢ ١ـ المسح على العمامة . وانظر لزاماً تخريجه في التعليق ومذاهب العلماء فيه .

٢٣ ٢ـ فسخ الحج إلى العمرة . وفي التعليق تخريجه وأنه مذهب الإمام أحمد ، والجمهور على خلافه .

٢٣ ٣ـ إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة . . وفي التعليق تخريجه وأن العمل به في بعض الأحوال .

٢٤ ٤ـ دية المكاتب : يؤدَّى ما أدى من مكاتبته دية الحر ، وما بقي : دية المملوك ، وفي التعليق ذكر لفظه وتخريجه وأن بعض السلف قد عمل به .

٢٥ ٥ـ إذا انتصف شعبان فلا تصوموا حتى رمضان، وفي التعليق تخريجه ونقل كلام الشارح من « لطائف المعارف » حوله ، وتحقيق رأي الطحاوي في هذا الحديث على خلاف نقل الشارح عنه .

٢٧ ٦ـ تحريق متاع الغالّ . وفي التعليق تخريجه وتضعيفه سنداً ومتناً ، وأن بعضهم قد عمل به .

٢٩ قول الشارح في الطحاوي أنه يكثر من دعوى ترك العمل بأحاديث كثيرة ، والجواب في التعليق عن صنيع الطحاوي من وجوه متعددة .

٢٩ قول الإمام الثوري رحمه الله : قد جاءت أحاديث لا يؤخذ بها . وانظر ص٤١٠ .

الصفحة الموضوع

٣٠ [فصل في مصادر الترمذي بأقوال العلماء في الفقه وعلل الحديث]
٣٠ ذكر الترمذي أسانيده إلى أئمة الفقه كالثوري ومالك . . واستفادته دراية العلل والرجال من البخاري والدارمي وأبي زرعة .
٣٣ ثناء الشارح على « التاريخ الكبير » للبخاري، وأن أبا حاتم وأبا زرعة استفادا منه تأليف « الجرح والتعديل » و« العلل » ، ثم ذكره بعض كتب العلل .
٣٤ تحذير ابن منده أن يتكلم في كل علم غير أهله الآخذين له عن أهله .
٣٥ [سبب بيان الترمذي مذاهب الفقهاء وعلل الأحاديث]
٣٦ [فصل هام في تدوين الحديث]
٣٦ بيان الشارح أن من الصحابة من كان يكتب الحديث ، واختلفوا ـ هم والتابعون بعد ذلك ـ في تدوينه .
٣٧ طرق المحدثين في تدوين السنة ، فمنهم من صنف على الأبواب ، ومنهم على المسانيد ، ثم أول من صنف فيه أولية مطلقة ، أو أولية مقيدة ببلد .
٣٩ الفرق بين كتابة الصحابة للحديث ، وتدوين هؤلاء العلماء له . ت
٣٩ [أول من صنف المسند] . ونقل كلام ابن عدي والحاكم في ذلك .
٤٠ بيان الشارح لوجهة أخرى في تصنيف الحديث هي إفراد الصحيح منه دون غيره . ومن لم يشترط الصحة : منهم من تكلم على الحديث صحة وضعفاً ـ وأولهم الترمذي ـ ومنهم من لم يتكلم .
٤١ طريقة أخرى في تصنيف كتب الحديث : ذكر كلام فقهاء السلف بعد رواية الحديث ، كما فعله مالك والترمذي ، وإنكار الإمام أحمد ذلك .
٤٢ بعض كلمات الأئمة المتقدمين في الحض على تدوين الحديث وكتابته .
٤٣ [فصل في الجرح والتعديل]
[والتفتيش عن الأسانيد وأن الإسناد من الدين]
٤٣ بيان الترمذي مشروعية الجرح والتعديل ، وأن ذلك مذهب أئمة السلف وأنهم قصدوا نصيحة المسلمين لا الطعن في الرواة والغيبة لهم .
٤٤ انعقاد الإجماع على مشروعيته ، بل على وجوبه . ت

الصفحة الموضوع

٤٥ استدلال الشارح على مشروعية الجرح والتعديل بحديثين شريفين ، ونقله رد الأئمة على من اعترض عليهم .

٤٨ الحارث الأعور ضعيف ، وتأويل تكذيب الشعبي له بأنه كذاب في رأيه لا في روايته . ت

٤٩ نقل الإمام الترمذي استفتاء يحيى القطان شيوخه في الجرح وإذنهم له به وهم : الثوري وشعبة ومالك وابن عيينة . وزيادة الشارح آثاراً أخرى في هذا الصدد .

٥٠ نقل الترمذي عن أبي بكر بن عياش أن المبتدع لا يذكر ، ونقل الشارح نحوه عن غيره .

٥١ [**التفتيش عن الأسانيد**] وتحديد ابن سيرين زمان ذلك .

٥٢ قول الشارح : ابن سيرين أول من انتقد الرجال ، والتعليق عليه بأنه أول من تفرغ لذلك وتخصص به .

٥٣ [**مسألة في رواية المبتدع**] . وبيان الشارح للمذاهب تفصيلاً .

٥٤ استدلال الشارح للمانعين مطلقاً .

٥٥ من العلماء من فرق بين الغالي في بدعته وغيره ، وبين البدعة الغالية والخفيفة . وفي التعليق بيان رأي ابن الصلاح في حكم رواية المبتدع ، واعتماده .

٥٦ [**الإسناد من الدين**] . وكلمة ابن المبارك الشهيرة .

٥٧ تخريج الشارح لها ، ثم ذكره أقوالاً كثيرة جداً في الحض على التزام الإسناد ، وبيان أثره في الدين .

٦١ « إن هذا العلم دين . . . » وتخريجه عن قائلين .

٦٣ [**كلام الأئمة في الرجال**] . وذكر الترمذي بعض من تركه ابن المبارك وتعريف الشارح بهم بإيجاز .

٦٦ نقل ا لشارح عن مقدمة صحيح مسلم من تركه ابن المبارك أيضاً .

٦٨ كلام يزيد بن هارون في سليمان بن عمرو النخعي ، ونقل الشارح كلام الأئمة فيه .

٦٩ نقل الترمذي عن الإمام أبي حنيفة ثناءه على عطاء وتكذيب جابر الجعفي ثم نقله ثناء وكيع على كثرة حديث جابر الجعفي ، وجلالة حماد في الفقه واستدراك الشارح على وكيع .

الصفحة الموضوع

٧١ [**رواية الضعفاء والرواية عنهم**] . وحكاية الترمذي عن الإمام أحمد تنفيره الشديد من ذلك . وتبيينه مرتبة الضعيف الذي لا يحتج به .

٧٢ تعليق الشارح على هذه القصة وبيان أن المراد عدم الاحتجاج بالضعيف في الأحكام لا في الفضائل ، وتأييده ذلك بأقوال الأئمة .

٧٤ استظهار الشارح أن مذهب مسلم التسوية بين من يروى عنه في الأحكام والفضائل ، والاستدراك عليه في التعليق بنقل كلام مسلم بطوله ، وأن مذهبه مذهب الجمهور .

٧٦ قول الترمذي : روى غير واحد من الأئمة عن الضعفاء وبينوا أحوالهم وذكره شواهد ذلك .

٧٩ تلخيص الشارح كلام الترمذي وأنه يدور على ثلاث مسائل :
الأولى : **رواية الثقة عن رجل لا تدل على توثيقه** . وتفصيله المسألة أصولياً وحديثياً ، ثم استيفاؤها في التعليق .

٨١ [**بحث في المجهول وقولهم غير مشهور**] . بيان مذاهب العلماء في زوال جهالة الراوي ، وتحقيق الشارح مذهب الإمام أحمد فيها ، وحال شيوخ الإمام مالك .

٨٢ بيان الخطيب البغدادي من هو المجهول ، وبيان أنواع الجهالة ، ثم نقل تحقيق الحافظ ابن حجر في المجهول الذي يقبل حديثه .

٨٦ [**رواية الثقات عن غير ثقة**] : وبيان أبي حاتم وأبي زرعة أن ذلك ينفعه إذا كان مجهولاً أو لم ينقل فيه جرح . وفي التعليق ما يزيد المسألة وضوحاً .

٨٧ **الثانية** : **الرواية عن الضعفاء من أهل التهمة بالكذب والغفلة وكثرة الغلط** . حكاية الترمذي قولين للعلماء : الجواز ، وعدمه ، وقد نسب الحاكم الجواز إلى مالك والشافعي وأبي حنيفة ، واستدراك الشارح عليه هذه النسبة .

٨٩ بيان الحاكم مقصد المحدثين من روايتهم عن الضعفاء والمتروكين، ثم نقل الشارح عن الإمام أحمد نقولاً ضافية في هذا الصدد .

٩٣ **الثالثة** : [**من ضُعِّفَ من أهل العبادة لسوء حفظه**] .

الصفحة الموضوع
إعادة الشارح لكلام الترمذي ملخصاً ، ثم ذكره نقولاً أخرى عن بعض الأئمة من مقدمة صحيح مسلم و« كامل » ابن عدي وغيرهما .
٩٦ بيان الشارح أن ضعف المتعبدين يرجع إلى سببين : اشتغالهم بالعبادة عن الحفظ ـ وأمثلة ذلك ـ وتعمدهم للوضع قربة واحتساباً .
٩٧ تفصيل الشارح لحال أبان بن أبي عياش وأبي مقاتل السمرقندي اللذين ذكرهما الترمذي مثلاً على المتروكين من المتعبدين .
١٠٣ **[الاختلاف في قوم من جلة أهل الحديث]** .
كلام الترمذي في ذلك ، وتخصيصه يحيى القطان بالذكر ، كأنه يريد أنه من المتشددين .
١٠٥ **[أقسام الرواة وأحكامها]** .
تقسيم الشارح الرواة إلى : متهم بالكذب ، وغالب على حديثه المناكير وقد تقدما وأهل صدق وحفظ خطؤهم نادر ، وأهل صدق وحفظ خطؤهم كثير غير غالب ، وهذا القسم الأخير أراده الترمذي هنا ، وترك يحيى القطان حديثهم .
١٠٦ تلخيص الشارح لكلام مسلم في مقدمة صحيحه ، وفي التعليق نقل كلامه بلفظه وطوله ، وبيان ما في تلخيص الشارح له .
١٠٨ تحقيق أن مسلماً قد يروي عن رجال الطبقة الثانية في المتابعات والشواهد .
١٠٩ **[الغلط الذي يرد به الراوي أو يترك]** .
سرد الشارح نقولاً كثيرة في بيان ذلك من « الكفاية » للخطيب ، وغيرها ، وضابط ذلك أحد ثلاثة : إذا كان غلطه كثيراً ، أو لا يرجع عن غلطه إذا نُبه ، أو خالف ما أجمع الثقات على روايته فلم يتهم نفسه .
١١٢ بيان أن من من لم يرجع عن غلطه يسقط حديثه إذا كان ذلك عن عناد منه ، لا عن ثقة بحفظه وضبطه .
١١٤ تحقيق القول فيمن ضعف لغفلته أو سوء حفظه .
١١٥ **[تراجم طائفة من جلة أهل الحديث تكلم فيهم من جهة حفظهم]** .
١ـ محمد بن عمرو بن علقمة الليثي . وفي التعليق نقل كلام ابن الصلاح فيه .
٢ـ عبد الرحمن بن حرملة . وفي التعليق : له في مسلم حديث واحد متابعة .

الصفحة الموضوع

١١٧ ٣ـ شريك بن عبد الله النخعي ، واستيفاء بيان حاله في التعليق .

١١٨ ٤ـ أبو بكر بن عياش المقرىء ، وفي التعليق دفع إنكار ابن حبان على البخاري كيف روى عنه وترك حماد بن سلمة .

١١٩ ٥و٦ـ الربيع بن صبيح والمبارك بن فضالة .

١٢٠ ذكر الإمام الترمذي بعض من تكلم فيه ، وسبب كلام يحيى القطان في محمد بن عجلان .

١٢١ ترجمة الشارح لسهيل بن أبي صالح بإسهاب .

١٢٣ ترجمة محمد بن عجلان وقصة امتحان حفظه ، وفي التعليق تحقيق أنه يمكن تحسين حديثه عدا مروياته عن أبي هريرة .

١٢٦ ترجمة محمد بن إسحاق صاحب المغازي ملخصة .

١٢٧ ترجمة حماد بن سلمة ، وثناء الشارح عليه وقوله فيه : ثقة ثقة .

١٢٩ كلام الإمام الترمذي في ابن أبي ليلى ، ومجالد بن سعيد ، وابن لهيعة .

١٣١ ترجمة الشارح لابن أبي ليلى ، وكلامه على بعض مروياته التي أُخذت عليه ، وتخريجها في التعليق والكلام عليها مستوفى ، وزيادة أمثلة أخرى .

١٣٥ ترجمة مجالد بن سعيد الهمداني الكوفي .

١٣٦ ترجمة عبد الله بن لهيعة بإسهاب .

١٤٠ إضافة الشارح أسماء رواة آخرين يضطربون في رواية حديثهم دون ترجمة لهم ، وتلخيص تراجمهم في التعليق .

١٤٢ ذكر الشارح مثالاً على ما يضطرب فيه الراوي زيادة ومخالفة لغيره ، واستنتاجه أن الاختلاف إن كان من متهم : نُسب بسببه إلى الكذب ، وإن كان من سيىء الحفظ : نسب إلى عدم الضبط .

١٤٥ **[فصل في الرواية بالمعنى]** .

قول الترمذي : من أقام الإسناد وغير اللفظ فإن هذا واسع عند أهل العلم إذا لم يتغير المعنى . ثم إسناده أقوال السلف ومذاهبهم في المسألة .

١٤٧ استدراك الشارح على الترمذي بقوله : « وكلامه يشعر بأنه إجماع ، وليس كذلك » ، ثم ذكره شروط الرواية بالمعنى عند من أجازها ، وأمثلة على من روى بمعنى ما فهم فغير المعنى المراد . وهذا من النفيس الذي يحتاج إليه .

الصفحة الموضوع
١٤٩ تلخيص الشارح مذاهب السلف في المسألة من « الكفاية » و« الإلماع » وغيرهما ، ونقله رأي ابن حبان فيها ، ومخالفته له .
١٥٣ [تفاضل أهل العلم بالحفظ والإتقان] :
تصدير الإمام الترمذي كلامه ببيان سبب التفاضل ، وهو « التثبت عند السماع » ومن جملة أسباب التثبت : الكتابة ، وقوله : لم يسلم من الخطأ أحد ، وإشاراته إلى بعض الأئمة الذين وصفوا بكمال الضبط .
١٥٨ [أقسام الرواة وأحكامها] .
إعادة الشارح تقسيم الرواة إلى أربعة أقسام تقدمت ص١٠٥ ، وشرحه هنا لحكم الحافظ الذي يندر منه الغلط .
١٥٩ نقل الشارح أقوال عدد من الأئمة في تأييد قول الترمذي : لم يسلم من الخطأ أحد ، سواء في الإسناد أو المتن .
١٦٢ تراجم طائفة من أعيان الحفاظ مختصرة .
أشار إليهم الترمذي خلال كلامه السابق .
١ـ أبو زرعة بن عمرو بن جرير البجلي .
٢ـ سالم بن أبي الجعد الأشجعي ، وانظر التعليق عليه لزاماً .
٣ـ عبد الملك بن عمير القرشي .
١٦٤ ٤ـ قتادة بن دعامة السدوسي، وفي التعليق التنبيه إلى إمامته في التفسير أيضاً.
١٦٥ ٥ـ محمد بن مسلم بن شهاب الزهري .
١٦٧ ٦ـ يحيى بن أبي كثير الطائي .
١٦٨ ٧ـ أيوب بن أبي تميمة السختياني .
١٧١ ٨ـ مسعر بن كدام الهلالي .
١٧٢ ٩ـ شعبة بن الحجاج العتكي ، وأنه أول من وسع الكلام في الأسانيد والرجال والعلل .
١٧٦ ١٠ـ سفيان بن سعيد الثوري ، والإفاضة في ترجمته ، وفي التعليق تسمية بعض مصنفاته .
١٨١ ١١ـ مالك بن أنس الأصبحي ، وترجمته بتوسع ، وفي التعليق ذكر بعض مصنفاته .

الصفحة الموضوع
١٨٦ ١٢ـ أبو عمرو الأوزاعي ، وفي التعليق بيان مطول لبعض جوانب أخرى في هذا الإمام .
١٨٩ ١٣ـ حماد بن زيد البصري ، والتحقيق ـ تعليقاً ـ أنه أضر ببصره أخيراً .
١٩٢ ١٤ـ يحيى بن سعيد القطان البصري، خليفة شعبة بن الحجاج في هذا الفن.
١٩٦ ١٥ـ عبد الرحمن بن مهدي البصري ، وفي آخرها فوائد وعبر علمية .
٢٠٠ ١٦ـ وكيع بن الجراح الرؤاسي .
٢٠٣ زيادة الشارح تراجم أخرى لبعض من تكلم في الجرح والتعديل من الأئمة، فمنهم :
١٧ـ عبد الله بن المبارك، وترجمته موسعة، والإشارة إلى جوانب فضائله.
٢٠٨ ١٨ـ أحمد بن حنبل ، واختصار الشارح على «نبذة من فضائله في الحديث وعلومه » .
٢١٤ ١٩ـ علي بن المديني ، وفي آخر ترجمته تعداد الشارح لجملة وافرة من مؤلفاته في هذا الفن .
٢١٨ ٢٠ـ يحيى بن معين مرجع الأئمة في هذا العلم .
٢٢١ ٢١ـ أبو زرعة الرازي .
٢٢٤ ٢٢ـ الإمام البخاري محمد بن إسماعيل ، وفي التعليق كلمة عن موقف البخاري من مسألة القول بخلق القرآن .
٢٢٨ ٢٣ـ عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي الإمام ، وفي التعليق بيان مزية كتابه وأنه سادس الكتب الستة الأصول عند بعض الأئمة .
٢٣٣ [فصل من قوانين رواية الحديث] .
كلام الإمام الترمذي في أربع مسائل من مسائل تحمل الحديث ، وحكايته مذاهب السلف والأئمة فيها بإيجاز .
٢٣٦ المسألة الأولى : القراءة على العالم . وإسهاب الشارح رحمه الله في نقل مذاهب السلف فيها جوازاً ورداً .
٢٤٤ تعليق حكاية الإجماع على جواز التحمل بالعرض ، وتحقيق أن الإمام أبا حنيفة يجيزه ، لا كما فهمه الشارح من كلمة منقولة عن الإمام .

الصفحة الموضوع

٢٤٥ دليل من السنة وعمل السلف على جواز العرض ، وتوضيح الشارح لما اشترطه الترمذي لصحة العرض ، والأصل الذي يرجع إليه ذلك .

٢٤٩ التحديث من الكتاب إذا كان المحدث لا يحفظ ما فيه وهو ثقة .

عرض الشارح أقوال الأئمة في هذه المسألة ، وختمه لها بقول الإمام أحمد ، والتعليق عليه بأنه القول الوسط الذي عليه الجمهور .

٢٥١ رواية المحدث الذي لا يحفظ إذا حدث من كتاب غيره .

حكاية الشارح قول المانعين ، وقول المجوزين وشرطهم ، وفي التعليق خلاصة تحقيق ذلك .

٢٥٤ المسألة الثانية : فيما يقول من عرض الحديث إذا حدث به .

إسهاب الشارح في حكاية أقوال السلف في صيغة الأداء هذه .

٢٥٨ خلاصة التحقيق في هذه المسألة في التعليق .

٢٦١ المسألة الثالثة : الرواية بالمناولة . سرد الشارح أقوال الأئمة في جوازها ، وما لبعضهم من شرط في الجواز .

٢٦٦ من أنواع المناولة : الكتابة مقرونة بالإجازة .

ذكر أقوال الأئمة في جوازها ، واختلافهم في الأصل الذي يَطَّرِدُ العمل به : الشهادة على الكتاب المختوم ونحوه وإن لم يعلم بما فيه .

٢٧٠ المسألة الرابعة : الرواية بالإجازة من غير مناولة .

حكاية الخلاف في جوازها ، ونقد حكاية الإجماع على جوازها ، وتعريف الإجازة في التعليق ، وتوجيهه بما يتلاءم مع واقع عصرنا .

٢٧٣ **[فصل في الحديث المرسل]** .

حكاية الإمام الترمذي تضعيفه عن أكثر المحدثين ، ثم نقل كلام أئمتهم في تفضيل مرسلات فلان على مرسلات غيره ، ثم بيان سبب تضعيف أكثرهم للمرسل ، ثم حكايته عن بعضهم قبول المرسل .

٢٧٨ الكلام في التعليق على تعريف المرسل لغة واصطلاحاً ، ومراد المتقدمين والمتأخرين في إطلاقهم « المرسل » ، وبعض المصنفات في المراسيل .

٢٨٠ تلخيص الشارح كلام الترمذي ، ثم نقل كلام الحاكم في نسبة رد المراسيل

الصفحة الموضوع

إلى جماعة من الأئمة ، واستدراك الشارح عليه بقوله : « لا يصح عن أحد الطعن في المراسيل عموماً ، ولكن في بعضها » .

٢٨١ [**تفاوت درجات المراسيل وأسباب ذلك**] .

إسهاب الشارح في نقل كلام المتقدمين في تفضيل بعض المراسيل على غيرها مثل مرسلات ابن المسيب والنخعي والزهري ويحيى بن أبي كثير والحسن وآخرين كثيرين .

٢٨٨ الكلام في التعليق على حديث الحسن البصري عن سمرة مرفوعاً بحديث العقيقة و« عمار تقتله الفئة الباغية » .

٢٩٢ قول الإمام الشافعي في مراسيل ابن المسيب والإشارة إلى موقف بعض علماء مذهبه منها ، وانظر ص٣٠٦ .

٢٩٤ القول الثاني : الاحتجاج بالمرسل . أقوال الأئمة في مراسيل النخعي ، وحكاية قبول مراسيل غيره كالشعبي، ثم حكاية مذاهب من احتج بالمرسل.

٢٩٧ توفيق الشارح بين المذهبين ، وأنه لا تنافي بينهما .

٢٩٩ [**تحقيق مذهب الشافعي وأحمد في المرسل**] . ونقل الشارح كلام الشافعي بطوله من « الرسالة » ، واستخلاصه منه شروط قبول المرسل عنده ، وتعليقه على هذه الشروط بإسهاب .

٣٠٦ تفصيل الشارح لمذهب الشافعي في مراسيل ابن المسيب وأنه يقبلها إذا اعتضدت ، لا مطلقاً ، وانظر ص٣١٨ .

٣٠٨ ذكر الشارح شواهد من مراسيل ابن المسيب ترك الشافعي العمل بها ، وتخريجها في التعليق .

٣١٠ قول الشارح : لم يصحح أحمد المرسل مطلقاً ، ولا ضعفه مطلقاً. . إلى آخر كلامه المليء بالشواهد من كلام الإمام أحمد في بعض المراسيل ، وتخريجها في التعليق .

٣١٨ عود إلى الكلام على مراسيل ابن المسيب ، ثم حكاية مذهب مالك في المرسل .

٣١٩ يقبل تدليس ابن عيينة ، دون تدليس الأعمش ، وحكم قول الراوي : « حدثني الثقة »، والتعديل على الإبهام .

الصفحة الموضوع

٣٢١ [فصل في أقسام الرواة من حيث الاختلاف فيهم ، وتراجم كل قسم] .
قول الترمذي: اختلف الأئمة في تضعيف الرجال، كما اختلفوا في سوى ذلك من العلم، ثم حكايته ترك شعبة الرواية عن جماعة قد روى نفسه عمن دونهم.

٣٢٤ إعادة الشارح ذكر أقسام الرواة الأربعة ، وقوله : اختلف الحفاظ في بعض الرواة من أي هذه الأقسام هو ؟

٣٢٤ اكتفاء الشارح بكلام الترمذي في القسم الرابع الذي اختلف في ترك حديثه وفي الرواية عنه .

٣٢٥ **القسم الأول الذي اختلفت فيه : هل هو متهم بالكذب أو لا ؟ وأمثلة ذلك :**
١ـ عكرمة مولى ابن عباس ، وحكاية أقوال الأئمة فيه .

٣٢٧ ٢ـ محمد بن إسحاق صاحب المغازي وإحالته إلى ما تقدم فيه ص١٢٦ .
٣ـ جابر الجعفي ، وفي التعليق كلمة عنه ، وانظر ما سبق ص٦٩ .

٣٢٨ ٤ـ كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف ، وفي التعليق بيان حاله عامة، وعند الترمذي خاصة .
٥ـ إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى .

٣٢٨ **القسم الثاني : من اختلف فيه هل هو ممن غلب على حديثه الوهم والغلط أو لا .**
من أمثلته عبد الله بن محمد بن عقيل ، وعاصم بن عبيد الله العمري ، مع بيان حالهما عند الترمذي في التعليق .

٣٣٠ **القسم الثالث : من اختلف فيه هل هو ممن كثر خطؤه وفحش أو ممن قل خطؤه ؟**
١ـ حكيم بن جبير الأسدي ، وتفصيل الشارح حاله ، وفي التعليق بيان منزلته عند الترمذي .

٣٣٢ ٢ـ عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي .

٣٣٥ ترجمة ابن أخيه محمد بن عبيد الله أحد شيوخ شعبة الضعفاء .

٣٣٦ ٣ـ محمد بن مسلم بن تدرس أبو الزبير المكي ، وفي التعليق : تحقيق أن شعبة إنما تكلم في محمد بن الزبير الحنظلي غير المترجم .

الصفحة الموضوع

٣٤٠ [فصل في تقسيم أحاديث الترمذي واصطلاحاتها]
تعريف الإمام الترمذي للحديث الحسن عنده، ولأنواع الغريب، مع الأمثلة.

٣٤٢ إجمال الشارح لأنواع الحديث عند الترمذي أنها صحيح ، وحسن ، وغريب ، وقد يجمعها كلها في حديث واحد ، وقد يجمع منها وصفين ، وقد يفرد واحداً منها .

٣٤٣ من استعمل لقب « حسن » و« حسن صحيح » قبل الترمذي ، وفي التعليق أن أولهم علي بن المديني .

٣٤٥ [فصل في الصحيح من الحديث وما يتفرع على شروطه]
نقل الشارح كلام الإمام الشافعي في تعريف الصحيح بطوله .

٣٤٧ كلام الشارح على الشروط الثلاثة: العدالة، والصدق ، والعقل لما يحدث به ، والإسهاب في هذا الشرط الثالث .

٣٥١ شرح الشرط الرابع وهو : حفظ الراوي .

٣٥٢ شرح الشرط الخامس وهو : موافقة الراوي للثقات فيما لا ينفرد به .

٣٥٣ شرح الشرط السادس وهو : أن لا يكون مدلساً ، وتفصيل القول فيه .

٣٥٥ التحقيق تعليق بضبط حكم المدلس في ضوء كلام الحافظ ابن حجر في مراتب المدلسين ، ومن سبقه في هذا الترتيب .

٣٥٩ [الحديث المعنعن وشروط قبوله] . وشرح كلام الشافعي فيه بإسهاب ، والتعرض لمسألة اللقاء بين الراوي وشيخه ؛ الشهيرة الاختلاف بين البخاري ومسلم .

٣٦٠ التعليق بتحرير نقطة الخلاف بين الشيخين ، وأن مذهب مسلم صحيح ، ومذهب البخاري أحوط .

٣٦٥ [فائدة في شواهد اشتراط ثبوت السماع في الحديث المعنعن] .
وذكر نقول كثيرة عن أئمة الفن ، تدل على هذا الشرط ، وترجح مذهب البخاري .

٣٧١ ثلاثة أجوبة إجمالية عن هذه النقول من قبل من يرجح مذهب مسلم . ت

٣٧٢ ترجيح الشارح لمذهب البخاري ، وأنه هو الذي يمكن دعوى الإجماع عليه ، لا مذهب مسلم .

الصفحة الموضوع

٣٧٥ [قول الراوي : قال فلان] . وأن له ثلاثة أحوال ، وبيان حكم كل حال .
٣٧٧ [الحديث المؤنن] . وأنه على قسمين ، وتحرير الصورة التي أنكر الإمام أحمد التسوية فيها بين « عن » و« أن » وتخريج الأمثلة في التعليق ، وبيان موضع تأثير الخلاف بين اللفظين .
٣٨٤ [فصل في الحديث الحسن وما يتفرع على شروطه] .
إعادة الشارح لتعريف الترمذي له ، وما يترتب عليه ، وتفصيل حال راويه من القبول والضعف ، وفي التعليق استيفاء ذلك .
٣٨٥ [الاصطلاحات المركبة عند الترمذي] .
متى يقتصر الترمذي على كلمة «حسن» أو يقول «حسن غريب» أو « حسن صحيح » . وتفسير قول الترمذي : « ويُرْوَىٰ من غير وجه نحو ذلك » .
٣٨٨ [تحقيق قول الترمذي : حسن صحيح] . وبيان الشارح رأيه في هذا التركيب ، والاستدراك عليه في التعليق .
٣٨٩ [تتمة في الحسن لذاته ، والتوفيق بين تعاريف الحسن] . ونقل الشارح كلام ابن الصلاح في تعريف الحسن عند الخطابي والترمذي .
٣٩١ رأي ابن الصلاح في قول الترمذي « حسن صحيح » وتوقف الشارح فيه ، ونقله آراء أخرى لعلماء آخرين ونقد الشارح لها وفيه [تكملة شرح الاصطلاحات المركبة عند الترمذي] .
٣٩٣ تلخيص الأجوبة عن هذه الاصطلاحات المركبة عند الترمذي في تعليق المحقق .
٣٩٥ [فصل في شرط الترمذي وأنواع الحديث من حيث تفرد الراوي به] .
عرض إجمالي لمراتب الرواة في كتاب الترمذي ، وأنه قد يروي نادراً عمن يغلب عليه الوهم ، ولكنه لا يسكت عنه .
٣٩٥ توضيح هذا الجانب عند الترمذي، مع ذكر حديث واحد لكل من محمد بن سعيد المصلوب والكلبي ، رواه لهما الترمذي ولم يسكت عنهما . ت .
٣٩٧ مقارنة إجمالية من الشارح بين طريقة الترمذي ، وطريقة البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي .
٣٩٩ [فائدة هامة في أمثلة لطبقات الرواة عن الحفاظ] .

الصفحة الموضوع
المثال الأول : أصحاب الزهري خمس طبقات ، وسردها .
٤٠٠ في التعليق بيان أن شرط الترمذي في كتابه أشد من سائر السنن الأخرى ، وأنه على التحقيق ثالث الكتب الستة .
٤٠١ أصحاب نافع ، وتقسيم ابن المديني لهم على تسع طبقات .
٤٠٣ تقسيم النسائي أصحاب نافع إلى تسع طبقات أيضاً ، ومقارنة الشارح بين التقسيمين .
٤٠٤ تقسيم النسائي أصحاب الأعمش إلى سبع طبقات .
٤٠٦ **[فصل في الحديث الغريب ، وأنواع الحديث من حيث تفرد الراوي به]** .
٤٠٦ تعريف الغريب لغة واصطلاحاً ، وتقسيماته الخمسة . ت .
٤٠٦ نقل الشارح كلمات كثيرة عن السلف في ذمهم الغرائب .
٤١٠ من جملة الغرائب المنكرة الأحاديث الشاذة المطرحة ، ومن ذلك المتون الشاذة التي صحت الأحاديث بخلافها ، أو أجمعت الأمة على القول بغيرها ، أو قال بها شذوذ العلماء ، وذكر أمثلة ذلك .
٤١١ طريقة الترمذي والنسائي بدء الباب بالأحاديث الغريبة المعللة ، ثم ذكر الصواب القوي فيها ، وطريقة أبي داود عكس ذلك ، بل قد لا يذكر الطرق المعللة مطلقاً .
٤١٣ **[الغريب سنداً ومتناً عند الترمذي]** . وهو الفرد المطلق ـ كما في التعليق ـ وتقسيم الشارح له إلى إسناد لا يروى به إلا ذلك الحديث ، وإسناد مشهور يروى به أحاديث كثيرة ، وأمثلة ذلك ، وتخريجها في التعليق .
٤١٨ **[زيادات الثقات وتحقيق حكمها]** .
نص كلام الترمذي في هذا ، وتمثيله بزيادة « من المسلمين » في حديث زكاة الفطر ، وبيان شرط قبولها .
٤١٩ بيان للشارح رأي الإمام أحمد ويحيى القطان من هذه الزيادة ، وجعله ذلك حكماً عاماً لا يختص بهذه الزيادة ، وأمثلة أخرى على زيادات توقف في قبولها الإمام أحمد ، وتخريج الأمثلة في التعليق .
٤٢٤ عرض الشارح للمسألة عرضاً أصولياً ، وذكره أقوالهم ، ومناقشة بعضها .
٤٢٦ **[الزيادة في السند والمزيد في متصل الأسانيد]** .

الصفحة الموضوع

تعرض الشارح لآراء العلماء فيما إذا اختلفت في السند : رفعاً ووقفاً ، ووصلاً وإرسالاً ، وحكمه على الحاكم والخطيب والدارقطني بالتناقض في هذه المسألة ، والدفاع عنهم في التعليق بما يتعين الرجوع إليه .

٤٣٠ الزيادة في المتون وألفاظ الحديث . وذكر بعض الأئمة المعتنين بذلك ، وأمثلة على ذلك .

منها حديث : « الصلاة لأول وقتها » وفي التعليق نقل كلام ابن حجر عليه .

٤٣٢ ومنها : « وجعلت تربتها لنا طهوراً » ومناقشة الشارح لمن جعله مثالاً على الزيادة ، وفي التعليق تخريجه ، وبيان معنى « اللقب » و« المفهوم المخالف » عند الأصوليين .

٤٣٤ استعراض الشارح أمثلة أخرى بإيجاز ، وانظر التعليق لبيان أهمية هذه المسألة وتلخيص رأي ابن الصلاح فيها ، واعتماده ، وتتميمه .

٤٣٨ **[الغريب إسناداً لا متناً عند الترمذي]** ، وهو نوعان :

كلام الإمام الترمذي في النوع الأول ، وذكره مثالين عليه ، وتعليلهما ، ونقل الشارح كلام الإمام أحمد والبخاري في موافقة الترمذي ، وانظر مثالاً آخر ذكره الشارح ص٤٤٧ .

٤٤٤ كلام الإمام الترمذي في النوع الثاني من الغريب سنداً لا متناً ، مع مثال عليه وكلام الشارح فيه بما يؤيده .

٤٤٨ **[الحديث المنكر وموازنته بالشاذ]** .

نقل كلام الترمذي في المسألة ، وتمثيله بحديث « اعقلها وتوكل » وحكم يحيى القطان عليه بالنكارة من رواية أنس ، وإشارته إلى وروده من رواية عمرو بن أمية الضمري .

٤٤٩ ختم الترمذي لكتابه ، ودعاؤه أن ينفعه الله به وينفع المسلمين .

٤٤٩ تخريج الشارح للحديث من رواية أنس ، وفي التعليق استيفاء تخريجه ، وأنه جيد من حديث عمرو بن أمية الضمري .

٤٥٠ تعريف البرديجي للمنكر بمعنى التفرد ، وقول الشارح : لم يقف على تعريف للحديث المنكر أقدم من تعريف البرديجي له ، وتوضيح الشارح لهذا التعريف ، ونقل كلامه بطوله مع الأمثلة ، وفي التعليق الاستدراك على

الصفحة الموضوع
الشارح أن مسلماً أقدم من البرديجي ، وقد عرَّف المنكر في مقدمة صحيحه ، ونقل كلامه .
٤٥٤ نقل عن يحيى القطان ، واستنتاج الشارح منه أن النكارة عند يحيى القطان « لا تزول إلا بمجيء الحديث من وجه آخر » فهي بمعنى التفرد أيضاً .
٤٥٥ نقول أخرى نحو هذا النقل عن الإمام أحمد ، تدل على أن النكارة عنده بمنزلة التفرد أيضاً .
٤٥٦ تحقيق أنه لا خلاف بين مذاهب هؤلاء الأئمة الثلاثة ، وبين تصرف الشيخين في صحيحيهما ، كما ادعاه الشارح . ت .
٤٥٧ نقل تعاريف الشافعي والخليلي والحاكم للحديث الشاذ والمقارنة بينها .
٤٥٨ بحث مطول في التعليق في تعريف الحاكم للشاذ فانظره لزاماً . وبه يتم الجزء الأول ، وبه يتم الشرح لكتاب العلل .

* * *

الجزء الثاني في أصول علل الحديث

الصفحة الموضوع

٤٦٧ افتتاحية الشارح رحمه الله بذكر وجهين لمعرفة صحيح الحديث من سقيمه
الوجه الأول: معرفة الرجال ثقة وضعفا وهذا هين ، وقد اشتهرت بشرح أحوالهم التآليف .
الوجه الثاني : معرفة مراتب الثقات .
٤٦٨ زيادة المحقق في التعليق أربعة وجوه أخرى على هذين الوجهين مستنبطة من صنيع الأئمة .
٤٧٠ تفسير كلمة ابن مهدي : معرفة علل الحديث إلهام ، بما يتعين الوقوف عليه .
٤٧١ **تقسيم الشارح الوجه الثاني : معرفة مراتب الثقات قسمين :**
١ـ معرفة مراتب كثيرة من أعيان الثقات وقول من يرجح عند الاختلاف .
٢ـ معرفة قوم من الثقات ضعفوا في وجوه خاصة ، ويقل ذكرهم في كتب الجرح .
القسم الأول : في معرفة مراتب أعيان الثقات الذين تدور عليهم غالب الأحاديث الصحيحة . وبيان مراتبهم في الحفظ ، وذكر من يرجح قولهُ منهم عند الاختلاف :
٤٧٢ **أهل المدينة ومكة :**
أصحاب ابن عمر : أشهرهم سالم ابنه ، ونافع مولاه ، وكلام الأئمة في ترجيح أحدهما على الآخر عند اختلافهما ، وترجيح بعضهم لعدد من الأحاديث وقفها نافع ورفعها سالم . وفي التعليق ترجيح رفعها .
٤٧٤ أصحاب نافع مولى ابن عمر ، وكلام الأئمة في أثبت أصحابه .
٤٧٦ أصحاب عبد الله بن دينار .
٤٧٧ أصحاب سعيد بن أبي سعيد المقبري .
٤٧٨ أصحاب الزهري ، وأيهم أثبت وأوثق بإسهاب وإطالة يعزُّ وجودها .
٤٨٦ أصحاب يحيى بن أبي كثير .
٤٨٧ أصحاب هشام بن عروة وفي التعليق كلمة في الدفاع عنه وانظر ص٦٠٤ .
٤٩١ أصحاب ابن جريج .

الصفحة الموضوع
٤٩٣ أصحاب عمرو بن دينار .
٤٩٥ **ذكر أهل البصرة** : أصحاب الحسن بن أبي الحسن البصري ، وفي التعليق دفع للتطاول عليه بأنه مدلس!
٤٩٧ أصحاب محمد بن سيرين .
٤٩٩ أصحاب ثابت البناني، وهم ثلاث طبقات: ثقات، شيوخ، ضعفاء ومتروكون.
٥٠٣ أصحاب قتادة بن دعامة السدوسي ، وفي الكلام عليهم إسهاب وجمع نادر لهم ولما قيل فيهم .
٥١٠ أصحاب أيوب السختياني .
٥١٣ أصحاب شعبة بن الحجاج .
٥١٦ أصحاب معمر بن راشد .
٥١٧ أصحاب حماد بن سلمة .
٥١٧ **ذكر أهل الكوفة** : أصحاب عامر بن شراحيل الشعبي .
٥١٩ أصحاب أبي إسحاق السبيعي .
٥٢٥ أصحاب إبراهيم بن يزيد النخعي .
٥٢٩ أصحاب الأعمش سليمان بن مهران .
٥٣٦ أصحاب منصور بن المعتمر .
٥٣٨ أصحاب سفيان بن سعيد الثوري ، وهنا حوار مضجر بين عثمان الدارمي وشيخه يحيى بن معين ، وابن معين يجيبه .
٥٤٥ **ذكر أهل الشام ومصر** : أصحاب مكحول الدمشقي .
٥٤٨ أصحاب الأوزاعي من أهل الشام .
٥٥٠ أصحاب بكير بن عبد الله بن الأشج نزيل مصر .
٥٥٠ أصحاب يزيد بن أبي حبيب المصري .
٥٥٢ **القسم الثاني** :
في ذكر قوم من الثقات ضُعِّفوا في وجوه خاصة لا يذكر أكثرهم غالباً في أكثر كتب الجرح ، وقد ضعف حديثهم إما في بعض الأوقات ، أو في بعض الأماكن أو عن بعض الشيوخ . **وتحته ثلاثة أنواع** :

الصفحة الموضوع

٥٥٢ تعليق بتعريف أنواع هذا القسم ، وبيان لأهميته وأحكامه ، واستدراك نوع رابع ممن يضعف في علم دون علم ، وكلمة موجزة عمَّن رُمِيَ بالاختلاط من رجال الشيخين .

النوع الأول :

مَن ضعفَ حديثُه في بعض الأوقات دون بعض (وهم المختلطون) .

٥٥٥ منهم : عطاء بن السائب ، وذكر من سمع منه قديماً قبل أن يتغير حفظه .

٥٦١ ومنهم : حصين بن عبد الرحمن السُّلَمِي الكوفي .

٥٦٣ ومنهم : سعيد بن إياس الجريري البصري .

٥٦٥ ومنهم : سعيد بن أبي عروبة البصري .

٥٧٠ ومنهم : عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة المسعودي الكوفي .

٥٧٢ ومنهم : عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي البصري .

٥٧٢ ومنهم : سفيان بن عيينة ، وفي التعليق كلام الذهبي في الدفاع عن رميه بالاختلاط .

٥٧٣ ومنهم : صالح بن نبهان مولى التوءمة .

٥٧٤ ومنهم : أبان بن صمعة .

٥٧٤ ومنهم : محمد بن الفضل السدوسي (عارم) . وفي التعليق قول الدارقطني : « ما ظهر له بعد اختلاطه حديث » .

٥٧٦ ومنهم : أبو قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشي .

٥٧٦ ويلتحق بهؤلاء : من أضر ببصره آخر عمره ، ولم يكن يحفظ حديثه جيداً ، فحدث من حفظه ، أو كان يُلقن فيتلقن .

٥٧٦ منهم : يزيد بن هارون الصنعاني ، والدفاع عنه في التعليق . وانظر ص٦٠٦ .

ومنهم : عبد الرزاق بن همام الصنعاني .

٥٧٧ تعليق بالدفاع عن « مُصَنَّف عبد الرزاق » ومؤلفاته الأخرى ، وبيان أن وصفه بالاختلاط إنما يؤثر على ما حدث به من حفظه لا من كتابه . وانظر ص٥٨٥ .

الصفحة الموضوع
٥٨٢ ومنهم : أبو حمزة محمد بن ميمون السكري .
٥٨٢ ومنهم : علي بن مسهر الكوفي .
٥٨٤ ويلتحق بهؤلاء : من احترقت كتبه فحدث من حفظه فوهم ، مثل : عبد الله بن لَهِيْعَةَ .
٥٨٤ ومن هذا النوع أيضاً قوم ثقات لهم كتاب صحيح ، وفي حفظهم بعض شيء .
٥٨٥ منهم : عبد الرزاق بن همام الصنعاني .
٥٨٦ ومنهم : عبد العزيز بن محمد الدَّرَاوَرْدِي .
٥٨٨ ومنهم : همام بنُ يحيى العَوذي البصري .
٥٨٩ ومنهم : شَرِيْكُ بنُ عبدِ الله النخَعِي قاضي الكوفة .
٥٩٢ ومنهم : حَماد بن أبي سُليمان الكوفي .
٥٩٣ ومنهم : حفص بن غياث قاضي الكوفة .
٥٩٤ ومنهم : شَبيب بن سعيد الحبطي الكوفي .
٥٩٥ ومنهم : إبراهيم بن سعد الزهري .
٥٩٦ ومنهم : أبو داود الطيالسي سليمان بن داود (صاحب المسند) .
٥٩٧ ومنهم : يونس بن يزيد الأيلي .
٥٩٨ ومنهم : عبد الصمد بن حسان ، وأبو عوانة اليشكري ، ويحيى بن أيوب المصري ، وسويد بن سعيد ، وأبو أويس المدني ، ويحتمل هذا في إبراهيم بن طهمان وأبي حمزة السكري .

النوع الثاني :
٦٠٢ من ضعف حديثه في بعض الأمكنة دون بعض ، وأنه على ثلاثة أضرب :
الضرب الأول : من حدث في مكان لم يكن معه كتبه .
٦٠٢ فمنهم : معمر بن راشد .
٦٠٤ ومنهم : هشام بن عروة ، والتعليق على ترجمته بما يفيد في تحقيق أمره .
٦٠٥ ومنهم : عبد الرحمن بن أبي الزناد .
٦٠٦ ومنهم : يزيد بن هارون الصنعاني .
٦٠٦ ومنهم : عبد الرزاق بن همام الصنعاني .

الصفحة الموضوع

٦٠٨ ومنهم: عبيد الله بن عمر العمري، والوليد بن مسلم الدمشقي، والمسعودي.

٦٠٩ **الضرب الثاني** : من حدث عن أهل بلد فحفظ حديثهم ، وحدث عن غيرهم فلم يحفظ .

٦٠٩ فمنهم : إسماعيل بن عياش الحمصي ، والموازنة بينه وبين بقية بن الوليد ، في التعليق .

٦١٠ ومنهم : بقية بن الوليد الحمصي ، وفي التعليق بيان أن رواية الشيخين عنه إما متابعة وإما تعليقاً .

٦١١ ومنهم : معمر بن راشد .

٦١٢ ومنهم : فرج بن فضالة الحمصي .

٦١٤ ومنهم : خالد بن مخلد القطواني .

٦١٤ **الضرب الثالث**: من حدث عنه أهل مصر أو إقليم فحفظوا حديثه ، وحدث عنه غيرهم فوهموا .

٦١٤ فمنهم : زهير بن محمد الخراساني . وانظر (زهير بن محمد) آخر ص٦٨٩ .

٦١٨ ومنهم : محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب .

٦٢٠ ومنهم : أيوب بن عتبة اليمامي .

النوع الثالث :

٦٢١ قوم ثقات حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف .

٦٢١ فمنهم : حماد بن سلمة البصري .

٦٢٤ ومنهم: جرير بن حازم البصري، وذكر بعض ما أنكر عليه، وتخريجه تعليقاً.

٦٢٩ ومنهم : محمد بن عجلان .

٦٣٠ ومنهم : عاصم بن أبي النجود (بهدلة) ، وهشام بن حسان البصري .

٦٣١ ومنهم : سليمان بن طرخان التيمي . وانظر لزاماً التعليق عليه .

٦٣٤ ومنهم : جعفر بن برقان الجزري .

٦٣٨ ومنهم : معقل بن عبيد الله الجزري .

٦٣٩ ومنهم : المغيرة بن مسلم القسملي .

الصفحة	الموضوع
٦٤١	ومنهم : عكرمة بن عمار اليمامي .
٦٤٣	ومنهم : سماك بن حرب .
٦٤٣	ومنهم : عمرو بن أبي عمرو المدني .
٦٤٤	ومنهم : داود بن الحصين المدني .
٦٤٤	ومنهم : الأوزاعي إمام أهل الشام .
٦٤٦	ومنهم : الأعمش وشعبة وسفيان بن عيينة ، وانظر لزاماً التعليق .
٦٤٨	ومنهم : منصور بن المعتمر . وانظر التعليق .
٦٥٠	ومنهم حماد بن زيد ، وحبيب بن أبي ثابت . وانظر التعليق .
٦٥٥	ومنهم : عبد الكريم بن مالك الجزري .
٦٥٧	ومنهم : معمر بن راشد ، ومطر بن طهمان .
٦٥٧	خمسة أمثلة لمن خلط في علم دون علم، في ضمن النوع الثالث
٦٥٨	ومنهم : أبو معشر نجيح السندي .
٦٥٩	سعيد بن بشير : يؤخذ عنه التفسير ويترك ما سواه ، بخلاف إسماعيل السدي . وإسماعيل المكي مقبول في القراءات ، ومسائل عبد الجبار الأيلي عن ربيعة الرأي مقبولة كذلك .
٦٦٠	ومنهم : عمر بن إبراهيم البصري .
٦٦١	ومنهم : يزيد بن إبراهيم التستري البصري .
٦٦٢	ومنهم: ابن أبي رواد، وهشام بن سليمان المخزومي، وورقاء اليشكري .
٦٦٣	ومنهم جماعة ضعفوا في الزهري خاصة ، مثل : سفيان بن حسين .
٦٦٤	ومنهم : عبد الرزاق بن عمر الدمشقي . وإسحاق الجزري .
٦٦٤	وقيل في ابن أبي ذئب وانظر التعليق عليه .
٦٦٥	ومنهم جماعة ضعفوا في عبيد الله بن عمر العمري .
٦٦٥	منهم : عبد الرزاق بن همّام .
٦٦٧	وعبد العزيز بن محمد الدَّرَاوَرْدِي .
٦٦٨	قبيصة بن عقبة ويعلي بن عبيد الطنافسي : ضعفا في الثوري .
٦٦٩	ومنهم : أبو معاوية الضرير : لين في الأعمش .
٦٧٠	ومنهم : محمد بن كثير الصنعاني : ضعف في معمر .
٦٧١	ومنهم : زيد بن الحباب العكلي : ضعف في الثوري .

الصفحة الموضوع
٦٧١ ومنهم : سلمة الأحمر ضعف في حماد بن أبي سليمان .
٦٧٢ ومنهم : يونس بن أبي إسحاق السبيعي : ضعف في حديث أبيه .
٦٧٢ ذكر من ضعف حديثه إذا جمع الشيوخ دون ما إذا أفردهم .
مثل : عطاء بن السائب ، وليث بن أبي سليم. . .
٦٧٨ ومنهم من كان يجمع بين الشيوخ بسبب اختلاطه :
مثل عطاء بن السائب ، وأبي بكر بن أبي مريم .
٦٧٩ ذكر من حدث عن ضعيف وسماه باسم ثقة : (وهو تدليس الشيوخ) .
٦٧٩ منهم : أبو أسامة حماد بن أسامة .
٦٨٠ حسين الجعفي .
٦٨٥ زهير بن معاوية . وأبو بلج الواسطي .
٦٨٨ ومنهم : جرير بن عبد الحميد الضبي ، والدفاع عنه تعليقاً .
٦٨٩ روايات الشاميين عن زهير بن محمد (غير الخراساني) .
٦٩٢ ذكر من روى عن ضعيف وسماه باسم يتوهم أنه اسم ثقة . مثل : عطية بن سعد ، والوليد بن مسلم ، وبقية بن الوليد وحسين بن واقد .
٦٩٢ من روى عن ضعيف فأسقطه من الإسناد بالكلية . وهذا نوع من تدليسِ الإسناد ، وأشدُّ منه تدليسُ التَّسْوِيَة .
٦٩٣ بعض الأسانيد التي كان رواتها يسقطون منها الضعيف غالباً :
عبد الرزاق عن ابن جُرَيج عن صفوانَ بن سُلَيْم .
٦٩٤ ابن جُرَيج عن المُطَّلِب بن عبد الله بن حَنطَب .
٦٩٤ عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس ، وإشارة الشارح إلى بعض أحاديثه ، وتخريجها في التعليق .
٦٩٧ أحاديث متعددة يرويها الحسن بن ذكوان ، وتخريجها تعليقاً . ومناقشةٌ حدِيثيةٌ في كشف عِلَّةِ حديثٍ له .
٧٠١ أحاديثُ يرويها عبد الرحمن بن زياد الإفريقي .
٧٠٣ ذكر مَن سمعَ مِن ثقةٍ مع ضعيفٍ فأفسدَ حديثَه وهو لا يشعر .
منهم : عثمان بن صالح المصري ، وأبو صالح كاتب الليث ، ويحيى بن بكير ، وإبراهيم بن بشار الرمادي ، ويقال في قُتيبةَ بن سعيد .

الصفحة الموضوع

٧٠٨ تنبيه مهم : في أن إخراج الشيخين لمن تُكُلِّم فيه إما في المتابعات أو الشواهد أو الانتقاء لحديثه عن شيخٍ معين عُلِمَ إتقانُه لحديثه عنه .

٧١١ خاتمة الكتاب :

قواعد كلية يندرج تحتها جزئيات كثيرة مهمة :

١ـ قاعدة : الصالحون غير العلماء يغلب على حديثهم الوهم والغلط .

٢ـ قاعدة : الفقهاء المعتنون بالرأي فغلب عليهم لا يكادون يقيمون الأسانيد والمتون . منهم : شريك بن عبد الله وأمثلة على ذلك من حديثه وتخريجها بإسهاب في التعليق .

ومنهم : سليمان بن موسى الدمشقي ، والحكم بن عتيبة ، وعبد الله بن نافع الصايغ ، وحماد بن أبي سليمان ، وانظر لزاماً التعليق على ترجمته .

٧١٧ **٣ـ قاعدة** : الثقات الحفاظ إذا حدثوا من حفظهم وليسوا بفقهاء لا يحتج بحديثهم عند ابن حبان وقول الشارح : إن هذا ليس على إطلاقه .

٧١٩ **٤ـ قاعدة**: إذا روى الأثبات حديثاً بإسناد واحد وانفرد واحد بإسناد آخر فما حكمه ؟ تفصيل الشارح ذلك ، وذكره مثالين وتخريجهما تعليقاً مفصلاً .

٧٢٣ أما إذا كان المنفرد عن الحفاظ سيىء الحفظ : حكم عليه بالوهم ، وذكر ثلاثة أمثلة ، وتفصيلها وتخريجها في التعليق .

٧٢٩ استثناء الشارح مما تقدم : إن ظهر أنه حديثان بإسنادين لم يحكم عليهما بالوهم ، وبيان علامة ذلك .

٧٣٢ الأسانيد التي لا يثبت منها شيء ، أو يثبت منها اليسير ، مع أنه قد روي بها أكثر من ذلك :

قتادة عن الحسن عن أنس عن النبي ﷺ وقتادة عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ . ويحيى الأنصاري عن ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ . ويحيى الأنصاري عن أنس .

٧٣٣ وحماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر . ويحيى بن الجزار عن علي .

٧٣٥ الحسن عن سمرة بن جندب . وحميد الطويل عن أنس . والزبير بن عدي عن أنس عن النبي ﷺ .

الصفحة الموضوع

٧٣٨ ومنهم : الأعمش ، وسماعه من أنس الزهري . وسماعه من ابن عمر . أبو إسحاق عن الحارث .

٧٣٩ الحَكَم عن مِقْسَمٍ : قَتادةُ عن أبي العالية لم يسمع إلا بضعة أحاديث وتخريجها مطولاً في التعليق .

٧٤٢ أبو سفيان طلحة بن نافع . الأعمش وسماعه من مجاهد ، وأبي سفيان .

٧٤٧ ابن عيينة عن يزيد بن عبد الله ، وعن الزهري عن أنس عن النبي ﷺ .

٧٥٠ هُشيم عن الزهري ، حجاج بن أرطاة عن عَمْرِو بن شُعيب وغيره .

٧٥١ ذكر من عرف بالتدليس وكان له شيوخ لا يدلس عنهم :
هشيم عن حصين ، والثوري عن حبيب وسلمة ومنصور .

٧٥٢ ذكر من كان يدلس بعبارة دون عبارة . منهم : ابن عيينة إذا قال : عمرو سمع جابراً (صحيح) وإذا قال : سمع عمرو جابراً (ليس بشيء)!

٧٥٢ ٥ـ قاعدة : في رواية ابن سيرين والنخعي عن عَبيدة .

٧٥٤ ٦ـ قاعدة : في سلسلة : ابن فُضَيل عن عُمارةَ بنِ القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة .

٧٥٦ ٧ـ قاعدة مهمة : الحذاق من الحفاظ لكثرة ممارستهم ، لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا يشبه حديث فلان ولا يشبه حديث فلان ، وفي التعليق الاستدراك على هذا الإطلاق بما يتعين الوقوف عليه .

٧٥٨ إيراد الشارح أمثلة من أحاديث بعض الرواة : سعد بن سنان ، وشعيب بن أبي حمزة عن ابن المنكدر ، وفي ثنايا هذه القاعدة ما يهم الباحث ويتعين الوقوف عليه لزاماً .

٧٦٥ مَعْقِل بن عُبيدِ الله الجزرِي وأن حديثه عن أبي الزبير يشبه حديث ابن لَهيعة . وأمثلة أخرى .

٧٦٨ ومن ذلك حديث عاصم العمري عن المقبري ، ونسبة الشارح حديثاً إلى مسلم . وفي التعليق التحقيق أنه ليس في مسلم ، ثم تخريجه وتصحيحه .

٧٦٩ ذكر أمثلة أخرى تطبيقاً لهذه القاعدة المهمة .

٧٧٥ ومما يلحق بهذا : أنهم يعرفون الكلام الذي يشبه كلام النبي ﷺ من الكلام الذي لا يشبهه .

الصفحة الموضوع

٧٧٦ **قواعد في علم الجرح والتعديل** : هناك رواة ضعفاء ، لكن روايتهم عن بعض شيوخهم أضعف من بعض ، أو أضعف من رواية الآخرين . منهم : عَبّاد بن منصور ، وشَهْر بن حَوْشَب ، وأبو فَرْوَةَ الرُّهاوِي .

٧٧٨ **١ـ قاعدة في الرواة** : « رشدين » اثنان ، وكلاهما ضعيف .

٢ـ قاعدة فيمن اسمه عاصم ، والاستدراك على ابن معين فيها .

٧٧٩ **٣ـ قاعدة** فيمن كنيته أبو فروة .

٧٧٩ **٤ـ قاعدة** : آل كعب بن مالك الراوون منهم للحديث كلهم ثقات .

٥ـ قاعدة في شيوخ مالك بن أنس .

٧٨٢ « كل مدني لم يحدث عنه مالك بن أنس ففي حديثه شيء » ليس على إطلاقه ، كذلك القول : كل من سكت عنه ابن معين فهو ثقة . وأمثاله ، والتنبيه تعليقاً على الحذر من تأثر فضلاء عصريين بذلك .

٧٨٣ مشايخ حريز بن عثمان ، وسليمان بن حرب ثقات .

٧٨٤ قاعدة : ثلاثة أبيات كانوا عند ابن معين أشرَّ قَوْمٍ : ذكرهم وذكر آلهم الذين كانوا يروون الحديث، وحالهم جرحاً وتعديلاً، وتمييزهم عمن يشتبه بهم .

٧٩١ ويلتحق بهؤلاء عطية العوفي وأولاده .

٧٩٤ ومنهم : محمد بن عبيد الله العرزمي وآله .

٧٩٦ ومنهم : ولد بن كهيل وآلهم .

٧٩٦ **قاعدة** : في تضعيف حديث الراوي إذا روى ما يخالف رأيه ، وأمثلة ذلك وتخريجها في التعليق بإسهاب ، وتحقيق نسبة بعض الأقوال إلى قائليها .

٨٠٢ **قاعدة** : في تضعيف أحاديث رويت عن بعض الصحابة ، والصحيح عنهم رواية ما يخالفها وأمثلة على ذلك . وتخريجها في التعليق ، وإزاحة التعارض في التنفل بعد العصر وفي مشروعية صلاة الضحى بتوسع .

٨٠٥ **فصل: في فضل علم العلل**، وأشهر من صنف فيه، وطرقهم في تصنيفه .

٨٠٦ **التحذير من كشف تفصيل علل الحديث للعامة**، لأنهم ربما ساء فهمُهُم لها.

٨٠٧ أهل العلم والمعرفة والسنة والجماعة يعللون الحديث نصيحة للدين ، ويطبقون منهج النقد الحديثي بدقة، وهم العارفون بسنة رسول الله ﷺ حقاً.

الصفحة الموضوع

٨٠٨ اختتام الشارح الكلام على جامع الترمذي راجياً الله تعالىٰ أن يجعل كتابه سبباً للفوز برضوانه ، وسبباً لإحياء علوم السنن .

اللهم اجعل تحقيقنا وتعليقنا عليه
إجابة دعائه مقبولاً عندك يا أرحم الراحمين .

* * *

١١ـ الدليل العام
الموضوعات الرئيسة في شرح علل الترمذي

الصفحة	الموضوع
١ـ٧١	تصدير المحقق لشرح العلل ، بترقيم مستقل لصفحاته .
١ـ٤٦٥	**الجزء الأول في شرح نص كتاب علل الترمذي الصغير**
٤	بناء جامع الترمذي على عمل العلماء بالحديث .
٩	سرد أحاديث اتفق العلماء على عدم العمل بها ، وتحقيق مسائلها تعليقاً .
٢٢	أحاديث ادُّعِيَ تركُ العملِ بها وليس كذلك .
٣٥	سبب بيان الترمذي الفقه وعِلل الحديث . ويتفرع عليه مسائل .
٤٣	مسائل مهمة في الجرح والتعديل .
١٠٥	أقسام الرواة وأحكامها وانظر ١٥٨ .
١١٥	تراجم جلّةٍ من أهل الحديث تُكُلّم فيهم . وهو مَسْرد نفيس جداً .
١٦٢	طائفة من أعيان الحفاظ مختصرة . مَسْرَد نفيس أيضاً . وهذان السردان تدور عليهما معظم الأسانيد .
٢٣٣	مهمات من قوانين رواية الحديث .
٢٧٣	المرسل ، ودرجاته وأقسامه .
٣٢١	أقسام الرواة من حيثُ الاختلافُ فيهم ، وتراجم من كل قسم .
٣٤٠	تقسيم أحاديث الترمذي واصطلاحاته فيها ، والتحقيق في بحثها .
٤٦٧ـ٨٠٨	**الجزء الثاني في أصول علل الحديث**
٤٦٧	بيان وجهين لمعرفة صحيح الحديث من سقيمه : الوجه الأول : معرفة الرجال ثقة وضعفاً . وهذا هيّن اشتهرت فيه التآليف . الوجه الثاني : معرفة مراتب الثقات .
٤٧١	الوجه الثاني معرفة مراتب الثقات ينقسم :

٤٧٢ القسم الأول : الثقات الذين تدور عليهم غالب الأحاديث الصحيحة ومراتبهم .
٥٥٢ القسم الثاني : قوم من الثقات ضُعِّفوا في وجوه خاصة (لا يُذكرُ أكثرهم غالباً في أكثر كتب الجرح) . وتحته ثلاثة أنواع .
٥٥٢ الاستدراك تعليقاً بنوع رابع .
٥٥٥ النوع الأول : مَن ضُعِّف حديثه في بعض الأوقات دون بعض .
٦٠٢ النوع الثاني : مَن ضُعِّفَ حديثُه في بعض الأمكنة (وهو ثلاثة أضرب) .
٦٢١ النوع الثالث : ثقات حديثُهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف (وتحته صور).
٦٥٨ خمسة أمثلة لمن ضعف في علمٍ دون علم .
٧١١ خاتمة الكتاب : قواعد كلية مهمة يندرج تحتها جزئيات كثيرة مهمة أيضاً .
٨٠٥ فصل : في فضل علم العلل وأشهر مَن صنف فيه ، وطرقهم في تصنيفه .
٨٠٨ الختام بالدعاء بالقبول . اللهم آمين .
٨٠٩ـ٩٢٧ **الفهارس** :
٨١١ ١ـ المصادر المخطوطة .
٨١٢ ٢ـ المراجع المطبوعة وكتب ذكرت في التعليقات .
٨٢١ ٣ـ المصادر المذكورة في شرح العلل .
٨٢٤ ٤ـ الآيات القرآنية .
٨٢٥ ٥ـ الأحاديث النبوية : الأقوال (بحسب أوائلها) .
٨٣٠ ٦ـ الأحاديث النبوية : الأفعال (على ترتيب الأطراف) .
٨٣٤ ٧ـ الأعلام المترجمة .
٨٤٢ ٨ـ الأعلام .
٨٩٦ ٩ـ موضوعات تصدير المحقق لشرح العلل .
٨٩٩ ١٠ـ موضوعات شرح العلل وأهم التعليقات عليه .
٩٢٨ ١١ـ الدليل العام .

« تمت والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات »

* * *

من إصدارات دار السلام

إرشاد طلاب الحقائق

إلى معرفة سنن خير الخلائق صلى الله عليه وسلم

للإمام محيي السنة

أبي زكريا يحيى بن شرف النووي

رحمه الله ورضي عنه

حققه وعلق عليه

الدكتور نور الدين عتر

أستاذ التفسير وعلوم القرآن والحديث والاصطلاح في جامعتي دمشق وحلب

من إصدارات دار السلام

الدكتور نور الدين عتر

رقم الإيداع ٣٦١١ / ٢٠١٢ الترقيم الدولي I. S. B. N 978 - 977 - 214 - 022 - 0